



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

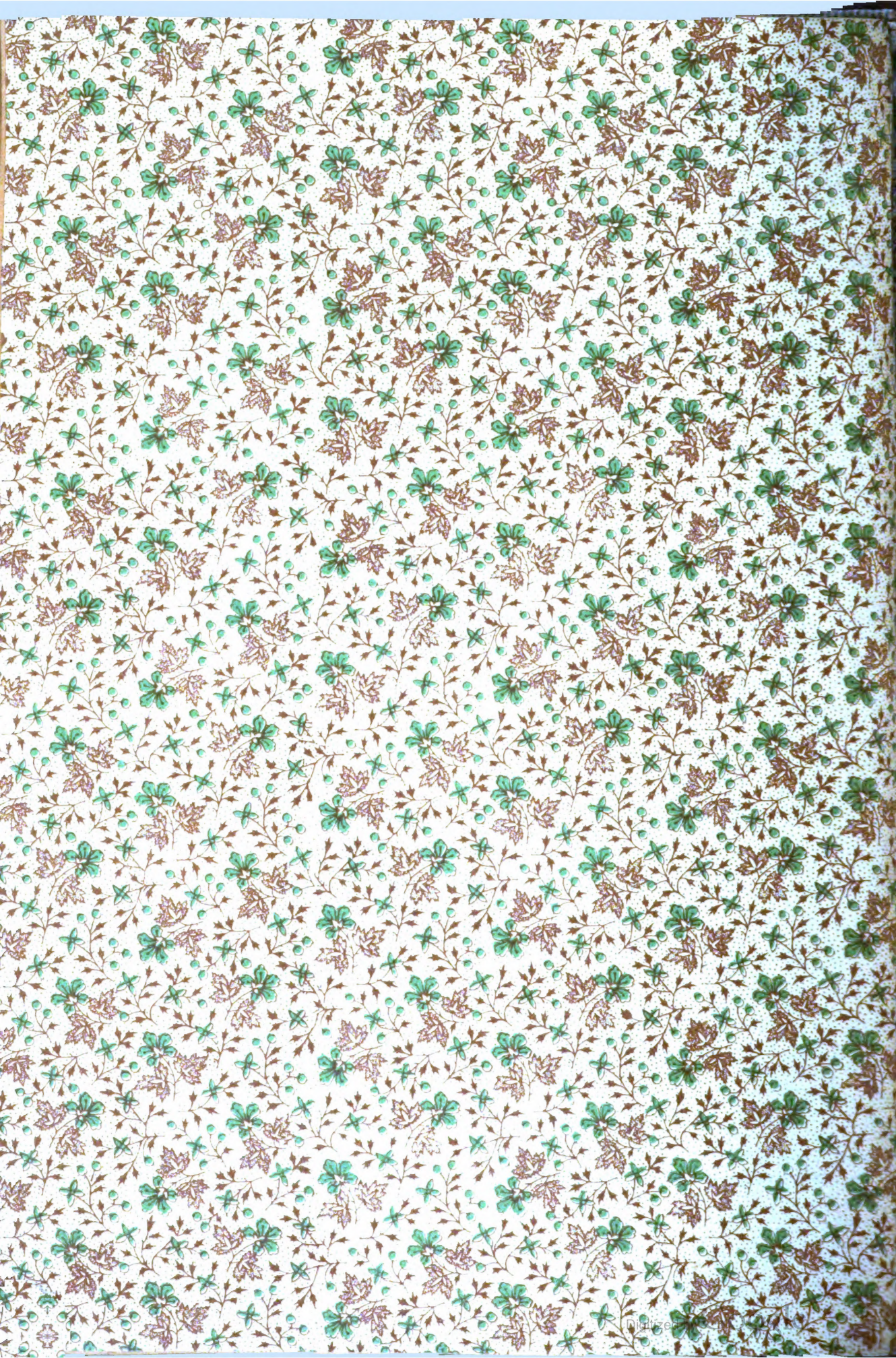
Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>



Arab. d. 5076/1

'ABBASI
al-Fatwa
7 Vol
f 600,-

* فهرست الجزء الاول من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية *

صفحة	
٥	(كتاب فيما يتعلق بركان الاسلام الخمس والطهارة والانجاس وغير ذلك)
١٥	(كتاب النكاح)
٩٢	باب المهر
٩٨	مطلب أبانها بعد الدخول ثم تزوجها في عدته ثم طلقها قبل الدخول وجب مهر كامل نان وعدة مبتدأة بخلاف ما لو كان النكاح الثاني بعد العدة
٩٨	مطلب بعث نيشاناً لم يتزوجها هل يرجع بما دفع
١٠١	مطلب في حكم ما لو كفن الميت أحد أتورته بلا إذن أو كفن الزوجة غير الزوج
	وتفصيل ذلك
١٤١	مسائل الجهاز
١٥٢	كتاب الطلاق
١٩٢	مطلب حلف فحجز عن البرحنت لوشرط المحنت عدميا للوجود يا وتفصيل ذلك
٢٠٢	مطلب تزوجها على أن أمرها يدها أن بدأت صحح والا لا
٢١١	مطلب قال على الطلاق الثلاث أن حصل كذا فأنت طالق فصل يقع واحدة رجعية
٢١٦	مطلب فيمن طلق زوجته بالحرام وراجعه ما قلدا لمن يرى أنه رجعي ثم طلقها
	تلا ما الخ
٢٣٠	مطلب صحح طلاق غير الزوجة باضافته الى الزوج
٢٣٣	مطلب يقع الطلاق المعلق بوجود شرطه ولو في عدة الحائض
٢٣٣	مطلب في حكم التعليق على صحة البراءة من المهر ومن نفقة العدة او من المهر فقط
٢٣٦	مطلب البيوتة في المسكان تكون بالملك أكثر من نصف الليل وان لم ينم
٢٣٩	مطلب في حكم اليمين في الايمان والموافاة في اليمين المعلقة والمؤقتة وامكان تصور البر وعدمه
٢٤٢	(باب العدة)
٢٥٤	(باب ثبوت النسب)
٢٥٥	مطلب في اقرار الرجل او المرأة بالولد وتفصيل ذلك
٢٦٠	مطلب اخبرت بموت زوجها الغائب فتزوجت غيره بعد العدة وولدت ثم جاء الاول
	فالولد للثاني
٢٦٠	مطلب في الصور التي لا يثبت فيها نسب الولد بالنفي ولا باللعان
٢٦٠	مطلب فراش أم الولد المعتقة وفراش المعتدة عن طلاق بائن أقوى من فراش



الزوجة المحررة

(باب الحضانة) ٢٦١

مطلب في استحقاق معتدة البائن الاجرة ٢٧٣

مطلب القول للام المحاضنة في نفى الزوج وكذا في تطليقه ان ابهته لان عينته ٢٧٣

مطلب وقع اختلاف الترجيح والفتوى في استحقاق معتدة البائن اجرة الرضاع ٣١٤

مطلب فيما اذا انتهت مدة حضانة الغلام ولا عاصبه ٣٢٦

مطلب في سفر الاب بالولد بعد الاستغناء وما قيل في ذلك من التوفيق ٣٤٣

مطلب ليس للحاضنة نقل الصغير الى بلدة أخرى بينهم ما تفاوت بدون اذن ٣٦٣

العاصب

(باب النفقة) ٢٧٧

مطلب في بيع العبد في نفقة زوجته المقررة وما قيل في ذلك ٣٩٢

مطلب فيمن تلزمه اجرة القابلة وما قيل في ذلك ٣٩٥

مطلب المخنونة في حكم الناشرة لانه نفقة لها اذا كانت يخاف منها ٣٩٩

مطلب لانه نفقة للمحترفات اللاتي يخرجن نهارا لنقص التسليم ٤١٦

مطلب قرر القاضي دون الكفاية ان يتدارك الخطأ وبالعكس ٤٢٤

مطلب تفرض النفقة لزوج الغائب على المفتي به وكيفية ذلك ٤٢٦

مطلب اذا لم يكن للزوج الصغير مال يستدين الاب عليه نفقة زوجته ثم يرجع ٤٣٩

عليه اذا أسر

مطلب خالعت على نفقة الصغيرة وهي فقيرة لها المطالبة بنفقتها ويرجع بها ٤٤

عليها اذا أسرت

مطلب تستحق الام المفروضة للاولاد واجرة الحضانة مقيمة كانت او مسافرة ٤٤١

باذن او بغيره

مطلب تستحق النفقة بالامتناع عن السكنى مع اهله ولو لم تتضرر وهي في بيت ٤٤١

أهلها

مطلب في شروط تقرير القاضي النفقة على الزوج ٤٤١

مطلب في كيفية تقرير القاضي النفقة ٤٤٢

مطلب للزوجة اخذ كفيل بالنفقة مع غيبة الزوج ٤٤٥

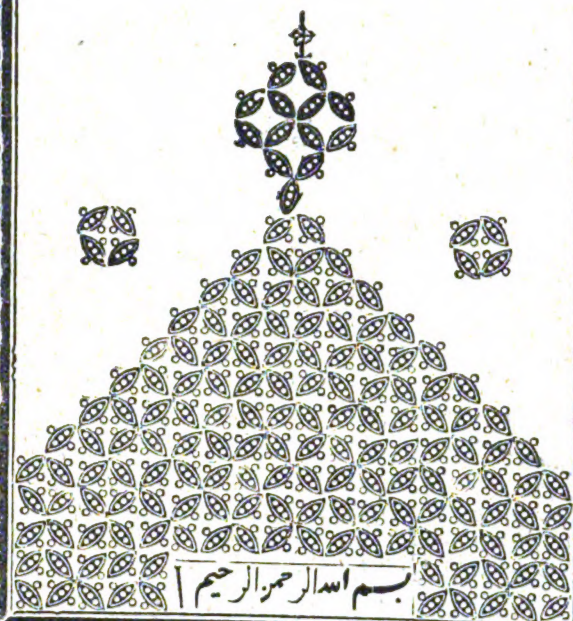
(تم)

(مائىء الله كان)

الجزء الاول من الفتاوى المهدية فى الوقائع المصرىة للامى
الاوحد واللوزعى المفرد شيخ الاسلام ومفتى الديار
المصريه حالا سيدنا ومولانا الشيخ محمد العباسى
التقىة الحنفى الازهرى المصرى المهدى

الطبعة الاولى بالمطبعة الازهرىة

المصريه سنة ١٣٠١ هجرىة



نحمدك يا من أحكمت دينك القويم أى احكام وأطلعت فى سماء الشريعة المظهرة
كواكب الفتاوى والأحكام ونشركك على ما منحت من درر بحار أفضالك
وأنت من غرر جواهر كرمك ومحاسن نوالك ونصلى ونسلم على رسولاك المخصوص
بالمعراج المبعوث اليها بالهداية والسراج الوهاج سيدنا محمد كنز الكمال وشمس أفق
الجمال والجلال وعلى آله المحرزين قصب السبق إلى أقصى غاية وأصحابه نجو
الهدى ومصابيح الدراية (أما بعد) فيقول الفقير إلى ربه اللطيف الخفى محمد العباسى
المهدى الخفى الخفى انه من المعلوم لدى ذوى الفهوم ان من أجل العلوم قدر
وأستاذها حكمة وأدقها سرا وأشمخها رتبة وأعلاها وأعظمها قيمة وأعلاها
وأفضل ما تحلت به العلماء وامتازت بروايته النبلاء علم الفقه الذى يرقى به الانسار
من حضيض الجهالة إلى أوج العرفان كيف لا واقباسه من مشكاة الكتاب المير
وسنة الصادق الامين اتفتحت به معالم الحلال والحرام ورفعت به فى الخافقين أعلا
الاسلام وكشف اللثام عن وجوه المحاسن الدينية واماط الحجاب عن مكنونات اسرار
الحنيفية المرضية وأرشد الانام إلى سبيل السداد وما يؤديهم إلى صلاح أمورهم في

ناش والمعاد اذ عليه مدار صفة العبادات واليه المرجع في استقامة المعاملات
كان مدرآة للفاسد مجلبة للأصالح والفوائد به تصل الحقوق لأربابها وتوفى البيوت
من أبوابها **فيا هيك** فمن أتى عليه لسان النبوة ونوه بذكره وأظهر شأنه وسموه فقد
فان **طائفتين** من يرد الله به خير انفعه في الدين فيألهما من منقبة باهره وقرية
غير **المرحوم** حجة ان يتلى بعقدها الفريد كل فقيه ويتنافس في الاتسام بها كل
بيل وشيخ وقصارى القول ان هذا العلم جدير بالاعتناء خليف بالاعتبار والاعتناء
تقرير أصوله وتحرير فصوله ولما كان فن القنوى من أكبر غزايه الجليله وأضر
محاسنه الفاتكة الجميلة لم تزل الجهادة في سائر القرون والاعصار وعامة البلاد
والامصار ناشرين لواءه بين الانام قائمين بحمل اعبائه أجد قيام مشابرين على
تناسل شوارده دائبين في ابضاح مصادره وموارده باذلين الجهد في استخراج دره
متزین الفرصة في التقاط جواهره ودره فلعمرى ان هؤلاء العصابة هم في الحقيقة
امل الاصابة لعموم الحاجة اليه واعتماد الخاصة والعامة في حوادثهم عليه
فخرهم الله تعالى عن دينه أحسن جزائه ووالى عليهم جليل احسانه وجزيل نعمائه
حيث أوضحوا محجته وأبرزوا حجته وميزوا بين الفث والسمين والصدق من الدر
لنمن خدمة منهم لتلك الخطة الشريفة وقياموا بواجب الشريعة المنيفة ولما أراد
الله تعالى انتظامى في عقد نظمهم وان لم يبلغ مراعى مرامهم وغاية شأوهم وأنى لمثل
أن ينحون نحوهم وكيف وأنا قاصر عن مداناتهم في الحكم والكيف اذ كان سنى حين
هذا الانتظام يبلغ أحد او عشرين من الاعوام وهى كافلة لعذرى بالقبول وتلى
أسوة حسنة بصاحب سلم المنطق حيث يقول

ولبنى احدى وعشرين سنه * معذرة مقبولة مستحسنه

صدر لى الامر العالى فى النصف الاول من ذى القعدة الحرام من سنة أربع وستين
وما تين وألف من هجرة سيد الانام بتقليدى وظيفة افتاء الديار المصرية لازالت
شعوس الشريعة الثغراء بها طاعة بهيه على مذهب امام الائمة وسراج هذه الامة
سابق حلبة المجتهدين وناصر السنة والدين من أشرفت كواكب فضله فى سائر
البلدان الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان أمطره الله تعالى بهوام رحمة ورضوانه
وأسكنه أعلى فراديس جناته من لدن صاحب العز والشهامة والمجد الباذخ
والزعامة ذى المهابة والاجلال والدولة والاقبال الخديو الاعظم وعزيز مصر
الاکرم المرحوم ابراهيم باشا الذى فوضت اليه ولاية المملكة المصرية فى حياة والده
الجليل لكبر سن والده اذ ذاك وتحليه بعقود الرشد الجميل فورث المجد التليد والطارف
عن والده الذى جل تاريخه بطرائف المحاسن ومطارف اللطائف صاحب الهمة العلية
والفخر البذية السكرويه محيى رفات العمار معيد التمدن فى القرى والامصار

ذي المناقب الاصفيه والمهابة والسطوة الخديويه من انتعشت به روح المعارف
 والعوارف انتعاشا نزيل دار الرحمة محمد علي باشا فامتثلت امره الكريم متلقيا
 ما قلدنيه بقلب سليم حاملا اعباءه على عضدي وساعدي مؤملا من فضله تعالى ان
 يكون معضدي ومساعدى اذلولاعناية الخالق ماتسنى لى الولوج فى تلك المضائق
 والذى قرب الى ذلك وسهل على ما هنالك علمى بان علامة دهره ونادرة عصره سيدى
 والدى الاستاذ الاعظم الشيخ محمد أمين المهدى رحمه الله وأرضاه وجباه فى دار قربه
 بما تقر به عيناه كان فى عصر المرحوم محمد علي باشا مفتى الديار المصرية مستمرا فيها
 الى ان توفى سنة سبع وأربعين ومائتين وألف هجرية وكنت حين وفاته صغيرا لم أبلغ
 سن التمييز ثم نشأت صارفا المهمة فى تحصيل العلوم بعون القوى العزيز فاشتغلت بها
 متقيا عن أساتذتى الاجلاء الى أن بلغت السن الذى قلدت فيه وظيفة الافتاء
 فأعانتى الله تعالى على حملها وهدانى سواء سبيلها الى عام سبع وثمانين ومائتين
 وألف من هجرة خير البشر فقلدت مع وظيفة الافتاء المذكورة مشيخة الجامع الازهر
 فى عهد من أشرقت فى مصر طوال سعده واقبى فى اقتناء محاسن الشيم سيرة والده
 وجده صاحب المآثر الجلية والمفاخر السنية الجيلة والمجد الاثيل الذى سمح
 أذباله على المجرة والفضل الذى صار فى جبين الدهر غره ذى القدر الجليل العلى
 الخديو السابق اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على بدلا عن الاستاذ الفاضل والتحرير
 اللوذعى الكامل الشيخ مصطفى محمد العروسى الشافعى رحمة الله تعالى عليه حين
 انفصاله عنها فى التاريخ المومالىه وكنت حين تولية منصب الافتاء أقيد غالب الفتاوى
 فى مسودات على حسب ما يرد لى من الحوادث والواقعات سواء كانت المسئلة واردة
 من جهة من جهات الحكومة المصرية أو من جانب الاهالى أو من البلاد الاجنبية
 صيانة لها عن الضياع ومحافظة على سهولة الانتفاع ولضرورة تقيدها على حسب
 الوقائع صارت مشتمة منشوره غير مرتبة بحسب تراجم الفقه المشهوره وكان اول فتوى
 صدرت بعد التولية بأيام ماذكر فى أول باب دعوى النسب من الجزء الرابع بتاريخ
 السابع عشر من ذى القعدة الحرام فشرعت عام ثلثمائة وألف فى ترتيبها بترتيب
 التراجم الفقهية مع مراعاة تواريخها لتكون أوقع نفعا وأحسن أسلوبا وأحكم
 وضعا وذلك فى عهد من شرف مسند الخديوية الجلية بمقامه السامى وأفاض
 على رعيته غيث احسانه الغزير الهامى وابتهجت مصر بانوار أنظاره السنية
 واستنارت آفاقها بطوال سيرته المحسنة المرضيه صاحب المآثر العديدة التى
 لا تخلق على مدى الدهور والمفاخر الجميدة التى لا تنفى بحصرها الاقلام والسطور
 ومعالى الشيم وعزائم المسم المطبوع على شريف السجايى ومحاسن الاخلاق
 وجيل المزايى محي دوارس العلوم والمعارف ومسدى جليل المبرات واللطائف

والعوارف المحبول على تعظيم شعائر الاسلام واقامة القواعد الدينية والاحكام التحلى من زينة التقوى بأجل لباس وأبهاء الباذل جهده فيما به رضامولاه الرافى الى ذروة الصلاح والاصلاح المثابر على ما به للرعية النجاح والصلاح من زينة الله تعالى بقلائد التوفيق المحمدية المعظم محمد باشتافيق نصر الله تعالى أيامه وشرفه في الخافقين بالاعلامه وأدام دولته وأعلى كلمته ولا زالت الايام ناطقة بحسن ثنائه والانام شاكرة لمجزيل غراجه وآلائه هذا وكل ما تجد من الفتاوى في أثناء تدبيرها وجمعها يلحق ان شاء الله تعالى في بابها الى تمام طبعها واذا حدثت مسائل بعد التمام فستجعل ذيل هذه الفتاوى بعون ذي الجلال والاكرام وقد حذفت أغلام مكررات المسائل اذ ليس في اثباتها كبير طائل واجتنبت تعقيد العبارة وغراية الالفاظ وخفاء الاشارة واضعاً معانيها على طرف الثمام معتمد فيها ما صححه الاثمة الاعلام وربما وجدت الجواب محتاجاً الى تأييد وسند فأدعجه بالنص الذي عليه والمذهب المعقول والمعتمد (وسميتها الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية) والله تعالى أسأل وبرسوله أتوسل ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم وينفع بها النفع العميم انه سميع الدطاء قد ير على ما يشاء

(كتاب فيما يتعلق بأركان الاسلام الخمس والطهارة والانجاس وغير ذلك)

(سئل) في رجل خبز بفرن خبزاً بائناً من آدمي فهل يحكم عليه بالطهارة والنار مطهرة أم لا (أجاب) في البحر السرقين والعدرة تحترق قصير وماذا تطهر عند محمد وعليه الفتوى اه وفي التنوير وشرحه لا يكون نجساً ماد قدر والالزم نجاسة الخبز في سائر الامصار اه ومنه يستفاد ان الخبز في حادثة السؤال طاهر حيث لم يتحقق اصابة العدوة قبل صيرورته ماد الله والله تعالى أعلم (سئل) في بلد بها مسجد تقام فيه الجمعة والجماعة ويناحية من البلد زاوية لأخطبة فيها تخاف أهل ناحية تلك الزاوية المذكورة القتل على أنفسهم من عدوهم لو ذهبوا للصلاة الجمعة في الجامع المذكور فهل يسوغ لهم إقامة الجمعة في تلك الزاوية حيث كانوا من أهل الجمعة المستكملين العدد الشرعي وزيادة وأذن لهم المحاكم في ذلك (أجاب) من شروط صحة الجمعة المصير وهو ما لا يسع أكبر مساحده أهله المكلفين بها وعليه فتوى أكثر الفقهاء أو فناءه وهو ما حوله لاجل مصالحه كدفع الموقر وكرض الخيل ومنها اذن السلطان أو ما مورده باقامتها فاذا كانت البلدة المذكورة مصر بالمعنى المذكور وصدر الاذن باقامة الجمعة في الزاوية المذكورة من ولى الامر كانت الجمعة فيها صحيحة بعد توفر باقي شرائط الصحة بل لا تتوقف صحتها والحال ما ذكر على مسجد عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أنشأ مسجداً ببلدته يريد إقامة الجمعة والجماعة فيه والحال ان في البلدة مسجدين أحدهما معتق والآخر

ذى القعدة
سنة ١٢٦٧
٣

جديد والعتيق الذى هو أكبر من الآخر لا يبيع أهلها المكلفين فهل والحال هذه إذا
أذن الامام أو نائبه تصح الجمعة فيه (أجاب) من شرائط صحة الجمعة المصر وقد وقع
اختلاف أئمتنا فى حده فالذى مشى عليه فى متن التنوير أنه ما لا يبيع أكبر مساجده أهلها
المكلفين بها وعليه فتوى أكثر الفقهاء كما فى المحتبى وقال السيد ابن شجاع هذا أحسن
ما قيل فيه وفى الولوالجية وهو صحيح وقال البخارى هذا أحسن شئ سمعته واعتمده
برهان الشريعة كما فى النهر قال فى حواشى الدر المختار هذا يصدق على كثير من
القرى اهـ وبناء على هذا القول المقتضى كون هذه البلدة مصر والوجودت باقى شرائط
الجمعة تصح أقامتها فى هذه البلدة سواء كانت فى هذا المسجد أو غيره والأفلا والله تعالى
أعلم (سئل) من طرف سعادة والى مصر الحاج عباس باشا حلى الأصفى فيما إذا لم يستطع
الإنسان غسل عضو من أعضاء الوضوء هل يجوز له التيمم أو يمسح على ذلك العضو
ويغسل الباقي ولا تلزمه إعادة مثلاً لو كان فى ذقنه ألم شديد وأخبره الطبيب أن الماء يضره
هل يمسح على وجهه ويغسل باقى الأعضاء أم يتيمم وفى صورتين إذا صلى هل تلزمه
الإعادة (أجاب) إذا كان بعض أعضاء الوضوء مجروحاً أو أكثرها صحيحاً وكان الغسل
يضره بأخبار طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عد الله شرط كما فى رد المحتار عن
شرح المنية وبغلبة الظن فإنه يغسل الصحيح ويمسح على المجروح بامرار الماء على الجسد
فإن لم يستطع فعلى خرقة وإن ضره تركه ويصلى ولا إعادة عليه وإن كان أكثر الأعضاء
مجروحاً يتيمم والكثره تعتبر من حيث عدد الأعضاء فى المختار فإذا كان بالرأس والوجه
واليدين جراحة ولو قلت ولم يكن برجليه جراحة تيمم ولا يصح أن يجمع بين الغسل
والتيمم إلا نظيره فى الشرع للجمع بين البدل والمبدل والجراحة ليست قيداً بل مثلها
كل داء يضره الغسل كما تفيد عباراتهم إذا المدا رعى على الضرر والحاصل أنه فى حادثة
السؤال يمسح على الوجه إن ضره غسله واستطاع مسحه ويغسل بقية أعضاء الوضوء
ويصلى ولا يعيد والله تعالى أعلم (سئل) عما تجب فيه زكاة المال وعن مصرفها وهل
إذا صرف المزكى بعض انعامات أو احسانات بقصد ذلك أو بغيره أو فى بعض مساجد
أو مصرف نقوداً كل جمعة وكل شهر هل يجزى عن الزكاة والقصد الإيضاح فى هذه
الحادثة (أجاب) يجب فى زكاة الذهب والفضة ربع العشر أن يبلغ المال نصاباً وهو من
الفضة مائتا درهم ومن الذهب عشر ون مثقالاً فيجب فى كل مائتى درهم خمسة دراهم
وفى كل عشرين مثقالاً من الذهب نصف مثقال مضروباً كان أو غير مضروب ومصوغاً
كان أو غير مصوغ حلياً كان للرجال أو للنساء تبرأ كان أو سبيكة ويعتبر فيه ما أن
يكون المؤدى قدر الواجب وزناً ولا يعتبر فيه القيمة عند أى خيفة وأبى يوسف إذا
أدى من خلاف جنسه فإنه يعتبر فيه القيمة بالأجاء والمعتبر فى الدراهم أن يكون كل
عشرة منها وزن سبعة مثاقيل والمثقال هو الدينار عشر ون قيراطاً والدرهم أربعة عشر

رمضان
٣

١٢٧٠

شوال
١٠

١٢٧٠

نراطا والقيراط خمس شعيرات وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقالا زكاة
في قول أبي حنيفة ما لم تبلغ الزيادة أربعين درهما أو أربع مثاقيل فإن بلغت ففي كل
أربعين درهما درهم وفي كل أربعة مثاقيل قيراطان والدرهم إذا كانت مغشوشة أن
كان الغالب هو الفضة فهو كالدرهم الخاصصة فإن غلب الغش فليس كالفضة
كالستوفة فينظر إن كانت رائحة أو نوى التجارة اعتبرت قيمتها فإن بلغت نصابا من أدنى
الدرهم التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضتها وجبت فيها الزكاة والأقلا وإن لم
تكن اثما نارائحة ولا منوية للتجارة فلا زكاة فيها إلا أن يكون ما فيها من الفضة يبلغ
مائتي درهم فإن كانت كثيرة وتخلص من الغش فإن كان ما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه
وحكم الذهب المغشوش كالفضة المغشوشة ولو استويا ففيه اختلاف واختار في الحانية
والخلاصة الوجوب احتياطا والذهب المخلوط بالفضة أن يبلغ الذهب نصاب الذهب
وحيثه زكاة الذهب وإن بلغت الفضة نصاب الفضة وجب فيه زكاة الفضة وهذا
إذا كانت الفضة غالبية وأما إذا كانت مغشوشة فهو كله ذهب لأنه أعز وأعلى قيمة وتجب
الزكاة في عروض أعددها مالكمها للتجارة كائنة ما كانت إذا بلغت قيمتها نصابا من
الورق أو الذهب ويقوم بالمضروبة وتعتبر القيمة عند حولان الحول بعد أن تكون
قيمتها في ابتداء الحول مائتي درهم من الدراهم الغالب عليها الفضة ثم في تقويم
عروض التجارة التخخير يقوم بإيهما شاء من الدراهم أو الدينارين إذا كانت لا تبلغ
بأحدهما نصابا فينتدب في تقويمهما يبلغ نصابا ويضم بعض العروض إلى بعض
وإن اختلف أجناسها وأما الأوقية والآلئ والجواهر فلا زكاة فيها وإن كانت حليا
لأنها تكون للتجارة ومصارف الزكاة منها الفقير وهو من يملك ما دون النصاب ومنها
المسكين وهو من لا شيء له ومنها الرقاب وهم المسكاتبون يعاونون في فك رقابهم ومنها
الغارم وهو من لزمه دين ولا يملك نصا بافاضلا عن دينه أو كان له مال على الناس لا يمكنه
أخذه ومنها في سبيل الله وهم منقطع الغزاة الفقراء منهم عند أبي يوسف وعند محمد منقطع
الحاج الفقراء منهم والصحيح قول أبي يوسف ومنها ابن السبيل وهو الغريب المنقطع عن
ماله فيجوز له الأخذ من الزكاة قدر حاجته ولم يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته فهذه
جهات الزكاة ولما لك أن يدفع إلى كل واحد له أن يقتصر على صنف واحد له أن
يقتصر على شخص واحد والدفع إلى الواحد أفضل إذا لم يكن المدفوع نصابا ويكره أن
يدفع إلى رجل مائتي درهم فصاعدا وإن دفعه جاز هذا إذا لم يكن الفقير مديونا فإن كان
مديونا دفع إليه مقدارا ما لو قضى به دينه لا يبقى له شيء أو يبقى دون المائتين لا بأس به
وكذا لو كان معيلا جاز أن يعطى له مقدار ما لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم
دون المائتين والتصدق على الفقير العالم أفضل من التصديق على الجاهل وأما أهل
الذمة فلا يجوز صرف الزكاة إليهم بالاتفاق ولا يجوز أن يبني بالزكاة المسجد وكذا

القناطر والسقايات واصلاح الطرقات وكرى الانهار والحج والجهاد وكل ما لا تمليك فيه
كفرش المساجد ولا يجوز دفعها الى عبده ومكاتبه ومسدبره وأم ولده ولا الى معتق
البعض عند أبي حنيفة وشرط صحة أدائها نية مقارنة للاداء ولو حكما كما لو دفع بلانية
والمال قائم في يد الفقير أو نوى عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلانية فانه يجوز فان لم
ينوع عند التوكيل ونوى عند دفع الوكيل جاز أيضا فان المعتبر نية الموكل في الزكاة دون
الوكيل أو تكون النية مقارنة لعزل القدر الواجب فاذا نوى أن يؤدي الزكاة ولم يعزل
شيأ فجعل يتصدق شيأ فشيأ الى آخر السنة ولم تحضره النية لم يجز عن الزكاة ويعلم من
ذلك أن دفع المراتب في كل شهر أو في كل جمعة أو الانعام انما يجزى عن الزكاة اذا
كان المدفوع له مصرفا من مصارفها ووجدت النية من المال عند الدفع ولو حكما أو
وجدت النية عند عزل القدر الواجب ولا يجوز صرفها في بناء المساجد وفرشها لعدم
التمليك من الفقير والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابط المحروسة بما مضى منه أن
امرأة ماتت ودفنت بترية الاغراب مع رجال أجانب والآن اشترت أمهات ترية بجوار التربة
المدفونة فيها وتريد نقلها فهل يجوز نقل المدفونة الى تربة أخرى (أجاب) لا يخرج الميت
من بعد اهالة التراب عليه الا لحق آدمي كأن تكون الارض مغسوبة أو أخذت بالشفعة
وليس من الغصب ما اذا دفن في قبر حفره الغير ليدفن فيه فلا ينش وتضمن قيمة الحفر
كما في الشرب لا يسه عن الفتح وهذا ما جرت عليه متون المذهب وفي رد المحتار قوله أي في
الدول لحق آدمي احتراز عن حق الله تعالى كما اذا دفن بلا غسل أو صلاة أو وضع على
غير عيظه أو الى غير القبلة فانه لا ينش عليه بعد اهالة التراب اه وفيها أيضا قبل ذلك
كراهة دفن الجماعة في قبر واحد بلا ضرورة واختلاط الرجال بالنساء اه فعدم اختلاط
الرجال مع النساء من حقوق الله ونقل صاحب البحر عن التجنيس انه لا اثم في النقل من
بلد الى بلد لكن جعل ابن الكمال ذلك من تجويز بعض شواذ المتأخرين فلا يلتفت
اليه اما قبل الدفن فلا بأس بنقله ما لم يكن فوق الميلى فيكره كما في الظهيرية والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مستخدم عند أمير وله ماهية على قدر معاشه ومعاش عياله ونسا كن في
منزل بالاجرة غير قادر على دفعها للفقرة فهل يصح للامير المذكور أن يعطيه من زكاة ماله
الواجبة عليه ويسوغ له أن يشتري بما يعطى له منزلا للسكنى ويكون موافقا لرضا الله
تعالى ويناب على ذلك (أجاب) تصرف الزكاة لفقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه بشرط قطع
المنفعة عن المملك من كل وجه قاصدا بها وجه الله تعالى وقد صرحوا بانها لو دفعها للمعلم
لمخليقته اى من هو نائب عنه ان كان بحيث يعمل له لو لم يعطه صح والا لا قال في حواشى
الدرون نظيره لو دفعها للمؤجر لمن استأجره أو الشيخ لمن يحضره انتهى فاذا كان الاجير المذكور
يعمل للامير وان لم يعطه شيئا من الزكاة صح الدفع اليه لانه تمحض تبرعا فاذا نوى بالدفع
اليه الزكاة صح حيث كان مصرفا ولا فلا واذاملك الاجير المذكور ما دفع اليه من الزكاة

١٢٧١

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٢

٢٥

بحرؤه ان يصرفه في شئون نفسه كيف شاء والله تعالى أعلم (سئل) من طرف من لا فدى
قضى مصر عن صدقة الفطر ما مقدارها وما قيمة صدقة الفطر على كل شخص وما
حكمها وما شرطها وما كيفية اخراجها (اجاب) تجب صدقة الفطر على كل حر مسلم ولو
صغيرا او مجنوناً فعلي وليهما اخراجها عنهما حتى لو لم يخرجها وجب الاداء بعد البلوغ
والا فاقعة بشرط ان يكون المالك كالتصاير فاضل عن حاجته الاصلية ووجوبها على
الشخص عن نفسه وطفله الفقير وولده الكبير المجنون وعبيده وامته للخدمة ومدبره
وامولده ولو كان عبده كافرا لا تجب عليه عن زوجته وولده الكبير العاقل ولو ادى عنهما
بلا اذن اجزأوا كنافي عياله وقد رد الواجب نصف صاع من بر او دقيقه او سويق او صاع
من زبيب او تمر او شعير وما لم ينص عليه كذرة وخبز يعتبر فيه القيمة والصاع ما يسع الفا
واربعين درهما من ماش او عدس وقدره بعضهم بقدر حنين وثلاثي قدح بالمصري ودفع
القيمة افضل من دفع العين على المفتي به وهذا في السعة اما في الشدة فدفع العين افضل
والوجوب بطول عجز يوم الفطر فمن مات قبله او ولد او اسلم بعده لا تجب عليه ويستحب
اخراجها قبل الخروج الى المصلى بعد طلوع فجر الفطر وصح اذاؤها اذا قدمه على يوم
الفطر او اخره بشرط دخول رمضان في صورة التقديم وصح جواز التقديم مطلقا واز
دفع كل شخص فطرته الى مسكين واحد او مساكين على المذهب كما جاز دفع صدقة جماعة
الى مسكين واحد ولو دفع صدقة فطرته الى زوجته عبده جاز والا فضل في صرفها للاخوة
الفقراء والاخوات ثم الى اولاد اخوته واخواته المسلمين ثم الى اعمامه والعقراء ثم الى
اخوانه وخالاته وسائر ذوى ارحامه الفقراء ثم الى جيرانه ثم الى اهل سكتته ثم الى اهل
مصره ويندب اغناء الفقير في يومه عن مسئلة الناس للامر به فان اراد المصدق ان يدفع
صدقة فطرته من قيمة الزبيب فليدفع عشرة قروش ونصف قرش احتياطا نظرا لكون
قيمة كل اقة منه الآن باربعة قروش وشر وان اراد ان يدفعها من قيمة التمر فليدفع سبعة
قروش وعشرة انصاف فضة احتياطا نظرا لكون قيمة كل رطل منه اربعين نصفافضة
وان اراد ان يدفع من قيمة الشعير فليدفع تسعين نصفافضة احتياطا نظرا لكون قيمة
كل اردب منه خمسة وسبعين قرشا وان اراد ان يدفع من قيمة البر فليدفع سبعين نصفافضة
فضة احتياطا نظرا لكون قيمة كل اردب منه مائة وعشرين قرشا وقد علمت ان
الواجب من الزبيب والتمر والكثير صاع كامل يبلغ بالكيل المصري ثلاثي قدح
وبالوزن الفا واربعين درهما وان الواجب من البر نصف صاع يبلغ بالكيل المصري
قدحا وثلاثي قدح وبالوزن خمسمائة درهم وعشرين درهما فان كانت قيمة هذه الانواع
أكثر مما عين بهذا أو أقل يعتبر في كل بحسابه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة
أرض بنى بها مسجدا أو بعض الآخر بناه مقبرة ثم مات ودفن في تلك المقبرة فهل اذا
أراد اهل البلد اخراجه من المقبرة ونقله الى مقبرة أخرى لا يجوز لهم ذلك بل يبقى ويمنعون

من ذلك (أجاب) لا يسوغ نبش القبور وخراج الموتي منها بلا موجب شرعي وفي رد المحتار عن الفتح ولا يحفر قبر لدفن آخر إلا أن يلى الأول فلم يبق له عظم إلا أن لا يوجد فقتضيم عظام الأول ويجعل بينهما حاجز من تراب ويكره الدفن في الفساق ثم قال والكره اه فيها من وجوه عدم الحدود دفن الجماعة في قبر واحد بلا ضرورة واختلاط الرجال بالنساء بلا حاجز وتخصيصها وإبناء عليها بحرأه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت فهل يلزم زواجها مؤن تجهيزها سواء كان فقيرا أو غنيا وسواء كان لها مال أم لا (أجاب) يلزم الزوج تجهيز زوجته بعد وفاتها على المعتد مطلقا ولو كان لها مال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غنية مكلفة وجبت عليها حجة الاسلام تريد أن تتحج الى بيت الله الحرام لأجل إسقاط الفرض عنها فهل والمحال هذه ليس لزوجهما منعها عن حجة الاسلام وإذا كان له منعها شرعا وخرجت عن طاعته بسبب ذلك لأجل ذلك وصارت ناشرة ووجبت من غير رضاه يسقط الفرض عنها ويكون حجها صحيحا شرعا (أجاب) حج المكلفة مسقط لفرض الحج عنها مطلقا سواء كان باذن الزوج أولا معها محرم أولا وليس للزوج منعها عن حجة الاسلام أن كان معها محرم بالغ أو مراهق لأن حتمه لا يظهر في الفرائض فلها السفر بحجة الاسلام ولو بلا اذنه ولا كراهة في ذلك والمحال هذه وإن لم يكن معها محرم فله منعها من ذلك ولو وجبت سقط الفرض مع كراهة التحريم والله تعالى أعلم (سئل) من الضابطية بما مضمونه رجل استأجر صهر يحيا مخزن الماء فيه وبيعه وصار يبيع منه مدة ثم غرق ابن الرجل في الصهر يبيع المذكور ومكث فيه يومين ثم أخرج الولد المذكور منه ميتا وعرض الصهر يبيع ثمانية عشر ذراعا وطوله عشرون ذراعا وعمق الماء الموجود فيه ذراعا ونصف فهل يجوز الشرب والاستعمال من الماء الذي في الصهر يبيع أم لا (أجاب) حيث كان الصهر يبيع المذكور طوله عشرون ذراعا وعرضه ثمانية عشر ذراعا ولم يظهر في مائه تغير ولا أثر من وقوع الأذى المذكور وموته فيه يكون ماؤه طاهرا يجوز استعماله للتطهير والشرب منه وغير ذلك ولا يحكم بنجاسته والله تعالى أعلم (سئل) من من لا أفندي قاضي مصر بما مضمونه أن حضرة الباشا الذي حضر من الاستانة العلية متوجه الى الاقطار الحجازية ومعه عساكر جهادية أرسل اليها يخبر بان العساكر الذين معه متوجهون الى جدة حسب الامر ثم لا يدرون الى أي جهة يؤمرون بالتوجه اليها فهل يلزمهم الاحرام أم لا وإذا لم يكن منهم فيكون من رابع أو من جدة ويلتمس الافادة من حضر تكلم عن الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) يجب الاحرام من الميقات ولا يجوز التأخير عنه وميقات المتوجه من مصر رابع احتياطا وهذا إذا قصد دخول مكة ولو لحاجة غير الحج أما لو قصد موضعا من الحلال فكليص وجدة التي هي من داخل الميقات والمعتبر القصد عند مجاوزة الميقات لا عند الخروج من بيته قصد أو ليا كما إذا كان قصده البيع أو الشراء مشاعلا له مجاوزة الميقات بلا احرام فإذا دخل

منه وهو دخول الميقات قبل حدود الحرم التحق باهله فله دخول مكة بلا احرام ما لم يرد
 دخول مكة نسكاً من حج أو عمرة فان أراد بدخول مكة نسكاً وجب عليه الاحرام من المحل
 قبل مجاوزة الحرم فحصل من ذلك انه حيث كان القصد التوجه الى جدة حسب الامر
 فله لا يجب عليهم الاحرام بل يحل لهم التوجه والدخول فيها بلا احرام ولو كانت من
 داخل الميقات ثم بعد استقراهم فيها فان أمروا بالدخول داخل الحرم فن أراد منهم أداء
 حجة أو عمرة وجب عليه الاحرام قبل دخوله الحرم ومن لم يرد شيئاً من ذلك يعني الحج أو
 العمرة فلا احرام عليه ويحل له دخول مكة بلا احرام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 مرسلة تريد حجة الاسلام لاداء الفريضة مع خالها المحرم لها والزوج يريد منعها من أداء
 الحج فهل والحال هذه ليس للزوج منعها من ذلك (اجاب) ليس للزوج منعها من أداء
 حجة الاسلام مع محرما والله تعالى اعلم (سئل) في أراضى الزراعة هل فيما يخرج
 منها زكاة أم لا (اجاب) لا تجب الزكاة فيما يخرج من زراعة الارض لافرق بين كون
 الارض خراجية أو عشرية ولو فرغها بقصد بيع الخارج منها والتجارة فيه ولو بقي حولا
 لا يشتري في نية التجارة الموجبة للزكاة بعد الحول عدم المانع وهو تكرار الواجب من
 العشر والزكاة أو الخراج والزكاة ومقارنة نية التجارة لعقد التجارة وهو كسب المال
 بالمال بعت شراء أو اجارة أو استقراض فلو نوى التجارة بعد العقد أو اشترى شيئا للقفية
 ما وبأنه ان وجد رجحانها على لازكاته عليه كالمونوى التجارة فيما خرج من أرضه الا ان ثمن
 ما يبيع من الخارج من أرضه اذا كان من النقيدين وهو يبلغ نصابا فاضلا عن حاجته
 الاصلية لاذن بقى حولا عند مالكه تجب فيه زكاة النقيدين وترك خراج الارض للزراع
 لا يخرجها عن كونها خراجية كالاقتطاعات كما ان ترك العشر لا يخرجها عن كونها
 عشرية والله تعالى اعلم (سئل) في شخص مجتمع فيه شرائط الامامة الصغرى قد بلغ
 منه زيادة عن عشرين سنة ولم ينبت عذاره بل نبت له بعض شعرات في ذقنه فهل يجوز
 امامته لغيره من غير كراهة ويكون حكمه في الامامة والاقتداء به حكم الرجال الكاملين
 في عدم الكراهة أصلا خصوصاً وهو أعلم القوم الذين يقتدون خلفه ومذهبه ومذهبهم
 واحد وأنه لا يحصل لاحد منهم نفرة من الصلاة خلفه لمعرفته باحكام الصلاة وغيرها
 وحفظه جميع القرآن المجيد مع حسن تلاوته وهو من أهل العلم والمواظبين على تعلمه صباحا
 ومساءم الرشيد كاء الفهم (اجاب) الا مرد هو الشاب الذي طر شاربه ولم تنبت
 لحته كما في القاموس والمصرح به في كتب المذهب كراهة امامة الامرء لكن في رد المختار
 انها تنبيهية والظاهر أيضا كما قال الرجتي ان المراد به الصبيح الوجه لانه محل الفتنة وهل
 يقال هنا أيضا اذا كان أعلم القوم بتنقي الكراهة فان كانت علة الكراهة خشية
 التهم وهو الاظهر فلا وان كانت غلبة الجهل أو نفرة الناس من الصلاة خلفه فنعم
 تأمل والظاهر أن ذا العذار الصبيح المشتهى كالامرء تأمل هذا وفي حاشية المدنى عن

١٢٧٤

٩

١٢٧٥

٢٦

ربيع الثاني

١٢٧٧

صفر سنة

الفتاوى العفوية سئل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي عن شخص بلغ من السن عشرين سنة وتجاوز حد الانبات ولم ينبت عذاره فهل يخرج بذلك عن حد الامردية وخصوصا قد نبت له شعرات في ذقنه تؤذن بانه ليس من مستدري الهى فهل حكمه في الامامة كالرجال الكاملين أم لا اجاب سئل العلامة الشيخ آجدين بنونس المعروف بابن الشلبي من متأخري علماء الحنفية عن مثل هذه المسئلة فاجاب بالجواب من غير كراهة وناهيك به قدمه والله اعلم وكذا سئل عنها المفتي محمد تاج الدين القلبي فاجاب كذلك اهـ ومقتضى اطلاق عبارة الدرانه متى كان الامام أمرد فامامته مكروهة لا فرق بين كونه صبيحا أم لا أعلم القوم أم لا والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من محافظة مصر في ٦ ص سنة ١٢٧٩ مضمونها تؤمل بعد اطلاع حضرة نكم على ما توضيح بافاده أمين بيت المال المؤرخة ٢٧ محرم سنة ١٢٧٩ وما هو مدون بهذا العرض المقدم من وكيل وصي تركه المرحوم ابراهيم أغا في شنب ترد الافادة عن الحكم الشرعي في هذا الخصوص ليجري اللزم (اجاب) الحكم الشرعي ان التكفين في هذه الحادثة مع استغراق التركة بالدين يعتبر بما كان يلبسه الميت حال حياته في اكثر اوقاته بلا تسذير ولا تقتير مما هو معتاد له ويقدر كفته من جنسه بقدر كفن السنة وهو ثلاثة أثواب للرجل قبض وازار ولقافة والتجهيز هو أجرة تغسيله وثمان ما يغسل به وأجرة جملة الى القبر ودفنه وهذا مقدم على الديون فيخرج من ككل المال ثم تدفع ديونه الشرعية ثم ان لم تستغرق التركة تنفذ ما ياه من ثلث الباقي بعد الدين ان كان له ورثة لم يجزوا ما زاد على ذلك وفي رد المختار وهل للغرماء المنع من كفن المثل قولان والصحيح نعم در منتقى أى فيكفن بكفن الكفاية وهو ثوبان للرجل وثلاثة للمرأة ابن كمال اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وجهت اليه خطابة مسجد من قبل مولانا السلطان عز نصره بمقتضى براءة وأقام وكيلاعنه في اقامة الخطبة وصلاة الجمعة وصار ذلك الوكيل تارة يخطب و يصلى بنفسه وتارة يوكل غيره في الخطبة وامامة الجمعة فهل يصح التوكيل على الوجه المستطوره وتصح الجمعة بكل من الوكيل الاول والثاني (اجاب) اختلف المتأخرون في الخطيب المقرر من جهة الامام الاعظم أو من جهة نائبه هل يملك الاستئابة في الخطبة أى بلا اذن من السلطان اما بلا اذن فلا خلاف فيه فقيل لا يملك مطلقا ضرورة أولا الا ان يفوض اليه ذلك وقيل ان لضرورة كسغله عن اقامة الجمعة في وقتها جازا تغويض الى غيره والا وقيل يجوز مطلقا ولو بلا ضرورة لانه على شرف الزوال لتوقته فكان الامر به اذنا بالاستتلاف دلالة ولا كذلك القضاء واستظهره مصنف تنوير الابصار وفي البدائع كل من ملك الجمعة يملك اقامة غيره وقواه في الدر المختار بنقل ما يفيد ترجيحه وفي رد المختار ان حاصل ما في النجعة في تعداد الجمعة ان الاذن من السلطان انما يشترط في أول مرة فاذا اذن باقامتها الشخص كان له ان يأذن لغيره وذلك الغير له أن يأذن لآخرهم

١٢٧٩

٨

ربيع الثاني

١٢٨١

١٣

حرا اه المراد منه وهذا كله ان لم يكن بين الامر على صدور اذن عام من مولانا السلطان آيد
بالنصر لكل خطيب أن يستنبط أماصرة منه أو تنفيذ لما وقع في مدة أسلافه الماضين
حيث قيل انه وقع في تاريخ ٤٤٥ هـ اذن عام بذلك اما اذ اني على ذلك فلا خلاف
في جواز الاستنابة والله تعالى أعلم (سئل) في حكم رمي جرة العقبة ومحل الرمي منها وهل
محل الاجزاء منها قدر محدود من العلم الى جهة بطن الوادى والحال ان ليس لها الجهة
واحد قوهل وقد أحدث الآن شبكاً محيطاً بالجرة ومسافة ما بينه وبين العلم تزيد على
ثلاثة أذرع يجزئ الرمي الى جميع ماحواه الشباك أم لا أو نحو الجواب فكثير من العامة
يرمون الى أى مكان ماحواه الشباك بغير علم منهم لمحل الرمي منها ظناً منهم ان ماحواه
الشباك محل رمي لا برحمته نور الاسلام ورشد المسلمين في سائر الاحكام (اجاب)
أما حكم رمي جرة العقبة التي يقيمها الناس على رميها في اليوم الاول فهو الوجوب كسائر
ولجبات الحج وهي التي يجب بتركها دم وأما محل الرمي فهو الجرة التي جعل عليها علامة
وهو الشاخص أو ما يقرب منه ولم يقدر بعضهم القرب بشئ اعتماداً على اعتبار القرب
عرفاً وضده البعد وبعضهم قد رآه بعد بثلاثة أذرع أى بين المحصاة والجرة وما دونه
قريب كما في الجوهر النيرة وقد رآه القرب في الفتح بذرار ونحوه ومنه يعلم محل الاجزاء
في الرمي وهو ما يوصل المحصاة الى نفس الجرة أو الى ما يقرب منها الذي وقع الاختلاف
في كونه مقدراً بما سبق أو محالاً على العرف ومن هذا يعلم ان الرمي من خارج الشباك
المقول باحدائه اذا وصلت المحصاة الى محل الجرة أو ما يقرب منها على ما سبق أجزاءه
والا فلا كمال لم يحدث والسنة في الرمي من بطن الوادى فلورمي من غيره فأصاب المرمى
لجزأه مع كراهة التزيه بتركه السنة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة
مصر في ١٢ ذى القعدة سنة ٩٤٤ هـ حاصلها حيث ان ما توضح به هذه الافادة الواردة
للمحافظة من حضرة وكيل محافظة سواكن في ٢٠ الماضي يلزم اطلاق حضرة تكم عليه
والافادة عنه لزم شرحه لمحضرتكم الامل الاطلاع عليه والافادة (اجاب) علم
ما تضمنته افادة وكيل محافظة سواكن المرغوب فيها التصريح بما يقتضيه الحكم
الشرعى فيما لو صدر المحافظة سواكن لتلغراف بثبوت الفطر أو بثبوت هلال رمضان هل
بعد ذلك بثبوت شرعياً في حق أهل تلك الجهة بحيث يلزم الحاكم الشرعى فيها أهل تلك
الجهة بالصوم أو الفطر بناء على الثبوت لديه بهذا الطريق وان لم يشهد عنه شهود
شهادة معتبرة بروية الهلال أو بحكم قاضى بلدة أخرى بثبوت الهلال بالطريق المعتبر
شرعاً أو لا وذلك بناء على توقف قاضى تلك الجهة في حكم تلك الحادثة والافادة عن ذلك
ان المصرح به انه يقبل في ثبوت رمضان مع وجود علة في السماء كغيم خبر عدل ومع
عدم العلة اخبار جمع عظيم وهو مفوض الى رأى الحاكم وعن الامام الاعظم انه
يكفى بشاهدين واختاره في البحر وذكر في رد المحتار انه يتعين الاقناع به في هذا الزمان

وفي الفطر وغيره من الأشهر مع العلة لا بد من شهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين
عدول أحراز غير محدودين في قذف كما في سائر الأحكام لكن لا يشترط الدعوى ومع
البحر يقبل خبر جمع عظيم كما في رمضان وأنه لو شهد شاهدان عند قاضي بلدة أنه شهد
شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وأنه قضى القاضي به ووجد استجماع شرائط
الدعوى قضى القاضي بشهادتهما لا لو شهدوا برؤية غيرهم لأنه حكاية وكذا لو استفاض
الخبر في البلدة الأخرى لمهم على الصحيح من المذهب وذلك بان تأتي من تلك البلدة
جماعات متعددون كل منهم بخبر عن أهل تلك البلدة أنهم صاموا عن رؤية لا مجرد
الشيوع من غير علم بمن أشاعه كما ذكره الرجبى واستهتبه في رد المحتار فتكون هذه
الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور هذا ما بعد ثبوتنا شرعياً ويجب على القاضي به
الزام الناس بالصوم أو الفطر نعم لو أخبر عدل ثقة أحدا برؤية الهلال عند غير المحاكم
الشرعية أو كان غير ثقة ووقع في قلب المخبر صدقة لزمه الصوم ديانة كما لو أخبر بثبوت
الهلال عند قاضي بلدة أذخبر الدل الثقة في الديانات موجب للعمل وغير الثقة يتحرى فيما
أخبر به فإن وقع في قلبه الصدق عمل بتعريته ولو أخبر عدلان بهلال الفطر عند غير المحاكم
وكذلك وهذا من أمور الديانات وفي رد المحتار إن الظاهر أنه يلزم أهل القرى الصوم
بسماع المدافع أو رؤية القناديل من المصر لأنه علامة ظاهرة تغيب غلبة الظن وغلبة
الظن حجة وجبة للعمل كما صرحوا به واحتمال كون ذلك لتفسير رمضان بعيداً لا
يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك لا لبوت رمضان انتهى وما يستفاد بالتلغراف من
الأخبار بثبوت الهلال لرمضان أو الفطر الظاهر أنه ينزل منزلة خبر الواحد بثبات هلال
الصوم أو الفطر فلا يكون وجباً على القاضي الحكم بذلك والزام الناس بموجبه غاية
الأمران من وقع في قلبه صدق هذا الخبر يلزمه الصوم فإذا ضربت المدافع بناء على هذا
الخبر التلغرافي فكذلك سماعها يحكمه هذا ما ظهر لى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
من مديرية جرجا بإفادته في ١٤ ربيع الآخر سنة ٩٧ مضمونها العرض المرفوق تقدم
للمديرية من عثمان داود من ناحية المواطنين يذكر به أنه أجرى بناء مسجد وصار إتمامه
مستوفيا البناء والفرش وجميع لوازمه ورتب له إماماً ومؤذناً من طرفه إحساناً لوجه الله
تعالى ويلتمس صدور الأذن بأقامة الجمعة والجماعة فيه ولما تحرر المحضره باش مهندس
المديرية بتعيين مهندس التنظيم لنظر المسجد والوقوف على كونه مستوفيا البناء حسب
الرسوم فوردت إفادته في ٩ راسنة ٩٧ أنه بمعاينة المسجد المحكى عنه بمعرفة مهندس
قسم طماو جد مسجداً مستوفياً على حسب الرسوم وبمكتابة محضره قاضي أفندى المديرية
بقصد تعيين مندوب من طرف حضرته لمعاينة المسجد ومعرفة كونه مستوفياً للشرط
من بناء وغيره ويليقي لصلاة الجمعة والجماعة فيه من عدمه فأفاد بان المسجد المذكور
صار أحداً به بقرينة ليس بمصر ورغب عرض ذلك على حضرته لكم وما يترأى

لمحضرته

ربيع الثاني سنة
٢٥ ١٢٩٧

لمحضر تكو تردبه الافادة يكون الاجراء بمقتضاها فبناء عليه لزم تحريره لمحضر تكم للاحاطة
بما ذكره الافادة بما يترأى لمحضر تكم في ذلك (اجاب) وردت افادة محضر تكم مطلوباً
بها الافادة عما يترأى لهذا الطرف فيما رغبه عثمان داود من ناحية المواطنين التابعة
للمديرية بجر جامن طلبه صدور الاذن باقامة الجمعية والجماعة بالمسجد الذي احداثه بالناحية
للكورة بناء على احواله محضرة قاضي افندي المديرية على هذا الطرف بعد تصريحه
بان المسجد المذكور صار احداثه بقرية لا بمصر والحال ان هذه المسئلة من مسائل
الديانات والمذاهب الاسلامية مختلفة فيها فذهب الامام ابو حنيفة الى انه يشترط في صحة
الجمعة كون اداؤها في مصر من الامصار فلا تصح في القرى وكذا العيذان وشروط ايضاً
كونه باذن الامام او نائبه المفوض له مثل ذلك الى آخر الشرط المقرر واما عند غيره
من الأئمة كالامام مالك فلها شرط آخر في كل مقلد لامام براعي مذهب من قلده
وطالب الاذن باقامة الجمع والعيدين في المساجد المحدثه امر له نظائر وسوابق والمعتاد
لعرض عنه للعية السنية بموافقة الاصول المتبعة في شأن ذلك والله تعالى اعلم

(كتاب النكاح)

(سئل) في اناس اهل علم مدرسين وغيرهم يعقدون العقد لمن اراد أن
يتزوج فيمنعهم قاضي الناحية فهل يشترط أن يكون العقد باذن القاضي أو نائبه أولاً
يشترط لقوله تعالى فانكحوهن باذن أهلن ولم يقل فانكحوهن باذن قضائهن مع كون
القضاة مكاسبين في هذا الزمان وأغلبهم جهلة فهل اذا عقد اهل العلم عقد الزواج يكون
عقده صحيحاً ولا يشترط في صحة العقد اذن القاضي ولا نائبه (اجاب) لا يشترط لصحة نكاح
بالغة العاقلة الرشيدة اذن القاضي كما لا يشترط ذلك في نكاح الصغيرة ونحوها حيث
تمتع بالولاية للقاضي كما هو مقرر في معتبرات المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
خطب امرأة من كيلها فاجابه الوكيل لذلك فاحضرها الوكيل بحضرة جمع من المسلمين
وسمى لها المهر ووكّته في تزويجها بالمجلس فقال له الوكيل زوجتك وانكحتك
موكّتي فلا به بالمهر المسمى بيننا وقدره كذا وكذا فقال الزوج قبلت تزويجها ونكاحها
لنفسى وكرر ذلك بمجلس العقد فهل يكون العقد صحيحاً نافذاً ولا تتوقف صحة العقد على
حضور قهقهه يعقد لهما (اجاب) اذا صدر عقد النكاح من أهله مستوفياً لشرائطه الشرعية
واركانه المرعية فلا وجه لنقضه بمجرد عدم حضور انقيبه الذي يلحق الصيغة للزوجين
والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة وكنت أخاها بتزويجها من رجل كفؤ بمهر
مثل فهل اذا زوجها والمحال هذه يكون النكاح نافذاً وليس لابيها معارضة بعد ذلك
(اجاب) اذا صح ما ذكر بالسؤال يكون النكاح صحيحاً ولا يتوقف على اذن الاب واجازته
والله تعالى اعلم (سئل) في بنت حرة بالغة خدماة حريم ارادت المستندمة لها أن تزوجهما

ذى القعدة

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٤

٢٨

ذى الحجة

١٢٦٤

٨

٢١ ١٢٦٤

٢٣ ١٢٦٤

محرم
٤

١٢٦٥

١٢٦٥

٧

صفر

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

لعدم من عبيدها فابت البنت المذكورة وأهلها كذلك أبو اعن زواجها للعبد المذكور
 والمستدمة لها المذكورة عقدت لها على العبد المذكور فهل لا يجوز العقد عليها
 للعبد المذكور بغير اذنها ورضاها ورضا أخيها وأمها (أجاب) لا ينفذ نكاح المحرة
 البالغة بغير اذنها ورضاها واجازتها فحيث لم تاذن بالنكاح ولم تجز به بعد صدوره وورثته
 بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عبدا وله بنت قاصرة وأراد هذا الرجل أن
 يزوج بنته لعهده فهل يسوغ له ذلك بطريق الاجبار أو لا فقد الكفاءة وإذا قلتم لا بد
 في تزويج القاصرة من وجود الكفاءة وأسقط وليها الخاص الحق في الكفاءة فهل هذا
 الاسقاط صحيح ويصح تزويج البنت بهذا العبد أولا وهل اذا بلغت هذه البنت
 ثنتي عشرة سنة وأسقطت الحق في الكفاءة يصح تزويجها بهذا العبد (أجاب) اذا زوج
 الاب بنفسه القاصرة بغير كفؤ صح النكاح ونفذ حيث لم يعرف منه سوء الاختيار بمجانة
 وفسقا وان عرف منه ذلك لا يصح النكاح اتفاقا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت
 قاصرة ضعيفة ونخيفة سنهات سنوأت زوجتها أمها لرجل غير كفؤ لها بدون مهر
 امثل مع وجودها العاصب وحضوره بالبلد ولم تحضره مجلس العقد فهل لا يكون
 النكاح والمحال هذه نافذا وللعاصب ابطاله لاسيما والزوجة لم يدخل بها الزوج
 ولم يدفع لها شيئا من المهر (أجاب) اذا تحقق ما هو مستطور كان نكاح القاصرة المذكورة
 غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل) في صغيرة لا ولي لها سوى أمها البعيدة عنها مسافة
 القصر زوجتها امرأة اجنبية بغير اذن منها ومن الحاكم الشرعي فهل لا ينفذ هذا العقد
 ويفسخ وما الحكم (أجاب) نكاح القاصرة المذكورة غير نافذ ولن يلى انكاحها في
 هذه الحالة ابطاله وله اجازته اذا كان من كفؤ بمهر المثل حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة طلبت الزواج ثم قالت لابن عمها زوجني من فلان فان
 أنحى شقيق غائب بالبلد واختربل عوضا عنه فزوجها من فلان المذكور بالشروط
 المعتبرة شرعا فهل يكون العقد صحيحا ولا عبرة بمن يدعي فساد ولا يكون متوقفا على اذن
 أخيها (أجاب) للبالغة العاقلة بركا كانت أو ثيبا تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا
 يتوقف نكاحها بهذا الوجه على اذن وليها والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة قالت
 لابن عمها زوجني من فلان فزوجها منه فظهر ان الزوج غير كفؤ لها والمحال ان
 وليها شقيقها حاضر ببلد العقد ولم يشعر بزواجها الا بعد العقد فهل لا يصح هذا العقد
 لانها تزوجت بغير ولي والزوج غير كفؤ لها أم كيف الحال (أجاب) اذا زوجت
 البالغة نفسها من غير كفؤ لا يكون نكاحها صحيحا على ما به الفتوى والله تعالى أعلم
 (سئل) في بنت قاصرة زوجها عمها بصغير قبل له وليه مع كراهتها فهل لها اذا بلغت
 خيار البلوغ فور بلوغها (أجاب) نعم للصغيرة المذكورة خيار الفسخ ولو بعد الدخول
 بالبلوغ فور ابشر بالقضاء بالفسخ ولو بلغت وهو صغير فارق بحضرة أبيه أو وصيه

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٦

ربيع الثاني

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

١٩

في نكاح هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة لها أب غائب فوق مسافة القصر
فولت القاصرة أجنبيا في زواجها رجل غير كفؤ وبدون مهر المثل فهل يكون العقد
سدا خصوصا ولم يجز الأب العقد (أجاب) نكاح القاصرة على الوجه المذكور غير صحيح
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر قاصرة من أمها وهي شريفة من جهة
أبيها وهو ليس بشريف أصلا ولم يدخل بها ولها ابن عم عاصب دون مسافة القصر فلما
بلغه الخبر رد العقد وأبطله فهل إذا تحقق ما ذكر يكون النكاح باطلا وله العقد على
أهله حيث لم يدخل ببنتها (أجاب) لا يملك غير الأب والجدة من الأولياء تزويج الصغيرة
غير كفؤ فإذا زوجت الأم المذكورة بنتها القاصرة الشريفة غير شريفة لا يكون
النكاح صحيحا وتحريم الأمهات بمجرد العقد على البنات مقيد بالعقد الصحيح كما في الدرر
المحرمات وفي رد المحتار قوله الصحيح احتراز عن النكاح الفاسد فإنه لا يوجب بمجرد حرمة
النكاح بل بالوطء أو ما يقوم مقامه من المس بشهوة والنظر بشهوة لأن الإضافة
ثبتت بالأب العقد الصحيح اهـ بجرأى الإضافة إلى الضمير في قوله تعالى وأمهات نسائكم
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه إن ذهبت إلى بيت أبيك تكوني
خالصة فذهبت ثم بعد ذلك عقد عليها بكالة رجل أجنبي أقامته وكيلها في نكاحهما من
زوجها المذكور مع وجود أبيها فهل يكون العقد صحيحا ولا يتوقف على مباشرة الأب له
أم لا (أجاب) للبالغة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف نكاحها والحال هذه
على إذن وليها فثبت كانت المرأة المذكورة بالغة وكان الزوج كفؤا لها يكون لها
تحديد العقد بمهر المثل وإن لم يرض أبوها بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت
قاصرة غاب عنها نحو خمس سنين ولا يدري مكانه ولا يعلم موته ولا حياته ثم خطبها من أم
أبيها شخص كفؤا لها ولم يكن لها عاصب ولا قريب الا خالتها وابن خالتها فهل إذا
تحقق أن الخاطب كفؤ والمهر مهر المثل يسوغ لجدتها أن تزوجها به بنفسها أو
بوكيلها لاسيما إذا كان يخاف فوت الكفؤ الخاطب ولا ينتظر الأب (أجاب) للجدة
تزوج الصغيرة من كفؤ بمهر المثل حيث لم يوجد من يقدم عليها في نكاح الصغيرة
المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها من مدة خمس سنين وتركت لها
ما يقوم بهما من نفقة وكسوة وغير ذلك والحال أنه حتى في محل معلوم فهل لا يسوغ لها أن
تزوج آخر وإذا تزوجت يكون العقد الثاني باطلا أم لا (أجاب) تزوج المرأة المذكورة
بغير صحيح حيث كان الأمراها وسطور ولم يثبت طلاق الأول وانقضاء عدته والله
تعالى أعلم (سئل) في شخص يطلب بالغة شريفة من جهة الآباء وأبوها مع ذلك عالم
والشخص المذكور يدعي أن أباه شريف من جهة الأم وهو وأبوه جاهلان فهل على
تدبر صحة ما ادعاه لا يكون كفؤا للشريفة المذكورة فلولاها العاصب منعه ولو
رضيت وفسخ النكاح إن وقع (أجاب) ذكر في رد المحتار من الكفاءة بعد كلام ويؤخذ

من هذا ان من كانت أمها علوية مثلاً وأبوها عجمي يكون العجمي كقولهما وان كان لها شرف مالا نسب للآباء ولهذا جاز دفع الزكاة لها فلا يعتبر التفاوت بينهما من جهة شرف الام ولم أر من صرح بهذا والله أعلم اه وفي الدر عن النهر ان شرف العلم فوق شرف النسب والمال كما جزم به البرازي وارضاء الكمال وغيره والوجه فيه ظاهر ولذا قيل ان عائشة أفضل من فاطمة رضي الله عنهما ذكره القهستاني اه وقد ذكرنا ان المصدر في الكفاءة على التعير وعدمه فاذا كان تزوج مثل هذه البالغة بمثل هذا الزوج يتعير منه وزوجت نفسها منه بدون رضا وليها العاصب لا يكون النكاح صحيحاً على ما به الفتوى والاصح حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلب منها شيخ البلدان بزوجهال رجل فامتنعت وقالت لا أتزوج به ابداً وفرت هاربة بالليل فارسل يفتش عليها حتى وجدها فاحضرها وأحضر أخاها وقال لها ان لم تأذني لا خيك في عقد النكاح والا قتلتك فلما تيقنت منه ما هدده من ضرب شديد وحبس مديد أذنت مكرمة فهل والحال هذه لا يصح عقدها التحق الا كراهه خصوصاً وأخوها مكره على النكاح والزوج غير كفؤ (أجاب) كون التوكيل بالنكاح لا يصح مع الاكراه أو يصح ذكر في رد المختار من الاكراه عن حاشية أنى السعود على الاشباه والعزوا الى حاشية الشيخ صالح انه لم يره منقولا واستظهر صحته ثم قال ان الرملى ذكر في حاشيته على البحر في باب الطلاق الصريح ان الظاهر ان التوكيل بالنكاح كالتوكيل بالطلاق والعتاق أى في الصحة لتصريحهم بان الثلاث تصح مع الاكراه اه ومثله في تنقيح الحامدية وفي رد المختار أيضاً من أول النكاح وذكر السيد أبو السعود ان الرضا شرط من جانبها لا من جانب الرجل واستدل لذلك بما صرح به القهستاني في المهر من فساد العقد اذا كان الاكراه من جهتها ونظروا طال فيه الى ان قال ثم رأيت في اكره الكافي للحاكم الشهيد ما هو صريح في الجواز فانه قال ولوا كرهت على أن تزوجته بانف ومهر مثلها عشرة آلاف زوجها اولياً وهما مكرهين فالنكاح جائز ويقول القاضي للزوج ان شئت اتم لها مهر مثلها وهى امرأتك ان كان كفؤاً لها والافرق بينهما ولا شئ لها اه والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة وليها غائب مسافة القصر أرادت أن تزج نفسها فهل اذا استوفى العقد شروط صحته من الكفاءة ومهر المثل يصح العقد وليس لاحد معارضتها بعد ذلك (أجاب) اذا زوجت المحررة البالغة نفسها من كفؤ بمهر المثل صح ولا يكون لوليها معارضتها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت قاصرة طلبها منه شيخ البلد ليزوجها لتابعه فامتنع أبوها من ذلك فشدد عليه فخرج فارامن البلد خوفاً منه فما كان من الشيخ المذکور الا انه زوج البنت المذكورة لتابعه في غيبة الاب ولم يأذنه ولم يحضره فهل لا يجب شيه البلد لذلك (أجاب) تزويج شيخ البلد القاصرة على الوجه المذکور غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بنت عالم وشريف تزوجت نفسها السوق ومحترف بصنع أجرب

١٢٦٥

١٩

قوله زوجهال ولياؤها
هكذا بالاصل المتقول
منه بدون واو ولا فاء اه

١٢٦٥

٣٠

جادی الاولی

١٢٦٥

٤

١٧ ١٢٦٥

السوف بغير اطلاع وليها مع انها ووليها في بلدة واحدة فهل لا يصح العقد لفقدها الكفاءة
ويكون الوطء وطء شبهة يلزم به مهر المثل (اجاب) اذا تزوجت الحرة البالغة نفسها غير
كفو لا يكون نكاحها صحيحا على ما به الفتوى ويلزم الزوج بالوطء في النكاح الفاسد مهر
مثل والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة تزوجها أخوها أبو كالة أبيها فبعد دخول
زوجها بمدة أيام قليلة ضربها وأحضر أمها على يد قاضي ناحية شلقان فلما بت الام
من زوجها حقوق بنتها ثم أبرأته أمها من الحقوق الشرعية فطلقها على ذلك فبلغ الاخ
وقد الوكيل المذكور فطلب حقوق أخته من الزوج فهل يجب لذلك وتسكون براءة

٣٠ ١٢٦٥

لام باطلة وألزم بنتها ما لم يلزم (اجاب) ابراء أم الصغيرة الزوج من المهر غير صحيح
ولاب مطالبة الزوج به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عنده خادم وزوجه امرأة شريفة
ظاهرة النسب وادعى ان الخادم المذكور وابنه ثم بعدمدة من الزمان تبين ان المذكور
كان خادما له ثم صار خادما لغيره والحال ان المرأة المذكرة عقد عليها زوج أمها بالتقهر
عنها وأعمامها موجودون بالناحية فهل يكون العقد فاسدا لان الزوج غير كفؤ لها أم لا
(اجاب) اذا تزوجت البالغة المذكرة نفسها غير كفؤ بغير رضا وليها لا يكون النكاح

جمادى الثانية

١٢ ١٢٦٥

صحيحا على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها بحضرة جمع
من المسلمين ودفع لها حقوقها الشرعية وببدها وثيقة بآبته المضمون بموجب بينة من أهل
بلدها ثم هبطا لهما من زوجها فهل لها بعد وفاء العدة التزوج بغيره (اجاب) اذا ثبت
طلاق المرأة بالوجه الشرعي يكون لها التزوج بعد انقضاء عدتها والله تعالى اعلم (سئل)
في بالغة بنت شريف تزوجت بعلام ليس بكفو لها بغير اذن أبيها الشريف القريش ودخل
بها الزوج فهل لا يصح هذا النكاح ولا تترتب عليه أحكام النكاح الصحيح (اجاب) اذا

١٩ ١٢٦٥

زوجت البالغة نفسها غير كفؤ بغير اذن أبيها لا يكون نكاحها صحيحا على ما به الفتوى والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها تسع سنين ومفروض لها
عليه نفقة لكل يوم وهو يدفعها فهل اذا اطلب أن يزوجه من رجل كفؤ بمهر المثل يكون
له ذلك من غير اذن البنت واجازتها وينفذ منه النكاح وليس لامها منعه ولا منازعته
في ذلك (اجاب) للاب المذكور اجبا وصغيرته على النكاح ولا يتوقف على اذن أحد

٢٤ ١٢٦٥

والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل ابنه في تزويج بنته القاصرة بحضرة
بشرعية وبعد دخول الزوج بها ادعى الاب عدم التوكيل لاجل فساد العقد وأخذ
بنته من الزوج فهل اذا كان هناك بينة تشهد بتوكيل الاب لابنه يكون العقد صحيحا
حيث كان الزوج كفؤا والمهر مهر المثل ولا عبرة بانكار الاب ويكون للزوج المذكور
خذها ويجبر الاب على تسليمها (اجاب) نعم يكون النكاح صحيحا ولا عبرة بانكار
الاب التوكيل بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ولد قاصر يريد
التزوج وليس له ولي من أب أو جدًا لأخ لاب وعم لاب فهل يقبل أحدهما النكاح له

٢٧ ١٢٦٥

من هذا ان من كانت أمها علوية مثلاً وأبوها عجمي يكون كفو المساوان كان لها شرف مالا نسب للآباء ولهذا جاز دفع الزكاة لها فلا يعتبر التفاوت بينهما من جهة شرف الام ولم أر من صرح بهذا والله أعلم اه وفي الدر عن النهران شرف العلم فوق شرف النسب والمال كما جزم به البرازي وارتضاء الكمال وغيره والوجه فيه ظاهر ولذا قيل ان عائشة أفضل من فاطمة رضي الله عنهما ذكره القهستاني اه وقد ذكرنا ان المدار في الكفاءة على التعير وعدمه فاذا كان تزوج مثل هذه البالغة بمثل هذا الزوج يتعير منه وزوجت نفسها منه بدون رضا وليها العاصب لا يكون النكاح صحيحاً على ما به الفتوى والاصح حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلب منها شيخ البلد أن يزوجه لرجل فامتنعت وقالت لا تزوج به ابد او فرت هاربة بالليل فارسل يفتش عليها حتى وجدها فاحضرها وأحضر أخاها وقال لها ان لم تأذني لا خيل في عقد النكاح والا قتلتك فلما تيقنت منه ما هدده من ضرب شديد وجس مديد أذنت مكرمة فهل والحال هذه لا يصح عقدها لتحقيق الاكراه خصوصاً وأخوها مكره على النكاح والزوج غير كفؤ (أجاب) كون التوكيل بالنكاح لا يصح مع الاكراه أو يصح ذكر في رد المختار من الاكراه عن حاشية أنى السعود على الاشياء بالعز والى حاشية الشيخ صالح انه لم يره منقولا واستظهر صحته ثم قال ان الرملى ذكر في حاشيته على البحر في باب الطلاق الصريح ان الظاهر ان التوكيل بالنكاح كالتوكيل بالطلاق والعناق أي في الصحة لتصريحهم بان الثلاث تصح مع الاكراه اه ومثله في تنقيح الحامدية وفي رد المختار أيضاً من أول النكاح وذكر السيد أبو السعود ان الرضا شرط من جانبها لا من جانب الرجل واستدل لذلك بما صرح به القهستاني في المهر من فساد العقد اذا كان الاكراه من جهتها ونظروا طال فيه الى ان قال ثم رأيت في اكره الكافي للحاكم الشهيد ما هو صريح في الجواز فانه قال ولو اكرهت على أن تزوجته بالف ومهر مثلها عشرة آلاف زوجها اولياً وثامناً مكرهين فالنكاح جائز ويقول القاضي للزوج ان شئت اتم لها مهر مثلها وهي امرأتك ان كان كفواً لها والافرق بينهما ولا شيء لها اه والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة وليها غائب مسافة القصر أرادت أن تزج نفسها فهل اذا استوفى العقد شرط صحته من الكفاءة ومهر المثل يصح العقد وليس لاحد معارضتها بعد ذلك (أجاب) اذا زوجت الحرة البالغة نفسها من كفؤ بمهر المثل صح ولا يكون لوليها معارضتها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت قاصرة طلبها منه شيخ البلد ليزوجها لتابعه فامتنع أبوها من ذلك فتدعى عليه فخرج فاراً من البلد خوفاً منه فما كان من الشيخ المذکور الا انه زوج البنت المذكرة لتابعه في غيبة الاب ولم يأذنه ولم يحزه فهل لا يجب شيخ البلد لذلك (أجاب) تزويج شيخ البلد القاصرة على الوجه المذکور غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بنت عالم وشريف زوجت نفسها السوق ومخترت بصنع أجرة

١٢٦٥

١٩

قوله زوجه اولياً وثامناً
هكذا بالاصل المنقول
منه بدون واو ولافاء اه

١٢٦٥

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٥

٤

١٧ ١٢٦٥

السوف بغير اطلاع وليها مع انها ووليها في بلدة واحدة فهل لا يصح العقد لفقدها الكفاءة ويكون الوطء وطء شبهة يلزم به مهر المثل (اجاب) اذا تزوجت الحرة البالغة نفسها غير كفو لا يكون نكاحها صحيحا على ما به الفتوى ويلزم الزوج بالوطء في النكاح الفاسد مهر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة تزوجها أخوها أبو كالة أبيها فبعد دخول الزوج بها بمدة أيام قليلة ضرب بها وأحضر أمها على يد قاضي ناحية شلقان فطلبت الام من زوجها حقوق بنتها ثم أبرأته أمها من الحقوق الشرعية فطلقها على ذلك فبلغ الأخ وهو الوكيل المذكور فطلب حقوق أخته من الزوج فهل يجاب لذلك وتكون براءة الام باطلة وألزم بنتها ما يلزم (اجاب) ابراء أم الصغيرة الزوج من المهر غير صحيح وطلب مطالبة الزوج به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عنده خادم وزوجه امرأة شريفة ظاهرة النسب وادعى ان الخادم المذكور ابنه ثم بعد مدة من الزمان تبين ان المذكور كان خادما له ثم صار خادما لغيره والحال ان المرأة المذكورة عقد عليها زوج أمها بالقهر عنها وأعمالها موجودة بالناحية فهل يكون العقد فاسدا لان الزوج غير كفو لها أم لا (اجاب) اذا تزوجت البالغة المذكورة نفسها غير كفو بغير رضا وليها لا يكون النكاح صحيحا على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها بحضرة جمع من المسلمين ودفع لها حقوقها الشرعية وببناها وثيقة ثابتة المضمون بموجب بينة من أهل بلد هات هديط لا قها من زوجها فهل لها بعد وفاء العدة التزوج بغيره (اجاب) اذا ثبت طلاق المرأة بالوجه الشرعي يكون لها التزوج بعد انقضاء عدتها والله تعالى اعلم (سئل)

٣٠ ١٢٦٥

جمادى الثانية

١٢ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

٢٤ ١٢٦٥

٢٧ ١٢٦٥

في بالغة بنت شريف تزوجت بغير غلام ليس بكفو لها بغير اذن أبيها الشريف القرشي ودخل بها الزوج فهل لا يصح هذا النكاح ولا تترتب عليه أحكام النكاح الصحيح (اجاب) اذا زوجت البالغة نفسها غير كفو بغير اذن أبيها لا يكون نكاحها صحيحا على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها تسع سنين ومفروض لها عليه نفقة لكل يوم وهو يدفعها فهل اذا اطلب أن يزوجه من رجل كفو بمهر المثل يكون له ذلك من غير اذن البنت واجازتها وينفذ منه النكاح وليس لامها منعه ولا منازعته في ذلك (اجاب) للاب المذكور اجبار صغيرته على النكاح ولا يتوقف على اذن أحد والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل ابنه في تزويج بنته القاصرة بحضرة بتمشيرية وبعد دخول الزوج بها ادعى الاب عدم التوكيل لاجل فساد العقد وأخذ به من الزوج فهل اذا كان هناك بينة تشهد بتوكيل الاب لابنه يكون العقد صحيحا حيث كان الزوج كفو والمهر مهر المثل ولا عبرة بانكار الاب ويكون للزوج المذكور كفو والمهر المثل على تسليمها (اجاب) نعم يكون النكاح صحيحا ولا عبرة بانكار الاب التوكيل بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ولد قاصر يريد التزوج وليس له ولي من أب أو جد أو أخ لاب وعم لاب فهل يقبل أحدهما النكاح له

على التساوى أو يقدم الاخ على العم (اجاب) للولى انكاح الصغير والصغيرة جبرا
 والولى فى النكاح العصبية بنفسه بالتوسط أنى على ترتيب الارث والمحب فيقدم الاخ
 البالغ شقيقا كان أو لا على العم فى انكاح الصغير والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
 ذمى شامى كآبيه وجدته ومولده ببلاد الاسلام وورثها بها وصار وكيل قنصلية لمجهة من
 بلاد الافرنج ثم تزوج ذمية شامية بعقد النكاح الصحيح بحسب شريعة اهل الكفر
 الذميين المقيمين بالشرق من بلاد الاسلام وعقد نكاحه صحيح أيضا على وفق الشرع
 العام الذى جاء به خاتم الانبياء صلى الله تعالى عليه وسلم بحيث ان الزوجة ليست محرمة له
 وخالية عن الازواج وعدة الغير وقت العقد مع حضور الشهود السامعين لكلام
 المتعاقدين وأقامت معه نحو ثمان سنين ثم اعتراه مرض فاسفر لمحاكمة مع زوجته الى بلاد
 الافرنج التى هى فى وكالته عن قنصليتها وأقام بها نحو أربع سنين وصار افرنجيا متأصلا
 فى ذلك كما مولود ببلاد الافرنج ثم حضر مع زوجته الى وطنه ببلاد الاسلام ومات عن أخيه
 وأخته وزوجته المذكرة فطلبت نصيبها من الميراث وهو الربع فتعلل عليها الاخ
 والاخت بان زوجها افرنجى جنسى بمعنى أنه صار متأصلا فى ذلك وأنه بمقتضى شريعة
 الافرنج لاحق للزوجة فى تركه زوجها الابوصية الزوج لها فهل يكون لها الميراث من
 زوجها حيث كانت زوجة له الى وقت موته بعقد النكاح على الوجه المستطور ولا
 اعتبار بتعلل الاخ والاخت بما تقدم ذكره وليس للاخ والاخت منع الزوجة من أخذ
 نصيبها عند الترافع والتداعى منهم اينما (اجاب) حيث وقع نكاح الذمى المرقوم
 لزوجه على وفق الشرع العام الذى جاء به خاتم النبيين عليه الصلاة والسلام بان كانت
 الزوجة محلا للنكاح وقت العقد ولم يوجد مفسد له كعدم الشهود وقتئذ فانه يجب المحكم
 بعقده ويتوارثان به اذ اقامت أحدهما والاخر تحت ذكاه فقد صرحوا بأن كل نكاح
 صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين أهل الكفر لتغاير الاعتقادين على صحته ولعموم
 رسالته صلى الله تعالى عليه وسلم للزوجة المذكرة كورة الخصومة مع باقى الورثة وأخذ
 فرضتها من ممتلكات زوجها من كل ما يورث عنه شرعا ويحكم لها بذلك عند التداعى
 والترافع منهم اينما ولا تمسك للاخ والاخت بما تعلل به على الوجه المستطور فلا يكون
 ذلك مانعا شرعيا من الارث بالزوجية بعقد النكاح بشرطه والله تعالى أعلم (سئل)
 فى بنت بكر يتيمة قاصرة لها أخ شقيق غائب مسافة يوم فقط ولها أم بالبلد طلبها عمها من
 أمها فأبى فتعدها على ولده من أولاد عمته على اذن البنت فهل اذا لم يدخل بها
 ولده ولم يدفع لأمها معجل الصداق ولم يرض الاخ بالنقد ولم يجزه يكون العقد فاسدا
 ويكون للاخ فسخه وابطاله لاسيما الزوج ينتظر الاخ الشقيق (اجاب) لا ينفذ
 نكاح القاصرة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى بكر بالغ شريرة من قبل الأب
 تزوجت أجنبيا غير شريف من غير اذن أبيها ومن غير اجازته ولم يدخل بها الزوج فهل

١٢٦٥

[٢١]

١٢٦٥

٢٠

ون لا لب فسح النكاح (اجاب) اذ ازوجت البالغة الشريفة نفسها غير كفؤ بدون
 أن يهاورضاه لا يكون النكاح صحيحا على ما به التقوى والله تعالى أعلم (سئل) في
 قاصرة بلغت من العمر عشرين ولها أب غائب مفقود لم يعلم له مكان ولها عم غائب
 في مسافة السفر في عساكر الجهادية باسكندرية فهل اذا طلب رجل أن يتزوج
 بنت المذكورة من جهة أم أمها بمهر مثلها وكان كفؤا لم يلزمه ان يصبر حتى يحضر الأب والم
 زوج لها ان تزوجه له والحال هذه (اجاب) نعم يسوغ للجدّة تزويج الصغيرة من
 كفؤ بمهر المثل حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة
 تسع عشر سنة تزوجها أخوها غير شريف من بني الفلاحين ودخل بها الزوج ثم نشرت
 بيت في بيت أهلها الى أن بلغت ومضى بعد البلوغ نحو شهرين ولم يحصل منها اختيار
 زوج بعد البلوغ ثم اختارت نفسها فهل والحال هذه اذا اختارت الفسخ لدى الحاكم
 شرعى يقضى لها بذلك ولا يضطر طول تلك المدة ولا يسقط خيارها ولا يطلب منها بينة على
 اختارت نفسها فوراً والحال ماذ كر واذا وجد ما يسقط خيارها لا يكون النكاح
 صحيحا لكون الزوج غير كفؤا (اجاب) لا يملك غير الأب والمجد تزويج القاصرة غير كفؤ
 اذا كانت البنت القاصرة المذكورة شريفة والدها من العلماء وزوجها أخوها غير
 كفؤ لا يكون النكاح صحيحا ولو انعقد هذا النكاح صحيحا بان زوجها أخوها من كفؤ
 به المثل فلها خيار الفسخ بالبلوغ ولا يمتد خيارها الى آخر مجلس بلوغها لو بكر بل يبطل
 لسكوت ولو ثيبا لا يبطل ما لم يوجد ما يدل على الرضا بالنكاح صريحا أو دلالة
 كالتكبير من نفسها بعده اذ وقته العمر كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في
 بنت بكر بالغة عاقلة وكلت رجلا أجنبيا في عقد نكاحها على رجل بمهر معلوم فعقد عليها
 عقد صحيحا بشرط وطه وأركانها فهل اذا كان المهر مهر المثل وكان الزوج كفؤا لا يكون
 عقد صحيحا (اجاب) نعم العقد صحيح والحال هذه اذا البالغة توكلت أجنبي يتزوجها
 من كفؤ بمهر المثل بلا توقف على ولي عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في زوجة رجل
 ترجت الى منزل أهلها قضاء حاجة فما كان من أهلها الا منعوها من الرجوع الى بيت
 زوجها ثم طلبها زوجها فادعوا عليه انه كان وقع عليه طلاق وأقاموا على ذلك بينة من
 قرائنهم وهم خصماء لذلك الزوج وبعد مدة قليلة زوجها لقرينهم شيخ بلدتهم فهل لا
 يثبت الطلاق بتلك البينة والحال ان القاضي لم يحكم بالطلاق ولا بغيره وهل نكاح
 زوج الثاني صحيح (اجاب) اذا ثبت الطلاق وتزوجت بعد انقضاء عدتها يكون
 نكاح صحيحا والا فلا وشهادة الاقارب لبعضهم ما عدا اقربة الاولاد مقبولة وبمجرد دعوى
 خصومة لا يكون موجبا لرد الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قالت له امرأة
 يحنك نفسي بخمس مائة قرش فقبل الرجل ذلك ولم يكن اذ ذاك أحد ثم حضرا عند
 رجل فقال الرجل تزوجت فلانة بكذا اوقات المرأة تزوجت فلانا كذلك وشاع

سنة شوال

١٢٦٥

٢٧

الخبر في أهل البلد حتى بلغ أباه في بلدة أخرى فحضر واستفهم عن القضية فأخبر بها فدعا
لهما وتركهما وعاد لبلدته ودخل الزوج بها وحجزها في بيته فهل يكون هذا الزواج
صحيا (أجاب) من شروط صحة عقد النكاح حضور شاهدين حرين أو حر وحررتين سامعين
معا قول المتعاقدين فاهمين أنه نكاح مسلمين نكاح مسلمة واخلت في انعقاد النكاح
بالاقرار به والاصح أنه ان كان بمحض من الشهود صح وجعل انشاء له قال في الفتح وقال
قاضي خان وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان أقارب عقد ماض ولم يكن يدعيهما
عقد لا يكون نكاحا وان أقرب الرجل انه زوجها وهي انها زوجته يكون نكاحا ويتضمن
اقرارهما الانشاء بخلاف اقرارهما بما مضى لانه كذب وهو كما قال أبو حنيفة اذا قال لامرأته
لست لي امرأة ونوى به الطلاق يقع كأنه قال لاني طلقتك ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى
الطلاق لا يقع لانه كذب محض اه يعنى اذا لم تقل الشهود جعلت هذا نكاحا فالحق هذا
التفصيل وحكاية الخلاف هنا لا تنافي ما صرحوا به من ان النكاح يثبت بالتصادق لان
المراد هنا ان الاقرار لا يكون من صيغ العقد على القول المختار المقابل للاصح وللتفصيل
المنقول عن قاضي خان والمراد من قولهم انه يثبت بالتصادق ان القاضي يثبت به أى
بالتصادق ويحكم به كما يستفاد من رد المختار في أوائل النكاح والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل تزوج امرأته وغاب عنها مدة قليلة من الزمن وتركها ما يكفيها تلك المدة ثم رفعت
أمرها الى حاكم سياسي وادعت عليه انه لم يتركها شيئا فخير الحاكم على تلبيةها فاطلقتها
طلاقا رجعيا بعد الحبس والضرب ووضع الحديد في رقبته وراجعها قبل وفاء العدة طنا
منه انه وقع عليه الطلاق وأشهد على ذلك ومنعوه من الاتيان لها فترجعت رجلا آخر ثم
ماتت فهل الارث للزوج الاول لكونها على ذمته ولا عبرة بنكاح الثاني لفساده
(اجاب) اذا كان الطلاق المذكور رجعيا وتحققت الرجعة قبل انقضاء العدة
لا يكون تزوجها بالزوج الثاني صحيا والميراث للاول والله تعالى أعلم (سئل) في نائب
شرع مفسد كل الفساد في الاحكام الشرعية ومن جملة افساده انه عقد على بكر يتيمة
قاصرة بولاية زوج أمها مع وجود عمها وهنالك بيعة تشهد بذلك فهل اذا كان الامر كما ذكر
يجوز تنفيذ أحكامه (اجاب) ولاية تزويج القاصرة المذكورة لعدم علمها بالعاصب حيث
لم يوجد لها ولي أقرب منه فلا ينفذ تزويج أمها لها والحال هذه ولو باذن أمها مع عدم
غيبه العم وعدم عضله والله تعالى أعلم (سئل) في بنت يتيمة قاصرة عن درجة البلوغ
بلغت ثلاث عشرة سنة ولها أولاد مع موجودون بالبلدة فما كان من البنت هي ووالدتها
الاقامتا وكيلان غير عصبتها وعدة عقدتها فهل لا يصح زواجهما بهذا العقد الذي لم
تحضره عصبتها (اجاب) لا تملك الأم تزويج القاصرة حيث كان الولي العاصب
حاضر غير متمنع عن تزويجها من الكفو فاذا زوجهها وكيل الأم والحال هذه من
كفوهم المثل توقف على اجازة الولي العاصب فان أجازته فغذ وان رده بطل والله تعالى

ذى القعدة

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٦

أعلم (سئل) في رجل ارتد عن دين الاسلام بقوله هو خرج من دين الاسلام ودخل
 دين النصرانية وقال في الحال هو نصراني هو نصراني هو نصراني هو كافر يعني بذلك
 أنه فهل يصير بهذا اللفظ مرتدا وتبين زوجته منه وإذا عاد إلى الاسلام ثانياً بالنطق
 بالهاتين وتاب وكل ذلك بحضرة بينة من المسلمين له جبراً أمرته على المعاشرة بعوده إلى
 الاسلام ثانياً أم لا جبر له عليها وبحاجة إلى عقد جديد ورضاها (أجاب) بارتداد
 أحد الزوجين ينسخ النكاح فإذا ثبت على الرجل المذکور ما يوجب ارتداده
 ورجوعه عن دين الاسلام لا يسوغ له معاشرة زوجته بدون تجديد النكاح بشرطه بعد
 عوده إلى الاسلام والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة يثيمة من قبل الأب ولها أخ
 لأب بالغ رشيد وزوجها الأخ لابن عمه بمهر المثل من غير إذن أمها فهل يكون العقد صحيحاً
 نافذاً وإذا تزوجتها الأم لاجتي اغاظة لاختيالها لا يصح العقد ولا ينفذ وتكون على ذمة
 زوجها الأول حيث كانت قاصرة (أجاب) ولاية تزويج الصغيرة للأخ العاصب
 حيث لم يوجد من يقدم عليه وليس للأم ولاية أنكاحها مع حضوره وعدم إباحته من
 التزويج للسكة وإذا تزوج الأخ المذکور أخته الصغيرة من كفؤ بمهر المثل يكون
 النكاح صحيحاً حيث استوفى شرائطه الشرعية ولا عبرة بما صدر من الأم والحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة زوجها أمها الرجل ودخل بها الزوج ثم نشرت
 ونفيت في بيت أهلها إلى أن بلغت ومضى بعد البلوغ نحو ثلاثة أشهر ولم يوجد منها
 اختار الزوج بعد البلوغ ثم اختارت نفسها فهل والحال هذه إذا اختارت الفسخ لدى
 الحاكم الشرعي يقضى لها بذلك ولا يضر طول تلك المدة ولا يسقط خيارها ولا يطلب
 منها بينة على أنها اختارت نفسها فورا والحال ما ذكر مع كونها بنت عالم والزوج عامي
 (أجاب) الثيب إذا بلغت لا يبطل خيارها بالسكوت بلا صريح الرضا أو دلالة عليه
 كقبلة أو مس ولا يبطل بقيامها عن المجلس لأن وقته العمر فيبقى حتى يوجد الرضا سواء
 كانت ثيباً عند التزوج أو عند البلوغ كما لو دخل بها الزوج قبل البلوغ فللزوجة
 المذكورة خيار الفسخ بالبلوغ حيث كان المزوج لها غير الأب والمجد ولم يوجد رضاها
 صريحاً أو دلالة وهذا بفرض صحة النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة عضلها
 أوها خمساً وعشرين سنة برد كفؤاً ومتكرراً فهل لا يكون له جبر عليها ولا يزوجه أب أو غيره
 إلا برضاها واذنها وإذا وكلت من يعقلها من هو كفؤ يصح عقدها ولا يشترط رضا الأب
 خصوصاً إذا أراد زواجها من ليس كفؤاً لها (أجاب) ليس للأب جبر بنته البالغة العاقلة
 على النكاح ولها أن تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل بل الرضا الولي والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة بالغة عاقلة طليقت من زوجها الطلاق فطلقة طالقة بائنة على مال على يد القاضي
 وكان لها زوج أم فهل إذا عقد لها على زوجها بدون اذنها وحضورها يكون العقد باطلاً
 حيث ردت ولم تجز ما وقع من زواج أمها (أجاب) النكاح على الوجه المذکور

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٦

محرم
٩

سنة محرم

١٧ ١٢٦٦

٢٦ ١٢٦٦

صفر

٦ ١٢٦٦

ربيع الاول

٢٦ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

موقوف على أجازة المرأة فان أجازته نفذ وان ردت بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة بالسن والحيض أذنت وولدت رجلاً أجنبياً في تزويجها الرجل آخر كفؤ لها فزوجهاله بمهر مثل في غيبة وليها فوق مسافة القصر ثم حضر الولي وادعى انها مكرهة وهناك بينة تشهد انها أذنت برضاها واختيارها فهل يحجب وليها فيما ادعاه (أجاب) للبالغة المكافئة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف نكاحها على اذن وليها ولا عبرة بدعوى الولي الا كراه والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في صغيرة قاصرة زوجتها أمها غير كفؤ مع وجود أبيها بغير علمه وهو غائب دون مسافة القصر فهل العقد الصادر من الام المذكرة يكون باطلا اذا لم يجزه الاب ويكون للاب ابطاله لاسيما مع عدم الكفاءة (أجاب) اذا زوجت الام بنتها الصغيرة من غير كفؤ لا يكون نكاحها صحيحاً اتفاقاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته ثم بعد ذلك قالت له زوجته وعمتها ما سطلك علينا الا عبد الله وأم سليمان وسعد فقال ما أحد سطلني عليكم ولا قال لي كلاماً ولا حديثاً فقبل له احلف بالطلاق فلم يرض فقبل له قل اني أكون خاسراً ديني كدين النصارى انك ما قلت لنا ان عبد الله وأم سليمان وسعيد اقالوا لي كذا وكذا فحلف لهم وقال اني أكون خاسراً ديني كدين النصارى اني ما تكلمت بهذا الكلام ولا قلت لكم انهم سطلوني والمحال انه صادق في هذا الحلف ثم اجتمع على رجل فقيه ليرد له دينه من جهله فرد له دينه وقال له ان النكاح بينك وبينها مفسوخ ولا بد من عقد جديد بمهر جديد فلم ترض الزوجه بتجديد العقد اعتماداً على قول الفقيه المذکور فهل لا يفسخ النكاح بينه وبين زوجته بحلفه المذکور وتكون زوجته على عصمته وهو على دين الاسلام ولا يحتاج لتجديد عقد بل هي على عصمته وذلك بحضرة بينة تشهد بذلك (أجاب) لا يحكم بكفر الرجل المذکور وورده بما ذكر فلا يترتب عليه موجب الردة من فسخ النكاح ونحوه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن وجارية ثم ان الابن وطئ جارية أبيه المذكرة وهم أي الابن والجارية والاب مقرون بهذا الفعل القبيح فهل يصح أن يطأ الاب الجارية بعد ما وطئ الابن (أجاب) اذا اعترف الاب بوطء ابنه للامة المذكرة لا يحل له وطؤها بعد ذلك ان يكون الوطء ولوزنا يوجب حرمة المصاهرة عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب خطبت له أمه بنتا وولدت من قبلها وكيلا في العقد ولولدها ثم بعد العقد توجهت لولدها في محل اقامته وأخبرته بما حصل فابي ذلك ولم يسلم لها فيما فعلت فهل يكون العقد باطلا لعدم رضاه (أجاب) اذا لم يأذن الزوج البالغ العاقل بالنكاح ولم يصدر منه اجازة بعد وقوعه لا يكون نافذاً عليه واذا رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب في قرية من قرى اسلامبول وله بنت في مصر ولم يقيم وكيلا ولم يمكن قدمه الى مصر والمحال انها بلغت عشر سنين ولم يكن لها عاصب فهل اذا أراد شخص تزويجها بمهر المثل وهو كفؤ

ما ولا يخرج لها أمها يمكن من ذلك أولا (أجاب) إذا لم يكن للصغيرة المذ كورقولى
 شرعى فبها الغائب وأما المحاضرة معها كان لامها أن تزوجها من كفؤ بمهر المثل
 على ما عليه أرباب المتون من أن لا بعد التزويج بغية الأقرب مسافة القصر
 وإن كان عليه الفتوى وذ كرى الذخيرة الأصح أنه إذا كان في موضع لو انتظر حضوره
 واستخرج رأي غلات الكفو الذى حضر فالغية منقطعة وإليه أشار فى الكتاب وفى شرح
 التتبع للحقائى أنه أصح الأقاويل وعليه الفتوى اه ذكره فى رد المحتار من باب
 الولي تعالى أعلم (سئل) فى امرأة كافر أسلمت وأرادت التزويج بمسلم بعد التفريق
 بين الكافر والمسلم وانقضاء العدة وكلت شخصاً مسلماً فى عقد نكاحها فعد
 عليها مع حضور شاهدى عدل فدخل بها وعاشرهما مدة ثم بعد ذلك انفكرت
 الزواجر هل إذا ادعى عليها أنها زوجه وأقام على ذلك بينة تسمع دعواه أو يكفي
 بنية البينة ولا يكلف احضار العاقد (أجاب) إذا ادعى نكاح امرأة لم يمنع من
 نكاحها ما منع شرعى وأثبت مدعاه بالبينة قضى له بنكاحها وحضور مباشر العقد ليس
 شرطاً بله القضاة بنكاحها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل زوج بنت أخته
 بغير مهر بلوغها من كفؤ ومع وجود عاصب بعيد فهل تزويج الحال صحيح مع وجود
 العاصب (أجاب) للبالغة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف نكاحها والحال
 فذلك رضا وليها والله تعالى أعلم (سئل) فى بنت قاصرة بتمية شر يفق زوجها
 عنها المهر وقبل له أبوها الحال أن القاصر المذ كور ليس بشرى فهل يكون النكاح
 له كغير صحيح لكونه ليس كفؤاً له والمأكل المذ كور الشرعى إبطاله حيث ثبت ذلك له
 (أجاب) لا يصح تزويج غير الأب والمجد الصغيرة من غير كفؤ أو بغين فاحش فإذا تحقق
 عدم النكاح بالوجه الشرعى لا يكون تزويج المذ كور بنت أخيه القاصرة صحيحاً
 والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل خطب بنت آخر إلى ابن له فاجابه لذلك ثم احضرا
 فعدت لهما بما حضر ذلك الفقيه ولقنهما صيغة العقد فقال لولى الزوجة لولى الزوج
 روي عفتى فلانة القاصرة فولد فلان فقال أبو الزوج قبلة له ثم بعد مدة ادعت
 البنت أنها حين العقد كانت بالغة فهل يكون العقد صحيحاً حيث عقد لها لولى الخاص
 ولا يخرجها المذ كور وسن البنت المذ كورة حين العقد إحدى عشرة سنة (أجاب)
 إذا تزوج البنت أبوها زاعماً عدم بلوغها فقالت أنا بالغة والنكاح لم يصح وقال الأب
 أو ابنه هل هي صغيرة كان القول لها حيث ثبت أن سناتها تسع سنين على الأصح ولو
 روي أنها البلوغ أولى والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة كتابية مات عنها زوجها
 بغير مهر بعد ثمانية سنين تزويجها بمسلم بعد صحيح فهل هذا العقد نافذ ولا يفسخ
 (أجاب) لا يفسخ تزويج المسلم أتت بية لم يقيمها ما منع شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى بنت
 كبرى بقبالة خطبها رجل أعجمى يريد أن يعتد عليها من غير إذن أخيها البالغ

جمادى الثانية

العاقل والحال ان والدها كان تاجرا شهيرا بين الناس والذي يريد التزوج بها حداد
وليس له ما يهرها به أو يتفق عليها فهل اذا تزوجت البكر المذكورة ذلك الرجل بدون اذن
أخيها ورضاه لا يكون نكاحا صحيحا لعدم الكفاة (أجاب) نعم لا يكون نكاحا
غير الكفو صحيحا والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبدا رقيقا بالغاً
خطب له سيده بنتاً بكر احره باللغة عاقلة من خاله فهل اذا لم يكن لها عاصب أصلاً
وأسقطت الكفاة ووكلت خاله في عقد ها على الرقيق المذكور يصح العقد عليها له
بأذنها ورضاه به (أجاب) نعم يصح عقد النكاح والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل تزوج امرأة على عمتها وهي في عصمتها وترافعا للقاضي فحكم ببطالان العقد ثم طلق
عمتها ثلاثاً وانقضت عدتها بوضع الحمل فهل للرجل المذكور ان يعقد على المرأة
المذكورة بعد انقضاء عدة عمتها (أجاب) نعم للرجل المذكور تزوج بنت أخي زوجته
بعد طلاق عمتها وانقضاء عدتها والله تعالى اعلم (سئل) في بنت يتيمة قاصرة زوجها
بقاصر غير كفؤ وقبل له أبوه بغير مهر مثلها ولم يدخل بها فهل يكون لها خيار الفسخ
بالبلوغ لدى الحاكم الشرعي حيث أشهدت فور بلوغها على ذلك (أجاب) اذا كان
الزوج غير الاب والمجد لا يصح النكاح من غير كفؤ أو بنين فاحش أصلاً وان كان
من كفؤ وبمهر المثل صح وللصغير والصغيرة خيار الفسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعده
ففي تزوج العلم المذكور القاصرة من غير كفؤ أو بدون مهر المثل لا يكون النكاح
صحيحاً والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة لها أب مقفود لم يعلم مكانه ولا موته
ولا حياته فزوجها أمها بكفؤ بمهر المثل ودخل بها الزوج فهل اذا حضر الأب بعد
ذلك وأراد ابطال العقد لا يجب لذلك حيث كان الزوج كفؤاً للبنت ولم يحصل منه
انتظار الى ظهور حال الأب (أجاب) ليس للأب ابطال النكاح ان كان الواقع ما هو
مستوفى والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر باللغة عقد عليها رجل وقبل دخوله بها
حصلت لها مصيبة فتكلمت كلاماً قبيحاً في حق مولاي ثبت الردة ثم تاب بعد ذلك
والحال انها لم تقصد بذلك فسخ النكاح فهل والحال هذه يفسخ نكاحها حالاً ولا يلزم
لها نصف المهر ولا تحلل للرجل المذكور ان يعقد جديداً ومهر (أجاب) ارتداد أحد
الزوجين فسخ في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى عبداً أو أمة ثم ظهر له بعد
الشراء ان العبد وطئ الأمة وخلف منها بنتاً وذلك الوطء عند البائع الأول بغير عقد
نكاح فهل هذا الوطء وطء زنا واذا كان وطء زناً يكون للسيد الثاني عقد نكاح العبد
على الأمة واذا تزوج عبده من أمة يدومان على وقعهما وله التصرف فيهما وفي أولادهما
مادام على رقبتهما (أجاب) للسيد تزويج عبده من أمة وله التصرف فيهما وفي أولادهما
بالبائع ونحوه بعد النكاح ما لم يصدر منه اعتناق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أرضعت
ابننا بنتاً لغيرها ولهذا الابن أخ أصغر من الرضيع فهل للابن الصغير أن يتزوج تلك

۱۸ ۱۲۶۶

۱۸ ۱۲۶۶

۲۰ ۱۲۶۶

رجب ۸ ۱۲۶۶

۱۸ ۱۲۶۶

شعبان ۳ ۱۲۶۶

۴ ۱۲۶۶

١٢٦٦	١٦	البت ولا يكون رضاع أخيه معها محرما لها عليه حيث كانت المرضعة أجنبية وليست أما للصغير بن المذكورين ولا لاحدهما (أجاب) نعم تحل له حيث كان الأمر ما هو مستور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها أب غائب عنها يحمل قريب معلوم لها وولدت أخذا في تزويجها فزوجهما الاجنبي من غير كفؤ وبغين فاحش بغير إذن أبيها ودخل بها الزوج واستمرت معه حتى ظهر حملها منه وكل ذلك في حال غيبة أبيها وعدم علمه بما ذكر ثم بعد ذلك قدم أبوها من الغيبة ولم يررض بهذا الأمر فهل والحال هذه يكون العقد باطلا ولا يبيها منعها عنه ويكون الوطء حينئذ وطء شبهة (أجاب) اذا زوجت البالغة فبها غير كفؤ ولها ولي عاصب لا يكون نكاحها صحيحا على ما عليه الفتوى فنكاح المرأة المذكورة غير صحيح ويفرق بينها وبين زوجها بعد تحقق عدم الكفاءة والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر يتيمة قاصرة تزوجها أمها رجلا ودخل بها وهي قاصرة والآن بلغت وقالت فور بلوغها فسخت نكاحي بحضرة بدنة فهل ينفسخ بنفسها لا سيما والقاصرة المذكورة لا عاصب لها أصلا (أجاب) اذا كان المزوج للصغيرة المذكورة غير الأب والمجد يكون لها خيار الفسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعده لقصور الثقة ويفرق القاضي بينهما وبين زوجها ولا يبطل خيارها اذا كانت ثيبا بالسكوت بلا صريح مرضا أو دلالة عليه ولا بقيامها عن المجلس لأن وقتها العمر فيبقى حتى يوجد الرضا والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة رشيدة مات أبوها فارادت أن تزوج نفسها لرجل كفؤ بمهر المثل فتعرض لها ابن عمها ويريد أن يتزوج بها من غير رضاها فهل لأبائها لذلك ويسوغ لها أن تزوج نفسها من شاءت حيث كانت بالغة رشيدة (أجاب) لا بالغة الرشيدة تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل وليس لابن العم المذكور معارضتها ولا جبرها على النكاح والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنا صغيرة دون البلوغ من غير وليها الأقرب مع حضوره بالبلد وعدم إذنه فهل اذا أجاز العقد أم مضاه ذلك الولي الأقرب مع كفاءة الزوج ومهر المثل يحكم بحكمته (أجاب) نعم يحكم بحكمته النكاح المذكور ونفاذ حيث كان الحال ما هو مستور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنته لرجل آخر ولم يستأذنها في زواجهما ذلك الرجل ولم تؤكله في العقد وقد صار عقدها وهي غائبة بدون أن تعلم وعند ما علمت أبت أن تزوج هذا الرجل فهل يكون لوالدها جبر عليها في زواجهما ذلك الرجل والعقد صحيح أولا جبر له عليها في الزواج حيث هي بالغة رشيدة والعقد باطل (أجاب) لا تجبر البالغة العاقلة على النكاح ولو بكر فاذا تزوج الاب ابنته البالغة بدون إذنها ورضاها توقف على إجازتها فان أجازت النكاح نفذ وان ردت به بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة أرادت أن تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل فهل لها ذلك ولو امتنع أبوها واذا عقد عليها أبوها بغير إذنها واطلاعه فهل لا عبرة به حيث لم تكن راضية بذلك (أجاب) لا تجبر
١٢٦٦	٧	سؤال
١٢٦٦	١٦	سؤال
١٢٦٦	١٨	سؤال
١٢٦٦	١٠	سؤال
١٢٦٦	١٤	سؤال

البالغة العاقلة على النكاح فلا ينفذ نكاح أبيها ليدون اذنها ورضاها ولها تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة زوجت نفسها بكفؤ ومهر المثل وز ياد وقبضته من وكيلها قبل الدخول ومن بعد معاشرتها مع الزوج مدة سنتين تقر بياشترت من الزوج وادعت انه غير كفؤ وكان زواجهما له وهي قاصرة وفور بلوغها اختارت لنفسها فسخ النكاح فهل اذا أثبت الزوج باليمين العادلة انها وقت العقد أقرت بالبلوغ وإقامته وكيلها عنها في العدة وقبض المهر لا تجاب لما تدعيه وتؤمر بالطاعة وتجب عليها الا سيما وليس لها ولي وقت العقد سواءها وهي حاضرة بمجلس العقول راضية به (اجاب) اذا كان سن الاثني وقت اقرارها بالبلوغ سبع سنين وفسرت كيفيته صح اقرارها به ولا يقبل جوده بالبلوغ بعد ذلك ولا خيار لها حيث زوجت نفسها وهي بالغة من كفؤ بمهر المثل كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت يزعم انها شريفة من قبل أمها تزوجها لرجل عتيق لا تحب صداق مثلها ودخل عليها وهي قاصرة وبلغت بعد ذلك ومكث معها مدة من السنين في بيت أبيها فاواد الا أن يقلها منه وان يسكن بها في بيت آخر خال عن أهلها ما فامتنع من ذلك الا بوجعها عنده واواد ابطال النكاح متعللا بكونها شريفة وهو غير ذلك وانها حرة الاصل وهو غير ذلك فهل بعد ثبوت رضاه به واقدامه على العقد ومكثها معه المدة المذكورة لا يكون له ذلك ويحجب الزوج لقلها والسكنى بها في مسكن خال عن ذكر حيث اوفاها حقوقها وكان قائما بشعائرها الشرعية (اجاب) حيث كان الزوج هو الاب ولم يعرف منه سوء الاختيار بحانة وفسقا يصح تزويجه وينفذ ويسمى له بعد ذلك فسخ النكاح ولا يمنعها من الانتقال مع زوجها الى أي مسكن اراده من البلد بعد ان يسكنوا في مسكن صالحا والزوجة مطيقة والله تعالى أعلم (سئل) عن جاذبة من قاضي بليس يعلم سؤالها من جوابها (اجاب) بقوله صرح جوابان الرجل اذا تزوج امرأة بشرط انها بكر ووجدت فيما صح النكاح ولزمه كل المهر المسمى بالدخول فان طلبتها قبله وجب نصفه وينظر حقيقة الحال في مسئلة اخذ الدواهم فان كان اخذها ليشترى بها الدافعها يصدق في دعواه الرد بيمينه كما افدنا قبل وان كان اخذها ثمنها بمجالعة لم يصدق من البذل ولا يقبل قوله في الرد الا يبرهان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة ثم خرج من بلده وغاب مدة نحو اثنتي عشرة سنة ولم يعلم محل اقامته فخطبها رجل فوكلت امها رجلا من اقاربها في تزويج بنتها من خطبها فزوجها لوكيل المذکور للرجل جيل المذکور فهل اذا لم يوجد لها طيب غير ابيها للعائيب تسكون ولاية العقد لهما واذا كان للزوج كفؤا لها واصلها مهر مثلها يكون العقد صحيحا لدخولها (اجاب) نعم تسكون ولاية تزويج القاصرة المذكورة لهما والحال مذکور فلها انكاحها من كفؤ بمهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعت عليه زوجته انه طلقها وخرجت من

١٢٦٦

١٩

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

ذی الحجة

٢

ذى الحجة سنة

المدة يطلب منها القاضي بينة تثبت دعواها فمحزرت عن البينة فقال لما القاضي اتركي له
 حلت من باقى المقدم وجميع المؤخر والنفقة وهو يثبت طلاق هذا المجلس فقالت ابرا
 القاضى من جميع المؤخر و باقى المقدم والنفقة فطلقها بحضرة القاضي ثم ان القاضي
 زوجها باخرى فى تلك الجمعة ولم يتال بهذا الفعل فاحكم هذا العقد الثانى وما يترتب
 على القاضي واذا سئل فى فتوى وقال فى جوابه لمن ساله ضع الفتوى فى مخرج الحجة
 ما يترتب عليه (اجاب) العقد على الوجه المسطور غير صحيح حيث لم يثبت انها طلقت من
 مدتهاضية وانقضت عندتها بالوجه الشرعى ويعزى للقاضى المذكور التعزير
 الملائق شرعا حيث ثبت ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل غائب لم يعلم
 له مكان مدة سنين وله بنت قاصرة بلغت من العمر اثنتى عشرة سنة وله اخ شقيق هو عم
 البنت المذكورة ولم يكن لها منفق ويخشى عليهم من ايقحام الفجرة فهل لها ان تزوج
 كفؤا لها بمهر المثل بولاية عمها او اهلها حيث لم يصبر الزوج الى حضرة رايها (اجاب)
 للم العاصب تزويج بنت اخيه القاصرة حيث كان الاب غائبا لا يدري مكانه كما هو
 مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ترك بنتا صغيرة من مدة سبع سنين ولم يعلم له
 جهة وجاوزت زمن البلوغ وهو تسع سنين الى اثنتى عشرة سنة والآن تريد التزوج
 ولها ام موصولة وللأم اولياء موصودون ايضا وليس للبنت من اولياء التزويج احد
 فهل تسكون الولاية للام اولياها في تزويج البنت وحيث كانت البنت مريضة
 لنقص يسوغ لم تزوجه ولا تنق ايضا (اجاب) للام تزويج بنتها الصغيرة من كفؤ
 بمهر مثل حيث لم يكن ثمة من يقدم عليها فى انكاح الصغيرة المذكورة واذا راهقت
 الصغيرة بأن بلغ سنها تسع سنين وقالت بلغت وفسرتها صدقت ان لم يكن بها الظاهر
 وصارت بعد ذلك حينئذ كبالقة والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ادعت ارضاع بنت
 اخى زوجها تريد بذلك عدم حل تزويج ابنتها بتلك البنت وبينها وبين البنت وامها
 على طهارة والحال ان جميع الاولياء يكذبونها فى دعوى الارضاع فهل تصدق ام
 يطلب منها بينة واذ انت بنسوة تثبت دعواها فهل يشرط فيهن الديانة والامانة سيما
 بالنسبة والولد يكذبها فى دعوى الرضاع (اجاب) لا يثبت الرضاع الا بما يثبت المال وهو
 شهادة عدلين لو عدل وعدل بين والله تعالى اعلم (سئل) فى بنت يكره عقد عليها ابوها عقد
 انكاح لرجل بمهر معلوم ثم سألها بعد العقد عن بلوغها فاخبرته بانها لم تحض وانما ثبتت
 حائضها ثم اخبرها بانها عقد عليها لان بقدر كذا فسكتت فهل ينفذ العقد عليها الصادر من
 امها على فرض انها بالغة فهل يكون سكوتها بعد اخبار ابيها بالعقد على الوجه المذكور
 معطالا لها وما اذا عقد عليها بعد ذلك نائب الشرع بناحيتهم لرجل آخر اذ انها متعلا
 بالزواج ابيها وهى بالغة غير نافذ عليها وقد فسخته فهل لا يعتبر تعلله المذكور حيث تحقق
 كونه بعد اخبار ابيها بالعقد على فرض بلوغها خصوصا وان عقد النائب عليها قبل

١٢٦٦

٢٤

صفر

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٠

ربيع الاول

١٢٦٧

١٠

فسخها العقد أيها عنده بحضرة الزوج الذي زوجها أبوها له وتؤثر بتسليم نفسها له وماذا
يترتب على النائب المذكور (أجاب) لا تجبر البالغة البكر على النكاح فان استأذنها
أبوها أو وكيله أو رسوله أو زوجها فسكتت عن رده مختارة فهو اذن وتو كيل في الاول
وأجازة في الثاني ان علمت بالزوج والمهر على قول المتأخرين وكذا اذا زوجها بحضرتها
فسكتت في الاصح فاذا كانت البكر المذكورة بالغة وقت العقد وتحقق سكوتها طائفة
مختارة وقت اخبارها بآيها لها على الوجه المسمو ونفذ النكاح عليها فلا يكون تزوجها بعد
ذلك باخر صحيحا كما لو كانت وقت تزويج الاب صغيرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
متزوجة برجل فذهبت الى جهة أخرى وتزوجت آخر بدون وجه شرعي وهي على ذمة
زوجها الاول ثم بعد ذلك حضر الزوج الاول وطلبها على يد نائب قاض فادعت انه كان
أبناها من مدة ولم يكن معها بينة بذلك فهل لاعبرة بدعواها وتكون على ذمة زوجها الاول
ويسوغ للحاكم الشرعي ان يفرق بينها وبين زوجها الثاني حيث تحقق النكاح الاول
بوجه شرعي (أجاب) ليس للمرأة التزوج بغير زوجها الا اذا تحققت الفرقة بينها وبينه
بالوجه الشرعي وانقضت عدتها منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته القاصرة
لرجل أجنبي بصدق معلوم ودفع له مغل الصدق ثم بعد مدة أنكره ولى الزوجة
النكاح ويريد أن يزوجه لرجل آخر فهل اذا ثبت انه عقد عليها من وليها بالبيعة
الشرعية يكون العقد صحيحا نافذا ولا عبرة بانكار الولى للعقد (أجاب) اذا ثبت النكاح
مستجما للشرائط الشرعية لا يكون لابي الزوجة المذكورة تزويجها الاخر بدون
تحقق ما يوجب الفرقة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن ببلدة وله بنت
قاصرة مع أمها ببلدة أخرى ثم ماتت الام فزوجه أجنبي من غير اذن أبيها وبين بلدة
الاب وبلدتها دون مسافة القصر فهل اذا لم يزوجهما الحاكم ولم ياذن أبوها في زواجهما
فسخ النكاح وردهما اذا دخل بها الزوج يلزمه مهر المثل (أجاب) اذا زوج الصغيرة
فضولي ولها ولى توقف على اجازته فان أجازته نفذ وان رده بطل ويجب على الزوج
بالدخول في هذا النكاح مهر المثل كالنكاح الفاسد وكذا يسقط به الحد وينت القسب
كما افاده في رد المختار من المهر والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة تزوجهما أخوها بكفو وبمهر
المثل وليس اذالك ولى مقدم عليه كآبيها فهل هذا العقد صحيح ولا يحتاج الى حكم
قاض بعخته أو لا بد من ذلك وقد دخل بها الزوج ومكثت بالغة تحت اربع سنين
وبعض قضاة الريف يريد الفسخ عليها (أجاب) نكاح القاصرة المذكورة صحيح نافذ
والحال هذه ولا يتوقف على قضاء قاض بعخته ويمنع من يتعرض لابطاله وفسخه بدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة أرادت ان تزوج
رجلا كنفوا لها بمهر المثل ولها عم عاصب فهل اذا وكلت رجلا أجنبيا في العقد دون عمها
المذكور يسوغ لها ذلك ولها ان توكل من شاءت حيث كانت بالغة رشيدة والزواج

١٢٦٧

٩

كفو للمهر المثل (أجاب) نعم يسوغ للبالة المذ كورة تزويج نفسها من كفؤ
مهر المثل والتوكيل بذلك وليس للمع معارضتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلقها الوكيل بعد أن أبرأت موكله من جميع ما لها
عليه في مقابلة أخذ أولادها منه وليس له عليهم ولاية قرضي بذلك الوكيل وكتب عليه
خمس مائة ثم بعد مدة عقد الموكل لابنته على ابن أخ له قبل بلوغها ثم أرادت الأم أن
تزوجها لآخر زامة فساد نكاح الأب عملاً بالشرط المذ كور فهل ليس لها ذلك ونكاح
الأب صحيح والشرط باطل وإذا قلتم ليس لها ذلك فهل ليس لها أن ترجع بما أبرأت به

١٢٦٧

١١

من حقوق الزوجة التي تسقط بالبراء (أجاب) الولاية في انكاح الصغيرة لا بيها
فإذا زوجها صحيح ونفذوا ليس لامها معارضته في ذلك ولا رجوع للزوجة على زوجها فيما
صح أبرأوا عنه من الدين فإن لم يصح الإبراء يكون لها الرجوع وقد صرحوا بأن الإبراء
يما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به لانه تعليق من وجهه إلا إذا كان الشرط
منعوا أو علقه بأمر كاش كذا كره في الدر فيما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به
وإشترط عدم ولايته على أولاده بشرط فاسد غير متعارف فحقته في ما سبق بطلان

١٢٦٧

٢٨

الإبراء المذ كور بهذا الشرط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر
بنية قاصرة والذى تولى عقدها اجنبي منها مع وجود عمها بالبلد فهل إذا لم يرض العم
يكون العقد فاسدا غير صحيح ويمنع الزوج من الدخول بها إذا كان عقدا لاجنبي بدون
وكالة ونسابة عن ولي القاصرة المذ كورة (أجاب) يتوقف النكاح المذ كور إذا
كان من كفؤ بمهر المثل على إجازة عمها العاصب حيث لم يوجد من يقدم عليه في ولاية
انكاحها فإن أجازة نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة لها
أب غائب فوق مسافة القصر بجبهة المحلة الكبرى وتريد أمها إلا أن تزوجه رجل

١٢٦٧

٣٠

كفؤ بمهر المثل فهل يسوغ لها ذلك شرعا ولها أن تتولى عقدها بنفسها أو توكل فيه من
نساء (أجاب) للولي الأبعد التزويج بغية الأقرب مسافة القصر فإذا كان أبو الصغيرة
غائبا مسافة القصر يكون لامها تزويجها من كفؤ بمهر المثل ولها أن تبشر ذلك بنفسها كما
أن لها أن توكل وهذا إذا لم يوجد في بلد العدة من يقدم على الأم في ولاية النكاح من
العصبات والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة وكلت في زواجها أبا أمها فزوجهما
من كفؤ بمهر المثل وبعد مدة جاء رجل يزعم انه عمها عاصب لها كان غائبا ويريد إبطال
نكاحها فهل إذا تزوجت من كفؤ بمهر المثل بتوكيلها في ذلك لا يكون للرجل المذ كور

١٢٦٧

٣٠

إبطاله والحال هذه (أجاب) للدة كنة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف
نكاحها والحال هذه على إذن العاصب ورضاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
نميين أسلما ولا أحدهما ولد صغير وللآخر بنت صغيرة فهل يحكم بإسلامهما تبعاً
للأبوين أو إذا بلغ ولم يقع منهما ما يوجب الكفر ولا ما يثبت الإسلام يستمر الحكم

باسلامهما واذا وقع منهما ما يوجب الكفر بعد البلوغ يحكم بردهما ويجب على الحماكم
قتلهما كقرا ان لم يسلموا واذا اراد الولد ان تزوج بكافرة او البنت تزوج بكافر فهل
لا يمكنان من ذلك (اجاب) يحكم باسـلام الصغير باسـلام ابيه تبعاله ولا يمكن الصغير
بعد بلوغه من العود الى الكفر ويجبر على الاسلام بغير القتل حيث اسلم تبعاه ولم يوجد
منه ما يقتضى الاسلام بعد البلوغ ولا يسوغ تزوج المرتدة احدا كما لا يتزوج المرتدة
لامسلمة ولا كافرة ولا مرتدة مثله واذا بقيا على الاسلام يكون للرجل تزوج بكافرة اذا
كانت كتابية حيث لا مانع وليس للمرأة المسلمة التزوج بكافر مطلقا والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل معه بنت بكر قاصرة فادان زوجها الشخص فحضر اخوه وابن اخيه ومنعه من
تزوج بها فهل لو الدهان يعقد عليها مهر اعظمها لكونه هو الولي (اجاب) للاب
تزوج ابنته القاصرة ولو من غير كفؤ او بنين فاحش اذا لم يكن الاب معروفا بسوء
الاختيار رجحانة او فسقا وان عرف لا يصح من غير كفؤ وبدون مهر المثل وليس لمن ذكر
منع الاب من تزوج القاصرة والحال هذه حيث لم يكن معروفا بسوء الاختيار والله
تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها وليها بالاجبار ودخل بها الزوج ومكثت
عند زوجها مدة قليلة ثم ذهبت الى بيت ابيها فارة من الزوج لكونها لا تطيق الوطء
فجاء زوجها لياخذها فغضب عليها من اخذها الى ان تطيق الوطء وياخذها فهل للزوج
جبر الولي على اخذ زوجته او تمكث عنده الى ان تطيق الوطء (اجاب) ان كانت
الزوجة مهزولة تخيفة لا تطيق الجماع ويخاف عليها المرض منه لا يحل للزوج ان يدخل
بها ولا يؤمر وليها بنسليه ها للزوج والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
ارتدت بعد الدخول بها فهل ينفسخ النكاح بمجرد الردة وتجبر على عودها الى الاسلام
وعلى عودها الى زوجها بوجه شرعي وهل يسقط مهرها بمجرد الردة (اجاب) اذا
أجرت المرأة كلمة الكفر على لسانها وارتدت مغايظة لزوجها تحرم عليه لانفساخ النكاح
باوتدادها ولا شيء لها من النفقة سوى السكنى به بقى لحي والفرقة منها ولها المهر لتقرر
بالدخول ولا يسقط بردها ولو ماتت في العدة وورثها زوجها المسلم استحسننا وصرحوا
بتعزيرها خساوس سبعين وتجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح زجرها بمهر يسير كما
يستفاد من الدر وحواشيه في نكاح الكافر والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر
قاصرة لها اخ شقيق بالغ غائب ببلد قريب دون مسافة القصر فزوجها شيخ البلد لخدم
له مدعيانه خال خال البنت المذكورة فهل تتوقف صحة العقد على اجازة الاخ له
ورضاه به حيث كان الزوج يتنظر حضور الاخ واستطلاع رايه ولو دخل الزوج بها
(اجاب) تزوج القاصرة على الوجه المذكور غير نافذ والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له ابن بالغ خطب له والده بنت اخيه وعقده عليها على صداق معلوم في غيبة الابن
المذكور وبعد ان دخل بها وعاشا مدة تريد على عشر سنين اخبره فقيه بان العقد غير

٢٥ ١٢٦٧

رجب ٩

١٢٦٧

١١ ١٢٦٧

٢٠ ١٢٦٧

شعبان ٢٧ ١٢٦٧

١٤ ١٢٦٧

١٦ ١٢٦٧

١٦ ١٢٦٧

٢١ ١٢٦٧

٢١ ١٢٦٧

جميع متعللاً بأن العقد للابن في غيبته لا يصح فهل اذا كان الابن أجاز العقد ورضي به
 يكون صحيحاً نافذاً أو وطلوه لزوجته وطه حل (اجاب) نعم يكون العقد المذكور صحيحاً
 والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة أراد والدها ان يزوجهما
 رجل من غير اذنها ورضاها ولم ترض به فهل لا يكون له اجبارها على النكاح لمن اراده
 وان تزوج نفسها من شاءت بكفو ومهر مثل وهل اذا كانت البنت المذكورة عند
 اهلها تكل وتشرب من مال الام وأراد الاب اخذها بدون اذنها وسكنها عند صرة أمها
 فيجب لذلك حيث كانت بالغة رشيدة وليس للاب جبرها على نقلها من بيت أمها بدون
 وجه شرعي (اجاب) لا تجبر البكر البالغة على النكاح لا بتطاع الولاية بالبلوغ ولها
 ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل ومما صرحوا به ان المجارية اذا بلغت مبلغ النساء
 من بكر اضمتها الاب الى نفسه وان ثيباً لا يضمها الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها والله تعالى
 اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يتيمة لها اخ شقيق بالغ وعم فقط خطبها رجل من عمها
 ابنه القاصر فأجابها وعقده عليها بدون اذن الاخ ورضاه مع وجوده بالبلد والحال ان
 الزوج لم يدخل بها الى الآن وهو موجود بالبلد كذلك مع والده فهل تتوقف صحة
 لعقد على اجازة الاخ له واذا رده يرتد رده (اجاب) الولاية في تزويج القاصرة
 لا كورة والحال هذه للاخ لاب وأم وهو مقدم على العم ومما صرحوا به ان للابعد
 تزويج غيبته الاقرب أو عضله فان لم يتحقق أحدهما توقف عقد الابعد على اجازة
 الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها لها بنت قاصرة قرر لها الحاكم
 الشرعي كل يوم عشرين نضة فنجده عليه من ذلك مبلغ قطبته أم القاصرة على يد الحاكم
 الشرعي فمهره على الدفع فدفع ما كان عليه وعمر البنت اذ ذلك خمس سنوات فأراد والد
 البنت تزويجها الشخص ليس بكفو ولا كسب له وهو تحت قهر والده ولا يملك الصداق
 كفو معلوم عند كثير من الناس وحصل ذلك كله من غير علم أمها ومع ذلك فالبنت
 لا تطيق الوطء فهل يكره ذلك صحيحاً فينفذ العقد (اجاب) للاب تزويج ابنته القاصرة
 غير كفؤ وبدون مهر المثل ويصح العقد اذا لم يكن الاب معروفاً بسوء الاختيار ومجانة
 أو نفا ولا يسقط حق الام من حضانة الصغيرة المذكورة بتزويجها ولا يجبر وليها على
 تسليمها للزوج حيث كانت غير مطيعة والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة لها عم
 فقير وابنه وهما غائبان مسافة سفر فأراد شخص ان يتزوجها فبحث على العم فلم يجده
 فأتت الام لرجل ان يزوجه بالذات الشخص فزوجها له ودخل بها فهل اذا كان الزوج
 لا ينتظر حضور العم الغائب وكان الزوج كفؤاً والمهر مهر المثل يكون العقد نافذاً سيما
 ونحضر ابن العم البالغ من غيبته وأجاز العقد ولم يحضر والده الى الآن (اجاب) اذا
 كان الكفو لا ينتظر حضور الولى الاقرب الغائب مسافة السفر يكون للابعد ولاية
 التزويج من ذلك الكفو بمهر المثل على كلا القولين والله تعالى اعلم (سئل) في بنت

صغيرة زوجها وليها ثم طلقت قبل بلوغها فهل لوليها أن تزوجها لا خير بعد انقضاء عدتها	سنة	شعبان
(أجاب) للولي تزويج القاصرة ولو ثيبا عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة نصب القاضي وكيلا عنها وزوجها جبراعا عليها مع وجود عهها الشقيق ولم يأذن الم في ذلك ولم يجوز الحال أن الم حاضر في البلدة قريب من المنزل فهل لا يصح عقد القاضي حيث كانت ولايته مؤخره عن الم (أجاب) العقد والحال هذه موقوف على إجازة الم المذكور إذا لم يعضل فإن إجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة تخدم في بيت رجل بالمحروسة ولها أب في بلاد الأرياف حضر وأراد أخذها زاعما أنه زوجها الرجل من بلاد الريف لا تعرفه ولا أذنت في زواجهما منه ولم ترض به بل ردت فوراً فهل لا يكون النكاح والحال هذه نافذاً عليها بدون إذنهما وإجازتهما وليس له إجبارها على ذلك وإذا كانت مأمونة على نفسها تمسكت حيث شئت (أجاب) لا تجبر المكلفة البالغة على النكاح فتزويج الأب البالغة المذكورة على الوجه المذكور غير نافذ ويرتد بردها فوراً والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة زوجها أحد أخوتها بدون إذن الباقي لرجل غير كفؤ لها وبدون مهر المثل ودخل عليها وهي قاصرة ثم نشرت وبقيت في بيت وبلغت واختارت فسخ النكاح ولم تتمكن من نفسها بعد ذلك فهل إذا لم ترض به بعد البلوغ واختار الفسخ وتحقق ذلك لدى القاضي يقضى لها بالفسخ ولا يشترط اختيارها فوراً لأن ذلك شرط في البكر لا في الثيب (أجاب) حيث كان المزوج للقاصرة المذكورة غير الأب والمخدم غير كفؤ أو بغبن فاحش لا يصح النكاح أصلاً بعد تحقق ذلك بالوجه الشرعي على ما أفاده في التنوير وشرحه وان كان من كفؤ ومهر المثل صح ولها خيار الفسخ بالبلوغ ولا يطل خيارها بلا صريح يرصها ودلالتها حيث كانت ثيباً والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يتيمة لها عم شقيق بالبلد ولها أم كذلك فأخذها شيخ البلد وعقد عليها الرجل من أتباعه بدون إذن الم فهل تتوقف صحة العقد على إجازة الم له وإذا رده يرتد برده لاسيما والزواج موجود بالبلد ولم يدخل بها إلى الآن (أجاب) لا يملك شيخ البلد تزويج القاصرة مع وجود عهها العاصب وحضوره وإذارده للعاصب المذكور بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بكر قاصرة لها أب حاضر مريض بالبلد ولها ابن عم عاصب في قرية بينها وبينه نحو ثلاث ساعات ولها خال أمها فزوجها المذحال المذكور من رجل غير كفؤ لها وبدون مهر المثل ومن غير حضوراً بيها ولا ابن عمها ومن غير إجازتهما لذلك فهل لا يكون النكاح والحال هذه نافذاً ولا بيها أو ابن عمها وهي بعد بلوغها وهذا النكاح وابطاله لاسيما ولم يدخل ولم يحتل بها ولا رآها ولم يدفع شيئاً من المهر (أجاب) تزويج القاصرة على الوجه المذكور غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في بنت يتيمة قاصرة بلغت من العمر عشرين سنين فوكلت عاصباً لها ليس لها غيره في تزويجها فعقد لها على ابنه فهل ليس للقاضي فسخ ذلك العقد (أجاب) نعم ليس للقاضي فسخ	١٢٦٧	٢٢
	١٢٦٧	٢٩
	١٢٦٧	٢١
	١٢٦٧	٧
	١٢٦٧	٢٦
	١٢٦٧	٢٨
	١٢٦٧	٤

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٦

ذى الحجة

نكاح حيث صدر من العاصب المذكور صحيحا نافذا والله تعالى أعلم (سئل) في ام آة
 ربت نفسها من رجل غير كفؤ لها غير عالمة بحاله ولها ابنا علم لم تحضرهما وقت العقد ولم
 رضاه بعده فهل يكون العقد فاسدا من اصله أولا بني العلم بطلب فسح النكاح بعد اثبات
 عدم الكفاية حيث كان ذلك قبل الدخول بها (اجاب) اذا زوجت الحرة البالغة نفسها
 من غير كفؤ بدون رضا وليها العاصب لا يكون نكاحها صحيحا على المفتي به وفي ظاهر
 روايه ينقدولولي فسحه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين متزوجين ولد
 لا كبرهما ذكر وللا غير أنثى أراد الاخ الاكبر أن تزوج ابنه بنت أخيه فقالت
 زوجة الاصغر بعد طلاقها كنت أرضعت ابن أخي زوجي وقالت زوجة الاكبر كنت
 أرضعت بنت أخي زوجي وكذاهما الأخوان في ذلك فهل لا يثبت التحريم بين الولدين
 كورين بمجرد قول المرأتين فقط ويكون لكل من الاخوين المذكورين العقد
 ولهما القاصر من المذكورين (اجاب) لا يثبت الرضا عند التجاخذ الا بحجة
 وهي رجلان أو رجل وامرأتان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر من
 والدها على صداق معلوم دفع مجمله وبعد دخوله بها ومعاشرتها نحو سنتين سافر الى بلده
 وملاها واطلاعا أهلها ومكث فيها نحو سنتين فهل اذا حضر من غيبته ووجدها
 تزوجت غيره متعلقة بانه لم يترك لها نفقة لا تجاب لذلك ولا عبرة بتعللها ويكون العقد الثاني
 فاسدا ويفرق بينهما وبين من تزوجت به ولا تخير حيث كان كل من الزوجين حاضرا
 (اجاب) اذا ترك الزوج زوجته بلا نفقة ولم يطلقها لا يكون لها التزوج بغيره فام آة
 المذكورة بلاقية على عصمة الزوج الاول تجبر على طاعته ويفرق بينهما وبين الثاني بعد
 تحقق ما ذكره شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين احدهما لها بنت وللأخرى
 بنتان فأرضعت أم البنت احدى البنتين فهل يجوز لهن تزوج بنت المرضعة التزوج
 بالبنت التي لم ترضع من أم زوجته (اجاب) نعم يجوز للرجل المذكور التزوج بتلك المرأة
 والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا قاصرة من أبيها ودفع له ما تعرف
 بغيره وهي مطيعة للوطء فطلبها زوجها من أبيها الى محل طاعته فامتنع أبوها من تسليمها
 فهل لا يجاب الاب لذلك شرعا اذا تحقق ما ذكر (اجاب) يجبر أبو الصغيرة التي تطيق
 الجماع على تسليمها حيث سلم الزوج المهر المشروط بتجملها وان وقع الاختلاف في كونها
 مطيعة ينظر القاضي ان كانت ممن تخرج أخرجها ونظر اليها ان صلت للرجل أم أباهما
 فمنها للزوج والا لوان كانت ممن لا تخرج أمر بمن يثق بهن من النساء فان قلن انها
 غيبات الرجال وتحمل الجماع أمر الاب بدفعها الى الزوج وان قلن لا تحمّل لا يأمره
 بذلك كفى الخير به والله تعالى أعلم (سئل) في سيدة تسمى خدوجة والسيدة المذكورة
 شربت حاربه بيضاء وهي حامل فوضعت عندها بنتا وبعد وضعها البنت توفيت الحاربه
 المذكورة وتركت البنت وعمرها سبعة أيام وكانت السيدة المذكورة ترضع أولاد

ذی الحجة سنة

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٨

محرم

٩

المرحوم على بك فأرضعت البنت على أولاد المرحوم على بك وكانت السيدة تزوجت
 رجلا يسمى الشيخ خضير أو وضعت منه بنتا فكانت بنت الحجازية رضية فرضعت معها
 منها ومن المرضعة التي ترضع بنتها إلى حين فطام البنت المذ كورة ثم إن الشيخ خضير
 بعد مدة أيام قال لزوجته تو جهي معي البلد فقالت له البنت قاصرة فلم يمكني التوجه
 عندك الحجازية السوداء ملكي فخدمك وإن كنت طالبا أن تزوج فانا أزوجه لك حسنة
 بنت الحجازية البيضاء فقال لها طيب فكتبت كتابها عليه فبعد ذلك تذكرت أنها
 أرضعتها وبعض ناس من المسلمين يعلم ذلك فهل لا يحل نكاح البنت المذ كورة للشيخ
 خضير المذ كور (اجاب) اذا ثبت بالبينة العادلة أو باقرار خضير أن حسنة المذ كورة
 ارتضعت من السيدة خذو جهة زوجة خضير المذ كور مع ابنته منها لا يحل للشيخ خضير
 تزوجها لكونها ابنته رضا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجت رجلا وأنت منه
 بنت وكان لها حارية ماتت عن بنت صغيرة دون الحولين فصارت سيدتها ترضعها بلبنها
 من زوجها المذ كور مدة فهل اذا أراد زوج هذه المرأة أن يتزوج ببنت حارية زوجته
 التي أرضعتها زوجته المذ كورة بلبنها منه لا يحل له ذلك وتحرم عليه اذا ثبت ما ذكر
 بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يحل للرجل المذ كور التزوج
 بهذه البنت اذ هي بنته رضا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت قاصرة سنها اثنتا
 عشرة سنة فقيرة لا مال لها ولا لها تنفق عليها منه ولها أب غائب لا يعلم مكانه ولا موته
 ولا حياته وظهر للبنت رجل يريد التزوج بها فهل يسوغ لامها أن تزوجه بها اذا كان
 كفوا لها بمهر المثل لا سيما والزوج لا يبصر الى حضور أبيها (اجاب) للام تزويج القاصرة
 المذ كورة من كفؤ بمهر المثل حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 لها بنت قاصرة لم يكن لها عاصب سوى ابن عم غائب فوق مسافة القصر فهل اذا طلب
 رجل من أمها أن يتزوج بها وكان كفوا لها وبمهر مثلها يكون لها تزويجها منه
 لا سيما اذا لم يبصر الزوج الى حضور ابن العم العاصب (اجاب) للام المذ كورة تزويج
 بنتها القاصرة من كفؤ بمهر المثل والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب
 عنها زوجها مدة سبع سنين ولم يترك لها شيئا ثم أخبرها رجل بان زوجها قد مات وصدقته
 ثم تزوجت برجل آخر ثم حضر الزوج الاول وتبين كذب الخبر فهل يكون هذا اللواط
 وطء شبهة وترجع للزوج الاول بعد انقضاء العدة أم لا (اجاب) حيث لم يتحقق من
 الزوج الاول طلاق تسكون الزوجة المذ كورة باقية على عصمتها ويفرق بينهما وبين
 الزوج الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته وأمر وكيله بالانفاق
 عليها مادام غائبا فصار المأمو رينفق على الزوجة المذ كورة فادعت أن زوجها الغائب
 طلقها وصدقها على دعواها شاهدان وتزوجت غيره فهل اذا حضر الزوج وأكفر
 الطلاق ولم تشهد عليه بينة بذلك تسكون باقية على عصمتها ويفرق بينهما وبين الثاني

(اجاب)

سنة

١٢٦٨

محرم

٢٨

(أجاب) اذا ثبت نكاح الزوج الاول بتاريخ سابق على نكاح الثاني ولم يوجد من الاول ما يفيد الفرقه من طلاق ونحوه يتقضى له بزوجه المرأة المذكورة ويفرق بينهما وبين الزوج الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته البكر قبل الدخول وعن أخيه وللزوجة أخ فقيه فزوجهما الأخ الفقيه لاني الميت بعد موت زوجهما بتسعين يوما فهل والمحال هذه يؤدب الأخ الفقيه بعقد عليها قبل انقضاء عدتها بأربعة أشهر وعشرة أيام ويكون العقد فاسدا (أجاب) اذا مات الرجل عن زوجته قبل الدخول بها يكون لماتهما المسمى وعليهما إعادة الوفاة فلا يصح تزوجهما قبل انقضاء العدة ففي الدرمن العدة والعدة ثلثون أربعة أشهر بالاهلة وعشر من الأيام بشرط بقاء النكاح صحيحا إلى الموت مطلقا وطئت أولا ولو صغيرة أو كناية تحت مسلم ولو عبد فلم يخرج عنها إلا الحامل اه والله تعالى أعلم (سئل) في بكر صغيرة في كفالة أمها وأبوها غائب فوق مسافة القصر ولم ينتظر الخاطب جواب الغائب وأرادت الأم تزويجها بكفؤ ومهر المثل فهل والمحال فده يصح النكاح بولاية غير الأب ولا تتوقف صحته على حضو رالأب (أجاب) نعم يصح تزويج الأم ابنتها القاصرة من كفؤ بمهر المثل ان كان الواقع ما هو مسطور ولم يوجد من الأولياء من يقدم على الأم خلاف الأب حاضر والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة وشيدة تزوجهما أبوها بالاكراه عنه بالمحس لعبد رجل ذي شوكة في الرق من غير انهما ومن غير اجازتها ولم تجز البكر البالغة العقد ولم يدخل بها العبد فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يكون العقد فاسدا حيث كانت بالغة وشيدة ولم تجز العقد (أجاب) لا ينفذ تزويج الأب بنته البالغة بدون انهما فاذا زوجهما بدون انهما يكون النكاح موقوفا على اجازتها فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته الآية ثلاثا ثم انتقضت عدتها بالاشهر فهل يحل له بعد وفاء العدة المذكورة نكاح اختها (أجاب) اذا طلق الرجل زوجته وانتقضت عدتها بثلاث حيض ان كانت من فوات الحيض أو بثلاثة أشهر ان كانت صغيرة أو آيسة يكون له تزويج اختها وقدر سن الاياس في العدة بخمس وخمسين سنة على ما عليه الاعتماد والله تعالى أعلم (سئل) في اختين لاحداهما بنت وللأخرى ابن فارضت أم الابن بنت اختها رضعات كثيرة من غير حصر وفي حال قصرهما عقد أبو القاصر لابنه على القاصرة من أبيها وهما يجعلان التحريم وقبل الدخول أخبرهما رجل بان الرضاع محرم فهل اذا تحقق ما ذكر ينفسخ النكاح وتحرم عليه ابدا لكونها اخته من الرضاع (أجاب) حيث كان الرضاع محققا لا يكون النكاح صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر تبلغ سنها خمس عشرة سنهوز يادها ابن عم يريد أن يزوجهما لابنه بالجبر عليها بالرضاء وزوجهما لابنه المذكور فهل اذا تمتعت من التزوج به لا تجبر على ذلك ويسوغ لها التزوج بغيره بشرط الكفاه ومهر المثل باذنها ورضاها (أجاب) بلوغ الانثى بالاحتلام والحيض

صفر

٥

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

ربيع الاول

٤

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

والجبل فان لم يوجد شيء من ذلك فحتى يتم لها خمس عشرة سنة على ما به يبقى فاذا كان سن البنت المذكورة خمس عشرة سنة لا يكون لوليها العاصب اجبارها على النكاح ولها تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت قاصرة خطبها خالها الشخص من أقاربه فامتنع الاب من اجابته فتعدى الحال المذكور وأخذ البنت وأمها من بيت الاب جبراً عليه ويريد أن يزوجه الرجل من أقاربه بغير إذن أبيها ورضاه مع وجوده فهل لا يجاب لذلك شرعاً ويكون للاب اخذ بنته وزوجته وردهما لبنته وتكون ولاية الاجبار للاب على بنته يزوجه لمن يشاء (أجاب) ولاية تزويج القاصرة المذكورة لا يبيها لخالها وعلى الزوجة طاعة زوجها بحيث كان قائماً بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة تخدم عند رجل لها اب في قرية أخرى بينه وبينها مسافة دون مسافة القصر أمر شيخ البلد فقيه ببلده بأن يعقد عقد النكاح على البكر المذكورة لعبد رقيق لشيخ البلد فامتنعت من ذلك فعدده على الرقيق المذكور قهر اغتها وعن سيدها الخادمة عنده بدون اذنها ورضاها وبدون حضور أبيها ورضاها وبدون مهر مثلها وهو غير كفؤ لها وامتنعت من دخوله عليها الى الآن فهل لا يكون النكاح نافذاً بدون اذنها واختيارها ورضاها ولها ولا يبهارد النكاح المذكور وباطاله (أجاب) لا تجبر الحرة البالغة العاقلة على النكاح واذا زوجت نفسها غير كفؤ بدون اذن وليها العاصب ورضاها لا يكون النكاح صحيحاً على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر عاقلة بالغة رشيدة تحسن التصرف لها أخ كبير من أبيها اقامه والده على اخوته وصيا مختاراً ثم بعد موت أبيها انتقلت مع أمها ببلدة أخرى هي بلدة أمها ثم بعد مدة تزوجهما أخوها الوصي المذكور من غير اذنها ورضاها فلما بالغة هذا ذلك ردت ما فعله أخوها من النكاح ولم ترض به ونفرت من ذلك نفوراً كلياً فهل العقد غير صحيح ولو ادعى الوصي ان أباهما أوصى حال حياته بأن تزوجهما هذا الزوج ويعقد لها عليه سواء كان بمهر المثل أو لا حيث لم تأذن بذلك (أجاب) حيث ردت البالغة العاقلة تزويج أخيها لها بدون اذنها بطل النكاح ولا عبرة بما تعلل به الاخ على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة تزوجهما أبوها الرجل آخ من غير اذنها ومن غير اجازتها ولم تجز البنت العقد فهل والحال هذه يكون العقد فاسداً حيث كانت بالغة رشيدة ولم تجز ما فعله أبوها سيما ولم يدخل بها الزوج (أجاب) ليس للاب اجبار بنته البالغة العاقلة واذا زوجها بدون اذنها يتوقف نفاذ النكاح على اجازتها فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولدان ولد كبير من امرأة وولد صغير من امرأة أخرى ثم ماتت أم الصغير في حال رضاعه فأرضعته امرأة أجنبية فهل اذا كان الرضاع من جهتها فقط يجوز للولد الكبير أن يتزوج مرضعة أخيه الصغير والحال هذه (أجاب) نعم يجوز للرجل المذكور تزويج مرضعة أخيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

٤

جادی الاولی

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٣

جادى الثانية

البالغ سنهما فوق تسع سنين لصبي مراهق قبل له أبوه النكاح فهل إذا طلب أبو الصبي
 زوجة ابنه إلى منزله لمحض ول التأليف بينهما ورضى أبو البنت بذلك لذلك وأبت أم البنت
 تسليمها للصبي تمنع من ذلك وتجبر على تسليم البنت لابي الزوج (أجاب) ليس لام
 الصغيرة المذكورة معارضة أيها والمحال هذه وصرحوا بأن الأب يطالب بتسليم ابنته
 الصغيرة إلى زوجها إذا كانت مطيعة للوطء والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة زوجها
 أخوها الرجل غير كفؤ هل يبدون مهر المثل وبدون رضاها والزوج غير شريف وهى
 شريفة فهل لا يكون النكاح والمحال هذه نافذ لا سيما لم يدخل ولم يختل بها (أجاب)
 إذا زوج الأخ أخته البالغة العاقلة بدون اذنها توقف النكاح على إجازتها فإن إجازته
 نفذ وإن رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد قاصر أراد أن يتزوج وهو قاصر
 فتزوج الولد القاصر المذكور بنتا قاصرة وقبل النكاح لنفسه من غير وليه ومكث
 معها مدة وبعد موت والده طلقها وهو قاصر أيضا فهل عقد الولد القاصر بنفسه لنفسه
 مدة حياته والده غير صحيح لأن عبارة القاصر لاغية لا تعتبر في عقد النكاح ولا في الطلاق
 (أجاب) تزوج الصبي المميز وقوف على إجازته فله أن إجازته نفذ وإن رده بطل ولا يصح
 طلاق الصبي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لام زوجته أنا وطئت قبل أن أتزوج
 أبنتك وهى منكرك لذلك فإذا يلبزمه والمحال هذه إذا ثبت إقراره بذلك بشهادة بينة
 شرعية (أجاب) إذا أقر الزوج بوطء أم زوجته حرمت عليه زوجته والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة تميمية من ذرية تميم الدارى أحد كبار العقابة رضى الله تعالى عنهم
 تزوجت غير كفؤ رجلا عاميا مكاسا مشهورا بالمكس تزوجها بدون مهر المثل ونفى إلى
 البمان بسرقة تحققت عليه بدون اذن وليها العاصب وبدون رضا فهل يكون
 نكاحها فاسدا وإذا دخل بها فعلى القاضى التفريق بينهما ويعزره بما يراه ويحكم عليه
 بمهر المثل عملا برواية الحسن المفتى بها في هذا الزمان ولو فرض أن الولي العاصب سكنت
 حتى دخلت ولا يكون سكوتها رضا بذلك (أجاب) حيث كان الزوج غير كفؤ لا يكون
 النكاح صحيحا على رواية الحسن المختارة للفقوى ويحرم عليها تمكينه من الوطء كما
 يحرم عليه الوطء لعدم انعقاده وينبغى بعد الدخول أن يجب الاقل من المسمى ومهر
 المثل وإن لا تنفقه لها في هذه المدة كما في حواشى الدر المختار وحيث كان المفتى به عدم
 انعقاد النكاح لا يكون سكوت الولي بعده صحيحا له والله تعالى أعلم (سئل) في بكر
 قاصرة زوجها أمها الرجل غير كفؤ لها وبدون مهر المثل ولم يدخل بها إلى الآن والبنت
 لا ترضى به فهل يكون النكاح والمحال هذه غير نافذ عليها لا سيما إذا بلغت ولم ترض
 بالنكاح ولم تجزئه فور بلوغها (أجاب) لا تملك الأم تزويج بنتها الصغيرة من غير كفؤ وبدون
 مهر المثل فان نكاح الأم المذكورة بنتها على هذا الوجه غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل)
 من الذين انكحوا ابنتهم بغير رضاهما وامتنت

جادی الثانية سنة

١٢٦٨

٣

من ذلك ولم يستأذنها في ذلك فما الحكم وقد ورد أصل هذا السؤال من محافظ العريش
 (أجاب) لا تحجر البكر البالغة العاقلة على النكاح فليس للاب المذکور تزويج بنته
 البالغة بدون اذنها جبراعليها فاذا صدر منه ذلك توقف فاذا النكاح على اجازتها
 ورضاها فان لم تجزه وودته فووا بطل ولها أن تزوج كفؤا بمهر المثل وان لم يرض أبوها
 بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأه شريفة تزوجت رجلا غير شريف فبدون مهر المثل
 فهل يكون لعاصمها حق الاعتراض وفسخ النكاح حيث لم يرض به (أجاب) غير
 القرشي لا يكون كفؤا للقرشية والفتوى على فساد نكاح البالغة اذا زوجت نفسها
 من غير كفؤ حيث كان لها عاصم لم يأذن لها بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 عقد على بنت بكر قاصرة من أبيها ويريد الزوج أن يدخل عليها بالجبر والا كراه فهل
 اذا كانت القاصرة لا تطيق الوطء لا يجاب الزوج لذلك حيث كانت قاصرة لا تحتل الوطء
 (أجاب) لا يجبر الاب على تسليم بنته المذكورة لزوجها حيث كانت غير مطيقة للوطء
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته مدة سيرة وفي ظرف هذه المدة برسل
 لها نفقتها ثم حضر من غيبته فوجدتها تزوجت غيره فهل هي باقية في عصمته والعقد
 الثاني باطل ولو ولدت من الزوج الثاني وللزوج الاول اخذها قهر اعنه (أجاب) ان
 كان الامر ما ذكر لا يكون النكاح الثاني صحيحا ويفرق بينهما وبين الزوج الثاني ولو
 ولدت منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بكر ابا القريشيدة من أبيها بصداق
 معلوم لولده القاصر ورضي كل منهما بذلك فعلمت البنت بذلك فلم ترض بتزويجها لذلك
 الشخص فهل والحال هذه ليس للاب أن يزوجه له من غير اذنها ومن غير اجازتها حيث
 كانت بالغة رشيدة (أجاب) لا تحجر البالغة العاقلة على النكاح فلا ينفذ تزويج الاب
 بنته المذكورة بدون اذنها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرا من أبيها بلغ
 سنه عشر سنين ودفع لها مغل الصداق ودخل بها وصادمها عشر الماسة أشهر وهو قائم
 بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك خرجت عن طاعة زوجها ومكثت في بيت أبيها بدون
 وجه شرعي فهل والحال هذه تحجر على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية
 سيما وهي مطيقة للوطء (أجاب) على الاب تسليم بنته القاصرة المذكورة لزوجها
 حيث كانت مطيقة للوطء ولم يوجد مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
 يثيمة قاصرة لها عم شقيق ولها أخ شقيق بالغ زوجها شيخ البلد في غيبتهما بدون اذنها
 ورضاها فهل يكون العقد موقوفا ان اجاز له الاخ الشقيق العاصم نفسه وان رده بطل
 لاسيما اذا كان الزوج غير كفؤ وبدون مهر المثل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي
 (أجاب) لا يملك غير الاب والمجد من الاولياء تزويج الصغيرة من غير كفؤ وبدون مهر
 المثل فشيخ البلد الاجنبي المذکور او لى فاذا كان الزوج المذکور غير كفؤ والمهر اقل
 من مهر المثل لا يكون النكاح صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الاعيان

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

وجوب
٥

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٩

زوج ابنته البكر البالغة من غير كفؤ و بغير مهر المثل ثم توفي الأب فطلب الزوج زوجته
للدخول بها فامتنعت وادعت ان والدها تزوجها بغير اذنها ولم تجز فعله بل ردت به بنفسها
حين علمت بذلك والحال انه وقت العقد أرسل والدها من يستأذنها من الجانب في
العقد عليها فهدوا في المجلس انها وكنت والدها ولم يعرفوها ولم يظهر لهم شخصها ولم
يعرفها اثنان لهما بل شهدوا بمجر دسما عروت من داخل الدويرة من غير رؤية
شخص المتكلم فهل اذا كان الامر كذلك تكون هذه الشهادة صحيحة وهل تصدق في

شعبان

١٢٦٨

٢

الرد أولا (اجاب) اذا قال الزوج للبكر البالغة بلغك النكاح فسكت وقالت بل
رددت ولا بينة لهما على ذلك ولم يكن دخل بها طوعا في الاصح فالقول قولها يمينها على
المقضى به اذ لم يوجد منها ما يدل على الرضا ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا تبين
القائل بأن لم يكن في البيت غيره ولا كمن لو قسر لا تقبل او يرى شخصها مع شهادة اثنين
بانها فلاة بنت فلان بن فلان ويكفي هذه الشهادة على الاسم والنسب كما في الدر المختار
ودليه فالشهادة بالتوكيل على الوجه المذكور بالسؤال غير مقبولة والله تعالى أعلم
(سئل) في بنت بكر قاصرة وزوجتها أمه الرجل غير كفؤ وبدون مهر المثل مع وجود
العاصب في البلدة التي صار فيها العقد بغير اذنه ورضاه فهل والحال هذه لا يكون العقد
ناقذا بل يتوقف على اجازة العاصب ان اجازته نفذ والا فلا (اجاب) ليس لغير الأب

١٢٦٨

٦

والجد تزويج الصغيرة من غير كفؤ وبدون مهر المثل فالنكاح على الوجه المذكور باطل
والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة وزوجها اخوها البالغ الرشيد بكفؤ وبمهر المثل
ولم يكن هناك ولي مقدم عليه ودخل بها الزوج وبلغت عنده ومكثت عنده بعد البلوغ
اربعة سنين فهل لها الفسخ بنفسها عند قاض بعد تلك المدة أم لا والحال انه تمتع بها تلك
المدة التي بعد البلوغ مختارة عالمة بالنكاح راضية (اجاب) لا يبطل خيار التيب

١٢٦٨

٢١

بالسكوت بعد البلوغ بل بما يفيد الرضا صريحا أو دلالة فاذا تحقق منها ذلك بطل
خيارها فليس لها الفسخ والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
طلاقا بائنا بحضرة جمع من المسلمين ومكثت بعد وفاء عدتها مدة شهرين وأرادت الآن
التزوج بزواج آخر كفؤا لها وبمهر مثلها ولها أخ يريد التبعث عليها ويمنعها عن الزواج
فهل لا يجب لذلك حيث كانت بانعة عاقلة (اجاب) نعم للمرأة المذكورة ان تزوج
نفسها من كفؤ بمهر المثل بالرضا أخوها وليس له عضلها والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مسلم تزوج بامرأة مسلمة ارتد الزوج عن دين الاسلام فهل تحصل
الفرقة برودة الزوج ولا يسوغ له قربانها ولو عاد الى الاسلام بدون تجديد العقد عليها بعد
اسلامه واذا بقي على رده وانقضت عدتها من وقت الردة يكون لها التزوج بغيره
(اجاب) ارتداد احد الزوجين فسخ في الحال فاذا تحقق ارتداد الرجل المذكور عن

١٢٦٨

٢٩

الاسلام لا يسوغ له قربان زوجته قبل عوده لدين الاسلام وتجديد النكاح بعده ويجوز

جادی الثانية سنة

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٧

رجب

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٨

من ذلك ولم يستأذنها في ذلك فما الحكم وقد ورد أصل هذا السؤال من محافظ العريش
 (أجاب) لا تجبر البكر البالغة العاقلة على النكاح فليس للاب المذکور تزويج بنته
 البالغة بدون أذنها جبراً عليها فإذا صدر منه ذلك توقف فإذا النكاح على إجازتها
 ورضاها فإن لم تجزه وودته فوفاً بطل ولها أن تزوج كفؤاً بمهر المثل وإن لم يرض أبوها
 بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة شريفة تزوجت رجلاً غير شريف فبدون مهر المثل
 فهل يكون لعاصمها حق الاعتراض وفسخ النكاح حيث لم يرض به (أجاب) غير
 القرشي لا يكون كفؤاً للقرشية والفتوى على فساد نكاح البالغة إذا زوجت نفسها
 من غير كفؤ حيث كان لها عاصم لم يأذن لها بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 عقد على بنت بكر قاصرة من أبيها أو يريد الزوج أن يدخل عليها بالجبر والاكراه فهل
 إذا كانت القاصرة لا تطيق الوطء لا يجاب الزوج لذلك حيث كانت قاصرة لا تحتل الوطء
 (أجاب) لا يجبر الاب على تسليم بنته المذكورة لزوجه حيث كانت غير مطيقة للوطء
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته مدة يسيرة وفي ظرف هذه المدة يرسل
 لها نفقة تهاثم حضر من غيبته فوجدتها تزوجت غيره فهل هي باقية في عصمته والعقد
 الثاني باطل ولو ولدت من الزوج الثاني وللزوج الأول أخذها قهرًا عنه (أجاب) إن
 كان الأمر ما ذكر لا يكون النكاح الثاني صحيحاً ويفرق بينهما وبين الزوج الثاني ولو
 ولدت منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنتاً بكرًا بالغة رشيدة من أبيها بصدّق
 معلوم لولده القاصر ورضي كل منهما بذلك فعلمت البنت بذلك فلم ترض بتزويجها لذلك
 الشخص فهل والحال هذه ليس للاب أن يزوجه له من غير أذنها ومن غير إجازتها حيث
 كانت بالغة رشيدة (أجاب) لا تجبر البالغة العاقلة على النكاح فلا ينفذ تزويج الاب
 بنته المذكورة بدون أذنها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرًا من أبيها بالغ
 سنًا عشر سنين ودفع لها مغل الصدّاق ودخل بها وصادرها معاشرًا خمسة أشهر وهو قائم
 بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك خرجت عن طاعة زوجها ومكثت في بيت أبيها بدون
 وجه شرعي فهل والحال هذه تجبر على طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية
 سيما وهي مطيقة للوطء (أجاب) على الاب تسليم بنته القاصرة المذكورة لزوجه
 حيث كانت مطيقة للوطء ولم يوجد مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
 يتيمة قاصرة لها عم شقيق ولها أخ شقيق بالغ زوجها شيخ البلد في غيبتهما بدون أذنها
 ورضاها فهل يكون العقد موقوفًا إن أجاز له الأخ الشقيق العاصم نفسه وإن رده بطل
 لاسيما إذا كان الزوج غير كفؤ وبدون مهر المثل إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي
 (أجاب) لا يملك غير الاب والمجد من الأولياء تزويج الصغيرة من غير كفؤ وبدون مهر
 المثل فشيخ البلد الأجنبي المذکور دأى فإذا كان الزوج المذکور غير كفؤ والمهر أقل
 من مهر المثل لا يكون النكاح صحيحاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الأعيان

١٢٦٨

١٩

زوج ابنته المبكر البالغة من غير كفو و غير مهر المثل ثم توفي الاب فطلب الزوج زوجته
 بالدخول بها فامتنعت وادعت ان والدها تزوجها بغير اذنها ولم تجز فعله بل ردت به بنفسها
 حين علمت بذلك والحال انه وقت العقد أرسل والدها من يستأذنها من الاجانب في
 العقد عليها فشهدوا في المجلس انها وكلت والدها ولم يعرفوها ولم يظهر لهم شخصها ولم
 يعرفها اثنان لهما بل شهدوا بمجرد سماع صوت من داخل الدورية من غير رؤية
 شخص المتكلم فهل اذا كان الامر كذلك تكون هذه الشهادة صحيحة وهل تصدق في
 الرد أولا (اجاب) اذا قل الزوج للبكر البالغة بلغك النكاح فسكت وقالت بل
 ردت ولا بينة لهما على ذلك ولم يكن دخل بها طوعا في الاصح فالقول قولها بيمينها على
 المقضي به اذا لم يوجد منها ما يدل على الرضا ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا تبين
 القائل بأن لم يكن في البيت غيره ولو كن لو فسر لا تقبل او يرى شخصها مع شهادة اثنين
 بانها فلاة بنت فلان بن فلان ويكفي هذا الشهادة على الاسم والنسب كما في الدر المختار
 وعليه فالشهادة بالتوكيل على الوجه المذكور بالسؤال غير مقبولة والله تعالى أعلم
 (سئل) في بنت بكر قاصرة زوجها أمه الرجل غير كفو وبدون مهر المثل مع وجود
 العاصب في البلدة التي صار فيها العقد بغير اذنه ورضاه فهل والحال هذه لا يكون العقد
 نافذا بل يتوقف على اجازة العاصب ان اجاز نفذوا لا فلا (اجاب) ليس لغير الاب
 والمحدث زوج الصغيرة من غير كفو بدون مهر المثل فالنكاح على الوجه المذكور باطل
 والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها اخوها البالغ الرشيد بكفو وبمهر المثل
 ولم يكن هناك ولي مقدم عليه ودخل بها الزوج وجوب بلغت عنده ومكثت عنده بعد البلوغ
 اربع سنين فهل لها الفسخ بفسخها عند قاض بعد تلك المدة أم لا والحال انه تمتع بها ثلاث
 المدة التي بعد البلوغ مختارة عالمة بالنكاح راضية (اجاب) لا يبطل خيار التيب
 بالسكوت بعد البلوغ بل بما يفيد الرضا صريحا أو دلالة فاذا تحقق منها ذلك بطل
 خيارها فليس لها الفسخ والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
 طلاقا بانما بحضرة جمع من المسلمين ومكثت بعد وفاعته تهامة شهر وأرادت الآن
 الزواج بزواج آخر كفؤها وبمهر مثلها ولها أخ يريد التبعث عليها ويمنعها عن الزواج
 فهل لا يحجب لذلك حيث كانت بالغة عاقلة (اجاب) نعم للمرأة المذكورة ان تزوج
 نفسها من كفؤ بمهر المثل بالرضا أخيها وليس له عضلها والحال هذه والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مسلم متزوج بامرأة مسلمة ارتد الزوج عن دين الاسلام فهل تحصل
 الفرقة برودة الزوج ولا يسوغ له قربانها ولو عاد الى الاسلام بدون تجديد العقد عليها بعد
 اسلامه واذا بقي على رده وانقضت عدتها من وقت الردة يكون لها التزوج بغيره
 (اجاب) ارتداد احد الزوجين فسخ في الحال فاذا تحقق ارتداد الرجل المذكور عن
 الاسلام لا يسوغ له قربان زوجته قبل عوده لدين الاسلام وتجديد النكاح بعده ويجوز

شعبان

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٩

رمضان سنة

١٠ ١٢٦٨

٢٩ ١٢٦٨

شوال

١٧ ١٢٦٨

٢٦ ١٢٦٨

ذى القعدة

٣ ١٢٦٨

لها التزويج بغيره بعد انقضاء عدتها منه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بر
 ينمية قاصرة لها ابن عم شقيق وصى عليها من قبل القاضى ولها أم فهل اذا كان للوصى
 ابن يريد أن يزوجهها له بمهر مثلها وزيادة يجاب لذلك ولا يكون لامها منعه من ذلك
 (أجاب) الولى فى النكاح العصبية على ترتيب الارث فان لم يكن عصبية فالولاية للام
 فللعاصب المذكور ولاية تزويج اليثيمة المذكورة والحال هذه من كفؤ بمهر المثل حيث
 لم يوجد من يقدم عليه من العصبات والله تعالى اعلم (سئل) فى البنت البكر البالغة
 الرشيدة اذا تزوجت نفسها او وكلت رجلا اجنبيا فى زواجها من كفؤ وأراد والدها فسخ
 هذا العقد فهل لا يجاب لهذا الفسخ أو يجاب (أجاب) البنت البكر المحرقة المكلفة ان
 تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل بلا رضا وليها فليس له والحال هذه فسخ العقد كما ان لها
 التوكيل بذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل زنى ببنت بالغة وحبلت منه ثم عقد
 عليها مهر معلوم ودفع لها ما تعرف تجهيله ودخل بها ووطئها وصار معاشرهما معاشرة
 الا زواج ثم بعد ذلك طلقها ثلاثا بحضرة بينة شرعية فهل يكون هذا العقد صحيحا وتحب
 لها نفقة العدة على الزوج المذكور الى انقضائها شرعا واذا ادعى انه لم يطلق زوجته ثلاثا
 وأثبتت عليه بالبينة الشرعية انه طلقها المذكور لا تحل له الا بعد زواج (أجاب)
 نعم يصح النكاح لما فى الدرر فى فصل المحرمات من صحة نكاح الحبلى من الزنا وان حرم
 وطؤها على الزوج الا اذا كان هو الزانى فيحل اتفاقا ولا عبرة لانكار الزوج الطلاق
 الثلاث بعبه ثبوته عليه بالوجه الشرعى وعليه نفقة العدة حيث كان الطلاق بعد الدخول
 والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل خطب بنتا بكرا من ابيها باذنها ورضاها بحضور
 اولادها وجميع من المسلمين وقدر لها مهر معلوم وأقبضه لابيها وقبضه الاب وقال
 أعطيتك بنتى بهذا المهر وكرر ذلك ثلاث مرات وفى كل مرة يقول الزوج قبلت وهما
 باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا بحضرة من ذكر فهل اذا تحقق ما ذكر يكون للعقد
 صحيحا فاذا اذا عقد عليها رجل آخر يكون العقد الثاني باطلا وهى باقية على عصمة
 الزوج الاول (أجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر يكون النكاح صحيحا وليس للزوج
 بعد ذلك تزويج نفسه من آخر الا اذا ثبت طلاق الاول فيكون لها حينئذ التزويج بغيره
 بعد الطلاق ان لم يدخل بها أو بعده وبعد انقضاء العدة ان دخل بها والله تعالى اعلم
 (سئل) فى امرأة ادعت بأن زوجها مات لدى قاضى بلد لها فهل اذا قامت بينة شرعية
 وشهدت لها بقوته بعد الدعوى الصحيحة فى وجه خصم شرعى يحكم بموته بعد صحة الشهادة
 لديه وتزويج غيره بعد ذلك ونسكون عدتها من وقت الموت (أجاب) اذا أثبتت
 الزوجة موت زوجها بعد دعوى صحيحة مستجيبة لشرائطها وقضى القاضى بذلك يسوغ
 لها التزويج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) فى بنت
 بكرا قاصرة لها أب غائب لا يعلم مكانه ولها أم حاضرة معها أرادت ان تزوجهما رجل فهل

سنة	ذى القعدة	
١٢٦٨	١٠	إذا كان الزوج لا ينظر حضور الغائب وكان الزوج كفواً والمهر مهر المثل يجوز للام أن تزوجها للرجل المذکور والمحال هذه (أجاب) للام المذكورة تزوج بنتها الصغيرة حيث كان أبوها مفقوداً ولم يوجد من يقدم على الام من أولياء النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في صغر زوجته أمه بكرة قاصرة من أبيها بغير إذن أبي الصغير فهل لا ينفذ النكاح ولا ينفذ النكاح لآبيه لآلامه (أجاب) لا ولاية للام في تزويج ابنتها الصغير مع وجود أبيه وحضوره والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة تزوجها خال أمها برجل أجنبي من البنت بغير إذن أبي الصغير ولم يدخل بها الزوج فهل لا ينفذ النكاح ولا يـ النكاح لا ينفذ لآلها (أجاب) لا ولاية لخال الام في تزويج الصغيرة المذكورة حيث كان أبوها حاضر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مجهول المحال تزوج امرأة مسلمة وعاشرهما معاشره الا زواجه مدة ثم تبين انه ذمي فأسلم بحضرة جمع من المسلمين فهل له ان يعقد عليها بمهر مثلها ولا يحتاج لوفاء عقد من نكاحه السابق (أجاب) نعم له ان يتزوج المرأة المذكورة قبل انقضاء عدها منه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت ارتضعت من ثدي امرأة رضعت عديداً قبل تمام الحولين ولهذا المرأة المرضعة ابن مولود قبل البنت ارتضعت من ثدي أمه كالبنت وتعد زوجة هذه المرأة المرضعة هذه البنت لأنها المذکور فهل إذا ثبت الارضاع بينة أو باقرار المرضعة أو باعتراف الابن المذکور يثبت التقريم بينهما أبلد للاخوة وضلها فلا نكاح بينهما ما أصلا ويجب التقريب بينهما (أجاب) إذا تحقق الرضاع المذکور بالوجه الشرعي لا يكون النكاح المذکور صحيحاً ويجب التقريب بينهما ولا يثبت بمجرد اقرار المرضعة بدون تصديق الزوج وإقراره والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة تريد أن تוכל من تشاء في تزوجها من آخر فهل يسوغ لها ذلك شرعاً وليس لاحد من العصابة ان يتعرض لها حيث كانت البنت المذكورة قاصرة رشيداً وكان الزوج المذکور كفواً (أجاب) لله الشريعة بكرة كانت أو ثيباً تزويج نفسها من كفوة المثل وليس لوليها المعارضة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنت عمه من أبيها بحضرة جماعة فأخبره الجماعة الحاضرين انه وضع على البنت التي ماتت غير الخطوبة اعتماداً على سماع الاب من أمها ولم يصدق الزوج اخبارها والمحال ان الاب والام شافعي المذهب ولا ينفى التقريم للمذهب المذکور من خمس رضعات متفرقات يقيماً قبل مضي الحولين ولم يفتق ذلك لاعتماد الاب ولا عند الام غير أن الام أخبرت الاب بالرضاع ولم تعلم كونه فليلاً أو كثيراً ولم تعلم أيضاً كونه قبل الحولين أو بعدهما وانعقد العقد على مذهبهما كما هو منصوص في كتب الشافعية فهل إذا جاء رجل من الجماعة الحاضرين الذين سمعوا أخبار الاب وتعرض للاب والام وطلب أحدهما إلى قاضي حنفي وادعى على الاب انه أخبر بالرضاع ويريد بذلك افساد العقد يسوغ له ذلك والقاضي أن يسمع ذلك ويحكم بفساد
١٢٦٨	٢٠	
١٢٦٨	٣٠	
١٢٦٨	١٨	ذى الحجة
١٢٦٨	٢٣	
١٢٦٨	٢٤	

العقد أو العقد مبنية على الصحة فلا تنقض (اجاب) الرضاع حجة المال وهو شهادة عدلين أو عدل وعدلتين أو تصديق الزوج لكن لا تقع الفرقة إلا بتفريق القاضي وهل يتوقف ثبوته على دعوى المرأة الظاهر لا تضمنها حرمة الفرج وهي من حقوق الله تعالى كما في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في يهودية هلك زوجها وانقضت عدتها منه فخطبها يهودي مثلها وأراد العقد عليها فعارضه أخوالها فأنزلوا أنها لا تحل لك بسبب أنها كانت زوجة أخي الذي هلك وأختك تزوجت أخي الآخر فهل لا يكون ذلك سببا للتعريم عليها عليه في الشريعة المحمدية إذا ترفعوا إليها ويكون لهذا الخاطب العقد عليها برضاها ويمنع أخوال الزوج المالك من المعارضة بما ذكر والمحال هذه (اجاب) نعم لا يكون ماذ كرسبب التعريم وللخاطب المذ كور تزوج تلك المرأة وليس لأخي زوجها المتوفى المعارضة حيث تزوجت بعد انقضاء عدتها من أخيه المتوفى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة من السنين ثم أخبرت بأنه مات وتزوجت غيره ودخل بها ومكثت معه مدة فخصر الزوج الأول من غيبته فهل إذا تحقق ماذ كرو لم يثبت أن الزوج الأول طلقها تكون باقية على عصمته ويكون العقد على الزوج الثاني باطلا (اجاب) إذا ثبت نكاح الزوج الأول لا يكون نكاح الثاني صحيحا حيث لم يكن بعد طلاق الأول وانقضاء العدة منه والله تعالى أعلم (سئل) في بنتين يتيمين قاصرتين لهما أخ لاب وأم ز وجهما هذا الأخ لابني عهما وهما كفؤ لهما وبمهر مثلهما فوكلت أمهما رجلا اجنبيا وعارض هذا الأخ بقوله أنا حق بالعقد عليهما لاني وكيل من جهة الأم فاحكم الله في هذا العقد الصادر من الأخ وهل لهذا الرجل معارضة الأخ في هذا العقد أم لا وهل إذا انقضت مدة حضانه هاتين البنتين يأخذهما أخوهما قهرا عن أمهما أم لا وما حكم الله إذا عقد عليهما هذا الرجل الموكل من جهة الأم بعد عقد الأخ المذ كور خصوصا وهو لغير الزوجين المعقود عليهما (اجاب) الولي في النكاح العصبة بنفسه فان لم يكن عصبة فالولاية للأم حيث صدر العقد من العاصب المذ كور أو لأمه متوفيا شرائط الصحة ونفذ ولا عبرة بعقد وكيل الأم والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة رشيدة عقد عليها أبوها في غيبته رجل آخر بغير إذنهما ولم يدخل بها فهل إذا لم تأذن البنت المذ كورة لا يبيها في العقد على الرجل المذ كور ولم تجزه يكون العقد غير نافذ (اجاب) ولا تجزى البالغة البكر على النكاح لا انقطاع الولاية بالبلوغ فان استأذنها الولي أو وكيله أو رسوله أو زوجها أو لها وأخبرها رسول أو فضولي عدل فسكتت عن رده مختارة أو ضحكت غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت بلا صوت فهو إذن وإجازة إن علمت بالزوج وإن رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة تزوجها أخوها لابيها رجل غير كفؤ وبدون مهر المثل وبدون إذنهما ورضاها فحين بلغها رده فهل يكون العقد باطلا ولا يسوغ له ذلك (اجاب)

سنة

محرم

لا تحجير البكر الباقية على النكاح في وقت رده حين بلغها الخبر كما هو مذكور ارتد والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة رشيدة زوجها أبوها بغير اذنها وعالمها فلما بلغها ذلك ردت النكاح فور علمها به وأشهدت على ذلك فهل اذا ثبت الردي فسخ العقد بردها للنكاح المذكور وقت العلم به (اجاب) اذا زوج الاب بنته البالغة بدون اذنها توقف النكاح على اجازتها فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته لابن أخيه فاراد الزوج الدخول بها فغمعه الولي مع أنه قادر على صداقها وهي مطيقة للوطء فهل للزوج الدخول بها ولم يكن للولي منعه أولا (اجاب) على الولي تسليم بنته الصغيرة لزوجها حيث كانت مطيقة للوطء وأوفاهما الزوج مجمل الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ثيب من الاشراف ومن أولاد العلماء أرادت أن تزوج رجلا كان خادما عند زوجها الميت عنها قبل ذلك وهو الآن كاتب عند رجل باعته والحال انه غير شريف وليس بعالم وهو غير كفؤ لها فهل يكون لكل من أبيها وأخيهما وباقي عصبته الحق الاعتراض وفسخ النكاح لو صدر منها في هذه الحال (اجاب) اذا زوجت البالغة نفسها من غير كفؤ لا يكون النكاح صحيحا على ما عليه الفتوى حيث كان لها عصبية لم يأذنوا لها بالتزوج بذلك الرجل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة التحيفة الجسم التي لا تطبق الوطء من رجل غليظ الجثة على صداق معلوم ودخل بها واختلى معها خلوة صحيحة شرعية بحيث لا مانع من الاصابة ومكثت عنده بمنزله مع عائلته وأهله نحو ثلاثين يوما وضررت البنت من ذلك ومن طلب الوطء فخرجت الى منزل والدها وأقامت به فلا نريد الزوج ان يأمر اباها باحضارها وسكنها مع عائلته وأهله بمنزل واحد والا يكلفه بدفع ما قبضه من حال الصداق فهل لا يجب لذلك ولا يحجر الاب على اقامة ابنته مع زوجها ولو بسكن شرعى حيث كانت غير مطيقة للوطء واذا ترافعا لدى التناضي وتنازعا في اطاقها الوطء وعدمه يحجر أبوها على احضارها لدى القاضى لينظرها مع كونها ممن لا يخرج الى الاسواق ويكتفى في ذلك بقول الامينات من النساء (اجاب) ان كانت ضخمة سمينة تطبق الرجال وسلم المهر المشر وطعجه له يحجر الاب على تسليمها للزوج على الاصح من الاقوال فينظر القاضى ان كانت ممن تخرج أمرجها ونظر اليها ان سلمت للرجال أمر اباها بدفعها للزوج والا لا وان كانت ممن لا تخرج أمر بمن يشق بهن من النساء فان قلن انها تطبق الرجال وتحمل الجماع أمر الاب بدفعها الى الزوج وان قلن لا تحمل لا يؤمر بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في بكر قاصرة لها أم ولها عم غائب فوق مسافة القصر مدة طويلة ولها أيساعمة فهل يجوز لامها أن تزوجها من كفؤ والحال هذه وتقدم الام على العمة وتزوج ابنتها ممن ذكروا لم غائب هذه المدة فهذه المسافة (اجاب) نعم للام المذكورة تزويج بنتها الصغيرة من كفؤ بمهر المثل

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

صفر

٤

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٢٢

٦ ١٢٦٩

٦ ١٢٦٩

١٠ ١٢٦٩

١٣ ١٢٦٩

ربيع الثاني
٤ ١٢٦٩

حيث كان الم العاصب غائباً مسافة القصر ولم يوجد من الاولياء أحد ممن له التقدم على
الام في ولاية نكاح بنتها الصغيرة والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة مات أبوها ولم
يكن لها من الاقارب أحد لا عصبة ولا ذور رحم الام غائبة فوق مسافة القصر فهل
يكون للقاضي تزويج البنت المذكورة بكفو ومهر مثل والحال ما ذكر أولاً (اجاب) نعم
للقاضي ولاية تزويج القاصرة المذكورة من كفؤ بمهر مثل حيث كان الواقع ما هو
مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة تزوجها أبوها والحال ان عمرها
ثمان سنين ولا تطيق الوطء فهل لا يجبر أبوها على تسليمها لزوجهها حيث لم تكن مطيعة
للوطء (اجاب) نعم لا يجبر الولى على تسليم الزوجة المذكورة لزوجهها حيث لم تكن مطيعة
للوطء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته بعد أن طلقها وزوجها وانقضت
عدتها منه وادعى عليه بعد ذلك مطلقها بأنه هو الذي أفسد عليه زوجته وطلقتها منه
وأثبت ذلك بالبينة فهل ينسخ بغير ما ذكر أو يفسخه القاضي جبراً عليه أولاً يؤثر
ذلك في صحة النكاح فيكون النكاح صحيحاً حيث ثبت الطلاق والنكاح بعد انقضاء
العدة ولا عبرة بدعوى المطلق المذكور (اجاب) اذا تزوجت المرأة بعد انقضاء عدتها
لا يكون لزوجه الاول المعارضة في ذلك حيث صدر النكاح صحيحاً ولا عبرة بما تعل به
الزوج الاول على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة الفقة وشيدة
شريفة النسب وزوجها رجل في غيبته رجل آخر بغير اذنها ورضاها غير كفولها
فمذمومة بالاعتدال فلهذه الحال هل يرتد النكاح بردها لا سيما اذا لم يدخل الزوج
بها ولم يحتل معها (اجاب) اذا لم توكل المرأة المذكورة في نكاحها يكون النكاح موقوفاً
على اجازتها فان اجازته نفذ وان رده بطل هذا اذا لم يكن لها عصبة فان كان لها عصبة
وتزوجت بدون رضاها لم يصح النكاح أصلاً اذا كان من غير كفؤ على ما عليه الفتوى
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج عبده والتزم زوجته بصدقاتها ثم بعد مدة
باع السيد العبد المذكور ولم يشترط البائع على المشتري دفع الصداق لزوجة العبد
فهل اذا طلبت زوجة العبد صداقها من السيد البائع يجبر على دفعه لها واذا امتنع من
دفعه لها يكون لها ربيع العبد حتى تستوفي حقها من رقبته وهل اذا خلفت الزوجة
المذكورة اولاداً من العبد المذكور وتكون نفقتهم على المشتري لا يبيهم أو تكون على
أبيهم (اجاب) اذا باع السيد عبده بعد ما تزوجه امرأته فالمر بربقته يدور معه أينما دار
كدين الاستهلاك وفائدة كفالة المولى عن عبده وجوب مطالبته بإفداء الدين من سائر
أمواله كذا في الدر المختار فاذا ثبت كفالة السيد المذكور بالمهر يكون للمرأة مطالبة
السيدة كمطالبة العبد لا بإفداء المهر من ثمنه مرة واحدة بخلاف النفقة فانه يباع فيها مراً
حيث كان النكاح بالاذن واولاد النكاح من العبد اسراراً تبعاً لآلهم ونفقتهم عليها لآل
العبد ولا على سيده كفا في الدرايض والله تعالى أعلم (سئل) في جارية حملت من سيدها

ربيع الثاني سنة

١٢٦٩ ٨

جمادى الاولى

١٢٦٩ ٣

١٢٦٩ ١٨

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ٢٥

جمادى الثانية

١٢٦٩ ٩

١٢٦٩ ١٦

ولدت ومات ابنا وتزوجت رجلا آخر بغير اذن سيدها وولدت لها وكيلا آخر غيره
 فهل العقد صحيح (اجاب) يتوقف نكاح ام الولد على اذن مولاه او اجازته فان رده
 السيد بطل والله تعالى اعلم (سئل) في بكرة يتيمة قاصرة لها ام فقط زوجها رجل اجني
 لا آخر غير كفولها ويبدون مهر المثل في حال غيبة امها فهل لا يكون هذا النكاح صحيحا
 ولما خرج النكاح فور بلوغها (اجاب) لا يملك غير الاب والمجد تزويج الصغيرة من
 كفولها دون مهر المثل كما لا يملك الاجني ذلك مطلقا فنكاح القاصرة المذكورة على
 الوجه المسطور غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة لها اخ قاصر ولها عم
 بالغ عاقل زوجهام مع وجود الاخ القاصر وبعد مدة تزويجها على ست سنين ادعى الاخ انه
 كان بالغ في زمن العقد عليها يريد بذلك فسخ العقد فهل لا يكون له ذلك حيث وجدت
 بيته انه كان قاصرا وقت العقد (اجاب) لا يمكن العاصب تزويج بنت اخيه من كفول بغير
 المثل حيث لم يثبت ان اخاها العاصب كان بالغاً حاضراً والله تعالى اعلم (سئل) في صغيرة
 مطبقة للوطعسها ثلاث عشرة سنة تزوجهام ابوها من رجل ودخل بها وبعد مضي ثمانية
 اشهر او ادا ابوها منها عن الزوج والسفر بها الى قرية فهل اذا كان العقد والدخول بها
 محرور دفع مقدم صداقها لا يكون لبيها منها عن زوجها ولا السفر بها (اجاب) ليس
 لاب منع ابنته عن زوجها حيث كانت مطبقة للوطع واوفاهام بمحل الصداق وكان
 قائما بحقوقها الشرعية وليس له اخذها من زوجها والسفر بها والحال هذه والله تعالى
 اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة وكلت رجلا في زواجها واشهدت بيعة على توكلها وقبل منها
 الوكالة وزوجهام رجل واذنت له في تزويجها لذلك الرجل فزوجهامه على يدي بيعة من
 المسلمين تشهد بذلك فهل حيث ان الوكيل زوجهام لذلك الرجل باذنها وكان كفوا
 لها بمهر المثل يكون العقد صحيحا حيث استوفيت شروط العقد وليس لاحدان يبطله
 (اجاب) اذا وكلت المكلفة رجلا في تزويجها من ذلك الرجل وزوجهام الوكيل حسب
 امره لا بذلك صح النكاح وليس لاحدا بطلاله بعد صدوره صحيحا من اهله والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له ابن قاصر عقده على بنت اخته شقيقته على مهر معلوم والحال انه
 لم يخل بها الى الآن فهل اذا كان الابن المذكور رضع من ام من عقده عليها والمبنت
 المذكورة رضعت من ام الاب المذكور وتحقق الارضاع يكون العقد المذكور فاسدا
 اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يثبت الرضاع بشهادة رجلين او رجل وامرأتين فاذا ثبت
 الرضاع بالوجه الشرعي لا يصح النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اتهم في امر
 فحكم عليه بالليمان فبعدت زوجته بخمسة اشهر تزوجهام امرأته والحال انه لم يحصل منه
 طلاق ولا موجب فراق وايضا عندها من المؤمن ما يكفيها ثم حضر بعد الافراج عنه
 وولاد فخرج ما وقع ببقاء عصمته فهل له ذلك (اجاب) حيث كان نكاح الزوج الاول
 ثابتا لا يكون نكاح الثاني صحيحا الا اذا ثبت تطليق الاول وانقضاء عدة المرأة منه والله

٢٣ ١٢٦٩

شعبان ٧ ١٢٦٩

٧ ١٢٦٩

١٦ ١٢٦٩

رمضان ١٠ ١٢٦٩

نعمالی أعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأة فی حال مرضه علی صداق معلوم فی ذمته ثم شفی من مرضه ودخل بها ومکث معها مدة ثم بعد ذلك مرض ومات عنها وعن ورثة غیرها وترك ما یورث عنه شرعاً فهل والحال هذه ینکح صبیحاً ویکون صداقها دیناً یتؤخذ من التركة ویکون لها أخذ ما ینخصها من التركة بالفریضة الشرعية (أجاب) للزوجة المذکورة أخذ ما ینخصها من تركة زوجها وصداقها حیث لا مانع وثبت نکاحها بالوجه الشرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل سافر من بلده الی بلدة أخرى لقضاء حاجة و بین بلده و بینهما نحو نصف نهار فرج ابن أخیه ابنته القاصرة فی غیبه فلما حضر وعلم رد هذا العقد فهل والحال هذه ینصیر هذا العقد باطلا حیث أنه لم ینبغ الاقرب مسافة القصر وقدر عقد الابد (أجاب) للولی الابد التزوج ببعیة الاقرب مسافة القصر واختار فی الملتقى ما لم ینتظر الکفو الخاطب جوابه واعتمده الباقی ونقل ابن السکال ان علیه القوی واختاره اکثر المشایخ وصححه ابو الفضل وهو الاقرب الی الفقه وهو الاصح و به کان یفتی الشیخ الامام الاستاذ کما فی حواشی الدر المختار عن البحر فاذا انتقلت الولاية فی النکاح لابن الاخ واستوفی العقد شرائطه نفذوا لایبطل برء الاب أو بقدر شرطه والله تعالی أعلم (سئل) فی بنت قاصرة عقد علیها معهما مع وجود ابیها وهو حاضر فی البلد فلما اطاع علی ذلك لم یمیز ولم یرض فهل ینکح العقد باطلا وللاب ان یزوجها غیره خصوصاً والزواج الاول لم یدخل بها ولم یعطها شیئاً من الصداق (أجاب) لا ولاية للمذکور فی انکاح بنت أخیه الصغیرة حیث کان ابوها حاضراً بالبلد ولم یوکل اخاه بذلك فاذا تزوجها العمد والحال هذه من کفو بمهر المثل توقف النکاح علی اجازة الاب فان اجازته نفذوا لا والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل له ابن اراد أن یزوجہ ابنة أخیه فأخبرت امها بانها رضعته من ام الابن نحو شهر وهي مریضة وانسکرت ام الابن الارضاع فهل اذا شهد بذلك الرضاع رجلان وامرأتان وعقد ابو البنت العقد لابن المذکور فی السرخفیه لایصح و ینکح العقد فاسداً ولا عبرة بانسکار ام الابن بعد شهادة البینة المذکورة (أجاب) ینبث الرضاع بما ینبث به المال وهو شهادة رجلین او رجل وامرأتین فاذا ثبت الرضاع بالوجه الشرعی لایصح النکاح والله تعالی أعلم (سئل) فی قاصر تزوج بنتاً بکراً قاصرة من ولیها بتولية العقد بنفسه مع حضور ابیه مجلس العقد ومشاهدته واجازته له ودفع مقدم الصداق لابنه فهل ینکح العقد صحیحاً نافذاً حیث کان الزوج کفو والمهر المثل واذا دخل بها وعاشرهما مدة ثم اراد اهلها ابطال العقد متعلین بقصر الزوج لایجابون لذلك ولا عبرة بعللهم المذکور (أجاب) لیس لاهل الزوجة ابطال العقد والحال ما ذکر بدون وجه شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأة علی صداق معلوم ودخل بها وعاشرهما مدة اشهر ثم طلقها طلاقاً واحدة بائنة وبعد مدة عقد علیها ثانیاً بحضرة بینة شرعیة وبعد الدخول بها

سنة رمضان

١٢٦٩ ١٣

١٢٦٩ ١٦

١٢٦٩ ٦ شوال

١٢٦٩ ١٣

١٢٦٩ ٩ ذى الحجة

١٢٦٩ ١٦

نحو شهر وزيادة مات عنه وعن بنت من غيره وترك ما يورث عنها شرعا فإراد الزوج
أخذ ما يخصه من تركتها بالفرضة الشرعية ففعله البنت المذكورة منسكة للعقد
الثاني فهل إذا كان العقد الثاني ثابتا لا عبرة بانكارها ويكون للزوج أخذ نصيبه
من تركتها بالفرضة الشرعية (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي نكاح الرجل
المذکور الثاني للمرأة المذكورة مستوفيا شرائط الصحة وماتت وهي على عصمته يكون له
أخذ ما يخصه بطريق الميراث من تركتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
تزوج امرأة ودخل بها وعاشرهما مدة ثم سافر إلى المحروسة وتركها في منزلها وهي على
عصمته وغاب مدة نحو سنتين وهو يرسل لها ما تحتاجه من النفقة ولم يقع منه طلاق لها
فهل إذا حضر من غيبته ووجدها تزوجت غيره يكون العقد الثاني باطلا وتكون باقية
على عصمة زوجها الأول إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي ويفرق بينها وبين من تزوجت
به بدون وجه شرعي وإذا تعلقت بالاعسار بالنفقة لا عبرة بتعللها (أجاب) لا يفرق بين
الزوجين باعسار الزوج عن النفقة وحيث كان نكاح الزوج الأول ثابتا بتاريخ سابق
على نكاح الزوج الثاني ولم يثبت على الزوج الأول ما يقتضي الفرق لا يكون النكاح
الثاني صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرضعت ولدا اجنبيا من امرأة أخرى
رضعة واحدة فهل للولد المذکور إذا أراد الزواج بعد بلوغه أن يتزوج أنثى من بنات
المرضعة المذكورة أم لا (أجاب) أولاد المرضعة أخوات للرضيع فلا يحل للرجل
المذکور تزوج إحدى بنات مرضعته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرضعت
ولدين اجنبيين كل منهما من امرأة ورجل فهل إذا كان للمرأة المرضعة بنت يجوز لاني
أحد الولدين المذکورين الذي لم يرتضع من تلك المرأة أن يتزوج تلك المرأة (أجاب)
نعم يحل له أن يتزوج بالبنت المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
بالعمن البدو المقيمين بنواحي مصر ليست بشريفة وزوجها ابن عم أبيها باذنهما من رجل
أهل علم ليس من البدو المذکورين ولها أقارب أبعد من المزوج منازعون يريدون فسخ
النكاح فهل يكون النكاح صحيحا وليس للأقارب المذکورين فسخه حيث زوجها
ابن العم باذنهما ورضاها (أجاب) نعم يكون النكاح صحيحا وليس لأقارب المذکورين
فسخ النكاح والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنة القاصر بنتا
بكر أقصرت من أبيها ودفع عنه المهر وأقر أبو الزوج وقت عقد النكاح بأن ابنة قاصر
وهو وليه وبعد مضي مدة ادعى أبو الزوج أن ابنة كان وقت عقد النكاح له بالغا يريد
بذلك إبطال النكاح والرجوع بما دفعه من المهر لابی الزوجة فهل لا يقبل منه ذلك
ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات الشرعي (أجاب) إذا كان الزوج قاصرا وقت
تزوج أبيه له يكون النكاح صحيحا وليس لأبيه إبطاله بدون وجه شرعي وإن تحقق
أنه كان بالغاً وقت تزويج أبيه له فإن ثبت أنه لا يبيح في التزويج يكون النكاح نافذا

والا يثبت الاذن توقف النكاح على اجازة الابن فان اجازة نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في ذمى أسلم وله زوجة ذمية منعت نفسها وقتا قد انفسخ النكاح بالاسلام فهل لا يكون اسلام الزوج المذكور موجبا لفسخ النكاح وتبقى زوجته المذكورة على عصمتها ويحمل له وطؤها وتجبر على الإقامة معه حيث كانت كتابية (اجاب) اذا السلم زوج الكتابية بقي النكاح وتجبر الزوجة على طاعة زوجها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذمى أسلم وحسن اسلامه وله اولاد قصر مات بعدهم مضي نحو سنتين من حين أسلم فهل تقبعه اولاده ويحكم باسلامهم تبعاله ويرثون ما تركه بالغريضة الشرعية لاسيما والاولاد المذكورون وقت اسلام ابهم صغار غير مميزين (اجاب) الولد يتبع خير الابوين ديناً فيحكم باسلام الاولاد المذكورين باسلام ابهم والحال هذه واذا مات بعد ذلك يرثونه لاتحاد الدين والد ار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شرط بنت بكر بالغة رشيدة من ابها بصدق معلوم لولده القاصر ورضي كل منهما بذلك فعلمت البنت بذلك فلم ترض بتزويجها من ذلك الشخص فهل والحال هذه ليس للاب تزويجها بغير اذنها وبغير اجازتها حيث كانت بالغة رشيدة (اجاب) لا تجبر البكر البالغة على النكاح وتتوقف صحة نكاحها على اذنها ولو بالسكوت او اجازتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تيب طلقها زوجها وعمرها يزيد عن اثنتي عشرة سنة مقربة بالحيض فوكلت رجلا بعد انقضاء عدتها وبعد اعترافها بالبلوغ بالحيض ان يزوجه من رجل معين كقولها بمهر معلوم هو ومهر مثلها فزوجهامنه الوكيل المذكور ودخل بها الزوج وغاشرها فهل يكون العقد المذكور صحيحا وليس لاحد ان يتعرض له بالفسخ اذا كان الواقع ما هو مسطور والحال انها عاقلة وشيدة (اجاب) نعم والحال ما ذكر وفي الدر المختار وأدنى مدته اي البلوغ له أي للعسلام اثنتا عشرة سنة ولها اي للأنثى تسع سنين هو المختار وكفى أحكام الصغار فان راعاها اي بلغها هذا السن فقلا بلغنا صداقاً ان لم يكذبهما الظاهر كذا فيده في المادية وغيرها اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت ابن ابن عمه الشقيق لا ولي لها غيره من العصبية يريد تزويجها من نفسه ولها عمة منته من تزويجها فهل لا يجوز لعمتها منعه من تزويجها بل يكون هو وليها فينتولي طرفي العقد وان لم ترض عمتها والحال انها صغيرة السن والعاصب المذكور كقولها والمهر مهر مثلها (اجاب) الولاية في نكاح الصغيرة للعصبية بترتيب الارث ولا ولاية للعمة مع وجود العاصب وله ان يزوجهامن نفسه حيث كان كفؤا والمهر مهر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في قاصرة يثمة لم يكن لها عاصب أصلا ولها جدة من قبل الام وخالة فزوجتها الجدة برجل كفؤ وبمهر المثل فأرادت الخالة فسخ النكاح متعلقة بانها مقدمة في الولاية عن الجدة فهل والحال هذه لا تحجب لذلك ويكون النكاح صحيحا نافذا ولا عبرة بتعللها بذلك (اجاب) الولاية في نكاح الصغير والصغيرة للعصبية بترتيب

ذى الحجة سنة

١٨ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

محرم ١١ ١٢٧٠

ربيع الاول

٢٠ ١٢٧٠

٢٣ ١٢٧٠

ربيع الثاني

٨ ١٢٧٠

الارث والمحب فان لم يكن عصبه فالولاية للام ثم لام الاب ثم لام الام كما في حاشية العلامة
خير الدين الرملي على البحر وهو الذي انخط عليه كلام الشرنبلالي في احدى رسائله كما
افاده العلامة ابن عابدين في فتاواه وحينئذ فاذا زوجت المجتدة المذكورة الصغيرة من
كفو بمهر المثل ولم يوجد من يقدم عليها لا يكون للخاله فسخ النكاح اذ هي مؤخره عن
ثم الام لانها من ذوى الارحام ورتبتهم مؤخره في ولاية الانكاح والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل تزوج بنتا بكر اقصاه من ابيها على صداق معلوم دفع لابيها بعض مقدمه وبعد
الدخول بها وازالة بكارتها ومعاشرة بعض أيام كرهته وذهبت الى دار ابيها والآن
يريد الخروج مطالبة الاب بما دفعه له من المتقدم فهل لا يجب لذلك ويتقرر المهر
بالدخول ولا يجبر الاب على دفع ما قبضه من الزوج بعد الدخول (أجاب) نعم ليس
لزوج مطالبة والد الزوج المذكورة بعد الدخول بها ومعاشرة بها بما دفعه من مقدم
صداقها بدون وجه شرعي ويؤثر الاب بدفع ابنته الى زوجها حيث كانت مطيعة للوطء
وكن الزوج قائما بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة ينمية من
قبل الاب والام ولم يكن لها عاصب ولا ذو رحم اصل الزوجتها زوجة ابيها بغير كفو لها
وبدون مهر مثلها ولم يدخل بها الزوج المذكور فهل والحال هذه اذا بلغت البنت
المذكورة قوررت النكاح فور بلوغها يرتد بردها وينسخ النكاح المذكور حيث لم
ترض به ولم تنجزه (أجاب) النكاح على الوجه المصور غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عقد على امرأة عقد افساد وسمى لها قدر معلوما من الدراهم ولم يكن كفو لها
فهل اذا دخل الزوج المذكور بها يلزمه المسمى أو مهر المثل (أجاب) يجب مهر المثل
في نكاح فاسد وهو الذي فقد شرط من شروط الصحة كشهود بالوطء في القبل لا بغيره
كالخلوة المحرمة وطئها ولم يزد مهر المثل عن المسمى لرضاها بالخط ولو كان دون المسمى
لزم مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة
مع أمها في معيشة واحدة بلغت من العمر أربع عشرة سنة لها أب غائب ببلاد اسلامبول
وأخ ببلاد السودان والآلن خطبها شخص فهل لامها ان تزوجها بكفو ومهر مثل حيث
لم تبلغ وكانت قاصرة ولم يكن هنالك من يقدم عليها من جهة الاب (أجاب) للولي
الا بعد التزوج بعض ال اقرب بلوغه بمسافة القصر وقيل ما لم ينظر الكفو
الخطيب جوابه وقد وقع الاختلاف في تفسير ال بعد فقيل المراد به ال بعد من الاولياء
فهو مقدم على القاضي كما صرح به الشنخي وعليه اطلاق المتن وقيل المراد بال بعد
انقاضي دون غيره لان هذا من باب دفع الظلم فاذا زوجت الام الصغيرة المذكورة من
كفو بمهر المثل ولا ينتظر الكفو جواب ال اقرب وكان ذلك باذن القاضي فهو أولى
خروج من الخلاف والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة بلغ عمرها سبع
عشر سنة وزمادة مفرقة بالحض وكلت رجلا اجنبيا بأن يزوجها لرجل معين كفو لها بمهر

١٢٧٠

٢٣

جمادى الاولى

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٦

جمادى الثانية

١٢٧٠

٩

جادی الثانية سنة

١١ ١٢٧٠

٢٢ ١٢٧٠

٣٠ ١٢٧٠

رجب ٢٠ ١٢٧٠

٢ ١٢٧٠

٩ ١٢٧٠

معلوم هو مهر مثلها فهل والحال هـ ذه تجاب لذلك ويكون العقد اذ كور على الوجه
 المذ كور صحيحا فاذا وليس لاحد من عصبتها التعرض لها بالفسخ حيث كان الزوج
 المذ كور كفؤا لها والمهر مثلها وكانت مطيقة للوطء (اجاب) للبكر البالغة المذ كورة
 التوكيل بعقد نكاحها من كفؤ بمهر المثل وليس لعصبتها فسخه والحال هذه بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في نسيئة لها عم يريد أن يزوجه لابنه القاصر والحال
 ان الابن المذ كور رضع من أمها فهل اذا كان الارضاع قابلا لايجاب العم لذلك ويمنع
 من العقد عليها الابن ولو رضع مرة واحدة من أمها والحال هذه (اجاب) الرضاع في وقته
 محرم للنكاح ولو قطرة عندنا فاذا ثبت بالوجه الشرعي ما ذكر لا يصح النكاح والله تعالى
 أعلم (سئل) في اخوين تزوج كل منهما امرأة اجنبية وخلف كل منهما اولاد اذ كورا
 وانا ثامن المرأتين المذ كورتين ولم ترضع كل منهما اولاد الاخرى ثم بعد مدة من السنين
 تزوج كل من الاخوين المذ كورين بامرأة غير الاولى وانت كل منهما باولاد كذلك
 وارضعت كل منهما اولاد الاخرى فهل يسوغ لاولاد المرأتين الاوليين التزوج
 ببعضهما به ضاحيت لم يقع بينهما رضاع محرم (اجاب) نعم يصح النكاح بينهما حيث
 لا مانع اذ يجوز للانسان ان يتزوج بأخت اخيه رضاعا والله تعالى أعلم (سئل) في بالغة
 رشيدة ثبت زوجت نفسها الرجل كفؤ بمهر المثل بحضرة بينة اراد وليها فسخ النكاح
 متعللا بأنه لم يكن حاضر المجلس العقد ولا شيخ البلد كذلك فهل اذا ثبت ان الزوج كفؤ
 وان المهر مهر مثلها يكون العقد صحيحا ولا عبرة بتعلل الولي المذ كور بما ذكر (اجاب) ليس
 لولي البالغة المذ كورة فسخ نكاحها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعلله
 المذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قناعتة وتزوجته على صداق معلوم
 دفع لها ما تعرف تعجيله منه ودخل بها وعاشا مدة والاآن تريد الطلاق منه بالجبر عليه
 فهل تكون عصمتها بيده خاصة ولا يجبر على طلاقها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية
 (اجاب) اذا وقع النكاح مستوفيا شرائط الصحة لا يجبر الزوج على الطلاق وعلى الزوجة
 طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل طلب زواج قاصرة من ابها وهو كفؤ لها فقال له الاب زواجك بنتي فلانة
 القاصرة فقال له الزوج قبلت منك نكاحها لنفسى وهناك بينة تشهد بذلك فبعد مدة
 من السنين أحضر والد الزوجة فقيها وجدد العقد عليها ثانيا فدفع له الزوج ما تعرف
 تعجيله ثم بعد ذلك ادعى عم القاصرة ان البنت بلغت الاآن وان العقد فاسد لعدم
 توكيلها وعقد العم عليها لابنه بدون موافقة شرعية ولم يدخل بها كل من الزوجين فما
 الحكم فيما اذا ثبت النكاح الاول بالبينة الشرعية وما الحكم في النكاح الثاني والثالث
 (اجاب) اذا استوفى النكاح الاول شرائط الصحة فلا عبرة بما وقع بعده من النكاح
 الثاني والثالث بدون فاقة تجوز العقد والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة تزوجها

سنة

رجب

والدها الرجل كفؤ لها وعقد عليها له في حال قصرها عقد صحيح استوفى الشر وطوالا ركان
 فهل اذا بلغت القاصرة بعد تزويج ايها من الرجل المذكور وأرادت أن تفسخ النكاح
 بعد البلوغ لا تحجب لذلك ويمتنع عليها التسخ بعد البلوغ حيث كان المزوج لها والدها
 (اجاب) اذا كان المزوج للصغيرة أبولو بغبن فاحش أو غير كفؤ لا يكون لها حق
 الفسخ بالبلوغ ويلزم النكاح حيث لم يعرف من الأب سوء الاختيار مجانة وفسقا وان
 عرف منه ذلك لا يصح النكاح اتفاقا وكذا لو كان سكران فزوجهما من فاسق أو شريراً أو
 ذي حرفة دنيئة لظهور سوء اختياره فلا تعارضه شقيقته المظنونة والله تعالى أعلم (سئل)
 في اخوين متزوجين بامرأتين اجنبتين رزقت كل منهما بأولاد ولم ترضع احدهما
 تلاخرى اولادها حتى كبر اولادهما ثم بعد مدة من السنين رزقت احدهما بابن
 والاخرى ببنت فأرضعت احدهما للآخرى ثم مات الولد والبنت المذكوران فهل يسوغ
 للأخوين المذكورين تزويج اولادهما الذين لم يقع بينهما رضاع (اجاب) نعم يصح
 النكاح بينهما حيث لا مانع اذ يجوز للإنسان أن يتزوج بأخت اخيه رضاعاً والله تعالى
 أعلم (سئل) في صغيرة تزوجتها امها رجلاً بغير حضور ولي عاصب وبغير اذنه ولم يدخل
 بها الزوج وفور بلوغها اختارت الفسخ فهل اذا حكم القاضي بالفسخ مع حضور الزوج
 واختيارها يكون لها ذلك (اجاب) على فرض صحة النكاح يكون لها خيار الفسخ
 بالبلوغ حيث لم يكن المزوج أباً أو جداً أو يطل خيار البكر بالسكوت عامة بأصل
 النكاح ولا يمتد إلى آخر المجلس ولا تعذر بالجهل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
 بالغة اب خطبها رجل كفؤ لها يريد العقد عليها فامتنع الأب من اجابته ويريد أن
 يزوجهما لابن اخيه بغير رضاها فهل اذا وكلت البنت المذكورة رجلاً اجنبياً في العقد
 عليها على من خطبها مع وجود ايها وعمها تحجب لذلك شرعاً ويكون العقد صحيحاً نافذاً
 حيث كان الزوج كفؤاً والمهر مهر المثل (اجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح ولها
 أن تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل بدون رضا الولي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
 قاصرة لها اب زوجه اب بن قاصر ينم لا اب له ولا جد فتولى قبول العقد له رجل اجنبى
 بدون ولاية شرعية له عليه مع وجود عم ابيه بالبلد وعدم حضوره مجلس العقد ولم يدخل
 بها الى الآن فهل تتوقف صحة العقد على اجازة عم ابيه ان اجازة نفذ وان رده بطل او
 يكون فاسداً حيث لا ولي سواء (اجاب) نعم يكون النكاح الصادر من الاجنبى موقوفاً
 على اجازة الولي المذكور حيث كان المهر مهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له بنت بكر مراهقة من مطلقة دون البلوغ زوجهما ابوها رجلاً وعقد له عقد النكاح
 عليها فارادت امها المطلقة المتزوجة بغيره ابطال عقد النكاح الذي عقده ابوها البنت
 المذكورة بدون وجه شرعى فهل اذا استوفى النكاح شرائطه يكون نافذاً ولا يكون لها
 معارضة الأب في ذلك والمحال هذه (اجاب) اذا صدر النكاح مستوفياً شرائط الصحة

١٢٧٠

٣٠

شعبان

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

١٨

شوال

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٦

لا يكون لاحد فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغه سافر والدها وتركها مدة من السنين وتريد تلك البنت الزواج برجل فهل لها ان تقيم وكيلافي عقد نكاحها حيث لا مانع من ذلك سيما وهو كفؤها (اجاب) ينفذ نكاح الحرة المكففة بالرضا الولي اذا كان الزوج كفوا والمهر المثل وحينئذ فلا يشترط حضور الاب ويكون لها التوكيل بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغه زوجت نفسها الرجل كفؤ بمهر المثل ودفع لها ما تعرفه بحيلة ودخل بها وعاشرها مدة من السنين والان تريد امراة كانت ربتها وهي صغيرة منعها من زوجها فهل والحال هذه لا تنجاب المرأة المذكورة لذلك حيث كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لا تنجاب المرأة المذكورة وكذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاقل بالغ حر مسلم الاصل سب الله تعالى وسب دين زوجته ومذهبها بقول صريح فهل اذا أثبتت الزوجة ذلك بالبينه العادلة في وجه الزوج المذكور لدى الحاكم الشرعي تبين منه زوجته وبصير طلاقا باثنا ويكون له العقد على زوجته المذكورة بمهر برضاها ام لا (اجاب) نعم يكون بذلك مرد او ارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال لا ينقص عدد الطلاق وتقبل توبته اذا كفر بسب الله تعالى ويكون له العقد على زوجته بعد التوبة ان رضيت بتعديده والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوجه بنته لا تحبها وهي بالغه وبكر ولم يستأذنها في عقد النكاح فهل يكون العقد موقفا على اذنها وليس للاب جبرها على النكاح من غير اذنها وينع الزوج من الدخول بها والحال هذه (اجاب) لا تجبر بكر بالغه على النكاح فيوقف عقد النكاح على اذنها أو اجازتها فاذا بلغها النكاح بعد صدوره ومن الاب بدون اذنها فسكت أو ضحكك غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت بلا صوت فهو اجازة له حيث كان الخبر هو الولي أو رسوله أو فضولي عدل وكذا اذا استأذنها الولي فوجد منها ما ذكر كان ذلك اذنا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغه رشيدة عقد لها والد على رجل بغير اذنها وبغير اجازتها ولم يدخل بها الزوج فلما علمت بالنكاح ردت ولم تجزه فهل والحال هذه يكون العقد المذکور موقفا على اجازتها ان اجازته نفذ وان ردت به بطل (اجاب) لا تجبر بكر بالغه على النكاح فاذا زوجها وليها بغير اذنها بلفظ النكاح فردته فورا او تنوان سكنت أو اجازته صريحاً نفذ والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يثيمة ولم يكن لها عاصب موجود زوجها أمها بوكالة ابن خالتها في العقد لرجل بمهر معلوم من كفؤ ومهر المثل فدخل بها الزوج ومكث عنده مدة من السنين قبل البلوغ وبعده ولها أولاد أو ولد دعم فاثبون فوق مسافة القصر فهل والحال هذه يكون العقد صحيحا نافذا اذا أراد أولاد أو ولد دعم ابطال العقد لا يجابون لذلك (اجاب) اذا زوجت الام اليثيمة مع غيبة وليها العصبه مسافة القصر من كفؤ بمهر المثل نفذ النكاح وليس للأقرب فسخه حيث وقع صحيحا بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

ذى القعدة

٢

١٢٧٠

٢٢

١٢٧١

محرم

٢٦

١٢٧١

صفر

٧

١٢٧١

٧

حر عمر في توفي عن بنت قاصرة فزوجهما بعض الامراء من عبده معتق جبراعليها وعلى عصبتها ودخل بها العبد المذكور وبعد ان بلغت البنت المذكورة ردت النكاح واشهدت بفسخه وعدم رضاها وقبولها للنكاح وخرجت حال بلوغها من داره وذهبت الى دار بعض عصبتها فهل يفسخ النكاح بعد ان ردت في حال بلوغها أم لا بد من فسخ القاضى أم لم ينقذ النكاح أصلا وهل لو ادعى الزوج ان بعض ابناء عمها رضى بنكاحها منه وأقام بيعة تشهد له بذلك يبقى النكاح على حاله ولا يفسخ بردها واشهادها على فسخه حال بلوغها وباقي عصبتها غير راضين بنكاحها من المعتق أم لم ينقذ أصلا لعدم الكفاية (أجاب) على فرض ان المزوج لتلك القاصرة وليها وهو غير الاب والجد وكان الزوج غير كفؤ لها أو كان بدون مهر المثل بغيب فاحش لا يصح النكاح أصلا حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أمة زوجها العبد المملوك له ودخل بها العبد ثم بعد ذلك خرج العبد المذكور عن طاعة سيده ويريد أخذ زوجته من بيت سيده فهل لا يجب لذلك أو ليس له أخذ زوجته الامه من بيت سيدها جبراعن السيد ليس على السيد تسليمها له (أجاب) ليس للعبد المذكور أخذ الامه المملوكة من بيت سيدها جبراعنه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عبدا وأمة وهما في الرق فزوج الامه للعبد وجعل لها مهر أم قدر في ذمة السيد المذكور وتولى العقد للاثنتين والحال انهما في الرق ثم بعد ذلك اعتق السيد الحمارية وأبقى العبد في الرق فهل والحال هذه يكون للحمارية فسخ النكاح بنفسها أو بالرفع الى القاضى (أجاب) نعم ثبت للامه البالغة خيار العتق فلها فسخ النكاح اذا عتقت ولا يشترط لتلك الفرقه قضاء القاضى بخلاف خيار البلوغ ولا يشترط فيه القورية بل يمتد الى العلم به فتعذر بالجهل ولا يبطل بالسكوت الى آخر المجلس بل يمتد اليه بخلاف خيار البلوغ في حق البكر ويبطل خيار العتق بالقيام عن المجلس كالخيرة أى بعد العلم بخلاف خيار البلوغ في حق التيب والغلام فانه لا يبطل به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بكرة بالغة تخدم عنده رجل بفون اذنها ورضاها بعد ان استأذنها في ذلك ولم ترض فهل لا يكون النكاح والحال هذه نافذا عليها حيث كانت أجنبية بالغة ولم يكن له عليها ولاية أصلا (أجاب) نعم يتوقف النكاح المذكور والحال هذه على اجازتها فان اجازته نفذ وان ردت به بطل والله تعالى أعلم (سئل) في ذمى أسلم وحسن اسلامه بين الخاص والعام واشتهر ذلك لكل الانام وله اثنان قاصر تاز ورتقاله وهو في دين النصرانية ثم بعد مدة سنين مات فأرادت والدة البنيتين المذكورتين ادخالهما في دين النصرانية والحال انهما لا يعقلان ان النجاة في الاسلام والهلالة في غيره فهل اذا رفع امرهاتين البنيتين الى قاض أو نائبه وحكم بالاسلام بالتبعية لا شرف أبويهما دينا يكون حكمه ماضيا ولا يعارض في ذلك وما يلزم المتعرض ان كان مسلما وماذا يلزم المتعرض ان كان ذميا (أجاب) نعم يحكم

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

ربيع الاول

١٢٧١

١

١٢٧١

١٩

٢١ ١٢٧٠

ذى القعدة

٢ ١٢٧٠

٢٢ ١٢٧٠

محرم

٢٦ ١٢٧١

صفر

٧ ١٢٧١

٧ ١٢٧١

لا يكون لاحد فسخه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغه سافر والهاوتركها مدة من السنين وتريد تلك البنت الزواج برجل فهل لها ان تقيم وكيلافي عقد نكاحها حيث لا مانع من ذلك سيما وهو كفؤها (اجاب) ينفذ نكاح الحرة المكلفة بالرضا الولي اذا كان الزوج كفوا والمهر المثل وحينئذ فلا يشترط حضور الاب ويكون لها التوكيل بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغه زوجت نفسها الرجل كفومهر المثل ودفع لها ما تعرفه بحيله ودخل بها وعاشرها مدة من السنين والان تريد امراة كانت ربتها وهى صغيرة منعها من زوجها فهل والحال هذه لا تنجاب المرأة المذكورة لذلك حيث كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لا تنجاب المرأة المذكورة لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاقل بالغ حر مسلم الاصل سب الله تعالى وسب دين زوجته ومذهبها بقول صريح فهل اذا أثبتت الزوجة ذلك بالبينه العادلة في وجه الزوج المذكور لدى الحاكم الشرعى تبين منه زوجته وبصيرطلا فابا ثناء ويكون له العقد على زوجته المذكورة بمهر برضاها ام لا (اجاب) نعم يكون بذلك مرد او ارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال لا ينقص عدد الطلاق وتقبل توبته اذا كفر بسب الله تعالى ويكون له العقد على زوجته بعد التوبة ان رضيت بتعديده والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته لا تخر وهى بالغه وبكر ولم يستأذنها في عقد النكاح فهل يكون العقد موقفا على اذنها وليس للاب جبرها على النكاح من غير اذنها ويمنع الزوج من الدخول بها والحال هذه (اجاب) لا تجبر بكر بالغه على النكاح فيوقف عقد النكاح على اذنها أو اجازتها فاذا بلغها النكاح بعد صدوره من الاب بدون اذنها فسكت أو ضحككت غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت بلا صوت فهو اجازة له حيث كان الخبر هو الولي أو رسوله أو فضولي عدل وكذا اذا استأذنها الولي فوجد منها ما ذكر كان ذلك اذنا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغه رشيدة عقد لها والد على رجل بغير اذنها وبغير اجازتها ولم يدخل بها الزوج فلما علمت بالنكاح ردت ولم تجزه فهل والحال هذه يكون العقد المذكور موقفا على اجازتها ان اجازته نفذ وان ردت به بطل (اجاب) لا تجبر بكر بالغه على النكاح فاذا زوجها وليها بغير اذنها بلفظ النكاح فردته فورا او تنوان سكنت أو اجازته صريحاً فذول الله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يثيمة ولم يكن لها عاصب موجود زوجها أمها بوكالة ابن خالتها في العقد لرجل بمهر معلوم من كفؤ ومهر المثل فدخل بها الزوج ومكثت عنده مدة من السنين قبل البلوغ وبعده ولها أولاد أو ولد دعم فاثبون فوق مسافة القصر فهل والحال هذه يكون العقد صحيحا نافذا اذا أراد أولاد أو ولد دعم ابطال العقد لا يجابون لذلك (اجاب) اذا زوجت الام اليثيمة مع غيبة وليها العصبه مسافة القصر من كفومهر المثل نفذ النكاح وليس للأقرب فسخه حيث وقع صحيحا بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

حرر في قوفى عن بنت قاصرة فزرو بها بعض الامراء من عبده معتق جبر عليها وعلى عصبتها ودخل بها العبد المذكور وبعد ان بلغت البنت المذكورة ردت النكاح واشهدت بنفسه وعدم رضاها وقبولها للنكاح وخرجت حال بلوغها من داره وذهبت الى دار بعض عصبتها فهل ينفسخ النكاح بعد ان ردت في حال بلوغها أم لا بد من فسخ القاضى أم لم ينقذ النكاح أصلا وهل لو ادعى الزوج ان بعض ابناء عمها رضى بنكاحها منه وأقام بينة تشهد له بذلك يبقى النكاح على حاله ولا ينفسخ بردها واشهادها على فسخه حال بلوغها وباقى عصبتها غير راضين بنكاحها من المعتق أم لم ينقذ أصلا لعدم الكفاية (أجاب) على فرض ان المزوج تلك القاصرة وليها وهو غير الاب والمجد وكان الزوج غير كفؤ لها أو كان بدون مهر المثل بغبن فاحش لا يصح النكاح أصلا حيث تحقق ما هو مرسومه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أمة زوجه العبد المملوك له ودخل بها العبد ثم بعد ذلك خرج العبد المذكور عن طاعة سيده ويريد أخذ زوجته من بيت سيده فهل لا يجب لذلك وأيسر له أخذ زوجته الأمة من بيت سيدها جبراً عن السيوليس على السيد تسليمها له (أجاب) ليس للعبد المذكور أخذ الأمة المملوكة من بيت سيدها جبراً عنه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عبداً وأمة وهما في الرق فزوج الأمة للعبد وجعل لها مهرام قد رافى ذمة السيد المذكور وتولى العقد للثنين والحال انهما في الرق ثم بعد ذلك اعتق السيد الحاربه وأبقى العبد في الرق فهل والحال هذه يكون للجارية فسخ النكاح بنفسها أو بالرفع الى القاضى (أجاب) نعم ثبت للأمة البالغة خيار العتق فإما فسخ النكاح اذا عتقت ولا يشترط لتلك الفرقه قضاء القاضى بخلاف خيار البلوغ ولا يشترط فيه القور به بل يمتد الى العلم به فتعذر بالجمل ولا يبطل بالسكوت الى آخر المجلس بل يمتد اليه بخلاف خيار البلوغ في حق البكر ويبطل خيار العتق بالقيام عن المجلس كالخيرة أى بعد العلم بخلاف خيار البلوغ في حق التيب والغلام فإنه لا يبطل به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بكراً بالغة تستخدم عند رجل يهون أذنها ورضاها بعد ان استأذنها في ذلك ولم ترض فهل لا يكون النكاح والحال هذه نافذاً عليها حيث كانت أجنبية بالغة ولم يكن له عليها ولاية أصلاً (أجاب) نعم يتوقف النكاح المذكور والحال هذه على إجازتها فان إجازته نفذ وان ردت بطل والله تعالى أعلم (سئل) في ذمى أسلم وحسن إسلامه بين الخاص والعام واشتهر ذلك لكل الانام وله ابتنان قاصر تاز وزقتاله وهو في دين النصرانية ثم بعد مدة سنيين مات فأرادت والدته البنتين المذكورتين ادخالهما في دين النصرانية والحال انهما لا يعقلان ان التجهة في الاسلام والهلاك في غيره فهل اذا رفع أمرهاتين البنيتين الى قاض أو نائبه وحكم باسلامهما بالتبعية لا شرف أبوهم اذ يكون حكمه ماضياً ولا يعارض في ذلك وما يلزم المتعرض ان كان مسلماً وماذا يلزم المتعرض ان كان ذمياً (أجاب) نعم يحكم

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

١

ربيع الاول

١٢٧١

١٩

٢١ ١٢٧١

ربيع الثاني

٨ ١٢٧١

٢٦ جادى الاولى ١٢٧١

١ ١٢٧١

٥ ١٢٧١

٩ ١٢٧١

باسلام البنتين الصغيرتين باسلام أبيهما تبعه عالوه يكون المحكم بذلك ماضيا ولا يعارض
 في ذلك بدون وجه شرعى وقد صرح علماؤنا بان الولد يتبع خيرا ابو بن دينافيه يكون
 مسلما باسلام أحدهما والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة شريرة عقد عليها
 رجل أجني لرقيقه ولها أولاد عم غائبون أقل من مسافة القصر ودخل بها الرقيق ولم
 يدفع لها حال الصداق فهل اذا بلغ ذلك أولاد العالم حال حضورهم يكون لهم فسخ العقد
 (اجاب) العقد الصادر من الاجنبي على القاصرة المذكورة لرقيقه باطل ان كان الواقع
 ماهو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضى من رجل تزوج
 بامرأة وهى مريضة والذي عقد العقد على الرجل المذکور رجل أمى ثم بعد ثلاثة أيام
 من حين التزوج ماتت فهل يكون العقد المذکور صحيحا نافذا أو يأخذ الرجل ما يخصه
 بجهة الارث (اجاب) نعم يرث منها حديث زوجته نفسها منه وهى تعقل ولو فى مرض الموت
 اذا صدر العقد مستوفيا شرائط الصحة والله تعالى أعلم (سئل) في بنت يتيمة قاصرة
 لها أم وصى عليها زوجها أمهال رجل كفؤ بمهر المثل ودخل بها الزوج ومكنت معه
 أربع سنين بلغت فيها ورضيت بالزوج ولها ابن ابن عم غائب فوق مسافة القصر فهل
 والمحال هذه يكون العقد صحيحا نافذا اذا اراد ابن العم ان يفرق بينهما لايجاب
 لذلك (اجاب) نعم لايجاب لذلك ان كان الواقع ماهو مسطور بالسؤال ولم يوجد بيلد
 العقد حالة وقوعه من يقدم على الام من الاولياء قد فسخ العقد والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة زوجت نفسها لرجل غير كفؤ لها فهل للعاصب فسخ نكاحها ويمكن من ذلك
 (اجاب) ينفذ نكاح حرة مكافئة بلا رضا ولي وله اذا كان عصبية الاعتراض في غير الكفو
 فيفسخه القاضى ما لم يسكت الولي حتى تلذ منه وألحق المحلل الظاهر بها ويقتى في غير
 المكفو بعدم جوازه أصلا لفساد الزمان فعلى المفتي به اذا تحقق عدم الكفاءة يكون
 النكاح فاسدا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة زوجها أبوها المعروف
 منه سوء الاختيار مجانة وفسق الرجل غير كفؤ لها بعين فاحش وبدون مهر مثلها فهل
 والمحال هذه اذا بلغت البنت القاصرة المذكورة وفسخت النكاح المذکور فور بلوغها
 لدى نائب قاضى جهتهم يفسخ النكاح المذکور بفسخها أم لا (اجاب) اذا تحقق ان
 الاب المزوج لبنته الصغيرة بغير كفؤ وبغبن فاحش سيئ الاختيار مجانة وفسقا لا يصح
 النكاح المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغه رشيدة عمرها نريد عن خمس
 عشرة سنة تزوجها بعد موت أبيها لرجل أجني بغير اذنها واجازتها حين علمت
 بالنكاح المذکور ردت فور علمها به فهل والمحال هذه يكون النكاح المذکور
 موقوفا على اجازتها فان اجازته صريحا فنقد وان ردت به بطل (اجاب) اذا زوج الولي البكر
 البالغة بغير اذنها فبلغها النكاح فسكت أو ضحكك غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت
 بلا صوت يكون اجازة للنكاح ان علمت بالزوج والمهر وان ردت فور علمها بطل

أرضعتها فصدقها الزوج على ذلك فهل والحال هذه يكون النكاح المذكور فاسدا ولا مهر لها إذا ثبت ما ذكر (أجاب) نقل في حواشي الدر عن الهندية لو تزوج امرأة فقالت امرأة أرضعتكم فهو على أربعة أو جهان صدقها فاسد النكاح ولا مهر لها إن لم يدخل بها وإن كذباها فالنكاح بحاله أسكن إذا كانت عدلة فالتزوا يفارقها كذا في التهذيب ثم قال وإن صدقها الرجل وكذبها فاسد النكاح والمهر بحاله وإن صدقها وكذبها الرجل فالنكاح بحاله ولكن لها أن تحلفه ويفرق إذا نكل اه والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة عاقلة رشيدة مقررة بالحيض شريفة مقيمة عند أمها وجدها أي أمها أرادت التزوج برجل شريف كقولها بمهر المثل ولها أب منعها من الزواج فأرادت أن توكل جد لها المذكور أن يعقد لها على الرجل المذكور فهل والحال هذه تجب لذلك حديث كان الزوج المذكور كفوا لها والمهر المثل وليس لبيها منعها من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لهذا ذلك أن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة دخل بها وعاشرهما مدة من السنين ثم تزوج المذكور رآلى بلدة أخرى لتجارة وترك لها نفقة تكفيها نحو سنة وزاد ثم بعدت وجهه بستة أشهر توجهت إلى فقيه وفسخت نكاحها وتزوجت برجل آخر والحال أن زوجها الغائب المعلوم الجهة لم يقع منه طلاق قبل سفره ولا بعده ولم يول كل أحد في طلاق زوجته المذكور مدة غيبته فهل يكون النكاح الثاني غير صحيح وتكون باقية على عصمة زوجها الأول (أجاب) إذا كان الواقع ما هو مسطور لا يصح النكاح الثاني وتكون باقية على عصمة الزوج الأول حيث لم تتحقق فرقة بينهما بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة وكلت أباها في العقد عليها من رجل كفوا فصدق عليها من الرجل المذكور ودخل بها وعاشرهما مدة من السنين ثم مات الزوج المذكور وتزوج بها آخر ودخل بها وعاشرهما مدة من السنين ثم مات الزوج الثاني وتزوجت بثالث ودخل بها وعاشرهما مدة الأزواج مدة والآن قام رجل يدعى على المرأة بأنه تزوجها من أبيها قبل تزوجها من الرجل الأول والحال أن المدعى المذكور حاضرا موجودا بالبلد ساكت وقت العقود المذكور ولم يدع ولم ينزع مدة تزيد على خمس عشرة سنة من غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى ولا عذر وأراد أن يقيم على ذلك بينة كانت حاضرة بالبلد غير غائبة عالمة بتزوج المرأة المذكور بزوجها المذكور بن ومعاشرتهم لها معاشرة الأزواج واحد بعد واحد بلا عذر لهم في تأخير الشهادة هذه المدة الطويلة ولا تأويل لهم في ذلك فهل إذا كان الواقع ما هو مسطور لا تسمع دعوى الرجل المذكور بعدم مضي هذه المدة على الوجه المزبور ولا تقبل شهادة البينة لتأخيرهم شهادة الحسبة هذه المدة بلا عذر ولا تأويل ولا يقضي بزوجة المرأة المذكور للمدعى المذكور والحال هذه (أجاب) نعم لا يقضي بزوجة المرأة المذكور للمدعى لعدم سماع

شعبان ١٣
سنة ١٢٧١

١٣ ١٢٧١

٢٠ ١٢٧١

رمضان ٨
١٢٧١

- ٨ ١٢٧١
- ٢٢ ١٢٧١
- ٢٨ ١٢٧١
- ذى القعدة ١٣ ١٢٧١
- ٢٦ ١٢٧١

دعواهم والمحال هذه وعدم قبول شهادة الشهود المذكورين لعدم سماع الدعوى اذ هي
مترتبة عليها لو قلنا انها ليست من شهادة المحسبة لكن الذى صرح به السيد الطحطاوى
في كتاب الشهادات ان النكاح مما تقبل فيه الشهادة حسبة فترده هذه الشهادة أيضا
لتأخير كما صرح حوايه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة تزوجت برجل
كثولها وبمهر المثل وأخرى شخص بينهما عقد النكاح وهو يحسنه فهل اذا حصل
التعرض من قاضى بلد الزوجين يريد ابطال النكاح بغير مسوغ شرعى بل بمجرد عدم
نفع المحصول له يزعم ان النكاح باطل وقد توفرت شروط العقد وانتفت موانعه وبجرى
على يد من يحسنه يكون نافذا شرعا وماذا يترتب على القاضى الذى يحصل منه ذلك
(اجاب) النكاح على الوجه المسطور صحيح نافذ لا يتوقف على رضا الولي وائس لاحد
التعرض لا بطلاله بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت عم
أراد أن يتزوج بها فامتنعت أمها من ذلك متعلقة بأن اخوته رضعت من لبنها وانها
تحرم عليه بسبب ارضاع اخوته فهل والمحال هذه لا تحرم عليه برضاع اخوته ويسوغ
له أن يتزوج بنت عمه المذكورة حيث لم يرضع من أمها أصلا ولم ترضع البنت من
أم ابن عمها المذكور (اجاب) لا تحرم بنت العم على ابن عمها المذكور بكونها اختا
لاخوته من الرضاع والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بلغت سنها عشر سنوات فاكثر عقد
عليها عمها الاب لابنه بمهر المثل وزيادة متوليا طر في العقد بقوله زوجت بنت أخى فلائمة
من ابني فلان بمحضرة بيته فهل يكون العقد صحيحا حيث لا عاصب لها سواء وكانا قاصرين
وليس لاهما الاعتراض ويكون للعم ضمها اليه حيث يخاف عليها الفساد (اجاب)
اذا كان النكاح المذكور من كفؤ بمهر المثل نفذ ولا يتوقف على رضا الام والمحال ما ذكر
والافلا قد صرحوا بانه يتولى طرفي النكاح واحد بايجاب يقوم مقام القبول في خمس
صور منها ان يكون وليا من الجانبين كما هنا بأن يقول زوجت ابني بنت أخى والله تعالى
أعلم (سئل) في بنت قاصرة لها أخوان قاصران ولها اب غائب فوق مسافة القصر ولها عم
شقيق اراد رجل ان يتزوج بالقاصرة المذكورة من عمها المذكور وهو كفؤلها وان يجعل
للمهر والمهر المثل وزيادة الزوج المذكور لم ينتظر جواب ابى القاصرة في تزويجها له
فهل والمحال هذه يكون للعم المذكور أن يتزوج البنت المذكورة للرجل المذكور حيث
كان كفؤلها والمهر المثل (اجاب) للابعد من الاولياء التزويج من كفؤ بمهر المثل
بنية الاقرب مسافة القصر حيث لا ينتظر الكفؤ جواب الاقرب والله تعالى أعلم
(سئل) في قاصرة بتيمة من الاب والام بلغت سنها سبع سنين فاكثر ولها عم شقيقة وجد
من قبل امها فارادت العممة ان تزوج بنت أخيها بكفؤ بمهر المثل فهل والمحال هذه تجاب
لها وتقدم العممة على جد الصغيرة من الام وليس له معارضتها في ذلك بدون مسوغ
شرعى (اجاب) الجد انه اسد وهو أبو الام مقدم في ولاية النكاح على العممة نعم للابعد

من الاولياء ولولم يزوج ذوى الارحام التزويج من كفؤ بمهر المثل بعض الاقرب لكن في القهستاني عن الغياثية لولم يزوج الاقرب زوج القاضي واعتمده الشرنبلالي وجعله المنقول في عباراتهم كفى الدر وحواشيه للطحاوى والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة عقد لها معها على رجل في غيبته من غير اذنها ورضاها فهل اذا حضرت من غيبته واعلمت بالعقد وذهبت الى قاضى البلد فور العلم وردت العقد مع حضور من عقد لها عليه قبل الدخول به ايرتد بردها ولا تجبر على الدخول عليه اذا ثبت ما ذكر (اجاب) اذا زوجها الولى بغير اذنها ثم علمت بالنكاح فان رده فور علمها بطل وان سكنت عن رده مختارة او ضحكت غير مستهزئة او تبسمت او بكت بلا صوت فهو اجازة ان علمت بالزوج وبالمهر على قول فيمطل خيارها بالسكوت حيث كانت بكرا ولا يمتد الى آخر المجلس فليس لها الرد بعد الذهاب اذا لم يوجد منها رد فور علمها قبله والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة زوجها ابوها الرجل بغير اذنها وبغير اجازتها في ذلك ولم يدخل بها الزوج المذكور فحين بلغها النكاح ابيها المذكور رده فور علمها ولم تجزها فهل والحال هذه يرتد النكاح المذكور بردها (اجاب) اذا زوج الاب ابنته البالغة العاقلة بغير اذنها ابتداء توقف نفاذ النكاح على اجازتها فان كانت بكر اقبلها الخبر فضحكت غير مستهزئة او سكنت عن رده مختارة عالمة بالزوج والمهر كان ذلك اذا وان كانت ثيبا فلا بد في الاجازة من القول او الفعل الذى يدل على الرضا كطلب المهر او النفقة او التمكين من الوطع وان رده يرتد سواء كانت بكرا او ثيبا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بالغة عاقلة رشيدة لا عاصب لها زوجتها وبغير اجازتها وبغير كيل منها في ذلك ولم يدخل الزوج المذكور بها فحين بلغها النكاح المذكور للرجل المذكور رده فور علمها ولم تجز النكاح المذكور فهل يرتد النكاح المذكور بردها ويكون العقد موقفا على اجازتها ان اجازته نفذ وان رده بطل حيث كان الزوج حاضرا بالبلد (اجاب) اذا لم تكن الام وكيلة عن بنتها المذكورة في النكاح يكون موقفا على اجازة البنت المذكورة فان رده بطل والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة بكر لها اب غائب فوق مسافة القصر ولها ام حاضرة ارادت الام ان تزوج بنتها المذكورة لرجل كفؤا وبمهر المثل ولم ينتظر السكفوا المذكور جواب ابيها الغائب فهل والحال

١٢٧١

٣٠

١٢٧٢

محرم
٧

١٢٧٣

١٨

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٢

٥

هذه يسوغ للام أن تزوج بنتها المذكورة للرجل المذكور ويكون العقد صحيحا نافعا (أجاب) للابعد التزويج من كفؤ بمثل لغية الاقرب مسافة القصر حيث لا يقصر الكفؤ جواب الاقرب وعليه فاللام المذكورة تزويج البنت بالشروط المزبورة حيث لم يوجد من الاولياء من هو اقرب منها وذكروا بعضهم ان المراد بالابعد القاضي لان هذا من باب دفع الظلم وناقش فيه في رد المختار وجعل هذا التفسير خاصا بمسئلة العضل أما حال غيبة الاقرب فتنتقل الولاية للابعد من الاولياء لا الى القاضي فلو أمر القاضي الام بتزويجها والحال ما ذكر كان مجمعا عليه بلا شبهة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته البكر البالغة الرشيدة لرجل آخر على صداق معلوم في غيبتها من غير اذنها واجازتها فهل والحال هذه اذا لم تجز البنت المذكورة العقد يكون فاسدا ويرتد بردها فور العلم به ولا تجبر على الدخول على الرجل المذكور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا كان العقد المذكور بغير وكالة عن البالغة المذكورة يكون موقوفا على اجازتها وسكوتها بعد العلم بالنكاح والزواج يكون اجازة وكذا اضحكها غير مستهزئة وبكائها بلا صوت فان اجازته صريحا أو دلالة كأزوجه منهما ما ذكر فذوان رده فورا بطل حيث كانت بكرا والله تعالى اعلم (سئل) في بكر قاصرة لها جد ابواب حاضر بالبلد ولها اب غائب عن البلد ورجل اجنبي لاخر بدون اذن من الاب والمجد ولم يجز الاب النكاح بعد حضوره ولا المجد أيضا ولم تبلغ البنت ولم يدخل بها الزوج وهو غير كفؤ لها فهل لا ينفذ النكاح والحال هذه وللأب ابطاله (أجاب) نعم لا ينفذ تزويج الاجنبي المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين قال كل منهما للآخر أعطيت بنتي فلانة لولدك فلان وقال كل منهما للآخر قبلت ذلك لولدي وكان كل من البنتين والابنين غير بالغ وكان في محضر من الناس فهل ينعقد النكاح بما ذكر (أجاب) انما يصح النكاح بلفظ تزويج ونكاح لانهما صريح وماعداهما كناية وهو كل لفظ وضع لتمليك عين كاملة في الحال كهبة وتعليك وصدقة وعطية بشرط نية أو قرينة تدل على انه نكاح وبشرط فهم الشهود المقصود هو المختار فاذا انعقد النكاحين للذكورين بلفظ الاعطاء بحضرة الشهود مع قيام قرينة تدل على انه نكاح أو وجدت نية النكاح منهما وفهم الشهود المقصود ينعقد النكاح وان لم يسم المهر ويجب مهر انثل لكل من البنتين المذكورتين ان وطئتا أو مات أحد الزوجين والا فلا ينعقد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة لرجل ودخل بها وعاشرهما ثم طلقها وقبل انقضاء عدتها من الزوج المذكور زوجها أبوها لرجل آخر فهل يكون النكاح الثاني فاسدا (أجاب) نعم نكاح غير الزوج الاول في العدة فاسد كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة طلبها كفؤا تزويجها بمثل ولها اب غائب في بلد تزيد على مسافة القصر فهل لها ان تزوج وتوكل من شئت ليلى عقد النكاح

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٤

ربيع الاول

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

٦

مع الكفو وإذا حضر الأب ليس له حق الاعتراض بعد (أجاب) ينفذ - نكاح البكر
 البالغة من كفؤ بمهر المثل بلا إذن وليها حيث كانت حرة مكلفة والأفلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في بكر قاصرة بنية من الأب زوجها أمها لابن عمها الشقيق في غيبة عمها فوق
 مسافة القصر بمهر معلوم وهو مهر المثل ودفع لها ما تعورف تعجيله من المهر ثم بعد ذلك
 بمدة بلغت القاصرة المذ كورة فطلبها زوجها للدخول بها فاعتها أمها من الدخول على
 زوجها المذ كورة متعلقة بانها بعد بلوغها بسنة اختارت الزوجة نفسها فهل والحال
 هذه لا عبرة بمعلل الأم المذ كورة بذلك وتجب الزوجة المذ كورة على تسليم نفسها
 لزوجها المذ كور حيث كان الزوج المذ كور كفؤا لها والمهر مهر المثل (أجاب)
 الولاية في النكاح لا قرب العصباء ثم لمن يليه فإذا كان الم العاصب غائبا فوق مسافة
 القصر ولا ينتظر الكفو استطلاع رأيه كان للأبعد ولاية التزويج من كفؤ بمهر المثل
 فتكون الولاية لابن الم العاصب للام وله أن يزوج بنت عمه من نفسه حيث كان
 كفؤا والمهر مهر المثل وخيار الفسخ بالبلوغ في البكر يشترط له مجلس البلوغ فيطل
 خيارها بالسكوت ان علمت بالزوج والمهر ولا يصح تأخير الفسخ الى سنة والله تعالى
 أعلم (سئل) في بكر بالغة مكلفة أرادت تزويج نفسها بدون إذن وليها من كفؤها
 بمهر مثلها فهل يجوز لها ذلك وينفذ النكاح (أجاب) نعم ينفذ النكاح المذ كور
 ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين لكل منهما أولاد
 فأرضعت كل منهما أولاد الأخرى ثم بعد ذلك وضعت إحدى المرأتين المذ كورتين بنتا
 والأخرى وضعت ابنا ولم يرضع الابن من أم البنت ولم ترضع البنت من أم الابن الى ان
 بلغا فهل والحال هذه تحمل البنت المذ كورة للابن المذ كور وإذا عقد عليها عقد صحيحا
 مستكملا للشروط يكون العقد المذ كور صحيحا نافذا ولا يحرم ان على بعضهما بإرضاع
 اخوتهما السابقين حيث لم يجتمعا على ثدى واحد (أجاب) اذا لم ترضع البنت
 المذ كورة من أم الابن ولم يرضع الابن من أم البنت ولم يجتمعا على ثدى واحد يحل
 النكاح بينهما وقد صرحوا بجواز تزويج أخت أخيه رضاعا والله سبحانه وتعالى أعلم
 (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر قاصرة من أبيها الا انها ضمة تطيق الوطء بصدق
 معلوم طلب الدخول عاها فتمعه أبوها من ذلك ويريد ابطال النكاح بدون وجه شرعى
 فهل يكون لزوجهها طلبها والدخول عليها أو يؤمر الأب بتسليمها له حيث أوفاهما
 ما تعورف تعجيله ويكون العقد صحيحا نافذا (أجاب) اذا زوج الأب ابنته القاصرة من
 آخر واستوفى العقد شرائط المحبة وكانت البنت مطيعة للجماع فعلى الأب تسليمها الى
 زوجها حيث دفع مقدم الضد اق ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة زوجت
 بنتها القاصرة من رجل غير كفؤ لها وبدون مهر مثلها فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعى
 يكون نكاحها باطلا ولا ينفذ عليها (أجاب) للولى انكاح الصغير والصغيرة جبر اولو ثبنا

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١١

رجب

١٢٧٢

٣

١٢٧٢

١٢٧٢

ولزم النكاح ولو بغيب فاحش أو بغير كفؤ أن كان الزوج أباً أو جدا لم يعرف منهما سوء الاختيار رجانة أو فسقا وان عرف لا يصح اتفاقا وان كان الزوج غيرهما لا يصح النكاح من غير كفؤ أو بغيب فاحش أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنت أخيه من شخص والحال أنها قاصرة ثم تبين أنه ليس بكفؤ أو أن المهر دون مهر المثل وتبين أيضا أن البنت تكرهه وان الزوج معسر بحال الصداق فهل إذا ثبتت تلك الأمور يتبين فساد العقد (اجاب) للولي انكاح الصغير والصغيرة جبراً ولو ثيباً ولزم النكاح ولو بغيب فاحش أو بغير كفؤ أن كان الزوج أباً أو جدا لم يعرف منهما سوء الاختيار رجانة أو فسقا وان عرف لا يصح اتفاقا وان كان الزوج غيرهما لا يصح النكاح من غير كفؤ أو بغيب فاحش أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة لها أب وأم غائبان فوق مسافة القصر والقاصرة المذكورة خال وهي مقيمة عنده أراد رجل كفؤ أن يتزوج بالقاصرة المذكورة من خالها وأن يجعل لها مهر المثل وزيادة والزوج لا ينتظر حضور أبويها الغائبين ولا جوابهما فهل والحال هذه يسوغ لخالها المذكور أن يزوجه للرجل المذكور حيث كان كفؤا والمهر مهر المثل وكان الزوج لا ينتظر جواب أبويها الغائبين ولم يكن هناك عاصب موجود يقدم على خال القاصرة المذكورة (اجاب) المصريح به أن للولي الأب بعد التزويج بغيبة الأقرب مسافة القصر من كفؤ بمهر المثل وفسر بعضهم إلا بعد بالقاضي وعزاه للشرنبلالي على ما فيه من المناقشة بأن ذلك في مسألة العضل فإن كان الكفؤ لا ينتظر جواب الأب الغائب فزوج القاصرة خالها باذن القاضي منه بمهر المثل نفذ النكاح بلا كلام والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة لها عاصب وأم زوجها أمهما من آخر بغير إذن وتوكل من عمها المذكور والحال أن العم المذكور موجود بالبلد التي عقد فيها ولم يكن هناك مانع من استئذانه في ذلك فهل والحال هذه يكون العقد المذكور فاسدا حيث الحال ما ذكر (اجاب) تزويج الأم بنتها القاصرة مع حضور العم بالبلد وعدم اختفائه بلا عضل من عاصبها المذكور موقوف على إجازته والله تعالى أعلم (سئل) من نكح اسكندرية في نسيمة بكر قاصرة زوجها معها الشقيق من ابن عمها آخر كفؤا بمهر مثلها ثم في أول شهر شعبان قبل الدخول بها قامت تدعى أنها بلغت الآن واختارت نفسها وأقامت على ذلك بينة والحال أنها قبل هذا التاريخ تحب شهرين فأكثرت قالت مخبرة لشهود أنها بلغت بالحوض ومع ذلك سكنت ولم تحتر نفسها وسنها وقت الاخبار المذكور محتمل للبلوغ حيث كان سنها أكثر من تسع سنين فهل إذا شهدت عليها بنية بائنا أو هابا بالبلوغ قبل تاريخ دعواها بالبلوغ واختيار الفسخ بنحو شهرين فأكثرت مع سكوتها تندفع دعواها بالبلوغ الآن واختيارها الفسخ في الزمن المتأخر حيث كان سنها محتملا للبلوغ وقت اخبارها الأول كما تقدم وهل المعول عليه قول الشيخين في عدم امتداد خيار البكر إلى آخر مجلس البلوغ وان جهلت أن لها الخيار أو قول

12VF

V

شعبان

1255

1.

1272

21

محمد لكونها تعذر بالجهل وهل للقاضي ان يحكم بقولهما في عدم الامتداد الى ان تعلم
 أو يقول محمد وهل اذا كان من جملة الشهود على اخبارها بانها حاضرت منذ شهرين فكثر
 وسكنت عن الاختيار عها الزوج لهما وأخوه وأخوه زوجها وكانوا عدولا تقبل شهادتهم
 على ذلك لانها بشي آخر لا تعلق له بالعقد ولم يشهد الزوج على فعل نفسه (أجاب) المصريح
 به ان ادنى مدة البلوغ للجارية تسع سنين على المختار فاذا اخبرت ببلوغها وفست بمآذا
 بلغت وكان سنها محتملا للحيض صدقت في ذلك فلا يقبل جودها بالبلوغ بعد اقرارها به
 فاذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي تندفع دعوى البكر المذكورة بالبلوغ واختيار الفسخ في
 الزمن المتأخر والذي جرى عليه ارباب المتون الموضوعات لنقل المذهب والشروح هو قول
 الشيخين بأن خيار البكر يبطل بالسكوت بعد البلوغ ولا يمتد الى آخر مجلس البلوغ ولا
 تعذر بالجهل بخلاف خيار المعتقة وهو المعقول عليه والمشهور فلا يسوغ للقاضي العدول
 عنه وقد صرحوا بأن القضاة مأمورون بالقضاء بما صح الاقوال فلا ينفذ قضاء وهم بغيره ولا
 يظهر مانع من قبول شهادة من ذكر حيث كانوا عدولا والله تعالى اعلم (سئل) في
 الصغيرة اذا كانت في حضنة جدتها والدتها وزوجتها باجنبي بدون اذن والد
 الصغيرة وعلمه متعلقة بانه كان حين العقد غائبا عن بلدتها ببلدة أخرى هل يكون
 عقدھا صحيحا أم لو الد الصغيرة تسخه حيث لم يكن بين بلدة الجدّة والبلدة التي كان
 مقيما بها حين العقد الامسافة قريبة اقل من مسافة القصر واذا كان لو الد الصغيرة
 فسخ عقدا بنته المذكورة فاذا يترتب على الزوج اذا كان دخل بها في غيبته (أجاب)
 المصريح به ان للولي الا بعد التزويج من كفؤ بمهر المثل بغية الا قرب مسافة القصر
 وهذا ما جرت عليه ارباب المتون فلزوج الا بعد حال قيام الا قرب توقف على اجازته
 واختار في الملتقى ما لم ينتظر الكفو المخاطب جواب الولي الا قرب واعتمده الباقي ونقل
 ابن الكمال ان عليه الفتوى وعلى هذا فينفذ تزويج الاب بعد علق غيبة الا قرب بحيث
 لا ينتظر الكفو المخاطب جوابه وان لم تكن المسافة مدة السفر الشرعي فلو كان محال
 ينتظر جواب الا قرب كان النكاح المذکور موقوفا على اجازة الاب فان لم يجزه بطل
 والواجب في النكاح الموقوف بعد الدخول كمال المهر المسمى على الزوج والله تعالى اعلم
 (سئل) في بنت بكر بالغة زوجها ابوها من رجل بدون اذنها وعلمها ولها بلغها الخبر ردت
 النكاح ولم تقبله فهل يرتد ردها فور علمها به حيث كانت بالغة عاقلة وقت العقد عليها
 (أجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح فلو زوجها الولي بدون اذنها فردت النكاح
 فور علمها بمآذ كر ولم يوجد ما يدل على الرضا به كسكوتها حين اخبار الولي برتدوالا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة شريفة بالنسب والعلم زوجت نفسها لرجل حمار
 عامي غير كفؤ لها وبدون مهر مثلها بغير اذن وليها العاصب لها فهل اذا لم يرض عاصب
 المرأة المذكورة بذلك الرجل وفسخ النكاح المذکور وبين يدي الحاكم الشرعي

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٦

ذی الحجة

١٢٧٢

١٦

سنة

محرم

١٢٧٣

١٣

ينفخ حيث كان الزوج غير كفؤ وبدون مهر المثل (أجاب) إذا كان الزوج غير كفؤ والمهر أقل من مهر المثل وكان النكاح بدون إذن الولي العاصب لا يصح النكاح في رواية الحسن وبها يفتى وله حق الاعتراض في ظاهر الرواية ما لم تلبد أو تجبل جبلا ظاهرا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها بابتها بعد الدخول ثم بعد مضي خمسة عشر يوما من حين الطلاق عقد عليها رجل قبل انقضاء العدة وأقامت معه مدة حتى وضعت حملها منه فهل إذا ثبت ما ذكر يكون هذا العقد فاسدا ويكون وطء الرجل وطء شبهة إذا لم يعلم بعدم انقضاء العدة حين العقد إذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم يكون النكاح في عدة الغير فاسدا ويجب عليه مهر المثل بالوطء في القبل لأنه وطء شبهة العقد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة ثيب عقد عليها أبوها رجل بدون إذن من أوتو كيلا في العقد ولم يدخل بها الزوج والزوج حاضر فهل والحال هذه يكون العقد موقوفا على إجازتها ويمنع الزوج من المعارضة في ذلك (أجاب) حيث لم تأذن الأب بالنكاح كان موقوفا على إجازتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في عبد رقيق أذن له سيده بالزواج فأراد العبد أن يتزوج بحرة رشيدة برضاها وبرضا أبيها بصدق معلوم ولم يكن الأب سبي الاختيار فهل والحال هذه يكون النكاح صحيحا نافذا (أجاب) نعم يكون النكاح صحيحا باذن الأب المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنت ابن عم أبيه قبل بلوغها لآخر بمهر قدره أربعمائة وخمسون قرشا والحال أن مهر مثلها ألف قرش فهل والحال هذه يكون العقد فاسدا لكونه بدون مهر المثل وبغبن فاحش (أجاب) حيث كان المزوج غير الأب والمجد من العصبات لا يصح النكاح المذكور إذا كان بغبن فاحش أو بغير كفؤ والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة غاب أبوها مدة تزيد على سبع سنين ولم يعلم له جهة ولم يكن لها عصبية غيره ولها أم فهل والحال هذه إذا أراد رجل تزوجها وهو كفؤ بمهر المثل ولم ينتظر جواب أبيها تكون الولاية في تزويجها للام حيث لم يوجد لها من العصبية من يزوجه غير أمها (أجاب) إذا كان الأب غائبا مسافة القصر ولم ينتظر الكفو جوابه ولم يكن للقاصرة من العصبات من يقدم على الام يكون للام تزويجها من كفؤ بمهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في بكر قاصرة نمت لها أخوان عاصبان شقيقان بالغان رشيدان أحدهما غائب مسافة القصر في بلدة معلومة زوج الحاضر أخته المذكورة لرجل غير كفؤ لها وبدون مهر المثل فحضر الأخ الثاني من غيبة ولم يجز نكاح أخته للرجل المذكور فإذا يكون المحكم الشرعي في ذلك سيما وإن الزوج لم يدخل بزوجه إلى الآن (أجاب) لا يصح انكاح الأخ أخته للقاصرة من غير كفؤ وبدون مهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة حرة مكافئة من أولاد العلماء من الأشراف تزوجت برجل غير كفؤ لها وغير شريف وبدون مهر المثل وغيرها فيه بعض الناس فهل إذا كان لها أخ عاصب يكون له حق الاعتراض

۱۰ ۱۲۷۳

۲۰ ۱۲۷۳

جادی الثانیہ

۱۴ ۱۲۷۳

۱۸ ۱۲۷۳

۲۲ ۱۲۷۳

رجب

۱۲۷۳

۹

على المهر المعين وكان ذلك في عشرين من شوال من هذه السنة المذكورة بمحضرة البنت ورضاها وللبنت المذكورة عم عاصب شقيق ادعى انه زوجه الرجل آخر لضي ليلتين من شهر شوال المذكور بمهر معلوم قبل تاريخ عقد الوكيل المذكور وانه شاور البنت المذكورة على النكاح الذي تولى عقده على الزوج الآخر بالمهر الذي ذكره فرضيت بذلك وأجازت ما فعله بعد وقوعه بتاريخ سابق على عقد الوكيل المذكور فهل اذا رفعت هذه القضية لدى الحاكم الشرعي وثبتت بالبينة الشرعية بعد انكار البنت تزويج عمها من الرجل الآخر بالمهر الذي ذكره وانها أجازت ما فعله بتاريخ سابق على تزويج وكيلها الذي كان وصيا عليها وان كان ذلك متأخرا عن خطبة الزوج الذي عقده الوصي برضاها يكون المعول عليه عقد العم او عقد الوكيل حيث لم يقع وقت الخطبة ايجاب ولا قبول وانما حصل التوافق والتواعد على ايقاع العقد بعد ذلك (اجاب) سئل العلامة خير الدين الرملي عن رجل خطب بكر من ابنيها بحضور جمع من المسلمين وانفقا على مقدار المهر وتفرقا عن غير عقد نكاح شرعي فاجاب بقوله لا يكون ما تقدم عقدا حيث لم يجز بينهما عقد شرعي فاذا لم ينعد النكاح في تاريخ الخطبة من الام والوصي المذكورين بل حصل التواعد على ايقاعه ثم عقدا على الخطاطب في التاريخ المعين بهذا السؤال وتحقق بالوجه الشرعي ان العم العاصب المذكور زوجها من آخر بمهر معلوم وانها أجازت ما فعله العم بتاريخ سابق على عقد الخطاطب كان المعول عليه هو عقد العم وكان عقد الخطاطب باطلا اذ مجرد الخطبة من غير وجود لفظ يفيد عقد النكاح لا ينقذ بها النكاح وان سمي المهر بمحضرة البينة ورضيت البنت بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة زوجت نفسها من رجل غير كفؤ لها بدون مهر المثل فهل اذا كان ذلك بغير اذن وليها ولا باطلاعه يكون لوليها العاصب حق الاعتراض وفيه النكاح (اجاب) نعم للولي العاصب ذلك ان كان الامر كذلك على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن لا ينقذ النكاح أصلا وهي المقتضى بها في زماننا والله تعالى اعلم (سئل) في عبد قن تزوج بنتا بالعقد عليها من أبيها بغير اذن سيده ولم يدفع لها ما تعرف به قيمته ولم يدخل بها ولم يجز سيده بعد العقدومات السيد فهل والحال هذه يكون العقد باطلا (اجاب) نكاح القن موقوف على اجازة المولى فان اجازته نفذ وان رده بطل ولا مهر مالم يدخل ثلومات السيد قبل الاجازة والرد توقف على من انتقل الملك اليه بالارث كما لو انتقل الملك اليه الى غير مالكة حال العقد بغير ارث من نحو بيع أو هبة كما صرح به في الدرر المختار من نكاح الرقيق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنت خاله ودخل بها وأقام معها مدة ثلاث سنوات ثم بعد ذلك أخبرت أم أم الرجل المذكور انها كانت أرضعتها فلم يصدقها الرجل وامر أنه على ذلك والحال ان أم أم الرجل المذكور هي المدة وجه لهما ومقتضى معهما تلك المدة ولم يحصل منها اخبار بذلك فهل اذا لم يصدقها الرجل المذكور

١٢٧٣

١٤

شعبان

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

٢٩

رمضان

١٢٧٣

١٢

ذى القعدة

١٢٧٣

١٥

ذى الحجة

١٢٧٣

١٤

محرم

١٢٧٤

١

على خبرها بارضاعه لا تحرم عليه امرأته (اجاب) لا يثبت الارضاع والتحريم بمجرّد اخبار
 المراجعة بدون تصديق أو بينة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في بكر قاصرة لها أم فقط
 فزوجها زوج أمها لرجل غير كفؤ لها وبدون مهر المثل وبغير إذن أمها وإزال بكارتها
 بالوطء فهل يكون النكاح والحال هذه غير نافذ ويلزم المتزوج بها من زوج أمها دفع مهر
 مثلها بعد الحكم بفساد النكاح وثبت ذلك بالوجه الشرعي (اجاب) تزويج زوج الام
 القاصرة على الوجه المصور غير صحيح ويجب على الزوج الواطئ مهر المثل والله تعالى أعلم
 (سئل) في بكر بالغة رشيدة أرادت أن تزوج نفسها برجل كفؤ لها وبمهر المثل فامتنع والدها
 فوكلت رجلاً أجنبياً في العقد عليهما من ذلك الرجل فزوجها الوكيل منه فهل والحال
 هذه يصح التوكيل منها لرجل المذكور في النكاح المذمور ويكون النكاح صحيحاً
 نافذاً (اجاب) لا يتوقف نكاح الحرة البالغة الرشيدة من كفؤ بمهر المثل على رضا الولي
 فلها والحال ما ذكر ان توكل آخر بتزويجها من الزوج المذكور وان لم يرض الاب بذلك
 حيث كان الزوج كفؤاً والمهر المثل والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لا آخر
 زوجي ابتك فقال جواباً له أعطيتها لك على سبيل التزويج فقال في المجلس قبلت زواجها
 لنفسى ولم يسمي امهراً وأجازت البنت ذلك لكونها بالغة وصار الزوج ينفق عليها
 ويكسوها وهي في بيت أبيها ثم بعد مدة عمل الزوج وليمة العرس وأراد نقلها لمنزله بعد
 تسليم والدها مهر المثل ورضيت به البنت فإرسل والدها جهازها المعتاد لمنزل زوجها
 وزفت عليه ثم جمع والدها أقاربها وأراد تجديد العقد عليها بمهر يزيد على مهر مثلها
 باضعاف فلم يرض الزوج بذلك ففصل بينهما مشاجرة فخرج الزوج من عندهم قطعاً
 للنزاع فآخر جهازها والدها قهر أعنها وزوجها الولد قاصر من أقاربها فلم ترض به البنت وفرت
 هاربة منه غير راضية به وهي تقول لا أَرْضِي الاب بالزوج الاول فهل والحال هذه يكون
 قول الاب أعطيها لك ينقذه النكاح حيث قبل الزوج نكاحها ويكون العقد الثاني
 باطلاً (اجاب) نعم هي زوجة للاول والثاني والحال ما ذكر بالسؤال اذا صدر ما ذكر
 بحضرة بينة وسماعهم وفهمهم انه نكاح والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يتيمه
 من الاب شريفة النسب ولها أم زوجتها رجل غير كفؤ لها وبدون مهر مثلها ودخل
 بها ومكث معها مدة الى أن بلغت واختارت نفسها فور بلوغها ووردت النكاح المذكور
 ولم ترض به فهل والحال هذه ينسخ النكاح بردها فور بلوغها ولا يصح النكاح
 المذكور ولا ينفذ (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الزوج المذكور غير كفؤ
 للبنت التي كانت قاصرة وقت العقد عليهما من قبل أمها والمهر دون مهر المثل لا يصح
 النكاح المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في يتيمه في كفالة عمها الشقيق وزوجها
 بعد بلوغها باذنها لرجل كفؤ بمهر مثل بحضرة قاضي الناحية وجمع من المسلمين وقبل
 الدخول بها غاب زوجها نحو خمسة عشر شهراً فعقد عليها رجل آخر من غير إذنها واذن

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٢

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٦

ولها في غيبة زوجها مع علمه بعقد ثم حضر زوجها الاول قبل دخول الثاني بها فاعلم الحاكم الدياسي بانه عقد عليها من مدة خمسة عشر شهرا على يد القاضي القلافي وجع من المسلمين فاحضر الحاكم القاضي والشهود والوكيل وسألهم عن عقد الزوج الاول فاجابوه به فلم يقبل منهم لمنافسة بينهم وبين الزوج الاول وسجنهم ليرجعوا عن الشهادة فامتنعوا عن الرجوع واستمروا على ما هم عليه فهل اذا كان العقد الاول ثابتا بالبينة الشرعية في تاريخ متقدم عن تاريخ العقد الثاني يكون الاول صحيحا نافذا ولا عبرة بالعقد الثاني اذا تحقق ماذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت عقد النكاح الاول بتاريخ سابق على عقد الزوج الثاني مستوفيا شرائط الصحة تكون تلك البنت زوجة للاول لا للثاني ولا يعتبر العقد المتأخر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت يتيمة قاصرة شريفة الابوين ذات غنى ولها اخ زوجها من رجل غير كفؤ لها فهل والحال هذه يكون النكاح غير صحيح (اجاب) نعم اذا تحقق ماذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر يتيمة قاصرة لا عاصب لها من الرجال سنها اثنتا عشرة سنة وزادته زوجها امها لولد قاصر كفؤ بمهر المثل يقبل وليه له عقد النكاح بموجب اذن من القاضي فهل يكون العقد صحيحا نافذا اذ لم يكن عاصب من الرجال البالغين (اجاب) حيث لم يوجد للقاصرة المذكورة من الاولياء من يقدم على اتمامها في ولايته الانكاح فزوجها الام باذن القاضي من كفؤ بمهر المثل صح النكاح والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة لا أب لها وهي مقيمة مع أمها ولها عمة تريد أخذها من الام لتزوجها لابنها بالجبر عليها بغير اذنها وردها فهل اذا كانت البنت المذكورة صاحبة رأي يوم أمونة على نفسها لا يكون لعمتها أخذها وجبرها على ذلك ولا ولاية لها عليها وتسكن حيث شاءت اذا تحقق ماذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا تجبر البكر البالغة على النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر يتيمة من الأب قاصرة عند أمها ولها عصة غائبون فوق مسافة القصر أرادت أمها أن تزوجه الرجل كفؤ لها وبمهر المثل في غيبة العصة المذكورين والزوج المذكور لم ينتظر جواب العصة المذكورين فهل والحال هذه يصح انكاح أم القاصرة لبنتها المذكورة حيث كان الزوج كفؤا والمهر مهر المثل (اجاب) للولي الابد التزوج بغيره الاقرب مسافة القصر من كفؤ بمهر المثل حيث لا ينتظر جواب الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لاخته البكر البالغة غرضي ازوجك من فلان فلم ترض به فقال لها لا أسفه نفسي فعند العقد عليها استأذنها في التزوج منه فلم ترض به ولم تاذن له فيه وبعد العقد عليها فلان المذكور ردت ما صدر من أخيها ولم ترض بالزوج المذكور فما الحكم اذا كان الامر ما هو مسطور خصوصا ولم تعلم قدر المهر (اجاب) لا تجبر البكر البالغة على النكاح فان استأذنها الولي فغنت فزوجها بلا اذنها فان ردت النكاح عند علمها به فور ايرتد والا فلا والله تعالى اعلم

(سئل) في رجل له ابن بالغ غائب زوجه بنتا بكر افاصرة من وليها وقبل النكاح لابنه المذكور فهل اذا ارده الابن المذكور ولم يجزه قولاً ولا فعلاً لا ينفذ النكاح المذكور حيث حضر ورده (أجاب) اذا كان الابن المذكور بالغاً وقت العقد ولم يأذن أباه فيه يكون موقوفاً على رضاه وبترده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنت آخر وسمى له المهر فاجابه والدها فخطبها بدون سيعة شرعية وقبض منه المهر ثم بعد مدة طلب المخاطب اجراء العقد فامتنع فهل لا يجبر والدها على اجراء العقد ويرد ما قبضه اليه (أجاب) اذا لم يوجد من المخاطب والاب المذكورين ما ينعقد به النكاح بل حصل الوعد به مع الاتفاق على المهر وقبضه لا يجبر الاب على ايقاعه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر عمرها نحو أربع عشرة سنة وزيادة لها أب مفقود منذ عشر سنين لا يعلم موته ولا حياته ولها أم موجودة خطب البنت المذكورة من هو كفؤها وأمهرها مهر مثلها وزيادة فهل اذا لم يكن لها عصبية من الرجال يكون لامها أن تزوجهما من كفئها ويكون العقد صحيحاً اذا (أجاب) اذا بلغت البنت المذكورة بالحيض فلها تزويج نفسها من الكفو بمهر المثل ولا يتوقف على اذن الاب المفقود ولا على غيره ولا تجبر على النكاح وان لم تبلغ وغاب الولى الاقرب فللاب بعد التزويج بغيبته والولى في النكاح العصبية فان لم تكن عصبية فالولاية للام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته الشيب مجبرة ظفامنه انها غير بالغه فتبين بعد العقد انها بالغه ونفرت نفسها تريد بذلك فسخ العقد حيث قالت ان اجبرت على الدخول في بيت هذا الرجل لاقتل نفسي فهل يكون العقد صحيحاً ويتوقف تزويجها ثانياً على ايقاع طلاق من هذا الزوج أم العقد فاسد ولها ان تتزوج في الحال من غير توقف على طلاق (أجاب) ان تحقق ان تلك البنت بالغة وقت العقد يكون تزويجها بدون اذنها موقوفاً على رضاه فان بلغت فرضيت نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في حرة مكففة شريفة زوجت نفسها من عبد في الرق بغير اذن من سيده فهل اذا كان لها عم عاصب لم يأذن في نكاحها ذلك وكان الزوج غير كفؤها وبدون مهر المثل يكون له حق الاعتراض وابطال النكاح ولا يكون نكاحه بدون اذن سيده نافذاً (أجاب) النكاح بدون اذن الولى بغير كفئ وبدون مهر المثل لا يصح على احدى الروايتين ونكاح الرقيق بدون اذن مالكه موقوف على اجازته في ترده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مفقود منذ خمس سنين لا يعلم موته ولا حياته وله بنت سنها اثنتا عشرة سنة وزيادة خطبها من أمها من هو كفؤها فهل اذا كان المخاطب لا ينتظر المفقود يكون لامها أن تزوجهما من هو كفؤها بمهر مثلها حيث لم يكن للبنت المذكورة أحد من الرجال العصبية ويكون لها أن توكل من تشاء في العقد (أجاب) للام المذكورة تزويج بنتها من الكفو المذكور بمهر المثل والحال هذه ولها التوكيل بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حضر للقاضي

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

١٢

١٢٧٤

١٨

١٢٧٤

٢٩

١٢٧٤

ربيع الثاني
٨

١٢٧٤

١٩

وأخبره بان بنته فلانة قاصرة عن درجۃ البلوغ ويريد أن يزوجهما من فلان بن فلان
وأخضر بينة شرعية شهدها للقاضى طبق ما أنهى أبوها فاذن القاضى بالعقد عليها فعقد
أبوها عليها فلان المذکور وبلغها الخبر بذلك فسكتت ثم بعد مضي مدة تزید على ستين
يوما طلبها الزوج المذکور فامتنعت وادعت البلوغ قبل العقد عليها فهل حيث
سكتت وقت بلوغها الخبر يكون العقد عليها صحيحا لازما ولا يلتفت لقولها ذلك (أجاب)
نعم لو تحقق سكوتها عالمه بالزوج والمهر اذ قد صرح علما وبأنه اذا قال الزوج للبكر
باللغة بلقت النكاح فسكتت وقالت بل رددت النكاح ولا بينة لها على ذلك ولم يكن
دخل بها طوعا في الاصح فالقول قولها يمينها على المقتضى به وتقبل بينته على سكوتها ولو
برهنا فبينتها أولى وهذا على فرض بلوغها وقت العقد عليها من قبل أبيها وأن السكوت
انما يكون رضا ان علمت بالزوج من هو وكذا بالمهر على قول المتأخرين وصرحوا أيضا بان
الاب مثلا اذا تزوج ابنته زاعما عدم بلوغها فقالت أنا باللغة والنكاح لم يصح وهي مراة
وقال الاب أو الزوج بل هي صغيرة فان القول لها والمراة من بلغت تسع سنين فاكتر ولو
برهنا فبينتها البلوغ أولى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنته البكر القاصرة من رجل
كفؤ لها بمهر المثل ولم يدخل بها ثم بعد ذلك عدة أربع سنين بلغت البنت المذکورة وزوجت
فما لرجل آخر غير الزوج الاول يتوكلها لرجل أجنبي في عقد النكاح وهو غير كفؤ
لها ولم يدخل بها وكان ذلك في غيبة أبيها ولم يصدر من الزوج الاول طلاق لها فهل يكون
عقد النكاح الاول الصادر من الاب صحيحا نافذا ولا عبرة بالنكاح الثاني على هذا الوجه
المذکور (أجاب) نعم المعتبر هو عقد الاب على الوجه المستوردون العقد الثاني الحادث
بعد البلوغ على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها ابن صغير لم يبلغ حولين
وامرأتها بنت صغيرة لم تبلغ حولين كذلك وكل منهما أَرْضعت طفل الأخرى فهل اذا اراد
الابن بعد بلوغه ان يتزوج بالبنت المذکورة لا يحل النكاح المذکور حيث كان
ارضاع بينهما محققا (أجاب) نعم لا يحل له ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في بنت بكر قاصرة خطبها رجل من ابيها وشرط لها صداق معلوما كما مثلها ثم
مات الاب قبل العقد عليها ولها اخت شقيقة ولم يكن لها سواها من الرجال ولا من النساء
فقلت اختم عقد نكاحها باذن القاضى المأذون له في تزويج الايتام ودفع الزوج لها مقدم
الصداق وعاشرهما مدة سنة وبلغت عنده وبعد ذلك تشاجرت معه وترافعا لدى قاض
آخر فظفر القاضى الزوج بان يطلقها او يفسخ عقد نكاحها فامتنع الزوج فهل اذا كان
القاضى الذي جرى على يده العقد مأذونا له في تزويج الايتام وكان الزوج كفؤا والمهر
مهر المثل يكون العقد صحيحا نافذا ولا يكون للقاضى فسخه اذا تحقق ما ذكر (أجاب) عقد
النكاح المذکور على الوجه المستورد صحيح لا يكون للقاضى فسخه بدون وجه شرعى
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ثيب بالغة عاقلة رشيدة زوجها ابوها رجلا بلا اذنها ولا وكالة

١٢٧٤

٥

رمضان

١٢٧٤

٦

رجب

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

١٣

فيها في ذلك فرددت النكاح المذكور حين بلغها ذلك فوزانتهل والحال هذه برئت النكاح
 المذكور بردها حيث لم تنقض المهر ولم يدخل بها الزوج ولم يحتل بها ولها ان تزوج
 نفسها من شاءت لاسيما وان الاب عقد على بنته المذكورة وهي في عدة مطلقة (اجاب)
 نعم برئت النكاح بردها فور علمها به ان لم يكن باذنها وهي مكلفة وهذا على فرض وقوعه
 وقوفاً مالو وقع في عدة زوج آخر فهو فاسد لا يتوقف على الاجازة والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها الذي قاض وارادت فسخ نكاحها من زوجها وزعمت
 انها كانت قاصرة حين عقد النكاح ولما صار منعهما من الفسخ بوجه شرعي فلقصدها الفرقة
 واغاطة الزوج تلفظت بالفاظ توجب الكفر بقولها انها خرجت من دين المسلمين الى
 دين النصاري فهل تجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح بمهر يسير وتغزر حيث انها
 قصدت بذلك الفرقة والاغاطة (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
 في بكرة بالغة مع أمها ولها عاصب بعيد عن بلدها زيادة عن مسافة القصر وتريد أمها
 ان تزوجها من رجل كفو لها بمهر المثل فهل يكون لها ان تزوج نفسها من شاءت مباشرة
 او تو كيلا (اجاب) للبكر البالغة ان تزوج نفسها مباشرة او تو كيلا من كفو بمهر المثل
 رضى الولي ام لا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ثيممة صغيرة غير مشتهة لا تحلج
 للرجال بلغت من العمر سبع سنوات وهي في حضنة أمها زوجها اخوها العاصب من
 رجل كفو بمهر المثل فهل يكون نكاحها صحيحا وتبقى منضمة لامها حتى ينتهي سن
 الحضنة وتطبق الرجال (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل خطب بكرة بالغة من والدها بمهر معلوم من الدراهم وتراضيا على
 ذلك ثم لم يبلغ الخبر البنت ردت ما فعله والدها ولم ترض بالخاطب المذكور ثم بعد
 مدة زوجها الاب باذنها لاخر بحضرة قاضي جهتهم وبحضرة الخاطب المذكور وهو
 ساكت لم يتكلم والآن ادعى فساد العقد المذكور متعللا بأنه هو الخاطب لها
 أولا وأنه حصل الرضا والتوافق بينهما على المهر وغيره فهل يكون العقد المذكور
 صحيحا نافذا حيث استوفى شرائطه ولا عبرة بدعوى المدعى المذكور حيث لم يحصل
 من الاب له صيغة شرعية توجب صحة العقد حال خطبته (اجاب) اذا لم يسبق للخاطب
 الاول عقد شرعي نافذ صح العقد للثاني حيث استوفى شرائطه والا فلا والله تعالى اعلم
 (سئل) في قاصرة زوجها أبوها من ابن اخيه القاصر وبعد ذلك بمدة مات الاب
 المذكور وبلغت القاصرة وزوجها فاراد الزوج المذكور الدخول بها فامتنعت من
 ذلك وتريد فسخ النكاح يلوغها فهل ليس لها ذلك حيث كان المزوج لها أبوها
 وتجبر على طاعته وليس لها ان تمتنع من ذلك بدون وجه شرعي حيث كان له ولاية
 انكاحها (اجاب) للولي انكاح الصغير والصغيرة ولزم النكاح ولو بغبن فاحش
 أو بغير كفو ان كان الولي المزوج بنفسه أباً أو جدّاً لم يعرف منهما سوء الاختيار بمجانة أو

١٨ ١٢٧٦

جادی الاولی

٢٤ ١٢٧٦

ذی الحجة

١٥ ١٢٧٦

جادی الاولی

٢٧ ١٢٧٧

جادی الثانية

٢٥ ١٢٧٧

شعبان

١٢ ١٢٧٧

١٢٧٧

١٧

١٢٧٨

٢٣

١٢٧٨

شوال

١٢٧٨

ذى الحجة

٣٠

نفا وليس للقاصرة التي زوجها ابوها او جدّها خيار الفسخ بالبلوغ فان عرف من الاب
والجد ذلك وكان الزوج غير كفؤ والمهر فيه غبن فاحش لا يصح النكاح اتفاقا والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته البكر البالغة بدون اذنها لا يخرج غير كفؤ لها
وبدون مهر المثل فلما علمت بذلك ردت ما فعله ابوها ولم تجزّه ولم ترض بالزوج فهل اذا
كان الرد فور العلم بالنكاح يكون تزويج الاب لها غير صحيح والحال ما ذكر حيث لم يوجد
منها ما يدل على الرضا (اجاب) يرتد نكاح البكر البالغة بردها فور علمها بذلك من
قبل وليها بلا سكوت ولا ما يدل على رضاها به والا فلا ولا يمتد خيارها الى آخر المجلس والله
تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة لها أولياء متعددون منساوون في الدرجة وهم أولاد
عمها وزوجها أحدهم لولده القاصر بدون مهر المثل بغبن فاحش فهل لبقية الأولياء حق
الاعتراض والفسخ سواء كان الزوج كفؤا أو غير كفؤ (اجاب) اذا تحقق بالوجه
الشري ان النكاح المذکور صدر من ابن العم للقاصرة بدون مهر المثل بغبن فاحش
لا يكون النكاح المذکور صحيحا اصلا فيجب التفريق ما لم يجد بغير المثل مع كون الزوج
كفؤ والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة لم يكن لها غير عمها فهل لها تزويجها من كفؤ بغير
مثلها حيث لم يكن للقاصرة المذکور وولي مقدم على العم المذکور في تزويج القاصرة
المذكورة (اجاب) نعم للعمّة تزويجها والحال ما ذكر من كفؤ بغير المثل استحسانا
وعليه ارباب المتون فلوزوجتها العمّة باذن الحاكم يكون النكاح صحيحا قول واحد والله
تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة يتيمة لا ولي لها من العصبة ولا من ذوى الارحام الا خالة
أما بنت عم أبيها وأخو أبيها من الام فزوجتها خالة امها المذكورة لكونها في حجرها
وفي عيالها وولدت عنها في مباشرة عقد النكاح اخا أبيها من الام المذکور وزوجها بالوكالة
المذكورة من زوج كفؤ بغير المثل دفعه حالا والآن اراد شيخ قريتهم التعرض لهم
ويريد ابطال النكاح لكونه لم يحضره ولم يباشر العقد ولم يعلموه بذلك فهل اذا كان
الزوج كفؤا والمهر مهر المثل يكون النكاح صحيحا فاذا ولا عبرة بما تعلق به شيخ القرية
المذکور (اجاب) الولاية في تزويج اليتيمة المذكورة لعمها لام اي أخي أبيها لام
قربة عن خالة امها وعن بنت عم أبيها مع كون الكل من ذوى الارحام حيث لا ولي لها
سوى من ذلك بناء على قول الامام والثاني عند الجمهور من ان الولاية في النكاح
نبت لغير العصبة فاذا باشر العم المذکور والنكاح من كفؤ بغير المثل نفذ وليس لشيخ
القرية ابطاله بمجرد تعلقه بما ذكر في السؤال والا لا ينفذ والله تعالى أعلم (سئل) في بالغة
وقاصرة لهما مع عاصب اراد تزويجهما من كفؤين بغير مثلهما ثم بعد ذلك امتنع من
تزوجيهما ولم يكن لهما ولي في النكاح من العصبات الا العم المذکور ولهما أم وأخت
لا بينهما فهل للبالغة ان تزوج نفسها من كفؤ بغير المثل وللقاضي المأذون له بتزويج
الصغار ان يأذن الام بتزويج الصغيرة من كفؤ بغير مثلها حيث عضل الولي الاقرب

المذكور وامتنع من ذلك (أجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كتابي أسلم وله زوجة حرة كتابية فهل تطلق منه بمجرد إسلامه أم لا وعلى أنها لا تطلق فهل يجبر أهلها على تسليمها له وتجيدها على المقام معه حيث كان قائما بكفهايتها ولم يكن منه أساءة في عشرتها (أجاب) إذا أسلم زوج الكتابية بقي النكاح بينهما وإذا كان باقيا تقوم بطاعة زوجها حيث لا مانع من قبله والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة توفي والدها وخطبها رجل كفؤ وسمى لها مهر المثل تريد التزوج بهذا الرجل ولها عم شقيق اقرب عصبة لها يمنعها من تزوجها بهذا الرجل متعللا بأنه غير كفؤ لها فهل إذا ثبتت الكفاءة وكان المهر المسمى مهر المثل لا يكون لعمة المذكور المنع من الاعتد عليها للرجل المذكور وإذا امتنع من مباشرته يكون عاصلا فينتقل الحق إلى من بعده من العصبات (أجاب) إذا كان الزوج كفؤا والمهر مهر المثل وامتنع الولي الاقرب من التزويج يكون للابعد التزويج بعد استئذانها حيث كانت بالغة كما أن لها أن تزوج نفسها والحال ما ذكر بالرضا أو ليائها والله تعالى أعلم (سئل) في بكر قاصرة في مصر لها أم ولها عم عاصب غائب في بلد من بلاد الأرياف بينهما وبين مصر دون مسافة القصر زوجها أمها من رجل غير كفؤ لها وبدون مهر المثل فهل إذا لم يجزعهما عقد النكاح يكون له فسخه لا سيما والزوج لم يدخل بها ولم يدفع لها ما تعرف تجهيله من المهر حيث لم يثبت أنها بالغة بشهادة البينة الشرعية (أجاب) العلم مقدم في ولاية تزويج الصغيرة على الام وليس لكل منهما تزويجها من غير كفؤ ولا بدون مهر المثل غاية الأمر أن للابعد من الأولياء تزويج الصغيرة من كفؤ بمهر المثل عند غيبة الاقرب مسافة القصر على قول وقيل مطلق غيبة بحيث لا ينتظر الكفؤ والخاطب اذن الاقرب ومن هذا يعلم جواب الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف من زوجته بالحرام وحدث فيه ورفعته امرأته لقاضي بلده لتأخذ منه مؤثرا فها ونفقة عذتها فقال لها القاضي وكليني في خلاص ذلك منه فوكلته فعقد عقد نكاحها على مطلقها المذكور ومن غير رضاها ومن غير توكيلها في ذلك فهل لا ينفذ عليها النكاح بدون اذنها واجازتها (أجاب) ان كان التوكيل في النكاح أوعاما فعقد المذكور كليل المذكور على زوجها نفذوا لا توقف على اجازتها وهذا اذا كان الطلاق السابق باثنا كما هو مذكور ولم يكن مكتملا للثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان نصرانيا قبطيا من اهل الكتاب من رعايا الدولة العثمانية صنعتها نجار في السواقي ببعض قرى مصر وله زوجة نصرانية كتابية من الرعايا أيضا وله منها ولد وبنت عمر الولد ثلاث سنين والبنت نحو ثلاثة اشهر أسلم الرجل المذكور طائعا محتارا رغبة في دين الاسلام بالاعلة فهل يتبعه ولدا المذكور ان في الاسلام ويحكم بكونهما مسلمين تبعالا بهما المذكور وإذا أبت الزوجة المذكورة عن الاسلام تكون باقية في نكاحه حيث كانت كتابية أو ما الحكم (أجاب) نعم يتبعه ولدا المذكور ان في الاسلام والحال هذه ويحكم

سنة	ربيع الاول
١٢٧٩	٢٤
١٢٧٩	٣٠
١٢٧٩	٣
١٢٧٩	١
١٢٧٩	٦
١٢٧٩	٧

الاسلامهما تبعه وتبقى زوجته المذكورة في نكاحه ولا يفرق بينهما باهتناءهما عن
 الاسلام لحل تزوج المسلم كتابية ابتداء فيبقى النكاح بينهما بعد اسلامه والله تعالى اعلم
 (سئل) في بكرة بالغة رشيدة زوجها ابوها ولد اقاصرا من غير اذنها ومن غير توكيل منها
 ومن غير حضورها فلما بلغها ذلك ردت النكاح فورد علمها وقالت لم أرض بهذا الزوج
 بطل والحال ما ذكر يكون هذا العقد المذكور باطلا ويجوز لها التزوج بغيره (اجاب)
 اذا زوج الاب بنته البالغة البكر بلا استثمارها فلما بلغها الخبر ردت النكاح فورا بطل
 النكاح لا تقطاع الولاية بالبلوغ فلو بلغها الخبر من الولي أو وكيله أو رسوله أو من
 ضلوا على عدل فسكتت عن رده باختيارها أو ضحكت غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت
 بلا صوت فهو اجازة للعقد فليس لها الرد بعد ذلك ان علمت بالزوج وكذا بالمهر على قول
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كتابي أسلم وله اولاد قصر بعضهم عمره ستان
 وبعضهم عمره خمس وبعضهم ثمان وهذا القسم الاخير بنت فهل يحكم باسلام اولاده
 قصر تبعاً لابيهم وما الحكم في زوجته الكتابية اذا لم تسلم هل تبقى على عصمتها ام لا
 (اجاب) اذا أسلم احد أبوي الصغار يتبعه اولاده في الاسلام فيحكم باسلام هؤلاء
 الاولاد بسبب اسلام ابيهم ولو كانوا يزين على ما هو الصواب لان التبعية تستمر الى
 البلوغ كالحققة في رد المختار على الدر المختار واسلام زوج الكتابية دونها لا يوجب
 فسخ النكاح بينهما الصحة تزوج المسلم بالكتابية ابتداء والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 أرضعت لآخرى بنتاً ولم ترضع الاخرى لها ولدها ثم جاءت كل منهما بأولاد بعد ذلك ومات
 الرضيعان ومن جاء بعدهما ثم ان المرصعة جاءت ببنت والاخرى جاءت بذكر فهل لهذا
 الذكور ان يتزوج بالبنت المذكورة حيث كانت أخت أختها (اجاب) نعم يحل تزوج
 تلك البنت ذلك الولد حيث لم يرضع كل منهما من أم الآخرو لا يمنع من ذلك رضاع أخت
 الولد من أم البنت وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في بكرة بالغة زوجها
 ابوها الرجل من غير اذنها فلما علمت بذلك ردت ولم تجزئه فهل يكون هذا العقد المذكور
 غير صحيح حيث ردت فور علمها به (اجاب) اذا زوج الولي البكر البالغة بدون اذنها
 فلما بلغها الخبر منه أو من رسوله فان سككت عن رده مختارة أو ضحكت غير مستهزئة أو
 تبسمت أو بكت بلا صوت فهو اجازة منها للنكاح فيكون ذلولها فسخاً وان لم يوجد
 ذلك بل ردت فوراً ارتد لانه موقوف فيسقط بالرد وينفذ بالاجازة والله تعالى اعلم (سئل)
 في بكرة اهق لها أب مفقود لا يعلم موته ولا حياته ولا مكانه ولها أم تريد أن تزوجها من
 رجل كقولها بمهر المثل فهل يكون لها ذلك حيث كان الزوج لا ينتظر ولا يصبر لحضور
 الأب حيث لم يكن لها عاصب غير الأب المفقود لاسيما وكان ذلك باذن القاضي الذي له
 ولاية التزوج (اجاب) اذا زوجت البنت المذكورة أمها باذن القاضي من الكفو
 المذكور بمهر المثل يصح النكاح قولاً واحداً حيث كان الأب مفقوداً ولا ينتظر الكفو

١٢٨٠

١٧

ربيع الثاني

١٢٨١

٤

١٢٨١

١٤

١٢٨١

٢١

جمادى الثانية

١٢٨١

٢١

حضوره ولم يكن لها عاصب غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك رقيقة أعنته وزوجه امرأة حرة الأصل خلف العتيق المذكور منها ذكرا وأنثى ثم مات العتيق المذكور عن ولديه المذكورين وعن زوجته الحرة وهم في عائلة معتقة ثم طردهم من عائلته وأقاموا خارج المنزل وبلغ الذكور والأنثى رشدهما فأرادت الأنثى البالغة المذكورة أن تتزوج بآخر ورضى أخوها البالغ به ففنه معتق أبيهما من ذلك فهل على فرض عدم اعتقه لابيها ما لا يكون له منعها من التزوج بعد البلوغ ورضا أخيها حيث كانت أمهما حرة الأصل لتكونهما حرتين بهما ولهما وليس لسيدهما ولا لاية عليهما والمحال هذه حتى في حال صغرهما لا في التزوج ولا في غيره (أجاب) ليس لسيدهما ولا لاية عليهما في شيء لا في التزوج ولا في غيره سواء كان أبوهما معتقاً من قبله أو باقياً في ملكه على الرق حيث كانت أمهما حرة الأصل إذا ولد يبع الأم في الحرية والرق وليس لمولى الأب ولا لاية على أولادها والمحال هذه والبالغة الحرة لها تزويج نفسها بدون رضا الولي من كفؤ بمهر المثل فلواتني أحدهما توقفاً لزوم العقد على إذن الولي أو إجازته إذا كان عاصباً في ظاهر الرواية ولا يصح على المفتي به والآنح النسبي مقدم على المولى على فرض كونها معتقة من قبل السيد وبالجملة فليس لهذا الرجل معارضتها بوجه ولو كانت قاصرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمي من أهل الكتاب أسلم وله زوجة ذمية كتابية على عصمته وله منها ابن وبنت صغيران غير مميزين خافت زوجة المذكور من أهلها أن تظهر الإسلام كزوجها المذكور فهل يكون ولداً المذكوران مسلمين تبعاً له ويحكم بذلك شرعاً وتكون زوجته المذكورة باقية على عصمته وإن لم يتحقق إسلامها وله ضمها مع أولاده المذكورين إلى نفسه (أجاب) نعم يكون الولدان المذكوران مسلمين تبعاً لابيها فيحكم بإسلامهما وتكون زوجته باقية على عصمته ولا يمنع من ذلك كونها باقية على دينها إذ يحل للمسلم تزوج الكتابية ابتداءً بقاء أولى وهذا على فرض عدم إسلامها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة زوجها أبوها بدون إذنهما استأذنها بعد العقد فامتنعت وردت إليه فمذمومة كورفوراً بالمجلس وقالت لا بيها لا تزوج بهذا أبداً فهل والمحال هذه يكون عقد الأب المذكور باطلاً شرعاً سيما ولم يدخل بها الزوج المذكور ويكون لها تزويج نفسها من تشاء من كفؤ بمهر المثل ولا مدة عليها حينئذ (أجاب) إذا زوج البكر البالغة وليها بدون إذنهما يكون النكاح موقفاً على إجازتها فإذا بلغها الخبر فردته فوراً بطل ولا عدة عليها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة شريفة حسبية تزوجت برجل عامي وضيع ذي دناءة يتعير من معاشرته بالنسبة لها ولا ولياً لها العصبية ولم يكن تزوجها برضا عصبته بل بدون إذنهم ابتداءً ولحق العصبية بذلك العار في عرف الوقت لعدم الكفاة على الوجه المذكور فما الحكم في هذا النكاح (أجاب) إذا تحقق ما ذكر بالسؤال يكون هذا النكاح منعقداً في ظاهر الرواية

١٢٨١

٢٦

١٢٨١

رمضان

٤

١٢٨٢

ربيع الاول

٢٠

١٢٨٢

شعبان

٧

وللاولياء

والاولى اى حق الاعتراض وطلب النسخ فيفسخ بطلبهم بعد تحقق عدم الكفاءة على هذا
 توجه ما لم تلد من الزوج وألحق الحمل الظاهر بالولادة وروى الحسن عن الامام الاعظم
 عدم انعقاده أصلا وهو المختار وعليه الفتوى لفساد الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأة زوجت بنتها البكر البالغة لرجل من غير اذنها واجازتها فهل يكون النكاح موقوفا
 على اجازتها ان اجازته نفذ وان رده بطل (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى ان البنت
 المذكورة كانت بالغة وقت العقد عليها من قبل أمها بدون اذنها ورضاها يكون
 العقد المذكور موقوفا على اجازتها فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل خطبت منه بنت اخيه مع تو كيلة له في زواجها وقبل منه التوكيل
 المذكور وانعقد مجلس عرفي وقرئت الفاتحة وعمل لها صداق وقبض عيها المتوكل
 عن والدها الصداق وبعد قبض الصداق قال له الزوج خطبني بنت اخيك فقال له
 خطبتك اياها على مذهب مالك وبذلك الوقت كانت البنت رشيدة بالغة ولم توكل اباها
 ولا عمها في تزويجها بالرجل المذكور ولم يحصل في المجلس سوى ما ذكر فهل لا ينقصد
 نكاحها بهذه الالفاظ واذا قلنا بانعقاده بها يكون موقوفا على اجازتها فاذا لم تجزه وردته
 لا ينقصد بل يبطل (اجاب) على فرض كون المقصود بهذه الالفاظ انعقاد النكاح
 لا الوعد وكون ذلك بحضور من اليهود وسماعهم وفهمهم انه نكاح كاذكروا في قوله
 جئتكم خاطبا ابتك لنفسى فيقول ابوها هي جارية في مطبخك انه ينبغي ان يصح اذا قصد
 العتد دون الوعد الى آخر ما ذكره في رد المختار من النكاح لا ينفذه هذا العقد حيث
 كانت البنت بالغة عاقلة وقتئذ ولم توكل اباها ولا عمها في العقد عليها بل يكون موقوفا
 على اجازتها فيبطل بردها عند علمها اما لو قصد الوعد بالنكاح فلا ينقصد والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة حرة الاصل مكلفة ثابتة النسب من العرب لها اخ وأولاد مكلفون
 أيضا وهم مقيمون جميعا في محلة واحدة فعقد لها الاخ المذكور من بعد وفاة
 زوجها ومضى عدتها واذنها على معتق لزوجها المتوفى غير كفولها بدون رضا أحد
 من الاولاد المذكورين فهل والحال هذه لا يصح العقد المذكور حيث وقع لغير كفؤ
 بدون رضا الولي العصبة الاقرب (اجاب) اذا كان الزوج المذكور غير كفؤ لا زوجة
 بحيث يتغير أولياؤها بتزويجها وقد تزوجها بدون رضا أولياؤها الاقرب بين لها الذين
 هم أولادها في هذه المحادثة أو بعضهم ففي انعقاد هذا النكاح اختلاف الرواية والفتوى
 في ظاهر الرواية ينقصد وللأولياء المستوين في الدرجة حق الاعتراض وطلب النسخ
 ما لم تلد من الزوج وألحق الحمل الظاهر بالولادة وعلى هذا فان رضى بعضهم بالنكاح
 بعد العقد نفذ وأقوى هذه الرواية كثير من المشايخ وعلى رواية الحسن عن الامام يقع
 النكاح باطلا أصلا فلا يتوقف على النسخ وبه يفتى لفساد الزمان وهو أقرب الى
 الاحتياط ولا يفيد رضا الأولياء المذكورين أو بعضهم به بعد حصوله بل قبله والله

١٢٨٢

٢٥

ذى الحجة

١٢٨٢

١

محرم

١٢٨٣

١٠

٣

١٢٨٣

رجب

١٦

١٢٨٣

شوال

٧

١٢٨٣

سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة وأراد أخذها من أمها وان زوجها رجلا كفؤا لها بمهر مثلها فهل يكون له ذلك وليس له ما يمنع الاب من ذلك وتنتهي حضانتها ببلوغها هذا السن المذكور (أجاب) نعم لا بد ذلك والحال ما ذكر وتنتهي مدة حضانه الانثى ببلوغها السن المذكور والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة تيب لها أب وكلته في عقد النكاح فقال أبو البنت المذكور لرجل الطالب للزوج بها بعد جريان مقدمات النكاح ودفع بعض المقدم لا يبيها أعطيتك بنتي هذا بحضور يدينه وكانت حاضرة في المجلس فقال له الزوج المذكور عقب ذلك قبلت ذهل ينقذ النكاح بذلك وتكون المرأة المذكورة على عصمة زوجها المذكور وإذا توجه الزوج بعد ذلك إلى جهة مصر ثم تزوجت برجل غيره يكون نكاح الثاني باطلا وعلى كل حال شرعي رفعت إليه القضية المذكورة التفريق بين الزوج الثاني والمرأة المذكورة وتكون المرأة على عصمة زوجها الأول المذكور لا سيما وقد دفع لها نفقة وكسوة ولا عبرة بقول المرأة المذكورة الآن بعد العطية والقبول لأرضى بالزوج الأول المذكور ولا أقبله وتخير على اطاعة زوجها الأول الشرعية حيث كان قائما بما تحتاجه شرعا أم كيف (أجاب) حيث وكلت المرأة المذكور كورة أباه في النكاح المذكور وجرى مقدماته بين الزوج والوكيل فيه فقال الأب بحضرتها للزوج المذكور أعطيتك بنتي هذه فقال الزوج قبلت وكان ذلك بحضور الشهود والاحرار المكلفين المسلمين في حق نكاح المسلمة السامعين معا الايجاب والقبول الفاهمين معناه ينقذ النكاح وتكون على عصمته ولا تحل لغيره مادامت في عقد نكاحه أو عدته في فرق بينهما وبين الثاني المتأخر نكاحه إذا تحقق ما ذكر بطريقه الشرعي والأدلة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة رشيدة وهبت نفسها لرجل كفؤا لها وهي طائعة على مسمى من الصداق وهو مهر المثل وقبل منها ذلك بحضور بينة شاهدة به سابعة عاتبة بانه نكاح والعاقدان أيضا كذلك فهل يكون ما ذكر من الهبة والقبول فورا في المجلس عقد نكاح صحيح ولا مانع منه وإن كان بدون ولي ولا وكيل لها وإذا زوجها وليها بعد ذلك لغير من وهبت نفسها لا يصح ولا ينفذ تزويجها والحال هذه (أجاب) نعم ينقذ النكاح بلفظ الهبة والحال ما ذكر بالسؤال وتكون زوجته له ولا ينقذ النكاح الثاني الذي أجراه الولي والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة طلقها بائنا في المحكمة الشرعية فحكم به القاضي ثم بعد انقضاء عدتها شرعا تزوجت برجل آخر كفؤا لها بمهر المثل في المحكمة المذكورة على يد القاضي المذكور تزوجا مستوفيا جميع شرائطه الشرعية ودخل بها الزوج الثاني ومكث معها مدة من الأشهر فهل والحال هذه يكون ذلك الزوج صحيحا نافذا شرعا لا يفسخ بدون وجه شرعي وإذا زعم الزوج الأول أن المرأة كتب سنداً وختمه من

١٢٨٣

١٤

جمادى الاولى

١٢٨٤

١٧

١٢٨٤

شعبان

٣٠

جمادى الثانية

١٢٨٥

١١

رجب

١٢٨٥

١٣

رمضان

١٢٨٥

٨

نائب القاضى بانها لا تزوج واحد منهما حين تنازعت مع الاول وقت طلاقها وكان
 الثانى مساعدا لها يريد بذلك فسخ النكاح وأن كتابة هذه الورقة مانعة من صحة تزوج
 الثانى بها لا عبرة بتعلله ولا يكون مجرد كتابتها على هذا الوجه مانعا من صحة تزوج الرجل
 الثانى بها بعد خروجهما من عدة الاول وعدم وجود المانع الشرعى من نكاحها حيث
 كانت تلك الكتابة لقطع منازعة الاول وشقاقه وتعبه (اجاب) نعم يكون تزوج
 الثانى بها والحال هذه صحيحا فاذا حيث لا مانع ولا يمنع من صحته مجرد كتابة هذه الورقة
 من قبل أبيها بقصد منع الشقاق والله تعالى أعلم (سئل) فى صغير رضع من زوجة ابن
 عم أمه مع بنت لها منه فى مدة الرضاع والآن بلغ الصغير وتزوج بشقيقة البنت
 المذكورة منكر ارضاعه من الزوجة المذكورة فهل اذا ثبت بالوجه الشرعى انه رضع
 من أم الشقيقة المذكورة يفرق بينهما (اجاب) نعم يفرق بينهما لعدم صحة نكاحها اذا
 هى أخته رضاعا ولا فرق فى ذلك بين ما اذا رضعت البنت التى تزوجها من أمها النسبية
 التى هى أم الزوج من الرضاع أم لا وهذا اذا ثبت الرضاع المذكور بالوجه الشرعى
 والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فى بكر بالغة يريد أبوها أن تزوجها من رجل بدون
 اذنها ورضاها فهل لا يكون ذلك اذا وكلت جدتها أبأ أمها بأن تزوجها من رجل
 كفؤ بمهر مثلها يسوغ لها ذلك (اجاب) لا تجزى بك بالغة عاقلة على النكاح فلا ينفذ
 تزويج أبيها اياها بدون اذنها فيتوقف على رضاها ولو بالسكوت ولها ان تוכל من شأته
 بتزويجها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف على رضا الاب والحال هذه والله سبحانه وتعالى
 أعلم (سئل) فى رجل أسلم دون زوجته وله منها اولاد دون البلوغ فهل والحال هذه
 يتبعونه أم يتبعونها أفيدوا الجواب (اجاب) الاولاد المذكورون يتبعون أباهم
 المسلم فى الدين فيحكم باسلامهم تبعاء والله تعالى أعلم (سئل) فى بنت بكر بالغة عاقلة
 وشيدة مقيمة عند أخوالها وأبوها فى بلدة أخرى فاستأذنه فى زواج ابنته لرجل فلم يرض
 بتزويجها لذلك الرجل وهى تريد تزويجها بهذا الرجل فهل اذا كان الرجل كفؤا
 والزواج بمهر المثل يكون لهما ان تزوج بغير اذن أبيها ورضاها أم كيف الحال (اجاب)
 للبكر البالغة العاقلة ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف نفاذ نكاحها
 المذكور على رضا أوليائها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فى امرأتين متزوجتين
 برجلين أنت احدهما بولدوا الاخرى ببنت وارضعتا اولاد بعضهما ثم مات الولد والبنت
 ثم بعد ذلك خلفت كل من امرأتين المذكورتين اولادا واما تولىا وهكذا مرارا ولم يحصل
 بينهما رضاع الا فى المرة الاولى فقط ثم خلفت احدى المرأتين المذكورتين ولدا والاخرى
 بنتا ولم يحصل بينهما رضاع فهل والحال هذه يجوز للولد المذكور ان يتزوج بالبنت
 المذكورة حيث لم يحصل بينهما رضاع (اجاب) نعم يصح النكاح بين المذكورين الاثنى
 المذكورين اذا استوفى شرائط الصحة ولا يمنع منه كون كل من امهما راضعتا ابا او اختا

لاحد الزوجين ان يتحلل اخت اخيه او اخت اخته رضا عا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغه رشيدة زوجها ابوها من رجل معلوم حال غيبتها عن بلد بهم معلوم بدون اذنها وعلمها ثم ارسل لها ابوها رجلين ليحضراها له ليسلمها للزوج فلما اخبرها بما ذكر ردت النكاح فورا بلا تأخير فهل لا ينفذ النكاح عليها ويبطل بردها حيث لم يوجد منها الرضا بعقد الاب ولم تسكت عن رده على الفور (أجاب) لا تجبر بكر بالغه عاقبة على النكاح فلو زوجها ابوها بدون اذنها حال غيبتها ثم اخبرت بذلك فردت النكاح فورا ولم ترض به بطل النكاح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل سافر الى البحر الابيض وحكم عليه بسنتين ومضى عليه خمس سنوات من وقت سفره وترك بنتا قاصرة في وطنه بالحلا مشة بقسم الجعفرية وترك ابنا بالغ فهل يكون لابنه البالغ تزويج اخته المذكورة لا يبيح عند غيبة ابيها الغيبة المنقطة بكفو بمهر المثل وما الحكم افيدوا الجواب (أجاب) نعم لا يخالف المذكور تزويج اخته لا يبيح القاصرة من كفو بمهر مثلها عند غيبة ابيها الغيبة المذكورة اذ لم يوجد من يقدم عليه من الدصبات والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من ابي امه ابنة بكر انه يزوجه ابنته فرضى الاب بذلك وسموا المهر مقدما ومؤخرا ودفع من يريد التزوج بعض المقدم وانصرفوا على ان يعقدوا النكاح غدا وبعد مدة طلب من يريد التزوج من الولي المذكور اجراء العقد فابي الان يقبض باقى المقدم فاعسر عنه فعن له الرجوع عن التزوج وطلب من الولي ما اقضه له من المهر فامتنع وتعلل بان الاتفاق المذكور عقد لانكاح فهل حيث لم يقع بينهما الفاظ تنفذ العقد ولم يكن الاب وكيلان بنته في العقد لا يعد ما ذكر من الاتفاق بينهما على ان يتزوجا في المستقبل وتسمية المهر مقدما ومؤخرا عقد النكاح ولا يجبر الرجل المذكور على التزوج بها وله الرجوع عما دفعه من المهر المذكور افيدوا الجواب (أجاب) نعم لا يعد مجرد ما ذكر عقد النكاح حيث لم يصد بينهما لفظ ينعقد به النكاح ولا يجبر الرجل المذكور على التزوج بها وله الرجوع عما دفعه من المهر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة من قاصرة كفو بمهر المثل بولاية ابيه ولم يكن أبو الزوجة سيئ الاختيار ودفع بمجل الصدق واستمرت الزوجة في بيت ابيها بعد عقد النكاح الشرعي سنة وهو ينفق عليها حتى يبلغ كل من الزوجين فاراد الزوج الدخول على زوجته ونقلها الى مسكن شرعي خال عن أهلها في بلدته الغربية من بلدة الزوجة جدامع كونه مأمونا عليها فاخبر ابوها ان ابنته امتنعت من قبول هذا الزوج فهل اذا توفرت شرائط العقد وكانت الزوجة قاصرة وقته لا تجب لذلك ويكون العقد صحيحا وتؤمر بطاعة زوجها والانتقال الى مسكنه المذكور والمحال هذه ولا تقرر على النشوز افيدوا الجواب (أجاب) نعم العقد والمحال هذه صحيح نافذ وعلى الزوجة المذكورة طاعة زوجها والانتقال الى مسكنه الشرعي ولا تقرر على النشوز والله سبحانه وتعالى أعلم

(سئل) في رجل زوجه بنته التي بلغ سنها حال العقد خمس عشرة سنة من شخص بدون
 انهارا عا عدم بلوغها فقالت انا بالغة والنسكاح لم يصح وردته فوراً ولم يوجد منها ما يدل
 على الرضا وقال الزوج بل هي صغيرة فهل يكون هذا العقد باطلا شرعاً بردها له ويكون
 لقول قولها في ذلك ولا عبرة لزعم الزوج انها صغيرة واذا اقام كل بينة على دعواه فيبينة
 من منهما أولى (اجاب) زوجها أبوها مثلاً زاعماً عدم بلوغها فقالت انا بالغة
 والنسكاح لم يصح وهي مراهقة وقال الأب أو الزوج بل هي صغيرة فان القول لها ان ثبت
 ان سناسع ولو برهننا فيبينة البلوغ أولى على الاصح كذا في الدرر منه يتضح جواب هذه
 الحادثة قال الله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل خطب ابنة رجل لنفسه وهي
 صغيرة فقال له أبوها تزوجتك بنتي فقبل الرجل المذكور لذي بينة شرعية لنفسه ولم يسمي
 بمهر فهل ينقصد النسكاح بهذه الصيغة ويجب مهر المثل بالموت والدخول ولو حكماً
 والمجلس مجلس عقد (اجاب) نعم ينقصد النسكاح بما ذكر اذا كانت البنت حال العقد
 صغيرة قولا لاية الاب قائمة وكان ذلك بحضور البينة الشرعية السامعة كلا الايجاب
 والقبول على الوجه المسطور الفاهمة لذلك وان لم يسمي المهر ويجب فيه مهر المثل بالموت
 والدخول ولو بالخلوة الصحيحة وهذا حيث لا مانع من انعقاده شرعاً والله سبحانه وتعالى
 اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ثيباً بالغة رشيدة من نفسها الذي جماعة من المسلمين
 بالاحضرة قاض من القضاة ولا فقيه من الفقهاء مع غيبة اخوتها العصبه والحال ان الزوج
 كفؤ والمهر مهر المثل واقضها المجل ودخل بها ثم لما حضر اخوتها من غيبتهم احضرهم
 الزوج واعلمهم بالعقد المذكور فرفضوا به وعاشروا مدة بحضورهم ثم سافر
 الزوج المذكور فلم يرجع من سفره وجد امراته قد تزوجت بغيره فعارض في ذلك
 فانكروا صدور العقد للزوج الاول فهل والحال هذه اذا ثبت العقد مستوفياً شرائط
 الصحة للزوج الاول يكون لازماً شرعاً ويكون العقد الثاني باطلا كذلك ويفرق بين
 الرأيتين الثاني وتكون الزوجة للاول شرعاً ولا يتوقف صحة العقد الاول على حضور
 قاض أو فقيه بل يكفي في صحته حضور جماعة من المسلمين وما المحكم الشرعي والحال
 هذه (اجاب) اذا ثبت الزوج الاول تزوجه بتلك المرأة بالوجه الشرعي مستوفياً شرائط
 الصحة والزوج يتاريج سابق على العقد الثاني ولم يوجد ما ينقضه كطلاق يحكم له بالنسكاح
 وبطلان العقد الثاني ولا يتوقف صحة النسكاح على حضور قاض أو فقيه شرعاً ويفرق
 بين المرأة والزوجة الثاني وترد الى الاول وله وطؤها بعد العدة من الثاني ان كان لا يعلم
 انها منكوبة الغير اما لو علم فيحل وطؤها بلا عدة لما في البحر لو تزوج بالمرأة الغير لما بذلك
 ودخل بها لا تجب العدة عليها حتى لا يحرم على الزوج وطؤها وبه يقى لانه زنا والمترى
 بها لا يحرم على زوجها كما في رد المحتار من المحرمات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 ولد قاصرو له بنت اخت بالغة مات عنها أبوها ولا عاصب لها ولا حاكم من قبل أمها فاراد

١٢٨٦

٤

ذی الحجة

١٢٨٦

٤

١٢٨٦

٢٦

خالها المذكور ان يزوجه الولده القاصر فاتفق معها على صداق معلوم فرضيت به لدى بيئته
ثم اقامت خالها ابا القاصر المذكور وكيلها عنها واذنت له ان يزوجه ابوه القاصر
المذكور وذلك بشهادة بيئته من المسلمين واقام والد الزوج المذكور اباه الذي هو جد
الولد وكيل عنه في القبول لولده المذكور الذي يريد تزويجه فحضر نائب الشرع واجر
الصيغة بين الوكيلين على هذا المهر المشروط وذلك بحضور جم غفير من المسلمين ثم بعد
العقد ذهبت الزوجة المذكورة من بلد زوجها الى بلد أبيها قبل دخول الزوج بها
وتزوجت برجل آخر بحضور نائب شرع الجهة الثانية فهل العقد الاول صحيح ولا عبرة
بالثاني أم كيف الحال أفيد والجواب (اجاب) نعم العقد الاول والحال ما ذكر صحيح
حيث لا مانع من صحته ولا عبرة بالثاني حيث ثبت الاول بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل قال لا خور زوج بنتك لابني بصداق المثل فقال له والحال ان له بنتين
أتر يد التي هنا أو التي في البلاد فقال له اتى في البلاد فقال له صغيرة قل يصبر عليها فقال
طيب نعم وقرأ الفاتحة على ذلك ثم بعد مدة تزكر أبو البنت أنها رضعت من أم الولد خمس
وضعات وزيادة فيما دون الحولين على بنت أصغر من الولد فهل والحال هذه لا تحل له
بسبب الرضاع أم لا والصورة التي جرت بينهما لا ينقضها عقد (اجاب) نعم لا تحل له ان
كان الواقع ما هو مسطور به بالسؤال اذ هي اخته رضاعا الرضاعها من امه في مدته والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها منه بوضع الحمل وفي
ثالث يوم بعد الوضع وهي في مدة النفاس زوجها ابوها برقيق للزوج ودخل بها وأصابها
وقبل انقضاء عدتها من الرقيق زوجها ابوها للزوج الاول المطلق لها ثلاثا فهل لا يكون
هذا التزويج الثاني مطلقا المذكور صحيحا ويحل بينهما وبينه حتى تنقضي عدتها بالحيمض
بعد مدة النفاس حيث كانت من ذوات الحيمض او تحل له بدون ذلك وماذا يكون الحكم
في ذلك (اجاب) العقد على معتدة الغير مادامت المرأة في العدة لا يصح فيجب التفريق
بينهما والحيلولة الى حين انقضاء العدة شرعا ثم يحتاج الحال الى تجديد العقد عليها حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بنت دون الحولين رضعت خمس رضعات من امرأة
ذات لبن من رجل فهل تحرم تلك البنت على فروع تلك المرأة المذكورة (اجاب) نعم
تحرم على جميع فروع تلك المرأة المرضعة والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة وكنت
وصي ابوها في تزويجهما من رجل معلوم فزوجها له بايجاب وقبول شرعيين لدى بيئته
شرعية بمهر معلوم هو مهر مثلها والحال ان الرجل كفولها ثم قبل الدخول بها توفي
الوصي المذكور وبعد وفاته انكرت التوكيل وزوجها بهذا الرجل وكنت أجنبية في
تزوجها بغيره فزوجها من رجل آخر فهل اذا كان الحال ما ذكر وثبت النكاح الاول
بالبينة الشرعية مستوفيا للشرائط الشرعية يكون النكاح الثاني باطلا ولا يفسخ وترجع
للزوج الاول ولو بعد الدخول (اجاب) اذا ثبت توكيل البكر البالغة المذكورة وصي

١٢٨٧

١٢٨٧

١٢٨٧

١٢٨٨

١٢٨٩

٥

١٦

ربيع الاول

١٧

جمادى الثانية

١٦

صفر

٢٦

جمادى الثانية سنة

١٢٨٩

٦

رمضان

١٢٨٩

٢٣

شوال

١٢٨٩

٢٤

أبيض تزوج بجهام من الرجل الكفو المذکور بمهر مثلها وانه زوجهام منه بعقد صحيح
 من غير مهر اطله المعتبرة شرعاً ولم يكن هناك مانع يحكم بفسخ هذه النكاح حينئذ
 وبذلك الثاني حيث صدر وهي في عصمة الاول والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل له زوجة وبنت قاصرة منها فروجت الام البنت المذكورة لابن أخيها من غير اذن
 البنت مع حضوره معها في البلد وعدم غيبته عنها فهل يتوقف نفاذ النكاح على
 اذنها اجازته فان شاء اجازته وان شاء ابطله لا سيما وقد تزوجتها الام لغير كفو لها (اجاب)
 لا يلزم للام في انكاح الصغيرة مع حضور الاب وعدم عضله وعدم تنغيه فلو عقدت
 هذه الحال من كفؤ بمهر المثل كان نكاحها موقوفاً على اجازة الاب فان اجازها
 بطل رده بطل فلو كان الاب غائباً لا ينتظر الكفو حضوره أو عاصلاً تنتقل الولاية
 الى غيره من الاولياء كالام ان لم يوجد من يقدم عليها غيره فلها التزوج حينئذ من الكفو
 بغير اذن امه او تحقق عدم كفاءة الزوج فلا تملك الام تزويج الصغيرة منه بحال بل يقع
 النكاح فاسداً والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى منية عمر في بنت ينمية قاصرة ليس لها ولي
 فزوجها أمها ولم تبلغ اختارت نفسها فهل حيث كان المزوج لها غير الاب والجد
 فلهما ذلك ولا تخبر على الدخول على زوجها اتيدوا الجواب (اجاب) اذ ازوج الصغيرة
 بالجد والجد من كفؤ بمهر المثل صح النكاح ولها خيار الفسخ بالبلوغ ان علمت بالنكاح
 قبل البلوغ وان علمت بعده ويستتر في صحة الفسخ اختيارها لنفسها فور البلوغ او العلم
 بالنكاح ويبطل خيارها بالسكوت ان بلغت بكر او لا يمتد الى آخر المجلس مع علمها
 بالنكاح ولو كانت ثيباً لا يبطل خيارها ما لم يوجد منها ما يدل على الرضا بالنكاح صريحاً
 أو من هذا علمت تفاصيل المسئلة وقد استفيد من احضر السؤال ان الزوجة
 المذكورة بلغت من مدة ستمة مع علمها بالنكاح ولم تختزن نفسها الا الآن فاذا كان الامر
 بخلافها خيارها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنتان خطب احدهما رجل لابنه
 العاقل والحال ان احدي البنيتين معينة ومعلومة باسمها لسكن من الحاضرين فلما
 جلس العقد أرادوا العقد على البنت المعينة المخطوبة فقال رجل من الحاضرين ان
 المخطوبة المذكورة أريد أن أزوجه الابن اعقدوا للخاطب على الاخرى فلما سمع ابن
 الخاطب الذي هو الزوج كلام هذا الرجل قام من قعوده وقال للحاضرين اشهدوا
 ثم رشيد ولا أريد التزوج الا بالمخطوبة فلم يسمع الاب كلامه وزوجه غير المخطوبة
 وكالة من الابن للاب ولا اجازة منه لما فعله والده فهل يكون هذا العقد غير صحيح
 ثبت بلوغ الابن وعقله وعدم اجازته لعقد أبيه ولم تثبت وكالة عنه في ذلك أم كيف
 (اجاب) لا ينفذ عقد النكاح من الاب لابنه العاقل البائع وقته بدون وكالة
 ذلك العقد بل يكون موقوفاً على اجازة الزوج فان اجازها نفذ وان رده بطل ان
 وقع ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين ولدت كل منهما ولداً

فارضعت احدهما وولدا الاخرى مع ولدها النسبي في آن واحد ثم بعد مدة ولدت المرأة التي
لم ترضع ولدا الاخرى بنتا ثانيا فهل والحال هذه يجوز لولد المرضعة المذكورة التزوج باخت
أخيه رضاعا أم لا (اجاب) نعم يجوز للولد المذكور التزوج بالبنت المذكورة التي
هي أخت أخيه رضاعا حيث لم يرضع من لبن امرأة واحدة والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) في رجل له بنت بكر بالغت وكلته في تزويجها لرجل معلوم بمهر كذلك فزوجها
منه بحضور شهود ووقع العقد مستوفيا شرائطه الشرعية ولم يدخل بها الزوج الى الآن
وقد دفع معجل الصداق الى أبيها ثم لحصول منازعة أنكر الابن توكيل بنته له في ذلك
ولما سئلت البنت المذكورة عن توكيلها لابيها في عقد نكاحها على الرجل المذكور
أقرت به بحضور شهود عدول من المسلمين عارفين لها ليس بينهم وبينها حجاب فهل اذا
ثبت وتحقق بالوجه الشرعي توكيل البنت لابيها في ذلك العقد بالبينة الشرعية لا يعتبر
انكار الابن ذلك التوكيل ويحكم بزواجيتها حيث استوفى العقد شرائطه الشرعية
(أجاب) اذا ثبت توكيل البنت المذكورة لابيها في ذلك العقد حال صدوره بالبينة
العادلة بطريق شرعي وكان صدوره مستوفيا شرائطه المعتبرة شرعا يحكم بعقده ولا
يعتبر انكار الابن كونه وكيلافيه والحال هذه والله تعالى علم (سئل) في بنت قاصرة ليس
لها من الاولياء العصبة الاعمال الشقيق وهو الاقرب وابن عمها الشقيق وابن عم أبيها
الشقيق أيضا غاب عنها المذكور ففوق مسافة القصر فخطبها رجل كفؤ لها من أمها وجعل
لها مهر المثل فخطب ابن عمها في تزويجها منه فاحال ذلك على ابن عم أبيها لكونه
سبق منه تزويج أختها قبل ذلك فعمد لها ابن عم أبيها على الكفو المذكور بمهر المثل
بإذن ابن عمها ورضاه وحضور شهود العقد واستوفى العقد شرائطه الشرعية ولم يعارض
بعد ذلك ابن العم المذكور ثم حضر عنها الشقيق المذكور فآخبره ابن عم أبيها بما حصل
فرضى به وأجازه فهل والحال ما ذكر يكون هذا النكاح صحيحا واذن عم شخص من
البلدة عدم صحته لعدم صدوره من العم الاقرب لاعتباره بزمعه والحال ما ذكر أفيدوا
الجواب (اجاب) اذا كان العم الولي الاقرب غائبا مسافة السفر ولا ينتظر الكفو
استطلاع رأيه يكون لمن بعده من الاولياء وهو ابن العم ولاية التزويج فاذا أذن لابن عم
أبيها في تزويجها من الكفو بمهر المثل فزوجها على هذا الوجه ينفذ ولا يتوقف على
إجازة العم وان قلنا بعدم الولاية لمن بعد الاقرب من الاولياء لعدم تحقق الموجب
يكون تزويج ابن عم الابن في هذه الحالة من عقد الفسولي موقوفا على إجازة العم فان
أجازه بعد صدوره مستوفيا شرائط العدة نفذ وعلى كلا الوجهين لا يعتبر زعم الشخص
المذكور على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في نصراني قبطي كان صرافا
في بلدة من قرى مصر ثم عزل وله زوجة نصرانية خلف منها ابنا رضيعا فأسلمت تلك
الزوجة طائفة محتارة وحسن اسلامها ورفعت تلك القضية الى مدير تلك الجهة وتحقق

١٢٩٠

١٤

ذی القعدة

١٢٩٠

١٢٩٠

٢١

١٢٩٠

٣٠

جمادی الاولى

١٢٩١

١

جمادی الثانية

١٢٩٢

١٢

لدی حسن اسلامها ومنع زوجها من التعرض لها فالحكم الشرعي بالنسبة لزوجية
 المرأة المذكورة وهل يكون ابنها الرضيع المذكور مسلما تبعا لأمه وتكون حضانتها
 لأمه المذكورة حيث كانت أهلها لم يقيم بها مانع (أجاب) المصريح به في كتب المذهب
 انه اذا أسلم أحد الزوجين المجوسيين أو امرأة الكتاني عرض الاسلام على الآخر فان أسلم
 بها وان أبق فرق بينهما وما لم يفرق القاضي فهي زوجته وحينئذ فالقاضي يعرض
 الاسلام على زوج النصرانية المذكورة التي أسلمت فان أسلم فالنكاح على حاله والا
 فرق بينهما فبعد التفريق عدة الطلاق ولها التزوج بغيره بعد ذلك والولد قبل البلوغ
 يتبع خير الابوين ديناً فاذا كان لتلك المرأة التي أسلمت أولاد غير محكمين بالاسلام تبعا
 لأمهم المسلمة وهي أحق بحضانتهم في مدتها حيث كانت أهلها للحضانة لم يقيم بها مانع
 واقع سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في صغيرة لأب لها ولها عم عاصب ولي لها في النكاح
 زوجها من صغير قريب لها في النسب وهو كفؤ لها بمهر مثلها بولاية أبيه وقد تحمل أبو
 الصغير المذكور والمهر والنفقة عن ابنه لزوجته المذكورة حال العقد عليها وصدر
 عقد النكاح المذكور مستوفيا شرائطه الشرعية ثم بعد مدة بلغت الصغيرة وهي بكر ولم
 تحترق فسخ النكاح حال بلوغها مع علمها بالنكاح والمهر فهل يكون النكاح المذكور
 صحيحا ولا يكون لها خيار الفسخ مع سكوتها مدة طويلة نحو السنة (أجاب) نعم يكون
 النكاح المذكور صحيحا حيث زوجها وليها المذكور من كفؤ بمهر مثلها مستوفيا
 شرائطه الشرعية وليس لها خيار الفسخ بعد بلوغها اذا لم تحترق نفسها حال البلوغ بل سكتت
 تلك المدة عالمة بالنكاح ولا تعذر بحجها كون الخيار على الفور والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة لها بنت من زوجها أرضعت ولد الغيرها مع بنتها المذكورة في مدة رضاعها
 قبل مضي سنتين لكل منهما ثم رقت بنت أخرى من هذا الزوج وأرضعتها أيضا بعد
 مدة فطام الولد الاجني وبنتها التي رضعته معه منها ثم بعد مضي سنتين تزوج الولد
 المذكور البنت الثانية التي رضع من أمها في مدة رضاع اختها على الوجه المذكور
 والولد المذكور بالغ وهو جاهل الرضاع المذكور حال العقد عليها ولم يدخل ولم يحتل
 بها الى الآن ثم تبين له رضاعه من أم من تزوجها في مدة الرضاع على هذا الوجه
 وصدق من اخبر بذلك واستمر على التصديق والزوجة قاصرة واقرب بالرضاع المذكور
 والدا كل من الزوج والزوجة واخبر به ايضا جملة من الاشخاص فهل اذا رفعت هذه
 المحادثة لدى القاضي وصدق الزوج على الرضاع على هذا الوجه وهو بالغ عاقل مختار
 يحكم القاضي بفساد النكاح ويفرق بينهما وبين زوجته القاصرة المذكورة معاملة له
 بأقراره ولا يلزمه في هذا النكاح الفاسد شيء من المهر حيث لم تحصل خلوة ولا دخول اذا
 شهد بالرضاع المذكور على هذا الوجه رجلا نعد لان اورجل وامرأتان نظر الكون
 الزوجة قاصرة لم يقع منها تصديق على الرضاع حتى يبطل حقها في المهر جميعه (أجاب) نعم

يحكم القاضي على الزوجين بفساد النكاح بتصديق الزوج على الرضاغ المذكور على
الوجه المستور ولا يتوقف فساد على اقامة البينة بالرضاغ والحال هذه لكن سقوط
المهر اذا حصلت الفرقة قبل الدخول يتوقف على اعدام من اما تصديق الزوجة ايضا
وهنا لا يتأتى الا ان لسكونها قاصرة او ثبوت الرضاغ بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
لانه لا يثبت الا بما ثبت به المال عند الحاجة قال في رد المحتار ضمن تنبيهه نقلا عن الهندية
وان صدقها اي من اخبرت بالرضاغ الرجل وكذبها فسد النكاح والمهر بحاله
وان بالعكس لا يفسد ولها ان تحلفه ويفرق اذا نكل انتهى والله تعالى اعلم
(سئل) في بنت بكر بالغة عاقلة خطبها رجل لابنه من ابيها فرضى ابوها بذلك وقرر لها
صدقا معيناً ثم عند انقضاء المجلس قال بعض الحاضرين لابي البنت اعطيت ابنتك
بهذا الصداق لابن فلان فقال اعطيت وقال لابي الولد قبلت زواجها للولد قال قبلت
كل ذلك والحال ان البنت لم تعلم بذلك فلما بلغها ذلك ردت النكاح فوراً بلا سكوت
وامتنعت وأبت ان تتزوج هذا الذي زوجها منه ابوها فهل لا يصح هذا العقد على هذا
الوجه او يصح وللأب جبرها على الزواج أفيدوا الجواب (اجاب) لا تجبر بكراً بالغة على
النكاح فيتوقف نكاحها عاقلة على اذنها به او رضاها فلوزوجت بلا اذن فردته فوراً
بطل ويبطل خيارها بسكوتها ان علمت به بكر او بكل ما يدل على الرضا به والله تعالى أعلم
(سئل) بافادته من محافظة مصر في ٩ شوال سنة ١٢٩٣ مضمونها محافظة رشيد أرسلت
هذه المكاتبة ومعها المخلص قضية تزوج شخص يدعى سليمان الجباس بواحدة تسمى
خطابية بنت المرحوم مصطفى خطاب ويراد الاستفتاء فيها من حضر تكفينا عليه لزم
الشرح ليفاد بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي
في هذه المسألة انه لا يرتفع عقد النكاح الشرعي الصادق مستوفيا بشرائط الشرعية بين
رجل وامرأة بمجرد اخبار أم المرأة المذكورة بانها أرضعت الزوج المذكور في مدة الرضاغ
بدون اقرار الزوج واصراره على ذلك او شهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول
بالرضاغ وكذا اخبار رجلين عن قول أم الزوجة بذلك لا يعتبر بشرع عا في التقرير الا ان
الزوج لو وقع في قلبه صدق اخبار الام فلا حوط له المفارقة ديانة وما أفاده كل من
حضره قاضي الثغر ومقتبه عما هو منسوب اليهما في المخلص المذكور وهو الماعبق للشرع فلا
يتعرض لهذا النكاح والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يريد
أن يتزوج بنت ابن عمته من النسب والحال ان لابي البنت المذكورة أخاً نسبياً لا أم كان
في حال صغره قد رضع من أم الرجل الذي يريد التزوج بابنة اخيه لأمه النسب المذكور
ولم يحصل رضاغ ممن يريد التزوج من عمته التي هي أم ابى البنت أصلاً ولم يحصل رضاغ
من ابى البنت المذكورة من أم من يريد التزوج ابناً ولا من بنته ولم يحصل اجتماع
بينهم في الرضاغ من امرأة واحدة أصلاً فهل والحال هذه يحصل للرجل المذكور أن

١٢٩٣

٢٠

شوال

١٢٩٣

١٨

يتزوج

يخرج تلك البنت التي هي بنت ابن عمته نسبا وهي أيضا ابنة ابن أخي أخيه رضا عا ولم
 يخرجها من موانع شرعية سوى ما ذكر (اجاب) نعم يحل لهذا الرجل التزوج بهذه البنت والحال
 ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الشيخ عبد الرحمن السويسي الحنفى في
 رجل يملك عبدين وأمتين فأذن لابنه ان يزوج الامة للفلانية من فلان العبد والثانية
 من الثاني فخالف الابن وزوج كل أمة لغير من أذن له ان يزوجهامنه ثم ان الفقيه
 المتأخر أخبره الابن بهذه المخالفة فذهب للمالك الفقيه المذكور وأخبره بالمخالفة
 المذكورة وأخبره ان صحة هذا العقد موقوفة على الاجازة فأجاز المالك المذكور ما فعله
 ابنه وكان الابن المذكور في حال عقده هو الذي تولى طرفي العقد بأن قال زوجت فلانة
 من فلان ثم ان احدا العبدین طلق امرأته ثلاثا فهل العقد صحيح والطلاق واقع ام غير
 صحيح والطلاق غير واقع وما كيفية العقد حيث انهما الآن مملوكا كان ايضا أقيدا
 الخواب موضحا وكان قد كتب على هذا السؤال العلامة الشيخ عمر الراعى الحمد لله وحده
 نعم هذا العقد غير صحيح والطلاق غير واقع ولسيد الامة والعبد أن يجتدوا العقد عليهما
 لأن مفتى مجلس ومديرية غربية وختمه وكنت اقيمت أنا باللسان ان الطلاق واقع
 والعقد صحيح وعند الامعان يظهر ذلك وذلك ان المفتى المذكور في فتواه استند الى قوله
 ان الفضولي لا يتولى طرفي العقد من المجانين خلافا لابي يوسف وذلك ان الايجاب
 لا يتوقف على قبول غائب بل اذا صدر الايجاب من المحاضر يصدر باطلا وعند الثاني
 يتوقف فاذا صدر بغير باطل فاذا قبل الغائب صح الايجاب وفي حادتنا هذه لو كان
 السيد هو الذي باشر العقد يكون ايجابه غير محتاج الى القبول بل العبارة الواحدة منه
 قائمة مقام العبارتين فكذلكه تكون عبارته قائمة كذلك وحيث ان الفضولي
 في الحادثة المذكورة تولى الطرفين وصدر من المالك اجازة لفعله يكون كالمباشر هو
 بنفسه فهذا ما وصل اليه فهمى القاصر ومع ذلك فالامثال للحق أحق وقد فهم حضرة
 قاضى افندى السويس كما فهمت لكن حاصل عندنا خلاف كثير لما كتبه حضرة
 المفتى الموما اليه وحيث ان اصحاب القضية يريدون تجديد العقد بل المحال على حسب
 الفتوى فقد عرضت ذلك على الجناب الاعظم لاجل ان يبين لنا بخطه الشريف ما هو
 الصواب ونرجوه ان يبين بتجصيل الافادة من فضله حيث ان رافع هذا لا يقيم الا يوما نصبر
 الله الاسلام بوجودكم آمين (اجاب) اذا تولى ابن المالك عقد النكاح بين العبدین
 والامتين المذكورين على خلاف اذن المالك فكان بذلك فضوليا ولم يحصل من قبل
 الزوج او فضولى آخر مثلا حال صدور العقد في مجلسه قبول لا ينفذ هذا النكاح باجازه
 المالك سواء صدر بكلام واحد او بكلامين على الراجح وجعله في الفتح الحق خلافا لما في
 حواشى الهداية وشرح السكاكى في صورة صدوره بكلامين على قول الامام ومحمد خلافا
 لثاني في انعقادهم من الفضولى بالقبول آخر في المجلس موقوفاء على الاجازة وذلك لان

صاحب الدرر جعل تولى طرفي النكاح من واحد بايجاب يقوم مقام القبول في خمس صور
وهي اذا كان وليا أو وكيلًا من الجانبين أو أصيلا من جانب ووكيلا أو وليا من آخر
أو وليا من جانب ووكيلا من آخر ثم قال ليس ذلك الا واحد بضولي ولو من جانب وان
تكلم بكلامين على الراجح فصور الفضولي التي لا يتوقف فيها الايجاب على قبول غائب
بل يبطل عندهما خلافا للثاني اربعة وهي ما اذا كان فضوليا من الجانبين أو كان
فضوليا من أحدهما وكان من الآخر أصيلا أو وكيلًا أو وليا وبقي هناك صورة عشرة
عقلية وهي الاصيل من الجانبين لم يذكرها الاستحسان كفي رد المحتار ونقل فيها عن
الفتح أن كون كلامي الواحد عقدا تاما هو أثر كونه مأمورا من الطرفين أو من طرف واحد
ولاية الطرف الآخر فصوره الحادثة لم تكن واحدة من الخمس صور التي يتوقف فيها النكاح
ويقوم فيها الايجاب مقام القبول فيتولى فيها الواحد طرفيه بل هي من صور الفضولي
من الجانبين وقد قيل يتولى النكاح واحد ليس بضولي ولو من جانب وهذا هو كذلك
فلا مسامح لجعله موقوفا على قولهما أو ما على قول أي يوسف فوقوف قطعاً وينفذ باجازه
المالك وكذا لو قبل في المجلس شخص آخر توقف اتفاقاً هذا ما ظهر لي في هذه الحادثة
والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ناظره سافر خاتمة مصر في ١٢ محرم سنة ٩٥
مضمونها جارية من ضمن السراي المحاذي تملك المرحوم الامير عبد الرحمن الكبير من
أمراء دارفور ترغب بالتزوج بشخص من أقارب المتوفي والشخص المذكور يرغب
تزوجها أيضا السكن أحد أولاد المتوفي متوقف بالقبول منه انها من جوارى والده والحال
انها من ضمن السراي المحاذي ومثبت ذلك فهل يجوز تزوجها من هي راغبة فيه بدون
واسطة أحد أولاد المتوفي المذكور أم كيف تؤمل الافادة بموافقة الشريعة الحمدية على
صاحبها افضل الصلاة وأزكى التحية (أجاب) بمجرد كون الجارية المملوكة للشخص
من سراريه ومحاضيه لا تعتق بموت سيدها المالك لها الا اذا اعتقها مالكتها أو أتت منه
بولد حال حياته وادعى نسبه منه أو كاتبها وأدت بدل الكتابة أو دبرها فتعتق بالاستيلاء
من كل ماله وبالتدبير من ثلث ماله وبدون ما وجب عتقها لا تصير حرة ويتوقف
نكاحها على اذن ورثة سيدها أما لو صارت حرة بسبب من اسباب الحرية كما توضيح وهي
بالغة عاقله قلها ان تزوج نفسها بدون توقف على اذن ورثة معتقها والله تعالى أعلم
(سئل) في بكر قاصرة ناداها أحد أولاد عمها البالغ ببيع وسي فاجابته امام أخوي المنادي
البالغين فوراً بقولها له نعم حال غيبة أبيها عن مجلس المناداة والاجابة المذكورة فلما حضر
وبلغه ذلك رده ولم يجزه فهل حيث تحقق قصر البكر المذكورة وقت اجابته المذكورة
ورد أبيها لذلك يكون النكاح باطلا على فرض انه مقدمه بالنكاح والاجابة المذكورة ولا
تكون البكر المذكورة زوجة لابن عمها ما ذكر ويمنع من معارضة لها والحال هذه
افيدوا الجواب (أجاب) نعم لا ينفذ النكاح المذكور على القاصرة المذكورة بل يبطل برد

١٢٩٥

١٢

جادی الاولی

١٢٩٥

ایها

أبى على فرض كونه ينعقد بهذا اللفاظ حيث تحقق كونها قاصرة وقت صدوره على
 كذا الوجه ثم في انعقاده بهذه الالفاظ اختلاف والذي حققه العلامة ابن عابد بن
 حاتم على الدر عدم انعقاده بما ذكر على المذهب الذي هو ظاهر الرواية مصوباً لعبارة
 النارج في قوله بالانعقاد بها على المذهب حيث قال صوابه لا ينعقد على المذهب ونقل
 عنه في ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأتين ورزق من
 إحداهما بولد ذكر لم يرضع من ضرة أمه ثم مات الزوج وبعد مدة تزوجت إحدى زوجتيه
 المذكورتين رجلاً أجنبياً ورزقته منه بنت لم يحصل منها رضاع عن كانت ضرة لامها
 فهل إذا أراد أخوها من أمها وهو الابن الثاني المرزوق للزوج الأول من المرأة الأخرى
 أن يتزوج بهذه البنت التي هي أخت أخيه من أمه وليست أختاه نسباً ولا رضاعاً يجوز
 هذا النكاح ويكون حلالاً (أجاب) نعم يجوز هذا النكاح ويكون حلالاً إذا استوفى
 شرائطه الشرعية لتصریحهم بجواز نكاح أخت أخيه نسباً كما في هذه الصورة والله تعالى
 أعلم (سئل) من بلاد الروم بأسئلة أربعة وأجيب عنها في ٨ شوال سنة ٩٦ ثلاثة منها قيدت
 في باب التعزير والردة على التوالي بهذا التاريخ وقيد هذا في هذه الترجمة بهذا التاريخ
 ودوفين فعل فعلاً أو قال قولاً يصير به كافر ثم تاب وأسلم وكان في نكاحه زوجة
 هل يفسخ النكاح بذلك ولا تحمل له إلا بتجديد النكاح ولو حصل ما ذكر ثلاث مرات
 تحمل له زوجته بتجديد النكاح بدون أن ينكحها زوج آخر أو يكون ذلك بمنزلة الطلاق
 الثلاث ولو حصلت الردة من الزوجة يكون المحكم كردة الزوج في انفساخ النكاح
 أم كيف المحكم (أجاب) ارتداد أحد الزوجين ففسخ للنكاح في الحال ولا يتقص عدد
 الطلاق ولو صدرت الردة من الزوج حتى لو تكرر ذلك منه ثلاثاً يصح العقد عليها بعد
 الإسلام بدون أن تنكح زوجاً غيره كما صرحوا به وبأنها تجبر على تجديد النكاح لو جاءت
 لفرقة من قبلها بردتها والله تعالى أعلم (سئل) من سعادة مأمور بضيعة مصر
 بأفاده غير رسمية مؤرخة ٩ ربيع الأول سنة ٩٧ حاصلها المسطر أعلاه صورة سؤال
 اقضى الحال اعطاء القوي الشرعية عنه عن يد حضرة حسن أفندي معاون أول
 الضبطية (وصورة السؤال المذكور حرفياً) ما قولكم في رجل عقد لرجل على امرأة
 مملوكة لا خير بدون حضوره وبدون إذنه ولم يعلم المالك ذلك العقد أي فهل يكون
 العقد باطلاً بامتناع المالك المذكور أو لا (أجاب) إذا زوج المملوكة أجنبي بدون
 إذن مالكها وعلمه كان نكاحها موقوفاً على إجازة سيدها المذكور فإن إجازته نفقته وان
 رده بطل هذا ما يقتضيه المحكم الشرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة
 ينيبها لأعاصب لها ولها جدة أم أب وجددة أم أم وجد شخص كقولها يريد أن يتزوجها
 بغير مثلها وهي تطيق الوطاء فهل إذا زوجتها جدها أم أبيها باذن القاضي الذي له ولاية
 تزويج الإيتام من هذا الكفو بمهر المثل ورضا الجدة أم الأم بحضرة الشهود واستوفى

١٢٩٥

٣

شوال

١٢٩٦

٨

ربيع الأول

١٢٩٧

١٠

١٢٩٧

٨

العقد شرائطه يكون صحيحا فاذا وان ثبت لها خيار الفسخ بالبلوغ بشرائطه المعتبرة
 (أجاب) نعم يكون هذا النكاح صحيحا فاذا والحال ما ذكر وله خيار الفسخ بالبلوغ حيث
 لا مانع والولاية هنا لام الأب لأنها مقدمة على أم الأم كما حرم به خبير الدين واقفى به في
 المحامدية والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة المحقانية في ٢١ رجب
 سنة ٩٨ حاصلها وردت لنا مكتوبة من حضرة محافظ رشيد في ١٢ الجاري ومعهما أوراق
 علم منها حصول العرض لطرفه من شيخ ذاك البندر عن إجراء عقد زواج امرأة تسمى
 فاطمة بنت علي العسال بشخص كان مسيحيا واسلم وكلاهما من الاغراب وأنه صار
 الاشتباه بان المذكور ربما يكون صرافا وطرفه شي للبري ومن التبريات التي اجرتها
 المحافظة علم ان الشيخ عبد السلام طيبة احد خو جات مدرسة رشيد هو الذي اجرى العقد
 المذكور وعلى يد ما ذون عقود الزواج بقسم بحرى رشيد وانضح ان الشهود الذين
 كانوا حاضرين وقت العقد لا يعلمون خلوا الزوجة المذكورة من الزواج والعدة وأنهم
 شهدوا على العقد فقط بناء على ما قيل لهم من العاقد وان الزوجة افادت ان ورقة
 طلاقها موجودة بطرف والدها بالعماسية وأنه حصل التفريق بين الزوجين
 المذكورين بمعرفة قاضي تلك الجهة بناء على ما افاده مفتي رشيد بعدم صحة هذا العقد
 وليكون العاقد المذكور معارضا بجهة العقد ويرغب الاستفتاء من حضرة تكم فنؤمل
 الافادة بما يترأى (أجاب) النكاح الصادر من المكافئة لغير كفو بدون اذن وليها
 العاصب ورضاه وقع في صحة انعقاده اختلاف التصحيح والذي عليه القوي عدم صحته
 كما اقضى به حضرة مفتي رشيد فلا يصح وان كان القول بان عقاده هو ظاهر الرواية وهو
 صحيح ايضا ويكون للولي حق الفسخ اذا نضر روتغير من مصادرة غير الكفو اذا لم يوجد
 مانع من الفسخ كولايتها او جبل ظاهر فلو جرى على ظاهر الرواية شخص لا يؤخذ
 شرعا بناء على هذا القول الصحيح وان كان القاضي يقضى بالمفتي به فاجراء حضرة
 القاضي بناء على افتاء حضرة المفتي من فساد العقد بعدم الكفاءة على القول المفتي به
 صحيح ولا اثم على العاقد الجارى على ظاهر الرواية الصحيح ايضا بناء على القول الثاني
 والذي ينبغي من الآن فصاعدا عدم كفاءة الزوج أن لا يصير الاقدام على العقد الا
 باذن الولى العاصب ابتداء تحرزا من فسخ الحاكم بناء على القول المفتي به فيهم الشيخ
 عبد السلام طيبة المذكور ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج انثى غير
 بالغة بعقد صحيح ثم دخل بها وجملت منه وبعد الحمل تبين انها كانت رضعت من امرأة في
 مدته وان تلك المرأة كانت رضعت وهي صغيرة أيضا في مدة رضاعها من زوجة ابى هذا
 الزوج من لبن هذا الاب مع اخت هذا الزوج لايه فهل يكون هذا النكاح فاسدا
 فيفسخ لتبين كونه تزوج بنت اخته من ابيه من الرضاع حيث كان اللبن الذي رضعته
 امها رضاعا لبن ابيه من زوجة ابيه المذكورة ولا يقال انها اخت اخيه فقط وهل يجب

رجب
٢٤

١٢٩٨

عليه بالدخول بها والوطء مهر مثلها لا يراد على المسمى لرضاها به ولا تجب عليه نفقة
عندها في هذا النكاح الفاسد وان كانت تستحق اجرة حضنة هذا الحمل بعد انفصاله على
ايه الموسر حيث لا مال للصغير لثبوت نسبه منه بهذا النكاح وان كان فاسدا واجرة
ارضاعه حيث لا مانع (اجاب) صرح علماؤنا بأنه يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب الا
ما استثنى وبان زوج مرضعة لبنها نزل منه اب للرضيع وابنته اى ابن زوج المرضعة
اخ للرضيع وان كان من امرأة اخرى غير المرضعة ككفى حادثة السؤال وبنته أخت
للمرضيع وان كانت من امرأة اخرى وابوه جد وأمه جدة واخوه عم له واخنة عمه له حتى
لو كان لرجل امرأتان وولدتا منه فارضعت كل واحدة صغيرا صارا أخوين لآب من
الرضاع وان كان احدهما أنثى لا يحل النكاح بينهما واصله ان لبن النمل يتعلق به
التحريم عندنا خلافا للامام الشافعى كفى الكنز وشراحه وحينئذ تكون هذه الزوجة
بنت أخت من الاب لمن تزوجها ولا تحل بنت الاخت رضاعا كفى النسب فاذا ثبت
ما ذكر في السؤال يحكم بفساد هذا النكاح ويجب فيه مهر المثل بالدخول والوطء ولا يزداد
على المسمى لرضاها به ويثبت فيه النسب من هذا الزوج لشبهة العقد ولا تجب على
الزوج نفقة العدة فيه وتستحق هذه الام اجرة على حضنته وارضاعه من مال أبيه حيث
لا مال للصغير وهى أحق بحضنته اذا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقيمها مانع لافرق
في ذلك بين ما قبل الفارقة وبعدها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فى امأة أرضعت
صغيرة أجنبية فى مدة الرضاع ثم أرضعت المرضعة المذكورة صغيرا أجنبيا عن المرضعة
وعن الصغيرة الرضعية فى مدة الرضاع أيضا ثلاثة أيام ولم تعرف مقدار الرضعات التى
أرضعتها للصغير المذكور فى الثلاثة الايام المذكورة فهل والحال هذه يكون مجرد
ارضاع المرأة المذكورة للصغير مثبتا لبنوته للرضعة وبه يثبت التحريم بين الرضيعين
المذكورين ولا عبرة بقله الرضاع فى المدة المرقومة واذا صدر عقد زواج بينهما بعد البلوغ
بكون باطلا وينع من البناء بها وما الحكم الشرعى (اجاب) اذا تحقق الارضاع المذكور
فى مدته بالوجه الشرعى ثبت بنوتهما لهذه المرأة واخوتهما لبعضهما قبل الابن الواصل
الى جوفهما او كثر فلا يحل النكاح بينهما بل يقع فاسدا ويفرق بينهما وينع من الدخول
بهما والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فى رجل وظيفته با شمعاً وادائرة حرم المرحوم
محمد سعيد باشا الى مصر كان وللرجل المذكور مروة وحشمة بين الناس وصاحب
ملاح وتقوى وله مال وثروة من كسبه وكده وتعبه وهو معروف بين الناس بالتقوى
والصلاح وحسن الاستقامة ثم توفي عن بنت قاصرة وقبل وفاته اقام عليها وصيا وللبنت
المذكورة عم جاهل محترف بحرفة دينية وهى حرفة الخلاقة وكان اخوه فى حياته يتعير
بذلك للعم المذكور ابن جاهل محترف بالحرفة الدينية المذكورة فاوداع المذكور
ان يزوج البنت القاصرة المذكورة لابنه المذكور والحال انه مشغول بالحرفة

١٣٠٠

٨

رجب
٦

١٣٠٠

المذكورة التي هي عار عند أهل العرف مع انضمام عدم التقوى لذلك مع معرفة الناس ان سبب تزويجها لانبش المذكور هو الطمع في مال القاصرة المذكورة وشهرته عند الناس بذلك فهل لا يكون الابن المذكور كفؤا للبنت المذكورة وليس للم تزويجها منه وما حكم الله افي ذلك الجواب (اجاب) يشترط لعمدة تزويج القاصرة من قبل غير الاب والمجد كون الزوج كفؤا له والمهر المثل والكفاءة تعتبر في اشيائها منها المال بان يقدر الزوج على المهر المثل ونفقة شهر ولو غير محترف والا فيكونه يكتب كل يوم كفايتها لو تطبق الجماع ومنها التقوى والصلاح ومن جملة ما فقهوه عليه انه لا يكون الفاسق كفؤا لبنت صالح على ما في النهر ومنها المحرفة فأرباب المحرف الدينية كالحلاقة لا يكونون اكفاء لمن ابواه دوسرة أشرف منها وذكروا ان ذا المحرفة الدينية ومنها الحلاقة غير كفؤ لأرباب سائر المحرف كعطار أو برار أو صواف وان الوظائف في الاوقاف من المحرف لانها اوت طريقا لتكسب في مصرف صاحبها كفؤا للآخر ولو غير دينية كبوابة ويؤخذ مما ذكره ان المدار في الكفاءة وعندها على التعريف في العرف وعندها فاذ تحقق كون مریدا تزوج بهذه البنت غير كفؤا له الا يصح تزويجها اياه من قبل عمها بل يكون نكاحها فاسدا ولا فلا والله تعالى اعلم

* (باب المهر) *

(سئل) في رجل تزوج بنته البكر البالغة بوكالة عنهما من رجل آخر بمهر معلوم وقبض الاب بمهر صدقها وزفها بجهاز للزوج ودخل عليها الزوج في منزله وتمتع بالجهاز مدة أشهر والآن استولى الاب على الجهاز وأخذ من ابنته قهرا عنها وعن زوجها تمللا بأنه ملك أمها فهل يكون للبنت مطالبة أبيها بما قبضه من مهر بل الصداق واذا ملك الاب ابنته الجهاز المذكور وقبضته لا يكون له الرجوع فيه ولا عبرة بدعواه انه ملك أمها (اجاب) للبالغة المذكورة مطالبة أبيها بما قبضه من مهر بل صدقها حيث لم يوصله اليها ولم يثبت أنه اشترى لها به أمتعة باذن البالغة وليس له الرجوع فيها ثبت انه ملكه لها من الجهاز حيث تحقق القبض والخيارة بالوجه الشرعي ولا تسمع دعواه بأنه ملك أمها بعد التملك من قبله لانه سعى في نقض ما تم من جهة والده تعالى أعلم (سئل) في رجل من الريف تزوج بنتا من مصر على أنها تقيم بمصر بموجب الشروط التي حصلت وقت الزواج وخلف منها ولدا فصار الولد عمره أربع سنوات فحصل بعض تنافس بين الزوج والزوجة بسبب كونه يطلب اقامتها بالريف فامتنعت مرة بعد مرة ثم حضر بالحروسة بنفسه وأراد أخذها فامتنعت كما تقدم فأرسل بعضا من أتباعه الى المنزل وأخذ الولد الصغير بناء على أنه يشتري له شيئا وتوجه به لوالده الى الريف فهل لا يمكن أبوه من أخذه مع صغره سنة ولا تحريمه على السفر من مصر التي هي محل التزوج الى القرى مع

ذی القعدة

البعد بينهما مسافة القصر (اجاب) ليس للزوج نقل زوجته مسافة القصر بدون رضاها وهي أحق بحضانه ولدها فليس لايه أخذه والسفر به جبر اعطيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من أبيها ببلغ معلوم وأقر الأب بقبضه كله مقدما ومؤخر المحضرة شهود العقد ثم رد الأب المهر للزوج ليجهزها به فاشتري الزوج به أمتعة ودفع زياذة على المهر من ماله وسلم الأمتعة للزوجة من المهر ودخل بها واستمر معها مدة ثم طلقها فهل يصدق الزوج في أنه أوصلها ما شرط تعجيله من المهر وإذا ادعت عليه بالتؤخر فدفعه لها ونفقتها وديننا ادعت عليه به لا يكون لها عليه دعوى في المهر وغيره بعد ذلك وبعد ثبوت اعترافها بقبض المؤخر والنفقة والدين الذي عليه بالبينة الشرعية وهل إذا دفع لها مصاغات التزين به على وجه العارية ثم أعطته له قبل الطلاق وبعد الطلاق مدة ادعت عليه أنه ملكه لها يصدق الزوج بدون بينة في أنه دفعه لها عارية ولا يكون القول قولها (اجاب) إذا ثبت دفع الزوج مؤخر صداق زوجته وما بذمته من الدين لا يكون لها المطالبة به بعد ذلك وإذا ادعى الزوج دفع ما شرط تعجيله لها قبل الدخول يكون القول له بجميعه في ذلك حيث كانت دعواه الدفع بعد الدخول على ما أفاده الرمي وغيره وحيث اعترفت الزوجة بأن الملك في المصاغ المذكور لزوجها وادعت تملكه لها لا يكون القول لها في ذلك ويقضى به للزوج إذا لم تثبت التملك وانتقاله إليها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بفتاة بكر أفاصرة يثيمة فاقدة العصبية وأمها وكلت زوجها غير أبي البنت فطلبها الزوج لدون مسافة التصرف فأبتهى وأماها ووكيلها فهل إذا غاب عنها مدة سنين يلزمه كسوتها ونفقتها ومؤنتها (اجاب) للزوج نقل زوجته إلى ما دون مسافة القصر ويجب عليها طاعته في ذلك فإذا امتنعت عن ذلك تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك ولا تحجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر أو دخل بها فتبين فساد العقد بالوجه الشرعي وفرق بينهما الحاكم الشرعي وحكم عليه بصدق المثل وكان قد أعطاهما البعض قبل الدخول وبقي البعض الآخر بذمته ومن ظلمه قال إن طال بسني أحد - دى البعض الآخر فأنما قاله فمن خوفه آمنه لم يتعرض له أحد في طلب البعض الباقي بذمته فصار الت صابرة حتى مات فهل لها طلب ما بقي بذمته من تركته (اجاب) للمرأة المذكورة طلب ما بذمته زوجها من باقي الصداق بعد تحققه حيث لا مانع من دعواها بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة في بلدة أراد الرحلة إلى بلد أخرى ويدهما من المدة ما يزيد على مسافة القصر فهل إذا رخصت بالسفر معه لا يكون ل أحد من له عليها الولاية معارضتها في ذلك ولا غيرهم وتساfer معه قهرام كيف الحال (اجاب) المنع من نقلها معه مسافة سفر فأكثر إنما هو لحقها وتضررها بالغربة في حيث رخصت بالانتقال لا يكون لأحد ميل في منعها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في ابن في عائلة أبيه وفي معيشته

صفر

٥

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

ربيع الثاني

١٨

١٢٦٥

جادی الاولى

٩

١٢٦٥

ومعاون لا ييه في زراعته في ارضه فأراد ابوه ان يزوجه زوجة بقدر من الدراهم سماه
 لا دلهما في وقت مجلس عقد النكاح ويدفعه من ماله تبرعاً لابنه فلم يرض اهل الزوجية
 بالقدر المذكور وامتنع من الزيادة على ذلك لكونه مهر المثل وقام الاب من المجلس
 مغضباً ثم ان الابن التزم لاهل الزوجية بمهر أكثر مما سماه الاب لاهل الزوجية وعقدوا له
 عقد النكاح واراد الابن ان يطالب ابيه بالمهر الذي التزمه فلم يرض الاب وامتنع من دفع
 المهر المذكور له ولا لاهل الزوجية ويريد الابن الزام الاب به والتداعى معه فيه متعللاً بأنه
 يجب عليه ان يزوجه اول مرة مثل أخوته فهل لا يجبر الاب على دفع شيء من المهر المذكور
 ولا يستحق الابن المعاونة لا ييه شيئاً من مال الاب المذكور (اجاب) لا لمطالبة على الاب بما
 على ابنه البالغ من المهر بدون كفالة عنه في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج
 امرأة بصدق معلوم قدره خمسة وعشرون الف فضة منها المقدم ثلاثة عشر الف فضة
 دفع منه سبعة آلاف وستة آلاف من المقدم بقيت في ذمته حتى دخل بها واعترف لها
 بها بعد الدخول بشهادة بينة شرعية كالباقي من المؤخر ثم بعد مدة مات الزوج عنها وعن
 وارث آخر حاسبها الوارث على جميع مالها من باقي المقدم من المهر والمؤخر ودفعه لها ثم بعد
 ذلك اراد الرجوع عليها بما دفعه لها من باقي المقدم متعللاً بأنه يموت عليها فهل اذا ثبت
 اعتراف مورثه بالباقي من المقدم بعد الدخول بها بشهادة البينة الشرعية وصدق وارثه
 على ذلك ودفعه لها كالمؤخر من المهر لا يكون له الرجوع عليها ولا عبرة بتعلله المذكور
 ولها أخذ ما يخصها من ميراثه ايضاً بالقرينة الشرعية أم لا (اجاب) نعم لا يكون
 للوارث الرجوع على زوجة مورثه بما دفعه لها على الوجه المذكور ولها أخذ ما خصها
 من مخلفات الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في محل إقامة أبيها وأراد
 ان ينقلها الى بلد غير بلدها وبينهما مسافة بعيدة فوق مسافة القصر فهل اذا امتنعت
 من النقلة معه لا تعد ناشرة ويؤثر بالانفاق عليها واذا كان لها منه ولد صغير يؤثر
 بالانفاق عليه ايضاً ولا يمكن من أخذه (اجاب) في الدر عن النهر والذي عليه العمل
 في ديارنا انه لا يسافر بها جبراً عليه وبه جزم البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى اه
 فليس للرجل المذكور نقل زوجته مسافة القصر بدون رضاها وبامتناعها عن ذلك
 لا تكون ناشرة فيجب عليه نفقتها كما عليه نفقة ولدها منه الذي لا مال له والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها ويدها تمسك بما لها عنده من مقدم صداقها ومؤخره
 ثم مات قبل الدفع لها فهل اذا كان هناك بينة تشهد بما لها عليه من الدين يكون لها
 الرجوع بدينها في تركته بعد ثبوته (اجاب) للمرأة المذكورة أخذ صداقها من تركته
 زوجها بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ولد تزوجه والده وهو قاصر
 وتولى العقد بنفسه وحين العقد شرط والد الزوجية على والد الزوج ان يكون هو الملتزم
 بدفع الصداق فالتزمه ودفع لوالد الزوجية دراهم هدية منه اليه تسمى في عرفهم بالشرط

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

٨

رجب

		قبلها منه وقبضها ثم بعد مضي ثلاث سنين أراد والد الزوج ان يرجع على والد الزوجة فيها أهدها لها وقبضه منه وقت العقد فهل يجب لذلك ويبطل الشرط أو لا يجب لذلك ويعمل بما شرطه على نفسه (أجاب) المقرر في السكتب من قولهم المعروف كالمشروط يجب الحاق ما ذكر بالمشروط فكذا نه تزوجها على المبلغ الذي سماه من النقود على المبلغ المسمى في عرفهم بالشرط وحيث كان معلوم القدر كان لازما لزوم المهر للعلم به وعدم جهالة فليس لولي الزوج استرداده من ابى الزوجة بعد دفعه كما أفاده العلامة الرملي وبوأخذ الأب بما التزمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة وأقبضها الحال من الصداق المسمى في العقد ودخل بها ثم بعد ذلك خرجت من بيته بغير اذنه فطلبها محل طاعته فامتنعت حتى تقبض بقية الصداق فهل يلزمها لزوم محل طاعته ولا يسوغ لها طلب مؤجل الصداق قبل حلول أجله (أجاب) اذا قبضت المرأة ما تعورف بتجمله فليس لها ان تمتنع عن طاعة زوجها وبجها حيث كان المسكن شرعيا وليس لها طلب مؤجل الصداق قبل حلول أجله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أبيه ولم يترك تركه أصلا فأرادت الزوجة ان تلزم أب الزوج بجميع الصداق فهل لا تجاب لذلك حيث لم يترك الزوج تركه ولم يضعه الأب لها بل قبل الابن النكاح لنفسه وهو بالغ رشيد (أجاب) لا مطالبة على الأب بصداق زوجة ابنه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة من أبيها بصداق معلوم ودفع للأب بمحل الصداق ودخل بها ومكث معها مدة فهل اذا بلغت البنت رشيدة وولدت زوجها في تخليص ما أخذها أبوها من المهر تجاب لذلك ويجبر الأب على دفع ذلك للوكيل المذكور (أجاب) على الأب دفع ما قبضه من صداق بنته المذكورة لها أو لو كسبها حيث لم يوصله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة بصداق حال ومؤجل لولد رجل آخر قاصر ثم أراد الدخول فاشتري ولي الزوج ما يلزمه للكسوة من قماش وحرير وأدخل البنت على الولد ثم بعد ذلك طلب ولي الزوجة ما بين تجمله من الصداق فأبى ولي الزوج وقال أنا حسب الكسوة من المهر فهل لا يجب لذلك ويلزمه ما بين تجمله من المهر (أجاب) لا يجبر أبو الزوج الصغير على دفع صداق زوجة ابنه المذكور من مال نفسه بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها منه بثلاث حيض ثم تزوجت برجل وطلقها قبل الدخول والخلوة بحضرة بيعة فعقد عليها الزوج الاول عقدا جديدا بمهر جديد على زعم انها حلت له ولم يدخل بها الزوج الاول ايضا ولم يحتل بها بعد العقد عليها فهل يكون العقد فاسدا ولا ضمان على الزوج الاول فيما سماه لها من المهر في العقد الفاسد حيث لم يحصل منه دخول بها ولا خلوة (أجاب) لا مطالبة على الزوج الاول بشئ من المهر الثاني حيث كان الحال ما هو مستطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من وليها بمهر معلوم فقبل الدخول بهادفع لوليها حال
١٢٦٥	٢	
١٢٦٥	٥	
١٢٦٥	٩	
١٢٦٥	١٩	
١٢٦٥	٢٥	رمضان
١٢٦٥	١٤	شوال

الصداق وبعد مدة تزيد على سنتين انكروا الزوج أخذ حال الصداق وبطاب الزوج به مع وجود البينة الشاهدة باقرار الولي بأخذ من الزوج فهل لا عبرة بانكاره بعد اعترافه حيث كان الطلب منه للزوج خصوصاً وان الولي أب ووكيل عن الزوجة البالغة الثيب في القبض (اجاب) حيث كان الاب وكيلا عن الزوجة المذكورة في قبض الصداق وثبت قبضه له باعتراؤه فلا يكون له ولا للزوجة المطالبة به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب لابنه البالغ بنتاً بكر من وليها بصداق معلوم والتزم الاب لولي البكر بجميع الصداق من ماله عند العقد بالمجلس وقبل الاب النكاح لانيه بعد أن دفع بعض المجل من ماله لولي الزوجة ودخل بها الابن المذكور فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون للزوجة مطالبة الاب بما بقي من المجل حيث التزم بجميع الصداق وكفله (اجاب) للزوجة مطالبة ابى الزوج بمهرها اذا ثبتت كفالتها لمطالبة به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سأله أخني طلاق زوجته على الترامه بمؤخر صداقها ونفقة عدتها في ذمته بدون اذنها فأجابها وطلقها على ذلك والاجنبي معسر فهل للزوجة ان ترجع على الزوج بمؤخر صداقها ونفقة عدتها (اجاب) للزوجة مطالبة زوجها بمؤخر صداقها وكذلك بنفقة عدتها ان كانت العدة قائمة فان أدى اليها رجع به على الملتزم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وطنها الاصلى مصر تزوجت رجلاً فيها ثم انتقلت معه برضاها الى ناحية الصعيد ثم رجعت الى وطنها الاصلى الذي صدر العقد فيه باذنه وأبت ان تعود الى تلك الجهة فهل لا تجبر على الانتقال مسافة القصر واذا امتنعت عن ذلك لا تكون ناشرة وتجب نفقتها على زوجها ولا بعد امتناعها عن ذلك نشوزا (اجاب) لا تجبر المرأة على الانتقال مسافة القصر ولا تكون ناشرة بالامتناع عن ذلك والحال ما ذكر فوجب نفقتها على زوجها بقدر حالهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من ابىها ودخل بها في مصر وأقام بها مدة ثم بعد ذلك أراد ان ينقلها الى بلدة محل اقامته وأشغاله وزراعتة بها فامتنعت باغراء ابىها لها من السفر مع زوجها فهل اذا أوفاهما ما تعورف تجب له وكان مأموناً عليها وكان بينهما وبين مصر دون مسافة السفر يجب الزوج الى نقلها واذا امتنعت لا تستحق عليه نفقة ولا كسوة مادامت كذلك (اجاب) نعم للزوج نقل زوجته الى ما حو من مسافة القصر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من ابىها ودخل بها في مصر وأقام بها مدة ثم بعد ذلك أراد انقلها منها الى بلد بينها وبين مصر نحو ست ساعات فامتنعت من ذلك وطلبت منه ان يتفق عليها في محل اقامتها في مصر ويقرر لها النفقة والكسوة ويأتى لها تجارية تحدها ولا تنقل معه الى محل طاعة فهل لا تجب له اطلبته وله نقلها الى البلد المذكور مدة محل اقامته (اجاب) نعم لا تجب لذلك حيث أوفاهما المهر وكان مأموناً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع والده في معيشة واحدة وفي عائلة ابىه ثم تزوج الابن امرأة ودفع لها بعض مقدم الصداق

سؤال

١٢٦٥

٢٩

ذى القعدة

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

٢٥

ذى الحجة

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

١٨

- و بعد دخوله بها بمدة مات عنها وعن زوجة غيرها وعن والده ولم يترك تركه فارادت
 تلك الزوجة مطالبة والده بما في صداقها فهل لا تجاب لذلك ولا يلزم الاب بدين ابنه اذ لم
 يتكفل به (اجاب) لا مطالبة على الاب بصداق زوجة ابنه بدون كفالة به والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأه وعقد صداقها في مصر وأراد زوجها ان ينقلها ببندر
 سكندرية فامتنعت الزوجة من ذلك فهل لا يجاب الزوج لاخذها قهر اعنها (اجاب)
 ليس للزوج نقل زوجته من بلدتها التي وقع العقد بها مدة السفر بدون رضاها على
 ما عليه العمل والفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفع لها زوجها جميع مخرج
 الصداق وبقي عليه المؤخر وهو خمسون ريالاً ثم بعد ذلك امتنعت من محمل طاعته حتى
 قبض المؤخر فهل لا تجاب لذلك وليس لها المطالبة به الا بعد الطلاق او الموت واذا
 امتنعت تكون ناشرة (اجاب) ليس للمرأة المذكورة الامتناع عن طاعة زوجها حيث
 اخذت ما بين تعجيله من المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن قاصر فزوج
 بنتاً قاصرة ودخل عليها ثم بعد مضي خمسة عشر يوماً اخذها ابوها من بيت الزوج من غير
 اذن أبيه ومن غير رضاه متعللاً بأنه تشوش بالمبارك وانها لا تتقدم الى أن يشفي فهل
 يكون لابي الزوج طلب زوجة ابنه الى طاعته ولا عبرة بما تعلل به ابوها (اجاب) يؤمر
 ولي الزوجة الصغيرة المطيعة للوطء بتسليمها للزوج حيث أوفاهما حقوقها الشرعية
 ولا يفسخ النكاح بوجود الزوج مجذوماً كما في تنقيح الفتاوى المحامدية وغيرها والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته القاصرة لرجل بولاية عليها على مهر معلوم
 مقدم ومؤخر ثم طالب ابو البنت الزوج واباه بمقدم المهر فتعلل الاب والزوج بالاعسار
 وأشار بعض المحاضرين في المجلس على ابي البنت بأنه يدفع بعض المقدم من ماله فالترزم
 بأنه يدفع نصف المقدم عن الزوج من ماله وتعهده وتسكفل بذلك ولم يدفع ما التزم به الى
 الآن فهل لا يبرأ الزوج عن مقدم المهر ولا عن شيء منه بالتزام ابي البنت ببعض المهر
 ويكون للبنت بعد بلوغها مطالبة الزوج بجميع مقدم المهر ويجبر على دفعه اليها ولا
 عبرة بتعلله ولا بتعلل ابيه بالتزام الاب وتعهده وتسكفله بان يقوم بدفع بعض المقدم
 المذكور وقد دخل بها ولم يطلقها الى الآن (اجاب) يصح ضمان ابي الزوج المهر
 او بعضه فللزوجة بعد بلوغها رشيده مطالبة الضامن بما ضمنه والتزمه ومطالبة الزوج
 بجميع المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية وهي حبلى
 ثم كماحت وضعت حملها ثم بعد انقضاء عدتها بوضع الحمل عقد عليها بمهر معلوم فهل اذا
 مكثت أياماً بعد العقد ولم يحصل منه دخول ولا خلوة وطلقها قبل الدخول والخلوة يكون
 الطلاق بائناً ولا يجب لها سوى نصف المسمى ولا يلزمه نفقة لها حيث كان الطلاق قبل
 ما ذكر لعدم وجوب العدة عليها (اجاب) للطلقة المذكورة نصف المسمى ولا عدة عليها
 حيث كان الامر ما هو مسطور بخلاف ما لو تزوجها في عدتها ثم طلقها بائناً او رجعيماً قبل

ربيع الثاني

١٢٦٦

٤

جادی الاولی سنة

مطلب أباها بعد الدخول
ثم تزوجها في عدته
ثم طلقها قبل الدخول
وجب مهر كامل ثان
وعدة مبتدأة بخلاف
مالو كان النكاح
الثاني بعد العدة

١٨ ١٢٦٦

٢٠ ١٢٦٦

مطلب بعث نيشا
ثم لم يتزوجها هل
يرجع بما دفع

رجب

١٨ ١٢٦٦

الوطع والخلوة فانه يجب لها كمال المهر المسمى في الثاني والعدة لان وجوب العدة عليها
فوق الخلوة كما في رد المحتار من أوائل المهر وفي الهندية من الفصل الثالث عشر في تكرار
المهر واذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها باثنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول
بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني في قول
ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى وعليها استقبال العدة عندهما اه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل اباه في عقد نكاحه على امرأة معلومة وعينها له وعين
له المهر وأعلم به ودخل بها ومكث معه مدة مستطيلة ثم بعد ذلك طلقها فخطبته بمهرها
المسمى لها فاني الدفع لها زاعما انه كثير عليه والحال انه المهر المعين سابقا فهل لا يجب
لذلك ولها المطالبة بما لها ويجب بر على دفع المهر ولا عبرة بتعطله (اجاب) اذا اعترف
الزوج بتسمية هذا المهر وبقائه بذمته أمر بدفعه لزوجه ولا عبرة بتعطله المذكور
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بكر من أبيها ودفع لها قدرا
معلوما من الدراهم نيشا لما لم يعقد عليها وكان من عادة بلادهم ان الخطاب اذا دفع ذلك
القدر ولم يعقد عليها أو عرض عن الخطوبة أخذ ما دفعه لا يباحل يمكن من ذلك (اجاب)
للرجل المذكور الرجوع بما دفعه للمرأة على الوجه المستطور اذا كان قائما لانه اما من
المهر أو هدية فله الرجوع به قائما حيث لم يتم النكاح أما لو كان هالكا فان كان من
المهر فكذلك وان كان هدية مأذونا في استعماله ليس له الرجوع وفي الخيرية سئل في
رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها لتزوج به وتحقق انه انما ينفق عليها ليتزوجها
ثم امتنعت عن التزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما انفق أم لا (اجاب) نعم يرجع
قال في الخانية بعد أن ذكر القولين في المسألة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن
يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا
لفظا قال في التهمة سئل والدي عن بعث الى أبي الخطيبة سكر اولوزا وجوزا وتمرا ثم
ترك الاب المعاقدة هل لهذا الخطاب ان يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على
الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم ياذن له في ذلك فله ذلك اه وفي التمرير
من المهر والمحاوي الزاهدي ما بعث للمهر يسترد عينه قائما أو قيمته هالكا وكذا ما بعث
هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك أفاده في تنقيح المحامدية من المهر والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تزوج بنتا بكر ابالة من والدها بمصر ودفع لها مقدم الصداق وبعد
الدخول بها والمعاشرة لها سافر الى جهة اسكندرية وبريد طلبها وسفرها الى هناك
فامتنعت من السفر وهي كارهة لذلك فهل لا تجبر على ذلك شرعا ولا تعديا بما تنافى ناسرة
ويكون لها مطالبة زوجها بنفقتها وكسوتها (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على ذلك ولا
تكون ناسرة بالامتناع على ما به العمل والقوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
زوجة أو فاهما تعودف تجهيله من الصداق وهو مأهون عليها أراد السفر بها الى

سنة	شعبان	
١٢٦٦	٥	مادون مسافة القصر فنعلم أهلها من التوجه معه واخذوها من منزله قهر اعنه فهل لا يكون لهم منعها من التوجه معه ويؤمنون بتسليمها اليه واذا امتنعت تكون ناشرة (أجاب) ليس للزوج جنة بعد ايفاء المجل الامتناع عن الانتقال مع زوجها حيث كان مأموها والمسدة أقل من مسافة القصر وبالامتناع عن الطاعة بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها ما دامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة قاربت البلوغ ومكثت عنده سنتين في عشرة أهله فطلب وليها مسكة شرعيا ونفقة ومؤنسة فقام الزوج باداء ذلك كله كما قرره المحاكم الشرعي وبعد ذلك امتنع وليها من تسليمها للزوج فهل اذا كانت الزوجة مطيعة للوطء تسلم زوجها (أجاب) اذا كانت الزوجة مطيعة للوطء وجب تسليمها للزوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا ثنائيا ونقض عدتها ثم عقد عليها عقدا جديدا بغير جديد ودخل عليها وأصابها زيادة على الاختلا بها ثم بعد ذلك طلقها وأنكر الدخول والخلو والاصابة فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينه الشرعية يجبر على دفع جميع الصداق ونفقة العدة واذا ظهر بها حمل يلحق بالمطلق المذكور ولا عبرة بانسكاره الخلو والدخول عليها واصابتها (أجاب) اذا افترق الزوجان وقال الزوج كانت الفرقة قبل الدخول وقالت المرأة بعده فالقول قول المرأة بيمينها على ما جزم به صاحب التثوير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لآخر ودفع لها عند التزوج حليا ومصاغا على سنبل الزينة والعارية واشهد على ذلك بينة شرعية فهل اذا ماتت البنت عند زوجه او اراد الزوج ان يجعل ذلك ميراثا عنها واثبت الاب انه له خاصة وانه كان تحت يدها زينة وعارية لا يكون ميراثا عنها ويكون للاب خاصة (أجاب) نعم يكون ما ذكر للاب ولا يكون تركه عن البنت حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر تزوجها رجل من ابيها وهي قاصرة بصر ولم يدفع لها المقدم الذي تعرف بجسده وقد بلغت بعد ذلك وتريد اخذ جميع المقدم من الزوج ويريد أن ينقلها من مصر الى بلد الاوياف بقلوب بدون اذنها ورضاها والحال ان بينها وبينه عداوة وهو غير مأمون عليها ويخشى عليها منه القتل وحاله بذلك ظاهر لكل من يعرفه من اهل حرفته وبلده فهل لا يكون له نقلها والحال هذه حيث لم يوفها مقدم صداقها وكان غير مأمون عليها ويفرض عليه قاضي المحروسة ما يحتاج اليه من النفقة والكسوة والحال هذه (أجاب) ليس للزوج المذكور نقل زوجته اذا كان الحال ما هو مسطور ولا تكون ناشرة بالامتناع من الانتقال معه فعليه نفقتها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم اراد نقلها الى محل طاعته في مصر القديمة فهل يجاب لذلك وتجب الزوجة على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (أجاب) يجب على الزوجة طاعة زوجها وليس لها الامتناع عن الانتقال معه حيث
١٢٦٦	١٤	رمضان
١٢٦٦	٢١	
١٢٦٦	٢٨	
١٢٦٦	١٢	شوال
١٢٦٦	٤	ذي القعدة

أوفاهما ما تعرف تجهيله وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمهر معلوم من الدراهم ودفع لها بعض المقدم ودخل بها وبعد الدخول مات عنها وعن ورثة فطلبت الزوجة باقى مقدم صداقها من تركتها زوجها فادعت الورثة بأن الميت المذكور دفع لها جميع المقدم فهل إذا لم تصدقهم الزوجة على ذلك يكون لها تخليف الورثة (اجاب) حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تجهيله على المفتي به كذا فى الخيرية ومن المقرر ان التخليف من فروغ سماع الدعوى هذا اذا كانت الدعوى بجميع المشروط تجهيله أمالو كانت ببعضه فتمسك على ما صرح به فى تنقيح الفتاوى الحمادية من المهر نقلا عن جامع الفتاوى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل متزوج بامرأة يريد النقلة بها الى مادون مسافة القصر فهل له جبرها على النقلة معه أولا وهل اذا امتنعت تكون بذلك ناشزة أولا (اجاب) للزوج بعد دفع ما تعرف تجهيله من المهر أن ينقل زوجته فيما دون مدة السفر حيث كان مأموها عليها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تزوج بكر ابالغة ودخل بها وبعد مدة أراد أن يطلقها ولا يدفع لها شيئا من حقوق النكاح متعللا بأنه ما وطئها الا قليلا لعدم تمكينها له من ذلك على الدوام فهل اذا طلقها يؤمر بدفع حقوق النكاح من المهر وغيره ولا عبرة بتعلله (اجاب) بئس كد كل المهر المسمى بالدخول واذا طلق الرجل زوجته المدخول بها وجبت عليه نفقة عدتها الى انقضاءها شرعا ولا عبرة بالتعلل المذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل متزوج بامرأة وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت من غير إذن زوجها ومكثت فى بيت أهلها فطعن بها الزوج الى محل طاعته فابت وتريد ان تأخذ منه مؤخر الصداق وهى على ذمته بدون طلاق فهل لا تجاب لذلك وتجب على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وليس لها مطالبة بمؤخر صداقها الا بعد الطلاق (اجاب) على المرأة طاعة زوجها وعدم الخروج من محل سكناها الشرعى بغير إذنه حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية وليس لها مطالبة بما أجل من الصداق قبل حلول أجله والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل خطب بكر ابالغة وبعث لها أمتعة على جهة النيشان كما هو عرف مصر ثم بعد ذلك عقد عليها وأراد ان يطلقها قبل الدخول بها أو يأخذ ما بعته على جهة النيشان فهل له ذلك أم يتنصف (اجاب) يتنصف المفروض فى العقد بطلاق قبل وطء أو خلوة و يعود النصف الى ملك الزوج بمجرد الطلاق اذا لم يكن مسلما لها وان كان مسلما لم يطل ملكها منه بل توقف عوده الى ملكه على القضاء أو الرضا فاذا كانت الامتعة المذكورة من جملة المهر المفروض فى العقد يتنصف بالطلاق قبل الدخول حقيقة أو حكما والا فلا وما فرض بعد العقد أو زيد لا يتنصف كما صرحوا به لاختصاص التصنيف بما فرض فيه بالنص كما فى الدرر من المهر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل عليه دين لزوجه من أصل المهر ومثول عليه لمضى سنة برضاها بذلك بشهادة بينة شرعية

١٢٦٦

١٩

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

١

فهل اذا ارادت ان تأخذها لاقبل مضى الاجل لا تجاب لذلك بدون وجه شرعى (أجاب)
لا مطالبة للزوجة على زوجها قبل حلول الاجل بما أجل من المهر تأجيلا لازما والله تعالى
علم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكذا فاصرة من أبيها بمصر ودخل بها و صار يضاررها
والآن يريد أن ينقلها الى محل أقل من مسافة القصر بعد أن ضاررها الضرر الشديد
فهل لا يجاب لذلك حيث كان يضاررها ولا يؤمن عليها (أجاب) للزوج نقل زوجته
دون مسافة القصر اذا كان قائما بحقوقها الشرعية مأمونا عليها ولا يمكن مأمونا عليها
وتحقق الضرر وعدم قيامه بحقوقها لا تجبر على الذهاب معه والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل عقد على بنت بكر من والدها على صداق معلوم دفع بعضه فماتت ليلة زفافها قبل
المخول بها عن زوجها وأبيها وأمها وتركت ما مورث عنها شرعا فجهرها والدها وأخرجها
فهل يتقرر المهر جميعه بالموت وماذا يخص كل وارث وماذا يكون الحكم في مؤن تجهيزها
الشرعية تلزم من (أجاب) يتأكد جميع المهر بموت أحد الزوجين ومؤن تجهيز المرأة
اذا ماتت على الزوج خاصة فان أداه الاب باذن الزوج رجع به عليه والا فلا وكذا الحكم
فيما لو كفن أحد الورثة ميتا لتركته له بلا اذن الباقي ولا اذن القاضي حيث لا يرجع على
باقي الورثة بخلاف ما لو كانت له تركه حيث يرجع فيها بكفن المثل كما في الدرر وحاشيته
رد المختار من شهادات الاوصياء وفيها من المحل المذكور تنبيه لومات ولا شيء له ووجب
كفنه على ورثته فكفنه الحاضر من مال نفسه ليرجع على الغائب منهم بمحضته ليس له
الرجوع لو أنفق بلا اذن القاضي حاوي الزاهدى قال الرملى في حاشية الفصولين يستفاد
منه انه لو لم يجب عليهم كتكفين الزوج اذا صرّفه من ماله غير الزوج بلا اذنه أو اذن
القاضي فهو متبرع كالأجنبي فيستثنى تكفيها بلا اذن مطلقا بناء على المقتضى به من انه على
زوجها ولو غنية اهـ ولزوج المرأة المذكورة النصف فرضا ولا مهر ثالث الباقي
وما بقي لا يبيها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة تزوجها بمصر وأراد
نقلها الى محل طاعته بناحية المنوات بولاية الحيرة وهى تمتنع من ذلك فهل اذا رفعها
للمحكم الشرعى تؤمر بالذهاب معه الى محل طاعته بناحية المذ كورة واذا امتنعت
لاستحق عليه نفقة ولا مؤنة (أجاب) نعم للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر
اذا أوفاه المهر وكان مأمونا عليها والا لا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج
امرأة على صداق قدره خمسة وعشرون ألف فضة دفع منها اثني عشر ألف فضة وبقي منه
مائة قرش وسبعة عشر قرشا وبعد الدخول بها غضبت في بيت أهلها وامتنعت منه حتى
أقر لها ياباقي مقدم صداقها بحضرة بينة ودفعه لها والآن طلقها ويريد ان يحسب ما دفعه
من باقى المقدم من المؤخر فهل لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى ويكون
لها مطالبة بمؤخر صداقها كله (أجاب) للمرأة مطالبة مطلقة بما تحقق بقاؤه لها في
نفقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها المحروسة وأقام بها مدة

١٢٦٧

١٨

جمادى الثانية

١٢٦٧

٤

مطلب في حكم مالو
كفن الميت أحد الورثة
بلا اذن أو كفن الزوجة
غير الزوج وتفصيل
ذلك

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٧

٢٩

ثم نقلها منها الى قرية تيلاد الريف وصار يضارها فخرجت ورجعت الى المحروسة من
 شدة الضرر والخوف على نفسها منه فلحقها الزوج وأراد نقلها الى بلاد الريف ثانيا
 لاجل ان يدعى عليها بدعاوى باطلة فهل اذا لم تقبض منه مقدم صداقها يكون لها منع
 نفسها حتى تقبضه ويكون لها رفعه الى حاكم مصر المحروسة وأخذ حقوق النكاح
 منه لديه ويمنع الضرر عنها ولا تجبر على النقلة معه قبل قبض ما تعورف تعجيله من المهر
 (اجاب) للمرأة منع زوجها من الانتقال بها ولو الى مادون مسافة السفر حتى تأخذ
 ما تعورف تعجيله ولو بعد الدخول بها عند الامام ولها مطالبة بحقوقها الشرعية من
 الانفاق عليها وأجرة المسكن والحال هذه وعندهما ليس لها الامتناع بعد التسليم طائفة
 فبعد الدخول لا تمنع نفسها ولو منعت لانفقة لها عندهما وكان الصغار يفتى في المنع
 بقولهما وفي السفر بقوله كفى الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة من أهالي
 المحروسة بين أهلها وعشيرتها تزوجها رجل وأراد أن ينقلها من بين عشيرتها وأهلها
 الى بلديتها وبين المحروسة أكثر من ثلاثة أيام فهل لا تجبر على السفر معه والحال هذه
 ويجب عليه لها النفقة ولا تسكون بذلك ناشزة (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على السفر
 والحال هذه ولا تسكون ناشزة بالامتناع والله تعالى أعلم (سئل) عن قضية من الديوان
 محصلها امرأة متزوجة بشعر اسكندرية ولم يوفها زوجها ما تقدم صداقها ففرت المرأة هاربة
 الى مصر وأقامت بهامع والدتها فطلبها أخوها للتوجه معه الى الثغر المذكور ليسلمها
 الى زوجها بما وجب عرضة للديوان فهل تجبر على ذلك والحال هذه (اجاب) ليس
 لاخي الزوجة البالغة الرشيدة خبرها على التوجه لزوجها الى ثغر اسكندرية حيث لم
 يكن وكلاء الزوج في ذلك بل ولو كان كذلك وكذلك ليس لزوجها أخذها جبرا
 حيث لم يوفها مقدم الصداق ولا تسكون ناشزة بالامتناع عن طاعة زوجها وعدم الإقامة
 معه ببلدة العقد والحال هذه فعليه نفقتها ولا يجبر على طلاقها فان أوفاهما المقدم من
 الصداق وطلبها بنفسه أو وكيله وجب عليها طاعته فيما هو لازم عليها فان امتنعت
 عنه الا يؤمر بالانفاق عليها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج
 امرأة بالمحروسة وتراضى معها على أن يدفع لها نفقة خمسة وأربعين قرشاً في كل
 شهر فهل اذا أراد أن ينقلها من المحروسة الى بلديتها وبين المحروسة أكثر من مسافة
 السفر بدون رضاها لا يحجب لذلك ولا تعديا متناعها من السفر معه ناشزة لاسيما ولم
 يدفع لها ما تعورف تعجيله من المهر ويجبر على دفع ما تراضيا عليه من النفقة والحال هذه
 (اجاب) ليس للزوج المذكور نقل زوجته مسافة القصر والحال ماذ كروا الله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل اشترى انا من نحاس وقال في حال شرائه بحضرة بينة اشترى به لبنتي
 وهي قاصرة وأخبر بذلك مراراً في حال حياته ثم مرض وقال في مرضه الاناء المذكور ملك
 لبنتي فلانة فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون الاناء المذكور ملكاً للبنت

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

شعبان

١٤

٢٨

رمضان

٢١

١٢٦٧

٢٠

القاصرة فلا يشاؤكها فيه أحد وهل اذا ادعت المرأة زيادة على مؤخر صداقها بعد موت زوجها وكانت العادة المطردة مثلها بتجديد ثلثي المهر و يؤخر الثلث الى الطلاق أو الموت لا تسمع دعواها بالزيادة ويقضى لها بمؤخر الصداق (اجاب) ما اشتراه الاب حال تحته لابنته الصغيرة مملوك لها ويقضى على الزوجة بما تعرف بتجديده حيث دخل بها الزوج وادعى عليها ابصاله لها وفي تنقيح الحامدية سئل في رجل مات عن زوجته وورثته غيرهما اختلفوا معها في قدر مؤخر صداق مثلها ولا يثبت لها فهل القول لها في ذلك الجواب نعم كما في البحر والنهر والفصولين والبرازية وغيرها انتهى ففهو ما فيها لا صدق في غير المثل المتعارف بل القول لورثة الزوج في ذلك بيمينهم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها على زوجها مقدار من مقدم صداقها رفعت الى قاضي بلدها ليأمره بدفع ذلك لها فوضع عليه السجن وأمره اما أن يدفع لها ما عليه من المقدم او يديم عليه السجن فامتثل لامره للمعس ومكث فيه مدة واطلقه بعد ان امره بطلاقها فلم يرض ولم يدفع لها شيئا من ذلك الى الآن فهل اذا كان عاجزا عن دفعه يكون لها منع نفسها حتى يقبض ما عليه من ذلك ولا يجبر على طلاقها (اجاب) لا يجبر الزوج على الطلاق ولا تكون الزوجة ناشرة بامتناعها عن طاعة زوجها لقبض ما تعرف بتجديده من المهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ وزوجته امرأة على صداق معلوم دفع الاب معه من ماله وتكفل بالمؤخر والآن انفزل الابن عن ابيه في معيشة وحده فهل اذا رادت زوجته ان تطالب حماها بالمؤخر الذي تكفل به الاب لا تجب لذلك ولا يحل اجله الا بالطلاق او الموت (اجاب) للزوجة مطالبة ابى زوجها بما تكفل به من صداقها بعد حلول الاجل لاقبله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صعيد تزوج صعيدة على مهر مسمى قدره الف وخمسمائة قرش ومائتا درهم من فضة الحلى المعروفة عندهم بأن الدرهم منها يساوي ثلاثين فضة ثم طلقها بعد الدخول بها ودفع لها ما تعرف بتجديده ووقع النزاع بينهما في دراهم الحلى وطلبت الزوجة دراهم مما يساوي الدرهم منها ثلاثة دروس واواد الزوج دفع الدراهم من الدراهم المتعارفة عندهم في بلد العقد فهل ليس لهاخذ شيئا زائدا عما وقع عليه العقد من المسمى (اجاب) نعم ليس للمرأة المذكورة طلب شيء زائد عما سمي وقت العقد والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من ابناء الترك متزوج بامرأة تبصر اصلها من الترك اقام معها بمصر مدة ثم اقام معها باسكندرية مدة ثم اقام معها في بنسدر من البنادر المصرية مدة ثم توجهت الى مصر باذن من زوجها بميعاد معلوم لتقضى لوازم وتعود ثانيا فمكثت مدة وارسل زوجها يطلبها فابت الحضور فهل بعد ناشرة بذلك ولا نفقة لها على زوجها ام لا وهل تجبر على السفر ثانيا الى محل طاعة زوجها حيث وفي لها معجل مهرها (اجاب) لا تجبر الزوجة على الانتقال مع زوجها مسافة القصر على ما عليه العمل فلا تكون ناشرة بالامتناع عن ذلك والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

١٨

ذی الحجة

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٨

٢٨

محرم

١٤ ١٢٦٨

ربيع الثاني

٢٣ ١٢٦٨

جمادى الاولى

٩ ١٢٦٨

شعبان

١٠ ١٢٦٨

١٥ ١٢٦٨

في رجل تزوج بكرا من بلاد الريف ودخل بها ومكث معها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم أراد نقلها الى محل طاعته في بلدة أخرى سفر ساعة فهل يجب لذلك وتجبر على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وإذا امتنعت تعد ناشرة لانفقة لها ولا كسوة وهل إذا أخذت من الزوج بعض دراهم وبعض أمتعة مملوكة له تجبر على ردها للزوج المذکور حيث كانت معترفة ومقررة له بذلك (أجاب) إذا امتنعت الزوجة المذكورة عن الانتقال مع زوجها الى تلك البلدة بغير وجه شرعي تكون ناشرة فلان نفقة لها ما دامت كذلك وعليها تسليم ما ثبت استيلاؤها عليه من مال الزوج له والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في المحروسة وأراد نقلها منها الى قرية وهو غيره أمون عليها فهل لا يكون له نقلها ولو الى دون مسافة القصير حيث كان غير مأمون عليها (أجاب) في التنوير وشرحه وينقلها في ما دون مدته أي السفر من المصير الى القرية وبالعكس قال في حواشيه أي إذا أوفاه المهر المتقدم وينبغي أن يعيد بما إذا كان مأمونا عليها اه وعليه فليس للزوج المذکور نقل زوجته والحال هذه حيث تحقق انه غيره مأمون عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة على صداق معلوم في الذمة بحضرة جمع من المسلمين ثم دخل بها قبل أن يدفع لها المقدم وعاشرها مدة فهل إذا أرادت أن تطالبه بمقدم صداقها تجب لذلك ويلزمه أداءه لها حيث كان معتقابه (أجاب) إذا كان الزوج معتقبا ببقاء مقدم صداق زوجته المذكورة بذمة يؤثر بدفعه لها وان منكر او ادعى دفعه لها وقت الدخول بها يقال اما ان تقرى بما تعجلت والاقتضينا عليك بالتمعارف تعجيله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في المحروسة وأراد بعد ذلك أن يسكن بها مع ضررتها بالمحروسة في مسكن واحد بغير رضاها أو ينقلها من مصر ويسافر بها الى بلاد بينها وبين مصر مسافة يوم تعنتا منه فاقصدا بذلك اضرارها والحال انه غير مأمون عليها فهل لا يجب لذلك (أجاب) على الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن أهله وأهلها وعن ضررتها وله نقلها الى ما دون مدة السفر إذا كان مأمونا عليها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان مقيما في قرية من قرى الريف تزوج منها امرأة ودخل بها وأقام معها مدة في تلك القرية ثم أراد النقلة الى بلدة أخرى وطلبها لالذهاب معه فامتنعت من الذهاب فهل تجبر على طاعة زوجها وإذا امتنعت من طاعته تكون ناشرة لا يلزمه كسوة ولا نفقة لها وإذا كان لها مؤخر صداق في ذمته لا يجبر على دفعه لها حالا ما دامت في عصمته (أجاب) للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصير حيث كان مأمونا عليها وعليها طاعته في ذلك وان أبت كانت ناشرة لانفقة لها ما دامت كذلك ولا يجبر الزوج على دفع مؤخر الصداق قبل حلوله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمصر من ابها وبعد أن مكثت معه مدة من السنين وآت منه بأولاد سافر بها الى جهة المنصورة ومكث فيها نحو سنة ثم عن له

- السفر الى مصر محل وطنه وطلب زوجته فرضيت فنعتهم امها اغاظة منه وصنعت حيلة وأخرجتها من بيته وأدخلتها بيت رجل اجنبي واستعانت عليه برجال ليطلقها فامتنع ازواج من الطلاق فهل لايجبر على طلاقها ولا يذون لامها ولا للاجنبي منعها من زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وكان أمينا عليها ولا من السفر معه الى محل وطنه والمحال هذه (اجاب) لايجبر الزوج على طلاق زوجته وعليها طاعته حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية وليس لامها ولا للاجنبي منعها من السفر معه برضاها الى البلدة التي وقع عقد النكاح بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر من ابيها على صداق معلوم في الذمة بحضرة جمع من المسلمين ثم مات عنها وعن ورثة غيرها قبل الدخول بها وقبل دفع حال الصداق وترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون الموت بمنزلة الدخول بها ويكون لها الرجوع بالصداق المسمى في تركته وأخذ نصيبها منها بافرضة الشرعية (اجاب) موت احد الزوجين قبل الدخول يؤكده المهر كالدخول فاذا مات الزوج قبل الدخول بزوجه وجب لها جميع المسمى ولها أخذ ما يخصها بافرضة الشرعية من تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة تبصر ودفع لها ما تعرفه نجيلا وأراد السفر لبلد دون مسافة القصر يقيم بها لاجل معاشه فهل يلزمها السفر معه حيث كان مأمونا عليها وليس لابيها منعها من ذلك (اجاب) للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر حيث اوفاهما محل الصداق وكان مأمونا عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل شخصا في قبول النكاح له من امرأة معينة وعين له مهر معلوما فعقد النكاح له عليها واستمر الزوج معاشرا لها مدة طويلة ثم بعد ذلك تشاجر أبو الزوجة مع زوجها ومنعهما من زوجها وادعى بطريق الوكالة عنها انهم سموا لها حال العقد أربعة وعشرين الفا وبعض حل وادعى الزوج ان المسمى أربعة وعشرون الفا فقط وانكر المحلى المذكور فاحكم الله في هذه الحادثة (اجاب) لا يقضى للزوجة بما تدعيه من زيادة المهر بدون اثبات بطريق شرعي ويحكم مهر المثل عند الاختلاف في مقدار المسمى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة ودخل بها ومكثت مدة ثم بعد ذلك انتقل الى بلدة أخرى دون مسافة القصر فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمونا عليها وطلبها للنقله يجاب لذلك واذا عليها وطلبها للنقله يجاب لذلك سيما والبلدان مثل بعضهما (اجاب) نعم يجاب الزوج لذلك اذا كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من ابيها بصداق معلوم بعضه نقود وبعضه عروض وطلقها قبل الخلوة الصحيحة والدخول بها فهل يلزمه نصف المهر المتقدم والمؤخر جميعا (اجاب) يتنصف المسمى بالطلاق قبل الدخول حقيقة وحكما والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة ودخل بها ومكثت معه مدة ثم بعد ذلك انتقل الى بلدة أخرى دون مسافة القصر فهل اذا كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمونا عليها وطلبها للنقله يجاب لذلك واذا

١٢٦٨

١٢

امتنعت من ذلك تعدناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة (اجاب) للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة القصر وعليها طاعته في ذلك حيث اوفاهاما تعورف تحمله من المهر وكان قائما بحقوق النكاح مأمونا عليها وليس لها الامتناع عن ذلك ولا الخروج عن طاعة زوجها بغير حق فان امتنعت فلا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا قاصرة من وليها ودخل بها بقرية للمصر ليس بينها وبينه الا بساتينها واقام بها مدة ثم بعد ذلك فرت هاربة الى المصر ويريد زوجها رواحه الى القرية المذكورة فهرأعن وليها فهل له ذلك اذا كان مهيا لها بيتا خاليا عن اهلها وبين جيران صالحين وهما مأمونا عليها حيث اوفاهاما تعورف تحمله وكانت مطيقة للوطء (اجاب) في التنوير وشرحه وبتة لها في مادون مدته اى السفر من المصر الى القرية وبالعكس قال في حواشيه اى اذا اوفاهاما المهر: الى ما تقدم وينبغي ان يقيد بما اذا كان مأمونا عليها اه فالزوج المذكور اخذ زوجته ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تركي تزوج امرأة من اهل الى دمياط واقام معها مدة بدمياط ثم بعد ذلك توجه الى ناحية الصعيد واقام بها وبلغه ان امرأته حضرت الى مصر لقضاء اشغالها فارسل زوجها ياخذها من مصر ويريد ان يتنقلها وتقيم معه بناحية الصعيد والحال انه غير مأمون عليها وكلما يتكلم معها يفزع عليها بالسلاح ولا تأمن على نفسها منه فهل لا تجبر على النقلة والاقامة معه بناحية الصعيد بدون رضاها (اجاب) نعم لا تجبر على النقلة معه مسافة القصر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة بلغت من العمر احدى عشرة سنة باقرار ابيها وزوجها ابوها بكفؤ لها وبهر مثلها وزيادة ثم نقلها من بيته الى بيت زوجها ودخل بها الزوج فبعد مدة من الزمن اخذها ابوها من بيت زوجها وضمها اليه ومنعها عن زوجها فهل ليس له ذلك ويجبر على ردها الزوجها (اجاب) على ولي الصغيرة تسليمها للزوجها حيث كانت مطيقة للوطء واقامها الزوج بمحل المهر وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والا فلا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بغير جوارا وان يتنقلها بمحل شغلها دون مسافة القصر فأبت ثم فرت هاربة الى بعض اقاربها في اليوم وامتنعت من التوجه مع زوجها لجر جاثيا او لمحل شغلها المذكور والرجل مأمون والطريق مأمونة فهل تعدناشرة بذلك ويلزمها طاعته والرجوع الى محل الذي تزوجها فيه او الى محل شغلها القريب (اجاب) خروج الزوجة من مسكن زوجها الشرعي بعد قبض بمحل الصداق بغير حق وسفرها بدون اذنه نشوز وليس لها الامتناع عن الاقامة مع زوجها بالبلد التي درعقد النكاح فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنت قاصرة من ابيها ودخل بها في بيت اهلها ثم بعد مدة انتقل بها الى محل سكنه وبعد مدة رجعت الى بيت اهلها وامتنعت عن طاعته فهل اذا كانت بالغة رشيدة مطيقة للوطء وكان قائما بحقوقها الشرعية وطلبها الى محل طاعته تجبر عليها شرعا (اجاب)

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٧

ليس للزوجة الخروج عن طاعة زوجها بغير حق وتؤمر بطاعته والقرار بمنزل سكنه
 الشرعي ان كانت بالغة عاقلة فان كانت صغيرة مطيقة للوطء يؤمر وليها بنسائه الزوجها
 حيث أوفاهما متعورف تجهيله من الصداق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
 بكرة بالغة بنكاح صحيح واختلى بها وأزال بكارتها ومكث معها مدة أيام ووطئها ثم جفقت
 منه وفرت هاربة فهل اذا اراد ان يطلقها ويأخذ جميع ما دفعه لها من مقدم الصداق
 متعللا بعدم وطئها مع اقاربه بالخلو العجيبة وازالة البكارة لا يجب له ذلك على فرض
 عدم الوطء وتكون الخلو العجيبة وازالة البكارة مؤكدة بجميع المهر (اجاب) نعم
 بتأ كد عليه جميع المهر بما ذكره الحال هذه فليس له الرجوع بما دفعه والله تعالى علم
 (سئل) في امرأة تملك صاغا ولها بنت أرادت ان تزوجها لرجل فاشهدت بينة بأن ما
 تدفعه لها من المصاغ عارية لتتزين به فقط لا على سبيل التملك فهل اذا مات بعد ذلك
 عن زوجها وأولادها وأمهائها يكون للام أخذ ما دفعته لنتها عارية ولا يكون تركه عنها
 اذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية لاسيما وان البنت أقرت في حال حياتها بان المصاغ
 لذلك كور لا مهادون الفرض والنحاس (اجاب) اذا ثبتت الام المذكورة ان ذلك
 المصاغ ملكها وان ابنتها حال صحتها أقرت بانه مملوك لامها يكون للام خاصة ولا يقسم
 بين ورثة البنت كباقي متروكاتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مقيمة بالمحروسة
 اراد زوجها ان ينقلها من مصر ويسافر بها فوق مسافة القصر بغير اذنها ورضاها
 والحال انه غير مأمور عليها ولم يوفها مقدّم صداقها ولا دينها الذي عليه فهل يكون لها
 منع نفسها من التمتع بها حتى تقبض مقدّم صداقها ولا يكون له السفر بها فوق مسافة
 القصر بدون اذنها ورضاها لاسيما وهو غير مأمور عليها وتخاف على نفسها القتل منه
 وكان العقد عليها بمصر (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها مسافة القصر ولها
 الامتناع عن طاعته وملازمة مسكنه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد
 على امرأته بمهر معلوم من الدراهم ودفع لها بعضه وما بقي مؤجل الى أجل معلوم فهل اذا
 طلقها بعد الدخول بها اطلاقا ثانيا قبل حلول أجل باقي المهر وأرادت أخذه منه قبل
 حلول الاجل لا تجب لذلك شرعا وليس لها المطالبة به الا عند حلول الاجل (اجاب)
 للزوجة المطالبة بمؤجل مهرها بعد حلول الاجل وليس لها المطالبة به قبل حلوله والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بالغة وجعل لها مهر معلوما ودخل بها في دار والدها
 ولم يدفع لها ما تعورف تجهيله ثم بعد ذلك اراد الزوج نقلها الى محل طاعته فامتنعت من
 ذلك فهل لا تعد بالامتناع ناشرة حيث لم يدفع لها مقدّم الصداق ويلزمه نفقتها ولا
 تنتقل من الدار التي دخل بها فيها حتى يدفع لها ما تعورف تجهيله (اجاب) نعم لا تعد
 ناشرة بالامتناع عن ذلك لاجل استيفاء المهر المتجمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له أخت بالغة فزوجها لرجل ودفع له بعض مصاغ عارية لتتزين به وأشهد وقت تسليمه

١٢٦٩

٨

ربيع الثاني

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٣

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٠

لهابينة على انه عارية تحت يد هاشم مائة عن اولاد قصر قبل استرداده العارية من أخته
 المذكورة فهل لوصي الايتام طلب العارية واستردادها من عمتهم لهم بعد ثبوت العارية
 بالوجه الشرعي (أجاب) لوصي المعير استرداد العارية ويقضى بذلك بعد ثبوتها حيث
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين شقيقتين تزوج كل واحدة منهما رجلا وعقدا
 عليهما بمصر وهما من أهلها ودخلا عليهما فيها ثم بعد مدة أراد انقلهما الى بلدة أخرى
 بينهما وبين بلدهما المذكورة مسافة القصير فامتنعتا من السفر معهما خوفا من الضرر
 منهما فهل لا تجبران على السفر الشرعي والحال هذه خصوصاً مع عدم الامن (أجاب)
 لا تجبر الزوجة على الانتقال مع زوجها مسافة السفر على ما عليه العمل والله تعالى أعلم
 (سئل) في بركة قاصرة سنها سبع سنين زوجها رجلا بصدق معلوم وصارت تحضنها
 أمها وتنام بها في مكان يجتمع فيه الزوج واولاد أم الزوجة وأخوال الزوج وزوجة
 اخيه في فراش واحد فهل اذا طلقها الزوج قبل الدخول بها وقبل الحلوة الصحية
 وهي على بكرتها الا ان لا يلزمه الانصف المسمى (أجاب) الطلاق قبل الوطء والحلوة
 الصحية ينصف المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة مصرية مقررها
 عليه نفقة فاراد ذلك الرجل السفر الى بلدة من بلاد الارياف لاجل معاشه دون مسافة
 القصر تقام فيها الجمعة والاحكام الشرعية فطلبها للسفر معه فأبت فهل اذا امتنعت
 من السفر معه تكون ناشرة بذلك وتسقط نفقتها (أجاب) نعم بامتناع الزوجة عن
 الانتقال مع زوجها الى تلك البلدة تكون ناشرة لان نفقة لما دامت كذلك حيث أوفاهما
 الزوج معجل الصداق وكان مأموها وعليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج
 بامرأة في بلدة من بلاد المسلمين ثم انتقل من هذه البلدة الى تزوجها فيها الى بلدة أخرى
 بينهما مسافة تزيد على مسافة القصر ويريد السفر بها الى البلدة التي انتقل اليها فهل
 ليس له ذلك ولو أوفاهما مهرها ولا تعد ناشرة بامتناعها من السفر مع هذه البلدة (أجاب)
 لا تجبر الزوجة على الانتقال من بلدة العقد الى بلدة أخرى بينهما مدة السفر على ما عليه
 العمل والفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة زوجها ابوها بصدق معلوم واستلم من
 الزوج ما تعرفه بحمله واشترى به أمتعة لبنته جهزها به عند دخول زوجها بها ثم بعد
 مدة بلغت البنت وتريد أن تطالب الاب بما استلمه من المهر وجهزها به فهل لا تجب لذلك
 ويكون القول قوله بيمينه فيما صرفه عليها عند الدخول (أجاب) ولا ية قبض صداق
 الصغيرة لا بها ويقبل قول الاب فيما نفقه على ولده الصغير من مال الصغير والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وجعل لها صداق معلوما بعبه حال دفعه والبعث الآخر
 مؤجل لعشر سنين فهل اذا طلقها وأرادت أن تطالبه بدفع القدر المؤجل وتأخذه منه حالا
 لا تجب لذلك ولا يلزمه دفعه الا بعد العشر سنين وتجب لذلك (أجاب) حيث صدر
 التأجيل صحيحا لازما لا يكون للزوجة المذكورة المطالبة بذلك قبل حلول الاجل والله

١٨ ١٢٦٩

٢٩ ١٢٦٩

جمادى الثانية
٥ ١٢٦٩

١١ ١٢٦٩

شعبان
٢٨ ١٢٦٩رمضان
٤ ١٢٦٩شوال
١٥ ١٢٦٩

١٢٦٩

١٢

تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر من ابها بمصر على صداق معلوم ودفع لها ما عورف بتجيلة ودخل بها ثم ذهب بها الى بلده وعاشرها مدة ثم رجعت الى مصر الحاجة قامت بها فهل اذا اطلبها زوجها للسفر معه الى بلده ومنعها الاب وكانت المسافة اقل من مسافة القصر لا يجاب لذلك ويكون للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة القصر حيث الشرعية اذا تحقق ما ذكر (اجاب) للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة القصر حيث اوطاها ما عورف بتجيلة من الصداق وكان مأمونا عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من اهل مصر ودخل بها فيها ثم اراد السفر لاسكندرية وفرض على نفسه لها كل شهر كذا نفقة ومضت مدة ولم يدفع لها شيئا مما فرضه على نفسه فهل يكون لها المطالبة بما قرر ره على نفسه نفقة لكل شهر ولا يسقط المقرر من النفقة بامتناعها من السفر معه لاسكندرية على فرض ثبوت انه ارسل لها جوابا يطلبها لاسكندرية وانها ابت عن الذهاب اليه ولا تجبر على السفر معه والحال هذه ويجبر على دفع ما قرر ره لها من النفقة (اجاب) على الرجل المذکور دفع ما قرر ره على نفسه من النفقة ولا تجبر على ان تسافر معه لاسكندرية والحال هذه فلا يسقط النفقة المقررة لها بالامتناع عن السفر معه لتلك البلدة على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد السفر بزوجه جته الى محل دون مسافة القصر فابت فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمونا عليها يجاب لذلك ولا يجبر على الطلاق واذا امتنعت تكون ناشرة لانفقة لها والحال هذه (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وله نقلها دون مسافة القصر حيث اوطاها ما عورف بتجيلة من المهر وكان مأمونا عليها فاذا امتنعت عن طاعة زوجها بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابيه وعن زوجته ولم يكن له تركه اتصالا لكونه كان يأكل مع عيال ابيه اعدم كسبه فهل اذا ارادت زوجة الابن المتوفى ان تطالب اباها بمهرها بدون ضمان لا تجاب لذلك (اجاب) نعم ليس لزوجة الابن مطالبة ابيه بمهرها لذي في ذمة زوجها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم دفع لها ما عورف بتجيلة منه وبه الدخول بها اخبر بان بعض ما قبضته من الصداق كان من مؤن تجهيز عرسها وهو ينكر ويدعي انه من المهر فهل يكون القول في ذلك قول الزوج بيمينه لا قولها ولا عبرة بمجردها هذه بدون اثبات شرعي (اجاب) نعم يكون القول للزوج بيمينه لان ما دفعه من احد التقدين من المهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بلدة على صداق معلوم ودفع لها ما عورف بتجيلة ودخل بها وبعد ذلك انتقل بها الى بلدة اخرى دون مسافة القصر ومكثت معه مدة ثم بعد ذلك خرجت عن طاعته وامتنعت من الذهاب معه فهل له نقلها اذا كانت المسافة دون مسافة القصر وكان قائما بحقوقها الشرعية وعليها طاعته واذا امتنعت بعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٨

(أجاب) لازم نقل زوجته الى مادون مسافة القصر حيث أوفاهامجل الصادق
وكان مأمونا عليها قائما بحقوق النكاح الشرعية وعليها طاعته فاذا امتنعت من ذلك
والحال هذه تعدناشرة لانفقة لها عليه مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
عقد على امرأة في بلدة ودخل بها في بلدة أخرى دون مسافة القصر وكنت معه مدة
وبعد ذلك استأذنته في ذهابها لزيارة أهلها فاذا نزلها وبعد مدة طلبها الى محل طاعته
فامتنعت فرفعها الى القاضي فأمرها القاضي بالذهاب معه الى محل طاعته فامتنعت
أيضا فهل اذا لم يرض الزوج بنشورها وطلبت فراقها منه لا يجبر على فراقها ولو تجبر هي
على طاعته (أجاب) للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة القصر حيث أوفاهامجل
الصادق وكان مأمونا عليها ولا فليس له ذلك على ما عليه العمل ولا تقرر على النشور لانه
معصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ونقلها الى محل طاعته
واقامته بقاءت باي مدة من السنين وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك خرجت عن
طاعة زوجها وتريد أن تسكن معه بمصر فهل لا تجب لذلك وتجبر على سكنا مع زوجها
في محل طاعته واقامته بقاءت باي الذي هو من فناء مصر حيث كان مأمونا عليها وكان
قائما بحقوقها الشرعية (أجاب) على الزوجة المذكورة طاعة زوجها وله أن يسكنها
أين اختار مسكنها شرعا بين جيران صالحين في مصر أو فنائها وليس لها الامتناع والحال
ما ذكر بدون وجه شرعي حيث أوفاهامجل الصادق والله تعالى أعلم (سئل) من
قاضي قليو ب بعامضمونه ادعى المكرم اسمعيل شعلان بن فلان بطريق وكالة الشرعية
عن بنته عائشة البالغة الحاضرة معه بالجلس الثابت ذلك ومعرفتها بشهادة فلان وفلان
على ادر يس بن فلان من أهالي كفر النقهاء بولاية القليوبية بأنه في ٢٢ ذى القعدة
سنة ١٢٦٩ يوم الجمعة أذان العصر خرجت الموكلة المذكورة لاختيها بخبر لخل شغلها
بالناحية فقابلها المدعي عليه وأخذها كرها وأزال بكارتها بذكره كرها بطريق التعدي
عليها وان مهر مثلها ستمائة قرش وتدأقر المدعي عليه المذكورة بأنه أزال بكارتها
بذكره على يد الحاج محمد والشيخ علي وجمع من أهالي الناحية ويريد المدعي المذکور
اثبات ذلك واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فسئل من المدعي عليه عن ذلك
فاجاب قائلاً بأنه سابق تاريخه زوج أخيه لاخته الموكلة المذكورة وقد أخذها وأزال
بكارتها كرها عنها بعد العقد عليها ثم خطب البنت المذكورة ورؤي ورصيت بذلك
صريحاً وكثيراً ما يطلب منه العقد عليها فيعدولما تكرر منه الوعد ولم يحصل المقصود ففي
التاريخ المذکور أمسك البنت المذكورة وأزال بكارتها باصبعه لاجل تزويجها منه
وان مهر مثل البنت المذکور مائة مائة كرو ووجدنا له بكارتها بذكره فلم يصدق المدعي على
الخطبة المذكورة (أجاب) لو أزال عذرة أجنبية بحجر أو نحوه كان عليه مهر مثلها
ولو دفع بكرة أجنبية فسقطت عذرتها كان عليه المهر في ماله لانه شبه العمد وعليه

التعزير أيضا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة ذكره في الخانية -ة ويستفاد من رد المختار على الدر المختار أيضا ان ازالة البكارة من أجنبي غير الزوج توجب مهر المثل على المزيل سواء كانت الازالة بدفع أو أصبح أو هجر فثبت أقر المدعي عليه طائعا بأنه أزال بكارة المرأة المذكورة بأصبعه يكون عليه مهر مثلها ويعزروا الله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة رفعت زوجها الذي القاضى وفرض لها نفقة معلومة عليه لكل يوم ولها على زوجها مقدم صداقها فطلبت منه فامتنع من دفعه لها فهل اذا امتنعت عن طاعة تزوجها لاجل اخذ مقدم صداقها منه لا تعد بذلك ناشرة ولها ما طالبت به بما فرض عليه من النفقة ومقدم الصداق ولا تسقط نفقتها والحال هذه (أجاب) للزوجة منع الزوج من الوطء ودواعيه والسفر ولو بعد الوطء وخلوة رضىتهما لاخذ ما بين نجليه واخذ قدرا ما يحل لثلهما عرفا ولها النفقة بعد المنع ولها السفر والخروج من بيت زوجها للحاجة ولها زيارة اهلها بلا اذنه ما لم تقبضه اى المجل عند الامام الاعظم فلا تعد ناشرة بالامتناع ولو بعد التسليم وعندهما ليس لها الامتناع بعد التسليم طائفة وكان الصغار يفتى في المنع بقولهما وفي السفر بقوله قال البردوى وهذا احسن في الفتيا يعني بعد الدخول لا تمنع نفسها ولو منعت لا نفقة لها كما هو قولهما ولا يسافر بها ولها الامتناع عنه بطلب المهر ولها النفقة كما هو مذهبه افاده في الدر روحوا فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر او دفع جميع صداقها ثم انه دخل بها وازال بكارتها ثم مكثت معه نحو سبعة اشهر ثم ان اباهما اخذها من عند زوجها قهرها عنها وعن الزوج وادعى انها صغيرة لم تطق الوطء فهل والحال هذه للزوج ان يأخذها قهرها عن الاب سيما وانها ضخمة تطيق الرجال وسنست سنة (أجاب) حيث بلغت المرأة المذكورة ستة عشرة سنة وكانت مطيعة للوطء يكون لزوجها اخذها من ابها جبر او اسكانها مسكنا شرعيا حيث كان قائما بحقوق النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدها واطام بها معامدة وله نخل وعقار وأموال ببلد اخرى فيها وكيله بينها وبين بلد هادون مسافة القصير وطلب ان ينقلها من بلد هادون الى البلد الاخرى المذكورة فهل يجاب لذلك حيث كان بينه وبين بلد هادون مسافة القصير واذا امتنعت من النقلة معه تكون ناشرة لامتنة لها ولا نفقة عليه مادامت ناشرة (أجاب) للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة القصير اذا اوفاهما مجمل الصداق وكان مأمونا عليها والا فليس له نقلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بالغة من ابها ولم يدفع لها من المهر ما تعرف بنجليه وفرض لها الزوج على نفسه نفقة معلومة لكل يوم من الدراهم فهل اذا ارادت مطالبته بحال صداقها وبالنفقة المقررة تجاب لذلك حيث كانت بالغة رشيدة مطيعة للوطء (أجاب) اذا كان مجمل الصداق باقيا بذمة الزوج بعد الدخول مقررا بقاءه يكون للزوجة الرشيدة مطالبته بذلك كما ان لها المطالبة بنفقتها اذا لم تكن ناشرة والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

ربيع الاول

٢٥

١٢٧٠

ربيع الثاني

٩

١٧ ١٢٧٠

٢٠ ١٢٧٠

٢٠ ١٢٧٠

٢٢ ١٢٧٠

جمادى الثانية ٢ ١٢٧٠

في رجل تزوج بكر ابنة من ابها بصدق معلوم ولم يدفع الزوج ما تعرف به عليه بل كتب على نفسه وثيقة بانه بعد مضي ثلاثين يوما يدفعه لها ودخل بها ومضت مدة الاجل فهل اذا كان مقررا بالمهر بعد الدخول بها الى الآن ومضى الاجل المذكور ولم يدفعه يجبر على دفعه لها والحال هذه حيث كان موثرا ولا يجاب للتأخير (اجاب) نعم يجبر على دفعه لها والحال هذه ولا يجاب الى التأخير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بيت ابها ودخل بها ولم يوفها ما بين تعجيله من الصداق بل دفع نصفه وبقى النصف من المجل ثم هيأ لها مسكنا خارجا عن بيت ابها وادخلها فامتنعت من النكلة معه لاختلاف ما شرط تعجيله فهل تجاب لعدم النكلة معه حتى يوفها باقي المجل وتجب لها النفقة والكسوة ولو في بيت ابها حيث كانت مائة نفقة نفسها لقبض باقي المجل ولا تكون ناشرة بهذا (اجاب) نعم للزوجة الامتناع لاختلاف ما شرط تعجيله ولا تعد بذلك ناشرة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة امرأة ادعوا على ورثة زوجها بمهر مورثتهم واعترف ورثة الزوج بالزوجية وبقاء المهر وادعى كل قدرافه هل يحكم بمهر المثل ويقضى به في تركة الزوج (اجاب) اذا اختلف الزوجان بعد الدخول في قدر المهر فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه وأي أقام البينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أو لها أولا ولا وان أقام البينة فيبنتها مقدمة ان شهد مهر المثل له وبنته مقدمة ان شهد مهر المثل لها لان البينات لا تثبات خلاف الظاهر وان كان مهر المثل بينهما متحالفان حلفا أو برهنا قضى به وان برهن أحدهما قبل برهانه لانه لا يورد دعواه وموت أحدهما كحياتها في الحكم المذكور كما أفاده علما وثنا فورثة الميت تقوم مقامه فيما ذكره بعدم موتهما في القدر القول لورثة الزوج لان اعتبار مهر المثل يسقط بعدم موتهما كلي في رد المختار عن الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت عم تزوجها من أبيها وتراضت معه هي وأبوها أن تنتقل معه الى محل اقامته بملء أجدادها بينها وبين المحل الذي تزوجها فيه أكثر من ثلاثة أيام فهل اذا أوفاهما جميع ما تعرف به عليه وكذا المؤخر منه وكان مأمونا عليها يجاب الى نقلها أولا يجاب لذلك الا برضاها بذلك وهل في هذه المسئلة كلام العلماء المحنفية أفيدونا المسئلة مستوفية لجميع أطرافها (اجاب) اختلف الترجيح والافتاء في جبر الزوجة على الانتقال مع زوجها من بلد العقد الى مدة السفر بعد ايفائه المهر والذي عليه العمل في ديارنا عدم جبرها على ذلك ولو كان مأمونا عليها سيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه الفساد وعدم الخوف من رب العباد فلا حاجة الى التطويل والله تعالى أعلم (سئل) في قاض أقام وصيا على قاصرة يتيممة من الاب والام ولم يكن لها عايب سوى ابن عم شقيق فهل لابن العم أن يزوجهما من نفسه بمهر المثل ويدخل عليها وليس للوصي منعه عنها بدون وجه شرعي (اجاب) لابن العم العاصم تزويج بنت عمه القاصرة من نفسه بمهر المثل حيث كان كفوا ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

رجب
١٣

١٢٧٠

شعبان
١٨

١٢٧٠

شوال
١٢

١٢٧١

محرم
٢٣

عقد على بنت عمه البالغة الرشيدة بتوكيل أبيها في ذلك وجعل صداقها قدرا معلوما من الدراهم فدفع الزوج المذكور لابنها ما تعورف بتجمله من الصداق ثم بعد مدة طلب الزوج المذكور الدخول بزوجه فامتنع الأب من ذلك فهل والحال هذه يجبر الأب على تسليم ابنته المذكورة للزوج المذكور حيث كانت الزوجة مطيعة للوطء وكان كقولها والمهر مهر مثلها (أجاب) نعم للزوج المذكور نقل زوجته إلى مسكن شرعي ولما للدخول بها وليس للأب منعها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج قاصرة من أبيها بصداق معلوم ودفع للأب بعض المجل وبقي بذمته البعض ثم بعد ذلك بلغت البنت رشيدة وطلبت ما تعورف بتجمله من الأب والزوج فهل تجاب لذلك ويجبر كل من الأب والزوج على دفع ما هو قبله من المجل المذكور للزوجة ولها الامتناع من الزوج حتى تأخذ ما بذمته من المجل المذكور ويجبر على نفقتها وكسوتها ولا تعد ناشرة بذلك (أجاب) للبنت بعد بلوغها رشيدة مطالبة أبيها بما قبضه من مجل صداقها الباقي تحت يده كالمطالبة الزوج بما بقي بذمته من مجل الصداق المقربه والحال هذه ولها الامتناع عن الزوج لقبض باقي ما تعورف بتجمله من الزوج أو المشروط ويلزمه نفقتها وكسوتها بالمعروف والله تعالى أعلم (سئل) في زوجين اختلفا في قدر المهر فادعى الزوج مهر اقل لا وادعت الزوجة أكثر منه وبرهن كل منهما على ما ادعاه فهل يحكم مهر المثل ويقضى بينة الزوجة اذ لم يشهد لها مهر المثل (أجاب) اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه وأى أقام البينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أو لها أو لا ولا وان أقاما البينة فيمينتها مقدمة ان شهد مهر المثل له وبينته مقدمة ان شهد مهر المثل لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة في بلدة على صداق معلوم ودفع لها ما تعورف بتجمله ودخل بها فيها وعشر هامدة والآن يريد الانتقال بها إلى بلدته ومحل وطنه فامتنعت من الذهاب معه متحيلة بأنها لا تفارق أهلها فهل اذا كان بين بلدتها وبلد الزوج سفر ساعة أو ساعتين يكون له نقلها وعليها طاعته حيث كان قائما بحقوقها وكان مأمونا عليها ولا عبرة بتعللها المذكور (أجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة القصر اذا أوفاهما مجل الصداق وكان مأمونا عليها قائما بحقوقها الشرعية والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بصداق معلوم في الذمة ودخل بها ومكث معها فهل يجبر الزوج على دفع ما تعورف بتجمله من المهر لها ولها مع نفسها عن من السكنى والوطء حتى يفيها المجل المذكور ولا تعد بذلك ناشرة بل يجب عليه الاتفاق عليها (أجاب) اذا كان الزوج مترايبا مع مجل الصداق بذمته أجبر على دفعه لزوجته واذا امتنعت نفسها من طاعته لذلك لا تعد ناشرة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة وقيم معها عصفرة عدى أهلها وأخذوها من زوجها ومنعوها منه بغير وجه شرعي مع قيامه بحقوقها الشرعية فهل

يكون لزوجهما أخذها من أهلها قهر عنهم وتجير على طاعة زوجها ولا تقرر على النشور
 و يسكنها مسكنها شرعيا بين جيران صالحين في بيت خال عن أهله وأهلها وليس لأهلها
 منعها من زوجها ولا يمكنون من سكنهاهم معها في بيت الزوج ولا يقرون على المكث
 عندها وليس لهم إلا زيارتها الشرعية (اجاب) نعم تجبر الزوجة بعد دفع مجمل الصداق
 على طاعة زوجها القائم بحقوقها الشرعية ولا تقرر على النشور ويسكنها في بيت خال عن
 أهله وأهلها بين جيران صالحين وليس لأهلها منعها منه ولا يجابون الى السكنى معها في
 بيت الزوج بدون رضاه وليس لهم إلا الزيادة في كل جمعة بالنسبة للوالدين وفي كل سنة
 بالنسبة لغيرهما من المحارم ولا يمكنون من القرار عندها بلارضا الزوج والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل قبضى اشترى جارية رومية و بنتا و اوتاها مملوكتين له فهل اذا زوج
 البنت لقبطى آخر يكون جميع مهرها وجهازها و ما تملكه لسيدتها أم لا
 (اجاب) نعم يكون مهر الامة المملوكة ملكا لسيدتها المالك لها كما كان جهازها كذلك والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمصر ودخل بها ومكث معها مدة ثم بعد
 ذلك أراد نقلتها من مصر الى عقد نكاحها فيها الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر
 فامتنعت الزوجة من السفر معه فهل والحال هذه لا تجبر الزوجة على السفر معه فوق
 مسافة القصر حيث لم يكن مأمونا عليها (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على السفر مع
 زوجها فوق مسافة القصر والحال ماذ كروا الله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة
 من وليها بصداق معلوم ثم بعد ذلك طلقها قبل الدخول والخلو بها فهل والحال هذه
 يلزمه نصف المهر فقط (اجاب) ينصف المهر المسمى بالطلاق قبل الدخول والخلو
 العجيبة فاذا كان الواقع ما هو مسطور وجب على الزوج نصف المهر المسمى فقط وسقط
 عنه النصف الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بكر من أبيها على صداق
 معلوم من الدراهم ودفع له ما تعرف بهجيلة من المهر ودخل بها الزوج في بيت أبيها
 ومكث معها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك أراد نقلها دون مسافة القصر
 الى محل طاعته واقامته وهو مأمون عليها في محل خال عن أهله وأهلها فهل يجاب الزوج
 لذلك حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمونا عليها ويكون للزوج مطالبة
 أبي زوجته بامتنعة زوجته من تحت يده التي جهزت بها من المهر الذي تعرف بهجيلة
 (اجاب) للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر اذا أوفاهامجمل الصداق وكان قائما
 بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب امرأة
 وأرسل لها بعض دراهم من غير المهر لتنفقها على نفسها وبعض لبوس لتتمتع به فاستهلك
 ثم رجع عن التزوج بها ويريد الرجوع عليها بما دفعه لها من الدراهم وبعض اللبوس
 بعد الاستهلاك فهل لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ماذ ذكر على
 ما استظهره في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة في بلدها

١٢٧١

٣

١٢٧١

٦

جمادى الاولى

١٢٧١

١٠

شعبان

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٨

١٢٧١

٢٧

سنة

شوال

١٢٧١

١٥

ذى القعدة

١٢٧١

٨

ذى الحجة

١٢٧١

١٥

محرم

١٢٧٢

٦

وأقام معهما مدة ثم أراد السفر إلى بلدة أخرى بينهما أكثر من مسافة القصر وفرض لها نفقة وقد رتب بتراضيهما على يد بيته وغاب عنها مدة فتجمد لها عليه مبلغ وكلما طلب منه تمتنع من دفعه ويطلب زوجته بالسفر إليه فهل يجبر الزوج على دفع ما تجمد عليه حيث كان مفروضاً بالتراضى ولا تجبر الزوجة على السفر إليه ولو كان في مصر حيث كانت المسافة بينهما مسافة القصر أو لا (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها من بلد العقد إلى بلد آخر بينهما مسافة القصر ويؤثر الزوج بدفع ما ترتب بذمته لها من النفقة المفروضة بتراضيهما حيث لم تكن ناشرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وسعى لها مهر أو دخل بها وبعد مدة مات عنها وعن ورثة أنكر فادعت المرأة قدراً معلوماً مهرها بذمة الزوج وادعت الورثة أقل منه فمن يكون القول قوله في مقداره (اجاب) القول للزوجة بيمينها ان شهد مهر المثل لها وبينتها مقدمة ان شهد مهر المثل للورثة والقول لورثة الزوج ان شهد لهم مهر المثل وبينتهم مقدمة ان شهد مهر المثل للزوجة اذ ورثة أحدهما يقومون مقامه كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى السيد ابن الحاج إبراهيم نصر تزوج بكر ابنة عاقلة رشيدة من بولاق ودفع لها ما تعرف تحمله من المهر ودخل بها في بيته في وراق الحضر وصار معاشرهما معاشرة الأزواج مدة شهرين ثم بعد ذلك توجهت الزوجة المذكورة إلى بولاق وتريد السكنى مع أهلها فيها فهل والحال هذه لا تحجب لذلك وله نقلها إلى بلدته المذكورة حيث كانت دون مسافة القصر وأما من عليها وكان قائماً بحقوقها الشرعية وإذا امتنعت من ذلك تعد ناشرة لانهقة لها ولا كسوة مادامت كذلك (اجاب) للزوج المذكور نقل زوجته إلى بلدته المذكورة حيث كانت دون مسافة القصر وأوفاهما محل الصداق ان كان مأموماً عليها وقائماً بحقوقها الشرعية والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعرف تحمله من المهر ودخل بها وعاشا مدة عشر سنين ورزقت منه بولادواً الآن امتنعت من طاعته ومنعت نفسها عنه ومنعته من دخول بيتها لاجل مفارقتها فهل له نقلها وإسكانها في مكان شرعى يليق بها خال عن أهله وأهلها وعليها طاعته وملازمة مكانه حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية وكان أميناً ثقة ولا يجبر على طلاقها إذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم للزوج إسكان زوجته في بيته الخالي عن أهله وأهلها وتجب عليها طلقته إذا أوفاهما ما تعرف تحمله وكان قائماً بحقوقها الشرعية ولا يجبر على طلاقها ومنع الزوج من الدخول عليها في بيتها نشوزاً لم تكن سألته النقلة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بكر ابنة من أخيهما لابنه وقبل ان يشترط عليه شيء يرسله حكم العادة أرسل أبو الزوج الخاتم ونشأنا من تلقاء نفسه ولم يحصل بينهما عقد النكاح ولم يحصل نصيب في تزويجها به أراد أخو الزوجة إرسال الخاتم والنشأان لابي الزوج فامتنع من قبوله ويطلب قيمته ذراهم فهل لا يجاب أبو الزوج إلى ذلك ويؤمر بأخذ الخاتم والنشأان

يعينهما حيث كانا باقيين لم يذهب منهما شيء (أجاب) ليس لابي الزوج المذكور المطالبة
ببدل ما ارسله الى المخطوبة المذكورة على هذا الوجه اذ لا يبيع بوجوب اخذ الثمن ولا
غصب مع استهلاك أو تغير بوجوب تضمين القيمة وانما يكون له اخذ العين حيث كانت
قائمة والحال ما ذكر قال في التنوير وشرحه خطب بنت رجل وبعث اليها اشياء ولم يزوجها
ابوها فابعت للمهر يسترد عينه قائما فقط وان تغير بالاستعمال أو قيمته ما لكالا لانه
معاوضة ولم يتم فجاز الاسترداد وكذا يسترد ما بعته هدية وهو قائم دون المالك
والمستهلك لان فيه معنى الهبة اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من
مصر وعقد عليها فيها ودخل بها واصر معاشرها مدة فيها والا ان اراد ان ينقلها الى قرية
هند طنتد ابينها وبين طنتد مسافة ساعة وهو غير مأمن عليها فهل والحال هذه لا تجوز
على النقلة معه الى تلك البلدة المذكورة سيما وانه يؤذيها ويضاررها ولا تعد بامتناعها
من السفر معه الى تلك البلدة ناشرة ويلزمه الاتفاق عليها في بلدها محل العقد (أجاب)
ليس للزوج المذكور نقل زوجته من بلد العقد جبر الى مسافة القصر أو دونها اذ لم
يكن مأمونا عليها ولا تعد بالامتناع عن السفر المذكور ناشرة فتجب عليه نفقتها والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف به تحيله من المهر
ودخل بها وعاشرهما مدة ثم بعد ذلك تشاجرت معه وخرجت من داره من غير اذنه وامتنعت
من طاعته ومنعت نفسها عنه لاجل ان يظلمها والحال ان له دارا أخرى خالية فهل
له نقلها واسكانها في مكان شرعي يليق بها حال عن اهله واهلها بحسب رأيه وعليها طاعته
وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وكان أمينا ثقة ولا يجبر على طلاقها
اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) للزوج اسكان زوجته ونقلها الى مسكن
شرعي حيث أوفاهام محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وتجب عليها طاعته
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة دفع لها ما تعرف به تحيله
وهو قائم بحقوقها الشرعية ساكن معها في بيت لمصلحة فيه مع اهلها فأراد الا ان نقلها
الى مسكن شرعي خال عن اهله واهلها في بلد العقد تحاميا من حصول اضرار من اهلها
فهل يجاب لذلك ولا تجاب للاقامة مع اولاده منها في البيت الذي فيه اهلها المذكور
والحال هذه وهل اذا أراد نقلها الى بلدته التي هي قريبة من بلد العقد وليس بينهما
مسافة السفر يجاب الى ذلك أيضا حيث أوفاهام محل الصداق وكان قائما بحقوقها
الشرعية وكان مأمونا عليها (أجاب) نعم يجاب للزوج المذكور الى نقلها من مسكن اهلها
الى مسكن شرعي خال عن اهله واهلها والحال ما ذكر ولا تجاب الى النشوز اذ هو معصية
وله نقلها الى ما دون مسافة السفر حيث أوفاهام محل الصداق وكان مأمونا عليها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل طلب من زوجته الوقاع المرة بعد المرة فامتنعت فوكرها وكره خفيفة
فحصل بينهما منافسة ثم اصطالحا فبعد ذلك حضر أبوها وأخوها وحرصوها على امتناعها

صفر

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

٢٢

ربيع الثاني

١٢٧٢

٢٠

منه من غير وجه شرعي وسافر الابوان بهامن غير رضاه وغنيها عنه فهل اذا اراد الابان
 بطلقها منه لا يجبر الزوج عليه ولو التزم الاب جميع الكلف واذا أوفاهامقدم الصداق
 وكان كفوًا قائمًا لها بحقوق الزوجية تجبر على تسليمها نفسها له وعلى طاعته واذا اراد
 أن يسكنها مسكنًا شرعيًا لا ثقبًا بها خاليًا من اهلها واهلها يجب لذلك واذا اراد منع ابويها
 من دخولهم بمنزله لما يترتب عليه من المفساد يجب لذلك ايضا ولا عبرة بامتناعها وتعلمها
 وتعلل ابويها بذلك كله اذا كانت مدخولًا بها (اجاب) اذا أوفاهما الزوج المجل وكان
 قائمًا بحقوقها الشرعية وهما لها مسكنًا شرعيًا خاليًا عن اهلها واهله تؤمر بطاعته وتسليم
 نفسها اليه حيث كانت ميطقة للجماع ولا يجبر على طلاقها وللزوج بارة ابويها كل
 جمعة مرة ومحارمها كل سنة مرة ولا يمنع الزوج ابويها من الدخول عليها في كل جمعة وفي
 غيرهما من المحارم في كل سنة ويمنعهم من الكينونة عندها به يقى والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل تزوج امرأة بالحر وسعة ودخل عليها في اثم اراد ان ينقلها الى بلديتها
 وبين مصر أكثر من مسافة القصر فهل لا تجبر على النقلة معه وللقاضى ان يقر رعيه لها
 الكسوة والنفقة ولا تكون ناشرة بالامتناع من السفر معه والحال هذه (اجاب) لا تجبر
 الزوج على السفر مع الزوج من بلد العقد الى مسافة القصر على ما عليه العمل والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ رشيد عقد على بنت بكر بالغه رشيدة مطيقة للوطء ودفع
 لها ماتعورف تجميله ودخل بها ثم بعد ذلك انتقل الى بلده وهى دون مسافة القصر
 وطلبها للنقلة الى بلده ومحل طاعته فامتنعت فهل اذا كان قائمًا بحقوقها الشرعية
 ومأمونًا عليها تجبر على النقلة معه الى محل طاعته حيث كانت المسافة دون مسافة القصر
 فاذا امتنعت تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة (اجاب) للزوج نقل زوجته
 الى مادون مسافة السفر اذا أوفاهامجل الصداق وكان مأمونًا عليها وقائمًا بحقوقها
 الشرعية فان امتنعت من ذلك والحال ماذ كر تكون ناشرة لانفقة لها والا فلا والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجها رجل بمهر معلوم سمي في صلب العقد ودخل بها ثم
 طلقها بعد الدخول ودفع لها مؤخر الصداق المسمى بعد دفع مقدمه قبل الطلاق فطوب
 بنفقة عدتها ومتعتها فهل المتعة في هذه الحالة واجبة أو غير واجبة وما حكمها وما
 حقيقتها (اجاب) المتعة في هذه الحالة مستحبة لا واجبة اذا تجب المفوضة وهى
 التى طلقت قبل الدخول ولم يسم لها مهر والمتعة درع أى قبض وخمار وهو ما تغطي به
 المرأة رأسها وملحقة وهى الملاءة لا تز بد على نصف المهر ولو الزوج غنيا ولا تنقص عن
 خمسة دراهم لو فقير او تعتبر المتعة بحال الزوجين كالنفقة به يقى والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل عقد على امرأه ودفع لها ماتعورف تجميله ودخل بها وسكن معها في
 بيت أبيها مدة ثم بعد ذلك طلبها للنقلة الى محل طاعته الشرعي فابت وامتنعت فرفعها
 لدى المحاكم الشرعي فامرها الشرع بالنقلة الى محل طاعته زوجها فاعتصم الشرع

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٢٤

ذى القعدة

١٢٧٢

٢٥

ذى الحجة

١٢٧٢

١٦

ذی الحجة سنة

١٧ ١٢٧٢

محرم
٥

١٢٧٣

١٩ ١٢٧٣

١٩ ١٢٧٣

ونشرت وله منها ابنان منعت والدهما من زيارتهما فهل والحال هذه تجبر على النقلة الى محل طاعة زوجها واذا اصررت على النشوز تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشزة وليس لها ان تمنع والد الابنين من زيارتهما (اجاب) نعم له نقلها والحال ما ذكر الى مسكنه الشرعي والنشوز معصية فلا تقرر الزوجة عليه ولا نفقة لها مادامت كذلك ولا يس لها منع زوجها من رؤية ولديه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت تزوجة برجل يريد زوجها أن يسافر بها بلارضاهما الى محل يريد على مسافة القصر خصوصاً والبنت قاصرة لا يؤتمن عليها فهل لا تجبر على السفر معه (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة المذكورة على السفر مع زوجها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار فيها حريمان كل واحد منهما مسكن شرعي مستوف لجميع المنافع اللازمة أحدهما مسكون بالاجرة والآخر مسكن للرجل المذکور ولم يكن فيه خلافه فارادت الزوجة المذكورة أن يسكنها في غير ذلك البيت متعلقة بانه يضر بها فيه ولا تشهد عليه السكان الذين في جواره فهل لا تجب لذلك حيث كان هؤلاء السكان لم يعهد فيهم الا الخير وانهم اناس دينون ولم يكن للزوج مسكن غيره وكان لا ثقبهما (اجاب) قد صرحوا بانها اذا كان للزوج بيت منفرد من دار له غلق وموافق يكون كافياً بشرط أن لا يكون في الدار أحد من الاجاء يؤذيها بأمره القاضى باسكانها بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش عند عدم المؤنسة فاذا كان المحريم من السكان المذکور بهذه الاوصاف تؤم الزوجة بالسكنى فيه حيث أوفاهما المجل وكان قائماً بحقوقها ولا يجبر على أن يأتيها بغيره والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ساكن مع زوجته بين جيران صالحين في بيت خال عن أهله وأهلها وأوفاهما بمجل الصداق وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت من بيت زوجها المذکور بغير اذنه فهل لا يكون لها ذلك وتجبر شرعاً على الإقامة مع زوجها المذکور ومعاشرته ولا تمكن من النشوز بغير رضاه ويكون له منع أبويها من زيارتها الا في كل جمعة مرة (اجاب) نعم لا يكون لها ذلك ولا تمكن من النشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق لانه معصية فتؤم بطاعته والحال ما ذكر وقد صرحوا بانها بعد قبض المجل لا تخرج الا لحق لها أو عليها أو لزيارة أبويها كل جمعة مرة أو المحارم كل سنة مرة أو لكونها قابلة أو غاسلة لافيماء ذلك وان أذن كائناً عاصياً ولا يمنع أبويها من الدخول عليها في كل جمعة موقوف غيرهما من المحارم في كل سنة مرة ويمنعهم من القرار عندها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على قاصرة من أبيها على صداق معلوم ودفع له ما توفرت به تحصيله من المهر ثم طلب الزوج الدخول بها فأنه الاب منذ خمس سنين والآن بلغت من العمر نحو أربع عشرة سنة وصارت ضخمة مطيقة للوطء فهل لزوجها الدخول بها ونقلها لمحل طاعته واسكانها في مكان خال عن أهله وأهلها واذا أراد الاب مطالبتها بنفقتها من حين العقد الى الآن لا يجاب لذلك حيث لم يفرضها قاض ولم يقع عليها تراض

(اجاب)

(أجاب) نعم لا زوج المذكور نقل زوجته المطيقة للوطع حيث دفع مجمل الصداق ولا يلزم نفقة المدة الماضية قبل النقلة والمحال ماذكروا الله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة بالغة وهو في حال صحته وسلامته ودفع لها ما تعرفه بجمله من المهر ثم بعد ذلك بمدة مات عنها وعن ورثة آخرين ولم يدخل بها وترك ما يورث عنه شرعاً فهل والمحال هذه يكون للزوجة أخذ مؤخر صداقها وما يخصها بجهة الارث من تركته بالفريضة الشرعية (أجاب) اذا صدر النكاح المذكور صحيحاً ومات الزوج عن الزوجة وباقي الورثة يكون لها أخذ باقي المؤخر ولو قبل الدخول اذا مات مؤكلاً لمهر كما يكون لها أخذ ما يخصها من تركته بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته عند ما عائلته كثيرة من عائلة زوجها الاول ولها أم مقيمة معها تنفسد بينها وبين زوجها وساكنة في بيت تملك بعضه والبعض الآخر لغيرها ويريد الزوج ان يسكنها في منزل شرعي خال عن اهلها واهله بجوارها الثلاثة ويمنع دخول امها عليها الا في كل شهر مرة واحدة ويكون بحضوره خوفاً من افسادها المعلوم امره وطرد عائلة زوجها الاول فهل يكون له ذلك ولا يلزمه الصرف على عائلة زوجها الاول حيث كان عادة امثالها ان تخدم بمثل الجوارى الثلاثة واذا امتنعت عن محل طاعته تسقط كسوتها ونفقتها حيث خرجت عن طاعته ولا يجبر الزوج على طلاقها (أجاب) للزوج نقل زوجته الى مسكنه الشرعي الخالي عن اهلها واهلها ولا مهازيارتها في كل جمعة مرة ولغيرها من المحارم في كل سنة مرة وتلزم الزوج نفقتها ونفقة من يخدمها المملوك لها الذي لا شغل له غير خدمتها بالفعل وعن أبي يوسف غنية زفت اليه بخدم كثير استحققت نفقة الجميع وفي البحر عن الغاية وبه ناخذ قال وفي السراجية ويفرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف يفرض عليه نفقة خادمين وعليه الفتوى قلل في حواشي الدرر محلها فيما اذا لم يجمل قدرها عن الاثنين والافلها ازيد كما مر عن صاحب الاملاء وهذا في الموسر فاذا دفع الزوج المذكور مجمل الصداق وكان قائماً بجهة زوجها الشرعية وطلبها الى النقلة معه الى مسكنه الشرعي وامتنعت تكون ناشرة لانفقة لها ما دامت كذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته على صداق معلوم قدره عشرة كياس دفع لها ثلثي المهر ثم بعد مدة مات عنها وعن زوجة غيرها وعن اولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعاً والآن تريد الورثة القسمة فهل تصدق الزوجة المذكورة بيمينها في قدر ثلث المهر الباقي لها اذا غفلت الشهود أو يرجع لمهر مثلها (أجاب) يحكم للزوجة المذكورة الى تمام مهر مثلها عند عدم البينة قال في البرازية مات عن زوجته وادعت المهر على ورثته ان ادعت قدر مهر المتسل وافر الورثة بذلك صح وكفى بالنكاح شاهداً ولا حاجة لها الى الاثبات وان كان في الورثة اولاد صغار فلها ان تأخذ قدر مهر مثلها من التركة وفي حواشي الدرر عن الخانية رجل مات وترك اولاداً صغاراً فادعى رجل ديناً على الميت أو وديعة

وادعت المرأة مهرها قال ابو انتاسم ليس للوصي ان يؤدي شيأ من الدين والوديعة
 ما لم يثبت بالبينة وأما المهر فان ادعت قدر مهر مثلها دفعه اليها اذا كان النكاح
 ظاهرا معر وفاو يكون النكاح شاهدا لما قال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج بنى بها
 فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجملته ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجل
 الى تمام مهر مثلها اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أذنها زوجها بابا اسفر مع ولدها
 منه الى جهة بينه وبينها اقل من مسافة القصر وأقامت بهامدة والان طلبها لمحل طاعته
 فامتنعت فهل له طلب ابنه منها جبراء عنها سيما وسن الابن المذ كور يزيد على عشرين
 وله طلبها ايضا الى محل طاعته بمحل العقد والاقامة الاصلية وهو بلد لها ايضا حيث
 اوفاهما بمحل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وهو مامون عليها ايضا (اجاب) نعم
 للزوج المذ كور طلب كل من زوجته المذ كورة وابنه منها الى محل اقامته وتخير الزوجة
 على طاعته والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا ودخل بها
 بمنزل والده وأقامت معه مدة قليلة وخرجت من منزلها بدون اذنه وتوجهت الى بيت ابيها
 ثم سافرت معه الى الاقطار المجازية بدون اذن ابيها منه وحضرت ثم طلبها زوجها الى محل
 طاعته فامتنعت مع ان الزوج قائم بجميع حقوقها الشرعية من نفقة وكسوة ومسكن
 يليق بها فهل والحال هذه تجبر على الذهاب معه الى محل طاعته بالبلدة التي حصل بها
 العقد ولا تقرر على النشوز حيث كان الامر كما هو مسطور (اجاب) اذا وفي الزوج
 المذ كور زوجته بمحل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية يكون له طلبها لمحل
 طاعته واسكانها في مسكن شرعي خال عن اهله واهلها وتجبر على ذلك ولا تقرر على النشوز
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودفع لها ما تعورف بتجملته من الصداق
 وقبضته ودخل عليها في بيتها وأراد أن ينقلها الى محل طاعته في بيت خال عن اهله
 واهلها فامتنعت من ذلك فهل تعد ناشرة بذلك سيما انه نهاها عن الخروج بغير اذنه فلم
 تنهه وحيث تسقط نفقتها المقررة لها عليه مادامت ناشرة (اجاب) حيث اوفاهما بمحل
 الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية يكون له نقلها الى مسكنه الشرعي فاذا امتنعت
 تكون ناشرة لان نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت
 من ابيها ودفع لها ما تعورف بتجملته ودخل بها الزوج ومكنت معه سنتين ثم بعد ذلك
 خرجت عن طاعته فطلبها فامتنعت ونشرت فهل اذا كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية
 تجبر على طاعته ولا تقرر على النشوز ولا تستحق نفقة ولا كسوة مدة نشوزها (اجاب)
 نعم يجب على الزوجة طاعة زوجها حيث اوفاهما بمحل الصداق وكان قائما بحقوقها
 الشرعية ولا تقرر على النشوز ولا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل تزوج امرأة بمصر ودخل عليها فيها وبعد ذلك انتقل بها الى مصر قرية بينها وبين
 مصرها اقل من مسافة السفر واقام بها مع الزوجة مدة ثم بعد ذلك حضرت الزوجة الى

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

جادی الاولى

٩

١٢٧٣

٢٠

جادی الثانية سنة

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢٠

شعبان

١٢٧٣

٣٠

رمضان

مصرها المعقود عليها فيه وأبنت الرجوع الى المصر التي أقام بها الزوج المذکور فهل
 اذا كان الزوج دفع للزوجة المذکورة ما تعرف بجمله وكان قائما بحقوقها الشرعية
 ومأمونا عليها يكون له السفر بها ونقلها الى المصر المذکور والحال ما ذكر واذا امتنعت
 من النقلة معه تكون ناشئة (اجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة التصرا اذا دفع
 لها مهمل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها والا فلا والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل تزوج بامرأة وسكن بها في بيتها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد
 ذلك أراد الزوج نقلها من بيتها وأن يسكن معها في مسكن شرعي على حدتها ما خال عن
 اهله وأهلها فهل والحال هذه يجاب الزوج لذلك وتجب الزوجة على طاعة زوجها
 حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) للزوج نقل زوجته في مسكنه الشرعي
 حيث أوفاه مهمل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وعلى الزوجة طاعته والحال
 ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ودفع لها ما تعرف
 بجمله من المهر ودخل بها وعاشا مدة من الدهر والآن أراد أن ينقلها الى بلدة يديها
 وبين مصر نحو ساعة دون مسافة القصر بكثير فامتنعت من ذلك واختارت النشوز وهو
 لا يرضى فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمونا عليها تجبر على النقلة معه الى
 دون مسافة القصر واذا امتنعت من ذلك تكون ناشئة لانفقة لها عليه ما دامت كذلك
 (اجاب) للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة السفر اذا أوفاه مهمل الصداق وكان
 قائما بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها والا فلا واذا كان له أن ينقلها فان امتنعت بغير
 حق تكون ناشئة لانفقة لها ما دامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة
 ولا يه بيت مشتمل على ثلاثة مساكن عدة لسكنى المحريم يجمعها باب وسلم واحد
 موجعل للثلاثة المساكن المذکورة كل مسكن منها تام المنافع والمراقب الشرعية
 وطلبت منه زوجته مسكنها شرعيا فهل له أن يسكنها في مسكن من جملة البيت المذکور
 ويحجب لذلك واذا أرادت والدتها أن تتردد عليها في كل يوم له منعها من ذلك الا في كل
 جمعة تزورها مرة (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن شرعي خال عن اهله
 وأهلها الاثني بها وببيت منفرد من داره غلق وموافق يكفيها الا اذا كان في الدار من أقارب
 الزوج من يؤذيها كما في الخانية ونقل مصنف التنوير عن الملقط كما يته مع الاجاء
 لامع المصنف اثر وجعل الحلبي مافي الملقط على ما اذا كان الاجاء لا يؤذونها فلا ينافي مافي
 الخانية وحينئذ اذا لم يكن في الدار من الاجاء من يؤذي الزوج لا يكون لها المطالبة
 بغير المسكن المنفرد بقلعه وموافقه اللائق بها واذا أوفاه الزوج مهمل الصداق لا يكون
 لها الخروج من منزله الا لزيارة أبويها أو أحدهما في كل جمعة مرة وفي غيرهما من المحارم
 في كل سنة مرة ولولا بون زيارتها في كل جمعة مرة وله منعها من القرار عند ما وفي المحارم في
 كل سنة مرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر وعقد عليها فيه ودفع لها

ما تعورف بجمله من المهر ودخل بها وعاشرهما مدة معاشرة الأزواج ثم بعد ذلك انتقل
 بها الى بلده ومحل اقامته وسكنه وهي دون مسافة القصر ومكث معها مدة ثم بعد ذلك
 ذهبت الى مصر لتزور أهلها باذنه فاذن لها بذلك ثم بعد ذلك طلبها من مصر لتعود الى
 بلده المذ كورة وهو مأمون عليها فامتنعت من السفر معه الى بلده المذ كورة متعلقة بان
 عليها دين لا قاربها وتريد أن تلزمه بدفعه لاربابه متبرعاه والزواج لم يرض بذلك فهل
 اذا كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها بتجبر الزوجة على النقلة معه الى
 بلده المذ كورة ولا يلزم الزوج بدفع الدين الذي بذمة زوجته المذ كورة من ماله
 (اجاب) للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر اذا أوفاهام محل الصداق وكان
 قائما بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها حيث لا مانع والا فلا ولا يجبر على دفع ما بذمة
 زوجته الى اربابه حيث لم يكن ضامنا له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب
 لابنه البالغ امرأته وبث اليها حليا وغسيرة هدية على أن تترجج بانه المذ كور ثم حصل
 اعراض من الابن المذ كور عن زواجها فاراد الاب استرداد ما بعثه لها فهل والحال هذه
 يجاب لذلك حيث كان باقيا (اجاب) نعم لا في المخطوب له استرداد ما بعثه لمخطوبة
 ابنه وهو قائم والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة
 ودخل بها وأراد أن ينقلها من مدينة العقد الى مدينة أخرى وبينهما مسافة القصر فهل
 ليس له نقلها شرعا جبراعليها واذا قلتم بعدم النقلة هل يفرض عليه النفقة والكسوة لها
 حيث ان عدم انتقالها انما جاء من قبل الشرع (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع
 زوجها الى مسافة القصر من بلد العقد واذا امتنعت من ذلك لا تكون ناشرة فتجب لها
 النفقة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمصر ودخل بها
 ويريد نقلها الى قرية فوق مسافة القصر فهل لا يسوغ للزوج نقلها مع عدم رضاها
 واذا امتنعت لا تعد ناشرة بذلك ولا تسقط نفقتها وللقاضى أن يقر لها نفقة على زوجها
 واذا كان بعض الصداق حالا وبعضه مؤجلا وحل الاجل يلزمه شرعا دفع المؤجل
 (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها فوق مسافة القصر من بلد العقد على ما عليه
 العمل واذا امتنعت من ذلك لا تعد ناشرة فلا تسقط نفقتها وتستحقها وللقاضى تقريرها
 واذا حل أجل الصداق يكون لها مطالبة ويحجر الزوج على دفعه حيث لا مانع والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته بمهر الف قرش دفع لها ثمانمائة وسبعة وثمانين قرشا
 من المهر قضت بهامه المحماو بعد الدخول طلب منها مائتين وعشرين قرشا باقى المؤخر
 متعللا بان المرأة لا يجوز معاشرتها مع زوجها الا اذا كان عنده ثلث مهرها فهل لا يجاب
 لذلك ولا يلزمها دفع شيء له (اجاب) ليس للزوج بعد دفع شيء من المهر ولو زائدا على
 المحل لزوجه استرداده بمجرد تعلله المذ كور ولا صحة له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 تزوج بكرة ابنة من وليها بمصر ودخل بها واودعها منها الى بلدينه وبينهما دون مسافة

١٢٧٣

١٧

ذى القعدة

١٢٧٣

٥

ذى الحجة

١٢٧٣

٤

محرم

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٤

١٣

القصر فهل يكون له نقلها حيث أوفاهما متعورف بتجنيله من المهر وكان مأمونا عليها
وتسكون ناشرة بالامتناع لاستحقاقه نفقة ولا كسوة (اجاب) نعم له نقلها الى مادون

١٢٧٤

١٦

مسافة القصر والحال ما ذكره والا فلا والله عز وجل عن طاعة الزوج بغير حق نشوز والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب بكر ابنة من ابها وبعث اليها أشياء هدية استهلك

١٢٧٤

١٦

بعضها وامتنع أبوها من تزويجها ويريد الرجوع فيما بعته فهل يكون له الرجوع
في القائم دون المالك والمستهلك (اجاب) للزوج استرداد ما بعث للهدية قائما دون

وبيع الثاني

١٢٧٤

٨

المستهلك والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة عقد عليها رجل من أبيها على
صداق معلوم ودفع لها متعورف بتجنيله من المهر ثم ماتت قبل الدخول بها وهي في بيت

١٢٧٤

٨

أبيها عن زوجها وأبوها فهل يتقرر بالمهر بالموت وبصيرت تركه يقسم بين ورثتها بالقرينة
الشرعية وإذا أراد الزوج مطالبة الأب بجهاز لا ينته غير المهر لا يجاب لذلك شرعا

١٢٧٤

٩

(اجاب) يتأكد المهر بموت أحد الزوجين فيكون تركه يقسم بين ورثتها بالقرينة
الشرعية كجميع ما يتحقق انه مملوك لها والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة

زوجها أبوها لرجل بصداق معلوم ودخل بها الزوج ثم مات الأب المذكور وقبل
موته أقام ابنه البالغ وصيا محتارا عليها وعلى مالها ثم ان الزوج طلقها وهي قاصرة في غيبة

وسيع الثاني سنة

انقسام انصاروا بواليث انه ليس للزوج السفر بها مطلقا بدون رضاها ولو بعد دفع
 الصداق وعليه الفتوى وعمل القضاة اليوم وقد استحسن الاقتا به وذكر في رد المحتار
 انه لا ينبغي طرد الاقتا بواحد من القولين على الاطلاق فقديم يكون الزوج غير مأمون
 عليها يريد نقلها من بين اهلها ليؤذيها او يأخذ مالها فمن علم منه المفتي شيئا من ذلك لا يحل
 له ان يقتيه بظاهر الرواية لانا تعلم يقينا ان الامام لم يقل بالجواز في مثل هذه الصورة
 وقد يتفق تزوج غريب امرأة غريبة في بلدة ولا يتيسر له فيها المعاش فيريد ان ينقلها
 الى بلدة او غيرها وهو مأمون عاينها بل قد يريد نقلها الى بلدة فاسكيف العدول عن ظاهر
 الرواية في هذه الصورة والحال انه لم يوجد الضرر والذي علل به القائل بخلافه بل وجد
 الضرر للزوج دونها فاعلم يقينا ايضا ان من افتى بخلاف ظاهر الرواية لا يقول الا بالجواز
 في مثل هذه الصورة الا ترى ان من ذهب بزوجه للحدج فاقام بها في مكة مدة ثم حج
 وامتنعت من السفر معه الى بلده هل يقول احد بمنعه عن السفر بها ويتركها وحدها
 تفعل ما ارادت اه المراد منه ومنه يعلم جواب الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل تزوج امرأة من مصر ودفع لها مقدم الصداق ودخل بها وعاشر دامت ثم بعد ذلك
 اراد ان ينقلها الى بلده فوق مسافة القصر والزوج متمتعة من السفر معه فهل والحال
 هذه لا تجبر الزوجة على السفر معه فوق مسافة القصر ولا تعد ناشرة (اجاب) نعم لا تجبر
 على السفر معه مسافة القصر من بلد العقد والدخول الذي هو وطنها على ما عليه العمل
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ودخل بها فيها وعاشر دامت ونقلها
 منها برضاها الى بلده التي هي دون مسافة القصر وصار يضاربها بالضرب وغيره فرجعت
 الى مصر بامرهم ومكثت بها ويريد نقلها منها ثانيا الى بلده انذ كورة والحال انه غير مأمون
 عليها فهل لا يجاب لذلك ولا تجبر على ذلك حيث كان غير مأمون عليها ولا تعد ناشرة
 بالامتناع واذا كان له بنت منها صغيرة سنها ثلاث سنين واراد اخذها منها لا يجاب لذلك
 (اجاب) الام احق بمحضنة الصغيرة التي لم تنته مدة حضانتها قبل الفترة وبعد ذلك
 يقوم بها مانع وللزوج نقل زوجته فيمدون مدة السفر من المصر الى القرية وبالعكس
 ومن قرية الى قرية اذا وافاها المجهل لانه ليس بغربة لكن قيده في حواشي الدر على
 سبيل الانبعا بما اذا كان مأمونا عليها وفي رد المحتار ينبغي العمل بما مر عن البرازية من
 تفويض الامر الى المفتي حتى لو راى رجلا يريد نقلها للاضرار بها والابناء لا يقتيه
 اي بالنقل ولا سيما اذا كانت من اشرف الناس ولم تكن القرية مسكنا لاهلها فان
 المسكن يعتبر بحالهما كالتفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على
 صداق معلوم ودفع لها مجهله ودخل بها وعاشرها وهو قائم بحقوقها الشرعية من نفقة
 وكسوة وغير ذلك ثم بعد ذلك خرجت الزوجة من بيت زوجها المذكور وتريد ان
 تسكن في بيت اولادها من غيره وتقيم معهم في مكان واحد والزوج لم يرض بذلك مع

١٢٧٤

١١

جمادى الاولى

١٢٧٤

١

جمادى الثانية سنة

١٢٧٤

١

ان الزوج قائم بحقوقها الشرعية وما مومن عليها فهل والحال هذه لا تجب لذلك وتخير
على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ودفع لها المهر وله ان يسكنها
في مسكن شرعى خال عن اهلها وأهلها (اجاب) نعم لا تجب لذلك والحال هذه وللزوج
استسكانها في مسكن شرعى خال عن اهلها وأهلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
عقد على امرأة عقد اصحيا مستوفيا لشرائط العدة وجعل لها صداقا معلوما ولم يدخل بها ولم
يتمتع معها في مكان واحد فهل والحال هذه اذا اراد الزوج المدة كوطء لاق زوجته
المدة كورة قبل الدخول بها والخوة يكون لها نصف المهر المسمى بينهما واذا دفع لها نصف
المهر المسمى لا يكون له اخذها منها ويمنع من المعارضة لها في ذلك بدون وجه شرعى
(اجاب) الطلاق قبل الدخول والخوة الصحيحة يوجب نصف المسمى فليس للزوج
بعد ذلك استرداده منها والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
تزوج بامرأة بكر من وليها ودفع لها ما تعورف تجهيله من المهر ودخل بها وعاشرهما مدة
ثم خرجت من داره بغير اذنه وامتنعت من الذهاب له ثم طلبها الى محل طاعته
فامتنعت فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية تجبر على طاعته ولازمة مسكنه
واذا امتنعت بعد نكاحه تسقط نفقتها وكسوتها مادامت كذلك (اجاب) نعم اذا كان
نحوها بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشرت من زوجها وخروجت عن طاعته
بدون مسوغ شرعى وهو قائم بحقوقها الشرعية فهل والحال هذه تؤمر بطاعة زوجها
وتتفرع على النشوز حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) النشوز وهو الخروج
عن طاعة الزوج بغير حق معصية فلا تقرر الزوجة عليه بل تؤمر بطاعته مادام قائما
بحقوقها الشرعية وقد دفع لها المهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع
لها ما تعورف تجهيله من المهر ودخل بها في بيت أهلها وعاشرهما فيه مدة والآن اراد ان
يذهبها الى مسكن شرعى خال عن اهلها وأهلها فهل والحال هذه يجب لذلك واذا امتنعت
من السكنى معه بعد نكاحه لا نفقة لها ولا كسوة مادامت كذلك وتجب على طاعة زوجها
حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل عقد على امرأة في القناطر الحيرية ودفع لها ما تعورف تجهيله من المهر ودخل بها في
المدينة وصار معاشرهما مدة من الشهور وهو قائم بحقوقها الشرعية والآن اراد ان
يذهبها الى القناطر الحيرية وهو مأمون عليها فهل يجب لذلك وعليها طاعته وملازمة
مسكنه حيث كانت دون مسافة القهر واذا امتنعت من السفر معه بعد نكاحه تسقط
نفقتها وكسوتها مادامت كذلك (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل تزوج امرأة ودخل عليها وأقام معها مدة في المحروسة وأتى لها بكسوة وقبضتها
ثم بعد ذلك اراد نقلها من المحروسة الى بلدة التي بينها وبين المحروسة مسافة قهر
فامتنعت من التقله معه ويريد ان يأخذها الكسوة التي استحققتها عند قبضتها منه

ذى القعدة

١٢٧٤

١

فهل لا يجاب لذلك ويفرض القاضي عليه النفقة لها ولا تجبر على النقلة معه الى بلده
 المذكورة (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر ابالغة من
 وليها ودفع لها ما تعورف تجهيله من المهر وبعد دخوله بها ومعاشرتها امدته خرجت من بيته
 من غير اذنه وذهبت الى بيت اهلها وامتنعت من طاعته وتريد اخذ ما عهدها من بيت
 زوجها والسكنى مع اهلها فهل لا يجاب لذلك وبالاتناع بعد نأشرة وعليها طاعته
 وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ويكون له اسكانها في مكان خال عن
 اهلها وادلها (اجاب) يجب على الزوجة المذكورة طاعة زوجها حيث أوفاهام محل
 الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وله اسكانها مسكنا شرعيا خاليا عن اهلها وأهلها
 ولا تقرر على النشوز لانه معصية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من
 اقاربه بالمحروسة على صداق معلوم ودفع لها ما تعورف تجهيله من الصداق ودخل بها
 وعاشرهما مدة ثم بعد ذلك تشاجرت معه وخرجت من بيته من غير اذنه وذهبت الى بلد
 دون مسافة القصر وامتنعت من طاعته ومنعت نفسها عنه لاجل ان يطلقها فهل له
 نقلها واسكانها في مكان شرعى يليق بها خال عن اهلها وعليها طاعته وملازمة
 مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وكان أمينا ثقة ولا يجبر على طلاقها (اجاب)
 لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وله نقلها الى ما دون مسافة القصر اذا أوفاه الصداق
 وكان مأمونا عليها قائما بحقوقها الشرعية ولو خرجت باذنه وعليها طاعته والحال هذه
 والله تعالى اعلم (سئل) في بنت سنها احدى عشرة سنة تزوجت برجل واختلى بها وهى
 مطيقة للرجال ثم أخذتها أمها تريد السفر بها فوق مسافة القصر فهل تمنع أمها من السفر
 بها والحال ما ذكر (اجاب) اذا أوفى الزوج بمحل الصداق وكان قائما بحقوق زوجته
 الشرعية وهى مطيقة للوطء كما هو مذكور يكون له أخذها ويحجر وليها على دفعها اليه
 وليس لامها منعه عنه ولا السفر بها ولا حق للام في حضانتها بعد بلوغها تسع سنين على
 المفتي به وقد اختلفوا في وقت الدخول بالصغيرة ف قيل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل يدخل
 اذا بلغت تسعا وقيل ان كانت سمينة جسيمة تطيق الجماع يدخل بها والا قال فى الهندية
 وأكثر المشايخ على انه لا عبرة بالسن وإنما العبرة للطاقة فاذا كانت ضخمة سمينة تطيق
 الرجال ولا يخاف عليها المرض من الجماع كان للزوج ان يدخل بها وان لم تبلغ التسع وان
 كانت مهزولة نحيفة لا تطيق الجماع ويخاف عليها المرض لا يحل للزوج ان يدخل بها
 ولو كبر سنها وهى الصحيح واذا اطلب الزوج بعد انعقاد النكاح ودفع المهر من القاضي
 ان يأمر الاب بتسليم الزوجة فقال انها صغيرة لا تصلح للرجال وقال الزوج بل تصلح وتطبق
 ان كانت ممن يخرج أخرجها وأحضرها المجلس وينظر اليها فان كانت تصلح أمره بدفعها
 والا لا وان كانت ممن لا يخرج أمر من يوثق بهن من النساء ان ينظرن اليها فان قلن انها
 تصلح للرجال أمر بالدفع والا لا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من أمهات

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

١٨

١٢٧٥

جاءى الثانية

٣٠

١٢٧٥

رجب

٢٨

شوال سنة

١١٧٥

١١

مثلها وهو كقولها ودخل عليها في بيت أمها ثم بعد مدة أراد أن ينقلها من بيت أمها إلى بيت آخر بالبلد خال عن أهله وأهلها فهل يجب لذلك وإذا امتنعت تكون ناشرة لانفقة لها عليه (اجاب) نعم اذا دفع لها مقدم الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرامن أبيها بصداق معلوم ودخل عليها في بيت أبيها ثم بعد ذلك أراد أن ينقلها ويسكن بها في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها فأنعه أبوها من ذلك ويطلب منه طلاقها ويطلب منه مبلغا معلوما من الدراهم صرفه في فرج بنته بغير إذن من الزوج فهل لا يجبر الزوج على طلاقها وله نقلها من بيت أهلها إلى أي مسكن شرعي أراد من البلد ولا يلزمه دفع شيء ماصرفه في فرج بنته بدون إذنه وإجازته (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وله أن ينقلها إلى مسكنه الشرعي حيث أوفاهما مجل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية ولم يكن هناك مانع ولا يلزم بدفع ماصرفه أبو الزوج في فرجها بدون إذن الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرامن أبيها قاصرة ودخل بها الزوج في بيت أبيها ثم بعد مدة طلبها زوجها إلى محل طاعته ليسكن بها في مكان خال عن أهله وأهلها فأنعه أبوها عن الزوج ويريد أن يطلقها منه لزوجها لغيره فهل يكون له طلبها من أبيها ويسكن بها في مكانه الخاص به ولا يجبر على طلاقها وإذا رغب أبواها النشوز ومنعهما عن الزوج لا يجبان لذلك ويؤمر أن يتمكين زوجها منها ولا يقران على نشوزها حيث دفع ما تعرف تجنيه من المهر وبلغت ثلاث عشرة سنة وكانت ضخمة تطيق الوطء (اجاب) يؤمر الأب بتسليم ابنته لزوجها حيث دفع له مجل الصداق وكانت مطيقة للوطء ولا يجبر الزوج على طلاقها والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة خطبها رجل من أبيها وسمى لها مهر معلوما من الدراهم وبعد التسمية عقد عليها بحضرة أبيها وبحضرة الشهود ثم بعد مدة مات الزوج قبل أن يدخل بها فهل والحال هذه يكون الموت مثل الدخول فتستحق الزوجة جميع المهر المسمى والأرثام كيف الحال (اجاب) نعم تستحق الزوجة المذكورة جميع المهر المسمى لها في العقد بموت الزوج قبل الدخول والمخلوة في النكاح الصحيح كالدخل إذا مات مؤكدا للمهر فلها أخذ ما لم يقبض من تركته كسائر الديون كما أن لها الميراث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لرجل زوجة ومسكن شرعي خال عن أهلها ما بين حيران صاحبين تأمن فيه على نفسها وأهلها ودفع لها الصداق الحال فهل والحال هذه إذا طلب الرجل المذكورة زوجته المذكورة إلى النقلة معه لبيتته المذكورة وامتعت تكون ناشرة لانفقة لها ولا كسوة مادامت على ذلك (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكر أو دخل بها قبل دفع ما تعرف تجنيه لها من المهر وأقام معها مدة ثم ذهب إلى منزل أبيها وامتعت من العود له حتى يعطيها المجل فهل لها ذلك وللقاضى أن يفرض لها النفقة على زوجها المذكورة ولا تعد بامتناعها ناشرة حيث كانت مانعة نفسها لاخذ

١٢٧٥

٢٩

١٢٧٥

٢

ذى الحجة

محرم

١٢٧٦

١١

١٢٧٦

٢٠

ما شرط تجهيله وكان الزوج المذکور مقر ابقاء المهر بذمته (اجاب) نعم لها ان تمنع نفسها لاخذها بمحل الصداق ولو بعد وطء أو خلوة على قول الامام المفتي به ويستحق النفقة مع الامتناع في هذه الحالة اذ لا يعد ذلك نشوزا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلب أن يزوجه ابنة ابنه ابنة آخر فاجابه لذلك وسمى لها مهر معلوما دفع بمجمله لابي الزوجة وعقد له عليها بمصر وطلب أن يدخل ابنه عليها في بلدة بالريف فوق مسافة القصر وأخذ امتعتها ونقلها من مصر الى بلدته المذكورة فهل اذ رجع الزوج بها الى مصر محل العقد وأقام بها فيها وله أب متكفل بنفقتها وكسوتها قبل عقد النكاح وبعده وطلبت من الزوج ان يسكنها في مسكن شرعي خال عن اهلها ما تجب لذلك ويحجر أبو الزوج على الانفاق عليها حيث كان ابنه قاصرا وهو متكفل بنفقتها واذا اراد أبو الزوج ان ينقلها من مصر محل العقد الى البلدة المذكورة جبراعنها لا يجاب لذلك ويؤثر برد امتعتها التي نقلها من مصر محل العقد الى بلدته المذكورة (اجاب) لا تحجر الزوجة على السفر مع زوجها من بلد العقد الى غيره مسافة القصر وتستحق النفقة ما لم تسكن ناشزة وعلى الزوج اسكانها مسكنا شرعيا بمصر محل العقد واذا ضمن أبو الزوج نفقتها يؤمر بأداء ما ضمن وعليه تسليم امتعتها اليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر من مصر ودخل بها وبعد الدخول عدة او ادا السفر بها الى جهة الزقازيق والحال انها اقل من مسافة القصر فهل اذا اوفاهما بمحل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمونا عليها وعلى ما لها تحجر الزوجة على السفر معه من مصر الى الجهة المذكورة واذا امتنعت تكون ناشزة لا نفقة لها ولا كسوة (اجاب) للزوج نقل زوجته بعد اداء مقدم الصداق وكونه مأمونا عليها الى ما دون مسافة القصر وليس له نقلها جبرا عليها الى بلدة بينها وبين بلد هامة السفر أو أكثر فاذا كان له نقلها وامتنعت تكون ناشزة والا فلا نشوز وتستحق النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من الريف وعقد عليها في مصر وبعد العقد توجهت معه الى بلدة وهي دون مسافة القصر وأقامت بهامة حتى ولدت منه ثم جاءت مصر لزيارة اختها بدون اذن الزوج ثم حضر زوجها لاخذها مع ولدها بالبلدة فهل اذا ارادت الامتناع لا تمكن من ذلك شرعا وتجب على التوجه معه لمحل طاعته حيث كان الامر كما ذكر (اجاب) ليس للزوجة الخروج من مسكن زوجها الشرعي ولا السفر بدون اذنه بعد ايفائها بمحل الصداق فلو ضل ذلك تكون ناشزة وتؤمر بالعود الى طاعته ومسكنه الشرعي وللزوج نقل زوجته بعد اداء المهر اقل من مدة السفر ان كان مأمونا عليها وان لم يؤد المهر أو كان غير مأمون عليها لا يكون له نقلها جبرا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا من اهل مصر ودخل بها في منزلها بمصر الذي هو محل وطنها ومكث معها مدة ثم سافر الى طنته واخذها معه ومكث معها في هامة قليلة فحصل لها مرض وتعب شديد بسبب مضاررتة لها فحضرت الى منزلها بمصر

١٢٧٦

١٠

١٢٧٦

١٦

١٢٧٦

٢٩

ذي القعدة

١٢٧٧

٥

١٢٧٧

٢١

ذی القعدة

١٢٧٧

٦

ذی الحجة

١٢٧٧

٢٠

ما فيه هو في حالة المرض فرار من المضاربة ثم اراد الرجل المذکور السفر بها الى طنة تدان
 ثانيا فهل اذا تمتعت من السفر معه لا تجبر عليه وهل اذا اراد نقلها الى مادون مسافة
 القصر وكان غير مأمون عليها وامتعت من ذلك لا تجبر عليه ايضا ولا تعد بالامتناع
 المذکور ناشئة فلا تسقط نفقتها الواجبة لها عليه شرعا سيما وان حضورها بمنزله بمصر
 كان باذن الزوج المذکور (اجاب) لا تجبر الزوجة على الانتقال مع زوجها من بلد
 العقد والدخول الى مسافة سفر ولو بعد ايفائها المجل على ما عليه العمل ولا الى مادون
 مدته اذا كان غير مأمون عليها وبالامتناع عن ذلك والحال ما ذكر لا تعد ناشئة فتستحق
 النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرامن ابيها وقبض مهرها من زوجها
 المتعارف قبضه وجهها به ودخل عليها في بيت ابيها واقام معها في بيت ابيها عشرة ايام
 ثم نقلها وزوجها بجهازها الى محل اقامته باذن ابيها ورضاها واقامت معه مدة قليلة نحو
 ثمانية عشر يوما ونزلت لقضاء حاجة بالمدينة فتعرض لها ابوها واخذها من الطريق
 فزولوا حال بينهما وبين زوجها وطلب من الزوج رد الجهاز الى بيت الاب وان يقيم معها في
 بيته فهل لا يجاب الاب الى ذلك ويمنع ويؤمر بتسليمها الى زوجها حيث أوفاهما ما تعرف
 تجهيله من المهر وكان مأمونا عليها (اجاب) نعم لا يجاب الاب الى ذلك والحال هذه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب بكرابا لغة رشيدة فرضيت به وولدت اناها في العقد على
 الرجل المذکور وعقد له عليها ودفع له ما تعرف تجهيله من المهر ولم يدخل الزوج
 بنوعيته المذكورة ومضى بعد ذلك مدة من الزمان تزيد على سنتين وطلب الزوج الدخول
 عنق زوجته المذكورة فأن ترف الىه في مسكنه الشرعي مع عدم المانع فوعده ابوها
 بنكاحها واستمر الزوج يطلب ذلك وهو يعد بلا ايفاء لوعده مع عدم المانع الشرعي الى أن
 مضت مدة طويلا فهل والحال هذه يكون للزوج أخذ زوجته والدخول عليها جبراً على
 أبيها وعليها حيث كان عقد نكاحها صحيحاً محققاً ولم يكن هناك مانع سوى مطل الاب
 في روافها الى زوجها واذا فرض انها امتنعت نظر العدم رضا ابيها فقط لا تجاب الى ذلك
 والزوج نقلها الى مسكنه الشرعي (اجاب) نعم للزوج الدخول بزوجه ونقلها الى
 مسكنه الشرعي والحال ما ذكر بالسؤال وليس للاب منعها كما انه ليس لها الامتناع بدون
 وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وقائم بحقوقها الشرعية
 وهي تحالف زوجها وتخرج من غير اذنه وتطلب أن تسكون ناشئة منه مسقوطة النفقة
 ولا يرضى فهل اذا أوفاهما ما تعرف تجهيله من المهر يكون له منعها من الخروج
 بالشور وتؤمر بالسكنى في محل طاعته ولا تشرع على الشور واذا كان عليه دين لها غير
 المهر لا يكون لها منع نفسها عنه حتى يؤديه لها (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها وعدم
 الخروج من مسكنه الشرعي بغير حاجة شرعية اذا أوفاهما مجمل الصداق وكان قائماً
 بحقوقها الشرعية وتؤمر بطاعته والحال هذه ولا تشرع على الشور والله سبحانه وتعالى اعلم

(سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ودخل عليها فيها بعد دفعه لها مقدم صداقها ثم نقلها لجهة بينا وبين مصرها مسافة بعيدة تريد على مدة السفر وأقامت معه فيها مدة ثم رجعت بمصرها باذنه ثم امتنع من السفر معه ثانيا إلى تلك الجهة فهل لا تسكون ناشئة بالامتناع من السفر معه لتلك الجهة ويكون لها النفقة وإذا كان زوجها حذر بعض أمتعتها في الجهة المذكورة يؤمر باحضارها لها (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها إلى مسافة القصر على ما عليه العمل سيما مع عدم الامن على نفسها في بلد الغربة وإذا كان الامر كذلك فلا تعد ناشئة بالامتناع من السفر من مصرها محل العقد إلى الجهة البعيدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر بالغة في بلديها وبين بلده زيادة عن مسافة القصر وأزال بكارتها في بلدها وتوجه بها إلى بلده برضاها وأقامت معه سبعة أشهر وحملت منه فولدتها إرادت نقلها من عنده وأقامت بها في بلدها والزوج مأمون عليها وقائم بحقوقها الشرعية وبالسؤال منها أجابت أنها مرتاحة فهل لا تجب والدتها وبعض أقاربها بالسفر بها من بلد الزوج إلى مسافة القصر قهرًا عن زوجها سيما ولم تطلب الزوجة ذلك وتمنع والدتها وبعض أقاربها من ذلك شرعا حيث كان مأمونا عليها وقائم بحقوقها الشرعية ولو فرض اغراضها على طلب السفر وطلبته يكون للزوج والمحال ما ذكر بالسؤال منعها من السفر حيث أوفاهما محل الصداق وكان مأمونا عليها وهي مرتاحة في بلده غير مهانة (اجاب) ليس للزوجة المذكورة والمحال ما ذكر بالسؤال ان تخرج من بيت الزوج بلاذنه في غير ما استثنى وللزوج المذكور منعها من السفر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته البكر البالغة باذنها من كفؤ بمهر مثل مسمى وقت العقد بشهادة البينة الشرعية ومكثت نحو سنتين عند أبيها ولم ينفق عليها الاب ولا الزوج إلى الآن لان الزوج كان أخذ في العساكر الجهادية ثم حضر بعد المدة المذكورة وطلقة قبل الدخول والخلو بها فطالبه أبوها بنصف المهر الذي سمي لها في العقد وأنكر الزوج وأبوه ذلك المقدار وادعيا بان المسمى أقل من ذلك فهل لا عبرة بانكارهما والعبرة بما تشهد به البينة وقت العقد (اجاب) حيث وقع الاختلاف بين الزوجين في مقدار المهر المسمى بعد الطلاق قبل الوطء والخلو وأقامت الزوجة بينة على ما دعت فانه يقضى ببينتها ولا يلتفت إلى انكار الزوج وهذا اذا لم يقيم الزوج بينة على ما ادعاه من المهر الأقل فان أقامها أيضا حكم متعة المثل فان كانت متعة المثل في حال قيام البينة من الجانبين كنصف ما قالت أو أكثر يقضى ببينة الزوج لا بنباتها خلاف الظاهر وان كانت المتعة كنصف ما قال الزوج أو أقل يقضى ببينتها للعله المذكورة وأما اذا قامت البينة من قبل الزوج فقط فانه يقضى ببينته لانه توردد عواها بالحجة بلا معارض فاذا لم تقم بينة من الطرفين والمسئلة بحالها فالقول للزوج ببينه ان شهدت متعة المثل له والقول لها ببينه ان شهدت لها لان القول قول من يشهد له الظاهر بيمينه عند عدم البينة وان

١٢٧٨

١٣

١٢٧٨

٢٠

١٢٧٨

ربيع الثاني

٢٢

جمادى الاولى سنة

كانت المتعة بينهما بان كانت أكثر مما قال وأقل مما قالت تحالفان خلفا وجبت متعة المثل وان حلف أحدهما دون الآخر حكم لمن حلف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت قاصرة عمرها نحو ثمان سنين وهو غير سيئ الاختيار طلب منه رجل آخر تزويجها له فزوجهما منه بحضرة ينيته من المسلمين وصدر عقد النكاح على البنت المذكوورة للرجل المذكوور بمباشرة أبيها المذكوور بحضرة الشهود وسماعهم ألفاظ العقد وفهمهم معناها بما يجب وقبول شرعيين الا انه لم يسم مهر فهل ينقد النكاح المذكوور ولو لا تسمية المهر وتكون زوجة له ويجب على الزوج مهر المثل (اجاب) النكاح المذكوور على الوجه المسطور من عقد صحيح ويجب على الزوج مهر المثل ويتأكد بالدخول على زوجته المذكوورة ولا يتوقف انعقاده على تسمية المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متروج بامرأة وأتى منها ابوا لادفنها فزوجهما أبوها من بيت زوجها وحال بينهما وبين زوجها لاجل منافسة بينهما وبين أى الزوج فهل اذا أوفاهما ماتت عورف تجهيله من الصداق يكون لزوجهما طلبها الى محل طاعته واذا قال أبوها أنا أرفع مهرها الذى دفعه الزوج ولا يبقيا على عصمة زوجها لا عبرة بكلام أبيها وتؤمر بالذهاب الى محل زوجها واذا طلب أبوها ان تمسك عنده وتكون ناشرة من زوجها لا يجب الى ذلك ولا تقر على النشوز بطلب أبيها والحال هذه (اجاب) للزوج طلب زوجته الى محل طاعته ومسكنه الشرعى الخالى عن أهله وأهلها حيث أوفاهما محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وليس لابيها منعها عنه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوجه امرأته من مصر ونقلها منها الى ناحية البحيرة فحصل لها ضرر من زوجها فزوجهما فزوجهما بآذنه الى بيت أبيها بمصر وامتنعت من الذهاب معه الى بلده لما حصل لها من الاضرار ولو لكونه غير مأمون عليها وتخاف على نفسها منه فهل حيث كان غير مأمون عليها لا تجبر على النقلة معه (اجاب) للزوج نقل زوجته بعد دفع المهر الى مادون مسافة القصر اذا كان مأمونا عليها ومقتضاه انه اذا تحقق عدم أمنه عليها لا يكون له نقلها حيث خرجت من بيته بحق والافهى ناشرة ولا تقر عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت بكر صغيرة سنها سبع سنين ونصف زوجها رجل مكلف بصداق معلوم وقبض منه ماتت عورف تجهيله وشرط الاب على الزوج انه يبقيا عند أبيها حتى تطيق الرجال ويدخل عليها ورضي بذلك الزوج فبعد العتد بمدة يسيرة طلب الزوج للدخول بها فهل اذا كانت لا تطيق الوطء لا يجبر الاب على تسليمها للزوج وتبقى في بيت أهلها حتى تطيق الرجال (اجاب) لا يجب الاب للزوج للدخول بزوجه التي لا تطيق الوطء ولا يجبر الاب على تسليمها اليه لذلك والحال هذه ولا نفقة لها على الزوج مادامت كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة واولاد صغيرا ومنعها ابوها عن الذهاب الى طاعة زوجها في مسكن شرعى خال عن أهلها فهل يكون لزوجهما طلبها ولا تقر

١٢٧٩

٤

ربيع الثاني

١٢٨٠

٢

صفر

١٢٨١

٩

ربيع الثاني

١٢٨١

١٧

عن النشوز وما دامت كذلك لا تستحق عليه شيأ من النفقة والكسوة (اجاب) اذا دفع الزوج مهجلا الصداق لزوجه و كان قائما بحقوقها لا يكون لها الامتناع عن طاعته و يسكنها في مسكنه الشرعي الخالي عن اهل بيها و ليس لا يبيها المنع و الحال هذه و اذا نشزت لا تستحق نفقة عليه ما دامت كذلك و الله سبحانه و تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة و معها صغير منه رضيع طلقها رجعا و اخر جهها من بيته فهل يحل عليه دفع مؤخر صداقها بالفراق فيؤمر بدفعه لها و يلزمه نفقتها و اجرة الرضاع للصغير و اسكنها في مسكن شرعي (اجاب) وقع اختلاف في حلول المؤجل بغير حصول الطلاق الرجعي قبل انقضاء العدة قال في تنقيح المحامدية و يتجهل المؤجل بالرجعي ولا يتأجل برجعته خلاصة و في الصيرفية لا يكون حلالا حتى تنقضي العدة شرح التنوير و مثله في البحر و قال في المحاوي الزاهدي و لو طلقها رجعا لا يصير المهر حلالا حتى تنقضي العدة و به اخذ عامة المشايخ انتهى و لا تستحق معتدة الرجعي اجرة على الحضنة و الرضاع ما دامت في العدة لوجوبهما عليها ديانة بل تستحق النفقة و السكنى و الكسوة ان طالت العدة في حق الكسوة و يلزم ان تلزم المنزل الذي يسكنان فيه قبل الهلاك الا لعذر و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امه ابنة المحمودية بالقرب من اسكنودية و مكثت به في الجهة المذكورة نصف سنة و الا ن طلب ابوها بطريق الوكالة عنها مسكنها شرعي فاجابه الزوج و قرر عليه الحاكم الشرعي نفقة الى ان يحضر المسكن بين قوم صالحين خاليا عن اهلها فلما حضره لها و طلبها امتنع ابوها و منعها منه بالمحمودية و طلب سكنها في الجهة التي هو ساكن فيها فهل يؤثر زوجه بالسكنى مع زوجه في الجهة المذكورة و يؤثر بطاعة زوجها و لا تقر على النشوز و ما دامت بمنعته من ذلك تسقط نفقتها و كسوتها لاسيما وقد اوفاد ما تعورف قبضه من مقدم صداقها و هو ما مون عليها (اجاب) اذا اعد الزوج لزوجه مسكنا لا ثقلا مثلا في البلدة التي هي فيها بن جيران صالحين و قد اوفادها المهمل و كان قائما بحقوقها الشرعية لا يكون لها الامتناع من سكنها معه و اذا امتنعت من ذلك بدون وجه شرعي تكون ناشرة لافقة لها ما دامت كذلك و سقط به المفروضه المستدانة و الله سبحانه و تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امه و نقلها الى منزله ببلدة اخرى و لم يكن بينهما الا نهر تجري فيه السفن و من كان ببلدها يرى من ببلده ثم نخل بها و مكثت معه مدة طويلة حتى حملت منه ثم رجعت الى منزل ابوها و اذن زوجها و امتنعت من عودها الى بيت زوجها و تريد السكنى ببلدة ابوها فهل لا تجاب لذلك و تجبر على العود لبيت زوجها بطلبه اذا كان خاليا عن ضربتها و اهلها و كان مسكنا شرعيا بمرافقه و تكون ناشرة ما دامت في بيت ابوها لا تستحق نفقة و لا غيرها حيث لوفاها ما تعورف بجميله و كان ما مون عليها و قائما بما يجب لها شرعا عليه (اجاب) على الزوجة المذكورة الانتقال الى مسكن زوجها الشرعي الخالي عن اهلها و اهلها اذا كان الواقع

ومطوّر بالسؤل وإذا امتنع من طاعته والحال هذه بدون وجه شرعي تعدناشرة
 لا تحق لها مادامت كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بكرة
 من أبيها لابنه وسمى لها مهرها قدر ما علم من الدراهم ورضى به أبوها ولم يطلب زيادة
 على ذلك فاقبض أبو الزوج بالنيابة عن ابنه مبلغا من المجل وبقي بعضه وعقد عقد
 الشكاح على ما تراضيا عليه المسمى بينهم بلا زيادة واتفق الفريقان على أن يباقي المجل
 دفع من قبل أبي الزوج حين شرائه مصالح الجهار للزوجة وتوجه الجميع وصار شراء
 المصالح بمعرفة أبي الزوج وأمر أبي الزوج بدفع ثمنه إلى أن وفي باقي المجل وذلك
 لا اتفاق والدفع على يدي بنته من المسلمين ثم دخل الزوج بزوجه بعد استيفاء ثلثي المهر
 الذي هو المجل على الوجه السابق وهذا خلاف ما دفعه في ثمن هذا بالاقارب الزوجة
 ثم بعد مدة حصل اختلاف بين أبي الزوج وأبي الزوج فيما دفع من باقي المجل
 حسب اتفاقهما على يد البينة أنه من المهر فادعى أبو الزوجة أنه هدية لها وادعى أبو
 الزوج أنه من المهر وعند أبي الزوج بينة تشهد له بأنه دفعه مهر أو أنها اتفقا على ذلك
 ولا بينة لأبي الزوجة على أنه هدية ومع ذلك فهو نقد مدفوع بأمر أبي الزوجة في ثمن
 مصالح الزوجة من جهاز غير مهبالا كل على أنه من المهر فهل إذا ثبت ذلك بالوجه
 الشرعي لا يكون لأبي الزوجة المطالبة بباقي المجل ثانياً ويحسب ذلك منه (أجاب)
 القول للزوج ولا يثبت في كون المدفوع المذكور من المهر بل لا توقف على بينة فلا يكون
 لأبي الزوجة المطالبة بباقي المجل والحال هذه لا يسامع وجود البينة على اتفاقهما
 على أنه من المهر وأنه دفعه على هذا الوجه فإذا ثبت ذلك لا تقبل دعوى أبي الزوجة أنه
 هدية لا تفراره بنقيض ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بصدق معلوم
 شرط به منه مجالا وبعضه الآخر مؤجلا وعرفهم حرى بتأجيله إلى طلاق أو موت ثم دفع
 لها المجل المشروط وبقي المؤجل ودخل بها فهل إذا طلبت المرأة البعوض المؤجل ومنعت
 نفسها منه لا تجب لذلك حيث أن عرفهم حرى بتأجيل ذلك إلى الموت أو الطلاق وليس
 لها منعه منه (أجاب) ليس للزوجة طلب مؤجل الصداق الآن قبل أجله المشروط أو
 المتعارف وليس لها منع نفسها عن طاعة زوجها بعد قبض المجل منه حيث كان قائما
 بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل بمهر معلوم مؤخر
 كله وقد تعارفوا في تلك الجهة أن يؤخروا جميع المهر ومكث الزوج المذكور معها
 نحو ثمان عشرة سنة ثم توفي ولم يدفع لها شيئا من المهر حسب العادة وليس بيدها وثيقة
 بغير الصداق ولم يكن معها بينة تشهد لها بقدره وترك ما يورث عنها وأرادت الزوجة أن
 تأخذ جميع صداقها من التركة فادعت قدر ما علم من الصداق وكذبها الورثة فيه
 وكروا أقل منه فمن يكون القول له بيمينه في تعيين مقدار حيث تصادقوا على كون
 جميعه مؤخرا حسب العادة (أجاب) إذا اختلف الزوجان في قدر المهر المسمى حال

١٢٨٣

٤

١٢٨٣

صفر

١٣

شعبان

١٩

١٢٨٣

عن النشوز ومادامت كذلك لا تستحق عليه شيئا من النفقة والكسوة (اجاب) اذا دفع الزوج مهجلا الصداق لزوجه و كان قائما بحقوقها لا يكون لها الامتناع عن طاعته و يسكنها في مسكنه الشرعي الخالي عن اهلها ما و ليس لابيها المنع والمحال هذه واذا نشزت لا تستحق نفقة عليه مادامت كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة ومعها صغير منه رضيع طلقها رجعا واخرجهما من بيته فهل يحل عليه دفع مؤخر صداقها بالفراق فيؤمر بدفعه لها و يلزمه نفقتها واجرة الرضاع للصغير واسكنها في مسكن شرعي (اجاب) وقع اختلاف في حلول المؤجل بمجرد حصول الطلاق الرجعي قبل انقضاء العدة قال في تنقيح الحامدية و يتجهل المؤجل بالرجعي ولا يتأجل برجعته خلاصة وفي الصيرفية لا يكون حالا حتى تنقضي العدة شرح التنوير ومثله في البحر وقال في المحاوي الزاهدي ولو طلقها رجعا لا يصير المهر حالا حتى تنقضي العدة و به اخذ عامة المشايخ انتهى ولا تستحق معتدة الرجعي اجرة على المحضنة والرضاع مادامت في العدة لوجوبهما عليها ديانة بل تستحق النفقة والسكنى والكسوة ان طالت العدة في حق الكسوة و يلزم ان تلزم المنزل الذي يسكنان فيه قبل الهلاك الا لعذر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بجهة المحمودية بالقرب من اسكندرية ومكثت معه في الجهة المذكورة نصف سنة والآن طلب ابوها بطريق الوكالة عنها مسكنا شرعيا فاجابه الزوج وقرر عليه الحاكم الشرعي نفقة الى ان يحضر المسكن بين قوم صالحين خاليين عن اهلها فلما حضره لها وطلبها امتنع ابوها ومنعها منه بالمحمودية وطلب سكنها في الجهة التي هو ساكن فيها فهل تؤمر زوجته بالسكنى مع زوجها في الجهة المذكورة وتؤمر بطاعة زوجها ولا تفر على النشوز ومادامت بمنعها من ذلك تسقط نفقتها وكسوتها لاسيما وقد اوفادها ما تعورف قبضه من مقدم صداقها وهو ما مومن عليها (اجاب) اذا اعد الزوج لزوجه مسكنا لا تقالا مثلا لها في ابلدة التي هي فيها بين جيران صالحين وقد اوفادها المهمل وكان قائما بحقوقها الشرعية لا يكون لها الامتناع من سكنها معه واذا امتنعت من ذلك بدون وجه شرعي تكون ناشزة لان نفقة لها مادامت كذلك وسقط به المفروضة والمستدانة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ونقلها الى منزله ببلدة اخرى ولم يكن بينهما الا نهر تجري فيه السفن ومن كان ببلدها يرى من ببلده ثم دخل بها ومكثت معه مدة طويلة حتى حلت منه ثم رجعت الى منزل ابيها بدون اذن زوجها وامتنعت من عودها الى بيت زوجها وترى اباها السكنى ببلدة ابيها فهل لا تجاب لذلك وتجب على العود لبيت زوجها بطلبه اذا كان خاليا عن ضرتها واهله وكان مسكنا شرعيا بموافقه وتكون ناشزة مادامت في بيت ابيها لا تستحق نفقة ولا غيرها حيث لوفاها ما تعورف بتجملته وكان ما مونا عليها وقائما بما يجب لها شرعا عليه (اجاب) على الزوجة المذكورة الانتقال الى مسكن زوجها بها الشرعي الخالي عن اهلها واهله اذا كان الواقع

ما هو مسطور بالسؤال واذا امتنع من طاعته والحال هذه بدون وجه شرعي تعدنا شرة
 لا تنفع لها ما دامت كذلك والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بكر
 من ابائها لابنه وسعى لها مهرها قدر ما معلوم من الدراهم ورضى به ابوها ولم يطلب زيادة
 على ذلك فاقبض ابو الزوج بالنياحة عن ابنه مبلغا من المجل وبقي بعضه وعقد عقد
 النكاح على ما تراضيا عليه المسمى بينهم بلا زيادة وانفق الفريقان على ان باقى المجل
 يدفع من قبل ابى الزوج حين شرائه مصالح الجهار للزوجة وتوجه الجميع وصار شراء
 المصالح بعرفة ابى الزوج وامر ابى الزوج بدفع ثمنه الى ان وفى باقى المجل وذلك
 الاتفاق والدفع على يد بيته من المسلمين ثم دخل الزوج بزوجه بعد استيفاء ثلثي المهر
 الذى هو المجل على الوجه السابق وهذا خلاف ما دفعه في ثمن هذا بالاقرار بالزوجة
 ثم بعد مدة حصل اختلاف بين ابى الزوج وابى الزوج فيما دفع من باقى المجل
 حسب اتفاقهما على يد البيته انه من المهر فادعى ابو الزوج انه هدية لها وادعى ابو
 الزوج انه من المهر وعند ابى الزوج بينة تشهد له بأنه دفعه مهر او انها اتفقا على ذلك
 ولا بينة لابي الزوجة على انه هدية ومع ذلك فهو تقدم مدعى ابى الزوجة في ثمن
 مصالح للزوجة من جهاز غير مهبالا كل على انه من المهر فهل اذا ثبت ذلك بالوجه
 الشرعي لا يكون لابي الزوجة المطالبة بباقى المجل ثانيا ويحسب ذلك منه (اجاب)
 القول للزوج ولا بينة في كون المدفوع المذكور من المهر بل اتوقف على بينة فلا يكون
 لابي الزوجة المطالبة بباقى المجل والحال هذه لا يسامع وجود البيته على اتفاقهما
 على انه من المهر وانه دفعه على هذا الوجه فاذا ثبت ذلك لا تقبل دعوى ابى الزوجة انه
 هدية لا قراره بنقيض ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بصدق معلوم
 شرط بعضه مجالا وبعضه الاخر مؤجلا وعرفهم جرى بتأجيله الى طلاق أو موت ثم دفع
 لما المجل المشروط وبقي المؤجل ودخل بها فهل اذا طلبت المرأة البعوض المؤجل ومنعت
 نفسها منه لا تجب لذلك حيث ان عرفهم جرى بتأجيل ذلك الى الموت أو الطلاق وليس
 لها منعهما منه (اجاب) ليس للزوجة طلب مؤجل الصداق الا قبل أجله المشروط أو
 للغير وليس لها منع نفسها عن طاعة زوجها بعد قبض المجل منه حيث كان قائما
 بحقوقها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل بمهر معلوم مؤخر
 كله وقد تعارفوا في تلك الجهة ان يؤخر واجيع المهر ومكث الزوج معها
 نحو ثمان عشرة سنة ثم توفي ولم يدفع لها شيئا من المهر حسب العادة وليس بيدها وثيقة
 بقدر الصداق ولم يكن معها بينة تشهد لها بقدره وترث ما يورث عنه واودت الزوجة ان
 تأخذ جميع صداقها من التركة فادعت قدر ما معلوم من الصداق وكذبها الورثة فيه
 وذكروا أقل منه فمن يكون القول له بيمينه في تعيين مقدار حيث تصادقوا على كون
 جميعه مؤخر حسب العادة (اجاب) اذا اختلف الزوجان في تقدير المهر المسمى جال

١٢٨٣

٤

١٢٨٣

صفر

١٣

١٢٨٣

شعبان

١٩

قيام النكاح قبل الدخول أو بعده قبل الطلاق أو بعده أو كان ذلك الاختلاف بين
 أحد الزوجين دون الآخر بعد موت أحدهما فالقول لمن شهد له مهر المثل فيكون القول
 للزوجة في مقداره إن كان مهر مثلها كما قالت أو أكثر والقول لورثة الزوج إن كان مهر
 المثل كما قالوا أو أقل وإن كان مهر المثل بينهما أي أكثر مما قالوا أو أقل مما قالت الزوجة
 ولا بينة لأحد الفريقين تحالفا ولزم مهر المثل فإن نكل أحدهما لزمه دعوى الآخرفان
 أقام أحد الفريقين بينة تضي بها لانه توردها والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
 مقيمين بعيالهما في بلدة من قرى مصر ولا أحدهما بنت مقيمة معها أرسلها أبوها
 لزيارة جدتها بمصر فخطبها الزجل الآخر من أبيها واتفاقا على المهر ثم عقد النكاح بعد
 ذلك حين حضورها إلى مصر ثم رجعت البنت إلى البلدة المقيم فيها أبوها وزوجها ودخل
 بها زوجها فيها وهي بالغة ومكث معاشرهما فيها مدة من السنين وهو قائم بحقوقها
 الشرعية بعد دفع مجمل الصداق بين ظهراني أبيها وأهلها ثم استأذنت زوجها في زيارة
 جدتها بمصر وتوجهت فغنتها جدتها من العود إلى محل إقامة أبيها وزوجها بعد طلب
 زوجها رجوعها إلى محل طاعته والحال أن بين البلدين دون مسافة القصر فهل حيث
 أوفاهما المجل وكان قائما بحقوقها الشرعية وهو مأمون عليها يريد نقلها إلى البلدة التي
 فيها أبوها وأهلها يجب لذلك وإذا امتنع من الانتقال معه تكون ناشرة لانهقة لها
 مادامت كذلك (اجاب) نعم يجب لذلك والحال ما ذكر وإذا امتنع بدون وجه شرعي
 تكون ناشرة لانهقة لها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من
 المصر ويريد نقلها من المصر إلى قرية من قرى الريف والزوجة متمنعة من السفر معه فهل
 لا تجبر المرأة على السفر شرعا ولو كانت المسافة أقل من مسافة القصر حيث كان الزوج
 غير مأمون عليها وإذا قلتم بذلك يجبر الزوج المذكور على الاتفاق وما يلزمه للزوجة
 من كسوة ومسكن وخادم وغير ذلك مما يلزم لها شرعا أم كيف الحال أفيدوا الجواب
 (اجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة السفر إذا أوفاهما الصداق وكان مأمونا عليها فإذا
 تحقق عدم الأمن عليها لا يكون له نقلها منعا للضرار عنها وإذا امتنع بعد ذلك لا تعد
 ناشرة قلها لانهقة عليه والسكنى في مسكن شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج
 امرأة من أبيها بصداق معلوم وأوفاهما ما تعرف بهجيلة من المهر ودخل عليها ومكثت
 معه في بيته مدة وولدت منه ثم بعد مدة حصل مشاجرة بينه وبين أبيها من جهة تجارة
 كانت بينهما فتخيل أبوها بحيلة أنه مرض مرض الموت وطلبها من بيت زوجها بعد أن
 أخذ الامتعة التي جهزها بها قهرأعنها وذهبت إلى بيت أبيها برضا زوجها ظانها منهما أنه
 مرض مرض الموت فيه فلما شفي من مرضه ذهب له الزوج وطلب أخذها من منزل أبيها
 إلى منزله فغنها منه أبوها وحال بينه وبينها ويقول أنها تكون ناشرة والزوج لا يرضى
 بذلك وطلب زوجته إلى محل طاعته فهل إذا توافع معه على يد الحاكم الشرعي يؤثر

١٢٨٤

٢١

ربيع الثاني

١٢٨٥

٢٨

١٢٨٦

٢٢

بشليمهاله ويمنع من الخيلولة بينها وبين زوجها وتؤمر الزوجة بعد حضورها لديه بطاعة زوجها والذهاب معه ولا تنقر على النشوز حيث كان قائما بلوازمها الشرعية وأوفاهما مجهل الصداق ولم يكن بينهما ما شئ أصلا سوى الاغاظة الباطنية التي بينه وبين ايها بسبب التجارة التي كانت بينهما فافيدوا الجواب (اجاب) ليس لاني الزوجة منعها من طاعة زوجها ويؤمر بشليمهاله حيث لا مانع واذا طلبت النشوز لا تنقر عليه لكونه معصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الريف متزوج بامرأة من مصر دفع لها الصداق ونقلها الى محل اقامته بالريف القرى من مصر بحيث يصل اليه في أقل من يوم وأسكنها دار الانقة بهما خالية عن اهله وهو قائم بحقوقها الشرعية وعاشرها مدة من السنين ورزقت منه بنتين ثم حضرت الى مصر في زواج أخ لها وامتنعت من التوجه معه الى بلده ومسكنه الشرعي المذكور وهو مأمون عليها فهل له نقلها الى ذلك المسكن والحال ما ذكر واذا امتنعت تسكون ناشرة (اجاب) نعم للزوج المذكور نقلها الى مسكنه الشرعي المذكور والحال ما ذكر واذا امتنعت تسكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة عقد عليها في مصر ومكثت معها خمس سنين واراد أن يسافر بها وليس مأمونا عليها فهل لا يجوز له ذلك واذا فلتهم بعدم الجواز يجب عليه ما يجب للنساء على الرجال من كسوة ونفقة وغير ذلك أم كيف الحال (اجاب) للزوج نقل زوجته بعد ايفاء مجهل الصداق الى مادون مسافة القصير الا انهم قيدوا ذلك بما اذا كان مأمونا عليها وحينئذ اذا تحقق عدم الامن لا يكون له نقلها والسفر بها واذا امتنعت في هذه الحالة لا تعد ناشرة فلها النفقة والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة وله بيت يملكه ساكن معها فيه مدة وهو مسكن لائق بحال الزوجين شرعي خال عن اهلها واهله والآن خرجت من بيته وذهبت الى بيت اهلها وتطلب منه ان تكون ناشرة وهو لا يرضى بالنشوز فهل اذا أوفاهما ما تعرف تجهيلهم من المهر وهو قائم بجميع لوازمها الشرعية يكون له اخذها والسكنى بها في بيته لئلا كور حيث كان شرعيا ولا يمكن من النشوز لانه معصية وتؤمر بطاعة زوجها والحال هذه (اجاب) نعم تؤمر بطاعة زوجها ولزوم مسكنه المذكور حيث لا مانع ولا تنقر على النشوز لانه معصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ودفع لها ما تعرف تجهيلهم من المهر ودخل بها وعاشرها مدة من السنين ونقلها الى بلدة قريبة من مصر دون مسافة القصر بكثير ومكثت مع زوجها في تلك البلدة في مسكن شرعي لائق بهما خال من اهله بين جيران صالحين ثم بعد ذلك أرادت الرجوع الى مصر لزيارة اهلها ومكثت مدة من الايام ثم سافرت الى تلك البلدة ثانيا ومكثت مع زوجها مدة شهر ثم بعد ذلك أرادت الرجوع ثانيا لزيارة اهلها فرجعت ومكثت بمصر فارد زوجها ان ينقلها الى بلدته المذكور فامتنعت من السفر معه متعللة بأنه ضاررها في تلك البلدة ولا ينه

ربيع الثاني

١٢٨٦

١٥

شعبان

١٢٨٦

٢٩

ربيع الثاني

١٢٨٧

٢١

١٢٨٨

٦

لها على ذلك فهل والحال هذه تجبر الزوجة المذكورة على طاعة زوجها ولو تورم بالاسفر
 معه الى بلدته المذكورة حيث كان مأموها عليها وكانت المسافة دون مسافة القصر
 بكثير والمسكن شرعي لائق بين جيران صالحين (اجاب) نعم للزوج المذكور نقل
 زوجته المذكورة الى ذلك المكان قهرا عنها وتورم بطاعته ولزوم مسكنه والحال ماذكر
 وليس لها الامتناع شرعا بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
 بكر او جعل مهرها مبلغا وتدره ٢٥٠ قرشاً ثم بعد مدة طلقها الاثنا فرغت القضية لدى
 القاضي فسأل القاضي الزوج عن المهر فعرفه ان المهر أربعة آلاف قرش فلم يصدق الولي
 بوكالته عن الزوجة الزوج على ذلك وعرف الولي المذكور القاضي ان مهرها خمسة
 آلاف ومائتان وخمسون قرشاً ومعنى بينة تشهد لي بذلك فلم يلتفت القاضي لقول الولي
 ولم يطلب منه بينة على قوله وحكم القاضي بقول الزوج في قدر المسمى وفرض لها
 نفقة لا تقوم بهامع ان الزوج موسر والزوجة شريفة وبنت تاجر موسر فهل والحال
 هذه يستمع قول الولي المذكور ويحجب لذلك حيث ان معه بينة تشهد له بقدر
 المسمى المذكور وهل يطلب من الولي بينة على يسار الزوج ويؤخر عن لهان نفقة
 الموسرين أم لا وهل اذا استعمل الزوج المذكور جهازا للزوجة من فرش ولتمتعة
 ووهنت بسبب ذلك الاستعمال المأفون به يلزم بتجديد ذلك او يلزم بقسمة ما تنقص
 ام كيف الحال وهل من جملة النفقة المسكن ام لا (اجاب) اذا وقع اختلاف في
 مقدار المهر المسمى بعد الطلاق والدخول فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه وأي
 اقام بينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أو لها أو لا وان اقاما البينة فينبغيهما مقدمة ان
 شهد مهر المثل له وبينته مقدمة ان شهد مهر المثل له لان البينات لا ثبات خلاف
 الظاهر وان كان مهر المثل بينهما تحالفا فان حلفا او برهنا قضى به وان برهن احدهما
 قبل برهانه لانه تورد دعواه واذا ثبت يسار الزوج وكانت الزوجة موسرة ايضا يجب عليه
 نفقة الموسرين وان كانت فقيرة فعليه نفقة الوسط والمسكن من جملة النفقة ولا يلزم الزوج
 شيء باستعمال امتعة زوجته المذكورة على الوجه المسموع والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل تزوج ابنة عمه من والدها واما معها بمنزل ابيها مدة ثم مات والدها فاراد الزوج
 ان يسكنها في مسكنه الشرعي الخالي عن اهله منعاً لتضرره من اقامتها في مسكن ابيها
 فامتنعت من سكنها معه فهل والحال هذه حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية بعد ذلك
 نشوزا وللقاضي جبرها على طاعة زوجها (اجاب) على الزوجة المذكورة طاعة زوجها
 والانتقال معه الى مسكنه الشرعي حيث اوفاهما الا صداق وكان قائماً بحقوقها الشرعية
 ويجبرها المحاكم الشرعية على الطاعة وملازمة مسكنه والحال هذه ولا تقرر على النشوز لانه
 معصية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها المهر المعلوم وحقوقها
 الشرعية ثم نشزت عن طاعته بغير حق فهل والحال هذه لا تقرر على ذلك وتجبر على طاعة

رجب

١٦

١٢٨٨

جاءى الثانية

١٢٨٩

٢٤

زوجها

زوجها وملازمة مسكنه الشرعي حيث انه قائم بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لانقر
 الزوجة المذكورة على النشوز وهو الخروج عن طاعة زوجها بغير حق وتؤمر بطاعته
 لان النشوز معصية فلا تقر عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنت رجل في داره
 وسكن معها في تلك الدار نحو عشرين سنة وولدت ام آتة منه ولدا ثم خرج من تلك الدار
 وسكن دارا اخرى على حدته لا ثقة بسكناهما فهل له أن ينقل امر آتة الى داره شرعا
 حيث كانت مسكنا شرعا خاليا عن أهله بين جيران صالحين أم لا وعلى تقدير عدم
 مجيئها الى دار زوجها هل لها منع زوجها أن يرى ولده أم لا (اجاب) نعم للزوج
 المذكور نقل زوجته الى مسكنه الشرعي جبراً عليها اذا أوفاهما بمحل الصداق وكان
 قائماً بحقوقها الشرعية حيث لا مانع وليس لها منعه من رؤية ولده والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل متزوج بامرأة وعقد عليها وهي في مصر هائم أراد نقلها الى قرية بعيدة
 عن مصر هافوق مسافة السفر فانتقلت معه ثم بعد مدة رجعت الى مصر هابرضاء واذنه
 لما في ذلك لتضررها من اقامتها في تلك القرية البعيدة عن مصرها وأذلها ثم أراد
 نقلها الى تلك القرية ثانياً فامتنعت من ذلك لتفتقها الضر ومن الثقل فهل لا تجبر على
 النقلة معها الى تلك القرية والحال ماذكر (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة المذكورة على
 الانتقال مع زوجها الى تلك القرية والحال هذه وعليه نفقتها اذا كانت مسلمة نفسها
 اليه عند طلبها الى طاعته ومسكنه الشرعي في مصرها والله تعالى اعلم (سئل) بافاذة من
 بيت مال مصر ثورخة ١١ رمضان سنة ٩٢ مضمونها انه بعد أن توفي المرحوم حسين
 باشا وكيل مجلس مصر سابقا معتق أفندينا الكبير عن زوجته هبة الله وأخته شقيقة
 وعاصب المعتق وهو سعادة عبد الحليم باشا من غير شرط قد تطلب حضرة حسين بك
 الوكيل عن الزوجة المذكورة مبلغ ٢٥٠٠٠ قرش عملة صاغا قيمة مقدم ومؤخر
 صداق الزوجة ودونان المسالية أفاد بان العرف المجمع عليه يقتضي تعجيل المقدم وان
 يستغنى من حضر تكتم عن ذلك وعلى حسب ما يصدربه الاقضاء فادفأ فزمر تحريره لحضر تكتم
 نؤمل النظر في ذلك وورود الافادة لاجراء ما يقتضي (اجاب) اذا ادعت زوجة المرحوم
 حسين باشا المذكور بعدم موته بجميع صداقها فان كان ذلك بعد الدخول بها وأنكر
 باقي ورثة الزوج دعواها بجميع المهر ولم يكن هناك اقرار من الزوج بعد الدخول بها
 بفناء ذلك بذمته ولم تكن هذه الزوجة ممن يؤخر جميع صداقها كما هو المعهود في تزويج
 الشرافات المرحوم محمد علي باشا والى مصر سابقا لا تسمع دعوى الزوجة المذكورة
 بالنسبة ما تعورف تعجيله لئلا لها المرأة لا تسلم نفسها عادة الا بعد قبض المتعارف تعجيله
 والاممت فلتنظر الحقيقة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته بمهر
 معلوم اقبضه لها ودخل عليها في بيت أبيها وساكنها فيه مدة ثم تنازعا وأراد نقلها منه
 الى بلدته القرية من بلدتها المذكورة اتى بينهما مسافة ساعة واحدة بمشي الارجل

المعتاد وهي أعلى من بلدتها في التمدن واسكانها بمسكن شرعي لا تقي بحاله ما خال عن أهله وأهلها فهل له ذلك اذا كان دفع لها صداقها وقائما بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها واذا امتنعت من الانتقال الى مسكنه الشرعي المذكور تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك واذا اشترى أو ابنى وأمتعة وفرشا وبعض مصاغ لنفسه وأدخلها في بيت أبيها المذكور ودفع المصاغ المذكور اليها عارية على سبيل الزينة ثم تنازع فيها ذكر وأنكرت كون ذلك ملكا له وادعت انه ملكها ولا بينة لها ولا لاهلها على ذلك فهل والحال هذه اذا قام البينة العادلة التي تثبت ملكه لما ذكر يقضى له به ويكون له أخذه من بيت أبيها أفيدوا الجواب (اجاب) نعم للزوج المذكور نقل زوجته الى بلدته القريبة المذكورة واسكانها مسكنه الشرعي المذكور اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال واذا امتنعت من مسكنه بدون حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك واذا أثبت الزوج المذكور ملكه لما ذكر بالطريق الشرعي يكون له أخذه والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته في مصر هاودخل عليها فهاولم يدفع لها شيئا من مقدم الصداق ولا مؤخره المؤجل لاجل معلوم ثم نقلها الى بلدة أخرى بينهما مسافة السفر فاكثر فضررت منه ومن أهله وهي غريبة فرجعت الى مصرها وحضر الزوج اليها واجل على نفسه المهر كله لاجل معلوم آخر ومضى أجل المقدم وبعض أجل المؤخر ولم يدفع منه شيئا الى الآن ويريد نقلها الى بلدته البعيدة من مصرها زيادة عن مسافة السفر التي تضررت بالاقامة معه فيها سابقا منه ومن أهله فهل لا تجبر على الانتقال معه اليها والحال هذه وباتتاهما من ذلك لا تعد ناشرة وتستحق النفقة عليه لاسيما وهي تسلم نفسها اليه في مصرها ولا تمتنع من سكناها معه في مسكن شرعي في هذا المصير (اجاب) نعم لا تجبر على السفر مع زوجها الى تلك البلدة والحال هذه ولا تعد ناشرة بامتناعها من ذلك وتستحق عليه النفقة في هذه الحالة حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في حرة صغيرة يتيمه زوجها خالها العبد رقيق ودخل بها في صغرها ثم بلغت عاقلة رشيدة وتبين فساد النكاح لوقوعه في صغرها وكون العبد المذكور ليس كفؤا للحره فهل يثبت لها بالنكاح الفاسد بعد الدخول المهر المسمى أو مهر المثل (اجاب) الواجب في النكاح الفاسد المذكور بالدخول مهر المثل والمراد بالدخول هنا الوطء في القبل خاصة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته واتفقا على أن يقيم الزوج معها في منزل أهلها ودفع مجمل صداقها ودخل عليها في منزل أهلها وأقام معها زمنا وأراد أن يخرجها في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها في البلد المقيمين فيها فهل يجاب لذلك أم كيف (اجاب) للزوج المذكور أن ينقل زوجته الى مسكنه الشرعي الخالي عن أهله وأهلها في بلدة حديث أو فاهامجمل الصداق وتؤمر بطاقت ولو حصل الاتفاق على سكناه معها في منزل أهلها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٩٣

١٥

رمضان

١٢٩٣

٧

جمادى الاولى

١٢٩٤

١٤

شعبان

١٢٩٥

٢٢

سنة صفر

١٢٩٦

١٠

١٢٩٧

٢٢ محرم

رمضان

١٣٠٠

١٤

ربيع الاول

١٣٠١

١٦

في بركة قاصرة لا ولي لها في النكاح سوى عمها فزوجهما عمها اسكنوا معهما مثل ثم بلغت البنت
واسمعت بعد البلوغ عدة سنين ثم طلبها زوجها للدخول بها بعد أن يدفع المهر للمحل فامتنعت
أما من ذلك وتريد فسخ النكاح متعلقة بنقص المهر والحال أنه مهر مثلاً أو أكثر
واله قد مستوفى للأركان والشروط المعبرة شرعاً فهل تؤثر البنت بطاعة زوجها بعد
قبضها معجل صداقها من الزوج الموسر وقت العقد والآن (اجاب) نعم تؤثر بذلك أن
كان الأمر كذلك حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
وخلفها ولها ثلاثة قصراً ثم أقام بأسوان فطلب زوجته لمحل إقامته فهل والحال
هذه لا تجبر المرأة على التوجه إليه حيث كانت إقامته فوق مسافة القصر ويلزم بجميع
مؤتمها وما الحكم الشرعي (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على السفر إلى زوجها ما من بلد
أقامتها والعقد عليها فوق مسافة القصر على ما عليه العمل وتستحق عليه النفقة مع
امتناعها عن ذلك حيث لا موجب لسقوطها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل
تزوج امرأة في بلد رقتا وعاشرا فيها سنتين وولدت منه وهو من أهل بلدة تسمى البراهمة
قريبة من قنا المذ كورة بينهما نحو ساعتين ونصف وأشغالها في بلدته المذ كورة وهي
بلدة تشتمل على ثلاثة مساجد فيها بيوت مشيدة فاحتاج إلى نقل زوجته المذ كورة
إلى بلدته المذ كورة ليسكنها فيها في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها وقداؤها
الصداق وهو قائم بحقوقها الشرعية وهو آمن عليها فامتنعت بواسطة أهلها من الانتقال
معه فهل له نقلها إلى ما ذكره الحال هذه حيث كان بين البلدين دون مسافة القصر
بحيث يمكن الذهاب من أحدهما إلى الأخرى والرجوع قبل الليل وليس لها الامتناع
من ذلك والحال ما ذكره لأنه نشوز فلا تقرر عليه ولا عبرة بتعللها بكونها ليست بنسب
كبلدتها الأصلية وانها تعد قرية (اجاب) نعم للزوج المذ كورة نقل زوجته إلى بلدته
القرية المذ كورة ولو كانت قرية حيث أوفاهما الصداق وكان قائماً بحقوقها الشرعية
ومأموناً عليها ليسكنها مسكناً شرعياً خالياً عن أهله وأهلها لا ثقباً بها وليس لها الامتناع
عن ذلك بدون وجه شرعي لأنه نشوز فلا تقرر عليه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)
في صغير زوجه أبوه بنت رجل وتولى أبو الصغير له قتلها عليها طريق الولاية عليه
وضمن المهر ودفع ثلثيه عن ابنه الصغير إلى البنت في مجلس العقد ثم بعد مضي مدة مات
الزوج قبل الدخول بها فأراد أبو الصغير الرجوع على أبي الزوجة في ما دفعه عن ابنه
فامتنع أبو الزوجة من ذلك وطالبه بياقي المهر فهل يتقرب بياقي المهر بالموت ويطلب به
أبو الزوج حيث تحققت كفايته بجميع المهر بالوجه الشرعي أم يستحق والد الزوج
شيئاً ما دفعه عن ابنه لا في الزوجة أفيدوا الجواب (اجاب) يتقرر جميع المهر المسمى بموت
الزوج كالدخول فستحق هذه الزوجة باقي مهرها المسمى حيث صح النكاح وإذا اثبتت
كفاية أبي الزوج جميع المهر المذ كورة عن ابنه بالوجه الشرعي يكون للزوجة مطالبة

بباقية بحكم الكفالة حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الوجوه
 الاغنياء تزوج بنت رجل آخر من الوجوه الاغنياء ايضا على مهر معلوم مقدما ومؤخرا
 وبعد صدور العقد عليها ارسل لها اساور الماس وهي في بيت ابائها نشانا على حسب
 عاداتهم وعرفهم في بلادهم ثم ارسل لها وهي في بيت ابائها ايضا اشياء يقال لها في عرفهم
 عشاء الحمام من جنس الماء كولات والمشروبات وما يستعمل مما جرت عادة امثالهم بيعته
 للزوجة ثم زفت اليه وانتقلت الى مسكنه ودفع لها وقت الدخول عليها خلق الماس
 تمليكا مما جرت العادة به من امثالهم ويقال في عرفهم كشف وجهه وقبضت ذلك جميعه
 ثم ارسل اهلها الاشياء التي كان ارسلها لها زوجها عشاء حمام الى منزل زوجها فامتنع
 الزوج من دخوله في منزله وقال حيث خرج ذلك من ذمتي تمليكا اليها كيف يدخل منزلي
 ما لم يكن ذلك بعوض لها فصل الاتفاق على ان يشتري لها عوض ذلك الصيغة فاشترى
 لها عند توليها بالماس ودفعه لها تمليكا عوض عشاء الحمام المذكور ثم استمر معاشرها لمدة
 من السنين ورقت منه بولدين ثم طلقها ثلاثا بعد انتقالها الى بيت ابائها مع بقاء
 امتعتها التي منها تلك الاشياء فطالبت به بمؤخر صداقها وامتنعتا فسلم في امتعتها الاصلية
 وامتنع من تسليمها تلك الاشياء وتوقف في دفع مؤخر صداقها زعم امته ان تلك الاشياء
 كانت ملكه ورجع فيها وانه لا يدفع مؤخر الصداق لكونه كان يدفع لها وهي في
 عصمته تقود النفقة يقوم مقام مؤخر الصداق فهل اذا تحقق ما ذكر في السؤال لا يكون
 له الرجوع فيما دفعه اليها نشانا وكشف وجهه وما اشتراه لها وسلمها اياه عوضا عن عشاء
 الحمام المذكور كما انه يجب عليه دفع مؤخر صداقها الباقي في ذمته وليس له ان يحسب
 عليها ما كان يدفعه اليها من النفقة وهي في عصمته نظير ذلك ولا عبرة بتعطله
 المذكور افيدوا الجواب (اجاب) نعم لا يكون له الرجوع فيما دفعه اليها نشانا وكشف
 وجهه وعشاء حمام بعد العقد تمليكا بحسب عرفهم المستمر العمل به فيما بينهم في امثالهم
 لانه واجب الدفع وان لم يسموه وقت العقد ما لم يصرح بنفيه اذا كان عرفهم كذلك بل
 لو لم يكن العرف كذلك ودفع ما ذكر على هذا الوجه كان هبة والزوجة مانعة من
 الرجوع فيها بعد تمامها وليس له الرجوع فيما اشتراه وملكه لها عوض الاشياء التي
 ارسلها اليها في بيت اهلها عشاء حمام وقبضتها بدون وجه شرعي يقتضي انتقاله الى ملكه
 ثانيا كما انه يجب عليه دفع ما بذمته من مؤخر صداقها بدال بينونة ان لم يكن له اجل معين
 لم يمض وليس له ان يحسب عليها من ذلك ما كان دفعه لها نفقة حال قيام الزوجية والله
 سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر ابنة من ابها ودفع لها ما شرط
 تحيله من المهر واقام معها مدة بمصر ثم انتقلت معه الى بلدة ابوها وجدها بهذه البلدة
 اما كن علوية وسفلية تليق لسكني الفقير والغني واقام بها مدة طويلة وكذا ابوها واهلها
 انتقلا الى هذه البلدة واقام فيها لانها بلدة الجميع الاصلية وبينها وبين مصر اقل من يوم

ثم رفعته الى قاضي منوف وطلبت منه ان يقرر لها نفقة عليه وينقلها الى بندر منوف
الذكورة التي ليست وطنها ولا وطن اهلها ولا حصل العقد عليها فيها فهل والحال هذه
لا تجاب المذكورة لذلك ويكون له نقلها من مصر الى بلدة ابيها وجدها حيث كانت
المسافة دون مسافة القصر ولا يجبر على اسكانها في بندر منوف المذكورة لاسيما وادلها
الى الآن في تلك البلدة التي كان اسكنها فيها وهو قائم بحقوقها الشرعية واذا امتنعت
من الرجوع الى مسكنه الشرعي في تلك البلدة بعد ناسرة لا تستحق عليه نفقة مادامت
كذلك (اجاب) اذا وفي الزوج معجل الصداق لزوجته وكان قائما بحقوقها الشرعية
امونا عليها يكون له نقلها من بلد العقد الى مادون مسافة السفر واسكانها حيث شاء في
مسكن شرعي خال عن اهلها وادلها لا توهمها ولا يجبر على اسكانها في بلد آخر حسب رغبتهما
بدون وجه فاذا امتنعت من مسكنه الشرعي في البلد الذي نقلها اليه بدون وجه شرعي
لا تستحق عليه نفقة مادامت كذلك لكونها ناسرة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في
رجل عقد على بنت آخر بالغته رشيدة باذن الخالها في العقد واذن ابيها لها به على صداق
معلوم بحضرة شهود عقد اصحيا شرعيا وقبض معجل صداقها وبقى بذمة الزوج مؤخر
الصداق ثم مرضت البنت وماتت قبل الدخول عن ابيها وامها واخوها ذكروا ثني
شقيقة بن فالح الحكم الشرعي في تقسيم ميراثها وهل المؤخر الذي في ذمة الزوج يدخل في
الميراث أم لا (اجاب) بئى كالمهر المسمى بموت أحد الزوجين قبل الدخول في نكاح صحيح
وهو دين في ذمة الزوج فيكون تركه عن الزوجة بموتها قبل الدخول بها ويقسم على
ورثتها بالفرصة الشرعية وبموتها عن ذكر لا غير يكون لزوجها من تركتها النصف
فرضا ولا مهر الدس كذلك لوجود اخويها المذكورين والباقي لابيها تعصيا حيث
لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم

* (مسائل الجهاز) *

(سئل) في امرأة جهزت بنتها وألبستها ما اغا على جهة الزينة وللبنت بنت فاعطت
البنت بنتها الجهاز المعطى لها من أمها وأخذت الام التي هي المجددة المصاغ الذي البسته
لها على جهة الزينة فهل تستحق البنت شيئا من المصاغ الذي البسته الام لها على جهتها
(اجاب) اذا ادعت الام انها دفعت لبنتها المصاغ عارية على جهة الزينة وادعت البنت
التملك فالعتمدان القول للبنت اذا كان العرف مستمرا ان الام تدفع مثل ذلك جهازا
لعارية وان كان العرف مشتركا كحصر والشام يكون القول للام كما ان القول لها في
الزائد عما يجهز به مثاها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعطى بعض مصاغ لبنته على
وجه العارية عند تزويجها ثم بعد ذلك استرد الاب من ذلك المصاغ البعض وترك
الباقى ايضا على وجه العارية ثم بعد ما بمدة ماتت البنت عن ابيها وامها وزوجها فهل

صفر
سنة
١٢٦٥ ٩

ربيع الثاني
١٥

جمادى الثانية
٢١

رجب
٢٠

للأب أخذ ما كان تركه على وجه العارية أو إدر له ذلك وفيما بعدهل ينزع الأب
أحد في الذي كان استرده من قبل في حال حياتها أم لا (أجاب) في التنوير وشرحه جهز
ابنته ثم ادعى ان مادفعه لها عارية وقالت هو تملك اوقال الزوج ذلك بعد موتها
ليرث منه وقال الأب أو ورثته بعدموته عارية فالعتمدان القول للزوج ولها اذا كان
العرف مستمرا ان الأب يدفع مثله جهازا لعارية وأمان كان مشتركا كصبر والشام
فالقول للأب كما لو كان أكثر مما يجهز به مثلها اه وقوله كما لو كان أكثر مما يجهز
به مثلها أى فان القول له في الزائد ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أعطى لبنته عند الزفاف أمتعة وقبضتها واستقلت بها مدة حياة والدها ثم بعدموته أراد
بعض الورثة ادخالها في التركة وقسمتها على حكم الميراث فهل يجابون لذلك أم لا وتكون
على ملكها خاصة وتأخذ حصتها من الميراث كاملة (أجاب) اذا كان العرف مستمرا
أن الأب يدفع مثل هذا جهازا لعارية يكون القول قولها وان كان مشتركا يكون القول
للأب أو واريه بعدموته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لا خرو دفع لها
مصاغا وحليا من مال نفسه لتزين بذلك ولم يصدر منه صيغة تملك لها في المصاغ والحلي
ثم توفيت الى رحمة الله تعالى فهل يكون المصاغ والحلي ملكا لوالدها لا يدخل تركتها
لعدم وجود صيغة تملك لها او يكون تركته وهل اذا ادعى الزوج ان والدها ملك الحلي
والمصاغ لها لا يصدق الابينة فاذا عزر عن البينة يصدق الوالد في عدم تملكه لها بيمينه
(أجاب) اذا جهز الرجل بنته بجهاز حلي أو غيره ثم ادعى ان مادفعه عارية لتزين به
على ملكه وقالت البنت أو الزوج بعدموتها هو تملك فان كان العرف مستمرا أن
الأب يدفع مثل ذلك جهازا لعارية يكون القول قولها وللزوج بعدموتها باليمين وان
كان العرف مشتركا كصبر والشام فالقول قول الأب والله تعالى أعلم (سئل) في
امرأة تزوجت بنتها واعطتها بعض متاع من مصاغ وخلافه وبعد ذلك توفيت وهي في
عصمة زوجها والوارث لها أمها وأختها وزوجها المذكور فهل اذا ادعت أمها ان شيئا
معينا من مخلفات بنتها أمانة عندها كان أعطى لها من قبلها على قبول الزينة تحباب
لذلك اذا لم يكن عندها بينة او يكون من أصل التركة (أجاب) اذا جهز ابنته ثم
ادعى ان مادفعه لها عارية فقالت هو تملك اوقال الزوج ذلك بعدموتها ليرث منه وقال
الأب أو ورثته بعدموته عارية فالعتمدان القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمرا أن
الأب يدفع مثله جهازا لعارية وأمان كان مشتركا كصبر والشام فالقول للأب والام
كالأب في تجهيزها اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت
زوجتها الشخص وتلك المرأة بعض أمتعة وبعض مصاغ وضعت ذلك عندها بيمينها
لاعلى كونه جهازا لها خوفا على الأمتعة المذكورة من الضياع ثم طلبت الام المذكورة
الأمتعة من بنتها فادعت أنها ملكتها لها فأنتكرت دعواها فهل يكون القول قول الام

مالم تثبت البنت التملك لها من أمها (أجاب) اذالم تدفع الام المصاغ المذكور كور لبنتها
جهازا بل على جهة الوديعة كما هو مذكور وأقرت بفتحها بان ذلك كان لامها وانها
ملكته لها وانكرت الام التملك يكون القول للام في ذلك بيمينها مالم تثبت البنت
التمليك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة جهزها ابوها بجهاز يليق
بها ثم زوجها لآخر بمهر معلوم وسلمها للجهاز وقبض منه مبلغا معلوما ودخل بها الزوج
ثم طلقها بعد الدخول وزوجها لآخر ودخل بها الزوج الثاني في منزلها ثم اراد
نقلها الى منزله فامتنع الاب من تسليمها لجهازها فهل يجبر على تسليم الجهاز الثابت لها
وليس له حجز شيء عنده من الجهاز المذكور ويلزم شرعا ان يسلم لها ما قبضه من مهرها
واذا انكر قبض المهر وثبت قبضه بالوجه الشرعي يكون لازما عليه شرعا ولو ادعى بعد
انه قبضه وسلمها لا يصدق حيث كان بعد الجحود منه للقبض والاستلام (أجاب) جهز
ابنته بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها ولا لورثته بعد ان سلمها ذلك في صحته بل
تختص به وبه يفتى وعليه دفع ما ثبت انه قبضه من مهرها بالوجه الشرعي ولا يقبل قوله
في رد ما قبضه بعد انكار القبض للتناقض والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حليا
سلمته لبنتها عارية لتزين به في دار زوجها وسلمها اخوها نحاسا ملكه وجاموسة عارية
ايضا لكل لبنتها كل ذلك بخضرة بينة شرعية ثم بعد دخول زوجها بها وهى في حال الصحة
والسلامة رفعت امرها لدى قاض واشهدت على نفسها بينة ان المصاغ الذي بيدها الامها
وان النحاس والجاموسة لاختيها وكتبت بذلك وثيقة شرعية ثابتة المضمون بالبينة
الشرعية فهل اذا ماتت بعد مدة عن أمها وزوجها وأختيها واراد الزوج ان يجعل ما ذكر
تركة عنها لا يجاب لذلك اذا تحقق ما ذكر وثبت بالبينة الشرعية (أجاب) اذا ثبت
الملك في المصاغ للام وفي النحاس والجاموسة للاخ بالوجه الشرعي لا يجاب زوج البنت
لمجعل ذلك تركة عنها بدون اثبات انتقائه اليها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
امرأة بنت زوجها النخص وتلك المرأة بعض أمته من مصاغ ونحاس وفرش وضعته
عند بنتها لتزين به خوفا عليه من الضياع ثم بعد مدة طلبت الام الامته منها فادعت انها
ملكته لها على سبيل الجهار وأن الحق فيها لها فانكرت الام دعواها فهل يكون القول
قول الام مالم تثبت البنت التملك بالبينة الشرعية (أجاب) القول للام مع اليمين حيث
لا بينة للبنت على التملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته من آخر وقبض
مهرها وجهازها وسلمها ونقلته الى منزل زوجها ثم بعد مدة طلقها ثلاثا وانقضت
عدها وتزوجت من كفؤ وطلقها وانقضت عدها منه فعند ذلك وضعت جهازها أمانة
عند أبيها وعقدت على زوجها الاول من غير رضا أبيها فطلبت جهازها منه فأخبرها انه
لا يدفعه لها مادامت متزوجة بهذا الزوج فهل يجبر على تسليم ما أخذه منها من الجهاز حيث
ملكها واستلمته منه وحازته لنفسها ولا عبرة بتعطله ذلك والحال هذه (أجاب) يؤمر

ذى القعدة

١٢٦٠

٢

١٢٦٠

٢١

ذى الحجة

١٢٦٠

٤

١٢٦٠

٧

الاب بتسليم الجهاز المذکور لبنته حيث ملكه لها كما هو مذکور والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل خلف بنتا وزوجها ودفع لهما من عنده حليا وغيره بشرط انه معهما عارية
 تنزين به واذا طلبه ياخذهن وأشهد على ذلك فطلقها ذلك الزوج فترزجت بعده زوجا
 آخر وماتت عن ذلك الاب وأم وولدت بنت والزوج فطلب الاب الحلي وغيره فهل له
 أخذه بالشرط المذکور (اجاب) اذا أشهد الاب عند التسليم الى ابنته انه سلم ما ذكر
 لها عارية كما هو مذکور يكون له أخذه وليس لوارثها المعارضة بدون وجه شرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى سبلة أذرا واودأ أن يعطيها الزوجته فماتت قبل
 ذلك وقبل ان تقبضها منه فهل تكون على ملك الزوج ولا تدخل الميراث واذا صرف
 الزوج مبلغا من ماله باذن أم الزوجة زائدا على مؤن التجهيز والتكفين يكون محسوبا
 على الزوج وعلى أم الزوجة الا ذنة بذلك دون أولاد الميتة القصر واذا استولت الام على
 بعض حلي الزوجة وبعض نحاس من التركة وادعت انها كانت دفعت ذلك لبنتها على
 سبيل الزينة والعارية ولم تثبت ذلك بينة شرعية لاعتبره بدعواها ويقسم ذلك بين
 الورثة لاسيما وقد تمتعت بذلك عند نحو ثلاثة من الأزواج قبل زوجها هذه امدة نحو
 خمس عشرة سنة ولم تدع بذلك ولم ترفع بنتها فيه المدة المذكورة (اجاب) اذا لم تثبت
 على الزوج انه اشترى السبلة المذكورة لزوجته باذنها ولانه ملكها لمحال حياتها
 لا تكون ميراثا عنها وتجهيز الزوجة على زوجها على ما به يقتضي ولا يرجع بشئ مما صرفه
 في تجهيزها وغيره في حصة القصر كما انه ليس له الرجوع على الام بمصارفها في تجهيزها
 وتسكينها الشرعيين مطلقا ولا بمصارفها زيادة على ذلك الا اذا أذنته الام بصرف الزائد
 يرجع به عليها الماذكروه من أن من قام عن غيره بواجب بامه يرجع بما دفع وان لم يشترطه
 الاثر بالاتفاق عليه والا لا يرجع الا بشرط الرجوع ولا تسمع دعوى الام بملكها
 ما استولت عليه بعد الموت مما كان تحت يدا بنتها متصرفا فيه المدة المذكورة بحضور
 الام وتمسكها من الدعوى تلك المدة ودفعه لابتها عارية هذه انكار باقي الورثة ذلك فلو
 كان أصل الملك في الام أو دفعها اياه لابتها ثابتا بطريق شرعي يكون القول للام
 بيمينها في أن ما دفعته لبنتها كان عارية حيث لم تثبت أنها ملكت ذلك لها لمحال حياتها
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت بالغة مكلفة هي ألهما أشياء من المصاغ والنحاس
 وغيره ويريد أن يهبه لها ويدفعه لها وقت الجهاز عند تزوجها الزوج فمات قبل ان يملكه
 لها وقبل أن تتزوج أحد من الأزواج فهل يكون ذلك ميراثا بين ورثته حيث لم يقر لها به
 (اجاب) نعم يكون ما ذكر ميراثا عن الاب حيث لم تثبت البنت المذكورة تملكه لها من
 أبيها لم حال صحته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته البالغة
 وجهازها ودفع لها أمتعة ومصاغا وزفت به الى بيت زوجها بعدما استلمت منه جميع ما ذكر
 ثم بعد مدة مات الاب عنها وعن ورثة آخرين فاراد الورثة الآخرون قسمة ما دفع لبنته

سنة

شعبان

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢٧

ذى الحجة

١٢٦٧

محرم ٣

ربيع الثاني

١٢٦٧

٢٧

فهل لا يجابون لذلك حيث ان البنت المذكورة قد استلمته في حال صحته وتمتع به مدة
 عديدة (اجاب) نعم والمسئلة في المنع وغيره الا انه اذا دفع لها عند تزويجها أمتعة وادعى ان
 ما دفعه لها عارية وقالت هو تمليك أو قال الزوج ذلك بعد موتها ايرث منه وقال الاب أو
 ورثته بعد موته عارية فالعتمد أن القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمر ان الاب
 يدفع مثله جهازا لعارية وأما ان كان مشتركا كصرو والشام فالقول للاب كما لو كان أكثر
 مما يجهز به مثلها كذا في التنوير وشرحه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت زوجها
 لرجل ولتلك المرأة بعض أمتعة وبعض نحاس وضعت عند بنتها البالغة أمانة لا على كونه
 جهازا لها خوفا على متاعها من الضياع والان يدعى زوج البنت بان المتاع المذكور
 تزوجته ويريد منع الام من اخذه فهل اذا كانت الزوجة معترفة بان المتاع المذكور لا مملو
 لا يجاب زوجها انه مع ويكون القول قول الام بيمينها فيه وتمكن من اخذه (اجاب) للام
 اخذ ما اودعته عند ابنتها من الامتعة والنحاس وليس للزوج منع ما اودع عند زوجته عن
 ربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بناته وحلائن بحلى وأشهد عدلين بعلمان
 الحلى وانه هو الحلى لمن بذلك على ان التحلية منه به لمن على وجه الزينة لا التملك وانه
 متى أرادته نزع ومات ولم ينزعه منهن فهل يكون الحلى المذكور تركه وميراثا عنه ولو جحدن
 تحلية الاب لمن على هذا الوجه مع اقامة البينة المذكورة (اجاب) حيث ثبت الملك المذكور
 للاب وانه دفعه لبناته على سبيل الزينة والعارية يكون ميراثا عنه يقسم بين ورثته كباقي
 متروكاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لرجل وصيغها فبعد مدة خمس
 سنوات غيرت البنت الصيغة وزادت عليها ادواهم من مالها ومال زوجها بحضور بينة وعلم
 ابها بذلك ثم ماتت عن بنتها وزوجها وأبيها وعاشت في عصمة زوجها نحو خمس عشرة
 سنة بعد تغيير الصيغة فادعى الآن ابوها المذكور انها كانت عندها أمانة فهل لا تقبل
 دعواه (اجاب) اذا اعطى الاب لابنته مصاغا وملاكمه لها وتصرفت فيه بالتغيير مع علم
 ابها بذلك لا يكون له بعد موتها الرجوع فيه الا ان القول له في انكار التملك بيمينه
 حيث لا مانع من قبول قوله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فقير له بنت بكر قاصرة زوجها
 لرجل وقبض مهرها وجهازها به ودفع لها وقت الزفاف والدخول بها زيادة على ذلك
 بعض نحاس على سبيل الزينة والعارية تحت يدها وقت ما يحتاجه ياخذها وأشهد على
 ذلك بينة شرعية فهل اذا ثبت اشهاد بذلك وشهدت له البينة الشرعية بين يدي الحاكم
 الشرعي يكون له أخذ النحاس المذكور حيث كان مثله لا يدفع ذلك تمليكا (اجاب)
 في التنوير وشرحه جهاز ابنته بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها ولا ورثته بعده
 ان سلمها ذلك في صحته بل تختص به وبه يفتى وكذا لو اشتراه لها في صغرها ولو التحية
 والتحلية ان يشهد عند التسليم اليها انه انما سلمه عارية اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة قبضت مهر بنتها وجهازها بجهاز كتبت لها به قائمة وسلمته لها

٢٧ ١٢٦٧

صفر

٢٣

١٢٦٨

ربيع الاول

٤

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

رمضان

١٦

١٢٧١

وقبضته منها وحازته واشهدت على نفسها بينة شرعية وقت التملك بان الجهاز المذكور
 المكتوب بهذه القائمة ملك بنتها ولاحق لها فيه ثم بعد مدة ماتت الزوجة عن أمها
 وزوجها وأرادت الام الاختصاص بالجهاز المذكور متعلقة بان بعضه كان يودعة تحت
 يديها والبعض لم يخرج عن ملكها بل كان عارية عند البنت فهل اذا ثبت اقرارها
 بالاشياء التي تضمنتها القائمة المذكورة لبنتها بشهادة البينة الشرعية وهي في حال صحتها
 وسلامتها وقبضت البنت ذلك وهي في حال الصحة والسلامة وتمت به مدة حياتها حتى
 ماتت يكون ميراثا عنها يقسم بين الام والزوجة ولا يعتبر انكارها ولا دعواها المذكورة
 (أجاب) ما تحقق فيه التملك الشرعي من الام المذكورة لبنتها حال الصحة يكون
 ميراثا عن البنت ولا عبرة لانكار الام التملك بعد ثبوته عليها بالوجه الشرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك مصاغا وفرشا ونحاسا ولها بنت أرادت ان تزوجها الرجل
 فاشهدت جماعة من المسلمين من اهل حارتها بان مات دفعه لها من المصاغ والنحاس والفرش
 عارية لتزين به فقط لا على سبيل التملك فهل اذا ماتت بعد ذلك عن أمها وزوجها
 وأولادها يكون للام أخذ ما دفعته عارية ولا يكون تركه عنها اذا ثبت ما ذكره بالبينة
 الشرعية (أجاب) نعم يكون للام المذكورة أخذ ما عارته لبنتها حيث ثبت كونه عارية
 عندها بالطريق الشرعي ولا يكون تركه عن بنتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك مصاغا وبعض نحاس وفرش دفعه لبنته عارية لتزين به في منزل زوجها ثم
 بعد ذلك مات الرجل عن بنته المذكورة وعن أولاد آخر بعضهم بالغ والبعض قاصر فهل
 والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون ميراثا عنه يقسم على ورثته بالغريضة
 الشرعية (أجاب) اذا شهد الاب عند الدفع لبنته ان ما دفعه لها عارية وثبت ذلك بالوجه
 الشرعي يكون ذلك تركه عنه حيث لم يثبت انتقاله عن ملكه بناقل شرعي والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بالغة رشيدة من ابها بمهر معلوم ودخل بها وعاشا هامة
 ثم بعد ذلك طلب زوج البنت المذكورة من ابها فاشا وغيره فأتى الاب من ذلك فهل
 لايجب الزوج المذكور لذلك ولا يجبر الاب على دفع ما ذكره الزوج بنته حيث جهز الاب
 ابنته بمهرها المجهل على العادة المعروفة بين الناس ولم يكن الزوج وكلاء عن زوجته
 (أجاب) ليس للزوج المطالبة بما زاد عن جهاز مثل زوجته اللائق بالمهر والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة دفعت لبنتها لسة ذهب وحلق ذهب وآنية نحاس على سبيل العارية
 والزينة تحت يديها واشهدت على ذلك بينة فهل اذا ماتت البنت عن زوجها وأمها
 المذكورة وورثته أخرى وأثبتت الام المذكورة انها دفعت ذلك لبنتها قبل موتها عارية
 بشهادة البينة الشرعية يقضى لها بأخذها ولا تكون ميراثا لاسيما وهي فقيرة ومثلها لا يدفع
 ذلك تملكها (أجاب) اذا شهدت الام عند التسليم لبنتها انها سلمتها هذه الاشياء عارية
 وثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يكون ذلك ميراثا عن البنت المذكورة والله تعالى أعلم

(سئل)

سنة	صفر	(سئل) في امرأة دفعت لبنها حلياً عارية لتتزين به لزوجها ثم ماتت البنت المذكورة عن زوجها وأمه وأبيها فأراد الزوج أن يجعل الحلي المذكور تركة عن زوجته فهل إذا أثبتت الأم أن الحلي الذي دفعته لبنها عند زفافها عارية بالوجه الشرعي يكون لها أخذه ولا يكون تركة عن بنتها والحال هذه (اجاب) نعم يكون للأم أخذه إذا ثبت ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت وتركته بعض مصاغ بغير أمها فتنازع الزوج والام فيه فادعت الأم أنه مملوكها وأنه كان عند بنتها عارية من قبلها فقط وقد سلمته لها قبل وفاتها وادعى الزوج أنه كان من جلة جهاز البنت المتوفاة وقد سلمته لها الأم ولم تضع الأم يدها عليه إلا بعد وفاة بنتها فهل تصدق الأم أم للزوج (اجاب) إذا جهزت الأم ابنتها ثم ادعت أن ما دفعته لها عارية وقال الزوج بخدمت زوجته هو تمليك ليرث منه فاعتمدان القول للزوج إذا كان العرف مستمراً أن الأم تدفع مثله جهازاً لعارية إلا إذا أشهدت الأم وقت الدفع أنها دفعت له عارية وإذا كان العرف مشتركاً كصبر والشام فالقول للأم في ذلك كالأب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أعطت بنتها قطعة نحاس عند جهازها فآخذتها البنت واستولت عليها مدة ثلاث سنين وتوفيت والدها عنها وعن ورثة غيره فادعى الورثة أن تلك القطعة للنحاس من جلة التركة وليست هبة وادعت البنت الهبة فهل يكون القول قولها إذا لم تقم الورثة بينة شرعية على الاعارة (اجاب) إذا جهزتها الأم بذلك ثم ادعت ورثتها أنه عارية وقالت البنت هو تمليك فإن كان العرف مستمراً أن الأم تدفع مثل ذلك لجهاز العارية فالقول لها وإن كان مشتركاً كصبر والشام فالقول للورثة مع اليمين واليمين على البنت والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة جهزها أبوها عند تزويجها من ماله من فرش ونحاس ومصاغ وغير ذلك ومملوكها ما ذكر فقبحته وحازته منذ سنين وهي تتمتع به عند زوجها من غير منافع لها فيه والآن يريد الأب الرجوع فهل إذا أراد الأب الرجوع فيما جهزها به وأخذ منها ثانياً لا ليجاب لذلك حيث كان التمليك لها ثانياً بالبينة الشرعية (اجاب) إذا ثبت التمليك من الأب لبنته مستوفياً شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون له الرجوع فيما ملكه أياها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة سلمت لبنتها المتزوجة البالغة مصاغاً من حليها الخاص بها وقت النكاح ثم ماتت البنت عن زوجها وأبيها وأمها فادعت الأم المذكورة أن المصاغ عارية عن الزوج والأب أن الأم مملوكة للبنت والحال أنه لا بينة للزوج والأب على أن الأم سلمت لبنتها ذلك المصاغ ولم تقم دلالة على ذلك ولم تكن الأم من أمراء الناس فهل يكون القول للأم مع اليمين (اجاب) إذا جهز الرجل ابنته ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية قالت هو تمليك أو قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه فاعتمدان القول للزوج ولها أن كان العرف مستمراً أن الأب يدفع مثله جهازاً لعارية وأما أن كان مشتركاً كالأب
١٢٧٢	٤	
١٢٧٢	٢٢	
١٢٧٢	١١	جمادى الثانية
١٢٧٥	٢٥	صفر
١٢٧٦	١	

للأب بيمينه كمالو كان أكثر ما يجهر به مثلها والام كالاب في ذلك فما يقال في الاب
يقال في الام وذكروا في رد المحتار أن مقتضى ما في الاشباه ان المراد من استمرار العرف
هنا غلبته ومن الاشتراك كثرة كل منهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرا
بالغة من أبيها فجهرها أبوها المذكور بفرش ونحاس ومصاغ وغير ذلك وأدخلها بما ذكر
في بيت زوجها وأقامت عنده سنة ثم بعد ذلك طلقها الرجل المذكور وجعلت بجهازها
منزل أبيها والآلآن تريد التصرف في جهازها واستحوادها عليه فنعها أبوها من ذلك
منكر انه ما كنها ذلك فهل اذا شهدت بينة بان أباهاملكها ذلك يمنع من معارضة ما سيمما
والعرف جاربان مثل الاب المذكور يجهر بنته مثل الجهاز المذكور تمليكاً (أجاب) اذا
ثبت التملك المذكور بالوجه الشرعي لا يكون للاب الرجوع و يمنع الاب من معارضة
ابنته فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جهز بنته بجهاز
مثلها وزيادة ودفع لها زيادة عن ذلك بعض حلى ومصاغ وآنية نحاس عارية تحت يدها
بشهادة بينة شرعية فبعد مدة طلب من بنته الاشياء المذكورة التي تحت يدها عارية
فاعترفت له بها وصدقت له عليها وأرادت تسليمها لابيها فنعها زوجها من ذلك متعللاً
بأنها دخلت له بها ويريد ان تكون من جملة الجهاز فهل لا يكون له منع ولا معارضة في
ذلك سيما وهي مصدقة لابيها الى الآن ويؤمر بتسليمها لها لتدفعها لابيها لاسيما وتحت
يدها جهاز مثلها وزيادة في منزل زوجها كما تقدم ذكره (أجاب) ليس للزوج منع
زوجته من تسليم أمتعة أبيها له حيث كانت عارية تحت يدها لاسيما وهي زائدة على
جهاز مثلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنته وجهازها جهاز مثلها ولم يشهد
انه عارية وقت زفافها ثم وضعت يدها على ذلك مدة من السنين ثم مرضت ونقلت
الى بيت أبيها مع جهازها وماتت عن زوجها وأبيها والآلآن ادعى الاب ان ما دفعه لها
عارية وقال الزوج هو تملك ليرث منه فهل والحال هذه يقبل قول الزوج المذكور في
ذلك ويقسم ما تركته بينهما بالفرصة الشرعية ولا يقبل قول الاب انه عارية (أجاب)
جهاز بنته ثم ادعى ان ما دفعه لها عارية وقالت هو تملك أو قال الزوج ذلك بعد موتها
ليرث منه وقال الاب أوورثته بعد موته عارية فاختار للفتوى ان القول للزوج ولها
اذا كان الغالب في عرف البلد أن الاب يدفع مثله لجهاز العارية وأما اذا أكثر
الوجهان في تلك البلدة فالقول للاب بيمينه وهذا اذا كان الجهاز من مال الاب لا بمهرها
فلو بمهرها فلا يكون القول للاب كما قيد به في رد المحتار على سبيل الانباء وهو وجه
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة جهزها أبوها بجهاز مثلها وأقامت مع زوجها
مدة من السنين ثم مات عنها زوجها وبعد سنة تزوجت بآخر وجهازها أيضاً وأقامت معه
أقل من سنتين ثم ماتت عنه وعن أبيها المذكور فادعى أبوها بعد موتها بان الجهاز دفعه
لها عارية وليس تملكها والحال أنها تصرف فيه بجميع أنواع الانتفاع المدة المذكورة

١٢٧٦

٧

ربيع الثاني

١٢٧٧

٢١

صفر

١٢٧٩

٢٣

د. بيع الاول سنة

١٢٧٩

١٧

جمادى الاولى

١٢٨١

٢٨

ربيع الثاني

١٢٨٢

١٩

فهو لا يقبل قول أبيها فيما ذكر ويصير المتروك عنها تركه يقسم بين ورثتها بالفريضة الشرعية سيما والعادة مستمرة عندهم بان الاب يملك بنته الجهاز ولا يدفعه عارية كما هو عادة بلادهم ويكون القول للزوج في انه تمليك لها يمينه اذ لم يشهد الاب وقت الدفع انه دفعه عارية (اجاب) اذا كان عرف هذه البلدة ان مثل هذا الجهاز يدفعه لبنته تمليكا لا عارية وكان مستمرا على ذلك يكون القول قول الزوج في انه تمليك وان كان العرف مشتركا يكون القول للاب وقبول القول انما هو باليمين عند عدم بينة من الطرفين الاخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جهز ابنته بجهاز مثلها حين تزويجها ودفع لها زيادة على ذلك مصاعا للترين به على سبيل العارية ثم بعدمدة طلب منها ما دفعه لها على سبيل العارية فصدقته على ان ذلك عارية في حال صحتها وسلمت بعض ذلك له وبقي الباقي تحت يدها على سبيل العارية ايضا ثم ماتت فاراد الاب اخذ الباقي مما دفعه لبنته عارية فادعى الزوج انه دفعه تمليكا للبنت فيكون تركه فهل حيث كان رائدا على جهاز بنته وأما لها والعرف غير مستمر على دفع مثل ذلك تمليكا يكون القول للاب يمينه في دفعه عارية الا ان يقيم الزوج البينة على التمليك (اجاب) نعم يكون القول قول الاب يمينه في ذلك والحال ما ذكر بالسؤال حيث كان ما دفعه رائدا على ما يجهز به مثلها وعلى الزوج البينة في دعواه التمليك من قبل الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة من اشراف الناس جهزا ابنتهما بجهاز لا تثنى بها لا يزيد على جهاز مثلها من مصاغ ونحوه واستلمته ونقلته الى بيت زوجها وقت الزفاف ثم بعدمضي سنتين توفيت البنت المذكورة عن أبيها وزوجها وولدها القاصر منه فاراد الزوج قسمة التركة فادعى الاب ان بعض ما جهز ابنته به دفعه لها هو وأما عارية وانه ملكتها وأما ترك الزوج دعواهما وادعى انه ملك لزوجه والحال ان عرف البلدة مستمر انه لا يدفع من قبل أبي الزوجة شي على سبيل العارية بل يكون تمليكا مع كون الابوين من اشراف الناس ولا يزيد ما فيه الدعوى عن جهاز مثلها فهل يكون القول للزوج يمينه ولا يقبل قول الابوين الابينة على دعواهما (اجاب) نعم اذا اعتمد ان القول للزوج أو لألزوج لو كانت حية في دعوى التمليك باليمين اذا كان العرف في البلدة مستمر ان الاب أو الام يدفع مثل ذلك جهاز او تمليكا لا عارية أما اذا كان مشتركا كصبر والشام فالقول للاب أو للام كما لو كانا أكثر مما يجهز به مثلها واستحسن في النهر تبعه القاضي خان ان الاب اذا كان من اشراف الناس لم يقبل قوله انه عارية فاذا علمت ذلك تعلم ان القول في حادثة السؤال للزوج بلانزع حيث اجتمع فيها استمرار العرف بالدفع تمليكا وكون الابوين من اشراف وكون ما جهزها به لا يزيد على ما يجهز به مثلها وكل يرجح قوله دونهم والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة ٥ ربيع الاول سنة ١٢٨٦ بناء على ما ورد من مديرية المنية وبني مرار بتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٢٨٦ بطلب الاستفتاء عما افاده حضرة قاضي المنية بخصوص تركه المرحوم

الشيخ عثمان المصري من حضرة مفتي الاحكام او من طرفنا وباحالة ذلك على حضرة مفتي الاحكام شرح من حضرته ينظر ذلك بطرفنا وصورة الافادة الصادرة من حضرة قاضي المنية لما مورض بطنية بندر المنية ورد لنا خطاب رفعتكم رقم هـ ذي الحجة سنة ١٥ المتضمنة طلب الافادة في شأن الاشياء التي ادعاها زوجات الشيخ عثمان المصري والمحال ان قضية زوجات الشيخ عثمان قد صار المرسي فيها لمحمد قطع الحكم بعد حلف الممين الشرعية ولم يقطع الحكم بخروج الورثة قبل ذلك وانما الكلام في قضية المتاع تعلق بنت المرحوم التي هي زوجة الشيخ على السبكي وقد كانت موقوفة على المراجعة والذي تيسر لنا في شأنها هو انه قال الطحاوي محشي الدر عن خزانه الاكمل قال محمد رجل زوجه ابنته وهي ونخته في داره وعياله ثم اختلفوا في متاع البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يده ولهم ما عليهم من الثياب اه فقد قيد كون ذلك للاب بكون الابنة والنختن في عياله فيفهم منه انه اذا لم يكن من ذكر في عياله كما يدكر ذلك كثير ازوج الابنة المذكورة يكون هو وزوجه بمنزلة من ليس في دار الاب اما ان مفهوم المخالفة باسماه معتبر كما هو مستفيض في كتب المذهب وحيث لا فرق بين الدعوى على هذا الزوج وغيره من الاجانب واما الابنة فيجبري بينها وبين باقي ورثة الميت القائم بمقامه حكم التنازع الذي في مسألة الجهاز وهو انه اذا جهز الاب ابنته ثم ادعى ان مادفعه لها عارية وقالت هو تملك فالقول لها اذا كان العرف مستمر غالبا ان الاب يدفع مثله جهازا لعارية واما اذا كان مشتركا بحيث يكثر كل من الجهاز والعارية كمصر والشام فالقول للاب مع اليمين ولو جرى العرف بتمليك البعض واعارة البعض فانه يحكم بكون الجهاز ملكا لعارية لانه الظاهر الغالب الا في بلدة جرت العادة بدفع الكل عارية فالقول للاب واما اذا جرت في البعض يكون الجهاز تركعة عن الابنة ان ماتت فيتعلق بها حق الورثة واما ان يكون القول للاب عند الاشتراك السابق اذا كان الجهاز كله من ماله اما لجهازها بما قبضه من مهرها فلا لان الشراء وقع لما حيث كانت راضية بذلك وهو بمنزلة الاذن منها عرفانهم لو زاد على مهرها فالقول له في الزائد ان كان العرف مشتركا ومثل الاب في ذلك ورثته والحاصل ان الزوجة في المحالة المذكورة اذا ادعى ابوها ان مادفعه لها عارية وقالت جهازا فالقول لها ان غلب العرف ان الاب يدفع مثله جهازا وان مشتركا فالقول للاب بيمينه اذا كان الجهاز كله من ماله اما لجهازها بما قبضه من مهرها فلا نعم لو زاد على مهرها فالقول له في الزائد وان جرى بتمليك البعض واعارة البعض كان الجهاز ملكا ومثل الاب في ذلك كله ورثته وهذا ما وصل اليه ادراكنا والاحتياط الاستفتاء عن ذلك من حضرة استاذنا مفتي الحنفية او حضرة استاذنا مفتي الاحكام وما يرد لنا يكون به العمل ولا اخطار حرر (اجاب) ما سطر بافادة حضرة قاضي المنية بتاريخ ١٤ صفر سنة ١٢٨٦ موافق للنصوص في كتب المذهب الامام الاعظم فيجبري العمل في كل حادثة

ووجهه على ما يطابقه من الاوجه المذكورة في افادة حضرته التي من جملتها انه اذا لم تسكن
 الابنة والختن في عيال الاب لا يكون القول له في متاع البيت الذي يسكنان فيه من دار
 الاب المذكور مما هو تحت يد البنات والختن المذكورين والله سبحانه وتعالى أعلم
 (سئل) في رجل تزوج امرأته ودخلت له بالجهاز المعتاد مثل فروشات وأدوات وأقامت
 معه مدة احدى عشرة سنة وفي أثناء هذه المدة استهلك تلك الاشياء باستعمالها وله
 منها بنت سنها تسع سنوات فهل يغفار فتها يكلف ويلزم الزوج الا لزام الشرعي باستبدال
 ما فقد بالاستعمال أم لا وهل له أن يأخذ ابنته منها بعد هذا السن أم لا (أجاب) اذا لم يكن
 فقد تلك الامتعة بطريق التعدي من الزوج لا يجبر على استبدالها شرعاً ولا ضمن ومدة
 الحضنة في الانثى مقدرة بتمام تسع سنين على المتقي به فاذا تحقق تمامها يكون لا يبيها
 بل عليه ضمها اليه لسقوط حضنة الام والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج
 ابنته بعد بلوغها بالحيض وجهازها والدها بجهاز زائد عن مهرها وعن عادة أمثالها ثم
 ماتت عن أبويها وعن زوجها وعن ولدها القاصر فاراد الزوج أن يجعل جميع الموجودات
 تزكية والحال ان جميع الجهاز تحت يد والدها وليس تحت يد الزوج شي فادعى والدها
 ان هذا الشيء الموجود ملك له ما عدا ما لمبوسها وأنه لم يقصد تملك ابنته بأى نوع من أنواع
 التملك في شيء من الامتعة بل هو قاصد وقت شراء الامتعة أن تكون عارية تنفع بها
 مادام والدها غير محتاج اليها خصوصاً وهو من أهل العلم المعتمدين على الله ليس لهم
 اكتساب الا القليل والزوج يدعى خلاف ذلك ولا بينة لاحدهما على الآخر فهل
 والحال هذه القول قول الاب أم لا (أجاب) صرح علماؤنا بان الاب لو جهز ابنته ثم ادعى
 ان مادفعه لها عارية وقوات هو تملك أو قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الاب أو
 ورثته بعد موته عارية فالمتعمدان القول للزوج بيمينه ولها اذا كان العرف مستمرا
 أن الاب يدفع مثله جهازا لعارية أو ما اذا كان مشتركا فالقول للاب بيمينه كما لو كان
 للجهاز أكثر مما يجهز به مثلها واستظهر الرحنى انه ان أمكن التمييز فيما زاد على ما يجهز به
 مثلها كان القول قوله فيه والا فالقول قولنى الجميع واستحسن في النهرتة بالقاضى خان
 ان الاب ان كان من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية وفي رد المختار انه تفصيل وبيان
 لسكون الاشتراك الذى قد يقع في بعض البلاد انما هو في غير الاشراف فلا يغاير القول
 للمعتمد والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل من أوساط الناس دفع لابنته البالغة
 بعد العقد عليها ماصغا على سبيل العارية للترين وكان بعد ذلك حين يغضب عليها
 يأخذ منها وحين يرضى عليها يعطيه لها ثم ماتت البنات المذكورة عن ورثة فادعى
 بعض الورثة ان الاب دفعه لابنته على سبيل التملك ويريد أخذ ما يخصه فيه شرعاً والاب
 ينكر ذلك ويقول انه دفعه لابنته على سبيل العارية والحال ان عرف بلدهم
 مشترك في ذلك فبعض أهل البلد يدفعه عارية والبعض الآخر يدفعه تملكاً فهل

١٢٩٢

١٨

رجب

١٢٩٥

٩

أذا لم يكن للورثة بينة شرعية تشهد بذلك يكون القول قول الأب بيمينه (أجاب) نعم قال في الدر المختار جهاز ابنته ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية وقالت هو تمليك أو قال الزوج ذلك ليرث منه وقال الأب أو ورثته بعدم موته عارية فالمعتمد أن القول للزوج ولها إذا كان العرف مستمر أن الأب يدفع مثله جهازاً لا عارية وأما إذا كان مشتركاً كمصر والشام فالقول للأب كما لو كان أكثر مما يجيز به مثلها والام كالأب في تجهيزها وكذا ولي الصغيرة واستحسن في النهر تبعا لقاضي خان أن الأب إن كان من أشرف الناس لم يقبل قوله أنه عارية والله سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الطلاق) *

(سئل) في رجل بلغه أن بنته حاصل لها ضر من زوجها فتوجه إليه وطلب طلاق بنته وخلاصها من الضر والحاصل لها فامتنع الزوج من ذلك فأبرأه من مؤخر صداقها وغيره مما هو في ذمته والتزم الأب بذلك فطلقها في نظير ذلك فهل إذا طلقها في مقابلة ما التزمه الأب من مؤخر صداق وغيره مما لها بذمته يقع الطلاق بائنا وهل لها بعد انقضاء العدة أن تتزوج برضاها عن شأنت (أجاب) نعم يقع الطلاق في مقابلة العوض الذي التزمه الأب بائنا وإن لم يسقط حق الزوجة من ذلك إذا لم يكن بامرها أو اجازتها ولها المطالبة به على الزوج أو الأب فإن رجعت بما ذكر على الزوج يكون له الرجوع بما يؤديه على الأب الملتزم ولها التزوج بعد انقضاء عدتها من مطلقها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تكلم مع آخر فرد عليه بقوله على نفسه البعيد هو يهودي ونصراني فهل يرتد بهذا القول وهل إذا ارتد يقع عليه الطلاق بائنا (أجاب) ارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال لا ينقص عددًا فإذا ثبت على الرجل المذكور ما يوجب رده ففرق بينه وبين زوجته وعليه العود إلى دين الإسلام والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهو يعاشرها فسمع القاضي بذلك فأحضره وبعد إقراره بالطلاق أجرى منعه من الدخول على زوجته فاستفتى الرجل فقيها فافتاه بأن الحكم بالتفريق وتحريم الزوجة يشترط فيه الترافع من أحد الزوجين وعمل دعوى صحيحة فعارضه في ذلك فقيه آخر بأنه لا يشترط الترافع من أحد الزوجين ولا يتوقف تحريم الزوجة على عمل دعوى فمن الحق منهما (أجاب) من المعلوم أن المطلقة ثلاثا لا تحل لمطلقها قبل التزوج بآخر بشرطه وحيث أقر الزوج بطلاق زوجته ثلاثا بين يدي القاضي فلا وجه لعدم أمره باجتنابها ومنعه من معاشرتها معاشرته الأزواج ولا يتوقف ذلك على مراعاة مع الإقرار بل ومع الانكار لقبول الشهادة في ذلك حسبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وسافر إلى جهة ومات بها فارادت الزوجة المذكورة أن تدخل في ميراثه فهل إذا كان الطلاق ثابتا بالبينة وكان في حال صحته وسلامته لا تراث منه (أجاب) إذا ثبت

ذى الحجة

٢٥

١٢٦٤

محرم

١٦

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

صفر

١

١٢٦٥

وارث الزوج طلاق الزوجة ثلاثا حال صحة الزوج لا يكون لها ميراث ولو مات في عدتها
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة تزيد على سنة بشئ قليل وأوصلها
نفقتها وما يجب عليه لها ثم أراد احضارها الى بلده فارسل لها قريبا في شأن ذلك وأرسل
معه ما يلزم لها من دراهم وكسوة وبعض مؤنة وجلين ليعملها وأمتعتها عليهم ما أخذت
من الوكيل بعض المرسى لها وامتعت من التوجه الى زوجها وبعد ذلك ذهبت الى
قاضي بلدها واشتكت أمر الفراق وعدم الانفاق فكتب القاضي للقاضي بلد الزوج
ليبحث عنه ويأمره ابا القيام بمحقوق زوجته أو يقطع علائق الزوجية فبحث قاضي بلد
الزوج عليه فوجده مسافرا وبلغه أن الزوج قائم بمحقوق زوجته حسبما أوجبه الشرع
عليه وعلم ذلك له فكتب بذلك الى قاضي بلد الزوجة فقبل وصول هذا الجواب طلق
القاضي الزوجة على زوجها وحكم به عليه وهو غائب بمجرد شكائها بضر الفراق وعدم
الانفاق وزوجها غير زوجها فهل لا يصح الحكم بالطلاق على الزوج بدون صدور طلاق
منه خصوصا وهو غائب ولا يصح نكاح الزوج الثاني عليها وتكون باقية في عصمة
الاول وترد له جبر او يلزمها طاعته شرعا (اجاب) حكم القاضي بطلاق زوجة الغائب على
الوجه المذكور غير صحيح وهي زوجة للاول ويقترب بينهما وبين الثاني واذا وطئها الثاني
بعد التزوج بها بدون علمه انها زوجة للغير لا يحل للاول قربانها الا أن تنقض عدتها
لأنه نكاح شبهة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خالها زوجها على مؤخر صداقها
ونفقة عدتها الى انقضائها وبعد خروجها من عدته أرادت أن ترجع عليه بمؤخر الصداق
ونفقة العدة فهل لا تجب لها أرادت وبانت منه بالخلع المذكور ولا يجبر الخالع على
تجديد العقد عليها اذا طلبت ذلك (اجاب) لا رجوع للمرأة بمؤخر صداقها ونفقة عدتها
حيث وقع الخلع عليهما والخلع يسقط كل حق لاحد الزوجين على الآخر مما يتعلق بهذا
النكاح ولا يجبر الزوج المذكور على تجديد النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
زوج بنته القاصرة ومضى من العقد سنتان وزوجها ينفق عليها ثم جاء أبوها الى
الزوج وأخبره ان الزوجة كارهة وأبرأته من الصداق فزعم الزوج ان هذا الخبر صحيح
وقال ان صحت براءتها فهي طالق والحال ان الزوجة لم يقع منها ذلك ولم ترعن به بعد علمها
بتمزوجها الولي لرجل آخر قهر راعها ودخل بها الزوج قهر او هي قاصرة ففرت هاربة
وكتبت ناشرة ومضى لها من الزواج الثاني خمس سنين ولم ترض به حتى بلغت على ذلك
ولما بلغ الزوج الاول ان ما أخبر به الولي كذب أراد رجوع زوجته له فهل يمكن من
ذلك ولا يقع الطلاق لكونه مخبر بالخلاف ما عند الزوجة لا سيما وهي قاصرة لا يعتبر
أبؤها ولا اذنها وهل يثبت لها على الزوج الثاني مهر المثل (اجاب) اذا علق الزوج
طلاق زوجته الصغيرة على صحة براءتها من الصداق لا يقع الطلاق ولو صدر منها الابراء
لعدم صحته منها حيث كانت غير بالغة ولا يسوغ لوليها تزويجها الاخر بناء على أن هذا

١٢٦٥

٨

ربيع الاول

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٢٩

الطلاق واقع ويجب لها على الزوج الثاني مهر المثل بالوطء ولا يطؤها زوجها الاول الا بعد العدة من نكاح الشبهة بعد التفريق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يفعل كذا ثم احتاج لفعله فاحضر زوجته بحضرة فقيه فقال لها الفقيه قولي سألتك أن تتخلى عني في نظير صداقي فقالت له ذلك جاهلة لا سقاط المهر فقال لها خالعتك على ذلك وفعل المحلوف عليه قبل وفاء العدة وعقد عليها وصار معاشرها حتى حملت منه فهل يقع عليه الطلاق الثلاث حيث فعل المحلوف عليه قبل وفاء العدة ولا يبرأ الزوج من المهر حيث كانت جاهلة لا سقاطه (أجاب) اذا فعل المحلوف عليه حال النكاح أو في العدة وقع الطلاق الثلاث وصرح في الدر بان شرط قبول المرأة المخلع عليها بمعناه أي لزوم بدل المخلع كما استظهره ابن عابدين وان وقع الطلاق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق امرأته مرتين طلقها في أول مرة رجعية وكذلك في الثانية طلقها رجعية ثم بعد مدة قال لها بالتسعين ويريد استرجاعها العصمة فلم ترض طائفة انه لا رجوع له عليها حيث قال لها بالتسعين فهل له استرجاعها أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق بقول الزوج بالتسعين حيث لم يكن متصلا بإيقاع الطلاق حقيقة أو حكما ففي رد المحتار من التعليق قال في الخيانة قال لزوجته انت طالق وسكت ثم قال ثلاثا ان كان سكوته لا يقطع النفس تطلق ثلاثا ولا تقع واحدة وفي إيمان البرازية أخذه الوالي وقال بالله فقال مثله ثم قال لتأتيني يوم الجمعة فقال الرجل مثله فلم يأت لم يخش لانه بالحكم كاية والسكوت صار فاصلا بين اسم الله تعالى وحلفه وكذا في المالو كان الحلف بالطلاق أه وفيها من السكنايات بعد كلام قلت والذي يظهر أن قولها له قبل الثلاث أمر بالحاق العدد باول كلامه فلا يلحق كما لو تكلم بعد سكوته بلا طلب أه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان كان طبعك يستمر على هذه الحال فأنت طالق فغضبت عند أهلها ثم صالحها وأراد البليات عندها فقالت له بت عند الزوجة الثانية فقال على الطلاق الثلاث لا أكمل الليل الا عندك فذهب لضرتها ومكث عندها قد رساعتين وعاد اليها وبات عندها بقية الليل فهل لا يقع بذلك شيء ويكون له رجعتها من الطلقة الاولى في العدة (أجاب) اذا كان الحال ما هو مسطور لا يقع الطلاق الثلاث واذا صدق منه طلاق رجعي قبل ذلك يكون له مراجعة زوجته مادامت العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عجز عن نفقة زوجته الحالة فطلبته من ار الذي ببعض أهل العلم فلم يقدر فطلبته لدى حاكم سياسي فأمره بالانفاق فلم يجد ما ينفعه فأمره بالطلاق فامتنع فأحضره آلة الضرب وخوفه فقال لها أنت طالق بحضرة الحاكم وجمع من المسلمين وبعد رجوعه من عند الحاكم أقرب بذلك فهل اذا انقضت عدتها وأرادت التزوج بغيره يسوغ لها ذلك وليس لمطلقةا منها من ذلك متعللا بأنه طلاق اكراه لا يقع (أجاب) طلاق المكره واقع عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فحضر والدها وأراد أن

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٧

ياخذ متاعها خلف الزوج بالطلاق ان أخذ والدها كامل المتاع تكون الزوجة طالقة
ثلاثا فأخذ والدها المتاع وترك منه المحصر فهل يكون أخذ المتاع سببا للحنث وترك
المحصر لا ينظر اليه أم لا (اجاب) اذا كان الحال ما ذكر في السؤال لا يقع عليه الطلاق
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رميت زوجته بالفاحشة ورفع زوجها لى المحاكم
ذى الشوكة الذى يحكم عليه من أجل ذلك فهتد المحاكم الرجل بالضرب على أن يطلق
زوجته فقال ان ثبت عليها ذلك أطلقها فلم يثبت عليها شيء من ذلك وبعد ذلك طلقها
طلقة رجعية فقط بحضرة جمع من فقهاء الناحية ولم يصدر منه سواها فهل يسوغ له

١٢٦٥

١٤

رجعة زوجته مادامت في العدة والعدة عليها اذا خرجت منها (اجاب) للرجل المذکور
مراجعة مطلقة رجعيًا مادامت في العدة وتجديد نكاحها بعدها وهذا اذا لم يثبت عليه
قبل هذه الطلقة ما به يكمل عدد الطلاق الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
قد شيا من متاعه خلف بالطلاق الثلاث ان زوجته هي التي أخذت هذا المتاع معتمدا
على غلبة ظنه ووجد هذا المتاع بعد ذلك في أمتعة الزوجة في بيت أمها فهل والحال هذه

١٢٦٥

١٧

يقع الطلاق على الزوج (اجاب) لا يقع الطلاق على الرجل المذکور حيث لم يتحقق
شرعاً عدم أخذها للمتاع المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفيت والدته
في البلدة التي هو مقيم بها وأراد أن يدفن والدته في تربة معينة بجوار سكن البلد فما حكم
الناحية منعه من دفنها في التربة المذكورة وأمره أن يدفنها في الجبانة التي هي خارج
الناحية خلف بالطلاق الثلاث اذا كان لم يدفن والدته في التربة المعينة المذكورة
يدفنها في بلده الأصلية وهي ناحية النورية بينها وبين البلدة التي توفيت فيها والدته

١٢٦٥

٢١

مسافة ساعتين من النهار فإلّا إلى البلدة حوزة ودفن أمه بالجبانة التي هي خارج الناحية
فهل يقع الطلاق أم لا (اجاب) نعم يقع عليه الطلاق اذا كان الحال ما ذكر والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة حالها زواجها على ما عنده من مؤخر الصداق ومقدمه ونفقة عدتها
ومن المتعة فهل تبين بذلك ويسقط به حقوق النكاح وليس لها الرجوع بشئ من ذلك
(اجاب) يسقط بالخلع كل حق لأحد الزوجين على الآخر مما يتعلق بهذا النكاح ويسقط

١٢٦٥

٢٣

به نفقة العدة اذا نصح عليها والواقع به طلاق بائن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
تساجرت معه زوجته من قبل معاشها بعد تركها خمسة أشهر وهي تأكل من عند أبيها
ووقفت معه على الطلاق فاعتذر في المدد السابقة والزم نفسه لها عن كل يوم يمضي من
تاريخه ثلاثين نصف فطلبت منه ضامنا فاحضر زوجها ليضمنه فقال لا ضمن حتى
تخلف بالطلاق على مدة تأتي فيها خلف بالطلاق الثلاث على أنه يحضر بعد خمسة عشر
يوما ومعه ما يكفيها فحضر المدة ولم يحضر فعلم ان عدم حضوره بوقوع الطلاق فتوجهوا إلى
محل إقامته ودعوه إلى شريعة المسلمين ففروا بارب ولم يجدوه مدة تزيد على ستة عشر شهرا
فبعد ذلك استعمل بالحاكم في طلبها ففروا ولم يرتض بالشريعة بسبب علمه بوقوع الطلاق

الثلاث فهل يجوز ارسالها اليه وهي مطلقة بالثلاث ام لا (اجاب) اذا ثبت تعليق الطلاق
 الثلاث وتحقق الخنث حيث كان القصد المحض وفور مضى هذه المدة وقع الطلاق
 المذکور علی المرأة وليس له معاشرتها قبل التحليل الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل خاف على زوجته بالطلاق الثلاث ان لا يدخل محلا معلوما ثم دخل عامدا محتارا
 عالما بان المحلوف عليه ففارقته زوجته بعد دخوله وذهبت الى بلدها فاستقوت عم الخالف
 المذکور فقيها في ذلك فافتاه بوقوع الطلاق الثلاث واستقوت آخر فاجابه بمثل جواب
 الاول واستمرت الزوجة مقيمة عند ابائها حتى انقضت عدتها منه ثم تزوج بها رجل آخر
 ثم بعد تزوج الآخر بها ادعى الرجل الاول انه كان عليه عفرية وقت الخلف ولم يقع
 الطلاق المذکور مبادع دم ووقوع الطلاق عليه وفساد العقد من الرجل الآخر عليها
 فهل لا يقبل منه ذلك ويحكم بوقوع الطلاق الثلاث وببعضة العقد من الزوج الثاني
 (اجاب) ذابنت التعليق والخنث على الرجل المذکور ووقع عليه الطلاق الثلاث ولا
 تخل زوجته حتى تنكح زوجا غيره ولا عبرة بما تعلل به الزوج حيث كان التعليق حال
 كمال عقله والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلتوكيلا في طلب طلاقها من زوجها
 فطلب الوكيل الطلاق من الزوج فقال له التزم فقال الوكيل التزمت ولم يعين له صداقا
 ولا غيره فطلق الزوج وبانت منه فهل لا يبرأ الزوج من المصداق ويحير على دفعه
 زوجته ولا عبرة بقول الوكيل له التزمت حيث كان ذلك مجهولا (اجاب) يؤمر الزوج
 بدفع ما بذمته من المصداق لزوجته ولا يبرأ عنه بمجرد ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل استعار كتابا من آخر وأعاره المستعير لآخر أيضا ليطالعه ثم بعد مطالعته أراد ان
 يرد الكتاب لمعيره الذي هو المستعير الاول أو يدفع له ثمنه فحلف بأيمان المسلمين انه
 لا يأخذ الكتاب ولا ثمنه فبعد مدة أرسل المعير الاول الذي هو رب الكتاب لمن يبيده
 الكتاب وهو المستعير الثاني شخصا آخر فاخذه منه فهل لا يحنث الخالف وهو المستعير
 الاول واذا قلتم بالخنث فهل له المراجعة والحال هذه (اجاب) لا يحنث اذا كان الحال
 ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أمسكه حاكم البلد وضر به بالكف
 على وجهه نحو ثمانين كفا والمضروب لم يسبق له ذلك فصار يهدو وقت الضرب ومن
 الجملة انه حلف بالطلاق الثلاث لا يسكن البلد وانت حاكم فهل اذا تحققت شروط
 الدهشة مع المذکور يكون طلاقه لاغيا (اجاب) اذا تحقق زوال عقل الرجل المذکور
 بسبب ما ذكر لا يقع طلاقه في تلك الحال ويصدق في الاسناد لتلك الحالة ان كانت
 معهودة له والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون عبيدا رقيقا يريدون
 بيعه فقال لهم رجل على الطلاق الثلاث ان أعطيتموني العبد ومكنتوني منه لا يبعني في بلم
 كذا قرية بينهما وبينهم مسافة ساعة بالف قرش شيكوهوا اجيب لكم الثمن حالا فشكلوه
 وأعطوه العبد وذهب به للبلدة المذكورة وباعه بثمن بعضه ذهب قبضه والبعض الآخر

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

٢٩

١٢٦٥

٣٠

جمادى الثانية سنة

١٢٦٥

١

مؤجل في ذمة المشتري ولم يأت له بالثمن حالا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث والحال هذه وإذا أنكر الثلاث وشهدت عليه بينة شرعية به من جملتها أخو زوجة المحالف تصح هذه الشهادة (أجاب) نعم يقع الطلاق الثلاث حيث كان الحال ما هو مذكور وشهادة الاخ لا ختمه مقبولة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فدرجل طلق زوجته طلاقا ثلاثا في مرضه الذي مات فيه من غير طلب الزوجة المذكورة ومن غير سؤالها في ذلك ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها فهل اذا مات في مرضه قبل خروجها من العدة تراث

١٢٦٥

٢

منه ما يخصها بالوجه الشرعي أم كيف الحال (أجاب) اذا كان الطلاق المذكور في مرض الموت على الوجه المزبور ومات الزوج قبل انقضاء العدة كان للزوجة أخذ ما يخصها بالميراث من التركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ابنة على اسقاط

١٢٦٥

٦

للهر بتوكيل من ابنه وله بينة تشهد له بالتوكيل ثم بعد مدة طوييلة أنكر الابن التوكيل فهل لا يجاب لذلك يقع الطلاق (أجاب) اذا ثبت توكيل الابن أباه في طلاق زوجته وطلقها الاب وقع الطلاق ولا عبرة بانكار الابن التوكيل بعد ثبوت شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت انها مطلقة من زوجها في نظير ابرائها له من حقوق النكاح وأظهرت ورقة بذلك متطوعة الثبوت فهل لا عبرة بدعواها المحردة عن

١٢٦٥

٩

الاثبات الشرعي (أجاب) لا يثبت الطلاق بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بحضرة بينة شرعية ثم بعد ذلك ذهب الى فقيهه وأخبره بخلاف الواقع فردها له من غير محلل شرعي فهل اذا كان الطلاق ثابتا يفرق

١٢٦٥

١٢

بينهما وتحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره (أجاب) اذا ثبت ان الرجل المذكور طلق زوجته ثلاثا فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ساكنين في حوش مع زوجاتهم وفي حائطه ثقب مفتوح صارت امرأة تدخل وتخرج منه فحصل بسبب ذلك نزاع ومشاجرة مع المرأة المذكورة فقال احد المسكين على الطلاق الثلاث ما دام هذا الثقب مفتوحا وهذه تدخل وتخرج منه لا سكن فيه فهل اذا سد الثقب وبني وامتنعت المرأة من الدخول والخروج منه وسكن المحالف في الحوش المذكور لا يقع عليه شيء أصلا (أجاب) دوام السكنى كالانشاء فيجوز بمكته ساعة بعد اليمين مع وجود

١٢٦٥

١٢

المخلوف عليه لامع عدمه فاذا خرج فوراً لا يقع عليه الطلاق الثلاث بسكنائه بعد انقطاع دوام المخلوف عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فقيه تشاجر مع زوجته وضر بها فجاءت امها وقالت له لا يسبب تضربها هذا الضرب فقال لها ضربتها وتروح طالق طالق طالق وقصد بغير الاول أنتا كيد فهل يدين ولا يقع عليه الا طلقة واحدة (أجاب)

١٢٦٥

١٢

يقع على الرجل المذكور الطلاق الثلاث قضاء ولا يقع عليه في الديانة الا واحدة حيث قصد التاكيد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ابرأت زوجها مما بقي عليه من الصداق معينة لما ابرأت منه وكان معلوما بينهما قبل ذلك طالبة ايقاع طلاقها منه في مقابلة

الثلاث فهل يجوز ارسالها اليه وهي مطلقة بالثلاث ام لا (اجاب) اذا ثبت تعليق الطلاق
 الثلاث وتحقق الخنث حيث كان القصد المحض وفور مضى هذه المدة وقع الطلاق
 المذكور على المرأة وليس له معاشرتها قبل التحليل الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل حالف على زوجه بالطلاق الثلاث ان لا يدخل محلا معلوما ثم دخل عاقد احتارا
 عالما بانها المحلوف عليه ففارقت زوجه بعد دخوله وذهبت الى بلدها فاستقوت عم الحالف
 المذكور فقيها في ذلك فاقتناه بوقوع الطلاق الثلاث واستقوت آخر فاجابه بمثل جواب
 الاول واستمرت الزوجة مقيمة عند ابائها حتى انقضت عدتها منه ثم تزوج بها رجل آخر
 ثم بعد ذلك تزوج الاخر بها ادعى الرجل الاول انه كان عليه عفرية وقت الحلف ولم يقع
 الطلاق المذكور مریدا عدم وقوع الطلاق عليه وفساد العقد من الرجل الاخر عليها
 فهل لا يقبل منه ذلك ويحكم بوقوع الطلاق الثلاث وبهجة العقد من الزوج الثاني
 (اجاب) اذا ثبت التعليق والخنث على الرجل المذكور وقوع عليه الطلاق الثلاث ولا
 تخل زوجه له حتى تنكح زوجا غيره ولا عبرة بما تعلل به الزوج حيث كان التعليق حال
 كمال عقله والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلتوكيلا في طلب طلاقها من زوجها
 فطلب الوكيل الطلاق من الزوج فقال له التزم فقال الوكيل التزمت ولم يعين له صداقا
 ولا غيره فطلق الزوج وبانت منه فهل لا يبرأ الزوج من المصداق ويحجر على دفعه
 لزوجه ولا عبرة بقول الوكيل له التزمت حيث كان ذلك مجهولا (اجاب) يؤمر الزوج
 بدفع ما بذمته من الصداق لزوجه ولا يبرأ عنه بمجرد ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل استعار كتابا من آخر وأعاره المستعير لآخر ايضا ليطالعه ثم بعد مطالعته أراد ان
 يرد الكتاب لمعيره الذي هو المستعير الاول او يدفع له ثمنه خلف بأيمان المسلمين انه
 لا يأخذ الكتاب ولا ثمنه فبعد مدة أرسل المعير الاول الذي هو رب الكتاب لمن بيده
 الكتاب وهو المستعير الثاني شخصا آخر فاخذ منه فهل لا يحنث الحالف وهو المستعير
 الاول واذا قلتم بالحنث فهل له المراجعة والحال هذه (اجاب) لا يحنث اذا كان الحال
 ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أمسكه حاكم البلد وضر به بالكف
 على وجهه نحو ثمانين كفا والمضروب لم يسبق له ذلك فصار يهدو وقت الضرب ومن
 الجملة انه حلف بالطلاق الثلاث لا يسكن البلد وانت حاكم فهل اذا تحققت شروط
 الدهشة مع المذكور يكون طلاقه لا غيا (اجاب) اذا تحقق زوال عقل الرجل المذكور
 بسبب ما ذكر لا يقع طلاقه في تلك الحال ويصدق في الاسناد تلك الحالة ان كانت
 معهودة له والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون عياد قهقار بدون
 بيعه فقال لهم رجل على الطلاق الثلاث ان أعطيتموني العبد ومكتومي منه لا يعينه في بلد
 كذا قرية بينهما وبينهم مسافة ساعة بالف قرش شيئا كواجب لكم الثمن حالا فكوه
 وأعطوه العبد وذهب به للبلدة المذكورة وباعه بثمن بعضه ذهب قبضه والبعض الآخر

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

٢٩

١٢٦٥

٣٠

جادی الثانية سنة

١٢٦٥

١

مؤجل في ذمة المشتري ولم يأت له بالثمن حالا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث والحال
هذه وإذا أنكر الثلاث وشهدت عليه بينة شرعية به من جملتها أخو زوجة المحالف تصح
خلفه الشهادة (أجاب) نعم يقع الطلاق الثلاث حيث كان الحال ما هو منذ كور وشهادة
الآخ لا ختمه مقبولة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً
ثلاثاً في مرضه الذي مات فيه من غير طلب الزوجة المذكورة ومن غير سؤالها في ذلك
ودفع لها وخبر صداقها ونفقة عدتها فهل إذا مات في مرضه قبل خروجها من العدة ترث

١٢٦٥

٢

منه ما يخصها بالوجه الشرعي أم كيف الحال (أجاب) إذا كان الطلاق المذکور في مرض
الموت على الوجه المزبور ومات الزوج قبل انقضاء العدة كان للزوجة أخذ ما يخصها
بالميراث من التركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ابنة على اسقاط

١٢٦٥

٦

للهر بنوكيل من ابنه وله بينة تشهد له بالتوكيل ثم بعد مدة طويله أنكر الابن
التوكيل فهل لا يجاب لذلك يقع الطلاق (أجاب) إذا ثبت توكيل الابن أباه في طلاق
زوجته وطلقها الأب وقع الطلاق ولا عبرة بانكار الابن التوكيل بعد ثبوت شرعاً والله
تعالى أعلم (سئل) في أم أدة ادعت أنها مطلقة من زوجها في نظير ابرائها له من حقوق
التمسك وأظهرت ورقة بذلك متطوعة الثبوت فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن

١٢٦٥

٩

الاثبات الشرعي (أجاب) لا يثبت الطلاق بمجرد ذلك يثبت مضمونه شرعاً والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً بحضرة بينة شرعية ثم بعد ذلك ذهب إلى فقيهه
وأخبره بخلاف الواقع فردها له من غير محلل شرعي فهل إذا كان الطلاق ثابتاً يفرق

١٢٦٥

١٢

بينهما وتحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره (أجاب) إذا ثبت أن الرجل المذکور طلق
زوجته ثلاثاً فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ساكنين
في حوش مع زوجاتهم وفي حائطه ثقب مفتوح صارت امرأة تدخل وتخرج منه فحصل
بسبب ذلك نزاع ومشاجرة مع المرأة المذكورة فقال أحد السكاكين على الطلاق الثلاث
ما دام هذا الثقب مفتوحاً وهذه تدخل وتخرج منه لا سكن فيه فهل إذا سد الثقب وبني

١٢٦٥

١٢

وامتنعت المرأة من الدخول والخروج منه وسكن المحالف في الحوش المذکور لا يقع
عليه شيء أصلاً (أجاب) دوام السكنى كالإنشاء فيجوز بمكته ساعة بعد اليمين مع وجود
المخلوف عليه لا مع عدمه فإذا خرج فوراً لا يقع عليه الطلاق الثلاث بسكنائه بعد انقطاع
دوام المخلوف عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فقيه تشاجر مع زوجته وضر بها

١٢٦٥

١٢

بفأنت أمها وقالت له لا يسيب نضر بها هذا الضرب فقال لها ضربتها وتروح طالق
طالق طالق وقصد بغير الأول أنت كيد فهل يدين ولا يقع عليه الاطلاق واحدة (أجاب)
يقع على الرجل المذکور الطلاق الثلاث قضاء ولا يقع عليه في الديانة الا واحدة حيث
قصد التأكيد والله تعالى أعلم (سئل) في أم أرة ابرأت زوجها ما بقي عليه من الصداق
معينة لابرأت منه وكان معلوماً بينهما قبل ذلك طالبة ايقاع طلاقها منه في مقابلة

أبرائها المذكور فاجابها بايقاع الطلاق المذكور في مقابلة الأبراء المذكور على طبق مرادها وكان ذلك في حال الصحة والسلامة من غير إجبار ولا كراه بحضرة جمع من المسلمين يشهدون بذلك فهل يكون الأبراء من المرأة المذكورة صحيحا والطلاق الواقع من الزوج المذكور باثنا لمقابله بالأبراء المذكور وهل إذا ادعى الزوج بعد ذلك الإجمار أو الأكره على ما وقع منه من الطلاق المذكور ولا بينة له بما ادعاه تلغى دعواه ولا تسمع (أجاب) إذا أبرأت المرأة زوجها من الصداق ليطلقها على ذلك وطلقتها فوراً في مقابلة الأبراء يقع الطلاق باثنا وطلاق المكره واقع والله تعالى أعلم (سئل) في صغيرة تزوجت بأزواج وكل زوج يخلعها على مهرها على أن أباه ضامن له ثم مات أبوها فهل لها بعد بلوغها الرجوع على الأب في تركته (أجاب) إذا خلع الأب ابنته الصغيرة على مهرها على أنه ضامن له صح ولا يسقط مهرها لأنه لم يدخل في ولاية الأب فاذا بلغت تأخذ نصف الصداق قبل الدخول وكله إن كان بعده من الزوج ويرجع هو على الأب الضامن أو ترجع على الأب ولا يرجع هو على الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع جدته فحصل له غيبة في عقله من شدة الحماقة فصدر منه طلاق لزوجته ولم يكن عنده علم بمصدر منه وكان ذلك من عادته عند مشاجرته فهل لا يقع عليه طلاق لكونه لا يعلم ما حصل منه إلا بأخبار النساء المحاضرات ويدين في ذلك والحال هذه (أجاب) إذا تحقق زوال عقل الرجل المذكور بسبب ما ذكر لا يقع عليه طلاقه في تلك الحال ويصدق في الاسناد لتلك الحالة أن كانت معهودة له والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاث طلاقات متفرقات ثم بعد وفاء العدة أحضر لها صبياً وعقد له عليها وبعد دخوله بها طلقها الصبي وعقد هو عليها وصار يضاررها فهل لا يصح ذلك كله وعلى الحاكم الشرعي أن يفرق بينه وبينها (أجاب) طلاق الصبي غير واقع عندنا فليس لمطلق زوجته ثلاثاً تجديدها العقد عليها والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سأله زوجته أن يخالعهما من عصمته وعقد نسكاحه على مؤخر صداقها وقدره كذا ونفقة عدتها إلى حين انقضائها منه شرعاً ومثونه مسكنها عليها وإن تنفق على ابنتها منه مدة سنة كاملة من مالها وأبدؤها يوم صدوا وخالعة المرقومة فهل إذا ادعت المرأة بعد ذلك بانها حامل منه في ثلاثة أشهر وتطلب تقرير نفقة للحمل لا تجاب لذلك (أجاب) قال في فتاوى الأنقروى تقلاعن جواهر الفتاوى ما نصه رجل خلع امرأته على مهرها ونفقة عدتها ثم ظهر أنها حامل ليس لها أن تطالب الزوج بمثونه الحمل وليس لنا الاتباع ما قاله الأئمة واتباع الحق واجب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شرب الخمر حتى غاب عقله ولا يعي ما يقوله وحلف بالطلاق ثلاثاً بان لا أحد يبيت في منزله خلافه وخلاف زوجته وبات بمنزله ناس بكثرة وبعد ذلك أخذوه لكي يرسلوه في منزل آخر وحلف بالطلاق ثلاثاً بأنه لا يدخل المنزل الذي هيئوه له ولا يبيت فيه ومن بعد ما دخل

١٢ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

١٢٦٥

٢٩

المثل حلف بالطلاق ثلاثاً بان زوجته تحضر عنده ولم تحضر فهل زوجته خالصة أم على ذمته (اجاب) طلاق السكران عندنا واقع عليه زجره فحيث سكر الرجل المذکور من شر به النحر وحصل منه ما ذكر بانتم منه زوجته بينونة كبرى ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فأبرأته من جميع حقوقها مما يتعلق بذلك النكاح من صداق ومؤنة سكنى ونفقة عدتها وطلقها على ذلك وقبلت في المجلس وذلك بين يدي قاض من قضاة المسلمين فهل اذا انقضت العدة وأرادت أن تزوج غيره وادعى رجعتها في العدة لا تسمع دعواه ويكون الطلاق بائناً تملك به نفسها

١٢٦٥

٢٩

(اجاب) الطلاق في مقابلة المال بائن وعلى فرض كونه رجعيًا يكون القول للزوجة بيمينها على عدم الرجعة فيها حيث وقع الاختلاف بعد انقضاء العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان دخلت دار فلان تسكوني طال قائم بعد مدة دخلت الى الدار المذكورة ثم جاءه رجل وقال له راجع زوجتك فقال له لا أراجعها وليس لها

١٢٦٥

رجب ٤

عندي رجوع حيث انها فتحتني ونوى بذلك زجرها فهل له ان يراجعها بعد ذلك وهي في العدة ولو لم ترض (اجاب) نعم له رجعتها في العدة حيث لم يسبق منه ما به يكمل الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فحلف عليه بالله انه ليدفعن صداق أخته في هذه الليلة فدفعه الزوج له بحضرة جماعة من غير ان يتلفظ بالطلاق ولم ينوه فهل والحال هذه لا يلزمه شيء ولا يقع طلاق عليه واذا منعها أخوها من زوجها متعللاً بان زوجها وقع عليه الطلاق بسبب دفع الصداق لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله بذلك

١٢٦٥

٥

(اجاب) اذا كان الحال ما هو مسطور لا يقع الطلاق على الزوجة بمجرد دفع الصداق وعليها طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٦٥

٥

رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث أنت خالصة فإيلزمه (اجاب) يقع واحدة كما أفاده العلامة الطوري في فتاواه حيث سئل عن رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث أنت طالق واحدة ماذا يقع عليه فأجاب بأنه يقع واحدة فقط لانه حلف بطلاق امرأته انه طلقها واحدة قال في البحر وروى عن أبي يوسف في رجل قال لامرأته أنت طالق لو دخلت الدار لطلقتك فهذا رجل حلف بطلاق امرأته ليطلقها ان دخلت الدار فاذا دخلت الدار

١٢٦٥

١٩

لزمه أن يطلقها ولا يقع الابطاح أحدهما كقوله ان لم أت البصرة اه من باب التعليق اه ومثله في تنقيح الحمادية والكل من كتاب الطلاق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جل تشاجرت أمه مع زوجته فغضبت الام فذهب الابن ليصالحها فقالت له ان زوجتك تضربني فقال ان ضربتك تكون خالصة فاصطلمت ورجعت ثم بعد مدة تشاجر فادعت الام بان الزوجة ضربتها فسأل الزوج زوجته فانكرت فهل اذا لم يثبت ضربها لها بالبينة الشرعية أو الاقرار لا عبرة بدعواها المذكورة فتسكون زوجته باقية بعصمته (اجاب) اذا لم يتحقق شرط الحنث باقامة البينة على الضرب أو تصديق الزوج على ذلك لا يحكم

على الزوج بطلاق ولا اعتبار بمجرد دعوى الام ما يوجب الحنث والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة ابرأت زوجها مما لها عليه من باقي مقدم الصداق ومؤخره على أن يطلقها فطلقها
 في مقابلة ذلك بحضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكر ورادت ان تطالبه بما ابرأت منه
 لا تجب لذلك شرعا (اجاب) نعم لا تجب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة معها بنت صغيرة بلغ سنها سبع سنين وطلبت من زوجها بعد المشاجرة معه أن
 يخالها في مقابلة مؤخر الصداق وقدره احد عشر قرشا وفي مقابلة تسعين قرشا نفقة
 عدة وتحمّل بنفقة بنتها مدة ثلاث سنين عن كل يوم عشرين نصف فضة فأجابها وخالها
 على ذلك بحضرة جمع من المسلمين وقبلت منه الخلع فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة واوردت
 ان تطالبه بما خالها عليه لا تجب لذلك اذا تحقق ما ذكر (اجاب) يسقط الخلع كل حق
 ثابت وقته لكل من الزوجين على الآخر بما يعلق بذلك النكاح وتسقط نفقة العدة
 اذا نص عليها ويصح شرط البراءة من نفقة الولدان وقتا وكذا كسنة والا والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة مطلقة رجعا وهي حامل ثم توفي زوجها قبل وفاء عدتها عنها
 وعن زوجة في عصمتها فهل للزوج المقتدة الارث مع الزوجة التي في عصمتها (اجاب)
 نعم للمقتدة من الطلاق الرجعي الارث من زوجها اذا مات وهي فيها والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل قال لزوجته ان رددت ضرتك فانت طالق ثلاثا فبحثت على طلاق زوجته الاولى
 فوجدتها لم تطلق فهل يقع الطلاق على الثانية والا (اجاب) الطلاق المعلق على وجود شيء
 لا يقع قبل حصوله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بينت قاصرة ثم انه حصل بينه
 وبينها مشاجرة ثم ان أم البنت قالت لزوجها ابرأتك من الباقي عليك من مهرها فقال
 وكلّي زوجك ييرثني من الباقي على من الصداق فوكلت زوجها في البراءة فابراأت من باقي
 الصداق والحال ان هذا الرجل المبرئ راب البنت فطلقها الزوج ثلاثا فهل لا تصح براءة
 الوكيل ويجب على زوجها المطلق لها دفع باقي صداقها قهر عليه أم لا (اجاب)
 البراءة على الوجه المذكور غير صحيح ولا يسقط به باقي صداق القاصرة فلها بعد بلوغها
 رشيدة المطالبة به كما ان لوليها الآن في المال ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 متزوج بامرأتين طلق واحدة منهما طلقة رجعية فقالت له زوجته الاخرى بكرة تردها
 فقال على الطلاق الثلاث ان رددتها تكون خالصة فهل اذا ردها يقع عليه طلقة
 واحدة بائنة ويسوغ له العقد عليها برضاها وتبقى معه بطلقة حيث لم يصدر منه طلاق
 سوى ما ذكر (اجاب) نعم يقع واحدة بائنة وله العقد عليها برضاها والحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ما كنتك طلاقا بينك ففعلت له
 وكيف أقول فقال لها قولي طلقت نفسي منك فقالت طلقت نفسي منك ولها بذلك بينة
 وايضا دفع لها نفقة العدة وكتب بذلك ورقة مشمولة بخطه وختمه فهل والحال هذه يقع
 عليه الطلاق باثنا لا سيما اذا مضى بعد مدة الطلاق أشهر عديدة (اجاب) اذا ادعت

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

شعبان

٢

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٧

سنة

رمضان

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١١

٢٥

١٨

١٤

٢٥

شوال

المرأة أن زوجها جعل أمرها بيدها في الطلاق لا يسمع منها إلا إذا طلقت بحكم الأمر ثم ادعته فيسمع منها وتقبل بينتها على ما دعتة وحيث ثبت ذلك طلقت رجعيًا من زوجها إذا توفرت شرائط التملك والايقاع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بتيمة بكرة قاصرة وبعد الدخول بها طلقها طلقتين ثم تشاجر معها فقال له زوج أمها أبرأتك من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها وجميع حقوقها فقال هي طالق فهل لا يصح إبراء زوج أمها له ولا تسقط حقوق الزوجة به وإذا بلغت بالحيض في زمن العدة يكون لها مطالبة زوجها بحقوقها اللازمة لها شرعًا (أجاب) الإبراء على الوجه المذكور غير صحيح وللزوجة بعد بلوغها رشيدة مطالبة زوجها بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها فقال لها ان صحت براءتك فانت طالق فهل لا يقع طلاقه والحال هذه (أجاب) نفقة العدة لا يصح الإبراء عنها قبل الطلاق والطلاق المعلق على شيئين لا يقع قبل تحققهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقع عليه طلاق ثلاث فانفرد بحريم من البيت وهي بحريم ولم يعاشرها حتى مضى لها سبعون يومًا ادعت انها حاضت فيها أربع حيضات فهل تنقضي عدتها بذلك ولها التحلل بعبد ولو عبد زوجها إذا كان ابن عشر ففوق أن أسقط عاصبها وهو أبوها الكفاءة (أجاب) لا ينكح الزوج مطلقته ثلاثًا حتى يتأها غيره ولو الغدير مراها قايما مع مثله وقدره شمس الأئمة بعشر سنين ينكحها فاذوتمضى عدته ومن لطيف الحيل أن تزوج بمملوك ثم اهاق بشاهدين فإذا أوجب مملكته لها في ظل النكاح ثم تبعه لبلد آخر فلا يظهر أمرها فإذا انقضت عدته المرأة المذكورة ثلاث حيض في مدة يمكن فيها ذلك وتزوجت بعبد مرهق بلغ سنه عشر سنين فأكثرا من سيده ووطئها العبد ومملكته انفسخ النكاح وساغ لزوجها الأول أن يتزوج بها بعد انقضاء العدة حيث رضي وليها المذكور بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من ولده طلاق زوجته فأبى واهتمع من طلاقها فقال الرجل طلق الوكيل فقال الولد اشهدوا يا حاضرون أني أطلق الوكيل ولا أطلق زوجتي ثم قال الوكيل للزوج أبرأتك فقال الزوج للوكيل أنت طالق مخاطبًا له كما حالت حرمت فهل لا يقع على الزوج الطلاق وتكون زوجته باقية على عصمتها ولا يحل لغيره أن يتزوج بها والحال ما ذكر (أجاب) إن كان الأمر كما هو مسطور فيه فلا يقع على المرأة طلاق ولا يسوغ لها التزوج بآخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته المدخول بها أنت طالق فهل يكون له مراجعتها ما دامت في العدة حيث كانت الطلقة الأولى ويجب عليها بعد المراجعة طاعة زوجها وإذا ثبت عن طاعته لا يجب لها عليه نفقة ولا كسوة (أجاب) إذا وقع طلاق الزوج رجعيًا وراجع زوجته بعده في العدة يجب عليها طاعته فإن خرجت من بيته بغير حق فلا نفقة لها ما دامت ناشرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أبيه فخلع بالطلاق الثلاث أنه لا يعاشره وله زوجته وإن قصد في حال خلعه واحدة

مخصوصة منهما وبعد ذلك عيها بمحض رجوع واصطلح مع أبيه بعد التعيين المذكور فهل
لا يلحق الاخرى الطلاق (اجاب) نعم للزوج المذكور حصر انطلاق في احدى زوجتيه
على ما هو الاظهر والاشبه لكن الذي حرره في رد المختار من باب طلاق غير المدخول بها
انه اذا كان العموم في طلاق من لها اكثر من زوجة بدليا كما رآه او عليه الطلاق او
الحرام يكون له التعيين في واحدة اتفاقا واذا كان استغراقيا كحلال الله أو حلال
المسلمين عليه حرام يكون فيه الخلاف والاشبه والاظهر ان له التعيين والظاهر انه
لا خلاف في كل حل على حرام لانه بعد التصريح بأداة العموم لا يمكن حمله على فرد خاص
بخلاف العموم المستفاد من الاضافة اهـ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلب
زوجه الى السفر فامتنعت فقال على الحرام ان لم تسافري معي تكوني خالصة فلم تجبه
فسافر وحده ثم رجع بعد ايام وطلب ان يراجعها فامتنعت من ذلك والآن انقضت
عدتها وتريد التزوج بغيره فهل يقع الطلاق المذكور باثنا ويكون لها التزوج بغيره بعد
انقضاء عدتها (اجاب) اذا كان الطلاق على الوجه المذكور ثابتا بالوجه الشرعي
يكون لها التزوج بما خرجت انقضت عدتها وتصدق في دعواها انقضاء العدة اذا
كانت المدة تحتل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ابرأت زوجها من مؤخر
صداقها وطلقها ثلاثا على ذلك ثم ارادت الرجوع فيه ما ابرأت منه فهل لا تجب لذلك
وليس لها مطالبة به حيث تحقق ابرؤها منه بحضرة البينة الشرعية (اجاب) نعم لا تجب
المرأة المذكورة لذلك حيث ثبت البراءة عن مؤخر الصداق بالوجه الشرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل سافر لجهة وترك زوجته في بلد غاب في تلك الجهة مدة نحو
اربعة سنين فطلق عليه قاضي ناحيتهم وبعد انقضاء عدتها تزوجت غيره في غيبة زوجها
فهل لا يصح طلاق القاضي عليه ولا تزوجها بغير زوجها الغائب واذا رجع الزوج من
غيبته وان ثبت انها زوجته وان نكاحه سابق يفرق القاضي بينهما وبين الثاني ويلزمها
بطاعة الاول خصوصا وان الثاني معترف بانها زوجة للاول واذا تعلل بالطلاق عليه حال
غيبة الزوج لا يعتبر تعلله ولا يقع طلاق القاضي أو طلاقها على نفسها (اجاب) حيث
كان نكاح الاول معروفا سابقا على نكاح الثاني يحكم بنكاحها له ولا يقع تطليق القاضي
عليه ولا يسوغ لاحد من قضاة هذا الزمان التطليق على الغائب بعدم الانفاق ولا
بوجه من الوجوه ولو كان القاضي يرى ذلك مذهبا له لم يمسس الامر عن ذلك والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة سألت زوجها ان يطلقها على باقي مقدم صداقها ومؤخر صداقها
المقدر بكذا وعلى نفقة عدتها المقدرة بكذا فأجابها بذلك وطلتها على ذلك فهل يبرأ
الزوج من المهر مقدما ومؤخرا ومن نفقة العدة المقدرة حيث طلقها على ذلك كله
وقبلت منه ذلك وليس عليه المطالبة بشئ من ذلك (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته
على صداقها وعلى نفقة عدتها يسقط المهر ونفقة العدة حيث ذكرت على ما نقله في صرة

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

•

١٢٦٥

•

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٣

سنة ذى القعدة

١٢٦٥

١٣

الفتاوى عن البحر فليس للمرأة المذكورة المطالبة بشئ من ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة مصلحة لديها وما لها أبرأت زوجها من باقى صداقها وقدره معلوم بينهما وقال لها انت طالق على ذلك وكتبت وثيقة بينهما بحضرة بينة من المسلمين يشهدون بذلك فهل يقع الطلاق باثنا وإذا أراد الزوج رجعتها لا تحل له الأهرام وعقد جديد بن رضاها (اجاب) الطلاق على ما بائن لا تصح الرجعة في عده والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً ثم بعد انقضاء عدتها من مطلقها تزوجت رجلاً بالغاً عاقلاً مكافئاً ودخل بها وأصابها فهل إذا طلقها الثانى وانقضت عدتها أيضاً

١٢٦٥

٢٣

منه بالحيض في ستين يوماً أو أكثر يحل له تلقاها الأول التزوج بها والعقد عليها (اجاب) اذا تزوجت مطلقاً الثلاث زوجاً آخر بنكاح صحيح بعد مضي عدة الأول شرعاً ودخل بها الثانى ثم طلقها وانقضت عدتها منه أيضاً والمدة تحتل ذلك حل للاول ان يتزوجها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عرض عليه عوارض ومصائب ودهش عقله ولم يدر ما وقع منه فهل اذا وقع طلاقاً في هذه الحال لا يقع الطلاق عليه (اجاب) اذا زال عقل الرجل بما ذكر وطلق في تلك الحال لا يكون طلاقه واقعاً والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٦٥

٢٦

امرأة وكلت أباها في طلاقها من زوجها وان يبرئ من مؤخر صداقها ونفقة عدتها ففعل الموكل ما أمر به من الطلاق وغيره بحضرة بينة فهل اذا كان الامر كما ذكر ليس لها ولا

١٢٦٥

٢٧

لا يبيها الرجوع على الزوج بشئ ولو حكم بالرجوع حاكم (اجاب) اذا ثبتت توكيل الزوجة لا يبيها بالابراء عن مؤخر الصداق وابراء الوكيل الزوج عنه لا يكون لها ولا لو كملها الرجوع في ذلك وكذا نفقة المدة لوجعت عوضاً والله تعالى أعلم (سئل) في

ذى الحجة

١٢٦٥

١

رجل خالع زوجته على براءة ذمته من مؤخر صداقها المعين ومتعتها ونفقة عدتها منه الى انقضائها شرعاً فهل الخلع صحيح ولا يلزم لها نفقة اذا ظهر بها حمل حتى تضع (اجاب) لا مطالبة للمرأة بما وقع الخلع عليه من مؤخر الصداق ونفقة العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بنت قاصرة فأبرأ، وليها من صداقها فقال الزوج ان صحت براءة تلك فهي طالق ثم تقدم عليها ثانياً بعد اشهر بمهر جديد لاعتقاده ان الطلاق وقع ثم بعد ذلك طلقها فهل لا تصح براءة وليها ومؤخر صداقها باقى في ذمة الزوج ولا يصح العقد الثانى لكون الطلاق الاول لم يقع ولا يلزمه المهر الذى عقد عليها ثانياً وهل اذا خرجت من بيته ومضت مدة لا يلزمه نفقة المدة المذكورة حيث خرجت بغير اذنه ولم يفرضاها

١٢٦٥

٣

القاضى أيضاً (اجاب) لا يصح ابراء الاب من صداق بنته الصغيرة ولا يقع المطلق على صحته فلها الرجوع به على زوجها بعد بلوغها رشيدة ولا تلزم نفقة مدة مضت الاب للقضاء او الرضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فذهبت الى بيت اهلها وأخذت معها دقيقتاً فأراد أن يصلحها فقالت لا أخرج من بيت ابى حتى أخبرك بالحق فحلف بالطلاق ثلاثاً لا تجزيه الا في بيتي فتبين انها خبرت منه البعض قبل حلفه ولم يعلم به

فهل لا يقع عليه الطلاق (اجاب) امكان البر شرط انعقاد اليمين فلا حث بخبر البعض قبل اليمين في غير بيت الخائف لعدم امكان خبر هذا البعض في بيته وقت الحلف ولو قيل بانعقاده على ما بقى منه لم يحث ايضا لعدم وجود الشرط فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر او اقام معها في بيت ابوها مدة ثم اراد ان يخرجها من بيت ابوها فامتنعت فترافع الزوج مع ابوها الذي قاضي ناحيتهم فغند ذلك شرط ابوالزوجة على الزوج شرط بمجلس القاضي انه ان اخرجهما من بيت ابوها بغير رضاها يكون امرها يدها وقبل الزوج هذا الشرط بقوله ان اخرجتها بغير رضاها يكون امرها يدها فهل اذا اخرجها الزوج بغير رضاها لهما ان تطلق نفسها فور الاخراج حسب الشرط المذكور ولا رجعة له عليها (اجاب) كما يصح الامر باليد من غير ان يصح معلما فاذا علم الزوج امر زوجته بيدها على اخرجهما من بيت ابوها بدون رضاها واخرجها كذلك وطلقت نفسها فور الاخراج المذكور بانته منه والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته من قبل اكله مع اخيه فحلف بالطلاق انه لا ياكل مع اخيه المذكور ثم بعد مدة اكل معه وحث في الطلاق المذكور ومكثت مدته وهي بداءه وحدها بالرجعة ومن غير ان تاكل معه ولا تشرب ولم يحتل بها ولا عاشرها معاشرة الا زواج ثم بعد مدة من الحث نحو خمسة وعشرين يوما تشاجر معها من قبل اخيه ايضا فاقوع عليها الطلاق الثلاث بسبب ذلك بعد خروجهما من العدة فما الحكم (اجاب) في شرح الدرر طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلو مضى ما علموا عند الناس لم تقع الثلاث والاتقع اه وفي حاشية رد المحتار قوله فلو مضى ما علموا اي بان كان اقر وقت الطلاق به واشهره بينهم ومضت مدة يمكن فيها انقضاء العدة تنقضي وان كان مقيما معها لان اقامته معها بعد اشتار الطلاق لا تمنع مضى في الصحيح اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية ودفع لها مؤخر الصداق ونفقة العدة ثم بعد ذلك ماتت وهي في العدة فهل اذا ثبت ما ذكر بالبيننة الشرعية يكون لها اخذ ما يخصها من تركته بالميراث الشرعي ولا يكون الطلاق المذكور مانعا لها من اخذ حقها (اجاب) اذا كان الطلاق رجعيا ومات الزوج وهي في عدته ورثت منه والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة من مدة ثلاث سنين وهو معاشر لها ومعهما ابن صغير وتريد الا ان الطلاق منه جبراعليه متعللة بانه طلب منها ما لا يجوز فعله شرعا فهل لا تجب لذلك ولا يجبر على طلقها بدعواها المذكورة ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان ذهبت الى بيت ابليك تكوفي من المحرمات على فخاقت قوله وذهبت الى بيت ابوها وصارت مقيمة به فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له الا بعد نكاح زوج غيره او طلقة بائنة وتحل له بعقد جديد بشرطه أو لا يقع عليه شيء اصلا وتكون باقية على نكاحه الاول (اجاب) يقع على الرجل المذكور طلقة واحدة بائنة وان

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

٣٠

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٩

ربيع الأول

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

١٥

لم ينول غلبة العرف والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة
ومكثت في بيت خالها فذهب لها زوجها ليصلحها فنعته خالها من أخذها فقال الزوج عليه
الطلاق لا يخرج إلا بها فقال الخال والله العظيم ما أنت خارج بها فتواري الزوج في
جانب من البيت ثم ذهب الخالها وفي البيت ولم يخرج منه وقال له اني راجعتها فقال له
خذها واخرج ففعل فهل لا يقع عليه بذلك الطلاق حيث خرج بها وبرفي حلفه بذلك
(اجاب) حيث لم يوجد المعلق عليه لا يحكم بوقوع الطلاق ولا يقبل قوله في القضاء انه
أقر كاذبا ويدين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة خالها زوجها في نظير مؤخر صداقها
ونفقة العدة وبراءة عما كان لها عنده ومن جملة ذلك مقدم صداقها كان عليه فهل اذا
أرادت أن ترجع عليه بنفقة العدة وبعض أمتعة تركتها باختيارها لا تجاب لذلك
(اجاب) لا الرجوع للمرأة على زوجها بمؤخر الصداق ولا بنفقة العدة حيث وقع الخلع
عليها ما كملها ومسطور وما تركته له من الامتعة ان كان على سيدل التملك قبل الخلع ليس
لها الرجوع فيها لوجود مانع الرجوع وهو الزوجية والافلها أخذها والرجوع فيها حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تراضى مع زوجته ان يدفع لها كل يوم اربعين
قصة نظير النفقة فطالبته بما ترتب عنده من ذلك فوعدها بدفع ذلك وبكسوتها وقال
بحضرة جماعة من المسلمين ان فات باقي الشهر ولم يكسوها ولم يدفع لها المتجمد عليه تكون
زوجته خالصة منه بالثلاث فهل اذا مضى الشهر ولم يدفع لها المتجمد والكسوة يقع عليه
الطلاق الثلاث ولا تحل له الا بعد زوج ولا عبرة بقوله انه لا يقع عليه الطلاق لا عساره
وعدم قدرته على دفع الكسوة والمتجمد بعد ذلك (اجاب) اذا وجد الشرط المعلق عليه
الطلاق الثلاث وقع ويحكم عليه به والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
واقضت عدتها منه وبعد انقضاء عدتها بنحو خمسة عشر شهرا أراد ان يردّها الى مقره
وادعى انه طلق مكرها فهل يكون الطلاق واقعا عليه وبعد انقضاء عدتها يكون لها ان
تزوج من شاءت (اجاب) نعم يقع الطلاق عليها طائعا كان المطلق أو مكرها ولها بعد
انقضاء عدتها ان تتزوج غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث
على شيء ووجد المعلق عليه فهل اذا كان له زوجات يكون له حصر الطلاق وتعيينه في
واحدة منهن (اجاب) نعم يكون للزوج الماذكور تعيين الطلاق وحصره في احدي
زوجاته حيث لا مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجة ابنه
انها لا تشتغل شيئا لنفسها مادامت في محله ثم خرجت من محله ومكثت مدة في محل آخر
ثم بعد ذلك رجعت الى محله واشتغلت لنفسها فهل تنفذ اليمين ولا يقع الطلاق
(اجاب) كلمة ما زال وما دام وما كان غاية تنتهي اليمين بها فلو حلف لا يفعل كذا
مادام بخاري فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنث لانتفاء اليمين والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له دين معلوم من الدراهم على زوج بنته البالغة ووكته بنته في البراءة من حقها

الذى لها على زوجها ليطلقها فقال أبو الزوجة سألتك ان تطلق بنتي في نظير براءة ذمتك من الدين الذى لى عليك ومن حقها فقبل الزوج وأجاب له ذلك وطلقها على ذلك فهل اذا تحقق ذلك بالبينة الشرعية وأراد أبو الزوجة الرجوع على الزوج لا يجب لذلك ويقع الطلاق باثنا (أجاب) اذا أبرأ الأب زوج ابنته من ماله بدمته من الدين لا يكون له المطالبة به حيث ثبت الإبراء عنه بالوجه الشرعى والطلاق في نظير البراءة من الدين طلاق بائن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان دخلت منزل اخيك فانت خالصة فدخلت فهل لا تحل له الا بصدق جديد واذا ادعى رجل على آخر بشئ واحضر شاهديه ولم يحضر من تركيهما لا يجوز للقاضي المحكم بدون التزكية واذا حكم بدونها لا ينفذ حكمه ويكون باطلا والمحاكم جاهلا (أجاب) يقع بلفظ خالصة الطلاق البائن وقد اقي شيخ مشايخ الاسلام مفتى السلطنة العلية على الدوام يحیی افندى حفظه الملك السلام بان الحكم بالشهادة قبل تركيتها غير نافذ لان المحكام ليس لهم ان يحكموا مثل هذه الاحكام كما نقل عنه في الفتاوى الرحمية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجتيه ان خرجت احداكما من غير اذن والدتي أو طلبت مني الاذن قبل استئذنها تكون على ذمة نفسها قاصدا بذلك الطلاق ثم خرجت احدهما مع والدته بالاذن منها وكانت الثانية قد طلبت الاذن من الام بخروجها فلم تأذن لها وأمهلتها الى رجوعها مع ضررها فخير الزوج فاستأذنته الزوجة الباقية في الخروج فلم يأذن لها فبقيت في البيت الى الآن فهل لا يقع طلاق على الزوجة التي لم تخرج أصلا حيث استأذنت من امه في خروجها قبل الاستئذان منه (أجاب) اذا علق الطلاق على شئ ولم يوجد المعلق عليه لا يقع الطلاق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دخلت عليه زوجته وهو جالس يتغوط في وسط الدار فتكلمت معه بهذا الخصوص فشتتها وانتقل لى جمع من الرجال وقص عليهم الزوج ما قالته له زوجته ومن الجملة ادعى عليها انها قالت له شل الغائط في طربوشك فانسكرت الزوجة ذلك فحلف بالطلاق الثلاث انها قالت له ذلك وطلبت له لى نائب الشرع بهذا الخصوص فهل والحال هذه يكون القول قول الزوج ويصدق بيمينه أم يكون القول قولها (أجاب) لا يقع الطلاق المذكور حيث لم يبين خلاف ما قاله الزوج والقول له في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وزع عليه المحاكم طينا ليزرعه فعند طلبه لذلك حلف بالطلاق انه لا يزرعه ولا يحرقه وان زرعه لا يتعدى في البلد وذهب الى زوجته وأخبرها بذلك فاخذت امتهقه وخرجت من داره فذهب المحالف الى رجل فاستشفع له عند المحاكم في رفعه عنه فذعه عنه وسلمه لغيره فهل اذا لم يزرعه المحالف المذكور ولم يحرقه ولم يضع يده عليه لاجنب عليه وتكون زوجته على عصمته وعلمها طاعته اذا تحقق ما ذكر بالبينة الشرعية (أجاب) اذا لم يوجد ما علق عليه الطلاق المذكور فلا جنت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته

١٦ ١٢٦٦

١٩ ١٢٦٦

١٩ ١٢٦٦

ربيع الثاني

٤ ١٢٦٦

٦ ١٢٦٦

١٢٦٦

١٥

البالغة طلقة رجعية ادعى عليه أبو الزوجة وأنها طلقها ثلاثاً فانكر الزوج دعواهما فهل إذا لم يثبت بينة شرعية أنه طلقها ثلاثاً يصدق الزوج بيمينه ويكون له مراجعة زوجته ولا عبرة بدعوى أبي الزوجة وأنها (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية مادامت في العدة حيث لم يثبت أن الطلاق بائن أو ثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق ألا تأتيني بالدرهم من الصندرق فلم تأت بها فحلف مرة ثانية كذلك ولم تأت بها فقام الزوج وأخذ الدرهم المحلوف عليها بنفسه فهل إذا لم يكن صدر منه طلاق غيره من قبل ذلك يكون له مراجعتها مادامت في العدة بدون عقد وإذا كانت

١٢٦٦

١٨

العدة منقضية يكون له مراجعتها بالعقد إذا هي رضى (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية ولو بطلقين مادامت في العدة وتجديد نكاحها بعدها بشرطه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية من مدة خمسة أيام وأراد رجوعها وهي في العدة فهل يكون له رجوعها (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية مادامت في

١٢٦٦

٢٢

عدته بدون رضاها وتجبر على طاعته حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعى على زوجها عند العامة بالبارك وأراد أخوها أن يخرجها من منزل زوجها وتقيم بمنزله لتداوى فلم يرض زوجها وذكرا أنه يهين لها منزلاً ويحضر لها من يخدمها ويدأبها وطال النزاع والتشاجر بسبب ذلك ثم إن الزوجة المذكرة طابت من زوجها أن يطلقها وتعوض له في نظير الطلاق شيئاً معلوماً فاجابها لطلبها وطلقها طلقة واحدة وسلمته ما عوضته له فهل إذا ادعت بعد ذلك أنها كانت وقت التعويض ذاهلة

١٢٦٦

٢٧

العقل بسبب الداء المذكرة ولا يقبل قولها ولا تسترد ما أخذته الزوج منها (اجاب) الذهول ذهاب العقل وهو من أقسام الجنون فإذا أسندت المرأة المذكرة ما ذكر إلى حال الجنون فإن كان معهوداً قبل منها والا لا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلقها طلقة واحدة ثم راجعها ثم تشاجر معها ثانياً فقالت إن لم تطلقني والا قلت نفسي فقال لها أنت طالق فحضر جماعة من المسلمين فهل أن يراجعها قهراً

١٢٦٦

٢٩

عنها (اجاب) للزوج مراجعة زوجته المذكرة بدون رضاها مادامت في العدة حيث لم يثبت عليه ايقاع طلاق آخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية وراجعها وعليه دين لها فقال لرجل كاتب كذب سنداً يدينها الذي على فيكتب الكاتب لها ورقة بالطلاق مع عدم علم الزوج بتلك الكتابة قائلاً الكاتب إنني لم أفهم ما قال الزوج لي فهل لا يقع بتلك الكتابة شيء وإذا قلت بعدم الوقوع فاذا أطلقها ثانياً رجعية يكون له الرجعة (اجاب) إذا ثبت أمر الزوج بكتابة وثيقة الطلاق وقع والا لا وقع

١٢٦٦

٢٩

لا وقع ويكون له الرجعة مادامت الزوجة في العدة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة بائنة على البراءة من حقوق النكاح مرتين فهل إذا ردها من الطلاق الأول والثاني بتجديد العقد عليها يسوغ له ذلك ويملك طلاقه بعد ذلك

حيث لم يتقدم منه ما يكمل عدد الطلاق وكان حراً (اجاب) للزوج المذكور تجديد النكاح بشرطه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على زوج اخته انه طلقها ثلاث طلقات متفرقات واحدة في ثالث عشر وجب واثنتين قبلها فاعترف الزوج بطلقة رجب وطلقة قبلها وانكر الثالثة فاقام اخو الزوجة بينة وأخبرت بأنه حصل تشاجر بين الزوج وأبي زوجته حين اراد صلحهما من بيت ابيها فقال الاب للزوج انت طلقته ثلاثاً طلقتين ظاهرتين وطلقة في الدار بينك وبينها فلا وجه للصالح فقال له الزوج اكنت حاضر اعندنا حين طلقت طلقة الدار حتى ثبتت على الثلاث بها ولم ينازعه الا في هذه الطلقة فقال بعض الحاضرين اصحح ما يقول هذا فقال صحيح وكان ذلك قبل شهر رجب المذكور فهل يؤخذ باقراره بحجة كلام هذا القائل ويكون ذلك اقراراً بالطلقة الثالثة التي بينه وبينها وباعتراؤه بطلقة رجب ويحكم عليه بالثلاث (اجاب) اذا ثبت اقرار الزوج بالطلقة الثالثة المتنازع فيها حكم عليه بها ولا تخل له زوجته والحال هذه الا اذا نكحت زوجاً آخر بشرطه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عنده زوجة مريضة بالمبارك فاراد اخوها اخذها عنده وقال الزوج لابل آتي لها بمن يداريها ومن يقوم بخدمتها فابت وطلبت من الزوج أن يطلقها في نظير براءتها ما عليه من الصداق فأمرته من الصداق وسلمت ما عندها له من المتاع فطلقها طلقة واحدة على صحة البراءة والحال انها سليمة العقل وعائنتها البينة ولم يعهد فيها خلل في عقلها قط والبراءة منها والطلاق من الزوج بحضرة أخيها ثم بعد شهر ادعى أخ لها لم يكن حاضر وقت البراءة والطلاق وهو أصغر سنًا من الآخر الحاضر عدم صحة براءتها وزعمها وان ذلك غير ثابت يريد بطلان البراءة وصحة الطلاق فهل لا تعتبر دعواه (اجاب) دعوى الاخ المذكور عدم صحة براءة اخته من صداقها غير مسموعة من غير توكيل عنها حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقربانه طلق زوجته طلاقاً كراهه على براءة ذمته من صداقها ثم بعد ذلك أنكر الطلاق فهل اذا شهد رجلان على اقراره يؤخذ به ويحكم عليه بوقوع الطلاق (اجاب) اذا ثبت اقرار الرجل المذكور طائعا بانه طلق مكرها حكم عليه به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلبته الى قاضي الناحية وطلبت منه الطلاق فامتنع فقالت له لست أعيش معك فساألهما القاضي المذكور عما كان لهما من الصداق فقالت سبعون ريالاً فصدقها زوجها المذكور في ذلك فقال لها القاضي قولي لزوجك طلقني على تسعين ريالاً في ذمتي فقالت له ماذا فقال لها طلقك على ذلك وذلك كله بعد ذكر القاضي المذكور ان سبعين ريالاً نظير الصداق والعشرين نظير نفقة العدة والمتعة فهل والحال ماذا يكون الطلاق صحيحاً والمسمى لازماً فاذا طالبته بالصداق يكون له الطلب بالقدر المطلقة عليه واذا تعالت بأنها لا تعرف معناه ولا يلزمها بذلك شيء لا تجاب لذلك لانه طلاق على مال في ذمتها (اجاب) اذا طلق

جمادى الاولى

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٩

سنة جادى الاولى

١٢٦٦ ١٧

١٢٦٦ ٢٣

١٢٦٦ ٢٣

١٢٦٦ ٦ رجب

١٢٦٦ ١٥

الزوج زوجته على مال معلوم وقع بذلك الطلاق البائن وزمها المال حيث قبلت ولا مانع
 وفي الدر شريط قبول المرأة الخلع عليها بمعناه لانه معاوضة واستظهر العلامة ابن عابدين انه
 شرط للزوم البذل وان وقع الطلاق لان جهلها بمعناه عذر في عدم سقوط حقها ولا يلزم
 منه عدم طلاقها اذا قبل فتأمل اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
 ثلاثا في نظير حقوق النكاح ونفقة العدة وبعد ان حاضت ثلاث حيض بعد الطلاق في
 مدة ستين يوما ارادت ان تتزوج غير مطلقها فادعى المطلق انه وقت الطلاق قصد في قلبه
 طلاقه واحدة ويريد ان يردّها العصمة جبراً عليها فهل اذا ثبت الطلاق الثلاث على الوجه
 المذكور لا تحل له الا بعد زوج آخر ولا عبرة بدعواه المذكورة ولها ان تتزوج من
 شاءت بحضرة مطلقها المذكور (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته ثلاثا لا تحل له حتى
 تنكح زوجا آخر بشرطه وحيث ثبت الطلاق الثلاث على الزوج المذكور لا يكون له
 مراجعة زوجته ولا عبرة بما تعلل به على الوجه المسموور والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل تشاجر مع زوجته وهى في بيته فقال على الطلاق لا يخرجى الا باذنى ثم بعد ذلك اذن
 لها بحضرة بينة شرعية فخرجت باذنه فهل اذا قال لها بعد الخروج بالاذن خرجت لاجل
 وقوع البين قاصدا تخويفها لا يضرقوله المذكور ولا حث عليه به (اجاب) حيث
 خرجت بالاذن بعد العلم به فلا حث ولا يقع طلاق بمقالة الزوج على الوجه المذكور والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا في صحته وأعطاه نفقة جميع عدها
 وسافر ثم مات قبل انقضاء عدتها باثني عشر يوما فهل ترثه (اجاب) لاميراث للعدّة
 المذكورة حيث طلقها زوجها ثلاثا في صحته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته ثلاثا بعد عذر زوجها من العدة زوجها وليها العاصب من عبد مملوك للمطلق
 المذكور كور برضا كل من الزوجة ووليها العاصب ثم بعد ان دخل بها وأصابها مائة لها
 وقيمت التملك وقبضته بطريق الهبة فهل ينفسخ النكاح ويكون لمطلقها الاول العقد
 عليها بعد انقضاء عدتها من الثاني (اجاب) نعم ينفسخ النكاح بذلك واطلاقها ثلاثا ان
 يقع عليها بعد انقضاء عدة العبد حيث وطئها العبد بنكاح صحيح وكان بالغاً أو مراهما
 بلغ سنه عشر سنين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن
 نفقة عدتها والتمعة فقال لها ان صحت براءتك فانت طالق ثم بعد ذلك أفتاء الفقهاء
 بناحية الصعيد بعدم وقوع الطلاق على يد قاضى الناحية المذكورة وحكم بعدم وقوع
 الطلاق بحضرة الزوجين وصدقت زوجته بذلك وصار معاشرهما نحو ستة أشهر وهو
 يتمتع بها قال ان ارادت زوجته منع نفسها عنه زاعمة ان الطلاق المعلق على صحة البراءة
 المذكورة واقع عليها فهل يكون افتاء الفقهاء وحكم القاضى بعدم الوقوع صحيحا
 والحال هذه وليس لها ان تمنع نفسها بزعمها المذكور (اجاب) نفقة العدة غير واجبة
 قبل الطلاق فلم يصح الابراء عنها قبله والطلاق المعلق على شيئين لا يقع بدون تحققهما

سنة	رجب	
١٢٦٦	١٨	والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجرت معه زوجته وقالت له ابرأئك من الحق والمستحق وتحملت بينتي فقال لها ان صحت براءتك فانت طالق فهل اذا كانت جاهلة بالقدر المبرأ منه وسفاهة بان لم تصل لا يقع الطلاق واذا قلتم بوقوعه هل يصير الزوج بريئا مما ابرأته منه (اجاب) السفه عندنا هو خفة تعترى الانسان فتحملة على العمل بخلاف موجب الشرع أو العقل مع قيام العقل وقد غاب في عرف الفقهاء على تبذير المال واسرافه على خلاف مقتضى الشرع أو العقل كما في الدرر والغرر والبراءة عن الجهول صحيحة وعدم صلاة المرأة لا يوجب خللا في تصرفاتها المالية حيث كانت مصلحة لما لها فاذا ابرأت الزوجة زوجها عما لها عليه وقت البراءة وعلق الطلاق على صحة تلك البراءة كان الطلاق واقعا لصحة البراءة عما بذمة الزوج لها وقتئذ فليس لها الرجوع بمواقع البراءة عنه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته طلبة واحدة رجعية فطلقها الوكيل ثلاثا وكتب لها ورقة بذلك فهل يقع على الزوج الموكل طلاق واحدة رجعية فقط أو يقع عليه الطلاق الثلاث (اجاب) ان كان الواقع ما ذكر لا يقع الثلاث وفي وقوع الواحدة خلاف فقال الامام به - دمه وقال لا تقع كما في الدرر من المشيئة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة صغيرة ولها أم فحصل تشاجر بينهما فطلبت أم الزوجة المذكورة من الزوج أن يخالف زوجته على صداقها المقدم والمؤخر وعلى نفقة العدة بعد تقديرها بمبلغ معلوم على أن يرجع الزوج على الأم المذكورة اذا بلغت البنت وطلبت ما ذكر منه فخالعها على ذلك فهل اذا أرادت الأم المذكورة أن تطلب الزوج بمواقع عليه الخلع من الصداق والنفقة المذكورة لا تجب لذلك واذا بلغت البنت وطلبت من زوجها صداقها يكون للزوج الرجوع على أمها بذلك حيث التزمت به الأم (اجاب) اذا وقع الخلع بين الزوج وأم الصغيرة فان اضافت الأم البذل الى مال نفسها أو ضمنته يتم الخلع كما لو كان الخلع مع أجنبي وان لم تضاف ولم تضمن هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الأب لا راية فيه والصحيح انه لا يقع كذا في الوقائع ومثله في رد المختار عن البحر ولا ولاية للأم في قبض مهر الصغيرة بدون وصاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث ان عتبة بيته في بيته الا صلى ثم جاءت يدنه شهدت بأنها في بيت جاره فهل يقع عليه الطلاق (اجاب) اذا تبين وظهر خلاف ما حلف عليه وقع الطلاق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث لا أطول الا بعدمضي سنتين وقبل مضي المدة المضروبة خالعا وعقد عليها في الحال من غير اذن وليها ومضت مدة العدة وفعل المحلوف عليه فيها فهل لها ان تترج غير بعد وفاء عدها ولا (اجاب) اذا طوطء الزوج زوجته قبل مضي المدة المذكورة وقع الطلاق الثلاث ولو كان الوطء بعد الخلع وتجديد النكاح فلا تحل له حينئذ الا بعد زوج آخر بشرطه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته رجعيًا ومات قبل انقضاء عدها منه فهل اذا أرادت
١٢٦٦	١٨	
١٢٦٦	١٨	
١٢٦٦	٢	شعبان
١٢٦٦	٤	
١٢٦٦	٧	

شعبان سنة

١٢٦٦

١٢

الزوجة أخذت استحقاق ميراثها من تركته تجاب لذلك وليس لاحد معارضتها ومنعها من استحقاقها (أجاب) اذا طلق الرجل زوجته طلاقا رجعيا ومات قبل انقضاء عدتها كان لها الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا رجعية وله منها ولد وصبي فاراد أن يراجعها قبل انقضاء عدتها فامتنعت فهل اذا لم تنقض عدتها يكون له مراجعتها جبراعليها ولا تتوقف الرجعة على اذنها ولا رضاها (أجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعيا مادامت في العدة ولا يشترط في الرجعة رضا الزوجة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته القاصرة لرجل على صداق معلوم ودخل بها الزوج ثم بعد ذلك تشاجر معها الزوج فذهبت الى بيت أبيها ثم ذهب الزوج ومعه جماعة الى بيت أبيها لعودها الى داره فطلب أبوها طلاقها من الزوج فامتنع فقال له أبوها أنت ممتنع خوفا من دفع الصداق على الطلاق ان طلقت ابنتي لا أخذ لها صداقا فاطلقها الزوج فهل يكون الصداق باقيا بذمة الزوج ولها المطالبة به بعد دبلوغها ولا عبرة بقول أبيها أو يعد نفى الاب له مسقطا واذا نلت ببقائه بذمة الزوج فهل يحنث الاب بأخذها الصداق بنفسها أو بوكيلها أم لا (أجاب) للمرأة المذكورة المطالبة بالصداق بعد بلوغها وان لم يأخذ الاب الصداق لا يحنث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة فاشتم بحقها الشرعية ولم يحصل لها منه ضرر فنفعتها أخ لها عن بيت زوجها المذكور من غير مقتض لذلك فذهب زوجها الى أخيهما والزوجة في بيت أخيها ليرسلها معه فابت الزوجة وأماها عن الذهاب مع الزوج وشتموا الزوج من غير مقتض فقال زوجها ان لم ترح معي في هذه الليلة فهى طالق لاجل أن يرسلوها معه فأوافقها الزوج ثم أرسل اليهم ثانيا في الليلة المذكورة رجلا ليرسلوها معه فأبوا أو وقعوا عليه اليمين وقالت الزوجة مع أمها وأخيها اسقطنا حقنا عنه ولم يلزمه منه شيء أصلا ولم وجود ذلك بينة والحال ان الزوجة بالغة رشيدة فصرخوا على الزوج حتى تزوج غيرها فافعلوا بالصداق ثانيا فهل يلزمه ذلك (أجاب) اذا برأت المرأة زوجها من المهر واسقطت حقها منه لا يكون لها الرجوع عن ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال له ابوه ان لم تطلق امرأتك ضربتك ستين نبوتا وتركه فلم يطلقها في ذلك الوقت ثم خرج ابوه لزراعته في بلد آخرى ورجع فلم يجدهم فطلقها ولم يخاطبه في ذلك حتى مضى نحو عشرين يوما فاحضر الابن نائب قاضي بلدهم وطلقها ثلاثا ولم يكن ذلك بحضور أبيه فهل يقع الطلاق على الابن المذكور ويلزمه دفع حقوقها الشرعية ولا ينفعه تعلمه بأن الطلاق المذكور حصل مستندا للاكراه السابق (أجاب) نعم يقع الطلاق الثلاث على الرجل المذكور فلا تحل له زوجته والحال هذه حتى تنكح زوجا غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسكن الدار وخرج منها ثم أراد الرجوع اليها والسكنى فيها فخالع زوجته لاجل ان يتخلص من الطلاق الثلاث ثم بعد الخلع حصل له مانع من فعل الخلوف

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

١٨

رمضان

١٢٦٦

١٧

عليه فتركه واعرض عنه ثم عقد على زوجته وهي في العدة فهل يكون ذلك العقد صحيحا لا يتوقف على انقضاء عدة لكونه معرضا عن فعل المحلوف عليه اولا (اجاب) نعم الزوج تجديد العقد على مطلقته باثنا في العدة وبعدها حيث لم يسبق منه ما يتم به عدد الثلاث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع مشد البلد بسبب انه يأخذه لتفويض كان الاوسية بالناحية فحلف بالحرام انه ان اخذه ونقض في السكنان في هذا اليوم لم هو قاعد في البلد فاخذه ونقض في السكنان المحلوف عليه ووقع في البلد بعد ذلك نحو عشرين يوما ثم طلع منها بعد مكثه فيها المدة المذكورة بسبب غير ذلك وعاد ومكث في البلد بعد ذلك ثم بعده رفع الامر لنائب الشرع بالناحية وأخبره بأنه حلف اليمين المذكورة ووقع بعده المدة المذكورة واطلق ولم يقصد شيئا حال حلفه وأخبره أيضا بأنه وقع عليه من الزوجة المحلوف منها قبل ذلك طلقان فعرفه نائب الشرع انه وقع عليه ثلاث طلاقات وفرق بينه وبين زوجته بمحضر جمع من المسلمين ثم بعد مجلس التفريق عدة ادعى المحالف ان قصده بعدم القعود في البلد الطلوع منها ولو بعد مدة مع انه لم يصدر منه الاخبار بهذا القصد من يوم حلفه لغاية مجلس التفريق فهل الاخبار بهذا القصد بعد التفريق ينفعه ولا يقع الطلاق اولا ينفعه ويقع عليه (اجاب) لا يملك الزوج رفع الطلاق بعد المحكم بوقوعه شرعا ولا تحل الزوجة المذكورة لزوجها والحال هذه حتى تنكح زوجا غيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهي حامل منه فأتها وعاون ابية وترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد ذلك وضعت حملها بنتا فاذا انخص كل وارث (اجاب) للبنت النصف فرضا والباقي للاب فرضا وتعتب ابنتها بالزوجة ولو ماتت في عدتها حيث كان الطلاق حال صحته مطلقا أو في مرض موته بسؤالها الطلاق المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع ربيه وقال له انت وفرت بهائمك بيها ثم فقال له زوج أمه على الطلاق لا بد من تقويم بهائمك وبهائمك اى البهائم المشتركة بينهما واذا طلع على شيء أدفعه لك واذا طلع عليك شيء أصبر عليك به فهل اذا امتنع الربيب من التقويم ولم يجبه في ذلك لا يقع عليه الطلاق حال بل عند الياس حيث أطلق في حلقة ولم يعين وقتا (اجاب) حيث أطلق المحالف ولم ينو الفورية ولم تقم قرينة عليها لا يحنث بعدم الفعل فور اليمين على ان اليمين على فعل الغير الذي لا يملكه المحالف يبرفيه بالقول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث على زوجته انها لا تدخل المحل القلاى فهل ينفعه المنع ويكون مخلصا له من وقوع الطلاق الثلاث قبل الدخول ويتبع به طلاق واحدة باثنته ويكون له العقد عليها بمهر جديد برضاها بعد وفاء العدة بوضع الحمل وفعل المحلوف عليه (اجاب) اذا طلق الرجل المذكور زوجته طلاق واحدة وانقضت عدتها وفعلت المحلوف عليه بعد انقضائها لا يقع الطلاق الثلاث وانحلت اليمين فله تجديد العقد عليها بشرطه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكيل

١٢٦٦

٢٨

١٢٦٦

٢٨

شوال

١٢٦٦

١٧

ذى القعدة

١٢٦٦

١٧

ذى الحجة

١٢٦٦

٦

عن شيخ المحقرة تاج مع الاتفاق فقال على الطلاق الثلاث لا أخدم أحدا إلا بعد أن أكون
وكيلا مفوضا ثم انه وكله وكالة مفوضة وما ريجد ثم بعد ذلك فهل اذا خدم بعد أن صار
وكيلا مفوضا لا يحنث ونحوه يكون زوجته باقية على عصمته (اجاب) لا يقع الطلاق
بلد كور ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته
فقال لها على الطلاق ان خرجت الى بيت أبيك فخرجت وراءك وان طلبت الطلاق هناك
فطلقت فخرجت ولم يخرج وراءها وسافر من يومه ثم عاد بعد ستة ايام ووجدها في بيته
فماشرا واستمتع بها بالوطء وغيره مقدار ستة ايام وسافر بعد ذلك وغاب مقدار ثلاثة
اشهر ثم وجع اليها فقال له اهلها قد انتصت عدتها بالثلاثة اشهر لانك لم تراجعها باللفظ
الدرؤف والمحال انه لم يقع منه طلاق قبل هذا فهل يكون الاستمتاع والوطء رجعة وتكون
باقية على عصمته (اجاب) اذا تحقق من الزوج طلاق رجعي فله مراجعة زوجته في العدة
بالقول او بما يوجب حرة المصاهرة كالوطء حيث لم يسبق منه ما يكمل الثلاث والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل حلف على اهل زوجته بالطلاق انهم لا يدخلون عليه مادام ساكنا
هنا المحل فهل اذا عزل منه وسكن في جهة أخرى بعيدة عنه وسكن شخص من اهل
الزوجة في البيت المحلوف عليه بالاجرة وصار قاطنا فيه لا يقع الطلاق على المحالف والمحال
هذه حيث لم يساكنه فيه ولم يدخل عليه أحد فيه الى الآن (اجاب) كلمة ما زال وما دام
غاية تنتهي اليمين فيها فلو حلف لا يدخل عليه اهل زوجته مادام ساكنا بمكان كذا
ثم زالت سكناه فيه لا يحنث بالدخول عليه بعد ذلك ولو في ذلك المكان والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلقها ثم توفي بعد طلاقه بمدة يسيرة فأرادت الزوجة
ان ترث في متاع زوجها المتوفى فادعى واراث الزوج انه طلقها ثلاثا وهو في حالة العهدة
وأفهم بينة على ذلك فادعت الزوجة انه طلقها في حال المرض ولم تقم الزوجة بينة على ذلك
فهل لا ترث في متاع زوجها ولا يكون لها نصيب منه حيث لم تقم بينة بمرض الزوج في حال
طلاقها (اجاب) حيث ثبت بالبينة الشرعية ان الطلاق المذكور كان في العهدة لا يكون
للزوجة المذكورة حق في ميراث زوجها والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
قالت لزوجها طلقني فقال لها انت طالق ولم يقع الطلاق في نظير البراءة بل طلقها مطلقة
رجعية وبعد ايام قليلة راجعها الى يد فقيهه وهي في العدة بشهادة بينة شرعية فهل تكون
الرجعة والمحال هذه صحيحة حيث لم يثبت انه طلقها باثنا في نظير براءتها ويكون القول
فيه في ذلك واذا تزوجت آخر بعد مضي خمسة واربعين يوما من وقت الطلاق الرجعي
الذي راجع فيه وتعلله انها حاضت فيها ثلاث حيض لا يكون النكاح والمحال هذه صحيحة
ولا تصديق في انقضاء عدتها بالحيض في خمسة واربعين يوما (اجاب) لا تصدق المرأة في
انقضاء عدتها بالحيض في اقل من ستين يوما على الصحيح المقتضى به ودعوى الزوج بعد
انقضاء عدة الزوجة انه كان راجعها فيها لا تقبل منه حيث كذبه الابينة والله تعالى

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٥

أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثم بعد مضي أربعين يوماً دعت انقضاء عدتها وتزوجت رجلاً آخر غير الأول فهل لا تصدق في دعواها انقضاء العدة في هذه المدة ويكون النكاح من الثاني فاسداً (اجاب) لا تصدق المرأة في انقضاء عدتها بالحيض في اقل من ستين يوماً على الصحيح المقتضى به فلا يصح النكاح المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع ولده فقال له على الطلاق الثلاث من أمك ما أنا معاشرتك وأطلق ثم صاراً باكلان من عيش وطبيع واحد وتصرف أم الولد المذكورة كسبهما في مصاخر المعيشة غير أنه لا يبيت معه في مكان وفراش واحد وإن كان المنزل واحداً ويا كل كل منهما في أثناء وحده فإذا يكون الحكم (اجاب) حيث لم تنتفأ الماشرة فوراً مع التمكن يقع الطلاق الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق الثلاث أن لا تدخل دار فلان فدخلتها ثم بعد ذلك ادعى أنه كان ناولياً في سره هذا اليوم والحال أنه عامي فهل لا يجب لدعوى نيته (اجاب) يقع الطلاق الثلاث على الرجل المذكور والحال هذه لأن نيته تخصيص العام إنما تعمل في المقفوض والفعل لا عموم فيه حتى يقبل التخصيص بالنية ديانته كما في أن أكلت طعاماً أو شربت شراباً أو لبست ثوباً فيدين في تخصيصه بنوع من الطعام والشراب والشراب والشراب بخلاف ما لو لم يصرح بالمفعول فلا يصدق أصلاً على التراجع كما يستفاد من كلامهم ومنه ما في حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته البالغة ثلاثاً وانقضت عدتها منه ثم بعد ذلك تزوجت من عبد مملوك له برضا وليها وبعد الدخول بهاماً كهل فهل بعد انقضاء عدتها من وقت تملك المملوك يكون له العقد عليها (اجاب) نعم للزوج المذكور العقد على زوجته والحال هذه حيث كان العبد المذكور بالغاً وأمره ما بلغ سنه عشرين سنة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصل بينه وبينه مهر مشاجرة ومناقصة فادعت زوجته بأنه طلقها عند ادعاء زوجها فأنكر دعواها فهل إذا لم تقم عليه بينة بالطلاق يكون القول قوله بيمينه في عدم الطلاق المدعى به وعليها طاعته (اجاب) القول للزوج بيمينه حيث لا بينة للزوجة على دعواها الطلاق والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ذهبت من بيت زوجها إلى بيت أبيها فطلبها زوجها للعود إلى منزله فامتنعت فصار يكررها عليها الطلب في كل وقت فتمتنع حتى مضت سنة كاملة فرفعه إلى شيخ البلد فغبره على دفع ثمن كسوة عام النشوز وأمرها أن تعود إلى زوجها فأبوت وردت هذه الدراهم ولم تقبلها وقالت لا أعود إليه فأمره الحاضرون بطلاقها حيث امتنعت من العود إلى منزله فقال لها أنت طالق فهل يقع الطلاق رجعيًا حيث لم يوجده خلع ولا إبراء ولم يكن الطلاق المذكور في مقابلته مال ولم يسبق منه طلاق آخر فلهما رجعيًا والحال هذه قبل انقضاء عدتها (اجاب) نعم يكون الطلاق الصادر من الزوج على الوجه المذكور رجعيًا فلهما رجعة زوجته مادامت في عدته والحال هذه بدون رضاها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته

١٢٦٦

٢٦

١٢٦٧

محرم
٥

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٧

صفر
١٢

١٢٦٧

١٧

وكلت الزوجة أيضا وكلا آخر في براءة الزوج فاجتمع الوكيلان وأمر أو وكيل الزوج
الزوج مما تستحق الزوجة عنده على يديينة بحضرة قاضي الجهة وأوقع وكيل الزوج
الطلاق على تلك البراءة بحضرة ذلك القاضي ولم يكتب بينهما ورقة طلاق اعتمادا على
اليينة ثم انقضت العدة أرادت المرأة الزوج فطلب منها قاضي جهة أخرى ورقة
الطلاق فاحضرت اليينة فلم يكتب بها فهل تسكن تلك اليينة لان العدة عليها ولا لزوم
لورقة الطلاق (اجاب) للطلقة المذكورة الزوج بعد انقضاء عدتها ولا يتوقف
زواجها والمحال هذه على احضار ورقة الطلاق وهذا أمر ديانى وليس للقاضي بعد العقد

١٢٦٧

٢٤

التعرض لمنعه عن الزوج الثاني مع غيبة الزوج الاول وعدم مخاصمته أو من ينوب
عنه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة لهما أم تشاجرت زوجة احدهما
معه بسبب غضب أمه فحلف بالطلاق انه ان غضبت أمه لا يدفع لها شيئا من سعيه ولا من
سعى أخيه فهل اذا غضبت الام ودفع الاخ الثاني لها أشياء من المال المشترك بينهما
بدون علم أخيه لا حنث على الحالف (اجاب) الطلاق المعلق على أمر لا يحكم بوقوعه
قبل تحقق ما علق على وجوده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة حلف منها
بالحرام ان الثياب التي يأتي لها بها ويأشترى شرائها لا يتخدم أهلها فيها فاشترى رجل أجنبي

١٢٦٧

١٣

ربيع الاول

نيابا بدون اذن الزوج وبدون أمره ودفعها لزوجة الحالف ولبستها وخدمت فيها
أهلها فهل لا يحنث الحالف بذلك حيث لم يكن بأمره ولم يباشر ذلك بنفسه (اجاب)
لا حنث ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته
بسبب نصف مجيدية أرسلها لهما ابنه فقال لها على الطلاق الثلاث انك أخذتها فقالت
أخذتها ولكن ما أخذتها من يدك فالطلاق وقع عليك فهل اذا كان قال لها في حلقه

١٢٦٧

١٣

أخذتها ولم يقيد أخذها لها بيده لا حنث عليه (اجاب) لا يقع الطلاق على الرجل
الذكور حيث لم يتحقق بالوجه الشرعى خلاف ما حلف عليه والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته طلاق رجعية وهو سكران بالبحر ولا يدري ما يصنع به هل يقع الطلاق

١٢٦٧

١٣

أم لا (اجاب) طلاق السكران واقع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غضبت زوجته
فذهب ليصلحها فطلبت منه كسوة من شئت وغيره وطلبت منه حكمة فاشترى لها
الثوب دون الحسكة فدفع والده لهما من غير اذن ابنه ثمن حكمة فهل اذا لم يرض الزوج

١٢٦٧

١٤

بذلك يكون لو والده استرد ادماد دفعه لها واذا طلقها طلاق رجعية مسبقة بأخرى يكون له
رجعتها في العدة بدون انهاء ورضاها (اجاب) للزوج مراجعة طلاقته رجعيما مادامت
في عدته وما دفعه الاب عن ابنه تبرعا في مقابلة ما اتفق الزوجان عليه من الكسوة
الواجبة لارجع الاب به عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخت زوجته
فاخضر أبو الزوجة بينة من المسلمين وأقر بان جميع ما تستحقه بنته على زوجها وصله وان
بنته لا تستحق عند زوجها شيئا وطلب من الزوج طلاقها فقال له الزوج ابنتك تكون

طالق فاهل والمحال هذه يقع الطلاق رجعيا وللزوج مراجعتها من غير رضا وليها (اجاب)
 اذ لم يكن الطلاق المذكور في مقابلة مال يقع رجعيا فللزوج المراجعة مادامت في العدة
 وان كان في مقابلة مال يكون بائنا فلا يملك الزوج الرجعة والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل خالع زوجته على مؤخر صداقها ونفقة عدتها ولها عليه مبلغ من مقدم الصداق لم
 يذكر وقت الخلع فهل يسقط ذلك المبلغ بالخالعة وليس لها مطالبة به (اجاب) يسقط
 الخلع والمباراة كل حق لاحد الزوجين على الآخر مما يتعلق بذلك النكاح والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل ومنعهما من أخذ ما لهما من الفرس وغيره وأرسلها
 الى بلد لها ولم يدفع لها حقها الشرعي وأرسل لها بعد الطلاق قدر ما لهما من الغلة ومن
 الدراهم نفقة ثم بعد مدة طلبها بالبلد ليصلحها حيلة عليها وحسب ما دفعه لها من النفقة من
 قع ودراهم وما دفعه لاختها نقوطا أيام زواجهما من أصل مهرها فهل لا يجب له ذلك
 شرعا ويكون لها مطالبة بما تستحقه من بقية المقدم ومؤخره وبما لهما من الفرس وللمدين
 الثابت لها (اجاب) للزوجة مطالبة زوجها بما تحقق بقاؤه بذمته من المهر وغيره وبما
 تملكه من الاعيان التي عنده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جمع على والذرية جماعة
 وأراد طلاق زوجته ودفع لبيها مؤخر صداقها ونفقة عدتها معجلة وقال له تروح بنتك
 خاصة من ذمتي فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يقع الطلاق بائنا واذا اراد ان
 يراجعها بدون اذنها وبدون رضاها لا يجب له ذلك (اجاب) الطلاق بما ذكر بائن فلا يملك
 الزوج مراجعتها في العدة بعد اعتزافه بطلاقها على الوجه المذكور والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل تزوج بكر ابالغة ودخل بها ووطئها وقعد معها مدة من الزمان والآن
 حصل له مانع من الوطء وتريد الطلاق منه متعالة بأنه لا يطأها فهل لا يجب له ذلك ولا
 يجبر على طلاقها (اجاب) اذا حصل للزوج عنه وعجز عن الوطء بعد الدخول بزوجه
 ووطئها لا يفرق بينهما المحصول حقها بالوطء مرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال
 لزوجته وهو مريض على الحرام ان اصطلحت مع والدي تكوفي خالصة ثم صالح والديه
 وهو في ذلك المرض ومات بعد صلحه مع والديه بثلاثة أيام فهل يكون الزوج فارا بطلاقها
 فلا يمنع حق الزوجة من الميراث (اجاب) اذا كان التعليق والشرط في مرض الموت
 ومات الزوج قبل انقضاء عدة الزوجة ورثت منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأة طلبت من زوجها أن يخالعه على مؤخر صداقها ونفقة عدتها ثلاثة أشهر بقدر
 معلوم فخالعها على ذلك فهل اذا ظهر بها حمل لا يلزمه لها دفع نفقة الحمل الا بعد مضي
 الثلاثة أشهر (اجاب) لا مطالبة للزوجة على زوجها بشئ مما وقع عليه الخلع من نفقة
 عدتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اتهم بسرقة فخلعها بالطلاق الثلاث انها لم تكن
 في بيته ولا يعلمها ولا من أخذها فظهر وتحقق انها في بيته وأخرجت منه وشاهدها بعينه
 فهل يحكم عليه بوقوع الطلاق والمحال هذه (اجاب) اذا وجد ساعا على وقوع الطلاق

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٦

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

ربيع الثاني

١

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

٩

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

رجب

١٢

١٢٦٧

١٣

الثلاث وضع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجتان ساكنة في بيت مشترك بينهما وبين أخوته وأمه والبيت أبواب متعددة فتشاجر مع أمه من خصوص فتح باب من أبوابه وقال على الطلاق الثلاث أنى لا افتح هذا الباب فهل اذا افتحه باقى الشر كاعتق في البيت المذكور في غيبته ولم يفتحه هو لا يقع عليه الطلاق الثلاث حيث لم يفتحه هو بنفسه ولم يأمر بفتحه (اجاب) ان كان الواقع ما هو مسطور لا يقع الطلاق المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية فبعد خمسة وثلاثين يوما من طلاقها راجعها على يد فقيه بحضرة بينة شرعية وهى في دار أبيها بدون اذنها ورضاها ثم طلب رجوعها الى داره بعد مضي مدة أيام فاني والداه متعللا بأنها خرجت من العدة فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية انه راجعها قبل انقضاء العدة تكون على عصمتها وتجبر على رجوعها المحل طاعته اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ادعى الزوج بعد العدة بأنه راجع فيها ان صدقته الزوجة صحت بالمصادقة والاتصاف لا ولو افهم بينة بعد العدة انه قال في عدتها قدر رجعتها صحت الرجعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لزوجته بعد المشاورة ان جئت لي برسول وطلبتني عند القاضي في هذا اليوم فانت طلاق بالثلاث فقالت له تهرب فقال لا هرب وتركت الطلب والتعيين نحو سنة وهو معاشر لها فهل اذا طلبته بعد السنة على يد القاضي يقع الطلاق اولا (اجاب) لا يقع الطلاق المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت طلاق بنتها القاصرة من زوجها والتمت له بجميع صداقها بالمجلس ودفعت له ما قبضه أبوها من مهمل الصداق وطلقة الزوج هل اذا ارادت الام المذكورة مطالبة الزوج بمهر البنت لا تجب لذلك واذا طلب الاب منه مهر ابنته الذي التزمت به الام في نظير طلاقها يكون للزوج الرجوع به على الام بعد اخذ الاب منه المهر (اجاب) ليس لام البنت الصغيرة والحال هذه مطالبة زوجها بمؤخر الصداق وللاب اخذ منه ويرجع الزوج بما يدفعه من مؤخر الصداق على أمها الملتزمة لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقتها زوجها مطلقة بائنة في نظير مؤخر الصداق ونفقة العدة الى انقضائها وهو بحال صحته وسلامته ثم بعد نحو ستة أشهر من وقت الطلاق مرض الزوج ومات عنها وعن ثورته آخرين فادعت الزوجة المطلقة المذكورة انها لم تحض من وقت الطلاق الى موته المرأة واحدة وتريد أن ترث من مطلقها المذكور فهل والحال هذه لا يكون لها ميراث (اجاب) اذا اباها في الصحة ومات وهى في عدته فلا ميراث لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بكر بالغة بمهر معلوم فدفع المتعارف بتجيلة ودخل بها فوجدها ثيبا ففصل بينهما وبين أبيها مشاجرة وولدت الزوجة المذكورة أباها في أن يقتدى عصمتها من الزوج وطلقة بما بلغ من الدراهم ويرثه من المؤخر فهل اذا طلب الوكيل المذكور من الزوج أن يطلق زوجته على المبلغ المعلوم بعد ان أبرأه من باقى الصداق بطريق

سنة رجب

الوكالة عن بنته وقبل الزوج وطلق في نظير المبلغ وكتب به وثيقة مؤجلة فبعضى الاجل
 يكون للزوج المطالبة بما وقع الطلاق عليه خصوصا وقد التزم به الاب وتكفل به
 للزوج المطلق (اجاب) نعم للزوج المذكور المطالبة بما ثبت انه طلقها عليه من الدراهم
 المعلومة والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وهو في عز الحماقة
 والحراة وحلف على بعض من النساء معلوم بالطلاق الثلاث انهن لا يدخلن مكانها ولا
 تخاطبن في مكانها ولا في مكان آخر وذلك وهو في عز الحماقة والحراة والآن قد زال
 من بينهما الشرف اذا ارادت أن تدخل احدى المحلوف عليهن في مكانها أو تخاطبن باذنه
 فهل يقع عليه الطلاق الثلاث المذكور أم لا يقع عليه لكونه حلف وهو في عز الحماقة
 والحراة (اجاب) اذا وجد المعلق عليه الطلاق وقع حيث كان الزوج المعلق ذاق عقل
 والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة ودفع لها حقوق النكاح
 فخرجت وأقامت في منزل ابيها ثلاثة عشر شهرا ثم بعد ذلك ماتت عن ابيها وباقي ورثتها
 فادعى مطلقها بعدمضى احدى عشرة سنة من وقت الموت انه راجعها في العدة قبل موتها
 وعنده بينة بالرجعة وباقي ورثتها يدعون ان الطلقة التي طلقها لها مكمله للثلاث ولا
 رجعة له عليها وعندهم بينة بذلك فهل اذا ثبت بشهادة البينة الشرعية انها مطلقة منه
 ثلاثا لا عبرة بدعوى المطلق الرجعة ولا يرث منها شيئا والمحال هذه (اجاب) اذا ثبت
 الطلاق الثلاث على الزوج المذكور بالوجه الشرعي لا يصح رجعه لزوجته بعد
 الثالثة على فرض ثبوتها ولا ميراث له حينئذ والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل طلق زوجته على اقتداء عصمتها منه طلقة بائنة وكان ذلك بحضرة قاضي الناحية
 فقال أخوها هذه طلقة ثالثة فقال الزوج ان كانت ثالثة أو رابعة انقطع العيش فحكم
 القاضي عليه بوقوع الطلاق الثلاث فهل اذا كان الامر كما ذكر لا يقع عليه الا طلقة
 واحدة (اجاب) لا يقع الطلاق الثلاث بما ذكر ولا وجه للحكم به ان كان الامر ما هو
 مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وطلبت منه الطلاق فابي
 فاقدمت عصمتها منه بما لها عنده من مؤخر الصداق المعلوم لها فطلقة في مقابلته طلقة
 بائنة بحضرة جمع من المسلمين ثم بعد مضي نحو شهر عقد عليها ثانيا على صداق معلوم
 والآن تشاجر معها فارادت أن تطالبه بالمؤخر الذي امرته منه فهل لا تجاب لذلك شرعا
 اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية ولا يكون لها الا المسمى في العقد الثاني الا صدر بعد
 البراءة المذكور (اجاب) لا مطالبة للزوجة على زوجها بما امرته عنه من مؤخر صداقها
 حيث تحقق البراءة عنه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع
 زوجها وتريد ان يخالفها من عصمته على مال جبراعته مع تسكرير المشاجرة فقصد اغاظتها
 وقال لها ان شاء الله خالعتك على ذلك بحضرة بينة فهل يقع الطلاق على الوجه المسطور
 حيث تقدمت المشيئة قبل وقوع الخالعة (اجاب) المقتضى به عدم الوقوع اذا قدم المشيئة

١٢٦٧

١٦

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

شعبان

١

١٢٦٧

١

ولم يأت بالفاء فان أتى بها لم يقع اتفاقا كما في البحر والشرنبلالية والقهستاني وغيرها كذا في الدر المختار وهذا كله في ما لو كان الجواب من الموضع التي يجب قرنها بالفاء كقوله ان شاء الله أنت طالق وهي محصورة في قول بعضهم

اسمية طلبية وبجاءد * وبما ولن ويقدر بالتنفيس

أما ما ليس منها فلا خلاف في عدم الوقوع لحادثة السؤال سواء اعتبرت المشيئة تعليقا أو بطلا لا أما على الاول فلصحة الربط بلا توقف على الفاء فلا يقع لتعليقه على ما لا يوقف عليه وأما على الثاني فظاهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته الحرة خلف عليها بالطلاق مرة واحدة ثم راجعها فكثت معه سنة واحدة فحصل بينهما مشاجرة ثانی مرة فقال لها أنت خالصة فقط والزوجة المذكورة كانت حينئذ حاملا في شهرين

١٢٦٧

١٠

فكامل حملها فوضعت ذكر فهل يجوز له عليها العقد بمهر جديد برضاها (أجاب) نعم للزوج المذكور العقد على زوجته برضاها بمهر جديد حيث لم يسبق منه ما به تكمل الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بالغة عاقلة دفع لها مقدم صداقها وبعد دخوله بها ومعاشرتها تشاجرت معه وطلبت منه الطلاق فامتنع فتعلت عليه بأنه يأتيا من خلف حيلة للطلاق فانكر دعواها فهل لا تجاب لذلك شرعا ولا يجبر على طلاقها ولا عبرة بتعللها ويصدق في عدم وجود ذلك منه (أجاب) القول للزوج المنكر

١٢٦٧

٢٣

لدعوى زوجته بيمينه حيث لا بينة لها على مدعاها ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته ولو ثبتت دعواها وعليه معاشرتها بالمعروف والامتناع عن المحرم والقيام بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصل له مرض شديد فطلق زوجته فيه ثلاثا فراو من الارث فهل اذا مات في المرض المذكور قبل خروجهما من العدة يكون لها أخذ نصيبها من تركته بالفرضة الشرعية ولا يكون لورثته منه ما من ذلك اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لو أبان المريض مرض الموت وزوجته وهي من أهل الميراث

١٢٦٧

٢٤

طائعا بلا سؤال لها ومات فيه وهي في العدة ورثت منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بدوى تزوج امرأة بدوية ودفع لها مهرها خمسة أزواج أساور فضة كل زوج أساور بأربعة وعشرين ريالاً فرانسا وخمسة عشر من الابل كل واحدة بخمسة عشر ريالاً فرانسا وبقرتين وأربعة أحرمة صوف كل حرام بخمسة فرانسا ودخل بها ومكثت معه مدة ثم كرهت زوجهما وطلبت منه الطلاق أو الخلع على براءة ذمته ونفقة العدة الى انقضائها وعلى أن تدفع له جميع ما أخذته مما ذكر والتزم له أخوها بذلك له بشهادة البينة الشرعية فهل اذا ثبت انه خالعهما على ذلك بشهادة البينة الشرعية وطلب الزوج ما وقع عليه الخلع من الاشياء المذكورة وأنكرت الزوجة وأخوها الخلع على العوض المذكور وادعى ان الطلاق صدر من غير عوض لا عبرة بانكارهما وتجبر الزوجة وأخوها الاضامن لها في ذلك على دفع ذلك للزوج بعد تحقق ذلك وثبوتها بالوجه الشرعي (أجاب)

رمضان

١٢٦٧

٢١

إذا خال الرجل زوجته على مال معلوم تدفعه له وجب عليها تسليم البذل الذي وقع
 الخلع عليه ولا عبرة بانسكارها ذلك بعد ثبوتها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل تشاجرت زوجته مع رجل آخر فخصل للزوج اغلظة بسبب ذلك فضر بها بعضا معه
 والحال ان على كتمها ولدا صغيرا فاصابت الضر به الولد فلخبره المحاضرون بأن الولد قد
 مات فاغنى عليه فصدر منه طلاق بالثلاث ولم يشعر به والحال انه اذا حصل له غم أغنى
 عليه ثم بعد افاقته من الانغماء أخبره المحاضرون بأنه طلق زوجته ثلاثا فانكر عليهم ولم
 يصدقهم فهل اذا تحقق الانغماء بالينة الشرعية لا يقع عليه الطلاق وتكون زوجته
 على عصمته (اجاب) اذا صدر من الزوج طلاق حال اغماؤه وزوال عقله لا يكون الطلاق
 واقعا و يقبل قوله في اسناد الطلاق الى تلك الحال يمينه ان كانت معه و قد له والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا فهل اذا انقضت عدتها لم ينه وتزوجت
 عبد ارقيقا ودخل بها و اصابها و فسخ نكاحه وانقضت عدتها منه يحل لمطلقها الاول
 نكاحها ثانيا حيث لم يكن لها عاصب او كان لها عاصب واذن بذلك (اجاب) نعم يحل
 لزوجها الاول اذا توفرت شروط التخييل والافلا والله تعالى أعلم (سئل) فخر جل
 خدم عند آخر ثم بعد مدة زوجه سيده امرأة ودخل بها وقعد معها مدة نحو ستة ثم شكت
 المرأة زوجها للسيدة فتوعدته بالضرب وأمره ان يطلقها على البراءة من حقوق الزوجية
 فطلقها على ذلك عقب ابرائمه بحضرة بينة فهل يقع عليه الطلاق بمجرد ما ذكره خصوصا
 والزوجة حاضرة معه بالمجلس ولم تطالبه بشئ بعده ولم ان تزوج بعد انقضاء عدتها
 (اجاب) طلاق المكره واقع فاذا اطلق زوجته مكرها يكون لها التزوج بغيره بعد انقضاء
 عدتها والله تعالى أعلم (سئل) فخر جل طلق زوجته ثلاثا بنظر صريح ثم حضر بين
 يدى نائب الشرع واعترف أنه طلق زوجته ثلاثا واشيع ذلك بين الناس بالبلدة فهو يد
 انقضاء عدتها تزوجها رجل آخر ودخل بها والحال ان المطلق حاضر بالبلدة علم بالاعتقاد
 والدخول فهل اذا انكر المطلق الطلاق الثلاث بعد ما ذكر من الاعتراف عند النائب
 والاشاعة وعلمه بالاعتقاد والدخول لا تسمع دعواه (اجاب) اذا اطلق الرجل زوجته ثلاثا
 وتزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها يكون تزوجها صحيحا وليس للمطلق المعارضتها ولا عبرة
 لانسكاره الطلاق الثلاث بعد ثبوتها عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل تشاجر مع امه بسبب سرقة زوجته فخاف عليها بالطلاق الثلاث لان لا تقعد في داره
 فخرجت بوقته الى دار أبيها فهل اذا عادت وتعدت في دار زوجها يقع عليه الطلاق
 الثلاث حيث كان مسبقا بطلاقين ولا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (اجاب)
 حيث علق الزوج الطلاق على قعود زوجته في داره ووجد المعلق عليه وقع ولا تحل له
 حتى تنكح زوجا غيره اذا كان مكتملا للثلاث كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل عقد على امرأة بشغراس كندرية ودخل بها هناك ثم بعد مدة ذهب معها الى مصر

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

شوال

٥

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٦

ذى القعدة

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٥

محل وطن ادلها ثم تها للسفر محل شغلها باسكندرية وطلبها التسافر معها فامتنعت فقال
 لها ان لم تسافري معي اسكندرية فانت طالق ثلاثا فهل اذا سافر ولم تسافر معه ونبت
 ما ذكره بالبينة الشرعية وكان الزوج حاضرا يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث ويكون لها
 المهر وجب بغيره بعد انقضاء العدة (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ما علق عليه الطلاق
 المذكور وقع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل امتنع عن الانفاق على زوجته
 البالغة الرشيدة فارسلت له رجلين ليطلقها فقال لهما ان ابرأتني مما تستتته على من
 الصداق فهي طالق في نظير ذلك فاخبرها الرجلان بذلك فأبرأتها منه فهل اذا ثبت
 ذلك بالبينة الشرعية يقع الطلاق بائنا ويرى الزوج بما ابرأتها منه من الصداق (اجاب)
 اذا علمت الزوج طلاق زوجته على براءتها له من الصداق وابراأتها عنه وقع الطلاق ولا
 يكون لها المهر الباقى بتحقيق الابراء عنه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 خادمان اتهمته زوجته فيهما باللواط فخانها بالحرام لا يخدمهما في بيته ولا يفعل معهما
 شيئا من اللواط وطرد هما من بيته وتباعدهما ثم طلب السفر الى مصر ومعه احد من
 اصحابه فطلب هذا الاحد واحد من الخدم ليعينه هذا صاحب قصدا فحضر هذا
 الخادم معهما اوصار يقضى مصالحهما ويبيت معهما واختلى به سيده الاول في محل
 خلوة وسئل عن ذلك فعمل وقال لم اجعل له اجرة في الخدمة ولا دخل بيتي ولا فعاتت مع
 شيئا يغضب الله ورسوله فهل والحال هذه لا يقع عليه الحرام حيث لم يوجد منه خدمة
 بيته ولا فعل فساد معه (اجاب) حيث علق الزوج المذكور الطلاق على امر ولم يوجد
 ما علق عليه لا يقع الطلاق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طليقة ثم طلقها
 ثم بعد مدة طلقها ثلاثا دفعة واحدة وهكذا ثبت ذلك عليه باقراره بشهادة البينة
 الشرعية فهل اذا ثبت ذلك لا يتحل له حتى تنكح زوجا آخر ولا عبرة بقوله انه طلقها
 واحدة أو اثنتين فقط ويجال بينهما حيث ثبت كل ذلك وهي في عدته (اجاب) نعم لا تحل
 المرأة المذكورة لطلقها ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره ولا عبرة بانكار الزوج ذلك بعد ثبوته
 عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكاتب وجلاو كالة مطلقة بموجب
 بيعة شرعية تشهد عليها بالتوكيل المذكور في ان يبرئ زوجها من سائر حقوقها التي لها
 في ذمتهم وطلقها على ذلك فعلقها الزوج المذكور طليقة واحدة معلقة على صحة البراءة
 فهل اذا تبين عدم صحة البراءة بوجه من الوجوه المعبرة شرعا لا يكون الطلاق المذكور
 واقع ولو تكون الزوجة باقية في عصمة زوجها اذا علق الزوج طلاق زوجته
 على صحة براءة وكيلها لبراءة وتبين عدم صحة البراءة لا يكون الطلاق المعلق عليها
 واقع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت من زوجها ان يخالفها على نفقة عدتها ان
 كانت حاملا او حائضا لخالها على ذلك فهل اذا طلبت منه النفقة بعد ذلك لا تجلب
 لذلك (اجاب) يسقط بالخالف على كل حق لاحد الزوجين على الآخر عما يتعلق بذلك النكاح

وتسقط نفقة العدة اذا نصح عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حصل له مرض فطلق زوجته فيه ثلاثا ودفع لها حقوقها الشرعية ووهب لبعض اولاده مواشي معينة قبضوها وحازوها حال حياته ثم بعد ذلك شفاه الله من مرضه وصار يدخل ويخرج من منزله ويبيع ويشترى ووركب فرسه وذهب الى بلدة اخرى لتغرية في ميت وعاد ثانيا وتعاثب مع اصحاب له في اثناء الطريق وذكر لهم انه شفي من مرضه فهل اذا مكث بعد ذلك مدة اشهر وهو يخرج ويدخل ومرض مرضا ثانيا ومات به وارادت زوجته المطلقة مشاركة الورثة لا تجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالبدنة الشرعية من انه شفي ومات بعد ذلك لاسيما اذا خرجت من العدة قبل مرضه الثاني وما وهبه من المواشي المعينة لبعض الاولاد وقبضوه وحازوه حال حياته يصح ولا يكون تركه (اجاب) اذا طلق الزوج زوجته ثلاثا في مرض موته لابسوا لها ومات وهي في عدته وورثته والابن ان لم يكن الطلاق في مرض الموت او كان فيه ومات بعد انقضاء عدتها او فيها وكان الطلاق بسؤالها لاميراث لها وما وهبه الرجل المذکور لبعض اولاده في مرضه الذي ثبت انه صح منه لا يكون تركه عنه حيث تمت الهبة بالقبض والحيازة فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته مطلقة مكملة للثلاث في مرض موته من غير طلبها ثم مات عنها وعن بنت منها وبنت من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا فهل ترث زوجته منه والحال هذه فريضة الشرعية وما بقي لبنتيه حيث مات وهي في عدته (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته باثنا في مرض موته لابسوا لها ومات وهي في العدة وورثته فاذا كان الامر ما هو مستطور يكون للمطلقة المذكورة الثمن فرضا والباقي للبنتين فرضا وردا حيث لا وارث للمتوفى سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت وطلب من ابيها الدخول بها فقال له الاب حتى تؤدي مهرها فقال له الزوج انا معسر فقال له الاب طلقها فقال الزوج تروح طالق بالثلاث فاطمة بنت عودة فهل لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويلزمه نصف الصداق لها (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته ثلاثا قبل الدخول بها كان لها نصف المسمى ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة شاجرت مع زوجها وولدت وكيلا عنها في براءة ذمة زوجها من مؤخر صداقها ونفقة عدتها وان يطلقها على ذلك فأبرأ الوكيل ذمة الزوج من مؤخر الصداق ونفقة العدة وطلقها الزوج على ذلك طلاقا شرعيا وبعد ذلك ادعت المطلقة المذكورة بدين على مطلقها بموجب اشهاد شرعي فهل والحال هذه المطالبة المطلق المذکور بالدين المذکور حيث انها لم توكل الوكيل الا بالبراءة من مؤخر الصداق ونفقة العدة فقط ولا عبرة بكتابة الوكيل حجة الخلاص في جميع المعاملات من غير اذن المطلقة المذكورة (اجاب) اذا وولدت المرأة رجلا في ابراء زوجها من مؤخر صداقها ونفقةها عوضا في الطلاق صح ولا يكون لذلك الوكيل الا براءة عن حق ثابت لها لم توكله في الابراء عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٢٤

ذى القعدة سنة

١٢٦٧

٢٤

تساجر مع زوجته فقالت له أبرأك من الحق وما تدعى النساء على الرجال واشهدت على نفسها بذلك فقال لها وانت طالق في نظير ذلك ثم بعد مضي سنة انقضت فيها عدتها وزيادة أرادت الرجوع عليه في حقها فهل لا يكون لها الرجوع عليه وتمنع من معارضة حيث كانت بالعدة رشيدة وقت البراء (اجاب) لا رجوع للمرأة المذكورة فيما صح ابرؤها عنه من الحقوق الثابتة لها على زوجها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان رحمت مصر وقعدت فيها الماهل الشهر تكو في طالق فاحتصر وقعدت فيها وحنث في يمينه وراجع في العدة ثم بعد مدة من الزمان تساجر معها فحضر عنده رجل اخي ليشهد على ما وقع بينهما فقال له اشهد انها مطلقة طلقة ولم يقع منه سوى ما ذكر فهل اذا كان كل من الطلقة الاولى والثانية بصيغة الطلاق ولم يكن الطلاق المذكور في مقابلة عوض وراجعها في العدة تكون الرجعة صحيحة وتكون المرأة باقية على عصمته يجب عليها طاعته بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان الطلاق المذكور رجعيًا ولم يسبق من الزوج ما يمت به الطلاق الثلاث يكون له ما راجعه زوجته مادامت في عدته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تساجرت مع زوجها وابرأته مما لها عنده من المقدم والمؤخر وسأله ان يطلقها في نظير ذلك فاجابها وطلقها ثلاثا في مقابلة ذلك ثم بعد مدة طلبت منه الصلح فذهب الى فقيه شافعي في بلدة أخرى فاحبره بسؤاله فأفاده بعدم الوقوع بسبب البراءة فاعتمده قوله ودخل بها وعاشرهما مدة ثم تبين له باخبار فقيه آخر ان الطلاق واقع فامتنع عنها فهل اذا أرأت ان تطالبه بما أبرأته منه وطلقها في نظيره لا تجاب لذلك اذا ثبت

١٢٦٧

٢٣

ذى الحجة

ما ذكر بالبينونة الشرعية (اجاب) ليس للمرأة المذكورة مطالبة زوجها بشئ مما صح ابرؤها عنه من الصداق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة بائنة صغرى وعقد عليها برضاها ثم بعد ذلك طلقها طلقة واحدة رجعية وراجعها وصار معاشراها ثم بعد مدة خرجت من بيته غضبانه فقال على الطلاق ما أروح لها في هذا اليوم ولم يرح لها فيه ولا في غيره الى الآن فهل اذا راح لها بعد مضي اليوم المحلوف عليه بمدة لا حنث عليه حيث قيد في حلقه بيوم معين ولم يرح فيه (اجاب) لا حنث على الرجل المذكور في الطلاق الاخير ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته في بلدة بينهما وبين بلدته أكثر من مسافة القصر فاراد أن ينقلها الى بلدته فامتنعت فاراد طلاقها فتعصب عليه أهلها وقالوا انها لم تحض منذ أربع سنين وانك

١٢٦٨

محرم

١

تخير على عدم طلاتها والاقامة معها حتى تحيض فهل لا يجبر الزوج المذكور على معاشرة زوجته المذكورة (اجاب) نعم لا يجبر الزوج على ذلك فله طلاق زوجته المذكورة وعليه نفقتها مادامت في العدة ولو كان الطلاق بائنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية بلفظ هي طالق ولم يصدر منه طلاق قبل ذلك وهو في مرض الموت ثم بعد خمسة ايام مات الزوج عنها وعن ابنين من غيرها وترك ما يورث عنه

١٢٦٨

٨

سنة	محرم
١٢٦٨	١٣
١٢٦٨	صفر
١٢٦٨	١٠
١٢٦٨	١٣
١٢٦٨	١٤
١٢٦٨	١٦

شرعاً فهل اذا ثبت ذلك بالبينّة الشرعية ترث منه وليس لأخذه من الورثة منعها من أخذ ما يخصها من التركة بالفريضة الشرعية (أجاب) ترث المطلقة رجعيًا من زوجها اذا مات وهي في عدته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في نظير اسقاط حقها عنه فهل يكون طلاقاً ثنائياً فالزم يستوفى عدد الطلاق يسوغ له العقد عليها فتكون معه على ما بقي من عدد الطلاق واذا ادعت عليه المرأة طلاقاً آخر ولم توجد بينة تشهد لها بالطلاق يكون القول قول الرجل ولا عبرة بدعواها (أجاب) اذا كان الطلاق في مقابلة مال يقع بآثنا فلزوج تجديداً النكاح برضا الزوجة حيث لم يثبت عليه ما به يكمل عدد الطلاق والقول له في ذلك مع اليمين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة بالغة عاقلة مطيعة للوطء دخل بها ومكثت معه في عشرته ثلاثين سنة وزيادته وخلفت منه أولاد اذكوراً واناثاً والآن يريد ابوها ان يطلقها من الزوج المذكور متعللاً بان ابنته أخبرته ان الزوج طلب منها الاتيان في دبرها ويريد ابوها ان يطلقها بهذا السبب فهل والحال هذه لا يجب لذلك وتخيير الزوجة على طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوقها ولا يجبر الزوج على الطلاق (أجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته المذكورة اذا ثبت عليه انه طلب من زوجته الاتيان في الدبر بهزراً بما يكون رادعاً له ولا مثاله من ارتكاب مثل هذا الامر القبيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اصابه مرض شديد وهو راجع من الحجاز فاشتد به المرض حال السفر حتى غاب عقله وصار بحالة لا يعي فيها ما يقول وصار يتكلم بكلام ولا يفقه حتى سب الحج وسب والده واقارب به والذين هم معهم فضر به والده على ذلك فغضب الناس عنه ولا موه حيث انه بتلك الحال وهم يرون ما به فهل اذا طلق زوجته في هذه الحال لا يقع عليه الطلاق ولا اثم عليه بما جرى على لسانه في حال غيبوبته (أجاب) اذا تحقق أن الطلاق المذكور كان في حال غيبة العقل بسبب المرض لا يكون واقعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف من زوجته بالطلاق الثلاث ان عندها ثلاثة اباريق ملائمة ما عوانه حقق ذلك ورآها بعينه وزوجته تنكر ذلك وتخبر انها كانت فارغة ولا بينة لواحد فهل يكون القول قول الزوج في عدم الحنث أو قول الزوجة (أجاب) نعم يكون القول قوله والبينة بينتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية ولم يصدر منه طلاق سواها ثم بعد عشرين يوماً راجعها على يد قاضي البلد بحضرة بينة فهل اذا ثبت ذلك بالبينّة الشرعية تجبر على طاعته اذا كان قائماً بحقوقها الشرعية (أجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعيًا في العدة جبراً عليها واذا تحققت الرجعة في العدة بالوجه الشرعي تؤمر المرأة بطاعة الزوج وبعد الامتناع عن طاعة غيره حق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عين تزوج امرأة ولم يطأها لعدم انتصابه فرفعت أمرها لدى قاضي الناحية وضرب له سنة ولم يطأ فيها فهل اذا مضت السنة المضروبة له ولم يطأ فيها وكان معترفاً بعدم الوطء واختلى بها مدة نحو

١٢٦٨

٧

ثلاث سنين وزيادة يفرق بينهما شرعاً ولهما ما لهن بالثبته بحقوقها الشرعية (أجاب) يؤجل العنين سنة قرية بالأهله على المذهب فان وطئ مرة فيها والابانت بالتفريق من القاضي ان أبى طلاقها بطلبها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وزوجته تشاجرا مع بعضهما وفي حال التشاجر قالت الزوجة لاي شيء يارب ظلمتني أنا علمت ايه يارب ظلمتني وأثبتت الجور والظلم لله تعالى وانصرف الزوج من المجلس فأخبرهما بعض الناس بان هذا اللفظ ردقوانفسخ النكاح فاراد الزوج الدخول على زوجته على العادة فعرفته ان اللفظ الذي صدر منها ردقوانفسخ النكاح فادعى الزوج انك قصدت بذلك حل العصمة فانكرت ذلك فهل يكون القول قولها (أجاب) ارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال فاذا ثبت ما يوجب الردة على الزوجة المذكورة بالوجه الشرعي لا يكون له قربانها قبل تجديد النكاح بشرطه والقول للمكر بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغلة رشيدة تزوجها رجل على صداق معلوم وبعد الدخول بها ومكثا معه خمس سنين تشاجرت معه

١٢٦٨

٨

وطلبت منه الطلاق فأبى فأبرأته من مؤخر صداقها المعلوم لها فطلقتها في نظيره طلقة فهل اذا أرادت الرجوع فيما أبرأته منه لا تجب لذلك حيث كان الإبراء ثابتاً باليمين الشرعية (أجاب) نعم لا يكون للمرأة المذكورة الرجوع في الإبراء عن دين مهرها حيث كان الإبراء ثابتاً بالوجه الشرعي والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته القاصرة بعد الدخول طلقة مكمله للثلاث وفارقها مدة خمسة اشهر فطلب وليها منه مؤخر صداقها فامتنع متعللاً بأنها أسقطت حقها فيه له فهل لا عبرة بتعلله بذلك ويحجر الزوج على دفع مؤخر صداق زوجته القاصرة ولا يسقط حقها فيه باسقاطها له (أجاب) على الزوج دفع ما بذمته من مؤخر صداق القاصرة المذكورة ان له ولاية التصرف في مالها وبراء القاصرة غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بلغت من العمر خمس عشرة سنة وحصل بينها وبين زوجها تشاجر فأبرأته من صداقها مقدم ومؤخر فقال لها ان صحت براءتك فانت طالق فهل يقع عليها الطلاق ويحكم ببلوغها وان لم تحض أو العبرة بالحيض

ربيع الثاني

١٢٦٨

٨

(أجاب) بلوغ الانثى بالاحتلام والحيض والمجبل فان لم يوجد شيء من ذلك فحتى يتم لها خمس عشرة سنة به يقضى فاذا كان سن الزوجة المذكورة خمس عشرة سنة يكون حكمها حكم البالغات فان أبرأت زوجها عن مهرها صح الإبراء فيقع الطلاق المعلق على صحته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فصل زعموطا لنفسه فقال له شخص هو لك أو لا بيك فقال له المعنى واحد فقال له أبوك أولى لانه تزوج امرأته جديدة فحلف بالحرام انه لا يعلم بزواجه اكونه في معيشة وحده فهل اذا تبين بعد الحلف ان أباه تزوج لاحنت عليه حيث لم يكن يعلم بزواجه قبل اليمين ويمينه وقعت على نفي العلم (أجاب) نعم لاحنت على الرجل المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له فت لك حتى الذي أستحقه في ذمتك وطلقتي فلم يجيبها ثم قال له رجل من

جمادى الاولى

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٢٢

حكم البالغات فان أبرأت زوجها عن مهرها صح الإبراء فيقع الطلاق المعلق على صحته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فصل زعموطا لنفسه فقال له شخص هو لك أو لا بيك فقال له المعنى واحد فقال له أبوك أولى لانه تزوج امرأته جديدة فحلف بالحرام انه لا يعلم بزواجه اكونه في معيشة وحده فهل اذا تبين بعد الحلف ان أباه تزوج لاحنت عليه حيث لم يكن يعلم بزواجه قبل اليمين ويمينه وقعت على نفي العلم (أجاب) نعم لاحنت على الرجل المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له فت لك حتى الذي أستحقه في ذمتك وطلقتي فلم يجيبها ثم قال له رجل من

سنة	محرم
١٢٦٨	١٣
١٢٦٨	صفر
١٢٦٨	١٠
١٢٦٨	١٣
١٢٦٨	١٤
١٢٦٨	١٦

شرعاً فهل اذا ثبت ذلك بالبينّة الشرعية ترث منه وليس لأخذه من الورثة منعها من أخذ
 ما يخصها من التركة بالفريضة الشرعية (أجاب) ترث المطلقة رجعيًا من زوجها
 اذا مات وهي في عدته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في نظير اسقاط حقها
 عنه فهل يكون طلاقاً بائناً فاذا لم يستوف عدد الطلاق يسوغ له العقد عليها فتكون معه
 على ما بقي من عدد الطلاق واذا ادعت عليه المرأة طلاقاً آخر ولم توجد بينة تشهد لها
 بالطلاق يكون القول قول الرجل ولا عبرة بدعواها (أجاب) اذا كان الطلاق في مقابلة
 مال يقع بائناً فالزوج تجديداً النكاح برضا الزوجة حيث لم يثبت عليه ما به يكمل عدد
 الطلاق والقول له في ذلك مع اليمين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة
 بالغة عاقلة مطيقة للوطء دخل بها ومكثت معه في عشرته ثلاثين سنة وزيادته دخلت
 منه أولاد اذ كوروا وانا وانا الآن يريد ابوها ان يطلقها من الزوج المذكور متعللاً بان
 ابنته أخبرته ان الزوج طلب منها الاتيان في دبرها ويريد ابوها ان يطلقها بهذا السبب
 فهل والحال هذه لا يجب لذلك وتخيير الزوجة على طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوقها
 ولا يجبر الزوج على الطلاق (أجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته المذكورة اذا
 ثبت عليه انه طلب من زوجته الاتيان في الدبر بهز بما يكون رادعاً له ولا مثاله من
 ارتكاب مثل هذا الامر القبيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اصابه مرض شديد
 وهو راجع من الحجاز فاشد به المرض حال السفر حتى غاب عقله وصار بحالة لا يعي فيها
 ما يقول وصار يتكلم بكلام لا يعقله حتى سب الحج وسب والده واقارب به والذين هم معهم
 فضر به والده على ذلك فنعته الناس عنه ولا موه حيث انه بتلك الحال وهم يرون ما به
 فهل اذا طلق زوجته في هذه الحال لا يقع عليه الطلاق ولا اثم عليه بما جرى على لسانه في
 حال غيبوبته (أجاب) اذا تحقق أن الطلاق المذكور كان في حال غيبة العقل بسبب
 المرض لا يكون واقعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف من زوجته بالطلاق الثلاث
 ان عندها ثلاثة اباريق ملائمة ما عوانه حقق ذلك وراها بعينه وزوجته تنكر ذلك وتخبر
 انها كانت فارغة ولا بينة لواحد فهل يكون القول قول الزوج في عدم الحنث أو قول
 الزوجة (أجاب) نعم يكون القول قوله والبينة بينتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته طلقة واحدة رجعية ولم يصدر منه طلاق سواها ثم بعد عشرين يوماً راجعها
 على يد قاضي البلد بحضرة بينة فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تجبر على طاعة اذا
 كان قائماً بحقوقها الشرعية (أجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعيًا في العدة جبراً
 عليها واذا تحققت الرجعة في العدة بالوجه الشرعي تؤمر المرأة بطاعة الزوج وعدم
 الامتناع عن طاعة غيره حق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عني تزوج امرأة ولم
 يطأها لعدم انتصابه فرفعت أمرها لدى قاضي الناحية وضرب له سنة ولم يطأ فيها فهل
 اذا مضت السنة المضروبة له ولم يطأ فيها وكان معترفاً بعدم الوطء واختل بها مدة نحو

ثلاث سنين وزيادة يفرق بينهما شرعاً ولهما ما لتهن بمقتضى الشرعية (أجاب) يؤجل
 العنين سنة قرية بالاهلة على المذهب فان وطئ مرة فيها والابانت بالتفريق من القاضي
 ان أنى طلاقها بطلبها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وزوجته تشاجرا مع بعضهما
 وفي حال التشاجر قالت الزوجة لاي شيء يارب ظلمتني أنا عملت اياه يارب ظلمتني وأثبتت
 المحور والظلم لله تعالى وانصرف الزوج من المجلس فأخبرهما بعض الناس بان هذا اللفظ
 ردق وانسخ النكاح فاراد الزوج الدخول على زوجته على العادة فعرفته ان اللفظ الذي
 صدر منها ردق وانسخ النكاح فادعى الزوج انك قصدت بذلك حل العصمة فانكرت
 ذلك فهل يكون القول قولها (أجاب) ارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال فاذا ثبت
 ما يوجب الردة على الزوجة المذكورة بالوجه الشرعي لا يكون له قربانها قبل تجديد
 النكاح بشروطه والقول للمكر يمينه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة
 تزوجها رجل على صداق معلوم وبعد الدخول بها ومكثا معه خمس سنين تشاجرت معه
 وطلبت منه الطلاق فأبى فأبرأته من مؤخر صداقها المعلوم لما فطلقة في نظيره طلقة فهل
 اذا أرادت الرجوع فيما أبرأته منه لا تجاب لذلك حيث كان البراءة ثابتة باليمين الشرعية
 (أجاب) نعم لا يكون للمرأة المذكورة الرجوع في البراءة عن دين مهرها حيث كان
 البراءة ثابتة بالوجه الشرعي والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
 القاصرة بعد الدخول طلقة مكملة للثلاث وفارقها مدة خمسة اشهر فطلب وليها منه مؤخر
 صداقها فامتنع متعللاً بأنها أسقطت حقها فيه له فهل لا عبرة بتعلله بذلك ويحبر الزوج
 على دفع مؤخر صداق زوجته القاصرة ولا يسقط حقها فيه باسقاطها له (أجاب) على
 الزوج دفع ما بذمته من مؤخر صداق القاصرة المذكورة ان له ولاية التصرف في مالها
 وبراءة القاصرة غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بلغت من العمر خمس عشرة
 سنة وحصل بينها وبين زوجها تشاجر فأبرأته من صداقها مقدم ومؤخر فقال لها ان صحت
 براءتك فانت طالق فهل يقع عليها الطلاق ويحكم ببلوغها وان لم تحض أو العبرة بالحيض
 (أجاب) بلوغ الانثى بالاحتلام والحيض والمجبل فان لم يوجد شيء من ذلك حتى يتم لها
 خمس عشرة سنة به يبقى فاذا كان سن الزوجة المذكورة خمس عشرة سنة يكون حكمها
 حكم البالغات فان أبرأت زوجها عن مهرها صحح البراءة فيقع الطلاق المعلق على صحته والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل فصل زعبوطا لنفسه فقال له شخص هو لك أو لا بيك فقال
 له المعنى واحد فقال له أبوك أو لى لانه تزوج امرأة جديدة فحلف بالحرام انه لا يعلم بزواجه
 لكونه في معيشة وحده فهل اذا تبين بعد الحلف ان أباه تزوج لاحنت عليه حيث لم
 يكن يعلم بزواجه قبل اليمين ويمينه وقعت على نفي العلم (أجاب) نعم لاحنت على الرجل
 المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع
 زوجته فقالت له فت لك حق الذي أستحقه في ذمتك وطلقتي فلم يجيبها ثم قال له رجل من

الحاضرین طلقها على ذلك فقال تروح هي طالق على ذلك فقال المجالسون لا يصح هذا وقالوا لها قولي ثانيا ابرأتك من صداتي العشرين ألف فضة فقال ابرأتك من صداتي وطلقني فقال لها ان صحت براءتك فانت طالق فهل اذا كانت عارفة للصدقة المبرأ منه تكون بائنة لا تصح رجعتها الا بعد جد يدبرضاها (اجاب) الطلاق على مال طلاق بائن ولو على براءته منه كما في الدر وحاشيته فحيث صحت البراءة المذكورة وقع الطلاق بائنا على فرض عدم وقوع الاول والا فالاول كاف في البينونة والله تعالى اعلم (سئل) في عبد بالغ زوجه سيده حرة الاصل بمهر معلوم وبعد الدخول بها طلقها ثلاثا بحضرة بينة شرعية ثم باعه سيده لا تحروا دعي ان زوجته باقية على عصمته بدليل انه طلقها مكررا فهل لا يجاب لذلك ويقع الطلاق منه اذا كان الحال ما ذكر (اجاب) طلاق المكره واقع عندنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عزم على طلاق زوجته قبل ان يدخل بها وطلب كاتبيا يكتب له ورقة الطلاق بحضرة بينة ولم يحضر الكاتب فقال هي خالصة بالمجلس ثم بعد ذلك تزوجت غيره ومكثت معه مدة فبعد هذه المدة أنكر الزوج الاول الطلاق ويريد ان يفرق بينها وبين زوجها الثاني فهل والحال هذه اذا ثبت بالبينة الشرعية انه طلقها قبل الدخول بها يقع الطلاق بائنا ولا عبرة بانكاره ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) لا عبرة لانكار الزوج الطلاق بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجتان أراد أن يخالعهما فوكلت الزوجتان رجلا في الخلع على مؤخر صدقتهما ونفقة عدتهما الى حين انقضائهما ثم عاوا بعد مدة ادعتا الحمل وطلبتا نفقة من الزوج فهل والحال هذه لا تجبان لذلك أو تجبان له (اجاب) يسقط الخلع في نكاح صحيح كل حق ثابت وقته لسكل من الزوجين على الآخر مما يتعلق بذلك النكاح ويسقط نفقة العدة اذا نص عليها فحيث وقع التنصيص في مخالعة الرجل المذكور لزوجتيه على نفقة عدتهما الى حين انقضائهما كما هو مذکور لا يكون لهما المطالبة بشئ منها ولو ظهر الحمل كما في فتاوى الانقروى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية وراجعها ثم طلقها ثانيا طلاق رجعية وراجعها فبعد ذلك حلف بالطلاق الثلاث انه لا يدخل المحل الذي هي فيه الا بعد ثلاثة أشهر فخالعهاله فقيم وعقد له عليها في الحال ودخل عليها المحل المحلوف عليه فهل والحال هذه اذا ثبت بالبينة الشرعية انه طلقها طلقين قبل الخلع يكون الخلع مكمل للطلاق الثلاث ويوجب التفريق بينهما وبين زوجها (اجاب) يقع بالخلع طلاقه بائنة وحيث سبق من الزوجين طلاقان لزوجته فيفرق بينهما ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره بشرطه المقررة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجرت معه زوجته بسبب شربه الخمر فحلف لها بالطلاق الثلاث انه لا يشربه ثم بعد مدة شربه ثانيا فتشاجرت معه فطلقها ثلاثا بحضرة جمع من المسلمين فهل اذا ثبت ذلك وادعى الاكراه على الطلاق

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

رجب

١٢

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٨

سنة
شعبان
١٢٦٨
٣
٣
١٢٦٨
١٧
١٢٦٨
١٨
١٢٦٨
٢٤
١٢٦٨
شوال
٨
١٢٦٨

الاول لايجاب له للتوقيضي عليه بوقوع الطلاق الثلاث ولاتحل له الا بعد زوج آخر (اجاب) نعم يقضي على الرجل المذکور باطلاق الثلاث بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي ولاتحل له زوجته والحال هذه الا بعد زوج آخر وطلاق المسكوه عندنا واقع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية ثم غاب عنها نحو ثلث نهار ورجع ودخل عليها في محلها فاعجبه حسنها وجمالها فقبلها او جامعها ولم يسبق له مراجعتها بالقول قبل ذلك فهل يكون رجعة منه وان لم ينوبه الرجعة ولا يحتاج بعد ذلك الى مراجعة بالقول حيث صادر مراجعها بالفعل (اجاب) نعم يكون ماذكر رجعة في الطلاق الرجعي ولا تتوقف على النية في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته المداخول بها طلقة واحدة رجعية بقوله أنت طالق وكان ذلك في وقت العشاء وطلقة ثانيا ايضا في العدة وهو صحيح البدن والعقل بقوله لها أنت طالق بالثلاث شافعي ومالك وأبي حنيفة أنت طالق بالنسعين ثم راجعها وهي في العدة فهل له مراجعتها والحال ماذكر أو وقع عليه الطلاق الثلاث ولاتحل له الا بعد أن ينكحها زوج آخر (اجاب) اذا تحقق وقوع الطلاق الثلاث على الزوج المذکور بالوجه الشرعي لا تحل له زوجته بعد حتى تنكح زوجا غيره والطلاق الثلاث يلحق ما قبله في العدة والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي متزوج بذمية كرهته فرفضه لدى الحماكم الشرعي وطلقها طلاقا تابعا بموجب اعدام شرعي بيدها والآن يريد أن يردها بحكم دين النصرانية فهل اذا ترفعها الى الحماكم الشرعي يحكم عليهما بحكم الاسلام ويحكم عليه ببعثه طلاقه حيث كان الطلاق ثابتا بالهينة الشرعية (اجاب) نعم اذا ترفع الازمان المذکور الى النكاح يحكم بينهما بشرى يعتنا فماترا فماتيه ويمنع المطلق من معاشرته وزوجته بدون تجديد عقد النكاح بشر وطه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر معلوم بموجب سند شرعي على الزوج فطلبت المرأة مهرها من زوجها فما كان من الزوج الا انه كنفها وصلبها وضربها ضربا شديدا مؤلما وقال لها لا أفكك من التكليف ولا أضع عنك الضرب حتى تحاليني على مهرك وأطاعتك فما كان من الزوجة من شدة الضرب والالم الا انها خالته على مهرها جبر ابغير رضاها وطلقها فهل يقع الطلاق ويصح الخلع (اجاب) قال في التموير وشرحه أكرها الزوج عليه يعني الخلع نطق بلا مال لان الرضا شرط للزوم المال وسقوطه اه فاذا ثبت الا كره الشرعي على الخلع يقع الطلاق ولا يسقط المهر عن الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان ذهبت الى المحمة الغلانية تكوني بارزة عن ذمتي فهل اذا لم تذهب الى المحمة الخلوفا عليها الا يقع عليه الطلاق واليمين منعقدة واذا ادعى عليه رجل آخر بان الخلف المذکور منجز وليس معلقا لاعتباره بدعواه حيث تجردت عن اثبات شرعي ويكون مصدقا بيمينه (اجاب) القول للزوج المذکور كور بيمينه في دعوى ان الطلاق معلق حيث لا يثبت عليه التخيير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أبرأته زوجته وهي رشيدة عما

عليه من الصداق وطلقة على البراءة واشتهر ذلك فأخبرها بعض المجتهلين بأنها إذا رجعت
 فيما أبرأتها عادت عصمتها ففعلت فعاشرهما مدة بعد وفاء عدتها فهل إذا طلقها بعد ذلك
 يكون لغوا (أجاب) قال في التتوير وشرحه ما نصه قال بعده أي بعد طلاقه ثلاثا كان
 قبلها طلاق واحدة وانقضت عدتها وصدقته المرأة في ذلك لا يصدقان على المذهب المفتي
 به كما لو لم تصدقه هي وقيل يصدقان اه وفيه إبانها ثم أقام معها زمانا ثم مقرابط لاقها
 تنقض عدتها لأن منكر أوفى أول طلاق جواهر الفتاوى إبانها وأقام معها فان اشتبه
 طلاقها فيمابين الناس تنقضى والا لا اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل حلف بالطلاق أن زوجته شتمته فانكسرت الزوجة ذلك ثم بعد ذلك أقرت
 واعترفت بحضرة بينة شرعية من المسلمين يشهدون على إقرارها بأنها شتمته وهي بالغة
 رشيدة فهل إذا أنكرت بعد ذلك لأعبدة بانكارها أو تأخذ بانكارها شرعا ولا يحكم عليه
 بوقوع الطلاق (أجاب) نعم لا يحكم على الزوج المذکور بوقوع الطلاق والمحال هذه
 والقول قوله بيمينه لانكاره شرط الحنث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته وهي مريضة مرض الموت طلاقه بائنة في نظير ما أبرأتها منه من مؤخر الصداق المعلوم
 ومن نفقة عدتها فهل إذا ماتت في زمن العدة عن ورثة وأراد الزوج أن يشاركه -م- في
 تركتها بأخذ حصتها فيها لا يجاب لذلك حيث كان الطلاق البائن ثابتا بالبينات الشرعية
 (أجاب) حيث كان الطلاق المذکور بائنا فلا ميراث للزوج فيما تركته زوجته
 والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته سنوات فطلب أبوها
 من أبي الزوج طلاقها فطلق أبو الزوج من غير توكيل منه فترجعت بالثاني فهل يعتبر
 طلاق أبي الزوج أولا وإذا حضر الأول يفسخ نكاح الثاني أولا (أجاب) لا يملك أبو
 الزوج طلاق زوجة ابنه بدون توكيل الزوج له في ذلك وإذا لم يثبت التوكيل
 بالطلاق الذي وقع من الأب ولا إجازته لا يكون نكاح الزوج الثاني صحيحا والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية على يد قاض من القضاة فهل إذا راجع
 زوجته وهي في عدته تكون الرجعة صحيحة وتؤثر الزوجة بالذهاب إلى محل طاعة
 زوجها (أجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية في عدتها ولا يشترط رضاها بها وإذا ادعى
 الزوج بعد العدة أنه كان راجعها فيها وأنكرت الزوجة ذلك يكون القول لها باليمين
 حيث لا بينة للزوج على مدعاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على شخصين
 معينين بالطلاق الثلاث أن لا يساكنهما في منزل فهل إذا ساكن واحد منهما يقع عليه
 الطلاق الثلاث أو لا بد لو وقوعه من مساكنتهما (أجاب) الطلاق المعلق على شيئين
 لا يقع بوجود أحدهما والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من صداقها ومن
 حقوقها الشرعية في نظير أن يطلقها طلاق واحدة فقبل منها وطلقها طلاق واحدة على
 ذلك بموجب وثيقة ثابتة بالوجه الشرعي وقبل ذلك طلقها طلاق واحدة أيضا كذلك

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

١٥

- والآن تريد ان ترجع عليه فيه ابرأته منه لاجل ان يردها الى عصمته فهل والحال هذه لا تجاب الى الرجوع فيه ابرأت منه ولا يجبر الزوج على رجعتها بل لا بد من عقد جديد بشرطه وأركانها بمهر جديد برضا كل منهما (اجاب) لا رجوع للزوجة على زوجها فيما ابرأته عنه ابراء صحيحا شرعيا ولا يجبر الزوج على مراجعة زوجته اذا كان الطلاق رجعيا ولا على تجديد نكاحها اذا كان الطلاق بائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لزوجته ما كان لها عنده من الدين ومؤخر الصداق وخالفها على نفقة عدتها الى انقضائها بوضع الحمل وحصل بينهما التخالص والابراء العام فهل يكون الخلع صحيحا وليس لها ان تطالبه بعد ذلك بنفقة العدة (اجاب) الخلع والمباراة يسقط كل حق لاحد الزوجين على الآخر مما يتعلق بذلك النكاح وتسقط نفقة العدة بالخالعة اذا ذكرت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا قاصرة من أبيها ثم بعد الدخول بها حصل بينهما اشفاق ونزاع فغاء ابوها وقال لزوجها خالع بنتي على خمسة وعشرين ريالاً قدر مؤخر صداقها ملتزم به في ذمتي فخالعها الزوج على ذلك فهل يكون الخلع صحيحا ويلزم الاب دفع التقدير المذكور (اجاب) اذا خلع الاب صغيره على مال ملتزمه صحه والمال عليه بلا سقوط مهر لانه لم يدخل تحت ولايته والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت انها مطلقة من زوجها وتزوجت غيره ثم حضر الزوج وأنكر الطلاق فهل اذا لم تثبت دعواها بالبينه يكون العقد الثاني باطلا ويكون القول قول الزوج يمينه وهي باقية على عصمته ويفرق بينهما وبين الزوج الثاني (اجاب) حيث ثبت نكاح الزوج الاول لا يكون النكاح الثاني صحيحا الا اذا ثبت طلاق الزوج الاول وكان العقد الثاني بعد وفاء العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فسأله الطلاق فقال لها ابرأيني من صداقك فأبرأت منه فطلقها ثلاثا طائفا صحة براءتها فهل تصح براءتها ويقع عليها الطلاق ولا يكون لها الرجوع عليه (اجاب) لا رجوع للمرأة على زوجها فيما ابرأت عنه من الصداق وحيث طلقها ثلاثا لا يكون له مراجعتها ولا تجديد النكاح عليها الا اذا نكحت زواجا آخر بشرطه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة متزوجة برجل بالغ رشيد دخل بها ومكث معها مدة ثم تشاجر الزوج مع ابيها في غيبتها وابرأ الزوج من صداقها بغير اذنها ورضاها فدل عليها بضرورة بينة شرعية وتزوجت غيره بعد انقضاء العدة والآن طلبت من زوجها المطلق الصداق فانكر طلاقها فهل اذا كان الطلاق بائنا بالبينه الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره ويكون لها مطالبة بما لها عنده من الصداق ولا عبرة بابراء الاب له (اجاب) لا عبرة لانكار الزوج المذكور الطلاق حيث ثبت عليه الطلاق بالوجه الشرعي وللزوجة المطالبة بما لها من الصداق حيث لم يكن أبوها وكيل عنها في الابراء منه ولم تجزوه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كاتب بالمحكمة حلف بالطلاق الثلاث من زوجته لا يشرب الدخان في المحكمة ما دام خادما بها فطلق زوجته الحامل منه

طلقة رجعية ووضعت حملها وشرب الدخان في المحكمة وهو خادم بها بعد انقضاء العدة بوضع الحمل فهل لا يقع عليه الطلاق الثلاث المذكور والمحال هذه حيث وجد المحلوف عليه بعد انقضاء العدة بالوضع ويكون له العقد عليها برضاها وتخل يمينه ولا يقع عليه بعد ذلك شيء حيث وجد المحلوف عليه (أجاب) حيث وجد المحلوف عليه بعد انقضاء العدة فلا حنث وانحلت اليمين بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شاجر مع زوجته وضربها فسأله أهلها عن سبب الضرب فقال انها شتمتني وحلف بالطلاق الثلاث انها شتمتني وانكرت شتمها له فهل يكون القول قوله يمينه لانه انكر لشرط الحنث وتكون باقية على عصمته (أجاب) نعم لا يقع الطلاق المذكور والمحال هذه والقول للزوج يمينه في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث اني لم اناحاسبك مرة ترى النساء في لكونها مقصورة في خدامته ولم تكن مثل غيرها من النساء القائمات بخدمة ازواجهن خدمة كاملة فهل يصدق في ذلك لانه لا شرط البر لا يعلم الا من جهته فلا يقع عليه الطلاق (أجاب) لا يقع الطلاق على الرجل المذكور ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرض الموت فاشتبهت نفسه فأكه فطلبها من زوجته فارسلت لاحتضارها فلم يجدها في بلدتها فارسلت الى بلدة أخرى لاحتضارها فطلبها الزوج ثانيا فاجبرته بعدم وجودها فقال ان لم تحضري لي افكاه فأنك طالق ثلاثا واخبر جماعة بأنها خائفة ثم مات ويوم موته حضرت الفاكهة من البلد التي أرسلت اليها زوجته فهل حيث كان التعليق والشرط في مرض الموت يكون لها الميراث من زوجها (أجاب) اذا طلق الرجل زوجته في مرض موته طلاقا بائنا لا بسؤا لها ومات وهي في عدته كان لها الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها عما لها عنده من مؤخر صداقها وتحملت ببنيتها فاطلة طالقة بائنة في نظير ذلك بحضرة جمع من المسلمين ويعوجب وثيقة بيدها وبعد وفاة العدة عقد عليها رجل آخر فعرض الزوج المطلق لها واستعان عليها برجل عهد له ليطل العقد متعللا بأنه طلقها مكرها فهل لا يجب لذلك ويكون العقد صحيحا نافذا حيث كان العلق البائن ثابتا بالينة الشرعية ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من معارضتها بدون وجه شرعي (أجاب) طلاق المكره واقع عندنا فلا عبرة بتعلله به الزوج الاول والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على أخيه بالطلاق انها لا تدخل بيته بحضرة رجل وامرأتين ثم بعد مدة دخلت الاخت البيت المحلوف عليه فهل اذا ثبت كل من الحلف وشرط الحنث بالينة الشرعية يقع عليه الطلاق واذا أنكر الزوج الطلاق لا عبرة بانكاره مع وجود شهادة الرجل والمرأتين (أجاب) لا عبرة لانكار الزوج الطلاق بعد بثبوت عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهو في حال صحة وسلامته ثم بعد سنة ونصف مات الزوج عن

١٢٦٨ ٢٤

محرم ٩ ١٢٦٩

١٢٦٩ ١٧

١٢٦٩ ١٩

ربيع الاول ٢٣ ١٢٦٩

ربيع الثاني ١١ ١٢٦٩

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١

ورثة فارادت المرأة المطلقة ثلاثا ان تترك مطلقها متعلقة بأنهما لم يخرج من العدة
لكنها لم تضعه فهل والحال هذه اذا ثبت ان الزوج طلقها ثلاثا وهو في حال العدة
والسلامة لا تترك منه ولومات وهي في العدة (أجاب) لا ميراث للمطلقة ثلاثا في العدة والحال
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يدعي على زوجته
ولا على أبيها دراهم ولا غيرها ثم بعد ذلك عدته ادعى على أبيها دراهم كان دفعها الزوجته
بأذنه بعد حلفه بالطلاق المذكور فهل اذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية ولم يكن القصد
من الحلف المذكور منع نفسه من الدعوى بشئ مضي فقط يحكم على الزوج المذكور
بوقوع الطلاق مع حضوره (أجاب) اذا ثبت وجود ما علق عليه الطلاق وقع والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق انها لا تدخل هذا البيت في
هذا اليوم ومضى اليوم وادعت انها دخلته وباتت فيه وأنكر الزوج دعواها ولم يكن
عندها بينة شرعية بما ادعته ولم يصدقها زوجها فهل لا يحكم عليه والحال هذه بوقوع
الطلاق وتكون زوجته على عصمته (أجاب) لا يحكم على الزوج المذكور بوقوع
الطلاق حيث كان الامر ما هو مذكور والقول له بيمينه في ذلك والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية وصار ينفق عليها حتى خرجت من عدته
بأقرارها انها حاضت أكثر من ثلاث حيض في مدة ستة أشهر فهل تصدق في انقضاء
عدتها بالمحيض في المدة المذكورة ولما قلنا ان يجدد عليها عقد النكاح بأذنها ورضاها
بغير رضايها به حيث لم يتقدم منه ما يكمل عدد الثلاث (أجاب) يقبل قول المطلقة بانقضاء
عدتها اذا كانت المدة تحتل ذلك وأقلها ستون يوما ولزوجه تجديد النكاح بعد
العدة برضاها اذا لم يثبت عليه الطلاق الثلاث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أبرأت
زوجها من مؤخر صداقها المعلوم لها وسألته أن يطلقها في مقابلة ذلك فلجأها وطلقها
في نظير ما أبرأته منه بموجب وثيقة بذلك فهل اذا أرادت الرجوع فيما أبرأته منه
ومطالبته به لا تجب لذلك شرعا اذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي (أجاب) ليس للمرأة
المذكورة الرجوع فيما صح البراءة عنه منها وتمنع من ذلك حيث ثبت أبرؤها بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى صنعة جاءه رجل يطلبه وهو شغال
عند غيره فحلف به بالطلاق الثلاث حين تنتهي هذه الشغلة يرسل له العدة فأنتهت الشغلة
وأرسل له العدة فهل يلزمه أن يوصلها بنفسه واذا أرسلها مع غيره يقع عليه اليمين
(أجاب) لا يقع الطلاق الثلاث على الرجل المذكور حيث علقه على عدم ارسال العدة وقد
أرسلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنه القاصر بنتا قاصرة من وليها بصدق
معلوم ثم بعد ذلك طلقها وولى القاصر قبل الدخول بها وتزوجت أجنبيا فهل والحال هذه
لا يصح الطلاق من ولي القاصر حتى يبلغ وتسكون على عصمته ويفرق بينها وبين الزوج
الثاني (أجاب) نعم لا يصح طلاق الولي المذكور عن ابنه وتسكون الزوجة باقية على

عصمته حيث صدر النكاح الاول مستوفيا شرائط الصحة ولا عبرة بالنكاح الثاني
 والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها منه
 ثم تزوجت بصبي عجز سنه دون عشرين باذن وليه وللصبي مصلحة وجامعها بانتشار
 وايلاج في الفرج ولم يشترط تحليل في العقد ولا قبله ولا نية تحليل بالصبي ثم طلقها طائعا
 مختارا فهل تحل لزوجها الاول ولا عدة عليها (اجاب) طلاق الصبي لا يقع فالمرأة
 المذكورة زوجة للصبي ولو طلقها لا يصح منه الطلاق فهي باقية في نكاحه وصرحوا
 بان المراهق الذي سنه عشرين يحل به التحليل اذا طلقها بعد بلوغه او وجدت
 فمركبة شرعية غير طلاق الصبي ولا تحل مطلقة لغيره مظاهها بدون عدة فالتحليل به بعض
 من الاخبار له بالاحكام محل المطلقة ثلاثا بمثل ذلك لا يصح وعلى ولاية الامور منع من
 يتجارأ على مثل هذا الفعل وزجره بما يايق بحاله والله تعالى أعلم (سئل) من طرف
 قاضي الخانقاه بما ضمنونه ان امرأة أتت وصحبتهاز زوجها وادعت ان زوجها حلف عليها
 بالحرام انه يظلمها عند القاضي بكرة تاريخه فاخذها الحاكم وسجنه مدة أربعة أيام ثم اطلقه
 من السجن ثم توجه الخالف المذكور الى فقيه شافعي المذهب وراجع زوجته لم يتحل
 بهامدة ستين يوما والآن المرأة المذكورة تريد الحكم الشرعي في ذلك فما الحكم (اجاب)
 الواقع بلفظ الحرام طلاق بائن لا تصح فيه الرجعة فاذا تحقق وقوع الطلاق بلفظ الحرام
 على الرجل المذكور لا تكون الرجعة صحيحة وعجزه عن الطلب عند القاضي في التاريج
 الذي ذكره بسجن الحاكم له لا يمنع حنثه لان شرط الحنث هنا عدمي فلا يؤثر فيه العجز
 كما في ان لم يخرب بيت فلان غدا فقيد ومنع حتى مضى الغد حنث وكذا ان لم يخرج من
 هذا المنزل فكذا فقيد او ان لم اذهب بل الى منزلي فاخذها فمهرت منه او ان لم تحضري
 الليلة منزلي فكذا فمهرت بها اوها حنث في المختار ومفاده الحنث فيمن حلف ليؤدين اليوم
 دينه فحجزه لفقره وقدم من يقرضه ومحل الحنث في العدمي مع العجز اذا لم يفت المحل والا
 بطأت اليمين كما لو حلف ليشرب من ماء هذا الكوز اليوم وكان فيه ماء فصب قبل مضى
 اليوم فلا حنث لبطالان اليمين بصب الماء قبل فوات الوقت ففات المحل بخلاف ما اذا
 كان شرط الحنث وجوديا كما في لا أسكن فأغلق الباب او قيد لا يحنث فصار المحاصل
 أنه اذا كان شرط الحنث عدميا فان عجز عن شرط البر بفوات محله لا يحنث وان مع بقاء
 المحل حنث سواء كان المانع حسيا أو لا وكذا لو كان المانع كونه مستحيلا لعادة كس
 السماء وان كان الشرط وجوديا لا يحنث مطلقا ولو كان المانع غير حسي في المختار كما
 يستفاد من الدرر المختار من آخر التعليق والله ولي التوفيق والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل تشاجر مع زوجته فحلف بالطلاق الثلاث ان ذهبت الى بيت أبيك على اسم الغضب
 في هذا اليوم تكوفي طالقة بالثلاث ثم بعد مضى أربعين يوما تشاجر معها مرة أخرى
 فذهبت الى بيت أبيها على وجه الغضب فهل اذا مضى اليوم المحلوف عليه ومضت تلك

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٨

مطلب حلف فحجز عن
 البر حنث لو شرط الحنث
 عدميا لا لوجوديا
 وتفصيل ذلك

المدة لا يقع عليه طلاق حيث قيد باليوم المحلوف عليه وزوجته باقية على عصمته (اجاب)
 ان كان الواقع ما ذكر بهذا السؤال لا يقع عليه الطلاق الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل له زوجتان احدهما مطلقة والثانية باقية على عصمته اراد الانتقال الى بلدة أخرى
 وطلب الزوجة التي على عصمته ان تسافر معه فامتنعت فاشهد لها على نفسه وقال لها ان
 رددت المطلقة فانت طالق بالثلاث وبعد ذلك رددت المطلقة فهل اذا تحقق ما ذكر وشهدت
 البينة بذلك في وجه الخصم يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث (اجاب) اذا وجد ما علق
 عليه الطلاق المذكور يحكم بوقوعه ولا تحمل المطلقة ثلاثا حتى تنكح زوجا غير زوجها
 بشروطه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أخ يتيم معه في معيشة واحدة وزوجه بنتا
 صغيرة من أبيها بمهر معلوم وبعد العقد أمر الصغير بطلاقها فطلقها بتعليم نائب قاضي له
 ثم عقد الاخ الكبير عليها ودخل بها فهل لا يصح طلاق الصغير المذكور ويكون
 النكاح الثاني فاسدا وعليه بالدخول مهر مثلها ويفرق بينهما وتكون باقية على عصمة
 الصغير وعليها العدة من وطء الشبهة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا يقع
 طلاق الصبي ولا يصح نكاح الرجل المذكور بناء على الطلاق الصادر من الصبي فيفرق
 بين الرجل المذكور وبين زوجة الصغير حيث كان نكاحه لها ثابتا ويجب عليه بالوطء
 في النكاح الفاسد مهر المثل لا يرد على المسمى وتجب عليها العدة بعد المفارقة والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يزعم انه من أهل العلم مقيم بين أظهر العوام وكل من طلق
 زوجته منهم ثلاثا يذهب اليه ليرد له زوجته فيأتي بصبي ويعقد له على تلك المرأة المطلقة
 ثلاثا ثم يدخل بها ويطاؤها فيعقد هذا الرجل عليها للزوج الاول عقب الطلاق بلا عدة
 فهل اذا توفرت شروط نكاح الصبي اتملك المرأة يكون النكاح صحيحا ولا يصح طلاقه
 ولا طلاق وليه عنه فتكون المرأة حينئذ باقية على عصمة الصبي ولا يصح العقد عليها
 لزوجها الاول ويجب على الحاكم الشرعي التفريق بينهما وبينه فاذا اعتدت للشبهة
 حلت للصبي ويؤدب فاعل ذلك شرعا ويجب على الحاكم ايضا منعه من ذلك كفاللناس
 عنها ومنهم في ذلك وحسب الباب الفساد (اجاب) صرح علما وثابا بأن طلاق الصبي
 لا يصح وبأن ولي الصغير لا يملك تطليق زوجته فليس لزوجة الصغير بعد تطليقه حال
 منعه التزوج بغيره وعلى ولاية الامور منع الرجل المذكور عن ارتكاب مثل هذه
 الامور ان كان لاوقوف له على حقيقة ثبوتها أو قاصدا ليقاعها لطلب الدنيا وتأديبه على
 مخالفة ما اشتهر عن الائمة ودعاية العامة لذلك فيزجر بما يليق بحاله ويحجر على مثل هذا
 الرجل في الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته مطلقة رجعية بقوله
 لو كيل الزوجة من بعد ما دفع الى الوكيل المذكور مؤخر الصداق والنفقة مجعلة هي
 طالق وذلك بحضور بينة تشهد عليه بمحصول ذلك فهل والحال هذه يكون للزوج
 مراجعتها بغير اذنها وبغير عقد جديد ولا مهر اذا لم تخرج من العدة واذا امتنعت عنه وعن

محل طاعته تكون ناشرة ولا يلزم الزوج لها بنفقة ولا كسوة ولا مسكن وله طلب النفقة
 المجلة حيث كان الحال ما ذكر (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعيّاً يكون له
 مراجعتها في العدة وليس للزوجة الامتناع عن طاعة زوجها ولا الخروج من منزله بغير
 حق ولا نفقة للناشرة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وعن بنت قاصرة منها وعن اولاد قصر من غيرها وترك ما ورث عنه شرعاً ولا يتام عم
 وصى شرعى عليهم من قبل الاب ايراد التزوج بالمرأة المذكورة بعد وفاء العدة فامتنعت
 حتى يحلف بالحرام انه لا يتصرف في مال الايتام ولا ينقلها من دار المتوفى خلف منها
 بالمحرام قبل العقد عليها وهي غير زوجة انه لا ينقلها ولا يتصرف في مال الايتام فهل اذا
 تزوجها ودخل بها وتصرف في مال الايتام بالصواب الشرعية لا يقع عليه الطلاق
 المذكور ولا عبرة بحكمه منها وهي غير زوجة ويكون له نقلها في أى مكان شاء من البلد
 (اجاب) شرط تعاليق الطلاق الملك كقوله لمنكوحته ان ذهبت فانت طالق أو
 الاضافة اليه كان نكحتك فانت طالق فلهما قول لا جندية ان فعلت كذا فانت طالق
 فنكحها ففعلت فلا يقع الطلاق على الرجل المذكور حيث كان الحال ما هو مستطور والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يضرب زوجته بعد مدة طلقها طلاقاً
 رجعيّاً وراجعها ثم ذهبت الى بيت أهلها وادعت عليه انه ضربها بعد أن طلبها الى محل
 طاعته وهي تمتنع منه تريد بذلك ايقاع الطلاق بمجرد دعواها فهل اذا لم يصدقها الزوج
 فيما ادعته ولم يعرف بذلك ولم يكن عندها بينة على دعواها لا عبرة بدعواها المجردة عن
 الاثبات الشرعى ويكون القول قوله بيمينه وتكون باقية على عصمة زوجها يلزمها
 طاعته حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى الزوجة
 المذكورة اذا كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت أخاها
 وكالة مفوضة في اقامة الخصومة بينها وبين زوجها وأن يخالعهما الوكيل منه في نظير مؤخر
 صداقها ونفقة عدتها الى انتقضائها فقام الوكيل الخصومة بينهما وبين الزوج على يد
 نائب قاض فخالعهما الزوج على ذلك بموجب حجة شرعية ثم بعد مدة أنكرت الزوجة
 التوكيل وتريد أن تطالب الزوج بمؤخر صداقها ونفقة عدتها فهل اذا ثبت التوكيل
 والخلع بالبينة الشرعية لا عبرة بانكارها ولا تجاب لذلك (اجاب) اذا ثبت توكيل المرأة
 البالغة الرشيدة أخاها في الخلع على مؤخر صداقها ونفقة عدتها وخالعهما الوكيل على ذلك
 لا يكون لها مطالبة الزوج بمما وقع الخلع عليه وتمنع من ذلك حيث ثبت ما ذكر بالوجه
 الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تحقق أن زوجها مات وتزوجت بعد انقضاء
 عدتها غيره ومكثت معه مدة خمس سنين ثم بعد ذلك طلقها الزوج وامتنع من دفع المؤخر
 من الصداق متعللاً بأن زوجها الاول حي حية على عدم دفعه لها فهل والحال هذه لا عبرة
 بتعلله بذلك ويجبر الزوج المطلق على دفع مؤخر صداقها ونفقة عدتها (اجاب) يؤمر

سنة	شعبان
١٢٦٩	٢٨
١٢٦٩	٢٨
١٢٦٩	٣٠
١٢٦٩	مضان
١٢٦٩	٤
١٢٦٩	١٣

الزوج الثاني المذکور بدفع ما بذمته من مؤخر الصداق لزوجته المطلقة منه ولا عبرة بمجرد تعلله بما ذكر كما يجب عليه نفقة عدتها اذ لم يتحقق فساد النكاح شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقين متفرقين وراجعها ومكث معها بعد هسما مدة ثم أرادت الزوجة المذكورة ان تخرج لبیت من بیوت الجيران فقال الزوج لهما ان خرجت نكوي طالق بالثلاث فهل اذا خرجت فور الحلف ولم تتأخر وذهبت لبیت جيرانها يقع الطلاق الثلاث عليها ولا تحل للزوج المذکور الا بعد زواج آخر واذا ادعى انه وقت الحلف زائل العقل وان به جنونا ولم يعهد له ذلك لا تعتبر دعواه ولا يصدق فيها (اجاب) نعم يقع الطلاق الثلاث حيث تحقق ما علق عليه ولا يقبل قول الزوج فيما ذكره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق واحدة بصيغة الطلاق ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها ثلاثة أشهر وأقرت واعترفت بقبض ما ذكر بحضور بينة شرعية تشهد بذلك فهل اذا أنكرت الدفع والقرض بعد الاقرار بما ذكره لا عبرة بذلك الاتسار وتؤاخذ باقرارها ويمك عليها الرجعة في العدة (اجاب) يؤاخذ المقر باقراره فاذا ثبت اقرار المرأة المذكورة بما ذكره طوعا وعملت بموجب اقرارها ولا يطلق رجعيها مراجعة زوجته مادامت في عدته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج فاصرة من أبيها بصداق معلوم ثم تشاجر الزوج مع أبيها فقال له الاب فت لك الحق بنتي وطلقها فقال هي طالق على ذلك وكان ذلك قبل الدخول والخلو العجيبة ثم بعد مدة بلغت البنت وصارت رشيدة فهل يكون لها مطالبة الزوج بنصف المهر المسمى لها (اجاب) نعم للزوجة المذكورة مطالبة زوجها بنصف المسمى والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلقها طلاق رجعية ولم يدفع لها ما تستحقه من مؤخر صداقها ونفقة عدتها فطالب ما ذكر منه فامتنع مدعي انه خالها فانكرت دعواه الخلع فهل اذا لم يثبت دعواه الخلع بالبينة الشرعية لايجب لذلك ويكون لها مطالبة بحقوقها الشرعية من مؤخر ونفقة عدة حيث لم تخرج منها (اجاب) للمطلقة المذكورة مطالبة بزوجها بنفقة عدتها مادامت فيها ومؤخر صداقها حيث لم يثبت دعواه الخلع على ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من نفقة العدة ومن مؤخر صداقها وطلقها زوجها على ذلك ثم بعد الطلاق ظهر بها حمل ووضعته وأرادت ان تطالب مطلقها بنفقة العدة وأجرة حضانتها ونفقة الحمل الذي وضعته فهل لا تجاب لذلك (اجاب) نعم لامطالبة للزوجة المذكورة بما ثبت البراءة منه من نفقة العدة ومؤخر الصداق عوضا في الطلاق بل لا يستحق عليه نفقة العدة بعد انقضائها بدون فرض ولو لم تجعل عوضا في الطلاق اسقطها بمضي العدة ولها مطالبة بزوجها بأجرة حضانه ولدها منها وأجرة ارضاعه ونفقته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق الثلاث لا تدخل دار أمها والعسكري فيها فدخلت دار أمها والعسكري فيها فسأل القاضي

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٥

ذی القعدة

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

١٦

محل طاعته تكون ناشزة ولا يلزم الزوج لها بنفقة ولا كسوة ولا مسكن وله طلب النفقة
 المجعلة حيث كان الحال ما ذكر (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعياً يكون له
 مراجعتها في العدة وليس للزوجة الامتناع عن طاعة زوجها ولا الخروج من منزله بغير
 حق ولا نفقة للناشزة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وعن بنت قاصرة منها وعن اولاد قصر من غيرها وترك ما يورث عنه شرعاً ولا يتام عم
 وصى شرعى عليهم من قبل الاب اراد التزوج بالمرأة المذكورة بعد وفاء العدة فامتنعت
 حتى يحلف بالحرام انه لا يتصرف في مال اليتام ولا يتقلها من دار المتوفى فحلف منها
 بالحرام قبل العقد عليها وهي غير زوجة انه لا يتقلها ولا يتصرف في مال اليتام فهل اذا
 تزوجها ودخل بها وتصرف في مال اليتام بالوصاية الشرعية لا يقع عليه الطلاق
 المذكور ولا عبرة بحلفه منها وهي غير زوجة ويكون له نقلا في أى مكان شاء من البلد
 (اجاب) شرط تعليق الطلاق الملك كقوله لمنكوحته ان ذهبت فانت طالق أو
 الاضافة اليه كان نكحتك فانت طالق فلغا قوله لاجنية ان فعلت كذا فانت طالق
 فنكحها ففعلت فلا يقع الطلاق على الرجل المذكور حيث كان الحال ما هو مسطور والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يضرب زوجته وبعد مدة طلقها طلقة
 رجعية وراجعها ثم ذهبت الى بيت أهلها وادعت عليه انه ضربها بعد أن طلبها الى محل
 طاعته وهي تمتنع منه تريد بذلك ايقاع الطلاق بمجرد دعواها فهل اذا لم يصدقها الزوج
 فيما ادعته ولم يعترف بذلك ولم يكن عندها بينة على دعواها لا عبرة بدعواها المجردة عن
 الاثبات الشرعى ويكون القول قوله يمينه وتكون باقية على عصمة زوجها يلزمها
 طاعته حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى الزوجة
 المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت أخاها
 وكالة مفوضة في اقامة الخصومة بينها وبين زوجها وأن يخالعهما الوكيل منه في نظير مؤخر
 صداقها ونفقة عدتها الى انتضاءها فاقام الوكيل الخصومة بينهما وبين الزوج على يد
 نائب قاض خالعهما الزوج على ذلك بموجب حجة شرعية ثم بعد مدة أنكرت الزوجة
 التوكيل وتريد أن تطالب الزوج بمؤخر صداقها ونفقة عدتها فهل اذا ثبت التوكيل
 والخلع بالبينة الشرعية لا عبرة بانكارها ولا تجب لذلك (اجاب) اذا ثبت توكيل المرأة
 البالغة الرشيدة أنها في الخلع على مؤخر صداقها ونفقة عدتها وخالعهما الوكيل على ذلك
 لا يكون لها مطالبة الزوج بمأوق الخلع عليه وتمتع من ذلك حيث ثبت ما ذكر بالوجه
 الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تحقق أن زوجها مات وتزوجت بعد انقضاء
 عدتها غيره ومكثت معه مدة خمس سنين ثم بعد ذلك طلقها الزوج وامتنع من دفع المؤخر
 من الصداق متعللاً بأن زوجها الاول حي حيلة على عدم دفعه لها فهل والحال هذه لا عبرة
 بتعلله بذلك ويجبر الزوج المطلق على دفع مؤخر صداقها ونفقة عدتها (اجاب) يؤمر

شعبان
 ٢٨
 سنة
 ١٢٦٩

٢٨
 ١٢٦٩

٣٠
 ١٢٦٩

مضان
 ٤
 ١٢٦٩

١٣
 ١٢٦٩

الزوج الثاني المذکور بدفع ما بذمته من مؤخر الصداق لزوجته المطلقة منه ولا عبرة بمجرد
تعلله بما ذكر كما يجب عليه نفقة عدتها اذ لم يتحقق فساد النكاح شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته طلقين متفرقين وراجعها ومكث معها بعدهم مائة ثم
أرادت الزوجة المذكورة أن تخرج لبیت من بیوت الجيران فقال الزوج لهما ان خرجت
تكوني طالق بالثلاث فهل اذا خرجت فور الحلف ولم تتأخر وذهبت لبیت جيرانها يقع
الطلاق الثلاث عليها ولا تحل للزوج المذکور الا بعد زواج آخر واذا ادعى انه وقت
الحلف زائل العقل وان به جنونا ولم يهدله ذلك لا تعتبر دعواه ولا يصدق فيها (اجاب)
نعم يقع الطلاق الثلاث حيث تحقق ما علق عليه ولا يقبل قول الزوج فيما ذكره والحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته واحدة بصيغة الطلاق ودفع لها
مؤخر صداقها ونفقة عدتها ثلاثة أشهر وأقرت واعترفت بقبض ما ذكر بحضور بينة
شرعية تشهد بذلك فهل اذا أنكرت الدفع والقبض بعد الاقرار بما ذكر لا عبرة بذلك
الاتسار وتواخذا بقرارها ويملك عليها الرجعة في العدة (اجاب) يؤخذ بالقرار باقراره
فاذا ثبت اقرار المرأة المذكورة بما ذكر طوعا وعملت بموجب اقرارها ولما طلق رجعيها
مر اربعة زوجته مادامت في عدته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج
قاصرة من أبيها بصداق معلوم ثم تشاجر الزوج مع أبيها فقال له الاب فتلك حق بنتي
وطلقها فقال هي طالق على ذلك وكان ذلك قبل الدخول والمخلوة الصحيحة ثم بعد مدة
بلغت البنت وصارت رشيدة فهل يكون لها مطالبة الزوج بنصف المهر المسمى لها
(اجاب) نعم للزوجة المذكورة مطالبة زوجها بنصف المسمى والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلقها طلاق رجعية ولم يدفع لها ما استحقه من مؤخر
صداقها ونفقة عدتها فطالب ما ذكر منه فامتنع مدعيها انه خالها فانكرت دعواه الخلع
فهل اذا لم يثبت دعواه الخلع بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ويكون لها مطالبة بمحقوقها
الشرعية من مؤخر ونفقة عدة حيث لم تخرج منها (اجاب) للمطلقة المذكورة مطالبة
زوجها بنفقة عدتها مادامت فيها ومؤخر صداقها حيث لم يثبت دعواه الخلع على ذلك
بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من نفقة العدة ومن
مؤخر صداقها وطلقها زوجها على ذلك ثم بعد الطلاق ظهر بها حمل ووضعته وأرادت
ان تطالب مطلقها بنفقة العدة وأجرة حضانتها ونفقة الحمل الذي وضعته فهل لا تجاب
لذلك (اجاب) نعم لا مطالبة للزوجة المذكورة بما ثبت الا براءة منه من نفقة العدة ومؤخر
الصداق عوضا في الطلاق بل لا استحق عليه نفقة العدة بعد انقضائها بدون فرض ولو لم
تجعل عوضا في الطلاق اسقوطها بمضي العدة ولها مطالبة زوجها بأجرة حضانه ولدها منها
وأجرة ارضاعه ونفقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق
الثلاث لا تدخل دار أمها والعسكري فيها فدخلت دار أمها والعسكري فيها فسأل القاضي

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٥

ذی القعدة

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

١٦

فأفتة بالوقوع وسأل غير القاضي فأفتاه بالوقوع أيضا ثم بعد مضي نحو خمسة عشر يوما رجع الى القاضي المذكور وقال له اني قلت وقت حلفي لا تدخل دارا ملكا والمشايخ قاعدون مع العسكري وقد دخلت والمشايخ ليسوا قاعدين معه واحجج بانه لم يخبر القاضي بذلك وقال سؤاله له اولا خوفا من المشايخ وأراد بذلك عدم وقوع الطلاق فهل حيث ثبت اقراره عند القاضي وعند غيره بالتعليق على دخول دارها والعسكري فيها وانها دخلت الدار والعسكري فيها يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث ولا يقبل رجوعه عن ذلك ولا تنفعه الحيلة حيث كان مقرا وكانت هناك بينة شرعية تشهد عليه بما أخبر به القاضي اولا (اجاب) يقضى على الرجل المذكور بوقوع الطلاق الثلاث حيث ثبت اقراره به على الوجه المذكور اولا ولا يقبل رجوعه عن ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة مطلقة منه ثلاثا تزوجت عبدا رقيقا ميمرا دون البلوغ ودخل بها وأصابها فهل اذا ملكه لها سيده وانفسخ النكاح وتزوج بها بعد ذلك مطلقا بعد انقضاء عدتها يصح ذلك حيث رضيت الزوجة بذلك ولم يكن لها ولي ولا عاصب يمنعها ويعترض عليها واذا ادعت انها حاضت ثلاث حيض في مدة شهرين تصدق في انقضاء عدتها في هذه المدة (اجاب) القول للزوجة في انقضاء عدتها بيمينها اذا كانت المدة محتملة لذلك وقل مدة تحتمل ذلك بالحض ستون يوما عند أي خنيقة رحمه الله تعالى ونكاح العبد على الوجه المذكور يحل المعلقة ثلاثا حيث كان مراهقا وبلغ سنه عشرين فأكثروا الله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته من أجل صفات رصوف فقال لها من أين لك هذه الصفات فقالت من شغل أخى ففكر عليها الكلام مرارا فلم تجب بغير هذا فقال لها على الطلاق الثلاث أن تخبريني الخبر الصحيح اهي شغل أخيك أم شغل الغير فقالت الجميع انها من شغل الغير فهل لا يقع عليه الطلاق (اجاب) لا يقع الطلاق على الرجل المذكور اذا كان الواقع ما هو مرسومه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية وهي حامل منه ومات وهي في العدة عنها وعن ابن وبنت قاصرين منها فقام القاضي أخاه وصيا على القاصرين فطلبت المرأة المذكورة ما يخصها من ميراث زوجها لكونه مات وهي في عدة الطلاق الرجعي فامتنع الوصي من ذلك متعللا بأنها كانت طلق قبل ذلك ثلاثا وان أخاه عقد عليها لما أخبرته بانقضاء عدتها منه وبأنها تزوجت آخر ودخل بها وطلقتها وانقضت عدتها وان لم يعلم ذلك ولم يره ويطلب منها اثبات التخليل بالبينه فهل لا عبرة بما تعلق به الوصي المذكور حيث أخبرت بما ذكر وصدقها الزوج حال صحته مع احتمال المدة ويكون لها أخذ ما يخصها بالارث من زوجها المذكور وخصوصا وقد أخبر الزوج عند العدة عليها بأنها تزوجت آخر بعد انقضاء المدة ودخل بها وطلقتها وانقضت عدتها منه (اجاب) المطلقة رجعيا ترث من زوجها حيث مات وهي في العدة واذا أخبرت المطلقة ثلاثا بانقضاء العدة

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

ذی الحجة

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٢٠

محرم

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

٢٥

والتزويج بآخره وان طلقها وانقضت عدتها منه يقبل قولها في ذلك حيث كانت المدة
محتلة للعدتين والتزوج ولزوجه الاول العقد عليها حيث صدقها في ذلك والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته البالغة الرشيدة فسأله الله الطلاق فامتنع فأبرأته
من قدر معلوم من المقدم والمؤخر فطلقها في نظير ما أبرأته منه فهل يقع الطلاق باثنا وإذا
أرادت الرجوع عليه بعد الطلاق بما أبرأته منه لا تجاب لذلك إذا ثبت ما ذكر بالوجه
الشرعي (اجاب) الطلاق على مال بائن ومنه الطلاق على البراءة وليس للمرأة الرجوع
فيما أبرأت عنه حيث ثبتت البراءة منها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له جار عاقر وتشاجر معه وحلف بالطلاق انه ما دام مجاورا له وما كثر في هذا السوق
لا يكلمه فهل إذا عزل المحالف من الحانوت وسكن في حانوت في سوق آخر بعيد عن الاول
وكلمه بعد ذلك لا يقع عليه الطلاق والمحال هذه (اجاب) نعم لا يقع عليه الطلاق والمحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وأشهد على ذلك بينة من المسلمين
وأمرها أن تذهب الى المحاكم الشرعي وتأخذ حقها وذلك في حال صحته وسلامته وتركتها
وذهب الى أشغال القناطر مكث فيها ستة أشهر وبعد سنة مرض ومات في مرضه فهل إذا
شهدت البينة بذلك وانقضت عدتها وأرادت أن تأخذ من ميراثه بدون اثبات رجعة
شرعية لا تجاب لذلك (اجاب) إذا طلق الرجل المذكور زوجته ثلاثا حال صحته لا يكون
لها ميراث فيما تركه ولو مات وهي في العدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرادت
الدخول على زوجها في المكان الذي هو فيه فمنعها فقالت له أنا مطلقة واحدة أم بالثلاث
فقال لها مطلقة بالثلاث شافعي ومالكي وأبو حنيفة ففي ثانی يوم رفعته لدى القاضي فطلبه
وسأله فأخبره بذلك فحكم عليه بوقوع الطلاق والآن ينكر فهل إذا ثبت ما ذكر بالبينة
يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث حيث كان حاضرا ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره
(اجاب) نعم يحكم على الزوج المذكور بوقوع الطلاق الثلاث من زوجته المذكورة
والحال هذه ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة
زوجها وليها من آخر بمهر معلوم ودخل بها الزوج وعاشا مدة ثم ضاررها في العشرة
لاجل ان تترك له الحقوق الشرعية ويطلقها وأحضر جماعة من المسلمين وقال أبرئني
من الحقوق فأبرأته من الحق ونفقة العدة بغير حضور والدها فهل إذا كانت قاصرة
لاصح براءتها ولها الرجوع عليه بالحق ونفقة العدة (اجاب) لا يصح البراءة من
الصغيرة المذكورة لدينا المرتب بذمة زوجها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة
رشيدة أبرأت زوجها من باقي مقدم صداقها ومن مؤخره وهو معلوم لها وطلبت منه ان
يطلقها في نظير ذلك فقبل منها وطلقها على ذلك طليقة بائنة ثم بعد مدة عقد عليها عقدا
جديدا بشروطه وأركانها بمهر جديد برضاها فهل إذا أرادت الرجوع في الحق الذي
أبرأته منه والمحال هذه لا تجاب لذلك (اجاب) ليس للزوجة المذكورة الرجوع فيما صح

ابراة زوجها عنه من مؤخر صداقها الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
 طلقين متفرقين ثم تشاجر معها وطلبت منه الطلاق فامتنع فترافعا لدى نائب الشرع
 ببلدة يقال لها في العرب وابراة من باقى صداقها المعلوم ومن نفقة العدة بعد تقديرها
 وهي بالغة عاقلة لا مكرهة ولا مبذرة لئلا فطلقها زوجها طلاقا على ذلك في المجلس فهل
 يقع هذا الطلاق وتكون حينئذ مطلقة منه ثلاثا ولا تحل له الا بعد زوج آخر وتكون
 هذه البراءة صحيحة ولو لم تصل ويجوز لها التزوج بغيره بعد وفاء العدة (اجاب) نعم يقع
 الطلاق المذكور على الزوج ولا تحل له المطلقة الا بعد زوج آخر حيث كان مكمل للثلاث
 والرشد عندها وحسن التصرف في المال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأه ابرأت زوجها
 مما لها عنده من مقدم الصداق ومؤخره المعلوم لها ولزوجها بحضرة بينة شرعية فهل اذا
 طلقها بعد ذلك وأرادت أن تطالبه بما ابرأتة مما ذكر لا تجاب لذلك حيث كان البراء
 منها الزوجها ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) ليس للزوجة الرجوع على زوجها بما ابرأتة
 من دين المهر حيث وقع البراء عن طوع مستوفيا شرائط العدة والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأه بالغة رشيدة حامل سألت زوجها أن يخالعهما على مؤخر صداقها المعلوم لها وعلى
 نفقة العدة حتى تضع بقدره معلوم من الدراهم فرضى الزوج بذلك فخالعهما على ذلك فهل
 اذا أرادت الزوجة المذكورة الرجوع على زوجها في مؤخر صداقها ونفقة العدة لا تجاب
 لذلك (اجاب) نعم ليس لها الرجوع على زوجها بما ذكره والحال هذه والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأه طلبت طلاق بنتها القاصرة من زوجها واقتدت عصمتها منه بصداقها
 والتزمت له به بحضرة بينة فطلقها الزوج بالمجلس فبعد مدة أرادت المرأة الرجوع على
 زوج البنت القاصرة بالمهر قبل بلوغ البنت المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر
 بالبينة الشرعية لا يكون لام القاصرة مطالبة الزوج بشئ من ذلك والحال ان الام لم
 تكن وصيا على بنتها المذكورة (اجاب) نعم لا يكون للام المذكورة والحال هذه مطالبة
 الزوج بصداق بنتها والبنت بعد بلوغها رشيدة المطالبة به والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل تزوج بنت عمه ومكث معها ثم تشاجر معها فذهبت الى بيت أبيها ومكثت فيه
 مدة من الزمان ثم بعد ذلك ترفع مع عمه على يد نائب القاضى فطلب العلم الطلاق من
 الزوج فقال هي خالصة فقال العلم هذا لم يثبت الطلاق فقال الزوج لنائب القاضى ماذا
 أقول فقال له النائب مثل ما تقول قل فقال الزوج هي طالق ثلاثا في ثلاث ومحترمة على
 مثل أمي وأختي ثم بعد مدة ادعى ان عمه اكرهه على طلاق بنته ويريد أن يعاشر زوجته
 بدون تحليل فهل والحال هذه لا عبرة بدعواه الا كراهه ويحكم عليه بالطلاق الثلاث ولا
 تحل له حتى تنكح زوجا غيره سيما ان الزوج لم يثبت دعواه الا كراهه بل طلقها طائعا
 مختارا بحضرة نائب القاضى وجمع من المسلمين (اجاب) نعم لا تحل له حتى تنكح زوجا
 غيره ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق

١٢٧٠

٢٩

١٢٧٠

٢٩

ربيع الثاني

١٢٧٠

٤

جاءى الاولى

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

١٤٠

١٢٧٠

١٥

جمادى الثانية

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٣٠

١٢٧٠

٣٠

رجب

١٢٧٠

٢١

رمضان

١٢٧٠

٧

الثلاث من زوجته انه لم يبع شيئا معينا مشترى بشئ معلوم مقرابه بزيادة عن هذا الثمن ولم يحصل ربح فيه فهل اذا ثبت بالوجه الشرعى انه حصل بيع بزيادة عن هذا الثمن وبيع فيه يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له زوجته حتى تنكح زوجها غيره حيث تحقق شرط الطلاق الثلاث ويمنع عن زوجته والحال هذه (اجاب) نعم يقع عليه الطلاق الثلاث اذا كان الواقع ما هو مسطور حيث وجد شرطه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت عن طاعة زوجها ولم يمكنه ردها الى محل طاعته وأرادت طلاقها منه فامتنع الزوج من الطلاق حتى تقضى منه والحال انه لم يثبت على الزوج اضرار لها فهل والحال هذه لا يجبر الزوج على طلاقها (اجاب) نعم لا يجبر الزوج المذكور على طلاق زوجته وعليه معاشرتها بالمعروف وعليها طاعته والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وصى على بنتيها فزوجتهما لاختوين أحدهما قاصروا والاخر بالغ وقبضت الام بمجل صداقهما وجهرت كل واحدة بمهاز بعضه من المجمل وبعضه من متروكات أبيهما فهل والحال هذه اذا أرادت الام المذكورة أن تطلق ابنتيها المذكورتين من ذو جيهما وان تأخذ ما جهزته لهما من مهرهما ومن متروكات أبيهما لا تجب لذلك ولا يجبر البالغ على طلاق زوجته وليس لولى القاصر أن يطلق زوجته (اجاب) نعم لا تجب الام المذكورة لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جمع الطلاق الثلاث في لفظ فقال لزوجته روجي أنت طالق بالثلاث فهل يقع الطلاق الثلاث عليه مرة واحدة ولا تحل له من بعد حتى تنكح زوجها غيره (اجاب) نعم يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجها غيره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من ذوات الحيض طلقها زوجها طلاقا واحدة رجعية لم يسبها غيرها من الطلاق ودفع لها نفقة عشرين يوما وبعد مضي ثمانية وثلاثين يوما من وقت الطلاق راجعها الى عصمتها وهي في العدة فهل تكون الرجعة صحيحة وليس لها الامتناع عنه اذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال (اجاب) نعم للطلق رجعا راجعة زوجته مادامت في العدة وليس لها الامتناع عن زوجها والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته القاصرة من ابن رجل على قدر معلوم من الصداق ثم جفلت البنت المذكورة من زوجها وامتنعت من قبوله فهل اذا التزم أبوها بمؤخر صداقها ليطلقها الزوج في نظيره وطلقها الزوج على الوجه المذكور وأراد أبوها أن يرجع على الزوج بما طلقها في نظيره من الصداق الذي التزم به الأب في نظير الطلاق قبل بلوغ الزوجة المذكورة لا يجاب الأب لذلك (اجاب) خلع الأب صغيرته على مهرها ملتزما له صحيحا لا يسقط مهرها لانه لم يدخل تحت ولاية الأب فاذا بلغت تأخذ نصف الصداق قبل الدخول وكله ان كان بعده من الزوج ويرجع هو على الأب المضامن أو ترجع هي على الأب ولا يرجع هو على الزوج وقد صرحوا بان الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الاحكام الا أن بدل الخلع اذا بطل يقع الطلاق بائنا وعوض

رمضان سنة

الطلاق اذا بطل يقع رجعي كما في شرح الدرر ومما ذكر يعلم جواب الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجرت معه زوجته وخلفت نفسها منه بما لها من مؤخر صداقها المعلوم وبقدر معلوم من الدراهم في مقابلة نفقة العدة فأجابها بذلك وخالفها على ذلك وقبلت منه الخلع المذكور فهل اذا أرادت أن تطالبه بشئ مما خلفت به نفسها من الدراهم لا تجب لذلك شرعا (أجاب) ليس للزوجة الرجوع على زوجها بالدراهم التي وقع الخلع عليها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقامته ابنته المكففة وكفيلاتها مفوضا في اختلاعهما من زوجها بمؤخر صداقها وخالفها من زوجها على ذلك فبعد ذلك أنكرت الزوجة الخلع على مؤخر الصداق هي وأبوها وصدقها على الطلاق البائن من غير مؤخر الصداق ويطالبان الزوج به وطلب من الزوج اثبات الخلع على مؤخر الصداق فقام على ذلك شطرا وعجز عن الشطر الآخر وطلب منه مؤخر الصداق وألزم بدفعه ثم بعد ذلك وجد الشطر الثاني الشاهد له بذلك فهل اذا شهد به بعد ذلك طبق دعواه في وجه الزوجة وكفيلاتها تمنع الزوجة وأبوها من المطالبة بمؤخر الصداق (أجاب) اذا ثبت الزوج دعواه الخلع على عوض بالطريق الشرعي استحق ذلك العوض حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بانه طلقها طلاقا واحدة في مقابلة عو عن فأنكر الزوج الطلاق المذكور فهل اذا لم تثبت دعواها بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات ويكون القول قوله بيمينه وتكون زوجته باقية على عصمته والحال هذه (أجاب) القول قول الزوج بيمينه في انكاره الطلاق المذكور ولا يفرق بينهما اذا لم تثبت عليه الطلاق بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فخرجت الى بيت أمها وتركت ما تملكه من فرش ونحاس وملبوس في بيت زوجها فحضر الزوج في بيت أمها وضربها وحلف بالطلاق الثلاث بحضرة بينة أنها أخذت جميع ما في المنزل مما ذكر ولم يبق منه شيئا ثم بعد ذلك طلب صلحها فاستل عن اليمين فأنكر فلما شهدت عليه البينة قال اني حلفت صحيحا ولكني قبل الحلف أخرجت ما في البيت فهل اذا ثبت ما ذكر يحنث لاضافة الفعل لها ولا عبرة بانكاره مع وجود البينة (أجاب) اذا تحقق عدم الاخذ بالحنث عليه وقع الطلاق والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت من زوجها عند شيخ البلد أن يلقها فامتنع الزوج من الطلاق فشد عليه شيخ البلد وأراد أن يرسله للحاكم مع خادمه فخاف الزوج من ذلك فقال تكون طالق ان شاء الله تعالى متصلا فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالبينة لا يقع عليه الطلاق المعلق على المشيئة وتكون باقية على عصمته (أجاب) نعم لا يقع عليه الطلاق المعلق على المشيئة مع الاتصال ما لم يتحقق خلاف ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أبرأته زوجته من صداقها المتقدم والمؤخر وهو

١٢٧٠

٢٥

سؤال ٩

١٢٧٠

ذى القعدة

١٥

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

معلوم لها وله فطلقها على ذلك طليقة واحدة فهل والحال هذه يقع الطلاق المذكور بائنا
وتلك به نفسها. وحينئذ لا تحل له الا بعقد جديد ومهر برضاها واذنها (اجاب) الواقع
بالطلاق الصريح على مال قال محشي الدر ولوعلى براءته منه طلاق بائن فاذا كان الواقع
طلاقا بائنا لا تحل له الا بعقد جديد برضاها ما لم يسبق بشئتين والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل طلق زوجته طليقة واحدة بائنة فاراد بعد ذلك امر اجعتها بدون عقد عليها فهل
والحال هذه ليس له ذلك بل يكون له العقد عليها بائنا ورضاها بمهر جديد وتبقى معه
بعد ذلك بما تبقى من عدد الطلاق (اجاب) لاربعة بدون عقد مع الطلاق البائن كما
هو معلوم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلاثا وترافت
معه على يد نائب قاض ببلاد الريف فانكر الزوج الطلاق الثلاث واعترف بواحدة
بائنة فطلب منها النائب بينة فجحزت عن احضار البينة فعقد لها القاضي العقد على
زوجها العجزها عن احضار البينة فهل اذا احضرت رجلين أحدهما أخوها والاخر
أجنبي وشهدا بالطلاق الثلاث يحكم عليه بها ويكون العقد فاسدا (اجاب) اذا ثبت
الطلاق الثلاث على الزوج المذكور بالوجه الشرعي فرق القاضي بينهما والا فلا
وشهادة الشاهدين المذكورين مقبولة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته طليقة رجعية وراجعها وصرح بالامانة ثم طلقها طليقة ثانية وراجعها
قبل انقضاء عدتها فامتنعت من الرجعة وادعت بانه طلقها ثلاثا فانكر الزوج دعواها
فهل اذا لم تثبت الزوجة دعواها بالبينة الشرعية لاعبرة بدعواها المجردة عن الاثبات
ويكون القول قول الزوج يمينه في ذلك واذا اراد الزوج ان ينقلها دون مسافة القصر
وكان مأموئا عليها يحجب لذلك واذا امتنعت عن ذلك تكون ناشرة لانفقة لها ولا كسوة
مادامت كذلك (اجاب) القول قول الزوج يمينه في انكار ما ادعته الزوجة عليه
من الطلاق الثلاث والبينة بينة الزوجة على ذلك فاذا لم تثبت على الزوج ما يوجب
البينة وتحققت الرجعة من الزوج في العدة تؤمر الزوجة بطاعة زوجها حيث كان
فانما يحتوقها الشرعية وله نقلها دون مسافة القصر اذا أوفاهما بمحل الصداق وكان
مأموئا عليها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهو في حال
صحته وسلامته ثم بعد خمسة عشر يوما مرض ومات عن ورثة وعن مطلقته المذكورة وترك
ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه اذا ثبت الطلاق البائن من الزوج وهو في حال صحته
وسلامته بالبينة الشرعية لاميراث للزوجة المطلقة فيما تركه الميت (اجاب) اذا تحققت
بالوجه الشرعي أن الطلاق الثلاث صدر من الزوج حال صحته ثم مرض ومات لا ترث
المرأة منه ولو مات في عدتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة أبرأت
زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها المقدرة الى انقضائها في نظير أن يخالفها
زوجها فقبل منها وخالها خالعا صحيحا شرعيا فهل والحال هذه يقع الخلع بائنا واذا أرادت

ذى الحجة

صفر

ربيع الاول

ربيع الثاني سنة ١٢٧١

٢٦ ١٢٧١

٢٦ ١٢٧١

جمادى الاولى

١ ١٢٧١
مطلب تزوجها على ان
أمرها بيدها ان بدأت
صح والا لا

١٤ ١٢٧١

١٩ ١٢٧١

رجب

٢٧ ١٢٧١

الزوجة أن ترجع على زوجها بما أبرأته منه لا تجاب لذلك (أجاب) الخلع على مؤخر
الصداق ونفقة العدة صحيح مسقط لحقوق النكاح ونفقة العدة مع التنصيص عليها
والواقع به طلاق بائن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان ظهر هذا المسروق
عندك تكوني طالق ثلاثا فظهر المسروق عند أخيه لا عندها فماذا يكون الحكم (أجاب)
اذا لم يتحقق وجود ما علق عليه الطلاق لا يقع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها
زوجها وتزوجت بغيره بعد انقضاء عدتها منه فبعد مدة أنكر مطلقها الطلاق ويدعي انها
باقية على عصمتها فهل اذا شهدت لها بينة شرعية بطلاق مطلقها وانها تزوجت بالاخر بعد
انقضاء عدتها منه لا عبرة بانكاره ويمنع والمحال هذه (أجاب) نعم اذا ثبت الطلاق
بالوجه الشرعي وكان تزوجها بعد انقضاء العدة من غير مراجعة من الزوج الاول لا عبرة
بانكاره ويصح النكاح الثاني حيث استوفى شرائطه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
لها عبد اعتقته وتزوجت به وشرطت عليه في مجلس العقد ان أمرها بيدها تطلق نفسها متى
شاءت وقبل الزوج ذلك فهل والمحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لها ان تطلق
نفسها بمقتضى هذا الشرط أم لا (أجاب) نعم اذا ثبت ما ذكر بوجه شرعي كان لها ذلك
والافلا وفي الدر من آخر الامر باليد نكحها على ان أمرها بيدها صح وفي حاشيته رد المختار
قوله صح مقيد بما اذا ابتدأت المرأة فقالت تزوجت نفسي منك على ان أمرى بيدي أطلق
نفسى كلما أريد أو على أنى طالق فقال الزوج قبلت أما لو بدأ الزوج لا تطلق ولا يصير الامر
بيدها كما في البحر عن الخلاصة والبرزازية اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته ثلاثا في زمن صحته وسلامته واشهد بینه بذلك وبعد ان مكث مدة اربعة اشهر
مرض نحو عشرة ايام ومات فطلبت الزوجة اخذ حصته في تركته متعلقة بانها لم تحض الا بعد
موته فهل اذا كان الطلاق الثلاث ثابتا في زمن العدة لا تجاب لذلك ولا حق لها في تركته
(أجاب) اذا كان الطلاق الثلاث في العدة لا يكون لها الميراث ولومات في عدتها والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا في مرض موته فاصدا بذلك حرمانها من
الارث ثم بعد طلاقها المذكور بيوم واحد مات الزوج المذكور عن زوجته المذكورة
وعن ورثة آخرين فهل يكون بذلك فارا من ارثها ويكون لها اخذ ما يخصها بالارث من
تركته بالقرينة الشرعية حيث كانت في عدته وقت موته (أجاب) اذا كان
الطلاق المذكور في مرض الموت لا يسأل الزوجة ومات وهي في العدة ورثت منه والا
فلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة سألت زوجها ان يخالعهما على مؤخر صدقها ونفقة
عدتها الى انقضاءها وتحملها بأجرة الرضاع مدة معلومة وخالعهما الزوج في نظير ذلك فهل
اذا غاب الزوج مدة من الزمان ورجع من غيبته وتريد أن تطالبه بمؤخر الصداق ونفقة
العدة وأجرة الرضاع لا تجاب لذلك (أجاب) نعم ليس لها ذلك والمحال هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا واحدة بائنة وقد عليها عقد اجدد ابهر جديدا

سنة	شعبان	٦	١٢٧١
رضاهما وصار معاشرهما مدة من الشهر ثم بعد ذلك ادعى أخو الزوجة أن زوجها طلقها ثلاثاً فذكر كل من الزوجين ذلك فهل والحال هذه إذا لم يثبت إلاخ المذكور دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي وتكون على عصمة زوجها (أجاب) إذا كان الزوج منكراً للطلاق الثلاث لا عبرة بدعوى إلاخ المذكور للطلاق بدون اثبات شرعي ولو باقامة شاهد آخر مع إلاخ إذا لم يكن هناك مانع من قبول شهادة إلاخ في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهو في حال صحته وسلامته طلاقه بائنة مكتملة الثلاث ثم بعد مدة تزیده إلى سبعين يوماً مات الزوج عن مطلقته وهي في العدة وعن ابنه بنت وعن أم وترك ما يورث عنه شرعاً في يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب) لا ميراث للطلقة بائناً حال الصحة ولو مات في عدتها أو يقسم ميراث الرجل المذکور بين ابنه وبنته وأمه حيث لا وارث له سوى من ذكر فلامه السدس فرضاً والباقي يكون بين ابنه وبنته لئلا كرمثل حظ الأنثيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً واحدة رجعية لم يسبق له غيرها لا في نظير مال ثم راجعها في ثاني يوم على يد بينة تشهد بالمرأجة وعاشرها بعد ذلك معاشرة الأزواج ثلاث سنين ثم بعد تلك المدة أنكرت المرأة المراجعة وادعت أنها ليست على ذمته من حين الطلاق إلى الآن فهل إذا أقام البينة على المراجعة وكان الأمر كما ذكر لا عبرة بانكارها ولا يمكن من الخروج عن طاعته حيث كانت المراجعة ثابتة بالوجه الشرعي ولم تسبق تلك الطلقة بائنتين وكان قائماً بحقوقها الشرعية (أجاب) نعم لا يمكن من ذلك ولا عبرة بانكارها أن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة شاجرت مع زوجها وأبرأته من مؤخر صداقها المعلوم لهما وطلبت منه الطلاق في نظير ذلك فقال لها أنت طالق على ذلك وكتب لها وثيقة شرعية بحضرة بينة من المسلمين يشهدون بذلك وهما في حال صحتهما وسلامتهما واختيارهما وتفرقا ولم يرجع أحدهما على الآخر ثم بعد ذلك حصل للزوجة مرض وماتت فيه قبل انقضاء العدة فهل إذا ثبت ما ذكر وأراد الزوج المذکور أن يرث من الزوجة المذكورة لا يجب لذلك (أجاب) حيث وقع الطلاق بائناً لكونه على مال ثم ماتت الزوجة قبل أن يخرج من عدتها لا يرث منها الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً رجعية ودفع لها ما لها من حقوق الزوجية ثم ماتت قبل انقضاء عدتها عن أبيها وأُمها فقط فهل يكون له النصف فيما تركه ولا يكون الطلاق الرجعي ما ناله من الميراث (أجاب) الطلاق الرجعي لا يخرج المرأة عن الزوجية قبل انقضاء العدة فإذا ماتت وهي في العدة ورثها الزوج ما لم يثبت عليه البائن بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته وهي في أثناء الجمعة بالطلاق أنها لا تذهب إلى محل أبيها في تلك الجمعة وفعلت في محل زوجها إلى أن مضت الجمعة وتوجهت إلى محل أبيها ليلة السبت بعد أذان المغرب فهل			
	رمضان	١٦	١٢٧١
	شوال	١١	١٢٧١
		٢٢	١٢٧١
		٢٨	١٢٧١

لا يقع اليمين على الزوج حيث كان توجهها الى بيت ابها ليلة السبت من الجمعة الثانية التي بعد المحلوف عليها (اجاب) اليمين اذا كان على المنع من الذهاب في جمعة معينة وكان ابتداء الحلف في أثناء هذه الجمعة انصرفت الى ما بقي من تلك الجمعة فاذا لم يتحقق ذهابها فيما انصرف اليمين اليه بل ذهبت بعد ذلك لا يحنث الزوج والاحتث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية في حال حياته ثم مات عنها وعن ورثة غيرهما قبل ان يخرج من عدته فهل اذا ثبت ما ذكر يكون لها مشاركة ورثته وأخذ ما يخصها بالفرضة الشرعية من تركته في جميع ما يورث شرعا اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الطلاق رجعيا لم يسبق بثنتين ومات الزوج في عدتها ورثت منه سواء كان الطلاق في العدة أو في المرض والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا في مرض موته فارا بذلك ثم بعد ذلك بمدة أيام مات عنها وهي في عدته وعن ورثة آخرين وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه يكون لزوجته المذكورة أخذ ما يخصها بجمعة الارث من تركته زوجها المذكور بالفرضة الشرعية وليس لباقي الورثة منعها من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان الطلاق المذكور في مرض الموت لا يسأل الزوجة ومات في عدتها ورثت منه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا تملك بها نفسها ثم بعد انقضاء العدة ادعى انه راجعها في العدة فهل لا يصدق في دعواه الرجعة بعد انقضاء العدة (اجاب) اذا قل المطلق رجعيا بعد العدة كنت راجعتك في العدة فصدقته الزوجة صحت الرجعة بالمصادقة والا لا يقبل قوله الا يبرهان بقيمه على المراجعة في العدة كما في الدر وهذا اذا كان الطلاق رجعيا أما اذا كان باثنا فلا رجعة له ولو كانت العدة باقية وقد صرح في التنوير بأن الزوج لو قال أنت طالق تطليقة تملكى بها نفسك يقع الطلاق باثنا وعليه فلا رجعة للزوج المذكور مطلقا ان كان الواقع ما هو مسطور بل له العقد عليها بمهر جديد برضاها ان لم يسبق بثنتين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه سرق منه زعبوطا فأنكر المدعى عليه ذلك فبعد عجز المدعى عن البينة طلب من المدعى عليه اليمين الشرعية فتوضأ وتعرض للحلف فامتنع المدعى وطالب ان يحلف له بالطلاق فخلف بالطلاق انه ما أخذه فادعت زوجة الخالف انه اخذه فطالب منها الزوج اليمين على انه أخذه فخلفت اليمين الشرعية فما الحكم في ذلك (اجاب) ان أقر الزوج باخذه ما ذكر أو قامت عليه بينة بذلك يحكم عليه بالطلاق والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها انه أخذ طوقها للفضة والاساور وسجعة مرجان فأنكر الزوج ذلك فارادت أن تشكوه للحاكم وخوفته على انه يطلقها ووكلت رجلا في طلاقها منه فخوفه الوكيل وقال له قل لها أنت طالق فقال لها أنت طالق ولم يكن ذلك الطلاق في مقابلة عوض فهل والحال هذه يقع الطلاق رجعيا فاذا راجعها بعد ثمانية أيام وهي في العدة تكون الرجعة صحيحة سيما وقد تبين أن

١٢٧١

٦

١٢٧١

٦

١٢٧١

٣٠

ذى الحجة

١٢٧١

١٣

محرم

١٢٧٢

١٤

المتاع الذي اتهمت زوجها به تحت يده وكيلاها (أجاب) يقع بقول الزوج لزوجته أنت طالق طلاق واحد رجعي اذ لم يكن بعوض ولم يسبق بشئين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلبتها لدى نائب الشرع وبراءته من مؤخر صداقها المعلوم لها ولزوجها فطلعتها ثلاثا في مقابلة الاربعة وجب وثيقة بذلك فهل اذا كان البراء ثابتا وطلبت الزوجة المطلقة الرجوع على زوجها فيما ابرأته منه لا تجاب لذلك شرعا وتمنع من منازعة مطلقها بدون وجه شرعي (أجاب) ليس للزوجة الرجوع على مطلقها المذكور بما صح ابرأؤها عنه من مؤخر صداقها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رشيدة ابرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها بعد تقديرها فقتل لها أنت طالق على ذلك فهل والحال هذه يقع عليه طلاق بائنة لا تحل له الا بعقد ومهر جديد ينبرضاها واذا اراد مراجعتها بدون عقد من غير انزالها لا يجاب لذلك (أجاب) المصريح به ان الواقع بالطلاق الصريح على مال ولو على براءة من المال طلاق بائن فاذا كان الطلاق المذكور بائنا لا يكون للزوج مراجعة زوجته والحال هذه ولا تحل له الا بعقد جديد برضاها حيث لم يسبق هذا الطلاق بطلاقين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وبعد انقضاء العدة بثلاث حيض في مدة تسع انقضاءها حضر نائب قاضي الناحية وعقد على الزوجة المطلقة لنفسه عقد اجديد بشروطه وأركانته ثم بعد ذلك طلقها قبل الدخول بها وقبل الاصابة وعقد لها على زوجها الاول في الحال وكل ذلك بحضرة بينة شرعية فما الحكم في ذلك اذا ثبت بالبينة الشرعية (أجاب) لا تحل الزوجة المطلقة ثلاثا للزوجها الاول بمجرد عقد الثاني عليها وطلاقها قبل الوطء ويتوقف التحليل على وطء الثاني وحينئذ فعقد الزوج الاول عليها غير صحيح ويجب التفريق بينهما والحال هذا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلب زوجته لتسافر معه الى جهة فامتنعت فتشاجر معها وكسر صندوقها وأخذ منه بعض أمتعتها وأخفاها فأسأله عنها فانكر أخذها وانكر كسر الصندوق وحلف بالطلاق الثلاث انه ما كسره ولم يأخذ متاعها فهدت بيئته بكسره له وأخذ المتاع منه فرد المتاع لها وغاب مدة أشهر وبعد خروجها من عدته تزوجت بغيره والا آن حضر ويريد منازعتها منه ذكر الاطلاق المذكور فهل لا يجاب لذلك شرعا ويمنع من منازعتها اذا كان حلفه بالطلاق الثلاث ثابتا بالبينة الشرعية ويقضى عليه به ولا عبرة بانكاره له اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت على الزوج الاول انه حلف بالطلاق الثلاث وانه حنث فيه بطريق شرعي وتزوجت بالثاني بعد انقضاء عدتها شرعا لا يعتبر انكاره لذلك وليس له معارضة تهايدون وجهه شرعي والافله المعارضة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغه رشيدة ابرأت زوجها من مؤخر صداقها وطلقتها الزوج على ذلك طليقة بائنة وهو في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة من الايام مرض الزوج ومات عن ورثة وعن مطلقته بائنا وهي في العدة وترك

لا يقع اليمين على الزوج حيث كان توجهها الى بيت ابيها ليلة السبت من الجمعة الثانية التي بعد الحلو ف عليها (اجاب) اليمين اذا كان على المنع من الذهاب في جمعة معينة وكان ابتداء الحلف في أثناء هذه الجمعة انصرفت الى ما بقي من تلك الجمعة فاذا لم يتحقق ذهابها فيما انصرف اليمين اليه بل ذهبت بعد ذلك لا يحنث الزوج والا حنث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية في حال حياته ثم مات عنها وعن ورثة غيرهما قبل ان تخرج من عدته فهل اذا ثبت ما ذكر يكون لها مشاركة ورثته واخذ ما يخصها بالفريضة الشرعية من تركته في جميع ما يورث شرعا اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الطلاق رجعيا لم يسبق بثنتين ومات الزوج في عدتها ورثت منه سواء كان الطلاق في الصحة أو في المرض والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا في مرض موته فاراد ذلك ثم بعد ذلك بمدة ايام مات عنها وهي في عدته وعن ورثة آخرين وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه يكون لزوجته المذكورة أخذ ما يخصها بجمعة الارث من تركته زوجها المذكور بالفريضة الشرعية وليس لباقي الورثة منعها من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان الطلاق المذكور في مرض الموت لا يسأل الزوجة ومات في عدتها ورثت منه والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا تملك بها نفسها ثم بعد انقضاء العدة ادعى انه راجعها في العدة فهل لا يصدق في دعواه الرجعة بعد انقضاء العدة (اجاب) اذا قال المطلق رجعيا بعد العدة كنت راجعته في العدة فصدقة الزوجة صحت الرجعة بالمصادقة والا لا يقبل قوله الا يبرهان يقيمه على المراجعة في العدة كما في الدر وهذا اذا كان الطلاق رجعيا أما اذا كان بائنا فلا رجعة له ولو كانت العدة باقية وقد صرح في التنوير بأن الزوج لو قال أنت طالق تطليقة تملكى بها نفسك يقع الطلاق بائنا وعليه فلا رجعة للزوج المذكور مطلقا ان كان الواقع ما هو مسطور بل له العقد عليها بمهر جديد برضاها ان لم يسبق بثنتين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه سرق منه زعبوطا فأنكر المدعى عليه ذلك فبعد عجز المدعى عن البينة طلب من المدعى عليه اليمين الشرعية فتوضأ وتعرض للحلف فامتنع المدعى وطلب ان يحلف له بالطلاق فحلف بالطلاق انه ما أخذه فادعت زوجة الحالف انه اخذ فطلب منها الزوج اليمين على انه أخذه فخلفت اليمين الشرعية فما الحكم في ذلك (اجاب) ان أقر الزوج بأخذه ما ذكر أو قامت عليه بينة بذلك يحكم عليه بالطلاق والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها انه أخذ طوقها الفضة والاساور وسجدة مرجان فأنكر الزوج ذلك فادعت أن تشكوه لهما كم وخوفته على انه يطلقها ووكلت رجلا في طلاقها منه فخوفه الوكيل وقال له قل لها أنت طالق فقال لها أنت طالق ولم يكن ذلك الطلاق في مقابلة عوض فهل والحال هذه يقع الطلاق رجعيا فاذا راجعها بعد ثمانية ايام وهي في العدة تكون الرجعة صحيحة سيما وقد تبين أن

١٢٧١

٦

١٢٧١

٦

١٢٧١

٣٠

ذی الحجة

١٢٧١

١٢

محرم

١٢٧٢

١٤

المتاع الذي اتهمت زوجها به تحت يده وكيدها (أجاب) يقع بقول الزوج لزوجه أنت طالق طلاق واحد رجي اذ لم يكن بعوض ولم يسبق بثنتين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلبته لدى نائب الشرع وابرأته من مؤخر صداقها المعلوم لها وزوجها فطلقها ثلاثا في مقابلة الابرأه بموجب وثيقة بذلك فهل اذا كان الابرأه ثابتا وطلبت الزوجة المطلقة الرجوع على زوجها فيما ابرأته منه لا تحجب لذلك شرعا وتمنع من منازعة مطلقها بدون وجه شرعي (أجاب) ليس للزوجة الرجوع على مطلقها المذكور بما صح ابرأؤه ما عنده من مؤخر صداقها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رشيدة ابرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها بعد تقديرها فقتل لها أنت طالق على ذلك فهل والحال هذه يقع عليه طلاق بائنة لا تحل له الا بعقد ومهر جديد بن رضاه واذا اراد امرأته بدون عقد من غير اذنها لا يحجب لذلك (أجاب) المصرح به ان الواقع بالطلاق الصحيح على مال ولو على براءته من المال طلاق بائن فاذا كان الطلاق المذكور بائنا لا يكون للزوج مراجعة زوجته والحال هذه ولا تحل له الا بعقد جديد برضاه حيث لم يسبق هذا الطلاق بطلقتين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وبعد انقضاء العدة ثلاثا حيض في مدة تسع انقضاءها حضر نائب قاضي الناحية وعقد على الزوجة المطلقة لنفسه عقدا جديدا بشروطه وأركانها ثم بعد ذلك طلقها قبل الدخول بها وقبل الاصابة وعقد لها على زوجها الاول في الحال وكل ذلك بحضرة بينة شرعية فما الحكم في ذلك اذا ثبت بالبينة الشرعية (أجاب) لا تحل الزوجة المطلقة ثلاثا لزوجها الاول بمجرد عقد الثاني عليها وطلاقها قبل الوطء ويتوقف التحليل على وطء الثاني وحينئذ فعقد الزوج الاول عليها غير صحيح ويجب التفريق بينهما والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلب زوجته لتسافر معه الى جهة فامتنعت فشاكر معها وكسر صندوقها وأخذ منه بعض أمتعة لها وأخفاها فأسأله عنها فانكر أخذها وانكر كسر الصندوق وحلف بالطلاق الثلاث انه ما كسره ولم يأخذ متاعها فشهدت بينة بكسره له وأخذ المتاع منه فرد المتاع لها وغاب مدة أشهر وبعد خروجها من عدته تزوجت بغيره والا آن حضر ويريد منازعتها منكر الاطلاق المذكور فهل لا يحجب لذلك شرعا ويمنع من منازعتها اذا كان حلفه بالطلاق الثلاث ثابتا بالبينة الشرعية ويقضى عليه به ولا عبرة بانكاره له اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت على الزوج الاول انه حلف بالطلاق الثلاث وأنه حنث فيه بطريق شرعي وتزوجت بالثاني بعد انقضاء عدتها شرعا لا يعتبر انكاره لذلك وليس له معارضتها بدون وجه شرعي والافله المعارضة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة ابرأت زوجها من مؤخر صداقها وطلقها الزوج على ذلك طلقة بائنة وهو في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة من الايام مرض الزوج ومات عن ورثة وعن مطلقته بائنا وهي في العدة وترك

ما يورث عنه شرعا فما الحكم في الميراث اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (أجاب) اذا ثبت ان الطلاق البائن في الصحة لا ترث الزوجة المبانة منه ولومات وهي في العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرضا شديدا فطلق زوجته طليقة واحدة ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها وهو في حال مرضه ثم بعد مضي ثلاثة أيام مات عن أولاده الذكور وعن زوجته المطلقة المذكورة فهل يكون لزوجته اخذ ما يخصها من الميراث بالقرينة الشرعية وهو الثمن (أجاب) اذا كان الطلاق المذکور في مرض الموت ومات الزوج في عدتها ورثت منه سواء كان الطلاق رجعيا أو بائنا بغير سؤالها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بدون علمها وحضورها أو أشهد على ذلك بينة شرعية ومضى على ذلك مدة انتقضت عدتها فيها فهل اذا شهدت البينة الشرعية بوفوع الطلاق الثلاث مع حضور الزوج والزوجة تقبل شهادتهم ويقضى بها من حين وقوع الطلاق المذکور واذا كان للزوج بنتان من الزوجة المطلقة انتهت مدة حضانتها ببلوغ سن كل تسع سنين يكون له أخذهما وضمهما اليه (أجاب) اذا طلق الزوج المذکور زوجته ثلاثا ولم يعاشرها معاشرة الأزواج من حين الطلاق ثم بعد مدة شهدت البينة العادلة بإيقاعه قضي القاضي بالطلاق عليه من وقت الإيقاع لا من وقت الشهادة حيث كان مشهورا وللأب ضم ابنتيه المذكورتين اليه اذا انتقضت مدة حضانتها ببلوغ سن كل منهما تسع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة غاب الى جهة معلومة وترك لها نفقة معلومة عند وكيل أقامه عليها مدة غيبته ثم رجع من غيبته فوجد زوجته المذكورة تزوجت برجل آخر فطلبها المحل طاعته فامتنعت وادعت عليه بأنه طلقها فانكر دعواها ولم تثبت ما تدعيه بالوجه الشرعي فهل لا عبرة بدعواها اذ ذلك المجردة عن الاثبات الشرعي ويكون القول قول الزوج يمينه في ذلك ويكون النكاح الثاني غير صحيح حيث لم يقع منه طلاق أصلا (أجاب) اذا كان نكاح الزوج الاول ثابتا بالوجه الشرعي وادعى عليه الطلاق ولم يثبت بطريق شرعي تكون الزوجة باقية على عصمتها ولا يفرق بينها وبينه ويحكم بطلان النكاح المتأخر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلبت من زوجها أن يخلعها على نفقة عدتها الى حين انقضائها شرعا وعلى تحمها بنفقة ابنة لها منه مدة معلومة فقبل الزوج المذکور منها ذلك وخالعها على ذلك خلعاً صحيحاً شرعياً مستوفياً للشروط والاركان فهل والحال هذه اذا أرادت الزوجة المذكورة أن تطالب الزوج المذکور بنفقة ابنتها الصغيرة قبل مضي المدة المذكورة التي تحملت بها في نظير الخلع لا تجب لذلك حيث كانت موسرة (أجاب) نعم لا تجب لذلك ان كان الامر كذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة أقاصره سنها سبع سنوات وفضلت معه حتى بلغت واشتهت الرجال وطلبت من زوجها الوصال ونام معها فوجدته غيبا ولم يحصل منه انتشار أصلا ولا انتصاب وكلما

تطلب منه يقول لما حتي أعالج نفسي و يغيب عنها سنين وأشهر أو تطلب منه الوصال
ويقول لما حتي أعالج نفسي و يغيب عنها سنين وأشهر أثم يحضروا تطلب منه الوطء فيقول
حتى أعالج نفسي فهل يكون لما رفعه إلى القاضي ويفرق بينهما إذا ثبت إقراره لديه بأنه
عنين أو عرض عليه اليمين فنسكل عن الحلف ويضرب له سنة بعد المرافعة إليه وطلبها
التفريق (أجاب) إذا وجدت المرأة زوجها عنيينا يؤجل الزوج سنة فإن وطئ مرة فبها والا
فريق بينهما بطلبها ولا يفريق بينهما بمجرد ظهوره عنيينا قبل المخاضة والتأجيل ولو مضت
سنوات فإن مضى الأجل وادعى الوطء وانكرته فإن قالت امرأة ثقة واثنان أحوط هي
بكر خيرت في مجلسها وإن قالت هي ثيب أو كانت ثيبا صادق بحلفه فإن نسكل في ابتداء
الخصومة أجل وفي الانتهاء بعدم مضى الأجل خيرت كما يصدق ابتداء في الإصا به بحلفه
لو وجدت ثيبا وزعمت زوال عذرتها بسبب آخر غير وطئه كاصبعه مثلا والله تعالى أعلم
(سئل) في زوجة قاصرة تنسرت من زوجها ومكثت في بيت أبيها فطلبها الزوج من أبيها
فامتنع من ذلك وطلب منه طلاق بنته القاصرة وسأله أن يخالعهما على ما بقى لها من
الصداق والتزم الأب لبنته بذلك فخالعهما الزوج على ذلك بحضرة بينة ثم بعد ذلك أراد
والد الزوجة مطالبة الزوج بما وقع عليه الخلع فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث ثبت
ما ذكر بالبينة الشرعية وإيسر له مطالبة الزوج بشئ عمدا كرسيماء البنت قاصرة
إلى الآن (أجاب) إذا خلع الأب ابنته الصغيرة على مهرها ملتمزا له صمغ ولا يسقط المهر
بذلك بل المهر على الأب والبنت بعد بلوغها رشيدة أن تأخذ نصف الصداق قبل
الدخول وكله إن كان بعده من الزوج ويرجع هو على الأب الضامن أو ترجع على الأب
ولا يرجع هو على الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أتهم بشرب الخمر فحلف
بالطلاق الثلاث أنه لا يشرب مسكرا فادعت عليه زوجته أنه شرب مسكرا وعانيتها بنفسها
فسئل الزوج عما ادعته زوجته فحده ذلك جدا كليا ولم يكن هناك بينة شرعية تشهد
بذلك ولا حصل إقرار من الزوج بالشرب فهل مع عدم البينة وعدم الإقرار يسمع قولها
وتمنع نفسها أو القول قول الزوج ولا عبرة بما ادعته وهي باقية في عصمته (أجاب) القول
قول الزوج يمينه في عدم الشرب المعلق عليه الطلاق الثلاث وعلى الزوجة البينة فإن لم
تقم البينة على الشرب المذكور لا يحكم بالتفريق بينهما وتكون باقية على عصمته
ويأمرها القاضي بطاعته وهذا في القضاء أما في الديانة فإن تحققت الزوجة وقوع
الطلاق الثلاث بوجود الشرط المذكور لا يحل لها أن تكون نفسها ويلزمها ديانة الامتناع
عن المقام معه وأن تنباعد عن مخالطته والاجتماع معه بغاية الجهد وإن أمرت قضاء
بالطاعة نظر الظاهر المحال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر من
أبيها عقدا صحيحا مستوفيا للشروط والأركان وجعل لها صداقا معلوما من الدراهم قدره
عشرون ألف فضة ومكثت على ذمته من غير دخول بها مدة ثم بعد ذلك طلقها قبل أن

ذی الحجة

١٧

١٩

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

يدخل بها فهل والحال هذه يقع الطلاق باثناوي يجبر على دفع نصف المسمى حيث كان الطلاق قبل الدخول (أجاب) الطلاق قبل الدخول ولو حكما بالخلوة الصحيحة طلاق بائن يوجب تنصيف المهر المسمى في العدة فيجب على الزوج والحال هذه النصف ويسقط عنه الباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مريض له امرأة في منزل أهلها فأرسل لها الزوج المذكور رجلا من طرفه وقال لها زوجك طالبك في مقبرته المقيم به مع زوجته الأخرى وإذا لم تحضري له في تلك الليلة تكوني طالقا فلما أخبرها الرجل المذكور بذلك لم ترض بالتوجه له في تلك الليلة فرجع وأخبر الزوج بذلك فقال الزوج أعطاهما مؤخر صداقهما لانهما صارت خالصة فرجع وأعطاهما مؤخر الصداق وبقي بعد ذلك اثني عشر يوما ومات بذلك المرض وتبين ان الزوجة حامل فولدت بعده ذكرا وعاش مدة من الزمان ثم مات ذلك الولد والآن تريد الزوجة ميراثها من زوجها وولدها فهل تجاب لذلك ولا عبرة بالطلاق الواقع في مرض موته سواء كان رجعيًا أو بائنا حيث لم يخرج من العدة إلا بعد الموت ولم يعط لها شيء لامتعة ولا نفقة ولا نفاس المولود ولا فرض ربطه لها ولا ما يجهز به ابنتها المتوفى وهل تستحق شيئا من ذلك (أجاب) الطلاق في مرض الموت على هذا الوجه مع موت الزوج في العدة غير مانع من الميراث وتجهيز ابنتها الشرعي من تركته التي ورثها من أبيه ولا تستحق شيئا مما ذكر سوى مؤن التجهيز ان صرفتها من مالها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف بتجملته منه وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة طلقها واحدة رجعية بحضرة بينة شرعية من مدة نحو ثلاثين يوما والآن طلب أن يراجعها فامتنعت متعلقة بانها لا غرض لها فيه فهل لا تجاب لذلك ويكون له رجعتها ما دامت في عدته بغير اذنها ورضاها إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا كان الطلاق الواقع من الزوج المذكور رجعيًا لم يسبق بثنتين يكون له مراجعتها بغير توقف على رضاها ما دامت في عدته والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وطلقها باثنا بحضرة بينة شرعية وبعد فراقه لها وخرجها من العدة يريد أن يردها إلى عصمته منكر للطلاق واجاد له فهل إذا كان الطلاق المذكور بائنا لا يجاب لذلك وإذا تعلل بأنه أكره على الطلاق لا عبرة بتعلله إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا ثبت الطلاق المذكور بالوجه الشرعي لا عبرة بانكاره ولا بتعلل الزوج بأنه أكره عليه إذا الطلاق مع الاكراه واقع عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل عن بنته البالغة في طلاقها من زوجها في نظير مؤخر صداقها ونفقة عدتها وطلقها الزوج على ذلك وبعد انقضاء عدتها ادعى الزوج المذكور انه راجعها في العدة وأنه كان دفع لا بينها مؤخر صداقها ونفقة عدتها وأنكر الاب دعواه ولا بينة لازج على دعواه هذه فهل إذا ثبت أن الزوج طلقها بائنا على ما ذكر بشهادة البينة الشرعية تبين منه ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي (أجاب) إذا ثبت على الزوج المذكور طلاق بائن بالوجه الشرعي لا عبرة براجعه

ربيع الاول ٣

١٢٧٣

١٢٧٣

٦

ربيع الثاني ١

١٢٧٣

١٢٧٣

١١

١٢٧٣

٢

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢٨

على فرض حصولها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالحرام من زوجته انه لا يكلم فلانا بحضرة بينة ثم بعد ذلك كلم الحالف المحلوف عليه فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لدى القاضي يحكم عليه بوقوع البينونة ويفرق بينهما سيما والرجل المذکور أقرب بين يدي القاضي بما ذكر (اجاب) نعم يحكم عليه بذلك اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قنابط طريق الشراء الشرعي أعتقه وتزوجت به ولم تشترط في صلب العقدان طلاقها منه بيدها ثم دخل بها القن المذکور وصار معاشرهما معاشرة الأزواج مدة من السنين ثم بعد ذلك أرادت الزوجة المذکورة أن تطلق نفسها من زوجها المذکور متعلقة بانه مملوك لها وأعتقه وتزوجت به وانما اطلاق بيدها فهل والحال هذه لا تجب لذلك وتكون العصمة بيد زوجها المذکور (اجاب) اذا كانت تلك المرأة حرة الاصل فالعتق المذکور لا يكون كفوا لها ولا يصح نكاحها اياه على المفتى به بدون رضا الولي العصبية اما اذا رضی به أو لم يكن لها عاصب وصح النكاح فالعصمة بيد الزوج لا بيدها ما لم يثبت انه جعل أمرها بيدها ولو بعد العقد فان لها حينئذ أن تطلق نفسها في مجلس الجمع ما لم يكن مؤقتا فيتبدل الوقت أو معلقا بنحو متى شئت وكذا لو ثبت صدوره في صلب العقد بان قالت له تزوجتك على ان أمرى بيدي أطلق نفسي متى شئت مثلاً فقبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وهو قائم بحقوقها الشرعية ودخل بها وصار معاشرهما معاشرة الأزواج مدة ثم نشزت الزوجة المذکورة من بيت زوجها بغير حق شرعي وتوجهت الى بيت أهلها ويريد أهلها أن يطلقوها من زوجها المذکور جبراً عنه بالقهر والغلبة وأن يدفعوا له ما دفعه لها من الصداق المحجل فامتنع الزوج من طلاقها فهل والحال هذه لا يجبر الزوج المذکور على طلاق زوجته المذکورة (اجاب) لا يجبر الزوج المذکور والحال هذه على طلاق زوجته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق ثم قبل وفاء عدتها منه راجعها بحضرة بينة شرعية ودعاها المنزله فامتنعت من ذلك وهي مقيمة عند أهلها ولم تنزل في عدته الى الآن فهل والحال هذه يكون ذلك نشوزا وتسقط نفقتها وكسوتها مادامت كذلك وله جبرها على الرجعة سيما وانها أخبرها بانها راجعها ما رافى العدة (اجاب) للزوج أن يراجع زوجته المطلقة رجعا في عدتها بالتوقف على رضاها وعليها طاعته فان نشزت فلانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها أبوها الرجل بمهر معلوم ودخل بها الزوج ومكثت معه مدة ثم بعد ذلك تشاجر الزوج مع أبي زوجته فأبرأ أبو البنت القاصرة الزوج من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها بعد تقديرها وطلب الأب المذکور من الزوج طلاقها على البراءة فقبل منه الزوج وطلقها فهل والحال هذه لا يصح هذا البراءة ويكون للقاصرة بعد بلوغها مطالبة الزوج بحقوقها الشرعية أو مطالبة أبيها (اجاب) نعم لا بدت القاصرة بعد بلوغها رشيدة مطالبة

زوجها بمؤخر صدقاتها الباقي بذمته ولا يسقطه عنه ابراء الاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها ثلاثاً في مرض موته وذلك الطلاق من غير سؤال منها ومات وهي في عدته فهل حيث كان الامر ما هو مسطور ترث تلك المرأة منه سيما وهو صاحب فراش حتى مات من مرضه ذلك (أجاب) نعم ترث منه ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته على صداق معلوم ودفع لها ما تعورف بتجمله منه وعاشرها مدة وخلف منها ثلاث بنات سن الكبيرة اثنتا عشرة سنة والثانية عشر سنين والثالثة ثمان سنين والآن تريد الخلع من زوجها في نظير المؤخر وتحملها بنفقة الصغيرة بعد تقديرها الى انتهاء سن الحضنة فهل اذا خالعا على ما ذكر يصح وتبين منه واذا ارادت الرجوع بما اختلفت به لاتباع لذلك وللأب ضم من انتهى سن حضنته منهن لنفسه اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم يصح الخلع على مؤخر الصداق ونفقة الصغيرة مدته معلومة بعد تقديرها الا انه اذا كانت الام معسرة فطالبته بالنفقة يجبر عليها وما شرط عليها دين كما في الهندية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً في حال صحته وسلامته ودفع لها مؤخر صدقاتها ونفقة عدتها بموجب وثيقة بذلك ثابته المضمون وبعد انقضاء عدتها مات مطلقها عن ورثته والآن تريد مشاركتهم وأخذ حصته من التركة بالميراث فهل اذا كان الطلاق الثلاث في زمن العدة ثابتاً لا تجاب لذلك ولا حق لها في تركته وتمنع من منازعة ورثته فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا ميراث للطلقة ثلاثاً في الصحة ولو مات في عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشتكته امرأته للحاكم ذي الشوكة فأكراهه بالضرب والجس على ان يطلقها فقال تروح طالق فقط ولم يصدر منه طلاق غير هذا فهل لا يقع عليه الا طلاق رجعية فقط فله مراجعتها حيث كانت في العدة قهرها عنها (أجاب) قول الرجل لزوجته تروح طالق من قبيل الصريح فيقع به طلاق رجعي فله مراجعتها حيث لم يسبق بثنتين بل أفاد في ود المحتار من الكنايات ان كل كناية كان فيها ذكر الطلاق يقع بها الرجعي بل وقوع الرجعي في ذلك أولى من وقوعه في اعتدائي واستبرئي رجلك وأنت واحدة كما في البحر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالحرام من زوجته وحنث فيه فهل الحرام يقع به طلاق بائن أو رجعي (أجاب) الحرام طلاق بائن عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته ودفع لها ما تعورف بتجمله من المهر ودخل بها وعاشرها مدة ثم بعد ذلك طلقها طلاقاً واحدة رجعية بقوله لها أنت طالق وقبل انقضاء عدتها منه بثلاث حيض راجعها بحضرة بينة ولم تكن حاضرة وقت المراجعة بل أخبرها زوجها بأنه راجعها فهل والحال هذه تصح تلك الرجعة ولا يشترط اذنها ولا رضاها وتكون باقية على عصمتها حيث راجعها بعد الطلاق المذكور قبل خمسة وخمسين يوماً وهي من ذوات الحيض ولا تصدق الزوجة في اناتها ثلاث حيض في مدة خمسة وخمسين يوماً من بعد الطلاق المذكور (أجاب) اذا

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

رمضان

١

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٣

شوال

١٢٧٣

١٣

ادعى المطلق رجعيًا بعد العدة أنه راجع زوجته في العدة وكذبته لا يصدق إلا بينة وإن
 ادعاه في العدة فالقول له ولا تصدق الزوجة في انقضاء العدة بالخيمض قبل مضي ستين
 يومًا على قول الإمام المفتي به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حاد كان عنده أجبر
 خرج من عنده من مدة سنة واشتعل عند آخر فصل بينه وبين معلمه مشاجرة فقال له
 معلمه إن الذي أغراك على المشاجرة هو معلمك الأول فحلف معلمه الأول بالطلاق
 الثلاث إن هذا الصانع لا يدخل له ذكائن ثم بعد حلفه المذكور دخل الصانع المذكور
 في الدكان المحلوف عليه ورفعت هذه القضية لدى المحاكم الشرعية وبالسؤال من
 المحالف اعترف بالحلف إلا أنه ادعى أنه نوى في نفسه حين حلفه أنه لا يدخل ذكائه لشغل
 نفسه وإن الصانع المذكور دخل الدكان لشغل نفسه يعني الصانع فهل والحال هذه يحكم
 على المحالف بوقوع الطلاق الثلاث ظاهرًا ولا تعد المشاجرة التي حصلت بين المعلم الأول
 والمعلم الثاني قرينة على نيته (اجاب) يقع الطلاق الثلاث على المحالف المذكور ولا
 يصدق في دعواه التخصيص على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 خالعه زوجها على نفقة بنتها من الضغينة فقط ولم يذ كر في الخلع نفقة العدة والحال أنها
 معسرة فهل إذا تحقق اعسارها يجبر الأب على نفقة بنته المذكورة وله الرجوع عليها بعد
 اليسار ويكون لها مطالبة الزوج الخالع المذكور بنفقة عدتها إلى انقضائها شرعًا حيث
 لم تقع بدلا في الخلع ولم ينص عليها فيه ولو فرض عدم تحقق اعسارها المذكور (اجاب)
 نعم إذا تحقق اعسارها يجبر الأب على نفقة بنته التي خالعه زوجته عليها ويرجع بها عليها
 إذا أسرت ولها مطالبة بنفقة عدتها إلى انقضائها شرعًا وإن كانت موسرة حيث لم
 تسكن بدلا في الخلع ولم ينص عليها إذ وجوبها بعد الخلع فلا يسقطها بدون تنصيص عليها
 كما يستفاد جميع ذلك من الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على
 الطلاق الثلاث إن خرجت من البيت في هذا الشهر فانت طالق فهل إذا خرجت في الشهر
 المزبور يقع عليه بذلك طلاق رجعية يكون له مراجعتها في العدة ويعقد عليها إذا خرجت
 من عدتها (اجاب) قول الرجل لزوجته على الطلاق الثلاث إن خرجت من البيت في هذا
 الشهر فانت طالق يمين بالطلاق الثلاث أنها طالق إن وجد المعلق عليه المذكور وحيث
 تحقق المعلق عليه المذكور بوجود شرطه وجد الجزاء وهو الطلاق المستفاد من قوله فانت
 طالق وكان بارأى يمينه بالطلاق الثلاث فلا يقع وقوله فانت طالق يقع به طلاق رجعية
 حيث لم تسبق بثنتين كما يستفاد ذلك من التنقيح وفتاوى الطوري والبحر من باب التعليق
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أربع زوجات طلق ثلاثة منهن بالثلاث في حال صحته
 وسلامته بحضور جمع من المسلمين ونائب الشرع وبعد مدة حصل له مرض ومكث مدة
 ومات به عن زوجة وعن أولاد ذكور وأناث وترك ما يورث عنه شرعًا فطلب الزوجات
 المطلقات أخذ حصصه في تركته متعلمات بأنهن لم يخرجن من العدة فهل إذا كان الطلاق

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٢٢

مطلب قال على الخلاق
 الثلاث إن حصل كذا
 فانت طالق في حال
 يقع واحدة رجعية

٧ ١٢٧٣

٢٩ ١٢٧٣

محرم ٨ ١٢٧٤

١٧ ١٢٧٤

الثلاث ثابتا في زمن الصحة لا تجب لذلك شرعا ولا حق لمن في تركه ولا عبرة بتعلمهن
 (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الطلاق الثلاث الواقع على الزوجات الثلاث في صحة
 الزوج المذكور لا يرثن منه وان مات في عدتهن والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 حلف على زوجته بالطلاق انها لا تدخل بيت أهلها الا باذنه واذن لها بالدخول عقب سفره
 الى جهة غاب بها ورجع ولم تدخل الى الآن ثم حلف مرة أخرى انه لا يشرب اللبن وشربه
 ناسيا فهل يقع عليه الطلاق بشربه ناسيا واذا اذن لها بالدخول لبيت أهلها وقال لها اذنت
 لك في الدخول كلما أردت لا يقع عليه الطلاق (اجاب) الطلاق المرتب على شرب اللبن
 فشربه ناسيا واقع عندنا والمرتب على الدخول بغير اذنه لا يقع اذا اذن لها عامة بالاذن قبل
 الدخول ويشترط لكل دخول اذن في مثل هذا اللفظ المذكور بالسؤال الا اذا اذن لها
 اذنا عاما في جميع الدخول كاذنه باللفظ المذكور فيسقط الاذن حينئذ قال في الدر من باب
 اليمين في الدخول والخروج لا يخرج بغير اذني أو الا باذني أو بامرئ أو بعلمي أو برضاى
 شرط للبر لكل خروج اذن الا لفرق أو فرق أو فرقة ولو نوى الاذن مرة دين وتخل يمينه
 بخروجه مرة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد اذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك صح
 عند محمد وعليه الفتوى ولو اجمعيه اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رشيدة مصالحة لما لها
 اقتدت عصمتها من زوجها وبراءته من حقوقها الشرعية المعلومة لها وما سألته أن يطلقها
 في نظير ما في ذمتها فاجابها لذلك وخالفها خلعها صحيا شرعيا في حال صحتها وسلامتها وهو
 باكمل الاوصاف المتبعة شرعا ثم بعد مضي تسعة وخمسين يوما ماتت الزوجة المطلقة
 المذكورة فهل والحال هذه لا يرث الزوج المطلق منها حيث صدر منه الطلاق البائن في
 حال الصحة والسلامة (اجاب) نعم لا يرث الزوج الخالع منها والحال ما ذكر ولو كان الطلاق
 المذكور في مرضها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة الغرة رشيدة تزوجة برجل بالغ رشيد
 دخل بها وعاشر دامدة ثم بعد ذلك طلبت منه النفقة الشرعية ففرض لها على نفسه
 في كل شهر قدر درهمين او مائة دراهم بالتراضي بينهما ثم بعد مدة تجمد لها على الزوج
 نفقة شهرين فوكلت اباه في قبضها واستلامها من زوجها فذهب ابوها الى الزوج
 ليأخذ النفقة المتجمدة عليه لانيته المذكورة فاجتمع على الزوج وابراهما تجمد عليه من
 النفقة المدة كورة ومن مؤخر الصداق ومن نفقة العدة بدون اذن منها واجازة في ذلك
 وقال له طلقها فاجابه الزوج لذلك وقال هي طالق بالثلاث فهل والحال هذه يقع الطلاق
 الثلاث ويؤم الزوج بدفع حقوقها الشرعية من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها والدين
 الذي بذمته حيث لم يضمن الاب ذلك ولم يكن وكيلاعنا في ذلك ولم تجز الزوجة ما فعله
 الاب بل رده (اجاب) نعم يقع الطلاق المذكور ولا ينفذ ابراء أبى الزوجة البالغة زوج بنته
 مما هو مترتب أو يترتب لها على زوجها بالوجه الشرعي بدون وكيل منها في ذلك أو اجازة
 له بعد الوقوع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت الطلاق من زوجها فان فعل والا

سنة

محرم

شترت وهو قائم بحقوقها الشرعية ولم يرض الزوج بذلك فهل والحال هذه ليس لاحد جبره على الطلاق وتجبر على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لا يجبر الزوج على الطلاق ولا تقرر الزوجة على النشوز وهو الخروج عن طاعة زوجها بغير حق اذ هو معصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ماتعورف تجميله ودخل بها وعاشا مدة ثم تشاجر معها وخرجت من داره ثم طلبها للصلح فامتنعت مدعية انه طلقها فانكر دعواها والحال انه لا بينة ولا سند بيدها فهل اذا لم تثبت دعواها الطلاق لا تجاب لذلك ويكون القول قوله وعليها طاعته وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم القول في ذلك قول الزوج يمينه واليمينه دليلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أبيها ودفع لها ماتعورف تجميله ونقلها الى بلده ودخل بها وعاشا مدة ثم سافر الزوج وغاب نحو سنة وعاد الى بلده فوجد زوجته في بلاد أبيها ومتزوجة بغيره مدعية انه طلقها فانكر دعواها والحال انه لا بينة ولا سند بيدها على ما تدعي به فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ويكون القول قوله ولا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات ويكون العقد الثاني غير صحيح اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى بالمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بقرينة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طقة واحدة رجعية ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها ثلاثة أشهر وهي من ذوات الحيض وبعد مضي اربعين يوما رجعت بها بحضرة بينة شرعية فهل تصح تلك الرجعة حيث كانت في العدة ولم يسبق منه سوى ما ذكر وعليها طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) للزوج المطلق زوجته طقة رجعية مراجعتها ما دامت في العدة ولم تسبق بشتمين والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا خرق فقط عليه كل شهر يدفع له خمسة وعشرين قرشا وحلف بالطلاق الثلاث انه اذا مضى يوم من الشهر الثاني بعد التيسيط ولم يدفع المبلغ المذكور تكون زوجته خالصة بالثلاث فهل اذا مضى الشهر الثاني ولم يدفع المبلغ يقع عليه الطلاق الثلاث (اجاب) اذا وجد المعلق عليه الطلاق الثلاث وقع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من بلاد البرابرة تزوجة من بلده لم يصدر منه طلاق لها ابدا الاصر يحاولا كناية فساقر الى بلدة بعيدة عن بلده معلومة وتركها لزوجته تجميله بيلها وطينه بزرعه وصار يرأسها بالدراهم من البلدة المذكورة فغاب فيها اقل من سنة فطلق عليه فقيه البلد وزوجها بغيره فهل اذا ترفع القاض حنفى ولم يثبت على الزوج الاول طلاق عند الحنفى ولا عند غيره يفرق بينها وبين الزوج الثاني ويحكم ببطالان زواجهما وانها باقية على عصمة الزوج الاول (اجاب) نعم اذا ترفع القاض الحنفى ولم يثبت لديه ما يوجب الفرقة على الزوج الاول بطريق شرعي يحكم به طلاق العقد الثاني وتكون باقية على عصمة الاول والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٧٤

٢٣

صفر

١٢٧٤

٢

٢٧٤

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٤

٢٠

ربيع الثاني

١٢٧٤

٢٦

جادی الثانية

١٢٧٤

١٤

في امرأة تملك شياً خاصاً بها أرادت أن تبيعه فبعتها زوجها وقال لها إن بعته فانت طالق
فخافته وباعته فعند علمه بالبيع راجع اليمين من غير أن يزوجها ورضاها بحضرة يمينه
شرعية فهل إذا لم يقع منه طلاق سوى ما ذكر تصح تلك الرجعة ولا يشترط إذنها ورضاها
حيث كان الطلاق رجعياً ولم يقع منه غيره وتكون على عصمته (أجاب) نعم تصح
رجعتها حيث كانت في العدة والطلاق على هذا الوجه ولم يسبق منه خلافه والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها في حال صحته وسلامته طليقة بائنة بالخلع في مقابلة
عوض معلوم منها بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون ثم بعد مدة ماتت قبل أن تخرج من
عدته فطلب مطلقها مشاركة ورثتها وأخذ حصته في تركتها فهل لا يجب لذلك حيث
كان الطلاق بائناً إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يرث منها إن كان الأمر
كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق أنها لا تذهب لبیت
أهلها إلا بأذنه فذهبت إلى بيت أهلها مرة بأذنه فهل إذا أذن لها أناعا ما قال لها أذنت لك
في الذهاب إلى بيت أهلها كما أردت وذهبت بعد قوله ذلك لها لا يقع عليه طلاق (أجاب)
يشترط للبكر في مثل هذه اليمين الاذن لكل ذهاب ولو قال كذا ذهبت فقد أذنت لك سقط
أذنه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر نسيمة قاصرة عقد عليها رجل عقداً صحيحاً مستوفياً
للشروط والاركان وجعل لها صدقاً معلوماً القدر ولم يدخل بها ولم يحتل بها خلوها صحيحة ودفع
لوليها ما تعرف بتجملته من حال الصداق فهل والحال هذه إذا أراد الزوج أن يطلقها
تستحق نصف المسمى الذي دفعه لوليها حيث لم يدخل بها ولم يحتل بها خلوها صحيحة (أجاب)
الطلاق قبل الدخول حقيقة وحكمها موجب لتصف المهر المسمى والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل طلق زوجته في حال صحته وسلامته طليقة واحدة رجعية ودفع لها مؤخر الصداق
ونفقة العدة ثم بعد ذلك مات الرجل المذکور عن زوجته المذكورة وعن ورثة آخرين
فهل والحال هذه إذا لم تنقض عدة الزوجة المذكورة بثلاث حيض يكون لها أخذ
ما يخصها بجهة الارث الشرعي من تركه زوجها المذکور وليس لباقي الورثة منعها من
ذلك (أجاب) المطلقة رجعية ما دام في العدة فإذا مات زوجها وهي في عدته
ترث منه والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ومكث عنده مدة من
السنين ثم طلقها طليقة رجعية وذهب إلى بيت أفاها ومكث شهر ثم راجعها إلى
عصمته قبل انقضاء عدتها ومكث عنده مدة وهو معاشرها معاشرة الأزواج ثم ماتت
في عصمته فأراد أن يأخذ حقه من تركتها فبعت أولاداً أخذها مدعين أنه طلقها ولم يراجعها
حتى ماتت فهل إذا كان معه بينة شرعية تشهد برأبعتها لها قبل انقضاء عدتها وأنه
عاشرها معاشرة الأزواج حتى ماتت يكون له أخذ حقه شرعاً ولا عبرة بانكار أولاد الاخ
الرجعية حيث ثبتت بالوجه الشرعي في العدة (أجاب) إذا ثبت الزوج المذکور أنه
راجع زوجته المذكورة في العدة وكان الطلاق رجعياً يكون له الميراث حيث ماتت على

١٢٧٤

١٥

شعبان

١٢٧٤

١٨

١٢٧٤

٢٧

ذی القعدة

١٢٧٤

٨

ذی الحجة

١٢٧٤

١٦

١٢٧٤

١٩

سنة	جادی الاولى		عصمته ولا يعتبر انكار باقى الورثة مراعاة بعد تحققها بالوجه الشرعى والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته ثلاثا وهو فى مرض الموت ولم يكن المطلق بسؤال منها ثم مات قبل أن يخرج من العدة وترك ما يورث عنه شرعا فهل لها ان ترثه ولا مانع لها حيث انه مات وهى فى عدته (أجاب) نعم ترثه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تشاجر مع زوجته ولها أخ وكلته فى طلاقها وخلاصها من زوجها فدفعت الأخ لزوجها قدر اعلو ما من الدراهم وطلب منه ان يخالفها ففعل الزوج المذکور فى مقابلة ما دفعه له فى غيبته بحضرة بينة شرعية فهل يصح الخلع المذکور وتبين منه اذا ثبت ما ذكر ولا يشترط حضورها مجلس الخلع ويمنع من منازعتها اذا ثبت ما ذكر (أجاب) نعم يصح الخلع المذکور ويقع به طلاق بائن اذا تحقق ما ذكر بالسؤال ان وجد قبول من الوكيل المذکور للخلع والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها الى انقضائها وتحملت بأجرة ارضاع ابنتها مدة سنتين وخالفها فى نظير ذلك على يد الحاكم الشرعى وقبلت منه الخلع وبعد بضى نحو ثلاثة أشهر تدعى بانها حامل وتريد أن تطالبه بنفقة جملها فهل لا تجاب لذلك شرعا اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) اذا جعلت نفقة العدة بدلا فى الخلع سقطت وليس للخالعة على ذلك المطالبة بها لما صرحوا به من ان نفقة العدة لا تسقط بالخلع الا اذا ناض عليها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل فى مرض موته تشاجر مع ابنه وحلف بالطلاق الثلاث انه يرفعه للحاكم ثم مات قبل رفعه له عن زوجته وعن باقى ورثته فى مرضه المذکور فهل اذا ثبت ما ذكر يكون لزوجته أخذ ما يخصها من تركته ولا تمنع شرعا حيث كان الطلاق فى مرض الموت وكان الزوج فارا من الميراث اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لها الميراث اذا تحقق ما ذكر ومات وهى فى عدته والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل عقد على بنت بكر بالغة من أبيها على صداق معلوم وبعد مكثها مدة سنتين من غير دخول بها حصل له مرض شديد فطلقها فى مرض موته ثلاثا فارا من الميراث ثم مات عنها وعن ورثة غيرها وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فماذا يكون الحكم اذا ثبت ما ذكر (أجاب) لا ميراث للزوجة المذكرة كورة حيث طلقها قبل الدخول بها اذا عدت عليها وشرط ميراث زوجة الفار بالطلاق منه موته فى عدتها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له زوجة نزلت بيت أبيها من حائط جيرانها فقال لها ان نزلت مرة ثانية فانت طالق فادعت النزول بعد حلفه ولا بينة لها فهل لا يقبل قولها حيث لا بينة وكان الزوج منكر اعليا ذلك (أجاب) القول للزوج بيمينه فى انكاره حصول شرط الحنث وعلى الزوجة البينة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل قذف زوجته بصريح الزنا وهى عفيفة عن فعل الزنا وتهيئته والحال انها حية فى دار الاسلام وكل من الزوجين صالح لاداء الشهادة على المسلم وهى باقية الى الآن على عصمته ونطالب زوجها بالقاذف لها بموجب القذف ولم يثبت صدق الزوج المذکور فى ذلك
١٢٧٥	١٣	جادی الثانية	
١٢٧٥	٤		
١٢٧٥	٧	رجب	
١٢٧٥	٢٢		
١٢٧٥	٢	رمضان	
١٢٧٥	١٤	شوال	

ولم يكذب نفسه فاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) حيث صدر القذف من الرجل المذکور زوجته المذکورة على هذا الوجه وتحقق ما ذكر بالسؤال من القيود وطالبت الزوجة زوجها بموجب القذف وهو الحد وجب اللعان ما لم يكذب الزوج نفسه أو يطلقها باثنا فيحد القذف بطلبها واللعان ما نطق به النص فان امتنع الزوج حبس حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيحد فان لاعن لا عنت ولا حدت حتى تلاعن أو تصدقه فيندفع به اللعان ولا تحدوان صدقته أربعا لانه ليس بأقرار قصدا فان التنا بآنت بتعريق القاضي الذي وقع اللعان عنده ويفرق وان لم يرضيا بالفرقة ولا يتنا كان بعد الترييق ما لم يخرج أو أحدهما عن أهلية اللعان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عاى طلق زوجته بلفظ المحرام أو خالصة فاستتقتى شافيا فأتاه بأنه رجعي وراجعها له مقلدا للامام الشافعي ولم يوجد مفسد للنكاح السابق في مذهب الامام الشافعي ثم تشاجر معها وطلقها ثلاثا فهل والحال هذه حيث استتقتى في المحرام الاول ممن يرى صحة الرجعة لا يحل له الرجوع عن تقليده واستتقائه لانه صار مذهبها في هذه الحادثة حيث توفرت شرائط التقليد وصحة النكاح الاول على مذهب مفتي الذي قلده وبناء على ذلك يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (أجاب) نعم لا يحل له الرجوع عن التقليد فيما قلده حيث توفرت شرائطه ويقع عليه الطلاق الثلاث لصحة الرجعة في مذهب مفتيه ومن قلده في تلك الحادثة ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وهذا على فرض كون الطلاق الاول مشهورا بين الناس وعاشر هامة تنقضي فيها العدة بعد الاستفتاء والمراجعة مقلدا للامام الشافعي وأما اذا وقع الطلاق الثلاث في العدة فلا كلام في وقوعه ولو لم تسبقه الرجعة وأما ما استظهره العلامة ابن عابدين في حاشيته على الدر في باب العدة فغير ظاهر وليس فيما استند اليه نص على ما استظهره اذ الفرق بين ما استند اليه وبين ما استظهر حكمه ان ما استظهر حكمه فيه استفتاء من شافعي يرى صحة الرجعة وتقليد للشافعي وعمل بقوله والتقليد سائغ وملازم للعمل بموجب مذهب المقلد بعد العمل بمذهبه فيما قلده فيه وليس له الرجوع عنه في تلك الحادثة بعد ذلك اذ هو تلفيق والتلفيق لا يجوز خلافا لابن الهمام ومن وافقه وبناء على صحة التقليد وعدم صحة الرجوع عنه فالطلاق الثاني ولو بعد مدة تنقضي فيها العدة من الاول مع شهرته وقع حال قيام النكاح لا في شبهة كالمسئلة المستظهر منها وأما ما استند اليه فلا استفتاء فيه ولا تقليد غاية الامر أن الطلاق الثلاث صدر في حال قيام وطء الشبهة بعد انقضاء عدة الطلاق فلم يعتبر بوطء الشبهة بعد انقضاء عدة فلا يلحق الطلاق فافترقا والدليل على ما قلناه ما صرح به العلائي من قواه ان الرجوع عن التقليد بعد العمل به باطل اتفاقا وهو المختار في المذهب وذكر الشيخ ابن عابدين نفسه ان المستتقتى اذا عمل بقول المفتي في حادثة فأتاه آخر بخلاف قول الاول ليس له نقض عمله السابق في تلك

ربيع الثاني

٩

١٢٧٥

مطلب فمن طلق زوجته بالمحرام وراجعها مقلدا لمن يرى انه رجعي ثم طلقها ثلاثا الخ

الحادثة نعم له العمل به في حادثة أخرى ونقل عن البرازية في اليمين المضافة أن الشخص لو أفتاه مفت بالحل ثم أفتاه آخر بالحرمه بعد ما عمل بالفتوى الاولى فانه يعمل بفتوى الثاني في حق امرأة أخرى لا في حق الاولى ونقل أيضا أن قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فيلزم الجاهل اتباع قول المفتي كما يلزم العالم اتباع رأيه واجتهاده وبيان القضاء ملزم سواء وافق رأى الزوج أو خالفه وكذا مع الافتاء لو الزوج جاهل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربع زوجات وست بنات وسبعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا وأراد واقسمه التركة فادعى بعض الورثة المذكورين أن والدهم أقر بطلاق إحدى الزوجات المذكورات قبل موته بثلاثة أيام وأراد إقامة بينة على ذلك فهل والحال هذه إذا كان اقراره بالطلاق في مرضه الذي مات فيه لا تقبل شهادة هذه البينة على الطلاق المذكور ويكون للزوجة ربع الثمن في تركة زوجها المذكور (اجاب) الطلاق الرجعي في مرض الموت أو في العكة والاقرار به في كلا الحالتين لا يوجب حرمان الميراث اذا مات في عدتها فلا يترتب على اقرار الزوج بطلاق إحدى زوجاته قبل موته بثلاثة أيام في مرضه حرمانها من الميراث اذا مات في عدتها الا اذا قامت بينة شرعية على انه طلقها في صحته باننا مطلقا أو رجعيما وانقضت عدتها منه قبل موته أو كانت البينة في مرض موته بسؤالها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان ساكنا مع أهله في منزل واحد ووقعت بينهم مشاجرة وفي اثنا حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أن لا يدخل منزل أهله الذي هو ساكن فيه معهم وقد نزل في منزل آخر وأقام به مع زوجته وبعد ذلك دخل منزل أهله المحلوف عليه والآن يدعى ان يمينه كانت على عدم الإقامة معهم في المنزل بالسكنى وان توجهه من باب المطلة على أهله فهل اذا تحقق ان يمينه كانت على عدم الدخول الى المنزل المذكور وقد وجد منه الدخول فيه بعد اليمين وكانت الزوجة على عصمته الى حين دخوله فيه يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان يمين الزوج المذكور على نفى دخوله منزل أهله فخرج منه ثم دخله بعد ذلك يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث ولا عبرة بانكاره بعد إقامة البينة المزكاة على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ومكث معها مدة وحلف بالحرام منها وحنث فيه ثم راجعها بعقد ومكث معها مدة وحلف بالحرام منها وحنث فيه ثم ماتت في عدته فهل لا يرث منها ولورثتها ما لبته بما هو مترتب لها بذمته من مؤخر صداق وغيره (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال لا يرثها الزوج المطلق لها باثنا ولو ماتت في عدته وعليه دفع ما بذمته من مؤخر صداقها لورثتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أبان زوجته في مرض موته بينونة كبرى بدون سؤالها فهل اذا مات في مرضه هذا عن زوجته المذكورة وعن ابنه من غير هاترث منه الثمن حيث لم يخرج من عدتها (اجاب) اذا تحقق

١٢٧٧

١١

١٢٧٨

صفر
٩

١٢٧٨

ربيع الثاني

٢٥

ذى القعدة

١٢٧٨

٣

ذى القعدة سنة

ان الطلاق كان في مرض الموت بغير سؤال الزوجة ولم يكن في الصحة وانه مات في عدتها
 ترث منه حيث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وقال لها
 روحي منزل اهلك وارسلني من يستلم عفشتك وورقة طلاقك وقد كان وتوجهت منزل أهلها
 وأخبرت بما سمعت من زوجها فأرسلوا مخصوصين الى الزوج لاستلام العفش كما أراد
 فوجدوا عفشتها من فراش ونحاس وخلافه مطروحا في وسط الحوش والزوج المذکور
 جالس أيضا بجانبه ينتظر حضور من يحضر للاستلام فلما حضر اليه المرسلون من طرف
 أهلها لاستلام العفش المذکور ما كان من الزوج المذکور الا أنه أجرى تسليم العفش
 اليهم بأجمعه وقال لهم ان ورقة الطلاق حاضرة وموجوده معي الى أن تحضروا الى ورقة من
 باش اغا المحرم يا يصل العفش وبوقتها اعطيها لكم لاجل ايصالها لها عند تسليم العفش
 بمنزل أهلها قال باش اغا يحضر باقي صداقها ويأخذ السند اللازم يا يصل العفش
 والصداق فتوقف الزوج في دفع المؤخر وقال اني معسر والا ن يجعده ما وقع منه مع ان
 هناك بينة من المسلمين سالت ماذا فعلت مع زوجتك فقال طلقتها وأرسلت لها عفشتها
 فلدي ثبوت ذلك هل يقع الطلاق أم لا (اجاب) حيث سئل عما فعل مع زوجته فقال
 طلقتها وأرسلت لها عفشتها فانه يؤخذ بذلك ويحكم عليه قضاء بوقوع طلاقه واحدة
 رجعية بمقتضى هذا الاقرار الذي شهدت به البينة فله امر اجعتها في العدة ان لم تسبق بثنتين
 ولم يثبت عليه ما يقتضي البينة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة تشاجرت
 معه أمها وادعت عليه طلاق ابنتها ورفعته لدى الحاكم الشرعي بمحمل ولايته بناحية
 دتقلا ولم تقم البينة على ما ادعته فسمع القاضي منها ذلك وأمر الزوجة بان تمتنع عن
 زوجها وقررها نفقة مقدرة لكل يوم فهل لا ينفذ حكم القاضي بمنع الزوجة عن زوجها
 ولا يلزمه دفع النفقة المقررة على هذا الوجه ويكون له طلب زوجته الى محل طاعته جبرا
 على أمها لاسيما وهو منكر للطلاق وأساله تقم عليه الام بينة به الى الآن (اجاب) ليس
 للقاضي منع الزوجة عن زوجها بمجرد دعوى أمها بطلاقها منه مع انكاره بدون اثبات
 الطلاق بوجه شرعي ولا يلزم الزوج بنفقة زوجته اذا كانت خارجة عن طاعته وممكنه
 الشرعي بدون حق مادامت ناشرة الا ان الزوجة اذا كانت عالمة ببينوتها من زوجها ولم
 تتمكن من الاثبات فلها الامتناع من معاشرته ديانة بأي طريق لا قضاء الا باثبات
 الطلاق البائن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا ودفع لها ما عليه من
 المؤجل في حال الصحة وابرأته من نفقة العدة ثم مات قبل خروجها من عدته فهل والحال
 ما ذكر اذا كان الطلاق في حال الصحة باثبات لا شيء لها في الميراث (اجاب) اذا ثبت وقوع
 الطلاق الثلاث في صحة الزوج قبل مرض الموت ثم مات لا ترث منه مطلقة المذكورة ولو
 مات في عدتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقه بائنة في نظيره عوض منها
 وماتت وهي في عدته عن ابن وأم وتركت ما يورث عنها شرعا فهل يكون جميع ما تركه

١٢٧٨

٢٧

ربيع الاول
٢٢

١٢٨٠

ربيع الثاني
١١

١٢٨٠

المرأة المذکورة لورثتها دون زوجها المطلق لها ولومات في عدته حيث كان الطلاق
الصادر منه في حال صحتهما (أجاب) لاميراث الزوج المذکور حيث أبان زوجته في
صحتها ولومات في عدته بل لو كان ذلك في مرض موتها فالمحكم كذلك وإذا كان كذلك
غير أنها لا ينهوا ما فقط دونه حيث لا وارث سوى من ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له ثلاث زوجات أخبر جماعة عدولا من اهل بلده واشهدهم بأنه طلق إحدى زوجاته
فلانة بنت فلان المحاضرة في المجلس معهم وعينها باسمها ونسبها طلاقا ثلاثا وأنه قد
أوصى لابن ابنه فلان القاصر ثلث ماله وذلك وقت ارادته الحج وزيارة بيت الله الحرام
وسافر وأدى فريضة الحج وحضر مضاومات بعد ذلك عن زوجته وأولاده الذکور
فهل يكون ميراثه لزوجته وأولاده الذکور فقط ولا ميراث لمن طلقها قبل سفره حيث
كان الطلاق في حال صحته قبل ان يسافر إذا شـهدت به البينة الشرعية وتكون الوصية
نافذة في ثلث ماله لابن ابنه لاسيما إذا قبلها له عمه بعد موت الموصى وهو في حجر عمه
(أجاب) نعم لاميراث المطلقة ثلاثا في الصحة بل لمن في عصمته وأولاده والمحال هذه إذا
ثبت ما ذكر بطريق شرعي والوصية بثلث المال لابن الابن التاصر الذي ليس بوارث
نافذة بلا توقف على اجازة الورثة والله تعالى اعلم (سئل) من نائب قسم اطفحجها
مضمونه الذي نعرضه على سعادتكم ادام الله تعالى علينا سيادتكم هو أنه في رجب
سنة ٨١ حضر على يدنا رجل اسمه علي ابوزيد وزوجته اسمها شمة بنت عبد الكريم
كالاها من ادا الى طره بقسم اطفحج جيرة وانشأ على ابوزيد المذکور طلاق زوجته
المذکورة لدينا بقوله لها في مذاكرة طلاقها روي طالق وأقر أنه قد طلقها قبل هذه الطلقة
طلقتين وان هذه الطلقة متممة للثلاث وانها صارت مطلقة منها ثلاثا ولا رجعة له عليها
فحكمنا عليه بوقوع الطلاق الثلاث وانها صارت لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره
وحررناهما اعلام الطلاق المذکور وسجلناه عندنا بالسجل الشرعي في تاريخه أعلاه وفي
ثالث شهر رمضان المكرم سنة ١٢٨١ رفع الينا ان المطلق المذکور راجع مطلقة
المذکورة وعاشرها معاشرة الأزواج فاحضرناه مع زوجته وسألناه عن داعي معاشرته لها
فاجاب بأن معاشرته لها بناء على فتوى احضرها من بعض طلبة العلم بالازهر وأبرزها من
يده فاذا سؤلها ما قولكم دام فضلكم في رجل قال لزوجته روي خالصة وراجع يمينه
وعاشرها ثم بعد انقضاء العدة بوضع الحمل قال لها روي خالصة وراجع يمينه أيضا ثم
طلقها طلقة فما الحكم اذا كان الاول مشهورا وجوابها الحمد لله وحده نعم اذا كان
الاول مشهورا يقع به طلقة بائنة لا تكفي فيها المراجعة حيث لم يقلد من يرى صحتها ولا يقع
عليه ما صدر منه بعد انقضاء العدة وحيث بذبح قوله العقد عليها برضاها وتبقى معه
بطلقتين حيث لم يصدر منه سوى ما ذكره هذا جواب من اجاب على سؤال الفتوى الموضح
أعلاه وبمجرد ذلك الفتوى جدد له العقد عليها رجل فقيه بالناحية بدون ثبوت دعواه

المنسوبة اليه في سؤال الفتوى المذكورة وبدون اثبات الاشتهار في الطلاقين الاولين ولا في خروجها من عدته كما اوضح لنا من سؤاله وبسؤال العاقله عليها المذكور عن ذلك واعتراؤه فرقا بينهما وعزناه وحرنا ذلك بخضنا وختنا على ظاهر الفتوى المذكورة فما كان منه الا انه اخذ الفتوى بما كتبهنا عليها وتوجه بها الى بعض طلبة العلم بالازهر فكتب لنا عليها ان العقد الصادر من المطلق المذكور على مطلقته المذكورة صحيح وانه لا وجه للتعرض اليه في معاشرته لها وحيث ان سعادتكم هو المرجع في احقاق الحق وابطال الباطل في الاحكام الشرعية لزم عرضه لسعادتكم ترجو من مكادوم السيادة الافادة عما أجر ينه في شأن المطلق المذكور هل هو في محله شرعا ولا يمكن من مطلقته حتى تنكح زوجا غيره مؤاخذا له باقراره اذ لا عذر لمن أقر أفتونا مأجورين (أجاب) حيث طلق الرجل المذكور زوجته بمجلس المرافعة بصرح بالطلاق وأقر بأنه طلقها قبل ذلك طلقين وان هذه الطلقة مكتملة للثلاث وانها صارت مطلقة منه ثلاثا ولا رجعة له عليها فانه يعامل باقراره ويفرق بينه وبين زوجته فأجرى عليه من الحكم بالطلاق المذكور والتفريق والحال ما ذكر صحيح والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من نائب المجيزة مؤرخة في ٢٥ ن سنة ٨١ ضمنها مقتضى الحال للتفضل بالافادة عن حكم حادثة وقعت وهي رجل تشاجر مع زوجته فقال لها على الطلاق بالثلاث ما تخبرني شيئا من بيتي بغير اذني وان أخرجني شيئا من بيتي بغير اذني فانت طالق وبعد ذلك أخرجت من بيتها بيضا وأعطته لامرأة أخرى بغير اذنه فهل يقع عليه الطلاق الثلاث بذلك فالامل من السيادة المن بالافادة ولا زلت محط رجال القاصدين (أجاب) نعم يقع على الزوج المذكور كور والحال هذه الطلاق الثلاث باخراج زوجته البيض من بيت زوجها فيه اذنه لوجود شرط الخنث في اليمين الاولى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية وراجعها ثم بعد مدة غضبت منه فذهب له انسان يسأله الصلح أو الفراق فجاء يقول عنه قال لي طلقتهما من يوم غضبتهما مرض فأخبر في مرضه ان الطلقة الواقعة منه هي الثالثة ثم مات وهي في عدته من الطلاق الذي أوقعه ثانيا بقوله طلقتهما وكذبت الزوجة في كونه مكمل للثلاث فهل اذا لم يعلم لاحد أن ما أوقعه مكمل للثلاث الامن اخباره في مرضه الذي مات فيه وكذبت الزوجة في ذلك يكون به فاراقرته حيث مات في عدتها ولا يخرج عن كونه مرض الموت نزوله مسندا الى اناس وتحميله على جوارم رياض اجدا لزيارة بعض الاولياء للاستشفاء به مع غلبة الهلاك بالمرض المذكور (أجاب) اقراره في مرض موته بان الطلاق الذي وقع منه في العجة مكمل للثلاث لا يمنع الزوجة من الميراث حيث كان المحقق انه الطلاق الثاني وانه رجعي ولا يعلم كونه مكمل للثلاث الامن اخباره في مرض موته مع تكذيب الزوجة له في ذلك وموته في عدتها قال في الهندية ولو قال لامرأته في مرضه قد كنت طلقك ثلاثا في العجة أو قال جمعت أم امرأتى أو ابنت

١٢٨١

٢١

١٢٨١

٢٩

١٢٨٢

صفر

٢٩

أمر أني أوقال تزوجتها بغير شهود أو كان بيننا رضاء قبل النكاح أو قال تزوجتها في
العدة وأنكرت المرأة ذلك بآنت منه ولها الميراث فان صدقته فلاميراث لها كذا في الفصول
العمادية اهـ ولا يخرج قول الزوج المذكور على الوجه المستطور عن كونه اقر في
مرض موته بأنه كان طلقها طلاقاً ثالثة تبين بها بينونة كبرى وهي تكذبه ولا تقصر الا
باشنتين اللتين لم يخرجها عن الزوجية ونزول الزوج وحمله حال مرضه على الوجه المذكور
لا يخرج عنه كونه مرضاً مرض الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع ولده
فخلف بالطلاق الثلاث انه لا يكلمه مادام حياً ثم بعد مضي مدة أراد السفر الى أرض
الحجاز فسلمه وجلس معه فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك يقع عليه الطلاق الثلاث واذا
مات الزوج لا تدخل الزوجة في ميراثه واذا ادعت الزوجة انها سمعت الاقرار
منه بالطلاق المذكور في المدينة المنورة وهو مريض مرض الموت والحال انه كان صحيحاً
ويذهب ما شيا على رجليه لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم المرة بعد المرة ثم اعتراه
المرض بعد ذلك ومات به لاعبرة بدعواها اذا قامت البينة على ان التعليق والشرط
كانا في الصحة وكان المعلق طلاقاً ثلاثاً ولولم يثبت ان الاقرار به كان حال الصحة
(اجاب) اذا ثبت تعليق الثلاث ووجود الشرط في الصحة يقع الطلاق من وقت وجود
الشرط ولا ترثه ولا عبرة حينئذ بانها لم تسمع الاقرار بذلك الا في المرض ولولم يتحقق ان
الاقرار في حال الصحة بعد ثبوت كون التعليق والشرط في صحته بالبينة على التعليق
والشرط المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في صحته
وسلامته طلاقاً ثلاثاً بحضرة بينة ودفع لها مؤخر صداقها ثم بعد مدة مرض يومين ومات
فهل والحال هذه اذا أنكرت الزوجة المذكور الطلاق المذكور وطلبت ان ترث
منه لاعبرة بانكارها وتمنع من ميراثه اذا ثبت الطلاق بالبينة الشرعية (اجاب) اذا
ثبت بالبينة الشرعية ان الرجل المذكور طلق زوجته ثلاثاً في صحته لا ترث منه ولومات
في مدتها فلا عبرة بانكارها الطلاق المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لي
عند فلان خمسة آلاف قرش فسمعه رجل وأخبر الذي ادعى عليه بذلك فقال المدعي
عليه لم يكن لفلان على شيء مما أخبرني به فذهب المدعي عليه الى القائل وقال له انت
أخبرت فلاناً ان لك على خمسة آلاف قرش فانكر وقال ما أخبرته بذلك فقال السامع
على المحرام انك قلت لي على فلان خمسة آلاف قرش فكذبه ولا بينة هناك فهل
والحال هذه يقع عليه المحرام المذكور حيث كذبه ولم يكن له بينة أولاً يفيد تكذيبه ولا
يقع عليه شيء (اجاب) لا يفيد تكذيب هذا الرجل في المحكم بوقوع الطلاق على الخالف
والقول للخالف بيمينه في وجود شرط البر وحسابه على الله والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل طالب منه خروج زوجته من منزله لزيارة أهلها فقال والله لا يخرج الا مطلقه
فاصد بذلك انها ان خرجت تكون مطلقه ففكر رعيه اطلب فقال والله لا يخرج

١٢٨٢

٣٠

ربيع الاول

١٢٨٢

٣٠

ربيع الثاني

١٢٨٢

٣٠

على ذمتي الاخالصة فخرجت اثر الحلف فهل يلزمه بذلك اليمين بالله أو بالطلاق أو بهما
وعلى لزوم الطلاق فهل هو بائن أو رجعي (اجاب) يقع على الزوج المذكور بقوله والله
لا تخرج الامطلة قاصدا بذلك انها ان خرجت تكون مطلقة طلاق رجعي وبقوله ثانيا
بعد تكرار الطلب والله لا تخرج وهي على ذمتي الاخالصة طلاق بائن حيث خرجت اثر
الحلف فهم ما طلاقان فلا تحل له الابعق جديدا ان لم يسبق غيرهما والله تعالى أعلم
(سئل) من طرف مجلس استئناف مصر عن حادثة وردت من محافظة دمياط الى
محافظة مصر في شأن قضية طلاق وقع فيها اختلاف بين قاضي دمياط ومفتيها ووقع فيها
مذاكرة بينهما وبين علماء الثغر المرقوم وكتب فيها القاضي كتابة عنون عنها مذاكرة
شرعية ومجاوبة قهية وكتب فيها المفتي سؤالاً وجواباً أرسلهما لهذا الطرف ضمن خطاب
منه اليها خارجاً عن أوراق هذه القضية وأحال كل من القاضي والمفتي والعلماء للنظر فيها
على حضرة شيخ الجامع الأزهر وعلينا وعلى حضرة مفتي مجلس الاحكام ومن يلزم لفصل
اشكالها فكتب عليها كتابة شملت البحث ووضع اسماءهم وأختاهم عليها المذكورون
(ولفظها) قد صار الاطلاع على المذاكرة التي حررها حضرة قاضي ثغر دمياط
في حادثة الطلاق بلفظ المحرام ثم ايقاع الطلاق الثلاث بعده من الشخص المدعى السيد
أبازهرة وعلى ما كتبه حضرة مفتي الثغر المذكور في هذه الحادثة على سؤال حرره بخطه
وأرسله لهذا الطرف خلاف الفتوى المحررة في هذه الحادثة الجواب عليها من بعض العلماء
المرسلة ضمن أوراق هذه القضية وقد طلب كل من حضرة المفتي والقاضي المذكورين
وكذا حضرات علماء الثغر الجواب عن هذه الحادثة بما يرفع اشكالها ويكون فصلاً
فيها حيث كانت كثيرة الوقوع (فنقول) انه فيما سبق بتاريخ ١٩ ربيع الآخر سنة ٧٦
أجيب عن سؤال رفع في هذا البحث سبق قيده في كتاب العلق من هذه الفتاوى بهذا
التاريخ حاصله في رجل عامي طلق زوجته بلفظ المحرام أو خالصة فاستفتى شافعيًا فآثاه
بانه رجعي وراجعها له مقلداً للامام الشافعي ولم يوجد مفسد للنكاح السابق في مذهب
الامام الشافعي ثم تشاجر معها وطلقها ثلاثاً فهل والحال هذه حيث استفتى في المحرام
الاول بمن يرى صحة الرجعة لا يحل له الرجوع عن تقليده واستقنائه لانه صار مذهباً له في
هذه الحادثة حيث توفرت شرائط التقليد من صحة النكاح الاول على مذهب مفتيه
الذي قلده وبناء على ذلك يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره
أو كيف الحال بقوله الحمد لله نعم لا يحل له الرجوع عن التقليد فيما قلده فيه حيث
توفرت شرائطه ويقع عليه الطلاق الثلاث لصحة الرجعة في مذهب مفتيه ومن قلده
في تلك الحادثة ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وهذا على فرض كون الطلاق الاول
مشهوراً بين الناس وعاشرها مدة تنقضي فيها العدة بعد الاستفتاء والمراجعة مقلداً
للإمام الشافعي وأما اذا وقع الطلاق الثلاث في العدة فلا كلام في وقوعه ولولم

نسبته الرجعة وأما ما استظهره العلامة ابن عابدين في حاشيته على الدر من باب العدة فغير ظاهر وليس فيما استند إليه نص على ما استظهره إذا الفرق بين ما استند إليه وبين ما استظهر حكمه أن ما استظهر حكمه فيه استفتاء من شافعي يرى صحة الرجعة وتقليد الشافعي وعمل بقوله والتقليد سابق وملزم للعمل بموجب مذهب المقلد بعد العمل بمذهبه فيما قلده فيه وليس له الرجوع عنه في تلك الحادثة بعد ذلك إذ هو تليق والتلفيق لا يجوز خلافا لابن الهمام ومن وافقه وبناء على صحة التقليد وعدم صحة الرجوع عنه فالطلاق الثاني ولو بعد مدة تنقضي فيها العدة من الأول مع شهرته وقع حال قيام النكاح لا في شبهة كالمسئلة المستظهر فيها وأما ما استند إليه فلا استفتاء فيه ولا تقليد غاية الأمر أن الطلاق الثلاث صدر في حال قيام وطء الشبهة بعد انقضاء عدة الطلاق فلم يعتبر وطء الشبهة بعد انقضاء العدة فلا يلحق الطلاق فافترقا والدليل على ما قلناه ما صرح به العلامة من قوله أن الرجوع عن التقليد بعد العمل به باطل اتفاقا وهو المختار في المذهب وذكر الشيخ ابن عابدين نفسه أن المستقي إذا عمل بقول المفتي في حادثة فافتاه آخر بخلاف قول الأول ليس له نقض عمله السابق في تلك الحادثة نعم له العمل به في حادثة أخرى ونقل عن البرازية في اليمين المضافة أن الشخص لو أفتاه مفت بالحل ثم أفتاه آخر بالحرمة بعدما عمل بالفتوى الأولى فإنه يعمل بفتوى الثاني في حق امرأة أخرى لا في حق الأولى وتقل أيضا أن قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فيلزم الجاهل اتباع قول المفتي كما يلزم العالم اتباع رأيه واجتهاده وبأن القضاء ملزم سواء وافق رأى الزوج أو خالفه وكذلك مع الافتاء لو الزوج جاهل والله سبحانه وتعالى أعلم الفقير محمد العباسي المهدي الحنفى الحنفى عفى عنه إذا علمت ذلك فالقول الفصل في هذه الحادثة ونظائرها أن الزوج لو طلق بلفظ المحرم وكان عاميا فاستفتى شافعيًا فافتاه بكونه رجعيًا وراجعها له وكان الطلاق مشهورا وعاشرها مدة انقضت فيها العدة ثم وقع عليها طلاقا ثلاثا يقع عليه الثلاث ويتعين عليه العمل بهذه الفتوى لصحة التقليد وعدم صحة الرجوع عنه بعد العمل به في هذه الحادثة دون حادثة أخرى في حق امرأة أخرى كما تقدم لماعلمته وكذا لو كان المطلق مجتهدا يرى صحة الرجعة فامضى رأيه في ذلك وعزم على صحتها زمه العمل به ولا يصح له الرجوع عن ذلك وأن تبدل رأى المجتهد وأفتى المقلد بعدم صحة الرجعة بعد ذلك كما هو معلوم من كلام الفقهاء فلا يستفتى شخص عن مثل هذه الحادثة يلزم أن يكون الجواب فيه سابق وقوع الثلاث لصحة التقليد أو الاجتهاد ولزوم العمل به ما ديانته بعد الحصول نعم لورفع الأمر للقاضى الحنفى الذى يرى عدم صحة الرجعة وتحقق لديه شهرة الطلاق وانقضاء العدة قبل الثلاث مع المعاصرة ولزم الحال للقضاء فيها فإنه يتضى رأيه لا يرى الخصم المخالف كما أن القاضى لو رفع اليه حكم المحكم وكان مخالفا لرأى القاضى وأن كان صحيحا رأى المحكم فإنه ينقض حكم المحكم ويحكم

برأى نفسه بخلاف حكم القاضى فى المجتهدات فلا يتقضه قاض آخرون كان خلاف رايه
كما ذكره فى الفرق بين حكم المحكم وحكم القاضى فن غير حكم اصلا بالاولى ان يخالفه
القاضى ويحكم برأى نفسه قال فى رد المحتار من كتاب الوتف تنبيه قال فى الاسعاف ولو
كان الواقف مجتهدا برى لزوم الوقف فامضى رايه فيه وعزم على زوال ملكه عنه او
مقلدا فسأل فافتى بالجواز قبله وعزم على ذلك لزم الوقف ولا يصح الرجوع فيه وان
تبطل رأى المجتهد وأفتى المقلد بدم اللزوم بعد ذلك اه فهذا مما يراى زاد على ما يلزم به
الوقف لكن قال فى النهر بعد نقله له الظاهر ضعفه اه أى لخالفته لتناول الممتون نزول
بقضاء القاضى وايضا فان العبرة برأى الحاكم فاذا رفع اليه حكم يحكم فيه برأيه لا برأى
المخضم والظاهر ان ما فى الاسعاف صحيح بالنسبة الى الديانة لان المجتهد اذا تغير رايه
لا يتقض ما أمضاه أولا وكذا المقلد فى حادثة ليس له الرجوع فيها بتقليده مجتهدا آخر
أما لو رفعت حادثة ذلك المجتهد أو المقلد الى حاكم آخر فانه يحكم برأى نفسه كما قلنا ولذا قال
ولا يصح الرجوع فيه ولم يقل ولا يصح الحكم بخلافه فاعتنم هذا التحريم وما ذكره
حضره قاضى الثغرى مذكرا كونه قاصدا به الاستدلال على انه لو أفتى عامى بجهة الرجعة
بعد اطلاق بالنظر المحرام لا يكون للقاضى نقضه فى قوله مع نصريح المحشى نفسه فى باب
القضاء من التنقيح بان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضى المولى أو حكم المحكم ثم قال
وليس للقاضى أن يبطل حكم قاض آخر فى المجتهدات الى آخره فليس فيما ذكره نصريح بان
القاضى لا يتقض فتوى المفتى المخالفة لرأى القاضى المذكور وانه يعضها ويخالف رأى
نفسه بمجرد قولهم ان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضى المولى أو حكم المحكم بل
ذلك معناه ان الفتوى بمنزلة ما ذكر فى ايجاب العمل بها فى حق المستفتى نفسه بدليل
قولهم فى عبارة أخرى ان قول المفتى فى حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده ونصريحهم فيها
بان ذا الرأى يتبع رأى القاضى اذا قضى له أو عليه بخلاف رأيه كما يأتى وقوله وليس
للقاضى أن يبطل حكم قاض آخر فى المجتهدات لا يفيد المطلوب لان هذه العبارة سيقى فى
بيان الفرق بين حكم القاضى المولى وحكم المحكم والذي يدل على ما قلناه الذى من
جملته ان المراد لزوم العمل بفتوى المفتى فى حق المستفتى نفسه من حيث الديانة لا من
حيث ان القاضى لا يقضى بخلافها وان خالفت رأيه ما يفهم من ألفاظ تلك العبارة اذا
سيقى اليك ونصها وذكر شمس الأئمة المحلوا فى ان حكم المحكم فى المجتهدات نحو
الكنايات والطلاق المضاف جائز فى ظاهر المذهب عن أصحابنا قال الا أن هذا مما يعلم
ولا يبقى به كى لا يتجاسر الجاهل الى مثل هذا وقد روى عن أصحابنا ما هو أوسع من هذا
وذلك انه روى عنهم انه لو استفتى صاحب الحادثة عن هذا فقيها فاقتاه يبطلان اليمين
وسعه أن يمسكها فان تزوج أخرى بعدها وقد كان حلف بلغة كل امرأة اتزوجها فاستفتى
فقيها مثل الاول فاقتاه بيمين اليمين ووقع الطلاق المضاف عليها فانه يفارق الثانية

ويعسك الاولي لان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى أو حكم المحكم الآن
 الترق بين حكم القاضي وحكم المحكم ان حكم المحكم في المجتهدات اذا رفع الى القاضي ان
 كان موافقا لرأيه أمضاه وان كان مخالفا بطل له وليس للقاضي ان يبطل حكم قاض آخر
 في المجتهدات اه فقوله فيها وسعه ان يمسخها دليل على كون ذلك المحكم ديانة وقوله
 وليس للقاضي ان يبطل حكم قاض آخر مسوق للفرق بين حكم القاضي وحكم المحكم وكذا
 ما ساقه حضرة القاضي في الاستدلال من قوله فذكر في رد المحتار في آخر فصل الحبس
 ان المقضى له أو عليه اما ان يكون له رأى أو لا فان كان له رأى وقضى له القاضي على
 خلاف رأيه فانه يتبع رأى القاضي عند محمد وقيل انه قول لى حنيفة وعلى قول لى
 يوسف لا وان رفع الى قاض آخر لا يتقضه وان كان خلاف رأيه وهذا اذا قضى له فان
 قضى عليه والزواج لا يراه يتبع رأى القاضي اجماعا وهذا كله اذا كان الزوج له رأى
 واجتهاد فلو عاميا اتبع رأى القاضي سواء قضى له أو عليه هذا اذا قضى أما اذا أفتى له
 فهو على الاختلاف السابق لان قول المفتى في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده اه بحر
 ثم قال والمراد بالعالمى غير المجتهد ولو عالموا الاربع الاخذ بقول محمد اه وفي هذه الحادثة
 الزوج عامى وقد أفتى له الفقيه برجوع الحرام بالقول فعلى قول محمد المرجع ليس للقاضي
 نقضه فتكون زوجة له ولحقها الثلاث لا ينتج أيضا ان القاضي لا يتقض فتوى المفتى
 المخالفة لرأيه اذا غاب ما في هذه العبارة ان فتوى المفتى للجاهل بمنزلة رأى المجتهد وقد
 صرح في هذه العبارة ان القاضي لو حكم على ذى الرأى اوله بخلاف رأيه فانه يتبع رأى
 القاضي فهو صريح في ضد المستتبع وأما فتوى حضرة مفتى الثغر المرسله لهذا الطرف في
 هذه الحادثة التى حصل جوابها عدم صحة الرجعة على مذهبنا بعد الطلاق بلفظ الحرام
 وعدم وقوع الثلاث بعد انقضاء العدة حيث كان الطلاق مشهورا فهذا صحيح في نفسه
 بقطع النظر عن التقليد والاستفتاء ممن يرى صحة الرجعة أو بالنسبة لقضاء القاضي المخفى
 بعد تحقق انقضاء العدة مع شهرة الطلاق الاول وأما بالنظر للتقليد وصحته المقطوع بها
 والاستفتاء ممن يرى صحة الرجعة ولزوم العمل به وعدم صحة الرجوع عنه بعد العمل به
 بدون قضاء قاض بخلاف ما قلده وعدم جواز التلقيح المصرح بجميع ذلك في عبارات
 كتب المذهب فلا يسلم وما ذكره في فتواه من العبارات التى نقلها استدلالا على مقصوده
 فبعضه لا يدل عليه لمخالفة الموضوع مثل عبارة تنقيح الحامدية في أول الطلاق التى
 ساقها اذ الموضوع فيها انه راجع قبل وقوع الطلاق رأسا ثم وقع الطلاق ولا قائل بصحة
 الرجعة حيثئذ في مذهب من المذاهب فلم يكن هناك تقليد لمن يرى الصحة ولا استفتاء
 وكذا عبارة الخيرا لرمى عن الفتية التى هي من ضمن جواب تنقيح الحامدية كما يعلم ذلك
 من تأمل وراجع عبارة التنقيح والخيرية وكذا عبارة جواهر التاوى والخانية وبعضه
 بحث واستظهار مثل ما نقله عن رد المحتار الذى علمت رده وكذا ما نقله عن اجابة السائل

لصاحب النهر رد المعارضة بعض العلماء بأنه حين راجع كان مقلدا للشافعى والمقلد ليس له أن يرجع عما قلده فيه حيث قال ورايت صاحب النهر فى اجابة السائل ذكر ان هذا مذهب أصولى وأهل الفروع لا يلتزمون به حيث وجد المقلد قولاً راجحاً يطعن اليه له تقليده والرجوع عن الاول ولو عمل به اه فهو اس ظهار وبحث ايضا وقد راجعت عبارة صاحب النهر فى اجابة السائل فوجدت نصها على ما وقعت عليه فى النسخة التى اطلمت عليها فى المسألة الثالثة من ترجمة مسائل الاوقاف عشرون مسألة لو قضى بجواز وقف المشاع ارتفع الخلاف لكن فى موجبات الاحكام للعلامة قاسم بعد نقله فان قلت قالوا فى الاصول ان المقلد اذا عمل بقول مجتهد فى مسألة ليس له أن يعمل بقول غيره فيها بالاتفاق اه وحاصله ان قولهم لو قضى به قاض صحيح مقيد بما اذا لم يقض بطلانه سابقا فى نظيره وعندى ان هذا مذهب أصولى وأهل الفروع لا يلتزمون به وان الحكم حيث اعتمد المقلد فيه قولاً راجحاً صحيحاً مطلقاً لانهم مجمعون ان المخفى لو ارشاد فعيا وعكسه صحيح وهذا من قياس المباحث اه فعلى فرض كون ذلك منتجاً فى المقصود فهو صحيح فى كونه بحثاً فلا يعارض المنقول والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة وهو مريض واختلى بها فى حال مرضه ثم سافر لجهة الصعيد بقصد تغيير الهواء ثم حضر ثم سافر الى اسكندرية وأقام فيها اياماً وبعد وصوله اسكندرية طلق زوجته المذكورة طلاقاً ثلاثاً وأشهد على طلاقها بينة من المسلمين وأرسل لها سند الطلاق ودفع لها مؤخر صداقها وحقوقها ثم حضر مصر ونزل فى منزل عمه وأقام فيه مدة ايام ثم انتقل الى منزله فاشتد به المرض فمات عن ولدين قاصرين وأقام وصياً عليهما والآن تطلب المرأة المذكورة الدخول فى تركته وتزعم انه فاربط لاقها عن الميراث مع انه بعد طلاقها وهو فى اسكندرية كان مقيماً فى منزل انتقل منه الى منزل آخر اثناء الاعتداد ونزل الى السوق لشئون نفسه ورجع الى منزله ثم حضر مصر وجلس فى منزل عمه وأقام فيه اياماً ثم توجه لمنزله فهل مع هذا لا يعد فاشرعاً ولا يكون لها أخذ شيء من تركته خصوصاً وان لم يطأها عند الخلوة بها (اجاب) اذا كان الطلاق الثلاث بعد الخلوة قبل الوطء ثم مات لا ترثه المطلقة المذكورة ولو كان ذلك فى مرض الموت بناء على ان الخلوة ولو صحيحة لا تكون كالوطء فى حق الارث وهو المشهور فى كتب المذهب فعليه المعول وان كان هناك قول آخر يكون الخلوة كالوطء فى ذلك وأما لو فرض كون الطلاق المذكور بعد الوطء ولم يكن الغالب من حال الزوج المذكور الهلاك وقت الطلاق حيث كان يخرج من منزله خروجا معتاداً له قبل هذه الحالة وقد خرج الى السوق الى شئون نفسه بعد الطلاق كما هو مذكور لا يعد بهذه الحالة مريضاً فاذا اشتد عليه المرض بعد ذلك وبعد سفره الى بلده حتى مات لا يكون فاربها هذا الطلاق ولا ترثه والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن زوجها وأهلهما وأخوين شقيقين فتنازع أحد الاخوين مع أخيه خلف بالطلاق الثلاث انه لا يأخذ من

١٢٨٣

٢

رمضان

١٢٨٣

٨

شوال

١٢٨٣

١٠

ذى القعدة

١٢٨٣

١٥

صفر

١٢٨٤

٢٦

متروكات أخته شيئاً ولا يدخل جهة شيء من متروكاتهما لا ما ينقل الميزان ولا ما يخففه
 فيعت تركه التوفاة المذكور وقواشترى الحالف المذكور بعضها وما بقي له من نصيبه
 بعد خصم ما اشتراه أخذه دراهم فهل والحال هذه يقع عليه الطلاق الثلاث سيما مع
 إطلاقه الحلف ولم يقبده (اجاب) نعم يقع عليه الطلاق الثلاث والحال هذه حيث تحقق
 الأخذ من التركة المحلوف على نفيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة شاجرت مع زوجها
 ومنعته من الدخول عليها العلمها بأنه طلقها فاقر الزوج المذكور بأنه طلقها ثلاثاً ومضى على
 ذلك مدة سنين من وقت إقراره المذكور وهو غير معاشرها ولم يدخل المكنان الذي هي
 فيه ثم ماتت عن ورثة فاواد الزوج المذكور مشاركتهم في تركتها منكر إقراره
 بالطلاق المذكور فهل إذا ثبت بالوجه الشرعي أنه أقر بطلاقها على الوجه المذكور
 يحكم بمنعها من ميراثها (اجاب) نعم إذا ثبت بالوجه الشرعي إقراره بالطلاق الثلاث على
 الوجه المسطور وكان ذلك عن طوع يعامل بإقراره ولا يرث منها والحال ما ذكره الم
 نسكن رجعت إليه بنكاح صحيح بعد التحليل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته طليقتين الأولى قال لها أنت طالق وراجعها وهي في عدته والثانية قال لها روجي
 خالصة من ذمتي يا فلانة ولم يسبق منه طلاق لها غير ذلك فهل تحمل له بالعقد عليها بمهر
 جديد بذنها ورضاها وتبقى معه بطلقة يملكها عليها (اجاب) إذا لم يقع من الزوج
 المذكور إلا الطليقتان المذكورتان على هذا الوجه المذكور بهذا السؤال يكون للزوج
 العقد عليها بمهر جديد بذنها ورضاها وتبقى معه بطلقة واحدة والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل شاجر مع زوجته وهي في المركب فقال لها على الطلاق إن كسحتي في هذه الليلة
 تكوفي على ذمة نفسك فأخرجها من المركب ولم تكسح في الليلة المحلوف عليها بل ذهبت
 فيها إلى منزل الزوج المذكور فهل لا يقع عليه بحلفه المذكور على الوجه المذكور شيء
 وتكون زوجته باقية على عصمتها حيث برقي عيने ولم يحنث فيه (اجاب) إذا كان تعليق
 الزوج الطلاق على كسح زوجته في المركب متقيداً باليلة التي عينها بإشارته ولم يوجد
 المعلق عليه لا يقع الطلاق والواقع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرض الموت
 وطلق زوجته ثلاثاً في ذلك المرض بدون طلب منها للطلاق ثم مات الزوج قبل انقضاء
 عدتها من الطلاق المذكور فهل والحال هذه يكون الزوج المذكور فاراً من ميراث
 زوجته بطلاقها في الحالة المذكورة فترث بعد موته ما يخصها بالفريضة الشرعية
 وليس للورثة من معها من الميراث بالطلاق المذكور (اجاب) نعم ترث منه إذا كان الواقع
 ما هو مسطور بالسؤال من كون الطلاق في مرض الموت بغير سؤالها وماتت في عدتها والا
 فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أساء العشرة مع زوجته فقبل له طلقها فقال تروح
 تتزوج فقبل له كيف تتزوج وهي على ذمتك فقال أنها ليست على ذمتي فقال له
 الحاضرون حينئذ قد طلقت منك فهل في هذه الحالة يقع عليه الطلاق فإن قيل بالواقع

جمادى الاولى سنة

١٢٨٤

٢٠

ومضى بعد ذلك مدة طويلة انقضت فيها العدة مع عدم المعاشرة لها تبين منه ولو كان
الواقع بذلك طلاقا رجعيا لانقضاء العدة بالحيض حيث مضى نحو سنة بلا مراجعة
(أجاب) ألفاظ الطلاق اما صريحة او كناية وكنايته ما احتمله وغيره وهى أقسام منها
ما يَحْتَمِلُ جوابا ووردا ولا يقع الطلاق به الا مع النية كزوجي واذهبي وقومي وابنتي
الازواج ولا سبيل لي عليك ولا نكاح بيني وبينك ولا ملك لي عليك ولست لي بامرأة
ولست لك بزوج والوقوع في الاخيرين هو قول الامام مع النية خلافا للصاحبين والواقع
بهما طلاق بائن على ما في الدرر ورجعي على ما في النهر والبحر وعليه اقتصر في حواشي
الدراسكن في حاشية عبد الحليم على الدرر صوب ما في الدرر من كون الواقع بهما طلاقا
بائنا وذكر ان القول بكونه رجعيا خبط عشواء وقوله أو لا تروح بتزوج مسا ولقوله ابنتي
الازواج فيكون الواقع به مع النية بائنا وتوله انها ليست على ذمتي مسا ولقوله لست
لي بامرأة فيقع به على فرض الاقتصار عليه مع النية طلاق بائن على ما في الدرر ورجعي على
ما في البحر والنهر وحيث لم تعاشر الزوجة المذكورة زوجها بعد وقوع الطلاق المذکور
حتى انقضت العدة في تلك المدة بآنت منه بمنونة صغرى حيث نوى الطلاق ان لم تسبق
بثنتين وليس له مراجعتها بعد ذلك والحال هذه الابعة دومه رجدي بن رضاه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته وراجعها بعد جديد ثم بعده مدة تشاجرت مع جاريتها
فقال لها ان رديتي عليها تسكوني طائعا قاصدا بعدم الرد عليها وقت الحلف فقط فسكنت
ولم ترد عليها في الحال ثم بعده مدة من الشهور تشاجرت معها فهل والحال هذه يقع عليه
الطلاق الصادر منه قبل ذلك أو لا يقع (أجاب) حيث كانت زوجته تشاجر حين قال لها
الزوج ان رديتي عليها أى الجارية فانت طالق يكون بذلك قاصدا منع زوجته عن اجابتها
فيهما فتقوله في هذه الحالة بيمينه المذكورة فيتعبد الحلف بها ويكون يمينا فورا عند
الامام الاعظم ويمين الفور مؤبدة لفظا مؤقته معنى تنقيدها بالحال أما أن تسكون بناء على
أمر حالى كما لو حلف بقوله ان خرجت مثلا فانت طالق لم يرد المخرج أو ان ضربت عبدك
فعبدي حر لم يرد الضرب فيشترط للحنث فعل ذلك فورا لأن قصده المنع عن ذلك الفعل
عرفا ومدارا لايمان عليه أو ان تقع اليمين جوابا للكلام يتعلق بالحال كما في ان تغديت
بعد قول الطالب تعال تغدمني فيشترط للحنث تغديه معه الغداء المدعوا اليه كما صرحوا به
في وجود المحلوف عليه بعد ذلك الوقت لا يحنث به حيث انقطع النور والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث ليحضرن من الدراهم لزوجته في يوم الاحد مبلغا
معلوم في ذلك اليوم تعسر عليه احضار الدراهم لها لكونه لم يقبض ماله في الوظيفة ولم
يتسر له قبض الدراهم ولا تحصيلها بوجه من الوجوه حتى مضى اليوم المذکور فهل
يكون ذلك عذرا في عدم وقوع الطلاق انذ كور أو لا يكون عذرا ويقع عليه الطلاق
(أجاب) لا يكون ماذ كره عذرا في عدم وقوع الطلاق الثلاث المذکور بل يحكم على
الزوج بوقوعه خلافا لما بحثه صاحب البحر من عدم الوقوع في مثل ذلك وقد حقيق هذه

جمادى الثانية

١٢٨٤

١٥

١٢٨٤

٢٣

المسئلة في الدر المختار من خراب التعليق وعول على الوقوع لانه مستفاد من عبارات
 الفقهاء بل ذكر عن الخبير الرملي انه نقل عن فتاوى صاحب البحر انه أفتى بالحنث في
 مثل ذلك مستند الى امكان البر حقيقة وعادة مع الاعسار بهبة أو تصدق أو ارث اه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات ووجد مکتوبا بدقتره بعدموته انه طلق زوجته
 فهل اذا امتنعت الورثة من اعطاء الزوجة نصيبها من التركة بسبب ذلك لا يجابون لذلك
 ويكون للزوجة شرعا أخذ نصيبها من التركة بطريق الارث الشرعي وأخذ مؤخر
 صداقها ومجرد ما وجد مکتوبا بالدقتر من الطلاق لا يكون مانعا للزوجة من الميراث ولا
 من مؤخر الصداق ولا يسرى عليها حيث كانت منكرا (أجاب) نعم والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل خال زوجته على مؤخر صداقها ونفقة عتبتها ونفقة بنتين لها منه ثم بعد
 مدة صارت الزوجة المذكورة معسرة لا تقدر على نفقة ابنتي المذكورتين فهل يجبر
 ابوهما المذکور على الانفاق عليهما مادامت الام معسرة ويكون له الرجوع عليهما اذا
 ايسرت (أجاب) نعم يجبر الاب على الانفاق على بنتيه المذكورتين والحال ما ذكر وله
 الرجوع بذلك على أمهما عند اليسار قال في الدر ولو خالعتة على نفقة ولده شهرامثلا
 وهي معسرة فطالبته بالنفقة يجبر عليها وعليه الاعتماد فتجأه لان بدل الخلع دين عليها
 فلا تسقط نفقة الولد بدین له عليها كما اذا كان له عليها دين آخر وهي لا تقدر على قضاءه
 وأفاد هذا ان الاب يرجع عليها بعد يسارها أفاده في رد المختار والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يقال له حمودة عبد الحميد العن حلف بالطلاق الثلاث من زوجته انه لا يشرب
 الخمر ثم بعد مضي مدة تشاجرت معه احداها ما وخرجت من بيته وادعت انه شرب الخمر
 ومنعت نفسها منه من غير أن تثبت عليه ذلك بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تجبر على
 تسليم نفسها له حتى تثبت ذلك عليه أفيدوا الجواب أجاب مفتي اسكندرية اذا كان الامر
 ما ذكر ولم يثبت عليه ذلك بالوجه الشرعي فانه لا يقع عليه الطلاق وليس لها منعهانفسها
 منه وعليها تسليمها وتجبر على ذلك والله اعلم (أجاب) عن ذلك ما أجاب به حضرة مفتي
 الثغر فهو صحيح الا انه بالنسبة للقضاء وكذا للديانة ان لم يوجد شرط وقوع الطلاق في
 الواقع ونف من الامر أما اذا وجد الشرط في الواقع ونفس الامر وعلم ذلك للزوجة الا انها
 تجز عن اثباته فلا يحل لها ديانة أن تمسكنه من نفسها بل يجب عليها دفعه عنها بأي حيلة
 كانت وان كان القاضي يأمرها باطاعته وتمكين نفسها منه ويجبرها على ذلك والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في مرض موته طلاقا ثلاثا ولم تطلب هي الطلاق بل
 طلقها هو من نفسه لاجل حرمانها من الميراث ومات وهي في العدة فهل والحال هذه
 لا تحرم من الميراث معاملة له بنقيض مقصوده (أجاب) نعم لا تحرم من الميراث والحال
 ما ذكر بالسؤال ما لم يثبت ان الطلاق كان في صحته أو أن عدتها انقضت قبل الموت أو
 كان الطلاق المذکور بسؤالها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته البالغة العاقلة

١٢٨٥

١١

١٢٨٦

محرم
٤

١٢٨٦

رجب
٤

١٢٨٦

ذی القعدة

٩

المالكة أمر نفسها في نظير براءة صدرت منها بواسطة تلقينه إياها اللفاظ بقوله لها
قولي أبرأتك من باقي مقدم صداقي الذي قدره كذا ومن مؤخره الذي قدره كذا ومن نفقة
العدة فقالت كما قال لها وهي تعلم أن تلك الالفاظ دالة على البراءة حال التلقين وحال
تلفظها بها وطلب منها ما عليها من الحلى الذي هو من مقدم الصداق فدفعته له وطلب
منها أيضا أن تبرئه من نفقة الحمل على فرض وجوده فانكرت الحمل وجحدته والحال أنها
لم تكن ظاهرة الحمل وصيغة الطلاق الصادرة منه بعدما ذكرت طالق على ذلك فهل
تكون هذه البراءة صحيحة وإذا طلبت ما أبرأت منه وما أعطته له من الحلى المذكور
لا تجاب لما طلبت أو تكون غير صحيحة وتجاب لما ذكر وإذا ظهر بها حمل بعد وطلبت
نفقته فهل لها ذلك أولا وإذا كانت البراءة غير صحيحة فهل يقع الطلاق أم لا لا كشفوا لنا
النساء عن الأحكام الشرعية فيما ذكر ولكم الثواب (أجاب) البراءة من باقي مقدم
الصداق ومؤخره صحيحة مطلقا سواء جعلت عوضا في الطلاق أولا والبراءة عن نفقة
العدة أن جعلت عوضا في الطلاق تصح أيضا والأفلا والطلاق الواقع بئس لكونه على مال
حيث وقع فور الأبراء وما دفعته لزوجها من الحلى أن جعل من العوض في الطلاق أو كان
دفعه على سبيل التملك المطلق مع قيام الزوجية فلا رجوع لها عليه به والأفلا أخذها ولها
مطالبته بنفقة الولد بعد انفصاله حيث لم يحصل تحملها بها بل انكرت وجود الحمل ثم
ظهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عازب خطب بنت رجل آخر وأراد التزوج بها
فامتنع أبوها من تزويجها له حتى يحلف له بالطلاق أنه أن تزوج بنته ودخل بها وتزوج
عليها أو رد زوجته القديمة فتكون بنته طالقاً منه ثلاثاً لحلف له بحضرة الشهود قائلاً أن
تزوجت بفلانة بنت فلان الفلاني يعني بذلك زوجته التي يريد العقد عليها الآن
وتزوجت عليها بأخرى يعني امرأته خلافاً أو رددت زوجته القديمة فتكون فلانة الفلانية
بنت فلان الفلاني يعني بذلك زوجته الجديدة طالقاً ثلاثاً ثم عقد له عليها بذلك ودخل
بها وأقامت معه مدة قدر شهر أو شهرين ثم رد زوجته القديمة فهل والحال هذه يقع عليه
الطلاق المزبور ويفرق بينه وبين زوجته المحلوف منها أم كيف (أجاب) نعم يقع عليه
طلاق ثلاث من زوجته الجديدة المحلوف عليها أن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال
لإضافته الطلاق إلى سبب المالك وهو التزوج مع وجود شرطه المعلق عليه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً ثلاثاً في مرض من معه مدة تزيد عن ثلاث
سنين وهو يتزوج ويطلق في هذا المرض نحو الست زوجات ويقضى حوائجها بعد
طلقتها نحو ثلاثين يوماً من بيع وشراء وغيرهما خارج منزله وهو يذهب ويحيى مما شيا
وليس من غالب حاله الهلاك من هذا المرض ثم طرأ عليه مرض آخر مات بسببه قبل وفاء
عدها فهل لا يعد فاراً من أرثها (أجاب) الطلاق المذكور إذا ثبت بالبدنة العادلة
كونه صدر في المرض المزمن قبل تغير حال المريض وكان المطلق يقضى حوائجها بعده

١٢٨٦

٢٦

صفر

١٢٨٧

١٤

مطلب يصح طلاق
غير الزوجية بإضافته
إلى التزوج

محرم

١٢٨٨

٣٠

خارج منزله بنفسه وليس من غالب حاله الهلاك لا يكون من قبيل طلاق الفاروق لا تترث منه والا ورثت حيث لا مانع والقول للزوجة بيمينها عند عدم البينة في كون الطلاق المذكور حدث بعد ازدياد المرض وتغير حاله والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وهو مريض فطلبت منه الطلاق مرارا بحضرة بعض أقاربها وجماعة من المسلمين فامتنع فألححت عليه وكررت السؤال له بقوله له خلصني طلقني لا أقدم عليك والحال انه لا يملك عليها الا الطلقة الواحدة التي طلبتها منه بقوله المذكور فاجابها بقوله لها انت طالق بالثلاث فهل والحال هذه اذا قضى على هذا الرجل ومات قبل مضي العدة لا تترث هذه المرأة حيث كان الطلاق المذكور باثنا وبارها ورضاها (أجاب) صرحوا بان المريض مرض الموت لو اباها بأمرها لا تترث منه قال في رد المحتار يصدق بما اذا أسأله واحدة بآئنة فطلقها ثلاثا في آخر ما ذكره أي فلا ميراث لها ومن المعلوم ان طلب الزوجة الطلقة الواحدة من زوجها اذا كانت مكهلة لا مطلق الثلاث فطلقها ثلاثا لم يطلب للبائن فيدخل فيما لو أسأله واحدة بآئنة فطلقها ثلاثا فلا ميراث لها على هذا اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان ذميا ثم أسلم وحسن اسلامه وبقيت زوجته الذمية على دين النصرانية وكلاهما من رعايا الحكومة العثمانية وله منها اولاد ثلاثة لم يبلغ كل منهم الحلم بل أكبرهم سنة تسع سنين ودخل في العاشرة وهو ذكر وما يليه سنة سبع سنين ودخل في الثامنة وهي أنثى وما يليهما سنة ونصف وهو ذكر فخكم القاضي باسلام الذمي المذكور وباسلام اولاده المذكورين تبعاله وحصل من الولدين المميزين المذكورين اسلام ايضا بالاصالة وهما يعقلان الدين ثم بعد ذلك افتدت الزوجة المذكورة عصمتها من زوجها المذكور وطلبت منه طلاقها على ان تسقط حقها في حضانة اولادها المذكورين له وفي حلي في ملكها زوجها المذكور وحصل ذلك منها فاجابها بقوله ان صح اسقاط حقك في الحضانة والحلي ونفذت طالق فهل لا يصح اسقاط المذكور فيهما ولا يقع الطلاق المعلق على ذلك وهل اذا حصل فراق بينهما بطلاق صحيح أو بقيت على عصمتها لا يكون لها حق في حضانة الابن والبنت الكبيرين المذكورين لانتهاء مدة حضانة الابن وليكون البنت المذكورة تعقل الدين ويكون لبيهما الماسم ضمهما اليه بعد الفقرة بينه وبين أمهما حيث لم يوجد من يقدم من النساء المسلمات الحضانات وتكون الام الذمية المذكورة أحق بحضانة ولدها الذي عمره سنة ونصف الى ان يعقل الدين المالم يوجد مسقط آخر للحضانة ويكون مسلمات تبعاً لبيته كما تقدم وما دام باقيا في حضانتها لا يكون لها الانتقال به من بلد أبيه الذي هو محل العقد على الزوجة المذكورة ولو الى بلدها حيث كان بين البلدين تفاوت بحيث لا يمكنه ان يصير ولده ويرجع الى بلده في يوم واحد (أجاب) وقع اختلاف في أن الحضانة هل هي حق الام أو حق الصغير واختلف التراجع والافتاء في ذلك وفرعوا على الاول انها لو

١٢٨٨

١٦

جمادى الاولى

١٢٨٨

١٢

أسقطت حقها في الحضانة تصير كريمة أو متروجة فينتقل الحق في الحضانة لمن بعدها من النساء المحاضنات كالجدة ومع ذلك فالمسقطه لها الرجوع بعد ذلك ولا يقال ان الساقط لا يعود لان الحق هنا متجدد بتجدد الاوقات وفعوا على الثاني انها لا تقدر على ابطال حق الصغير وانها لو اخلت على أن تترك الولد عند الزوج صحح الخلع وبطل الشرط وقد وفق في رد المختار بين القولين بفعل الخلاف لفظيا أخذ من عبارات بعض الفقهاء فحمل قول من قال انها حق الحاضنة فلا تجبر على ما اذالم تتعين لها واقتصر على انها حقها لان المحضون حينئذ لا يضيع حقهم لوجود من يحضنه غيرهما ومن قال انها حق المحضون فتجبر على ما اذا تعينت لها واقتصر على انها حقها لعدم من يحضنه غيرهما فعلى القول بان الحضانة حق الصغير وكذا على التوفيق الذي ذكره في رد المختار لا يصح الاسقاط المذكور حيث لم يوجد للمحضون في هذه المحادثة غير الام وكانت متعينة للحضانة وعلى القول بان الحضانة حق المحاضنة وكون الخلاف حقيقيا يصح الاسقاط وان كان للحاضنة الرجوع بعد ذلك لتجدد الحق بتجدد الزمان لكن الاسقاط في الاعيان كالخلى المذكور لا يصح وحيث كان الطلاق المذكور معلقا على صحة ونفاذ اسقاط الحضانة والخلى معا كما هو المستفاد من هذا السؤال لا يقع اذ لو صح أحدهما دون الآخر لم يوجد الشرط المعلق عليه الطلاق وصرح علما وثانيا بان الام أحق بحضانة ولدها قبل الفارقة و بعدها اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها ولم يكن بها مانع ولو كتابية أو مجوسية مالم يعقل دينها وبان مدة الحضانة في الغلام مقدرة بسبع سنين وفي الانثى تسع سنين على الغتي به وحينئذ فلا حق للذمية المذكورة في حضانة الغلام الذي بلغ تسع سنين لانتهاء مدة حضانتها ولا في حضانة الانثى التي بلغت سبع سنين ودخلت في الثامنة لكونها تعقل الدين ولا بينهما المذكور ضمهما اليه جبرا والحال ما ذكر ولها أن تحضن الابن الصغير الذي بلغ سنة ونصف الى ان يعقل الدين مالم يوجد مانع من حضانتها ومع ذلك فليس لها ولو على فرض الفارقة بينهما الانتقال به من بلد أبيه المذكور الذي هو محل العقد الى بلدتها المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال وهو مسلم تبعه الى أبيه اذ الولد قبل البلوغ يتبع خير الابوين ديننا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة في بيت أبيها غيبانة منه فجاءها زوجها في بيت أبيها وطلب أن تذهب معه الى بيته فامتنعت لكون أبيها لم يكن حاضرا مع الزوج المذكور وقالت لا اذهب معك حتى يحضرنى فقال على الطلاق بالثلاث تمضين غصبا عنك فاحتملها جماعة وذهبوا بها الى بيت الزوج قهرا عنها فلما رآها مغضوبة على الذهاب بها الى منزله قال لها روي طالق بالثلاث قبل ان تدخل بيته فهل يقع عليه الطلاق الثلاث والحال هذه (اجاب) نعم يقع عليه الطلاق الثلاث والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل علق الطلاق الثلاث على فعل شيء وقبل الفعل خالع زوجته تخلصا من الوقوع في الطلاق الثلاث وفعل المحلوف

٢٨ ١٢٨٨
مطلب يقع الطلاق المعلق
بوجود شرطه ولو في
عدّة الخلع
صفر

٨ ١٢٨٩

ربيع الاول
٧ ١٢٨٩

مطلب في حكم التعليق
على صحة البراءة من
المهر ومن نفقة العدة
أو من المهر فقط

عليه عقب مخالفته قبل انقضاء العدة وبعد ذلك عقد عليها فهل يقع عليه الطلاق
الثلاث ويفرق بينهما أم كيف الحال (اجاب) نعم يقع على الزوج المزدك كور الطلاق
الثلاث المعلق حيث وجد المعلق عليه في عدّة الخلع عندنا ويفرق بينهما ولا تحل له
حتى تنكح زوجا غيره ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
رشيدة مكلفة بالغة صحيحة طلبت من زوجها المريض أن يطلقها فأجابها بذلك وخالفها
على مؤخر صداقها المعلوم في عدم مدة قليلة مات الزوج وهى في عدته فهل اذا طلبت الميراث
منه لا تجب لذلك (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى ان الخلع الذى حصل من المريض
مرض الموت مع زوجته المزدك كورة برضاها وطلبها وكان صحيحا موجبا للبينة لا تترث
منه والا فلها الميراث والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٧
صفر سنة ٨٩ مضمونها هذه الافادة وردت للاحكام من حضرة مدير عموم دنقلا بان ابراهيم
افندى محمد من كسبة المديرية عرض بان له زوجة بعصمته وحقوقه بطرفها وبطرف
اخوتها وصار العقد عليها الى زوج آخر وانه باجراء التحقيقات اتضح ان المدعى كان وقع
منه طلاق وراجع زوجته قبل وفاء العدة وحصل منه التعريف لها ولاولياتها ومع
علمهم زوجه بالخلافه وما تحوالت تلك المادة على قاضى المديرية أفاد بعدم استيفاء
الاعلام الصادر من المحكمة بطلاق تلك المرأة من الزوج الاول ورغب رؤية ذلك
بطرف حضر تكم فاقضى شرحه والاوراق المشتملة على تلك المادة مبعوثة الامل بعد
المعلومية بما تضمنته الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعى فى تلك الحادثة (اجاب) بمطالعة
اوراق هذه القضية التى هى الاعلام والقوى وصورة المذاكرة بناء على افادة المجلس
المؤرخة ٢٧ صفر ٨٩ تبين من الاعلام ان الطلاق البائن الذى أوقعه الزوج كان
معلما معنى على صحة البراءة من الصداق ومن نفقة العدة اللذين ابرأه منهما وما وكيل
الزوجة بعد طلب الطلاق البائن على البراءة من ذلك وبناء على منطوق ما فى هذا الاعلام
لا يقع على الزوج المزدك كور بذلك طلاق ان كان مضمونه هو الواقع بناء على ما مال اليه
العلامة ابن عابدين فى حاشيته رد المختار من باب الخلع حيث كان التعليق ولو معنى على
صحة البراءة من الصداق ونفقة العدة التى لا يصح الابراء عنها لعدم وجوبها حين ذاك
وان كان واقعا بناء على ما أفتى به جارا لله بن ظهير واستصوبه البيرى فى شرح الاشباه
كما نقلها العلامة ابن عابدين أيضا فى المحل المذكور وتبين من صورة جواب الزوج
المذكور ضمن المذاكرة اقراره بان أخا زوجته حضر وعرف انه وكيل عنها واختلعه له من
الصداق ما عدا الجارية وبناء على ذلك بحضور الشهود ذكر انه منى ما صحت البراءة
فهى طالق فبناء على اقراره المذكور يكون الطلاق الواقع منه معلقا على صحة براءة
الوكيل له من صداق الزوجة فقط بدون تعرض الى النفقة كما أفهمه ما ذكره الزوج فى
جوابه المتقدم ذكره وما ذكره به بدء فى هذا الجواب من كون الطلاق الواقع كان على

ذی الحجۃ ستہ

هذا الوجه فيه يدانه طلب منه جعل الصداق عوضا عن الطلاق بوانه في فوره أو قعه اجابة
الطلب الوكيل بلفظ التعليق على صحة البراء فيكون طلاقا بعوض في المعنى وان كانت
الصيغة صيغة تعليق على صحة البراء فيقع بائنا لوجود العوض وصحة البراءة من الصداق
المعلق عليها اذا كان الاخ المذکور وكيلا عن أخته في البراء المذکور المجعول عوضا عن
الطلاق ومن المعلوم ان اقرار الزوج بما يوجب الطلاق حجة عليه فيؤاخذ بموجبه قضاء
ولو خالف الاعلام المذکور ان كان هذا الجواب صادرا عنه هذا ما ظهر لي في هذه المحادثة
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وكان ذلك بحضرة عمدة ناحيتهم
وجهور من المسلمين فابرائته من مؤخر صداقها وقدره كذا على أن يطلعهما في نظير ذلك
فاجابها على الفور طائعا مختارا من غير أن يشتغل بما ينال في المجلس بقوله أنت طالق على
ذلك ثم تفرقا ولما انقضت عدتها أرادت أن تتزوج بغيره فعارضها مدعي حصول الاكراه
من عمدة الناحية في الطلاق المذکور فهل كانت معارضته مجردة عن الاثبات
الشرعية لاهبة بالمعارضة المذكورة ويسوغ لها أن تتزوج بمن شاءت بشرطه الشرعي
ويمنع الزوج المذکور من معارضتها وما الحكم أفيدوا الجواب (أجاب) نعم لاهبة
بمعارضة الزوج المذکور بدعواه الاكراه على الطلاق المرقوم والحال هذه ويقع عليه
الطلاق ولو لمع الاكراه عليه ولها أن تتزوج بغيره بعد انقضاء عدتها منه حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها المريض مرض الموت واختلعت منه
وهي صحيحة على نفقة عدتها ودفع لها مؤخر صداقها ثم بعد ذلك بنحو ثلاثين يوما مات الزوج
من مرضه المذکور فهل يكون الخلع صحيحا نافذا ولا ميراث لها فيما تركه حيث كان
الخلع برضاها (أجاب) نعم لا ميراث لها حيث اختلعت منه على نفقة عدتها لرضاها
بالبينونة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج وهو في معيشة أبيه وعياله تشاجر مع
والده فطرده من بيته وبقيت زوجته في بيت أبيه ثم بعد مدة لما أراد بعض الناس صلحه
وارجاءه الى منزل أبيه حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يعاشر والده الا اذا صار معلما في
العصبة وطلب زوجته الى السكنى معه خارجا عن والده فامتنعت ونشزت ودام على
استقلاله يأكل من كسب نفسه خارج منزل أبيه ولم يعاشره الى الآن فهل حيث لم يعاشر
والده بعد حلفه لا يقع عليه الطلاق حيث كان خارجا عن مسكن أبيه بامتنعه الخاصة به
جميعها من قبل اليمين ولا يعد بقاء زوجته في مسكن أبيه وامتناعها من الانتقال معه
معاشرة منه والحال ما ذكر لاسيما والعرف لا يقضي بان يترك معاشرته حيث كان
خارجا عن والده بامتنعه في المأكل والمشرب والمسكن الى الآن (أجاب) نعم لا يقع على
الابن المذکور الطلاق المزبور ان كان الواقع ما هو سطور والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل متزوج بامرأة سافروا طال الغيبة عنها نحو شهرين ولم يترك لها متنتاه ولم يترك
أحد يقضي لها ما تحتاجه وتكر منه ذلك فبعد رجوعه مرة من المرات تضررت من فعله

١٢٨٩

٢٥

ربيع الثاني

١٢٩٠

١٦

جمادى الاولى

١٢٩٠

٢٠

وتشاجرت

وتشاجرت معه وقالت له لأرضى بالمقام معك على هذه الحال فذهبت لبيت أبيها فاحضر الزوج جماعة من المسلمين ليصلحوها له خلف لها زوجها بالطلاق الثلاث أن لا يسافر مثل عادته التى تضررت منها إلا بأذن أبيه فبعد مدة قليلة سافر مثل عادته بغير إذن أبيه وغاب غيبته المعتادة ثم حضر فهل والحال هذه يلزمه الطلاق الثلاث من يوم سفره حيث تحقق ما ذكر بعد حضوره بالوجه الشرعى (أجاب) نعم إذا تحقق وجود ما علق عليه الطلاق الثلاث المذكور بحضور الزوج يحكم عليه بوقوعه من حين وجود الشرط والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل أقر فى المرض الذى مات فيه بأنه طلق زوجته ثلاثا قبل ذلك المرض بمدة ولم تصدقه الزوجة فى ذلك الاقرار والحال انها معاشرة له معاشرة الأزواج فهل والحال هذه لا يعتبر اقراره لكونه فى مرض الموت ولم تصدقه الزوجة المذكورة وإذا لم يعتبر اقراره ولم تكن بيعة فهل ترث الزوجة حقها لكون عدتها لم تنقض الا بعد موته (أجاب) إذا أقر فى مرض موته أنه كان طلقها ثلاثا فى صحته وكذبه ولم تنقض عدتها من حين اقراره قبل موته ورثت منه لكونه فاربا بالطلاق إذا لم تقم بيعة على صدور الطلاق المذكور فى صحته والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل خالع زوجته على مؤخر مداتها وعلى نفقة عدتها ثم عقد عليها وعاشها مدة ثم طلقها طلاقا رجعية وراجعها وأراد أن يعاشرها فابت عن معاشرتها له فتركها وطلقها طلاقا آخرى مكمله للثلاث ثم ماتت المرأة فى العدة وتركت ما يورث عنها شرعا عن والديها وعن الرجل المذكور فهل والحال هذه إذا ثبت الطلاق الثالث من الرجل المذكور يقسم ما تركه الزوجة المذكورة بين والديها بالفرضة الشرعية ويمنع الرجل المذكور من ذلك ولا يكون له حق فيما تركه المتوفاة المذكورة (أجاب) إذا ثبت على الزوج المذكور وقوع الطلقات الثلاث المذكورات على زوجته المذكورة بالوجه الشرعى لا يرث منها وتقسم تركتها بين والديها بالفرضة الشرعية حيث لا وارث لها سواهما والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته وراجعها ثم تشاجر معها خلف بقوله عليه الطلاق إن عشت لازم أتزوج ثم استمر مسترسلا عليها ثم تشاجر معها ثانيا خلف بقوله عليه الطلاق أنها لا تبیت معه فى القاعة فى تلك الليلة فاستمرت ما كته معه فى القاعة من غير خروج حتى نام هو وتركتها فسئل منها عن تمام الليلة فقالت مكثت من غير نوم حتى بقى من الليل سدسه فخرجت ونمت خارج القاعة فهل والحال هذه يحنث بكتبتها فى القاعة الى ان بقى سدس الليل ام لا وإذا قلتم يحنث ما حكم استرساله على زوجته قبل ان يتزوج وهل التزوج فورا أفيدوا الجواب (أجاب) الطلاق الاول واقع بلا شك والطلاق الثانى المعلق بقوله عليه الطلاق إن عشت لازم أتزوج لا يحنث فيه بحياته بعد اليقين بالتزوج واسترساله على ذلك ما لم يتحقق عجزه عن تزوجه وذلك فى آخره من حياته حيث لم ينو الفورية مثلا والطلاق الثالث الصادر بقوله عليه الطلاق أنها لا تبیت معه فى القاعة فى تلك الليلة فاستمرت

١٢٩٠

١٤

١٢٩٠

١٦

ربيع الثانى

١٢٩٢

٩

١٢٩٣

٢٠

ما كتبه معه في القاعة من غير خروج حتى نام هو وتركا في القاعة المحلوف عليها الى أن بقي سدس الليل وهي فيها وان لم تنم فيها واقع على ما في الهندية من الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما من كتاب الأيمان غمرة ٧ معزيا للبدائع حيث قال وإذا حلف لا يبيت مع فلان أو لا يبيت في مكان كذا فإلبيت بالليل حتى يكون فيه أكثر من نصف الليل وإن كان أقل لم يحنث وسواء نام في الموضع أو لم ينم فعلى هذا النقل إذا مكثت الزوجة المحلوف عليها في هذه القاعة أكثر من نصف الليل تتحقق البيتوتة فيها فيقع هذا الطلاق أيضا وتكون معه بطلقة واحدة حيث لم يقع الثاني لعدم نيته الفورية فيه مثلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فذهبت الى بيت أبيها فذهب لمصالحتها فاني أبوها الصلح الا بعد أن يأتي لها بشئ معين من الكسوة في يوم معين ويحلف بالطلاق على أنه ان لم يأت بجميع ذلك في اليوم المعلوم تكون زوجته خالصة فطلب الزوج البراءة من مؤثر المهر فأبرأته الزوجة فقال ان لم آت بجميع ذلك في اليوم القلاني المعين بينهما تكون خالصة في نظير براءتها في اليوم المعلوم وأتى بالشئ المعلوم المشروط الأبعاضه (أجاب) ان كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال يقع على الزوج المذكور طلقة بائنة لا تحل له الا بعد تجديد ان لم تكن مكملته للحرمة الكبرى والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من محافظة مصر بتاريخ ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٣ مضمونها قد وردت إفادة المالية في شأن مادة طلاق زوجة حسن أفندي بهجت المستخدم بالسودان المدعوة قطومة وإرساله ورقة طلاقها المرفوقة مع الأوراق وتطلبه قطع المرتب الجاري صرفه من ماهيته ويرام الاستتقاء من حضرتكم عما يتبع نحو المرتب فبناء عليه اقتضى تحريره لمحضرتكم تؤمل الافادة عما يرضيه الحكم الشرعي (أجاب) ورد له هذا الطرف شرح المحافظة المسطر اعلامه ومعه من الأوراق بما في ذلك من افادتي المحكمة الكبرى وصورة ما كتب من هذا الطرف سابقا في حادثة أخرى للمحافظة في ٢ ذي القعدة سنة ٩٣ مقيمة في باب العدة من هذه الفتاوى بهذا التاريخ وإفادة المالية المرغب فيها اعطاء الافادة من هذا الطرف الآن عن هذه الحادثة الحاضرة نظرا لما سبق به افادة المحافظة من هذا الطرف في الحادثة الأخرى المحكي عنها والحال ان الحكم الشرعي لا يختلف من حيث وقوع الطلاق الثلاث على الزوجة المذكورة من تاريخ صدوره من زوجها على يد الشهود الذي هو ١٨ جمادى الآخرة سنة ٩٣ الموضح بورقة الطلاق المحرر بها اسماء واختتام شهود الطلاق المذكور ومبدأ عدها يكون من هذا التاريخ بخلاف غير ان الزوجة المذكورة حيث ذكرت أخيرا في المحكمة انها ليست مصدقة على الطلاق المذكور ولا على ما هو محرر بالورقة المكتوبة في شأن ذلك وانها ما زالت مقيمة على عصمة زوجها المذكور نظر الاستحصاء على استمرار ما هو مرتب لها فالحكم الشرعي لا يتأتى له ان يعاملها في هذه الحالة معاملة المطلقات نظر لعدم ثبوت ذلك لديه بطريق

رمضان سنة
مطلب البيتوتة في
المكان تكون
بالمكث أكثر من
نصف الليل وإن لم ينم

١٢٩٣

٣

ذی الحجة

١٤

١٢٩٣

محرم سنة

شرعى في حقها لعدم تصديقها ولا في حق الزوج الغائب لعدم ثبوت ذلك في وجه خصم من قبله وأما بالنظر لما في هذه المكاتبات التي منها ورقة الطلاق الثلاث فالطلاق المذكور واقع عليها من تاريخها حيث صدر ذلك من الزوج وهو بالغ عاقل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرض الموت فطلق زوجته طلاقاً بائناً فيه من غير سؤالها له ثم مات وهي في عدته فهل والحال هذه إذا ثبت ما ذكر يكون فاراً وترث منه ويرد قصده عليه والقول قولها في العدة مع اليمين (أجاب) الطلاق البائن في مرض موته بلا سؤالها ورضاها لا يمنع الزوجة من الميراث إذا مات الزوج في عدتها والامنع والقول لها بيمينها في العدة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أهل قلعة المويلج له قضية مع آخر وقال عليه الطلاق لا يتفاضل معه من هذه القضية حتى يصل معه إلى الشريعة ثم تفاضل معه فيها قبل وصولهما إلى الشريعة ثم راجع زوجته لدى بيته شرعية مع علم الزوجة بعدم مضي قدر شهر بقوله راجعت زوجتي إلى عصمتي حيث لم يسبق منه قبل ذلك سوى طلبة رجعية أخرى راجعها منها قبل انقضاء عدتها أيضا على وجه ما ذكر فهل والحال ما ذكر تجبر الزوجة على ذهابها إلى بيت زوجها وتجب عليها طاعته شرعاً حيث لا مانع من ذلك أم كيف الحال (أجاب) نعم تصح الرجعة في العدة حيث تحقق ما ذكر بالسؤال وتكون باقية على عصمة زوجها وتؤمر بطاعته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالحرام وحنث فيه وعقد على زوجته عقداً مستوفياً شرط الصحة باذن الزوجة ورضاها وعاشرها مدة ثم تشاجر معها فطلبت منه الطلاق فقال لها حثي برئني فأبت أن تبرئه وكررت طلب الطلاق منه فقال لها انت مطلقة ولم يصدر منه سوى ما ذكر فهل والحال هذه يقع عليه بالحرام طلبة بائنة كفي العقد المذكور فيها ويقع عليه بالثاني طلبة واحدة رجعية يسوغ للزوج مراجعة زوجته منها جبراً عليها حيث كانت في العدة وتبقى معه بعد ذلك بطلقة واحدة وله جبرها على طاعته مادام قائماً لها بحقوقها الشرعية (أجاب) يقع عليه بالثاني وهو قوله انت مطلقة طلبة واحدة رجعية يسوغ له مراجعتها منها مادامت في العدة جبراً عليها حيث لم يكن في مقابلة مال ولم يكن مكمل للثلاث وتبقى معه بعد ذلك بطلقة واحدة وعليها طاعته والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر من بلدته إلى بلدة أخرى بينهما فوق مسافة القصر وحال إقامته في البلدة التي سافر إليها أقرطاً مختاراً في صحته وسلامته ونفاذ تصرفاته شرعاً بحضرة جملة شهود عدول أنه طلق زوجته ثلاثاً ثم في أثناء رجوعه المطلق إلى بلده مات قبل وصوله إليها عن ورثته الشرعيين فهل إذا ادعى أحد الورثة الذي هو ابن الميت من غير المطلقة المذكورة أن أباه أقرطاً مختاراً في صحته وسلامته ونفاذ تصرفاته أنه طلقها ثلاثاً أو أثبت ذلك لدى القاضي بالبينّة العادلة المزركاة سراوعلنا يحكم بطلاقها المذكور وتحرم من الميراث بذلك (أجاب) نعم إذا ثبت إقرار المورث المذكور وحال

١٢٩٤

١٢

ربيع الاول

١٢٩٤

١٤

رمضان

١٢٩٤

٢٨

ربيع الثاني

١٢٩٦

٧

صحته ونفاذ تصرفاته بأنه طلق زوجته المذكورة ثلاثاً حال غيبته عن بلدته بالخريق
الشرعي يحكم بطلاقها ولا ترث منه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة سالت
زوج ابنتها أن يخالع ابنتها على ما في ذمته من مؤخر صداقها وعلى نفقة عدتها وأجرة رضاع
وحضانة ابنتها المذروقة لها منه وأجابها الزوج لذلك وهذا جميعه بدون علم الزوجة ولا
حضورها في المجلس ولا وقع توكيل منها لا مهاب ذلك ولما بلغ الزوجة بعدها ما حصل
لم ترض به ولم تقر عليه ولم تقبل ما أجرته أمها في ذلك فهل والمحال هذه يقع الخلع أم لا وإن
كان يقع فهل يلزم الزوج مؤخر الصداق ونفقة العدة وأجرة رضاع وحضانة ابنته أم
كيف (أجاب) إذا صدر الخلع من أجنبي كالام مع الزوج بدون إذن الزوجة البالغة
الرشيقة ولم تجز به بعد حصوله ولم تضمن الأم البذل لا يلزم الزوجة البذل قولوا واحد اقلها
مطالبة الزوج بمهرها وبالنفقة والمحال هذه وفي وقوع الطلاق خلاف قال في الذخيرة ولا
تطلق وقال غيره ينبغي أن تطلق لأنه معلق بالقبول وقد وجد اهـ أي بقبول الخالع وفي
البرازية وإن لم يضمن توقف على قبولها في حق المال قال وهذا دليل على أن الطلاق واقع
وقيل لا يقع إلا باجازتها اهـ كما في رد المحتار من الخلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مرض مرض الموت وله زوجة في نكاحه فأقر حال مرضه المذكور قبل موته بساعة أنه كان
طلقها قبل هذا التاريخ بثمانية أشهر مع كونه كان معاشراً لها معاشرة لازواج الحين
أقراره المذكور فكذبته في أقراره المذكور ومات بعده بساعة عنها وعن ورثة غيرها
فهل ترث منه ما لم تقم بتيقن الورثة بينة على طلاقه الذي أقر أنه صدر منه في حال صحته
ولم يثبت ما يفيد الرجعة وبعد هذا الأقرار الصادر في مرض الموت على هذا الوجه فراراً
بطلاقها من ميراثه مع تكذيبها له قبل موته وبعده (أجاب) نعم يكون أقراره في مرض
موته بطلاقها في صحته فراراً منه بطلاقها على فرض كونه بائناً إذا كذبت في ذلك فترث
منه ما لم يثبت بوجه شرعي أنه كان أبانها في صحته أو طلقها رجعيًا فيها وانقضت عدتها قبل
موته بدون رجعة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاث طلاقات متفرقات
وثبت ذلك عليه شرعاً بالبينة العادلة لدى أحد قضاة النواحي بالارياض وحكم القاضي
المذكور بوقوع الطلاق المذكور وحرر بذلك اعلماً شرعياً وسلمه للطلقة المذكورة
فهل إذا تزوجت المرأة المذكورة زوج آخر بعد انقضاء عدتها ولم يدخل هذا الزوج
بها ولم يحصل إصابتها لها وطلقها قبل الدخول والإصابة لا تحل للزوج الأول بمجرد العقد
وإذا عادت انكاح الزوج الأول بهذه الحالة يكون نكاحه لها غير صحيح وللحاكم الشرعي
أن يفرق بينهما أو ماذا يكون الحكم الشرعي أفيدوا الجواب ولكم الثواب (أجاب) نعم
لا تحل المرأة المذكورة من طلقها ثلاثاً بمجرد تزوجها بغيره بعد انقضاء عدتها من الأول
بدون أن يطأها الزوج الثاني بنكاح صحيح فلو طلقها الثاني قبل الوطء وعقد عليها الأول
لا يصح النكاح وعلى القاضي بعد تحقق ذلك له به بطريق شرعي أن يفرق بينهما لعدم

١٢٩٦

٢٧

ذى الحجة

١٢٩٦

٢٦

ربيع الثاني

١٢٩٧

٢٠

الاكتفاء فى التحليل بذلك حتى لو قضى به قاض لا ينفذ قضاؤه لمخالفته السنة المشهورة
وهى حديث العسيلة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل حلف لا خير بالطلاق الا ثلاث
انه يجيء له بكرة أى فى غدو يقابلها فى مكانه فلما كان الغد مكث المحلوف له ينتظره
حتى دخل وقت الظهر وهو لا يجيء ثم ذهب المحلوف له الى شغلته فى بلدة أخرى حتى
مضى النهار وجاء بعد المغرب فقابلها المحالف وقال له أنا جئت قبيل العصر ولم أجدك فى
بيتك واستمر الى غروب الشمس فسأله عن تأخيرها لعذر أم لا فقال لغير عذر أنا رجل يساع
صرت أبيع فى سبى حتى جئت مع العصر فقال له خذت فى يمينك وكان الطلاق المذكور
من زوجته فهل والحال هذه يقع عليه الطلاق المذكور من كلتا زوجتيه وللقاضى
ان يفرق بينهما وبينهما ولا تحل له واحدة منهما حتى تنكح زوجا غيره (أجاب) لا يظهر
فى مثل هذه الحادثة وقوع الطلاق على المحالف حيث كان حلفه على الجبى والمقابلة فى
يوم مخصوص للمحلوف له يعنى فى مكانه وقد جاء له المحالف فى ذلك اليوم قبيل العصر أو
بعده فى بيته المراد الجبى فيه فلم يجده لذهاب المحلوف له لشغلته فى بلدة أخرى حتى مضى
النهار وقد انتظره المحالف حتى غربت الشمس لا تباينه بما فى وسععه يؤيده ما بهامش
الانقرؤية من الجزء الاول من الايمان فى الثالث فى حنث المحالف بالباشرة والتوكيل
واليمين المؤقتة مرة ١٢٧ ليا تينه غدا ويرينه وجهه فأتاه فلم يجده لا يحنث وبه أفتى ابن
نجم برازوية فى الثامن عشر من الايمان وبمراجعة البرازية وقتاوى ابن نجم وجد
كذلك وذلك مخرج على ما ذكره فى الايمان من ان شرط بقاء اليمين فى المؤقتة
امكان تصور البر الى آخر جزء من هذا الوقت حتى لو زال ذلك فى آخر جزء منه الى خروج
الوقت فلم يفعل لا حنث كما صرحوا به فى مسألة شرب ماء هذا السكر اليوم وكان فيه ماء
فصب ولو من قبل المحالف قبل الغروب فلم يشرب لا حنث لعدم امكان تصور البر فى آخر
الوقت فانحلت اليمين وفى مرقاة الاصول اعلم ان المحالف متى عجز عن الفعل المحلوف
عليه واليمين مؤقتة بطلت فى آخر الوقت عند أى حنيقة ومحمد رحمه الله تعالى لان
الانسان لا يكلف الا بما فى وسععه قال نجم الدين العلامة فى الاسرار القنوى على قولهما اه
ومثله فى الخيرية من آخر الايمان وهنا حيث جاء المحالف للمحلوف له فى اليوم المذكور
قبل الغروب فلم يجده لذهابها لبلدة أخرى واستمراره حتى غربت الشمس انحلت اليمين ولا
ينافى ذلك ما فى صلب الانقرؤية من المحل المذكور ليحيى فلانافاته ولم يأذن له لا يحنث
وان أتاه ولم يستأذن أولم يجده فى بيته حنث فى آخر الفصل السابع عشر من ايمان البرازية
له أما فى الوجه الاول فظاهر اذا حنث فيه أيضا ووجهه ان المحالف أتى بما فى وسععه
وهو الايمان وعدم الوصول جاء من قبل المحلوف له بعدم اذنه له أى بعد استئذانه وأما فى
الوجه الثانى والثالث فلانه وان أتى الا انه لم يصل بتقصيره حيث لم يستأذن فى الثانى
واليمين غير مؤقتة وتصور البر يمكن عقب الحلف فتعقد يحنث بعدم وجود شرط البر

١٢٩٧

٢٧

مطلب فى حكم اليمين
فى الايمان والمواثقة
فى اليمين المطلقة
والمؤقتة وامكان تصور
البر وعدمه

يعني في آخر جزء من حياة أحدهما كما هو شأن المطلقة وفي الثالث كذلك تصور البر يمكن
عقب الحلف فينقض ويحنت بعدم فعل المحلوف عليه بعد ذلك أي بالاتيان والوصول
ولم يحصل لعدم وجوده في المكان المحلوف عليه بعد تحقق الوجود فيه عقب الحلف فيكفي
في الحنث في اليمين المطلقة يعني في آخر جزء من حياة أحدهما فلا ينافي حكم الفرع
المنقول بالهامش المستشهد به في حادثة السؤال الذي موضوعه التقييد بالوقت وكذا
لا يخالف ما ذكرناه ما نقله في رد المحتار في باب اليمين في الدخول والخروج في آخر مرة ثمانين
ضمن قوله لا في الاتيان بالعز والذخيرة عن المتقي ونصه ولو قال ان لم آت لك غدا في موضع
كذا فإتاه فلم يجده فقد بر بخلاف ان لم أوافك لانه على أن يجتمعا أما الأول فظاهر لعدم
الحنث فيه لكونه مؤقثا وقد أتى فلم يجده ففات إمكان تصور البر إلى آخر الوقت فتحل
اليمين مع فعل ما في وسعه فلا حنث وأما الثاني فلا من معناه ان الموافقة تخالف مجرد
الاتيان اذ لا بد فيها من الاجتماع لا مجرد الاتيان ولو مع دخول الدار بخلاف الاتيان فهو
يتحقق بالوصول اليه ودخول داره وان لم يجتمعا ثم يفصل في الموافقة باعتبار مفهومها
المذكور بين اليمين المطلقة والمقيدة على ما عرف وتقرر هذا ما ظهر لي في الجمع بين هذه
الفروع ومع ذلك فالفرع الذي أفتى به ابن نجيم المذكور أولا هو الموافق لحادثة السؤال
فيعمل بموجبها والله تعالى اعلم (سئل) بإفادة من ضبطية مصر في ٢٩ ج سنة ٩٧٧ حاصلها
مديرية اسنا أرسلت مكاتبة للضبطية في ٦ ج سنة ٩٧ في شأن تشكي على عبد الله من
ناحية كومي من فواج عائشة بنت ضافر زوجه أخيه الغائب بالشخص المدعو ابراهيم
محمدجو وأنه لما تحرر لمحضره قاضي افندي محكمة المديرية للظفر في ذلك عرف أنه
رسؤال على عبد الله المذكور ان كان تداعيه بطريق الوكالة عن أخيه الغائب أو بغير
وكالة عنه استفيد منه عدم وجوده مسوغ شرعي لدعواه لا بطريق الوكالة ولا بغيرها
وأنه بالاستفهام من ابراهيم محمدجو أجاب بالاعتراف بتزوجه ابنة على ورقة في يده
محتومة من بعض عمد ومشايخ بلدتهما مضمونها ان غاب عنها مدة خمس سنوات تكون
طائفة بالثلاث وقد غاب عنها ثمان في عشرة سنة وقد تزوجت بناء على ذلك مع التمسك
بفتوى في يده من الشيخ حسين عبد اللطيف بأنه يحل لها ان تتزوج ديانة وعلى ان تلث
الورقة والقوى لا يعتمد عليهما في القضاء لا يتعرض أيضا للديانة ولا يكون أخو الزوج
خصما لا بمسوغ شرعي والذي يطلب في هذه المادة حضور الزوج أو اثبات توكيله
لأخيه حتى يسوغ له التداعي وبالرد على حضرة القاضي بطلب الافادة الصريحة عما
يصير اجراؤه في أمر ابقاء الزوجة المذكورة مع من تزوج بها من عدمه أفاد برغبة الاستفتاء
عن ذلك وعلى هذا فالمديرية تروم الاستفتاء عن ذلك من حضر تكمل تحرير
والاوراق والفتوى مرسلة الأمل الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (أجاب)
ليس لأخي الزوج المذكور التعرض لزوجة أخيه التي تزوجت بآخر بعد وقوع طلاقه

الثلاث عليها المعلق على غيبته عنها خمس سنين وقد غاب عنها ثمانى عشرة سنة وانقضاء
عدها منه المحرر به لها شهادة ممن حضر التعليق وعلم حصول الشرط بدون وكالة وولاية
شرعية عن أخيه الغائب ولا يفرق القاضى بينها وبين من تزوجها بعد ذلك المصدق لما فيها
ذكر بمناوذة أخيه اذ لا يقضى لغائب ولا عليه بدون خصم شرعى عنه مع جواز تزوجها
ديانة بغير الاول فى مثل هذه الحالة وشهادة الشهود بمثل ذلك كافية فى سكوت المحاكم
عن التعرض لها لا فى اثبات الطلاق على الغائب كما صرح به علماءنا فلو حضر وانكر
الطلاق فان شهدت به العدول يمنع عن المعارضة ويحكم عليه بوقوعه والافرق بينها وبين
من تزوجها ثانيا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف شخص يدعى مصطفى
الجمال من أهالى دمياط عن مادة سطرها بتذكرة يطلب فيها افادة الحكم الشرعى ومخاطبة
قاضى دمياط لعلمه بها فضمنوا له أختا قاصرة تزوجة برجل فخرجت من بيته
لعدم اطاقتها الوطء فطلب منه زوجها بواسطة من حضر مخالعتها على خمسة وعشرين
بينت وفأجرى الخلع بينهما على ذلك بتلقين فقيه مع جهله بالحكم بدون اضافة البدل الى مال
نفسه وبدون ضمانه مع عدم اضافته أيضا الى مال الزوجة أو مهرها ويريد الزوج
الزامه بالبدل أو بعضه بواسطة القاضى صلحا وقد أفيد من العلماء بعدم الزامه بشئ
وعدم وقوع الطلاق أيضا والحال هذه (أجاب) مخاطبا المحضرة هذا القاضى بما نصه
تقدمت هذه من مصطفى الجمال من أهالى دمياط اطلاع حضر تكم على ما فيها كاف على
الاعادة وحيث ان هذه المادة مع لومة بطرف حضر تكم فيقتضى النظر فيها وإجراء
ما يوافق الشرع الشرى فبحسب ما يتفق لى حضر تكم فاذا لم تحصل اضافة من الاخ
فى بدل الخلع لمال نفسه ولا ضمان أى التزام له فكما لا يخفى حضر تكم انه لا يلزم الاخ
شئ مع حصول الاختلاف فى وقوع الطلاق وعده وتصحح الوقوع وحيث ان هذا مما
ينظر فيه ويفصل بطرف حضر تكم لزم شرحه لاجراء ما يقتضى والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل تشاجر مع زوجته ووقت المشاجرة قال لها أنت خالصة بالثلاث ولم يسبق
لها طلاق قبل ذلك ولم تخرج من العدة فهل والحال هذه تصحح له مراجعتها أم يقع
الطلاق باثنا وتحل له بعقد ومهر جديد أم لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (أجاب)
لا تصحح له مراجعتها وليس له العقد عليها حتى تنكح زوجا غيره بعقد صحيح ويدخل بها
ثم يطلقها بعد العدة من الاول والثانى اذا وقع عليه الطلاق الثلاث بقوله المسد كور على
الوجه المسطور حيث لا مانع والله اعلم (سئل) فى امرأة تزوجت رجلا وبنى بها واقضى
بكرتها واقامت معه مدة تزيد عن سبع سنين وهو يحام معها ولم تنفقه فى تلك المدة
بعيب فيه ولا عنة الى أن حصلت مشاجرة بين أهلها ما فى أثناء المشاجرة ادعت عليه العنة
وانه لم يصل اليها تريد بذلك مفارقة فكذبها فى دعواها المذكورة وادعى الوطء
والوصول اليها فى تلك المدة وهى تيب فهل يكون القول قوله بيمينه فى انكاره دعواها

١٢٩٨

١

رجب
٩

١٢٩٩

عدم الوصول اليها ولا يؤجل سنة ابتداء اذا حلف اليمين الشرعية على نفي دعواها
 وحصول وطئه اياها ووصوله اليها حيث انها ثيب وتمنع من طلبها التاجيل والتفريق
 (اجاب) نعم يكون القول قوله بيمينه في الوصول اليها حيث كانت ثيبا فاذا حلف
 اليمين الشرعية منعت من طلبها وان نكل عن اليمين أجل سنة بطلبها فان وصل اليها
 فيها سقط حقها والافرق بينهما ما لم يأتيا ايضا ان امتنع عن طلاقها بنفسه ويجرى
 التفصيل المار من قبول قوله بيمينه ان ادعى الوصول فيها وهي ثيب وثبت عدم
 الوصول ان نكل والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من قاضى محكمة سوا كن مؤرخة ٢٣
 جادى الاولى سنة ١٢٩٩ مشمولة بختمه صورتها بعد المخاطبة ماذا يصنع القاضى في زوجة
 المفقود اذا طلبت منه التطلق من المفقود لمحصل الضرر عليها وكذا من غاب عنها
 زوجها ولم يترك لها نفقة وتضررت بعدم وصول النفقة اليها بسبب غيبته هل يحكم بينهما
 بالتفريق لرفع الضرر عنها أم لا (اجاب) ليس للقاضى الحق ان يجيب زوجة المفقود
 في طلبها منه التطلق من المفقود لمحصل الضرر عليها وليس لها التزوج بغيره مالم يحكم
 بموته بطريقه الشرعى أو يثبت موته بشهادة البينة الشرعية وتنقض عهدها منه كانه
 ليس له ان يفرق بين الزوجين بمجرد دغية الزوج وترك زوجته بدون نفقة وتضررها من
 عدم وصول نفقته اليها عندنا قول واحد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته ثلاثا في صحته قبل موته بمدة تزيد على خمس سنين بحضور بينة شرعية تشهد
 بذلك وأخرجها من منزله الى منزل أبيها ومكثت به الى أن مات ثم بعد موته بمدة سنين
 أنكرت الطلاق المذكور وادعت انها باقية على الزوجية ولها الميراث الشرعى في
 تركته زوجها وترافعت مع الورثة الى قاضى ولا يهتم فطلب القاضى بينة الطلاق
 المذكور فلم يأت المرأة انه بشهادة البينة بالطلاق المذكور يحكم القاضى بينهما من
 الميراث تركت الدعوى وتوجهت الى قاضى ولاية أخرى وأقامت بينة عنده في وجه
 مدين على زوجيتها المتوفى من غير حضور الورثة وحكم القاضى بزوجيتها وثبوت وراثتها
 مع باقى الورثة عملا باصل الزوجية فهل اذا طلبها باقى الورثة لدى قاضى ولا يهتم المترافع
 لديه اولا وأقاموا عليها بينة بالطلاق المذكور الذى أنكرته ولم تدع ما يؤيد تجديد
 النكاح بعد الطلاق المذكور بوجه شرعى يحكم عليها بهذا الطلاق ومنعها من الارث
 لان أصل الزوجية التى أقامت عليها البينة عند القاضى الاخر لم تكن منسكورة ولم تدع
 عقدين ولم يكن هناك مانع (اجاب) نعم اذا أقامت الورثة بينة على الطلاق المذكور يحكم
 على هذه المرأة وتمنع من الميراث معهم والمحال ما ذكر لا ثباتهم احد اثار الموجب
 لحرماتها منه ولا نافيها البينة التى أقامتها لدى القاضى الاخر على انها زوجة المتوفى
 اذا العمل بموجبها استحباب المحال وهذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له دين على آخر فطلب رب الدين من مديونه دينه فشكى اليه عذره فلم يقبل منه فامره بعدم

١٢٩٩

٥

جادى الثانية

١٢٩٩

١١

جادى الثانية

١٣٠١

٦

الانتقال

الاتقال من أمامه حتى يدفع الدين الذي في ذمته فامتنع لعذرته المحاصل به فضر به رب الدين ضربات شداد الاقداره عليه وأمره ان يعده بوعده فوعده ثمانية أيام فقال له رب الدين احلف لي طلاقاً ثلاثاً من زوجتك فلانة فحلف له طلاقاً ثلاثاً من زوجته اني آتي به عند حلول الميعاد ثم مضى الوعد ولم يأت به فهل والحال هذه يقع عليه الطلاق الثلاث ام كيف (اجاب) نعم يقع الطلاق الثلاث ان كان الواقع ما هو مسطور لوجود المعلق عليه الطلاق المذكور وهو عدم اليتاء بما عليه من الدين في الميعاد الذي ذكره مع امكان تصويره حيث لم يفت المحل ولم تبطل اليمين وذكر في رد المحتار من التعليق ان مفاد كلامهم الحنف فيمن حلف ايؤدين اليوم دينه فججز لفقره وفقد من يقرضه والله تعالى اعلم

* (باب العدة) *

(سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة سبعة عشر شهراً ثم أخبرها رجلان بأن زوجها مات في محل كذا وعائنا موته وصدقتهما في اخبارهما فهل اذا ثبت ذلك باليمين الشرعية على يد نائب قاضي بلدهم يسوغ له أن يحكم بموته ولها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت (اجاب) اذا ثبت موت الرجل باليمين العادلة بين يدي القاضي بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم يسوغ لزوجه التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها منه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها تسع سنين ثم أخبرها رجلان بأنه مات في كذا وعائنا موته وصدقتهما في اخبارهما فهل اذا ثبت ذلك على يد القاضي يحكم بموته ويسوغ لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت (اجاب) اذا ثبت موت الزوج باليمين العادلة بين يدي القاضي يسوغ لزوجه التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثم تزوجها فمضى اثنتين وأربعين يوماً من طلاقها فهل اذا ادعت انها حاضت ثلاث حيضات في تلك المدة لا تصدق في ذلك ولا يقبل منها ويكفون عقد الزوج الثاني عليها لا غيا (اجاب) لا تصدق المرأة في انقضاء عدتها بالحيض في أقل من ستين يوماً على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة خمس عشرة سنة ثم حضر لها رجلان من أهل بلدها من مدة خمس سنين وأخبرها بأنها ماتت وانها ما عاينا موته فهل يجوز لها أن تتزوج بغيره بعد الثبوت شرعاً (اجاب) اذا ثبت موت الزوج المذكور باليمين العادلة بين يدي المحاكم في وجه خصم شرعي يحل لها التزوج بغيره بعد العدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها ادعت الحمل منه وقررها عليه كل يوم كذا فضة ثم بعد مضي تسعة أشهر أخبره بعض العارفات من النساء ان ادعاءها الحمل كذب منها فطلبها عند نائب بلدتها فاقرت بعدم الحمل فهل تكون مؤاخذه بما أقرت به من عدم

١٣٠٢

١١

ربيع الاول

١٢٦٥

٢٥

ربيع الثاني

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٩

عدم الوصول اليها ولا يؤجل سنة ابتداء اذا حلف اليمين الشرعية على نفى دعواها وحصول وطئه اياها ووصولها اليها حيث انها ايب وتمنع من طلبها التأجيل والتفريق (اجاب) نعم يكون القول قوله بيمينه في الوصول اليها حيث كانت ثيبا فاذا حلف اليمين الشرعية منعت من طلبها وان نكل عن اليمين أجل سنة بطلبها فان وصل اليها فيها سقط حقها والافرق بينهما بلها أيضا ان امتنع عن طلاقها بنفسه ويجرى التفصيل المار من قبول قوله بيمينه ان ادعى الوصول فيها وهى ثيب وثبت عدم الوصول ان نكل والله تعالى أعلم (سئل) بافاضة من قاضى محكمة سوا كن مؤرخة ٢٣ جادى الاولى سنة ١٢٩٩ مشمولة بحتمه صورتها بعد الخاطبة ماذا يصنع القاضى في زوجة المفقود اذا طلبت منه التطلق من المفقود لمحصل الضرر عليها وكذا من غاب عنها زوجها ولم يترك لها نفقة وتضررت بعدم وصول النفقة اليها بسبب غيبته هل يحكم بينهما بالتفريق لرفع الضرر عنها أم لا (اجاب) ليس للقاضى الحق ان يجيب زوجة المفقود في طلبها منه التطلق من المفقود لمحصل الضرر عليها وليس لها الزوج بغيره مالم يحكم بموته بطريقه الشرعى او يثبت موته بشهادة البينة الشرعية وتنقض عهدها منه كانه ليس له ان يفرق بين الزوجين بمجرد غيبة الزوج وترك زوجته بدون نفقة وتضررهما من عدم وصول نفقته اليها عندنا قول واحد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا في صحته قبل موته بمدة تزيد على خمس سنين بحضور بينة شرعية تشهد بذلك واخرجها من منزله الى منزل أبيها ومكثت به الى أن مات ثم بعد موته بمدة سنين أنكرت الطلاق المذكور وادعت انها باقية على الزوجية ولها الميراث الشرعى في تركه زوجها وترافعت مع الورثة الى قاضى ولايتهم فطلب القاضى بينة الطلاق المذكور فلم يأت المرأة انه بشهادة البينة بالطلاق المذكور يحكم القاضى بمنعها من الميراث تركت الدعوى وتوجهت الى قاضى ولاية أخرى وأقامت بينة عنده في وجه مدين على زوجيتها المتوفى من غير حضور الورثة وحكم القاضى بزوجيتها وثبوت وراثتها مع باقى الورثة عملا باصل الزوجية فهل اذا طلبها باقى الورثة لدى قاضى ولايتهم المتراجع لديه اولا وأقاموا عليها بينة بالطلاق المذكور الذى أنكرته ولم تدع ما يؤيد تحديده النكاح بعد الطلاق المذكور بوجه شرعى يحكم عليها بهذا الطلاق ومنعها من الارث لان اصل الزوجية التى أقامت عليها البينة عند القاضى الاخر لم تكن منكورة ولم تدع عقدين ولم يكن هناك مانع (اجاب) نعم اذا أقامت الورثة بينة على الطلاق المذكور يحكم على هذه المرأة به وتمنع من الميراث معهم والمحال ما ذكر لا ثباتهم احداث الموجب لحرماتها منه ولا تنافيها البينة التى أقامتها لدى القاضى الاخر على انها زوجة المتوفى اذا العمل بموجبها باستصحاب المحال وهذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر فطلب رب الدين من مديونه دينه فشكى اليه عذره فلم يقبل منه فامر بعدم

١٢٩٩

٥

جادى الثانية

١٢٩٩

١١

جادى الثانية

١٣٠١

٦

الاتصال

الانتقال من أمامه حتى يدفع الدين الذي في ذمته فامتنع لعذرهما المحاصل به فضر به رب الدين ضربات شداد الاقتداره عليه وأمره ان يعده بوعده فوعده ثمانية أيام فقال له رب الدين احلف لي طلاقا ثلاثا من زوجتك فلانة فحلف له طلاقا ثلاثا من زوجته اني آتي به عند حلول الميعاد ثم مضى الوعد ولم يأت به فهل والحال هذه يقع عليه الطلاق الثلاث ام كيف (اجاب) نعم يقع الطلاق الثلاث ان كان الواقع ما هو مسطور لوجود المعلق عليه الطلاق المذكور وهو عدم الاتباعا عليه من الدين في الميعاد الذي ذكره مع امكان تصويره حيث لم يفت المحل ولم تبطل الميمين وذ كر في رد المختار من التعليق ان مفاد كلامهم الحنف فيمن حلف ليؤدين اليوم دينه فججز لفقره وفقد من يقرضه والله تعالى اعلم

*** (باب العدة) ***

(سئل) في ام آة غاب عنها زوجها مدة تسعة عشر شهرا ثم أخبرها رجلان بأن زوجها مات في محل كذا وعائنا موته وصدقتهما في اخبارهما فهل اذا ثبت ذلك بالبيينة الشرعية على يد نائب قاضي بلدهم يسوغ له أن يحكم بموته ولها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت (اجاب) اذا ثبت موت الرجل بالبيينة العادلة بين يدي القاضي بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم يسوغ لزوجه التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها منه والله تعالى أعلم (سئل) في ام آة غاب عنها زوجها تسع سنين ثم أخبرها رجلان بأنه مات في كذا وعائنا موته وصدقتهما في اخبارهما فهل اذا ثبت ذلك على يد القاضي يحكم بموته ويسوغ لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت (اجاب) اذا ثبت موت الزوج بالبيينة العادلة بين يدي القاضي يسوغ لزوجه التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت والله تعالى أعلم (سئل) في ام آة حرة طلقها زوجها فترت وبت بائنا بعدهم اثنى واربعين يوما من طلاقها فهل اذا ادعت انها حاضت ثلاث حيضات في تلك المدة لا تصدق في ذلك ولا يقبل منها ويكون عقد الزوج الثاني عليها (اجاب) لا تصدق المرأة في انقضاء عدتها بالحيض في أقل من ستين يوما على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في ام آة غاب عنها زوجها مدة خمس عشرة سنة ثم حضر لها رجلان من أهل بلدها من مدة خمس سنين وأخبرها بأنها ماتت وإنهما عاينا موته فهل يجوز لها أن تزوج غيره بعد التمسوت شرعا (اجاب) اذا ثبت موت الزوج المذكور بالبيينة العادلة بين يدي الحاكم في وجه خصم شرعي يحل لها التزوج بغيره بعد العدة والله تعالى أعلم (سئل) في ام آة مطلقة من زوجها ادعت الحمل منه وقررها عليه كل يوم كذا فضة ثم بعد مضي تسعة أشهر أخبره بعض العارفات من النساء ان ادعاءها الحمل كذب منها فظلمها عند نائب بلدها فاقترت بعدم الحمل فهل تكون مؤاخذا بما اقترت به من عدم

15.5

11

ربيع الاول

70

1570

ربيع الثاني

^

1570

11

1570

19

1270

ربيع الثاني
سنة ١٢٦٥
٢٧

جادی الاولی
٢٥

جب
٤

١٢٦٥

١٢

شعبان
١٩

١٢٦٥

الحمل ولا يلزم مطلقها دفع شيء مما كان قرره لها (أجاب) أقرار المطلقة بعدم الحمل لا يسقط ما قرره لها من النفقة اذ لم يثبت انتضاء عدتها باقرارها بثلاث حيض كانت من ذوات الحيض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة متروجة بشخص وقد تركها الزوج وفرها ربا من مدة ثلاث سنوات ولا يعرف له مكان ولا يعلم هل هو حي أم ميت والآن شاع من بعض الناس ان الزوج توفي فهل اذا صدقت بوفاته يجوز لها التزوج (أجاب) اذا كان المحبر بموت الزوج ثقة وصدقته الزوجة يحل لها أن تتزوج ديانة لا قضاء الا اذا ثبت موته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت من زوجها ومكثت بعد الطلاق أربعة وأربعين يوما وتزوجت بآخر وادعت انها حاضت في هذه المدة ثلاث حيض فهل لا تصدق في هذه المدة ولا يكون النكاح والحال هذه صحيحا (أجاب) لا تصدق المرأة في انتضاء عدتها بالحيض الا في مدة تحتمل ذلك وانها استون يوما على الصحيح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها فادعت عند رجل آخر انه أخبرها رجل أو رجلان بموته وصدقها الرجل المذکور وتزوجها ومكثت معه مدة حتى حملت ثم طلقها ثلاثا فهل يكون عقد الرجل المذکور عليها صحيحا ديانة وحملها منسوب له لا لزوجها الاول الغائب (أجاب) في التنوير وغيره غاب عن امرأته فتزوجت بآخر وولدت أولادا ثم جاء الزوج الاول فالاولاد الثاني على المذهب الذي رجح اليه الامام وعليه الفتوى كما في النخانية والمجوهرة والكافي وغيرها وفي حاشية شرح المنار وعليه الفتوى ان احتمله الحال انه قال المحشى أي بأن تلد لسته أشهر فأكث من وقت النكاح من الزوج الثاني والا فخير الاول وهو شامل لما اذا بلغها موته أو طلاقه فاعتدت وتزوجت بخلافه وما اذا ادعت ذلك ثم بان خلافه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مدة من الشهر وطلق زوجته طلقه وراجعها ثم طلقها ثانيا طلاقه رجعية في مرض موته الذي مات فيه فهل اذا مات قبل خروجهما من العدة وترك ما يورث عنه شرعا ترث منه أم لا (أجاب) المطلقة رجعية ترث من زوجها اذا مات وهي في العدة ولو كان الطلاق في الصحة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة سنتين ولم يعلم له مكان والآن حضر جماعة من الرجال وأخبروها ان زوجها المذکور كان مقيما في جهة كذا وأنه قد مات وشاهدوا موته ودقنه فهل اذا صدقتهم المرأة المذكورة ورفعت أمرها الى القاضي وشهدت الجماعة المذكورة بموته يحكم بذلك ويجوز لها أن تتزوج غيره (أجاب) اذا حكم القاضي بموت الزوج بشهادة البينة العادلة اثر خصوصية شرعية يكون لزوجته التزوج بآخر بعد انتضاء عدة الوفاة من وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه ففرض لها القاضي عليه كل يوم مبلغا مع المولود من الدراهم ومات الحمل في بطنها وبقي الى الآن فهل يكون لها النفقة المفروضة مادام الحمل في بطنها حتى تضع وتنقضي عدتها ولو مضى على ذلك مدة من السنين وهل اذا باع لها وكيل زوجها المذکور مكانا

وقبض الوكيل الثمن بعد ثبوت وكالاته في البيع وفي قبض الثمن بالبينة الشرعية
وتحررت حجة شرعية بشراء المكان المذكور من وكيل زوجها المذكور المعروف
باسمه ولقبه وغلط كاتب الحجة في اسم أبي الموكل الذي هو زوجها المطلق لها لا يعتبر غلط
الكاتب المذكور ولا يكون طعنًا شرعيًا ويحكم لها بملكية المكان المذكور ولا عبرة
بتعلل زوجها المطلق لها بالغلط المذكور (أجاب) في شرح التنوير ولومات أي الحمل
في بطنها ينبغي بقاء عدتها إلى أن ينزل أو يبلغ حد الأياس اه قوله حد الأياس يعني فتعد
بالأشهر بعده وفيه أنه مناف لقوله تعالى وأولات الأيمان قلن لا يفتننا الله وما وعدنا الله والرسول فقلن
حاشية البحر للشيخ خير الدين لا معنى للقول بالانقضاء مع وجوده لاستغفال الرحم به كذا
في كتب الشافعية وذكر كلامي كتبهم كما في رد المحتار إلى أن قال والذي ينبغي العمل
بما قاله الجماعة لموافقة صريح الآية انتهى فعلى الرجل المذكور نفقة عدتها إلى
انقضائها شرعًا وإذا ثبت شراء الزوجة المكان من وكيل زوجها في ذلك ودفع الثمن له
لا يكون للزوج الموكل معارضتها بدون وجه شرعي ومجرد غلط الكاتب في اسم الأب
مع شهرة الموكل بالاسم واللقب غير مانع من صحة البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته طلاقًا بائنًا تملكها نفسها بحضرة بينة شرعية ثم سافر إلى جهة غاب فيها مدة
أشهر انقضت فيها العدة فهل إذا حضر وأدعى أن الطلاق المذكور رجعي لا يجب لذلك
إذا ثبت ما ذكر ولا تحل له إلا بعد تجديد بائنها ورضاها وإذا ادعى أنه كان راجعها في
العدة ولا بينة له على ذلك لا يقبل قوله على فرض أن الطلاق رجعي وإن المرأة لم تنبت
دعواها البائن بالبينة وكذته في ذلك (أجاب) إذا ادعى بعد العدة رجعتها فيها وانكرت
ولا بينة له أو ثبت أن الطلاق بائن لا يسوغ له معاشرتها قبل تجديد العقد عليها بشروطه
الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه سنة ونصف
قرر لها القاضي عليه خمسين فضة يدفعها لها عن كل يوم في نظير نفقة العدة فدفع لها الزوج
بعض ما قرر عليه مدة وبعد ذلك امتنع من الدفع مدعيًا أنها خرجت من عدته فانكرت
الزوجة دعواها وانها باقية في العدة فهل يكون القول قولها في عدم انقضاء العدة بيمينها
ويؤمر بدفع ما قرر عليه ما دامت في العدة (أجاب) القول للزوجة بيمينها في عدم انقضاء
العدة وعلى زوجها الاتفاق عليها على قدر حالهما إلى انقضاء عدتها حيث لا مانع ولها
المطالبة بما مضى من النفقة المفروضة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة قدمت من بلدها
إلى بلد آخر وأرادت التزوج وأخبرت بأن زوجها الذي كانت معه سابقًا كان ابن عمها
توفي إلى رحمة الله تعالى في بلدهما ولم يخرج من محالها إلا بعد انقضاء هذه الوفاة ووافقها
على ذلك الذي يريد تزوجها ويرغم ابن عمها أيضًا فهل يعتمد على أخبارهما ويسوغ
لها التزوج لتعذر حضور بينة الوفاة (أجاب) يجوز لمن صدق المرأة المذكورة أن يتزوجها
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثًا بحضرة بينة شرعية من أهل بلدها

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

١٩

صفر

١٢٦٦

١٠

سنة ربيع الاول

موجودة بالبلد فبعده ضي مدة سنين وخروجها من العدة تزوجت غيره والا نأبى الشرع بالبلد يريد التفريق بينهما وبين من تزوجته بسبب غيبة مطلقها فهل لا يجب لذلك ولا يسمع دعواه عليها ولا غيره الا اذا حضر المطلق المذكور (اجاب) لا خصوصاً لاحد مع الزوج الثاني وينتظر حضور الغائب ولا يفرق مع غيبته على ما افاده صاحب البحر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته فادعت بقاء العدة مدة طويلة لتدوم نفقتها عليه وادعى زوجها انقضاء عدتها واقام بينة شرعية على اقرارها بانقضائها بالحيض في مدة تحتل ذلك فهل تقبل بينة الزوج على اقرارها بانقضاء عدتها بالحيض حيث كانت المدة محتملة لذلك وليس لها مطالبة الزوج بنفقة من وقت اقرارها بالا لانقضاء (اجاب) نعم تقبل بينة الزوج على ذلك والحال هذه وليس للمرأة نفقة مدة بعد ثبوت انقضائها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت بين يدي الحاكم الشرعي بأن زوجها مات وبرهنت على ذلك واقامت بينة شهدت لها بذلك وفسرت في شهادتها بالسماع ممن يوثق به فهل يحكم القاضي بموته وتقسيم تركته ويحل لزوجه ان تزوج غيره قضاء وديانة حيث كانت الدعوى في وجه خصم شرعي (اجاب) اذا ثبت موت الزوج بالوجه الشرعي كان للزوجة ما يخصها في تركته وساغ لها الزوج بعد انقضاء عدة الوفاة واذا فسر شاهد الموت للقاضي ان شهادتها بالسماع تقبل اذا قال لا أخبرنا به من ثقت به على الاصح على ما في الدر من الشهادات لكن نقل محشيه عن اعتماد خلافه تعويل على ما في عامة المتون وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته رجعيًا وانقضت عدتها بالحيض في خمسة وستين يوماً فهل اذا ادعى الزوج الرجعة بعد العدة وأضاف الرجعة الى ما قبل العدة لا يصدق في ذلك الا بالبينة (اجاب) اذا ادعى الزوج بعد انقضاء عدة زوجته انه راجعها فيها وكذبه لا يقبل قوله بدون بينة شرعية على مدعاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته مدة ثم جاء رجلان وشهدا بموته ضمن خصوصاً شرعية فتزوجت المرأة بآخر بعد انقضاء عدتها ودخل بها الزوج الثاني فزعم أهل الاول انه جاءهم كتاب منه وانه حي ولم يصدق الزوج الثاني ولا الزوجة أيضاً خبرهم في ذلك فهل لا يكون للقاضي التفريق بينهما بناء على هذا الاخبار (اجاب) اذا مات زوج المرأة وتزوجت بآخر بعد انقضاء عدة الوفاة لا يفرق بينهما بمجرد اخبار أهل الزوج انه جاءهم كتاب من عنده وليس لاهله معارضة الزوجين والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أخبرها جماعة من الرجال بأن زوجها مات فهل اذا صدقتهم في الاخبار ورفعتم لدى القاضي وشهدوا لها بالموت في ضمن دعوى صحيحة وحكم القاضي بموته يحل لها أن تزوج غيره قضاء وديانة (اجاب) اذا ثبتت الزوجة موت زوجها بالوجه الشرعي يكون لها الزوج بغيره بعد انقضاء عدة الوفاة من وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل افرنجي اشترى جارية بيضاء مسلمة واستولدها ثم هلك عنها فهل لا عدة

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

٢٦

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

١٤

عليها

عليها أو عليها عدة الا حار أو يكتفى استبرأؤها بحضة بعد موته (أجاب) تعتق أم الولد بموت سيدها وعليها العدة بثلاث حيض ان لم تكن حاء لاً أو آيسة أو محرمة عليه بأن كانت زوجة للغير فان كانت حاملاً فعدتها بوضع الحمل وان آيسة فعدتها ثلاثة أشهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجة ابنه البالغ العاقل الرشيد بائناً في نظير مؤخر صداقها بطريق الوكالة عنه وهو بحال الصحة والسلامة بشهادة البينة الشرعية فهل اذا حاضت الزوجة المطلقة المذكورة بعد الطلاق ثلاث حيض في مدة ستين يوماً يسوغ لها أن تتزوج غيره وتصدق في انقضاء عدتها بثلاث حيض في المدة المذكورة (أجاب) نعم تصدق في ذلك والحال هذه ويقبل قولها مع الميمن والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت بأن زوجها مات وان عندها بينة تشهد لها بذلك فهل اذا أثبتت موته في ضمن دعوى صحبة بين يدي الحاكم الشرعي يحكم بموته (أجاب) اذا ثبت موت الزوج بين يدي القاضي بالطريق الشرعي كان لزوجه التزوج بغيره بعد عدة الوفاة وابتداءً لها من وقت الموت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً ومكثت بعد الطلاق شهرين ثم اخبرت بانها حاضت فيهما ثلاث حيض وتزوجت آخر ودخل بها وطلقها ومكثت بعد الطلاق الثاني شهرين حاضت فيهما ثلاث حيض فهل اذا اخبرت بذلك وأراد مطلقها الاول ان يعقد عليها بمهر جديد باذنها ورضاها يكون له ذلك وتصديق الزوجة في ذلك حيث كانت المدة تسع ذلك وليس لاحد من المحير ان أوغيرهم معارضة في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) تصدق المرأة المذكورة حيث كانت المدة محتملة وأقل مدة تصدق فيها الكل عدة بالحض ستون يوماً على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة حامل منه تركها في بلده وسافر الى جهة غاب فيها مدة سنتين ثم حضر فوجدها قد تزوجت غيره فهل يحال بينهما وبين من تزوجت به الى انقضاء عدتها وبأخذها وزوجها الاول وتكون باقية على عصمته ويتبين بطلان نكاحها بالثاني حيث ثبت بالبينة الشرعية انها زوجته ولم يثبت انه طلقها وبانت منه قبل غيبته أو فيها (أجاب) لا يصح نكاح الزوج الثاني فلا يحل له قربانها حيث كان الامر ما هو مسطور وتكون باقية على عصمته الا انه لا يحل وطؤها الاول الا بعد انقضاء عدتها من الثاني ان وطئها لكونه نكاحاً فاسداً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة حامل منه ومعها اولاد منه ومطلقة منه ثلاثاً وهي ساكنة بالاولاد هامة في حريم من بيت على حدة بها بالاولاد فقط مشتمل على جميع المنافع اللازمة ومطلقها في حريم آخر على حدة ايضاً وأناس بجانب كذلك في حريم من البيت على حدة فهل اذا كانت تصنع لاولادها وللمطلق ما يحتاجون اليه من الماء كل وغیره نهاراً وكل ينال في حريمه الخاص به ولا يلزم من ذلك خلوة محرمة شرعاً تنقض عدتها مع ذلك ولا يكون صنعها ما ذكر لمطلقها وأولادها منه مانعاً من ذلك (أجاب) تنقضي العدة والحال هذه حيث كان الطلاق

ذی القعدة

٣

١٢٦٦

محرم

١

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

ربيع الثاني سنة

١٢٦٧

٥

جمادى الثانية

١٢٦٧

٢٧

شعبان

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

١٤

رجب

١٢٦٨

٥

ربيع الاول

١٢٦٩

١٣

مشهور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودخل بها وحملت منه ثم بعد ذلك تبين ان العقد وجد في عدة الزوج المذلق لها فهل والحال هذه يكون الوطء وطء شبهة وتنقضي العدتان بوضع الحمل ولصاحب الشبهة تجديد العقد عليها بعد الوضع بالشروط والاركان (اجاب) للزوج الثاني تجديد العقد بعد انقضاء عدة الزوج الاول والله تعالى أعلم (سئل) من الضابط خانه في ٢٧ ج سنة ٦٧ في امرأة طلقها وزوجها وهي حامل منه في غرة ج سنة ٦٧ وكانت حاملا من مطلقها في شهرين وفي ٢٣ ج سنة ٦٧ صار عقد لها على رجل آخر بدعواها انها اسقطت بالحكم (اجاب) اذا سقطت المرأة سقطت طهرها بعض خلقه كيد أو رجل فهو ولد حكمًا فتصير به المرأة نفسها وتنقضي به العدة كما في التنوير فان لم يظهر له شيء فليس بشيء والمرثي من الدم حيض ان دام ثلاثة ايام وتقدمه طهر تام وأقله خمسة عشر يوما فاذا ظهر بعض خلق السقط المذکور يصح العقد عليها والا فلا يصح ولا يستبين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوما كما في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وهو في حال الصحة ثم بعد شهر من طلاقها مرض مدة خمسة وخمسين يوما ثم مات فهل تعد عدة العلق (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته ثلاثا حال صحته ثم مرض ومات وهي في العدة لا تنتقل عدتها الى عدة الوفاة ولا ترث منه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على أبي زوجها بين يدي الحاكم الشرعي بان زوجها مات عنها وعن ابنها منه وعن الاب المذکور وطلبت الميراث مما تركه والاب ينكر دعواها فهل اذا اقامت البينة في ضمن دعوى صحيحة وشهدت لها بموته يقضى لها بالميراث بعد الحكم بذلك وتعد من وقت الموت وتزوج غيره (اجاب) نعم يقضى للمرأة المذکور قبما يخصها في تركه زوجها بعد تحقق موته بالوجه الشرعي وتعد عدة الوفاة ولها التزوج بعدها وابتداء العدة من وقت الوفاة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركتها بالانفقة ولا منفق وبقيت في انتظاره سبع سنين حتى أضر بها الفقر لعدم كسبها ثم بعد المدة المذكورة حضر لها من تعتمده وأخبرها بموت زوجها فهل اذا شهدت لها بينة شرعية بموت زوجها في وجهه خصم شرعي لدى القاضي يحكم بموته ولها ان تزوج غيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت (اجاب) اذا شهدت البينة العادلة بموت الزوج بعد دعوى من خصم شرعي على مثله يحكم بموته ويسوغ لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أخبرت رجلا بان زوجها مات وانها منقضية العدة بالاشهر فعقد عليها اعتمادا على صدقها وعاشرها مدة وحملت منه ثم حضر زوجها الغائب وطلقها فهل تنقضي عدتها بوضع الحمل وتدخل عدة وطء شبهة وعدة الطلاق (اجاب) ابتداء العدة من وقت الطلاق فاذا كانت حاملا وقت الطلاق تنقضي عدتها بوضع الحمل وتدخل العدتان لا لفرق بين ان يكون الحمل من نكاح صحيح أو فاسد أو وطء شبهة أو زنا أو لم تكن حاملا فعدها ثلاث حيض فاذا

انقضت

ربيع الثاني سنة

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١٨

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٠

ذى الحجة

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٣٠

انقضت عدتها يكون للزوج الثاني تجديد نكاحها بشرطه والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأة ادعت عند قاض موت زوجها في شهر كذا من سنة كذا و اقامت بينة بموته قطعا
 في هذا التاريخ فهل يعمل بتلك البينة ويثبت موته وان لم تذكري في شهادتهما عاينة
 الموت وبالحكم بموته يسوغ لها التزوج بغيره (اجاب) اذا شهدت البينة بموت الزوج بعد
 دعوى صحيحة من خصم حاضر على مثله قبلت وجاز للزوجة التزوج بآخر بعد انقضاء عدة
 الوفاة من وقت الموت وصرحوا بقبول الشهادة بالنساع والشهرة ولو فسر الشاهدان
 وقالوا خبرنا به من تنق به على الاصح وعامة المتون على عدم القبول كما ذكره في رد المحتار
 من الشهادات واعتدوا بالله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق امرأته رجعا ثم بعد ثمانين
 يوما اقرت بانقضاء عدتها بثلاث حيض ثم بعد ذلك توفيت ثم بعد الوفاة سئل الزوج هل
 راجعت زوجها في تلك المدة فاجاب بعدم الرجعة فيما مضى فهل اذا ثبت ذلك لا يكون
 الزوج وارثا (اجاب) لا يرث الزوج زوجته المطلقة رجعا اذا ماتت بعد انقضاء عدتها
 شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها ثم بعد ذلك تزوجت برجل آخر
 فبعد العقد والدخول تبين ان عدة الوفاة لم تنقض فهل اذا اكملت عدة الوفاة
 يكون للزوج المذکور تجديد العقد عليها بعد كمال عدة الوفاة ولا تستأنف عدة أخرى
 لان المأماؤه (اجاب) للرجل المذکور تجديد النكاح بعد انقضاء عدة الوفاة ولا يلزم
 تكميل عدة أخرى بعد المتاركة من النكاح الفاسد الا بالنسبة الى زوج آخر والله تعالى
 اعلم (سئل) في امرأة بلغت من العمر سن اليأس ثلاثا وستين سنة وزيادة وانقطع
 حيضها فهل اذا طلقها زوجها تكون عدتها بالاشهر لا بالحيض (اجاب) اذا بلغت المرأة
 سن اليأس يكون انقضاء عدتها بثلاثة اشهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خالع
 زوجته وبانت منه واد منها اولاد ولطلق بيت كبير مشتمل على مساكن كثيرة
 ومطلقة تريد ان تعتد في مسكن منه تام المنافع والمرافق ولا يلزم من ذلك اختلاء الزوج
 بزوجته فهل يكون لها السكنى فيه مع اولادها أو تسكن في بيت في حارة مطلقة مع اولادها
 وليس لاحد من اقرارها او غيرهم معارضتها بغير وجه شرعي (اجاب) تعتد المطلقة في
 بيت وجبت فيه العدة ولا تخرج معتدة رجعي وبائن بأي فرقة كانت لو حرة مكلفة من
 بيتها أصلا لا ليل ولا نهار وان ضاق المنزل عليهما او كان الزوج فاسقا فخر وجه اولي لان
 مكنتها واجب لا مكنته ومفاده وجوب الحكم به افاده في التنوير وشرحه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل ترك زوجته بمصر وسافر الى اسكندرية ومكث هناك مدة حتى مات
 بحضرة بينة شرعية فهل والحال هذه اذا ثبت موته لدى الحاكم الشرعي وحكم بموته
 في دعوى شرعية يسوغ لها التزوج بعد انقضاء عدتها منه شرعا من وقت موته (اجاب)
 نعم للمرأة المذكورة ان تتزوج بعد ثبوت موت زوجها من دعوى صحيحة بين يدي
 القاضي وبعد انقضاء عدتها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

سنة رجب

١٢٧٠ ٢١

١٢٧٠ ٢٧

شعبان

١٢٧٠ ٩

جاءى الثانية

١٢٧٢ ٢٢

ذى القعدة

١٢٧٢ ١٩

طلق زوجته طلاقه بائنة ودفع مؤخر صداقها وافر من لها نفقة مقررة لكل يوم قدر معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تعتد في البيت الذي طلقت فيه ولا تخرج منه مادامت في العدة (أجاب) لا تخرج معتدة رجعي أو بائن مكلفة من بيتها الذي طلقت فيه وهو مسكنها الذي تسكن فيه قبل العدة وهو بيت الزوج لا ليلا ولا نهارا حتى تنقضي عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقا بائنا وانقضت عدتها منه بثلاث حيض في مدة تزيد عن ثمانين يوما ثم تزوجت رجلا آخر على يد القاضي بعد اخبارها بانها منقضية العدة والآن يريد مطلقها بطلان العقد وافساده والتفريق بينها وبين من تزوجت به متعللا بأنها لم تخرج من عدته فانكرت دعواه فهل لا يجب لذلك شرعا ونصدق في انقضاء عدتها في المدة المذكورة ويكون القول قولها في انقضائها ولا عبرة بتعطله المذكور ويكون النكاح صحيحا نافذا ويمنع من معارضة ما بدون وجه شرعي (أجاب) بعد تحقق الطلاق البائن لا يكون للزوج الاول المطالبة بفسخ النكاح الثاني الصادر بعد انقضاء العدة بثلاث حيض في المدة المذكورة والقول قول المرأة في انقضاء عدتها بالحيض في مثل هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقه بائنة على البراءة وهي حامل ثم بعد ذلك أسقطت جنينا كامل الخلقة فهل تنقضي به العدة ويجوز للغير التزوج بها اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم تنقضي العدة بعد التحقق بوضع الحمل المذكور والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الضابطة بما ضمنونه ان جارية بيضاء أعتقها سيدها وخرجت من منزلها ونزل عليها دم الحيض فاحتاجت للتزوج فهل يجوز تزوجها بمجرد حيضها مرة واحدة ويجوز العقد عليها (أجاب) اذا كانت تلك الجارية التي أعتقها سيدها مستولدة من السيد تجب عايتها العدة بالعتق فلا يحل تزوجها الا بعد ثلاث حيض بعد العتق كالحرة اذا طلقت لان لها فراشا كالحرة ما لم تسكن محبرة عليه قبل العتق بان كانت في نكاح الغير أو في عدته وان لم تسكن أم ولد بان لم يستولدها السيد قبل العتق فلا عدة عليها في الهندية عن السراج وان مات عن أمة كان يطؤها أو مدبرة كان يطؤها أو أعتقها لم يكن عليها شيء اهـ فيحل تزوجها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الضابطة بما ضمنونه رجل يملك جارية جاءت منه بولد وعاش مدة سبعة أشهر ثم مات الولد وصارت عند سيدها المذكور ثم بعد ذلك أعتقها سيدها وكتب له لورقة عتاقه وأقامت عند شيخ الياسرية وتزوجت برجل قبل انقضاء العدة من سيدها المذكور فاذا يسكون المحكم في ذلك (أجاب) اذا أعتق السيد أم ولده وجبت عليها العدة كالحرة اذا طلقت وانقضت العدة بثلاث حيض ان كانت ممن تحيض وبثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض لصغرها وإياسا ووضع الحمل ان كانت حاملا ولا يصح النكاح للغير مادامت في العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقه بائنة وهي من ذوات الحيض فحاضت بعد طلاقها مرة واحدة حسب اخبارها

وانقطع

سنة	شعبان
١٢٧٣	٢٢
١٢٧٤	٢٩ صفر
١٢٨٠	٢٥ صفر
١٢٩١	٢٠ جمادى الاولى

وانقطع عنها الدم ولم ياتها الدم مدة فهل لا تنقضي عدتها حتى تحيض حيضتين فوق الحيضة السابقة أو تنتظر بلوغ سن اليأس فتعبد بالشهر (أجاب) نعم تعبد بالحيض لا بالشهر ما لم تبلغ سن اليأس والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي من ذوات الحيض ثم انقطع دمها قبل بلوغها سن اليأس فهل والحال هذه لا تنقضي عدتها إلا بثلاث حيض أو ببلوغها سن اليأس ويحجر الزوج على الاتفاق عليها حتى تحيض أو تقر بانقضاء عدتها (أجاب) إذا كانت المطلقة من ذوات الحيض فانقضاء عدتها بثلاث حيض في الحرة ما لم تبلغ سن اليأس ثم تعبد بثلاثة أشهر وتستحق نفقة العدة مادامت فيها غير ناشرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى أن زوجها طلقها بعد وضعها حملها منه وأنه جعل لها دراهم معلومة نظير نفقة عدتها وأجرة حضانه ورضاع ونطالبه بما تجب عليه من ذلك وهو ينكر دعواها ويدعي أنه طلقها قبل وضع الحمل بنحو عشرة أيام وأنه لا يلزمه إلا أجرة رضاع الحمل فقط ولا يلزمه نفقة العدة لانقضائها بوضع الحمل فهل يكون القول قولها والبينة بينته (أجاب) إذا أقر الزوج بطلاقها منذ زمان ماض فإن كذبه في الاسناد أو قالت لا أدري وجبت العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وإن صدقته فكذلك غير أنه لا نفقة لها ولا سكنى ولا كسوة لقبول قولها على نفسها كافي الخاتمة وهذا إذا لم تقم بينة على ما ادعاه الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طليقة بائنة صغرى ومعهما من مولد في حضانتها وهي في عدته فهل ليس لها الخروج بولدها من وطئها محل عقد نكاحها والسفر بالولد من تلك البلدة إلى بلدة أخرى تر يدعى مسافة القصر وليست وطنها ولا نكحها فيه سيما قبل انقضاء عدتها وإذا فعلت ذلك يكون للزوج منعها من ذلك (أجاب) ليس لمعدنة الطلاق الخروج من بيت طلقت فيه لغير ضرورة وليس لها السفر مطلقا سواء كان معها ولدا أم لا وكذا بعد انقضاء العدة ليس لها الانتقال بولدها والسفر به إلى البلدة المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال وللزوج المطلق منعها من ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة فحملت منه ثم بعد حملها توجهت إلى بيت أبيها وولدت هناك ثم بعد ولادتها استمرت في بيت أبيها ستة كاهل ثم بعد ذلك تبين أنها أخت زوجها من الرضاع ففرق القاضي بينهما فهل والحال هذه يجوز لها أن تزوج رجلا آخر عقب تفريق القاضي بينهما أم لا بد من عدة تعبد بها بعد التفريق المذكور (أجاب) حيث نكحها غير عالم بالهرمية من الرضاع ثم ثبت وفرق القاضي بينهما بعد الدخول والولادة منه فعليه إعادة من وقت التفريق كافي النكاح الفاسد ولا يجوز لها التزوج بآخر عقب التفريق قبل انقضاء العدة والله تعالى أعلم (سئل) بأخادة من محافظة مصر مؤرخة ٢٩ شوال سنة ١٣٠٠ حاصلها المرفوق مع هذا خمسة أوراق واردة بشرح من المالكية مذكور فيه أن محمد أفندي منيب معاون ٢ حي وأورطه سودان كان

مر تبالزوجه مبلغ مائة وخمسين قرشاً شهر ياً ورغب قطعه من أول مايو سنة ٧٦
افر نكية بالقول انه طلق زوجته المد كورة من ابتداء شهر محرم سنة ٩٣ وانه أرسل
ورقة طلاقها الى ابن أخيه خليل افندي المحكم بقصد تسليمها لمطلقة ولما ناسبة
ما ظهر من اجابة خليل افندي المد كور عدم وصوله ورقة الطلاق وكون المرأة
المحكي عنها التست استمرار صرف مرتبها ومخايرة زوجها بالدية حتى اذا كان مصر
على طلاقها يرسل لها ورقة الطلاق ويكون قطع المرتب من تاريخ وصول تلك الورقة
اليها ولذا افادت المالية ان هذه المسئلة شرعية وان الاصول داعية للاستفتاء فيها عما
يقضيه المحكم الشرعي من حيثية سر يان الطلاق على الزوجة في حقوقها ان كان يعتبر
من تاريخ اخبار زوجها بطلاقها أو من تاريخ علمها وان كان يلزم بنفقتها الى حين ارسال
ورقة الطلاق التي أخبر بارسلها ولم يرسلها أو غير ذلك بناء عليه تؤمل الافادة عما يقضيه
المحكم الشرعي في هذه المسئلة (اجاب) لو أخبر الزوج بطلاق زوجته منذ زمان ماض
فالتقوى انها ان كذبت في الاسناد أو قالت لا أدري جبت العدة من وقت الاخبار ولها
النفقة والسكنى للعدة بعد الاخبار الى انقضاء عدتها بثلاث حيض ان كانت من أهل
الحيض كما ان لها نفقة الزوجية قبل ذلك وان صدقته في الاسناد فكذلك يعني يكون
ابتداء عدتها من وقت الاخبار لا من الوقت الذي أسند اليه الطلاق نفياً لثمة المواضعة
أي الموافقة على الطلاق وانقضاء العدة لكن لان نفقة لها ولا كسوة اذا كان الزمان
الماضي استغرق العدة بان حاضت فيه ثلاث حيض اذا كانت عدتها بالحيض أما اذا بقي
منه شيء تجب النفقة والسكنى لما بقي لقبول قولها في حق نفسها من حيث النفقة لافي حق
الشرع من حيث العدة وهذا اذا لم يكن الطلاق الصادر منه على يد بينة تشهد به فان
ثبت كذلك فالعدة من وقت صدوره في حقها وحق الشرع لعدم التهمة وأما علمها
بالطلاق فليس بشرط في حق العدة هذا ما يقضيه المحكم الشرعي في هذه المسئلة والله
تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر بتاريخ ١٦ ذي الحجة سنة ٩٣ مضمونها ما ان صابر
اخطار المالية عما وردت به افادة حضر نكم بما يقضيه المحكم الشرعي في مادة طلاق زوجة
محمد افندي منيب الذي قال انه طلقها من ابتداء شهر محرم سنة ٩٣ ويرغب قطع المائة
 وخمسين قرشاً المرتبة لها من ماهيته من ابتداء مايو سنة ٧٦ افر نكية وردت افادة المالية
 بطلب الاستفهام هل يكون للزوجة الحق في مرتبها لغاية ٢ اغسطس سنة ٧٦ افر نكية
 تاريخ اجابة وكيل الزوج وكذا النفقة والسكنى للعدة تكون بواقع ما كان مرتبها
 شهر يان ماهية زوجها أم كيف فتؤمل الافادة عما ينبع في ذلك (اجاب) ورد شرح
 المحافظة بمينه المؤرخ ١٦ ذي الحجة سنة ٩٣ بناء على افادة المالية وعملها الاوراق
 المرغوب بتلك الافادة التصريح من هذا الطرف بما يقضي اجراؤه في نفقة زوجة محمد
 افندي منيب المستخدم بالسودان الذي عرض محضرة قائم مقام ٢ جى اورطه سودانية

١٢٩٣

٢٢

ذی الحجة

١٢٩٣

١٩

بدرية الفاشر وورد عرضه للمديرية المذكورة بشرح من حضرة قائم مقام الاورطه
 ووكيل المديرية المواليه ومن ضمن عرضه المحكى عنه يذكر انه طلق زوجته زينب
 بنت ابراهيم من ابتداء محرم سنة ١٣٠٣ ويرغب قطع المائتة وخمسين قرشا المربية لزوجته
 المذكورة من ابتداء شهر مايو سنة ١٣٠٤ فرتكبة الموافق ٧ ربيع الآخر سنة ١٣٠٣ فهامنه ان
 عدتها تنقضى بمضى ثلاثة اشهر من ابتداء محرم سنة ١٣٠٣ الذى أخبر في شهر ربيع الآخر
 سنة ١٣٠٣ بصددور الطلاق فيه كما يفهم من صورة افادة مديرية الفاشر الى حاكم ادارة
 السودان ضمن هذه الاوراق فيفهم من هذا ان اخباره بالطلاق المذكور كان في ربيع
 الآخر سنة ١٣٠٣ وانه اسنده الى غرة محرم سنة ١٣٠٣ وقد أفدنا بالجواب المعطى من هذا الطرف
 سابقا في هذه المحادثة المقيد في باب العدة من هذه الفتاوى بتاريخ ٢ ذى القعدة سنة ١٣٠٣
 ان الزوج لو أخبر بطلاق زوجته من زمان ماض بان أسنده الى الزمان الذى مضى أى
 أخبر به بدور منه في الزمان الماضى ولم تصدقه الزوجة في ذلك الاسناد أو قالت لا أدري
 يكون مبدأ عدتها من وقت اخباره الذى هو هنا في شهر ربيع الآخر سنة ١٣٠٣ على ما يفهم
 مما سبق في حق الشرع وفي حق نفقتها ايضا حيث لم يكن مبدأ طلاقه اياها الذى في غرة
 محرم سنة ١٣٠٣ على يد شهود بل علم باخباره فقط في شهر ربيع الآخر سنة ١٣٠٣ الى آخر
 تفصيلات التى سبقت من هذا الطرف في الجواب الاول مع هذه الاوراق وتستحق عليه
 نفقة للعدة حينئذ من وقت اخباره الذى هو في شهر ربيع الآخر سنة ١٣٠٣ الى حين
 انقضائها بثلاث حيض ان كانت من اهل الحيض ولا يعلم انقضاؤها بذلك الا من قولها
 وهذا خلاف النفقة قبل الطلاق ومن هذا مع ما سبق ايضا في الجواب الاول يعلم الحكم
 الشرعى وحينئذ لا اعتبار بالتاريخ الذى اسند الزوج الطلاق اليه وهو ابتداء محرم سنة
 ١٣٠٣ ولا بتاريخ جواب وكيله الذى هو عشرة من شعبان الموافق ٢٩ اغسطس المحكى عنه
 بافادة المالية وهذا حيث كان الطلاق رجعيا اخذ من اطلاق ما اسند للزوج المذكور
 بصورة الافادة المتقدم ذكرها بناء على القول بعدم سقوط النفقة بالطلاق الرجعى والله أعلم
 (سئل) بافادة من الرزنامة مؤرخة ٢٩ شوال سنة ١٣٠٢ مضى منها انه لما كتب من الرزنامة
 لمحكمة مصر بخصوص زواج زهنيار زوجة بوزباشى عثمان افندى سرى السابق توجهه
 مع جيش هيكس باشا الى السودان بمعرفة كل من الشيخ مصطفى ابراهيم والشيخ ابراهيم
 المصلى وذكر للمحكمة انهما اذا كانا من ضمن ما ذوى عقود الزواج والتزويج المذكور
 جاز نشرهما يفادتهما الاعتماد فرفت معاش الزوجة المذكورة وردت افادتها بانها ليسا
 من المأذونين بعقود الانكحة واما جواز التزوج وعده فهذان قبيل القتيا المنوطة
 بسيادتهما ولذا ايرام الافادة بما يترأى في هذه المسئلة (اجاب) الذى يقتضيه الحكم
 الشرعى ان المرأة اذا غاب عنها زوجها ثم أخبرها بثقة او جماعة بموته ووقع في قلبها صدق

المخبر فلا بأس ان تعتد وتزوج وهذا في الديانة اما في القضاء فلا يحكم بالموت بدون اثبات شرعى الا ان المحاكم لو بلغه تزوج المرأة بعد اخبارها بموت زوجها وانقضاء عدتها ولم يثبت الموت عنده ليس له التفريق حال غيبة الزوج ومن ينوب عنه فاذا كان الواقع في هذه الحادثة ان جماعة من المسلمين ممن كانوا مع زوج هذه المرأة اخبروها بانها ماتت وشاهدوا موته وصدقهم في اخبارهم كما هو موضوع الفتوى التى وقفنا عليها في هذه الحادثة يحل لها التزوج بآخرة ديانة بعد انقضاء عدتها الشرعية وتبقى في عصمة الذى تزوجها ما لم يبين خلافه والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب ثبوت النسب)

(سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا بائنا وهي من ذوات الحيض فحكمت شهرين واربعة ايام ثم ذهبت لفقيرها واخبرته بانها مضى لها ثلاثة اشهر كاذبة وحاضت فيها ثلاث حيض فعمد لها على رجل فحكمت بعد العقد خمسة اشهر واربعة عشر يوما ثم وضعت مولودا واقترت هي والرجل الذى عمدها ان العقد وقع وهي حامل فهل يلحق هذا الولد الزوج الاول وما حكم العقد والوطء الواقعين من الزوج الثانى وما الحكم في العدة (اجاب) لو تزوجت معتدق بائن فولدت لاقل من سنتين مذبات ولا قل من الاقل منذ تزوجت فالولد الاول لفساد نكاح الآخر وعدم امكان اثبات النسب اذ المدة من العقد اقل من ستة اشهر كذا في الدرر وحواشيه والوطء شبهة وتنقضى العدتان بوضع الحمل حيث لا وطء من الثانى بعده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف من زوجته بالطلاق الثلاث انها لا تسكلم فلانة زوجة فلان فسكرتها واخفت ذلك عن زوجها ولم تعلمه بذلك واستمرت معه مدة حتى حملت وولدت منه بنتا ثم اخبر انها كملت المحلوف عليها فطلبها عنده المحاكم الشرعى واستفسر منها لدية فانكرت تسكلمها لها فيضا مضى واعترفت به الا ان عفضرت بينة شرعية وشهدت لدى القاضى المذكور من جيرانها بانها كانت تسكلمها مرارا قبل الحلف وبعده فهل يلزم الزوج الاتفاق على هذه البنت وعلى أمها ولها عليه أجرة الحضانه أو لا يلزم لها شيء والحال هذه (اجاب) اذا ثبت تعليق الطلاق الثلاث على تسكلم فلانة وانها كلفتها بعد التعليق وقع الطلاق الثلاث وحكم وطء معتدة الثلاث عدم المحدان ظن الحمل وثبوت النسب ان ولدت لاقل من سنتين من وقت الطلاق لالتزامهما ولا لاكثر الابدعوة فاذا وطئ الرجل المذكور مطلقته ثلاثا وكانت الولادة لسنتين فأكثر من وقوع الطلاق لا يثبت نسب ولدها منه بدون دعوة وان ولدها لاقل منهما ثبت النسب وتلزمه نفقة البنت وأجرة حضانتها في صورة ثبوت النسب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكور واناث وعنده جارية قنة لم يسبق عليها استيلاذ منه ادعت بعد موته انها حامل من سيدها لو أنكر ورثته ادعواها فهل لا يثبت

١٢٦٥

٢٦

شعبان

١٢٦٥

١٩

شوال سنة

٢٩ ١٢٦٥

ذى القعدة

٢٦ ١٢٦٥

مطلب في اقرار الرجل
اولمراة بالولد وتفصيل
ذلك

شوال

٢٧ ١٢٦٧

ربيع الثاني

١٢ ١٢٦٧

نسب حملها من الميت حيث لم يثبت عليه انه قال قبل وفاته هذه حامل مني أو حمل هذه مني ولا ينفق نسب حملها بالمتوفى بمجرد دعواها المذكورة مع انكاد الورثة لذلك (أجاب) لا تصير الامة المذكورة أم ولد ولا يثبت نسب حملها من مولاه المتوفى بمجرد دعواها حيث كان الامر ماهو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة آيسة ذات زوج معروف غائب وضعت يدها على لقيط في غيبة زوجها فحضر زوجها من غيبته فادعت ان هذا اولدها قد ولدته منه فلم يصدقها الزوج على ذلك وأشهد على نفسه ان هذا الولد ليس ابنه ولم يكن لها بينة على مدعاها ولم تشهد لها قابلية بذلك وطلقها الزوج ثم أشهدت على نفسها قبل وفاتها بعدة ان هذا الولد لم يكن ابنها ثم مات فهل لا يثبت نسب هذا الولد منها ولا يرضى له بشئ من ميراثها بدعواها اقرارها المذكور ولا يكون اقرارها بان اللقيط ابنها والحال هذه معتبرا (أجاب) في التنوير وشرحه ورد المختار لو ادعت أي اللقيط امرأ أو واحدة ذات زوج فان صدقها زوجها أو شهدت لها القابلية أو قامت بينة ولو رجاها وامرأتين على الولادة صححت دعوتها والا لما فيه من تحمل النسب على الغير أي على الزوج لانه يلزم من ثبوته منها ثبوته منه لان الولد للفراس وان لم يكن لها زوج أي ولا في عدته فلا بد من شهادة رجلين وذكر في الخانية الفرق بين هذا وبين قبول دعوى الرجل بلا بينة وهو أن في قبول قول الرجل دفع العار عن اللقيط وليس ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها بلا بينة اهـ ولذا قبل قولها بتصدق الزوج وشهادة القابلية لانه يثبت نسبه من الزوج فيندفع عنه العار اى عاره بكونه لاب له فانه مظنة كونه ابن زنا اهـ وفي الدرر والهداية من دعوى النسب الاقتصار على قبول قولها خالية من زوج وعده بلا توقف على شئ كدعوى الرجل وفي العناية انه احد قولين وانه المختار فثبت لم يصدقها زوجها ولم تشهد لها المقابلة ولم تقم بينة على الولادة لا تصح دعوتها فلا يثبت نسب الولد منها كما انه لم يثبت من الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يجامع زوجته سنة كاملة ثم في اثناء تلك السنة المحلوف على الوطء فيها صار يتلذذ ذلك الرجل بذلك كرمه على باب القبل من غير ادخال الجيفة الى ان يحصل الانزال وبسبب ذلك تبين حملها قبل مضي تلك السنة فهل ينسب اليه الحمل (أجاب) اذا ولدت المنكوحة ولدا حال قيام النكاح ثبت نسبه من الزوج حيث لا مانع وان ولدته بعد البينونة بالابلاء ونحوه لا قبل من سنتين من وقت البينونة وهي مدخول بها ولم تقرب مضى عدتها يثبت نسبه أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في جارية ملك لرجل ظهر بها رجل فاقربت بانه من فلان الاجنبي للذي هو غير مالئها فكذبها في اقرارها ولم يصدقها فيه وجمده ونفاه بالسكية فهل اذا لم يصدقها في اقرارها لا يلحق الولد به ولا يثبت نسبه منه ولا توارث بينهما (أجاب) نعم لا يثبت النسب والحال هذه حيث لم يكن الاجنبي المذكور زوجا للامة والله تعالى أعلم (سئل) في جارية ملك لامرأة متزوجة برجل فاجتمع بالجارية فانت بابتين منه ثم مات الزوج

شعبان سنة

١٧ ١٢٦٧

محرم

٣ ١٢٦٩

صفر

١٥ ١٢٦٩

٢٢ ١٢٧٢

المذكور عن ورثة فأخذوا الحار ية جبراً على سيدتها متعللين بأنها صارت معتقة بالابن المذكور وأنه ابن الميت فهل لا يجابون لذلك حيث كان هناك بينة تشهد بأن الحار ية المذكورة ملك لتلك المرأة ويكون لها نزاعها من يد الورثة ويتبعها ابنها في الرق ولا حق له في الميراث (أجاب) إذا كان الملك في الأمة المذكورة ثابتاً للزوجة لا تسكون أم ولد للزوج فلما لكتها التصرف فيها وفي ولدها حيث لم يتحقق انتقال الملك فيها للزوج بالوجه الشرعي ولا يثبت نسب الولد إلا إذا ادعى أن مالكتها أحلتها، وصدقة في الإحلال بأن قالت أحلتها له وصدقة في النسب أيضاً فيثبت النسب وكذا الحكم في ولد حارية الأبوين أو الأجنبي والحار ية وابن مالكة لسيدتها إلا في ولد حارية الأبوين فإنه لو ثبت نسبه من الابن يعتق على مولاهما القرابة كما يستفاد من الدرر المختار من الاستيلاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور وإناث ادعى رجل على واحد منهم بسرقة فبلغ الأب ذلك فاغتاض منه وقال لم يكن هذا الولد ابني ثم بعد مدة مات عنه وعن بقية الورثة فأراد الابن المذكور أخذ نصيبه من تركته أبيه فذعه بقية الورثة متعللين بأن الأب نفاه بقوله المذكور فهل لا يعتد ذلك نفياً شرعياً ويكون للابن المذكور أخذ نصيبه في جميع ما تركه الأب بالفريضة الشرعية وماذا يكون الحكم (أجاب) للابن المذكور أخذ ما يخصه في تركته أبيه بعد ثبوت نسبه منه بالوجه الشرعي ولا يمنع من ذلك ما قاله والده حال حياته على الوجه المذكور ولا يقتضي نسب ولده من زوجته بمجرد النفي بل بالعان أن لم يسبق منه إقرار به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وعن أم ولده معدة لفرأشه ظهر بها جل بعد أحد عشر شهراً وهي مقاربة للوضع فسئلت من أين هذا الحمل فقالت من سيدي فلان فهل تصدق في ذلك حيث كانت معدة لفرأشه حتى مات ولا يكون للورثة نفية (أجاب) إذا مات عن أم ولده أو اعتقها فولدت لدون سنتين لزمه كذا في الدر المختار ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة في سابع عشر شعبان سنة ثمان وستين ودخل بها في التاريخ المذكور وأقام معها حتى طلقها في خامس عشر ذي الحجة ختام السنة المذكورة ثم ولدت في خامس عشر صفر سنة تسع وستين فهل لا يثبت نسب الولد المذكور من هذا الرجل والحال هذه حيث ولده المرأة المذكورة لاقبل من ستة أشهر من وقت العقد والدخول كما هو مسطور ولا يحكم على الرجل المذكور بإجرة حضانة ورضاع للولد المذكور والحال هذه (أجاب) نعم لا يثبت نسب الولد المذكور وإن كان الأمر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن امرأة وخال وترك داراً ميراثاً عنه فأراد الخال قسمة الدار بينه وبينها فادعت أنها حامل فامتنع الخال من القسمة لى ظهور الحمل فقبل الوضع سافرت من بلدتها فعند تمام مدة الوضع جاءت تدعى أنها ولدت ولداً ومات عند نزوله فهل لا يقبل قولها بل لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو يكتفى بأخبار امرأة وإذا ثبت ذلك لا بد من

سنة
١٢٧٠
جمادى الثانية
٢٤

نزول أكثره حيا ووجود علامة تدل على الحياة أو يكفي نزول أقله حيا ولا يشترط وجود علامة (أجاب) إذا وجد من المولود حال ولادته حياة بحركة أو صوت كعطاس وتثاؤب مما يدل على حياة مستقرة وقد خرج أكثره وهو صدره أن نزل برأسه مستقيما وسرته أن خرج برجليه منكوسا سمى وغسل وكفن وصلى عليه وورث ويورث ولا يقبل قول الام في ذلك بالنسبة الى الميراث بل لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين عند الامام وقال صاحبان يقبل قول النساء فيه ولو واحدة إذا كانت موصوفة بالعدالة الا الام في الميراث اجماعا لانه يشهد ذلك الرجال فصار كنفس الولادة وبه قالت الثلاثة وهو أربح صرح بأرجحيته في فتح القدير من كتاب الشهادات فالحاصل انهما يقولان ان شهادة النساء حتى في الميراث مقبولة الا الام للتممة وقوله ما الرابع والله تعالى أعلم (سئل) في فاصرات عن أمه وعن عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعا ولم يكن له وارث سواهما ومن جملة ماتر كه جارية سوداء مملوكة له فاخلى العبد الجارية وجملة منه بدون اذن الوارث لا تحرف هل إذا اقتسما التركة بالفريضة الشرعية تحسب الجارية بقيمة تها على عم المتوفى المذكور من نصيبه فيما يخصه من تركته ابن اخيه ولا يجوز للوارث الاخر بيعها لاجنبي حيث كان العبد معتق او مقرا بان الحمل منه ونصير بذلك أم ولد (أجاب) إذا ادعى أحد الشرى يكن وهو العالم المذكور نسب ولد الجارية المشتركة بينه وبين أم المتوفى بطريق الارث ثبت نسبته منه وصارت الجارية أم ولده وضمن ثلث قيمتها يوم العلوق الذى هو حصة شريكتها بالارث وثلث عقرها ولو معسر الاقيمة ولدها لانه علق حر الاصل وحينئذ لا يكون للشرى الا الاخر بيعها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخت شقيقة وعن ابني اخت شقيقة أخرى وبنت عم وترك ما يورث عنها شرعا فن يرث ومن لا يرث وهل إذا ادعى شيخ بلد انه قريب للورثة المذكورة ولم يثبت نسبه لها بالبينة الشرعية لاعتباره بدعواه بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى وإذا لم يثبت نسب أحد للراة المذكورة سوى من عين نسبه بهذا السؤال تكون تركتها لاختها الشقيقة فرضا ورثا ولا شئ لابني الاخت الاخرى ولا لبنت العم لانهم من ذوى الارحام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وطئ جارية أمه في حال غيبته ثم مات هذا الواطئ وبعد موته جاءت الجارية بولد فهل والمحال هذه لا يثبت نسبه منه فلا يرث منه (أجاب) إذا وطئ الرجل جارية أمه في غائبة بولد منه فادعاه لا يثبت نسبه منه الا إذا قال ظننت حلها لى وصدقه امرأته في الاحلال وفي كونه منه كما يعلم ذلك من كتب المذهب قال في التنوير وشرحه للعلائى استولد جارية أحد أبويه أو جدته أو امرأته وقال ظننت حلها لى فلا حد للشبهة ولا نسب الا ان يصدقه فيهما وان ملكه يوما عتق عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اخت شقيقته وعن ابني عم عصبية وترك ما يورث منه شرعا من عقار وغيره

ذى الحجة

١٢٧١

١٤

١٢٧١

١٥

١٢٧٢

محرم

١

فطلب ابنا العلم من اخت المتوفي ما يخصهما من تركة ابن عمهما عند الحاكم الشرعي
 أو أثبتنا نسبهما إلى ابن عمهما وحكم لهما الحاكم الشرعي بذلك وأخذ ما يخصهما بمجهة الارث
 عن مورثهما ووضعنا أيديهما عليه مدة ثلاث سنين وهما يتصرفان فيه التصرفات
 الشرعية والآن انكرت المرأة المذكورة نسب الرجلين المذكورين لها ولاخيهما المتوفي
 فهل والحال هذه اذا ثبت ولدا العلم المذكوران نسبهما في وجه المرأة المذكورة بالوجه
 الشرعي لدى الحاكم الشرعي وحكم لهما بذلك لا عبرة بانكار المرأة المذكورة بعد ذلك
 سيما وانها أقرت بنسبهما اليها وإلى اخيهما المتوفي المذكور بعد الحكم الشرعي (أجاب)
 اذا ثبت ابنا العلم المذكوران نسبهما في وجه تلك المرأة اثباتا صحيحا بالوجه الشرعي
 لا يعتبر انكارها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية من آخر بمن
 معلوم وقبضها ووضعها في بيت أبيه تحت يد عياله لمخدمته ولمخدمة أقاربه فبعد مدة أنت
 بولد فادعى اخو المشتري بانه ابنه فهل يثبت نسبه بدعواه المذكورة ويلزمه دفع قيمة
 الامة المذكورة بالتصديق المالك أو لا يثبت ذلك النسب ولا دفع القيمة الا بعد
 تصديق المالك (أجاب) دعوى الاخ نسب ولد جارية اخيه بلا دعواه احلال المالك
 له الجارية بأن يقول احلته المالك وتصديق المالك اياه في الاحلال والنسب لا غية
 لا يترتب عليها ثبوت النسب والولد المذكور ملك لسيده أمه ويترتب على المدعى المدان
 استوفى شرطه وان ظن انها تحل له لانه لا شبهة في الملك ولا في الفعل لعدم انبساط كل في
 مال الاخر فدعوى ظنه المحل غير معتبرة كما افاده في الدراخا مختار وحواشيه من الاستيلاء
 والحدود أمالو أحلها له سيدها فانه لا حد لوجود الشبهة وعليه العقر ويثبت النسب
 ان صدقه في الاحلال والنسب كما في الاجنبي والامة ملك لسيدها وكذا الولد الا انه يعتق
 عليه للقرابة ولو له المذموم المدعى الجارية يوم ما صارت أم ولده والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك أمة وهو يشري بها ويطؤها عشرين سنة فحملت وادعت ان هذا الحمل من
 سيدها اكونها فراشاه فانه كرك ذلك وجد نسبة الحمل اليه ولم يقر بأنه منه فهل
 لا يثبت نسبه من السيد الا اذا ادعاه أو أقر به ولا عبرة بدعوى الامة انه منه (أجاب)
 نعم لا يثبت نسبه من سيدها بدون الدعوة أو الاقرار بكون الحمل منه ما لم تكن الامة
 المذكورة أم ولد لسيدها المذكور سابقا بأن ولدت منه وادعاه قبل ذلك فلا يتوقف
 ثبوت نسب ولدها الثاني على الدعوة بل يثبت مع السكوت وينتفي بنفيه والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاق رجعية في غرة جمادى الاولى سنة ١٢٨٣ ثم في
 اوخر شهر شعبان من السنة المذكورة أقرت بانقضاء عدتها بالحيض ثلاث مرات فعقد
 عليها رجل آخر بعد ذلك في آخر شهر شعبان المذكور ودخل بها واقامت معه خمسة
 اشهر وخمسة ايام فوضعت ولدا في المحكم في هذا الولد المذكور هل يكون ولدا للاول
 او للثاني حيث انكر انتسابه اليه كل من الزوجين اما الاول فلا اعتراضا بانقضاء عدتها

١٢٧٣

١٥

صفر

١٢٨٣

١٣

جمادى الاولى

١٢٨٣

٧

بالحيض في المدة المحتملة وما الثاني فليكونها لم يمض عليهما من وقت العقد له عليها الى وقت الوضع ستة اشهر (اجاب) حيث جاءت تلك المرأة بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت العقد على الثاني لا يثبت نسب الولد المذكور من الزوج الثاني لعدم تصور كون العلوق منه بعد العقد وحيث كانت مطلقة من الاول رجعيًا وجاءت به لاقل من سنتين من وقت الطلاق ولاقل من ستة اشهر من وقت اقرارها بمضى العدة بالحيض لا تكون هذه الولادة رجعة للزوج الاول لاحتمال كون العلوق قبل الطلاق ويثبت نسب الولد منه لكونها مكدبة شرعًا في اقرارها بانقضاء العدة لتبين وجود الحمل قبل الاقرار ويكون النكاح الثاني فاسد السكونه في عدة الغير وعلى الزوج الثاني مهر المثل بالدخول اى الوطء في القبل لا يزيد على المسمى لرضاها به ولا نفقة لها على الزوج الثاني قبل الفرقه وبعدها لعدم وجوبها في النكاح الفاسد وعدته والله تعالى أعلم (سئل) في جارية سوداء ملك لامرأة تظهر بها حمل وادعت الجارية ان الحمل من زوج سيدتها وانكر الزوج دعواها ولم يقر بذلك ومات بعد ذلك عن ورثة فهل لا ينفذ اقرار الجارية على زوج سيدتها ولا يكون للولد ميراث مع ورثة زوج سيدتها (اجاب) نعم لا ينفذ اقرار تلك الجارية ودعواها المذكورة على زوج سيدتها ولا يثبت نسب ولدها من زوج مالكها بمجرد ذلك فلا ميراث له والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده وزوجته وترك ما يورث عنه شرعًا ومن جملته أمة للخدمة لم يقر بها سيدتها قط ولم تلد منه فيما سبق وبعد موته بستة أشهر ولدت الجارية المذكورة ولذا ذكر اشم ادعت انه من سيدتها المتوفى المذكور فكذبها الورثة في دعواها ولم يوجد من سيدتها اقرار بذلك الولد ولا بانها حبلت منه قبل موته ولم يكن للجارية المذكورة بينة تثبت دعواها بوجه من الوجوه فهل لا عبرة بدعواها المذكورة وتكون هي وابنها المذكور ميراثًا عن سيدتها المذكورة (اجاب) نعم لا عبرة بدعواها المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال وتكون هي وابنها ميراثًا عن سيدتها المذكورة كور كباقي التركة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها نحو ست سنين وبعد ذلك اخبرها جماعة بموته فصدقهم واستغنت من العلماء عن ذلك فأقفاها بعض العلماء بجواز نكاحها غير ديانة وبعد انقضاء عدتها منه تزوجها رجل مصدق اخبار من أخبر بموت الاول بعد انقضاء العدة ودخل بها الزوج الثاني وعاشرهما مدة تزيد على سنتين ثم انها ولدت منه ذكرا وأقر بنسبه وبعد ذلك تبين حياة زوجها الغائب وحضر وطلقها وانقضت عدتها منه ثم جدد الزوج الثاني العقد عليها ثم ولدت منه بقاؤه اولاد من غيرها ثم مات عن الذكور والبنات المذكورين وعن اولاد من غيرها وترك لهم ما يورث عنه شرعًا فلطالب الذكور من اخوته ارثه من ابيه فامتنعوا من ذلك متعللين عليه بفساد نكاح أمه فهل والحال هذه ينسب الذكور المذكور الى الواطئ لأمه بالنكاح المذكور على هذا الوجه ويورث منه شرعًا

٣٠

١٢٨٤

جداى الثانية

٢٣

١٢٨٨

صفر

٢٧

١٢٨٩

ولا عبرة بتعلل اخوته عليه بذلك (أجاب) نعم ينسب الولد المذكور لابييه الواطئ لانه
 بالنكاح على هذا الوجه ويرث منه شرعا ولا عبرة بهذا التعلل والحال هذه ففي الدر المختار
 غاب عن امرأته فترجعت بآخر وولدت اولاد انهم جاء الزوج الاول فالاولا دللنا على
 المذهب الذي رجع اليه الامام وعليه الفتوى كما في الحاشية والجوهرة والكافي وغيرها
 وفي حاشية شرح المنار لابن الحنبلي وعاليه الفتوى ان احتمله الحال اه واحتمال الحال بأن
 تلده لستة اشهر فاكثروا من وقت النكاح كما في رد المختار والله تعالى اعلم (سئل) في أمة
 ولدت ولدا ونسبه له سيدها المالك لها فنفاه ثم ولدت بنتا فنسبته له أيضا فنها ونسب
 أمته الى الزنا وطردها من منزله فاستمرت بعيدة مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة حتى مات
 سيدها عن ورثته فارادت الامة الحاق الولد والبنت بالسيد المذكور ليرثا مع الورثة في
 التركة والحال ان السيد لم يحصل منه بعد نفى الولد والبنت المذكورين اقرار بهما
 لاصراحة ولاد لالة فايكون الحكم في ذلك (أجاب) لاميراث للابن والبنت المذكورين
 من السيد المذكور لعدم ثبوت نسبهما منه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يملك جارية حبشية وصار يطؤها بملك اليمين فحملت منه وولدت بنتا وصارت بذلك أم
 ولدا اقرار سيدها بنسب بنتها المذكورة منه ثم توفيت البنت المذكورة فحملت أمها
 المذكورة من سيدها المذكور وقبل وضعها بثمانية وعشرين يوما نجز سيدها عتقها
 ثم ولدت ولدا ذكرا أقر بنسبه منه أيضا وبعد وضعها بخمسة عشر يوما مات سيدها عن ابنه
 المذكور وبنتيه وأمه وزوجاته الثلاث واخواته الاربع الشقيقات فاحكم الله في
 الولد المذكور والحال هذه (أجاب) الولد المذكور ابن لهذا الرجل ثابت نسبته منه
 سواء أقر به أو سكت لكونه ولد أم الولد الثابت كونها أم ولد له بدعوى سيدها نسب
 ابنتها المولودة أولا بل لو نفى الاب المذكور نسب هذا الولد الذي جاءته به بعد تنجيزه
 عتقها لا ينتفي نسبها كدفر اشهابا بحرية فصار فراسها كفراس المعتدة عن طلاق
 بائن فلا يتأق نفية بحال في مثل هذه الصورة وهو أقوى من فراس الزوجة الحرة
 لانتفاءه باللعان بخلاف المعتدة عن طلاق بائن لانتفاء شرط اللعان وهو قيام الزوجية
 وكذا ولد أم الولد المعتقة قبل الولادة اذا أنت به لستين من يوم الاعتاق أو مات عنها
 مولها كما افاده في فتح القدير ونقله في الشرع بلاية وذكره في رد المختار عنهما من باب
 الاستيلاء زيادة عن الصورتين اللتين ذكرهما في متن التنوير وشرحه انه لا ينتفي فيهما
 نسب ولد أم الولد بنفيه وهما قضاء غير حنفى وتطاول الزمان وفي الهندية من ثبوت
 النسب ام الولد اذا مات عنها مولها أو أعتقها ثبت نسب ولدها الى سنتين من وقت
 العتق كذا في العتبية اه وحينئذ يكون للزوجات المذكورات الثمن فرضا للام السدس
 كذلك والباقي يقسم بين هذا الابن وهاتين البنيتين تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين ولا
 شيء للاخوات الاربع والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم

محرم
 ٩
 ١٢٩٢
 مطلب اخبرت بموت
 زوجها الغائب فترجعت
 غيره بعد العدة وولدت
 ثم جاء الاول فالولد
 الثاني

ذي القعدة
 ٢٢
 ١٢٩٣

صفر

٢٩
 ١٢٩٨

مطلب في الصور التي
 لا ينتفي فيها نسب
 الولد بالنفي ولا باللعان

مطلب فراس أم الولد
 المعتقة وفراس المعتدة
 عن طلاق بائن أقوى
 من فراس الزوجة الحرة

(باب المحضنة)

١٢٦٤

٢٠

ذی الحجة

١٢٦٤

١٩

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٤

٢٩

(سئل) في رجل طلق زوجته وانقضت عدتها ومعه بنت صغيرة من المطلق المذکور
 سنها نحو خمس سنين فتزوجت أم البنت المذکورة رجلا ليس محرما للصغيرة وللأم
 المذکورة أم خالية من الأزواج فهل تنتقل المحضنة لأم الأم وتكون مقدمة على الأب
 (اجاب) اذا تزوجت الأم غير محرم الصغيرة سقط حقها في المحضنة واذا كان لها أم
 قادرة على التربية وصالحه للمحضنة يكون الحق لها اذا لم تكن ساكنة مع بنتها في منزل
 الرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وله ابن صغير بلغ من العمر أربع سنين
 تزوجت أمه برجل آخر والمرحوم خلف بنتا من غير أم الولد وعمر البنت عشر سنين وأم
 البنت تزوجت برجل آخر أيضا ولها جدّة أم أبيهما خالية من الأزواج وصالحه للمحضنة
 فهل يكون الحق في المحضنة لأم الأب حيث كانت خالية من الأزواج وصالحه لها ولم
 يوجد من يقدم عليها (اجاب) الحق في حضنة الابن المذکور لأم أبيه حيث كانت
 صالحه لها وكان تزوج الأم باجنبي من الصغير والحال هذه وتنتهي حضنة الأنثى ببلوغها
 تسع سنين فلا حق لأمها على فرض خلوها من زوج اجنبي ولا لجدتها في حضنتها بعد
 بلوغها السن المذکورة فان كان لها عاصب ذو رحم محرم غير فاسق ضمها اليه والا وضعا
 القاضى عند امرأة أمينة بحسب نظره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله
 منها بنت صغيرة سنها ست سنوات والأم تتركها ضائعة من غير من يتعهد بها ويحشى عليها
 الضياع والمهلك من ذلك لكونها مشتهة بالبيع والشراء واجارة نفسها في الاسواق فهل
 يكون لابیها أخذها ودفعها لاخته الشقيقة حيث لم يوجد من يقدم عليها (اجاب) اذا
 تحقق ضياع الصغيرة المذکورة باشتغال الأم بما ذكر ينتقل حق المحضنة للاخت اذا
 كانت صالحه لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وخلف منها بنتا
 وطلق أمها وأراد ان يأخذ بنته فأبى الأم فأخذت البنت قهرا عن أمها وتعلل عليها
 الرجل ان أمها تبيع وتشتري فهل يسوغ له أخذ البنت قهرا عن أمها أم لا (اجاب)
 المحضنة للأم فلا ينزع الصغير منها مدة حضنته الا اذا تحقق ضياعه عندها بنحو اشتغال
 ببيع فاذا لم يتحقق ذلك لا يكون للاب ولا غيره انتزاعه منها والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل طلق امرأته وله منها بنت عمرها خمس سنوات فبعد انقضاء عدتها تزوجت المرأة
 اجنبيا عن البنت ولها أم متزوجة اجنبيا عن البنت ايضا ولم يكن للاب أم ولا اخت ولا
 نساء صالحات للمحضنة من جهة الأب والأم فهل يكون الاب اولى بالبنت من الأم وأمها
 (اجاب) يتزوج المحضنة اجنبيا من الصغيرة يسقط حقها في المحضنة وحيث لم توجد
 صالحه للمحضنة قادرة عليها يكون للاب أخذ بنته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته من مدة سنتين وله منها بنت وهي عند أمها ولم تتزوج أمها اجنبيا عنها ولم
 تأخذ منه نفقة البنت والاب متزوج بغير أم البنت والا تتركها من أمها فهل

ليس له ذلك (اجاب) الاحق بحضانة الصغيرة امها قبل الفرقه وبعدها اذا كانت
صالحه للحضانة قادرة على القيام بها ولم تتزوج باجنبي من الصغيرة وعلى الاب نفقة ابنته
واجرة حضانة امها اذا لم تكن زوجة ولا معتدة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت
من زوجها وخرجت من عدته ولطقتها اولاد صغار منها لم يجاوز الواحد منهم خمس سنين
فهل اذا تزوجت باجنبي منه وكان للاب ام غير صالحه للحضانة وللطقة عمة صالحه لها
تقدم العمة على أم الأب (اجاب) بتزوج الام باجنبي من الصغير يسقط حقها من
الحضانة واذا لم يكن لها ام صالحه لها وكان للاب ام غير صالحه لها تنتقل للعمة المذكورة
حيث كانت صالحه للحضانة قادرة عليها ولم يوجد من يقدم عليها من النساء الصالحات
لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة قرر لها القاضي
فرضا وصارت تأخذه مدة ثم تزوجت الام باجنبي فانتقلت الحضانة لامها فصارت تأخذ
القرض ايضا وهي ساكنة مع الاب في جهة واحدة ثم انتقل الاب الى جهة أخرى بعيدة
تبع الخدمته فطلبت الجدة اجرة الحضانة فامنع من دفعها لها الا اذا كانت تحضر البنت
له في كل جمعة مرة او مرتين ليراها والحال ان الجدة من المخدرات فهل لا يلزمها ذلك
وتستحق الاجرة وان لم تذهب بها اليه ويجبر على دفعها لها حيث لم تبلغ البنت تسع سنين
(اجاب) يجبر الاب على دفع ما قرر من اجرة الحضانة ولا يجبر المحاضنة على ان تنقل
الصغيرة له ليراها وليس للمحاضنة منعه من رؤية ابنته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته ثلاثا وله منها ولدان أحدهما يبلغ سنه ثمانى سنوات والاخر يبلغ سنه ثلاث
سنوات وبروم والده أخذ الولد الكبير وعنده له حاضنة بغير اجرة لا سيما انه فقير الحال فهل
يجاب لذلك (اجاب) اذا بلغ سن الابن ثمانى سنين كما هو مذکور يكون لابي له أخذ من
الام المحاضنة له لانهما من الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة مطلقة
ومعها منه اثنان بنت وولد فالبنت عمرها عشر سنين والولد عمره سبع سنين ومجوعول عليه
لها في نظير نفقتها ما كل يوم قرشان فهل اذا اثبت ان عمر البنت عشر سنين والولد عمره سبع
سنين للاب أخذهما جبراعا او يسلم له في أخذهما ام كيف الحال (اجاب) اذا تم سن
الغلام سبع سنين وطعن في الثامنة يكون للاب أخذ من أمه كما ان له أخذ البنت التي
بلغ سنها عشر سنين كما هو مذکور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت من زوجها
وله منها ولد يبلغ اربع سنين جعل لها على نفسه في نظير حضانة الولد عن كل يوم عشرة قضاة
ثم بعد ذلك اخذه منها بغير وجه شرعي والحال انها خالية من الازواج فهل لا يسوغ له
ذلك وتكون هي احق بالحضانة منه الى تمام السبع سنين حيث استمرت خالية من
الازواج ويؤمر بردها (اجاب) الام احق بحضانة ولدها المذكور حيث كانت صالحه
لها ولم تكن مشغولة عن حضنته وحفظه بنحو خروج يترتب عليه ضياع الولد والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنان لم يجاوز كل منهما ثلاث سنوات وفرض

- عليه لها جرة الحضانة والنفقة وصار يدفعها مدة من الشهور ثم بعد ذلك أخذ منها أحد الابنين قبل ان يبلغ سن الحضانة والحال انه موسر ولم يقيم بالام مانع من الحضانة لكونها خالية من الازواج وصالحه لها ويريد ان يكون الولد في حضانة ام الاب فهل يؤثر برده الى مطلقته الصالحة للحضانة ولا يكون لام الاب حق في الحضانة مادامت المطلقة صالحة لها ويؤمر أيضا بدفع ما فرض عليه للنفقة واجرة الحضانة (اجاب) الام احق بحضانة ولديها المذكورين حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها وعلى الاب نفقتهمما واجرة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ خمس سنين ونصف والام تطالبه بأجرة الحضانة والنفقة والحال ان المطلق المذكور معسر ظاهر الاعسار فهل اذا كان له أخت خالية من الازواج ومتبرعة بالحضانة تقدم على ام الصغير حيث كانت لا تحضنه الا بأجر ويكون للعمه نزعها منها (اجاب) اذا ثبت الام ان تربيته بجنانا والاب معسر والعمه تقبل تربيته بجنانا ولا تمنعه عن الام قيل للام اما ان تمسكه بجنانا أو تدفعه للعمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تحملت بها حين تزوجت رجلا غيره وصارت البنت حضيئة جدتها وهي صغيرة والآن أم البنت مقيمة باسكندرية والبنت عند جدتها الى الآن حتى بلغت البنت تسع سنين وجدتها مشغلة بالبيع والشراء في الاسواق ولم تكن حافظة للبنت والداه لم يرض بذلك فأتى المحكم (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين وطغنت في العاشرة يكون لا بيها أخذها من الحاضنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وانقضت عدتها منه وتزوجت باجنبي وله منها ولد صغير سته خمس سنوات ولها أم عاجزة عن الحضانة لكونها متعدة لا تقدر على الحركة ويضيع الولد عندها وهي محتاجة لمن يقوم عليها ويخدمها والاب أم قادرة على الحضانة فهل يكون الحق فيها لام الاب لا لام الام المذكورة (اجاب) اذا تحقق بالطريق الشرعي عجز الجدة لا ثم عن حضانة الصغير ينتقل الحق فيها لام الاب حيث كانت صالحة قادرة على حضانة الصغير وتربيته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد والآن يبلغ ويريد اقامته عند جدته فهل اذا اراد والده ان يمنعه من ذلك ليس له المنع (اجاب) الغلام اذا عقل واستغنى براه ليس للاب ضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونا بان كان امره يصح الوجه فان للاب ضمه لدفع قننه او عاروله تأديبه اذا وقع منه شيء مخالف للشرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه ولدان يأكلان الطعام فقررهما المحاكم الشرعي في نظير مؤنتهما وحضانتها لهما كل يوم قرشين من ذوات الاربعين فهل اذا اشترى الزوج شيئا من الكسوة للولدين المذكورين واراد ان يحسب بمن ما اشتراه من اصل ما قررهما المحاكم في نظير المؤنة والحضانة لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته وعقد عليها بمصر وبعد العقد عليها اخذها الى اسكندرية فزقت منه بولد

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١١

ربيع الثاني

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

١٠

وبنت ثم بعد ذلك طلقها وتركها راسا فتوجهت الى الشرع الشريف بذلك الطرف فجعل لها قدر من الدراهم نظير اجرة الرضاع واقامت وكيلاعنها في تحصيل القدر المجهول لها من الزوج فبعد مدة طويلة أرسلت لوكيلها تطلب الدراهم فاجابها الوكيل بان الزوج لم يدفع شيئا مما قرر حتى اني أدفع من عندي وصار يمارعها فن شدة احتياجها ومضايقتها من الوكيل الذي أقامته الزوجة نيابة عنها في تحصيل مالها أخذت أولادها وتوجهت الى بلدتها مخافة من ضياعها وضياع أولادها لعدم الاتفاق عليها وعلى أولادها فهل بانتقالها من بلد الزوج ومجيئها الى بلدتها الذي حصل العقد فيه يسقط عن الزوج اجرة الرضاع (أجاب) لا تسقط اجرة الارضاع بانتقال الماطقة بالولد سواء كان باذن الزوج أو بدون اذنه ولا نفقة الصغير و اجرة حضانتها كما أفاده قارئ الهداية في فتاواه وفيها اذا وقع الطلاق وأرادت المسافرة بالولد ان كان البلد الذي قصدته بلدتها وكان الزوج فيها فلها ذلك وليس للزوج منعها وان لم تكن بلدتها أو كانت بلدتها السكن الزوج ما وقع فيها فلا ب أن يمنعها أن تسافر بالولد اليها ذاهوا والصحيح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة لها ابن صغير بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة وله أب مقفود وعم شقي من موجود وتزوجت أم الصغير المذكور اجنبيا فهل تنتهي حضانتها بذلك ويكون للام أخذه منها وضمه لنفسه واذا كان للصغير جدة متزوجة بجدة من قبل أمه لا يكون لها منعه من عمه (أجاب) اذا بلغ سن الابن المذكور سبع سنين وطعن في الثامنة تسقط حضانتها ويكون لعمه المذكور ضمه اليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ثلاث بنات لم يبلغ سنهن تسع سنوات فانتقلت الام بالبنات لبلدة أخرى لتخدم رجلا عسكريا فهل اذا كانت الام مشغولة بالخدمة وتضيع البنات عندها تسقط حضانتها (أجاب) اذا اشتغلت الام بالخدمة عن تربية بناتها وحضانتهم بحيث تضيع البنات المذكورات بذلك ويخشى عليهن تنتقل الحضانة لمن بعدهما من الذاء الصالحات للحضانة القادرات على القيام بها ان وجدن والا فيضمن الاب له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها خمس سنين وزيادة والمحال ان أم الصغيرة عاجزة ببصرها غير قادرة على الحضانة وللمطلق أم متزوجة بوالده فهل يكون الحق في حضانتها لجدها أم الاب حيث لم يكن هناك من يقدم عليها من قبل أم الصغيرة (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي عجز الام عن الحضانة ولم يكن لها أم صالحة لها ينتقل الحق فيها لام الاب حيث كانت صالحة لها فادارة على تربية الصغيرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وخلفت منه بنتين كبيرتين وصغيرة فاخذت الكبيرة وترك الصغيرة لأمها وطلقها وجعل للبنت الصغيرة كل يوم قرشا واحدا فتزوجت الام اجنبيا من البنت ولها أم فهل حضانة البنت المذكورة تجدها أم لا (أجاب) حيث كانت الام متزوجة اجنبيا من الصغيرة تنتقل الحضانة لأمها اذا كانت صالحة للحضانة قادرة

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٥

جمادى الاولى

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٣

عليها لم يقيم بها مانع كسكنها في بيت الراب الاجنبي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن من مطلقته بلغ سنه اربع سنين ثم تزوجت الام رجلا اجنبيا وللصغير حدة من قبل الام متزوجة بجدة الصغير صالحة للحضانة فهل تنتقل الحضانة لام الام حيث كانت صالحة للحضانة وتقدم على ام الاب (اجاب) بتزوج الام اجنبيا من الصغير يسقط حقها من الحضانة وتنتقل لام الام حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقت من زوجها ولها منه ولد صغير فتزوجت الام وانتقل الحق في حضانة الصغير لامها فصار في تربيتها الى ان صار سنه ثمان سنين فهل يكون لايه اخذه منها وضمه الى نفسه (اجاب) تنتهي حضانة الصغير بمجاوزة سنه سبع سنين فحيث جاوز سنه سبع سنين كما هو مسطور كان للاب اخذه وضمه اليه رضيت الحاضنة او لا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب زوجها وهي حامل فبعد مضي مدة الحمل وضعت ولدا فربته الى ان بلغ سنه ست سنوات وهي مقيمة في بيت والدها فاراد الم اخذه منها وهي على ذمة زوجها القائب فهل لا يجاب الم لذلك (اجاب) نعم لا يجاب الم لذلك والحال هذا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وصى على ابنها وبنتها القاصرين من قبل الحاكم الشرعي سن الولد خمس سنوات وسن البنت ست سنوات ثم تزوجت الام المذكورة برجل اجنبي وتركتهما عند جدتهما ام الام الخالية من الزوجات فهل اذا كان لهما اخ لابو يريد نزعهما من الجدة طامعا في مالهما لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزعهما حيث لم يكن وصيا عليهما (اجاب) على الام الوصي حفظ مال ولديها القاصرين وحق الحضانة لا مهاجدة القاصرين اذا كانت صالحة للحضانة قادرة على القيام بها والحال هذه فيمنع الاخ المذكور من معارضتهما بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في محضون ذكر بلغ من العمر سبع سنين ودخل في الثامنة قدمات والده وله ام واخ فهل للاخ اخذه والحال هذه ام كيف الحال (اجاب) الحاضنة احق بالصغير حتى يستغنى وقد ربي سبع وبه يبقى فاذا بلغ سن الصغير المذكور سبع سنين يكون للاخ ضمه اليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد سنه نحو ست سنين ثم بعد انقضاء عدتها طلبت الزوجة اجرة حضانة ولدها من ابيه فهل اذا كان للاب ام متبرعة بالحضانة وهو معسر تقدم ام الاب اذا الم ترض الام بحضنته بدون مقابل اول الام جبر الاب على دفع اجرة حضانة ولده في هذه الحالة (اجاب) اذا كان الاب معسرا و ارادت الجدة المتبرعة بالحضانة أن تربي الولد وتحضنه مجانا ولا تمنعه عن أمه والام تأني ذلك وتطلب الاجر فالصحيح أن يقال لها ما أن تمسكي الولد بغير أجر واما أن تدفعيه للتبرعة فيجب على الحاكم اذا ادعى الاب وبعود متبرعة أن يحتاط فلا يجيبه بمجرد ادعائه ولا بمجرد حصول امرأة تدعى التبرع لان الحق ثابت للام شرعا فلا يبطل بمجرد ادعائها ولا بحضور المدعية وطلبها أخذ الولد فانه قد يفعل تواطؤا وتخيلا لا لاسقاط ما قرر على الاب فاذا مات الام الى ترك الولد لعدم

قدرتها على ترك الاجرة مع امسك الولد لضرورة مؤنتها واحتياجها لاحتياط في امر الصغير
وينظر في امر التي تزعم التبرع لدفع التواطؤ مع الاب لاضاعة التقرير هل للتبرعة قوة
وقدرة على القيام بالحضانة والسهر فان تحقق له صلاحية التبرعة دفعه لها ولا تمنعه عن
الام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته بنت بلغ عمرها خمس سنين
ومقرر لها عليه فرض كل يوم كذا تزوجت تلك المطلقة باجنبي فهل يسقط حقها بذلك
وتنقل الحضانة لام الاب الصالحة لما حيث لم يكن للمطلقة أم (اجاب) بتزوج الام باجنبي
من الصغيرة يسقط حقها في حضانتها وينقل الحق فيها لام الاب الصالحة لها القدرة على
تربية الصغيرة حيث لم يكن لها جدة من قبل أمها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى
أن زوجها طلقها والحال ان معها ابنين وبتنارضبعة فاحد الابنين بلغ سنه تسع سنين
والثاني سبع سنين وزيادة وتريد الام المذكورة اخذ الابنين من والدهما بالجبر عليه
فقرة فهل اذا تحقق بلوغهما السن المذكورة لا تجب لذلك ولا تمكن من اخذهما من
والدهما او يكون لوالدهما ضمهما لنفسه (اجاب) اذا بلغ سن الغلامين ماذكر لا يكون
لامهما حق في حضانتهم ولا يبيها ضمهما اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
بنت من مطلقته بلغ سن الحدى عشرة سنة فطلبها الاب منها فامتنعت من تسليمها فهل
لا تجب لذلك وتجبر على تسليمها له بمضى هذه المدة واذا طلعت منه نفقة المدة الماضية
لا تجب لذلك حيث لم يكن لها نفقة مقررة لامن قبل القاضى ولا بالتراضى (اجاب)
لا حضنة للام اذا بلغ سن البنت تسع سنين على ما به القتوى ولا مطالبة على الاب
بنفقة ماضى حيث كان الحال ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
بنت من مطلقته بلغ سنها ست سنين وتريد الام ان تحضنها باجرة وهي صاحبة ضنة تبسع
وتشتري في الاسواق فهل يكون لوالدها اخذها حيث لم يكن هناك من يقدم عليه من
النساء في الحضانة (اجاب) اذا تحقق ضياع الصغيرة بسبب اشتغال الام بما ذكر
يكون لابيها اخذها وضمها اليه حيث لم يوجد للصغيرة حاضنة من النساء الصالحة للحضانة
قادرة على القيام بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولدان منها
بنت بلغ عمرها أكثر من تسع سنين وذكر لم يبلغ عمره سبع سنين ولكنها غير صالحة
للحضانة لفقورها الذي يخشى ضياع الولد بسببه وكثرة خروجها بهما للاسواق وغيرها بلا
ضرورة بمشاهدة كثير من الناس ولها معة صالحة للحضانة تقول اخذهما مجانا والام
لا تأخذهما الا بأجر فهل مع ذلك كله اخذهما منها و يضم البنت اليه ويعطى الولد
لعمته (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين يكون لابيها اخذها من الام وضمها اليه على
ما به القتوى وحق حضنة الغلام غير المميز الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين لامه ان
كانت صالحة للحضانة فان خيف ضياعه بسبب فجور الام ينقل حق حضنته لغيرها
من النساء الصالحات لذلك واذا لم يكن من يقدم على العمة المذكورة في الحضانة وكانت

١٢٦٥

١٦

جمادى الثانية

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٣

رجب

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٣

صالحه لها فادرة على القيام بها ينتقل حق المحضنة لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصر ذكور واثان وزوجة وعن أخ شقيق فبلغ أحد الذكور سبع سنين وطعن في اثامنة وبلغت إحدى البنات تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل تسقط حضنة الأم ببلوغ سن الابن والبنات ذلك ويكون لأخي الميت الشقيق أخذهما من الأم وضمهما إليه جبراعليهما (اجاب) للام المذكور ضم ولدي أخيه إلى نفسه حيث بلغ من الغلام سبعا والبنات تسعا كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن صغير فصارت أمه حضنته ثم تزوجت برجل أجنبي وللصغير جدّة من قبل الأم متزوجة بأجنبي أيضا وله جدّة من قبل الأب خالية عن الأزواج وجدّه أبو أبيه موجود أيضا فلن تكون المحضنة (اجاب) حق حضنة الصغير المذكور لمجدته من قبل أبيه والحال ما ذكر حيث كانت صالحه لها ولم يوجد من يقدم عليها من النساء والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة حاضنة لولدين لها وفرض لها القاضي لكل شهر أر بعين قرشا فهل يسوغ لها أن تنتقل إلى أي بلد تراتح فيه بولديها وتطلب الفرض من أبيهما حيث كانت البلد المنقولة إليها دون مسافة القصر (اجاب) ليس للطلقة بعد عتقها الخروج بالولدين من بلدة إلى أخرى بينهما تفاوت فلو بينهما تقارب بحيث يمكنه أن يصر ولده ثم يرجع في نهاره لم تمنع سواء كانت وطنها أم لا وقع العقد فيها أم لا اذن لها الأب أم لا وفي الهندية ليس لها أن تنقله من قرية إلى مصر جامع ليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيه إلا أن يكون المصير قريبا بحيث يمكن الأب أن يطالع ولده ويرجع إلى منزله قبل الليل والله تعالى أعلم (سئل) في صغير مات أمه ولها أم فهل يكون حق حضنة الصغير لمجدته أم أمه حيث كانت صالحه للحضنة فادرة على القيام بها وليس لأبيه معارضتها في ذلك وإذا أخذه بالقهر عنها يؤثر بتسليمه (اجاب) حق حضنة الصغير المذكور لأم أمه الصالحة للحضنة القادرة على القيام بها وليس للأب منعها من ذلك وتنتهي الحضنة بمجاورة سن الغلام سبع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ولمعها منه ولدان ذكران أحدهما عمره ثلاث سنوات وشهور والثاني رضيع وقد قدر لها القاضي على الزوج كل شهر مائة من القروش في مقابلة حضنة الولدين ونفقةتهما وحكم الحاكم الشرعي بذلك وصار الزوج يدفع هذا المقدار كل شهر وبعد ذلك توقف في الدفع وكلما طالب بذلك الفرض يمتنع ويقول أنا أخذ الولد الذي عمره ثلاث سنوات وشهور بالقهر عن أمه فهل ما قدره الحاكم الشرعي من الفرض لا يتقض وهل إذا طلب الزوج الولد الكبير لا يجاب لذلك لأن الأم خلية من الزوج ومن كل مسقط للحضنة وإيضام الأم موجودة (اجاب) حق تربية الصغيرين المذكورين وحضنتهما لأمهما إلى سن التمييز المقدّر بسبع سنين إذا كانت الأم صالحه للحضنة فادرة على القيام بها وعلى الأب أجرة حضنتهما وأيسر له الامتناع من دفع ما قدره القاضي لا ثقا والله تعالى أعلم (سئل) في

أمرأة توفيت وخلفت بنتا عمرها ستان و جدّة البنت لامها موجوده وجدها لا يبيها
موجوده فهل الأحق بالحضانة جدتها أم لها قوة للحضانة عن جدتها
لا يبيها لأنها كبيرة جدا ولم يكن لها قوة للحضانة وأغلب أوقاتها تسافر في غير بلد الحضانة
(اجاب) الحق في حضانة الصغيرة المذكورة تجدها أمها حيث كانت صالحة لها قدرة
على تربيتها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها زوج مات عنها وهي حامل ومدة الحمل اذ
ذلك شهران سنة ١٢٦١ ووضعت الحمل وانكشف الغطاء عن بنت ومنعت نفسها عن
الزواج من أجل ابنتها سنة تامة ثم علمت بسنة النبي محمد عليه الصلاة والسلام
وتزوجت وبقيت عند الزوج سنتين ولم يرازعها احد من اولياء البنت فيها والآن من
مدة اربعة ايام قد وقعت المنازعة منهم وفصلوا عن امها بالحكمة الشرعية وجعل
الله تعالى الرافعة في قلب الام المذكورة فخرجت من المحكمة الى بيت زوجها وطلبت منه
المفارقة ففارقها فهل تعود اليها الحضانة ام لا (اجاب) بتزوج الام باجنبي من الصغيرة
يسقط حقها من حضانتها وبالطلاق البائن ولو في عدته يعوده حقها لزوال المانع ففي الدرر
من الحضانة وتعود الحضانة بالفرقة البائنة لزوال المانع وفي حاشيته رد المختار قوله
البائنة اما الرجعية فلا بد من انقضاء العدة فيها نهر ومقتضاه العود في البائنة قبل
انقضاء العدة مع انها تعتد في بيت الزوج ولعل وجهه ارتفاع ولا يتسه عليها فلا ضرر
للولد عنده اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن وبنت من مطلقة بلغ سن الابن
خمس سنين والبنت بلغ سن ست سنين فهل اذا اراد الاب اخذهما من الام لا يجلب لذلك
حيث بلغ سنهما ذلك وتكون الحضانة فيهما للام الى انقضاء مدة حضانتها (اجاب)
لا يجاب الاب لاخذ الصغير والصغيرة المذكورين ويتركه عند الحاضنة الى انتهاء مدة
حضانتها بمجاوزه سن الغلام سبع سنين والابن تسع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له من مطلقة ابن وبنت لم يبلغ كل منهما سن الحضانة فهل اذا تزوجت المطلقة
باجنبي ولها ام خالية من الأزواج صالحة للحضانة تنتقل لها الحضانة وتقدم على أم الاب
(اجاب) ام الام احق بحضانة ولد بنتها من ام الاب اذا كانت صالحة لها قدرة على القيام
بها لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقة بلغ سنها عشر سنين
فاراد الاب اخذها من الام فهل يجاب لذلك وتسقط حضانتها للام ببلوغ سن البنت ذلك
واذا طلبت الام ما صرفته عليها في المدة الماضية ولم يكن لها نفقة مقررة لا من القاضي
ولا بالتراضي منها لا تجاب لذلك (اجاب) نعم تسقط حضانتها للام ببلوغ سن البنت ما ذكر
ولا يبيها اخذها ولا تجاب الام لاخذها ما انفقت حيث كان الحمل ما هو مسطور والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له ابن من مطلقة بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة فهل يكون
للأب اخذها منها حيث بلغ سنه ذلك وتجب الام على تربيته له (اجاب) اذا بلغ سن الغلام سبع
سنين وطعن في الثامنة يكون لابيها ضمها اليه جبر او الله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

شعبان

٥

١٢٦٥

٢١

زوجه وله منها بنتان لم تبلغا سن الحضانة ولا تحضنهما أمهما الابيرة وهو معسر بها
وعنده محرم متبرعة له بالحضانة فهل اذا ثبت اعساره لدى المحاكم الشرعي وهو
لا منفعة له يكتسب منها شيئاً أو لا بشهادة البينة الشرعية يقال للام اما ان تحضنهما بلا
أجرة أو تدفعيهما لابيها يدفعهما محرمة المتبرعة له بالحضانة (أجاب) اذا كان اعسار

١٢٦٥

٨

شوال

الاب ظاهر او امتنعت الام من تربية الصغيرتين وحضانتهم الا باجر كان للمحرم المتبرعة
بذلك ضمهما اليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة بنت صغيرة وهو فقير
جدوا وظاهر اعساره فهل اذا طلبت أم البنت المذكورة أجرة حضانتها وعنده أمه متبرعة
بذلك يكون لابيها المذكور أخذها من أمها طالبة له لو دفعها لأمه المتبرعة
(أجاب) اذا كان الاب معسرا ووجد متبرعة صالحة للحضانة فالصحيح أن يقال للام اما
أن تمسكي الولد بغير أجر واما ان تدفعيه للمتبرعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق

١٢٦٥

١٠

زوجه وله منها ابن صغير بلغ سنه خمس سنين فتزوجت أمه باجنبي من الصغير والحال انه
لا قرابة لما من الذاء أصلا وللطلق حالة خالية من الأزواج صالحة للحضانة فهل بتزوج
أم الصغير ينتقل الحق في حضانتها لحالة ولده اذا كانت صالحة لها حيث لم يكن هناك من
يقدم عليها من قبل أم الصغير (أجاب) بتزوج الام باجنبي من الصغير يسقط حقها من
حضانته واذا كانت حالة الاب صالحة للحضانة فادرة على تربية الصغير ولم يوجد من يقدم
عليها في الحضانة يكون حق حضانتها الصغير لها والله تعالى اعلم (سئل) في ولد ذكر

١٢٦٥

١٥

صغير لم يبلغ سنه سبع سنين مات أبوه وتزوجت أمه بغير محرم منه وله عمة متزوجة بغير
محرم منه أيضا وله ابن عم أب عاصب فهل حيث سقطت حضانتها كل من الام والعمة
بما ذكر ولم يوجد له حضنة من النساء ينتقل الحق في حضانتها لابن عم أبيه حيث كان
مأمورا عليه ولا ينتقل اليه (أجاب) نعم ينتقل الحق في حضانتها الصغير المذكور لابن
عم أبيه حيث لم يوجد من يقدم عليه فيها والله تعالى اعلم (سئل) في ولد صغير مات أبوه
وحضنته أمه فلما تزوجت أخذته أخوه من أبيه عنده فهل اذا طلقت الام طلاقا ثانيا من
الزوج ولم يبلغ سبع سنين تعود الحضانة لها وتأخذ (أجاب) يعود حق الحضانة بالفرقة
الباتنة لزوال المانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها وله منها بنت بلغ سنها

١٢٦٥

١٨

سنتين وزيادة ففرض لها والدها على نفسه لكل يوم قدر ما يعلم من الدراهم وكتب لها
وثيقة بذلك فهل اذا أراد والده غيرة أخذها من أمها لا يجاب لذلك شرعا واذا تزوجت
أمها وكان لها جد صالحة للحضانة ينتقل الحق لها دون (أجاب) لا يجاب الاب لاخذ
للغيرة المذكورة من أمها الصالحة لحضانتها واذا قام بالام مانع كتزوجها بغير محرم من
الغيرة تنتقل الحضانة لام الام حيث كانت صالحة لها فادرة على القيام بتربية الصغير
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر وله منها ولد رضيع وطلقها واعتدت
وارادت أن تتزوج وتأخذ الرضيع وتسافر به الى جهة بعيدة لا تعلم لبيته فهل ليس لها

ذلك والاب أخذه والحال هذه (أجاب) ليس للطلقة بائنا بعد عدتها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها وقد تزوجها فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وزوجة وأخ شقيق ولم يترك شيئا يورث عنه ففرض القاضي للصغير على عمه نفقة فصار ينفق عليه مدة من السنين فهل اذا بلغ سن الصغير ثمان سنوات وزيادة يكون لعمه أخذه من أمه وضمه لنفسه (أجاب) الحاضنة أما وغيرها أحق بالغلام حتى يستغنى وقد ربيع سبع سنين على ماله يفتى فاذا بلغ الغلام السن المذكور لا يكون لأمه حق في حضنته ولعمه ضمه اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها أولاد بلغوا سن الحضانة ولهم عم أخو أبيهم فهل يكون له أخذ من بلغ سن الحضانة من أولاد أخيه وضمه اليه واذا تزوج العمة زوجة أخيه بمصر وأراد نقلها منها الى بلد بينها وبين مضر فحوار بع ساعات يجاب اذ لك حيث كان مأموها عليها وتشهد الناس بصلاحيته وديانته وأمانته ولا عبرة بدعواها انه غير مأمون عليها بمجرد زعمها وقولها (أجاب) لا زوج المذكور ينقل زوجته مادون مسافة القصير حيث أوفاهما مجمل المهر ولم ضم أولاد أخيه اليه حيث انتهت مدة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه نحو ثلاث سنين فترجعت باجنبي من الصغير ولها جدة أم مشغولة بالخدمة عند الناس الا جانب والاب أم صالحة للحضانة ومتبرعة لها بها فهل تسقط حضنة المطلقة بتزوجها باجنبي فلا يبي أخذه ودفعه لأمه المذكورة (أجاب) تسقط حضنة الأم بتزوجها بغير محرم من الصغير وتنقل لام الأم وان علمت ان كانت صالحة للحضانة فاذا قام بأم الأم مانع كأن تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعا فلاحق لها في الحضنة مادامت كذلك وتنقل لام الاب حينئذ والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا ولم يعها منه ابن بلغ أربع سنين وبنت بلغ سنها سنة فرض على نفسه نفقة لهما ودفع لها نفقة عدة ثلاثة أشهر والحال أنها لم تحض مادامت ترضع الطفل فهل يكون لها المطالبة بنفقة العدة الى انقضاءها بثلاث حيض ويكون لها المطالبة بنفقة الابن والبنت وأجرة الحضنة الى انتهاء سن الحضنة المعلوم شرعا لم يتزوج (أجاب) على الزوج نفقة معتدته الى انقضاء عدتها شرعا كما ان عليه الاتفاق على ابنه وبنته والصغيرين وأجرة الحضنة لهما مادام الحق فيها للام على رواية ذكرناها ظاهر الرواية وانها الاصح كما في الجوهر وذكر أيضا ان الاوجه عدم الفرق بين الرجعي والبائن في عدم وجوب الاجرة وفي حاشية الرمي على المنع عن التتارخانية وعليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بلغ سنه ثلاث سنين من زوجته مطلقة قبل موته وعن بنت قاصرة من زوجة أخرى وعن اخت شقيقة له فهل اذا تزوجت أم الابن الصغير المذكور رجلا أجنبيا عنه ولم يكن هناك من يحضنه من قبل أمه المذكورة كورة ينقل الحق في حضنته لعمته اذا كانت خالية من الأزواج وصالحة للحضانة (أجاب) يسقط

١٢٦٥

٢٣

حق الام من حضانه ولدها الصغير يتزوجها بغير محرم منه وان كانت عتمته صاحبة للحضانه
 فادرة على تربية الصغير ولم يوجد من يقدم عليها فيها يكون الحق في حضانه لها والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا ودفع لها حقوقها الشرعية ومعها منه بنت بلغ سنها
 تسع سنين وشرعت في العاشرة فهل يكون لوالدها اخذها من امها لانتها سن الحضانه
 اذا تحقق ما ذكر وتجب الام على تسليمها لابيها (اجاب) اذا بلغ سن الانثى تسع سنين
 يكون لابيها ضمها اليه وليس للام حق في حضانتها بعد بلوغها السن المذكور والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بلغ سنه خمس سنين وعن زوجته وعن ابيه فتزوجت
 ام الصغير اجنبيا منه ولها ام لها صنفه مشغلة بها ولا يمكنها التفرغ الى حضانه الصغير ولها
 اخت عمياء لاتصلح لذلك فهل لمجد الصغير ابي ابيه اخذده وضمه لنفسه ولا حق لكل
 من جدته وخالتها في حضانه (اجاب) تزوج ام الصغير بغير محرم منه مسقط لحق
 حضانتها وينتقل الحق فيها لام الام ان كانت صاحبة لها فادرة على تربية الصغير والا فلا
 وعي الحضانه لا يسقط حقها منها ان امكها المحفظ كما في الاشياء ولا تنتقل لمجد
 الصغير الا اذا لم يوجد من يصلح لها من النساء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته ومعها منه بنت لم يقدر لها نفقة ولا اجره حضانه بلغ سنها تسع سنين وطعنت
 في العاشرة والا تين يريد الرجل اخذ البنت منها فهل لا يكون للمرأة مطالبته بالنفقة
 واجر الحضانه حيث لم يقدر للبنت شيئا (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين يكون
 لابيها ضمها اليه نفسه وليس لامها مطالبته بنفقة مضتب دون القضاء أو الرضا كما
 لا مطالبه لها بجره الحضانه والحال هذه عن المدة التي هي بعد انقضاء مدة الحضانه اما
 اجره الحضانه قبل انتهاء مدتها فقد صرح في الدور والمختار بأن للام اجره الارضاع بلا
 عقد اجارة فتستحقه بالارضاع في المدة مطلقا كذا في البحر اخذ من ظاهر كلامهم
 ورده المة قدسي في الرمز شرح نظم الكثر بان الظاهر اشتراط العقد ومن قال بخلافه فعليه
 اثباته اه وما يقال في الارضاع يقال في الحضانه اذا يظهر فرق والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له من مطلقة بنت بلغت من العمر تسع سنين يريد والدها اخذها فهل له ذلك
 حيث بلغت هذا السن (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين كما هو مذكور يكون لابيها
 ضمها اليه نفسه وليس لامها حق في حضانتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ولد
 صغير مات والده بلغ من العمر سبع سنين ودخل في الثامنة وله مال ورثه من والده وله
 اخ وام وعمه فهل للاخ والحال هذه ضمه اليه مع ماله ولا حق للام والعمه في ذلك لاسيما
 وقد نصب القاضي الاخ وصيا على الولد (اجاب) حيث انتهت مدة الحضانه بمجاوزة سن
 الصغير سبع سنين يكون للاخ العاصب ضمه اليه واذا نصب الاخ وصيا من قاض يملك
 ذلك كانت الولاية في مال الصغير له والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها
 وعن أمها وعن بنت بلغ سنها خمس سنين فهل تنتقل الحضانه للجدة أم الام حيث كانت

١٢٦٥

٢٧

ذى الحجة

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

٢٠

صالحه لها وتقدم على أم الأب إلى انتهاء مدة الحضانة (اجاب) أم الأم الصالحة للحضانة الصغيرة القادرة عليها التي لم يقيم بها مانع أحق بحضانتها من أم الأب إلى أن تبلغ البنت تسع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها أربع سنين فتزوجت أمها اجنبيا من الصغيرة فهل إذا كان لام الصغيرة أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل الحق في حضانة الصغيرة لام الأم وتقدم على أمه ويكون لها مطابقتها باجرة الحضانة ونفقة الصغيرة (اجاب) أم الأم الصالحة للحضانة الصغيرة القادرة عليها التي لم يقيم بها مانع أحق بحضانتها من أم الأب إلى أن تبلغ البنت تسع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاد منها ذكور وإناث وبعضهم بلغ سن الحضانة فهل إذا تزوجت زوجة أميت اجنبيا من الصغير وكان لها أم أيضا متزوجة باجنبي وكان لليت أخ عاصب يكون له ضم أولاد أخيه إليه ولاحق لزوجة الميت وللا أمها في حضانة من لم يبلغ سن الحضانة وإذا كان لليت ابن من زوجة مطلقة منه قبل موته بلغ سنه ثمان سنين يكون له ضمها أيضا إليه (اجاب) إذا كانت الحاضنة متزوجة بغير محرم من الصغير لا يكون لها حق في حضانتها وللأخ العاصب ضم أولاد أخيه إليه كما أن له ضم من انتهت حضانتها ببلوغ سنه ثمان سنين كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها سبع سنين وأرادت الأم التزوج فأخذ الأب بنته منها قهرا عنها فهل إذا لم يتزوج الأم تبقى لها حضانة بنتها (اجاب) الأم أحق بحضانة بنتها حتى يتم لها تسع سنين على ما به الفتوى وحيث لم يقيم بها الأم الحاضنة مانع يسقط حقها في الحضانة لا يكون للأب أخذ الصغيرة منها قبل انتهاء مدة الحضانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنتان صغيرتان أحدهما بلغ سنها أربع سنين والثانية سنتين فرض لهما على نفسه قدر معلوما من الدراهم نفقة لكل يوم والآن يريد نزعهما من أمهما بغير طريق شرعي فهل إذا لم تتزوج أمهما لا يمكن والدتهما من نزعهما منها ويجبر على دفع المفروض لها إلى انتهاء سن الحضانة مادامت الأم خالية عن الأزواج (اجاب) ليس للأب أخذ البنيتين المذكورتين من أمهما الحاضنة لهما قبل انتهاء مدة الحضانة حيث لم يقيم بها مانع يسقط حقهما منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ عمرها ما يزيد على تسع سنين فهل إذا أراد الأب أخذها يجب لذلك (اجاب) إذا بلغ سن الانثى تسع سنين يكون لأبيها أخذها وضمها لنفسه ولاحق لامها في حضانتها على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا بائنا ومعها منها أولاد صغار لم يبلغوا أحد التمييز فهل الحق في الحضانة لامهم التي لم يقيم بها مانع ويجب على الأب المذكور أجرة الحضانة ونفقتهم ونفقة عدة الزوجة وهل إذا قدر القاضي أجرة الحضانة قدر معلوما ومضى لذلك مدة يلزمه ما قدره القاضي وهل يلزمه كسوتهم وهل إذا ادعى الاعتسار

سنة
١٢٦٦
محرم
٢٨

مطلب في استحقاق
معتدة البائن الاجرة

بالنفقة والمكسوة وله أب مؤسر يلزم الأب المكسوة والنفقة (أجاب) الام احق
بحضانة الغلام حتى يستغنى عن النساء وقد ربي سبع وبحضانة الانثى حتى تستغنى وقد ربي
سبع وبه يبقى فيهما فحيث لم تبلغ الاولاد هذا السن يكون الحق في حضانتهم لامه
حيث لا مانع وعلى الاب نفقتهم وكسوتهم وعليه اجرة الحضانة والارضاع ولو معتدة
حيث كان الطلاق بائناً في الاصح وفي الشر نبلاية وعليه القوي وفي رد المحتار عن
الفتح ان الواجهة عدم الفرق بين عدة الرجعي والبائن وان في كلام الهداية ايماء الى أنه
المختار وكذا هو ظاهر اطلاق القدوري المعتدة وفي النهر أنه رواية الحسن عن الامام
وهي الاولى اه وفي حاشية الرمي على المنع عن التناظرانية وعليه القوي اه كما ان
عليه منقاة العدة الى انتقضائها شرعاً للام المطالبة بما فرض من الاجرة الماضية واذا ثبت
اعسار الاب شرعاً لا بمجرد الدعوى ولم يكن زمنافي وجوبها على الجداختلاف والمتون
على عدم الوجوب بل يؤمر الجدا بالانفاق ليرجع به على الاب اذا يسر أمالو كان
زمنافهي على الجدا لاتفاق فلا يرجع على الاب بما ينفقه على اولاده والله تعالى اعلم
(سئل) ان رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة فهل تكون الحضانة لها شرعاً لم تزوج
واذا تزوجت وقلتم بسقوط الحضانة بالتزوج فهل اذا طلقت يعود لها استحقاق الحضانة
(أجاب) يسقط حق الحضانة بنكاح الحاضنة غير محرم الصغير ويعود بالفرقة الباتنة
والقول لها في نفي الزوج وكذا في تطليقه ان أبهته لان عينته والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة وهو في عائلة جده أي أبيه
وليت زوجة مطلقة منه وتزوجت غيره والآن طلقت من الغير فغفلت الجد وأخذت
الولد من بيت جده من غير اشعار أحد فهل اذا بلغ هذا السن لاحق لامه في حضانتها
ويكون للجد ضمها اليه ويأخذها من اقرباها (أجاب) لاحق للام في حضانتها ابنها
حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في بنت سنها عشر سنين ماتت
امها ولها عم شقيق وجد لا مهابا والعم المذکور يريد أخذها من جدها المذکور ورضعها اليه
فهل له ذلك واذا تعلل الجد بان البنت مريضة لا عبرة بتعلله (أجاب) للعم المذکور ورضع
بنت أخيه الى نفسه حيث بلغ سنها عشر سنين كما هو مذکور ولم يكن فاسقاً والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً ومعهما منه بنتان احدهما بلغ سنها سبع سنين وطعنت
في الثامنة والاخرى بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل يكون لابي البنيتين
أخذهن من بلغ سنهن تسعاً وطعنت في العاشرة ولاحق لامها في حضانتها لانتهاها بيلوغها
هذا السن (أجاب) يبلوغ سن الانثى تسع سنين تنتهي حضانتها الام على ما به القوي
فلا لب أخذ بنته من الام والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في يتيمة تزوجت
اهمها اجنيبا وبلغ الغلام من العمر نحو ثمان سنين فهل يكون للام العاصب ضمها اليه
جبراً على الام المذكورة ولا خيار للصغير وتكون الحضانة في البنت له ايضاً حيث

صفر

١٠
مطلب القول للام
الحاضنة في نفي الزوج
وكذا في تطليقه ان
أبهمته لان عينته

١٤
١٢٦٦

١٥
١٢٦٦

١٧
١٢٦٦

كانت أمها تترجى بغير محرم لها ولم يوجد من يقدم عليه من المحارم في الحضانة
 وإذا أحضرت الأم امرأة لا يعرف لها قرابة بالصغيرة ولا بأمها وأدعت تلك المرأة أنها خالة
 أم الصغيرة وانها خالة عن الأزواج وطلبت تربية الصغيرة وحضانتها بجر من مال اليتيمة
 ورضي الم بربيتها والنفقة عليها من مال نفسه تبرعاً لبقاء مال الصغيرة يحجب العلم إلى
 ذلك ويقدم في الحضانة والتربية على خالة الأم طالبة للأجر والنفقة من مال الصغيرة
 ولو ثبت نسب الخالة من الصغيرة وأمها (اجاب) لاحق للام في حضانة الصغير بعد
 مجاوزته سبع سنين وللم ضمها اليه حيث لم يوجد من يقدم عليه ممن يصلح لذلك ويسقط
 حق الحاضنة في الحضانة بتزوجها باجنبي من الصغير ولا خيار للصغير عندنا ولا حق للمرأة
 المذكورة في حضانة الصغيرة الا اذا أثبتت خولتها ولا مانع ويؤخذ من حضانة الدر
 ورد المختار أن من لها حق في الحضانة اذا أثبت تربية الصغير بلا أجر من ماله وتبرع من هو
 مؤخر عنها بنفقة وحضانته يحجب لذلك للصغيرة الصغير ببقاء ماله والعلم من له حق
 الحضانة في الجملة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد عمره خمس
 سنين فحضنته الأم باجرة مقررة بين يدي الحماكم الشرعي فتزوجت أجنبياً من الصغير
 فبمجرد العقد أخذ الولد أبوه منها وضمه اليه فطلعت قبل الدخول بها فهل يكون لها ضم
 الولد اليها ثانياً وأخذ الاجرة حتى يكفى الصغير حيث زال المانع (اجاب) بتزوج الأم
 باجنبي من الصغير يسقط حقها من حضانته وبالفرة البائنة يعود حقها فيها والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وزوجته وبنيت منها صغيرة فسكنت البنت عند أمها
 فهل اذا بلغ سن البنت عشر سنين فاكثر يكون لاختها العاصب اخذها من أمها
 ويضمها الي نفسه وتؤم الأم بتسليمها لاختها المذكور واذا امتنعت من تسليمها لاختها
 متعلقة بانهار بتها وصرفت عليها من مالها لاعتبر بتمتعها وتكون متبرعة بذلك حيث لم
 تكن وصياً عليها وله اخذها (اجاب) تنتهي حضانة الانثى ببلوغ سناتها سبع سنين على
 ما به الفتوى وللأخ العاصب ضمها الي نفسه والحال هذه وليس لامها الامتناع عن
 تسليمها بتعلمها المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في أم ماتت عن زوجها وابن
 منها وعن أبيها فاخذت أم الزوجة الابن وصار في حضانتها مدة حتى بلغ ثمان سنين فهل
 يكون لانيه اخذه منها وضمه اليه واذا أرادت ان تحاسبه على اجرة الحضانة والنفقة المدة
 الماضية وتأخذها منه لا يكون لها ذلك حيث لم يفرض لها عليه شيء من ذلك لا بتراض ولا
 بفرض قاض (اجاب) للاب ضم ابنه حيث بلغ سنه ثمان سنين كما هو مذكور وليس
 للجدّة مطالبة الاب باجرة حضانتها أخذها قليل في اجرة الارضاع على خلاف ما استظهره
 صاحب البحر فيها ولا بنفقة ماضى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له ولد استقر في حضانة أمه سبع سنين وهي مطلقة ثم بعد ذلك أراد أن يستق على أخيه
 من يدها فاخذته وهرت في محل ابيه من مسافة القصر ومكثت به مدة سبع سنين

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

ربيع الاول
٢

١٢٦٦

٢٥

ايضا والحال انه لا يعرف لها مكانا ثم بعد ذلك عرف محلها فهل له تزوج ولده منها (اجاب)
 لاحق للام في حضنة الغلام المذكور حيث الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة و بنت سنها
 تسع سنين وطعنت في العاشرة و بنت اخرى سنها ثلاث سنين فهل تنتهي حضنة الابن
 والبنت الاولين يبلوغهما هذا السن فلا يبيهما ضمهما اليه واخذهما من امهما
 ويفرض لهما نفقة العدة وليس لهما ان تسافر بالبنت الصغيرة من مصر الى دمياط الاباذن
 المطلق حيث لم يكن نكحها فيها (اجاب) تنتهي الحضنة يبلوغ الغلام سبع سنين
 والابن تسعا على ما به الفتوى وليس للطلقة باثنا بعد عدتها الخروج بالولد من بلد الى بلد
 اخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت الى وطنها وقد نكحها فيه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل طلق امرأته وله منها بنت عمرها سبع سنين ونصف ف تزوجت رجلا اجنبيا من
 البنت وللزوجة ام لها حق الحضنة ولكن في عقلها خلل يضر بالبنت ضررا يبين
 كالضرب والكي بالنار وليس موجودا من يستحق الحضنة من طرف الام والاب سواها
 فهل والحال هذه للاب اخذ البنت من الجدة واذا اخذها و اراد تزويجها من ابن عم لها
 عمره ثمان سنين ودفعها الى ابى الزوج حيث كان الزوج صغيرا تسقط الحضنة بذلك
 (اجاب) اذا كانت الجدة ام الام غير صالحة للحضانة ولم توجد امرأة صالحة تقدم على
 الاب يكون للاب اخذ ابنته المذكورة كما ان له تزويجها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته وله منها بنتان بلغ سن واحدة منهما اثنتي عشرة سنة والثانية عشر سنين
 وزيادة فنفعة الام من اخذهما متعلقة بان الحق لها في الحضنة للزفاف فهل يبلوغهما
 السن المذكور يكون لوالدهما اخذهما منها ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) نعم
 يكون للاب اخذ بنتيه المذكورتين وضمهما الى نفسه حيث كان الامر ما هو مسطور
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد بلغ سنه خمس سنين فهل اذا
 كانت امه تخرج في اغلب الاوقات وتشتغل بصناعة الحجين والخبيز للناس بالاجرة وترك
 الولد ضائعا تنتقل حضنته لجدة ام ابيه (اجاب) اذا كانت الام غير مأمونة بان
 تخرج كل وقت وترك الولد ضائعا لا يكون لها حق في حضنته مادامت كذلك وحيث
 كانت ام الاب صالحة للحضانة قادرة على القيام بتربية الصغير ولم يوجد من يقدم عليها
 فيها تنتقل الحضنة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ
 سنه سبع سنين ودخل في الثامنة فهل تنتهي الحضنة يبلوغه السن المذكور ويكون
 لوالده اخذه من مطلقة وضمه لنفسه (اجاب) للاب اخذ ابنه حيث بلغ سنه سبع
 سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها اثنتي عشرة
 سنة فهل للاب اخذها من الام جبر او تسقط اجرة حضنتها بعد هذه المدة (اجاب) يبلوغ
 سن الابن تسع سنين يسقط حق امها من حضنتها على ما به الفتوى فلا تستحق الاجرة بعد

ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنين فترتزوج أمها رجلا اجنبيا لاحق لمحق الحضانة وانتقلت حضانتها لامها ثم بعد ذلك تزوجت أم الام رجلا اجنبيا لاحق له في الحضانة ايضا وللاب أم خلية من الأزواج صاحبة الحضانة فهل والحال هذه تنتقل الحضانة لام الاب ويكون لابى المحضونة اخذها واعطاؤها لأمه (اجاب) بتزوج الحاضنة باجنبي من الصغيرة بسقط حقها من الحضانة فاذا سقطت حضانتها لام وام الام ينتقل الحق فيها لام الاب صاحبة لها حيث لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنين استأن وهو معسر ظاهر الاعسار وله أخت خالصة من الأزواج صاحبة للحضانة متبرعة بها فهل اذا كانت الام تعلب أجرة على الحضانة وأعسر بها الاب يقلل للام اما ان تحضنها بلا أجرة واما ان تعطيهما والديها يعطيهما للتبرعة (اجاب) اذا كان الاب معسرا وأبت الام تربية الصغيرة مجانا فالصحيح ان يقال للام اما ان تمسكها بغير أجر واما ان تدفعها للاخت وهذا حيث كانت الاخت قادرة على الحضانة صاحبة لها لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد قصر لم يبلغوا سن الحضانة ولم يترك شيئا من حطام الدنيا فترتزوجت امهم اجنبيا ولم بنت عمق ولم اخوال غير ان بنت العممة متزوجة باجنبي وتريد أن تأخذ الاولاد من الام ومن الاخوال فهل لا تجاب لذلك ولا حق لمحق الحضانة وتبقى الاولاد عند اخوالهم (اجاب) لاحق لبنت العممة ولللام حيث كان كل منهما متزوجا باجنبي من الصغير وصرحوا بشيئ الحق للخال لابوين ثم لام اذا لم يوجد من يتقدم عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طليقة بائنة على عوض وله منها بنت رضيعة تكفلت بها أمها فهل اذا أرادت الام المذكورة ان تسافر بها الى بلدة أخرى فوق مسافة القصر غير البلدة التي تكفلها فيها الاب يسوغ للاب المذكور منع بنته من السفر حفظا للبنت لاسيما وقد ادر على من تكفلها لوترتيبها (اجاب) ليس للطلقة بائنا بعد عدتها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تعاوت الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها وقد عقد عليها فيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق الحضانة لاولادها من مظلةها ولها أم كل منهما يشتغل بالبيع والشراء في الاسواق ويترك الصغير ضائعا بلا متعهد يقيه من المهلكات ويخشى عليه فهل لا يكون لهم الحق في الحضانة مادام أن كلا من الاب والام ضم اولاده الى أمه الصالحة لذلك (اجاب) اذا قام بالام وأمهسا مانع شرعي من الحضانة ينتقل الحق فيها لام الاب حيث كانت صاحبة لها قادرة على القيام بتربية الصغير لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت أخ مات والديها وتر كافي حضانتها والحال ان والديها تخرج في السوق تبضع وتشتري ولم تلتفت لها فهل اذا كانت البنت بنت تسع سنوات وأراد عها اتزاعها من والديها لاجل صيانتها يجب لذلك (اجاب) نعم للام العاصب ضم بنت أخيه حيث بلغ سنها تسع سنين ولا حق

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

رجب
٢

١٢٦٦

٦

١٢٦٢

٨

١٢٦٦

٢٨

- لامها في حضانتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة فحضنتها الام مدة ثم تزوجت الام ولها أم مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق ليست مأمونة على تربية الصغيرة ويخشى على البنت الضياع عندها بسبب خروجها الى البيع والشراء وترك الصغيرة وحدها ضائعة فهل لا يكون للجدة حق في الحضانة حيث كانت غير صالحة او يكون للاب ضم بنته اليه (اجاب) اذا تزوجت أم الصغيرة غير محرم من الصغيرة سقط حقها من حضانتها وانتقل الحق فيها للام الصالحة لها فان قام بها مانع شرعي انتقل الحق فيها لمن لها حق حضانتها الصغيرة ردها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة وبنت صغيرة سنها أربع سنوات وأخ وانقضت عدته زوجته وتزوجت ولم يكن للزوجة المذكورة أم ولا غيرها فهل لا يخفى أبي البنت حضانتها (اجاب) نعم للعم العاصب ضم بنت أخيه الصغيرة الى نفسه حيث لم يوجد من يتقدم عليه ممن له حق حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من امرأته مطلقة سنها نحو ست سنين وهو معسر وله أم معسرة متبرعة بالنفقة والحضانة تريد أخذها وتريدتها مجانا وأم البنت تريد امساكها باجر فهل والحال ما ذكر يكون لام الأب أخذها على الوجه المستطور ويقال لام البنت اجماعا أن تمسكها مجانا أو تدفعها لام الأب حيث كان الأب معسرا (اجاب) اذا كان الأب معسرا ولم ترض الام بامساك الصغيرة مجانا دفعت لام الأب حيث كانت صالحة لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها اثنتي عشرة سنة وتزوجت أمها رجلا اجنبيا فهل يبلغ عمرها السن المذكور يكون لوالدها اخذها من أمها لاجل حفظها وتربيتها ومنعهما من الخروج في الاسواق (اجاب) للاب أخذ بنته من أمها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها تسع سنين وزيادة فهل يكون لوالدها أخذها وترعها من أمها لاجل حفظها وتربيتها (اجاب) اذا بلغ سن الاثني تسع سنين كان لابيها ضمها لنفسه وانتزاعها من أمها على ما به يفتي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتين قاصرتين وبنتين بالغتين واقام ابن أخيه وصيا على اولاده وعلى ما لهم فهل اذا تزوجت زوجة الميت لجنبيا من القاصرتين ولم يوجد لهما أحد بعدد من له حق الحضانة في القاصرتين سقط حضانتها ولا وصى الذي هو ابن اخي الميت فمن الولدين اليه والحال هذه ولا حق للبنتين في الحضانة اذا كانتا متزوجتين باجنبي (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغير يسقط حقها من حضانتها وكذا الاختان ولابن العم حق في حضانتها الغلام دون الانثى لاسيما اذا كانت مشتهية كما يستفاد من كلامهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد صغير أبت الام ان تحضنه الاب بالاجرة والحال ان الاب معسر باطلاع المسلمين وأهل حرقته وهناك حاضنة أخرى متبرعة لم يقم بها مانع فهل ينزع من الام حيث كان الامر كما ذكر (اجاب) اذا كان الاب معسرا أو أبت الام عن تربية الصغير مجانا دفع الصغير للتبرعة عن

اهل الحضانة التي لم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن من مطلقة بلغ
 سنه سنة فاراد الاب اخذه منها بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك حيث كانت خالية
 من الزوج وليس للاب معارضة الام في ذلك الى انقضاء مدة الحضانة (اجاب) الحضانة
 للام الى تمام مدتها حيث كانت خالية عن الزوج الا جانب ولم يقيم بها مانع والله تعالى
 اعلم (سئل) في ابن صغير في حجر أمه الوصى عليه وعلى ماله أراد بعض عصبة الصغير نزع
 المال من يد أمه الوصى عليه لكونها تزوجت اجنبيا من الصغير فهل لا يكون له ذلك
 ولا يكون تزوجها مانعا لها من الولاية على ماله بل يبقى ماله تحت يدها وتنفق عليه منه
 (اجاب) تزوج الام باجنبي من الصغير سقط الحق الحضانة ولها ولاية التصرف في المال
 حيث كانت وصايتها عليه ثابتة شرعا وليس لعصبة الا يتم معارضتها باخذ المال من يدها
 بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رشيدة ابرأت زوجها من صداقتها
 وطلقتها على ذلك وهي حامل وله منها بنت بلغ سنها ستين ثم بعد ذلك وضعت ابنا
 وتزوجت اجنبيا ومضى على ذلك خمس سنين فبعد ذلك طلقت الزوج المطلق على يد
 نائب قاضي البلد وأرادت ان تلزمه باجرة حضانة الابن والبنت المدة الماضية ولم يكن لها
 اجرة مقررة لامن قبل القاضي ولا بالتراضي فهل لا تجاب لذلك وليس لها مطالبة بشئ
 من ذلك (اجاب) نعم لا تجاب لذلك اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل تزوج امرأته بالحروسة ودخل عليها فيها وأتى منها بولد وبنت صغيرين
 لم يبلغا سن الحضانة الى الآن ثم نقلها باولادها الى نعر اسكندرية وأقام بهما مدة ثم
 طلقها وفرض عليه القاضي قدر من الدراهم لاولادها منها فهل يلزمه دفعه ولو سافرت
 من اسكندرية الى مصر المحروسة بهما محل وطنها ومحل عقد النكاح (اجاب) ليس للطلقة
 باثنا بعد عدتها الخروج بالولد الى بلدة أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما انتقلت اليه
 وطنها وقد نكحها ثم أي عقد عليهما في وطنها ولو قرية في الاصح فحيث كان وطن الام
 المذكورة مصر وعقد النكاح وقع فيها يكون لها الانتقال بولديها من اسكندرية لمصر
 وعلى الاب دفع ما قرر لنفقتهم وأجرة حضانتهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته وله منها بنتان عمر احدهما ستان والاخرى سبع سنين وقدر له ما فرض على يد
 القاضي ثم اخذهما منها ومنع الفرض لتركها لهما على يد القاضي ثم أرادت اخذهما
 منه ثانيا فهل حيث كانت الام المذكورة غير متزوجة وصالحة للحضانة بنتها يكون
 لها اخذهما من أبيهما الى انتهاء مدة الحضانة ويفرض على الاب نفقتهم وأجرة حضانتهما
 جبراً عليه (اجاب) الام أحق بحضانة بنتيها المذكورتين اذا كانت صالحة للحضانة
 فادرة على القيام بتربيتهم وعلى أبيهما نفقتهم وأجرة حضانتهما ولو أسقطت الام
 حضانتها يكون لها الرجوع في المستقبل كما استظهره الرجعي وأفتى المولى أبو السعود بان
 لها الرجوع بعد الاسقاط وحكم المحاكم به كما وجد بخط بعض العلماء وحق الحضانة

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

شوال

١٣

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

٢٣

سنة

سؤال

يثبت شيئاً فشيئاً فيسقط الكائن لا المستقبل فلا يرد أن الساقط لا يعود لان العائد غير الساقط أفاده في رد المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها عشر سنين وأخرى سنها ستان فهل يكون له أخذ البنت التي بلغ سنها عشر سنين وإذا كانت أمها لا تحضن البنت الصغيرة إلا بآجرة والاب معسر بها شهادة البينة وعنده أمه وأخته كل منهما يحضنها مجانا من غير آجرة يـكـون له أخذها أيضاً ودفعها للمتبرعة (أجاب) إذا بلغ سن البنت عشر ا يكون للاب أخذها من الام وضمها الى نفسه وليس له أخذ التي سنها ستان الا اذا كان معسرا ولم ترض الام بتربيتها مجانا فتدفع لمن بعدها في المحضنة الصالحة لما المتبرعة بها التي لم يـقـم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن رضيع وابن سنه خمس سنين وبنت سنها سبع سنين وهي خلية عن الاولاد حاضنة لهم ولم تطلب آجرة للعضانة ولا نفقة لهم فهل اذا أراد الاب أخذ الاولاد منها قبل انتهاء مدة المحضنة بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك (أجاب) الام أحق بمحضنة اولادها المذكورين الى انتهاء مدة المحضنة شرعا حيث كانت صالحة لها فادرة عليها وليس للاب أخذهم منها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقت بائنا وخرجت من عدة مطلقة وله منها بنت سنها نحو ثلاث سنين وتريد أخذها من عائلة أبيها بغير اذنه والسفر بها الى غير محل وطنها الذي نكحها فيه وتنقل بها في البلاد مع الجماعة الزناة وأهل الشبه وقد تكرر منها ذلك من غير مبالاة وقد شوهد منها قبل ذلك ترك البنت الصغيرة من غير متعهد تطوؤها الدواب وتشتغل بما ذكر ويخشى على البنت من ذلك الفساد والتلف فهل اذا كانت تريد أخذها والسفر بها الى غير وطنها بل تنتقل بها الى البلاد مع الجماعة المذكورين وكانت غير مأمونة عليها وتشهد عليها البينة بما ذكر لا يكون لها أخذها من أبيها والحال ما ذكر (أجاب) الام أحق بمحضنة بنتها المذكورة اذا كانت صالحة للمحضنة مأمونة على الصغيرة فاذا تحقق انها غير مأمونة وخشى عليها الضياع عندها لا يكون لها حق في حضانتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اولاد من مطلقة جعل لها على نفسه عن كل يوم ثلاثين فضة يدفعها لها في نظير آجرة المحضنة فدفع لها البعض ومضت مدة لم يدفع لها شيئا فيها حتى تجمد بذمته فدرم الدراهم فهل اذا ثبت ذلك يجبر على دفع ما تجمد بذمته (أجاب) نعم يجبر الزوج على دفع ما تجمد عليه لزوجته من آجرة حضانتها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مطلقة ولد سنه ثلاث سنين تزوجت أجنبيا ولها أم تبيع وتشتري في الاسواق وتترك الولد ضائعا والاب أم متبرعة بالمحضنة فهل اذا لم تكن أم الام صالحة للمحضنة تنتقل لام الاب لاسيما اذا كان معسرا (أجاب) اذا تحقق ما ذكر بالسؤال تنتقل المحضنة لام الاب الصالحة لها القادرة عليها حيث كانت ام الام غير مأمونة على الصغير بأن تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

٣٠

ذى القعدة

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

١٢

رجل طلق زوجته وله منها بنتان وابن بنت بلغ سنهما اثنتي عشرة سنة وتزوجت زوجا مكث بها عنده والبنت الاخرى سنهما عشر سنين والابن سنه ستان فهل يكون للطلق اخذ ابنته التي بلغ سنهما عشر سنين وليس لامها في حق الحضانة وليس لها اخذ البنت المتزوجة من غيره - دزوجهوا وابيها ولا تسكنها عندها بزوجه ابدا دون رضا زوج البنت ويكون لها الحق في حضانة الابن فقط ويفرض عليه للصغير قدر يليق بحاله (اجاب) لاحق للام في حضانة ابنتها حيث تحقق ان سنهما تسع سنين على ما به الفتوى وللأب ضمها الى نفسه والحال هذه وللزوج اسكان زوجته المطلقة حيث شاء اذا كان قائما بحقوقها الشرعية وليس للام معارضته في ذلك بدون وجه شرعي ولها الحق في حضانة الصغير الذي لم ينفه مدة حضانته وعلى الاب اجرة حضانته بقدر اجر المثل حيث لم تكن منه كوة ولا معتدة لايه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنهما ثلاث سنين وتزوجت المطلقة اجنبيا من الصغيرة ولها ام مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق وترك البنت من غير متعهد نظوها الدواب ويخشى على البنت التلف فهل يكون لابيها اخذها ولاحق لأمه لانه لا مال لها في الحضانة مادامت كذلك (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها وينقل الحق فيها للام الام اذا كانت صالحة للحضانة مأمونة على البنت والا انتقل الحق لمن يليها من النساء الصالحات لها فان لم توجد امرأة او وجدت وقام بها مانع كان للأب ضم ابنته اليه وتربيتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه اربع سنين وامه مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق وتاركة له من غير متعهد تنوسه الدواب والعربات في الطرق ويخشى عليه من ذلك التلف فهل اذا كانت الام لا تترك البيع والشراء في الاسواق لا يكون لها حق في حضانته مادامت كذلك ولا يه اخذها وحفظه من ذلك (اجاب) الام احق بحضانة ابنها الصغير اذا كانت مأمونة عليه فان تحقق كونها غير مأمونة عليه وخيف ضياعه عندها انتقل الحق لمن يليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت صغيرة من زوجته حصل لامها خجل وصارت لا تقيمها من المضار ويخشى على الصغيرة من الضرر وهي معها ولم يكن هناك من ينقل الحق له في حضانتها من جهة امها وانتقلت بها الى بيت والدها فهل يكون لوالدها اخذها منها وضمها لنفسه لاجل حفظها وتربيتها (اجاب) اذا قام بالام مانع يمنعه من القيام بحضانة الصغيرة يكون للأب والحال هذه ضمها لتربيتها اذ لم يوجد من يقدم عليه من النساء الصالحات لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجته وولدا ذكرا وبنتا منها غير عيين كل منهما وليت اخ شقيق وابن اخ كذلك ويريد احدهما رفع يد الزوجة المذكورة عن الولد والبنت ليجعل وصيا عليهما والحال ان الام صالحة للحضانة والوصاية فهل يمنع كل من الاخ وابن الاخ من ذلك لاسيما مع وجود العداوة الباطنية وتبقى الحضانة للام

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٣

(اجاب)

ذى الحجة سنة

١٢٦٦

١

(اجاب) الام احق بحضانة ابنها الصغير حتى يبلغ عمره سبع سنين وبحضانة الانثى الى بلوغ سنها تسع سنين على ما به القموى والقاضى اقامة وصى ابن قادر لاجل حفظ مال القصر والتصرف فيه بالمصلحة ولو اجنبيا والله تعالى اعلم (سئل) في ولد بلغ عمره ثمان سنين وطعن في التاسعة وله ام تزوجت اجنبيا وله اخ لاب وجد لام فهل اذا بلغ هذا السن يكون لاخته ضمه اليه دون جدته لانه (اجاب) ان لم يكن للصبي اب وانقضت مدة الحضانة فن سواه من العصابة اولى الاقرب فالاقرب كما افاده الخبر الرولى فلا يخفى الولد المذكور العاصب ضمه اليه حيث لم يوجد من العصابة من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امراته ابنا وبنت من زوجها المتوفى بلغ سن الذكرا اكثر من ثمان سنين وبلغ سن الانثى نحو اثنتي عشرة سنة وتزوجت امهما اجنبيا منهما ولهما اخ لاب بالغ يريد ضمهما اليه فهل له ذلك حيث تزوجت الام اجنبيا وانقضت مدة حضانتهم او ليس لهما من الاقارب والعصبات من يقدم على اخيهما العاصب واذا كان لهما جد ابواهما لا يكون له معارضة الاخ في ذلك (اجاب) نعم للاخ العاصب ضم اخته واخيه الى نفسه اذا كان الامر ما هو مسطور ولم يكن مفسدا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقته بلغ سنها خمس سنين فهل اذا اراد الاب اخذها من الام قبل مضى سن الحضانة لا يجاب لذلك حيث كانت الام خالية من الزوج (اجاب) الام احق بحضانة بنتها قبل الفراق وبعدها الى ان يبلغ سنها تسع سنين حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها ولم يكن بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنت عمرها اربع سنين تزوجت المرأة اجنبيا ولم يكن لها ام والرجل لم يكن له ام كذلك غير ان له اختا لم يكن مستحق للحضانة سواها فهل يتزوج الام تسقط حضانتها وتسكون للاخت عمه البنت (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها بغير محرم من الصغير وحيث لم يوجد من يقدم على العمه المذكورة يكون الحق في الحضانة لها اذا كانت صالحة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة اذهب معها البلدة فيها اختها وله بنت من زوجته بلغت احدى عشرة سنة فلما استقر هذا الرجل في تلك البلدة طلبت منه اخذها زواج البنت لولدها فامتنع فلما امتنع اكره على طلاق زوجته فطلقها وبعدها تزوجت فاولاد حينئذ ان يأخذ بنته فنعوها منه فهل يقضى له بأخذ تلك البنت من أمها ولا يجابون اطلب النفقة في مدة منعها عنه خصوصا ولم يقدرها عليه طام شرعى (اجاب) لا حق للام في حضانة البنت والحال هذه ولا تجب نفقة ممتدة مضت بدون القضاء أو الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد رضيع ففرض لها القاضى نفقة المدة اربعة قروش وفرض لها اجرة الحضانة بعد العدة قرشين وصارت تأخذ هذا القدر وتترك الولد وتخرج من البيت فهل للزوج منعها من الخروج واذا لم تترك الخروج له اخذ ولده منها (اجاب) اذا كانت الام غير مأمونة بأن تخرج كل

١٢٦٧

محرم ٢

١٢٦٧

٦

رجل طلق زوجته وله منها بنتان وابن بنت بلغ سنهما اثنتي عشرة سنة وتزوجت زوجا
مكث بها عنده والبنت الاخرى سنهما عشر سنين والابن سنه سنتان فهل يكون للطلق اخذ
ابنته التي بلغ سنهما عشر سنين وليس لامها فيها حق الحضانة وليس لها اخذ البنت
المتزوجة من عند زوجها وابيها ولا تسكنها عندها بزواجها بدون رضا زوج البنت
ويكون لها الحق في حضانة الابن فقط ويفرض عليه للصغير قدر يليق بحاله (اجاب)
لاحق للام في حضانة ابنتها حيث تحقق ان سنهما تسع سنين على ما به الفتوى وللأب
ضمها الى نفسه والحال هذه وللزوج اسكان زوجته المطلقة حيث شاء اذا كان قائما
بحقوقها الشرعية وليس للام معارضة في ذلك بدون وجه شرعي ولها الحق في حضانة
الصغير الذي لم تنته مدة حضانته وعلى الاب اجرة حضانته بقدر اجر المثل حيث لم تكن
مذكورة ولا معتدة لابيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها
بنت سنهما ثلاث سنين وتزوجت المطلقة اجنبيا من الصغيرة وله ام مشغلة بالبيع والشراء
في الاسواق وترك البنت من غير متعهد تطوؤها الدواب ويخشى على البنت التلف
فهل يكون لابيها اخذها ولا حق للمعلقة ولا لها في الحضانة مادامت كذلك (اجاب)
بتزوج الام بغير محرم من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها وينقل الحق فيها لام الام
اذا كانت صالحة للحضانة مأمونة على البنت والانتقل الحق لمن يليها من النساء
الصالحات لها فان لم توجد امرأة او وجدت وقام بها مانع كان للأب ضم ابنته اليه وتربيتها
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه اربع سنين وامه
مشغلة بالبيع والشراء في الاسواق وتاركة له من غير متعهد تدوسه الدواب والعربات في
الطرق ويخشى عليه من ذلك التلف فهل اذا كانت الام لا تترك البيع والشراء
في الاسواق لا يكون لها حق في حضانته مادامت كذلك ولا يبيها اخذها وحفظه من ذلك
(اجاب) الام احق بحضانة ابنتها الصغير اذا كانت مأمونة عليه فان تحقق كونها غير
مأمونة عليه وخيف ضياعه عندها انتقل الحق لمن يليها والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له بنت صغيرة من زوجته حصل لامها خجل وصارت لا تقيها من المضار ويخشى
على الصغيرة من الضرر وهي معها ولم يكن هناك من ينتقل الحق له في حضانتها من جهة
امها وانتقلت بها الى بيت والدها فهل يكون لوالدها اخذها منها وضما لنفسه لاجل
حفظها وتربيتها (اجاب) اذا قام بالام مانع يمنعها من القيام بحضانة الصغيرة يكون للأب
والحال هذه ضمها لتربيتها اذ لم يوجد من يقدم عليه من النساء الصالحات لها
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجته وولدا ذكرا وبنتا منها غير مميزين
كل منهما وليت اخ شقيق وابن اخ كذلك ويريد احدهما رفع اليد الزوجة المسد كورة
عن الولد والبنت ليجعل وصيا عليهما والحال ان الام صالحة للحضانة والوصاية فهل يمنع
كل من الاخ وابن الاخ من ذلك لاسيما مع وجود العداوة الباطنية وتبقى الحضانة للام

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٣

(اجاب)

ذی الحجة سنة

١٢٦٦

١

(أجاب) الأم أحق بحضانة ابنها الصغير حتى يبلغ عمره سبع سنين وبحضانة الابن حتى يبلغ سنه تسع سنين على ما به الفتوى وللقاضى إقامة وصى أمين قادر لا جمل حفظ مال القصر والتصرف فيه بالمصلحة ولو اجنبيا والله تعالى أعلم (سئل) في ولد يبلغ عمره ثمان سنين وطعن في التاسعة وله أم تزوجت اجنبيا وله أخ لآب وجد لآم فهل إذا بلغ هذا السن يكون لأخيه ضمه إليه دون جد لآمه (أجاب) أن لم يكن للصبي أب وانقضت مدة الحضانة فمن سواه من العصبة أولى الأقرب فالأقرب كما أفاده الخبر الرملى فلا يخفى الولد المذكور العاصب ضمه إليه حيث لم يوجد من العصبة من يقدم عليه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها ابن وبنت من زوجها المتوفى بلغ سن الذكرا أكثر من ثمان سنين وبلغ سن الابن اثنتي عشرة سنة وتزوجت أمهما اجنبيا منهما ولهما أخ لآب بالغ يريد ضمهما إليه فهل له ذلك حيث تزوجت الأم اجنبيا وانقضت مدة حضانتهم وليس لهما من الأقارب والعصبات من يقدم على أخيهما العاصب وإذا كان لهما جسد أبو أمهما لا يكون له معارضة الأخ في ذلك (أجاب) نعم للأخ العاصب ضم أخيه وأخيه إلى نفسه إذا كان الأم ما هو وسطور ولم يكن مفسدا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقته يبلغ سنها خمس سنين فهل إذا أراد الأب أخذها من الأم قبل مضى سن الحضانة لا يجاب لذلك حيث كانت الأم خالية من الأزواج (أجاب) الأم أحق بحضانة بنتها قبل الفارقة وبعدها إلى أن يبلغ سنها تسع سنين حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها ولم يكن بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنت عمرها أربع سنين تزوجت المرأة اجنبيا ولم يكن لها أم والرجل لم يكن له أم كذلك غير أن له أختا لم يكن مستحقا للحضانة سواها فهل بتزوج الأم تسقط حضانتها وتسكون للأخت عممة البنت (أجاب) تسقط حضانة الأم بتزوجها بغير محرم من الصغير وحيث لم يوجد من يقدم على العممة المذكورة يكون الحق في الحضانة لها إذا كانت صالحة لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة ذهب معها إلى بلدة فيها أختها وله بنت من زوجته بلغت إحدى عشرة سنة فلما استقر هذا الرجل في تلك البلدة طلبت منه أختها زوجا البنت لولدها فامتنع كره على طلاق زوجته فطلقها وبعدها تزوجت فأراد حينئذ أن يأخذ بنته فنعوهما منه فهل يقضى له بأخذ تلك البنت من أمها ولا يجابون لطلب النفقة في مدة منعها عنه خصوصا ولم يقدرها عليه حاكم شرعي (أجاب) لا حق للأم في حضانة البنت والحال هذه ولا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد رضيع ففرض لها القاضى نفقة المدة أربعة قروش وفرض لها أجره الحضانة بعد العدة قرشين وصارت تأخذ هذا القدر وترى الولد وتخرج من البيت فهل للزوج منعها من الخروج وإذا لم تترك الخروج له أخذوا منه (أجاب) إذا كانت الأم غير مأمونة بأن تخرج كل

١٢٦٧

محرم

٢

١٢٦٧

٦

وقت وترك الولد ضائعاً يكون لأبيه أخذه عند تحقق ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنتان أحدهما سنهما إحدى عشرة سنة والثانية سنهما خمس سنين من امرأة طلقة منه منذ أربع سنين جاعل لبنتيه المذكورتين نظير نفقتهما في كل يوم أربعين نصفاً فانه الآن معسر وليس له قدرة على دفع مبلغ النفقة وله أم خالصة من الأزواج متبرعة بالحضانة بدون نفقة فهل والحال هذه له أخذ بنتيه ليلهما لوالدته لتخضع لهما (اجاب) تنتهي حضانه الانثى اذا بلغت حد الشهوة وقد رُبَّع سنين فحيث بلغت البنت السن المذكور فلاحق لامها في حضانتها على ما عليه القنوى وحيث كان الاب ظاهراً الا عسار وتبرعت جدّة الصغيرة بتربيتها وكانت صالحة للقيام بحضانتها دفع الصغيرة لها اذا لم ترض الام بتربيتها الا باجر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن ذهب به أمه الى بيت أبيها ولم ترض له على أبيه نفقة لبالتراضى ولا بفرض قاض ومكثت في بيت أبيها مدة انتهت فيها حضانتها بسبع سنين وزيادة فهل اذا تحقق ما ذكر يكون للاب أخذه وضمه اليه بالوجه الشرعي ولا مطالبة لها عليه بشئ والحال هذه (اجاب) لا مطالبة للام بنفقة ماضى حيث كان الحال ما هو مسطور وللاب ضم ابنه الى نفسه اذا تحقق شرعا ان سنه سبع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقته بلغ سنهما إحدى عشرة سنة فهل يكون للاب نزعها من الام وضمها اليه واذا ارادت ان تأخذ منه دراهم في نظير نفقتها في المدة الماضية ولم يكن لها شئ مقرر لا من قبل القاضي ولا بتراضيهما لا تجاب لذلك (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا فليس لام البنت مطالبة أبيها بنفقة ماضى والحال هذه ولاحق للام في حضانه البنت حيث كان سنهما مذكور وللاب ضمها الى نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً خرجت من عدته وله منها ولد عمره ثلاث سنوات او اقل ففرض عليه القاضي اجرة الحضانة كل شهر خمسة وعشرين قرشاً ومضى على ذلك مدة أربعة اشهر فطالبته أم الولد بالاجرة المذكورة فامتنع من دفعها ومن دفع نفقة للولد وهو موسر وقال لاحق لها في الحضانة والحال انها خالصة من الزوج فهل يجبر ابو الولد المذكور على دفع اجرة الحضانة وعلى دفع نفقة الولد (اجاب) الام احق بحضانة ولدها المذكور اذا لم يقم بها مانع ولها طلب ما فرض من الاجرة والحال هذه ويؤثر بالانفاق على ولده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه ولد فرب لها نفقة العدة واجرة رضاع الولد قرشاً في كل يوم وصار يعطيها ذلك مدة سنتين ونصف وانقضت عدتها فصار يعطيها كل يوم ثلاثين فضة والآن صار الوالد مديوناً فقير الحال بين الاعسار ووجد متبرعة بالحضانة وهي عمة الولد فهل له ان يأخذ من أمه ويعطيه لئمه المتبرعة بالحضانة حيث اُبت الام ان تربيته مجاناً (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اعسار الاب وكان للولد عمة تحضنه مجاناً وليست متزوجة باجنبي من الغيرة وابت الام امساكها بالاجر قيل

١١

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٥

للأم أما أن تمسكه بجنا أو تدفعه للعممة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
بائناً في تطير حقوق النكاح ونفقة العدة وله منها ابن سنه نحو ثلاث سنين تاركة له في
الطريق تدبسه الدواب وغيرها ومشتغلة بخدمة اختها وزوجها وساكنة معهم
ويحشى على الصغير التلف والضياع فهل يكون لآبيه أخذه وضمه إليه حفظاً له ولا
يكون لها حق في حضنته مادامت كذلك وعلى النرض إذا كانت صالحة لحضنته
واستكفت بحضنته في بيت على حدتها من غير خدمة وطلبت أن تأخذ من مطلقها كل
شهر خمسة وعشرين قرشاً أجره المحضنة والمطلق يمتنع من ذلك ويريد أن يجعل لها
قدراً أقل من ذلك بقدر حاله يجاب المطلق لذلك ولا يفرض عليه قاضي بلدة قدراً يجحف
بجالة بل يفرض عليه أجره حضنة المثل بقدر الحال (أجاب) الأم أحق بحضنة ولدها
الصغير ولو بعد الفرقة إلا أن تسدون غير مأمونة بأن تخرج وتترك الولد ضائعاً فإذا لم
تكن أم الصغير المذكور مأمونة يكون لآبيه ضمه إلى نفسه حيث لم يوجد من تتقدم
عليه من النساء الصالحات للحضنة وإن لم يتحقق المانع في حق الأم كانت المحضنة لها
وعلى الأب أجره المثل في المحضنة ونفقة الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في طفلة رضية
تزوجت والدتها غير أبيها والطفلة أم أم وأب فن المقدمة في المحضنة منهما (أجاب) إذا
تزوجت الأم بغير محرّم من الصغيرة سقط حقها من حضنتها وانتقل الحق فيها للأم
حيث كانت صالحة لها فادرة على القيام بتربية الصغيرة والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل أخذ بنته من حاضنتها بعد بلوغ سن الحضنة ووضعها عند أخيها من إبيها فأرادت
أم البنت أن تنظرها هي وخالة البنت التي كانت حاضنة لها قبل بلوغ سن الحضنة
بسبب تزوج أم البنت في كل جمعة مرة أو في كل شهر فهل تجابان لذلك وليس لآخي البنت
المذكور منعهما من ذلك (أجاب) لا تمنع الأم والخالة من رؤية البنت المذكورة وليس
للاخ منعهما من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلع زوجته
على دين لها وعلى مؤخر صداقها ونفقة عدتها ولها منه ولدان أحدهما عمره خمس سنوات
والآخر سنتان والرجل المذكور معسر وله أم متبرعة بالحضنة مأمونة صالحة لها وأمهها
طالبة لها بالاجرة فهل إذا كان الأب معسراً يكون للأم الأب حضنتها حيث كانت
متبرعة والحال هذه (أجاب) إذا كان الأب معسراً يقال للأم أما أن تربي الصغير بجنا أو
تدفعه للأم الأب المذكور على ما هو الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
ولها منه بنت رضية لم تبلغ سنتين جاعل على نفسه كل يوم قدراً معلوماً يدفعه في تطير
حضنة البنت لا مأها فأم الرضية تزوجت اجنبياً من الرضية وللزوجة أم عاجزة كبيرة
خالية من اللبن ولا تصلح لحضنة الرضية وللزوج أم صالحة للحضنة وأبو الرضية مقدر
على أحضار مرضعة لها فهل يجوز زواج أمها بالاجني وعدم صلاح أم الزوجة للحضنة
والرضا عه واقترار أبي الرضية ووجود أمه الصالحة للحضنة تسقط حضنة أم الرضية

صفر سنة

وامامها الغير الصالحة للحضانة وتنقل الحضانة لام ابى الرضاعة وله اخذها حيث انه
مقتدر على احضار مرضية لابنته ام لالا سيما والمجدة ام الام ساكنة مع الام في منزل
الزوج الاجنبي (اجاب) بتزوج ام الصغيرة بغير محرم من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها
فاذا لم تكن ام الام صالحة للحضانة بان كانت عاجزة عن القيام بتربية الصغيرة ينقل
الحق فيها لام الاب حيث كانت صالحة للحضانة قادرة على تربية الصغيرة وفي شرح الدر
لوتزوجت الام باخر فامسكتها ام الام في بيت الراب يعني زوج الام فللاب اخذه اه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته واب منها ابن بلغ سنه خمس سنين وتزوجت المطلقة
اجنبيا من الصغير ولها ام متروجة بغير جد الصغير فهل يكون لابيه اخذه من مطلقة وضمه
اليه حيث لم يوجد من تنقل الحضانة اليه ولا حق لها ولا لاهي في حضانتها (اجاب) نعم
للأب ضم ابنه الى نفسه حيث سقطت حضانتها منه وجدته ولم توجد حاضنة مقدمة عليه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير وبنت رضية وهو فقير
مسرطاهر الاعسار وله ام متروجة بجدة هما صالحة للحضانة فهل اذا كانت امهما
لا تحضنهما الاباحة والمجدة متبرعة تقدم على امهما في حضانتهم وما المحكم (اجاب)
اذا كان الاب ظاهر الاعسار ولم ترض الام بتربية الصغيرين مجادا فعلا للمجدة المذكورة
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت رضية وعن ابن سنه أربع سنين ولها
أم خلية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها فهل يكون الحق في الحضانة لام الام
وتقدم هي على أم الاب في الحضانة (اجاب) حق حضانتها الصغيرين المذكورين للمجدة
أم الام حيث كانت صالحة لها لا لام الاب لكونها مؤخر عنها والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن أولاد ذكر واثنتين وزوجتين وجعل أكبر أولاده وصيا على اخوته
القصر فهل اذا كان لاحد القصر ام وانتهت الحضانت بمضي سبع سنين فأكثر يكون
للالخ الوصي المذكور اخذ أخيه وضمه اليه واذا تصرفت الام في نصيب ابنها القاصر
بدون وجه شرعي لا ينفذ تصرفها (اجاب) الحاضنة أما أو غيرها أحق باللام حتى
يستغنى عن النساء وقد ربيع سبع سنين وبه يفتى لانه الغائب والولاية في مال الصغير الى
الاب ثم وصيه ثم وصى وصيه فاذا بلغ سن الصغير المذكور سبع سنين لا يكون لامه حق
في حضانتها وليس لها التصرف في ماله مع وجود وصيه بدون ولاية شرعية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها بنت رضية وابن بلغ سنه ثلاث سنين
وعن أولاد أخيه فتزوجت الزوجة اجنبيا ولها ام خالية عن الأزواج صالحة للحضانة
فهل تنقل الحضانة لام الام وليس لأولاد العم أخذهما من جدتهما وهي أم الام
حيث كانت صالحة للحضانة (اجاب) الحق في حضانتها الصغيرين للمجدة أم الام حيث
كانت صالحة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذمي مات عن أمه الذمية وله أخ
شقيق مسلم وابن صغير مسلم من أم ولده المسلمة فارادت جدته الصغير أخذ الولد من أمه

٢٦ ١٢٦٧

ربيع الاول

٦ ١٢٦٧

١٠ ١٢٦٧

١٠ ١٢٦٧

١٠ ١٢٦٧

ربيع الثاني

٢٤ ١٢٦٧

ربيع الثاني سنة

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

٩

١٢٦٧

١١

المسلمة زاعمة ان حق حضانتها وترية لها فهل حيث كانت ام الصغير المسامة سالحة
للحضانة لا يكون لمجدة الذمية حق في حضانتها والحق فيها لام الصغير المذ كورة شرعا
(اجاب) الحق في حضانة الصغير المذ كور لاه الى ان يبلغ سنه سبع سنين فاذا بلغ سنه
سبعيا يكون لعمة المذ كور ضمه الى نفسه ولا حق لمجدة الذمية في حضانتها والحال هذه
وتنفع شرعا من معارضة الام في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
وله منها ابن بلغ سنه خمس سنين وز يادة ثم تزوجت اجنبيا من الصغير ولها ام مشغلة
بالخدمة فهل اذا تحقق ما ذكر ولم يكن هناك من ينتقل الحق له في حضانتها من قبل امه
يكون لايه اخذه من امه وضمه لنفسه مادامت الام كذلك (اجاب) اذا تزوجت ام
الصغير بغير محرم منه سقط حقها من حضانتها وينقل الحق فيها لام الام ان كانت
سالحة لذلك والا كان للاب ضمه اذ لم يوجد من النساء الصالحات للحضانة من يقدم
عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان ثم تزوجت اجنبيا
وللصغيرتين جدّة من قبل الام تريد ان تحضنهما باجرة والحال ان الزوج فقير معسر ظاهر
الاعسار وله اخت خالية عن الازواج متبرعة له باجرة الحضانة سالحة لها فهل يقال لام
الام اما ان تحضنهما بلاجرة واما ان تدفعيهما لعمتهما المتبرعة باجرة الحضانة (اجاب)
نعم اذا كان الاب معسرا يقال للجدّة اما ان تملكيهما مجانا او تدفعيهما للعمّة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن صغير منها فترزجت اجنبيا من الصغير
ولها اخت سالحة للحضانة الصغير وطالبة لحضانتها فهل ينتقل لها الحق في حضانتها واذا
كان له عم واراد اخذها قبل تمام مضي مدة الحضانة لا يجاب لاخذها (اجاب) حق
حضانة الصغير المذ كور لحالته اذا كانت سالحة لها ولم يوجد من يتقدم عليها من له حق
الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن بنتين وابيه ولم يترك شيئا للبنتين
جدّة من قبل الام غير سالحة للحضانة بسبب كونها تخرج الى السوق للبيع والشراء
وجدهما فقير لا يملك شيئا فهل اذا طلبت منه اجرة للحضانة وكان فقير الا يلزمه ذلك
خصوصا وهي معدة للبيع والشراء في الاسواق ويكون له اخذهما خوفا عليهما من
الضياع (اجاب) الحق في حضانة الصغيرتين المذ كورتين لمجدةتهما أم أهمهما ان كانت
سالحة لها وان تحقق عدم صلاحيتها لها ولم يوجد من يستحق الحضانة ممن له حق الحضانة
بعدها من النساء يكون لمجدةهما المذ كور وضمهما الى نفسه وهذا ان لم يبلغ سنهما تسع
سنين والا بأن بلغا هذا السن يكون له اخذهما طلقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته وله منها ولد سنه اربع سنين فترزجت مطلقته اجنبيا من الصغير ولها ام
لا تحضن الصغير الابجرة ونفقة وهو معسر بهما وعنده متبرعة بهما هي اخته شقيقته فهل
اذا نبت اعساره بشهادة البينة الشرعية لدى القاضي يقال لها اما ان تحضنيه بلاجرة
ونفقة او تدفعيه لايه يدفعه لاخته المتبرعة له بذلك (اجاب) نعم اذا كان الاب معسرا

يقال للجدّة اما ان تسمى الصغير مجانا بلا أجر أو تدفعه للعمّة الصالحة للحضانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ عاقل ذى كسب مع والده في معيشة واحدة وهو في غاية الضرر من والده بسبب الايذاء الحاصل له من والده حتى انه أقل منزلة من الخادم المملوك فهل اذا أراد هذا الولد الانفرد عن والده يقضى له بذلك (اجاب) نعم له الانفرد اذا كان مأمونا على نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد قصر منها ذكور واناث وعن أخ شقيق هو وصى عليهم من قبل أبيهم ولم يترك لهم شيأ يقتاتون به فاراد المأخذ اولاد أخيه فمنعته الام والحال انها فقيرة الحال فهل يكون له أخذ من انتمى سن حضنته ببلوغ الاثنى تسع سنين وطعنها في العاشرة وبلوغ الذكربسبع سنين وزيادة ويكون له أخذ من لم تنته حضنته اذا كانت مستغلة بالخدمة خارجا كل وقت وتترك ضائعا ولم يكن هناك من ينتقل الحق له في الحضانة من قبل الام والاب (اجاب) نعم للمأخذ كورضه اولاد أخيه الى نفسه اذا كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه خمس سنين فهل اذا كانت أمه تخرج في الاسواق وتخدم الناس ويخشى ضياع المحضون بسبب الخروج في الاسواق وكان لابي الصبي أخت شقيقة خلية من الأزواج متبرعة بالحضانة يسوغ لابي الصبي أخذه وتسلمه لها (اجاب) اذا كانت أم الصغير غير مأمونة عليه بان تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعا ينتقل الحق في حضنة الصغير لمن بعدهما من النساء الصالحات للحضانة القادرات على القيام بامر الحضانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه عشر سنين فهل يكون لابييه ضمه اليه وأخذه من الام اذا تحقق بالبينة الشرعية بلوغه هذا السن لدى الحاكم الشرعى (اجاب) نعم لابي الولد المذكور ورضمه الى نفسه اذا بلغ السن المذكور واذا وقع اختلاف في انتهاء مدة حضنة الغلام المقدرة على المفتي به بسبع سنين قالوا ينظره القاضي فان اكل وشرب ولبس واستحب وحده دفع اليه والا أبقى مع ابيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته من مصر ودخل بها ثم بعد ذلك طلقها وله منها ابن بلغ اربعة اشهر فقرر عليه القاضي لها كل يوم كذا من الدراهم أجرة الرضاع والحضانة الى ان بلغ الابن اربع سنين فحضر الاب وسرق ابنه من مطلقته وتوجه به الى بلاد الري فبدون وجه شرعى فهل لا يجاب لذلك ولا يجبر على تسليم الابن لها حيث بلغ سنه اربع سنين فقط سيما وهي خالية عن الأزواج واذا اتجهمدعليه لها قدر من الدراهم من أجرة الحضانة يجبر على دفعه لها (اجاب) الحق في حضنة الصغير المذكور لأمه قبل الفارقة وبعد ما حيث لم يبلغ سنه سبع سنين وكانت صالحة للحضانة لم يمتهم بها مانع فليس لابييه أخذه منها والحال هذه ويؤمر الزوج بدفع ما تقر به ذمته من أجرة الحضانة لأمه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ابنان من زوجها الميت أحدهما بلغ سنه ستين ونصف والاخر بلغ سنه اربع سنين ثم تزوجت الام رجلا اجنبيا والابن عم أراد أخذهما

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

وجب

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

١

وفيهما في عياله والمحال ان الصغيرين جـدة من قبل الام خالية عن الازواج وصالحـة
للحضانة فهل تنتقل الحضانة للجدّة أم الام وليس للعم أخذهما من الجدّة قبل انقضاء
مدة الحضانة بدون مسوغ شرعي (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغيرين
المذكورين ينتقل الحق في حضانتهم لالهما حيث كانت صالحة للحضانة قادرة على
تربية الصغيرين والقيام بشؤونهم وليس للعم معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها اولاد انتهت مدة حضانتهم فهل اذا
ادعت أم الاولاد ان الحضانة لم تنته وتريد أن تبقىهم معها يرفع الامر الى قاضي الناحية

١٢٦٧

٧

وبيناط المحكم بنظره فاذا أكل كل من الاولاد وشرب واستنجدى ولبس وحده يقضى للاب
بأخذهم على الوجه المذكور (اجاب) الحاضنة أحق بالغلام حتى يستغنى عن النساء
وقدر بسبع وبالبنت حتى تشتهي وقدر بتسع وبه يبقى فان بلغ الاولاد هذا السن
فللاب ضمهم اليه والا فلا ولو اختلفا في الغلام يفعل به كما ذكر من نظر القاضي والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له زوجة واولاد صغار منها تراضى معها على أن يدفع لها كل يوم نظير
نفقتها ونفقة قرشين ومضت مدة لم يدفع لها شيئا منها سوى ما دفعه لها أولا فهل يؤثر دفع
نفقة المدة الماضية لها واولادها حيث ثبت بالبينة الشرعية انه تراضى معها على ذلك

١٢٦٧

١٤

(اجاب) يؤثر الرجل المذكور بدفع ما تجب عليه لزوجته حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة سنها خمس سنين فتزوجت المطلقة
اجنبيا واراد ابو الصغيرة أخذها فتمت أمها بحضانتها ونفقةها وتركها لها أبوها ثم بعد
ذلك طلقها الذي تزوج بها من أجل بنتها فهل يعود لها الحق في حضانتها والقاضي ان
يفرض عليه لبنته النفقة وأجرة الحضانة أو كيف المحال (اجاب) نعم يعود حق الحضانة
بالفرقة الباتنة وعلى أبي الصغيرة المذكورة نفقتها وأجرة الحضانة والله تعالى أعلم

١٢٦٧

٢٢

(سئل) في رجل له بنت صغيرة من مطلقته سنها سنة ونصف ومفروض عليه البنت
دراهم معلومة في كل شهر فتزوجت المطلقة اجنبيا من الصغيرة ولم يكن لها من تنقل
الحضانة لها إلا أخت البنت المحضونة في حجر أبيها فهل يكون للاب أخذ ابنته منها
ودفعها لبنته الكبيرة التي في حجره القادرة على الحضانة ويسقط المفروض عن الاب

١٢٦٧

٢٤

بتزوج المطلقة باجنبي من الصغيرة (اجاب) بتزوج أم الصغيرة باجنبي منها تسقط
حضانتها وينتقل الحق فيها للاخت المذكورة حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها
لم يغيرها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مطلقته بنت عمرها ستان فتمت
بها أمها مجانا من غير أجر للحضانة ثم تزوجت اجنبيا وانتقلت الحضانة لام أمها الساكنة
معها في بيت الزوج الاجنبي والمعيشة واحدة ولم يمكنها التحول الى مكان آخر وحدها
والآن اراد الاب أخذ البنت بسبب اجتماع الجميع في بيت واحد فهل اذا لم يمكن أم
الام التحول من بيت زوج ابنته الاجنبي يكون للاب أخذ بنته لأمه الخالية من الازواج

(اجاب) ليس لام الام السكنى بالبت المذكورة في منزل الراب اى زوج الام الاجنبى واذا لم تنتقل من منزله يـكون لام الاب اخذ البنت من ام الام حيث كانت ام الاب صالحة للحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنه ست سنوات وزيادة ثم تزوجت اجنبيا من الصغيرة وانتقلت الحضانة الى ام الام فهل اذا كانت ام الام المذكورة تخرج في الاسواق وتشتغل بالبيع والشراء وتضيع المحضونة بسبب ذلك تسقط حضانتها وتنقل الحضانة لام الاب الصالحة لها (اجاب) تسقط حضانة المجددة ام الام بخروجها كل وقت وتركها البنت ضائعة فاذا قام بها ما يوجب سقوط حضانتها ينتقل الحق فيها لام الاب الصالحة لها الى لم يـم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد سنه نحو ثلاث سنين فصارت حضانتها فزوجت اجنبيا عن الولد المذكور ولها ام خالية من الازواج اهل للحضانة فهل تكون الحضانة لام الام المذكورة وتقدم على الاب فيها (اجاب) اذا سقطت حضانة الام ينتقل الحق فيها لام الام الصالحة لها التي لم يـم بها مانع وتقدم على الاب مادامت مدة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنه ثلاث سنين فزوجت امها باجنبي ولا م الصغيرة ام صالحة للحضانة متزوجة بصغيرة قادرة عليها فهل ينتقل الحق في حضانة الصغيرة لام الام وتقدم على ام الاب فيها (اجاب) اذا سقطت حضانة الام ينتقل الحق فيها لام الام الصالحة لها التي لم يـم بها مانع وتقدم على ام الاب مادامت مدة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن منها بلغ سنه عشر سنين وعن اخيه العاصب فهل اذا اراد الاخ العاصب اخذ ابن اخيه وضمه اليه يجاب لذلك حيث بلغ هذا السن وانتهت حضانة امه ببلوغه هذا السن (اجاب) تنتهى حضانة الغلام بمجاوزه سنه سبع سنين فلاحق لاه بعد ذلك في الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت اسقطت حق حضانتها ونفقتها بحضرة بينة شرعية فهل والحال هذه اذا اثبت الرجل المذكور ولدى الحاكم الشرعى انها اسقطت حقها في الحضانة والنفقة اليه وبعده مدة تريد ان تاخذها وتسافر بها الى غير بلد ابيها من غير اذنه فهل لا يسوغ لها ذلك وتمنع من ذلك شرعا (اجاب) ليس للحاضنة المذكورة الخروج بالبنت المذكورة من بلد العقد الى بلد آخر بينهما تفاوت وان كان لها الرجوع في الحضانة بعد الاسقاط ومطالبة الاب بالنفقة للمستقبل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن محضون فتريد الام اخذ اجرة لحضنته وهو معسر وللاب عمه متبرعة بالحضانة فهل يسوغ لها اخذه وتحضنه المتبرعة (اجاب) اذا كان الاب معسرا ولم ترض الام بتربية الصغير مجانا دفع للتبرعة حيث كانت صالحة لذلك ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة مطلقة منه طلاقا بائنا ومعها منه ولد صغير يبلغ سنه خمس سنين وله جددة من قبل ابيه تريد حضنته متبرعة بدون شئ وابو الصغير معسر

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

١٩

شوال

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٠

وام الصغيرة لتحضنه الابا جرهل اذا تحقق اعسار الاب يكون له أخذ الصغير من أمه ودفعه لمجته حيث كانت متبرعة والام لا تحضنه الابا جره (اجاب) اذا كان الاب معسرا ولم ترض الام بتربية الصغير مجانا دفع للتبرعة المذكورة حيث كانت صالحة لذلك ولم يحم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدان من مطاوعة سن احدهما تسع سنين والاخر سبع سنين فهل تنتهي حضانة الغلام بمجاورة سنة سبع سنين ويكون للاب أخذه من أمه ورضه لنفسه وهل ليس للام الانتقال به الى بلدة أخرى يدهما متفاوت حيث لم يكن وطنا ولم ينكحها فيه (اجاب) لاحق للام في حضانة الصغيرين المذكورين حيث بلغ السن المذكورة ولا يبيها ضمهما لنفسه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة بنت قاصرة فرض لها في كل يوم ثلاثين نصفا فضة وبعد ذلك آجرت نفسها للخدمة عند رجل اجني واخذت البنت المذكورة مها بمنزل ذلك الرجل وللرجل المطلق اخت شقيقة متبرعة بالحضانة فهل تنتقل الحضانة للاخت المذكورة حيث كان في الخدمة ضياع البنت (اجاب) اذا كانت ام الصغيرة غير مأمونة بان تخرج كل وقت وتتركها ضائعة ينتقل الحق في الحضانة لمن بعدها من النساء الصالحات لذلك والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته من نحو سنتين ومعه منها بنت عمرها ثمان سنين وتزوجت ام البنت المذكورة زوجا آخر والبنت لها جدة من أمها سوقية ايضا والمذكورة تتعاطى البيع والشراء في الاسواق فهل بذلك تسقط حضانتها ولا ي

١٢٦٧

٢٥

ذى القعدة

١٢٦٧

٤

البنت اخذها منها (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها بغير محرم من الصغيرة المذكورة وينتقل الحق فيها للجدة ام الام اذا كانت صالحة لها قدرة على تربيتها فان خيف على الصغيرة الضياع بان تخرج المدة كل وقت وتتركها ضائعة ينتقل الحق لمن بعدها من النساء الصالحات لذلك فان لم توجد امرأة لها حق الحضانة بعد الجدة المذكورة يكون للاب اخذ بنته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن بلغ سنة سبع سنين وعن بنت بلغ سنها عشر سنين وعن عمه العاصب لهما ثم تزوجت الام رجلا اجنيا فهل يكون لعم العاصب اخذهما وضمهما في عياله سيما وهو صالح لتربيتهما وحفظ المال (اجاب) لا ولاية لعم الاب المذكورة في مال القاصرين وله ضمهما الى نفسه حيث كان الام ما هو مرسوم ولم يكن فاسقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل يكون لابيها اخذها ورضها اليه ولا حق لمطلقة ولا لامها في حضانتها بعد ذلك (اجاب) تنتهي حضانة الانثى بلوغ سنها تسع سنين فلاحق لام البنت المذكورة قولها لمجدها في حضانتها حيث كان سنها مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثم تزوجت غيره وله منها بنت قد بلغت تسع سنين ولزوجة المذكورة ام حاضنة لتلك البنت فهل اذا كانت البنت قد بلغت السن المذكورة وأراد أبوها أخذها جبراً عن جدتها يمكن من ذلك أولا

١٢٦٧

١٠

ذى الحجة

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

١٨

(اجاب) نعم للاب ضم بنته اليه حيث بلغ عمرها تسع سنين ولا حق لمجدتها في حضانتها
 والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه سبع
 سنين وطعن في الثامنة فهل تنتهي حضانة الصغير بمضي سبع سنين ويكون للاب بعد
 ذلك اخذه وحفظه وضمه اليه (اجاب) نعم تنتهي حضانة الصغير المذكور ببلوغه
 سبع سنين على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن
 رضيع جعل لها ابوه اجرة حضانتها كل شهر خمسة وعشرين قرشا بالتراضي بينهما ووكل
 رجلا في دفعها لام الصغير الى ان بلغ سن الصغير ستين وبعد الستين امتنع من الدفع
 يريد ان ياخذ الصغير من أمه فهل اذا لم تتزوج الام لا يسقط حقها من الحضانة ويجوز
 الاب على دفع اجرة الحضانة بنفسه أو بوكيله وليس له نزعها منها بدون وجه شرعي
 (اجاب) الام احق بحضانة ابنها الصغير الى ان يستغني وقدّر بسبع سنين وعلى الاب
 الاتفاق على ابنه الصغير واجرة حضانتها حيث لا مال للصغير والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل طلق زوجته وله منها بنتان بلغ سن احداهما ثمان سنين والثانية خمس سنين
 فهل اذا اراد ان ياخذ من بلغ سنهما ثمان سنين لا يجاب لذلك ولا يكون له نزعها من امها
 قبل انتهاء سن الحضانة (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والام احق بالحضانة الى ان يبلغ
 سن الانثى تسع سنين على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة
 خرجت الآن عن طاعته ومعها منه صبي بلغ عمره سبع سنين وزياذة ولم تكن والدته من
 رؤيته لاجل ان يعلمه ويحسن تربيته فهل للاب اخذه بلا تخيير للولد بين أمه وأبيه
 (اجاب) تنتهي حضانة الذكر باستغنائه وقدّر بسبع سنين على ما به الفتوى فاذا بلغ سن
 الصغير المذكور سبع سنين يكون لابيها اخذه وضمه الى نفسه كما يكون له ردها الى
 طاعته ان خرجت بغير حق ولا يخير الصغير عندنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته ثلاثا ومعها منه ابن وبنت لم يبلغا سن الحضانة فهل اذا اراد والدهما ان
 ياخذهما من أمهما قبل مضي حضانتها لا يجاب لذلك واذا اراد ان ينقلهما من بلد هامة
 ابنيه فوق مسافة القصر لا يجاب لذلك وما قدر مدة الحضانة (اجاب) الحضانة اما او
 غيرها احق به اي بالعلام حتى يستغني وقدّر بسبع وبه يبقى والام والجدة احق بها اي
 بالصغيرة حتى تشتهى وقدّر بشع سنين وبه يبقى فليس للاب اخذ ولديه الصغيرين من
 أمهما قبل انتهاء مدة الحضانة كما انه ليس له جبر مطلقة المذكورة على الانتقال مسافة
 القصر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنه تسع سنين
 فهل اذا كانت الام مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق وتركها ضائعة يخشى عليها من
 المشي في الطرق يكون لام الاب اخذها منها حيث كانت خالية من الازوج وصالحة
 للحضانة (اجاب) الام احق بحضانة الصغيرة حتى تشتهى وقدّر بشع سنين وبه يبقى
 ما لم يقيم بها مانع ككونها غير مأمونة بأن تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا فان تحقق

سنة	ذی الحجة
١٢٦٧	١٨
١٢٦٨	محرم ١
١٢٦٨	٩
١٢٦٨	٢٢
١٢٦٨	صفر ١
١٢٦٨	٦
١٢٦٨	٩

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٥

ربيع الاول

قيام مانع شرعي بها سقطت حضانتها وينتقل الحق فيها لام الاب حيث كانت صاحبة لها فادارة عليها ولم يوجد من يقدم عليها من النساء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان احدهما تسع سنين وطغنت في العاشرة ووضعهما الاب لنفسه ومن لم تبلغ سن الحضانة ابقاها عند أمها وجعل لها دراهم معلومة القدر يدفعها لامها كل يوم ثم بعد ذلك ارادت المطلقة ان تاخذ البنت التي بلغ سنهما عشر سنين من ابيا وتضعها انفسها وتجعل عليه دراهم مثل اخاتها الصغرى والاب لا يرضى فهل لا تجاب لذلك ويكون للاب ضمها وابقاؤها عنده ولا يجبر على ما ارادته المطلقة (اجاب) لا تجاب الام لاخذ البنت المذكورة من ابيا لانتهاء مدة الحضانة ببلوغها تسع سنين على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها اولاد منه فهل لا يجوز لها ان تسافر بالاولاد بلد غير بلد ابهم زيادة عن مسافة القصر واذا قلتم بعدم الجواز فهل تؤخذ الاولاد منها (اجاب) ليس للمطلقة المذكورة الخروج بالاولاد من بلدة وقع العقد بها الى أخرى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة لم تبلغ مدة الحضانة فارادت الام ان تحضنها باجر والحال ان الاب معسر ظاهر الاعسار ومعه بيعة تشهد باعساره وله أم خالية عن الزواج صالحة للحضانة متبرعة له باجرة الحضانة فهل يقال لام الصغيرة اما ان تحضنها بلاجر او تعطيا للام المتبرعة بها حيث كان الاب معسر اظاها الاعسار (اجاب) اذا كان الاب ظاهر الاعسار ولم ترض الام بتربية الصغيرة بمجاناة دفع الصغيرة للتبرعة بالحضانة حيث كانت صاحبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة ثلاثة كور احدهم بلغ سنه سبع سنوات اراد الرجل المذكور اخذ الولد من امه فامتنعت من تسليمه فهل اذا كان الولد المذكور ابن سبع سنوات فاكثر له اخذه ويقتدر اخويه نفقة بقدر حال والدهما (اجاب) تنتهي حضانة الذكر باستغنائه عن الحضانة وقد تر بسبع سنين وعليه الفتوى فاذا كان سن الصغير المذكور سبع سنين فلاحق لامه في حضانتها وللأب اخذه وعليه نفقة ولديه الصغيرين واجرة حضانتهم لأمهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة لم تبلغ سن الحضانة فقبضت المطلقة اجنبا منها ولها أم شريرة وفاجرة فجورا اضيع معه الصغيرة وتترك الصغيرة في غالب الاوقات ضائعة تطوؤها الدواب في الطرق وغيرها وباقى الاوقات تلازم الاقامة بالبنت المذكورة في بيت زوج بنتها الاجنبي فهل لا يكون لها حق في الحضانة مادامت كذلك ويكون لايبها اخذها وضمها اليه اتقاذا لمجتها من الضياع والهلاك (اجاب) لا حضانة للجددة المذكورة اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد من مطلقة فرض عليه القاضي اجرة حضانة كل يوم خمسين فضة بعد المنازعة بينهما في شأن ذلك وتريد أن تاخذ منه زيادة على المفروض وان تسافر بالطفل الى بلد فوق مسافة السفر غير بلدها التي نكحها

١٢٦٨

٢٩

فيه بدون اذنه ورضاه فهل لا تجاب لذلك وتنع من السفر بالولد الى غير وطنها التي تكملها فيه (اجاب) ليس للمطلقة بان تباعد عنها الخروج بالولد الا الى وطنها وقد نكحها ثمة والله تعالى اعلم (سئل) في بكر قاصرة مات أبوها وانتقلت بها أمها من بلد أبي القاصرة الى بلد أهـا الثبوت حق الحضانة لها والا آن بلغت البنت حد الاشتاء وجاوز سنها تسع سنين فاراد اخوها لابيها وهو الوصي عليها من قبل ابيها اخذها من أمها وضمها الى نفسه لاجل صياتها ودفع العار عن نفسه وادعت الام بلوغ البنت بالحيض وتغري بالبنت على الاعتراف بالبلوغ فهل حيث كان الاخ المذكور مأموها ويخاف على اخته بمكثها عند والدتها في غير بلد الاخ لعدم الامن عليها بسبب عدم رأيها يكون للاخ اخذها وضمها الى نفسه ولو بعد بلوغها حيث لم تكن مأموها على نفسها والاخ صالح مأمون دين (اجاب) اذا بلغت الانثى مبلغ النساء ان بكر اضمها الاب الى نفسه وان ثيبا لا يضمها الا اذا لم تكن مأموها على نفسها والمجد بمنزلة الاب وان لم يكن لها اب ولا جد ولها اخ أو عم فليضمها ان لم يكن مفسدا وان كان مفسدا الا كما في التنوير فلاخ المذكور ضم اخته الى نفسه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقة بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل اذا ثبت ذلك تسقط حضانة الام ويكون للاب اخذها من الام جبر اعليها (اجاب) اذا بلغ سن الانثى تسع سنين تنتهي حضانة الام على المقتي به ويضمها أبوها الى نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان صغيرتان لا يصلحان للزواج ولا يستأنس بهما الصغرى هما لان سن احدهما ثلاث سنين والاخرى خمس سنين فهل اذا زوجهما الاب يريد بذلك اسقاط حضانة الام واخذهما منها لا يجاب لذلك ويلزمه دفع نفقتهما وأجرة الحضانة الى انقضاء مدتها الشرعية أم لا (اجاب) لا تسقط حضانة الام بتزويج الصغيرة فعلى الاب النفقة وأجرة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته في بلدة غير بلدتها كانت مقيمة بها وله منها ولد وبنت عمرهما أقل من مدة الحضانة فطلعهما في تلك البلدة التي عقد عليهما فيها وأرادت السفر بالاولاد الى بلدتها الاصلية التي فيها أهلها وهي فوق مسافة القصر فهل له منعها من السفر بالاولاد أو حزمها منها اذا ثبت عدم المكث في بلد أبيهما سيما وان له أما مقيمة عند أبيهما (اجاب) ليس للمطلقة بان تباعد عنها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها وقد نكحها ثمة أي عقد عليها في وطنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنتان من زوجة أراد تزويجهما والحال ان البنتين واحدة منهما بنت سبع سنين والاخرى بنت خمس وطعنت في السادسة وأراد بذلك اضرارها وقطع حضانتها فهل لا يجاب لذلك والحال هذه (اجاب) لا تسقط حضانة الام بتزويج الصغيرتين المذكورتين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متزوجا بامرأة ثم طلقها ومعهما منه بنت صغيرة فقرض لها أجرة رضاع حتى بلغت نحو أربع سنين أو أكثر ثم تزوجت تلك الام ببلدة بعيدة تريد

ربيع الثاني
٤

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٦

١٢٦٨

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

٢٥

جمادى الثانية

١٢٦٨

٧

على مسافة القصر وأخذت البنت معها من غير إذن أبيها فهل إذا كان له أم خالية عن
 الأزواج وتبرعت بمحضنة البنت يكون له أخذها من أمها حيث تزوجت وهو ربها
 سيمان غير أدنه (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها
 وينتقل الحق فيها لام الاب الصالحة لذلك حيث لم يكن لام الصغيرة أم صالحة للمحضنة
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت وولد البنت عمرها عشر سنين والولد عمره ثمان
 سنين ولهما أم وأبوهما توفي فهل إذا باعها هذا السن يكون لأخيها من أبيهما أخذها
 والحال هذه (اجاب) نعم يكون للأخ المذكور ضم أخته وأخيه إلى نفسه حيث بلغ سنهما
 ما ذكر لانتها حضنة الام ببلوغ سن الغلام سبع سنين وبلوغ سن الانثى تسع سنين على
 ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته ولد عمره ثلاث سنين
 حضنته أمه بأجر إلى أن تزوجت أجنيبا فنع الاجرم أراد أخذه لأمه والحال أن أم الرجل
 المذكور تخدع برسم أنها كيخيه لجماعة فهل إذا لم تكن صالحة لمحضنة الولد ولا
 المحضون عمة تكون هي أحق منها (اجاب) بتزوج أم الصغير بغير محرم منه ينتقل الحق
 في حضنته لام الاب عند عدم أم الام إذا كانت قادرة على القيام بتربيته صالحة للمحضنة
 والاعتكاف كذلك ينتقل الحق فيها لمن لها حق المحضنة بعدها من النساء الصالحات لذلك
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في ثغر اسكن درية وطلقها في القناطر
 الحيرية وخلف منها بنتا وقد فرض لها فرضا شرعيا قدر ما علموا وبلد المطلقة شبين
 السكوم وترى فراق البنت من أبيها وترحل إلى بلدها وأبوهما لم يرض بفراق بنته ومع
 ذلك يدفع لها الفرض المجهول عليه فهل يجوز فراق بنته منه وتأخذها أمها وتزوج بلدها
 (اجاب) لا تسافر مطلقة بولدها إلا إلى وطنها وقد نكحها مائة فليس للمطلقة المذكورة
 الانتقال بينها إلى البلدة المذكورة بدون رضا الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته من مدة سنتين وله منها ابن صغير سنه ست سنوات فهل إذا كانت الام
 تتركه ضائعا فيخشى عليه الضياع والهلاك لكونها مشغولة بخدمة الناس في البيوت
 وتركه من غير من يتعهد له لا يكون لها حق في حضنته و يكون لابن الابن أخذه منها
 ودفعه لأخته الشقيقة حيث كانت خالية من الأزواج صالحة للمحضنة (اجاب) الا حق
 بمحضنة الصغير أمه إذا لم يقم بها مانع ولم يخش دلى الصغير الضياع عندها ولا انتقل الحق
 في حضنته لعمته إذا كانت صالحة ولم يوجد من يقدم عليها من النساء الصالحات لها
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته بنت صغيرة وأم الصغيرة مشغولة ببيع
 الفطير في الأسواق وليست متفرغة للمحضنة ويخشى على الصغيرة الضياع عندها
 باشتغالها بالبيع وتركها كل وقت ضائعة فهل يكون للاب أخذ ابنته حيث كانت الام
 بهذه الاوصاف ولم توجد امرأة صالحة للمحضنة ممن يستحقها شرعا (اجاب) نعم يكون للاب
 أخذ ابنته الصغيرة من أمها إذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

خداى الثانية سنة

١٥ ١٢٦٨

رجب
٤

١٢٦٨

٧ ١٢٦٨

٧ ١٢٦٨

١٢ ١٢٦٨

طلق زوجته وله منها ابن وبنت فحضنتهما الام من غير فرض شيء لهما على الاب واستمرت على ذلك الى انتهاء مدة الحضانة فهل اذا اراد الاب اخذهما وضمهما اليه بعد انتهاء مدة الحضانة يجاب لذلك واذا طلبت الام نفقة لهما في مدة الحضانة ولم تفرض عليه لابل تراضى ولا يفرض القاضي لانجاب لذلك وتكون متبرعة بمصارفته (اجاب) للاب اخذ ولديه المذكورين حيث انتهت مدة حضانتهم وليس للام مطالبة بشيء من النفقة لتلك المدة ان كان الام ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متزوجا بامرأة خلف منها بنتا فطلعت المرأة من زوجها وتزوجت غيره وترك البنت عند ابائها مدة ثلاث سنين ونصف فطلعت من الزوج الثاني وحصل لها مرض بالمبارك فتوجهت الى بلداء عند امها لكون امها عاجزة قال ان حضرت ام البنت في البلد وطلبت البنت من ابائها والحال ان البنت عقد عليها ابوها لانسان تد تزوج بها فهل لامها اخذها من زوجها (اجاب) يسقط الحق من حضانة الصغيرة بتزوج امها بغير محرم منها ويعد حق الام فيها بالفرقة حيث لا مانع وببتزويج المحضونة لا يسقط الحق من حضانتها ما بقيت مدتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهى حامل وفرض لها نفقة زائدة برجائه الصلح وبعد ذلك وضعت حملها فجعل لها كل يوم قرشاً في نظير الرضاعة والحضانة فهل اذا لم ترض وكان هناك من يقبله باقل من ذلك وطلبت أمه الزيادة لا يكون لها ذلك شرعا حيث كان القرش المذكور بقدر أجرة المثل وزيادة (اجاب) للام أجرة الحضانة بقدر أجر المثل وهى أحق بارضاع ولدها بعد العدة اذا لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية ولودون أجر المثل بل الاجنبية المتبرعة أولى وترضعه عند أمه كما في الدر المختار وليس للام المذكورة طلب الزيادة على أجرة مثل حضانة ولدها ولا طلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية من أجرة الرضاع والحال هذا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه ابنان صغيران بلغ سن احد هما سنتين والاخر رضيع فهل اذا تزوجت وكان لها أم خالية من الأزواج وصالحة للحضانة وخالة كذلك وأراد الاب اخذهما أو احدهما لا يجاب لذلك بل ينتقل الحق في الحضانة لام الام المذكورة لاسيما اذا لم يكن عند الاب من يستحق الحضانة من النساء (اجاب) بتزوج أم الصغيرين المذكورين بغير محرم منها يسقط حقهما من حضانتهم او ينتقل الحق فيها لام الام اذا كانت صالحة لها فادرة على القيام بتربيتهما والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها من مطلقة بنت صغيرة بلغ عمرها خمس سنين ونصف ولم ترض أمها ان تحضنها الا بأجر وعنده أخت متبرعة بحضانتها وعنده ابنة عمه كذلك متبرعة بحضانتها شفقة عليها فهل اذا تزوجت الام رجلاً اجنبياً سقط حضانتها ويكون للاب اخذ بنته منها (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغيرة سقط حقها من حضانتها وينتقل الحق فيها لمن يستحقها بعد الام من النساء الصالحات لذلك فان لم توجد من تصلح أو وجدت وكانت غير صالحة

يكون

سنة

رجب

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٦

١٢٦٨

شعبان
١٠

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١٨

يكون للاب ضم ابنته اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة بنت سنين
ست سنين وابن سنة ستة أشهر فهل اذا تزوجت أمهما غير محرم من الصغيرين ولها أم
غير متزوجة وهي صالحة للحضانة قادرة عليها تنتقل الحضانة لمجدتها وليس لابيها
حق في الحضانة (اجاب) نعم بتزوج الام بغير محرم من الصغيرين المذكورين ينتقل
الحق فيهما للجدّة أم الام حيث لم يقيم بها مانع من حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في
ام أة طلقت من زوجها بائنا وجعل لها مقدار من الدراهم أجره حضانة لطفله منها
وتزوجت أجنبيا من الصغير وانقلبت الحضانة والمفروض لامها بالوجه الشرعي
وصارت تحضنه مدة وترتب لها عند زوج بنتها مبلغ من ذلك فهل يؤثر بدفعه لها والحال
هذه (اجاب) على الاب القيام بأجرة الحضانة للجدّة المذكورة ويؤثر بدفع ما تجب عليه
من المقرر لها والله تعالى اعلم (سئل) في بنت صغيرة بلغت من العمر اثنتي عشرة سنة
وهي في حضانة أمها فقتزوجت أمها أجنبيا فهل لابيها أخذها منها (اجاب) تنتهي
حضانة الانثى ببلوغ سنها تسع سنين على ما عليه الفتوى فالاب المذكور أخذ بنته من
أمها حيث كان عمرها ما ذكر وان لم يتزوج الام باجنبي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها نحو عشر سنين وأخذها من أمها ببلوغها هذا السن
فهل اذا أراد السفر بها الى جهة مع جلة عياله وأرادت أمها منعه من السفر لا تجب لذلك
(اجاب) أفق مولا ناخير الدين بأن للاب ان يسافر بولده بعد انقضاء مدة الحضانة فاذا
بلغ سن البنت عشر سنين كما هو مذكور يكون لابيها السفر بها وليس لامها والحال هذه
معارضة في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها
سبع سنين وفرض لها قدر ما علموا من النفقة لكل يوم يدفعه لها فهل اذا كانت أم
الصغير مشتغلة بالبيع والشراعي بموجب بينة تشهد على انها تبيع في الاسواق ومن
عادتها ذلك وللطالق أم خالية من الازواج صالحة للحضانة ينتقل الحق لها مادامت أم
الصغيرة كذلك (اجاب) يسقط حق الام من حضانة الصغيرة المذكورة بخروجها كل
وقت وتركها البنت ضائعة اذ هي ليست أم ونة عليها وينتقل الحق في حضانتها لام
الاب الصالحة للحضانة التي لم يقيم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنة ثلاث سنين فقتزوجت أم الصغير
باجني ليس له حق في الحضانة ولم يكن لها أم تنتقل الحضانة اليها ولا اب الصغير أم
صالحة للحضانة خالية من الازواج قادرة على الحضانة فهل والحال هذه يكون لابي
الصغير أخذها وتسليمه لامه الصالحة للحضانة (اجاب) بتزوج أم الصغير المذكور باجنبي
منه يسقط حقها من حضانتها وينتقل الحق فيها لام الاب الصالحة لذلك حيث لم يقيم بها
مانع ولم يوجد من يقدم عليها من النساء والله تعالى اعلم (سئل) في صغيرة ماتت أمها
وسنها الاثنان نحو خمس سنين ارادت ام الام أخذها من ابيها فامتنع فهل يكون لام الام

سنة	شعبان	رقم
١٢٦٨	١٨	١٨
١٢٦٨	٧	٧
١٢٦٨	١٠	١٠
١٢٦٨	١٨	١٨
١٢٦٨	١٨	١٨
١٢٦٨	٢٩	٢٩
١٢٦٨	٢	٢

شعبان

رمضان

شوال

ذى القعدة

المذكورة

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٩

محرم
٣

١٢٦٩

•

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٥

المذكورة قادرة على الحضانة صالحة لها لا يكون للاب أخذها منها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت بلغ سنها خمس سنين والصغيرة جدّة من قبل الام متزوجة باجنبي من الصغيرة ولم يكن لها سواها ممن يقدم على الاب من قبل الام فهل والحال هذه يكون للاب أخذها وضمها اليه (اجاب) لاحق للجدّة أم الام في حضانة بنتها الصغيرة حيث كانت الجدّة متزوجة باجنبي من الصغيرة وللأب أخذ بنته وضمها اليه اذا لم يوجد من النساء الصالحات للحضانة من يقدم عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهما منه بنت بلغ سنها عشر سنين وزيادة وتزوجت أمها غيره فهل اذا أرادت أمها أخذها الاتجاب لذلك ويكون للاب منعها وضمها لنفسه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم يكون للاب بل عليه ضم ابنته المذكورة الى نفسه والحال ما ذكر وليس للام أخذها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة نصرانية سنها ثلاث عشرة سنة أسلم أبوها وتركها عند أمها الذمية وبعد بلوغها مسلمة عاقلة مستقلة برأيها تنازع في ضمها أبوها المسلم وأمها النصرانية كل يريد ضمها لنفسه فعند من تكون (اجاب) صرحوا بأن الانثى اذا بلغت مبلغ النساء وكانت بكر ا يضمها الاب الى نفسه الا اذا دخلت في السن واجتمع لهما رأى بأن تم عقلا بحيث لا تتخذه فيسكن حيث أحببت حيث لا خوف عليها وان كانت ثيبا لا يضمها الاب الى نفسه الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أولاد ذكور واناث بعضهم عاقل رشيد وبعضهم قاصر دون البلوغ فاقام المحاكم الشرعي والدة القاصر بن وصيا عليهم وقسم تركته المتوفى بين الورثة بالفريضة الشرعية وكل من البالغين أخذ نصيبه وما خص القاصر بن سلم الى والدتهم ثم بعد ذلك أخذت أولادها القصر وما خصهم من الارث وتوجهت بهم فوق مسافة القصر عن محل اخوتهم البالغين وصارت تنفق عليهم من مالهم حتى لم يبق عندهم شيء وأهملت شأنهم في التربية ولم تعلم أحد امهم صنعة واداروا يسألون الناس في الاسواق وتحقق ضياعهم لعدم وجود مال لهم وبعض اخوتهم البالغين له قدرة على تربيتهم والنفقة عليهم فهل اذا طلب هؤلاء القصر الذين انتهت مدة حضانتهم المتعرضين لسؤال الناس بالاسواق ليربهم ويعلمهم تبرعاً من عنده وحفظاً لاختوته من الضياع يسوغ له ذلك واذا تعرضت له والدتهم التي أنفقت مالهم واضاعتهم لا يلتفت الى قولها حفظ هؤلاء الايتام القاصر بن من الضياع (اجاب) اذا بلغ سن العلام سبع سنين يكون لاختوته البالغين ضمهم الى انفسهم لسقوط حق حضانة الام كما يكون لهم ضم الانثى اذا بلغ سن سبع سنين لذلك على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اخوة اشقاء وعن اخوة لاب وعن زوجته وعن أولاد قصر في حضانة أمهم فهل اذا تزوجت أم الاولاد اجنبيا ليس له حق في الحضانة تسقط حضانتها ويكون للم الشقيق اخذ الاولاد وضمهم اليه شرعا (اجاب) يسقط الحق في حضانة الصغير يتزوج المحاضنة

محرم سنة

٢٣ ١٢٦٩

صفر

١٣ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

٢٢ ١٢٦٩

ربيع الاول

١١ ١٢٦٩

يا جني منه وللم الشقيق ضيمهم اليه اذ لم يوجد من يقدم عليه من العصبات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها الآن عشر سنين وتزوجت امها من آخر ولام البنت ام اخذت البنت في حضانتها ولاي البنت المذكورة ام فهل له اخذ البنت تحضنها امه (اجاب) تنتهي حضانة الانثى ببلوغ سنها تسع سنين على ما عليه الفتوى في حيث بلغ سن البنت المذكورة عشر سنين كما هو مذكور فلا حق للمحضنة في حضانتها ويكون للاب ضمها الى نفسه والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اخ شقيق قاصر في حضانة امه بلغ سنه ثمان سنين اراد ذلك الاخ اخذه من امه فهل له ذلك حيث لم تكن وصيا عليه واذا باع ارضا خربة يملكها لام اتين بثن حال له طلبه من المشتريتين اذا كان البيع صحيحا (اجاب) للبائع المطالبة بثن ما باعه حيث لا مانع وتنتهي حضانة الغلام ببلوغ سنه سبع سنين على ما عليه الفتوى فلا لاخ المذكور اخذ اخيه من امه اذا كان سنه ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في بنت بالغة رشيدة ثيب فهل والمحال هذه تخير بين ابويها فاذا اختارت امها تجاب لذلك سيما وهي عاقلة مأمونة على نفسها (اجاب) اذا بلغت الانثى المذكورة ودخلت في السن واجتمع لها رأى تسكن حيث احبت وليس لابيها ضمها الى نفسه حيث لم يخش عليها وكانت مأمونة على نفسها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهي حامل ثم بعد الطلاق وضعت ذكرا فاراد والده الموسر ان ياخذ عنده ليرضعه فامتنعت المطلقة المذكورة من ذلك وطلبت ان ترضعه باجرة مثلها فهل تجاب لذلك وتسكون احق بحضانة الغلام المذكور حيث كانت صالحة لها حتى تنتهي مدة الحضانة ويلزم القاضي الزوج باجرة رضاعه وحضانتها حيث كان الطلاق ثلاثا وانقضت عدتها (اجاب) الام الصالحة للحضانة احق بحضانة الغلام حتى يستغني عن النساء وقد ربيع سنين وبه يفتي وتستحق المحضنة اجرة الحضانة اذا لم تسكن منكوبة ولا معتدة لايه وهي غير اجرة ارضاعه ونفقة فعلى الاب المذكور اجرة الحضانة وارضاع ولده وهي احق بارضاعه ما لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية ولودون اجر المثل في ارضاعه بل الاجنبية اولى ويستأجر الاب من ترضعه عند الام اما اجرة الحضانة فللام كما يعلم من كتب المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة انقضت عدتها وهي حاضنة لولد لها سنه ثلاث سنين فهل اذا تزوجت عن لاحق له في الحضانة تنتقل حضانة الولد لجدته ام امه المتزوجة بجدة حيث كان الاب لأم له ولا جدّة (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها باجنبي من الصغير وينتقل الحق في حضانتها لأم ولومع وجود ام الاب حيث كانت صالحة للحضانة وقادرة عليها لم يقسم بها مانع كتزوجه باجنبي منه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلق من زوجها مطلقا قابلا ولها بنت منه ثم تزوجت رجلا غير محرم للصغيرة وامها كذلك متزوجة بغير محرم واختها كذلك وللصغيرة اخت خالية من الازواج فهل تنتقل الحضانة

لها - لكونها خالية ومن قبلها ليس كذلك ولا تنتقل لها وتبقى بيد أمها (اجاب) يسقط الحق من المحضنة بتزوج المحاضنة بأجنبي من الصغيرة وإذا كانت الاخت المذكورة صالحة للمحضنة فآدمرة على القيام بتربية الصغيرة ولم يوجد من له حق التقدم عليها خاليا من الموانع يكون حق حضانتها المذكورة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت قاصرة منها وعن أخ فحضنت الصغيرة أمها مدة ثم تزوجت وانتقل الحق في حضانتها لام الأم الصالحة لها والآب بلغت الصغيرة سبع سنين ويريد عمها أخذها ونزعهما من جدتها أمها فهل لا يجب لذلك ولا يكون له أخذها من جدتها قبل انتهاء سن المحضنة حيث كانت المجددة صالحة لم يقم بها مانع (اجاب) نعم لا يجب العلم لا تراعى الصغيرة المذكورة من جدتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنتان من مطلقة أحدهما بلغ سن ثلاث سنين والأخرى ست سنين فأرادت الأم أن تطالبه بأجرة حضانتهم فأقامت من ذلك وهو موسر ويريد أن يأخذ البنت الكبيرة منهما فهل لا يجب لذلك ويجبر على دفع أجرة حضانتهم إلى بلوغهما مدة انتهاء المحضنة شرعا حيث كانت الأم صالحة للمحضنة ولم يقم بها مانع شرعي (اجاب) الأم أحق بحضنة الانثى حتى تنتمى وقد ربعت سنين وعليه الفتوى فإذا كانت الأم المذكورة صالحة للمحضنة لا يكون للآب أخذ بنتيه المذكورين منها إذا كان الأمر ما هو مذکور وعليه نفقتهم وأجرة حضانتهم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقة بلغ سن تسع سنين ثم تزوجت الأم أجنبية من الصغيرة فأخذ الآب البنت منها وحجر عليها في بيته فهل والحال هذه تسقط حضانة الأم ببلوغ سن البنت ذلك وليس لأحد جبر الآب على أخذ ابنت لامها في بيت زوجها الأجنبي من الصغيرة بدون مسوغ شرعي (اجاب) تسقط حضانة الانثى ببلوغ سن تسع سنين على ما عليه الفتوى وليس للآب بعد انقضاء حضانة الصغيرة منع أمها من رؤيتها وليس للآب ضمها إليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) بمانعه

ما قول مولانا الرشيد إلى الهدى * مهدي الانام بمنهج النعمان
فمن لزوجه أبان وقدمضت * اقراؤها لكن له بنتان
صغراهما بلغت سنين تسعة * كبراهما عشرا كذا ستان
والأم تبغى حضن تين وبعلاها * قد قال لا بتساي تشتهيان
هل تحرم الأم المحضنة منهما * وأبوهما أولى بهذا الاحسان
لا سيما أن الزمان فساد * وبغائوه بحران يلتقيان
نرجو الجواب لنهتدي ببيان * لازلت انسان عين زمان
ثم الصلاة على النبي وآله * مازال بالمهدي هدى الثقلان
(اجاب)

الحمد لله العظيم الشأن * من شرف الانسان بالعرفان
اهد بتداعق دأيد بعناظمه * ازرى عقود الدر والمرجان
يمتنان بغي الرشاد انتهدى * فخذ الهدى للحق بالتيهان
ان الصبية تشتهي ان اكملت * تسعا وهذا القول ذوالرجحان
والسمع مودة خضنها فاذا انقضت * فوليا أولى من النسوان
قد قاله الحبر الامام محمد * وعليه قنوانا بذى الازمان
فيكون للاب اخذ بنتي صلبه * وتبوء تلك الام بالحجرمان
هذاجواب قد أبان عن الهدى * فاطفر به وأشكر لذى الاحسان
أقنى به العبد الفقير محمد السهمدى هو المحفى والنعمانى
ثم الصلاة على الرسول المصطفى * من صفوة الاخيار من عدنان



والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ومعهما منه ابن صغير بلغ سنه سبع سنين
اراد الاب اخذه وضمه لنفسه فنعته الام من اخذه متعلقة بعدم انتهاء من الحضانة فهل
اذا اقام الاب بيعة تشهد بان سنه بلغ سبع سنين ودخل في الثامنة تقبل شهادتها ويكون
له اخذه منها وضمه لنفسه ولا عبرة بتعلقها بالذكور (اجاب) اذا اختلف الاب والام في
سن التلام فان كل وشرب ولبس واستنجد وحده دفع اليه والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة غضبت من زوجها في بيت أبيها ومعهما منه ولد وبنت سنهما أقل من
خمس سنين فهل تكون حضانتها لأمهما والحال هذه واذا اراد الزوج اخذها منها
لا يجاب لذلك (اجاب) الام أحق بالحضانة قبل الفرقة وبعدها ونشوز الزوجة لا يسقط
حق الحضانة وتؤثر الزوجة بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض له من مطلقته بنت بلغ سنها خمس سنين فرض
لها أجرة لكل يوم ثلاثون نصف فضة والحال انه معسر غاية الاعسار فهل اذا كان فقيرا
جدا لا يقدر على أداء المفروض وكانت له حالة خالية من الزوجات متبرعة بالحضانة
وبالانفاق عليها من مالها ينقل الحق في الحضانة لها اذا كانت الام لا تحضنها الا باجرا اذا
تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الاب معسرا ولم ترض الام بتربية الصغيرة مجانا دفعت
للتبرعة بالحضانة حيث كانت صالحة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من
مطلقته بلغ سنها أربع سنين فلما اراد الان الاب أن يأخذ البنت عنده في بيته نهارا او يدفع
المفروض لامها وترجع في البيت عندها ومهاو يمنعها عن أمها عناد او لم ترض الام بذلك
وهي خالية من الزوجات صالحة للحضانة فادركها الحق في ذلك (اجاب) الام أحق
بحضانة بنتها المذكورة وليس للاب اخذها من الام حيث كانت صالحة للحضانة لم يرقم
بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ثم طلقها ولها بنت صغيرة
تحضنها والاب يعطيها أجرة حضانتها والا أن تريد أن تسافر بها الى قرى الصعيد فوق

١٢٦٩

٢٦

جمادى الاولى

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

١٨

جمادى الثانية

١١٦٩

٣

سنة جادى الثانية

١٢٦٩

٣

مسافة التصرف فهل والحال هذه لا يمكن المرأة من أخذ البنت معها إذا لم يرض الأب
الذكور ويكون له أخذها منها إن لم تمتنع من السفر (اجاب) نعم لا يمكن للمرأة
الذكورة من السفر بنتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها من مطلقها
ولد عمره أربع سنين ومفروض على المطلق المذكور في كل يوم عشرون فضة أجرة
للمحضنة فهل إذا اراد الزوج أخذ الولد ومنع أجرة المحضنة ليس له ذلك حيث كانت تلك
المرأة صالحة للمحضنة غير عاجزة عن تربية الولد (اجاب) الأم أحق بمحضنة ابنها الصغير
وليس لآبيه إبطال حقها منها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
امرأة في بلدها وهى مصر ثم انتقل بها إلى قرية من قرأها وطلقها طلاقاً ثانياً ثاوله منها وولد
يحتاج إلى المحضنة فهل للمرأة أن تأخذ الولد وتنتقل به بعد انقضاء عدتها إلى وطنها الذى
نكحها فيه وعليه أجرة المحضنة (اجاب) نعم يكون لها الانتقال بالولد إلى ما ذكر والحال
هذه حيث لم يقيم بها مانع من المحضنة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت من
زوجها وله منها ابن بلغ سنه سبع سنين وزيادة فهل تنتهى حضانتها له بمضى سبع سنين
والأب أخذه بعد ذلك وضمه إليه شرعاً وتجب على تسليمه له (اجاب) تنتهى حضنة
الولد المذكور ببلوغ سنه سبع سنين على المفتى به فإذا تحقق بلوغه هذا السن يكون
لآبيه ضمه إليه جبراً أو أفلاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وقصر
وللقصر أخ وصى شرعى عليهم من قبل الأب ومن جملة الورثة بنت بلغت من العمر نحو
اثنى عشرة سنة فهل إذا اراد الأخ الوصى أخذها من أمها وضمها لنفسه وطعمها من
ماله تبرعاً منه لأجل توفير نصيبها يحجب لذلك شرعاً ولا يكون لامها مطالبة بنفقة
(اجاب) نعم يحجب الأخ العاصب المذكور لذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنتين من غيرها قاصرتين ولم تبلغا سن المحضنة
فهل إذا كانت أم القاصرتين المطلقة من زوجها قبل الموت خالية من الأزواج وصالحة
لحضنتهما أولم يقيم بها مانع شرعى يحجبون الحق في حضنتهما لها وليس لأخت الزوج
المتروجة بأجنبي من الضغيرتين حق في حضنتهما مع وجود أمهما والحال هذه (اجاب)
الأم أحق بمحضنة بنتيها المذكورتين حيث كانت صالحة لذلك ولا حق للعمة في
حضنتهما والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من الضابط خاتمه بما صورته
رجل طلق زوجته وله منها بنتان أحدهما عمرها عشر سنوات والثانية عمرها اثنا عشرة
سنة فتزوجت غيره فاخذها والدمها ووضعها عند أخت له فعمارت تلك الأخت
تصرف عاينها مدة طويلة ثم بعد ذلك توفى والدمها فأرادت والله ما بعد موته أخذها
من عمتها فهل ليس لها ذلك وما الحكم (اجاب) الرأى للقاضى في ذلك فيضع البنتين
المذكورتين عند من شاء من النساء الأميئات المسلمات القادرات على الحفظ فإذا كانت
الأم أو العمة بهذه الأوصاف يكون للقاضى وضعهما عند هاتين الأوصاف لهما محرماً

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٩

غير فاسق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها ابن سنة ثمان سنين وطعن في التاسعة وللصغيرة اخ لام واخ عاصب فهل يكون للاخ العاصب ضمه اليه واخذه منها ولا حق لها في حضنته لاسيما وقد تزوجت بعد موت ابيه باجنبي من الصغير (اجاب) لا حق للام والحال هذه في حضنته ولدها ولاخيه العاصب ضمه الى نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة صار زوجها زوجا فالتزم ابوها بما لها من الحقوق الشرعية من مؤخر ونفقة عدة وان يطلقها فرضى الزوج بذلك وطلقها فهل اذا طلقها زوجها وله منها بنت رضية يكون لام البنت مطالبة المطلق باجرة الحضنة الى انتهاء سنها شرعا حيث كانت خالية من الزواج ولم يقيم بها مانع شرعي (اجاب) الام احق بحضنة بنتها الصغيرة اذا كانت الام صالحة لها وعلى الاب نفقة ابنته وأجرة الحضنة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ظاهر الاعسار له ابن رضيع من مطلقة طلبت أجرة الارضاع والحضنة وامتنعت من تربيته بغير أجر وللصغيرة أخت من ابيه قالت انا ارضعه واربيه بغير أجر فهل حيث لم ترض ام الصغير بترتيبه بغير أجر يكون للاب اخذه منها ودفعه للتبرعة حيث كان اعساره ظاهرا بينا (اجاب) اذا كان الاب معسرا وأبت الام عن تربية الصغير مجانا دفع للتبرعة اذا كانت صالحة لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في صغيرة سنها ست سنين كانت في حضنة أمها ثم تزوجت امها اجنبا عنها ولها اختان لاب متزوجتان باجنبي عنها ايضا ولها أخ من الاب عاصب لها ولم يوجد لها اقارب غير من ذكر فهل يسقط حق النسوة المذكورات من حضنتها بتزوج كل منهن باجنبي ويكون لاختها العاصب المذكور ضمها الى نفسه وحضنتها (اجاب) يسقط حق الحضنة بتزوجها بغير محرم من الصغيرة وحيث لم يكن للبنت المذكورة حاضنة من النساء الصالحات للحضنة يكون لاختها العاصب المذكور ضمها الى نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أبيها ودخل بها وأتى منها ببنت رضية عمرها سنة فهل اذا طلقها زوجها يكون الحق في حضنته بنتها لها الى تسع سنين وليس للاب اخذها قبل ذلك حيث لم يقيم بها مانع شرعي وعلى الاب الانفاق على ابنته وأجرة الرضاع مادامت في حضنة الام (اجاب) نعم اذا كانت ام الصغيرة المذكورة صالحة للحضنة لا يكون لابها اخذها منها والحال هذه وعلى الاب الانفاق على بنته الصغيرة وعليه ايضا اجرة حضنتها وارضاعها بعد خروجهما من عدته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهما منه ابن بلغ سنة سبع سنين وزيادته وبنت بلغ سنها ست سنين فادعت بانها حامل ففرض عليه القاضي نفقة لعدتها ولاولادها معلومة القدر لكل يوم فصار يدفع لها مافرض عليه مدة اثنين وعشرين شهرا ولم تضع وتبين ان لا حمل بها وأقرت بانها حاضت ثلاث حيض بحضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكر تؤخذ باقرارها باقتضاء عدتها ولا مطالبة لها عليه بعد ذلك بنفقة عدتها ويكون له اخذ ابنتها بحضنته يملو غ

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

شعبان
٧

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

شوال
١١

سنة	شوال
١٢٦٩	١١
	٢٦
١٢٦٩	٣٠
	١٨
١٢٦٩	٢٣
١١٦٩	٢٩
١٢٧٠	٢

ذى القعدة

ذى الحجة

محرم

سنة سبع سنين وطعنه في الثامنة (أجاب) اذا ثبت اقرار المعتدة المذكورة بانقضاء عدتها لا يكون لها المطالبة بنفقة العدة بعد ذلك والحق في حضانة الصغير لأمه حيث كانت صالحة للحضانة حتى يبلغ عمره سبع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت في حضانة أمها فترجعت أمها برجل أجنبي من الصغيرة وللبنت جدة من قبل أمها وجدة من قبل أبيها فهل والحال هذه تنتقل الحضانة لمجدها أم الأم حيث كانت صالحة لها وقادرة عليها وليس لمجدها من قبل الأب حق في الحضانة مادامت أم الأم موجودة (أجاب) اذا تزوجت أم الصغيرة بغير محرم منها سقط حق الأم من الحضانة وانتقل الحق فيها للجدّة أم الأم حيث كانت صالحة لذلك وتقدم على أم الأب والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضيعه وتريد أخذ أجرة منه على أرضاعها وحضانتها وهو معسر جدا فظاهر الأعراس روله أم متبرعة بالحضانة والرضاع خالية من الأزواج فهل يمكن من أخذها من أمها ودفعها للتبرعة حيث كان معسرا (أجاب) الأم أحق بارضاع ولدها بعد العدة اذا لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية ولودون أجر المثل بل الاجنبية المتبرعة أحق منها في الارضاع واذا كان الأب معسرا ولم ترض الأم بتربية الصغيرة مجانا دفعت للتبرعة المذكورة حيث كانت صالحة للحضانة من أدلها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت صغيرة بلغت من العمر سنتين وعن أخت شقيقة خالية من الأزواج صالحة للحضانة فهل يكون الحق في حضانة الصغيرة لخالة الصغيرة المذكورة حيث لم يكن هناك من يقدم عليها من جهة الأب (أجاب) نعم تكون حضانة الصغيرة المذكورة لخالتها والحال هذه حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة تزوجت رجلا ثم طلقها وانقضت عدتها منه وأرادت المذكورة عند أمها فخنعها أخوها من ذلك وأمرها بالاقامة معه قهر عليها فهل يكون لها الاقامة حيث شاءت اذا كانت مأمونة على نفسها وطعنت في السن او يكون لآخيتها ضمها اليه (أجاب) اذا طعنت البالغة في السن وكانت مأمونة على نفسها يكون لها السكنى حيث أرادت وليس لآخيتها معاوضتها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت وولد عمر البنت ثلاث عشرة سنة وعمر الولد احدى عشرة سنة فهل لا يكون للام حق في حضانتها حيث بلغا هذا السن ويكون للأب أخذهما منها وضمهما اليه والحال ما ذكر (أجاب) نعم يكون للأب ضم ولديه المذكورين والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن عمره ثلاث سنين وبنت عمرها ست سنين يريد الأب ضمهما اليه فهل والحال هذه لا تنتهي حضانتهم ما يلوغ منهما هذا السن المذكور ويكون للام أخذهما من أبيهما الى ان يبلغا سن الحضانة شرعا (أجاب) الأم أحق بحضانة اولادها قبل الفرقة وبعدها الى انتهاء مدة الحضانة حيث كانت صالحة لها لم يقم

بها مانع ومدة الحضانة تنتهي ببلوغ الذكّر سبع سنين والآنثى تسع سنين على ما عليه
 الفتوى فليس للاب اخذ ولديه من أمهم اذا كان الواقع ما هو مذکور والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهما بنتان احدهما بنت تسع سنين والاخرى بنت
 اربع سنين وقرروا عليه المحاكم الشرعي كل يوم اربعين فضة ثم بعد مدة تزوجت اجنبيا
 فهل تسقط حضانتها والاب اخذ اولاده منها حيث لم يوجد للبنتين من يقدم على الاب
 من النساء من قبل الام والاب (اجاب) حيث سقطت حضانة الام بتزوجها باجنبي
 في حق البنت الصغيرة وبلوغ الثانية تسع سنين ولم يكن للصغيرة من يقدم على الاب في
 حضانتها كان للاب ضمها اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها
 بنت صغيرة بلغ سنها ثمان سنين فهل اذا تزوجت أم الصغيرة بعد وفاء العدة بعدة وكان لها
 أم عياء غير صالحة للحضانة ولا ابى الصغيرة أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة يتنقل
 الحق لها حيث لم يكن هناك من تقدم عليها من قبل أم الصغيرة من النساء (اجاب) اذا
 سقطت حضانة الام بتزوجها باجنبي من الصغيرة وتحقق في أم الام ما يسقط حضانتها
 يكون لام الاب ضمها اليها حيث كانت صالحة للحضانة لم يقم بها مانع وليس مجرد العمى
 مسقطا مع القدرة على الحفظ فلو كانت عاجزة لا يكون لها حق في الحضانة كما يستفاد من
 رد المختار من اول الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقته بلغ سنها
 سبع سنين فاخذها الاب من الام وضمها في عياله بدون مسوغ قبل انتهاء مدة الحضانة
 فهل لا يجاب لذلك حيث كانت الام خالية عن الأزواج وصالحة للحضانة ويجبر الاب
 على تسليم البنت للام ولها مطالبة به بنفقة الصغيرة واجرة حضانتها (اجاب) الام احق
 بحضانة ابنتها الصغيرة قبل الفرقة وبعدها الى ان تبلغ تسع سنين حيث كانت صالحة
 للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع فلا لام المذكورة ضم ابنتها اليها اذا كان الامر كذلك
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن جاوز سنه سبع سنين بل طعن
 في التاسعة فهل يكون لابي اخذه من أمه وضمه اليه بالارض أمه حيث كان الامر ما هو
 مذکور (اجاب) نعم للاب المذكور ضم ابنه المذكور اليه جبر وليس لامه في حضانتها
 حق اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت بالغة رشيدة
 ماتت امها وصارت مقيمة عند جدتها أم أمها واخوانها يريد الان الاب ضمها لنفسه
 وهو متزوج بامرأتين اجنبيتين منها فهل اذا ارادت البنت المذكورة الإقامة مع جدتها
 المذكورة وكانت مأمونة على نفسها ودخلت في السن واجتمع له رأى تسمك حيث
 شاءت وليس للاب جبرها على اسكانها معه (اجاب) بلغت الجارية مبلغ النساء ان بكر
 ضمها الاب الى نفسه الا اذا دخلت في السن واجتمع لها رأى أي تم عقلها بحيث لا تخدع
 فتسكن حيث أحببت حيث لا خوف عليها كما صرح بذلك في كتب مذهبنافان فقدشئ
 من ذلك يكون للاب ضمها اليه جبر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد أن يطلق

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٤

١

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٠

سنة

محرم

زوجته وله منها بنتان سن احدهما ثمان سنين والاخرى احدى عشرة سنة فهل اذا وقعت
الفرقة بينهما يكون للاب المطلق ضم من بلغت احدى عشرة سنة الى نفسه وليس لامها
حق في حضانتها حيث بلغت هذا السن (اجاب) نعم يكون للاب ضم ابنته المذكورة
الى نفسه ولا حق لامها في حضانتها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها
زوجها ولها منه بنت بلغت سن تسع سنين وعقد عليها والدها الشخص ولم يدخل بها فهل اذا
طلبت الام حضانتها وتقدير نفقة لها لا يجاب الى ذلك (اجاب) تنتهي حضانة الصغيرة
ببلوغ سن تسع سنين على ما عليه الفتوى فليس لامها حق في حضانتها بعد ذلك والله اعلم
(سئل) في رجل تزوج امرأة من منوف العلابلدهما ومكث معها مدة من السنين هناك
ثم بعد ذلك حضر الى مصر واستخدم بها فغارت له زوجته فطلقها وله منها ابن وضيع فقرر
على نفسه لها كل يوم عشرة قضة اجرة الرضاع والحضانة ثم سافرت الى بلادها ومكثت
هناك حتى تجمد لها قدر من الدرهم فطلبت منه ما تجمد فامتنع من ذلك متعللا بانها
سافرت بولدها الى بلادها التي عقد عليها فيها فهل لاجرة بتعاليه بذلك ويجبر الزوج المطلق
على دفع ما تجمد عليه من اجرة الرضاع والحضانة لمطابقة (اجاب) نعم يجبر الزوج المذكور
على دفع ما تجمد عليه مما ذكر ولا عبرة بتعاليه المذکور ورؤا الحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنه البالغ وعن ابنته وترك دارا صغيرة وعليه
ديون فهل اذا دفعت الزوجة ما يخصها من الدين يكون لها اخذ نصيبها من الدار واذا
انتهت مدة الحضانة يكون لاختى البنت الشقيق اخذها وضمها اليه شرعا (اجاب) نعم
للزوجة المذكورة اخذ نصيبها من الدار والمورثة عن زوجها حيث لا مانع وفي رد المختار
من فصل الحبس قال أي في جامع الفصولين وجاز لاحد الورثة استخلاص العين من
التركة باداء قيمته الى الغرماء لا الى الوارث الاخره وقوله باداء قيمته الخ قال الرمي
في حاشيته عليه هذا اذا لم يكن الدين زائدا لانه ذكر قبله ان الدين لو كان زائدا على التركة
فلهم استخلاصها باداء دينه كله لا بقدر تركته كقن جني يفديه مولا به بارشه اه واذا
انتهت حضانة الصغيرة يكون لاختيها ضمها اليه ان لم يكن مفسدا والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجته وولدين احدهما صغير مرضع سنه سنة وثمانية أشهر والثاني سنه
سبع سنين فتزوجت اجنبيا من الصغير ولم يكن له احد يستحق الحضانة بعدها فهل
يكون لعمهما اختي ابيهما اخذ الولدين وضمهما اليه ولا حق لامهما في الحضانة حينئذ
(اجاب) تنتهي حضانة الصغير ببلوغ سنه سبع سنين على ما عليه الفتوى وتسقط
حضانة الام بتزوجها اجنبيا من المحضون في حيث كان الحال ما ذكر يكون للعم المذكور
ضمهما اليه اذا لم يوجد من يقدم عليه ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت
عن بنت فطلبت أم الميثة من الاب اخذ البنت عندها وتبرعت بالحضانة والنفقة لبنت
بنتها فسلمت لها البنت على ذلك ثم جاءت الجدة الآن تطالب الاب بنفقة البنت في المدة

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

صفر
٤

١٢٧٠

١٦

صفر سنة

١٨ ١٢٧٠

٢١ ١٢٧٠

٢٢ ١٢٧٠

ربيع الاول
١٥ ١٢٧٠

ربيع الثاني
٤ ١٢٧٠

جمادى الاولى
٦ ١٢٧٠

المأضية ولم يقرر عليه نفقة للبنت من طرفها لم شرعى ولم يقع بينهما تراض على نفقة بل تبرعت بحضانتها ونفقة فهل لا يكون عليه نفقة بذلك وإذا أراد أخذ ابنته من عند جدتها وكان عمر البنت يزيد عن عشر سنوات يكون للاب أخذها شرعا (اجاب) ليس للجدّة مطالبة الاب بنفقة ماضى حيث الحال ماذ كر للاب ضم ابنته اليه اذا بلغت هذا السن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابنتان محضونتان تحت يد أمهما احدهما بلغت ثلاث عشرة سنة والثانية بلغت عشر سنين وأراد الاب نزعهما من أمهما لدفع الكفاية والضرر عنه فهل يجاب لذلك وتخير الام على تسليمهما (اجاب) تنتهي حضانة الصغيرة ببلوغها تسع سنين على ما عليه الفتوى فاذا تحقق ماذ كر يكون للاب أخذها من أمهما المطلقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاقل بالغ رشيد مأمون على نفسه في معيشة وحده بكسبه وسعيه الخاص به تزوج امرأة ودخل بها وعاشا مدة وله اب يريد الآن الاب ضم ابنته المذكور اليه فهل اذا كان ابنه مأمونا على نفسه واستغنى برأيه لا يكون لابيه ضم ابنته المذكور اليه جبراعنه في معيشته والحال هذه (اجاب) نعم لا يكون للاب ضم ابنته المذكور الى عياله جبر او الحال هذه حيث لم تخش عليه الفتنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها خمس سنين ثم بعد مدة تزوجت أم الصغيرة برب رجل أجنبي من الصغيرة فهل اذا كان لها ام ينتقل الحق لها في الحضانة حيث كانت صالحة لها واذا عقد عليها الاب لقاصر بحضرة وليه لا يقطع العقد حق حضانة الجدّة لها سيما وهي غير مطيعة لوطء (اجاب) الحق في حضانة الصغيرة المذكورة لجدتها ام الام الصالحة للحضانة حيث لم يقيمها مانع ولا يسقط حق الحضانة بتزوج الصغيرة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان صغيرتان في حضانة أمهما وتريد الام أن تحضنهما باجرو الحال انها غير صالحة للحضانة لكونها تباع وتشتري وتترك الصغيرتين ضائعتين وللاب ام خالية عن الازواج صالحة للحضانة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تقدم ام الاب الخالية عن الازواج الصالحة للحضانة على ام الصغيرتين في الحضانة (اجاب) اذا كانت الام غير مأمونة على الصغيرتين بأن تخرج كل وقت وتتركهما ضائعتين يستطحقهما في الحضانة وينتقل الحق فيها للجدّة المذكورة والحال ماذ كر حيث لم يوجد من يقدم عليها ولم يقيمها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في هذه البلدة اعني مصر المحروسة وخلف منها ولدا عمره خمس سنوات ثم طلقها فهل اذا ارادت الانتقال بالولد من بلدا يه التي نكحها فيها لا تجاب لذلك ويكون للاب اخذ ابنته منها جبراعليها سيما اذا كان الانتقال الى بلدة بعيدة عن البلدة المذكورة (اجاب) ليس للمطلقة بعد عدتها الخروج بالولد من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما انتقلت اليه بالولد وموطنها وقد نكحها ثم والله تعالى اعلم (سئل) في وصى على قاصر من قبل

سنة جادى الاولى

١٢٧٠

٩

ابيه له مال وقد بلغ سن هذا القاصر احدى عشرة سنة فخاف الوصى الذى هو خاله عليه من اقامته وحده وخاف ايضا على ماله الموجود بانزل ويريد الوصى المذكور ضم هذا القاصر الى عياله والصرف عليه من مال نفسه متبرعا وحفظ مال القاصر الى بلوغه رشيد افهل يجاب لذلك وتسقط حضانة الام حيث لم يوجد للصغير من يقدم على الخال الوصى المذكور من العصبية ولا من ذوى الارحام (اجاب) نعم يكون للخال الوصى المذكور ضمه اليه وحفظ ماله اذا كان الواقع ما هو مسطور قال فى الملتقى وشرحه ثم اى بعد انتهاء مدة المحضاة يجبر الاب او الوصى او الولي على اخذه لان الصيانة عليه اه ومثله فى شرح المجمع لابن ملك كفى تنقيح الحمادية وفيها وفي حاشية المحير الرمل على التبع قوله وياخذ الاب ولا خيار للصغير اقول وكذا غير الاب عند عدمه عن له حق المحضاة قال فى المنهاج لجلال الدين أبى حفص عمر بن محمد بن عمر الانصارى العقيلي من الحنفية وان لم يكن للصبي اب وانقضت المحضاة فى سواه من العصبية الاقرب فالاقرب غير ان الاثنى لا تدفع الا الى محرم ومثله فى الخلاصة والتاريخانية اه ومثله فى حاشيته على البحر اه وفى رد المحتار من المحضاة قلت بقى ما اذا انتهت المحضاة ولم يوجد له عصبية ولا وصي فاطاها رانه يترك عند المحاضنة الا ان يرى القاضى غيرها أولى له اه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته ومعها منه بنت عمرها خمس سنين ومقرر على نفسه لها كل يوم أربعين فضة ويريد أن يزوجه افهل اذا زوجها له ان يأخذها من أمها أو تبقى عندها حتى تصلح للاستمتاع بها ونفقة عليها (اجاب) لا تسقط المحضاة بتزويج الصغيرة فى مدة المحضاة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن فى الثامنة فهل تنتهى حضانة الصغير ببلوغه السن المذكور ويكون لابيئه أخذه وضمه لنفسه والمحال هذه (اجاب) نعم تنتهى حضانة الذكور ببلوغه هذا السن والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له صغير من مباته المنقضية العدة ولا تحضنه امه الاباجرة والاب معسر وعنده خالته متبرعة له بحضانته ونفقته فهل يقال لام الصغير اما أن تحضنه بلا أجر أو تدفعه لخالة الاب المتبرعة له بذلك (اجاب) اذا كان الاب ظاهر الاعسار وأبت الام أن تحضن الصغير الاباجرة ولا ي الصغير خالته متبرعة بحضانته خالية من الزوجات غير المحارم قادرة عليها لم يكن بها مانع يقال للام اما ان تمسكى الصغير بمجانا أو تدفعه للتبرعة المذكورة وليس للخالة منع الولد عن أمه فان اختل حال الخالة لا يدفع اليها والله تعالى اعلم (سئل) فى مطلقة أقرت بانقضاء عدتها بالحيض فى مدة تحتمله وهى ثمانية أشهر وتريد التزوج باجنبي ولها رضيع من مطلقها فهل يقبل قولها فى انقضاء عدتها وتنتقل المحضاة بتزويجها لامها حيث كانت قادرة عليها صالحة لها مونة على تربية الولد المذكور والجدة لها بيت غير بيت الرب تسكن فيه مع الصغير لا مع الرب (اجاب) نعم يقبل قولها فى انقضاء عدتها فى مثل تلك المدة بالحيض بل فى شهرين على

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

٢٠

المقضى به وبتزوج أم الصغير أجنبيًا منه يسقط حقها في حضانتها وينتقل الحق لام الأم إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وله منها بنت في حضانتها أمها بلغ سنها تسع سنين فهل والحال هذه يكون للاب أخذها وتربيتها وتسقط حضانتها أمها (أجاب) نعم للاب ضم ابنته إلى نفسه حيث بلغ سنها تسع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مطلقه مبانة ومنقضية العدة منه وله منها ابن صغير تزوجت باجني من الصغير فهل تسقط حضانتها منه وإذا كان لها أم متزوجة ببعد الصغير ساكنة مع ابنتها مع زوج بنتها في بيت واحد وطلبت أن تحضن الصغير ويفرض لها على أبيه أجرة حضانتها والاب معسر بها وتأتي من حضانتها الاباحة وعند ماله وعمته كل منهما تحضنه وتبرع له بحضانتها ونفقة يقال للجددة أما أن تحضن به بلا أجر أو تدفعه لأحد محارمه المتبرع له بالاسيما وإن الجدة تستديم الخروج من بيتها كل يوم ولا تستقر فيه على الدوام وتتركه ضائعاً ويخشى على الصغير (أجاب) مخالفة الصغير المذكور ضمه إليها متبرعة بحضانتها إن كان الواقع ما هو مسطور وكانت المخالفة صالحة لحضانتها قادرة عليها لم يكن بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت قاصرة بلغت من العمر ثلاث سنين وهو يدفع لامها كل يوم المفروض عليه من النفقة تلك المدة والآن تزوجت أم الصغيرة باجني فهل إذا كان لابي الصغيرة أم متزوجة بابيه وجدة خالية من الأزواج ينتقل الحق في الحضانت لأمه أو جدته (أجاب) تسقط حضانتها لام بتزوجها أجنبيًا من الصغيرة وينتقل الحق فيها لام الاب حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع ولم يوجده من يقدم عليها من الجدات من قبل الام وتقدم على جدة الاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت بالغه رشيدة من مطلقته مقيمة عند أمها الكونها مأونة عليها فأراد الاب أخذها من عند أمها وضما لنفسه عند ضرة أمها فاه تنعت البنت المذكورة من ذلك واختارت السكنى عند أمها فهل والحال هذه تجاب لذلك حيث كانت البنت مأونة على نفسها ودخلت في السن واجتمع لها رأي وليس للاب إجبارها على اسكانها مع ضرة أمها وإذا أرادت أن تزوج نفسها الرجل كقولها وبمهر المثل تجاب لذلك وليس للاب معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) ليس للاب ذلك إن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها منها ابن وبنت في حضانتها أمهما فهل إذا كان الاب معسر أظاهر الاعسار وعنده أمه متزوجة بابيه متبرعة بحضانتها هذين الولدين قادرة عليها صالحة لها لم يقيم بها مانع شرعي فهل يقال لام الصغيرين أما أن تحضنهما بلا أجر أو تدفعيهما لابيهم ما يدفعهما لأمه المتبرعة بالحضانت القادرة عليها الصالحة لها (أجاب) إذا كان الاب معسر أظاهر الاعسار وأبت الام أن تربي الصغيرين نجنا ووجدت الصغيرين تطلب ذلك يقال للام أما أن تحضنهما بلا أجر أو تدفعيهما لجدتهما المتبرعة بها إذا كانت

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

رجب
١٣

١٢٧٠

١٨

- الحمة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضانه أمه فرض له على نفسه قدر ما علم من الدراهم أجره للحضانة ثم تزوجت الأم المحاضنة اجنبيا ليس له حق في الحضانة ولها أم خلية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها فهل والحال هذه تنتقل الحضانة لام الأم وتقدم على غيرها وعلى الأب دفع ما تجمد عليه من الأجرة المفروضة للحضانة الى انتهاء سن الصغير سبع سنين مدة الحضانة (اجاب) تسقط حضانة الأم بتزوجها اجنبيا من الصغير وينتقل الحق في حضانتها الى أم الأم اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع وليس لها أن تسكن بالصغير في بيت الراب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنتان من مطلقته احدهما بنت ثمان سنوات والثانية بنت خمس سنوات والأم المطلقة ليست أهلا للحضانة وليست مؤتمنة عليهما لاتهمها وخيانتها والمطلق له أم وجارية فهل والحال هذه تسقط حضانتها وللاب أخذهما لان عنده من يصونهما من الخروج وغيره أو ما الحكم سيما انها تخرج كل وقت ولا تستقر في البيت ويخشى دلي البنتين من تركهما (اجاب) الحضانة للام قبل الفرقة وبعد ما الى انتهاء مدتها الا ان تكون مرتدة أو فاجرة فخورا بضيع به الولد أو غير ما مونة بأن تخرج كل وقت وترك الولد ضائعا فان كانت الأم المذكورة متصفة بما ذكر ينتقل الحق في حضانة الصغيرتين المذكورتين لام الأب ان لم توجد أم الأم وكانت الحمة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ومعهما منه ابن رضيع ففرض لها على نفسه أجرة رضاع وحضانة على يد القاضي كل يوم ستين فضة بموجب وثيقة بيداه فهل اذا تجمد لها قدر معلوم من الدراهم أجرة مدة أشهر ومات ابنها يكون لها مطالبة مطلتها بما تجب مد لها ويكون دينها عليه يلزمه اداؤه لها (اجاب) تستحق الأم أجرة الحضانة والرضاع اذا لم تكن منكوجة ولا معتدة لابي الصغير فيكون للام المذكورة مطالبة الأب بما قرره على نفسه من الأجرة المذكورة بعد العدة مدة ارضاعها وحضانتها ولا تسقط الأجرة الماضية بموت الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة ومفروض لامها على المطلق قدر معلوم أجرة حضانة كل يوم فتزوجت المطلقة باجنبي من الصغيرة بعد أن سافرت بها الى غير بلدتها التي نكحها فيها من غير اذنه فهل تسقط حضانتها بذلك ولا يلزمه دفع شيء من أجرة الحضانة (اجاب) نعم تسقط حضانتها بما ذكر وعليه أجرة ماضية قبل المنازعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها صغيرة في حضانة أمها فتزوجت أم الصغيرة اجنبيا ليس له حق في الحضانة فانتقلت الحضانة لامها فهل اذا كان الأب معسرا ظاهر الاعسار وعنده أمه متبرعة بالحضانة قادرة عليها يقال لام أم الصغيرة اما ان تحضنها بلا أجر أو ندفعها لابيها يدفعها لأمه المتبرعة بالحضانة الصالحة لها (اجاب) اذا ثبت اعسار الأب بالبينة الشرعية يقال لام الأم اما ان تحضن الصغيرة مجانا بلا أجر أو

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٧

١٢٧٠

٢٨

شعبان سنة

٣ ١٢٧٠

تدفعها للاب يدفعها لأمه انصالحا للمحضنة القادرة عليها حيث لم يقم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان احدهما سنها اثنتا عشرة سنة والثانية بنت عشر سنين فهل اذا طلها ابهما الاب يمكن من ذلك شرعا (اجاب) نعم يمكن الاب من اخذ بنتيه المذكورتين من مطلقته حيث بلغتا هذا السن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مبنوته بنت قاصرة في حضنة أمها وبعد مدة تزوجت الام اجنبيا من الصغيرة ولها جدة أم أم متزوجة باجنبي عنها أيضا ولم يكن لها غيرهما الا عمتان شقيقتان خاليتان من الأزواج احدهما أكبر من الاخرى كلتاهما ساسا كمتان بمنزل الاب صالحتان للمحضنة قادرتان عليها لم يكن بهما مانع فهل تنقل المحضنة لاحدهما حيث لم يوجد من يقدم عليهما في المحضنة ويسقط حق الام والجدة من حضنتهما متزوجهما باجنبي من الصغيرة (اجاب) نعم يسقط حق الام والجدة المذكورتين بتزوجهما اجنبيين من الصغيرة وينتقل الحق الى العمتين في حضنتهما واذا اجتمع من له حق المحضنة يقدم الاصغر ثم الاورع ثم الاكبر كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه فوضعت بنتا وقد رلها القاضي نفقة كل يوم عشرين فضة نظير حضانتها فرضى المطلق بذلك واستمر الى ان بلغ سن الصغيرة تسع سنين ثم تزوجت أمها رجلا اجنبيا من الصغيرة ففرض أبو الصغيرة على نفسه كل يوم عشرة فضة ورضيت أمها واستمرت على ذلك سنتين فهل والحال هذه لا تستحق أم الصغيرة المذكورة الاما فرضه الاب على نفسه لمحضنتها حيث كانت راضية بها وتتمسك حضنة البنت المذكورة ببلوغ سنها هذا السن المذكور ويكون لا يباح ضمها لنفسه شرعا (اجاب) نعم للاب المذكور ضم ابنته الى نفسه والحال هذه ولا تستحق الزيادة عما راضيا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة ومن جلتهم بنتان قاصرتان وولد كذلك يبلغ سن احدى البنتين ست سنين والاخرى أربع سنين وسن الولد ثلاث سنين فضمهم الاب الى نفسه مدعي ان المحضنة له بعد زوجته فهل لا يكون له حق في المحضنة مع وجود الاخت الشقيقة البالغة النخالية من الأزواج وتكون المحضنة لها وتعرض لها على أبيها أجرة لمحضنتها ونفقة كاخوتها جبر احيث لم يكن هناك من يقدم على الاخت المذكورة فمن له حق المحضنة شرعا (اجاب) الاخت المذكورة مقدمة على الاب في حضنة الصغار مادامت مدتها حيث لم يقم بها مانع وتستحق الصغار المذكورة النفقة على أبيهم اذ لم يكن لهم مال ينفق عليهم منه وتستحق المحضنة أجرة المحضنة والله تعالى اعلم (سئل) من ضابط خانه عن حادثة مضمونها رجل له من مطلقته ولد سنه ستان مقيم بمصر فذات مرة ذهب لينظره فوجد أمه قد سافرت به الى جهة بلاد السودان وأخبر انها تزوجت رجلا وتوجهت مع زوجها الى تلك الجهة ويريد الاب احضار ولده الى بلده فما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا تحقق تزوج أم الصغيرة اجنبيا منه نسقط

١٦ ١٢٧٠

٢٦ ١٢٧٠

رمضان ١٠ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

١٢٧٠

٦

حضانتها وينتقل الحق في الحضانة الى من بعدها من النساء فتقدم ام الام ان وجدت
صالحه لهذا الامر والا فام الاب اذا كانت صالحه للحضانة لم يقم بها مانع كزوجها اجنبيا
من الصغير ثم من بعدها من النساء كالاخت فان لم يوجد أحد من النساء فلا ب ضم ابنه
اليه وليس للام السفر بالصغير من بلد العقد الى بلد بينهما تفاوت ولو كان حقها باقيا في
الحضانة فبعد سقوط حقها بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهى
حامل منه ثم بعد ولادتها بخمسة اشهر تزوجت رجلا اجنبيا من الصغير ولها أم متزوجة
بأبيها صالحه للحضانة فهل والحال هذه تسقط حضانتها أم الصغير يتزوجها وينتقل
حق الحضانة لأمها المذكورة الصالحة لها القدرة عليها وليس لابي الصغير حق في

١٢٧٠

٦

حضانتها ابنه الصغير المذكور (اجاب) نعم تسقط حضانتها ام يتزوجها اجنبيا من
المحضون وينتقل الحق في حضانتها الصغير الى الجدة أم الام والحال هذه اذا لم يقم بها مانع
ولم تسلك الصغير في بيت الراب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بصير بقلبه طلق زوجته
وله منها ابنان أحدهما بلغ سنه ست سنين ونصف والاخر بلغ سنه ستين فهل اذا كان
الاب معسرا ظاهرا لا عسار وهناك بيعة تشهد باعساره وله أم خالية من الأزواج صالحه
للحضانة قادرة عليها ولم يكن بها مانع متبرعة بها وتريد أم الصغير أجره لحضانتها ابنها من
ابيه ما يقال لها اما ان تحضنها ما لا اجر أو تدفعيهما لابيهما يدفعهما لأمه المتبرعة
المذكورة (اجاب) نعم يقال للام اما ان تمسكي الصغيرين مجانا أو تدفعيهما للجدة المذكورة

١٢٧٠

٦

اذا تحقق ما هو مسطور باسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في أم تستحق حضانتها لصغيرة
تزوجت اجنبيا من الصغيرة وللأم المذكورة أم تزوجت اجنبيا ايضا ولها اخت بالغة
صالحه قادرة على الحضانة فهل تنتقل الحضانة لحالة الصغيرة حيث كانت صالحه قادرة
على الحضانة ولم يكن هناك من تقدم عليها في الحضانة (اجاب) حيث سقطت حضانتها الام

١٢٧٠

١٢

والجدة تزوج كل منهما اجنبيا من الصغيرة ولم يكن لها من النساء الحاضنات من يقدم
على الحالة المذكورة ينتقل الحق في حضانتها لخالها اذا كانت صالحه للحضانة قادرة
عليها لم يكن بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت بلغ سنها عشر سنين
وزيادة ولها جدة من قبل امها فهل يكون لابنها أخذ ابنته من جدتها لانتهاء حضانتها
يلوغها هذا السن وتكون الولاية في مال ابنت المذكورة لابيهما وله اخذ ما يخصها من
تركة امها وحفظه تحت يده الى بلوغها رشيدة (اجاب) نعم يكون للاب ضم ابنته الى
نفسه حيث بلغت هذا السن والولاية في مال الصغيرة لابيهما حيث لم يكن مبذرا سفيها
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنت صغيرة لم تبلغ سن الحضانة
وفرض لها عليه القاضي كل يوم أربعين فضة أجرة حضانتها ابنته منها سافر المطلق الى
ناحية نغراسكندرية وأقام بها وترتب عنده لها مبلغ من أجرة الحضانة فهل يكون لها
مطالبته به واذا رفعته الى القاضي بالناحية المذكورة يؤمر بدفعه لها وهى أحق بحضانة

ابنته الى بلوغ سن الحضانة حيث لم يقم بهامانع (اجاب) نعم للام مطالبة الاب بما ترتب عليه من اجرة الحضانة بعد فرض القاضى وهى احق بحضانة البنت الى بلوغها سن الحضانة تسع سنين ما لم يقم بهامانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اخوين شقيقين وعن ابن بلغ سنه سبع سنين وعن ثلاث بنات بلغ سن احداهن ست سنين والاخرى سبع سنين والثالثة ثمان سنين فتزوجت الام اجنبيا من القصر ولم يكن للقصر حدة من قبل الام ولا قريبة تحضنهم فهل والحال هذه تسقط حضانة الام والعمين اخذ اولاد اخيهما القصر وضمهم الى عياله ما حيث لم يكن هناك محرم من قبل الام (اجاب) نعم تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغار وينتقل الحق في الحضانة لمن يليها فاذا لم يوجد من يقدم على العمين المذكورين فاصلحهما احق ثم اورعهما ثم اكبرهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنان في حضانة او هما احدهما ما بلغ سنه خمس سنين والثاني بلغ سنه ستين ونصف فهل اذا تزوجت أمهما اجنبيا ولها أم خلية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل حق الحضانة لها وتقدم على غيرها واذا اريد الاب اخذهما قبل مضي مدة الحضانة وهى سبع سنين لا يسبب لذلك ويمنع من اخذهما والحال هذه واذا اختلف الابوان في سن المحضون ماذا يكون الحكم (اجاب) الام احق بحضانة ابنيها المذكورين حتى يبلغ كل منهما سبع سنين على ما عليه الفتوى حيث كانت صالحة للحضانة لم يقم بهامانع وان اختلفا في سن الصغيران أو كل وشرب ولبس واستنجد وحده دفع اليه والا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت في حضانتها فهل اذا كان الاب معسرا اظهر الاعسار وعنده ينة تشهد باعساره وله أخت شقيقة خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع متبرعة بها يقال لام الصغيرة اما ان تحضنها مجانا بلا أجر أو تدفعها لابيها يدفعها لاخته المتبرعة بالحضانة واذا ادعت الزوجة المطلقة بانه موسر ولا ينة فلها على دعواها لاعبرة بدعواها المجردة عن الالبات الشرعى (اجاب) اذا كان الاب معسرا اظهر الاعسار وأبت الام ان تمسك الصغيرة الاباخر والاخت المذكورة متبرعة بحضانتها يقال للام اما ان تمسكها مجانا أو تدفعها للاخت المتبرعة بالصالحمة للحضانة حيث لم يقم بهامانع وتحقق ما ذكر ولا يكفي مجرد دعوى الاعسار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان في حضانة أمهما بلغ سن احداهما سبع سنين والثانية خمس سنين فهل اذا تزوجت أمهما وكان لهما أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل الحق لها في الحضانة ولا يكون لابيها مانع مانعها بدون وجه شرعى حتى تنتهى مدة الحضانة المذكورة (اجاب) حيث سقطت حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرتين ينتقل الحق في حضانتهم لأم الام حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بهامانع وليس للاب اخذهما من المدة المذكورة حتى تنتهى مدة الحضانة بالبلوغ تسع سنين

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

١٧

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

١٩

فى القعدة

على ما عليه القوي وليس للجدّة امسالة الصغيرتين في بيت الراب فان امسكتهم ما فيه
فلا يبيها اخذهما اسقوط الحضانة بذلك ايضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من
اهالي رشيد تزوج بكر امن اهالي رشيد ايضا ودخل بها في رشيد ورزق منها بنت وبعد
مضي سنتين طلقها ودفع لها حقوقها الشرعية وقرر عليه المحاكم الشرعي المطلقته
المد كورة كل شهر قدر ما علموا في نظير نفقة وحضانة البنت المد كورة وصار يدفع كل
شهر ما هو مقرر عليه لمطلقة المد كورة وبعد مدة سافرت المطلقة المد كورة الى اسكندرية
واخذت البنت المد كورة معها بغير اذن والدها وسكنت باسكندرية وبعد مضي عشرة
اشهر وكلت والدها في قبض ما تجمل لها من مطلقها المد كور وطلبه والدها بذلك
فامتنع من دفعه متعللا بان مطلقة لا حضانة لها ولا نفقة مادامت مقيمة باسكندرية وطلب
من والدها احضار بنته اليه برشيد فهل تجبر المطلقة المد كورة على تسليم البنت
المد كورة لو والدها مادامت مقيمة باسكندرية واذا اراد المطلق سكني مطلقته برشيد
واه تمتع من ذلك واذا ادت السكني باسكندرية تسقط حضانتها (اجاب) ليس
للمطلقة المد كورة الخروج بولدها من وطنها المنكوحه فيه الى بلدة اخرى بينهما تفاوت
وحيث تجبر على ردها الى بلد العقد الذي به الاب ولا يظهر القول بسقوط المقرر من نفقة
الصغيرة واحة حضانتها بمجرد السفر بها بلا اذن فليحذر ثم رأيت في فتاوى قارئ الهداية
جوابا عن سؤال ان الام تستحق الفرض مقيمة كانت او مسافرة باذن او بغير اذن ولا
تسقط بذلك نفقة الصغير واحة حضانتها وهو مفيد للقصد والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل طلق زوجته باثناوانقضت عدتها وتزوجت بغيره ولها ابن صغير منه ولها ام
مستغلة بالبيع والشراء في السوق على الدوام ولا تنفرغ لحضانة الصغير وللاب ام
متزوجة بجدا الصغير فهل لاحق لام الزوجة في الحضانة ولا للمطلقة المتزوجة بأجنبي من
الصغير ويكون الحق في حضانتها لام الاب مادامت ام الام مستغلة بالبيع والشراء على
الوجه المد كور حيث كانت تترك الصغير ضائعا بلا متعهده ويخشى عليه (اجاب) اذا
سقطت حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغير وكانت ام الام غير مأمونة عليه بأن
كانت تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعا ينتقل الحق في حضانتها لام الاب اذا كانت
صالحة لها فادارة عليها لم يقسم بها مانع مادامت الام وام الام ساطقتي الحضانة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنة صغيرة يبلغ عمرها ست سنين وزيادة
ففرض لها على نفسه قدر ما علموا من الدراهم نفقة لكل يوم ثم تزوجت ام الصغيرة باجنبي
في غيبة الاب ولما طلق بنت عم خالصة من الازوج صالحة للحضانة فهل ينتقل الحق لها
ويكون للاب اخذها وتسليمها لها حيث لم يكن هناك من يقدم عليها في الحضانة من قبل
ام الصغيرة المد كورة (اجاب) في الهندية من الحضانة بنات العم والحال والعمة والحالة
لاحق لهن في الحضانة كذا في البدائع اه وفي رد المحتار ولم يذكر بنات الحالة والعمة

١٢٧٠

٢٦

ذى الحجة

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

١٩

لانه لاحق لمن لانهن لسن محارم بحر اه وفيه لاحق لبنات العممة والخاله لانهن غير محرم وكذلك بنات الاعمام والاخوان بالاولى كذا في كثير من الكتب اه فاذ سقطت حضانة الام ولم يكن للصغيرة سوى ابها وبنت عمها يكون الحق في حضانتها لابيها دون بنت العم بناء على ما ذكره ولقولهم بعد ذكر المحارم من النساء ثم العصابات بترتيب الارث فيقدم الاب الخ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت صغيرة وله ام وزوجته ام فارادت ام الزوجة ان تتولى الحضانة بعد تزوج بنتها باجنبي من البنت وتلك الام مشتغلة بحرفة تمنع من الحضانة وام المتوفى غير مشتغلة بحرفة وهى متبرعة بالحضانة وام الزوجة طالبة للاجرة واخوان المتوفى معسر فهل والحال هذه تنتقل الحضانة لام المتوفى (اجاب) اذا قام بام الام ما يمنعهما من حضانة الصغيرة شرعا نفع لام الاب حيث لا مانع من حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقة بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة ثم تزوجت الام باجنبي وصارت البنت تحت يد جدتها ام الام فهل والحال هذه تسقط الحضانة ببلوغ سن البنت ذلك ويكون للاب اخذها وضمها الى عياله واذا ارادت الجدة ان تلزم الاب باجرة حضانة البنت المدة الماضية ولم يكن لها اجرة مقررة لامن قبل قاض ولا بالتراضى لانجاب لذلك وتجبر على تسليم البنت لابيها (اجاب) تنتهى حضانة البنت ببلوغ سنها تسع سنين على المفتى به وحينئذ يكون لابيها ضمها اليه حيث تحقق ما ذكره ولا حضانة للجدة حتى تستحق عليها الاجرة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضانته امه ثم بعد ان قضاء عدتها منه تزوجت برجل اجنبي من الصغير ولها ام لم تسكن صالحة للحضانة وهى عاجزة عنها بسبب كونها صاحبة صنعة تباع وتشتري في الاسواق وتترك الولد المذكور رضائعا من غير متعهد فهل والحال هذه تسقط حضانة الجدة المذكورة ويكون لابيها اخذها وضمه لنفسه سيما وان الجدة المذكورة ساكنة مع ابنتها المطلقة في بيت الراب (اجاب) حيث سقطت حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغير وقام بجده لانه مانع من الحضانة تكبروها كل وقت وتركها الصغير ضائعا ولم يوجد للصغير من تحضنه من النساء المقدمات على الاب يكون للاب ضمها اليه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة وراجعها وصار يرضعها ثم طالبها بالدي القاضى بالبلد وطلقةها ولم يدفع لها حقها الشرعية والحال ان معها منه بنتا رضية فهل لها مطالبة بمؤخر صداقها ونفقة عدتها ما لم يخرج منها وباجرة الرضاع والحضانة لابنتها (اجاب) نعم لها مطالبة بمؤخر صداقها حيث كان باقيا بذمته وتجب عليه نفقة عدتها ما لم تسكن ناشرة وتستحق المحاضنة اجرة الحضانة والرضاع اذ لم تسكن من كوحه ولا معتدة عن طلاق رجعي وفي استحقاق المعتدة عن طلاق بائن لاجرة الرضاع روايتان والفتوى على ان لها ذلك كما في الشريعة لولاية وفي حاشية الرمل على المنع عن التنازخانية عدم الفرق بين عدة الرجعي والبائن وان عليه الفتوى وفي كلام

١٢٧٠ ١٩

محرم ٢٩ ١٢٧١

صفر ٦ ١٢٧١

٦ ١٢٧١
مطلب وقع اختلاف
الترجيح والفتوى في
استحقاق معتدة البائن
اجرة الرضاع

المداية إيماء إلى أنه المختار وكذا هو ظاهر إطلاق القدوري المعتمدة وفي النهر أنه رواية
الحسن عن الإمام وهي الأولى كما أفاده في رد المختار من النفقة والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته وله منها ابن وبنت في حضانتها بلغ سن الابن ثلاث سنين والبنت خمس
سنين فهل إذا تزوجت أم الصغيرين برجل أجنبي منها يسقط حق حضانتها وينتقل
حق المحضنة لأمها الخالصة من الأزواج الصالحة لها القدرة عليها التي لم يبق بها مانع
شرعي حيث لم تكن أم الأم ساكنة في بيت الراب وإذا تجددت المطلقة مبلغ من أجرة
المحضنة للأولاد وطلبته من مطلقةها يؤمر بدفعه لها (اجاب) نعم ينتقل الحق في حضنة
الصغيرين المذكورين للمحكمة أم الأم والمحال ماذ كرهت لم يبق بها مانع ويؤمر الاب
بدفع ما عليه من أجرة المحضنة الماضية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له من مطلقة صغيرة قرض المحاكم عليه في كل يوم قدر درهم معلوم من الدراهم أجرة لمحضنتها
وارضاءها يدفعه إلى أم الصغيرة والمحال أن الرجل المذكور معسر وعنده متبرعة بارضاع
الصغيرة وحضانتها فهل إذا ثبت اعساره بالوجه الشرعي يقال لام الصغيرة إمان
تمسكها بغير أجر أو تدفعها إلى المتبرعة حيث كانت المتبرعة ممن تستحق المحضنة وكانت
صالحة لها فادرة عليها (اجاب) إذا كان الاب معسرا ظاهر الاعسار وأبت الأم أن تربي
الصغيرة بمجانا وهنالك من النساء اللاتي هن حق في حضانتها ممن تتبرع بارضاءها
وحضانتها وكانت صالحة للمحضنة فادرة عليها لم يبق بها مانع يقال للام إمان تمسكها بمجانا
أو تدفعها للمتبرعة المذكورة إذا تحقق ماذ ذكرنا والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له زوجة وله منها ابن سنه خمس سنين فهل إذا طلقها وطلب أخذ ابنه المذكور منها
قبل أن يبلغ سن المحضنة لا يجب لذلك ويكون لها حق المحضنة إلى انتهاء سن المحضنة
(اجاب) إذا لم تنته مدة المحضنة وكانت الأم قادرة عليها صالحة لم يبق بها مانع لا يكون
للأب أخذه منها وتسكون أحق به إلى أن يبلغ سبع سنين على المقتضى به والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها تسع سنين ودخلت في العاشرة فهل
ينتمى سن المحضنة بذلك ويكون للأب أخذها من أمها وضمها لنفسه وتزويجها لمن
يشاء (اجاب) نعم يكون للأب ضم البنت المذكورة إلى نفسه وتزويجها إذا تحقق ما هو
مستور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير في حضانتها
فقرر الرجل المذكور على نفسه كل شهر قدر درهم معلوم من الدراهم للمطلقة المذكورة أجرة
حضنة ابنه الصغير المذكور بدفعها ودفع لها بعض ما قرره لها على نفسه فتجمد للمطلقة
المذكورة أجرة مدة أشهر فهل والمحال هذه إذا ثبت ماذ كر بالوجه الشرعي يجبر والد
الصغير على دفع ما تجمد لها عليه من أجرة المحضنة في المدة الماضية حيث وقعت بينهما
بالتراضي ولا تسقط الأجرة التي تجمدت عليه (اجاب) نعم يؤمر الاب بدفع ما ترتب بذمته
من أجرة حضنة ابنه المطلقة والمحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٧١

١٢

جادی الاولی

١٢٧١

١

١٢٧١

٥

١٢٧١

١٥

١٢٧١

٢٥

له من مطلقة بائنا ابنا و بنت بلغ سن أحد الابنين والبنت عشر سنين و بلغ سن الابن
 الا خمس سنين وطعن في الثامنة فهل تنتهي حضانة الام ببلوغ الاولاد المذكورين
 هذا السن ويكون للاب ضمهم اليه جبر اعليها واذا اختلفا في سن أحد الاولاد فليكن
 القول له (اجاب) حيث بلغ سن الذكرين من الاولاد ما ذكر وبلغ سن الانثى تسع
 سنين انتهت حضانتهم ويكون للاب ضمهم اليه جبر اعلى المقتى به واذا اختلفا في سن
 الغلام فان كل وشرب ولبس واستنجد وحده دفع اليه ولو جبر او الا لا والله تعالى اعلم
 (سئل) في صغيرين لهما أم ولهما أب معسر لا يقدر على أجرة المحضنة امتنعت أمهما من
 تربيتهم بلا أجرة وهناك حاضنة أخرى متوفرة فيها شروط المحضنة متبرعة بتربية
 الصغيرين وهي لا تمنع الام عن الصغيرين نظر او مجيئها عندها الى أولادها فهل يقال
 للام اما ان تربي الصغيرين بلا شيء أو تدفعيهما الى الحاضنة المذكورة لتربيهما
 وتحفظهما (اجاب) اذا كان الاب معسرا ظاهر الاعسار وأبت الام ان تحضن الصغيرين
 بلا أجرة وهناك حاضنة أخرى متبرعة بالمحضنة موصوفة بما ذكر في السؤال يقال للام اما
 ان تحضنهما بلا أجرة او تدفعيهما الى المتبرعة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في بنت
 بكر بالغ لم يكن لها أم ولا أب ولا جد بل لها عم عاصب وصى عليها مختار من جهة الميت
 ولم يكن لها رأى ولا استقلال بالمعيشة ولم تكن مأمونة على نفسها وهي عند الاجانب
 فهل والحال هذه يكون للعم الوصى العاصب أخذها من عند الاجانب وضمها اليه
 وحفظها (اجاب) نعم يكون للعم المذكور ضم ابنة اخيه الموصوفة بكونها غير مأمونة
 على نفسها بشرط أن لا يكون العم المذكور مفسدا فان كان مفسدا لا يكون
 له ضمها الى نفسه بل توضع عند امرأة امينة قادرة على الحفظ والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل طلق امرأته وهي حامل منه وله منها ولد عمره ثلاث سنوات ولطلق أم
 متبرعة بحضانة الولد والمطلقة تطلب أجرة حضانتهم من أبيه فهل اذا كان المطلق فقيرا
 معسر ان يكون أمه المتبرعة بالمحضنة مقدمة على أم الصغير المذكورة وهل اذا طلبت
 المطلقة نفقة عدتها من الزوج زيادة عن طاقته لا تجب لذلك ويفرض عليه على حسب
 طاقته (اجاب) اذا كان الاب معسرا ظاهر الاعسار وأبت الام ان تربي الصغير مجانا
 والمجدة تقبل ذلك ولا تمنعه عن الام وكانت المجدة صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها
 مانع يقال للام اما أن تربي الصغير مجانا أو تدفعيه للجددة المذكورة وهذا بعد خروجهما من
 المدة والا فلا تستحق أجرة المحضنة مادامت فيها عن طلاق رجعي اتفاقا فلو عن بائن
 ففيه روايتان معصتان في أجرة الرضاع وسوى العلامة خير الدين الحضنة بالرضاع
 بخثامته وتفرض النفقة للمطلقة بانواعها الثلاثة من طعام وسكنى وكسوة ان طالت مدة
 العدة والنفقة يعتبر فيها حال الزوجين على المقتى به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته وله منها ابن في حضنة أمه فذهبت به الى بلدة أخرى وتزوجت برجل آخر

شعبان سنة

١٢ ١٢٧١

١٨ ١٢٧١

٢٧ ١٢٧١

شوال ١٠ ١٢٧١

سنة سؤال

١٢٧١

١٢

١٢٧١

٢٤

١٢٧١

١

١٢٧١

١٤

ذی الحجة

وماتت وهي في عصمته فهل اذا أثبت الاب ان الولد ابنه وكان عنده من يحضنه من قبله من النساء ولم يكن هناك من يقدم عليها من قرابة الام يكون لايه أخذه ودفعه لمن يحضنه من قبله من اهل الحضانة الصالحة لها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لمن لما حق حضانه هذا الصغير من قوم الاب اخذ الولد المذكور من زوج امه اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثنا وله منها بنت صغيرة في حضانه أمها تريد أن تسافر بها الى بلد لم تسكن وطنها ولا تكسحها فيه فهل تمنع من السفر بينته والمحال هذه (اجاب) ليس للطلقة باثنا بعد انقضاء العدة الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت بحيث لا يمكن الاب أن ينظر الى ولده ثم يرجع الى منزله قبل الليل الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها وقد تكسحها ثم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن باع سنة ونصفا وتريد أم الصغير أن تحضنه باجرة والمحال ان الاب معسر ظاهر الاعسار ولا كسبه ولا صنعة وهناك بينة تشهد باعساره وله أخت شقيقة خالية عن الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعي فهل يقال لام الصغير اما ان تحضنه مجاناً بلا أجر أو تدفعه لايه يدفعه لاخته المتبرعة له بها سيما وان أم الصغير المذكور يبيع وتشترى في الاسواق وتترك الولد ضائعاً (اجاب) اذا كان الاب معسراً ظاهر الاعسار وأبت الام أن ترضع الصغير وتحضنه مجاناً واخنت تقبل حضانتهم وارضاعه بلا أجر وهي صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع يقال للام اما ان تحضنه وترضعه بلا أجر أو تدفعه للتبرعة بذلك حيث الامر كذلك وهذا يفرض عدم المانع في الام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنت عمرها سنة وقد تزوجت بغيره في بلدة بعيدة عن بلد أبيها وكبرت البنت وصار عمرها اثنتي عشرة سنة وهي عند أمها ويريد الآن أخذ بنته لزوجها من يشاء فامتنعت الام من أخذه إياها متعللة بان تلك المدة الماضية لم يصرف عليها أبوها شيئاً ولم يفرض لها فريضاً شرعياً ولا تسلمها حتى تأخذ ما صرفته فهل ليس لها ذلك حيث كانت البنت غنية عن الحضانة ولم يكن لامها ما تقوم بشأنها (اجاب) اذا بلغت البنت المذكورة هذا السن انتهت مدة حضانتها ويكون لابيها ضمها اليه جبراً على الام وعليه اجرة ارضاعها اذا لم تسكن منكوبة له ولا معتدة عن طلاق رجعي وتجب الاجرة المذكورة ولو بلا عقد اجارة على ما استظهره صاحب البحر ولم يسلمه المقدسي في شرح نظام الكنز بخلاف النفقة حيث لا تصير ديناً بدون قضاء أو رضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها سبع سنين وهي في حضانه أمها والمحال ان أمها تخدم في البيوت وتترك البنت المذكورة ضائعة بسبب خروجها في كل وقت وترك البنت من غير متعهد يتعهداها وللقاترة المذكورة جدّة من قبل أمها متزوجة برجل أجنبي من الصغيرة ولا بي البنت أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع

شرعى فهل ينتقل الحق في حضانة البنت لام أبيها حيث كانت أم القاصرة تترك البنت
 المذكورة ضائعة من غير متعهد يتعهد لها أو أم أمها ساقة الحضانة بتزويجها الاجنبي
 (اجاب) الام احق بحضانة بنتها ولو بعد الفرقة ما لم تكن غير مأمونة عليها بان تترك
 الصغيرة ضائعة وتخرج كل وقت فاذا كانت كذلك يسقط حقها من الحضانة وحيث
 كانت أم الام متزوجة باجنبي منها احق لها في الحضانة أيضا مادامت كذلك وينتقل
 الحق في حضانة الصغيرة المذكورة لام أبيها اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يرقم
 بها مانع فلهذا اخذها وضما اليها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته منذ خمس سنين وله منها بنتان وابن بلغ سن احدى البنتين عشر سنين والابن
 تسع سنين والبنت الثانية خمس سنين فهل ينتهي سن حضانة البنت الكبيرة والابن
 يبلوغهما السن المذكورة ويكون لابييهما اخذهما من الام وضما لهما لنفسه لتربيتهما
 وحفظهما اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم تنتهي حضانة البنت الكبيرة يبلوغ سنها عشر
 سنين وحضانة الابن يبلوغ سنه تسع سنين ويكون للاب ضمهما اليه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضانتها بلغ سنه سبع سنين فهل تنتهي
 حضانة الذكركر تمام سبع سنين وبعد تمام سبع سنين يكون للاب اخذه وضما اليه
 (اجاب) نعم تنتهي حضانة الصغير يبلوغ سنه ما ذكر ويكون لابيه ضمهما اليه والحال
 هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا ثلثا وله منها بنت صغيرة في
 حضانة أمها المذكورة ثم بعد انقضاء عدتها تزوجت باجنبي من الصغيرة ولها أم متزوجة
 باجنبي من الصغيرة أيضا ولابي الصغيرة أخت شقيقة خالية عن الأزواج صالحة للحضانة
 قادرة عليها وله أيضا خالة خالية عن الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يرقم بها مانع
 شرعى فهل تسقط حضانة الام وأما بتزويجها باجنبيين من الصغيرة وينتقل الحق في
 حضانة الصغيرة لعمتها أو لخالة أبيها (اجاب) بتزويج الام والمجدة المذكورتين أجنبيين من
 الصغيرة المذكورة يسقط حقهما في حضانتها وينتقل الحق في حضانة الصغيرة المذكورة
 لعمتها أخت أبيها الشقيقة الخالية عن الأزواج الصالحة للحضانة التي لم يرقم بها مانع
 وتقدم في ذلك على خالة الاب حيث لم يوجد للصغيرة المذكورة من يقدم على عمتها
 المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثنا وله منها ابن في حضانة أمه
 وللام المذكورة صمنة وهي الخياطة تخطط للناس وتخرج في الاسواق ويضيع
 المحضون بتركه بلامتعهده يتعهد له وللطلة المذكورة أم متزوجة برجل اجنبي من الصغير
 المذكور ولابي الصغير أم خالية عن الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يرقم بها مانع
 شرعى فهل تسقط حضانة أم الصغير المذكور بذلك وأما بتزويجها اجنبيًا من الصغير
 وينتقل حق حضانة الصغير لام أبيه المذكورة حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها
 (اجاب) الام احق بحضانة الصغير قبل الفرقة وبعدها الا أن تكون فاجرة فيورا يضيع

١٢٧١

٢٥

١٢٧١

٢٥

١٢٧٢

محرم

٤

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

١١

به الولد أو غيره أموتة على الصغير بأن تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعاً وليس مجرد كون الأم لها منعة مسقطاً لها انتهاً فإذا تحقق ما يسقط حضانتها للأم وكانت المجدة لأم سابقة الحضانت بزوجها اجنبياً من الصغير ينتقل الحق في حضانتها للمجدة لأم حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن زوج وأم وولد رضيع وللزوج أخت وأمة ذات لبن فهل إذا كانت أمها المذكورة خالية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل حق الحضانت لها وإذا كان الزوج موسراً يؤمر بإتيان مرضعة للولد ترضعه عند الحاضنة وليس للأخت وللأمة حق في الحضانت في هذه الحالة (اجاب) حيث ماتت الأم ينتقل الحق في حضانتها للصغير لأم الأم حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع وعلى الأب المذكور أن يأتي بولده الرضيع بمن ترضعه عند الحاضنة لأن الحضانت لها والنفقة عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أربعة بنين أحدهم قاصر وترك ما يورث عنه شرعاً فقسمت تركته بالفريضة الشرعية فوضع عم القاصر يده على نصيبه بدون ولاية شرعية عليه وعلى ماله وتزوجت أم القاصر باجنبي منه والآلآن يريد الارشد من أخوته ضمهم لنفسه وتربيتهم مع عياله تبرعاً منه ومنع العم عن مال أخيه المذكور فهل يجب للأخ المذكور لذلك أن يكون للقاضي إقامة قيم على مال القاصر وحفظه بحسب رأيه حتى يبلغ (اجاب) نعم يكون للأخ الشقيق أو لأب ضم أخيه القاصر إليه إذا انتهت مدة حضانتها والافلن لها حق الحضانت من النساء بعد الأم ضمها إليها حيث سقطت حضانتها للأم بتزوجها اجنبياً من الصغير ان وجدت ولا ولاية للعم والآلآن في مال القاصر بدون وصاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أم وزوجة وعن ابن بلغ سنه خمس سنين وبنت بلغ سنين ثمان سنين ثم بعد ذلك تزوجت الأم برجل اجنبي من الصغيرين ولم يكن لها أم فهل والمحال هذه تسقط حضانتها للأم بتزوجها الاجنبي المذكور ويكون للمجدة أم الأب أخذ ولدي ابنهما منها حيث كانت خالية من الأزواج وكانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع (اجاب) نعم تسقط حضانتها للأم بتزوجها اجنبياً من الصغيرين وينتقل الحق في حضانتها للمجدة أم الأب حيث لا جد لها من قبل الأم إذا كانت المجدة المذكورة صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه ثم فرض على نفسه نفقة لها بحضرة بينة ثم بعد ذلك وضعت المرأة بنتاً ثم بعد وضعها صارت تأخذ منه ما قرره الرجل على نفسه أجرة لها وضعت مدة تزيد على عشر سنين وهو يدفع لها ذلك فهل والمحال هذه إذا اراد الرجل المذكور أخذ بنته المذكورة من أمها بعد تلك المدة لكونها وضعت مدة حضانتها تجبر الأم المذكورة على دفع البنت المذكورة لابنها (اجاب) إذا انتهت حضانتها للأم يبلوغ سن الصغيرة تسع سنين على المفتي به يكون للأب ضم ابنته إليه جبراً على الأم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت

صفر	سنة
١٩	١٢٧٢
ربيع الاول	
١٧	١٢٧٢
٢٣	١٢٧٢
٢٥	١٢٧٢
٢٩	١٢٧٢
ربيع الثاني	
٢٠	١٢٧٢

عن بنتها الصغيرة وعن زوجها وعن أمها والزوج أم فهل تنتقل حضانة الصغيرة
 المذكورة للجددة أم المتوفاة أو لام زوجها (اجاب) الجددة لام مقدمة في الحضانة على الجددة
 لا إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع فان قام بها مانع انتقل الحق في
 حضانة الصغيرة لمجدتها ام ابيها حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة في حضانتها فتروجت
 باجنبي من الصغيرة ولها ام متزوجة بجدا الصغيرة ويريد المطلق ان يأخذها من جدتها
 المستحقة للحضانة بعد الام متعللا بأنه يريد أن يسلمها للعمه افهل يكون الحق للجددة في
 الحضانة وتقدم فيها على عمه الصغيرة وما جعله على نفسه من أجرة الحضانة يدفع للجددة
 حيث كانت صالحة للحضانة (اجاب) نعم الجددة المذكورة مقدمة في الحضانة على العمه
 اذا كانت الجددة صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع كسكنها بالاصغيرة في بيت
 الرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية بلغ سنها خمسين
 يوما وابن بلغ سنه سنتين أراد الاب اخذهما من الام بدون مسوغ شرعي فتعلل بأن له أما
 متزوجة بجدا الصغيرين صالحة للحضانة والحال ان الاب موسر ظاهر اليسار وتلك بينه
 تشهد بذلك فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث كانت الام خالية عن الأزواج صالحة
 للحضانة ويجبر الاب على أجرة حضانة الصغيرين للام وعلى الاتفاق عليهما (اجاب) نعم
 لا يجاب الاب لذلك ان كان الامر كذلك وعليه نفقة الصغيرين وأجرة الحضانة والارضاع
 للرضيعة اذا خرجت الام من العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها
 ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة فهل تنتهي حضانة الام ببلوغ الابن المذكور
 هذا السن ويكون لابيه اخذه وضمه لنفسه من أمه واذا أنكرت أم الصغير بلوغ ابنها
 المذكور هذا السن المذكور ولا بينة لها على ذلك فاذا يكون الحكم الشرعي (اجاب)
 نعم تنتهي حضانة الغلام ببلوغ سنه سبع سنين فاذا اختلفا في سنه فان أكل وشرب ولبس
 واستغنى وحده دفع اليه ولو جبر اعليه ولا تحالف في ذلك كفي في البحر عن الظهيرية والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته بنت سنها اربع سنوات قد رلها في كل شهر قدرا
 معلوما أجرة لحضانتها ونفقتها وجعل له وكيل في دفع ذلك وسافر لجهة بعيدة ثم بعد ذلك
 تزوجت ام البنت المذكورة باجنبي منها ولها ام خالية من الأزواج قادرة على الحضانة صالحة
 لها فهل ينتقل حق الحضانة لها حيث الحال ما ذكر ويكون لها طلب نفقتها وأجرة حضانتها الى
 انقضاء مدة الحضانة (اجاب) نعم تنتقل حضانة الصغيرة المذكورة للجددة المذكورة حيث
 لم يقيم بها مانع وليس لها امسالك الصغيرة في بيت الرب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تساجر
 معها زوجها وغضبت منه في بيت اهلها ومعها منه ابن صغير سنه خمس سنوات ويريد الاب
 اخذه منها فهل لا يجاب لذلك شرعا حيث لم تنته مدة الحضانة (اجاب) الام احق بحضانة
 الصغير قبل الفرقة وبعد ما لم يقيم بها مانع وللزوج مطالبتها بالانتقال الى مسكنه الشرعي

سنة

ربيع الثاني

١٢٧٢

٢٤

حيث وفاها المجل ولا تجاب الى الشوز لانه معصية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت صغيرة لم يبلغ سنها تسع سنين ولها أم أم غير صالحة للحضانة غير قادرة عليها مسنة غير أهل لها ولها أب وبنت عم أب بالغة قادرة على الحضانة صالحة لها خالية من الازواج متبرعة بحضانة الصغيرة المذ كورة فهل اذا كانت أم الام المذ كورة غير قادرة على الحضانة وغير صالحة لها يسقط حقها من الحضانة وينتقل الحق فيها للبنت عم الى الصغيرة المذ كورة حيث كانت قادرة عليها صالحة لها كما ذكر اوللاب (اجاب) قال في تنقيح المحامدية سئل في صغير يقيم في حضنة جدته لانه سنه لم يبلغ سبعا وله جدة أم اب قادرة على الحضانة اهل لها من كل وجه وأم الام مسنة عاجزة عيما غير أهل للحضانة فهل يدفع لام الاب القدرة لاهل الحضانة للام الام العاجزة الجواب نعم اه فاذا كانت المجدة في جادتنا كما هو مذ كورة تسقط حضانتها كما يفهم من عبارة المحامدية واذا قلنا بسقوط حضنة المجدة ينتقل الحق فيها للاب اذ لم يوجد من يقدم عليه وبنت عم الاب من ذوى الارحام غير المحارم فلا حق لها قال في التنبير وشرحه في ترتيب الحضانة ثم العمت كذلك ثم خالة الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمت الامهات والاباء بهذا الترتيب ثم العصات بترتيب الارث الى ان قال ثم اذ لم تكن عصبة فلذوى الارحام اه وكتب في رد المحتار على قوله ثم اذ لم تكن عصبة فلذوى الارحام المراد بذوى الارحام من كان منهم محرما اه ثم افاد انه لاحق لبنات الاعمام والعمات والاخوال والحالات والله تعالى اعلم (سئل) رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضانتها وله أم خالية من الازواج صالحة للحضانة متبرعة بها قادرة عليها فهل اذا كان الاب معسرا ظاهر الاعسار وأم الصغير تطلب أجره للحضانة يقال لها اما ان تحضنه بلا أجر أو تدفعه لابه يدفعه لاه المتبرعة بالحضانة الصالحة لها القادرة عليها (اجاب) اذا تحقق ان الاب معسر ظاهر الاعسار وأبت الام ان تحضن الصغير بلاجر والمجدة المذ كورة تقبله مجلنا وكانت موصوفة بما ذكر في السؤال ولم يوجد متبرعة اقرب منها يقال للام اما ان تحضن الصغير بلاجر أو تدفعه للمتبرعة المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت بلغ سنها تسع سنين وعن ابن بلغ سنه سبع سنين وعن أخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه تسقط حضنة الام يلوغ سن الابن والبنت ذلك السن ويكون للمأخذهما وضهما الى عياله وهل اذا كان الم صالحا للوصاية ولحفظ مال القصر أمينا عليه يسوغ للقاضي ان يقيمه وصيا عليهما وعلى حفظ مالهما (اجاب) نعم تنتهي حضنة الانثى يلوغها تسع سنين وحضانة الغلام يلوغها سبعا وللم اذا كان مأمونا غير فاسق بالنسبة لانتهاه ضمهما اليه والحال هذه وللقاضى اقامة وصي أمين قادر على الصغيرين المذ كورين ليحفظ مالهما ويتصرف فيه بالمصلحة حيث لا وصي من قبل الاب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مات زوجها وترك معها ولدا وبنتا

جادی الاولى

١٢٧٢

٢

ل

مهديه

ف

٤١

جادی الاولی سنة

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١٨

جادی الثانية

١٢٧٢

٣

وجب
١

١٢٧٢

١٢٧٢

١٠

ثم تزوجت المرأة بعد مضي عدة الوفاة وتركت الولد والبنت عند عمهما ثم بعد مدة تريد
الام المذكورة تزوج البنت والولد من عمهما والحال ان عمر الولد بلغ سبع سنين وعمر
البنت عشر سنين فهل والحال هذه لا يسوغ لها تزعمها من عمهما مادامت متزوجة باجنبي
وبيقين تحت يد عمهما (اجاب) ليس لام الصغيرين اللذين بلغا هذا السن ان تزعمهما
من عمهما والحال ما ذكر وللعاصب ضم الانثى ولو مشتهاة الى نفسه ما لم يكن فاسقا والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضنة أمه ثم بعد انقضاء
عدتها اشترى رجل اجنبي من الصغير وللصغير جدته من قبل أمه ساكنة مع
ابنتها المذكورة في بيت فوج ابنتها المذكورة فهل تسقط حضنة أم الصغيرة من حين
تزوجها بالاجنبي المذکور وتسقط حضنة جدته المذكورة مادامت ساكنة مع ابنتها
المذكورة في بيت واحد مع الراب ويكون لاني الصغير والحال هذه أخذه وضمه لنفسه
(اجاب) نعم فقد صرح علماؤنا بان الحاضنة تسقط حضنتها بنكاح غير محرمة أي الصغير
وكذا يسكنها عند المبعوضين له لما في القنية لو تزوجت الام باخرفا مسكنة أم الام في بيت
الراب فلا لب اخذه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة في حضنة أمه لم يبلغ سنها تسع
سنين فهل اذا فوج ابو القاصرة ابنته المذكورة لرجل اجنبي لا تنتهي حضنة أم
القاصرة المذكورة حتى يبلغ سنها تسع سنين (اجاب) لا تسقط حضنة الام الصالحة
للحضنة قبل مضي مدتها بتزويج الاب صغيرته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي
عن ابيه وزوجته واربع بنات منها احداهن بنت اربع سنين والثانية بنت خمس سنين
والثالثة بنت عشر سنين والرابعة بنت احدى عشرة سنة ويريد ابو المتوفي اخذ بنات ابنه
المذکورات من امهن والحال انها لم تتزوج فهل له اخذ الجميع ام اخذ البعض دون
البعض (اجاب) الام الصالحة للحضنة التي لم يقر بها مانع احق بحضنة الصغيرة الى ان
تبلغ تسع سنين على المقتي به فاذا كانت الام المذكورة كما ذكر يكون لها ضم البنتين
الصغيرتين الى بلوغ كل واحدة منهما تسع سنين وللمجد اخذ البنتين الاخرتين حيث
انتهت مدة حضنتهما والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة بنت
بلغ سنها تسع سنين وطغنت في العاشرة تزوجت أمها برجل اجنبي من الصغيرة فهل
ينتهي سن الحضنة ببلوغ السن المذکور ويكون للاب اخذها وضمها لنفسه لتربيتها
وحفظها واذا ارادت أمها مطالبة بنفقة مدة مضت لم يفرضاها قاض ولم يقع عليها تراص
لا تجاب لذلك شرعا (اجاب) نعم يكون للاب ضم ابنته التي بلغ سنها تسع سنين والحال هذه
ولا يلزم بنفقة مدة مضت بدون تراص أو قضاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته طلاقا ثنائيا وله منها بنت رضية في حضنة أمها المذكورة فرض الاب على
نفسه لام البنت المذكورة قدر ما علم من الدراهم كل يوم أجرة حضنتها وصار يدفع لها
مدة من الشهر والآن اراد الاب اخذ البنت من أمها والحال ان البنت لم يبلغ سنها الا

١٢٧٢

٢

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

٢٩

١٢٧٢

رمضان

سنة فهل والحال هذه لا يجاب الاب لاخذ البنت المذكورة من أمها ويكون الحق في
 حضنة البنت المذكورة لا مها حتى يبلغ سنها تسع سنين ويجبر الاب على دفع أجرة
 المحضنة للام حيث كان موسرا وكانت أم الصغيرة خالية من الأزواج صالحة للمحضنة
 قادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعي (اجاب) الام الصالحة للمحضنة القادرة عليها التي لم يقيم
 بها مانع أحق بحضنة بنتها الصغيرة قبل الفرقة وبعدها الى أن تبلغ تسع سنين على المقتى
 به وعلى الاب أجرة حضانتها وأجرة ارضاعها حيث لم تكن الام منكوبة ولا معتدة عن
 طلاق رجعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنت منها
 وعن أم واقامت الزوجة وصياما من قبل المحاكم الشرعي على ابنها وبنتها وعلى حفظ
 مالهما وتزوجت الزوجة باجنبي من الصغيرين وتريد أم الميت أخذ الابن والبنت من أمهما
 ومالهما والحال ان الابن بلغ سنه تسع سنين والبنت سنها ست سنين فهل تنتهي المحضنة
 ببلوغ الابن تسع سنين وتكون الولاية في مالهما للوصي ولا حق لام الميت في حضنة الابن
 ولا في مالهما مطلقا (اجاب) تسقط حضنة الام بتزوجها أجنبيا من الصغيرين ينتقل الحق
 في المحضنة للجددة أم الاب حيث لا جددة من قبل الام والعلام اذا انتهت مدة حضنته
 فلعا صبه ضمه اليه فان لم يكن له عصبية فالرأى فيه للقاضي يضعه حيث شاء على ما في
 التنقيح فلجددة المذكورة ضم البنت المذكورة والحال هذه حيث كانت صالحة
 للمحضنة لم يقيم بها مانع والرأى في العلام الى القاضي والولاية في مال الصغيرين للوصي
 الامين لا لغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها بنت بلغ سنها
 عشر سنين وزيادة وابن بلغ سنه سبع سنين وزيادة وابن ثان بلغ سنه أربع سنين فهل
 تنتهي مدة حضنة البنت والابن الاولين ببلوغهما السن المذكورة ويكون لابيها
 أخذهما وضمهما لنفسه لحفظهما وترتيبتهما اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي واذا
 تعلت الام بان لها الحق في المحضنة الى الزفاف لا عبرة بتعللها (اجاب) تنتهي حضنة
 العلام ببلوغه سبع سنين والابن ببلوغها تسعا على المقتى به والاب ضمهما اليه والحال
 هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن أخ شقيق وعن ابن أخ
 وعن بنتين احدهما بلغ سنها اثني عشرة سنة والاخرى بلغ سنها عشر سنين فاراد الاخ
 الشقيق أخذ بنتي أخيه من أمهما وضمهما الى عياله فهل يسوغ له ذلك ويقدم الاخ
 الشقيق في ذلك على ابن أخيه (اجاب) اذا انتهت مدة حضنة البنتين المذكورتين
 ببلوغهما تسع سنين فأكثر يكون للام الشقيق اذا كان مأموئا عليها غير فاسق ضمهما
 اليه جبر او يقدم في ذلك على ابن العم لانه يتقدم في ذلك الاقرب فالأقرب بل ذكر في الدر
 أن المثناة لا تدفع الى ابن العم وان قيدته في البحر بغير المأمون وفي التنقيح وان لم يكن
 للصبي أب وانقضت المحضنة فن سواه من العصبية أولى الاقرب فالأقرب غير أن الابن
 لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة والتاريخانية انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في

رجل طلق زوجته الحامل طليقة بائنة ثم بعد ذلك وضعت بنتا وفرض عليه قاضى
الولاية لمطلقة أجره الرضاع والحضانة في كل شهر تسعة قروش وكتب لها علما شرعيا
بذلك ثم غاب الزوج مدة تزيد على عشر سنين ولم يدفع لها شيئا مما قرره القاضى عليه ثم
حضر واخذ البنت من أمها فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكرنا الوجه الشرعى يجوز الزوج
على دفع ما تجب عليه من أجره الرضاع والحضانة لمطلقة (اجاب) نعم يؤثر الزوج بدفع
ما تربى بذمته من أجره الرضاع المذكورة وكذا أجره الحضانة المقررة عليه من قبل
القاضى لمطلقة في مدة الحضانة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته طليقة بائنة ومعه مائة ثلاث بنات احداهن عمرها خمس سنين والثانية
ثلاث سنين والثالثة سنة ونصف فهل والحال هذه يكون لها مطالبة الزوج المطلق
بنفقة عدتها الى انقضائها وبنفقة وأجره حضانة البنات بعد امدته الى انتهاء حضانتهم ولا
يكون للاب اخذ احد منهم قبل انتهاء سن الحضانة حيث كان موسرا اذا تحقق ما ذكر
(اجاب) نعم للمطلقة بائنا مطالبة المطلق المذكور بما ذكره هو احق بحضانة بناتها
المذكورات الى انتهاء سن حضانتهم اذا كانت الام صالحة لها فادارة عليها لم يقم بها مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وتزوجت بغيره بعد العدة وله منها بنت
صغيرة ولها أم ساكنة معها في بيت زوجها الاجنبى ومقر زوجة بجدة الصغيرة ولا تحضن
بنت بنتها الاباخرة والاب معسر بها وعنده أمه واخوته كل منهم متبرع له بحضانة فهل
اذا ثبت اعساره بالذى القاضى وكان فقيرا جديا يقال لام الام امانا ان تحضنها ابلا اجرا
تدفعها محرم الاب (اجاب) اذا تحقق كون الاب معسرا اظهر الاعسار والمجدة ام الام
لا تقبل تربية الصغيرة بلا اجرا والمجدة من قبل الاب تقبلها كذلك يقال لام الام امانا
تسكى الصغيرة بمجانا وتدفعها للتبرعة المذكورة اذا كانت صالحة للحضانة فادارة عليها
لم يقم بها مانع وهذا كله اذا لم يكن هناك مانع من قبل المجدة ام الام سوى طلب الاجرة
اما اذا كان هناك مانع آخر فلا حاجة الى ذلك فقد صدحوا بانها لو تزوجت الام باخر
فامسكتها ام الام في بيت الرب فالاب اخذها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجته وعن بنت منها عمرها خمس سنين وعن أخ لاب فهل اذا تزوجت الام اجنبيا من
الصغيرة وليس للبنت من يستحق الحضانة من قبل الام تنتقل الحضانة للمم ويأخذ
بنت أخيه من أمها (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وينتقل
الحق في حضانتها لمن بعدهما من النساء المحاضنات فان لم يوجد من يقدم على العلم المذكور
انتقل الحق اليه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وأربع
بنات وزوجة ولم يترك شيئا فاقام الاب أكبر بنيه في حال حياته وصيا محتمرا على القصر
من أولاده بحضرة بيعة شرعية فصار الوصى ينفق على القصر وعلى أمهم من ماله تبرعا
منه مدة نحو عشر سنين وزيادة والا ن تريد أم القصر أخذهم ونزعهم من الوصى متللة

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

٨

١٩

محرم

١٤

سنة محرم

١٢٧٣

١٦

بالمحضنة فهل لا تجاب لذلك شرعا ولا عبرة به لئلا لا يمكن من أخذهم منه بل تكون
الولاية له الى البلوغ لاسيما وان يعلمهم الخير من قراءة وخطا (اجاب) لاحضنة للام
بعد بلوغ سن العلام سبع سنين والاثني تسع سنين وللأخ المذكور اذا كان غير فاسق
ضمهم اليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ومعهما ابن صغير بلغ سنه
سبع سنين اراد الاب أخذه وضمه لنفسه فنعته الام من أخذه متعلقة بعدم انتهاء سن
المحضنة فهل اذا اقام بينة تشهد بان سنه بلغ سبع سنين وطعن في الثامنة تقبل شهادة
البينة ويكون له أخذه منها وضمه لنفسه ولا عبرة بتعلقها المذكور (اجاب) لو اختلفا في
سن العلام فان كل وشرب ولبس واستحجى وحده دفع اليه ولو جبروا الا لا كما صرحوا به
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من امرأة مطلقة منه بتزوجة بغيره ابن سنه اثنا عشرة
سنة وبنت بلغ سنها تسع سنين وابن بلغ سنه ثلاث سنوات فهل والحال هذه لاحق للمرأة
المذكورة في حضنة الابن والبنت شرعا لانتها سن حضنتهما ويسقط حقهما من حضنة
الابن الآخر بتزوجها اجنبيا من الصغير وينتقل الحق في المحضنة لمن بعدها من اهل
المحضنة (اجاب) تنتهي حضنة العلام ببلوغه سبع سنين وحضنة الاثني ببلوغها تسع
سنين وتسقط حضنة الام بتزوجها اجنبيا من الصغير وللأب والحال هذه ضم ابنته وبنته
المذكورين أو لا لانتها حضنتهما وينتقل الحق في حضنة الابن الثالث لمن بعد الام
في المحضنة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ومعهما بنت رضية
عمرها نحو سنة فطلبت منه نفقة عدتها وأجرة رضاعتها فامتنع من الدفع لها فهل اذا لم تبرئه
من نفقة عدتها ولم تحمل بالصغيرة يكون لها مطالبة بنفقة عدتها لم تخرج منها وبأجرة
رضاع الصغيرة حيث كانت صالحة للحضنة وقادرة عليها (اجاب) اما نفقة العدة
فواجبة وكذلك أجرة الرضاع للصغيرة ان لم يكن الطلاق رجعيا فان كان رجعيا فلا مادامت
العدة على الرجوع المقتضى به من ان المبتوتة لها أجرة الرضاع في العدة والله تعالى اعلم
(سئل) في بنت قاصرة يثيمه من الاب والام بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة ولها
أخ شقيق بالغ رشيد ولها أخت شقيقة تزوجة برجل اجنبي ولها جدة من قبل أمها والبنت
مقيمة عند جدتها المذكورة فهل تنتهي حضنة اليثيم المذكورة ببلوغها هذا السن
المذكور ويكون لاخيها المذكور ضمها الي نفسه حيث كان أمينا ثقة عدلا (اجاب) نعم
للاخ المذكور ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أرضعت
بنتها من غير اشتراط أجرة لها على ابيها وهي على ذمته ثم بعدمدة من السنين مات ابو
البنت وبلغت البنت رشيدة فارادت أم البنت الرجوع بأجرة رضاع بنتها المذكورة
على ورثة زوجها المتوفى فهل والحال هذه لا تجاب أم البنت لذلك حيث لم يقع بينها وبين
أبي البنت فرض لها ولا قضاء قاض (اجاب) لا تستحق الام أجرة رضاع ولدها على
زوجهما ابي الولد مادامت في نكاحه او في عدته من طلاق رجعي كما في المحضنة افاذه في

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

صفر

١

١٢٧٣

٢٢

ربيع الثاني

١٢٧٣

٨

مطلب فيما اذا انتهت
مدة حضانة الغلام
ولا عاصبه

جمادى الاولى

رد المختار على الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) في ابن يتيم قاصر في حضانة امه سنه سبع سنين تزوجت امه برجل اجنبي وام ابيه موجوده تريد اخذه وضمه اليها فهل والحال هذه تنتهي الحضانة بتمام السبع سنين في الذكروحينثذ يكون للجدّة اخذه وضمه اليها وللصغير المحضون ايضا ابنا خالة والده وابن لحال والده وابن لعمه والده ولم يكن له عصبه فماذا يكون المحكم (اجاب) الام احق بحضانة الغلام الى ان يستغني وقدر بسبع سنين وعليه الفتوى ما لم يقم بها مانع كتزوج باجنبي منه فينتقل الحق في حضنته الى الجدّة من قبل الام فان لم تكن للجدّة من قبل الاب حيث كانت صالحة للحضانة فان انتهت الحضانة فان لم يكن له عصبه فالظاهر انه يترك عند الحضانة الا ان يرى القاضي ان غيرها الاولى له كما في رد المختار وفي تنقيح المحامدية بعد كلام ومفهومه انه اذا انتهت مدة الحضانة وليس للصغير عصبه فالراي فيه للقاضي يضعه ابن شاء كما اذا كانت المحاضنات ساقطات ولم اره صريحا وهذا اذا لم يكن للصغير المذكور وصي ذكر فان كان فله ضمّه اليه لما في شرح المجمع من ان الغلام اذا استغني عن الحضانة بان بلغ سبع سنين اجبر الاب او الوصي او الولي على اخذه لانه اقدر على تأديبه وتعليمه اه وهو خاص بالوصي من الرجال دون النساء بقريظة التعليم كما افاده في التنقيح ايضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة وله منها ابن عمره ثلاث سنين ثم ماتت الزوجة المذكورة عن زوجها وعن ابنها منه وعن امها فانتقل حق حضانة الصغير المذكور لمجدته ام امه فارادت الجدّة المذكورة نقل الابن المذكور من مصر الى قرية بلاذن ابيه والحال ان القرية لم تكن وطنها ولم يقع النكاح فيها فهل والحال هذه ليس للجدّة المذكورة السفر بالابن بغير اذن ابيه وتخيّر على الإقامة في المصر التي وقع فيها النكاح (اجاب) ليس للجدّة المحاضنة المذكورة الانتقال بالولد المذكور الى هذه القرية بلاذن ابيه ولو كانت وطنها ومحل النكاح وانما ذلك في الزوجة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها طفل وتزوجت باجنبي منه ولها أم سائلة كنة مع ابنتها وزوجها الاجنبي في مكان واحد ولها صنعة مشغلة بها وترك الطفل ضائعا ويخشى عليه فهل يتزوجها بالاجنبي بسقط حقها من حضنته ولا حق لامها في حضنته مادامت كذلك ولا يبه اخذه والحال هذه (اجاب) يتزوج الام اجنبيا من الطفل تسقط حضانتها وينتقل الحق فيها للجدّة ام الام اذا كانت غير مأمونة عليه بان تخرج كل وقت وترك الطفل ضائعا وقد صرحوا بسقوط حضانة الجدّة بسكنها بالطفل عند المبعوضين له لما في القنية لو تزوجت الام باخر فأمسكته أم الام في بيت الراب فلا باب اخذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابيه وعن بنت تبلغ سنها عشر سنين وعن زوجة فقترت الزوجة برجل اجنبي من الصغيرة فهل والحال هذه يكون لمجد القاصرة أخذ بنت ابنه من امها جبر اعليها وضمها الى عياله حيث بلغ سن البنت المذكورة هذا السن المذكور (اجاب) نعم للمجد

١٢٧٣

٩

المذكور ضمنها اليه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أم ولد لها ابن عمره أربع سنين وزيادة وللأب المذكور أخ لأب وصى عليه وعلى ماله من قبل الحاكم الشرعى سأفترت أم الولد من المحروسة وتريد الإقامة بالريف مع ابنها والآن يريد الأخ الوصى اخذها منها وضمه لعماله فهل يجب لأب ذلك ولا حق لها في الحضانة سيما وإن سيدها لم يعقد عليها عقد النكاح في حياته (اجاب) اذا مات سيد أم الولد عتقت بموته وحيثئذ يكون لها حق حضانة ولدها من السيد الا انها ليس لها السفر به الى بلد بينها وبين بلد الإقامة تفاوت كما في الأم التي هي حرة الأصل وفي القهستاني من الحضانة بعد ذكرانه ليس للامة والمدبرة والمكاتبة وأم الولد حق فيها مانصه اذا اعتقن صرن كالحرائر اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة في حضانة أمها

١٢٧٣

١٤

فتزوجت أم الصغيرة بعد انقضاء عدتها برجل أجنبي من الصغيرة ولها أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيمها مانع شرعى ولا لبي الصغيرة أم فهل والحال هذه تنتقل حضانة الصغيرة المذكورة لأم الأم المذكورة ولا حق لأم الأب في حضانة الصغيرة المذكورة (اجاب) نعم تنتقل حضانة الصغيرة لأم الأم والحال هذه اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقيمها مانع ولم تمسك الصغيرة في بيت الراب والافتتقل الحضانة لأم الأب الصالحة لها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بالمحروسة ودخل بها وبعد مدة طلقها باثنا ومعهما ابنة بلغت سنها أربع سنين وزيادة ومقرر لها نفقة عليه والآن تريد أمها السفر بها الى الحجاز وهو لا يأمن عليها فهل للأب منعها من السفر بها فوق مسافة القصر سيما وله أخت رشيدة خالية من الأزواج صالحة للحضانة ومتبرعة بها (اجاب) ليس للطلقة باثنا بعد انقضاء عدتها الخروج بولدها من بلدة الى بلدة أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما تنتقل اليه وطنها وقد نكحها ثمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها أربع سنين وأم البنت المذكورة تباع وتشترى في السوق من الصباح الى المساء وترك البنت المذكورة ضائعة من غير متعهد يتعهد بها ولم يكن لامها أحد ممن تنتقل اليها الحضانة فهل والحال هذه تسقط حضانة أم الصغيرة المذكورة مادامت تباع وتشترى في السوق وتترك بنتها ضائعة ويكون لا يباها اخذها ودفعها لامة القادرة على الحضانة الصالحة لها التي لم يقيمها مانع شرعى (اجاب) اذا لم تكن الأم مأمونة على الصغيرة بان تخرج كل وقت وتتركها ضائعة يكون

١٢٧٣

٤

لام الأب ضمها اليها اذا كانت صالحة للحضانة لم يقيمها مانع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت قاصرين عن درجة البلوغ ولهما عم فهل اذا بلغ عمر الابن سبع سنين والبنت بلغت سنها سبع سنين وزيادة تسقط حضانتها ولعمهما

١٢٧٣

٨

اخذهم من الأم وضمهمما لنفسه جبراً لهما (اجاب) تنتهي حضانة الصغيرين المذكورين ببلوغهما هذا السن وللم ضمهما اليه جبراً اذا لم يكن فاسقاً بالنظر للبنت ولم

١٢٧٣

١٨

يوجد من يقدم عليه من العصابات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت في حضنة أمها وصار يدفع أجرة الحضنة لامها مدة ثم بعد ذلك تزوجت أم الصغيرة برجل اجني ليس له حق في الحضنة وانتقلت الحضنة لام أم الصغيرة فاسقطت أم أم الصغيرة أجرة الحضنة عن أبي الصغيرة وتبرعت والتزمت بتربيتها مجانا من غير مقابل ومكثت عندها حتى انتهت حضنة الصغيرة فهل والحال هذه يكون لأبي الصغيرة أخذها وضمها إليه بعد انتهاء مدة الحضنة وإذا ارادت أم أم الصغيرة أن تطالب به بما اسقطته عنه لا تجاب لذلك (اجاب) نعم للأب ضم ابنته إليه إذا انتهت مدة حضانتها وليس للعاضنة مطالبة الأب بأجرة حضنة المدة التي تبرعت فيها بالحضنة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنه ست سنوات ثم بعد انقضاء عدتها تزوجت برجل اجني من الصغيرة ولها أخت من الأم ولأبي الصغيرة بنت بالغة رشيدة خالية من الأزواج صالحة للحضانة فهل والحال هذه ينتقل حق حضنة الصغيرة المذكورة لحالتها لو لاختها المذكورة (اجاب) الأخت المذكورة إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع مقدمة في الحضنة على الحالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وتزوجت مطلقة باجني ولها لمق بنت صغيرة منها سنه أربع سنين ولأم الصغيرة أخت لأم خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعي وللصغيرة أختان صغيرتان من أبيهما لم يبلغا يريد أبو الصغيرة أن يأخذ ابنته من المطلقة المذكورة ويدفعها لابنته المذكورة كورتين فهل والحال هذه ينتقل الحق في حضانتها للحالة الصغيرة المطالبة لها وكذلك لها عمة أمها طالبة لها وصالحة لها لم يقيم بها مانع شرعي ويقرر لها القاضي على أبي الصغيرة أجرة الحضنة ولا حق في الحضنة للاختين المذكورتين ولا للأب (اجاب) الاخت ولو لأب إذا كانت بالغة مقدمة في الحضنة على الحالة والمرافعة إذا ادعت البلوغ في ذلك كالبالغة كما حرره في تنقيح الحامدية فإذا لم تكن الإختان المذكورتان أو أحدهما بهذا الوصف ينتقل الحق في حضنة الصغيرة لحالتها والا فاحدى الاختين مقدمة عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنه تسع سنين وسبعة أشهر فهل يكون لأبيها أخذها من أمها وضمها إليه وتنتهي حضانتها ببلوغها هذا السن وإذا اراد أن يسافر بها إلى محل خدمته بناحية سيوط لا يكون لأمها منعه من ذلك (اجاب) الذي ذكره في الدرر الناعية عن شيخه الرملي أن للأب أن يسافر بالصغير بعد انتهاء حضنته ويمثله أنقى في تنقيح الحامدية ولو فوق مسافة السفر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن زوجته وعن أمه وصار الولد في حضنة أمه حتى بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة فهل إذا كان له ابن ابن عم عاصب وأراد أخذه من أمه وضمه إليه يجاب لذلك وتنتهي حضنة الأم ببلوغ الغلام هذا السن (اجاب) نعم تنتهي حضنة الغلام ببلوغه هذا السن على المقتضى به وللعاصب

١٢٧٣

٢٥

شعبان

٢

١٢٧٣

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

١٤

ضمه اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثنا وله منها ابن وبنت صغيران في حضانة أمهما مفروض لهما أجرة حضانة ونفقة فهل اذا تزوجت الام برجل أجنبي ليس له حق في الحضانة تنتقل الحضانة لام الام الصالحة لها القدرة عليها وتقدم على أم الأب ويكون لها طلب النفقة وأجرة الحضانة المفروضة الى انقضاء مدة الحضانة (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من المحضونين وينتقل الحق في حضانتها الى أم الام الموصوفة بما ذكر اذا لم تمسكهما في بيت الراب وتقدم والحال هذه على أم الأب وعلى الأب اجرة لحضانتها كما عليه نفقتهما والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مختار على قاصر وقاصر تين دفع للقاصر ما يخصه بعد بلوغه رشدا ودفع القاصرتين وما لهما من امهما بغير وجه شرعي والآن بلغت احدهما والثانية تبلغ سنعا عشر سنوات وأراد أخوهما ضمهما اليه خوفا عليهما من الفتنة والفساد فهل يجاب لذلك حيث كان يخشى عليهما الفتنة وللبالغة مطالبة الوصي المذكور بما يخصها من تركة والدها (اجاب) اذا بلغت الحجازية مبلغ النساء فان بكر اضمها الأب الى نفسه وكذا كل حصبة ذى رحم محرم منها اذا لم يكن مفسدا الا اذا طعنت في السن واجتمع لها رأى فلها الانفرا حيث لا خوف عليها وكذا للعاصب المذكور ضم البنت التي تبلغ سنعا عشر سنين حيث لم يوجد من يقدم عليه والبنت بعد بلوغها وشيدة أخذ ما بقي من نصيبها من تركة أبيها من يد الوصي أو نائبه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه منها وللصغير ابن عم وعمه يبلده وعم غائب فوق مسافة القصر فهل اذا مضت مدة الحضانة وتزوجت ام الصغير باجنبي منه يكون لمن ضمه اليه (اجاب) اذا لم يكن للصبي أب وانقضت مدة الحضانة فن سواء من العصبية أو لى الاقرب فالاقرب غير ان الانثى لا تدفع الا الى محرم كما صرح به في التفتيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثنا ومعهما منه ابنة صغيرة فتزوجت أمها برجل أجنبي فأخذها أبوها منها ورأى باها حتى بلغت فذهبت لأمها لتعودها فغفرتها عندها فطلبها فغفرتها فافترافعا لى القاضى فكأن الام منها دون الأب فهل والحال هذه يكون للأب أخذ ابنته جبراعا لى أمها ولا عبرة بمكين القاضى للام من أخذها (اجاب) اذا بلغت الحجازية مبلغ النساء ان بكر اضمها الأب الى نفسه الا اذا طعنت في السن واجتمع لها رأى فنسكن حيث أحببت حيث لا خوف عليها وان ثيبا لا يضمها الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها فالأب والمجدولاية الضم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأ قاصر ودخل بها وعاشرهما مدة ثم طلقها وتزوجت بغيره بعد انقضاء عدتها من الاول وهى في مصر ودخل بها وعاشرها الزوج الثانى مدة ثم طلقها فتوجهت الى زوجها الاول في بلدة فوق مسافة القصر وهى بلد الزوج المقيم فيها وبعد انقضاء عدتها من مطلقها الثانى المذكور عقد عليها الاول في بلده ودخل بها وعاشرها مدة وأتى منها بنت ثم طلقها فآرادت ان ترجع الى مصر وتسكن فيها مع بنتها المذكورة فهل والحال هذه

شوال

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢١

ذى القعدة

١٢٧٣

١٢

لا تجاب لذلك وليس لها الانتقال من بلد العقد حتى تنتهي حضانة البفت المذكور
 حيث كان انتقالها من بلد العقد الى مصر فوق مسافة القصر (اجاب) ليس للطلقة
 بعد انقضاء عدتها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت الى
 وطنها وقد نكحها ثمة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة ثيب خالية من
 الأزواج مقيمة بالمحروسة ولها أخت مقيمة في الريف طلبت أخذها معها الى الريف
 لتزوجها هنالك فامتنعت من الذهاب معها فتعدت عليها وأخذت مامعها من الثياب
 والدرهم فهل اذا كانت صاحبة رأى ومأونة على نفسها لا يكون لاختها جبرها على
 ذلك ولا ولاية لها عليها وتسكن حيث شاءت وتسترد ما أخذته منها اذا تحقق ما ذكر
 (اجاب) حيث كانت المرأة المذكورة بالغة وطغت في السن واجتمع لها رأى وكانت
 مأونة على نفسها قلها الانفراد بالسكنى حيث أحببت فلا تجبر والحال هذه على السكنى
 مع اختها أو غيرها كما لا تجبر على التزوج ولها استرداد ما تعدت عليه اختها من متاعها
 الخاص بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من بلد أخرى بينها وبين بلد
 الزوج مسافة أقل من مسافة القصر بكثير وبعد معاشرته لها مدة ورزق منها ابنة سنها خمس
 سنين صار يضاررها فهل اذا طلقها طلاقاً بائناً وطلب أخذ البنت من أمها لا يجاب لذلك
 ويكون الحق في الحضانة لامها ويكون لها مطا ابنته بنفقتها حيث كان موسراً واذا
 تزوجت أم الصغيرة قبل انتهاء سن الحضانة وكان لها أم خالية من الأزواج صالحة
 للحضانة ينتقل الحق في الحضانة لها (اجاب) الأم أحق بحضانة الصغيرة قبل الفرقة
 وبعدها الى بلوغ سنها تسع سنين اذا كانت صالحة للحضانة لم يقدم بها مانع فان تزوجت
 اجنبا من المحضونة سقط حقها في الحضانة وينتقل الحق فيها للجدة أم الأم اذا كانت
 صالحة لها فادرة عليها لم يقدم بها مانع كما سالك الصغيرة في بيت الراب وتستحق الحضانة
 أجرة الحضانة وعلى الاب الاتفاق على بنته والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته طلاقاً بائناً وله منها ابن بلغ سنه اربع سنين ونصفوا بذت بلغ سنها ست سنين
 ونصفا وهما في حضانة أمهما وأم الصغيرين المذكورين مشغولة بالخدمة عند اناس
 اجانب وتتر كهما ضائعين من غير متعهديته هدهما ولم يكن لهما أقارب ممن ينتقل اليه
 حق الحضانة من النساء سوى عمه شقيقة أبيهما فهل والحال هذه ينتقل حق حضانة
 الصغيرين المذكورين لعمتهما المذكورة الصالحة للحضانة القادرة عليها الخالية من
 الأزواج التي لم يقدم بها مانع شرعي مادامت أم الصغيرين المذكورين مشغولة بالخدمة
 وتتر كهما ضائعين من غير متعهديته هدهما (اجاب) اذا كانت الأم غير مأونة على
 الصغيرين بان تخرج كل وقت وتتر كهما ضائعين يسقط حقها من حضانتهم مادامت
 كذلك وينتقل الحق في حضانتهم للعممة المذكورة والحال ما ذكر حيث لا مانع والا
 فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وثلاث بنات قصر منها وابن فهل اذا

١٢٧٤

٧

بلغ الابن المذكور رشيدا يكون له ضم من انتهت مدة حضانتها من اخواته قهر اعالى امهن (اجاب) للاخ البالغ اذا كان غير فاسق بالنسبة لضمه المشتهاة ضم من انتهى سن حضانتها من اخواته المذكورات اليه جبر اعالى أمها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة فهل تنتهي حضانة الابن المذكور ببلوغه هذا السن ويكون لايه ضمه الى نفسه مع عياله واذا اراد أن يسافر به

١٢٧٤

١٥

الى بلده التي فوق مسافة القصر يسوغ له ذلك وليس لاهمه منع الابن المذكور من السفر مع أبيه (اجاب) نعم للاب ضمه اليه حيث انتهت مدة حضانتها ببلوغ سنه ماذكر وللأب السفر به والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها اقل من سبع سنين اراد أخذها من أمها وضمها اليه والحال ان الام المذكورة متوفرة فيها شروط الحضانة ولها أم كذلك فهل والحال هذه تسكون كل من الام وأمها أولى

١٢٧٤

١٧

من الاب ولا يجاب الاب لذلك (اجاب) الام أحق بحضانة بنتها قبل الفرقة وبعدها الى بلوغ سن البنت سبع سنين على المفتي به اذا كانت صالحة للحضانة فادرة عليها لم يقم بها مانع والا تنقلت الحضانة في تلك المدة لأمها حيث انصفت بما ذكر والا فلا بل ضمه

اليه حيث لم يوجد من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وعن أمه وعن زوجته وعن ابنتين وبنت منها وهم في حضانة أمهم ثم تزوجت أم القصر برجل اجنبي من الصغار المذكورين ولم يكن لها أم تنتقل الحضانة اليها فهل والحال هذه تسقط حضانة أم القصر بتزوجها اجنبيا ويكون الحق في حضانة القصر المذكورين لام أبيهم الصالحة لها واذا ارادت أم القصر أن تطالب جدتهم المذكورة بما انفقته على الاولاد المذكورين بدون فرض قاض او تراض على ذلك لا تجاب لذلك ولو مضى على ذلك مدة

١٢٧٤

١٩

أشهر (اجاب) يتزوج الام المذكورة اجنبيا من الصغار المذكورين يسقط حتما في حضانتهم وينتقل الحق للجددة أم الاب حيث كانت صالحة لذلك لم يقم بها مانع ولم يوجد لهم جدة من قبل الام ولا مطالبة للام على الجدة المذكورة بنفقة الصغار في المدة الماضية والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان احدهما بلغ

١٢٧٤

١٩

سنها احدى عشرة سنة والثانية بلغ سنها تسع سنين فهل اذا أثبت أبو البنتين ان سن كل بنت هذا السن المذكور بلجنة الشرعية يكون لايهما ضمهما اليه شرعا (اجاب) نعم اذا ثبت بالطريق الشرعي بلوغ البنتين السن المذكور يكون لايهما ضمهما اليه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر يتيمه فاصرة سنها احدى عشرة سنة وزيادة لها أم متزوجة باجنبي ولها

١٢٧٤

٢٧

عم شقيق يريد أخذها من أمها وضمها اليه فهل يجاب لذلك شرعا وتكون ولاية نكاحها له اذا تحقق ماذكر (اجاب) نعم للعم المذكور ضم بنت أخيه الى نفسه حيث انتهت حضانتها وكان مأمونا عليها ولم يوجد من يقدم عليه وله انكاحها من كفؤ بمهر المثل والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين فاصرين من جاريته وعن ابن أخ

شقيق ثم تزوجت الجارية باجنبي من الصغيرين فهل والحال هذه تسقط حضانة الام بتزوجها الاجنبي المذكور ويكون لابن الاخ الشقيق اخذاً بني عمه وضمهما الى عياله (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبياً من الصغيرين فاذا لم يوجد من يقدم على ابن عمهما في الحضانة يكون له ضمهما اليه بخلاف ما لو كان المحضون انثى فانه لاحق في حضانتها لابن العم لاسيما لو كانت تشتهى كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه ثلاث سنين ونبت بلغ سنه ست سنين وفرض الحاكم الشرعي على الزوج المطلق قدراً معلوماً من الدراهم في كل شهر اجرة حضانة الصغيرين المذكورين ثم بعد مدة اراد المطلق ان يأخذ الابن والبنت من امهما قبل انتهاء مدة الحضانة فهل لا يجاب لذلك واذا زوج الاب البنت المذكورة لابن اخيه قبل انتهاء مدة الحضانة تكون الحضانة باقية للام الى انتهاء مدتها حيث كانت سالحة لها قدرة عليها لم يقدرا ما منع شرعي وليس للاب اخذ البنت المذكورة من امها ودفعها الى زوجها المذكور ويجبر الزوج المطلق على دفع ما فرضه القاضي عليه للصغيرين حتى تنتهي حضانتهم شرعاً (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر ولا تسقط حضانة الام بتزوج الصغير قبل انتهاء مدتها وعلى الاب دفع ما قدر اجرة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة بلغ سنها ربع عشرة سنة وبكر مراقة بلغ سنها تسع سنين ولهما اخ عاصب اراد ضمهما اليه فامتنعت امهما من ذلك فهل للاخ المذكور ضمهما اليه حيث انتهت حضانتهم وخشي عليهم ما القتنة وكان مأموراً عليهم ما لم يوجد من يقدم عليه من العصبات (اجاب) نعم له ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في صغير حضنته امه مدة ثم تزوجت باجنبي ولها ام سالحة للحضانة خالية من الزوجات فهل تكون ام الام لاحقاً بالحضانة من غيرها من عاقرم الاب ويقدرها اجرة الحضانة في مال الصغير الموروث له عن ابيه حيث كان له مال (اجاب) ينقل حق حضانة الصغير المذكور قبل انتهاء مدتها للجدّة ام الام حيث كانت سالحة لها لم يقدرا ما منع وتقدم على غيرها بعد الام وتستحق الاجرة على حضانتها في ماله حيث كان له مال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنين قاصرين وابن بالغ وترك ما يورث عنه شرعاً واقام القاضي ام القاصرين وصيا عليهما وعلى ماله ما ثم تزوجت ام القاصرين باجنبي منهما وبلغ واحد من القاصرين سبع سنين وطعن في الثامنة وبلغ الآخر ثمان سنين وطعن في التاسعة واراد اخو القاصرين البالغ اخذهما وضمهما اليه بعد بلوغهما هذا السن فهل يكون له ذلك ولا حق في الحضانة لاهلها بعد بلوغهما هذا السن وان كان له ولاية المال (اجاب) نعم للاخ ضمهما اليه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة لم تبلغ سن الحضانة وتزوجت المطلقة باجنبي من الصغيرة ولها ام يبلد الريف بينهما وبين بلد ابيها مسافة فوق مسافة القصر فهل يكون

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٥

ربيع الاول سنة

١٢٧٤

٢٤

لايها أخذها منها وضمها اليه حيث لم تحضر أم المطلقة وتطلب حضانتها والقيام بها في بلد أبيها وتسقط حضانة المطلقة بتزوجها بالاجني من الصغيرة (اجاب) تسقط حضانة الأم بتزوجها أجنبيا من الصغيرة وينتقل الحق في حضانتها لأم أمها إذا كانت صالحة لها فادرة عليها لكنها ليس لها أن تنقل الصغيرة من بلدة إلى أخرى بينهما تفاوت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة في حضانة أمها زوج الأب ابنته المذ كورة لابن أخيه والآب بلغ سن البنت المذ كورة تسع سنين وزيادة فهل والحال هذه تنتهي حضانة الأم يملو الغ البنت المذ كورة هذا السن المذ كورة يكون لا يها أخذها من أمها وضمها إلى عياله شرعا ويكون النكاح المذ كور صحيحا فإذا (اجاب) تزويج الأب ابنته الصغيرة إذا استوفى شرائطه صحيح وتنتهي حضانة الأم بيلوغ سن البنت تسع سنين والله تعالى اعلم (سئل) في ابن صغير سنه أربع سنين وزيادة وهو في حضانة أمه والحال أن أمه غير مأمونة عليه وتخرج كل وقت وتتركه ضائعا من غير متعهد يتعهده ويخشى عليه التلف وللصغيرة جذة من قبل الأم فهل والحال هذه يكون الحق في حضانة الصغير المذ كور لأم أمه الصالحة للحضانة القادرة عليها (اجاب) إذا تحقق كون أم الصغير غير مأمونة عليه بأن تخرج كل وقت وتتركه ضائعا تسقط حضانتها مادامت كذلك وينتقل الحق في حضانتها لأم أمه إذا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقيمها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل موسر طلق زوجته وهي حامل فوضعت ثم طلبت منه أجرة الرضاع والحضانة للولود فامتنع من دفع أجرة المثل فهل إذا كان الأمر كذلك يجبره المحاكم على دفع أجرة المثل (اجاب) يجب على الأب أجرة حضانة ولده المذ كور وأجرة ارضاعه لأمه المنقضية العدة من مال الأب حيث لا مال للصغير ويقدر ذلك الحاكم بأجر المثل ما لم يطلب الأم زيادة على ما تأخذ الاجنبية لأجرة ارضاعه ولود دون أجر المثل فلو وجد من ترضعه بأقل مما تطلبه الأم لأجرة الارضاع لا يجبر الأب على دفع ما تطلبه الأم وله أن يستأجر من ترضعه عندها من الاجانب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا ولمعهامنه ابن رضيع وبنت سنها أربع سنين ففرض لهما الحاكم الشرعي قدرا معلوما من الدراهم نفقة للبنت وأجرة ارضاع وحضانة للرضيع لأمهما وتجدلها عنده قدر من ذلك فطلبته منه فامتنع من الدفع لها عناد أو الآن يريد أخذها منها بالقوة فهل لا يجب لذلك شرعا ولا يمكن من أخذها منها مادامت خالية من الأزواج إلا بعد انتهاء سن حضانتها ويكون لها مطالبة بالمتروض لاسيما وان أباهما موسر وشيخ بلد (اجاب) الأم أحق بحضانة الصغير إلى أن يبلغ سنه سبع سنين وبحضانة الصغيرة إلى أن يبلغ سنها تسع سنين إذا كانت صالحة للحضانة فادرة عليها لم يقيمها مانع ولا فرق في ذلك بين حالة الزوجية وبعد الفرقة ويجب على الأب الموسر دفع ما تقر عليه من قبل القاضي أجرة للحضانة والرضاع ونفقة للصغيرة

ربيع الثاني

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

٢٦

جادي الاولى

١٢٧٤

حيث كان تقر به مصادقاً وجهها شرعياً ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة ودفع لها ما تعرف به من المهر ودخل بها وعاشا مدة ثم رزق منها ابن عمره سنة ثم طلقها طلاقاً بائناً ودفع لها مؤخر صداقها وفرض الحاكم الشرعي قدر ما معلوم من الدراهم أجره الرضاع ونفقة عدتها والمحضنة ودفع لها قدر ما معلوم من الدراهم عن مدة من الشهر ومجملته ثم بعد ذلك أرادت الزوجة المذكورة أن تسافر بابنها المذکور الى بلدة فوق مسافة القصير فامتنع الاب من سفر ابنه الى ذلك فهل والحال هذه لا تحجب الام لذلك وليس لها نقل ابنها المذکور من بلد العقد والدخول بها الى فوق مسافة القصير (اجاب) نعم ليس لها ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد بلغ سنه سبع سنين وزيادة فهل تنتهي حضنته بهذا السن المذکور ويكون لايه أخذه وضمه لعياله شرعاً حيث انقضت عدة المرأة المطلقة وإذا اختلفا في سنه فاذا يكون الحكم (اجاب) تنتهي حضنة الغلام ببلوغه سبع سنين على المقتضى به فاذا بلغ السن المذکور يكون لايه ضمه اليه جبراً وإذا اختلفا في سنه ينظر اليه فإن كل وشرب واستنجد وليس وحده دفع اليه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وله منها بنتان احدهما بنت عشر سنين والاخرى بنت سبع سنين فصل بينه وبين أهلها خصوصاً فاورسل اليها أهلها واخذوها من بيته ويريد الزوج أن يرجعها الى بيته فابت وامتنعت من الرجوع الى بيته ومنعت بنتيها والحال ان الزوج غني فهل والحال هذه اذا نشزت الزوجة يكون له أن ينظر بنتيه المذكورتين حيث أراد ويرسل لهما ما يكفيهما عند أمهما وليس لهما منعهما عنه (اجاب) للزوج المذکور بل عليه نفقة بنتيه المذكورتين وليس لامهما منعه من النظر اليهما بل له طلبهما وطلب أمهما الى مسكنه الشرعي ولا تفر على الشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق لانه معصية ولا حق لها في حضنة البنت التي بلغت عشر سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت وابن والبنت سنهما ثمان سنين ووطعت في التاسعة والابن سنه ست سنين ووطعن في السابعة وهما في حضنة أمهما ثم تزوجت الام برجل أجنبي ليس له حق في المحضنة وأم الام متزوجة برجل أجنبي أيضاً ليس له حق في المحضنة وابو الصغيرين له أخت بالغة رشيدة صالحة للحضنة خالية من الأزواج ولم توجد من تقدم عليها في المحضنة فهل والحال هذه تنتقل المحضنة اليها (اجاب) تسقط حضنة الام والخدمة بتزوجهما أجنبيين من الصغيرين المذكورين وينتقل الحق فيها للعممة المذكورة اذا كانت صالحة لها فادارة عليها لم يقيم بها مانع شرعي كوجود من يقدم عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة عمرها سبع سنين في حضنة أمها والام المذكورة صالحة للحضنة قادرة عليها خالية من الأزواج لم يقيم بها مانع شرعي يريد أبو الصغيرة المذكورة أخذ ابنته المذكورة من أمها وضمها الى

١٢٧٤

١٧

جادی الثانية

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٢٧

سنة	وجوب	عيا له فهل لا يجاب الاب لذلك ويكون الحق في حضانتها لامها حتى تنتهي مدة حضانتها شرعا (اجاب) نعم لا يجاب الاب لذلك والحال هذه ما لم يقم بالام مانع أو تنتهي مدة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وعن زوجة وعن ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة وعن بنت بلغ سنها تسع سنين وطعت في العاشرة فهل والحال هذه تسقط حضانة الام ببلوغ سنهما المدة المذكورة ويكون للام أخذهما وضمهما الى عياله سيما وان الام تزوجت باجنبي من الصغيرين (اجاب) نعم للام ضمهما اليه اذا بلغا هذا السن اذا لم يكن فاسقاً بالنسبة للشبهة حيث لم يوجد من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اختلعت من زوجها على مؤخر صدقها ونفقة عدتها واجرة حضانة ابنها مدة ثلاث سنين فخالفها على ذلك ثم بعد مضي الثلاث سنين المدة المذكورة تزوجت برجل اجني من الصغير ولم يكن لها من تنقل اليه الحضانة فهل والحال هذه يكون للاب اخذ ابنه من امه المدة المذكورة ولا تستحق شيأ مدة الثلاث سنين الماضية (اجاب) بتزوج المطلقة المدة المذكورة اجنيها من الصغير يكون لابيها ضمها اليه حيث لم يوجد من يقدم عليه ولا مطالبة لها على مطلقها بما اختلعت عليه والله تعالى اعلم (سئل) في يتيم بلغ احدى عشرة سنة ويثمة بلغ سنها تسع سنين وطعت في العاشرة ولهما مال مخاف عن ابيهما تحت يد امهما الوصي عليهما من القاضي فتزوجت امهما باجنبي منهما ولهما جدة ام اب اخذتهما وصارا تحت يدها واسكنها تطلب من الوصي الانفاق عليهما من مالهما والام الوصي تمتنع من ذلك وتبترع بالانفاق عليهما من مالهما وتحفظه لهما الى كمال رشدتهما فهل تجاب الام الوصي لذلك وتقدم على الجدة المدة المذكورة لاسيما والجدة المدة المذكورة مستغلة بالبيع والشراء والسفر الى غير بلد الاولاد ولا تستقر بهما فيها ويخشى على الاولاد التلف والضياع فامه مات كون اولي بهما الشفقتها (اجاب) قد صرحوا بانها اذا انتهت مدة حضانة الصغير ولا عاصب له فالرأى فيه للقاضي يضعه ابن شاء حسب ما يراه من المصلحة للصغير ولكن ذكره وافيما اذا تزوجت ام الصغير اجنيها منه واراقت تربته بلا نفقة مقدرة في ماله واراقت الوصي تربته بهادفع اليها لا اليه مراعاة لجانب المصلحة في حق الصغير بحفظ ماله فجعلوا العلة في دفعه الى الام مع كونها ساقطة الحضانة بتزوجها الاجني رعاية المصلحة في حق الصغير لابقاء ماله مع كونها اهلا للحضانة في الجملة وظهور شفقتها وموضوعه قبل انتهاء مدة الحضانة فربما يؤخذ من ذلك تقديم الام المتبرعة بنفقتها في حادثة السؤال على الجدة المدة المذكورة رعاية لجانب المصلحة في حق الصغيرين الذين انتهت مدة حضانتهمما والله تعالى اعلم (سئل) في بنت صغيرة في حضانتها أم امها بلغ سنها ثمان سنين والجدة المدة المذكورة مستغلة بالبيع والشراء في الاسواق وتترك البنت المدة المذكورة ضائعة من غير متعهد يتعهدا والبنات المدة المذكورة جدها ام ابيا خالية من الأزواج صالحة للحضانة فادارة عليها لم يقم بها مانع شرعي فهل يكون لام أبي البنت
١٢٧٤	٢	
١٢٧٤	شعبان	
١٢٧٤	٢٠	
١٢٧٤	شوال	
١٢٧٤	١٦	
١٢٧٤	٢١	

١٢٧٤ ١٥

١٢٧٤ ١٩

١٢٧٤ ٢٥

١٢٧٤ ٢٧

١٢٧٤ ٢
ذى الحجة

المذكورة ضم البنت المذكورة اليها شرعا حيث كانت المحضنة الاولى مثـ تغلة بالبيع
 و اشراء وتترك البنت ضائعة من غير متعهد (اجاب) اذا كانت مستحقة المحضنة غير
 مأمونة على الصغيرة بان تخرج كل وقت وتتركها ضائعة يسقط حقها في المحضنة
 وينتقل الحق فيها لمن بعدها اذا كانت صالحة لها فادارة عليها لم يقم بها مانع والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنة وزوجته وابن صغير منها سنه ثلاث سنين فتزوجت
 الزوجة باجنبي من الصغير فهل تسقط حضانتها بذلك ويكون للجد أبي الاب اخذه وضمه
 اليه حيث لم يكن للزوجة والاب احدهما من النساء صالح لمحضنته بعدها (اجاب) نعم يكون
 للجد ضمه اليه اذ لم يوجد من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت
 بكر بلغ سنها اثنتي عشرة سنة ولها اخت كبيرة متزوجة برجل اجنبي من الصغيرة
 فكثرت البنت في بيت زوجها اختها ويريد الاب اخذها من بيت زوجها اختها الاجنبي
 المذكور وضمها اليه في بيته لاجل حفظها وضيانتها فيه فهل يجاب الاب لذلك ولو ادعت
 البنت المذكورة انها بالغة تجبر على الذهاب الى منزله ولا عبرة بمنع اختها الكبيرة وعمة
 امها لها من الذهاب (اجاب) اذا انتهت مدة المحضنة يكون لابيها ضمها اليه ولو
 ادعت البسوغ وهي بكر فله ذلك ايضا الا اذا طغنت في السن واجتمع لها رأى فتسكن
 حيث أحببت حيث لا خوف عليها وانتهت مدة المحضنة قدر تسع سنين في الاثني والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت صغيرة بلغ سنها سنة ونصفا وعن زوج وأم
 متزوجة بمجدة الصغيرة فسلم القاضي البنت لام الام لكونها صالحة للمحضنة فهل والحال
 هذه تكون المحضنة لام الام حيث كانت صالحة للمحضنة واذا اراد الاب اخذ البنت
 من المجدة لا يجاب لذلك حتى يبلغ سنها تسع سنين (اجاب) ليس للاب اخذ بنته الصغيرة
 من جدتها المذكورة الى انتهاء مدة المحضنة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل طلق زوجته وله منها ثلاثة ذكور وبنت بلغ أحد الذكور أربع عشرة سنة
 والثاني بلغ سنه عشر سنين والثالث بلغ سنه ست سنين وطعن في السابعة والبنت بلغ
 سنها اثنتي عشرة سنة فهل والحال هذه تنتهي حضانة الام ببلوغ الاولاد المذكورين
 هذا السن المذكور وما عدا الابن الذي لم يبلغ سنه الا ست سنين وطعن في السابعة فيبقى
 في حضانة امه الى بلوغه سبع سنين ويكون للاب ضم أولاده المذكورين الى عياله شرعا
 فاعدا الابن المذكور (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
 بالمحرسة ودخل عليها فيها واقامت معه مدة وأق منها ولد وبنت صغيرين لم يبلغا سن
 المحضنة نقلتهما من بلد ابيهما التي وقع فيها عقد النكاح الى بلد اهلها التي بينهما
 مسافة قصر وزيادة وتركتهما عند أمهما التي لم تصلح للمحضنة وسافرت الى الحجاز والزوج
 يخشى على أولاده الضياع والتأفف فهل يكون لابيها اخذهما وضمهما اليه والاقامة
 بهما في بلده حيث كانت الام المذكورة غير صالحة للمحضنة ومقيمة في غير بلد ابيته

سنة

ذى الحجة

١٢٧٤

٢

المد كورة التي بينهما مسافة القصر (أجاب) ليس للام ولا للجدة نقل الصغيرين
 المد كورين من بلد أبيهما التي وقع فيها العقد الى بلد أهلها المد كورة بدون رضا أبيهما
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ببلدة ودخل بها وعاشها مدة ورزق منها
 بآين ثم طلقها فساقت بآينها من بلد العقد والدخول بها الى بلدة فوق مسافة القصر بلا
 إذن أبيه فهل تجبر أم الصغيرة على الإقامة بآينها في بلد العقد التي دخل بها فيها إذا تحقق
 ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) ليس للطلقة بعد انعقادها أن تسافر بولدها من
 بلدة الى أخرى بينهما تفاوت إلا إذا انتقلت به الى بلدها وقد نكحها ثم والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له زوجة في عصمته مقيمة في بلد غير الذي هو فيها وله منها بنت تبلغ
 من العمر عشر سنين فطلب الزوج زوجته في المحل الذي هو مقيم فيه فامتنعت وكان
 العقد حاصل في بلدها فهل إذا أراد أخذ ابنته المد كورة لمكانه الذي هو مقيم فيه لاجل
 حفظها إيجاب لذلك (أجاب) إذا انتهت مدة حضنة الصغيرة المد كورة ببلوغها السن
 المد كوري يكون لا يباح ضمها اليه وقد صرحوا بأن للاب السفر بالصغير بعد سقوط
 حضنة الام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها ستان
 ثم تسكفت أمها بحضانتها مدة عشر سنوات ومن بعد انتهاء مدة الحضنة وبلوغها عشر
 سنين أراد والدها أخذها فاعتها أمها فطلبها على يد نائب الشرع بالناحية وقص عليه
 الدعوى فنفعه من أخذها حتى تبلغ الحلم فهل يكون للاب أخذ بنته بعد مضي مدة
 الحضنة المقدره شرعا أو بعد البلوغ بالحلم (أجاب) المقتضى به ان حضنة الانثى ولو بالحضنة
 أما تنتهي ببلوغ سن البنت تسع سنين فإذا بلغت المحضونة المد كورة عشر سنين كما ذكر
 بالسؤال يكون للاب ضمها اليه جبراً ولا يتوقف على الحلم والله تعالى أعلم (سئل) في
 نعيم له أم وله وصى من قبل أبيه انتهت مدة حضنته وبلغ سنه عشر سنين وتزوجت أمه
 بأجنبي منه فأراد الوصى المد كور ضمها اليه فامتنعت الام المد كورة من ذلك فهل
 والمحال هذه يكون للوصى المد كور ضم الصغير اليه قهر اسماء وان الوصى المد كور
 قريب للصغير من ذوى الارحام ولم يكن له قريب سواه لامن العصبية ولا من ذوى
 الارحام (أجاب) نعم وفي تنقيح الحمادية نقلاً عن شرح المجمع ان الغلام إذا استغنى
 عن الحضنة بأن بلغ سبع سنين أجبر الاب أو الوصى أو الولي على أخذه لانه اقدر على
 تأديبه وتعليمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنها
 عشر سنين وقرينة وتريد أمها منعها من أبيها متعلقة بالاب لا اهل له فهل لا تجاب لذلك
 شرعاً ولا يكون لها منعها من أبيها وان لم يكن له اهل لا انتهاء مدة حضنتها ويكون له
 أخذها من أمها بالولاية الشرعية إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا بلغت
 البنت عشر سنين سقطت حضنتها وعلى الاب ضمها اليه جبراً والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة مطلقة من زوجها وكانت حاضرة لولديها وهما أنثى عمرها سبع سنين وذو كرمه

ربيع الاول

١٢٧٥

١٦

ل

مهدية

ف

٤٣

سنة واحدة ثم تزوجت رجلا اجنبيا من المحضونين ولها أم عيلاء لا تصلح للحضانة وهي مقيمة معها في بيت الزوج الاجنبى ولها أخت متزوجة برجل اجنبى من المحضونين ايضا فهل تؤل الى الاب وله اخذ ولديه المذكورين حيث لم يكن لهما من النساء المحاضنات سوى من ذكر (اجاب) حيث تزوجت أم الصغيرين المذكورين اجنبيا منهما تسقط حضانتها واذا لم يكن لهما من النساء المحاضنات سوى جدتهما العيلاء التى لا تصلح للحضانة المقيمة في بيت الراب وخالتهم المتزوجة اجنبيا منهما ايضا يكون لايهما ضمهما اليه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن قاصر منها وعن اخ شقيق والآن يريد عمه المذكور اخذوه وضمه لنفسه لاجل حفظه وتر بيته تبرعاً منه واحساناً فهل اذا انتهت حضانة الصغير يبلغ سنه سبع سنين وزيادة يجاب عنه لذلك شرعا اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) نعم والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا أقرب منه من العسوية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد عمره سبعة وعشرون شهرا ثم تزوجت أمه برجل اجنبى من الصغير ولها أم تنزل الاسواق تباع وتشتري فيها سواء كان بالحروسة او بالجمهات كالقناطر السعيدية وطنتاوسيدى ابراهيم الدسوقي ودمهور وما شبه ذلك وبهذه الوسطة لا يمكن حفظ الولد وتتركه ضائعاً من غير متعهد بته هذه وللزوج المطلق أم ساكنة بالحروسة صالحة للحضانة قادرة عليها فهل للاب اخذ الولد المذكور من الزوجة وأمها حيث الحال ما ذكر واعطاؤه لام الزوج المطلق (اجاب) الام أحق بحضانة ابنها الصغير فان تزوجت اجنبيا منه سقط حقها وينتقل لام الام الصالحة لها التى لم يقيم بها مانع فان كانت غير مأمونة على الصغير بأن تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعاً وتسكن به في بيت الراب يسقط حقها وينتقل الحق لام الاب اذا كانت صالحة لها قادرة على اقامه لم يقيم بها مانع وليس للحاضنة السفر بالولد من بلد الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة تريد أم الصغيرة ان تفرض على ابيها نفقة للصغيرة وأجرة حضانة لها والحال ان الاب المذكور ومعسر ظاهر الاعسار وعنده أخت شقيقة خالية من الزواج صالحة للحضانة قادرة عليها متبرعة بها لم يقيم بها مانع شرعى فهل يقال لام الصغيرة امان تحضنها بلا اجر أو تدفعها لابها يدفعها للاخت المتبرعة المذكورة (اجاب) اذا تحقق كون الاب ظاهر الاعسار وأبت الام ان تربي الصغيرة مجانا والعمة تقبل تر بيته مجانا ولا تمنعه عن الام وكانت صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع يقال للام امان تسكبه مجانا او تدفعه للعممة على المذهب قال الشرنبلالى فى كشف القناع يجب على الحاكم اذا ادعى الاب وجود متبرعة ان يحتاط فلا يجيب بمجرد ادعائه ولا بمجرد حصول امرأة تدعى التبرع لان الحق ثابت للام شرعا فلا يبطل بمجرد قول غيرها ولا بحضور المدعية وطلبها اخذ الولد فانه قد يفعل تواطؤا وتحيلالا سقط ما قرر على الاب فاذا مالت الام الى ترك الولد لعدم قدرتها

١٢٧٥

١٣

١٢٧٥

٢٣

١٢٧٥

٧

جادى الثانية

١٢٧٥

شعبان

٥

قدرتها على ترك الاجرة مع امسالك الولد لضرورة مؤنتها واحتياجها لاحتياط في أمر الصغير
وينظر في أمر الاجنبية التي تزعم التبرع بالدفع التواطؤ مع الاب لاضاعة التقرر
وتحملها بالصغير هل للاجنبية لبن وهل معها رضيع يزاحم التي تريد التبرع بارضاعه
وحضانتها وهل للتبرعة قوة وقدرة على الرضاع والسهل اه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل طلق زوجته وله من اولد بلغ سنه خمس سنين وتزوجت المطلقة بأجنبي من الصغير
ولم يكن لها أحد من قرايتها يقوم بحضانة الصغير فهل يكون لابيها اخذه وضمه اليه ولا
حق لأمه في حضانتها مادامت متزوجة بالأجنبي المذكور (اجاب) تسقط الحضانة
بتزوج الام اجنبيا من الصغير مادامت كذلك وينتقل الحق للاب عند عدم وجود من
يقدم عليه في الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة المنقضية العدة
ولد بلغ سنه خمس سنين أراد الاب اخذه منها والحال انها غير متزوجة بأجنبي فهل لا يجاب
لذلك وعلى الاب نفقة ولده واجرة حضانتها لأمه حيث كانت صالحة للحضانة (اجاب)
الام احق بحضانة الصغير ولو بعد الفرقة الى ان يبلغ سنه سبع سنين اذا كانت صالحة
لها فادرة عايلها بمقامها مانع وعلى الاب اجرة حضانتها للام ونفقته والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له من مطلقة بنت بلغ سنها عشر سنين وابن رضيع والمطلقة هي وأمه
محترقتان مضيعتان للصغير وللطلق ام قادرة على الحضانة صالحة لها فهل والحال هذه
يكون للرجل المذكور اخذ بنته لبلوغها السن المذكور قهر او اخذ ابنه ليدفعه الى أم
ابيه المذكورة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي حيث كانت هي وأمه مضيعتين للصغير
بخروجهما كل وقت في الاسواق وترك الصغير ضائعا (اجاب) تنتهي حضانة البنت
ببلوغها تسع سنين والاب ضمها اليه بعد ذلك جبرا واذا كانت الحاضنة اما أوجدة غير
مأمونة على الصغير الذي لم تنته مدة حضانتها بان تخرج كل وقت وتركه ضائعا بلا
متعهد تسقط حضانتها مادامت كذلك اذا تحقق ما ذكر وينتقل الحق في حضانتها الى
الجدة أم الاب حيث لم يوجد من يقدم عليها من النساء الصالحات للحضانة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن صغير منها بلغ سنه ستين وعن أمه وعن
أخوين واخت اشقاء وترك ما يورث عنه شرعا فأقام القاضي أخا الميت وصيا على الصغير
المذكور وعلى حفظ ماله فوضع الوصي يده على مال الصغير المذكور وأراد اخذه من أمه
وضمه الى عياله والحال ان ام الصغير خالية من الازواج وصالحة للحضانة قادرة عليها
ليكن بها مانع شرعي فهل لا يجاب الوصي المذكور لاخذ الابن المذكور من أمه حتى تنتهي
مدة حضانتها شرعا حيث كانت الام صالحة للحضانة وخالية من الازواج وقادرة عليها
ولو وصى المذكور ان ينفق عليه من ماله (اجاب) الام احق بحضانة الصغير والحال ما ذكر
بالسؤال الى ان يبلغ سنه سبع سنين وليس للوصي والحال هذه اخذه من أمه بدون موجب
وينفق عليه من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة ابن وبنت بلغ سن كل

١٢٧٥

١٥

سؤال

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

٢٩

سنة محرم

١٢٧٦ ٢٩

صفر ٢

١٢٧٦ ٤

ربيع الاول ٢٣

١١٧٦ ٢٣

منها سبع سنين أراد الرجل اخذهما من أمهما حيث بلغا هذا السن فهل يكون له اخذ الابن فقط وليس له اخذ البنت حتى تنتهي حضانتها حيث لم يقم بأمرها مانع شرعي يمنعهما من حضانتها وعليه نفقتها وأجرة حضانتها (اجاب) تنتهي حضانتها للام ببلوغ سنه سبع سنين وحضانة الانثى ببلوغ سنها تسع سنين على المقتضى به فحيث لم يبلغ سن الانثى التسع لا يكون لابيها اخذها بل تكون في حضانتها امها اذا لم يقم بها مانع وعليه نفقتها وأجرة حضانتها للام المتقضية العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من اهل المحروسة ونقلها الى طنتد او اقام معها مدة وولدت منه بنتا صغيرة ثم طلقها طلاقا ثانيا فارادت الام الخروج بالبنت الرضعية الى بلدها التي وقع فيها العقد فهل حيث كانت شروط الحضانة متوفرة في الام ولم يقم بها مانع يمنع من حضانتها لا تسقط حضانتها بالخروج الى بلدها التي وقع العقد فيها واذا تعرض الزوج للام واراد اخذ البنت منها لا يكون له ذلك ويمنع من اخذ البنت وتبقى البنت الصغيرة في حضانتها امها المذكورة الى ان تنتهي مدة الحضانة (اجاب) ليس للطلقة باثنا بعد انقضاء عدتها الانتقال بولدها من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت الى وطنها وقد تكهنا الله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من بلدة ودخل بها وأنت منه بنت ثم طلقها وصارت حاضنة لها الى ان بلغت سبع سنوات ثم انتقل الزوج الى بلدة اخرى فذهبت أم البنت اليه لاجل ان تطالبه بأجرة حضانتها وترجع محل زواجها وهو وطنها الاصل ثانيا ويريد الزوج أن يمنعهما من السفر بهن الى محل زواج الحضانة فهل لا يجاب لذلك ويكفون لها السفر الى محل زواجها المذکور وتكون حضانتها باقية (اجاب) ليس للزوج المطلق منهما من ذلك والمحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت سنها ثلاث سنين وعن ولد سنه احد عشر شهرا وعن زوج وأب لها والى المتوفاة أخت شقيقة خالية من الأزواج صالحة للحضانة والمتوفاة ام متزوجة باجنبي غير أبي المتوفاة والمتوفاة خالتان احدهما فاقدة البصر والثانية بصرها سليم وهما خاليتان من الأزواج وللزوج أختان وكل منهما متزوجة باجنبي فن المقدم في حضانة الصغيرين المذکورين (اجاب) الاحق بحضانة الصغيرين المذکورين في حادثة السؤال حالة الام الصالحة للحضانة اذا لم يقم بها مانع وهي مقدمة على عمه الام وعمه الاب ومؤخرة عن جدة الصغيرين أمهما وعن عمتهما أختي ابيهما الا أن تزوج كل من الجدة والعمتين المذکورات اجنبيا من الصغيرين أسقط حق كل منهما في الحضانة فصرن كالمعدومات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه خمس سنين وطعن في السادسة وبنت بلغ سنها سبع سنين وطعنت في الثامنة فهل لا تنتهي حضانة الصغيرين المذکورين ببلوغهما هذا السن المذکور وليس للاب اخذهما من أمهما حيث كانت خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع شرعي (اجاب) تنتهي حضانة الغلام ببلوغه سبع سنين وحضانة الانثى ببلوغها تسع

سنتين على المقتى به وليس للاب ضمها اليه ونزعهما من أمهما الحضانة لهما قبل انتهاء
 حضانتها اذا كانت الام صالحة لم يقم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته وله منها بنت بلغ سنها ست سنين ثم بدد انقضاء عدتها تزوجت باجنبي من الصغيرة
 والطلقة أم انتقل حق حضانة الصغيرة لها وهي خالية من الازواج صالحة للحضانة قادرة
 عليها لم يقم بها مانع شرعي ولم تكن ساكنة في بيت زوج بنتها المذ كورة فاراد أبو البنت
 اخذها من جدتها فهل لا يجاب لذلك وليس للاب اخذها من جدتها المذ كورة حتى
 تنتهي حضانتها ببلوغ سنها سبع سنين (اجاب) نعم حيث الحال ما ذكر والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنت قاصرة وتزوجت المرأة برجل أجنبي ولها
 أم ووالد البنت له أم فلن تكون حضانة البنت لام الام أو لام الاب (اجاب) اذا سقطت
 حضانة الام بتزوجها أجنبيًا من الصغيرة ينتقل الحق في حضانتها لام الام اذا كانت
 صالحة لم يقم بها مانع كتزوجها أجنبيًا من الصغيرة وتزوجها بمحرم الصغيرة لا يمنع
 وتقدم حيث شئت على أم الاب اذا لم تمسك الصغيرة في بيت الاجنبي الرب والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل طلق زوجته وانقضت عدتها وله منها بنت وتطلب الام من أبيها أجرة
 على حضانتها والاب معسر لا يقدر على الاجرة ومعه بيعة تشهد باعساره وله أم متبرعة
 بالحضانة فهل اذا ثبت اعسار الرجل المذ كورة بالبيعة الشرعية لدى القاضي تنزع
 الصغيرة من أمها وتعطى للجدّة أم الاب المتبرعة حيث لم ترض الام أن تحضنها الاباخر
 لاسيما والام يكثر خروجها لاشتغالها بالتجارة وكثير ما تبديت خارج البلدة ليلة أو ليلتين أو
 أكثر وتترك البنت ضائعة (اجاب) اذا كان الاب ظاهرا لا عسار وأبت الام أن تمسك
 الصغيرة بحبانها والجدّة ترضى بذلك ولم تكن متزوجة باجنبي من الصغيرة وهي صالحة
 للحضانة يقال للام اما ان تمسكها بحبانها أو تدفعها للجدّة المتبرعة حيث لا مانع وهذا عند
 عدم قيام مانع آخر بالام اما اذا كانت غير مأموثة على الصغيرة بان تخرج في غالب
 الاوقات كما صرح به في كشف القناع وترك الصغيرة ضائعة تسقط حضانتها وينتقل
 الحق فيها لمن بعدها من أهل الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله
 منها بنت سنها احدى عشرة سنة ومفروض لها عليه نفقة لكل يوم قدر ما معلوم لها ولبقت
 منها أخرى سنها ثمان سنين فهل يكون للاب اخذ التي بلغ سنها احدى عشرة سنة وأن
 زوجها ممن طلبها منه وتنتهي الحضانة ببلوغها السن المذ كورة وليس لامها منع أبيها
 من ذلك (اجاب) للاب ضم البنت التي بلغ عمرها احدى عشرة سنة اليه لانتهاء حضانتها
 ببلوغها السن المذ كورة تزويجها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 ماتت عن زوجها وابنين بلغ سن احدهما ست سنين والاخر سنة ونصفا وعن بنتين بلغ
 سن احدهما خمس سنين والاخرى أربع سنين وعن أمها الخالية من الازواج فارادت
 حضانتهم بعد موت بنتها وتسليمهم بعد سن الحضانة لابيهم المذ كورة فهل تجاب لذلك

١٢٧٦

٢٨

جادی الاولی

١٢٧٦

٢٦

١٢٧٦

٢٨

جادی الثانية

١٢٧٦

١٤

سنة
١٢٧٦
جادی الثانية
١٤

شعبان
٢١
١٢٧٦

ذی القعدة
١٣
١٢٧٦

ربیع الاول
٢
١٢٧٧

وننتقل الحضانة اليها بعد موت بنتها حيث توفرت فيها شرائطها (اجاب) نعم هي أحق بحضانتهم والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير يبلغ سنه تسعة أشهر وفرض الرجل المذکور للولد المذکور قدرا معلوما من الدراهم عن كل يوم يمضي به - بذلك والآن تريد الزوجة المذکورة التزوج برجل أجنبي ولها أم صالحة للحضانة الصغير وللرجل المطلق لها أم أيضا وتريد أم الأم حضانة الصغير لاسيما وهي لا تنتقل به فهل تقدم على أم الأب أم لا (اجاب) اذا تزوجت أم الصغير أجنبيًا منه تسقط حقها في حضانتها وينتقل الحق فيها لأم الأم بشرط أن لا تمسكه في بيت الراب وكونها صالحة لها فادرة عليها لم يقيم بها مانع فتقدم والحال هذه على أم الأب والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأبيها وأُمها وعن بنت صغيرة رضیعة وتركت ما يورث عنها شرعا وقسم ما لها بين المذکورين بالقریضة الشرعية فاراد الزوج المذکور أخذ البنت المذکورة لاجل أن يضمها الى عياله نفسه فهل لا يجاب لذلك ويكون حق حضانتها للصغيرة المذکورة لأم أمها الى حين انقضاء مدة الحضانة الشرعية حيث كانت الجدة المذکورة صالحة للحضانة فادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعي (اجاب) الاحق بحضانة الصغيرة المذکورة بعد الأم أم الام اذا كانت صالحة للحضانة فادرة عليها حيث لا مانع الى أن تنتهي مدة الحضانة وتقدم على الأب والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه خمس سنوات ثم بعد انقضاء عدتها تزوجت برجل أجنبي من الصغير المذکور ولم يكن للصغير جدة من قبل أمه فهل تسقط حضانة الأم بتزوجها الاجنبي المذکور وتنتقل حضانة الصغير لأم أبيه حيث كانت خالصة من الازوج صالحة للحضانة فادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعي (اجاب) تسقط حضانة أم الصغير المذکور بتزوجها أجنبيًا منه وتنتقل لأم الأب اذا كانت صالحة للحضانة فادرة عليها لم يقيم بها مانع ولم يوجبها الله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظ دمياط لمحافظ المحروسة في ٢٢ ربيع الاول سنة ٧٧ بطلب الافادة عنه من هذا الطرف وقد تحرر من طرف محافظ المحروسة بذلك مضمونه ان شخصا كان متزوجا بامرأة من اهالي دمياط وله منها ولد عمره عشرين سنين ويريد اخذه والتوجه به محل وطنه وبرز شرطية مؤرخة ١٨ جادی الثانية سنة ٧٣ تتضمن التوافق بينه وبين المرأة المذکورة على ابقاء الولد المذکور عندها حتى يبلغ عشرين سنين واقتاء من حضرة مفتي دمياط يشير الى جواز التسليم اليه في اخذ الولد جبراعا على الام والسفر به ولا يلزمه السكنى بالقرب منها لان مدة حضانتها انتهت وبطلب والد المرأة المذکورة الوكيل عنها طلب منه احضار الولد ليسلم لوالده بموجب الشرطية والاقتاء المذکورين فابرز فتوى بختم حضرة الشيخ على محمود البقلي يشير بها الى انه يسوغ للقاضي ان يمنع الأب المذکور عن اخذ ولده من امه والسفر به الى مكان بحيث لا يمكنها ان تبصر ولدها

فيه كل يوم رفقاً بها ولفظ الفتوى المذكورة ما قولكم دام فضلكم في رجل له من مطلقة ابن صغير انتهت مدة حضنته وامه مقيمة في مصر من الامصار فاراد ابوه اخذه منها وان يسافر به سفر ابعد او يقيم به في مكان بحيث لا يمكنها ان تبصر ولدها كل يوم فهل يكون للقاضي منع الاب المذكور من اخذه من امه والسفر به سفر ابعد بحيث لا يمكن الام ان ترى ولدها في كل يوم ويمنع من ذلك شرعاً ولو انتهت مدة حضنتها اتيدوا الجواب الحمد لله وحده نعم يسوغ للقاضي منع الاب المذكور من اخذ ولده من امه والسفر به الى مكان بحيث لا يمكنها ان تبصر ولدها فيه كل يوم رفقاً بالام بناء على ما حققه في رد المحتار اخذ ائمه اصرح به في التتارخانية وحاوي القدسي والله سبحانه وتعالى اعلم للمفقر على محمود البقلي الحنفى عفى عنه فصار كل منهما مستند المنطوق الفتوى التي بيده فاذا والحال هذه قد نظر التناقض بين حكم الفتوى بين فاستصوب اقناع الغير يقين في ذلك باخذ الفتويين والشرطية المحكي عنها وبعث ما ذكر لطرف سعادتك كي يصير اطلاع حضرة مولانا مفتي السادة المحنفة بمصر على ما ذكره يعطى من حضرته قول معتمد بما هو منصوص بصريح المذهب كي يجوبه يتبع الاجراء وبناء على ما ذكر قد تحرر هذا السعادتكم والفتوى بان والشرطية مراسلات من طيه ومن بعد اخذ النص من حضرة الموما اليه يكرم بالافادة فالحكم في هذه المسئلة (اجاب) قد صار الاطلاع على خطاب حضرة محافظ دمياط المؤرخ ٢٢ ربيع الاول سنة ٧٧ والفتويين المذكورتين والافادة عن ذلك ان الذي عليه العمل وفتوى المتأخرين وبه صرح في فتاوى تنقيح الحامدية لصاحب رد المختار حاشية الدر المختار ان للاب السفر بالصغير بعد انتهاء مدة حضنته ولو فوق مسافة السفر ولا يمنع من ذلك وبجمل ما في الحاوي والتتارخانية على ما ذا بقيت مدة الحضنة مع قيام مانع بالام كالزواج باجنبي بزول الثاني ولا يبقى على اطلاقه كما صنع في رد المختار على انه قبل ذلك افاد ان عبارة الحاوي فيما قبل الاستغناء حيث قال وكذا لا يخرج الاب به من محل اقامته قبل استغنائه وان لم يكن لما حق في الحضنة لاحتمال عوده بزوال المانع اه وهو المفهوم مما يأتي عن فتاوى الرهلى ويدل له ما في الحاوي كما تعرفه اه المراد منه وهو المستفاد أيضاً من سياق عبارة الدر المختار التي نقل فيها عبارة الحاوي وبناء على ما تقرر يكون للاب اخذ ولده الذي بلغ عمره عشرين سنين جبراً وله ان يسافر به حيث شاء لوجود الاستغناء ولا يجبر على الاقامة به في مكان قريب من امه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت يتيمة قاصرة في حضنة أمها بلغ سنها خمس سنين فتزوجت امها برجل اجني ليس له حق في الحضنة ولم يكن لام الصغيرة أم تنقل الحضنة اليها ولا للصغيرة المحضونة عم شقيق وعمة شقيقة ايضاً الصالحة للحضنة قادرة عليها لم يقيم بها مانع فهل والحال هذه تسقط حضنة أم الصغيرة بتزوجها الاجنبي وتكون المدة احق بالحضنة حيث لم يو جد من يقدم عليها (اجاب) اذا سقطت حضنة الام بتزوجها اجنبياً من

١٢٧٧

مطلب في سفر الاب
بالولد بعد الاستغناء وما
قيل في ذلك من التوفيق

١٢٧٧

٢٦

الصغيرة ولها عمة شقيقة صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع ينتقل الحق في الحضانة لها حيث لم يوجد من يقدم عليها فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مطلقاته ابن بلغ عمره سبع سنين فآثر أن يتركه من أمه فامتنعت من تسليمه له فهل حيث بلغ سن الصغير المذكور سبع سنين فآثر أن يكون لآبيه أخذه من أمه قهر أعياها وهل إذا ادعت أمه أن عمره خمس سنين وكذبها الأب في ذلك وادعى أن عمره يزيد على سبع سنين فما يكون المحكم (اجاب) الام احق بحضانة الصغير الى ان يستغنى وقد ربح سبع سنين وبه يقتضى فان بلغ هذا السن وجب على الأب اخذها ولو اختلفا في سنه فان كل وشرب ولبس واستنجد وحده دفع اليه ولو جبروا والا فلا لازم في حال الاختلاف في سنه ان ينظر المحاكم الى حال الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهامنه ولد سنه ستان قرر القاضى على الرجل المذكور للزوجة المذكورة اجرة حضانة للصغير المذكور كل يوم كذا فصار يدفع الرجل ذلك الى الزوجة مدة ست سنين ثم اراد ان يأخذ ابنه الصغير حيث انتهت حضانتها وبلغ سنه ثمان سنين ست بعد طلاق امه وستان قبله فهل يجب لذلك وليس لاحد منع الولد عنه ولا جبره على دفع الاجرة من الان (اجاب) نعم للاب المذكور اخذ ابنه المرقوم وضمه الى عياله جبر حيث بلغ سنه ثمان سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مطلقاته ولد صغير تزوجت امه بآخرو لام الصغير ام غير صالحة لحضانتها لكونها تترك ضائعاً وتخرج في الاسواق وللاب ام قادرة على حضانتها صالحة لها خالية من الازواج فهل والمحال هذه ينتقل الحق في حضانة الصغير المذكور لآم ابية المذكور (اجاب) الام احق بحضانة ولدها حتى يستغنى مالم تزوج اجنبيا منه فان تزوجت كذلك انتقل الحق في حضانتها لآم الام اذ لم يقيم بها مانع ككونها غير مأمونة عليه بان تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعاً بلا تعهد يتعهده فان كانت كذلك انتقل الحق لآم الاب مادام المانع قائماً بآم الام والام اذا كانت ام الاب صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر ماتت امها المطلقة وهي عندها وبلغ سنها خمس عشرة سنة ولها اب فهل يكون لآبها اخذها وضمها الى نفسه حيث لم يجتمع لآم اى ولم تكن امينة على نفسها ويخاف عليها اذا انفردت في محل غير محل ابها (اجاب) للاب ضم ابنته المذكورة اليه والمحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ورزق منها بولده وبعد ذلك طلقها واهام الولد عندها الى ان بلغ عمره ثمان سنين وبعض التاسعة ومع ذلك المرأة المذكورة تزوجت بزواج فاحب الزوج الاول اخذ ولده منها فابت وتشاكرت معه وادعت ان امها موجودة وانها احق بالولد من ابية مع ان الولد مميز مستقل بامور نفسه لبسها وكلا وشربا ونوما من غير احتياج الى احد في شئ من ذلك فهل والمحال هذه تسقط حضانتها و يصير الولد حق والده ولا تسقط حضانتها ويكون حق جدته أو امه المذكور (اجاب) اذا

١٢٧٧

٣٠

ذى القعدة

١٢٧٧

٣

١٢٧٧

٥

١٢٧٧

٢

محرم

١٢٧٨

٩

كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال يكون على الاب ضمه اليه لانتها حضانته ولا حق في ضمه لأمه ولا لغيرها بمضى مدتها وهذا حيث كان ذكر او الله تعالى اعلم (سئل) في صغيرين في حضانة أمهما بلغ سن احدهما احدى عشرة سنة والاخر ثلاث سنوات مات ابوهما عنهما ولهما جدة ام أبيهما وعم شقيق فهل اذا تزوجت أمهما باجنبي منهما ولم يكن لهما من تنتقل حضانة الصغير الذي سنه ثلاث سنوات لجدة ام أبيه حيث لم يوجد من يقدم عليها في الحضانة وتنتهي حضانة الاخر ببلوغ السن المذكورة فله ضمه اليه أم كيف (اجاب) تنتقل حضانة الصغير الذي بلغ ثلاث سنين الى جده ام أبيه حيث تزوجت أمه أجنبية منه ولم يوجد من يقدم على الجدة المذكورة ولم يمانع وللم ضم الولد الاخر حيث انتهت حضانتها ولم يوجد من يقدم على الم في الضم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في المحروسة وبعد مدة طلقها وله منها ابن سنه ثلاث سنين و بنت سنها خمس سنين وتزوجت المطلقة باجنبي من الاولاد ولها أم خالصة من الأزواج وصالحه للحضانة لم يقيم بها مانع شرعي ولطلق أم قاطنة ببلاد الريف وبينها وبين المحروسة مسافة قصر فهل ينتقل الحق في حضانة الولدين لام الام المذكورة وتقدم فيها على ام الاب (اجاب) نعم ينتقل الحق في حضانة الصغيرين المذكورين لام الام اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعي ولم تمسكها في بيت الراب الاجنبي وتقدم والحال هذه على ام الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رضيع ماتت أمه وله جدتان احدهما من قبل أبيه والاخرى من قبل أمه متزوجة بمجده أي أمه فهل تنتقل حضانة الرضيع لجدة ام أمه ولو لم يتزوجة بمجده الرضيع المذكور أو تكون الحضانة لجدة ام الاب (اجاب) ام الام مقدمة في الحضانة على ام الاب اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقيم بها مانع وتزوجها بالجدة المذكورة لا يمنع من استحقاق الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان بلغ سن احدهما ست سنين والاخرى اربع سنين ثم بعد انقضاء عدتها شرعا تزوجت برجل اجنبي من الصغيرتين ولهما جدة من قبل أمهما متزوجة برجل اجنبي منهما ولهما خالة خالصة من الأزواج صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع شرعي فهل تنتقل حضانة الصغيرتين المذكورتين لخالتهما المذكورة الصالحة للحضانة القادرة عليها حيث لم يكن لهما من قبل أبيهما جدة ولا من يقدم في الحضانة على الخالة المذكورة (اجاب) يتزوج الام والجدة ام الام اجنبيين من الصغيرتين يسقط حقهما في حضانتهم وينتقل الحق فيها للخالة المذكورة حيث كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقيم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها في الحضانة من النساء كما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها تسع سنين ثم تزوجت بغيره فهل يكون للرجل المذكور أخذ بنته منها حيث انتهت مدة حضانتها وتجبر على دفعها له (اجاب) تزوج الام اجنبيا من الصغيرة مستطاع لها ان تنها على فرض

١٢٧٨

٢٩

١٢٧٨

٦

١٢٧٨

٩

١٢٧٨

٢٥

١٢٧٨

١٨

رمضان

ذى القعدة

بقا مدها وينتقل الحق لمن بعدها من النساء فان لم يوجد لها من النساء من يقدم على
 الاب يكون له ضمها اليه وكذا ان تحقق بلوغ سن البنت تسع سنين وطعنت في العاشرة
 فلاب ضمها اليه مطلقا تزوجت الام أم لا لانتها مدة الحضانة بذلك والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن اخيه الشقيق وعن زوجته وعن ابنتين قاصرين وترك مايورث
 عنه شرعا فقام القاضي الاخ المذكور وصيا على الابنتين المذكورتين القاصرتين وعلى
 حفظ ماله ما ثم الآن يبلغ سن احد الابنتين تسع سنين وبلغ سن الثاني احدى عشرة سنة
 وهما في حضنة ايهما ويريد الآن الاخ المذكور الوصي اخذهما من الام وضمهما اليه
 ليعلمهما صنعة وينفق عليهما من ماله متبرعا ليعفظهما ويربهما فهل والحال هذه يجب
 لذلك وليس للام منعه من اخذهما (اجاب) نعم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة سنها نحو الحولين فتزوجت المطلقة باجنبي من
 الصغيرة وسكن بها مع اهله في مسكن واحد وجددة الصغيرة لا تحضنها الا بأجرة فهل
 مادامت المجدة ساكنة مع ابنتها وزوجها في مسكن واحد لا يكون لها حق في حضنتها
 ويكون للاب اخذها ودفعها لاخته الصالحة للحضانة حيث لم يكن لها طلبة مستحق
 لحضنتها من قرابتها (اجاب) تسقط حضنة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وينتقل
 الحق فيها لام الام الصالحة لها ما لم تمسك الصغيرة في بيت الراب اي فوج الام الاجنبى فان
 سكنت بها في بيته فلاحق لها في الحضنة مادامت كذلك وينتقل الحق لمن بعدها في هذه
 الحالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد صغير سنه خمس سنين وليس للولد
 المذكور أم بل له جدتان لاب ولام وله اربع اخوات شقيقات اثان والحال ان المجدة
 التي هي ام الاب متزوجة باجنبي والمجدة الثانية التي هي ام الام خالية من الازواج
 متبرعة بحضنة الصغير قادرة عليها فهل تكون هذه المجدة التي هي ام الام مقدمة في
 حضنة الصغير على من ذكر ويكون الحق في الحضنة لها (اجاب) ام الام في الحضنة
 مقدمة على ام الاب فيها ولو لم يبق بأم الاب مانع منها كتزوجه الاجنبى وتقدم على
 الاخوات ايضا بالاولى وهذا حيث لم يبق بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته وله منها بنت سنها نحو اربع سنين فتزوجت المطلقة باجنبي ولها أم هرممة غير
 صالحة للحضانة مقيمة عند بناتها في بلد بينا وبين البلد المقسم فيها والدها وأمها مسافرة
 فوق مسافة القصر وغير طالبة لحضنتها فهل يكون لابي البنت اخذها وضمها اليه عند
 ام الاب الصالحة للحضانة ولا حق في الحضنة لمطلقة المذكورة (اجاب) تسقط حضنة
 الام بتزوجها اجنبيا من الصغير وينتقل الحق لام الام ان كانت صالحة للحضانة قادرة
 عليها فان كانت بخلاف ذلك ينتقل الحق لام الاب الصالحة القادرة اذا لم يقسم بها مانع
 والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غضبت من زوجها عند أهلها وله منها بنتان
 اخذتهما معها والحال ان سن احداهما احدى عشرة سنة والاخرى اثنتى عشرة سنة فهل

١٢٧٨

١٤

١٢٧٩

صفر

٢٧

١٢٧٩

ربيع الاول

١٧

١٢٧٩

١٥

يكون

يكون له أخذها منها وضهما اليه وتنقضي الحضانة بتسع سنين والحال ما ذكر (اجاب)
 المصريح به ان الام احق بحضانة الصغيرة قبل الفراق وبعد ما وقدرت مدة الحضانة في
 الاثنى تسع سنين فاذا بلغت البنت تسعا انتهت مدة حضانتها وللأب ضمها ولا خيار قبل
 البلوغ والله تعالى اعلم (سئل) في صغير مات أبوه ونصبت والدته وصيا عليه من قبل
 الحاكم الشرعي ثم تزوجت والدته الصغير الوصي بأجنبي من الصغير ولها أم خالصة من
 الأزواج ولا لبى الصغير أم فهل تكون والدته الام مقدمة على والدته الأب في حضانة الصغير
 وتكون الوصاية باقية لو الدة الصغير ولو تزوجت (اجاب) نعم ام الام مقدمة في الحضانة
 على ام الأب حيث لم يقسم بها مانع ولم تمسك الصغير في بيت الراب وتزوج الام لا يبطل
 وصايتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جعل لام زوجته مبلغا معلوما من الدراهم أجرة
 لحضانة بنته كل شهر لموت أمها وانتقال حضانتها اليها وتراضيها على ذلك وتحمده للخدمة
 الحاضنة لها على الزوج الذي هو أبو البنت مبلغ معلوم من الدراهم لمدة أشهر ما ضية
 ولم تقض منها شيئا ثم ان أبابنت زوج ابنته المذ كورة بزواج لاجل اسقاط حضانة
 الخدمة المذ كورة التي لم يقسم بها مانع من الحضانة الى الان ويريد أخذها وتسليمها للزوج
 والحال انها صغيرة لا تطيق الوطء فهل يؤثر الزوج بدفع ما تجمد عليه للخدمة من أجرة
 الحضانة وتبقى عند جدتها المذ كورة ولا تسلم للزوج حتى تنتهي مدة الحضانة المقدرة
 بتسع سنين وطعنها في العاشرة (اجاب) لا تسقط حضانة الخدمة بتزويج البنت المحضونة
 التي لا تستهي ولا تصلم لارجال حيث لم تبلغ تسع سنين لبقاء مدة حضانتها وعلى الأب
 دفع ما بذمته من أجرة الحضانة المقدرة بتراضيها لما مضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له بنت من مطلقته بلغت من العمر احدى عشرة سنة فهل اذا كان الامر كذا كى يكون
 للأب أخذ ابنته من مطلقته المذ كورة من غير معارض له في ذلك لا نقضاء مدة حضانتها
 والان أم البنت تطالب مطلقها بدفع المفروض أجرة للحضانة بعد انقضاء مدة حضانتها
 فهل يجوز لها ذلك ام كيف (اجاب) نعم للأب ضم ابنته المذ كورة اليه جبر حيث انتهت
 مدة حضانتها وعليه دفع ما تربيته بموافقة فرض لامها أجرة عليه قبل مطالبة للام
 بأخذ البنت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن بنت له سنها يبلغ تسع سنين وبعد
 وفاة والدها الى رجة الله تعالى تزوجت أمها والبنت باقية عندها ومجوعول للبنت
 المذ كورة شهر يا خمسة واربعون ترشاقدي واثنا عشر قرشاً من ضمن أجرة المنزل النجالة
 شهر يا سبعة وخمسون قرشاً ولها عم وصى عليها من قبل القاضي فهل يكون للام أخذ بنت
 اخيه من والدتها حيث تزوجت اجنبيا وليس لها حضانة (اجاب) يبلوغ سن الاثنى
 تسع سنين تنتهي مدة حضانتها كما تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة فاذا
 لم يوجد للبنت المذ كورة بعد الام غير عمها اله اصب الوصى عليها يكون له ضمها اليه اذ لم
 يكن فاسقا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أمها وزوجها وابن صغير وله أم

اب متزوجة بجد الصغير وأم الام متزوجة باجنبي من الصغير فهل يكون الحق في حضانة الصغير لام الأب المذكورة وإذا كانت غير مأمونة عليه بأن تخرج كل وقت وتتركه ضائعا بلا متعهد وكان له حالة صالحة للحضانة لكون لحالته الحضانة ولا حق فيه للعدة المذكورة مادامت بهذه الحالة (اجاب) بتزوج الجدة أم الام اجنبيا من الصغير تسقط حضانتها وينتقل الحق فيها لام الأب الا اذا كانت غير مأمونة عليه بأن تخرج كل وقت وتتركه ضائعا فينبذ لاحضانة لها صيانة للصغير مادامت كذلك فاذا سقطت حضانتها لجنتين المذكورتين ينتقل الحق فيها للعالة المذكورة اذا كانت صالحة لها فادارة عليها لم يقيم بها مانع حيث لم يوجد من يقدم عليها فيها والله تعالى اعلم (سئل) في صغير أمه مات وهو ابن ثلاث سنوات ودخل في السنة الرابعة وله جدة من قبل أمه وجدة من قبل أبيه فهل اذا كانت أم الام لها صنعة تخرج دائما بسببها الى الاسواق والبيوت وتترك الولد ضائعا ويخشى عليه بسبب ذلك الهلاك تنتقل حضانتها لجدة أم أبيه حيث كانت قادرة على الحضانة وأهلا لها من كل وجه خصوصا وأم الام يخاف من سفرها بالولد الى جهة بعيدة لا يمكن والده ان يراه (اجاب) اذا كانت أم الام غير مأمونة على الصغير بأن تخرج في الغالب وتترك الصغير ضائعا تسقط حضانتها وينتقل الحق فيها لام الأب حيث كانت صالحة لها فادارة عليها لم يقيم بها مانع والا فلا ينتقل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وحملت منه وأنت باين وبنت ثم بع ذلك طلب أبو الزوجة من الزوج أجرة على الارضاع ونفقة زائدة عن طاقته واذا أراد أبو الاولاد احضارهم ضعة لترضعه عند الام لا تقبل منه الا ان تكلفه بالدرهم أجرة الرضاعة وهي ترضعه ومقدرة عليه فهل للأب ان يحضر الرضعة ولا تستحق المنكوحه أجرة الارضاع وتقرر النفقة يكون بحسب حال الزوجين (اجاب) نفقة الزوجة تجب بقد حال الزوجين على المقضى به ولا تستحق الام وهي في نكاح الزوج أجرة على ارضاع ولدها منه لوجوب ذلك ديانة عليها مع وجوب نفقتها ونفقة الصغير عليه فليس للام تكليف الاب وهي في نكاحه أجرة للارضاع واذا أبت الام ارضاع ولدها لا تجبر عليه قضاء ويستأجر الاب من ترضعه عندها الا اذا تعينت بان لم يجد الاب من ترضعه أو كان الولد لا يأخذ ندى غيرها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة ثلاثا ومعه بنت عمرها خمس سنوات وولد عمره سنتان وفرض القاضى أجرة حضانتها لهما كل يوم قدر ما علوما ثم صارت تبيع وتشتري فاوادوا لهما ان يأخذهما منهما مادامت تبيع وتشتري فرضت أن يبقيا عندها مادامت تبيع وتشتري وتحضنهما مجانا والآن صارت لا تبيع ولا تشتري وتريد أن يفرض لهما أجرة حضانتها فهل تجاب لذلك وتأخذ من والدهما أجرة حضانتها لهما حيث كان موسرا (اجاب) التزام الام بحضانتها مجانا مادامت تبيع وتشتري ثم تركها للبيع والشراء لا يمنعها من طلب أجرة حضانتها بعد ذلك لئلا يستقبل حيث لا مانع

١٢٧٩

١٥

صفر

١٢٨٠

٢٠

ربيع الاول

١٢٨٠

١٨

ربيع الثاني

١٢٨٠

١٧

سنة جمادى الاولى

و يقيم في حضانتها مادامت مدة المحضانة اذا كانت مأمونة عليهما بان لا تخرج كثيرا
وتتركهما ضائعين ولم يوجد مانع آخر من حضانتها وتستحق مع ذلك نفقة للصغيرين
أيضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن وبنات سن
احداهما عشر سنين والاخرى ست سنين وسن الابن ثلاث سنين فهل تنتهي حضانة
البنات الاولى ببلوغها السن المذكور ولا يباها أخذها وتبقى البنات الثانية مع الابن
عند امهما حتى تنتهي حضانتهم معا (اجاب) نعم تنتهي حضانة الابن ببلوغها
تسع سنين فلا يباها أخذ البنات الاولى لمجاوزتها سن المحضانة وتبقى الثانية والابن في
حضانة امهما الى انتهاء مدة حضانتهم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
تزوج امرأة بمصر ورزق منها بنت ثم ماتت الام ولها ام مقيمة بالقري وام اب مقيمة معه
بمصر وتريد ام الام ان تسافر بالصغيرة وتنقلها الى القرية التي بينهما وبين مصر تفاوت
بجيت لا يمكنه ان يصبر بنته ثم يرجع الى محله في يوم واحد فهل ليس للمجدة ذلك (اجاب)
نعم ليس للمجدة نقل الصغيرة المذكورة من مصر وطون الزوجين الى القرية المذكورة
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وابن من كل واحدة
منهما احدهما بالغ رشيد والاخرى ست سنين وامه متروجة باجنبي والولد مقيم مع امه
في مكان واحد مع زوجها الاجنبي المذكور فهل يكون للاخ الرشيد الصالح ضم اخيه
اليه حيث انتهت مدة حضانتهم سيما وامه متروجة باجنبي (اجاب) نعم له ضمه اليه والحال
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ابن صغير في حضانة جدته ام امه لتزوج امه باجنبي منه بلغ
سنة ثمان سنين ونصف اوله اعمام عصبه يريدون نزعها واخذها من جدته وضمه اليهم فهل
يجابون لذلك وتنتهي حضانتها ببلوغ هذا السن (اجاب) تنتهي حضانتها بالعلام ببلوغ
سنة سبع سنين على المتي به فاذا بلغ الصغير المذكور ثمان سنين ونصف يكون لاصلاح اعمامه
الاشقاء اولاد بضمه اليه جبر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته منذ سنة
ونصف وله منها اولاد صغار هي حاضنة لهم منهم بنت صغيرة غير مشتهة لا تصلح للرجال
بلغت خمس سنين في حضانتها امها الصالحة للمحضانة المقر لها في نظير اجرة المحضانة ثلاثة
قروش في كل يوم زوجها ابوها من يتيم قاصر والآن يريد الاب المذكور اخذ البنت
المذكورة من امها ليسلمها للزوج المذكور فهل ليس له ذلك ولا تسقط حضانة الام بتزويج
البنت ولو كان العقد صحيحا (اجاب) تزويج الصغيرة التي لم تنته مدة حضانتها لا يسقط حق
الام في المحضانة بل يبقى عندها ولو بعد النكاح الى انتهاء المدة حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في بنتين ماتت امهما ولهما جدة ام ام بلغت احداهما تسع سنين والاخرى
اقل من ذلك فهل تنتهي حضانتها التي بلغت تسع سنين ولا يباها ضمها اليه جبر اعلى المجدة
وتبقى الثانية في حضانة المجدة لكن اذا ارادت السفر بها الى بلدة اخرى غير بلدة الاب
بدون اذنه ورضاه ليس لها ذلك حيث كان بين البلدين تفاوت (اجاب) تنتهي حضانة

٢٦ ١٢٨٠

جمادى الثانية

١٦ ١٢٨٠

رمضان

٢١ ١٢٨٠

ربيع الثاني

٢١ ١٢٨١

جمادى الثانية

٢٠ ١٢٨١

الانثى ببلوغها تسع سنين فللاب المذكور رضم البنت التي بلغت هذا السن اليه وتبقى الثانية في حضانتها لكن ليس لها نقلها من البلد بدون اذن أبيها ورضاه حيث تفاوت البلدان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن أربعة بنين وبنت بلغ سن احد الذكور تسع سنوات والثاني ثمان سنين والباقي من الاولاد لم يبلغ سن المحضنة فهل لهم الشقيق ضم الاثنين اليه قهر اذن امهما حيث انتهت مدة حضانتهم وليس لام القصر السفر بهم فوق مسافة القصر واذا تزوجت باجنبي منهم تسقط حضانتها وتنقل لام الاب حيث لا أم لها أم كيف (اجاب) حيث بلغ سن احد الابناء تسع سنين والثاني ثمان سنين فلمعهما الشقيق ضمهما اليه حيث لم يوجد من يقدم عليه ويتزوج الام اجنبيا عن الصغار يسقط حقها في حضانتهم وينتقل الحق لام الاب اذا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقيم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها وهي ام الام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنت رضية فتزوجت بعد انقضاء عدتها باجنبي من البنت واخذها الزوج ومعها البنت وسافر بعيدا عن البلد التي تزوجها فيها باز يد من يوم واقام بمحل خرب واستمر اثنان سنين ثم علم ابو البنت بمحل اقامتها فاراد أن يتوجه اليها ليأخذ بنته منها ويدفعها لمن تحضنها من طرفه فهل يكون له ذلك وتسقط حضانتها من حين تزوجها وتجبر على تسليم البنت لابيها خصوصا وليس لها ام ولا غيرها مطلقا (اجاب) بتزوج الام اجنبيا من الصغيرة تسقط حضانتها وينتقل الحق لمن بعدها من المحضنات فان لم يكن لها من يقدم على الاب في المحضنة فللاب اخذها وضمها اليه جبرا على الام المذكورة وليس للام السفر بها الى غير وطنها الذي نكحها فيه ولو مع بقاء المحضنة بدون رضا الاب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت ولها بنت صغيرة لا يز يد عمرها على ثلاث سنين وليس للصغيرة المذكور من النساء المحضنات بعد موت أمها سوى عمتها شقيقتي والداها الموجودان تزوجت اجنبيين من الصغيرة وبعدها العزباء الصالحة للمحضنة التي لم يقيم بها مانع ولها جد أيضا أبو أمها فهل لاحق لعمتها المذكورتين في حضانتها لتزوجهما اجنبيين منها ويكون الحق في حضانتها لعمتها أمها فلها اخذها من أبيها وضمها اليها ويجب لها أجرة على حضانتها ونفقة للصغيرة يطلب بها ابوها الاخر (اجاب) بتزوج العمتين اجنبيين من الصغيرة تسقط حضانتهم وينتقل الحق في حضانتها لعمتها الصالحة لها القدرة عليها حيث لم يوجد لها من النساء من يقدم عليها فتدفع اليها ويجب أجرة حضانتها ونفقة للصغيرة فان كان للصغيرة مال ففي مالها والا فليأبىها المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنت قاصرة في حضانتها أمها فهل اذا تزوجت أم البنت المذكور باجنبي من الصغيرة وكان لها أم صالحة للمحضنة فادرة عليها متزوجة بجدا الصغيرة ينتقل الحق في حضانتها للصغيرة وليس لآخ الصغيرة اخذها (اجاب) بتزوج الام اجنبيا من الصغيرة تسقط حضانتها وينتقل الحق في حضانتها

١٢٨١

١٧

١٢٨١

١٢٧

رمضان

١٢٨١

٣

ربيع الاول

١٢٨٢

١٥

لجدها أم الأم إذا كانت صالحة لها قدرة عليها لم يقيم بها مانع وليس لها مساكها في بيت
زوج الأم الاجنبي فان اقامت بهافية تؤخذ منها وهذا عند عدم انتهاء المدة وهي تسع
سنين لا نفي والله تعالى اعلم (سئل) في يثيمة عمرها سبع سنين ودخلت في الثامنة
وهي في حضنة أمها الاهل للحضانة ولها أخت لاب وصى عليها من قبل أبيها متروجة تريد
أخذها من أمها وضمها اليها بلا وجه شرعي فما الحكم (اجاب) ليس للأخت المذكورة
أخذ البنت المحضونة من أمها الصالحة للحضانة والمحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في صغير سنه ثلاث سنين فاكثر ماتت أمه وليس له الأب وأربع
أخوات لاب اثنتان متزوجتان اجنبيتين من الصغير وواحدة قاصرة والرابعة بالغة غير
متروجة صالحة للحضانة مقيمة مع والدهن ببلدة غير البلدة التي ماتت فيها أم الصغير
وله خالتان متزوجتان اجنبيتين من الصغير ايضا وخال وبعد موت أمه حضر أبوه من بلد
ليأخذه ويضمه الى اخته البالغة الصالحة للحضانة التي هي ايضا في عيال الأب فنعته
الخالتان والمحال عن ذلك فهل ليس لهم المنع ولا يكون لهم حق في حضنة الصغير
المذكور حيث كانت الخالتان متزوجتين اجنبيتين ويكون الحق في حضنته لاخته
المذكورة وعلى فرض عدم تحقق كونها اهلا للحضانة ايضا يكون للأب ضمها لنفسه
ويقدم على الخالتين المذكورتين (اجاب) لاحق للخالتين المتزوجتين في حضنة الصغير
مادامتا متزوجتين اجنبيتين منه ولو لم يوجد من يقدم عليهما كالأخت اذهى مقدمة في
الحضانة على الخالات ولا حق للخال ايضا والمحال هذه الأب مقدم فيها ان لم يتحقق
وجود أخت للصغير صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع فليس للخالتين والمحال ما ذكر منع الأب
عن أخذ ابنه وضمه اليه او الى أخت الصغير الصالحة لذلك التي هي في عيال الأب والله
تعالى اعلم (سئل) في صغير مات أبوه وهو في حضنة أمه والآن بلغ سن الصغير عشر
سنين وطعن في الاحدى عشرة وله اخوة كور واثنا عشر وولد لام فهل لاخته الارشد ضمها
الى عياله واذا امتنعت أمه من ذلك يؤخذ منها جبرا (اجاب) حيث بلغ سن الصغير
المذكور عشر سنين وطعن في الحادية عشرة يكون لعصبة ضمها اليهم وأخذها من أمه
و يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب فان استووا قدم الاصغر ثم الاورع ثم الاسن واما المجدد
لام فهو من ذوى الارحام وهذا بالنظر لضم الصغير اما بالنسبة لماله فالتصرف لمن يقيمه
القاضي وصيا عليه ان لم يكن له وصى من قبل أبيه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت
قاصرة مات أبوها سن ثلاث عشرة سنة ولها أم متروجة باجنبي ولها جدة أم أم فتنازعت
الجدة مع ابنتها الأم في البنت المذكورة وكل منهما تريد ضم البنت القاصرة المذكورة
اليها لحفظها وتردتها فمن هي أحق بحفظ القاصرة المذكورة وضمها اليها وتزوجها
بكتفان وجد (اجاب) اذا انتهت مدة حضنة الصغيرة المذكورة فالرأى فيها للقاضي
بضمها عنده من شاء من النساء الامينات القادرات على الحفظ حيث لا محرم لها من

١٢٨٢

٢٦

ربيع الثاني

١٢٨٢

٢٠

جاءى الاولى

١٢٨٢

٢٤

جاءى الثانية

١٢٨٢

٢٤

العصبة وأما ولاية انكاحها من كفؤ مهر المثل فللام حيث لم تبلغ ولا ولي لها من العصبات
والله تعالى اعلم (سئل) في ولد توفي والده وبلغ عمره زيادة عن تسع سنين وله أم
وأم أب غير متزوجتين وله عم عاصب فن الا حق من المذ كورين بتربية الولد وأخذ من
أمه وله أن يسافر بالولد المذ كور أم لا (اجاب) حيث بلغ الولد زيادة عن سبع سنين
يسقط حق الام وأم الاب من حضانتها و يأخذها العم ويضعه الى نفسه جبر احيث لم يوجد
من يقدم على العم العاصب المذ كور من العصبات وأما سفر العاصب به ففيه تردد في
عباراتهم وأقضى الخير الرملى بان له الاخراج كما في الاب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
متزوجة برجل وانت منه بقاصر بن ثم حصل لها جنون بعد ذلك ولها أب وأم متزوجة
به صالحة قادرة على حضانة القاصر بن المذ كور بن فهل تكون الحضانة لام المجنونة
المذ كورة والولاية في مالها لابيها وله الدعوى به على من هو تحت يده (اجاب) لاحق
للمجنونة في الحضانة اذ شرطها العقل والبسوغ والحرية فينتقل الحق بجنون الام الى
أمها في مدة الحضانة حيث كانت صالحة لها قادرة عليها لم يبقها مانع وتزوجها بجد
القاصر بن لا يسقط حضانتها والولاية في مال المجنونة لابيها ومن له الولاية في المال يملك
الخصوصية فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن عمره
ثلاث سنين وللزوجة المذ كورة التي هي أم الولد أم متزوجة بجد الصغير ولا يلى الولد
أم ثم بعد مدة تزوجت أم الصغير برجل أجنبي وتقلت الولد من البلد المقيم فيها أبو الولد
التي وقع فيها النكاح الى بلدة بعيدة وأمها مقيمة ببلدة ثالثة بعيدة عن بلد الاب أيضا
فهل اذا انتقل الحق في حضانة الصغير المذ كور بتزوج أمه اجنبيا الى أمها المتزوجة
بجده لا يكون للجد المذ كورة امساك الولد في البلدة المقيمة فيها البعيدة عن محل اقامة
الاب والنكاح وليس لها نقله اليها ولا اخراجها من البلد التي فيها الاب واذا امتنعت
الجد المذ كورة من اقامتها به في بلد أبيه لينظر ولده يكون للاب منعها من ذلك ولا
يمكنها هي ولا بنتها من اخراج الولد المذ كور من البلد التي فيها ابوه التي هي محل النكاح
(اجاب) ليس للام بعد انقضاء عدتها نقل الولد من بلد النكاح محل اقامة الاب الى بلدة
بعيدة عنها بحيث لا يمكن الاب النظر الى ولده والرجوع قبل الليل بدون اذن أبيه
ويسقط الحق في حضانتها بتزوجها اجنبيا من الصغير وينتقل الحق في الحضانة الى جدته
ام أمه حيث كانت صالحة لها وليس لها أيضا اخراج الولد الى بلدة أخرى غير البلد المقسم
به أبوه بدون اذن الاب ويكون له منعها من امساك في بلد آخر لان له حق النظر اليه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متزوجا بامرأة وخلف منها بنتا ثم طلقها وتزوجت
برجل آخر وليس للطلقة المذ كورة أم ولوالد البنت المذ كورة خالة خالية من الأزواج وله
أيضا جارية وللطلقة المذ كورة عمه غير متزوجة فلمن تكون الحضانة (اجاب) اذا كانت
خالة الاب صالحة للحضانة قادرة عليها لم يبقها مانع تقدم في الحضانة على عمه الام المطلقة

١٢٨٣

١٧

جادی الاولی

١٢٨٣

١٣

رجب

١٢٨٣

٢٩

شوال

١٢٨٣

٢٠

المذکورة لانهم قدموا خالة الام والاب على عمات الامهات والا باء في الترتيب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها عشر سنين تزوجت أمها برجل اجني منها فهل تنتهي حضانة الام ببلوغ البنت المذکورة هذا السن ويكون له أخذها من أمها وضمها الى عياله شرعا (اجاب) حيث بلغ سن البنت المذکورة عشرة سنين فقد انتهت مدة حضانتها وعلى الاب ضمها اليه وأخذها من أمها المذکورة الى عياله والله تعالى اعلم (سئل) في حاضنة لصغيرة اجرت نفسها محرري مستأمن وتريد السفر بها لجهة لا يمكن الاب ان يراها ويرجع لبلده في يوم واحد وباستئجارها تترك الصغيرة ضائعة ويلحقها بذلك ضرر وتلف والحاضنة المذکورة أم غير صالحة للحضانة لان بعقلها خلا ومستأجرة عند المحرري المذکور أيضا فهل حيث الحال ما ذكر وكان لاني الصغيرة المذکورة أم قادرة على الحضانة صالحة لها غير عاجزة عنها ينقل حق الحضانة في الصغيرة المذکورة لها واذا فمخت أم الصغيرة المذکورة تأجير نفسها ليس لها ان تسافر بها سفر الا يمكن الاب ان يراها ويرجع الى بلده في نهار واحد اذا سافرت من مصر الى قرية لم تسكن وطنها ولم يتزوجها فيها (اجاب) من شرط الحضانة كون الحاضنة عاقلة مأمونة على الصغير فان كانت الام غير مأمونة على الصغيرة بان كانت مشغولة بخدمة مستأجرها وتخرج كل وقت وتتركها ضائعة تسقط حضانتها وكذا الجدة أم الام ان كانت مجنونة او مستأجرة ومشغولة بالخدمة اشتغالا تضيق به الصغيرة تسقط حضانتها والا فلا ثم بعدهما يكون الحق في الحضانة للجدة أم الاب اذا كانت صالحة لها قادرة عليها واذا لم تسقط حضانة الام لا يكون لها السفر بالصغيرة الى بلدة اخرى بينهما تفاوت حيث لم تسكن وطنها ولم تسكن محل النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها اولاد اربعة ثلاث اناث والرابع ذكر فرفعته الى القاضي ورفض لها عليه مقدارا معلوما من الدراهم لنفقة عدتها ونفقة اولاده المذکورين وصار يدفعه مدة اشهر فهل اذا بلغ سن احد اولاده الاناث تسع سنين وطغنت في العاشرة وانقضت عدة الزوجة بوضع الحمل تسقط عنه نفقة العدة ونفقة احدى البنات المقررة بأخذها ويجعل القاضي عليه قدرا يليق بحاله وللأب أخذ ابنته وضمها اليه اذا تحقق بلوغها السن المذکور (اجاب) من المعلوم انه بانقضاء العدة يبطل الفرض انفسقة العدة لعدم قيامها الا انه يجب على الزوج بعد العدة والحال هذه ثلاثة اشياء اجرة حضانتها واولاده الذين لم تنته مدة حضانتهم واجرة لارضاع الموضع منهم ونفقة لهم وكذا اذا لم يكن للام الحاضنة مسكن فعلى الاب اجرة مسكن لها معهم ومن بلغ سنهما من الاناث تسع سنين وطغنت في العاشرة أخذها الاب من أمها وضمها اليه والله تعالى اعلم (سئل) في وصي محتار من قبل والده على اخوته من مستولدة والده المذکور فهل اذا انتهت حضانة الاولاد بالنسب يضمهم الوصي الى عائلته ولا يكون لوالدة الاولاد معارضة الوصي بدون وجه شرعي (اجاب) للاخ

العاصب الوصي المذکور ضم أخوته الى نفسه بعد انتهاء مدة الحضانة حيث لم يوجد من يقدم عليه من العصبات البالغين وتجبر الام على تسليمهم اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين مات احدهما عن بنته وعن ابنه وعن زوجته وسن البنت عشر سنين وزیادة وسن الولد تسع سنين وزیادة والآن تريد الام انضمامهما اليها ومنعهما من عهدهما والعم المذکور يريد اخذهما منها وضمهما اليه فهل حيث ان كلا منهما بلغ السن المذکور يسوغ للعم المذکور اخذهما منها جبراً عليها حيث لم يبق لها حق في حضانتها (اجاب) نعم للعم العاصب ضم ابن أخيه المذکور وبنت أخيه المذکور إذا لم يكن فاسقاً الى نفسه ولم يوجد من يقدم عليه والحال ما ذكر لانتهاء مدة حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وزوجته وولد صغير منها فسكنت الزوجة في بيت الزوج مدة تزيد على العدة وأرادت الانتقال من بلد الزوج الى بلدها التي عقد عليها الزوج فيها وليس بين البلدين مسافة بعيدة بل قرية جداً بحيث لو توجه جد الولد الى بلدها يبصر الولد ويرجع الى بلده مرتين قبل غروب الشمس فهل ليس للجد منعها من الانتقال به وان قلتم بعدم المنع وأرادت الزوج بعد ذلك باجني من الولد ولها ام صالحة متزوجة بنجد الولد تنتقل الحضانة لام الام (اجاب) نعم ليس للجد منع الام الحاضنة لولدها المذکور من الانتقال به من بلد الزوج الى وطنها الذي عقد عليها فيه ولو كان بين القريتين المذكورتين تفاوت فمع عدم التفاوت المذکور أولى وهذا خاص بالام دون غيرها من الحاضنات كالجدة فليس لها نقله الا باذن من له الحضانة من الرجال وإذا سقطت حضانه الام بتزوجها اجنبياً من الصغير ينتقل الحق في حضانتها الى الجدة ام الام اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع كسكنائها في بيت زوج الام الاجنبي وتزوجها بجده غير مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وله ابن منها صغير لم يبلغ سن الحضانة فتزوجت المطلقة باجني من الصغير ولها أم متزوجة باجني ايضاً من الصغير وتريد أن تحضن ابن بنتها والحال ان معها من زوجها المذکور ثلاثاً من الصغار ومشتغلة بالبيع والشراء في الاسواق وتتركهم ضائعين ويخشى المطلق هلاك ابنه عندها والحال هذه فهل اذا كانت مشغلة بما ذكر وكانت غير مأمونة على الصغير ولم يثبت انها مطلقة من زوجها الاجنبي المذکور لا يكون لها حق في الحضانة وينتقل الحق فيه لام الزوج المطلق الخالية من الأزواج الصالحة لها (اجاب) بتزوج الام والجدة لام اجنبيين من الصغير تسقط حضانتها كما ان غير المأمونة على الصغير التي تخرج كل وقت وتتركه ضائعاً لا حضانه لها مادامت كذلك وإذا سقطت حضانتها ينتقل الحق فيها للجدة لا بام اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقم بها مانع فان زال المانع من حضانه الام أو ما تعود الحضانة لها والله تعالى اعلم (سئل) في صبي كمل له من السن تسع سنوات وهو في حضانه أمه المطلقة من أبيه قبل وفاته ويريد أخوه لابيها الوصي عليه من

١٢٨٣

٤

١٢٨٣

٢٠

١٢٨٤

محرم
٢٣

سنة

صفر

١٢٨٤

١٨

ربيع الثاني

١٢٨٤

٦٢

جمادى الثانية

١٢٨٤

رجب

١٢٨٤

١٢

قبل ابيه أخذه منها وضمه اليه لانه أقدر على تأديبه وتعليمه والقيام بأحواله ولو أزمه في المستقبل فهل له ذلك جبراً على أمه (اجاب) حيث بلغ الغلام تسع سنين انتهت مدة حضانتها فبأخذه أخوه المعاصب الوصى ويضمه اليه حيث لم يوجد للصغير المذكور من يقدم عليه من العصبات ونجبر الام على تسليمه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في صغيرة في حضانتها أمها المطلقة من أبيها ومقرر للام على الاب قدر معلوم من الدراهم نظير نفقة الصغيرة وأجرة حضانتها الام فاستمر الاب يدفع ذلك مدة نحو ثلاث سنين فتزوجت المطلقة المذكورة أجنبياً من الصغيرة المذكورة فأراد الاب أخذ بنته منها لسقوط حضانتها فأبى وتنفقت معه على امسالك الصغيرة بلانفقة على الاب لها وبلاجرة لمحضانتها وأبطل ما كان مقرراً لها وتبرعت بنفقة بنتها وبحضانتها في المستقبل حتى مضى على ذلك نحو سبع سنين وبلغت البنت زيادة عن عشر سنين فأراد أبوها الآن أخذ بنته وضمها اليه لانه انتهى سن الحضانة واسقوط حضانة الام بتزوجها الاجنبى الى الآن فتعنتت الام عليه بطلب نفقة وأجرة حضانة البنت عن المدة التي انفقت مع أبيها على ابطال ذلك فيها وتبرعها بما ذكر فهل لا تجب لذلك وللأب ضم بنته اليه جبراً والحال هذه (اجاب) نعم لا تجب لذلك اذا كان الواقع ما هو مسطور وللأب ضم ابنته المذكورة اليه جبراً والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة وخلف منها ثلاث بنات وولداً وتوفيت الزوجة المذكورة والاولاد قاصرون ولم يمت أمهم أم والرجل المذكور تزوج باجنبية فهل تكون الحضانة للجددة المذكورة حيث ان الرجل تزوج (اجاب) مدة الحضانة المقدرة للذكر سبع سنين وفي الانثى تسع سنين فاذا انتهت المدة فلا حضانة وللأب الضم اليه واللاحق بالحضانة الام ثم أم الام اذا كانت صالحة لها فادارة عليها لم يقم به مانع كعجز او كونها متزوجة أجنبياً من المحضون فاذا كانت مدة الحضانة في الاولاد المذكورين لم تنته يكون الحق فيها للجددة المذكورة اذا توفرت شرائط الحضانة والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في صغير انتقلت حضنته لجدته أم أمه بعد موت أمه وتريد الجددة ان تنتقل به لبلدة أخرى غير بلد والده ووالدته والأب لا يريد ذلك فهل له منعها من الانتقال به الى البلدة الاخرى المذكورة اذا كان بين البلدين تفاوت (اجاب) ليس للجددة المذكورة الانتقال بالولد من بلد الأب الى البلدة الاخرى والحال هذه ولا يبي الصغير منعها من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنيه القاصرين وترك ما يورث عنه شرعاً ولم يبق وصياً على اولاده ولم يمت أخ شقيق مقتدر غنى عدل قادر على التصرف في مال القصر أقامه القاضي الذي يملك نصب الوصياء وصياً على اولاد أخيه المذكورين ليحفظ ما لهم ويتصرف فيه بالمصلحة وهو أهل للصياغة والا الآن بلغ سن أصغر الولدين سبع سنين وطعن في الثامنة وسن الأكبر يزيد عن تسع سنين وهما وأمه مقيمون بمنزل عم الولدين الشقيق المذكور فتريد الام الانتقال من منزل عمهما الوصى المذكور مع وليها

ونزع ما لهما من يد الوصي المذكور وتسليمه لأخيها خال الولدين فهل لا تجب لذلك لسقوط
الحضانة ببلوغ السن المذكور وقيام ولاية العلم بأقامة القاضي إياه وصيا عليه ما ولم
يكن الحال وصيا ولم يقيم بالعم ما يوجب عزله من الوصاية ولا ما يوجب إشراف غيره معه
فيها أفيدوا الجواب (اجاب) نعم لا تجب الام لذلك والحال ما ذكر لسقوط حضانتها
ببلوغ الابن السن المذكور وعدم ثبوت ما يبطل ولاية الوصي المذكور اذا لم يوجد
من يقدم على العلم من العصابات يضمهما اليه بعد مدة الحضانة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل متزوج بامرأة وله منها ولد بلغ عمره ست سنين ونصفوا بنت بلغ عمرها
تسع سنين ونصفا فطلقة ما زوجها المذكور وتزوجت بغيره فهل اذا تزوجت المرأة
المذكور بغير محرم للولدين المذكور ينسقط حضانتها ويكون للاب أخذ أولاده
منها حيث تزوجت بغير محرم للولدين المذكورين واذا كان الام أم صالحة للحضانة
ينقل الحق اليها في الذكور وللأب ضم ابنته اليه لانتهاء حضانتها ببلوغها السن المذكور
ما لم تكن المجددة غير مأمونة على الصغير بأن تخرج كل وقت وتركه ضائعا او قام بها
مانع آخر (اجاب) ببلوغ سن البنت تسع سنين انتهت مدة حضانتها وللأب ضمها اليه
والحال هذه جبر او تزوج الام اجنبيا من الولد المذكور تسقط حضانتها وينقل الحق فيها
لامها اذا لم يقسم بها مانع فان قام بها مانع ايضا كما اذا كانت غير مأمونة عليه بان تخرج
في غالب الاوقات وتركه ضائعا لا يكون لها حق حضانتها وللأب ضمها اليه ايضا ان لم يوجد
من النساء من يقدم عليه ولو لم يبلغ سبع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
وله منها ولد بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة أراد أبوه أخذه من أمه فامتنعت الام
المذكور من ذلك متعللة بأن لها حق الحضانة بعد المدة المذكور وامتنع الولد من ذلك
ايضا فهل والحال هذه لا يكون للام حق في حضانة الولد بعد السن المذكور فلا يسه اخذه
جبر ا على الام والولد ايضا ولا خيار للولد في ذلك وما المحكم الشرعي والحال هذه أفيدوا
الجواب (اجاب) تنتهي حضانة الغلام ببلوغه سبع سنين وللأب أخذه من أمه المطلقة
جبر او لا خيار للولد عندنا قبل البلوغ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله
منها بنت صغيرة وبعد ذلك بثلاث سنين تزوجت أم الصغيرة المذكور بغيره جبر او لا
وانتقل حق الحضانة الى جدتها أم أمها الخالصة من الأزواج الصالحة للحضانة المتعددة
عليها التي لم يقيم بها مانع شرعي وهي متبرعة بها والا آن بلغ سن البنت المذكور ست سنين
فاراد والدها ان يأخذها من جدتها أم أمها المذكور ويضعها الى أمه فهل والحال هذه
لا يجاب لذلك وتبقى البنت المذكور عند جدتها أم أمها الى بلوغ سن البنت المذكور
تسع سنين وما المحكم في ذلك أفيدوا الجواب (اجاب) أم الام مقدمة في الحضانة على
أم الاب والحال ما ذكر بالسؤال فتبقى البنت المذكور عند جدتها لا أمها الى بلوغها تسع
سنين وليس للأب أخذها قبل ذلك ودفعها الى أمه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم

١٢٨٤

١٨

١٢٨٤

شوال

٢٤

١٢٨٤

ذى القعدة

١٧

١٢٨٥

صفر

١٢

(سئل)

١٢٨٥

٢٨

رمضان

١٢٨٥

١

١٢٨٥

ذى الحجة

١٦

صفر

١٢٨٦

٢٧

(سئل) في نية بلغت من العمر تسعين سنين ولها أخ عصبة بالغ أمين صالح يريد أخذها من أمها وضمها إليه وتريتها عنده خوف العار والفساد فهل له ذلك حيث لم يوجد أقرب منه ولا خيار لها وتمنع الأم المذكورة من المعارضة له في ذلك وتخير على تسليمها للآخر المذكور حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم للآخر المذكور ضم أخته التي بلغت هذا السن إليه جبر إذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها ابن قاصر وتزوجت برجل أجنبي من الصغير ولها أم متزوجة بجده فهل ينتقل الحق في حضانتها لأمها المتزوجة بجده الصغير حيث كانت صالحة للحضانة ويسقط حق الزوجة في حضانتها بتزوجها بالأجنبي أفيدوا الجواب (اجاب) بتزوج الأم أجنبيًا من الصغير تسقط حضانتها وينقل الحق فيها للأم الصالحة للحضانة القادرة عليها حيث لم يقيم بها مانع وتزوجها بالصغير لا يعدمها ناعا والله تعالى أعلم (سئل) في أيتام قصر ذكور وإناث ماتت أمهم ولهم مال موروث لهم عن أبيهم ولهم عمة وجد لأم وعم شقيق فهل تنكحون حضانتهم القصر الذين لم يبلغوا سن المحضنة للعممة المذكورة حيث كانت صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع وإذا انتهت مدة حضانتها بنت يكون للمذكور ضمها إليه حيث كان خير أدينا أمونا عليها وللوصى الاتفاق عليهم من مالهم حيث كان لهم مال تقود وعقار يخلف لهم عن أبيهم ولا يجبر على الاتفاق عليهم من ماله أفيدوا الجواب (اجاب) نعم المحضنة في هؤلاء للعممة المذكورة حيث لم يوجد من يقدم عليها من النساء وبانتها حضانتها البنت المذكورة يكون للموصوف بما ذكر ضمها إليه وللوصى الشرعي الاتفاق عليهم من مالهم نفقة أمثالهم على حسب أموالهم ولا يجبر على الاتفاق عليهم من مال نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن رضيع وابن بلغ سنه سنتين وطعن في السنة الثالثة وبنت بلغ سنها خمس سنين وطعنت في السنة السادسة فأراد المطلق المذكور أن يأخذ الابن الذي طعن سنه في السنة الثالثة والبنت المذكورة وأن يرضعها إلى عياله وأن يزوج البنت المذكورة لأجل أخذها من أمها وتسليمها إلى زوجها فهل لا يجاب لذلك ولا تنتهي حضانتها لابن والبنت المذكورين ببلوغ سنهما هذا السن المذكور ولا يكون للمطلق المذكور أخذهما من أمهما حتى تتم مدة المحضنة حيث كانت الأم خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعي أفيدوا الجواب (اجاب) مدة حضانتها للعلام سبع سنين والجارية تسع سنين فليس لأبيهما أخذهما من أمهما المحضنة لهما التي لم يقيم بها مانع قبل مضي المدة ولا يسقط المحضنة بتزوج الصغيرة قبل مضي مدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة بعد مسافة القصر عقد عليها ودخل بها وأقام معها فيها مدة من السنين حتى أنت منه بولدين فطلقها وهما صغيران في حضانتها وأرادت نقلهما إلى مصر مع إقامة أبيهما في بلدة العقد والدخول والولادة والتوطن ووجود التفات

المذكور بين البلدين ولو بعد انقضاء عدتها فهل ليس لها ذلك (اجاب) نعم ليس للام
المذكورة ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت من زوجها من مدة
ولها منه بنتان احدهما عمرها ثمان سنين وهي متحمله بها على يد القاضي والاخرى
صغيرة عمرها ست سنين ومقرر لها فرض عليه فناء زوج تلك المرأة المذكورة واخذ البنت
الصغيرة وعقد عليها على ولد عمره سنة يريد بذلك منع والدتها من المحضاة لها وقطع الفرض
المقرر والاخرى تركها لكونها متحمله بها فهل لا تسقط حضانتها من تزويج البنت قبل
انتهاء مدة المحضاة ولا يكون لابيها اخذها من امها حيث كانت صالحة للحضانة لم يبق
بها مانع افيديو الجواب (اجاب) لا تسقط حضانتها الام بتزويج الصغيرة ولا مانعها اليها
ولو بعد العقد عليها الى انتهاء مدة المحضاة حيث كانت صالحة للحضانة لم يبق بها مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت وبه مدة سافرت بالبنت المذكورة
من محل وطنها الذي هو محل العقد الى بلدة بعيدة بعد ان تزوجت باجنبي من الصغيرة
واستمرت مدة من السنين وهي غائبة حتى بلغ سن البنت عشرين ولها جدة امم فاستدل
ابو البنت على مكان مطلقة وبنته المذكورة فهل تنتهي حضانتها للبنت المذكورة بمضي
تسع سنين ويكون لابيها اخذها من امها المذكورة لانتهاء مدة حضانتها وليس للجدة حق
في المحضاة من بعد هذه المدة افيديو الجواب (اجاب) تنتهي حضانتها الانثى ببلوغها تسع
سنين ويكون لابيها اخذها من امها جبراعليها والحال ماذكر وليس للجدة حق في
حضانتها بالاولى لانتهاء مدة المحضاة والله تعالى اعلم (سئل) في ابن صغير سنه ست
سنوات مات ابو له وامه ومجرب له نفقة من ماله تصرف عليه وهو في حضانت عمته اخت
ابيه وله أخت كانت متزوجة برجل اجني وبها خلل في عقلها فطلقها زوجها وتريد أن
تخضع اخاها باجرة من ماله والعممة تريد تر بيته الى تمام مدة المحضاة متبرعة باجره وهي
صالحة للحضانة فهل تقدم عمته المتبرعة باجرة حضانتها بصيانة لماله والحال هذه افيديو
الجواب (اجاب) يشترط في المحاضنة ان تكون حرة بالغة عاقلة امينة قادرة وان تخلى من
زوج اجني وكذا في المحاضن المذكور سوى الشرط الاخير هذا ما يؤخذ من كلامهم ومنه
يعلم عدم استحقاق الاخت المذكورة للحضانة مع اختلال عقلها وقد صرحوا بان حكم
الجنون والمعنوه كحكم الصغير والصغير لا حضانت له على ان الاخت لو كانت اهلا للحضانة
وطلبت تر بيته باجر من ماله والعممة الاهل للحضانة تقبله بحانا فالذي يؤخذ من رد
المختار في جواب حادثة الفتوى التي سئل عنها انه يدفع للعممة المتبرعة ابقاء ماله مراعاة
لتلك المصلحة مع كون العممة من اهل المحضاة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حاضنة
لابنها الصغير اليتم تزوجت باجنبي من الصغير وهو وصى عليه وعلى ماله من قبل الميت
وصاية مختارة وليس للصغير غير أخته لابيها المتزوجة باجنبي ايضا من الصغير فكيف
يفعل به ويضعه القاضي عند من منسما افيديو الجواب (اجاب) في تنقيح الحامدية

جمادى الاولى

١٢٨٦

١

رجب

١٢٨٦

٧

شعبان

١٢٧٦

٢١

شوال

١٢٨٦

١١

جواب عن نظير هذه المحادثة مانصه قال القهستاني نقل عن المحيط اذا اجتمع النساء
 الساقيات المحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن اه وافق الخبير الرمي تبعاً
 للعلامة الشهاب الشامي في مثل هذه الواقعة بان ابقاء الصغير عنده أولى لكمال شفقتها
 اه والله تعالى اعلم (سئل) في امر أمه محضنة لبناتها الصغيرة من مطلقها سقطت حضانتها
 بسبب تزوجها من اجنبي من الصغيرة وانتقلت المحضنة لامها فهل لا يسوغ لامها
 المذكورة ان تسافر بالمحضنة من بلد الاب والنكاح الى بلدة بعيدة عن بلد الاب والاب
 منعها من السفر بها أم كيف (اجاب) ليس للمحضنة المذكورة السفر بالصغيرة من
 بلد أبيها الى البلدة المذكورة والحال هذه والاب منعها من ذلك والله تعالى اعلم (سئل)
 في امر أمه مطلقة من زوجها ومعها منه ولد سنة وسنة وطعن في الثانية فتزوجت باجنبي من
 الصغير المذكور ولها أم خالية من الأزواج صالحة لمحضنة الصغير المذكور قادرة عليها
 فهل والحال هذه تنتقل حضنة الصغير المذكور لام أمه حيث كانت قادرة عليها أمونة
 على الصغير المذكور (اجاب) بسقوط حضنة الأم بتزوجها اجنبياً من الصغير ينتقل
 الحق في حضنته لام أمه حيث كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقسم بها مانع من المحضنة
 كامسالك الصغير في بيت زوج الام الاجنبي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته وله منها ابن لم يبلغ سبع سنين فتزوجت أم الصغير باجنبي منه ولها أم مشغولة
 بالبيع والشراء غير مأمونة عليه وله أم أب قادرة على المحضنة أهل لها من كل وجه
 وخالية من الأزواج فهل يدفع لام الاب القدرة الاهل لحضنته وتقدم في حضنته على
 ام الام المشغولة بالبيع والشراء الغير المأمونة عليه وعلى أم الام العمياء العاجزة عن
 حضنته وحيث كانت أم الام تشتغل بما ذكر وتترك الولد في كل الاوقات ضائعاً لاحق
 لها في المحضنة مادامت كذلك (اجاب) اذا سقطت حضنة الام بتزوجها اجنبياً من
 الصغير وكذا سقطت حضنة جدته لامه بكونها غيره مأمونة على الصغير حيث كانت
 مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق وتخرج كل وقت وتتركه ضائعاً وكذا
 سقطت حضنة أم المجددة المذكورة بكونها عمياء غير قادرة على المحضنة ليجزها
 ينتقل الحق في حضنته لجدته أم أبيه اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقم بها مانع
 وهذا مادام المانع من استحقاق المحضنة قائماً بكل من الام وأمهها وأم أمها والافكل
 واحدة منهن مقدمة على أم الاب وان علت المجددة من قبل الام والله تعالى اعلم
 (سئل) في صغير سنة ست سنين تزوجت أمه باجنبي منه وجدته لامه متزوجة باجنبي أيضاً
 وليس له من النساء المحاضنات بعدهما سوى أخته لانيه البالغتين اللتين في حجر أبيهما
 فهل تسقط حضنة الام والمجددة بتزوجهما الاجنبي ويكون لانيه أخذه ليدفعه لا كبر
 ابنه المذكورين الصالحة كل منهما للمحضنة ولم يكن بها مانع (اجاب) نعم تسقط حضنة
 الام والمجددة بما ذكر والاب أخذه جبراً ليدفعه لابنته الكبرى التي في حجره حيث لا مرجع

١٢٨٧

١٥

ربيع الثاني

١٢٨٧

٢١

١٢٨٧

٢١

رجب

١٢٨٧

٢٠

شعبان سنة

١٢٨٧ ٣

١٢٨٧ ١٥

١٢٨٧ ٢٤

١٢٨٠ ٢٥

للصغرى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت متزوجة بشخص وخلف
منه ولد او توفي أبوه الى رحمة الله تعالى وترك الولد مع والدته ثم تزوجت والدته برجل آخر
والولد له أخت من أبيه فعند زواج والدته سقطت حضانتها وانتقلت حضانة الولد الى
أخته لا ييه بمو جب اعلام شرعى وبعد مضي مدة طلقت أم الولد من الذى كانت متزوجة
به وحاضنت ثلاث حيزات فهل تنقل حضانة الولد الى أمه كما كانت حيث انها خالصة
الآن من الأزواج (اجاب) حيث طلقت الام المحاضنة عن زوجها الاجنبى من المحضون
وانقضت عدتها يعود لها حق الحضانة مادامت مدتها ولم يقيمها مانع آخر لا فرق في ذلك
بين كون الطلاق باثنا أو رجعي حيث انقضت العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته وله منها ولد كمل له من السن سبع سنوات وهو في حضانة أمه فاراد الاب
بعد ذلك أخذه منها فامتنعت الام المذ كورة من ذلك متعللة بان لها حق الحضانة بعد المدة
المذ كورة فهل والحال هذه تنتهى حضانة الام ببلوغ الولد السن المذ كور وتجبر على
اعطائه لا ييه ولا خيار للولد أم كيف (اجاب) تنتهى حضانة الغلام ببلوغه سبع سنين
ودخوله في الثامنة وحضانة الانثى ببلوغها تسع سنين ودخولها في العاشرة سواء كانت
المحاضنة أما لو غيرها على المقتى به فاذا بلغ المحضون المذ كور السن المقدر له تجبر الام على
تسليمه لا ييه ولا خيار للولد قبل البلوغ والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من ضابطية مصر
مؤرخة ١٩ شعبان سنة ٨٧ مضمونها من بعد الاحاطة بما قالته عائشة والدة منتهى
وما قاله والدها يفادهل البنت المحكي عنها يحكم باقامتها عند والدتها مادام عمرها ثلاث
عشرة سنة تقر بربا مع حصول الاذى المدعية به والدتها أم عند والدتها تؤمل افادة المحكم
شرعا (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين وطعن في العاشرة تنتهى حضانة أمها
كغيرها من النساء المحاضنات وتدفع الى امها جبر الحفظها وتر بيتها ولا تخير البنت في
الاقامة عند غير أبيها من النساء أو اما الايداء بلامصلحة والاضرار فلا يجوز شرعا فاذا
تحقق شيء من ذلك يجب منعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها
بنت سنها خمس سنين وجعل على نفسه أجرة حضانة قدر اغير لائق بالاجرة والحال انه موسر
فهل والحال هذه للقاضي ان يتقدر عليه أجرة المثل للحضانة حيث لم ترض بالقدر الاول
الاقل من قدر المثل بطلب الام اتمام أجر المثل حيث كانت مستعدة للحضانة قادرة عليها
لم يقيمها مانع (اجاب) نعم يجب على المطلق المذ كور لطلقة بعد انقضاء مدتها أجرة المثل
لحضانة ابنتها منه فاذا جعل على نفسه قدر اغير لائق لذلك فعلى القاضي الزامه باتمام
أجرة المثل والحال ما ذكر وهذه غير نفقة الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من
مطلقة ابن صغير في حضانة أمه لم يبلغ سبع سنين ومقرر على الاب الموسر أجرة لحضانه
ويريد أبوه أخذه من أمه مدعيًا ببلوغه هذا السن والام تنكروا الحال انه لا يستغنى عن
النساء لعدم قدرته على الاكل والشرب والنوم والاستجماء وحده فما المحكم هل

١٢٨٧

٩

يبقى عند الام الصالحة للحضانة التي لم يقيمها مانع أو يصدق الاب والحال هذه في دعوى بلوغه السن المذكور أفيدوا الجواب (اجاب) لو اختلف الاب والام في سن الغلام هل بلغ سبع سنين أم لا ينظر في حاله فان أكل وشرب ولبس واستعجب وحده دفع الى أبيه ولو جبرا والابان فقدت الاربعة أو بعضها لا يدفع اليه أي الى أبيه بل يبقى عند أمه كما في الدر وحواشيه وحينئذ لا يصدق الاب في بلوغه السن المذكور حيث لا قدرة لهذا الصغير على فعل هذه الاشياء وحده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها ابنان

١٢٨٧

١٧

احدهما تم له سبع سنين وطعن في الثامنة وهو مميز ومستغن عن الحضانة والاخر ضيع فهل لا يبيها ضم الولد الكبير اليه ويبقى الصغير في حضانة أمه وعليه أجرة الحضانة والرضاعة لأمه بعد العدة اذا كانت الام صالحة للحضانة (اجاب) نعم للاب المذكور ضم ابنه الذي طعن في السنة الثامنة اليه والحال هذه لانتهاء حضانة أمه ويبقى الصغير في حضانتها وعلى الاب أجرة ارضاعه وحضنته بعد العدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن زوجها وعن بنت صغيرة منه سنها نحو ثلاث سنين وعن أبيها وعن أمها وللزوج أم خالية من الأزواج فهل يكون الحق في حضانة البنت المذكورة لمجدتها أم أمها المتزوجة بمجدها وتقدم في ذلك على أم الاب المذكورة حيث كانت المجددة أم الام صالحة للحضانة أم مأمونة عليها ومتربية في حجرها المدة المذكورة ولا تألف غيرها ولم يقيمها مانع شرعي

١٢٨٨

محرم ١٦

(اجاب) أم الام مقدمة في الحضانة على أم الاب فحضانة الصغيرة المذكورة لمجدتها لأمها والحال ما ذكر في السؤال الى بلوغ سنها تسع سنين حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)

صفر

١٢٨٨

٧

في رجل خالع زوجته على بدل معلوم وله منها بنت صغيرة سنها ثلاث سنين تزوجت أمها باجنبي من الصغيرة ودفعها الام لامها المتزوجة باجنبي كذلك وللصغيرة أخت وخالات تزوجات باجنبي ولها أم خالية عن الأزواج صالحة للحضانة ويريد الاب المذكور أخذ البنت ودفعها لعمتها والاتفاق عليها عندها فهل يجب لذلك (اجاب) تزوج الام وأمها والاخت والخالات الاجانب من الصغيرة يسقط حقهن في حضانتها وينقل الحق فيها

١٢٨٨

٢٩

للعمة المذكورة حيث لم يوجد من يقدم عليها من النساء الحاضنات غيرهن ولم يكن بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولدها بنت صغيرة سنها نحو ثمان سنين تزوجت أمها باجنبي منها ولها أم خالية من الأزواج الا ان لها صنعة مشغلة بها تخرج بيها كل وقت وتترك البنت ضائعة وهي ساكنة في البيت مع زوج بنتها الاجنبى فهل تسقط حضانتها أيضا بكل مما ذكر كما تسقط حضانة الام بتزوجها المذكور واذ لم يوجد للبنت من النساء الحاضنات أحد سواهما يكون لا يبيها ضمها اليه أفيدوا الجواب (اجاب)

للاب المذكور ضم ابنته اليه والحال ما ذكر بالسؤال اسقوط حضانة أمها بتزوجها اجنبيا منها وسقوط حضانة المجددة المذكورة بكل من سكنها في بيت الراب وكونها غير مأمونة عليها بسبب خروجها كل وقت وتركها الصغيرة ضائعة والله تعالى أعلم (سئل)

ربيع الثاني سنة

٢٤ ١٢٨٨

جادی الاولی

٢٩ ١٢٨٨

ربضان

٢٢ ١٢٨٨

فی رجل طلق زوجته وادها حقوقها الشرعية وقرر لولده الذکر منها فرضا شرعيا وادها
لها الى ان استكمل الولد سبع سنوات فاكثر والحال انها كثيرة السفر الى نحو بلادها
واقامت بالبلدة أكثر من اقامتها بالبلد التي فيها ابو الولد وان بلداتها تزيد عن سفر القصر
وقد أراد ابو الولد ان يأخذ ولده منها فهل يسوغ له ذلك شرعا (اجاب) اذا بلغ سن الغلام
سبع سنين وطعن في الثامنة انتهت حضانة امه ويضعه ابوه اليه جبرا ولو فرض بقاء
حضانتها فليس لها السفر به الا الى وطنها الذي نكحها فيه والله تعالى اعلم (سئل) في
امراة مطلقة من زوجها ولها منه بنت عمرها ست سنوات حاضنة لها فترزجت لام المذکورة
اجنبيا من الصغيرة وللبنت خالة خالية من الأزواج اهل للحضانة ولها عمة فهل تكون
الحضانة للخالة المذکورة دون العمة اخت الاب واذ زوجها ابوها لا تسقط حضانة الخالة
المذکورة الا بعد مضي مدة الحضانة افيدوا الجواب (اجاب) الخالة الصالحة للحضانة
التي لم يعم بها مانع مقدمة فيها على العمة ولا تسقط الحضانة بتزويج الصغيرة مادامت مدتها
والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر مؤرخة ١٨ سنة ٨٨ مضمونها
فيما تقدم ورد لهذا الطرف شرح من مديرية كردفان على انتهاء فارس اغاصاغ بلوكات
المحافظة بتلك المديرية بان له بنتا تسمى عيشة موزونة له من مطلقته زكية وكان تركها مع
والدتها في المحروسة وهو بتلك الجهة وان البنت بلغت من العمر عشر سنوات ورغب
جلها لطرفه ولما تحرر الى الضابطية بالبحث عن البنت والدتها وتفهمهما ماذا كروا
شرحها ومعه شقة مقدمة من زكية والدة بنته تذکر فيها ان البنت تبلغ من العمر ثمان
سنوات وانها صرفت على تربيتها مبالغ وترغب مساعدتها في جلب ما يقوم بقوتها حتى
تبلغ السن التي تستحق الاخذ به وانها حاضنتها وليس له حضانة وتلتبس تخليص مؤخر
صد اقها منه ومعتتها ونفقتها حتى تفي عدها ان كان أجرى طلاقها كما يدعي ولما تحرر الى
مديرية كردفان بما اوضحته المذکورة ورد شرحها في غرة شعبان سنة ٨٨ بعدم اقتناعه
بما اوضحته وما زال مصمما على طلبه ابنته وارسالها اليه حيث هو ادري بحقيقة عمرها فازم
تحريره لمضرة كم الامل الافادة عما يتضيه الحكم الشرعي (اجاب) حيث وقع
الاختلاف في سن البنت المذکورة فلا تنزع من امها الا اذا تحقق شرعا بلوغ سنها تسع
سنين على ما عليه الفتوى ويؤمر الزوج بالانفاق على بنته وعلى امها ولو بعد الطلاق
مادامت في العدة وتعتبر العدة من وقت اخباره بالطلاق ما لم يثبت صدوره قبل هذا
التاريخ بينة شرعية ويلزم بدفع مؤخر صداقها ان كان باقيا بذمته وبدفع ما قررره على
نفسه من النفقة لها ان حصل ولا يسقط بالطلاق الرجعي على ما اختير ولا تستحق الام اجرة
لحضانة ابنتها منه مادامت في عدة الطلاق الرجعي فان مضت العدة تستحقها الى انتهاء
مدة الحضانة المقدرة بتسع سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجة وله
منها بنات قاصرات وله ولد كبير ايضا من امرأة اخرى متزوج بخالة البنات المذکورات

أقامه وصيا شرعيا عليهن ثم بعد وفاته حصنت زوجته بناتها القاصرات وبعد مدة تزوجت غير محرم لهن والزوجة المذكورة أم مقيمة في بلد غير بلد أبي البنات المذكورات ومحل وطنهن الأصلي وبينهما تفاوت وتريد تلك المدة أخذهن عندها في بلدها المذكورة لأجل أن تحضنن والآخر يمنع من ذلك ويريد أن تحضر هي في بلد البنات المذكورات وهي تمتنع فهل إذا كان الحال ما ذكر لا تجب المدة التي نقلهن لغير بلدهن وبلد أبيهن لأن في تغربهن ضرر عليهن وضرر على الأخ الوصي عليهن من جهة اتصال النفقة لهن (اجاب) بتزوج الأم أجنبيات المذكورات يسقط حقها من حضانتهم و ينتقل الحق فيها للمدة أم الأم مادامت مدتها إلا أنها ليس لها الانتقال بهن إلى بلدة أخرى فإذا كانت مقيمة في بلدة أخرى كما هو مذكور بالسؤال لا يكون لها نقلهن بغير إذن الأخ العاصب وله منعها من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه وله عمره سنتان وأرادت التزوج بأخراجه عنده ولها أم متزوجة بمجد الولد المذكور فهل إذا تزوجت الأم المذكورة تنتقل المحضنة لأمها إذا كانت أم المحضنة الولد المذكور ولا يمنع من ذلك تزوجها بمجد الصغير حيث لم تمسكه في بيت الراب وما الحكم أفيدوا الجواب (اجاب) بتزوج الأم المذكورة أجنبيات الصغير يسقط حقها من حضانتها وينتقل الحق فيها لأمها المذكورة إذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقر بها مانع وتقدم على غيرها والحال ما ذكر مادامت مدة المحضنة وليس لآبيه أخذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وصى من قبل القاضي على اخت له من آبيه ببلغ سنها الآن تسع سنوات وطعنت في العاشرة ويريد الآن الوصي انتزاعها من والدتها لأجل صيانتها وحفظها بمنزل آبيها والانتقال عليها من مالها الآن والدتها سوداء وشأنها الخدمة في منزل الأجنب فهل يبلغها السن المذكورة وعدم الأمن عليها في منزل الأجنب يجاب الوصي لأخذها منها وليس للام المعارضة في ذلك والحال هذه (اجاب) إذا بلغ سن الاخت المذكورة تسع سنين وطعنت في العاشرة يكون لأخيها وصيها ضمها إليه جبر إذا كان مأموها عليها والحال ما ذكر لا انتهاء مدة حضانتها وليس للام المعارضة في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في بنت عمرها يزيد عن ستين في حضانتها أمها تزوجت أمها غير محرم للصغيرة وانتقلت حضانتها لأمها فتزوجت المدة المذكورة وللجدة أم أهل المحضنة من كل وجه فهل والحال هذه تنتقل حضانتها للصغيرة لأم الجدة للام حيث لم يكن هناك من يقدم عليها وليس للاب أخذها منها إلا بعد انتهاء مدة حضانتها شرعا (اجاب) إذا سقطت حضانتها للام والجدة أم الأم بتزوجها أجنبيات من الصغيرة ينتقل الحق فيها للام أم الأم إذا كانت صالحة للمحضنة قادرة عليها لم يقسم بها مانع كسكنائها بالصغيرة في بيت الراب مادامت مدة المحضنة باقية وليس للاب أخذها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن عمره

٢٤ ١٢٨٩

مطلب ليس للمحضنة
نقل الصغيرة إلى بلدة
أخرى بينهما تفاوت
بدون إذن العاصب

جمادى الثانية

٢٩ ١٢٨٩

رجب

١٩ ١٢٨٩

شعبان

١٠ ١٢٨٩

٢٠ ١٢٩٠

ذى الحجة

٢١ ١٢٩٠

٣٠ ١٢٩٠

ثلاث سنين ثم تزوجت أجنبيا ولها أم متزوجة بجد الصغير كذلك فهل تنقل الحضانة بتزوج الأم إلى أم الأب حيث كانت صالحة لها فإدرة عليها دون أم الأب المذ كورة أم كيف الحال (اجاب) بتزوج الأم أجنبيا من الصغير يسقط حقه من حضانتها وينقل الحق للجدة أم الأب إذا كانت صالحة لها فإدرة عليها لم يقيم بها مانع كما مسكه في بيت الراب الاجنبي وتزوجها بجد الصغير لا يمنع من حضانتها وتقدم فيها على أم الأب والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ولو بنت قاصر من سن الولد سنتان ونصف تقر بها وسن البنت أربع سنين تقر بها وأمه مامية ولها جدة أم أم وللجددة المذ كورة أم أيضا ولها جدة أم أب وأبوها مستخدم يبلغ ستمائة قرش شهريا وكل من أم الأب وأمه المذ كورنين فيها الأهلية واللياقة لحضانتها فهل والحال هذه تكون حضانتها لجدتها أم أمهما المذ كورة وإذا قام بأم الأب المذ كورة قمانع من الحضانة تنقل حضانتها لأمها المذ كورة وتكون أم الأب مؤخوة عنهما ويلزم أباهما أجرة حضانتها ونفقة الشرعية أيضا وما الحكم (اجاب) الحق في الحضانة بعد الأم لأم الأب وان علت عند عدم أهلية القرى ثم أم الأب وان علت بالشرط المذ كور كما في الدرر الحضانة فيكون الحق في حضانة القاصر من المذ كورين والحال ماذ كور لأم الأب فان قام بها مانع فلامها حيث كانت صالحة لها فإدرة عليها لم يقيم بها مانع وتقدم على أم الأب وعلى أبيهما أجرة الحضانة ونفقةتهما من ماله ان لم يكن لهما مال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه الذي بلغ سنة تسع سنين وبنتيه اللتين بلغ سن احدهما احدى عشرة سنة وسن الاخرى خمس سنين وليس لهم أحد من النساء الحاضنات سوى ثلاث عمات بالغات شقيقات خاليات من الأزواج مقيمات مع الاولاد في بيت ابيهم الميت المذ كور ولهم عم شقيق أمين على حفظ من انتهت حضانتهم من الاولاد المذ كورين وخال فهل والحال هذه تكون حضانة البنت التي بلغ سنها خمس سنين لاصل عماتها التي هي أودع واسن من احتياها حيث كانت أهلا للحضانة لم يقيم بها مانع ولم يدع من هو مراهق من اخوتها البلوغ ويكون لهم الشقيق الامين الذي ليس بفاسق ضم الغلام المذ كور والانشى التي انتهت حضانتها يملوغ السنين المذ كورة وليس للخال حق في ذلك مع وجود العمات والعم المذ كورين وما الحكم (اجاب) الاحق بحضانة الصغيرة التي بلغ سنها خمس سنين عماتها المذ كورة اذا لم يوجد من يقدم عليها ولم يقيم بها مانع ولعم المذ كور ضم الغلام والانشى المذ كورين لانتهاء مدة حضانتها والحال ماذ كور بالسؤال وليس للخال حق معهما في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في صغيرتين ماتت أمهما عن أمهما فوضعت لهما اليها لكونها غير متزوجة باجنبي وقرر لها القاضي على أبيهما أجرة الحضانة ونفقةتهما والحال انها تسكن الخروج جدا وتترك الصغيرتين ضائعتين وربما خرجتا الى الشوارع العمومية ويخشى عليهما الخطر فهل اذا ثبت ماذ كور بالبينة للأب أخذهما اجبر

أم كيف الحال (اجاب) الحضنة اذا كانت غير مأمونة على من في حضانتها بان تخرج كل وقت وفسر بكثرة وتتركة ضائعا يسقط حقها في الحضنة فاذا تحقق ما ذكر شرعا في المدة المذكورة ينتقل الحق في حضنة الصغيرتين المذكورتين لمن يليها على الترتيب المقرر في حق الحضنة سواء كان أباً أو غيره مادامت هذه المدة كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ثلاث بنات سن احدهن احدى عشرة سنة وسن الاخرى تسع سنين وطلعت في العاشرة وسن الثالثة ست سنين فهل اذا تزوجت أم البنات المذكورت اجنبيا منهن لا يكون لها حق في حضنة البنت الصغيرة وتنتهي حضنة البنتين الاوليين ببلوغهما السن المذكورة ويكون لابيها ضمهما اليه اذا تحقق ما ذكر واذا كان للام المذكورة أم صالحة للحضنة لا ينتقل اليها الحق الا في حضنة البنت الثالثة التي لم تبلغ تسع سنين (اجاب) نعم لا يكون لام البنات حق في حضنة الصغيرة منهن فضلا عن غيرها مادامت متزوجة باجنبي منها وينتقل الحق في حضانتها لجدتها أم أمها حيث لا مانع وتنتهي حضنة البنتين اللتين بلغتا تسع سنين فاكثروا لابيها ضمهما اليه جبراً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وله منها بنت حرة تسع سنين وقالت له طلقني واعطني بنتي فامتنع فهل اذا طلقها يمكن من اخذ البنت المذكورة قهراً عن امها خصوصا اذا خاف عليها مع امها اقيدوا الجواب (اجاب) اذا بلغ سن الاثني تسع سنين وطلعت في العاشرة انتهت مدة حضانتها ويكون لابيها ضمها اليه جبراً على امها المطلقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته منذ خمس سنين ولها منه ابن وبنت بلغ سن الولد سبع سنوات فاكثر والبنت تسع سنوات فاكثر وهما في حضنة امهما المطلقة وكان قرر عليه الحاكم الشرعي نفقة لولاده كل يوم مبلغا معلوما من الدرهم وهو يدفعها والآن اراد الاب المذكور اخذ الولدين من امهما وضمهما اليه فهل والحال فده حيث بلغا هذا السن يسوغ للاب المذكور اخذهما منها وضمهما اليه لانه اقدر على تربيتهما وتعليمهما (اجاب) تنتهي حضنة الولدين المذكورين ببلوغهما السنين المذكورتين على المقتضى به ولا ييها ضمهما اليه جبراً على الام والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حاضنة لاولادها بلغ عمر احدهم تسع سنين والثاني ستا والثالث خمس فهل اذا كانت الام غير قائمة بما يجب عليها من الحضنة شرعا ويخشى على الاولاد الضياع بخروجها الى السوق وتتركها الاولاد ضائعين تسقط حضانتها ولا يكون لامها حق في الحضنة اذا اتصفت بما تصفت به بنتا وهل ترجع للاب اذا لم يكن هناك من يقدم عليه (اجاب) بلوغ سن الولد تسع سنين تنتهي به مدة الحضنة ولو انشئ للاب بل عليه ضمها اليه مطلقا ولو الحضنة صالحة لها واذا تحقق كون الام وأم الام غير مأمونتين على من لم يبلغ السن الذي تنتهي به الحضنة من الاصغار بأن كانتا تخرجان كل وقت وتتركه كان الصغيرين ضائعين تسقط حضانتهم

ربيع الاول

١٢٩١

٢

جمادى الاولى

١٢٩١

٣

رجب

١٢٩٢

١٥

١٢٩٢

٢٨

مادامتا كذلك والا فلا حيث لا مانع واذا لم يوجد من يقدم على الاب من النساء الحاضنات
 اللاتي لم يقم بهن مانع ينتقل الحق اليه في مدتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت
 عن أبيها وأُمها وبنت بلغت سنها ست سنين وزوجها فاراد أبو الصغيرة المذ كورة ان يضم
 ابنته المذ كورة الى نفسه فهل لا يجاب أبو الصغيرة المذ كورة لذلك ويكون حق حضانة
 البنت الصغيرة المذ كورة الى أن ينتهي سنهن تسع سنين لام الام المذ كورة ولو كانت
 متزوجة بجدا الصغيرة المذ كورة حيث كانت الجدة المذ كورة صالحة لذلك قادرة عليها
 لم يقم بها مانع شرعي وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) حضانة البنت المذ كورة والحال
 ما ذكر لام أُمها الصالحة لها القدرة عليها التي لم يقم بها مانع وتقدم على غيرها بعد الام الى
 بلوغ سن الصغيرة تسع سنين فليس لا يباح ضمها اليه والحال هذه بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في صغيرتين محتاتين للحضانة مات أبوهما ولهما أم وعم وعمعة ولهما
 مال في يد عمهما تريد أمهما أن تحضنهما بآجر من مالهما ويريد كل من العم والعمعة حضنتهما
 مجاناً فهل يسقط حق الام في الحضانة بابائهما عن ابديون الأجر حيث وجد من يحضنهما
 مجاناً من أهل الحضانة او كيف الحال أفيدوا الجواب (اجاب) اذا أبت الام تربية
 الصغيرتين المذ كورتين مجاناً بلا أجر على حضنتهما وكانت العممة المذ كورة تقبل
 حضنتهما مجاناً وهي صالحة للحضانة لم يقم بها مانع يقال للام اما أن تمسك بهما بلا أجر على
 الحضانة ومع ذلك لها طلب النفقة عليهما من مالهما او مال المتبرع بالانفاق عليهما وهما
 عندها او تدفعيهما للعممة المذ كورة ببقاء مالهما والله تعالى اعلم (سئل) في يثيم بلغ
 من العمر تسع سنين وهو في حضانة أمه المدة المذ كورة ثم ماتت الام واليقيم
 المذ كور جدة هي ام ام واخ لاب يريد ضمه اليه بدون رضا الجدة المذ كورة فهل والحال
 هذه يجاب لذلك جبراً عليها حيث انقطع حقها ببلوغ عمر اليقيم هذه المدة واذا كان تحت
 يد الاخ المذ كور نقود له من مائة مضت يصرف على اليقيم منها في نفقته الضرورية
 حيث كان امينا او مال الحكم (اجاب) تنتهي حضانة الغلام ببلوغه السن المذ كور بل
 بسبع سنين على ما عليه العمل والاخ العاصب البالغ العاقل ضمه اليه لتأديبه وتعليمه
 اذا لم يوجد من يقدم عليه من العصبات حيث لا مانع والاخ الانفاق بالمعروف عليه من
 ماله المذ كور الذي تحت يده وهو في حجره والله تعالى اعلم (سئل) في يثيمة بلغ عمرها
 سبع سنين وطعنت في الثامنة وهي في حضانة أمها الى ان ماتت الام المذ كورة ولم يكن
 لليثيمة المذ كورة الاخ وبخاله و جدة هي ام الام طاعنة في السن عاجزة عن
 الحضانة غير قادرة عليها والحال ان اليثيمة المذ كورة مقيمة في منزل خالتها المتزوجة
 باجنبي عن اليثيمة المذ كورة فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يسوغ
 لآخيا المذ كور ضمها اليه دون الخالة المذ كورة حيث لاحق لها في حضانتها وما الحكم
 (اجاب) الجدة ام الام أحق بحضانة اليثيمة المذ كورة من الخالة والاخ فان سقطت

١٢٩٢

١٥

١٢٩٣

محرم
١٤

١٢٩٣

ربيع الاول
٩

١٢٩٣

ربيع الثاني
٩

حضانتها بعدم قدورها وعجزها عنها المترتب عليه ضياع الصغيرة فالحالة ما لم تتزوج أجنبيا من الحضونة فان تزوجت سقطت حضانتها مادامت كذلك وحينئذ الم يوجد من يقدم على الاخ لا ب فله ضمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت صغيرين لم تنته حضانتهمما ولهما ام حاضنة لهما وجدة من قبل الام وجدة من قبل الاب كلتا هما صالحتان للحضانة فهل اذا تزوجت امهما اجنبيا منهما ينتقل الحق في حضانتهمما لمجدتهمما امهما الصالحة لهما القادرة عليها التي لم يقيم بها مانع حيث لا تسكهما في بيت الراب وتقدم في الحضانة على ام الاب ام كيف (اجاب) ام الام مقدمة في الحضانة على ام الاب فاذا سقطت حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرين ينتقل الحق في حضانتهمما الى ام الام الصالحة لهما القادرة عليها التي لم يقيم بها مانع والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ولد وبنت في حضانة امهما وعمر الولد اربع سنين والبنت سنتان والولدين المذكورين ام ام صالحة للحضانة ولهما عم يريد اخذهما قبل استكمال مدة حضانتهمما فهل اذا تزوجت ام الولدين المذكورين وسقطت حضانتها بذلك وكانت الجدة صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع تكون احق بحضانتهمما من العم حيث لم يكن هناك مانع (اجاب) اذا سقطت حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرين المذكورين ينتقل الحق في حضانتهمما لمجدتهمما ام امهما مادامت مدة الحضانة اذا كانت صالحة لهما قادرة عليها لم يقيم بها مانع كما سلكهما في بيت الراب وتقدم حينئذ على العم بل على غيره من النساء المحاضنات سوى الام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت متزوجة بشخص رزقت منه بولدين احدهما بلغ عمره ثلاث سنوات وطعن في الرابعة والثاني رضيع توفيت امهمما وانتقلت الحضانة لأمها وهي متزوجة بحرم للصغيرين وصالحة للحضانة واستمرت حاضنة للصغيرين مدة والآن حصل لوالدهما خلل في عقله ملازم له وبعد ان حصل له ذلك حضر شخص يدعى أنه ابن خالته ووضع يده على كافة ما يملكه الاب بدون وجه شرعي فطلبت الجدة ابنة الحضانة ونفقة للصغيرين من هذا الرجل فعارضها في ذلك ونزع الولد الرضيع من يدها جبراعها ودفعه لمجدته ام ابيه متعللا بانها احق بالحضانة منها فهل ليس له ذلك ويجبر على تسليمه لمجدته ام امه كما كان حيث لم يمنعها من ذلك مانع شرعي ويكون لها مطالبة من يملك التصرف في مال ابيهما باجرة الحضانة ونفقة الولدين الصغيرين (اجاب) ام الام متقدمة في الحضانة على ام الاب اذا كانت صالحة لهما قادرة عليها لم يقيم بها مانع ويجب لها ابنة حضانتهمما ونفقتهمما في مال ابيهما الغني ولو محتل العقل حيث لا مال لهما ولا مانع فيفرضهما القاضى في ماله ويأمر من يقيمه وليا على الاب المحتل بصرف ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بلغ سنها نحو الست سنوات من امرأة مطلقة تزوجت المرأة المذكورة برجل أجنبي ولها والدة غير مستقرة بمقرها القاطنة به حتى تباشر مصالح البنت بل تخرج كل وقت وتترك

١٢٩٣

١٣

١٢٩٣

رجب ١٩

١٢٩٣

شوال ١٢

١٢٩٣

٢٥

ربيع الاول
٣

١٢٩٤

ربيع الثاني
٢٩

١٢٩٤

جادی الثانية
٢٢

١٢٩٤

البلنت ضائعة وللزوج المطلق والدة تصلح للحضانة لم يقم بها مانع فهل اذا ثبت ما ذكر
تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وحضانة الجدة أم الام لكونها غير
مأمونة عليها كذا ذكر وتنقل الحضانة لجدة لها والدها والحال ما ذكر افيدوا الجواب
(اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وحضانة جدتها أم أمها بكونها
غير مأمونة على الصغيرة المذكورة بان يخرج كل وقت وتتركها ضائعة فاذا ثبت ما ذكر
بالوجه الشرعي تسقط حضانتها مادامت كذلك وتنقل الحضانة لام الاب اذا كانت
صالحة لها فادارة عليها لم يقم بها مانع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها
طلقة بائنة في نظيره وخرصدا قها ونفقة مدتها المقدرة بقدر معلوم ولها منه ولد عمره سنتان
وأمة خالصة من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع وقد رلا ابنه المذكور
نفقة وأجرة لحضانتها وهو من الموسرين ثم اراد أخذه من أمه ليدفعه لاخته المقيمة معه
تعتا منه وليس له وجه سوى تعال له بوجود أخته الحاضنة المذكورة فهل لا يجب الى
ذلك ويكون الحق في حضانة الولد المذكور لأمه المتصفة بما ذكر والحال هذه وتكون
مقدمة على غيرها من الحاضنات (اجاب) نعم لا يجب لذلك واللاحق بحضانة الولد الى
انتهاء مدتها أمه المتصفة بما ذكر فهي مقدمة على من عداها وليس لغيرها أخذه منها
بدون موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل وأسكنها
عنده في مسكنه ولما وضعت حملها أخذها أبوها الى منزله وترك الرضعة لابنها فأحضر
لها مرضعة وهي أخته متبرعة بالارضاع والحضانة وهي أليمة من موانع الحضانة شرعا
فأراد أبو المطلقة أن يرد الرضعة لامها وتشاجر مع أبيها بسبب ذلك فهل اذا كان عند أبي
الرضعة عمتها المذكورة المتبرعة تكون أولى بالحضانة والارضاع ان طلبت الام أجرة
زائدة على أجرة المثل (اجاب) الام أحق بحضانة الصغيرة المذكورة بأجر المثل بلا زيادة
عليه عند قدرة الاب على الاجر وليس للعمة حينئذ حضانة وأما بالنسبة لاجر الارضاع
فالتبرعة به ولو اجنبية أولى من الام طالبة للاجر عليه ولو بغير زيادة على أجر المثل
وحينئذ ترضعها المتبرعة بالارضاع عند أمها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من بلدة
تزوجها رجل وعقد عليها في بلدتها المذكورة ثم نقلها الى بلدته فحملت منه ثم رجعت
الى بلدتها وقبل ولادتها يوم طلقها ثم ولدت ولدا ذكر او انقضت عدتها بوضع الحمل
واستمرت مقيمة في بلدتها التي وقع فيها العقد فهل لها أن تمسك بالولد في بلدتها التي وقع
العقد فيها وتستحق على ابى الولد أجرة الحضانة وان لم ترجع بالولد الى بلد الاب وان كان
بين البلدين تفاوت مع كونهما متساويتين في كون كل منهما مصرا وهي من اهل
الحضانة لم يقم بها مانع (اجاب) اقامة المطلقة المنقضية العدة بولدها الذي في حضانتها
في بلدتها الذي هو محل العقد لا يمنع من حضانتها ولا تجبر على الإقامة به في بلد الزوج
الحال ما ذكر فنستحق أجرة الحضانة على أبيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في

رجل مات عن ولد وبنت قاصرين واخ شقيق بالغ اقيم وصيا على القاصرين من قبل المحاكم
 الشرعي الذي يملك ذلك وأم القاصرين مطلقة من أبيهما حال حياته ومتروجة حال
 حياة أبيهما باجني منهما ولما أب هو الجد الفاسد للقاصرين فهل يكون لهما ما ضمهما
 اليه بعد انتهاء الحضانة والحال هذه حيث لم يوجد لهما عاصب يقدم على الم الشقيق
 وكان مأموماً على الصغيرين غير فاسق وبلغ سن الغلام ثمان سنين وطعن في التاسعة
 وبلغ سن الانثى عشر سنين ويقدم الم المذكور على جدتهما الى أمهما المذكور لكونه
 غير عاصب (اجاب) نعم يكون للم الشقيق المذكور ضم الصغيرين المذكورين اليه
 والحال ماذ كرهت كان مأموماً غير فاسق بالنسبة للانثى التي بلغت حد الشهوة وهو
 مقدم على جدتهما الى أمهما في الضم ولو قبل انتهاء سن الحضانة والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل طلق زوجته وله منها ولد يبلغ من العمر ثلاث سنوات تزوجت أمه بأجنبي وله حالة
 شقيقة خالية من الأزواج وعمه لا مال خالية ايضاً من الأزواج ولا يسه أم متروجة باجني
 ايضاً ولم يكن له من النساء الا التي يصلح للحضانة أحد فهل تكون الحضانة لحالة الولد
 ولها ان تطالب أبا الولد بآجرة الحضانة حيث كان غنياً (اجاب) تسقط الحضانة بتزوج
 المحاضنة اجنبياً عن المحضون وحينئذ فلا حق للام ولا للجدّة ام الاب في حضانة الصغير
 المذكور مادامتا متزوجتين اجنبيتين منه فتكون الحالة المذكورة أحق بحضانتها اذا
 كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقر بها مانع وتقدم فيها على العمة وتستحق أجر الحضانة على
 ابى المحضون المذكور حيث لم يكن للصغير مال والحال ماذ كره بالسؤال والله تعالى اعلم
 (سئل) في بنت حاضنتها أمها المطلقة فاعتراها هي والجدّة أم الام مرض الجدّام حتى
 منعهما عن حفظها ولم تكونا معه قادرتين على الحضانة وللأب أم متروجة بآبيه وهي
 صالحة للحضانة فهل تسقط حضانة الأم وأما بذات و تنتقل لام الاب مادامتا كذلك
 (اجاب) المرض الذي يصير به المحاضنة غير قادرة على الحضانة ويمنعها من حفظ المحضونة
 مسقط لحقها من الحضانة فاذا كانت الام وأما بالصفة المذكورة يسقط حقهما من
 حضانة الصغيرة المذكورة وينتقل الحق في حضانتها لجدتها أم الاب الصالحة للحضانة
 القادرة عليها التي لم يقر بها مانع مادامت كل منهن كذلك والله تعالى اعلم (سئل) من
 الداخلية بافادة مؤرخة في ٦ ربيع الاول سنة ٩٥ مضمونها الاوراق المرفوقة مع هذا
 تشمل على طلب نفيسة الالفة اجرة حضانة ونفقة بناتها من مطلقها محمد افندي راغب
 وكيل محافظة سواكن الآن وعلى ما أجيب منه ومن وكيل زوجته في هذا الخصوص
 المرئى كل منهما في عدم صحة دعوى الآخر على ما افاده باجابه ويلمسان نظر هذه
 المادة بطرف حضر تكم واعطاء الفتوى لاقتناعهما بموجبهما فبئس عليه لم تجزيره
 فضيلةكم لترد الافادة (اجاب) قد صار الاطلاع على ما تضمنته هذه الاوراق والذي
 يقتضيه الحكم الشرعي في هذه الحادثة الزام حضرة ابى البنات المذكورات بآجرة

١٢٩٤

٥

ذى القعدة

١٢٩٤

محرم

٢

١٢٩٥

ربيع الاول

١٢٩٥

١٦

حضانتهم المفهومة من الاعلام الشرعي المحرر من حضرة قاضي بلبس المقررة من طرفه
بناء على تراضي حضرة ابي البنات المذكورات مع وكيل امهن باعتبار ان اجرة حضانتها كل
واحدة منهن قرشان صاغا حيث علم من الاوراق تقرير ذلك وامهن بجهة بلبس والاب
كذلك ورجعت بهن لا قاتما معهن بمصر التي هي وطنها ومحل العقد عليها وحيث
فجواب حضرة الاب اولوا و آخرها وما استند اليه من القباوى المنسوخ صورها ضمن
الاوراق لا ينتج اسقاط اجرة الحضانة عنه والحال هذه لمخالفتها لموضوع هذه الحادثة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد وبنت في حضانتها والولد
ضعيف البصر يريد الاب اخذه من الام المطلقة ليعلمه القرآن لضعف بصره ويبقى
البنت في حضانتها فهل اذا كان الولد مستغنيا عن امه بأن يأكل وحده ويشرب وحده
ويلبس وينام كذلك من غير احتياج للام في شئ مما ذكر يكون للاب اخذه من امه
لسقوط حضانتها باتصاف الولد بما ذكر وقد بلغ من العمر سبع سنين وطعن في الثامنة
واشتغل بتعلم القرآن في المكتب (اجاب) باستغناء الغلام عن الحضانة وبلوغ سنه
اكثر من سبع سنين تنتهي مدة حضانتها فيكون للاب اخذه وضمه اليه ليربته والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنة لاتريد في العمر على خمس سنوات
وهو وزوجته مقيمان في اسكندرية فأخذ البنت منها وأرسلها لاخته بمصر بدعوى انها
أحق بالحضانة للبنت فهل له ذلك أو يجبر على تسليم البنت لوالدتها مادامت غير متزوجة
وأهل الحضانتها (اجاب) الام أحق بحضانة ابنتها المذكورة قبل الفرقه وبعدا الى
ان تبلغ تسع سنين على المفتي به اذا كانت صالحة للحضانة قادرة على اقامتها مع فليس
لابيها اخذها من أمها ولا تسليمها الى أختها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في مطلقة حاضنة لولديها خرجت من منزل زوجها وأقامت في منزل أبيها
وهي غير مأمونة على ولديها لانها تخرج كل وقت وتتركهما ضائعين فضلا عن كونها
سنة الخلق غير مأمونة وقد بالغت في أذيتهما بانواع الضرب والشتم ولها أم عاجزة النظر
لا قدرة لها على حفظهما ولهما جدة أم الاب قادرة على حضانتهمما وحفظهما أرادت
اخذهما منها وترتيبتهما في حضانتها فامتنعت والدتهما من تسليمهما لها فهل والحال هذه
تسكون أم الاب أحق بحضانتهمما وتأخذهما جبرا (اجاب) مما يشترط في الحضانة أن
تسكون أمينة قادرة على حفظ المحضون خالية من زوج أجنبي عن الصغير كما ذكره الحنفية
الرملي وقد صرحوا بأن الام مثلا لو كانت غير مأمونة على الصغير بان تخرج كل وقت
وتتركه ضائعا فلا حضانة لها فلا حضانة لام الصغيرين المذكورين اذا ثبت انها بهذا
الوصف مادامت كذلك والجدة أم الام اذا كانت فاقدة البصر فان كانت قادرة على
الحفظ فهي اهل للحضانة والا فلا حضانة لها كما بحثه في الاشياء واستوجه العلامة
ابن عابدين قال وهو معلوم من قول الرملي قادرة واذا كان كل من الام وأمهاسا قطة

١٢٩٥

٢٧

١٢٩٥

شعبان
٤

١٢٩٥

رمضان
٢٠

الحضانة ينتقل الحق في حضانة الصغيرين المذكورين لام الأب إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيمها مانع والله تعالى أعلم (سئل) بشرح من وكيل محافظة مصر في ٢٣ شوال سنة ١٢٩٥ م مضمونه تقدم هذا العرض من حسين افندي أمين يذكرفيه أنه مزوق بينت من زوجة مطلقة منه تبلغ من العمر تسع سنوات والمطلقة المذكورة متروجة بشخص اجنبي وقد بلغه انه تعين للسفر مع الحج الشريف والبنات المذكورة متوجهة معه فلهذا يلتمس جواز ابنته المحكي عنها وتسليمها اليه وقد فهم من كلامه انه هو ومطلقة المذكورة كلاهما ماله والده ومقيمة في الحررة وحيث دعت الحال للوقوف على الحكم الشرعي في ذلك فنؤمل التكرم بالافادة (اجاب) بتزوج أم الصغيرة المطلقة من زوجها اجنبياً من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها وينتقل الحق في حضانتها لام الأم إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيمها مانع وتقدم على أم الأب في ذلك فان قام بام الام مانع ينتقل الحق لام الأب التي لم يقيمها مانع ايضاً هذا اذا كانت مدة الحضانة باقية وهي مقدرة في الانثى بتسع سنين على المفتي به فان تم لها تسع سنين انتهت مدتها ويكون للأب أخذها وضمها اليه فاذا تحقق ان سن البنات المذكورة تسع سنين وطعنت في العاشرة انتهت حضانتها ولا يبايضا ضمها اليه جبراً ولا اخضا انتها لجدتها أم أمها المقيمة في بلد الأب حال سكناها منفردة عن زوج أم الصغيرة الاجنبي مع صلاحيتها وليس للأم السفر بالصغيرة من بلدها الى جهة بعيدة ولو كانت حضانتها باقية فللأب منعها من السفر بها الى غير وطنها البعيد مطلقاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت بلغت من العمر سنتين وكسوروا أمها متروجة باجنبي منها ولها جدة من جهة الأب وعمة أمها وكلتا هاتين الحمتان للحضانة فهل تكون أم الأب المذكورة مقدمة في حضانتها على عمة الأم المرقومة (اجاب) نعم أم الأب مقدمة في الحضانة على عمة الأم عند صلاح كل منهما للحضانة وعدم قيام مانع به والله تعالى أعلم (سئل) من سعادة احمد باشا اديق بافادة مضمونها من حيث انه موجود بطرفنا امرأة زوجها توفي عن ولد صغير منها بلغ عمره نحو الثلاث سنين وللولد المذكور عمه خالية من الازواج والقاضي أقام أم الولد الصغير وصياً عليه وعلى حفظ ماله فهل اذا تزوجت أم الولد المذكور باجنبي من الصغير وأرادت العمه المذكورة أخذ الولد الصغير عندها يجوز لها أخذ الولد المذكور من امه وتبقى الوصاية مع ام الولد كما هي عليه ام كيف نرجو من سعادتك الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم للعمه المذكورة أخذ الولد لتحضنه عندها حيث سقطت حضانة الأم بتزوجها اجنبياً من الصغير وهذا اذا كانت عمه الولد صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيمها مانع ولم يوجد من يقدم عليها في الحضانة وتبقى وصاية الأم على ما هي عليه حيث لا مانع ولا تبطل الوصاية الشرعية بمجرد تزوجها المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان متزوجاً امرأة ورزق منها بنت بلغ سنها سنتين ثم طلقها

١٢٩٥

٢٣

١٢٩٦

١٨

صفر

١٢٩٦

٢٦

جمادى الثانية

حضانتهم المفهومة من الاعلام الشرعي المحرر من حضرة قاضي بليس المقررة من طرفه بناء على تراضي حضرة ابي البنات المذكورات مع وكيل امهن باعتبار ان اجرة حضانتها كل واحدة منهن قرشان صاعا حيث علم من الاوراق تقرير ذلك وامهن بجهة بليس والاب كذلك ورجعت بهن لاقامتهام معهن بمصر التي هي وطنها وحمل العقد عليها وحينئذ فغواب حضرة الاب اولوا وآخرها وما استند اليه من القتاوي المنسوخ صورها ضمن الاوراق لا يتنج اسقاط اجرة الحضانة عنه والحال هذه لخالفتم الموضوع هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد وبنت في حضانتها والولد ضعيف البصر يريد الاب اخذه من الام المطلقة ليعلمه القرآن لضعف بصره ويبقى البنت في حضانتها فهل اذا كان الولد مستغنيا عن امه بأن يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وينام كذلك من غير احتياج للام في شيء مما ذكر يكون للاب اخذه من أمه لسقوط حضانتها باتصاف الولد بما ذكر وقد بلغ من العمر سبع سنين وطعن في الثامنة واشتغل بتعلم القرآن في المكتب (اجاب) باستعناء الغلام عن الحضانة وبلوغ سنه اكثر من سبع سنين تنتهى مدة حضنته فيكون للاب اخذه وضمه اليه لترتيبه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنة لا تزيد في العمر على خمس سنوات وهو وزوجته مقيمان في اسكندرية فأخذ البنت منها وأرسلها لاخته بمصر بدعوى انها احق بالحضانة للبنت فهل له ذلك أو يجبر على تسليم البنت لوالدتها مادامت غير متزوجة وأهل الحضانتها (اجاب) الام احق بحضانة ابنتها المذكورة قبل الفرقة وبعد هالي ان تبلغ تسع سنين على المقتى به اذا كانت صالحة للحضانة قادرة على اتيانها بغير ما يمنع فليس لايبها اخذها من أمها ولا تسليمها الى أختها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في مطلقة حاضنة لولديها خرجت من منزل زوجها وأقامت في منزل أبيها وهي غير مأمونة على ولديها لانها تخرج كل وقت وتتركمها ضائعين فضلا عن كونها سيئة الخلق غير مأمونة وقد بالغت في اذيتهم بانواع الضرب والستم ولها أم عاجزة النظر لا قدرة لها على حفظهما ولهما جدة أم الاب قادرة على حضانتهمما وحفظهما أرادت اخذهما منها وترتيبتهما في حضانتها فامتنعت والدتهما من تسليمهما لها فهل والحال هذه تكون ام الاب احق بحضانتهمما وتأخذهما جبرا (اجاب) مما يشترط في الحضانة أن تكون امينة قادرة على حفظ المحضون خالية من زوج أجني عن الصغير كما ذكره المخير الرملي وقد صرحوا بأن الام مثلا لو كانت غير مأمونة على الصغير بان تخرج كل وقت وتتركمه ضائعا فلا حضانة لها فلا حضانة لام الصغيرين المذكورين اذا ثبت انها بهذا الوصف مادامت كذلك والمجدة أم الام اذا كانت فاقدة البصر فان كانت قادرة على الحفظ فهي اهل للحضانة والا فلا حضانة لها كما يحسنه في الاشياء واستوجه العلامة ابن عابدين قال وهو معلوم من قول الرملي قادرة واذا كان كل من الام وأماها ساقطة

١٢٩٥

٢٧

شعبان

١٢٩٥

٤

رمضان

١٢٩٥

٢٠

الحضانة ينتقل الحق في حضانة الصغيرين المذكورين لام الأب إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) بشرح من وكيل محافظة مصر في ٢٣ شوال سنة ١٢٩٥ م مضمونه تقدم هذا العرض من حسين افندي أمين يذكرك فيه أنه مزوج بنت من زوجة مطلقة منه تبلغ من العمر تسع سنوات والمطلقة المذكورة متزوجة بشخص اجنبي وقد بلغه انه تعين للسفر مع الحج الشريف والبنت المذكورة متوجهة معه فلهذا يلتمس حجز ابنته المحكي عنها وسلمها اليه وقد فهم من كلامه انه هو ومطلقة المذكورة كلاهما ماله والدته ومقيمة في المحروسة وحيث دعت الحال للوقوف على الحكم الشرعي في ذلك فنؤمل التكرم بالافادة (اجاب) بتزوج أم الصغيرة المطلقة من زوجها اجنبياً من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها وينتقل الحق في حضانتها لام الأم إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع وتقدم على أم الأب في ذلك فان قام بام الأم مانع ينتقل الحق لام الأب التي لم يقيم بها مانع ايضاً هذا إذا كانت مدة الحضانة باقية وهي مقدرة في الاثنى تسع سنين على المقتضى به فان تم لها تسع سنين انتهت مدتها ويكون للأب أخذها وضمها اليه فاذا تحقق ان سن البنت المذكورة تسع سنين وطعنت في العاشرة انتهت حضانتها ولا يباح ضمها اليه جبراً ولا اخضاعها لجدتها أم أمها المقيمة في بلد الأب حال سكناها منفردة عن زوج أم الصغيرة الاجنبي مع صلاحيتها وليس للام السفر بالصغيرة من بلدها الى جهة بعيدة ولو كانت حضانتها باقية فللأب منعها من السفر بها الى غير وطنها البعيد مطلقاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت بلغت من العمر ستين وكسوراً وأمها متزوجة باجنبي منها ولها جدة من جهة الأب وعمه أمها وكلتاها ماله للحضانة فهل تكون أم الأب المذكورة مقدمة في حضانتها على عمه الأم المرقومة (اجاب) نعم أم الأب مقدمة في الحضانة على عمه الأم عند صلاح كل منهما للحضانة وعدم قيام مانع به والله تعالى أعلم (سئل) من سعادة احمد باشا صادق بافادة مضمونها من حيث انه موجود بطنز فناء امرأة زوجها توفى عن ولد صغير منها بلغ عمره نحو الثلاث سنين وللولد المذكور عمه خالية من الازواج والقاضى أقام أم الولد الصغير وصياً عليه وعلى حفظ ماله فهل اذا تزوجت أم الولد المذكور باجنبي من الصغير وأرادت العمه المذكورة أخذ الولد الصغير عندها يجوز لها أخذ الولد المذكور من أمه وتبقى الوصاية مع أم الولد كما هي عليه ام كيف نرجو من سعادتك الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم للعمه المذكورة أخذ الولد لتحضنه عندها حيث سقطت حضانة الأم بتزوجها اجنبياً من الصغير وهذا إذا كانت عمه الولد صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها في الحضانة وتبقى وصاية لام على ما هي عليه حيث لا مانع ولا تبطل الوصاية الشرعية بمجرد تزوجها المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان متزوجاً امرأة ورزق منها بنت بلغ سنها ستين ثم طلقها

١٢٩٥

٢٣

١٢٩٦

١٨

صفر

جمادى الثانية

١٢٩٦

٢٦

شوال سنة

١٤ ١٢٩٦

٢٢ ١٢٩٦

ذى القعدة

٨ ١٢٩٦

وخرجت من عدته وتزوجت بزواج آخر أجني من البنت المرقومة فانتقلت المحضنة الى جدتها أم أمها فهل تسقط حضنة الجدة المرقومة بامسالك الصغيرة وسكنها بها في مسكن الزوج الاجني وكذا اذا كانت تلك الجدة من ارباب الحرف وتخرج في غالب الاوقات وتترك البنت المذكورة ضائعة فكانت غير مأمونة على الصغيرة تسقط حضنتها أيضا بذلك وينتقل الحق في حضنتها لجدتها أم أبيها اذا كانت صالحة للحضنة قادرة عليها لم يقربها مانع (اجاب) لاحق للجدة أم الام في حضنة الصغيرة المذكورة مادامت ساكنة بها في مسكن زوج أمها الاجني او غير مأمونة عليها بخروجها في غالب الاوقات وتترك الصغيرة ضائعة فكل واحد من هذين الامرين موجب لسقوط حضنتها وانتقال الحق فيها للجدة أم الاب اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يتم بها مانع مادامتا كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه بعد ان ابرأته من مهرها ثم ولدت منه بنتا وطلبا ابنته عند قاضي جهتهم بأن يفرض لها اجرة حضنة لبنتها ففرض عليه لكل شهر ثلاث برايز ورصيا بذلك ودفع لها اجرة بعض الشهور ثم تزوجت تلك الام اجنبيا وللصغيرة أم أم وأم أب وامتنع الزوج من دفع المفروض عليه ومن دفع اجرة المحضنة لام الام فهل تكون المحضنة لام الام الصالحة للحضنة وتكون مقدمة على ام الاب ويجبر الاب على دفع اجرة المحضنة لها حيث كان غنيا والبنت لم يبلغ سنها ستين الى الآن (اجاب) بسقوط حضنة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة ينتقل الحق في حضنتها لام أمها اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقربها مانع ومنه امسالك الصغيرة في بيت زوج أمها الاجني وتقدم في الحضنة على ام الاب حيث لا مانع ويؤمر الاب المؤسر بدفع ما بقي مما قرر عليه من اجرة حضنة أم بنته الصغيرة الفسيرة الى سقوط حضنتها وانتقال الصغيرة في حضنة جدتها المذكورة ويقرر عليه لمجدها اجرة لحضنتها أيضا ويؤمر بدفعها اليها والحال هذه مادامت في حضنتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان في حضنتها وكان عقد عليهما في بلده ودخل عليهما وهاشرا فيهما فهل اذا انقضت عدتها لا يجوز لهما ان تنقل بناتها محل آخر غير المحل الذي عقد عليهما فيه اذا كان بينهما تفاوت ولو كان المحل الذي ارادت الانتقال اليه اصل وطنها (اجاب) انما يكون للام الانتقال باولادها اللاتي في حضنتها بعد الفارقة وانقضاء العدة من بلد الاب الى بلدة أخرى بينهما تفاوت بشرطين احدهما كون ما تريد الانتقال اليه وطنها والثاني كون عقد النكاح فيه فاذا انتفى احد الشرطين كما هنا ليس لها الانتقال بالاولاد ولو وجد الاخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاده الثلاثة المزوجين له من مطلقة المتروجة اجنبيا منهم وهم بنتان وابن بلغ سن احدى البنيتين اثنتي عشرة سنة وسن الاخرى تسع سنين وسن الابن عشر سنين وانتهت مدة حضنة البكل ولهم من الاقارب جد لام وأخوال وعم شقيق عاصب لهم هو وصى عليهم من قبل الحاكم الشرعي وهو

١٢٩٧

٧

سؤال

١٢٩٧

١٨

محرم

١٢٩٨

٥

وهو مؤمن عليهم غير فاسق فهل إذا كان كذلك يكون لهم العاصب المذكور ضمهم
إليه لحفظهم وتربيتهم دون جدهم أي الأم والأخوال والجمال ماذكر (اجاب) نعم للم
الشقيق ضمهم إليه وحفظهم حيث كان غير فاسق ومؤمن عليهم وذلك بالنسبة للأنثى
المستتة ولم يوجد من يقدم عليه من العصبات والله تعالى أعلم (سئل) في ولد بلغ عمره سبع
سنين ودخل في الثامنة كان في حضانه أمه المطلقة من أبيه والآن قد تزوجت أجنبيا
منه ولها أم غير أهل للحضانة أصل الحنفية عقلا جادا من داء اعتراها وليس له غيرهما من
النساء فهل تنتهي حضانه ببلوغ سنه ماذكر ويكون لآبيه ضمهم إليه لتربيته وأن لم تسقط
حضانة الأم بالتزوج وحضانة الجدة بعدم الأهلية للحضانة (اجاب) نعم تنتهي حضانه
الغلام ببلوغ سنه ماذكر على المقتضى به من تقدير سن الاستغناء بذلك ولا يبيعه ضمهم إليه
والجمال هذه جبر حيث لا مانع وإن لم تسقط حضانه الأم بالتزوج ولا حضانه الجدة
المذكورة لكونها غير أهل لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد
صبي سنه نحو ثلاث سنين تزوجت أم الولد أنذ كور باجنبي وللصغير جدة أم أمه تزوجت
أيضا باجنبي ولأمه المذكورة خالة شقيقة خالصة عن الأزواج صالحة للحضانة شرعا فهل
والجمال هذه يسقط حق أم الصغير وجدته بتزوجهما الأجنبي وينتقل الحق في حضانه
لخالة أمه الشقيقة المذكورة حيث لم يوجد أقرب منها إليه من قوم الأم ولا من يقدم عليها
من أقارب الأب من النساء وليس لآبيه معارضتها في ذلك وإن كان موسرا يجبر على
الانفاق على الصغير وأجرة الحضانه حيث لا مال للصغير وما الحكم الشرعي أفيدوا الجواب
(اجاب) نعم تسقط حضانه كل من الأم والجدة بتزوجها أجنبيا من الصغير مادامت كذلك
وتنتقل حضانه لخالة أمه المذكورة حيث لا أقرب منها إليه من قوم الأم ولا من يقدم
عليها من النساء من أقارب الأب وليس لآبيه معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي وعليه
نقطة الصغير وأجرة حضانه ومسكنه مع حاضنه إن لم يكن لها مسكن والجمال ماذكر والله
تعالى أعلم (سئل) بإفاده من نظارة الحفانيه في ٢٩ صفر سنة ١٢٩٨ مضمونها شخص يسمى
عليا مصطفى البتاجي من اسكندريه كان أنى لهذا الطرف بالتضرر مما أجرة حضانه قاضي
أفندي تلك الجهة في قضية حضانه ولد أخيه الوصي عليه هو بكيفية أن الولد المذكور
له جدة أم والدته متزوجة باجنبي ولها والدته وسبق أن الجدة المذكورة طلبت أخذ ولد
ابنتها منه بطريق الحضانه وبعد حصول مرافعة شرعية بينهما صار مساعدتها في أخدم
منه بواسطة الشيخ محمود البوريني أحد أعضاء مجلس المحكمه المذكورة لكونه له نسب
وقرابة بتلك المرأة أرتكنا على أن الحضانه تكون لوالدة الجدة المحكي عنها وبقي الولد
في حضانه أم الجدة مدة ثم كف بصرها فحين ذاك قدم دعوى شرعية بطلب حضانه ابن
أخيه المذكور بمعرفة زوجته التي هي خالة الولد بالنسبة لعدم صلاحية كلتا المراتين
لزوج أحداهما بالاجنبي وكف بصر الأخرى ولمناسبة غيبة الشيخ محمود البوريني وقت

ذلك عن المحكمة قد حكم القاضي باعطاء الحضانة لحالة الولد وأمره باحضارها لاستلامه ثم توجه لاحضارها وحضر بها فوجد الشيخ محمود المذكور موجودا بالمحكمة وعارضه في هذه الدعوى معارضة الاخصام ثم صار استئناف الدعوى بالمجلس وصار يتناول عليه بالسب وأمر باخراجه من المجلس وبعد برهة صار طلبه بالمجلس وقيل له من العضو الموما اليه ان زوج المدة المذكورة طلقها بالمجلس وصارت الآن هي الاحق بالحضانة من خالته ولماسأل هو من الزوج المذكور الحاضر معهم بالمجلس عن كيفية الطلاق الذي أجراه فقال له انه طلقها طلاق رجعية فعارض بان مانع الحضانة لا زال موجودا فالشيخ محمود العضو المذكور التفت الى الزوج وقال له قل بالثلاثة فقال كما أمره وبعد أن تقيد الطلاق الاول أعيد قيد الطلاق الثاني الى آخر ما يعلم من تفصيلات التقارير المتقدمة من المذكور وروحي حيث انه يتضرر من ذلك وقدم صورة قنوى من مذكورين علماء باحقيقته بحضانة الغلام المذكور ويرغب النظر في ذلك وفيما أجراه القاضي وبالاستفهام من القاضي الموما اليه وردت لنا افادته في غرة صفر سنة ٩٨ نفيدانه فيما قبل تاريخه توجه المدعى مع جدته للصغير المتزوجة باجنبي عن الصغير وأما الحاضنة للصغير ولم يتحقق بالمجلس الشرعي عجزها عن الحضانة ومع ذلك فقد حضر زوج المدة وطلقها ثلاثا وقيد ذلك بالمحكمة وانه لا يسوغ نزاع الطفل من جدته لكون المدة وأما مقدمتين على الحالة ثم حضر المدعى مع المدة المذكورة وتراضى معها بالمجلس الشرعي على ان تقيم بالقاصر المذكور بمنزلهامدة وتقيم به بمنزل المذكور مدة قبناء عليه اقتضى تحريره تؤمل انه بالا حاطة بذلك يكرم بافادته ما يترامى لسعادتك افسدم (اجاب) من مطالعة مكاتبة سعادتكم المؤرخة ٢٩ صفر سنة ٩٨ الواردة بتاريخه أدناه وفهم ما تضمنته أوراق هذه المادة اوضح ان الحكم الشرعي فيها هو كما افاده حضرة قاضي افندي نغراسكندرية من انه لا يسوغ نزاع الصغير من جدته الحاضنة له التي كانت متزوجة باجنبي قد طلقها ثلاثا مادامت صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع وانها وكذا أمها ان لم يكن بها مانع أيضا مقدمتان على الحالة والعم في الحضانة الا انه فهم من بعض تقارير العم المؤرخ ٢١ ذي الحجة سنة ٩٧ ضمن الاوراق ان هذه المدة لما طلقت ثلاثا طلب العم تربية الصغير مجانا بلا أجره وتبرع بالاتفاق عليه من مال نفسه فقبلت المدة المذكورة ذلك أيضا فدامت المدة على هذه الحالة راضية بتربية مجانا فهي أحق ولا يؤخذ منها الا اذا وجد مانع آخر فان رجعت عن قبول تربية مجانا يكون له الوصي عليه ضمه الى زوجته حالة الصغير اتم تربيته بينهما مجانا حفظا له حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها ولدان وبنت وأحد الولدين يبلغ من العمر أربع سنين والاخر يبلغ سنين والبنت تبلغ سبع سنين ولم يمكنها الزوج المطلق لها من حضانة أولادها ولم يقيم بها مانع يمنعها من الحضانة الشرعية كزوجها بغير أبيهم ونحوه من الموانع بل هي صالحة

١٢٩٨

٢

سنة جمادى الاولى

١٢٩٩

٦

ربيع الثاني

٢٤

١٣٠٠

رجب

١٣٠٠

٢٧

رمضان

١٣٠٠

٧

الحضانة قادرة عليها فهل يكون الحق في حضانتهم لامهم المذ كورة مادامت كذلك في مدتها (اجاب) نعم يكون الحق في حضانتهم لامهم المذ كورة وليس لابيهم اخذهم منها مادامت حضانتها في مدتها بدون وجه شرعي اذ هي احق بحضانة اولادها قبل الفارقة وبعدها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رضيع ماتت أمه في مدة رضاعه وله جدة أم امه موجودة عاقلة أمينة لا يضيع هذا الولد عندها قدرة على تربيته خالية من الاذواج رأسالم يسقط حقها في الحضانة الا انها امتنعت عن تربيته مجاناً والحال ان الاب موسر فطلبت هذه المجدة من هذا الاب الموسر أجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد والحال ان الصغير لا مال له فقال الاب المذ كور ان امي ترضعه وتربيه مجاناً فهل والحال ما ذكر حيث كان الاب موسراً ولا مال للصغير تكون المجدة أم الأم أحق بالصغير من المجدة أم الاب المتبرعة ويحيز الاب على دفع الاجرة المذ كورة نظراً للصغير وما المحكم (اجاب) نعم تكون أم الأم المذ كورة والحال ما ذكر أحق بالصغير المذ كورة حضانتها من ام الاب ولو طلبت ام الام التي لم يقيم بها مانع اجرا عليها من مال الاب الموسر حيث لا مال للصغير واذا وجد الاب من يرضع الصغير مجاناً وهو عند أم امه يجاب لذلك ويرسل المرضعة الى مسكن أم الام الحاضنة للصغير لارضاعه كذلك أو باقل مما تطلبه أم الام من أجرة الارضاع ولا يجبر على دفع ما طلبته أم الام من الاجرة على الارضاع زائداً والحال هذه مراعاة للجانبين والصغير حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وولده الصغير منها الذي لم يبلغ سنه ثلاث سنين في حضانت أمه المذ كورة فهل اذا تزوجت أم الصغير بعد انقضاء عدتها اجنبياً منه وكان للصغير المذ كور أم أم الام التي هي جدة امه صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع وله ايضاً بنت بنت خالة أبيه متزوجة اجنبياً من الصغير ينتقل الحق في حضانتها لمجدة أم امه المذ كورة اذا لم تسكن بالصغير في بيت الراب الذي يريد ان يتزوج بامه وتقدم هذه المجدة على بنت بنت خالة أبيه ولو كانت خالية من الاذواج (اجاب) اذا تزوجت ام الصغير اجنبياً منه تسقط حضانتها وينتقل الحق في حضانتها الى أم امه المذ كورة الصالحة لها القدرة عليها التي لم يقيم بها مانع كسكنها به مع زوج امه الاجنبى وتقدم هذه المجدة على بنت بنت خالة أبيه ولو لم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في صغير في حضانت أمه تزوجت باجنبي منه وله جدة من امه متزوجة باجنبي منه ايضاً وله جدة من أبيه متزوجة بجده من أبيه فهل تسقط حضانتها الام والمجدة من جهة الام يتزوجها باجنبيين من الصغير وينتقل الحق في الحضانة للمجدة من جهة الاب اذا كانت صالحة لها ولم يقيم بها مانع (اجاب) يتزوج الام وامها اجنبيين من الصغير تسقط حضانتهم له وينتقل الحق فيها للمجدة ام الاب المتزوجة بجده الصغير اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع مادام الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه يز يد على سبع سنين توجهت به امه

١٣٠١

١٨

١٣٠٢

محرم
١٧

١٣٠٢

رجب
٨

الى بلدها في الغر بية وابوه من القليوبية وتوجه اليها في بلدها لياخذها منها بعد أن
كشف على سنه من دفتر الحكم فوجده كاذ كرقوقفت معه امه ولم تسلم فيه متعلقة
بصغر سنه وطلبها عند القاضي فآخبره القاضي بانه لا يحكم بتسليمه الا بعد احضار قوتى
شرعية يعتمد عليها في هذا الحكم فهل تنتهي حضنة الابن ببلوغه السن المذكورة
وللاب اخذها منها جبراعليها واذا حصل الاختلاف منهما في السن المذكورة يعرض على
اهل الخبرة فان وافق قولهم دعواه يسلم اليه والا يبق عندها حتى تنتهي حضنته وما
الحكم الشرعي (اجاب) تنتهي حضنة الغلام باستغنائه عن النساء وقد ربيع سنين
وبه يفتي وان اختلفا في سنه ينظر اليه القاضي فان اكل وشرب ولبس واستنجد وحده
دفع اليه ولو جبر او الا ببق عنده ما كاصرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
امراة بمصر واقام معها مدة حتى رزقت منه بنت ثم خالها على حقوقها الشرعية وعلى
نفقة تلك البنت مدة سنة كاملة وقبلت منه ذلك ثم اخذتها وسافرت بها من مصر الى
اسكندرية بدون علم مطلقة المذ كور فهل ليس لها السفر بها الى وطنه الذي نكحها
فيه وتجير على عودها بالبنت الى المصرا المذ كورة وما الحكم (اجاب) ليس للبنة بعد
انقضاء عدتها الخروج بولدها من وطنها المذ كورة الى بلدة اخرى بينهما تفاوت مالم
يكن ما انتقلت بالولد اليه وطنها وقد نكحها فيه فاذا فقد الشرطان المذكوران او
أحدهما لا يمكن من الانتقال بينهما المذ كورة من مصر الى اسكندرية بدون رضا الى
البنت وحيث لا يكون للاب ارجاع ابنته الى وطنه محل العقد لتعاها وتظرها
وان كانت المحضنة حق الام والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ناظر الداخلية رقم
٤ رجب سنة ٣٠٢ مضمونها سبق ورود افادة للداخلية من الروزناجه في شأن مبلغ
الثلثمائة قرش من ضمن المعاش المرتب الى عبد العزيز القاصر نجل المرحوم عبد الرزاق
بن نظمي الجاري صرفه الى والدته لوجوده معها بنشر اسكندرية وعاشورافندي
ابراهيم جد القاصر المذ كور المذ جود الا ان المحروسة متطلب عدم صرفه اليها لكونه
بلغ مدة ثمان سنوات وهو وليه الشرعي وراغب استلام ولدوله المحكي عنه تربيته
بمعرفته من طرفه وتوفير مبلغ الثلثمائة قرش المذ كور له مع باقي معاشه ولما تحرر
لروزناجه عن ايضاح سن الولد المار ذكره من تاريخ قيد المعاش وردت مكاتبتها بمره ١٦
علم منها ان ميلاده هو في يوم ٣ رمضان ١٢٩٤ ويبلغ من السن سبع سنين وتسعة أشهر
واثنى عشر يوما للغاية ١٤ جادى الآخرة سنة ١٣٠٢ وحيث مقتضى اخذ اقضاء
حضرته حكم الشرعي في ذلك فنؤمل الافادة (اجاب) المصرح به في كتب المذهب ان
المحاضنة الضالحة للمحضنة التي لم يقيمها مانع احق بحضنة الغلام حتى يستغنى وقد ر
ب سبع سنين على المتقي به بلافراق بين الام وغيرها من النساء المحاضنات فان علم بلوغه
السن المذكور يكون لآبيه او لآبيه أو غيرهما من العصابات ضمه اليه جبر الترتيبه

وان اختلف في السن نظر اليه القاضي فان أكل وشرب ونام واستنجد وحده دفع اليه والا
 ابقى عندها حيث لا مانع وولايه التصرف في مال اليتيم بالمصلحة وقبضه لمجده أبيه عند
 عدم وجود وصي مختار حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة مصرية
 وعقد عليها بمصر وبني بها فيها ثم انتقل معها الى جهات محلات خدامته حتى رزقت منه
 باربعة أولاد احدهم ذكر والثلاث اناث واخيرا أقام الزوج مع زوجته المذكورة ببلدة
 بعيدة عن مصر هذا المذكورة بمسافة فوق مسافة القصر الى أن مات بها عن ورثة من
 ضمنهم زوجته وأولاده الاربعة المذكورون الذين جميعهم في حضنة الزوجة المذكورة
 وهي أهل للحضنة ولم يقيم بها مانع منها ثم بعد موت الزوج المذكور بمدة انقضت فيها
 عدة الزوجة شرعا أرادت الانتقال باولادها الاربعة المذكورين من الجهة المذكورة
 الى وطنها محل العقد عليها المذكور وال حال أن أكبر البنات الثلاث المذكورات لم يبلغ
 سنهن تسع سنين والابن المذكور لم يبلغ سنه سبع سنين فاراد أحوال اولاد المذكورين
 لا يهيم الوصي عليهم منع الام المذكورة من الانتقال بهم الى محل وطنها المذكور فهل
 والحال هذه تجب الام المذكورة للانتقال باولادها الذين في حضنتها الى محل وطنها
 المذكور ويمنع الاخ الوصي العاصب المذكور من معارضته لها في ذلك وما المحكم
 الشرعي في ذلك (اجاب) مقتضى ما ذكر في كتب الفقه من انه ليس للطلق بعد انقضاء
 عدتها السفر بولدها يعني الذي في حضنتها من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان
 ما انتقلت اليه وطنها ونكحها فيه أي فلها الانتقال بلا اذن الاب وليس له المنع وتردد هم
 في كون غير الاب من الاولياء كالأب في ذلك وكون معتدة الموت كمعتدة الطلاق
 فاستظهر العلامة خير الدين وتوقف العلامة التبركائي في كون حكم غير الاب في المنع
 كالأب لعدم وقوفه على نقل أنه ليس للأخ الوصي على اخوته من أبيه القصر منع أمهم
 انتوفى عنها زوجها المحاضنة لهم التي لم يقيم بها مانع من الانتقال بهم بعد انقضاء عدتها الى
 وطنها الاصل الى الذي وقع انه كاح فيه اذ لو كانت مطلقة منقضية العدة والاب موجود
 يكون لها الانتقال اليه به وليس له المنع ماداموا في حضنتها فغيره من الاولياء بعد
 موت الاب كالأخ المذكور وأولى والله تعالى اعلم

(باب النفقة)

(سئل) في رجل طلق زوجته ومعهما منه ولدان قرر لهما على نفسه نفقة لكل يوم كذا من
 الدراهم ثم تزوجت رجلا آخر وبقي الولدان عندها تنفق عليهما واستمر أبوهما تاركا لهما
 حتى انقضت مدة السنين وهو لا يدفع شيأ من الذي قررره على نفسه النفقة أربعة
 أيام والولدان المذكوران يذهبان الى أبيهما بعض الايام ويعودان عندهما ثانيا
 فهل يكون للام المذكورة مطالبة أبيهما بجميع ما تجب عليه من نفقة الولدين

ذى القعدة	سنة
٢٨	١٢٦٤
ذى الحجة	٤
٨	١٢٦٤
٢٤	١٢٦٤
محرم	٤
٩	١٢٦٥

المذكورين التي قررهما على نفسه والحال هذه (اجاب) نفقة الصغير المقررة لا تسقط
بمضي المدة فاذا ثبت ان الرجل المذكور قرر لولديه الصغيرين على نفسه قدرا معلوما
لنفقة كل يوم كان الواجب دفع جميع ذلك على ما مشى عليه الامام الزليعي في التبيين
وهو الذي عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في أخت شقيقة فقيرة عاجزة عن
الكسب ولها أخ غني موسر وأختان فقيرتان فهل يجب عليه نفقة أخته العاجزة عن
الكسب حيث كان موسرا ولا شيء على أختيها الفقيرتين لفقيرهما دونه ولا عبرة بدعواه
الفقر مع وجود بيينة تشهد بغيانه ويساره (اجاب) تجب على الموسر نفقة كل ذي رحم
محرم صغير أو أنثى ولو كانت الانثى بالغة صحيحة قادرة على التكسب بشرط الفقر فاذا
ثبت يسار الاخ المذكور وجب عليه نفقة أخته والقول لمذكر اليسار يمينه والبيينة
لده عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بيذة قاصرة فصرعت عنده واختل
عقلها وهو مسكنها مع أهلها بمكان واحد وحصل لها من أهلها ضرر فهل لوليها ان يمنعها من
سكنها معهم ويطلب مسكنا خاليا عن أهل الزوج ولو لم يحصل لها منهم ضرر وإذا ذهبت
الى منزل أهلها ولم ترض بسكنها مع أهلها يكون لها ذلك ولم تكن ناشرة (اجاب) يجب
على الزوج أن يسكن زوجته في بيت خال عن أهلها وأهلها وبامتناعها بالغة أو وليها
قاصرة وما في حكمها كعتوه من السكنى مع أهلها لا تكون ناشرة والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل متزوج بثلاث زوجات فطلبت إحداهن لدى القاضي ليفرض لها نفقة
وتأكل وحدها وليس لها منه أولاد ففرض لها القاضي النفقة كل شهر أصنافا كثيرة زيادة
عن قدر حاله وحالها فهل لا يسوغ ذلك ويفرض عليه ما يليق بحاله وحالها (اجاب)
تجب نفقة الزوجة على زوجها على قدر حالهما على ما به القموى ولا يجوز للقاضي أن
يفرض لها عليه زيادة على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا
بائنا طائنا انها حائل وفرض لها نفقة العدة عن ثلاثة أشهر عن كل شهر خمسة وعشرين
قرشا ودفع لها خمسة وسبعين قرشا نفقة الثلاثة أشهر وفرض لبنته منها كل شهر أربعين
قرشا ثم ظهر بالمطلقة حمل ومضت الثلاثة أشهر التي تجلت نفقتها وطلبت النفقة مدة
باقى العدة فهل تجاب لذلك ويلزم الزوج نفقتها الى انقضاء عدتها (اجاب) على الرجل
المذكور الانفاق على معتدته مدة العدة ولا يمنع من ذلك رضاها بما ذكر على الوجه
المزبور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة سبع سنين وتزوج
بامرأة غيرها ولم يترك لها نفقة أصلا ولا وكلا ينفق عليها فهل يكون لها ان ترفع امرها
للقاضي ليقرر لها نفقة على زوجها الغائب ويأمرها بالاستدانة وتكون ديناً عليه يطالب
به (اجاب) للقاضي ان يفرض للمرأة المذكورة نفقة على زوجها الغائب ويأمرها
بالاستدانة لترجع على الزوج بعد حضوره على ما به يفتي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته بائنا وله منها بنت فرض لها عليه نفقة العدة واجرة الرضاع مبلغا

١٢٦٥

١٣

معلوم من الدراهم الى ان مضت مدة الرضاع فهل اذا كان القدر المذكور لا يكفي
لنفقة البنت بعد خروج امها من عدة المطلق يكون للقاضي ان يفرض عليه النفقة لبنته
بقدر كفايتها وكذا الجرة المحضنة للمطلقة التي هي ام البنت (اجاب) على الاب الاتفاق على
بنته المذكورة واذا فرض لها ما لا يكفي في يوم بدفع ما يكفيها من النفقة وعليه جرة
حضانتها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اترأت زوجها وتحملت بنفقة اولادها
منه وارضا عنهم في نظير طلاقها فطلقها على ذلك طليقة بائنة فهل يكون لها الرجوع عليه
ومطالبة به جرة المحضنة والنفقة حيث لم يقع تعيين لمدة التحمل المذكور (اجاب) في
التنوير شرط البراءة من نفقة الولدان وقتا وقتا كسنة صح ولزم والا لولو خالغته على
نفقة ولده شهر او هي معسرة فطالبة بالنفقة يجبر عليها اه اي وما شرط عليها دين كما
في الهندية والمراد من البراءة من نفقة الولد جعل ذلك عوضا في الخلع او الطلاق والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تجمده عليه لنفقة ولده الصغير قدر معلوم ومضى عليه
مدة من الشهور لا عساره بذلك فهل اذا طلبت أم الصغير حبسه لنفقة ولده المذكور
لا تجاب لذلك حيث ادعى الفقر (اجاب) لا يجبس الاب فيما مضى من نفقة ولده
الصغير حيث ادعى الفقر ما لم يثبت يساره وان كان يجبس على الامتناع عن الاتفاق
عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت عن طاعة زوجها فطلبها على يد الحاكم
الشرعي فقرر لها كل يوم كذا من الدراهم نفقة وامرها بالسكنى معه في محل طاعته
فطلبها لذلك فامتنعت من طاعته على يد بيعة من المسلمين فهل تعد ناشرة ولا يلزم الزوج
نفقة لها ولا كسوة مادامت ناشرة (اجاب) نعم تعد ناشرة بذلك حيث أوفاهما بمحمل
الصداق وكان المسكن شرعيا ولا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل تزوج امرأة ودخل بها في بيت اهلها ومكث معها مدة ثم حصل بينهما مشاجرة
فقلها في مكان خال عن اهله واهلها لاثق بهما بين جيران صالحين وقد أوفاهما بالمحمل
ثم بعد ذلك تشاجرت معه وخرجت منه من غير اذنه واطلاعه فطلبها للصلح مرارا فامتنعت
منه فهل تعد بذلك ناشرة لا تستحق على زوجها نفقة ولا كسوة مادامت ناشرة ولو طالت
المدة (اجاب) بخروج المرأة من منزل زوجها الشرعي بدون حق وامتناعها عن طاعته
تكون ناشرة ولا نفقة للناشرة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر
بنيمة صغيرة لا أب لها أخذها رجل اجنبي من أمها لاجل أن يزوجه لابنه بعد التربية
فبعد مدة تشاجر مع أمها فارادت اخذها منه فنعها متعللا بانه رباها واطعمها وكساها
فهل اذا لم يصدر عقد يكون لامها اخذها منه واذا اراد ان يطالبها بالأمومة والكسوة
لا يجاب لذلك ولا يكون له منع امها من اخذها (اجاب) لا مطالبة للرجل الاجنبي على أم
القاصرة بما انفق عليه والحال ماذ كرو ليس له منع الصغيرة ممن له حق حضانتها والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ساكنة مع اهل زوجها في منزل واحد ولها في ذلك المنزل

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

١٩

محمل مخصوص بهامن غیر مشارک لها فیه فهل اذا ادعت الاضرار من اهل زوجها وأرادت أن تسکن بمحل خارج عن ذلك لا تجب لذلك حيث كان المحمل المختص بهاله مفتاح وحده ولم یکن لها مشارک فیه ولا یجبر الزوج علی اسکانها بمحل آخر (اجاب) اذا كان المنزل منفردا وله غلق وموافق لا تجب الزوجة اذا طلبت منزلا غیره ولو کان به أقارب الزوج حیث لم یتحقق ایذاؤهم لها علی ما فی حواشی الدر المختار والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل تزوج قاصرة مطیقة للوطء من ابيها بصداق معلوم فی النفقة ودخل بها ثم اراد الاب منعها عن الزوج حتی يأخذ بمحل الصداق فهل یجب لذلك و یجبر الزوج علی دفع المجل المذکور وعلی الاتفاق علیها مادامت ممنوعة عنه لاجل ذلك الدفع (اجاب) لا بی الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان تحملت الرجل قال البرازی ولا یعتبر السن فیئ كانت الزوجة المذکورة مطیقة للوطء ومنعها ولها لاجل المهر لا تعد ناشرة بذلك فیه فی علیها فوجها بحسب حالها علی المقتی به والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل فرض علیه القاضی النفقة لزوجه لکل يوم قدرا معلوما من الدواهم وامره ان یسکنها فی مسکن شرعی خال عن اهلها الی هی أمه وبنته فامتنع من ذلك وطلب ان لا تسکن الامع أمه وبنته حتی مضت مدة فهل یجبر الزوج علی دفع ما تجمد علیه من النفقة المدة المذکورة ولا یتکون بذلك ناشرة حیث طالبت به بمسکن شرعی سوى ذلك وامتنع (اجاب) بامتناع الزوجة عن السکن مع اهل الزوج لا تسکون ناشرة فلا تسقط نفقتها بذلك ولها المطالبة بما قرر علی زوجها من النفقة والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل له زوجة خرجت من منزله بغير اذنه وطلبها طاعته فامتنعت من ذلك فهل تسقط بذلك نفقتهم او کسوتها وسائر حقوق الزوجية حتی تعود الی طاعته واذا کان له منها اولاد صغار أخذتهم عندها ولم یفرض لهم شیء تسقط نفقتهم ایضا بمضى الزمان واذا انفقت علیهم من مالها لا ترجع علیه بنفقة تم مع عدم التذیر أم لا (اجاب) بنشور الزوجة وخروجها عن طاعة زوجها بغير حق تسقط نفقتها ولا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا ولا رجوع للام بما أنفقته من مالها علی الاولاد المذکورین بلا اذن ولا فرض والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل متزوج بامرأة وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت عن طاعة زوجها بغير حق ومکثت فی بیت ابنتها مدة من الزمان من غیر اذن زوجها ولم یکن لها نفقة مقررة لا من قبل قاض ولا بالتراضی فهل تعد ناشرة لا یلزم الزوج لها نفقة ولا کسوة واذا اراد ابن الزوجة ان یلزم الزوج بنفقة المدة الماضية لا یجب لذلك (اجاب) حیث خرجت المذکورة عن طاعة زوجها بغير حق کما هو مذکور لا یكون لها علیه نفقة حتی تعود الی طاعته والله تعالی أعلم (سئل) فی بکر بلغ سنها خمس عشرة سنة وتزوجت برجل وبعد أن دخل بها ودفع لها ما تعرف بهجیه من المهر وعاشرهما مدة طلبت النشور والخروج عن طاعة زوجها وترید رفعه للتراضی بناحية بلدهم ویکتبها

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٨

ناشرة باغراء اهلها فهل اذا لم يرخص الزوج بنشوزها لا يقرها القاضي على نشوزها بدون رضا الزوج وله طلبها الى محل طاعته وعلى القاضي اجابته لذلك حيث كان قائما بحقوقها بلا مضاررة ويحكم بيلوغها بانتهاء هذا السن (اجاب) القنوي على ان حد بلوغ العلام والحجارية خمس عشرة سنة وعلى المرأة البالغة طاعة زوجها ويحرم عليها النشوز والمخروج عن طاعته بغير حق وتؤمر بطاعته ولا تجاب للنشوز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته وهو ساكن معها في بيت من دار عمر افاقه الشرعية له غلق مخصوص خال عن اهلها واهلها ساكنون في بيت آخر من تلك الدار مخصوص بهم فهل اذا طلبت الزوجة المخروج من البيت المذکور لا تجاب لذلك واذا خرجت منه بدون وجه شرعي تكون ناشرة لا نفقة لها ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة حيث كان ساكنا بين جيران صالحين

١٢٦٥

١٢

(اجاب) قال في التنوير وبيت منفرد من دار له غلق كفاها ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة اهـ بحيث كانت سكنها بين جيران صالحين ولم يوجد بالمتزل المذکور من يؤذيها من اقارب الزوج وكان له منافع ومرافق لا يكون لها الامتناع عن السكنى فيه واذا امتنعت تكون ناشرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل وصار ينفق عليها حتى قربت مدة الوضع فسافرت من بلده الى بلد امةا بغير اذنه فوق مسافة السفر فهل اذا وضعت حملها ذاك لا يلزمه لها نفقة فيما مضى ولا فيما يستقبل من الزمان بدون فرض قاض أو تراض (اجاب) تنقضي العدة بوضع الحمل ولا نفقة لها بعد الوضع ولا

١٢٦٥

١٢

مطالبة لها بنفقة ماضى بدون القضاء أو الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه ومعها منه بنت بلغ سنها ثلاث سنين فرض لها اي ابنته على نفسه كل يوم عشرين نعة غافضة بحضرة القاضي وقيدت بسجله والحال انه موسر ثم بعد مضي مدة أراد ان يتنقض شيئا من القدر المذکور فهل لا يسوغ له ذلك خصوصا والمرأة المذکورة ولدت له ولدا بعد البنت ولم تطلب منه زيادة على المفروض واذا قال قاضي ناحيتهم اما ان ترضى بالنقص أو تعطيه أو لاده لا يعتبر قوله (اجاب) اذا فرض القاضي نفقة الصغيرة على ابيها باللائق شرعا وفرضها على نفسه لا يسوغ للاب الامتناع عن دفعه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب بالقطار الحجازية وزوجته وأبوه بمصر وعند سفره بالقطار الحجازية أمر والده أن ينفق على زوجته وأولاده منها والا أن يمتنع الاب من الاتفاق عليهم فهل يجبر الاب على الاتفاق عليهم والحال هذه

١٢٦٥

١٦

حيث كان الاب موسرا (اجاب) نعم يجبر الاب على نفقة زوجة ابنه الغائب والحال هذه كما في الراجح من الالفاظ لكون لم يرتضه محشيه ابن عابدين وجتم الى عدم الوجوب فلا يرجع وأما نفقة اولاد الابن الغائب فنقول ايضا عن الالفاظ ولم يعترضه محشيه المذکور فيجبر على نفقة اولاد ابنه المذکور ثم ان كان الابن الغائب غنيا يكون لابه الرجوع عما أنفق على ابنه اذا حضر قولا واحدا ويكون أمر المجدب بالاتفاق حينئذ لتعسر

١٢٦٥

١٧

الرجوع عما أنفق على ابنه اذا حضر قولا واحدا ويكون أمر المجدب بالاتفاق حينئذ لتعسر

وصول ابن ابنه لنفقة من مال أبيه مع وجوبها عليه وان كان الابن الغائب فقير اتفق رجوع الجدة عليه بما أنفقه على ابن الغائب اختلاف الرواية وقد جرت أرباب المتون والشروح على الرجوع مع فقره حيث قالوا لا يشارك الأب أحد في نفقة ولده وفي رواية أنه يجعل الأب الفقير كالميت فتجب النفقة على الجد بالرجوع له على الأب وهذا إذا لم يكن الأب زماً فان كان كذلك أيضاً فلا رجوع للجد لأنه أفاهد ما ظهر لي في تقرير هذا المقام والله أعلم بالصواب وهو ولي الانعام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فرض لزوجته على نفسه كل يوم كذا من الدراهم وصار يدفع لها المفروض عليه كل يوم ثم سافر وتركها مدة فهل إذا ثبت ما فرضه على نفسه كل يوم وتجدد يكون له زومها لها (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت إلا بالقضاء أو الرضا فإذا تحقق بالوجه الشرعي التراضي على قدر معين لنفقة الزوجة كل يوم يؤمر الزوج بدفعه لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قصر في النفقة على زوجته ولم يقيم بها أو أضرارها بذلك فهل إذا اشكت مطلها وطلبت تقدير النفقة عليه بقدر حالها وحاله عند القاضي تجب لذلك حيث لم يكن صاحب مائة (اجاب) نعم تجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بنت قاصرة وليست مطيعة للجماع فهل والحال هذه إذا طلب أهل الزوجة المذكورة الصنف عليها مع كونها ليست مطيعة لا يجبر الزوج على ذلك (اجاب) حيث كانت صغيرة لا تطيق الجماع ولا تستهي للوطء فيمادون الفرج فلا نفقة لها على زوجها ما لم يسكنها في بيته للخدمة أو الاستئناس والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة متزوجة برجل وهو قائم بحقوقها الشرعية أخذتها أمها من بيت زوجها بدون إذن مريده بذلك طلاقها منه فهل لا تجب الام لذلك ويجب على الزوجة اطاعة زوجها حيث كان الزوج قائماً بحقوقها الشرعية (اجاب) على الزوجة اطاعة زوجها وليس لها الخروج من منزله الشرعي بدون إذنه وتمنع من ذلك إذا كان قائماً بحقوقها الواجبة عليه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وأقام بها عند أهله فحصل له جنون وحصل لها منه ومن أهله الأذى والضرر فهل إذا أرادت نقل جهازها وأمتعتها التي دخلت بها وتمسكت عند أهلها حتى يحصل الشفاعة لزوجها يكون لها ذلك ولا تجبر على الإقامة والسكنى مع زوجها وأهله مع تحقق الضرر منه والأذى من أهله (اجاب) لا تجبر الزوجة على السكنى مع أهل زوجها والواجب لها مكان خال عن أهلها وأهلها وإذا تحقق أذى زوجها لها لا تكون ناشرة بخروجها من منزله المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقتين وراجعها من مائتين طلبها إلى محل طاعته فامتنعت فهل يؤمر بالذهاب معه إلى محل طاعته حيث أوفاهما حقوق النكاح وإذا أصرت على الامتناع لا يلزمه الاتفاق عليها ولا تطالبه بشئ من ذلك (اجاب) على الزوجة المذكورة طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية وإذا امتنعت عن ذلك بغير حق تكون ناشرة

١٩ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

٢٩ ١٢٦٥

رجب ٢٩ ١٢٦٥

شعبان ٢ ١٢٦٥

١٦ ١٢٦٥

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

٢٨

لأنفقة لما دامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر إلى جهة وترك زوجته في محله ثم أراد الإقامة بالمحل الذي توجه إليه وطلب ما سافرت أحدهما ومنع الثانية والدها وضعا لنفسه ويريد أن يحسب على زوجها الكل يوم قرش نفقة مدة إقامتها معه فهل إذا لم يفرض النفقة قاض ولم يقع عليها تراض لا تجاب لذلك ولا يكون للزوجة المذكورة مطالبة زوجها بنفقة المدة الماضية (أجاب) لا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر من وليها وجعل لها صداق معلوما ودفع مجمل وز ياد ودخل بها في بيت أهلها ثم بعد ذلك أراد نقلها فأنعه أهلها فهل له أن ينقلها إلى محل طاعته وإذا كان في بيته مسكن شرعي خال عن أهله يكون له نقلها إليه ولا يضر كون أمه ساكنة في بيته المذكور ولا يطلب منه مؤنسة حيث كان هناك جيران يستأنس بهم وللزوج المطالبة بجهاز المثل (أجاب) يجب للزوجة السكنى في بيت خال عن أهلها وأهلها وبيت منفرد من داره غلق ومراقب كما هو الحصول المقصود ما لم يكن في الدوام أقاربه من يؤذيها ولا يلزمه إتيانه بمؤنسة وبإمارة القاضى بالسكناء بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش وللزوج نقل زوجته مادون مدة السفر إذا أوفاهما المجل وكان أمونا وقال في لسان الأحكام مانعه وفي فوائد صدر الإسلام الشيخ طاهر بن محمود النسفي رجل تزوج امرأة ودفع إليها النفقة ولم تأت بالجهاز إلى بيت زوجها هل تجبر على ذلك قال الإمام القاضي جلال الدين للزوج أن يطلبها بالجهاز بمقدار ما أعطاها من النقء على عرف الناس وعادتهم أه وصحح خلاف ذلك لمقابلة المهر بالبضع ونقل ابن عابدين في باب المهر من رد المختار ما بعد توفيقا وهو أن المدفوع إذا كان من المهر المعقود عليه فلا مطالبة له بشئ من الجهاز والأفله الطلب لكونه كالمهر بشرط العوض ثم قال لكون الظاهر جريان الخلاف في صورة ما إذا كان معقودا عليه لأنه وإن ذكر على أنه مهر لكن من المعلوم عادة أن كثرة لأجل كثرة الجهاز فهو في المعنى بدل له أيضا ولهذا كان مهر من لأجهز لها أقل من مهر ذات الجهاز وإن كانت أجل منها ويجب أن لا يصرح بكونه مهر أو هو ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الأصلي من النكاح دون الجهاز لم يعتبر المعنى وهذا أى كونه كالمهر بشرط العوض غير معروف في زماننا بل كل أحد يعلم أن الجهاز للمرأة إذا أطلقها تأخذه كله وإذا ماتت يورث عنها وإنما يريد المهر طمعا في تزويجها به وعوده إليه ولولا ذلك إذا ماتت اه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة رفعت زوجها الذي القاضى ليفرض لها نفقة لكل يوم ففرض لها عليه لكل يوم قدر ما علم من الدراهم فهل إذا أطلقها طلاقا بائنا يكون لها مطالبة بمؤخر صداقها وبنفقة العدة مادامت في العدة وإذا تعلل الزوج بأنه كساها كسوة وتمتع بها وهي في عصمته ويريد أن يحاسبها بما لا يجب لذلك (أجاب) للزوجة المطالبة بنفقة عدها ومؤخر صداقها حيث لا مانع وليس للزوج حسمان ما دفعه

لزوجته من الكسوة حال قيام النكاح من أصل ما يجب عليه لها من نفقة العدة التي هي
 الطعام والشراب وأجرة المسكن ولا مطالبتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف
 اولاداً وزوج واحد منهم ثم بعد ذلك مات الاب فجاء الولد المتزوج وادعى ان صداق
 زوجته لازم على ابيه وأراد أخذه من التركة فهل لا يجب لذلك (اجاب) لا مطالبة
 على الاب بصداق زوجة ابنته بدون الكفالة منه بذلك فلا يجب الابن لأخذه من تركته
 والده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في منزله وأقامت عنده مدة
 من السنين ثم ذهبت الى منزلها من غير اذنه فطلبها مرة بعد أخرى فامتنعت من العود الى
 طاعته فهل يجبر على العود الى مسكن زوجها حيث كان قائماً بنفقتها وحقوقها وليس
 لها النشوز والخروج عن طاعة زوجها المذكور بلارضاه (اجاب) تؤمر الزوجة بطاعة
 زوجها ولزوم مسكنه اذا كان شرعياً خالياً عن أهله وأهلها وكان قائماً بنفقتها وحقوقها
 الشرعية ولا يسوغ لها النشوز بخروجها عن طاعته بغير حق والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل طلق زوجته التي من ذوات الحيض ومكثت بعد الطلاق مدة نحو ثلاثة اشهر ولم
 ترفها الحيض ولم تأخذ شيئاً من ممتلكاتها انفقة العدة فهل يكون لها مطالبة بنفقة العدة وأن
 ترفعه للحاكم الشرعي ويقررها عليه حتى تخرج من عدته بالحيض أو بوضع الحمل ان ظهر
 به حمل منه وتصدق في عدم انقضاء عدتها بالحيض وفي انها حامل (اجاب) للزوج
 الاتفاق على مطلقة حتى تنقضي عدتها شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً
 بكر اقصرة من أبيها ودخل بها في مكان الزوج ومكثت عنده نحو سبعة أيام بعد الدخول
 بها فجاءت أمها باذن أبيها وأخذتها من بيت الزوج وحاولوا بينه وبينها ولم يكتفوا
 التمتع بها فهل لا يلزمه لها نفقة ما دامت كذلك ولا كسوة ولا سكنى عليه ما دامت ناشرة
 (اجاب) لا نفقة للزوجة المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 غنية رهنالك بينة تشهد بذلك وصنعتها الخياطة ولها ابن فقير ومديون أرادت ان تجعل
 عليه نفقة لها في كل يوم فهل اذا ثبت يسارها بالبينة الشرعية لا يكون لها مطالبة الابن
 بشئ من ذلك حيث كانت غنية وكان الابن فقيراً وعليه ديون لبعض الناس وهي
 صالحة للزواج ويخشى منها الفتنة (اجاب) على الموسر يسار الفطرة نفقه اصوله الفقراء
 ولو قادرين على الكسب والقول لمنكر اليسار والبينة لمدعيه قال في النهر عن الفتح
 هذا اذا لم يكن كسوباً فان كان كسوباً يعتبر قول محمد وهو ان اليسار بما يفضل عن
 كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهماً ويكفيه أربعة دنانق وجب عليه دقان
 للقرىب وهذا يجب ان يعول عليه في الفتوى فاذا لم يكن الابن موسراً ولا كسوباً والام
 فقيرة أو غنية لا تجب عليه نفقتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ثم بعد مدة
 اراد السفر الى جهة بلاده فوضع عندها مؤنة سنة على ظن انه يغنيها ثم طالت غيبته
 ومكث ثلاث سنين ثم حضر فطلبت نفقة ما زاد على السنة المذكورة فهل لا يلزمه ذلك

١٠ ١٢٦٥

٢١ ١٢٦٥

ذى القعدة ٥ ١٢٦٥

٢٢ ١٢٦٥

٢٧ ١٢٦٥

١٢٦٥

١٤

حيث لم يقض بذلك قاض ولم يحصل عليه تراض (اجاب) لامطالبة للزوجة بنفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقير الحال طلق زوجته ثلاثا وله منها ابن وطلبت منه مطلقته ان يدفع لها كل يوم نظير نفقة الغددة وأجرة الرضاع قدر ما من الدراهم يجحف به ويضر بحاله فهل اذا ترفع معها على يد الحاكم الشرعي يجعل

١٢٦٥

١٨

لها عليه قدر ما من ذلك لا ثقا بالحال وليس لها ان تكلفه بزيادة لا يقدر عليها (اجاب) يفرض القاضي نفقة العدة على قدر حال الزوجين على ما به القنوى والله اعلم (سئل) في امرأة من المخدرات لها خدام يحتاج اليهم في اشغالها فترتو جهاز رجل ومكث معها مدة سنين ولم يكسها فيها شيئا ولها امتعة اشتراها زوجها منها بثمن معلوم ولم يدفع لها شيئا من الثمن ويأمرها باخراج خدامها فهل يكون لها رفعه للحاكم الشرعي ليقرر عليه لها النفقة والكسوة بحسب ما يليق به وما وليس له اخراج خدامها المحتاجة اليهم في اشغالها وعليه

١٢٦٥

١٨

كفايتهم ويؤمر بدفع ما عنده لها من الدين (اجاب) عن أبي يوسف ان المرأة اذا كانت ممن يحل مقدارها عن خدمة خادم واحد اتفق على من لا بد لها منه من الخدم عن هو أكثر من الخادم الواحد او الاثنين او اكثر من ذلك قال وبه نأخذ كذا في غاية البيان كذا في رد المحتار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقير ولا يقدر على الكسب لكبره وزماته

١٢٦٥

١٩

وله ولد غني فهل يجبر الولد على الانفاق على والده وعلى زوجته وخادما (اجاب) على الابن الموسر نفقة أبيه المذكور وزوجته والحال هذه ولوله زوجات فعليه نفقة واحدة يدفعها للاب ليوزعها عليهن ولا يظهر وجوب نفقة خادمة زوجة الاب على الابن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد وبنت صغيران لم يبلغا سن المحضنة وقرر على نفسه كل يوم ستين فضة لها وللبنت والولد يكون بينهما مترددا لم يجعل له شيئا ثم سافر الزوج بعد ذلك الى جهة فوق مسافة القصر أقام بها سنة وزيادة ثم حضر الى بلد زوجته التي تزوجها فاطا بته بما تجمد عليه من النفقة وأجرة الرضاع في تلك المدة فاطا لها وادعى ان الولد كان مقيما يا كل ويشرب عند جدته الذي هو أبوه فهل يطالب بما

محرم

١٢٦٦

٤

تجمد عليه من ذلك ويجبر على دفعه ولا عبرة بما تعلل به والزوج لم تنزل في عدته من الطلاق الرجعي (اجاب) على الزوج الانفاق على زوجته المذكورة مادامت في عدته ولا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا فاذا وقع التراضي على قدر معين ومضت مدة يكون لها المطالبة به كما ان لها المطالبة بنفقة الصغير الماضية ان كانت مقررة ولو فرض كون الولد رضيعا لا تجب عليه أجرة ارضاعه مادامت في عدته من الطلاق الرجعي والله تعالى اعلم (سئل) في عبد رقيق زوجته سيده حرة وأتى منها بالولد او اراد بيعه فهل

١٢٦٦

٨

يسوغ له ذلك ولا يلزم البائع نفقة الاولاد الذين أمهم حرة (اجاب) يسوغ للمولى بيع عبده المذكور حيث لا مانع ولا يلزمه نفقة أولاده المذكورين وقد صرحوا بان نفقة اولاد القن من حرة عليها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة من رجل ومعها منه

بنتان احدهما بلغ سنها سبع سنين والثانية ثلاث سنين فرض لهما والله ما على نفسه
 قدر ما علموا نفقة لهما فتجمد عليه قدر من ذلك فطلبها على يد قاض ودفع لها بعضه وبقى
 البعض الاخر بذمته وادعى انها استرضت بان تكون البنتان عندهما من غير نفقة فهل
 اذا لم تتزوج وكانت فقيرة لا يعتبر رضاها المذكور على فرض ثبوته ويكون لها مطالبة
 والدمها بالانفاق عليهما في المستقبل الى انتهاء سن الحضانة (اجاب) على الاب نفقة
 بنتيه المذكورين ويجوز درضا الام بعد الطلاق بالانفاق عليهما من مالها غير مانع من
 وجوب النفقة عليه والحال هذه فلها مطالبة بالانفاق عليهما على الوجه المسطور والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا ودخل بها وعاشرها مدة من السنين فبعد ذلك
 اخذها صاغها وتزوج به أخرى فطالبته به فضر بها وطردها الى بيت أبيها فرفعت أمرها
 الى الحاكم الشرعي فحكم عليه بدفع مصاغها لها وفرض عليه لها نفقة شرعية مقدرة في
 كل شهر بموجب بينة شرعية ورضي بذلك فهل اذا مضت مدة ولم يدفع لها النفقة المقدرة
 للبنت ان توكل أباه في استخلاص ما تجمد عليه من النفقة الشرعية في المدة المذكورة
 وفي استخلاص مصاغها أو دفع عنه (اجاب) حيث قرر القاضي نفقة الزوجة على
 الزوج وقضى بها يصير ما مضى منها ديناً عليه فله مطالبة بها مباشرة أو توكيلاً وعليه رد
 ما استولى عليه تعدياً من حليها ومصاغها الواقعة وضمان بدله ان هالكاً أو مستهلكاً
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فرض عليه القاضي نفقة زوجته كل يوم قرشين ثم
 طلبها محل طاعته فأبت وامتنعت فهل يكون ناشرة ولا تستحق النفقة مادامت تمتنع
 عن طاعته (اجاب) تسقط نفقة الزوجة بنشوزها وخرجها عن طاعة زوجها بغير حق
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها من مدة خمسة اشهر وهي من ذوات الحيض
 ولم تحض فيها أصلاً فهل يثمر مطلقها بالانفاق عليها حتى تخرج من عدته بالحيض أو
 بوضع الحمل ان كان بها حمل (اجاب) على الزوج نفقة زوجته مادامت في العدة حيث
 لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جعل على نفسه لزوجه المطلقة بائناً للحامل نظير
 نفقتها كل يوم مبلغاً معلوماً من الدراهم وقاب عنهما مدة ووضعت حملها وأرادت ان تطالبه
 بنفقة قبل الوضع وبعده فهل لا يلزمه الا نفقة ما قبل الوضع التي جعلها لها على نفسه
 ولا يلزمه دفع ما بعد الوضع وتفرض عليه من الآن بحسب الحال (اجاب) في سقوط
 نفقة العدة المفروضة بمضى العدة تعميماً واختار عدم سقوطها بالمضي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير فرض له القاضي نفقة على أبيه كل شهر
 كذا واما الام بالاستدانة فاستدانت مدة من الاشهر ومات من غير دفع فهل يموت الاب
 يسقط ما تجمد من ذلك المفروض وهل يفرض عدم السقوط اذا أقام الوصي بينة بدفع
 الزوج لمطلقة ما عليه من فرض الابن قبل الموت تسمع (اجاب) موت من فرضت عليه
 النفقة يوجب سقوط المفروض عنه كإنص عليه الامام الخفاف على أحد القولين

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

ربيع الاول
١٢

١٢٦٦

١٩

١٢٦٦

ربيع الثاني
٩

١٢٦٦

١٣

المصححين وعلى القول الثاني لا تسقط وهو المفتي به وإذا أقام الوصي بينة على دفع الزوج قبل موته تقبل وليس للام حينئذ مطالبة الوصي والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلب ان يسكن زوجته في مسكن شرعى خال عن أهلها فامتنعت من ذلك فهل لا يلزمه لها نفقة مادامت خارجة وممتنعة عن السكنى معه في محل طاعته ولا تستحق عليه النفقة والحال هذه ولو كانت مقررة على يد القاضى (اجاب) لا نفقة للناشرة وهى الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك وتسقط النفقة المفروضة بالنشوز لا المستدانة فى الاصح كما فى الدرر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك عقارا يبولى اق اراد السفر الى جهة المجاز فاقام أخته الشقيقة وكيلة عليه وعلى قبض أجرته والنفقة على أمه وأخته الثانية منه ويبيدها وثيقة بذلك بآية المضمون بالبينة الشرعية فهل اذا كان له بنت بالغة متزوجة وأرادت أخذ شئ من أجرة العقار بدون اذن من والدها لا تجاب لذلك ولا تجبر الو كيلة على دفع شئ لها من أجرة العقار المذكور ومن غير اذن الموكل المذكور (اجاب) لا تجبر الاخت المذكورة على دفع شئ من مال أخيها الغائب لبنته بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة وسكن معها فى بيتها مدة سنين وعمره من غير اذنها والآن يريد الرجوع هل عليها بما أنفقه فى العماره فهل لا يجاب لذلك ويكون متبرعا واذا تراضى معها على قدر معلوم من الدراهم نفقة لكل يوم بحضرة بينة شرعية ثم بعدمدة امتنع من الدفع لها مدة يكون لها مطالبة بآية الحمد لها عليه من النفقة التى تراضيا عليها (اجاب) اذا عمر الرجل دار زوجته لنفسه بلا اذنها فله العماره ولو عمرها لها بلا اذنها فالعماره لها وهو متطوع فى النفقة فلا يرجع عليها بشئ ولا يلزم الزوج نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا فاذا تحقق أحدهما كان للزوجة المطالبة بنفقة المدة الماضية والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة خرجت بمهونة من غير اذن زوجها ومكثت عند أهلها مدة ولم تقدر عليه مؤنة عند حاكم شرعى وأراد زوجها صلتها لاجل اقامتها فى محلها وأراد أهلها ان يأخذوا منه مؤنة المدة التى قعدتها عندهم من غير تقدير عليه فهل لا يجابون لذلك (اجاب) اذا لم يفرض القاضى للزوجة على زوجها نفقة أو تراضيا على شئ معين ومضت مدة شهر فأكثر لا يكون لها المطالبة بنفقة تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة حامل من زوجها فعند وضع حملها انشربت وانجالت فهل اذا طلقها وأرادت ان تضمنه شيئا فى مقابلة انجلاطها لا يلزمه شئ (اجاب) لا ضمان على الزوج والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته ثلاثا وفرض لها على نفسه برضاها نفقة لكل يوم قرشاً حتى يخرج من عدتها بالحيض شهادة جماعة من المسلمين بذلك ودفع لها نفقة أيام قليلة ثم امتنع الزوج من الدفع لها والحال انه قد انقطع حيضها فهل فى هذه الحال يؤمر بدفع ما فرضه لها على نفسه حتى تنقضى عدتها بالحيض أو بثلاثة اشهر بعد بلوغها سن اليأس (اجاب) تجب النفقة للمعدّة المذكورة حتى تنقضى شرعا حيث لا مانع والله تعالى اعلم

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

٢٤

جمادى الاولى

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

١٧

(سئل) في رجل تزوج ابنة آخر وعاشرهما مدة ثم ذهبت الى منزل ايها فطلب الزوج رجوعها الى منزله فامتنعت هي ووالدها من ذلك ثم بعد مدة عادت له ثم رجعت ثانيا الى المنزل المذكور فطلبها الزوج ثانيا فامتنعت وقالت انا كارهة له وطلبت هي ووالدها الطلاق منه فامتنع الزوج من ذلك والحال انه محسن لعشرتها وفاقم بنفقتها وجميع ما تحتاجه فهل اذا رفع الزوج امره للقاضي او المحاكم وطلب رجوعها الى منزله يجاب لذلك ولا يجبر على طلاقها ولا تجب عليه النفقة في مدة نشوزها (اجاب) لان نفقة الزوجة على زوجها حال نشوزها وخرجها عن طاعته بغير حق وعليها طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ويجاب اطلبها ولا يجبر على طلاقها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأه لها بذمة مطلقها مبلغ معلوم من الدراهم من أصل المفروض لا ولادها منه من النفقة لدى القاضي ومطالبته به فامتنع من دفعه وتعلل بانه وقت أن كان مقيما بها قبل الطلاق في بلادها بناحية الريف بنى بعض بناء في بيت أبيها من ماله ويريد أن يحسب عليها قيمة البناء من أصل ما ترتب عنده من النفقة المفروضة فلم ترض بذلك فهل يؤمر بدفع ما ترتب عنده من النفقة المفروضة بعد ثبوتها عليه بالوجه الشرعي ولا تسمع دعواه عليها باءادعاه من ذلك ويدعى بذلك على ابيها فان أثبت عليه دعواه وكان البناء باذنه ليكون له فله حكمه أو كان بغير اذنه يجبر فيه بالحكم الشرعي (اجاب) نعم يؤمر الزوج بدفع ما قرر من النفقة لا ولاده الصغار ولا عبرة بما تعلل به على الوجه المشروح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلبته زوجته لدى القاضي وهي على عصمته ففرض لها عليه نفقة معلومة لكل يوم فصار يدفع لها مدة ثم طلقها وهي حامل وبعد نحو عشرين يوما وضعت حملها فهل يسقط المفروض بالطلاق واذا مضى بعد الطلاق والوضع مدة أشهر وأرادت ان تطالبه بنفقة لها مقدمة على ما فرض لها وهي بعصمته لا لتجانب لذلك حيث لم يفرضها قاض ولم يقع عليها تراض (اجاب) في التنوير وبموت أحدهما أو طلاقها يسقط المفروض الا اذا استند انت بامر قاض اه وفي الدرر يمكن اعتماد المصنف ما في جواهر الفتاوى والفتوى عدم سقوطها بالرجعي كي لا يتخذ الناس ذلك حيلة واستحسنه محشي الاشباه وبالاول أفق شيخنا لرمي أسكن صحح الشريعة لا في شرحه للوهبانية ما يحسنه في البحر من عدم السقوط ولو باثنا قال وهو الأصح ورد ما ذكره ابن الشحنة فيتمامل عند الفتوى اه وكتب في رد المحتار على قوله فيتمامل عند الفتوى بان ينظر في حال الرجل هل فعل ذلك تخلصا من النفقة أو لسوء اخلاقها مثلاً فان كان الاول يلزم بها وان كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله المقدسي ويذنبى التعويل عليه ط اه واذا فرض للزوجة نفقة كان لها المفروض مادام النكاح قائما الا لما منع كنشوز وما قبل الفرض يسقط بمضي الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسلم متزوج بجمرة وله جارية في الرق وتلك الزوجة أهل وأقارب بكثرة جدد يحضرون عندها في كل وقت ويريدون اخراج الجارية من البيت

١٢٦٦

٢٣

جمادى الثانية

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٢٣

سنة

رجب

١٢٦٦

٦

لبيع لما يريدون من المفسد فإراد الزوج منعهم من دخول البيت وعدم بيع الحارية
 فهل يقضى عليهم بالمنع ولا يدخل منهم أحد البيت إلا أمها وأبوها بعد كل مدة على
 حسب ما يراه الشرع وهل لا يقضى عليه ببيع الحارية ولو ادعوا عليه وطأها (أجاب)
 ليس للزوج منع والذى الزوجة من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من المحارم في
 كل سنة ويمنعهم من القرار عندها ولا يجبر الزوج على بيع أمته التي يطؤها والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وسكن بها في مسكن شرعي خال عن أهلها قائم بحقوقها
 الشرعية من مأكل ومشرب وكسوة وخادم يخدمها وغير ذلك من الأمور المتعلقة بذلك
 فجاءت أمها وزوج أمها الأجنبي ونقلها من مسكن زوجها وأمساها عندهما وحالا
 بينهما وبين زوجها من غير وجه شرعي ومن غير رضاه فهل يكون للزوج نقل زوجته
 ونزعها منهما ويحجرها المحاكم الشرعية على طاعة زوجها ويمنع أمها وزوجها من الدخول
 والمكث في بيته من غير إذنه (أجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها
 الشرعية ولا تمنع الأم من زيارة بنتها في كل جمعة وتمنع من القرار عندها والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل زوج ابنه البالغ زوجه وتكفل لها ولاهها بالنفقة والكسوة
 وتأن كدت بفرض القاضي لها على زوجها وتكفل بذلك الأب أيضا بعد الفرض فهل إذا
 ترتب لها مدة أشهر لم يدفع لها منها شيئا يكون للزوجة ولو كيلها مطالبة إلى الزوج بها
 والمحال هذه (أجاب) لا تجب نفقة مدته مضت إلا بالقضاء أو الرضا فإذا قرر القاضي
 للزوجة نفقة ومضت مدة يكون لها مطالبة الزوج أو كفيله بها والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل قرر لزوجه على نفسه لكل يوم مبلغا ثم مضى بعد ذلك مدة أيام نحو ستين ولم
 يدفع لها شيئا فهل يصير ما قرره على نفسه فيما مضى ديناً عليه ويحجر المحاكم الشرعية على
 دفعه ويؤمر بالانفاق على زوجته المذكورة في المستقبل حيث كانت مطيقة له ولم يحصل
 منها شئ وزولا وخروج من محل طاعته (أجاب) نعم يصير ما قرر ديناً للزوجة المطالبة به
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها وذهبت إلى بيت أهلها
 ومكنت فيه وذلك بغير إذن زوجها وامتنعت من الذهاب إلى بيت زوجها وتختار
 النشوز والزوج لا يرضى بذلك فهل إذا دفع لها ما تعرف بتجيبه من المهر وكان قائما
 بحقوقها الشرعية من النفقة وغيره وأورفها إلى المحاكم الشرعية تؤمر بالذهاب إلى بيت
 زوجها ومحل طاعته ويسكن بها في أي مسكن أراد من البلد خال عن أهلها وأهلها
 وليس لها الامتناع من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث
 كان قائما بحقوقها الشرعية وليس لها الخروج من منزله بغير حق والله تعالى اعلم
 (سئل) في ذكر وأنتي حزين صغيرين فقيرين مات أبوهما وهما عند أمهما الفقيرة وهما
 جد غني من قبل أبيهما فهل تجب شرعاً نفقتهم على جدتهما المذكورين ويحجر عليهما
 (أجاب) على الجد أبي الأب نفقة أولاديه والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

٢١

شعبان

١٢٦٦

١٥

رجل طلق زوجته ثلاثا وجعل عليه القاضي لها قدر معلوم من الدراهم نظير نفقة العدة
 والصغير منها فهل اذا انقضت عدتها بالحيض تسقط عنه النفقة للعدة ويفرض عليه
 للصغير ما يليق بحاله (اجاب) لان نفقة المرأة المذكورة حيث انقضت عدتها وعلى الاب
 نفقة ابنه الصغير الفقير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وجعل لها صداقا
 معلوما دخل بها ثم بعد ذلك رهنهت نفسها في بيت أهلها على أخذ مقدم صداقها فدفعه
 لها وعادت الى داره فطلب الزوج منها تمكينه من نفسها فابت و أرادت رفع أمرها لمن يجبره
 على طلاقها منه وخرجت عن مسكنه الشرعي بغير حق مع قيامه بحقوقها الشرعية فهل
 لا يلزم الزوج النفقة عليها في حال نشوزها منه واذا اراد الزوج اسكانها في محل آخر بين
 من لا تضر رعايتهم لاجل أن يطالعوا على أحوالها وأحوالها يحجب لذلك ولا يجبر على
 طلاقها (اجاب) لا الزوج اسكان زوجته في مكان صالح للسكنى خال عن أهله وأهلها ولا
 نفقة للناشئة حال نشوزها ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل طلق زوجته وجعل عليه القاضي قدر معلوم من الدراهم نظير نفقة العدة فهل
 اذا انقضت العدة بوضع الحمل تسقط عنه النفقة ويفرض عليه القاضي للصغير ما يليق
 بحاله (اجاب) لان نفقة للمعتدة بعد انقضاء عدتها وعلى أبي الصغير أجرة رضاعه وحضانته
 ونفقة والله تعالى اعلم (سئل) في ولد قاصر وله جد أبو أبيه غني فهل يلزم الجدة المذكورة
 نفقة القاصر لعدم وجود مال القاصر ويلزمه النفقة عليه حيث كان أبو القاصر مفقودا
 لا يدرى مكانه وفقر الامال له أصلا وام الصغير فقيرة لا تملك شيئا (اجاب) في واقعات
 الميتين مانصه يجبر الاب على نفقة امرأة ابنه الغائب وعلى نفقة ولدها اه نقله في الدرر لكن
 لم يرتضه محشي ابن عابدين وجنع الى عدم الوجوب في نفقة زوجة الابن الغائب والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر افاصرة من أبيها وسكن بها في دار والده بمقتل
 مستقل له مرافق ومنافع على حدة من جملة الدار التي بها والده غير ان السلم الذي يصعد
 منه من حوش الدار واحد فهل اذا كان المنزل المذكور الذي يجوار المنازل التي بها ابو
 الزوج مستقلا بمنافعه وموافقه وغلقه يكون مسكنا شرعيا واذا ارادولى الزوجة مسكنا
 غيره لا يحجب لذلك لا سيما ولم يكن بالدار من يؤذيها (اجاب) اذا كان المسكن المذكور
 له غلق ومرافق لا يحجب ولى القاصرة اطلب مسكن آخر بلا موجب شرعي ولا يمنع من
 ذلك كون المسكن في دار أبيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله
 منها بنت رضية ففرض لها على نفسه على يد القاضي أجرة الرضاع قدر من الدراهم
 لكل شهر فهل اذا لم ترض الام بالمفروض وكان هناك امرأة أجنبية ترضعها باقل منه
 لا يجبر على دفع شيء زائد عما قرره عليه أجرة الرضاع ويكون له الا ترضع الصغيرة
 بذلك القدر أو بلا شيء تبرعوا بتقديم عليها حيث كان الاب معسرا لا يقدر على أكثر من
 ذلك (اجاب) لا أجرة للام في ارضاع ولدها ان كانت معتدة عن رجعي وهي أحق

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

رمضان

٢٨

١٢٦٦

شوال

٥

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

٢٢

سنة

ذى القعدة

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٢

بارضاع ولدها بعد العدة اذ لم تطلب زيادة عما تأخذه الاجنبية ولودون أجرة المثل بل الاجنبية المتبرعة احق منها بالارضاع وان لم يكن الاب معسرا وترضعه عند أمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته رجعا ودفع لها مؤخر صداقها وجعل لها على نفسه كل يوم اربعين فضة نظير نفقة العدة الى انقضائها بتراضيهما على ذلك بشهادة بيعة شرعية ودفع لها نفقة ثلاثة ايام فقط وهضى نحو عشرة أشهر ولم يدفع لها شيئا سوى ما ذكر فهل اذ ارفعه على يد القاضى ومطالبته بما تجب لها من النفقة يؤثر بدفع ذلك لها وليس له الامتناع من ذلك متعللا بان القدر المجهول لها لم يكن على يد القاضى (اجاب) نعم يؤثر الزوج بدفع نفقة المدة الماضية حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولدان فرض لها على نفسه نفقة العدة ولولديه منها قدر اقليل من الدراهم لا يكفيها ولولديها منه فهل اذ ارفعه للعالم الشرعى وطالب منه ان يزيد لها على القدر المذكور لها ولولديها بقدر الكفاية تجاب لذلك ويأمره بذلك حيث كان غنيا وقادر على هذه الزيادة بشهادة البيعة الشرعية (اجاب) يجب على الزوج نفقة عدة زوجته بقدر حالهما يسارا وعسارا ما دامت في العدة وعلى الاب الاتفاق على ولديه الفقير بن بقدر كفايتهما بحسب حاله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل في ثمانية اشهر وجعل لها على نفسه نظير نفقة العدة كل يوم دراهم معلومة وصارت تأخذها منه مدة ثم وضعت حملها فهل تسقط عنه نفقة العدة ويفرض عليه للصغير قدر لا تقي بالمال ولا تستحق عليه شيئا سوى ذلك (اجاب) تنقضي العدة بوضع الحمل ولا مطالبة للزوجة على زوجها بنفقة بعد انقضاء عدتها وعلى ابى الصغير نفقته وأجرة حضائته ورضاعه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها مع أولاده منها بداره فانفقت عليهم مدة شهر فاكثرت بل انقر برمنه ولا من قاض فهل اذا ارادت ان ترجع عليه بما انفقت لا تجاب لذلك وتكون متبرعة بالاتفاق عليهم (اجاب) نعم لا تجاب لذلك اذا كان الامر ما هو مسطور وكان بدون اذنه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وهي حامل منه بحضرة بيعة شرعية واجتنبها في مكان على حدتها وصار ينفق عليها وهو بعيد عنهما من غير معاشرتها حتى وضعت حملها فالآن انكرت الطلاق وادعت انها لم تعلم به الا بعد الوضع في شهر رمضان وانه كان معاشرهما معاشره الزوجات ويتبع بها بعد الوضع من غير تحليل من الطلاق المذكور وهو ينكر دعواها هذه فهل اذا ثبت انه طلقها ثلاثا بشهادة البيعة الشرعية وهي تعلم ذلك واجتنبها في مكان بعيد عنه بدون معاشرتها او ينفق عليها الى أن وضعت لاعبره بدعواها عليه بمجرد قولها وتستحق التعزير وي فرض عليه للصغيرة قدر يليق بحالها فقط (اجاب) على الاب نفقة ولده الصغير وأجرة حضائته ورضاعه وليس للزوجة مطالبة زوجها بنفقة العدة حيث ثبت طلاقها بالبيعة على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك رقيقا

١٢ ١٢٦٦

مطلب في بيع العبد
في نفقة زوجته المتررة
وما قيل في ذلك

٢٧ ١٢٦٦

ذی الحجة

١ ١٢٦٦

١٧ ١٢٦٦

اذن له في التزوج بحرة فتزوج الرقيق باذن سيده وعقد عليها الرقيق ودخل بها وبعد
الدخول ابقى من سيده ولم يعلم مكانه وترك زوجته من غير نفقة فهل اذا طلبت الزوجة
نفقتها من سيد الرقيق لا تجاب لذلك (اجاب) لا يجبر السيد على دفع نفقة زوجته عبده
المأذون بالنكاح بل يباع في نفقتها المفروضة اذا اجتمع عليه ما يجز عن ادائه ولم يفده
مولاه أي يبيعه سيده فيأمره القاضي ببيعه فان امتنع باعسه القاضي بحضرة لا احتمال ان
يفديه ثم الظاهر ان هذا مفروض فيما اذا كانت النفقة مفروضة بالتراضي او بقضاء
القاضي لانها بدون ذلك تسقط بمضي المدة كما ذكره في النفقات ثم رايته في نفقات البحر
صور المسئلة بما اذا فرض القاضي لها نفقة شهر مثلا وعجز عن ادائها باعها القاضي ان لم يفده
المولى وافادته انما يباع فيما يجز عن ادائه لانه نفقة كل يوم مثلالا لضرار بالمولى ولا
لاجتماع قدر قيمته للضرار بها وينبغي ان لا يصح فرضها بتراضيها بحجر العبد عن
التصرف ولا اتهامه بقصد الزيادة لضرار المولى ولذا افترض المسئلة في البحر فيما اذا فرضها
القاضي تأمل افاده في رد المختار من نكاح الرقيق وفي حادثة السؤال لا يصح بيعه وهو
أبقى فينتظر حضوره لصحة بيعه في النفقة لو كانت واجبة فيما مضى بتقريرها والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائنا في نظير مؤخر صداقها فقط وحصل السكون
منهما عن نفقة العدة فهل يكون لها أن تطالبه بنفقة العدة الى انقضائها حيث لم يثبت
الخلع عليها مع مؤخر الصداق (اجاب) لا رة المذكرة مطالبة مطلقها بالاتفاق عليها
مادامت في عده حيث لم يكن الخلع على نفقة العدة مع مؤخر الصداق والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تزوج بنتا غير ودخل بها وجعل عليه القاضي نظير نفقتها كل يوم
أربعين فضة فهل اذا منعه عنها ابوها وحالا بينها وبينه ومنعها عن محل طاعته وتعللا
بانها لا تطيق الوطء تبقى عند ابوها ولا يلزمه لها نفقة حيث كانت صغيرة لا تطيق الوطء
(اجاب) يسقط المفروض من النفقة بالخروج عن منزل الزوج والحال هذه ولا يلزم
الاب تسليم الصغيرة التي لا تطيق الوطء لزوجها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
امرأة غنية وعاشرهما مدة من السنين والآن اقتقر عن أول وتريد ان تطالبه على يد الحاكم
الشرعي وتقرض عليه نفقة بقدر حالها فهل لا تجاب لذلك وتقرض بقدر حالها معا
واذا افسر عن النفقة لا يجبر على الطلاق (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته ولو عجز
عن الاتفاق عليها وتجب النفقة للزوجة على زوجها بقدر حالها لا حالها فقط على ما به
الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر من وليها سنها ثلاث عشرة
سنة بمهر معلوم ودخل بها وعاشرهما مدة من الشهور وولدت ثم بعد ذلك أخذتها أمها من
عند زوجها بغير اذنه ووجهتها الى محل رجل آخر ومكثت في بيته مدة تزيد على خمسة
وعشر ين يوما ثم ذهب الزوج ليردها الى محل طاعته فغتمها امها من الرجوع الى بيت
زوجها فهل اذا كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية يجب على الزوجة طاعته وملازمة

مسكنه (أجاب) على الزوجة طاعة زوجها ولزوم مسكنه الشرعي حيث كان قائماً بحقوقها ولا يسوغ لها الامتناع والنشوز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر وترك زوجته من غير نفقة وغاب مدة سنتين ولم يحضر ولم يخبر عنه احد في اي جهة هو وله دين عند رجل حاضر مقر به ومعتزف بالزوجة وعلى الغائب ديون فهل للزوجة اخذ هذا الدين تنفق منه على نفسها لكونها فقيرة وليس لها نوع اكتساب وليس لارباب الديون اخذ شيء حتى يحضر المدين (أجاب) نعم واذا كان المدين مقر بالزوجة وبالذين تخلف المرأة ان زوجها الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها ويفرض لها القاضى نفقة ويأمر المدين بدفع ما فرضه لها ويؤخذ منها كفايل بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اكرهه ابوه على طلاق زوجته فطلقها بالثلاث ثم طلبت الزوجة زوجها المطلق عند المحاكم الشرعي فقرر القاضى نفقة عدتها على الزوج كل يوم قرشين فهل اذا مضت مدة من وقت فرض القاضى يجبر على دفع ما قرره القاضى في كل يوم مادامت في العدة حتى تضع حملها (أجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بالقضاء والرضا فاذا قرر القاضى على الزوج المذكور لزوجه كل يوم قدر ما علموا يكون لها المطالبة بنفقة ما مضى وعلى الزوج دفع ما قرره الى انقضاء عدتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لا آخر عمر معلوم وبقيت عند أبيها مدة نحو سبع سنين بعد العقد فهل اذا أوفى الزوج لها بمجمل الصداق وأراد الدخول بها يجب على الاب تسليمها له واذا تعلق عليه الاب بطلب نفقة عن السنين الماضية وامتنع عن التسليم حتى يأخذ النفقة لا يلزم الزوج بذلك (أجاب) لا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا فاذا لم يوجد أحدهما لا يجبر الزوج على نفقة ما مضى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها بغير إذنه ومكثت عند أناس أجنبي وطلبها زوجها الى محل طاعته فامتنعت من ذلك واختارت أن تكون ناشرة وهو لا يرضى به فهل اذا رفعها زوجها للمحاكم الشرعي وطلبت منه النشوز والمحال هذه لا يمكنها من ذلك بدون رضا زوجها ولا يقرها عليه ويأمرها بالذهاب معه الى محل طاعته حيث كان قائماً بحقوقها وان طالبت بنفقة ما مضى بدون تراض أو قضاء قاض بها لا تجب لذلك (أجاب) لا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا وعلى المرأة طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوق النكاح الشرعية وليس لها الامتناع عن طاعته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وله منها بنتان احدهما تبلغ سنها خمس سنين والاخرى رضيعة فهل اذا رفعته لقاضى بلد ها وطلبت منه نفقة العدة لها ونفقة الاولاد يفرض لها ولهما ما يكفين بالقدر اللائق بحالهما (أجاب) يجب على الاب نفقة اولاده الصغار الفقراء بقدر حاله وكذا يجب عليه نفقة زوجته مادامت في العدة بقدر حالها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق امرأته وله منها ولد يبلغ من العمر أقل من سنتين وفرض

ربيع الاول سنة

١٢٦٧ ٥

١٢٦٧ ٥

١٢٦٧ ١٠

ربيع الثاني ٢

١٢٦٧ ٢

١٢٦٧ ١٧

لها التقاضي في كل يوم ستين فضة في نظير نفقة عدتها وارضاع الولد وحضانه فهل والمحال
 ما ذكر اذا وقت مدة الرضاع وخرجت من العدة لا يلزم الزوج المذكور بدفع ما فرضه
 المحاكم الشرعي حيث تم ارضاع الولد المذكور وخرجت من العدة ويفرض القاضي
 نفقة للصغير (اجاب) لاجرة الارضاع ولو الام منكوحه أو معتدة ولا بعد تمام مدته كما
 لانفقة للمعتدة بعد انقضاء عدتها شرعا وتستحق بعد انقضاء العدة اجرة الحضانه وعليه
 نفقة الصغير حيث لا مال له والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رفعت زوجها للقاضي
 وطلبت ان تأكل بالنفقة فقرر لها القاضي عليه كل يوم كذا من الدراهم نفقة فهل اذا
 تجمد عليه بعض دراهم مما فرضه القاضي على الزوج يجبر على دفعه لزوجه حيث
 كانت في طاعته (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بالقبضاء أو الرضا فاذا قرر القاضي
 للزوجه المذكورة نفقة يكون لها المطالبة بما تجمد على زوجها مما قرر له والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل ترك زوجته في بيته وهي مطيعه له وغاب عنها ستة أشهر بلانفقة
 ولا كسوة وهي محتاجة لهما من حين غيبته ثم حضر وطلقها طلاقا رجعيًا ولم يدفع لها شيئا
 من الكسوة والنفقة في تلك المدة ولم يدفع لها أيضا صداقها الذي عليه ولا نفقة العدة ولم
 يسكنها في مدة العدة المنقضية ولم يدفع اجرة سكني هذه المدة فهل يلزم بدفع ما ذكر (اجاب)
 على المطلق المذكور دفع ما بذمته من الصداق لزوجه والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأة فقيرة لها بيت صغير ساكنة فيه ولها ابن صر ماتي يكتسب تطلب منه المرأة المذكورة
 الاتفاق عليها وكسوتها وهو متعنت من ذلك فهل في هذه الحال تلزمه شرعا نفقتها وكسوتها
 (اجاب) على الموسر يسار الفطرة نفقة أصوله الفقراء على الاربع ورجح الزيلعي والكمال
 اتفاق فاضل كسبه وفي الخلاصة المختار ان الكسوب يدخل اوبه في نفقته والله تعالى
 اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها ومكثت عند اناس اجانب من غير اذنه
 ومن غير رضاه وطلبت البقاء على النشوز والطلاق وهو لا يرضى بذلك فهل تسقط
 مؤنتها ونفقتها مادامت كذلك وليس لقاضي بلدهم ان يقرها على النشوز ولا يجبر على
 طلاقها (اجاب) لانفقة للنشوز وهي من خرجت من بيت زوجها بنفي حق مادامت
 كذلك ولا تقر على النشوز ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأته ابن رضيع من زوجها سنه عشرة أشهر خرجت عن طاعة زوجها وفشرت ولم
 ترض بالزوج وجعل القاضي لها على زوجها نظير اجرة الرضاع كل يوم عشرين فضة بدول
 رضا الزوج وما زال يطلبها لمحل طاعته وهي لا ترضى فهل اذا لم يرض بنشوزها ولا
 بالفرض المذكور لاجرة الرضاع لا يلزمه مادامت ناشرة وتجب على الذهاب الى محل
 طاعة زوجها أو يلزمه دفع ذلك (اجاب) لا يستأجر الزوج زوجته لارضاع ولده منها اذا
 كانت منكوحه أو معتدة رجعي فلا جرة للمرأة المذكورة حيث كانت زوجة وعليها
 طاعة زوجها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت عن طاعة زوجها فطلقها

لترجع

١٢٦٧

٥

جمادى الاولى

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

٢٣

مطلب فيمن تلزمه اجرة القابلة وما قيل في ذلك

١٢٦٧

٢٦

١٢٦٧

٢٧

لترجع لحل طاعته فامتنعت فهل تجبر على الرجوع لحل طاعة زوجها واذا لم ترض
بالرجوع لحل طاعته وطلبت منه نفقة لا تجب لذلك مادامت ناشرة ولو طلبت منه ضمنا
بضمه في النفقة لا يلزمه ذلك (اجاب) ليس للمرأة الخروج من منزل زوجها بدون اذنه
حيث كان شرعيا ويجب عليها طاعته فان امتنعت عن طاعته بغير حق فلا نفقة لها
مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهى حامل من مدة
اربعة اشهر والآن امتنع من دفع النفقة لها متعللا بانها خرجت من عدته بمضي ثلاثة
اشهر فهل اذالم تحض في المدة المذكورة يكون لها ما لم يثبت بنفقتها حتى تخرج من عدته
بوضع الحمل او بثلاث حيض ولا عبرة بته الله المذكور (اجاب) يؤمر الزوج بالاتفاق
على معتده مادامت في العدة والقول لها في عدم انتضاها ما لم يثبت انتضاؤها بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهى حامل وفرض على نفسه
قد راعا معلوما من الدراهم في كل يوم نظير نفقة حملها ثم وضعت وصارت مرضعة وحاضنة
للولود ولم يكفها ذلك القدر الذي فرضه على نفسه وهى حامل فهل يلزم لها زيادة بعد
الوضع ونفقة ما اعتادته المحوامل عند الوضع من اجرة القابلة في قطع السرة وما يلزم
لأنفساء عند وضعهن (اجاب) على الاب اجرة حضنة ولده الصغير وارضاعه ولا يجبر
الزوج على دفع ثمن ما استرى لمعتده بعد ولادتها ما اعتادته النساء للنفاس واجرة القابلة
على من دعاها في الدرمن النفقة واجرة القابلة على من استأجرها من زوجة وزوج ولو
جاءت بلا استئجار قيل عليه وقيل عليها وفي رد المحتار وفي البحر عن الخلاصة لقائل أن
يقول عليه لانه مؤنة الجماع ولقائل أن يقول عليها كاجرة الطبيب اه وكذا ذكر غيره
ومقتضاه انه قياس ذو وجهين لم يجزم أحد من المشايخ باحدهما خلاف ما يفهمه كلام
الشارح ويظهر لي ترجيح الاول لان نفق القابلة معظمه يعود الى الولد فيكون على أبيه
تأمل اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها ومعها بنت منه فرض
عليه القاضي نفقتها فصار ابو البنت يدفع نفقتها للام مدة ثم ان ام البنت سافرت دون
مسافة القصر لزيارة والديها ببلدهما الاصلية بدون اذن من ابى البنت فهل والحال
هذه لا يسقط الفرض المقرر عليه (اجاب) لا يسقط ما قرر من نفقة الصغيرة لا تنقل أمها
بها الى بلدها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غضبت زوجته منه وأقامت في بيت
أبيها مدة ثم خرجت الى بلد أخرى وأقامت عند جدتها ولم يعلم أبوها بخروجها فذهب
زوجها الى المحاكم وشكا له الاب المذكور فالزمه المحاكم بارجاع بنته الى زوجها فذهب
ابوها اليها وطلبها فامتنعت وقالت له لا ولاية لك على ابني بالغة عاقلة رشيدة فهل حيث
خرجت المرأة المذكورة عن طاعة ابوها لا يكون على الاب المذكور اجبارها على
رجوعها الى بيت زوجها او يكون عليه ذلك شرعا (اجاب) يؤمر الزوجة المكلفة بطاعة
زوجها وبعدم الخروج عن طاعته ومن منزله الشرعي بغير حق وتجب هي على ذلك لا ابوها

حيث كانت بالغة عاقلة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فارق زوجته وله منها بنت
و بعد المفاارقة تحملت بنفقة البنت والحال انها فقيرة محتاجة للنفقة فهل حيث كانت
الام محتاجة لمن ينفق عليها وعلى البنت يسوغ لها الرجوع على والد البنت بنفقة بنته
(أجاب) على الاب نفقة بنته الصغيرة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
متزوج بامرأة ساكن بها مع اهله في بيت واحد ثم بعد مدة خرجت من مسكنها الذي هي
ساكنة فيه بسبب الاذية من اهله فبعد توجهها الى منزل أبيها أخذ ملبوسها وصار
لا ينفق عليها فهل يكون لها رده الى المحاكم الشرعي ليقدر عليه نفقتها ويسكنها في
مكان شرعي خال عن اهلها ولا تجبر على السكنى مع اهله في مكان واحد (أجاب) على
الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن اهله واهلها وعليه نفقتها بحسب حالها وعليها
طاعته وعدم الخروج عن طاعته بدون حق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج
بامرأة في سيوط فتركها في منزله وتوجه الى مصر لطلب العلم الشريف وامر والده بالانفاق
عليها وصار ينفق عليها ثم خرجت من منزل الزوج ولزمت منزل والدها بغير وجه
شرعي ورفعت أمرها الى قاضي سيوط ففرض عليه نفقة في حال غيبته فهل اذا رجع
الزوج الى بلده وطلب نقلها الى منزله يكون له ذلك وتلزم بطاعته ولا تسحق عليه نفقة
مدة خروجها من منزله في حال غيبته حيث كان خروجها منه بغير حق ولا اعتبار بتقرير
القاضي لها نفقة عليه في حال غيبته وهي في منزل أبيها والحال هذه (أجاب) تؤم الزوجة
بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وتسقط عنه النفقة بخروجها عن
طاعته ونشوزها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة واخت تركهما وفرها ربا
من مدة ثلاث سنين ونصف لا يعلم له محل ولا مستقر ولم يترك لزوجة شيئا تنفقه على
نفسها بل ترك مكانا ساكنة فيه الزوجة فاخرجتها منه وأخته واجرت لاجني بمبلغ معلوم
بطريق الغصب فهل والحال هذه للزوجة المذكورة السكنى بالمكان المذكور وترفع
أمرها للمحاكم الشرعية لاجل ان يقرر لها نفقة على زوجها الغائب بحين حضوره (أجاب)
نفقة الزوجة من الطعام والكسوة والسكنى على زوجها ولو مفقودا فيفرض القاضي نفقة
عليه ويأمرها بالاستدانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قرر عليه لزوجة نفقة لكل
يوم على يد أبيها برضاه وغاب عنها مدة ولم يدفع لها شيئا من النفقة المقررة حتى ماتت فهل
تسقط النفقة المذكورة بالموت اذا لم يأذن لها قاض بالاستدانة عليه بعد فرضها (أجاب)
نعم تسقط النفقة المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة من
الاشراف ومن المخدرات زفت لزوجها بخدم وشأنها ذلك في بيت اهلها وجعل لها زوجها
نفقة مقررة عليه كل يوم ثم اراد نقلها من بيتها ملكها وان يسكن بها في مكان آخر غيب
لائق بها قام سد ابدل ذلك اضرارها فهل اذا مضى نحو سنتين ولم يكسها فيهما وطلبت من
القاضي كسوة من الآن على زوجها يأمره بها ويدفع ما ترتب لها عنده من النفقة التي

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٧

رجب
٧

١٢٦٧

٨

سنة

رجب

١٢٦٧

٨

فرردا على نفسه لها وعليه اسكانها في مسكن يليق بها خال عن أهله ولا يمنع خدمتها عنها ولو أكثر من واحد حيث كان مثلها يخدم بذلك (أجاب) يجب على الزوج نفقة زوجته بانواعها الثلاثة من الطعام والكسوة والسكنى بقدر حالهما مادامت غير ناشزة فإن نشزت فلا نفقة لها وتسقط به المفروضة للمستدانة في الأصح كما في الدر وفيه وعن الثاني غنية زفت إليه بخدم كثير استحققت نفقة الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي البحر عن الغاية وبه نأخذاه ويؤثر الزوج المذكور بدفع ما قرر عليه لما مضى حيث لم تكن ناشزة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد أن يسكن بزوجتيه في بيت له مشتمل على مساكن يغلق عليها باب واحد فامتنعت إحدى الزوجتين من ذلك واخبرت بأن المساكن المذكورة غير شرعية لا تكون كل واحدة تسمع كلام ضرتها وهي في مكانها ويحصل بينهما مشامة كثيرة فهل تجبر الممتنعة من ذلك على السكنى فيها والحال هذه ولا تجبر وعليه اسكانها في مكان خال عن أهله وعن الضرة غير هذا (أجاب) لأحدى الزوجتين المذكورتين والحال هذه مطالبة زوجها ببيت من دار على حدتها ولا يكفيها بيت من دار ساكنة بها ضرتها كما يستفاد من الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أبناء الترك له أبعادية بقريه من قرى الصعيد ولتركي آخر مثلها فزوجه ابنته البالغة فبعد أن مكثت معه مدة نحو ثمان سنين مات أبوها فأرادت أمها الذهاب لبلدها بالوجه البحرى فساورت معها بدون إذن زوجها ورضاه فذهب إليها وطلبها المحل طاعته ومعاشه وأن تقيم بالحروسة فامتنعت وأرادت سكناه معها ببلدها والحال أنه أمين ثقة ودفع لها ما تعرفه بعياله فهل لا تجب لذلك وتؤمر بالعود للمحل الذي تزوجه فيه ويجبرها القاضي على ذلك شرعا ولا يمكنها من الامتناع والنشوز بدون وجه شرعى (أجاب) لا يمكن الزوجة من نشوزها وهو الخروج عن الطاعة بغير حق وتؤمر بطاعة زوجها القائم بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد السفر فوكل وكيله لينفق على زوجته الساكنة ببيت مستأجر له مشاهرة قصار ينفق عليهما مدة إلى أن يطلب مالك البيت تفريغه بعد أن استأجر الوكيل بيتا آخر لسكنائهما معا فامتنعت أحدهما فما فيها الوكيل لها بيتا لا تقا بسكنائهما على حدتها فامتنعت أيضا بعد أمر الزوج وكيله بذلك وسكنت بمكان بغير إذن من الزوج وكيله فهل تعد بذلك ناشزة وتسقط نفقتها حيث الحال ما ذكر (أجاب) لا نفقة للناشزة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة افتدت عصمتها من زوجها على مؤخر صدقاتها خمسة عشر ريبلا ونفقة عدتها إلى حين انقضائها منه شرعا وخالها على ذلك ثم بعد الخالعة بسبعة وستين يوما رجعت الزوجة تطلب نفقة حل وتدعى أنها حامل فهل يجوز لها ذلك (أجاب) لا نفقة للطلق المذكورة إذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة من مصر دخل بها فقدم معها مدة ثم بعد الدخول بها أراد أن يسافر إلى بلده ففرض

رمضان

١٢٦٧

١٥

لها نفقة بالتراضي بينهما في كل شهر كذا من الدراهم وكسوة أيضا ثم بعد وصوله الى بلده
 وكل وكيل يرسل زوجته اليه ولم يرسل لها النفقة التي فرضها لها على نفسه فهل اذا اراد
 الزوج أو وكيله ان ينقلها فوق مسافة القصر لا يجابان لذلك ولا تعد ناشرة بعد سفرها
 ولها ان تطالبه بالنفقة التي فرضها لها بالوجه الشرعي والكسوة ايضا ولا تحير الزوجة على
 السكنى مع ضرباتها (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن اهلها واهلها
 وعن المضائق ولا يكون له نقلها مسافة القصر بدون رضاها وبامتناعها عن ذلك
 لا تكون ناشرة قلها المطالبة بما تراضيا عليه من النفقة والحال هذه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف عجلة جاموس بثمن معلوم الى اجل مجهول بأن شرط
 المشتري على البائع في صلب العقد استيفاء الثمن من ثمن نتاجها ثم بعد مدة من الزمان علم
 كل من البائع والمشتري ان البيع فاسد لجهالة الاجل فرد المشتري المبيع للبائع ورضي كل
 منهما بفسخ البيع فهل اذا اراد المشتري ان يرجع على البائع بنفقة العجلة مدة استيلائه
 عليها لا يجاب لذلك (اجاب) ليس للمشتري المذكور الرجوع على بائعه بنفقة العجلة
 المذكورة بدون ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة
 بمصر ودخل بها ورزق منها بينت وهو عقيم بمصر فهل اذا ارادت الزوجة ان تسافر بابنته
 يكون له منعها من السفر واذا سافرت بغير اذنه تعد ناشرة تسقط كسوتها ونفقتها مادامت
 ناشرة سيما وقد أوفاهما المجل ولم يضاررها (اجاب) نعم تعد المرأة المذكورة ناشرة والحال
 هذه ولا نفقة للناشرة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على ابنة
 عمه في بلد هما ومكث معها في البلدة المذكورة مدة ثم انما خرجت مع أبيها وأمها هارين
 من المحاكم وأراد الزوج ان يردها الى طاعته في بلد العقد التي عقد عليها فيها فهل اذا
 امتنعت من طاعته الى البلدة المذكورة لا يلزمه لها نفقة ولا دفع مؤخر الصداق (اجاب)
 ليس للمرأة المذكورة الخروج عن بلد العقد حيث أوفاهما المجل من المهر وتعد ناشرة
 بامتناعها عن طاعته بغير حق فلا نفقة لها مادامت كذلك ولا مطالبة لها بالمؤخر قبل
 حلوله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بالبحر وسعة ودخل عليها فيها
 وأتى منها بينت صغيرة لم تبلغ سن الحيض انما تم نقلها بها الى نجر اسكندرية واقام فيها مدة ثم
 طلقها وبانت منه وفرض عليه القاضي قدر من الدراهم لبنته منها فهل اذا ترب عليه
 مبلغ من ذلك يلزمه دفعه لها ولو سافرت من اسكندرية الى مصر المحروسة بها محل وطنا
 ومحل عقد النكاح (اجاب) انتقال أم الصغيرة بها الى بلدها التي وقع العقد بها لا يستطاع
 مفرض لنفقة الصغيرة ولا جرح حضانتها للام المطالبة بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل نقل زوجته الى بيت آخر برضا منه ومن غير ضرر وتر كها سنة ونصفا بعد التوجه
 الى البيت الذي أمرها ان تتوجه اليه فهل اذا استدان بغير اذنه وانفقت على نفسها
 النفقة اللازمة لا يكون الزوج ملزوما بالدين (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضيق الا

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٦

١٢٦٧

شوال
٧

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

ذي القعدة

١١

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٥

مطلب المجنونة في حكم
الناشزة لأنفق عليها إذا
كانت يخاف منها

ذى الحجة

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٣

بالقضاء أو الرضا فإذا لم يوجد أحدهما لا يطالب الزوج بنفقة ماضى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل جعل لزوجته نفقة كل شهر على يد وكيله وترتب لها مدة أشهر فهل لها
المطالبة بما حصل التراضي عليه من النفقة وإذا أراد الوكيل نقلها من بلد العقد إلى بلد
بينها وبينها مسافة القصر لا تجبر على السفر ولا تعد ناشزة ولا تسقط نفقتها بالامتناع من
السفر (اجاب) لا تجبر الزوجة على الانتقال من بلدها التي وقع العقد فيها إلى بلدة أخرى
بينهما مسافة السفر ولا تسقط نفقتها بالامتناع عن ذلك ولها المطالبة بما حصل التراضي
عليه من النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة مجنونة ويخاف الزوج على
نفسه منها ويخشى منها هلاك نفسه ومن أذاها له بلسانها ويجوارحها وطلبه أبوها لدى
نائب القاضي وفرض لها عليه النفقة كل يوم ستين فضة وأخذها أبوها وأدخلها بعد
الفرض في بيت زوجها وذهب فهل لا يلزم الزوج لها والحال هذه نفقة (اجاب) إذا
كانت الزوجة مجنونة يخاف الزوج على نفسه منها تكون في حكم الناشزة فلا نفقة لها كما
ذكر في رد المحتار من أوائل باب القسم وقيد في التنوير وجوب القسم ومنه القسم في
النفقة للمجنونة بكونها لا تخاف أى لا يخاف منها الزوج ولا ينافيه ما نقله في رد المحتار
من النفقة عن التارخانية من أن لها النفقة إذا لم تمنع نفسها بغير حق ومثله في الانقروية
من أوائل النفقة حيث قال المرأة إذا كانت رتقاء أو قرناء أو صارت مجنونة أو أصابها بلاء
يمنع الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها بحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه
العوارض بعد ما انتقلت إلى بيت الزوج أو قبل ذلك إذا لم تكن مانعة نفسها من الزوج
بغير حق اهـ لكونه يحمل على الترخاف منها الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
غاب عن زوجته ووكّل والدته لتنفق عليها فاصارت تنفق عليها مدة ثم إن الزوجة المذكورة
خرجت من منزل زوجها الشرعى الحالى عن أهله في غيبته بغير إذنه من غير مسوغ شرعى
وسكنت بمنزل والدها فهل تعد ناشزة وتجبر زوجها من منزل زوجها في غيبته بغير إرضائه ولا
تستحق نفقة على الزوج وإذا قلتم بالشوز فهل إذا فرض لها القاضي نفقة والحال هذه
لا يصح فرضه حيث كانت ناشزة (اجاب) لا نفقة للناشزة وهي الخارجة من بيت
زوجها بغير حق حتى تعود والقول لها في عدم الشوز بيمينها وتسقط به المفروضة
للمستدانة في الأصح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية
وأعطاهما حقها ومتعتها دفعة واحدة ثم قبل انقضاء عدتها راجعها العصمة بحضرة بينة
من المسلمين فهل تكون رجعة صحيحة وعلى صحة الرجعة إذا امتنعت الزوجة هل تجبر
على الطاعة (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعة مادامت في العدة ولا يشترط
رضاها بذلك فتجبر على الطاعة حيث كان الزوج قائماً بحقوقها الشرعية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وسكن معها في بيت أبيها ثم أراد أن ينتقل إلى محل
شرعى في ذات البلد التي هي محل العقد فهل إذا كان الزوج قائماً بأوجبها تجبر الزوجة

سنة
١٢٦٧ذی الحجة
٢٣

على الانتقال الى محل طاعته حيث كان لا ثقبها (اجاب) على المرأة طاعة زوجها
حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وله نقلها الى أى منزل شرعى أراد من بلد العقد وليس
لها الامتناع بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج بكر من أبيها
وكساها كسوة الزفاف وزفت له ودخل عليها فى بيته ومكثت عنده شهر فقط ونشئت
وخرجت من بيته بدون اذنه ومكثت عند أبيه اربعة اشهر فهل تسقط كسوتها ونفقة
ولا تصير ديناً عليه بدون تراض أو فرض قاض وتجب على الذهاب الى محل طاعة
زوجها وليس لها الامتناع لاجل ان يأتى لها بكسوة حتى تذهب الى محل طاعة
(اجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث أوفاهما ما تعرف تجب عليه وقام بحقوقها
الشرعية ولا نفقة لها ولا كسوة مادامت ناشرة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل متزوج
بامرأة تزوجه منه بنت عمرها ثلاث سنين وهى حامل منه فنشأ جرمها ثم بعد ذلك
توجهت الى قاضى ثغر اسكندرية فطلبت منه فادخلها فادخلها فادخلها فادخلها
الزوج طلاق رجعية وقر عليه قاضى الثغر المذکور عن كل شهر خمسين قرشا وذلك فى
نظر نفقة جملها وقر عليه عن كل شهر خمسة وعشرين قرشا وذلك فى نظر نفقة بنتها وقد
ظهرت حجة شرعية بذلك من محكمة الثغر وختمها القاضى فهل اذا انقضت مدة الحمل
ووضعت المرأة حملها ورزقت بنت ثانية يلزمه القدر المقرر الذى فى نظير نفقة الحمل أم لا
وهل اذا لم يكن قرر على نفسه شيئا ولم يقر عليه قاض تالزمه أجرة الرضاع والحضانة لبنتها
الثانية التى لم يقر لها شيء أم لا (اجاب) لا نفقة للعدثة بعد انقضاء عدتها فليس للحامل
المذكورة المطالبة على زوجها بالانفاق عليها بعد العدثة ولها المطالبة بأجرة ارضاع البنت
الثانية وحضانتها وان لم يقر على ما فى الابانة عن اخذ الأجرة على الحضانة للعلامة ابن
عابدين فمن رسائله حيث قال ثم ظاهر كلامهم ان هذه الأجرة لا تتوقف على عقد اجارة
مع الأم بل تستحق بالارضاع فى المدة المذكورة ولا تسقط هذه الأجرة بموته بل هى أسوة
القرماء كذا فى النهر والبحر اه وسوى العلامة الرملى بين الرضاع والحضانة كما يفهم من
هذه الرسالة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلبت منه زوجته مسكناً شرعياً لتسكن
فيه وحدها فاسكنها فى مسكن شرعى ملك له بمنافعه وموافقه الشرعية لا يدخل عليها احد
من اهله فهل اذا كان المحل لا ثقبها لا يدخل عليها احد من اهله وطلبت منه مسكناً
غيره لئلا تغتصب منها لا تجب لذلك (اجاب) على الزوج اسكان زوجته فى بيت خال عن
اهله وأهلها ويجب عليها طاعته حيث كان قائماً بحقوق النكاح الشرعية ولا تجب
للانتقال من المسكن الشرعى الى غيره والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل متزوج بامرأة
بالغة عاقلة مطيعة للوطء دخل بها ومكثت معه فى عشرية ثلاثين سنة وفى زيادة وخلفت
منه اولاد اذ كوروا وانا ثالوا الآن يريد أبوها ان يطلقها من الزوج المذکور متعللاً بان
ابنته اخبرته ان الزوج طلب منها الاتيان فى دبرها ويريد أبوها ان يطلقها بهذا السب

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٨

محرم
٢٢

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

١

فهل والحال هذه لا يجب لذلك وتجبر الزوجة على طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوقها ولا يجبر الزوج على الطلاق (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وعليها طاعته حيث أوفاهما ما تعورف تجليه من الصداق وكان قائماً بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة زوجها ابوها من شخص كذا فبمهر المثل بحضرة جمع من المسلمين ثم مات الاب قبل الدخول بها وبعد بلوغها بمدة نحو سنتين اراد الزوج ان يدفع لها ما تعورف تجليه ويدخل بها فامتنعت من الدخول لالعة باعثة فهل لا يجب لذلك ولا يكون لها الامتناع بدون وجه شرعي حيث كان الزوج بالغاً قادراً على ما يلزم لها

١٢٦٨

٢٧

شرعاً من كسوة ونفقة (اجاب) لا تجب الزوجة المذكورة للامتناع عن زوجها والحال هذا بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشهد على نفسه بيعة شرعية وهو بحال صحته وسلامته انه لا يملك من حطام الدنيا القانية الا الاشياء من اطمار يدينه وغيرها عيها وأقررها وخلاف ذلك من الاعيان والامتنعة وغيرها ملك لا ولاده وهم فلان وفلان لاحق له فيه فهل اذا مات بعد مدة يقسم ما تركه بين ورثته بالفريضة الشرعية واذا كان له زوجة غائبة وحضرت وادعت انه لم ينفق عليها مدة خمس عشرة سنة قبل موته وتريد اخذها من تركته لا تجب لذلك حيث لم يحصل من الزوج قبل موته توافق على شيء منها

ربيع الاول

١٢٦٨

١

لا يترأض ولا يفرض قاض (اجاب) نعم لا تجب النفقة لهذه المدة والحال هذه ويقسم ما تركه المتوفى المذكور بين ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناشرة لها ولد من زوجها طلبت المراهة زوجها الذي القاضى ليلزم الزوج بنفقة ولده منها فقدرها القاضى على ابى الولد قدر الكل يوم ثم طالبت بما قدره القاضى فامتنع متعللاً بان الولد استغنى عنها فهل لا يقبل تعلله ويلزم بدفع قسط الماضي من حين ما قرر لها القاضى (اجاب) في التنوير وشرحه قضى بنفقة غير الزوجة زاد الزيلعي والصغير

١٢٦٨

٧

ومضت مدة اى شهر فاكثرت سقطت محصول الاستغناء فيما مضى وأما ما دون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير ديناً بالقضاء اه فعلى الاب دفع ما قرر من النفقة لولده الصغير والحال هذه وهو الذي عليه عمل القضاة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً بائناً وكتب لها وثيقة به ثم عقد عليها ثانياً ومكث معها مدة أشهر وبعد ذلك تشاجر معها فادعت عليه بانها مطلقة منه متعلقة بالوثيقة التي كان كتبها لها وحدث تجديد للنكاح فهل لا عبرة بتعلل المرأة بالوثيقة ولا يجوز لها تجديد النكاح حيث لم

١٢٦٨

١٧

يثبت عليه طلاق آخر بالوجه الشرعي (اجاب) حيث ثبت تجديد نكاح المرأة المذكورة بعد بينوتها لا يكون لها الامتناع عن طاعة الزوج اذا لم يثبت عليه ابايتها بعد تجديد النكاح عليها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ترتب لها عند طلقها من أصل فرض بنتها ثلاثة آلاف قرش وكسور دفع لها منها ألفين وأخذ منها البنت مدعيها انها بلغت سن الحضانه وكتب عليها وثيقة بانها صدقت على انها فانت له الالف

١٢٦٨

٢٩

ربيع الثاني

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٢

جمادى الاولى

١٢٦٨

٤

والكسور الباقى والا ن تدعى عليه ونطالبه بالالف قرش والكسور الباقى وتنسك
دعواه عليها التصديق بما ذكر وتدعى انها صدقت على اخذ الالفين فقط فهل اذا لم يثبت
دعواه عليها بانها صدقت له على ترك الالف والكسور المذكورة فى ضمن وثيقته بيينة
شرعية يؤمر بدفعها لها ولا عبرة بدعواه ولا يكون له منع الام من روية بنتها كل جمعة
(اجاب) لا يجبر الاب على ان يرسل الصغيرة لامها بل هى اذا ارادت ان تراها لا تمنع كما
فى الدر المختار وعلى الاب دفع ما قرر عليه لنفقة بنتها الصغيرة ولا يقبل منه دعوى الابرأه
عنه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجال اجانب سعو اباين رجل
وزوجته بالافساد واخرجوها من بيت زوجها بغير اذنه وامسكوها فى بيتهم وحالوا بينها
وبينه وجلوها على طلب الطلاق من زوجها او تكون ناشرة منه وطلبت منه ذلك فلم
يرض الزوج فهل لا يجبر الزوج على الطلاق ولا على تمكينها من النشوز وتؤمر بالذهاب
الى محل طاعة زوجها حيث اوفاهما حقوق النكاح وكان قائما بنفقة وكسوتها وامونا
عليها وساكنها فى مكان شرعى خال عن اهلها واهله (اجاب) لا تجاب المرأة للنشوز
والخروج عن طاعة زوجها بغير حق وعليها طاعته حيث اوفاهما حقوق النكاح
الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة طلقت من زوجها ان يفرض لها نفقة معلومة
فقرض على نفسه لها قدر اموالها عن كل يوم كذا من الدراهم يدفعه لها بالتراضى فدفع
لها مدة من الايام فهل اذا امتنع من الدفع مدة يجبر على دفعها ولا يسقط حيث كانت
مسلمة نفسها (اجاب) لا تجب نفقة مدة شهر مضى فاكثرا لا بالقضاء او الرضا فاذا وقع
التراضى على قدر معلوم نفقة لكل يوم يجب على الزوج دفعه لزوجه حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) فى امرأة خرجت من بيت زوجها من غير اذنه هى وأولادها منه من مدة
وطلبتها الزوج الى محل طاعته فابت فهل اذا ادعت او ادعى وكيلها بعد هذه المدة
الماضية على الزوج بانه قرر لها ولاولادها نفقة فى هذه المدة لا تستحق عليه نفقة لاهى
ولا اولادها مادامت ناشرة خصوصا وقد اقرت هى وابوها بان الزوج لم يقر لها ولا
لاولادها نفقة (اجاب) لا تجب نفقة مدة طويلة مضت الا بالقضاء او الرضا فاذا لم يثبت
احدهما لا تجب نفقة المدة الماضية وصرحوا بسقوط نفقة الزوجة بالنشوز ولو مفروضة
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له زوجة اسكنها فى منزل مختص بهاله أدوات وموافق
ومنافع وغلق يخصه من دار فيها اهلها فهل اذا طلعت انتقلها بمسكن شرعى غيره لا تجاب
لذلك حيث لا ضرر عليها من اهل الزوج وتجب على ملازمة ذلك المسكن (اجاب) على
الزوج اسكان زوجته فى بيت خال عن اهلها واهلها بقدر حالهما وبيت منفرد من دار له
غلق وموافق كفاها وشرط بعض علما ان لا يكون فى الدار أحد من اقارب الزوج
يؤذيها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل عقد على امرأة فى بادها ثم بعد مدة سافر بها الى
جهة اسكندرية ومكثت معه مدة طويلة ثم طلقها ومعهامنه اولاد صغار ففرض القاضى

١٢٦٨

٩

عليه نفقة الاولاد اسكل يوم قدر ما معلوم من الدراهم فهل اذا سافرت بالاولاد الى بلدها التي تزوجها فيها ومكثت مدة لا يستط المفاوض الاولاد ويكون لها المطالبة به (اجاب) نعم لا يستط ما فرض للاولاد من النفقة بسفر الام وعلى الاب دفع ما فرض لنفقة اولاده الصغار والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة زوجت أمها الرجل آخر واسكنتها في مكان من بيتهامع زوجها على حدته لاجل خدمة سيدتها نهارا والمبيت مع زوجها ليلا فهل اذا اراد الزوج نقلتها من المكان المذكور بدون اذن سيدتها وبدون اجازتها لايجب لذلك

١٢٦٨

٩

ويجب على الامة خدمة السيدة دون الزوج المذكور (اجاب) نعم لايجب الزوج المذكور لنقل زوجته الامة بدون رضا سيدتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة طلبها الى محل طاعته مرارا فابت وامتنعت فهل بامتناعها تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها بنشوزها وخرجها مادامت مصرة على الامتناع ولا يلزمه لها شيء حتى تعود الى طاعته وتمكنه من نفسها (اجاب) بامتناع الزوجة عن مسكن زوجها الشرعى بغير حق

١٢٦٨

١٠

تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة اسكنها في بيت بمنافعه ومرافقه وغلقه داخل دار فيها أهله فهل اذا كان أهله وتوابعهم يؤذونها وتضررت بايذائهم لها ولم يمكنها اثبات ذلك لعدم مساكنة اجنبي في الدار المذكورة وطلبت مسكنها شرعا في دار خالية عن أهله بين جيران صالحين تجب لذلك

١٢٦٨

١٢

(اجاب) على الزوج اسكان زوجته في بيت خال عن أهله وأهلها بين جيران صالحين بقدر حالهما وبيت مفرد من دار له غلق ومرافق كافهما وشرط بعض علمائنا ان لا يكون في الدار أحد من أقارب الزوج يؤذيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ومكثت معه أربع سنين ثم خرجت من بيته بغير اذنه وبلا رضاه من غير ضرر وامتنعت من الرجوع الى محل طاعته وتريد اخذ متاعها من محله فهل لا يمكن من ذلك

١٢٦٨

١٦

وتجبر على العود الى طاعته (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية ولا تجب للنشوز والله تعالى اعلم (سئل) في ابن وبنت قاصرين فقيرين لا مال لهما ولهما أب فقير أيضا لا مال له ولهما جد أبو أبيهما غني موسر فهل تجب عليه نفقة اولاد ابنه ويغرضها عليه القاضى ويلزمه بها اذا امتنع من ذلك (اجاب) يؤمر المجد المذكور بالاتفاق على اولاد ابنه القصر والحال هذه وهل له الرجوع على ابنه بما انفق على ولديه اذا أيسر اذ لم يكن الابن زنا عابزا عن الكسب فيه خلاف والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة متزوجة برجل تريد زيارة والديها والزواج يمنعهما عن ذلك فهل يمكن

١٢٦٨

١٤

جادى الثانية

من الزيارة لو والديها وليس للزوج منعها عن ذلك (اجاب) ليس للزوج منع زوجته من زيارة أبيها في كل جمعة وفي غيرهما من المحارم في كل سنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل بحضرة أبيه وفرض لها على نفسه نفقة معلومة وضمن ذلك أبوه بحضرة فمكثت مدة ثلاثة أشهر لم يدفع لها شيئا فهل للزوجة او وكيلها مطالبة الاب

١٢٦٨

٢٢

بما تجب من النفقة لكونه ضامنا لها ويجبر على الدفع (اجاب) الكفاية بالنفقة المقررة صحيحة كما أفاده علمه اؤنا وعليه فالمرأة المذكورة أو وكيلها المطالبة بما تجب لها من دين النفقة من أبي الزوج حيث كان ضامنا لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة تشاجرت مع أمه فضر بها نأديا لها فخرجت من داره وذهبت الى دار أمها غضبانه وامتنعت من طاعته وطلبت البقاء على النشور فابى الزوج ذلك فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية اللازمة لا تجب لذلك شرعا وعليها طاعته وملازمة مسكنه جيرا عليها وان يسكنها في مكان خال عن أهلها وأهلها (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن خال عن أهلها وأهلها وليس لها الخروج عن طاعته بدون وجه شرعي حيث كان قائما بحقوق النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامأة ساكن بها في بيت أبيه الكبير الذي فيه حريمات متعدد ومساكن شرعية وكل حريم مستقل على حدة بمنافعه الشرعية وباب يتعلق عليه فهل اذا كانت زوجته ساكنة في حريم منه مستقل ومشتمل على جميع المنافع الشرعية وباب يتعلق عليه وأرادت أن تكلفه بمسكن آخر خارج عن بيت أبيه لا تجب لذلك حيث كان خاليا عن مضاررة الأهل ولم يكن هنالك ضرة أخرى للزوج المذكور (اجاب) نعم لا تجب لذلك ان كان الواقع ما هو المذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أبيها ومكثت معه مدة من الزمان في بيت أبيها فاراد الزوج ان ينقلها من بيت أبيها الى بيت آخر بعيد عن أهلها فغضبه أبوها من نقلها فهل والحال هذه يكون للزوج نقل زوجته من بيت أبيها الى محل طاعته وتجب الزوجة على الذهاب معه الى محل طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية ولا مانع وليس لها الامتناع عن الانتقال معه الى منزله الشرعي من البلدة التي صدر عقد النكاح فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قرر لزوجه على نفسه مقدارا معلوما من الدراهم نظير نفقتها كل يوم فهل اذا ترتب لها عنده مبلغ من ذلك المدة مضت يكون لها مطالبة به وهل يستعطا بالطلاق الرجعي او لا يستعطر (اجاب) الفتوى على عدم سقوط النفقة المفروضة بالطلاق الرجعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ومكث بها في بيتها مدة من الزمان وهو قائم بحقوقها الشرعية فصارت تخرج وتدخل من غير إذن الزوج ومن غير إجازته فاراد الزوج نقلها الى محل طاعته بمصر ايضا ويمنعها عن الخروج فهل والحال هذه يجاب لذلك وتجب على طاعة زوجها وله الحجر عليها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها وليس لها الخروج عن طاعته بغير حق وله نقلها الى مسكن شرعي من بلد العقد وتجب على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعتق عبده البالغ وزوجه امأة ودخل بها وأقام معها مدة الى أن وضعت منه بنتا ثم بعده ذلك سافرا الى جهة بعيدة تزيد على مسافة القصر ثم سافر سيده الى تلك الجهة فحقها

شعبان

٣

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

١٢٦٨

٢٩

معه وسأله في أمر زوجته فعند ذاك طلقها بائنا بحضرة وإياها حضر السيد المعتمد من تلك الجهة أخبر المرأة بطلاقها فعند ذلك طلبت مؤخر صداقها ونفقة بنتها وتقرر بذلك عليه زاعمة أنه ملزم بذلك فهل والحال هذه لا يلزم بذلك بدون وجه شرعي (اجاب) حيث تزوج العبد بعد عتقه لا يكون لزوجه مطالبة المعتمد بمؤخر صداقها بدون كفالة المولى عنه بذلك ونفقة الصغيرة على أبيها المحرر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقيم ببلدة له زوجة خرجت عن طاعته فطلبها الى محل طاعته لدى قاضي ناحيتهم بحضرة بينة شرعية فامتنعت عن ذلك بغير وجه شرعي فحكم القاضي عليها بالنشوز وانها لا تستحق قبل زوجها شيئا من حقوق الزوجية مادامت ناشزة فهل اذا طالبت الزوجة زوجها بعد ذلك بشيء من حقوق الزوجية أى النفقة لا تجب لذلك والحال هذه (اجاب) لا نفقة للناشزة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت من زوجها عيشة شرعية متوسطة اسكونه قادرا من كسوة ونفقة في مسكن خارج

١٢٦٨

٢٩

عن أهلها قطعاً لئلا يضرهم ولا يبطئها ويدفع لها باقي الصداق فهل اذا امتنع والحال هذه يجبر على ما يجب عليه (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وعليه نفقة بقدر حالهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها ومكث معها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك طلبت من زوجها ان تأكل بالنفقة ففرض لها القاضي كل يوم كذا من الدراهم ثم خرجت عن طاعة زوجها بغير حق فهل يجبر على طاعته حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية واذا امتنعت من ذلك تعد ناشزة لا يلزم الزوج لها نفقة ولا كسوة

١٢٦٨

٨

سؤال

مادامت ناشزة (اجاب) تؤمر الزوجة بطاعة زوجها اذا كان قائماً بحقوق النكاح وليس لها الامتناع عن طاعته فان امتنعت عنها بغير حق اثمت وسقطت نفقتها مدة الامتناع والنشوز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنة القاصر بنتا قاصرة من أمها ثم بلغ القاصر فهل اذا طلق زوجته قبل الدخول والمخلوة بها يلزمه نصف المهر فقط واذا أرادت أم القاصرة أن تطالب الزوج وأبائه بنفقة المدة الماضية من غير تراض على قدر النفقة ولا فرض قاض وتخصها من أصل ما قبضته من مهر بنتها لا تجب لذلك (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بالقضاء أو الرضا بل تسقط ان بلغت شهراً فاكثراً

١٢٦٨

١٢

واذا طلق الزوج زوجته قبل الدخول بها وجب لها عليه نصف المسمى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها ورضعته الى القاضي وقرر لها عليه قدراً معلوماً فظير نفقتها ثم بعد ذلك نشزت وخرجت عن طاعته وسافرت الى بلدة تزيده عن مسافة القصر من غير اذنه ورضاه فهل والحال هذه لا تستحق عليه نفقة مدة نشوزها ولو كانت مقيمة (اجاب) لا نفقة للناشزة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة ماتت عنه وعن أبويها وتركت ما يورث

١٢٦٨

١٢

عنه بمشراً فادعى أبوها على زوجها بانه كان فرض عليه لها نفقة كل يوم قدر ما يورثها

١٢٦٨

١٩

ذی القعدة سنة

١٢٦٨ ٢

وترتبت عليه مدة أشهر لم يدفعها لها حتى ماتت ويريد أخذها منه فهل لا يجب لذلك
وتسقط بالموت ولو كانت مقتصا بها (اجاب) يسقط ما فرض من نفقة الزوجة غير
المستدانة بالموت فليس لابي الزوجة بعد وفاتها مطالبة الزوج بشئ من المفاوض والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن صغير زوجه بنتا صغيرة لا توطأ فهل اذا طلب أهل
الزوجة من أبي الزوج ان يقدر لزوجة ابنه نفقة عليه لا يجابون لذلك حيث كانت صغيرة
لا توطأ وبه اداء الا فرجحي ينفر من ذلك عادة (اجاب) لا نفقة للصغيرة التي لا تطيق الوطء
حيث لم تمكث في بيت الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة قائم بحقوقها
الشرعية وأوفاهما ما تعرف تعجيله من المقدم من المهر وغيره فهل اذا خرجت عن طاعته
وطلبت أن تكون ناشرة والزوج لا يرضى بذلك ويريد أن يسكن معها في مسكن شرعي
خال عن أهلها وأهلها يجب لذلك ولا تقرر على النشور وتؤثر بطاعة زوجها والحال هذه
(اجاب) ليس للزوجة المخروج عن طاعة زوجها بغير حق وتؤثر بطاعته حيث أوفاهما
محل الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والنشور معصية فلا تقرر عليه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل نشرته زوجه في دار أبيها مدة عامين فطلبها الزوج
في محل الحكومة الشرعية الى طاعته فلم تجبه وقالت انا كارهة له ولم أرض أن يجمع
بني وبينه فهددها القاضي وخوفها بالضرب الشديد وضرب الحاكم السياسي أخاها ضربا
شديدا لاجل ان يبحث أخته على طاعة الزوج فلم ترض وقالت أقتل نفسي ولا أرجع
له ومكثت في بيت أبيها فهل والحال هذه تكتب ناشرة ولا نفقة لها ولا يجوز ايلامها
بالضرب في كل حين حتى يؤلف الله بينهما (اجاب) لا نفقة للزوجة مادامت ناشرة
وخارجة عن طاعة الزوج بغير حق وتؤثر بالطاعة ولا تقرر على النشور لانه معصية وقد
صرحوا بان كل معصية ليس فيها حد مقدور ففيها التعزير وكره في التنوير وشرحه من
باب التعزير يعزى للمولى عبده والزوج زوجته ولو صغيرة على تركها الزينة الشرعية مع
قدرتها عليها وتركها غسل المجنابة وعلى المخروج من المنزل لو بغير حق وترك الاجابة الى
الفراس لو طاهرة من حيض اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقير عاجز عن الكسب
له ولدان غنيان تمتنعان عن الانفاق على أبيهما فهل يجبران على الانفاق عليه والحال
هذه (اجاب) نعم يجبران الابنان المذكوران على نفقة والدهما والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل متزوج بامرأة معها منه ذرية وملك بيتين كل منهما يصلح لان يكون
مسكنا شرعيا بل كل يحتوي على مساكن شرعية فطلبت منه مسكنا شرعيا فغيرها بين
أن تسكن مع أولادها في احد هما وتسكن وحدها فابت ذلك وسكنت عند أهلها قهرا
عنه فطلبها الى محل طاعته فامتنعت البيت أهلها فهل اذا طلبت السكنى في بيت أهلها
لا يجب لذلك شرعا حيث ان له مساكن شرعية تليق بها ولم يكن معها في المسكن من
تضرر به ويلزمها الاجابة الى محل طاعته فان امتنعت تسكون ناشرة تسقط به نفقتها

١٢٦٨ ١٤

ذی الحجة ١٣٦٨ ٤

١٢٦٨ ١٨

(اجاب)

١٢٦٨

٢٤

(أجاب) على الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن أهلها وأهلها فان امتنعت عن طاعته بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٦٩

٧

محرم

رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية وقسط لها مؤخر الصداق عن كل شهر قدر اعمالها من الدراهم فهل يكون لها مطالبة بنفقة العدة الى انقضائها ويحب عليه ذلك (أجاب) نعم تحب النفقة للعدة المذكورة على زوجها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تخزعتق مستولته وبعد انقضاء عدتها منه زوجها بوجهاه كالتها له لبعده القن ودخل بها العبد المذكور ومكث معها مدة ثم بعد ذلك باعه سيده لرجل اجنبي فاشتره الاجنبي مع علمه بان العبد متزوج فماذا يكون الحكم في نفقة الزوجة المذكورة والحال هذه

١٢٦٩

٢٠

(أجاب) نفقة زوجة العبد عليه يباع فيها ان كان النكاح بالاذن والا طوبى بها بعد عتقه وفي رد المختار من النفقة يعني اذا تزوج القن او المذبر ونحوه بلا اذن السيد يطالب بالنفقة بعد العتق اي بالنفقة المستقبلية لا التي في حال رقه لعدم كونها زوجة وقتها قال في الفتاوى الهندية فان تزوج هؤلاء بغير اذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي وان اعترف واحد منهم جاز نكاحه حين عتق وعليه المهر والنفقة في المستقبل اه ح اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا من أبيها ودخل بها ومكث معها مدة ثم بعد ذلك خرجت عن طاعته فهل اذا كانت بالغة رشيدة مطيعة للوطء وكان قائما

١٢٦٩

٢٤

بمحقوقها للشرعية وطلبها الى محل طاعته يجب لذلك وتجب على طاعته واذا امتنعت من ذلك تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة (أجاب) تجبر الزوجة على طاعة زوجها حيث اوفاهما بمجمل الصداق وكان قائما بمحقوق النكاح الشرعية فان ابت وخرجت عن طاعته بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ضارر لها زوجها فرغته على يد قاضي ناحيتها فقرر لها عليه من كل يوم

١٢٦٩

١

صفر

اربعين نصف فضة فتجمدها لمدته قدر من الدراهم فهل يؤثر بدفعها وبقيامه بمحقوقها الشرعية (أجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بالقضاء أو الرضا فاذا ثبت تقرير القاضي النفقة كما هو مذکور يكون للزوجة مطالبة الزوج بما تجمد عليه منها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بناء عقد على امرأة بجهة اقلية بية وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة طلب الى جهة رشيد للشغل هناك فامر صهره واذنه بان ينفق على زوجته وابنه منها كل يوم قرشا فانفق مدة ثم طلبها الزوج لتساقره فامتنعت ولم يزل الاب ينفق عليها بعد الامتناع من السفر مدة فهل اذا كان الاذن ثابتا يكون لصهره مطالبة الزوج بجميع ما أنفق قبل الطلب وبعده ولا يكون امتناعها مستقطا

١٢٦٩

٨

للفنقة حيث كانت المسافة تزيد عن مسافة القصر (أجاب) بامتناع الزوجة عن السفر مع زوجها مسافة القصر لا تكون ناشرة فلا تسقط نفقتها المقررة بذلك واذا ثبت اذن الزوج بالاتفاق وأنفق المأمور بذلك يكون له الرجوع على الزوج بما أنفق اذا لم ينه عنه

والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها الى بيت أبيها وأمه في غيبة زوجها بغير اذنه فهل اذا رجعها زوجها الى المحاكم الشرعي وتحقق نشوزها وخروجها من بيت زوجها بغير وجه شرعي تؤمر بضاعة زوجها والذهاب معه الى أى مسكن شرعي من البلد خال عن أهلها وأهلها وللزوج منع أبيها من الدخول والقرار في بيته الا في كل جمعة مرة من غير قرار بحضرة زوجها (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها وعدم الخروج من منزله حيث أوفاهما محل المهر وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية وعلى الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن أهلها وأهلها وليس له منع أبيها عن زيارتها كل جمعة مع عدم القرار في منزله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنتان ففرض على نفسه نفقة في كل يوم اكل منهما قرش ولا مهما قرش فيعدم مضي ثلاثة اشهر ماتت واحدة من البنيتين فهل تنقطع نفقتها بالموت ولا يكون للام مطالبة الاب بنفقة من ماتت منهما (اجاب) يسقط ما قرر للصغيرة المذكورة من النفقة بموتها فليس لامها المطالبة بنفقتها بعد الموت والحال هذه ما لم تكن مستدانة بالامر من القاضي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت زوجها لى قاضى بلده وتطلب منه ان يقرر عليه نفقة وانها لا تعيش معه الا بعد فرض نفقتها عليه فهل يكون له تقريرها عليه بوجه ليس فيه اجحاف على احد منهما ناظر في ذلك المحالهما يسارا واعسارا وتوسطا ولا يفرض عليه قدرا لا يقدر على دفعه (اجاب) على الزوج نفقة زوجته بحسب حالهما يسارا واعسارا ولا يكلف الزوج زيادة على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت متزوجة برجل في قرية تسمى سمالوط من اقاليم وسطى ثم طلقته منه وزوجها اخوها برجل آخر في تلك القرية ومكثت معه مدة نحو ثلاث سنين او اقل ثم انتقلت الى مصر لزيرة امها بلا اذنه فطلبها زوجها الى محل اقامته فامتنعت فهل يجبر على طاعته وتعدناشرة بذلك (اجاب) على المرأة المذكورة طاعة زوجها حيث أوفاهما ما تعرف تجهيله من المهر وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية وليس لها الامتناع عن المقام مع زوجها بالبلدة التي وقع فيها عقد النكاح فاذا طلبها الزوج للعود اليها والحال ما ذكر وامتنعت كانت ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة وله اولاد منها رجل ذوو كسب وهو من العواجر لا يقدر على التكسب بسبب مرض بصره فهل تكون نفقته واجبة على اولاده شرعا ولا يكون لهم منعه وطرده لئلا يكف الناس (اجاب) اذا كان الاب فقيرا يكون على اولاده الموسرين نفقته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل معسر مديون له امرأة اقتدت عصمتها منه بمؤخر صداقها ونفقة عدتها مدة حملها حتى تضع ثم انها وضعت بنتا وأبت المرأة المذكورة أن ترضع البنت الا بالجر وهنالك امرأة متبرعة بذلك فهل اذا كان الاب مديونا معسرا لا قدرة له على الاجر يكون له نزع البنت من يد الام واعطاؤها للمتبرعة بلا أجر (اجاب) لا تجبر الام على ارضاع ولدها قضاء الا اذا تعينت بان

١٣

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

ربيع الثاني

١٨

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

جادی الاولی

١٠

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

لا ياخذ

لا يأخذ الصغير ابن الغير أو لا يوجد من ترضعه أو يوجد ولكن لا ترضع بالأجرة وليس
للأب ولا للصغير مال يكفي الدروحوأشيه فإذا وجدت متبرعة بارضاعه والحال هذه
لا تجب على الأب أجرة ارضاعه لأنه وترضعه الأجنبية المتبرعة عنده والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تزوج امرأه ودخل بها في بيت أهلها ثم بعد مدة أراد الخروج منه
والسكنى معها في بيت خال عن أهلها وأهلها فامتنعت من الخروج معه فطلب ان يأخذ
مأجعه الخاص به فنفقه أهلها من أخذه وقالوا له احلف انك لا تدعي بشئ زيادة عن
عنفك فحلف بالحرام انه لا يدعي بشئ زيادة عن عنفه فظاهر والله بعضه واخفوا باقيه
فسألهم عما أنكروه فهل لاحت عليه بسؤاله عن باقي مأجعه المذكور وعلى المرأة طاعة
زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لاحت على الرجل المذكور
بما ذكره وعلى المرأة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تزوج بامرأتين وعنده بيت متسع فيه حريمان برافقهما ومنافعهما
الشرعية فأراد أن يسكن كل واحدة منهما في حريم خاص بها خال من أهله فهل اذا كان
الحال ماذكر وكان قائما بحقوقهما الشرعية تجبر الممتنعة من السكنى عليها واذا امتنعت
تسقط حقوقها الشرعية من كسوة ونفقة وغير ذلك حيث كان امتناعها من غير مسوغ
شرعي (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها اذا كان قائما بحقوق النكاح الشرعية
واذا امتنعت عن طاعته بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها ما دامت كذلك وصرحوا بأن
البيت المنفرد من الدار الذي له غلق وكثيف ومطبخ على حدة يكفيها الا اذا كان في
الدار من الاجاء من يؤذيها وقال بعضهم بكفايته مع الاجاء لا مع الضرائر والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن أولاد صغار ذكور واناث ولم يترك لهم شيئا من المال وليس لهم
شيء من المال من جهة غيره ولذلك الرجل اخوة من أبيه موسرون أغنياء فهل والحال
هذه تجب نفقة الاولاد المذكورين وكسوتهم وأجرة حضانتهم لامهم الفقيرة على الاخوة
المذكورين (اجاب) على الاعمام الموسرين نفقة أولاد أخيهم الفقراء وفي الدرمن
الحضانة وفي كتب الشافعية مؤنة الحضانة في مال المحضون لوله والا فلي من تلزمه نفقته
قال شيخنا وقواعدنا تقتضيه فيبقى به ثم حرر ان الحضانة كالرضاع اهـ وكتب في رد المحتار
قلت ما قدمناه قرر يباعن خط شيخ مشايخنا السائحاني صريح في ذلك فقد وافق بحسنه
المنقول اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة ناشرة منه من مدة أربع سنوات
فهل اذا رجعت عن النشور وطلبت من زوجها أن يعاشرها معاشرة الأزواج وان
يسكنها في مسكن خال عن أهله وأهلها وعن ضربها يؤمر بأجرة النفقة عليه والكسوة
وجميع الحقوق الشرعية واذا كرهها يؤمر بدفع حقوقها ويطلقها ان شاء أو بالمعاشرة
بالمعروف (اجاب) نعم يؤمر الرجل المذكور بالاتفاق على زوجته وعليه اسكانها في
مكان خال عن أهله وأهلها ومعاشرتها بالمعروف ولا يجبر على طلاقها والله تعالى أعلم

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

٢٩

جادی الثانية

١٢٦٩

١١

(سئل) في رجل له زوجة ناشرة وخارجة عن طاعته بدون وجه شرعي وله منها ولدان ذكران كل منهما بالغ سن الحضانة وجاوزها فهل اذا أوفاهما حقوقها الشرعية تؤمر بطاعته ولا تقرر على النشوز وله ضم ولديه اليه حيث جاوز كل منهما سن الحضانة (أجاب) تؤمر الزوجة المذكورة بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ولا تقرر على النشوز ولا حق للام في الحضانة بعد انتهاء مدتها والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة مطيعة للوطء زوجها أبوها الرجل بمهر معلوم ثم بعد الدخول بها أراد ان يقلها من بلد العقد فوق مسافة القصر فامتنعت من السفر معه فهل لا تجبر على السفر المذكور معه ولا تعد ناشرة ويجبر على نفقتها وكسوتها سيما وان لم يدفع لها ما تعرف به (أجاب) نعم لا تجبر على السفر مع زوجها والحال هذه ولا تكون ناشرة بالامتناع عن ذلك ولو على زوجها نفقتها على قدر حالهما والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة زوجها أبوها الرجل بمهر معلوم بشرط ان لا ينقلها الى بلده ثم بعد الدخول بها ومعاشرتها مدة أراد ان يتقلها من بلد العقد الى بلد آخرى فوق مسافة القصر فامتنعت من السفر معه فهل لا تجبر على السفر معه ولا تعد بذلك ناشرة ويجبر على نفقتها وكسوتها (أجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها مسافة القصر على ما عليه العمل ولا تعد ناشرة بالامتناع عن ذلك فتجب لها النفقة على زوجها بقدر حالهما مع امتناعها من ذلك السفر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها أبوها القاصر بولاية كل من ابى الزوج وأبى الزوجة ودخل بها وعاشرهما مدة فهل اذا بلغ كل منهما ولو بالسن وتضررت الزوجة بمعاشرته أهله وطلبت مسكنها شرعي ائلا ياعن أهله ونفقة تجب لذلك شرعا (أجاب) على الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن أهله وأهلها والاتفاق عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نشأ مع زوجته فطلبت له لدى الحاكم الشرعي فقرر لها الحاكم عليه في كل يوم قدر ما علموا نفقة وأمره ان يسكنها في بيت خال عن أهله وأهلها فهل اذا اطلب الرجل زوجته الى محل طاعته مرة بعد اخرى وهي تمتنع من الذهاب معه تعد بذلك ناشرة ولا يلزم الرجل ما قرره عليه لها مادامت ناشرة (أجاب) تسقط النفقة المقررة بالنشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق فلا نفقة للزوجة المذكورة مادامت ناشرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سافر الى مولد سيدي احمد البدوي فخرجت زوجته الى بيت أهلها من غير اذنه ورضاه فلما حضر ارسل لها المرأة بعد المرة وهي ممتنعة من الحضور اليه وطاعته وطلب أهلها نفقتها منه فهل لا يلزمه ذلك وتعد ناشرة (أجاب) نعم لا يلزم الزوج النفقة حيث تحقق النشوز بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بالغة عاقلة من أبيها ودخل بها فبعد مدة ذهبت الى بيت أبيها بغير اذنه فطلبها الى محل طاعته فامتنعت من ذلك فهل تجبر على طاعته ولا تخرج من بيته بغير اذنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وإذا خرجت تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة ولا يجبر الزوج على الطلاق

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ٢٦

وجوب

١٢٦٩ ١

١٢٦٩ ٦

شعبان

١٢٦٩ ٧

١٢٦٩ ٧

١٢٦٩

٧

والحال هذه (اجاب) تسقط النفقة بالنشوز ولا يجبر الزوج على الطلاق وعلى المرأة طاعة زوجها حيث أوفاهما متعورف بتعيله وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودخل بها وعاشرهما مدة ورزق منها ابن صغير ثم ذهبت الى دار أهلها للزيارة مع أخته وبعد ذلك امتنعت من العود الى بيت زوجها مدة خمس سنين فهل اذا ارادت مطالبة زوجها بنفقة ونفقة ابنتها مدة غيبتها عنه المدة المذكورة لا تجاب لذلك اذا لم يقع عليها تراض ولم يفرضها عليه قاض (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الابا بقضاء أو الرضا وتسقط النفقة المفروضة بالنشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها من زوجها ولد رضيع وبنت عمرها خمس سنوات نشرت بهما عن طاعته فهل لا يلزم الزوج لها بنفقة مادامت ناشرة وتجب على طاعته وما الحكم في نفقة الولدين مادامت أمهما ناشرة (اجاب) لا نفقة للناشرة وهي

١٢٦٩

٢٨

رمضان

١٢٦٩

١١

الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك وتؤمر بطاعته حيث أوفاهما بمحل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وعلى الاب نفقة ولديه الصغيرين من ماله حيث لا مال لهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعورف بتعيله من المهر ودخل بها وعاشرهما مدة ثم ارسل لها ابوها واخذها من دار زوجها ومنعهما من طاعته فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية يكون عليها طاعته وملازمة مسكنه وتجب على ذلك ولا يكون للاب منعها بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لابي الزوجة منع

١٢٦٩

٦

شوال

الزوجة عن زوجها بدون وجه شرعي وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث أوفاهما بمحل الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد رضيع فهل اذا طلبت من القاضي ان يفرض عليه نفقة العدة وأجرة الحضانه وأجرة من ترضعه تجاب لذلك حيث كانت في عدته ويفرض عليه قدر الاثقال بحالهما بقدر الكفاية (اجاب) على الرجل المذكور نفقة زوجته مادامت في عدته وعليه أجرة الحضانه وأجرة الرضاع اذا كان الطلاق باثنا على الاصح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأ خرجت عن طاعة زوجها ونشرت ومكنت في بيت ابنتها مدة نحو سنة ثم بعد ذلك توافقت معه على يد قاضي بلدهم وطلبت منه النفقة الماضية فهل لا يلزمه دفع شيء منها والحال هذه لا سيما ولم يتراض معها على نفقة ولم يفرضها عليه قاض (اجاب)

١٢٦٩

٢٥

ذى الحجة

١٢٦٩

٢

لا نفقة للزوجة المذكورة على زوجها لتلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة تزوج عليها امرأة أخرى فطلبت منه زوجته القديمة كسوة قبل فصل الكسوة وقبل وجوبها عليه قاصدة بذلك اغاظته لكونه تزوج عليها وذهبت الى بيت أبيها بغير إذن زوجها ونشرت فيه وخرجت عن طاعة الزوج فهل والحال هذه اذا رفعته لدى قاضي الحيرة وأراد الزامه بذلك لا يجاب لذلك (اجاب) نعم ليس للقاضي ذلك والحال هذه وعلى الزوجة طاعة زوجها وعليه نفقتها وكسوتها بقدر حالهما فاذا امتنعت

١٢٦٩

٨

ذی الحجة سنة

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

١٨

محرم

٢

١٢٧٠

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١١

عن طاعته بغير حق فلا نفقة لها ولا كسوة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية ثم راجعها بغير اذنها واشهد على ذلك بينة شرعية وهي في العدة فهل والحال هذه تجبر على طاعته حيث كانت في عدة واذ امتنعت من العود له تكون ناشزة لانفقة لها ولا كسوة (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية مادامت في العدة ولا يشترط رضاها بذلك وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث اوفاهما ما تعرف به من الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية فان امتنعت عن طاعته بغير حق تكون ناشزة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة واتى منها ابن ص- غير ثم جن هذا الرجل خمس سنوات فهل اذا كان له أب موسر يلزمه الانفاق على ابن ابنه الصغير وزوجة ابنه ويسكنها في مكان خال عن أهله وأهلها ولا تجبر على السكنى في مكان أبي الاب (اجاب) اذا كان المهنون المذكور فقيرا تجب نفقته ونفقة ابنه على والده المذكور وكذلك تجب نفقة زوجته على أبيه اذا احتاج المهنون الى خادم يقوم بأمره ويديره كما حرره في الخيرية من النفقة وعزاه للخبر عن المحيط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاجز يملك دارا وساقية وقطعة أرض تركها لاولاده لاجل ان ينفقوا عليه ولم ينفقوا عليه واستولوا مائة ربيع سنين فهل له ان يرجع عليهم وترفع أيديهم عن الدار وعن الساقية وقطعة الأرض حيث لم ينفقوا عليه وهو مستحق للانفاق ويمنعون من معارضة حيث لم يوفوا بما شرط عليهم من الانفاق ونفقة واجبة عليهم لكونه فقيرا وله التصرف فيها كيف شاء (اجاب) اذا صدر التملك من الاب لاولاده فيماد كرمستوفيا شرائط المحبة لا يكون له الرجوع فيما ملكه لهم والحال هذه وان لم يتحقق سبب من أسباب الملك لاولاده يكون له رفع أيديهم عن ملكه وتجب نفقة الاب ان كان فقيرا على اولاده وان لم يكن عاجزا عن الكسب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رفعته زوجته لدى القاضي وقرر لها نفقة معلومة لكل يوم وبعد ذلك خرجت من بيته بدون اذنه واجازته وسافرت الى البلاد وهي على عصمته وفش عليها في البلاد فلم يجدها فهل تعد بحجر وجهها عن طاعته ناشزة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشزة فاذا رجعت الى طاعته وطلبت منه نفقة مدة نشوزها لتجيب لذلك (اجاب) لان نفقة الناشزة مادامت كذلك فاذا التحق نشوز المرأة المذكرة كورة وهو المخروج عن طاعة الزوج بهتسب حق فلا نفقة لها الى ان تعود الى طاعته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وأسكنها مع أهله فصار دورها غاية الاضرار فهل اذا اضطرت الزوجة المذكرة كورة فبأسكنها مع أهله وطلبت منه محلا شرعيا بمنافعه ومراقبه بحيث لا يدخل عليها احد من أهله تجب لذلك شرعا واذا طلبت منه نفقة شرعية تجب لذلك أيضا ولا تجبر على السكنى مع أهله (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن أهلها وأهلها ويؤمر بالانفاق عليها ولا تجبر على السكنى مع أهله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

ربيع الاول

١٥

١٢٧٠

١٦

صداق معلوم وودفع لها ما تعرف تجهيله من المقدم وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة
 تشاجر معها فقصبت عند أمها فذهب اليها ليلحها فغنتها الام وطلبت منه أن يطلقها
 أو يدفع ما عليه من الدين لام الزوجة المذكورة فهل لا تجب لذلك ولا يجبر الزوج على
 طلاق زوجته المذكورة وعليها طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ولو كان عليه
 دين لامها (اجاب) يجب على المرأة طاعة زوجها فتؤثر بذلك حيث كان قائما بحقوق
 النكاح الشرعية ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته وعليه دفع ما بذمته لامها من الدين
 الحال ويجبر على ذلك بطلبها حيث كان موسرا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 زوجة وجارية حبشية يملكها يملك المين وليست منكوبة له وكل منهما ساكن في مسكن
 شرعي في بيته فأرادت الزوجة أن تكلفه بأن يسكن جاريته خارج بيته في بيت آخر
 فهل لا تجب لذلك ويسكن بها في البيت الذي فيه الزوجة والحال هذه (اجاب) نعم
 لا تجب الزوجة المذكورة لما طلبت والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل له زوجة عقد عليها بمصر ودخل بها بمصر وسافر الى اسنا وفرض لها نفقة شهرية
 ستين قرشا على يد بيته خلاف القمح والسمين وقد أعطاه نفقة ستة أشهر بمحلة
 وبعد مضي الستة أشهر أرسل يطلبها الى البلد المذكورة فابت عن السفر لبعده المسافة
 ففنع عنها النفقة لعدم سفرها وزعم انه بعدم اطاعتها للسفر لا تلزمه نفقة وقدمت مدة
 سنين فهل يجبر الزوج على دفع النفقة التي قررها لها على نفسه ولا تجبر على السفر اليه من
 بلد العقد والدخول شيئا وبين البلدين ما يزيد على مدة السفر الشرعية من اراد ولا تعد
 بالامتناع عن ذلك ناشئة (اجاب) على الزوج المذكور دفع ما تجب عليه من دين النفقة
 المقررة من قبله لزوجته ولا تسقط نفقتها بامتناعها عن السفر اليه الى البلدة المذكورة
 والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابطية بما صورته ان المرأة بدبعة
 قدمت عرضا لتلمس به المسكن الشرعي بمو جب فتوى بيدها لاجل منع الضرر
 المحاصل لها بمعاشرة أهل زوجها ولدى حضور زوجها والسؤال منه قد أبرزاعا لا مشرعيا
 مصر حافيه بلزوم الزوجة طاعة زوجها وانها تسكن بمنزله حيث به مسكنان شرعيان
 احدهما فيه أخوه والثاني خلى من السكن وذلك الاعلام مبني على تعريف الزوج
 وتصديق الوكيل الذي كان موكلًا للمرأة المذكورة في الاول فلما صار ذلك مستوع
 الوكيل الآن اجاب بخلاف قول الوكيل سلفه في التصديق الذي صار منه على مقال
 الزوج المذكور ومن حيث ذلك والفتوى مصرح فيها بعدم سكن الزوجة مع أهل
 الزوج والاعلام موضع به ما تقدم ذكره اقتضى تحريمه لمحضرتكم وهما هو قد صار نسخ
 صورة الاعلام الشرعي على نفس المذكورة المرسله مع هذا رفقة العرض والفتوى للافادة
 عن الحكم الشرعي (اجاب) يجب للزوجة على زوجها ان يسكنها في بيت خال عن أهله
 سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وأمه وأم ولده فليس لها أن تمنعه عن أسكانها معها

وأهلها بقدر حالهما وبیت منفرد من دار له غلق وموافق من كنيف ومطبخ كفاها
ويشترط أن لا يكون في الدار أحد من اجماء المرأة يؤذيها ونقل العلامة التمر تاشي عن
الملتقط كفايته مع الاجاء لامع الضرائر وحمل الحلي ما في الملتقط على ما اذا كانوا
لا يؤذونها وبما ذكرناه يعلم انه ان كان في الدار من أقارب الزوج من يتحقق منه
الابذاء لها تحجب اطلب مسكن من دار أخرى وان لم يتحقق الايذاء من أقارب الزوج فلا
تحجب الى طلب مسكن آخر حيث كان مسكنها المعد لها في الدار المذكورة منفردا بغير اقعه
وغلقه ولا ينافي هذا ما سطر بالفتوى المذكورة فانها مفروضة فيما اذا كان مسكن الزوج
ومسكن أهله متحدا وانه لا انفردا بالمنافع والمرافق والغلق والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له زوجة يسكن معها في مسكنه الشرعي مع جارية مملوكة له طلبت منه مسكنا
شرعيا آخر خاليا من الجارية وان يأتي لها مؤنسة فهل لا تحجب لذلك والحال هذه (اجاب)
نعم لا تحجب لذلك والحال هذه حيث كان المسكن المذكور شرعيا بين جيران صالحين
بحيث لا تستوحش والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر قاصرة من أبيها
على صداق معلوم واستمرت في دار أبيها بعد العقد عليها مدة أشهر من غير دخول
واختلا بها فهل اذا طلقها قبل الدخول لا يلزمه الا نصف المهر فقط واذا اراد الاب
مطالبة الزوج بنفقتها من حين العقد الى حين الطلاق لا يحجب لذلك حيث لم يفرضا
قاض ولم يقع عليها تراض (اجاب) نعم ينصف المسمى من المهر بالطلاق قبل الدخول
والخلو والنفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
فارق امرأته وله منها ذكرا بن شهرين غاب عنها مدة نحو اثنتي عشرة سنة وهي تنفق عليه
في هذه المدة من مال نفسها من غير ان يأذن لها قاض في ذلك وهي الآن متزوجة فهل
والحال هذه يسوغ له اخذها من أمه جبراً عليهم او لا يلزمه شيء مما انفقته عليه في مدة غيبته
(اجاب) حيث أنفقت الام على الصغير من المال بلا أمر القاضى ولم يحصل من الزوجين
تراض على نفقة الصغير لا يكون للام والحال ما ذكر الرجوع بها على الاب كما يستفاد
ذلك من تنقيح الحامدية واذا انتهت مدة حضانه الصغير يكون لابيها ضمه اليه والله
تعالى اعلم (سئل) في أخوين بالغين كل منهما في معيشة واحدة على حدة وكل منهما
يعمل ويكتسب من صناعته لنفسه اراد أحدهما الكبير ان يجعل على أخيه الآخر
قدرا معلوما من الدراهم في كل شهر نفقة له والحال انه سليم وقادر على العمل والكسب
في صناعته وله ابن بالغ رشيد قادر على الاكتساب أيضا فهل والحال هذه لا تجب نفقة
على أخيه للذكور ولا يكاف الاخ بدفع شيء من ماله لأخيه بدون وجه شرعي حيث كان
قادر على العمل والكسب (اجاب) لا تجب نفقة الاخ المذكور على أخيه ان كان
الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
رشيدة بمهر معلوم في ذمته ولم يدفع لها ما تعورف تجهيله و (تب لها على نفسه وثيقة شرعية

١٢٧٠

١٠

جادی الاولى

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٣

جادی الثانية

١٢٧٠

٢٠

- بمحل صداقها يدفعه لها بعد عشرين يوما ثم دخل بها وعاشا مدة من السنين ولم يدفع
لها المهر فهل اذا كان مقرابه يجبر على دفعه لها واذا فرض لها القاضي نفقة معلومة لكل
يوم ونفقتها عليها مدة ايام يكون لها المطالبة ايضا حيث كان موسرا (اجاب) نعم يجبر
الزوج على دفع ما بذمته من محل الصداق المقرر به لزوجته كما يؤمر بدفع ما تقر به ذمته من
نفقتها المفروضة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بيت كبير وبه ثلاث
حريمات كل حريم منه على حدته بمراقبته وغلقه وله زوجتان تريد احداهما ان تسكن في
بيت على حدتها خلافا لهذا البيت المذکور فهل والحال هذه لا تجب لذلك بل له ان
يسكنها في حريم من بيته المذکور خال عن اهله وعن ضرتهن اسماء وان المحريم الذي يريد
اسكانها فيه على حدته مستوف لمراقبته ومناقبه الشرعية وليس لها الامتناع عن ذلك
بدون وجه شرعي (اجاب) قال في الدر المختار ويبت منفرد من دار له غلق زاد
في الاختيار والعيني وموافق ومفاد لزوم كنف ومطبخ وينبغي الاقنانه بجر كفها
لمحصل المقصود هداية وفي البحر عن الحنفية يشترط ان لا يكون في الدار احد من اهل
الزوج يؤذيها ونقل المصنف عن الملقط كفايته مع الاجاء لامع الضرر فلكل من
زوجتيه مطالبة ببيت من دار على حدة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته طلقه بائنة وهي تعلم ان سافروا غاب عنها مدة اتقضت فيها عدها بالحيض
ثم رجع وادارت ان تطالبه بنفقة عدتها الماضية فهل لا تجب لذلك حيث لم يثبت انها
تراضت معه على قدر معلوم ولم يفرضها قاض (اجاب) نعم لا تجب لذلك والحال هذه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته رجعي او فرض لها القاضي النفقة فخرجت
من بيته بغير رضاه ناشرة فهل تسقط نفقتها بسبب خروجها المزبور مادامت كذلك ولا
مطالبة لها على زوجها المذکور والحال هذه (اجاب) نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط
بالنشوز وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق فاذا تحقق ما هو مسطور لا يكون لها المطالبة
بالنفقة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعرف
تجعله من المهر ودخل بها وعاشا مدة والا غضبت من زوجها في دار ابها تريد
الطلاق منه باعراء بعض الناس لها على ذلك فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية يكون
عليها طاعة وملازمة مسكنه وتجبر على ذلك ولا يجبر على طلاقها بدون وجه شرعي
(اجاب) نعم تؤمر بطاعة زوجها ولا يجبر على طلاقها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة بالغه وشديدة مطيعة للوطء دخل بها الزوج وسكن بها مع اهله فهل اذا
تضررت الزوجة من معاشرته أهله وكانت قائمة بحقوق الزوجية وسلمت نفسها للزوج
وطلبت من الزوج المذکور مسكنا شرعيا لا يدخل عليها احد من اهله تجب لذلك
(اجاب) نعم للزوجة المطالبة زوجها بمسكن خال عن اهله وأهلها ولا تجبر على سكنها مع
اهله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر معلوم ودفع لها ما تعرف

تجعله من المهر ودخل بها ثم أراد أن ينقلها إلى محل طاعته وهو أبعد من محل الدخول بساعة فهل يكون له ذلك ونجبر الزوجة على طاعته حيث كان قائماً بحقوقها وإذا اشترت الزوج غير راض به لا تقر عليه وتؤمر بالعود إلى الطاعة (اجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة القصر إذا أوفاهما محل الصداق وكان مأموماً عليها وتؤمر بطاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة خرجت عن طاعته وطلبت منه أن تكون ناشرة وهو لا يرضى به وادعت عليه امتعة فانكرها الزوج وادعى انها ملكه ولا بينة لها عليه بذلك فهل لأبيه بدعوها المجردة عن الاثبات الشرعي ولا تقر على النشور وتؤمر بطاعة زوجها وإذا كان عليها دين لرجل يريد صاحب الدين أخذه من زوجها لا يلزمه دفع شيء منه بدون كفالة وضمان بالوجه الشرعي (اجاب) تؤمر الزوجة بطاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية ولا تقر على النشور لانه معصية ولا يلزم الزوج بدفع دين على زوجته بدون كفالة شرعية وان اختلف الزوجان حال قيام النكاح في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما صلب له مع يمينه والقول للزوج في الصالح لهما ولو أقاماً يمينه يقضى بيمينتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بلاءة ودفع لها ما تعورف تجعله من المهر ثم دخل بها وعاشرهما مدة وهي تخرج من اول النهار الى آخره من غير اذنه ورضاه والآن يريد منعها من الخروج فهل يجاب لذلك شرعاً حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية وإذا خرجت من غير اذنه واستمرت على حالتها بعد بذلك ناشرة لا تستحق عليه نفقة ولا كسوة مادامت كذلك (اجاب) قال في الدرر ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار أو عكسه فلا نفقة لتقص التسليم قال في المجتبى وبه عرف جواب واقعة في زماننا بانه لو تزوج من المحترفات التي تكون في النهار في مصالحتها وبالليل عنده فلا نفقة لهما اهـ ومن ذلك علم جواب جاذبة السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مكثت عند ابائها وهي مريضة مدة ثم بعد ذلك اراد الاب ان يطالب زوجها بنفقة ابنته مدة اقامتها عنده والحال انه لم يكن لها نفقة مقررّة على زوجها لامن قبل قاض ولا بالتراضي بينهما فهل لا يجاب الاب لذلك وليس له مطالبة الزوج بنفقة ابنته مدة اقامتها عنده والحال هذه (اجاب) تسقط نفقة الزوجة بمضي الزمان كشهرو ولا تصير ديناً الا بالقضاء والرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل موسر غني معه زوجتان لا يقسم بينهما القسم الشرعي ولا ينفق على احدهما نفقة الموسرين وهو موسر ويضاررهما بالاذية بغير وجه شرعي فهل اذا طلبت نفقتهما يليق به يوماً بيوم وكسوة تفلا يفصل ولو ازمها المحتاجة لهما من خادم ان كانت عن تخدم وغير ذلك على ما جرت به العادة في مثلها تجاب لذلك (اجاب) تجب النفقة على الزوج لزوجته غير الناشرة بقدر حالهما فلو كان موسراً وهي فقيرة لا يلزم ان يطعمها ما يماي كل بل يندب فتجب عليه نفقة الوسط وهي فوق نفقة المسرة ودون نفقة الموسرة وتفرض لها

١٢٧٠

٧

شؤال

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٣٠

مطلب لانفقة للمحترفات
اللاتي يخرجن نهاراً
لنقص التسليم

ذى القعدة

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٢٦

السكسوة في كل نصف حول مرة لتجدد الحاجة حرا وبردا ويلزمه ان يأتيا بتخدم يتخدمها
وينفق عليه حيث كانت من تخدم وامتنعت من العمل بنفسها أو يأتيا بطعام مهيا
للاكل في الدار من النفقة امتنعت المرأة عن الطحن والمخزنان كانت ممن لا تخدم او كان
بها علة فعليه ان يأتيا بطعام مهيا والابان كانت ممن تخدم نفسها وتقدر على ذلك
لا يجب عليه ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك لوجوبه عليها ديانة ولو شربته اه وفي
رد المحتار قوله فعليه ان يأتيا بطعام مهيا أو يأتيا بمن يكفيها عمل الطبخ والخبز هندية
اه وفي الدرايا وتجب لحاده المملوك لها على الظاهر ما كاتاما ولا شغل له غير
خدمتها بالفعل فلو لم يكن في ملكها ولم يتخدمها لان نفقة له لان نفقة الخادم بازاء الخدمة
ولو جاءها بتخدم لم يقبل منه الا برضاها ولا يملك اخراج خادمها بل مازاد عليه بحر بحثنا اه
وفي رد المحتار قوله وتجب لحادها المملوك لها لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها
اذ لا بد لها منه هداية ويعلم منه انها اذا مرضت وجب عليه اخذها ولو كانت أمة وبه
صرح الشافعية وهو مقتضى قواعد مذهبن اولم ارض صريحان علم من كلامهم رمى
قلت هذا ظاهر على خلاف الظاهر في البحر قيل هو أي الخادم كل من يتخدمها حرا كان
او عبدا مملوكا له اوله اولهما ولو تغيرهما وظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة كما في النخبة
انه مملوك كما فلولم يكن لها خادم لا يفرض عليه نفقة خادم لانها بسبب الملك فاذا لم يكن في
ملكها لا تلزمه نفقته اه ثم قال وبهذا علم انه اذا لم يكن لها خادم مملوك لا يلزمه كراغلام
يتخدمها السكن يلزمه ان يشتري لها ما تحتاجه من السوق كما صرح به في السراجية اه الا
ان يقال هذا في غير المريضة لانه اذا اشترى لها ما تحتاجه تستغني عنه بخلاف المريضة
اذا لم يتخدم من يرصها فيكون من تمام الكفاية الواجبة على الزوج نعم اذا طلبته ليقوم
عنها في الطبخ ونحوه فقد مر انها اذا لم تفعل يأتيا بمن يكفيها ذلك اذا كانت ممن لا تخدم
او لا تقدر وكذا اذا كان لخدمة اولاده اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سوي سي
عقد على امرأة صرية وبنى بها في بيتها بمصر ثم توجه بها الى السويس وعاشرهما مدة في
السويس ثم طلقها على يد قاضي السويس وأخذت منه نفقة ثلاثة أشهر على يد القاضي
المذكور وأرسلها لمصر في بيتها فبعد مضى خمسة أشهر ظهر رجلها فهل والحال هذه يكون
الزوج ملزوما بالارسال نفقة باقي عدتها اليها في مصر على يد وكيل (اجاب) يجب على الزوج
الاتفاق على مطلقته المعتدة الى انتهاء عدتها بوضع الحمل حيث تحقق حملها فيفرض
القاضي لها على الزوج نفقة الى انتهاء عدتها اذا لم تكن ناشرة ولا تصير النفقة ديناً بدون
قضاء القاضي أو تراض منهما والله تعالى اعلم (سئل) في يتيمة عمرها ثلاث سنوات
فقيرة لا مال لها وهي في حجر أمها وهي فقيرة ايضا واليتمة عم غني شقيق والدها
فهل اذا كانت محتاجة للنفقة يلزم العم المذكور الاتفاق عليها واذا امتنع العم من ذلك
يفرض القاضي عليه لها النفقة الشرعية (اجاب) نعم تجب نفقة اليتمة الفقيرة على

١٢٧١

٢٣

صفر

١٢٧١

٢٦

عها المذكور والحال ما ذكر حيث لم يوجد من يجب عليه نفقة بها من الاغنيا مقدما عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب امرأة بالغة رشيدة وجعل لها قدر ما علموا من المذاهم صداقا وقدر ما علموا من الدراهم نشانا ودفع لها النشان وحال الصداق وعقد عليها ودخل بها وعاشرها مدة ثم بعد ذلك طلبت الزوجة منه أن تأكل معه بالنفقة فاجابها بذلك وجعل على نفسه كل شهر قدر ما علموا من الدراهم بالتراضي بينهم ما يحضرة بيته شرعية ثم بعد ذلك سافر الزوج الى جهة معلومة ورجع من سفره فطلبت الزوجة من زوجها ما يحضرها من دراهم النفقة في مدة غيابه فامتنع من الدفع لها متعلا بان النفقة بالتراضي لا تلزمه شرعا فهل والحال هذه يؤمر الزوج المذكور بدفع ما يحضرها من دراهم النفقة مدة غيابه حيث وقعت بالتراضي بينهم واذا اودان يجاسها بما دفعه من للنشان في النفقة المذكورة لا يجاب لذلك (اجاب) نعم يؤمر الزوج بدفع ما ترتب بذمته لزوجه من دين النفقة المتراضي عليها في المدة الماضية حيث لم تكن ناشرة ولم يوجد مسقط وليس له حيل من ماد دفعه لها نشانا حال العقد من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة غاب عنها الى جهة معلومة وله ائمة عندها فتر كما لها وتصرف في بيع الامتعة ثم رجع من غيبته ولم يسأل زوجته عما تصرف فيه من الامتعة وترددت الزوجة المذكورة أن تأخذ من زوجها المذكور نفقة المدة الماضية مدة غيابه والحال انه لم يفرض عليه لابتراض ولا يفرض قاض فهل والحال هذه لا تجاب لذلك (اجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان الامر كذلك فقد صرحوا بان نفقة الزوجة تسقط بمضي شهر فاكثر من غير قضاء ولا تراض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذات ولد طلقها زوجها ثم تزوجت بآخر وسافرت بالولد المذكور من غير اذن ابيه ولم يقدر القاضي له نفقة وابوه لا يعلم الجهة التي ذهبت بها اليها ثم بعد مدة من الزمان عرف الجهة فاسافر اليها وطلب الولد فتمعه منه في مقابلة نفقة المدة التي ذهبت به فيها فهل يسقط حقها بسبب تزوجها وسفرها به من غير اذن ابيه ولا نفقة له أو تبقى على حقها وتلزم اياه نفقة المدة المذكورة وإذا كان الولد بلغ تسع سنين فهل له اخذه (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مذكور في السؤال يسقط حق الام في حضنة الولد ويكون لايه ضمه اليه ولا تجب نفقة مدة ماضية من غير قضاء ولا تراض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما يعرف تحيله منه ودخل بها وعاشرها مدة ثم تشاجرت معه وغضبت في بيته ابيها فذهبت اليها وطلبها المحل طاعته فامتنعت وذهب اليها امرأ الصلح وهي تمتنع بحضرة بيته ومكثت مدة ولا أن تريد أن تطالبه بنفقة وكسوة مدة اشهر اقامتها في بيت ابيها فهل لا تجاب لذلك حيث لم يفرضها قاض ولم يقع عليها تراض وعليها طاعته وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) لا تجب النفقة لمدة شهر مضى فاكثر الا بالقضاء او الرضا وعلى الزوجة طاعة زوجها شرعا حيث كان قائما

١٢٧١

١

ربيع الثاني

١٠

١٢٧١

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٧

بحقوقها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت عن طاعة زوجها ومكثت في بيت أبيها من غير إذن زوجها ومن غير اجازته فطلبها الزوج الى محل طاعته المرة بعد المرة فامتنعت وتريد الطلاق من الزوج المذکور فهل والحال هذه تعد ناشرة لانفقة لها على الزوج ولا كسوة مادامت ناشرة وليس لاحد جبر الزوج على الطلاق حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) لانفقة للزوجة الناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك وتؤمر بطاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ولا يجبر على الطلاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة ففرض عليه القاضي لها نفقة كل يوم كذا من الدراهم حال قيام النكاح فجمد عليه للزوجة قدر معلوم من الدراهم من النفقة المقررة عليه مدة أكثر من شهر ثم بعد ذلك طلقها وهي حامل منه ثم وضعت بعد الطلاق بيومين فهل يؤمر بدفع ما جمدها عليه من النفقة المقررة ولا تسقط بالطلاق (اجاب) قد وقع الاختلاف في سقوط النفقة المفروضة بالطلاق والذي اعتمدته صاحب البحر وافق به العلامة خير الدين عدم السقوط ولو بالطلاق البائن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مشغل بالعلم حتى بلغ من العمر ستين سنة وهو فخور بشدوله أخ غنى غنى تاما يشهده به العام والخاص فهل اذا كان الرجل المشغل بالعلم ولا يعرف غير الاشغال به معصر اعجز اعنى السكب يجب على أخيه الغنى وجوباً شرعياً ان يقوم بما يلزمه ويلزم ولده الصغير وبنته من مؤنة وكسوة وغير ذلك (اجاب) نعم تجب نفقة الاخ المعسر المذکور على أخيه المغرط في اليسار والحال ما ذكر وكذا تجب عليه نفقة اولاد اخيه الصغار والفقراء ويلحق الاب المعسر بالميت كما حضر جوابه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم وحمل بها وعاشرها مدة ثم هجرها فاشترى معها وطلبته لدى القاضي ففرض لها عليه نفقة معلومة لكل شهر وتراضيا على ذلك فهل اذا مضى مدة أشهر ولم يدفع لها شيئاً من النفقة المفروضة وهي على عصمتها بلاننشور الى الآن يكون لها مطالبة بما جمدها من النفقة في المدة الماضية اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يؤمر الزوج بدفع ما ترتب بذمته لزوجه من دين النفقة المفروضة حيث لم تسكن ناشرة ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة ابرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها بعد تقديرها وطلقتها على ذلك طلاقاً بائناً بحضور نائب قاض ثم بعد ذلك وضعت حملها ونضى على ذلك الوضع سنة فترادت الزوجة أن تطالب زوجها بنفقة العددة وأجرة الرضاع في السنة الماضية المذكورة ولم يكن لها نفقة مفروضة عليه لامن قبل قاض ولا بالتراضي فهل والحال هذا لا تجب لذلك وليس لها مطالبة بشئ في السنة الماضية (اجاب) النفقة لا يصير ديناً بالاقتضاء أو الرضا فتسقط نفقة الماضية بمضي السنة المذكورة على فرض عدم صحته البراءة عنها وأما أجرة الرضاع فتستحقها المدة من طلاق بائن على

١٢٧١

١٠

جادى الثانية

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٦

ذى القعدة

١٢٧١

١٧

سنة

ذى القعدة

الماضي به ولو بلا قضاء أو عقدا جارية ولا تسقط بموت الزوج بل تكون أسوة الغرماء ولا تتوقف على القضاء على ما في البحر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنت بكر بالغة ودفع لها ما تعرف تجهيله من المهر ودخل بها وعاشا مدة ثم خرجت من غير اذنه وغضبت في دار أهلها وامتنعت من طاعته وطلبت منه نفقة زائدة فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية وكان أميناً ثقة يجب عليها طاعته وملازمة مسكنه حيث كان خالياً عن أهله وأهلها واذا طلبت منه نفقة تفرض النفقة بقدر حال الزوجين يسرا وعسرا واذا امتنعت من طاعته تعد ناشرة لا تستحق نفقة ولا كسوة عليه فادامت كذلك (اجاب) يجب على الزوجة المذكورة والحال هذه طاعة زوجها وله أن يتقلها في مسكن شرعي خال عن أهلها حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية وعليه نفقتها بقدر حالها اذا انتقلت الى مسكنه ولا نفقة لها مادامت ناشرة وهي الخارجة عن طاعته بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بالغ عاقل رشيد متزوج بامرأة دفع لها ما تعرف تجهيله ودخل بها في بيت أبيه ومكث معها فيه وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت عن طاعة زوجها ومكثت في بيت أمها وامرأها أبو الزوج يتفق من ماله على زوجة ابنه المذكور مدة وهي في بيت أمها ثم امتنع الأب المذكور من الاتفاق على زوجة ابنه المذكور الذي لم يكن غائبا وأرادت الزوجة أن تطالب أبا الزوج بنفقتها وهي في بيت أمها فهل والحال هذه لا تجب لذلك ولا يجبر أبو الزوج على نفقة زوجة ابنه المذكور المحاضر معها في البلد بل يكون لها مطالبة زوجها بنفقتها على قدر حاله وحالها بعد اطاعتها له في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها (اجاب) لا يجبر الأب على نفقة زوجة ولده الغني أوالة ودفع الكسب المحاضر لم يضمها بل نفقتها على زوجها اذا لازمت مسكنه الشرعي الخالي عن أهلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في مصر وأقام معها مدة ثم أراد السفر بها الى مصر آخر فامتنعت من ذلك وطلبت عند الحاكم الشرعي فوكل عنه وكيله وحكم القاضي على الوكيل المذكور بعدم سفرها وباسكانها في محل شرعي فذكر الوكيل بين يدي القاضي أن بيت زوجها المذكور فيه مسكن شرعي خال عن أهله وطلب من القاضي سكنها فيه فحكم له القاضي بذلك فامتنعت الزوجة المذكورة من الإقامة فيه وخرجت الى بيت أمها وأقامت به مدة من الشهور ولم يفرض لها القاضي نفقة ولا الوكيل المذكور ولا الزوج قبل سفره ثم بعد عود الزوج الى مصر الذي به العقد طلب زوجته الى الإقامة معه فامتنعت وطلبت منه نفقة المدة الماضية فهل لا يكون لها ذلك حيث لم يفرض لها القاضي نفقة ولا الزوج ولا وكيله ويحكم عليها بالإقامة مع الزوج (اجاب) نعم ليس للزوجة المذكورة مطالبة زوجها بنفقة المدة الماضية والحال ما ذكر وتؤمر بطاعة زوجها والإقامة معه في مسكن شرعي حيث أوفاهما محل الصدق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد بالغ رشيد قد تزوج

١٢٧١

٢٨

ذى الحجة

١٢٧١

٢٨

محرم

٢١

١٢٧٢

ذلك الولد حال بلوغه ورشده وقوته بامرأة ثم طرأ له مرض منعه من الاكتساب فخرجت تلك المرأة من بيت أبيه وأقامت في بيت وليها مدة تزيد على ثلاثة أشهر فهل اذا أرادت الزوجة المذكورة تغريم أبي زوجها المريض المذكور مهرها المجل والمؤخر ونفقةها وكسوتها الماضية لا تجب لذلك ولا يجبر الاب على شيء من ذلك (اجاب) لا يلزم الاب بمهر زوجته ولده المذكور ولا بنفقة في مدة الاشهر الماضية بدون ضمان شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج امرأة ودخل بها في منزل والدها ثم بعد ذلك اراد أن ينقلها الى منزل آخر لائق لسكنها ما خال عن أهله وأهلها بالبلدة التي تزوجها فيها فامتنعت من ذلك فهل حيث كان الزوج دفع لهما ما تعرف به تجهيله من المهر وكان قائما بحقوقها الشرعية تجبر على طاعته واذا امتنعت من ذلك تكون ناشزة فلا يلزمه نفقتها وكسوتها (اجاب) نعم تجبر الزوجة والحال ما ذكر على طاعة زوجها وان امتنعت عن الانتقال معه لمسكنه الشرعي تكون ناشزة لان نفقة لهما مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لهما ما تعرف به تجهيله منه ودخل بها في منزل أمها حكم عادة بلدهم ان الزوجة لا تخرج من منزل أمها الا بعد الوضع ثم تركها في منزل أمها وترك لهما نفقة وذهب الى عمل خدمته بالمحروسة فماتت أمها في غيبته فذهبت الى منزل زوجها ومكنت مع أهله مدة في غاية الراحة فذهب اليها أخوها وأخرجها من منزل الزوج بالجبر على أهله ومكنت في منزل أهلها مدة أشهر عديدة والآن حضر زوجها وطلبها لمل طاعته فامتنعت متعلقة بمطالبتها بنفقة وكسوة مدة أقامتها في منزل أهلها فهل لا تجب لذلك شرعا ولا يجبر الزوج على ذلك حيث لم يفرضا قاض ولم يقع عليها تراض وعليها طاعته وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بقضاء أو تراض وتسقط بمضي شهر فاكثر بدون احد الامرين المذكورين وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث أوفاهما مجمل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وله نقلها الى مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة متزوجة برجل ولها منه ولد رضيع جف لبن أمه بسبب منع الزوج لها من ارضاعه وهي مقيمة مع زوجها في مسكن أهله فحصل لها اضرار منهم في المعاشرة فهل لها أن تطلب من الزوج مسكنا شرعيا خاليا عن أهله وأهلها وعلى الاب ان يأتي لولده بمن ترضعه حيث لا لبن للام (اجاب) نعم للزوجة المذكورة ان تطلب من الزوج ان يسكنها في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها وعليه ان يأتي لولده المذكور بمن ترضعه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابطية بما مضمونه ان محمدا راتبا نصب على بعض الناس وقد حكم عليه بالليمان مدة حياته ومن قبل سجنه بيوم تزوج امرأة تسمى هانم وتريد طلاقها من زوجها المذكور وهو لم يرض بذلك وادعى عليها ببعض ما بوس ولم يثبت ما يدعى به ولم يكن عنده شيء ينفقه على زوجته المذكورة وهو

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١١

رجب

١٢٧٢

١

١٢٧٢

٤

معسر فهل يجبر على طلاق زوجته المذكورة وما الحكم في ذلك (اجاب) لا يجبر المحاكم
 الزوج على الطلاق باعسار من النفقة وقد صرحوا بأنه لا يفرق بين الزوجين لتحجزه عن
 النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذات زوج ساكنة في منزل من دار كبيرة
 مشتملة على منازل لكل منها منافع ومرافق وباب يعلق عليه خال عن الاقارب والضرائر
 فهل يكون هذا مسكنا شرعيا وهل اذا امتنعت من السكنى في ذلك تجبر عليها لاسما
 وهي بين جيران صالحين وهل اذا طلبت مؤنسة لاساع المنزل المذكور تجبر على ابقاء
 قنعه معها وليس لها طلب مؤنسة غيرها (اجاب) المصريح به في كتب المذهب الذي انخط
 عليه كلام المتأخرين أن الزوج اذا سكن زوجته في بيت منفرد من دار له غلق وموافق
 على حدة وليس في الدار التي بها هذا البيت من اجزاء المرأة أو ضرائرها من يؤذيها
 وكانت بين جيران صالحين يكفيها ذلك بخلاف ما اذا كان في الدار من يؤذيها من ذكر
 بالقول او بالفعل وليس لها الامتناع من ابتداء قنة الزوج معها في البيت والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل فرض على نفسه لزوجه كل يوم قرشا نفقة بحضرة بينة واقام
 وكلا عنه في دفع النفقة لها ثم غاب فوق مسافة القصر فدفع لها الوكيل عشرة اشهر وامتنع
 من الدفع لها فعمد لها من النفقة نحو ستة وعشرين شهرا ثم مات الزوج ههنا وعن
 ابن قاصر منها وترك حصة في عقار ثم مات الابن عن أموالا فادعى رجل بانه ابن عم
 لليت فهل اذا أثبت نسبه بالطريق الشرعي يكون للزوجة الرجوع على تركه زوجها بما
 تجمل لها من النفقة حال حياته وأخذ ما يخصها من تركه زوجها وابنها بالفريضة الشرعية
 اذا ثبت ما ذكر (اجاب) تسقط النفقة المفروضة بالموت الا اذا استندت الزوجة
 بالنفقة بامر قاض في الصحيح وللزوجة المذكورة أخذ ما يخصها من تركه زوجها وابنها
 منه بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة شترت ساكنة اذية
 زوجها فهل لقاضي البلد حبسها أو تسقط نفقتها وكسوتها ولا تجبس (اجاب) يؤمر الزوج
 بمعاشرته زوجته بالمعروف ومنع اضرارها وتؤمر الزوجة بطاعته اذا أوفاهما المحصل وكان
 قلنا يحق لها الشرعية ولا تقر حينئذ على النشوز اذ هو معصية ولا نفقة لها مادامت
 ناشزة والنشوز هو الخروج عن الطاعة بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من
 أهل مصر تزوجها رجل مصري أيضا وأقام معها في مصر مدة وهو ظالم بحقوقها
 الشرعية ودفع لها مقدما صداقها ثم انها خرجت عن طاعته وسافرت الى بلدة بعيدة غير
 بلد القعد والاقامة تسمى قنا بغير اذن زوجها ولم يكت فيها مدة بغير رضاه وطلبها الى
 المحضر والى محل اقامته بمصر الذي هو وطنها الاصل فامتنعت فهل تعد بذلك والمحال
 ما ذكرنا شرعا لا يلزمه نفقتها ولو قرر لها القاضي مادامت بهذه الحالة (اجاب) ليس للزوجة
 بعد قبض محل الصداق الخروج من منزل زوجها بغير حق لغير حاجة كزيارة أبيها في
 كل جمعة فهو ليس لها السفر بلا اذنه فان فعلت شيئا من ذلك كانت ناشزة فلا نفقة لها

شعبان

٣

١٢٧٢

شوال

١١

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

ذى القعدة

٢٢

١٢٧٢

مادامت كذلك وتسقط به النفقة المفروضة لا المستدانة في الاصح يعني اذا كان لها
 عليه نفقة أشهر مفروضة ثم نزلت سقطت تلك الاشهر الماضية بخلاف ما اذا أمرها
 القاضي بالاستدانة فاستدانت عليه اما اذا كانت ناشرة قبل الفرض فليس للقاضي
 فرضها عليه مادامت كذلك اذ لا تستحق النفقة في هذه الحالة والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل عقد على امرأة ودخل بها ثم بعد ذلك سافر سفر طويلا ففوق مسافة القصر الى
 بلدة معينة بينها وبين البلدة التي عقد عليها فيها مسافة نحو شهر وترك زوجته من غير
 نفقة ومن غير وكيل ينفق عليها وتعذر عليها الوصول اليه فرفعت أمرها الى قاضي
 الناحية وفرض لها نفقة وأمرها بالاستدانة وتجمدها قدر من الدراهم فوكلت رجلا آخر
 وكاله مفوضة في قبض ما تستحقه قبله وفي كونه يرفع الامر الى قاضي بلد الزوج ليأمره
 بدفع ما تجمد عليه له فهل اذا ثبت لدى قاضي بلد الزوج فرض قاضي بلد الزوجة يكون
 لقاضي بلد الزوج الزامه بدفع ما تجمد عليه للزوجة ولو كيلها الشرعي حيث ثبت ما ذكر
 (اجاب) ما تحقق بالوجه الشرعي ترتبه بدمه الزوج من نفقة زوجته المفروضة عليه حال
 غيبته فرضا مستوفيا مشروطا بالجهة يؤثر الزوج بدفعه لها ولو كيلها في القبض حيث
 لا مانع كما لم تكن ناشرة حال الفرض أو بعده والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 خرجت من بيت زوجها بسبب اضرار زوجها لها وايداءها الايداء السكلى وضر به لها
 فهل يؤثر بحسن المعاشرة معها بتقوى الله العلي العظيم ويمنع عن ضربها بغير حق واساءتها
 واذا طلبها بعد ذلك وامتنعت عنه بغير حق تسكن ناشرة (اجاب) نعم يؤمر بحسن معاشرتها
 وتؤمر بطاعته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بالغة ودخل بها ومكثت
 عنده وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك أرادت ان تذهب الى أهلها لاجل المطل
 فخطت مكثت عند أهلها وطلبها زوجها طاعته فابت فهل اذا أرادت ان تطالبه بنفقتها
 وكسوتها بعد الامتناع لا تجاب لذلك حيث كانت ناشرة والحال هذه (اجاب) اذ الوفي
 الزوج المذكور زوجته بمحل الصداق وكان قديما لها مسكنها شرعيا وقائما بحقوقها
 كما هو مذكور وامتعت من الانتقال اليه فلا نفقة لها بعد طلبه النقلة وامتناعها عن
 فملك مادامت كذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها
 واقامت في بيت ابها مدة تبلغ سنة والحال ان الزوج يطلبها الى محل طاعته فيمنعها الاب
 بمن النهاب مع الزوج ثم تركها الزوج فطلبت منه نفقة المدة المذكورة ولم تفرض على
 جدها قاض فهل والحال هل لا يلزم الزوج نفقة تلك المدة (اجاب) نعم لا يلزم الزوج بنفقة
 المدة الماضية المذكورة والحال ما ذكر حيث لم تسكن مقدرة ولو لم تسكن ناشرة اذ هي
 تسقط بمضي الزمان من غير تراض ولا فرض قاض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 ذات زوج طلبت من زوجها مسكنها شرعيا خاليا عن أهلها وأهلها بين جيران صالحين
 وطلبت تقرير النفقة فهل تجاب لذلك حيث ظهر للقاضي عدم انفاقه ولم تكن له مائدة

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

٢٨

محرم

١٢٧٣

١٩

صفر

١٢٧٣

١٢

ربيع الاول سنة ١٢٧٣ ٢٠

وليست الزوجة ناشرة (اجاب) نعم تجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة احضرت زوجها الذي القاضى وطلبت منه مسكننا شرعيا خاليا عن اهلها واهلها
وان يقر لها نفقة فقرر لها نفقة قليلة لم تكفها فهل اذا طلبت نفقة زائدة عما فرضه
القاضى يسوغ للقاضى ان يقرر لها نفقة زائدة عما قررره على قدر حالهما سيما وان الزوج
موسر (اجاب) المقتضى به ان النفقة تقدر بحسب حالهما ولو ان القاضى فرض للمرأة النفقة
فغلا الطعام او رخص فان القاضى يغير ذلك الحكم ظهريه وفي الذخيرة واذا فرض
القاضى ما لا يكفيها فعليه ان يتدارك الخطأ بالقضاء لها بما يكفيها وكذلك اذا فرض على
الزوج زيادة على ما يكفيها فله ان يمنع عن الزيادة اه افاده في حواشي الدرر والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا بائنا وله منها ابنان في حضانه امهما فهل اذا
رفته لدى القاضى وطلبت به ما في ذمته من صداقها وطلبت له نفقة الاولاد تجاب لذلك
ويجبر الزوج على دفع ما في ذمته من مؤخر الصداق (اجاب) نعم يؤثر بدفع ما بذمته من
مؤخر الصداق وعليه ان ينفق على اولاده المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
عقد على امرأة بالغة ودفعت لها ما تعرف به من المهر ودخل بها ومكث معها ابنة من
السنين حتى انت منه بنت ثم نشرت ونجست عن طاعته بغير حق شرعي واقامت في
بيت اخيها وتريد ان تسكن مع اخيها في بيته وان تفرض على زوجها نفقة لبنتها القاصرة
فهل والحال هذه اذا كان الزوج المذكور قائما بحقوقها الشرعية من نفقة وكسوة وغير
ذلك تجبر على طاعته ولا تقرر على النشوز ولا تستحق نفقة ولا كسوة مدة نشوزها وللزوج
ان يسكنها في مسكن شرعي خال عن اهلها واهلها ولا يكون لها فرض نفقة لبنتها في بيت
اخيها مادامت ناشرة (اجاب) لا تقرر الزوجة على النشوز وهوا الخروج عن طاعة زوجها
بغير حق وليس للزوجة المذكورة نفقة مادامت ناشرة وتجب النفقة عليه لبنته الفقيرة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن وبنت فانتهت حضانه الابن
المذكور بسبع سنين وزيادة وفرض القاضى للام نفقة لبنتها قدر ما معلوما من الدراهم
وصار يدفعه مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك تخاصمت معه وتحملت نفقة الولد الذي انتهت
حضانه ونفقة البنت التي سنها ثلاث سنين مدة معلومة ثم بعد ذلك اعسرت بالنفقة ولم
يكن عند الزوج المطلق حاضنة متبرعة بالحضانه فهل والحال هذه لا يلزمها ما التزمت به
من النفقة للبنت التي لم تنته مدة حضانتها ويكون لها مطالبة ابيها بتقدير نفقة لها عليه
حيث كان موسرا وقد اعسرت وهي صاحبة الحضانه لم يقم بها مانع وللآب اخذ ولله
الذي انتهت مدة حضانه (اجاب) نعم لا يلزمها ما التزمت به من نفقة بنتها المذكورة
والحال ما ذكر ولها المطالبة على الاب الموسر بتقدير نفقة لتلك البنت على ما في التنتيج
ويستفاد من الخبرية وعليه اجرة حضانتها ايضا وللآب ضم ابنه الذي انتهت حضانه
اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فرض لزوجته ولبنتها منه قدر ما معلوما من الدراهم

٢٧ ١٢٧٣
مطلب قرر القاضى
دون الكفاية له ان
يتدارك الخطأ
وبالعكس
ربيع الثاني ١٢٧٣ ٢

جمادى الاولى ١٢٧٣ ٢٧

٢٥ ١٢٧٣

جمادى الثانية سنة

نفقة لها ولبناتها لكل شهر كذا وكذا بالتراضى ومكثت مدة تأخذه منه ما فرض عليه بالتراضى ثم بعد ذلك سافر الى جهة معلومة وتجمدها عليه في غيبته قدر معلوم من الدراهم فهل اذا حضر من غيبته وطالبته بما تجمدها ولبناتها عليه من الدراهم في غيبته تجاب لذلك ولا تسقط النفقة المفروضة بالتراضى بمضى المدة (اجاب) النفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا وهذا في نفقة الزوجة والصغير وقد صرحوا بأنه لو قضى بنفقة غير الزوجة والصغير ومضى شهر فاضا كثر سقطت وأما ما دون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير ديناً بالقضاء أو الرضا كما في الدرر وحواشيه على ما مشى عليه الزيلعي وعليه فالزوجة مطالبة بزوجه بما ترتب عليه من النفقة المتراضى عليها لها ولبناتها اذا كانت صغيرة لما مضى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نشزت من زوجها وسكنت في بيت آخر وله منها ابنان احدهما بلغ سنه ثلاث سنوات والاخر بلغ سنه خمس سنوات فهل والمحال هذه النفقة لها مادامت ناشرة ويكون لها مطالبة الزوج بنفقة ابنيها حيث لم يبلغا سن الحضانة وليس للزوج اخذهما منها بدون وجه شرعى (اجاب) تجبر الزوجة المذكورة على طاعة زوجها ولا يقر على النشوز لانه معصية فلا تمكن من انفاردها بالسكنى مع اولادها منه حيث اوفاها بمحل صداقتها وكان قائماً بحقوقها الشرعية وعلى الزوج ان ينفق على اولاده الصغار الفقراء والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رفعت زوجها الى القاضى وطلبت منه ان يقرر لها عليه نفقة فقررها عليه وامرها بالسكنى معه في محل طاعته فهل اذا خرجت من محل طاعته وذهبت الى بيت ابيها ناشرة وخارجة عن طاعته وسكنت فيه مدة لا تستحق عليه نفقة مادامت كذلك وتؤمر بالذهاب معه الى محل طاعته حيث اوفاها ما تعرفه بحمله وكان قائماً بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لان نفقة لها مادامت كذلك وتجبر على طاعة زوجها والمحال ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة تزوج بها رجل من مصر والمحال انها من اثم اراد ان ينقلها الى فوق مسافة القصر فهل لا تجبر على ذلك واذا امتنعت لا تسقط نفقتها واذا تركها الزوج وسافر الى ذلك المحل بدون نفقة يكون للقاضى ان يقرر لها عليه وهو طائب (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها الى ما فوق مسافة السفر واذا امتنعت من ذلك لا تسقط نفقتها على ما عليه العمل في زماننا ولا للقاضى ان يقرر لها نفقة اذا تركها الزوج بدون نفقة حيث توفرت شرائط تقرير النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنة بنت رجل بمهر ضمنه ذلك الرجل ودفع ما تعرفه بحمله من الصداق ودخل بها في بيت الاب المذکور فقضرت من المكث مع أهله ضرراً شديداً وطلبت ان تسكن مسكناً شرعياً بين قوم صالحين وان يقدر لها نفقة لكل يوم فنقلها وتقدر لها نفقة معلومة بحضرة يمينه تشهد بذلك ثم طردها الى بيت ابيها فهل تجاب للسكنى وحدها وعليه ان يدفع لها ما قدره كل يوم من الدراهم المعلومة واذا امتنع من الاتفاق يجبر على دفع ما قدره لها ولو

١١

١٢٧٣

رجب

٢٠

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

شعبان

١٧

١٢٧٣

سنة ١٢٧٢ شوال ١٧

ذى القعدة

١٥ ١٢٧٢

مطلب تفرض النفقة
لزوجة الغائب على
المقني به وكيفية ذلك

محرم

١٥ ١٢٧٤

١٧ ١٢٧٤

بالتراضى بحضرة البينة (اجاب) نعم تجاب الزوجة المذكورة لما طلبت والحال ما ذكر
ويؤمر الزوج بدفع ما بذمته من دين النفقة التي قررناها على نفسه حيث لم تسكن ناشرة اذ
النفقة تصير ديناً بالقضاء والرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر
ودخل بها فيها ثم سافر لجهة بعيدة فوق مسافة القصر ولم يترك لها نفقة ولا منفقاً
فهل للعالم الشرعي ان يقرر لها نفقة عليه حيث الحال ما ذكر ويأمرها بالاستدانة
لترجع عليه عند وجوعه (اجاب) نعم للقاضي ان يفرض النفقة لزوجة الغائب مدة
سفر حيث تركها بلا نفقة ولا منفق ويأمرها بالاستدانة لترجع على الزوج اذا حضر بعد
تحليفها ان الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها واقامت بائنة
على النكاح ان لم يكن القاضي عالماً به وتقبل البينة للقضاء بالنفقة لان النكاح وهذا
على قول زفر وهو المقني به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائناً بينونة
كبرى وله منها ابن سنه ستان وبنت سنها خمس سنين وفرض عليه القاضي مبلغاً من
الدرهم لنفقة العدة واجرة الحضنة وصار يدفع لها ذلك مدة ثم بعد ذلك اقرت بانها
خرجت من عدته بثلاث حيض بعد السؤال منها عن ذلك بحضرة جمع من المسلمين فهل
تسقط عنه نفقة العدة ويفرض عليه القاضي اجرة الحضنة والنفقة لولديه بقدر حاله
يساراً واعساراً ولا يجحف به ويلزمه بدفع ما كان فرضه لها اولاً قبل خروجها من عدته
(اجاب) ينتهي ما فرض نفقة للعدة بانقضائها في مدة تحتمله وعليه دفع ما مضى حيث
لا مانع ويجب عليه النفقة لولديه واجرة حضنتهم ما باللائق والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل مات عن بنت قاصرة من مسئولته وعن زوجة فقط وترك ما يورث عنه شرعاً من
نحاس وفرش ونقود وغير ذلك مما يورث فهل للزوجة اخذ ما يخصها بالقرينة الشرعية
واذا ارادت اخذ نفقة من التركة الى انقضائها تجاب لذلك او لا وماذا يخص كل
وارث ممن ذكر (اجاب) لا نفقة لمعدة الموت واذا كان نسب البنت المذكورة ثابتاً
فلزوجة الميت مع وجودها الثمن فرضاً والباقى للبنت المذكورة فرضاً وردا حيث
لا وارث سواهما وللزوجة المذكورة اخذ ما يخصها من تركه زوجها على الوجه المسموع
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما معروف تجهيله
من المهر ودخل بها في بيته المملوك له ثم بعد مدة انتقلت في بيتها ومكثت فيه مدة ثم بعد
ذلك اراد الزوج ان ينقلها في داره المملوكة له وينفق عليها نفقة تليق بحاله وحالها
فامتنعت من النقلة في دار زوجها الخالية عن اهله متعلقة بان لها داراً ولا تنتقل من دارها
وطلبت ان يأتيها زوجها في دارها فهل لا تجاب لذلك وتجب شرعاً على السكني في دار
زوجها حيث كانت مسكنة شرعاً لا ثماً بحاله وحالها بين جيران صالحين وهل له ان
ينقلها من حارة الى حارة في المصر حيث لم يكن في ذلك اضرار بها وهل اذا كان زوجها
صاحب مائدة وتتمكن من قدر كفايتها وكفاية خادمها ويحضر لها في مسكنها جميع ما يلزم

لها سنو ياوشهر يا من سمن وقمع وزيت وغير ذلك من غير تأخير ومما طلة وطلبت منه
تقدير النفقة بدراهم لا تجاب لذلك حيث كانت متعنتة قاصدة لاضراره ومخاصمتها
(اجاب) نعم للزوج المذكور نقل زوجته حيث احب من البلد بعد كون ما ينقلها اليه
موصوفا بما هو مذكور بالسؤال وليس للقاضي ان يجيبها الى تقدير النفقة عليه بالدراهم
والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في وصي محتار على اولاد اخيه القصر وعلى
مالهم يتصرف عليهم بالمصلحة بالولاية الشرعية وينفق عليهم من مالهم الذي تحت يده
فهل والحال هذه يكون له ان يحبس جميع ما انفق على القصر من مالهم بالقدر اللائق
ويصدق بيمينه فيما لا يكذب به الظاهر ولا يلزمه ان يتبرع لهم بشئ من ماله حيث لم يتبرع
لهم باختياره ولا يجبر على التبرع لهم (اجاب) لا نفقة على الموصى لاولاد اخيه
الموسرين وله ان ينفق عليهم من مالهم بالمصلحة ويصدق بيمينه في دعواه اتفاق قدر لائق
من مالهم عليهم حيث لا يكذب به ظاهر الحال ولم يكن خائفا والله تعالى اعلم (سئل) في
بنت قاصرة غير مطيقة للوطء زوجها أبوها الرجل بالغ ويريد زواجها أن ينقلها في بيت
خال عن أهلها وأهلها فامتنعت منه ونشزت فهل والحال هذه حيث نشزت وامتنعت منه
لا يلزمه لها نفقة ولا كسوة مادامت ناشرة واذا اطاعته يلزمه نفقتها وكسوتها (اجاب)
لا نفقة على الزوج لزوجته الصغيرة التي لم تسلم اليه لكونها لا تطيق الوطء والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من ابها ودخل عليها ومكثت عندها مدة قليلة
وكرهت زوجها وصارت ناشرة ومكثت في بيت اهلها مدة فهل مادامت ناشرة لا كسوة
لها ولا نفقة على الزوج حيث خرجت من بيته ومكثت في بيت اهلها ولا تستحق عليه شئاً
حتى ترجع الى طاعته (اجاب) اذا وفي الزوج مهر زوجته المجهل وكان قائماً بحقوقها
الشرعية وهي مطيقة للوطء خرجت عن طاعته بغير حق فلا نفقة لها مادامت ناشرة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وله منها ولد وهو مقيم باسكندرية
معها و قائم بحقوقها فلما ذهب الى شغلها أخذت أمتعتة وولده وفرت هاربة الى مصر
ومكثت فيها مدة من السنين وهي خارجة عن طاعته والولد معها وعمره سبع سنين فلما
وجدها بعد المدة المذكورة أراد أخذ ولده منها فطلبت منه نفقة مدة السنين التي كانت
خارجة عن طاعته فيها فهل حيث كان الامر ما ذكر لا يلزمه ذلك وله أخذ ولده منها حيث
بلغ السن المذكور (اجاب) النفقة لا تصير ديناً لا بقضاء القاضي أو التراضي فتسقط النفقة
بمضي الزمان ان طال ان لم تكن مفروضة من قبل القاضي أو تراضي عليها الزوجان فيما
مضى ولم يوجد نشوز بالنسبة لنفقة الزوجة فليس للزوجة المذكورة والحال هذه مطالبة
زوجها بنفقة المدة الماضية بدون أحد الامرين المذكورين وتنتهي حضنة الغلام ببلوغه
سبع سنين على المقتضى به فاذا بلغ السن المذكور يكون لبيه ضمه اليه جبراً والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل زوج اخيه لا خرم بعد ان بنى به ذلك الا خروتر كافي بيت ابيه واشغل

٢٤

١٢٧٤

صفر

٢٥

١٢٧٤

٢٥

١٢٧٤

ربيع الاول

١٥

١٢٧٤

جمادى الثانية

٤

١٢٧٤

١٢٧٤

٢٨

ذى القعدة

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

١٧

بعض شؤنه الخاصة به جاء اخوها واتزعاها من عندا به وسافر بها الى مصر فلما بلغ زوجها اراد ان يأخذها الى محل طاعته في مسكن شرعى خال عن اهله واهلها فلم يرص اخوها حتى يحاسبه بالنفقة الماضية وهي خمسة اشهر ولم يسبق ترافع لدى قاض يقرر النفقة ولا تراض من الفريقين عليها فهل والحال ما ذكر لا يلزمه من النفقة الماضية شئ وتؤمر بطاعة زوجها شرعا (اجاب) تسقط نفقة المدة الماضية المذكورة حيث لم تقدر بالتراضى او بقضاء القاضى على فرض عدم النشوز وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث اوفاها بمعدل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وعليه ان ينفق عليها بعد عودها الى طاعته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعرف بهجيلة من المهر ودخل بها وعاشرها وهو قائم بحقوقها الشرعية مدة من السنين ثم بعد ذلك سافرت الى بلد اهلها ابدا من زوجها ومكنت فيها مدة من الشهر وظل بها زوجها ان ترجع معه الى بلده دون مسافة القصر محل معاشه واقامته وهو ما دون عليها فامتنعت من الرجوع معه فكسبها القاضي ناشرة ثم بعد ذلك طلبها ان يبق لها الى البلدة المذكورة ثانيا فامتنعت من السفر معه واخبرته انها لا تسافر معه الى البلدة المذكورة حتى يدفع لها ما أنفقته على نفسها المدة المذكورة وان يكسوها والحال ان النفقة المذكورة لم يرضها قاض ولم يقع بينهما عليها تراض فهل والحال هذه لا يجبر الزوج على دفع النفقة المذكورة لزوجته مدة غيبتها ولا تقرر على النشوز وتجبر على النقلة مع زوجها الى بلده حيث كانت دون مسافة القصر وكان مأمونا عليها (اجاب) لا نفقة للناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك ولا تقرر على النشوز لانه معصية وله نقلها دون مسافة القصر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بكر من ابيها بصداق معلوم ثم بعد مدة بلغت البنت فدفع لها الزوج ما تعرف بهجيلة من المهر واوادل دخول بها فطلب منه الاب نفقة المدة التي مكنتها عنده ثلاث سنين ولم يكن لها نفقة مقررة على الزوج لامن قبل قاض ولا بالتراضى فهل والحال هذه لا يجاب الاب لذلك ويسوغ للزوج للدخول بزوجه في محل طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) تسقط النفقة بضمي تلك المدة بلا تقرر من القاضي وبلا تراض على تقديرها وللزوج المذكور الدخول بزوجه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بالغة من ولها ودفع لها ما تعرف بهجيلة من المهر ودخل بها في بيته وعاشرها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك مرضت الزوجة المذكورة وتوجهت الى بيت اهلها ومكنت فيه مدة من الشهر والآن اراد الزوج ان ينقل زوجته من بيت اهلها وان يسكنها في مسكنه الشرعى فامتنعت من النقلة معه وتريد ان تسكن في بيت اهلها وان تلزمه بنفقة المدة التي أقامتها في بيت اهلها والحال ان النفقة المذكورة لم يقع بينهما عليها التراضى ولا فرضها قاض فهل والحال هذه لا تجاب الزوجة لذلك ولا يجبر الزوج على دفع نفقة المدة المذكورة

وتؤمر

ذى القعدة سنة

١٢٧٤

٢٢

محرم

١٢٧٥

١٥

صفر

١٢٧٥

١٣

جمادى الاولى

١٢٧٥

٤

١٢٧٥

٥

وتؤمر بطاعة زوجها في مسكنه الشرعي (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها بغير اذنه الى بيت اهلها ومكثت فيه مدة تزيد على ثمانية اشهر وهو يطلبها في تلك المدة الى محل طاعته فتمتنع منه بدون وجه شرعي وتريد الا ان مطالبته بنفقة تلك المدة الماضية فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا يجب لها عليه نفقة مادامت خارجة عن محل طاعته (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي نشوز الزوجة وهو الخروج عن طاعة زوجها بغير حق لا يستحق نفقة عليه مادامت كذلك ولا يطالب بنفقة مدة ماضية اذا كانت الزوجة متصفا فيها بالنشوز ولو كانت مقررة والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما مضى ان محمدا افندي غراما الغائب بالاستئانه له اولاد وورثه ولزوجة المذكورة واولاده نفقة مقررة من قبل القاضى وتجد لها نفقة مدة من الشهور ولزوجة الغائب المذكورة نصف مكان بحجة الارث عن أمه التي ماتت بعد غيبته وتريد الزوجة المذكورة بيع نصف المكان المذكور لاجل ضرورة الانفاق على نفسها وعلى اولادها من الغائب المذكور فهل يسوغ لها شرعا بيع نصف المكان المذكور لاجل الانفاق عليها وعلى اولادها (اجاب) صرح علما وبأبائه لا يباع عقار الغائب فيما عليه من النفقة وزوجته واولاده والله تعالى اعلم (سئل) في ابن وبنت قاصرين مات أبوهما وهما في حضانه أمهما ولهما جده أبو اب غني له عقار واثراد ولهما عمان ايضا أحدهما فقير والاخر له ماهية على قدر كفايته فقط فهل اذا لم يكن لهما مال ولا كسب تكون نفقة لهما على جدهما واذا امتنع من ذلك ورفع الى المحاكم الشرعي يكون له الزامه بها ويقدرها عليه بقدر كفايتهما ولا تجبر أمهما على الإقامة بهما عند الجد المذكور (اجاب) اذا مات الأب ولا مال للصغيرين ولهما جده أبو اب موسر وأم كذلك فالنفقة على الجد والأم الا في ظاهر الرواية على الجد للثلاث وعلى الأم الثلث بقدر ميراثهما واذا لم تنته مدة حضانه الصغيرين المذكورين وكانت الأم صالحة لهما لم يقسم بهما مانع فهي أحق بحضانهما ولا تجبر على الإقامة بهما في منزل الجد ولا نفقة على العبد والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفعت لها ما تعورف بعمله منه ودخل بها وعاشرا مدة من السنين ومعهما بنت صغيرة فترك الزوجة مع بنتها في دار أبيها وتركها ما بيده من الدراهم والقمع وغاب مدة نحو سنة بالحروسة والا ان تريد مطالبته بنفقة تلك المدة الماضية فهل اذا لم يقرضا قاض ولم يقع عليها تراض لا تجاب لذلك شرعا وتسقط النفقة بمضى الزمان (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الزوجة على زوجها بل تسقط بمضى الزمان ان طال كشهرا اذا لم تكن مقررة بالتراضى او بقضاء القاضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودخل بها في المحروسة ورتب لها قدرا معلوما من الدراهم نظير نفقتها واسكنها مع ابنته الصغيرة في بيت بالحروسة فسافرت الى اهلها بناحية قضا بغير اذن زوجها وصحبها ابنته المذكورة ومكثت بقنامدة أشهر فهل

تسقط عنه النفقة المذكورة مدة السفر وتكون بذلك ناشرة حيث خرجت من بلدها
وسافرت بغير إذن زوجها (اجاب) خروج الزوجة من بيت زوجها وسفرها بدون اذنه
نشوز ولا نفقة للناشرة مادامت كذلك حتى تعود الى طاعته حيث اوفاهها المعجل وكان
قائما بحقوقها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كبير سنه يملك بيتا كبيرا
مشيدا وله أبناء معه في معيشته ذوو كسب وله ابن من مطلقته منفرد عنه من صغره في
معيشة وحده وعليه دين كثير لا ناس والا ن يريد الاب مطالبة بجميع نفقته دون
اخوته عن ادا منه فهل والحال هذه يكون للاب المذکور مطالبة جميع الابناء بنفقته
بالسوية حيث كانوا ارباب صنائع وموسرين اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الاب
المذکور فقيرا تجب نفقته على اولاده الموسرين جميعا بالسوية بينهم كما صرحوا به فلا
يختص بنفقته بعضهم حيث اتصف جميعهم باليسار والافعل الموسر منهم والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تزوج امرأته على صداق معلوم ودخل بها في منزل أهلها وعاشا مدة ثم
صار يضاررها بالضرب وغيره والا ن تريد النقلة والسكنى معه في مكان آخر وتطالبه
بالنفقة وممنع الايذاء فهل تجب لذلك شرعا ويمنع من مضاررتها واذا ثابا بدون وجه
شرعي (اجاب) يجب على الزوج ان يسكن زوجته مسكنا شرعيا خاليا عن أهلها وأهلها
وممنع اضرارها ولها النفقة ما لم تخرج عن طاعته بغير حق وامتناعها من السكنى مع أهل
الزوج لا يسقط نفقتها والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة فقيرة لا مال لها ولا
زوج ولها اب موسر اتبع من الاتفاق عليها فهل يجبر على نفقتها حيث كان الاب
المذکور موسرا (اجاب) تجب نفقة البنت الفقيرة البالغة على أبيها الموسر ولو كانت
صحيحة قادرة على الكسب اذا لا توثق بصفة عجز فلا يشترط وجوب نفقة الانثى على أبيها
غير الفقر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها ولد ثم مات الولد
المذکور بعد أبيه بثـهـرين وله ولدان من زوجة أخرى متوفاة قبله والا ن تريد زوجة
الاولى المدة البتة بنفقتهما مادامت في عدته فهل يجوز صرف نفقة عدتهما من متروكات
المتوفى المذکور (اجاب) لا نفقة للعدّة الموت مطلقا ولو حاملا كما صرحوا به الا اذا
كانت أم ولد وهي حامل من مولاهما على ما في متن الدر عن الجوهرة ونازعه في رد المختار
ونقل خلافه فراجعوا وأما الزوجة اذا مات زوجها فلا تستحق نفقة للعدّة فلا تدفع لها نفقة
العدّة من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حرة من بنات الاشراف طلقها زوجها
وهي حامل منه وفرض لها على نفسه نفقة بالتراضي بينهما كل شهر كذا من الدراهم
ورضيت بذلك ولم يدفع لها شيئا من ذلك حتى وضعت حملها منه فطلبت ما قرر لها قبل
الوضع وأجرة الرضاع وأجرة الحضانة بعد الوضع فامتنع من ذلك فهل يجبر الزوج على دفع
نفقة العدّة التي فرضها على نفسه وعلى دفع أجرة الرضاع وأجرة الحضانة بقدر اجر المثل
حيث لا مال للصغير وكان الاب موسرا وكذا اذا احتاج الصغير لمخادم يلزم الاب نفقته

سنة صفر

١٢٧٦

١٢

ربيع الثاني

١٢٧٦

٧

جمادى الاولى

١٢٧٦

١٩

شعبان

١٢٧٦

٢٨

واذا امتنع الزوج المدكور من ذلك ووكلت ام الصغير المطلقة وكيلة عنها في الخصومة معه وطلب تقدير ذلك لدى الحاكم الشرعى وامتنع من قبول تو كيله حتى تحضر بنفسها لدى الحاكم الشرعى وكانت من المخدرات لا تخال الرجال ولم تحسن الدعوى بنفسها يجبر المطلق على قبول تو كيله بالرجل المدكور والتداعى معه في ذلك والمحال هذه (اجاب) نعم يجبر الزوج على دفع ما قدره على نفسه لنفقة العدة ولا يسقط بمضيها على المختار ويجب عليه بعد انقضاء عدتها اجرة للحضانة واجرة للرضاع بقدر اجر المثل حيث لا مال للصغير والاب موسر وكذا ان احتاج ولده لخدمه يجب عليه نفقته والمحال هذه ويلزم تو كيله بالخصومة بدون رضاه حيث كانت مخدرة او لا تحسن الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهي حامل منه ومكثت في بيت أهلها مدة الحمل حتى وضعت حملها وارادت ان تطالبه بنفقة العدة مدة الحمل والمحال انه لم يقدر لها شي لنفقة لا بتراض ولا بقضاء قاض وتريد أن تطالبه بنفقة العدة الماضية فهل لا تجب لذلك (اجاب) حيث انقضت العدة بوضع الحمل ولم يقدر للزوجة المدكورة نفقة لا بالتراضى ولا بقضاء القاضى فان نفقتها تسقط ولا يطالب بها الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة دخل بها ومكث معها مدة وجعل لها نفقة قدر ما علموا من الدراهم لكل يوم بالتراضى بينهما على يد بيعة من المسلمين يشهدون بذلك فهل اذا كانت مطية وتركها مدة من غير نفقة يجبر على دفع ما تجمد عليه في تلك المدة (اجاب) يؤمر الزوج المدكور بدفع ما بذمته من النفقة التي قدرها على نفسه لصيرورتها ديناً بذلك حيث لم تكن ناشرة ولكنه لا يجبس على اداء الماضى ان ادعى الفقر بل على الامتناع من الانفاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنتان في حضنة أمهما فرض لهما القاضى نفقة معلومة لكل يوم يدفعها الاب للام الحاضنة ودفع لهما مدة فهل اذا تجمد لهما قدر معلوم من الدراهم في المدة الماضية يؤمر الاب بدفعه للام الحاضنة الى تمام مدة الحضنة الشرعية ولا تسقط الحضنة بتزويج كل منهما قبل انتهاء مدة الحضنة (اجاب) النفقة اذا قضى بها القاضى ومضت مدة أشهر فاكثر بلا استدانة سقطت لمحصل الاستغناء فيما مضى وهذا في غير نفقة الزوجة والصغير كما في الزيلعي وأما ما دون شهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير ديناً بالقضاء وهو منقول عن الذخيرة عن الحاوى وأقره عليه في البحر والنهر وتبعهم صاحب الدر وفي رد المختار وهو مخالف لا ملاق المتون والشروح وكافى الحاكم أى الشامل لنفقة الصغير والكبير المفيد استواءهما في السقوط بمضى المدة الطويلة بلا استدانة وبناء على الاول وعليه العمل الآن يكون للزوجة المطالبة بنفقة بنتيها الصغيرتين المدة الماضية ولو طال بلا استدانة لا على الثانى مع طول المدة بلا استدانة وتزويج البنيتين في مدة حضنتهما لا يسقطها والله تعالى (سئل) في رجل قرر على نفسه لزوجه نفقة كل يوم قدر ما علموا فتجمد عليه مبلغ

بلدة مضت فهل يؤمر بدفع ما تجده عليه المدة المذكورة حسب ما تراضيا أو إذا تعلل بأنه لم يأذن لها بالاستدانة لا عبرة بتعلله أم كيف الحال (اجاب) نفقة الزوجة غير الناشئة تصير ديناً بتقرر هذا ما بالتراضي أو بقضاء القاضي فإذا قررت باحد الوجهين صارت ديناً على الزوج فيؤمر بدفعها ولو بعد أشهر وان لم يؤمر بالاستدانة على الزوج بل فأنذرتها تظهر بعد الطلاق أو الموت فإن النفقة ولو مفروضة تسقط بالطلاق البائن أو الموت إلا إذا كانت مستدانة بامر القاضي فينثذ لا تسقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر ابالة ومكثت معه نحو سنة في بيت أهله ولم يزل يكرها الى الآن وتضررت بذلك وباقامتها مع أهله في مكان واحد وتطلب أن تسكن في مكان شرعي خال عن أهلها وأهلها وأن ينفق عليها فهل تجاب لذلك (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها بين جيران صالحين ولا تجبر على الإقامة معه في منزل أهله وعليه نفقة ما دامت غير ناشئة وبما تناعها عن السكنى مع أهله لا تعد ناشئة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طليقة واحدة وتركها من غير نفقة في بيت أبيها ولم يفرض عليه نفقة لا بالتراضي بينهما ولا بفرض قاض ومضى على ذلك مدة تزيد على ثمانين يوماً والآن تريد أن تطالبه بنفقة المدة الماضية المذكورة فهل لا تجاب لذلك ولا يجبر على دفعها لها المدة المذكورة شرعاً حيث لم يفرض عليه لا بالتراضي ولا بفرض القاضي (اجاب) النفقة لا تصير ديناً إلا بالقضاء أو الرضا فإذا مضى شهر فأكثراً لا تقدر سقطت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها ثمان سنين وابن بلغ سنة وست سنين وفرض عليه القاضي لهما نفقة كل يوم وصار يدفعها لهما مائة ثم بعد ذلك تجده عليه لهما من ذلك نفقة سنتين فهل يؤمر الأب بدفع النفقة المتجمعة المدة المذكورة لهما أم إذا اراد أخذها من قبل انتهاء مدة الحضانة لا يجاب لذلك حيث كانت الام حالية من الأزواج ولم يقيمها مانع شرعي (اجاب) إذا قضى القاضي بنفقة الزوجة أو الصغير ومضت مدة لا تسقط بل تصير ديناً على ما ذكره الزيلعي في نفقة الصغير من جعلها كنفقة الزوجة في عدم السقوط بعد الفرع عن بعض المدة بالاستدانة بامر القاضي ونقله عن الذخيرة عن الحاوي في الفتاوى وأقره عليه في البحر والنهر وعليه العمل الآن وفي رد المختار أنه مخالف لا طلاق المتون والشروح وكافي الحاكم والام أحق بحضانة الصغيرة ولو بعد الفرقة الى أن تبلغ تسع سنين وبحضانة الصغير الى سبع سنين على المفتي به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد السفر من بلده الى بلدة أخرى دون مسافة القصر وطلب زوجته أن تسافر معه الى تلك البلدة فامتنعت من ذلك فتركها وسافر الى البلدة المذكورة وأقام بها مدة نحو ستة أشهر ثم حضر الى بلده المذكورة فطالبتة الزوجة بنفقة تلك المدة الماضية فهل حيث امتنعت من السفر معه الى تلك البلدة ولم يحصل تراضيها على النفقة ولم يفرضها قاض ليس لها مطالبة بنفقة

١٢٧٦

٣٠

١٢٧٦

٣٠

ذی الحجة

١٢٧٦

٢١

محرم

١٢٧٧

١

سنة

محرم

١٢٧٧

١٥

صفر

١٢٧٧

١٢

شعبان

١٢٧٧

١٢

تلك المدة الماضية وتمتع من معارضته في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس للزوجة
المذكورة مطالبة بزوجه بالنفقة تلك المدة الماضية والحال ما ذكر حيث لم تقرض
بالتراضي ولا بقضاء القاضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واولاده
منها ذكور وانا ثاويهم ايتام فقراء لا مال لهم وامهم فقيرة ولهم عم عاصب غني فهل
يؤمر العم بالنفاق على اولاد اخيه وهم في حضنة امهم ما كين معها الى انتهاء سن
الحضنة ويلزمه القاضي بها (اجاب) اذا كانت تلك الاولاد صغارا فقراء لا كسب لهم
وامهم فقيرة وعيهم العاصب موسر يجب نفقة لهم على عمهم المذكور اذ وجود الام مع
الاعسار والفقر كالعدم فاذا لم يوجد لهم معها غير العم فالنفقة عليه والحال هذه والله
تعالى اعلم (سئل) من محافظة مصر بتاريخ ١ شعبان سنة ٧٧ عن دة يعلم
مضمونها من جوابها (اجاب) قد صار الاطلاع على افادة نجم الدين افندي ناظر قلم
دعاوى مديرية قنا واسنا المتضمنة توقعه في دفع نفقة مطلقة بسبب اتقاهما من الزقازيق
الى مصر بدون اذنه بعد دفع نفقة شعبان ورمضان سنة ٧٦ واما اجرة حضنتها لولده
بعد انقضاء العدة المقدرة بمقتضى قرش عن كل شهر فخا رصرفها من طرفه وصار الاطلاع على
افادة المطلقة المذكورة المتضمنة انه وقت وقوع الطلاق عليها بالزقازيق كانت مقيمة
بمنزل اهلها ولم يكن الزوج اعدها قبل الفرقة مسكنا شرعيا وانها بعد الطلاق وسفر
مطالقتها المذكور الى مديرية قنا واسنا انتقل اهلها من الزقازيق الى مصر فانتقلت معهم
خوفا على نفسها من الاقامة بمفردها في البلدة المذكورة حيث لم تكن بلدتها وليس لها
بها اقارب خلاف المتوجهين الى مصر وبالاطلاع على العرض المقدم منها فهم انها تطلب
نفقة شهر شوال سنة ٧٦ باقى مدة العدة التي انقضت بوضع الحمل وتطلب مبلغ ما تبقى
قرش من ابتداء شهر ذي القعدة سنة ٧٦ لغاية ثمانية صفر سنة ٧٧ عن كل شهر اجرة
للحضنة والجواب عن ذلك ان اجرة الحضنة لا تتوقف على تقدير من قبل الحاكم
فتستحق الحضنة المذكورة اجرة حضنتها لولده من حين انقضاء عدها بوضع الحمل
بحسب اجر المثل فان انقضت عدها في اول شهر ذي القعدة المذكورة تستحق الاجرة
من حين ذلك كما تستحق اجرة ارضاع ولده ولو قبل التقدير فيلزم الاب بذلك واما باقى
نفقة العدة عن شوال بعد الذي صرف لها فاصرح به ان المعتدة ان خرجت من بيت العدة
تسقط نفقتها مادامت على النشوز كما في البحر ولم يختلف احد من ائمتنا في سقوط نفقة
المعتدة بالخروج من بيت وجب عليها ان تعتد فيه بغير وجه شرعي وان نفقة العدة
كنفقة النكاح تسقط بالنشوز وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق وهذا الاخير
يقال لو كانت ساكنة في بيت زوجها وقت الطلاق وعلى مقتضى افادة المطلقة المذكورة
ان زوجها لم يكن مسكنا لها في بيت له قبل الفرقة ولا بعدها وقد صرحوا ايضا ان المعتدة
عن طلاق لا تخرج من بيت وجبت فيه العدة الا ان تخرج او يهدم المنزل او تخاف

سنة

محرم

انهداه او تلف ماله او لا تجد كراء البيت ونحو ذلك من الضرورات فاذا تبين ان مطلقها كان غائبا وقت انتقالها مع اهلها الى مصر وانها كانت مع اهلها قبل ذلك وانتقالها لخوفها على نفسها بسبب الغربة لو بقيت ولم يكن مطلقها مع اهلها مسكنا لا سقط بقية نفقة العدة اذ لا نشوز ولا سقطت نفقة شوال المذكور وتستحق الاجرة المتقدمة ذكرها من حين وضع الحمل حسبما تقدم ابضا حقه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة من محافظة مصر رقم ١٦ محرم سنة ١٢٧٨ هـ مضمونها مقدمة المحرمة بيهانه تنهى فيه عن ترك زوجها المذعوع حسن بن رضوان من مدة سنتين ولا تعلم له مستقرا ولا احدا نبالها ابضا عنه ولها منه ولد قاصر وتلمس النظر في فسخ عقد نكاحها التزوج بخلافه لاجل معاشها حيث ان زوجها المذكور لم يترك لها شيئا تعيش منه وانها محتاجة فبناء عليه اقضى تحريمه لمخضرتكم ثمومل الافادة عن المحكم الشرعى في ذلك لينظر (اجاب) لا يسوغ للقاضي فسخ نكاح الزوج المذكور بغيبته وترك زوجته بالنفقة ولا منفق وتكون باقية على عصمته الى ان يتحقق منه الطلاق او يتحقق موته بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة في ١٦ محرم سنة ١٢٧٨ هـ بمضمونه مقدمة تنهى ان زوجها المذعوع محمد اتركا وتوجه وبجحت منه فلم تجده وانها فقيرة ومحتاجة للصديقة وتريد النظر في زواجها فبناء عليه اقضى تحريمه لمخضرتكم ثمومل الافادة عن المحكم الشرعى في ذلك لينظر (اجاب) لا يسوغ للقاضي فسخ نكاح الزوج المذكور بغيبته وترك زوجته بالنفقة ولا منفق وتكون باقية على عصمته الى ان يتحقق منه الطلاق او يتحقق موته بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجتان اسكنهما في دار واحدة في معيشة واحدة فحصل لاحدى الزوجتين الضرر الشديد من هذه المعاشرة من ضرتها وزوجها الذي لا يؤمن عليها فهل في هذه الحال اذا طلبت الزوجة المذكورة انفرادها بمسكن شرعى خال عن اهلها واهله وضرتها بين جيران صالحين ونفقة شرعية يومية يقرررها القاضي عليه لها والمخادمة ها وهي عن تخدم تجاب لذلك شرعا (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن شرعى خال عن اهلها واهله وزوجته الاخرى بين جيران صالحين وبیت مفرد من دار له غلق ومرافق مستقلة به يكفيها الا اذا كان في الدار من يؤذيها من الاجماء والضررة على مامشى عليه صاحب متن التنوير وبعضهم اعتبر ان كانت من اشراف الناس يلزم الزوج بدار مستقلة وان كانت من الاوساط يكفيها البيت المنفرد من الدار اعتبارا للسكنى بالنفقة فانها تكون على حسب حالها وبعضهم اکتفى بذلك مطلقا والذي مال اليه في رد المختار اعتبار الحال وان ينظر الى ما تحصل به المعاشرة بالمعروف قال الله تعالى ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن ويجب على الزوج ان ينفق على زوجته فان لم يكن صاحب مائة تتمكن من تناول ما يكفيها من مأكله ومشربه وحصل منه المطل في الاتفاق يفرض القاضي عليه نفقة لها بالمعروف

١٢٧٨

١٦

١٢٧٨

١٦

صفر

١٢٧٨

٥

تقدر حالهما وعليه وهو موسر نفقة خادمها المملوك لها حيث كانت ممن تخدم وكان مشغولاً بخدمتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من مصر تزوجها رجل في مصر وهو من القرى ودخل بها في مصر ثم نقلها إلى قرية فولدت منه ذكراً ثم طلقها ثلاثاً ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها وأمرها المطلق بالإقامة بولدها في قرية وبقدر لها أجرة للحضانة والأرضاع فامتنعت من الإقامة في القرية وأرادت النقلة بالولد إلى وطنها الأصلي الذي نكحها فيه ثم تكلفت الأم بولدها بلا مقابل لتخلص بذلك من منعها من السفر بالولد إلى الوطن المذكور ثم بعد الانتقال بالولد إليه بعد العدة أرادت أن تطلب من الزوج أن يقدر لها على يد المحاكم نفقة للولد لسكونها فقيرة فهل تجب لذلك ولا يمنعها منه التزامها على هذا الوجه (اجاب) نعم تجب لذلك والحال ما ذكر ولا يمنعها الالتزام على هذا الوجه إذ هو التزام مالي يلزم ومثله في فتاوى تنقيح الحامدية وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد رضيع في حضانتها وهي مقيمة في مسكنها وفي عدة أبيه ولا مال للصغير والاب موسر فاذا يجب عليه المطلقة المعتدة وولده الرضيع في حضانتها مدة العدة مع أقامتها بالولد في مسكنها (اجاب) الواجب على الاب في هذه الحالة نفقة عدة زوجته بقدر حالهما ونفقة ولده الرضيع وكسوته والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قرر عليه الحاكم الشرعي نفقة يومية لأمه في كل يوم قدر ما علموا وأمرها بطاعته فهل إذا امتنعت بعد مدة عن طاعته ومضت مدة وهي ناشئة ثم أرادت المرأة الآن طلب زوجها بما تجب عليه في المدة الماضية لا تجب لذلك وتجب على طاعته ولا تقر على النشوز (اجاب) النشوز هو الخروج عن طاعة الزوج بالحق وهو مسقط للنفقة المفروضة فإذا كان الزوج المذكور مهياً لزوجته مسكناً شرعياً ليا عن أهلها وأهلها وقائماً بحقوقها الشرعية ثم امتنعت عن طاعته بغير حق لا تستحق عليه نفقة مدة النشوز وكذا ما ترتب لها عليه من النفقة في غير مدته فلا يؤمر بدفعها لسقوط المفروضة غير المستدانة بامر القاضي بالنشوز والله تعالى اعلم (سئل) بأفادته واردة من المحافظة في ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٩ مضمونها الأوراق المرفوعة مع هذه تحتوي مادة تشكك من المرأة أم هان زوجة سرسوارى بشاراً غا للداخلية في زوجها المذكور الذي كان مقيماً ببلاد السودان وأدعت عليه ببعض أشياء ورغبت طلاقها منه وإرسال ورقة الطلاق وكان رتب لها مبلغاً يصرف لها من خزانة المالية من ضمن استحقاقه لمصر وفها ولم يحصل منها التشكيك بما سبق ذكره وبلغه أنها تزوجت بشخص آخر خاطب المالية بواسطة مديرية دنقلا المقيم فيها بقطع المرتب لزوجته المذكورة لغاية تاريخ أفادته وتحقيق أمر زواجها بخلافه وبإتقنات لم يثبت زواجها بخلافه وإنها باقية على عصمتها وأخيراً أرسل لها ورقة الطلاق حسب مطلوبها ولما أن علمت منها أنها طالقة طالقة رجعية رغبت طلاقها ثلاثاً في أثناء المسكاتبة

١٢٧٨

١٩

ذى القعدة

١٢٧٨

٢٦

ربيع الثاني

١٢٧٩

١٢

للمدريّة عن ذلك حصلت وفاته وبالخبر عن ذلك مع المالقة علم من افادة وازده منها لهذا
الطرف بتاريخ ٢٧ المحالي ان المرتب المذكور لغاية ١٠ ربيع الاخر سنة ٧٦ لم يصرف
ورغبت رؤية مادة المرتب المذكور بمجلس العلماء وكما لا يخفى حضر تكلم ان القضايا
الشرعية الجارية رؤيتها بمجلس العلماء هي من القضايا التي تكون بين مدعى ومدعى
عليه وهذه المادة لم تكن من هذا القبيل ومقتضى النظر فيما أوصفته المالقة بطرف
حضر تكلم واعطاء الجواب عما يكون به المحكم الشرعي فلزم ترقيمه لحضر تكلم وأوراق
تلك المادة عددها ٣٩ مرسلة تؤمل من بعد الاطلاع غايبا أن ترد الافادة عن ذلك (اجاب)
نفقة الزوجة المفروضة بالتراضي أو بقضاء القاضي اذا مات أحد الزوجين قبل قبضها
تسقط ما لم تكن الزوجة استدانته بامر قاض فاذ لم تكن الزوجة المذكورة استدانته
مقدار ما هو متأخر لها من النفقة المرتبة لها من قبل زوجها المذكور على هذا الوجه
حتى طلقها ومات بعد ذلك لا تستحقها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تنفرد من
سكنها مع ضربتها وأهل زوجها في بيت واحد فهل اذا طلبت سكنها في بيت خال عن أهلها
وأهلها تجب لذلك ولا تجبر على اقامتها مع ضربتها المذكورة في بيت واحد أم كيف الحال
(اجاب) نعم لا تجبر على سكنها مع ضربتها والحال هذه ولها طلب مسكن شرعي خال عن
الضرة والاهل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته مدة وأرسل لايه انه
ينفق على زوجته المارار العديدة فامتنع ابوه من الانفاق عليها فهل لها أن ترفع أمرها إلى
الحاكم الشرعي وينظر في أمرها من جهة الانفاق عليها فاذا تحققت زوجيتها وان له بترك
لها نفقة ولم تكن ناشرة يفرض لها على زوجها الغائب نفقة شرعية ويأمرها بالاستدانة
لترجع على زوجها بذلك عند رجوعه (اجاب) ان لم يكن القاضي عالما بالزوجية
فاقامت الزوجة بينة عليها بعد طلبها تقدر النفقة على زوجها الغائب مدة الاستمرار
القاضي يحلفها ان زوجها الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها
ثم يقررها نفقة شرعية عليه ويأمرها بالاستدانة لترجع على زوجها اذا حضر على قول زفر
المفتي به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رفعت زوجها للعالم الشرعي وطلبت منه
ان يقرر لها عليه ولا ينفق منها نفقة شرعية فجعل عليه نفقة كل يوم مائة نصف قضت وطلبت
منه ان يسكنها في محل شرعي فوعده بذلك وتوكلت في بيت ايها المدة ولم يدفع لها شيئا من
النفقة المتجمدة عليه ولم يبيها مكانا شرعيا الى الآن فهل يؤثر بدفع ما تجمد عليه لها من
النفقة المذكورة واذا ادعى انه طلبها من ايها ليسكن معها في محل شرعي وامتنع الاب
من ذلك وانكر الاب ذلك ولم يثبت دعواه ذلك بوجه شرعي لا عبرة بدعواه المذكورة
(اجاب) للزوجة مطالبة زوجها بنفقة المقررة لها عليه من قبل القاضي المدة الماضية
بعد التقرير اذا لم يوجد منها امتناع عن طاعته وملازمة مسكنه الشرعي بعد الطلب منه
فاذا تحقق امتناعها بعد الطلب بالحق لا تستحق النفقة والا فهي مسنة لها ويؤمر

٢٦ ١٢٧٩

رجب

٢٢ ١٢٧٩

ذى القعدة

٢٩ ١٢٧٩

جادی الاولى

١٤ ١٢٨٠

بدفعها اليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة يريد السكنى بها في بيت ابيه
مع اخوات الزوج وأخيه وهي تمتنع من ذلك وتطلب مسكناً شرعياً خالياً عن أهلها وأهل
وتطلب منه ان يقرر لها نفقة وكسوة بقدر ما يكفيها ولا ترضى بالسكنى معه في بيت ابيه
على الوجه المذكور فهل تجب الزوجة لما طلبت ولا تجبر على ما اراده الزوج (اجاب)
للزوجة على زوجها ان يسكنها مسكناً شرعياً خالياً عن أهلها وأهلها لا تشارك في النفقة
ان نفقة عليه لما ان لم تكن له مائدة وكان تمتنع عن الاتفاق عليها او مما طالا في النفقة
عليها بنفسه وذلك بعد طلبها وهذا اذا لم تكن ناشرة ولم يوجد مانع آخر من وجوب النفقة
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من مسكن زوجها الشرعي الخالي عن
أهلها وأهلها الى مسكن أخيها من غير اذن زوجها فلما حضرت الى منزل زوجها ثانياتها
عن ذلك فلم تمثل ثم خرجت ثانياً من غير اذنه الى مسكن أخيها فإرسالها زوجها المرة بعد
المرة كي تحضر الى طاعته فامتنعت ثم اسكنها اخوها في مسكن آخر غير مسكنه من غير اذن
زوجها فلما بلغ ذلك زوجها أبى الا أن تحضر في محل طاعته فامتنعت ولما بنت رضيعة
فهل هي ناشرة بذلك واذا كانت ناشرة فهل تسقط نفقتها وسكنهاها وكسوتها عن
زوجها وهل والحال هذه ليس لها عليه أجره رضاع لبنتها (اجاب) النشور هو الخروج
عن مسكن الزوج وطاعته بغير حق وهو مسقط للنفقة بعد تقريرها فاذا كان الزوج
المذكور قائماً بحقوق زوجته وقد دفع لها ما تعرف بحمله من الصداق وأعد لها مسكناً
شرعياً خالياً عن أهلها وأهلها لا يكون لها الخروج عنه بلا اذنه وسكنهاها خارجة فاذا
فعلت ذلك تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك والنفقة نعم الطعام والكسوة ولا
تستحق الزوجة أجره على ارضاع ولها منه لوجوبه عليها ديانة الا انها لا تجبر على ارضاعه
الا اذا تعينت لذلك بأن لم يأخذ ندى غيرها أو لم يكن للولد ولا للاب مال والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تزوج بنتاً بـ او مكثت معه أربعة أيام بعد الدخول ثم نشرته وخرجت
عن محل طاعته ومسكنه الشرعي وذهبت الى بيت أبيها ثم رافعا الى القاضي وفرض لها
كل يوم قرشاً واحداً لعلها صاغاً مادامت طائعة ثم استمرت خارجة عن طاعته ما مكثت
في بيت أبيها الى ان مضى سنة ونصف ثم طلبته الى القاضي فالزمه والحال هذه بنفقة
ما مضى من السنة والنصف على حسب تقديرها بالايام فهل اذا كان الحال ما ذكر
لا تلزم النفقة المذكورة للزوج ولا وجه للزوجة في طلبها حيث كانت خارجة عن طوعه
بغير حق مع دفع محل الصداق وليس للقاضي ان يفرض لها نفقة مادامت في غير محل
طاعة الزوج (اجاب) الزوجة الناشرة لا تستحق النفقة على زوجها مادامت كذلك
ولو قررت من قبل القاضي فلا تستحق هذه المرأة والحال ما ذكر نفقة على زوجها المدة
الماضية المذكورة ولا في المستقبل ما لم ترجع الى طاعته فتستحق من حين الرجوع
لا غير والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت مسجونة فامر زوجها اجنبياً بالصرف عليها

١٢٨١

٥

ربيع الاول

١٢٨١

٢٩

جادي الاول

١٢٨١

١

ربيع الثاني سنة

فيما احتج به لثبوتها مدة حبسها ليرجع على الزوج بما يصرفه على حسب امر زوجها
فصرف عليها مبلغا معلوما على يد بيعة من المسلمين ودفع له الزوج المذكور مبلغا معلوما
بصرفه ايضا عليها وذكرا ان كل ما صرفه عليها زيادة على هذا المبلغ يرجع به عليه وصرف
المأذون له مبلغا زائدا على ذلك على يد البيعة المذكورة ثم صار اخراجها من السجن
فهل يكون للمأذون له الرجوع بما صرفه من ماله على الاذن حسب الاذن والشرط
المذكورين بعد تحقق المبلغ الذي صرفه من ماله زيادة على ما دفع له أم كيف (اجاب)
نعم يكون للمأذون له الرجوع بما صرفه على هذا الوجه من ماله بعد تحقق ما ذكر بطريق
شرعي وان لم تكن نفقتها واجبة عليه حيث شرط الرجوع والله تعالى اعلم (سئل) في
ايتام صغار لا مال لهم في حضنة أمهم المعسرة وللصغار المذكورين أخ لا يهتم وعمة وجد
لام موسرون فهل نفقة الصغار المذكورين على اخيهم وعمتهم دون المجدلام أو على الاخ
فقط أو عليهم جميعا واذا قلتم بالوجوب عليهم جميعا فاذا يجب على كل منهم في ذلك واذا
قلتم بالوجوب على الاخ لا بالوالدة فقط فاذا يجب على كل منهما (اجاب) افاد في رد
المختار على الدر المختار ان الصواب فيما اذا اجتمع لمن تجب له النفقة أم وعم وجد أو أم
موسرون ان النفقة على الام والعم أو اثلا بقدر الارث ولا شيء على المجدلام لنص مسألة
الكتاب على وجوبها على الام والعم كارتها فاعلم ان المعتبر الارث هنا وحيث يسقط ابو
الام في هذه المسئلة وبه اجاب الخبير الرمي ايضا فقال ان الظاهر من فروعه ان الاقربة
انما تقدم اذا لم يكونوا وارثين كلهم فاما اذا كانوا كذلك فلا كالام والعم والمجدل قولهم
بقدر الارث وبذلك اجاب ايضا شيخ مشايخنا السائحاني وفقه عصره شيخ مشايخنا منلا
على الترك في الى آخر ما ذكر وفيها ايضا وفي الخانية وغيرها الاصل انه اذا اجتمع في قرابة
من تجب له النفقة موسر ومعسر ينظر الى المعسر فان كان يحرز كل الميراث يجعل كالمعدوم
ثم ينظر الى وورثته من تجب له النفقة فتجعل النفقة عليهم على قدر مواريتهم وان كان
لا يحرز كل الميراث تقسم النفقة عليه وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر لاظهار قدر ما يجب
على الموسرين ثم يجعل كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك انتهى ولا شك ان الاخ
في حادثة السؤال كالم في عبارة النص المتقدمة وحيث علمت مما تقدم ان الصواب عند
اجتماع الام والمجدلام والعاصب كون النفقة على الام والعاصب اثلا وسقوط المجد
المذكور وعلمت ايضا ان المعسر اذا كان لا يحرز كل المال لا يجعل كالمعدوم بل تقسم
النفقة عليه وعلى من يرث معه ويعتبر المعسر موجودا لاظهار قدر ما يجب على الموسر والام
المعسرة هنا من هذا القبيل فاذا اعتبرناها موجودة يسقط المجد وتجب النفقة عليها وعلى
الاخ اثلا عملا بنص كتاب الامام محمد المتقدم ذكره ثم يجعل كل النفقة على الموسر
وهو الاخ المذكور عملا بالاصل السابق وأما جعل الام كالمعدومة اصلا مع كونها لا تحرز
الابعض الميراث واذا جعلت كذلك يكون كما اذا كان للصغار المذكورين أخ وجد أبو

١٢٨٢ ٧

جمادى الثانية

١٢٨٢ ٢٧

أم فقط فتسكون نفقتهم على المجد اعتبار الجزئية للارث كما هو المحكم فيما اذا اجتمع لهم عم وابوأم فان النفقة على أبي الام لان الجزئية تقدم على غيرها عند عدم المشاركة في الارث فيمنعنا من ذلك الاعتبار ما تقدم ايضاحه من الاصل المنقول عن الخانية وغيرها وبما تقرره يظهر ان النفقة في حادثة السؤال على الاخ لا بخاصة دون الام لعسرها ودون المجد لا لم يسقوطه بوجود الام ودون العمة بالاولى لبعدها وعدم ارئها هذا ما ظهر لي في جواب هذا السؤال والمجد لله ذي الجلال والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) في رجل غاب وترك بنته الصغيرة الفقيرة بلا نفقة ولا منفق وليس له مال حاضر من جنس النفقة وله أخ حاضر موسر فما المحكم (اجاب) اذا لم يكن لاني الصغيرة المذكورة مال حاضر ينفق عليها منه ولم يوجد لها من يقدم على عيها الموسر المذكور من الموسرين كالام الموسرة يؤمر عيها بالاتفاق عليها ويحجر على ذلك ليرجع عيها ينفقه على أبيها اذا حضر أفاده في شرح التنوير ورد المختار وتنقيح المحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امه ودخل بها وعاشرهما مدة من السنين والآن تضررت من معاشرته اهله وتريد ان تسكن في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها وينفق عليها بالمعروف أو يقررها نفقة بقدر حالهما فهل تجب لذلك واذا امتنع الزوج عن ذلك يحجره المحاكم الشرعي على ما ذكر ويجبر أيضا على نفقة اولاده الصغار منها وليس له الامتناع عن ذلك والحال ما ذكر (اجاب) على الزوج ان يسكن زوجته مسكنا شرعيا خاليا عن أهله وان ينفق عليها ويجبر على النفقة ان امتنع بدون وجه شرعي كما يؤمر بالاتفاق على اولاده الصغار الذين لا مال لهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل هدد على امه برشيد ثم أحضرها الى مصر ودخل بها ثم توجهت الى بلدها محل العقد باذنه فاراد الزوج احضارها الى محل الدخول بها فامتنعت فهل ليس له جبرها على ذلك وللحاكم الشرعي ان يقرر عليه النفقة (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها مسافة القصر من بلد العقد وان امتنعت من ذلك لا تعد ناشرة فلها النفقة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج وله المراهق بنتا مراهقة مطيقة للوطء ورعا بلغت الاذن وكذا الزوج فدخل بها واقامت معه في منزل والده مدة وهو في عيال ابيه قائم بأشغال ابيه قادر على الكسب وأبوه من وجوه البلد ومقتدر وبعد ذلك أرسلها الولد الى منزل والدتها ومنع النفقة عنها والسكنى فهل يلزم الولد النفقة والسكنى والقاضي ان يقرر نفقة لها على زوجها لائق بحالهما ويؤمر أبوه ان يسكنها مسكنا شرعيا ان لم يتفق بلوغه ويؤمر هو ان تبين انه بالغ عاقل (اجاب) نعم يجب على الزوج المذكور نفقة زوجته ولو كان صغيرا حيث كانت مطيقة للوطء ولو لم تبلغ وعليه اسكانها مسكنا شرعيا ويقرر القاضي عليه ذلك بحضرة أبيه ان لم يكن بالغاً وعلى الاب ان يدفعه في حرفة ليتكسب منها وينفق على زوجته حيث لم تسكن ناشرة وان لم يكن له مال يستدين الاب عليه في نفقة زوجته ليرجع بذلك عليه اذا أيسر اذا لم يتحصل

١٢٨٢

٦

رمضان

١٢٨٢

١

ذى القعدة

١٢٨٢

١٣

ربيع الثاني

١٢٨٣

٢٨

مطلب اذا لم يكن
للزوج الصغير مال
يستدين الاب عليه
نفقة زوجته ثم يرجع
عليه اذا أيسر

شي من كسبه قال في الحثانية وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا تجب على الاب نفقتها
ويستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا ايسر اه وعزاه في البحر والنهر الى
الخلاصة قال الرملي ومثله في الزيلعي وكثير من الكتب افاده في رد المحتار من النفقة وانظر
هذا مع ما ذكره فيما كتبه على فروع الدر من النفقة بعد حمله وجوب نفقة زوجة
الغائب على ابيه على انه يؤمر بالانفاق عليها ليرجع بها على الابن اذا حضر حيث قال
لكن تقدم ان زوجة الغائب يفرض لها القاضي النفقة على زوجها وياورها بالاستدانة
وانه تجب الادانة على من تجب عليه نفقتها اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
خالعت زوجها على نفقة بنتها من الصغيرة في مدة وهي مسخرة فقيرة فهل يكون لها ان
تطالبه بنفقة بنتها ويفرضها عليه القاضي جبراً عليه (اجاب) اذا تحقق اعسار الام
يكون لها مطالبة الاب بنفقة بنتها وتكون النفقة ديناً عليها في المدة المخالعة عليها يرجع بها
عليها اذا ايسرت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة معها ابوها عنه
وطاوعت اباها في ذلك وخرجت عن طاعة زوجها ونشرت منه في بيت ابيها فهل يكون
نشوزها معصية لا تقر عليه وتجبر على طاعته شرعاً واذا طاعته زوجها وترك النشوز
تكون مؤنتها ونفقتها من مسكن وغيره على حسب حالهما ولا نفقة لها ولا كسوة مادامت
ناشرة وليس لابيها ولا لغيره منه عن زوجته الاخرين حيث كانت كل منهن بمسكن
ومؤنة وحدها وكان يعدل بينهما شرعاً (اجاب) نعم النشوز معصية فلا تقر عليه
الزوجة فاذا رجعت الى طاعة زوجها لها النفقة عليه بقدر حالهما فلا نفقة لها حال النشوز
وهو الخروج عن طاعة الزوج ومسكنه الشرعي بغير حق وليس لابي الزوجة ولا لغيره منع
الزوج عن التوجه لزوجته الاخرين والمحال هذه بدون وجه شرعي اذا قسم بين الزوجات
فرض والمنع من فرائض الله اثم كبير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان يملك جارية
بيضاء واستولدها فولدت بنتاً ثم نجزعتها ثم بعد ان ماتت بنتها من سيدتها تزوجت
بغيره ثم طلقها الزوج الاجنبي بعد الدخول عدة تزيد على ستة اشهر والا ن تريد الزام
معتقها المذكور بنفقتها بدون سبب موجب لذلك مع انه اخلى سبيلها ولم يستخدمها
فهل والمحال هذه لا يلزمه ذلك شرعاً ولا تجب عليه نفقتها (اجاب) ليس للعتقة المذكور
الزام معتقها بنفقتها والمحال ما ذكر بدون سبب موجب للنفقة عليه لها من زوجية او
قرابة او ملك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من اهل مصر سافرت مع اهلها الى جهة
فوق مسافة القصر وتزوجت في تلك الجهة برجل وعقد عليها ودخل بها فيها
وعاشرهما مدة من السنين ورزقت منه ابناً ولاد ثم طلقها الزوج المذكور في تلك البلدة
وبعد انقضاء عدتها فيها قد فرض لها كل يوم نفقة لا ولادها القصر وذلك على يد الحاكم
الشرعي ثم رجعت الى مصرها بابناً ولادها واقامت فيها مدة من الشهور حتى تجتمع لها قدر
معه لوم من الدراهم ثم سافرت الى بلد الزوج وطالبته بالمبلغ المذكور فامتنع من ذلك

١٢٨٣

٧

مطلب خالعت على نفقة
الصغيرة وهي فقيرة لها
المطالبة بنفقتها ويرجع
بها عليها اذا ايسرت

رمضان

١٢٨٣

٩

١٢٨٣

٢٤

سنة شوال

١٢٨٣

٢٥

مطلب تستحق الام
المهر وض للا ولاد
وأجرة الحضانة مقيمة
كانت أو مسافرة باذن
أو بغيره

ذى القعدة

١٢٨٣

٧

مطلب تستحق النفقة
بالامتناع عن السكنى
مع اهله ولولم تنضرد
وهى فى بيت اهلها

١٢٨٣

١٢

مطلب فى شروط تقرير
القاضى النفقة على الزوج

متعللا بانها لم تسكن مقيمة عنده فى بلده فهل والحال هذه يجبر الزوج المذكور على دفع النفقة المتجمدة المذكورة لها ولا تسقط بعضى المدة المذكورة حيث كان هو وسرا ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) نفقة الاولاد الصغار اذا لم تستدنها الام باذن الاب او القاضى بعد فرضها اذا مضى عليها شهرا كثروا اختلاف فى سقوطها بعضى المدة المذكورة والذى عليه الاكثر سقوطها بذلك وجرى الزيلعى وأقره فى البحر والنهر وتبعه العلائق فى شرح التنوير على عدمه ونقل فى رد المحتار ما يفيد ترجيح الاول بخلاف أجرة حضانتهم فلا قائل بسقوطها بعضى المدة لكونها مستحقة على الاب نظير تربية اولاده القصر وأما السفر بالصغار من بلد الاب الى بلدة أخرى بينهما تفاوت ولم تسكن الاخرى وطنا للام قد وقع العقد فيها كما هنا بدون اذن وان كانت ممنوعة منه وللاب منعها من ذلك فلا يترتب على مجرد سقوط نفقة الاولاد وأجرة حضانتهم كما فى فتاوى قارئ الهداية حيث قال سئل اذا طلق الرجل زوجته وله منها صغير فقير فرض له فريضا وأذن لأمه فى الاقتراض والاتفاق عليه ثم سافرت مدة بغير اذن مطلقها ثم حضرت وطالبت بما أنفقته اجاب تستحق الفرض مقيمة كانت أو مسافرة باذن أو بغير اذن ولا تسقط بذلك نفقة الصغير وأجرة حضانتها اهـ والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل متزوج بامرأة وأقام بها مدة مع اهله ولم يعد لها مسكنا منفردا بمراقة وغلقه ثم بعد ذلك امتنع من الاقامة مع اهله وطلبت منه منزلا شرعيا تقسيم فيه معه خاليا عن اهله وأهلها فهل تجب لذلك وان لم يكن هناك ضرر من اهله فاذا امتنع الزوج عن احضار المنزل المذكور وأقامت فى منزل والدها حتى يحضر لها المنزل لا تكون ناشرة وهل للقاضى حيث لم تكن ناشرة ان يفرض لها نفقة عليه وهى فى منزل والدها حتى يحضر لها المنزل المذكور (اجاب) يجب على الزوج اسكان زوجته مسكنا شرعيا وهو الحال عن اهله وأهلها فلا يكون المسكن الذى فيه اهله شرعيا حيث لم تكن منفردة فيه بمراقة وغلق على حدة وبامتناعها من السكنى فيما ذكر لا تعد ناشرة ولولم يتحقق الضرر منهم مع الاختلاط فوجب لها النفقة مع امتناعها من السكنى معهم على هذا الوجه ولولم مكنت فى بيت اهلها في فرضها للقاضى لان امتناعها بحق والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة من ابيها بصدق معلوم ودفع لها ما تعرف بجعله من المهر والمهر هامة حتى حملت منه ثم بعد ذلك حصل بينه وبينها مشاجرة وتنازع حتى نفرها من معاشرته، وذهبت الى بيت اهلها فاهملها وتركها فى بيت اهلها مدة اشهر من غير اتفاق عاينها هل اذا رفته الى القاضى وطلبت منه أن تأكل معه بنفقة يفرضها القاضى عليه لئلا يكونها علمت منه انه يقصر عليها ومقصر فى حقها فى امر الاتفاق وأن يسكنها فى مسكن شرعى خال عن اهله وأهلها تجب لذلك واذا امتنع يفرض لها القاضى ذلك من غير رضاه (اجاب) فرض القاضى النفقة للزوجة مع عدم النشوز ومع حصوره مشروطا بمورا أحد ما طلب الزوجة ذلك من القاضى وان يظهر للقاضى مظهره فى الاتفاق

عليها وان لا يكون الزوج مائة بحيث يمكنها ان تتناول من طعامه كفايتها فاذا وجدت الشروط المذكورة يفرضها القاضي عليه اما اصنافا او يقوم الاصناف الكافية لها بقدر حالها بالدرهم ويا امره بدفع الدرهم التي هي قيمة الاصناف اليها بعد التقدير بها وكذا يجب لها على زوجها ان يسكنها مسكنا شرعيا خاليا عن اهله واهلها بقدر حالهما والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل ورزقت منه ولد فرفعت امرها الى القاضي تطلب من زوجها ان يسكنها مسكنا شرعيا على قدر حالهما وهم من اوساط الناس ففرض عليه قدر من النقود لا يكفي نفقتها بل فيه نقص فاحش عن الكفاية مع النظر لحالهما واسعار بلدتهما فهل اذا ظهر خطأ القاضي في تقدير هذه النفقة يكون ما قدره فيه نقص فاحش عن الكفاية على الوجه المسموع يفرض لها القاضي ما يكفيها بحسب حالهما على حسب سعر البلد في هذا الزمان ولا عبرة بما صدر ولا حيث كان فيه نقص فاحش عن الكفاية بحسب قيمة الطعام في زمن التقدير (اجاب) كيفية تقدير القاضي النفقة للزوجة بما ذكره في حواشي الدر عن البحر من انه ينبغي للقاضي اذا اراد فرض النفقة ان ينظر في سعر البلد وينظر ما يكفيها بحسب عرف تلك البلدة ويقوم الاصناف بالدرهم ثم يقدر بالدرهم كافي المحيط اما باعتبار حاله او باعتبار حالهما كما مر ثم قال وفي المجتبى ان شاء فرض لها اصنافا وان شاء قومه وفرض لها بالقيمة اهـ فحيث كان التقدير بالدرهم هو بالنظر في سعر الطعام الذي تحتاجه على حسب حالهما بقدر الكفاية وكان هذا القدر لا يفي بغير ما تحتاجه على هذا الوجه لا يكون معتبرا حيث ظهر خطؤه فقد صرحوا بان القاضي اذا ظهر له الخطأ في التقدير برده وبأن تصرف القاضي مقيد بالعدل فلا يتقدم الغبن الفاحش وفي تنقيح المحامدية سئل في رجل فرض عليه القاضي لولديه الصغيرين نفقة فوق القدر المعروف وفوق ما يكفيهما بكثير ثم ظهر امره للقاضي واخبره جماعة بفقره فخط عنه جانبوا وبقي قدر ما يكفيهما بالمعروف فهل يكون الخط صحيحا المجواب نعم ثم ينظر ان كان ما وقع عليه الصلح اكثر من نفقتهم بزيادة يسيرة فهي عفو وهي ما يدخل تحت تقدير المقدرين وان كانت لا تدخل طرحت عنه وان كان المصالح عليه اقل بأن كان لا يكفيهم براد الى مقدار كفايتهم بحراهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة واسكنها في مسكنه اللائق به وبها واقامت معه مدة وهي تتناول من الطعام والشراب الموجود بالمسكن المذكور الذي تحت يدها والزوج المذكور يا كل من الطعام المذكور من يدها ثم بعد مدة اساءت ادبها في حق الزوج ونجست من منزلها بغير اذنه عاصية له الى بيت ابوها فطلبها زوجها الطاعة فابت وطلبت تقرير نفقة عليه عند القاضي فاصدته بذلك الاضرار والتعنت بالزوج والحال ان الطعام والشراب وجميع اللوازم بمنزل الزوج تحت يدها بحيث يمكنها ان تتناول من ذلك في كل وقت ولم يكن الزوج المذكور مانعا عنها شيئا من ذلك وطلبت منه ايضا ان يأتيها بكسوة واثنية على

١٢٨٣

١٣

مطالب في كيفية
تقدير القاضي النفقة

سنة محرم

١٢٨٤

٣٠

ما عند هامن السكساوى التى اتى بها الزوج التى بعضها جديد لم يلبس والبعض قد لبس ولم يتخرق وباق به الانتفاع مدة طويلة ولم يمض على ما عند هامن السكسوة مدة من الزمان فهل حيث كان الامر كذا كز لا تجب لفرض النفقة ولا يجبر الزوج على الاتيان لها بكسوة زائدة على ما عند هاما على هذا الوجه وتجب على طاعة زوجها ويكون الزوج تعزيرها على ما حصل منها من اساءة الادب وقلة الحياء التى لا تليق به (اجاب) نعم لا تجب الزوجة لما طلبت من تقرير نفقة على زوجها المذكور حيث كان ذاماً ثمة يمكنها ان تتناول من طعامه وشربه ما هو كاف لثقتها بالثقة بهما اذ من شرط فرضها عدم ذلك كلاً لا يكون لها مطالبة بكسوة اخرى مع اتيانها لها بما ذكر من السكسوة ولم يمض على ذلك مدة تستحق فيها كسوة اخرى وتجب على طاعة زوجها القائم بحقوقها ولازمة مسكنه الشرعى حيث اوفاهما المجل وله تعزيرها على فعلها معه ما يوجب تعزيره لها شرعاً والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة فى المحروسة من ابياها بصداق معلوم ودخل عليها فيها وهما لها مسكنها شرعياً واسكنها فيه وجعل على نفسه كل يوم قدر معلوم من الدراهم نفقة لها وكتب لها بذلك ورقة مدموغة ودفع لها بعض النفقة ثم انه ترتب لها بدمته مبلغ معلوم من هذه النفقة لمدة أشهر مرضت فطلبته منه فامتنع من دفعها وتعلل بالانه طلبها من ابياها على أن يقيم بها فى بلده محل معاشه التى يدينها وبين مصر مسافة القصر فلم يمكنه ابوها من ذلك فهل يؤمر بدفع ما ترتب لها من النفقة المذكورة ولا عبرة بدعواه ولا تجبر على النقلة معه الى بلده المذكور ولا تكون بالامتناع من السفر معه الى بلده المذكور كورة ناشرة ويلزمه الانفاق عليها ودفع اجرة المسكن الذى هيا لها والحال هذه افيدوا الجواب (اجاب) نعم يؤمر الزوج بدفع ما ترتب عليه من دين النفقة التى رتبها على نفسه لزوجته المدة الماضية اذ لم تكن ناشرة ولا تعد بالامتناع عن السفر مسافة القصر كذلك اذ لا تجبر على الانتقال الى ما ذكر ويؤمر بالانفاق عليها والحال هذه وعليه اجرة المسكن لربه حسب ما تراضيا عليه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل انتقل من محلة الى محلة اخرى وترك زوجته ولم يترك لها نفقة ولم تقدر عليه لابقضاء ولا برضا وغاب مدة فارادت الزوجة محاسبة زوجها على نفقة المدة الماضية عن كل يوم مقدار معين على قدر حالهما فهل والحال هذه لا يجب على الزوج لزوجته نفقة المدة الماضية اذ اطالت المدة حيث لم تقدر عليه لابقضاء ولا برضا وكانت مدة غيبته زيادة عن شهر افيدوا الجواب (اجاب) نفقة الزوجة لا تصير ديناً بالابقضاء أو الرضا فاذ لم تقدر ومضى شهر فاكتر لا تجب لما مضى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تشاجر مع زوجته وأخرجها الى دار والدها واقامت بها الى حين وضع حملها منه وهى على عصمة فطالبت زوجها بمسكن شرعى وكسوة ونفقة فهل لها ذلك ويجبر الرجل على ذلك حيث كانت مسلمة نفسها اليه غير ناشرة افيدوا الجواب (اجاب) يجب على الزوج المذكور

ذى الحجة

١٢٨٤

١٨

ربيع الثانى

١٢٨٥

٢١

رجب

١٢٨٥

٢١

الاتفاق على الزوجة المذكورة واسكانها مسكنا شرعيا والحال ماذكر بالسؤال وإذا امتنع يجبر على ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وفرض لها على نفسه نفقة عدة بضاكل منهما واختياره ومضت مدة ولم يدفع لها ما عليه من النفقة التي استحقها في تلك المدة التي مضت فهل يكون ملزوما بدفع ما عليه من النفقة حيث كان تقرير النفقة المذكورة بضاكل منهما واختياره ولم تنقض العدة (اجاب) نعم يلزم المطلق المذكور بما قرره على نفسه من نفقة عدة مطلقة له ماضى ويجبر على دفع ذلك لها والحال ماذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر مؤرخه ٣ محرم سنة ١٢٨٧ مضمونها تقدم عرض لهذا الطرف من امرأة تسمى سيدة بنت احمد سراية الزيات بأن زوجها المدعو حسنا فندى زاهدا تركها هي وبناتها منه الثلاث واقام بجهة اطيانه بمديرية بني سويف وبأنه تقدم طلبه وبواسطة محكمة مصر تقرير عليه يوميا ثمانية قروش نفقة وتلتس حصولا على ما تقرر وبالتقرير للمديرية بني سويف ورد منها الافادة أن المذکور أجاب ان قول المرأة بأنه مقرر لها ثمانية قروش يوميا مخالف للشرعية لعدم رضاها بالتوجه والافادة معه بتلك الجهة ولهذا وكون أصل العقد عليها كان بمحكمة بني سويف بروم الاستفتاء عن ذلك وحيث بالتقرير لمحكمة مصر بقصد ورود الافادة عن معلوماتها في ذلك قد وردت الافادة رقم ٧ م ذى الحجة سنة ١٢٨٦ بأنه صار نسخ صورة ما صار بين المحرمة المذكورة وزوجها بمعرفة الشيخ حسين الحفناوى كاتب الدعوى فبناء عليه اقضى تحريره لمضرتكم لكي ترد الافادة اللازمة عما يقتضيه المحكم الشرعى (اجاب) قد صار مطالعة صورة الدعوى الموجودة ضمن أوراق هذه القضية المطلوب فيها تقرير النفقة من الزوجة المذكورة لها ولبناتها مع امتناعها عن السفر معه من مصر الى محل اقامته بكموم الرمل بمديرية بني سويف بناء على كون المسافة مسافة قصر مع اعترافه بذلك وصار تقريرها حسب الموضح بتلك الصورة والمحكم الشرعى صحة التقرير المذکور على الوجه المستطور ولومع الامتناع عن السفر الى مسافة القصر اذا لا يجبر الزوجة على الانتقال معه لمثل ذلك وان كان الزوج المذکور ينازع الآن في كون المسافة مسافة القصر حسب ما يستفاد من جوابه في المديرية لكون الاقراجة على المقر فيعامل بموجبه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وخرجت من بيته بغير اذنه ومكنت في بيت والدها ثم دعاها زوجها لطاعته والرجوع الى بيته كما كانت مرارا فامتنعت فهل يعد هذا من النشوز وللقاضى جبرها على معاينة الزوج المذکور ولا تقر على ذلك حيث قبضت منه مقدم الصداق ولا يلزم الزوج نفقة ما مدت مكنتها في بيت والدها ولو مدة طويلة (اجاب) خروج الزوجة من مسكن زوجها الشرعى الخالى عن اهلهما بلا وجه شرعى بدون اذنه نشوز وهو معصية فلا تقر الزوجة عليه بل تؤمر بطاعة زوجها ولزوم مسكنه حيث لا مانع ولا تستحق النفقة ما دامت ناشزة والا

سنة

صفر

فلما النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من اهل دمياط واقام معها في بلد هامدة يسيرة ثم انتقل بها من دمياط الى دمنهور البحيرة واقامت معه هناك مدة ثمانية اشهر ثم استأذنت زوجها في زيارة ابويها بدمياط فأذن لها وسافرت مع محرم لها ثم بعد سفرها الى بلدها تزوج عليها امرأة من اهل دمنهور ومسايلة بها خبر زواجه عليها امتنعت من العود له ثانيا لكونها لا تأمن على نفسها من ضرر ضررتها في الغربة فهل اذا طلبها زوجها لتقيم معه هناك وامتنعت هي من السفر لكون المسافة من دمياط الى دمنهور فوق مسافة القصر ورغبت الاقامة بدمياط تحجب لذلك ولا تجبر على السفر معه ولا بعد امتناعها من السفر نشوزا أم لا واذا كان امتناعها من السفر معه لا يعد نشوزا والحال ما ذكر فهل لها وهي في بلد هامدة مطالبة زوجها بالنفقة والمسكن اللاتقين بحالها لكونها مخدرة ولما أخذ ضامن بذلك أم لا واذا كان لها مطالبة بالنفقة والمسكن ببلدها وامتنع الزوج من الاتفاق عليها ومن سكنها ببلدها فهل للعائم الشرعي جبره وجبسه على ذلك أو على مفارقتها بالطلاق في هذه الحالة أم كيف الحكم (اجاب) نعم تحجب للاقامة في بلدها ولا تجبر على السفر معه الى تلك البلدة والحال هذه ولا يعد امتناعها من ذلك نشوزا ولها مطالبة زوجها بمسكن شرعي وبالاتفاق عليها بقدر حالهما واذا امتنع من الاتفاق عليها مع وجوبه يحبس ان كان موسرا بعد ظهور عدم اتفاقه كما يحبس مع اليسار لدفع نفقتها المفروضة أو المتراضى عليها المدة ماضية لو امتنع من ايصالها اليها مع عدم السقوط ولما أخذ كفيل بهامع غيبته استجسانا وعليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر مؤرخة ١٠ راسنة ١٢٨٧ مضمونها متعلق بمادة التشكيك الواقع من الحرمة سيده بنت أحد سرايات الزيات في شأن النفقة المقررة على زوجها حسن أفندي زاهد المدة طلبه تحصيلها منه السابق ورود افادة حضرته كم عن هذا الخصوص في ٥ محرم سنة ١٢٨٧ المسطرة في باب النفقة من هذه الفتاوى في هذا التاريخ وتجرر المديرية بنى سويف بما لزم لاجل الحصول على مطلوبها فوردت افادة المديرية في ٣ الجاري بما يفيد عدم اقتناع الافندي المذكور لانه لم يكن متطلبا الاستفتاء عن مسافة القصر بل مقصوده الاستفتاء عما اذا كانت الزوجة تجبر على التوجه لمحل عقد هام لا ولذا اتروم المديرية الاستفتاء عن ذلك من حضرته كم (اجاب) لا يترتب على مجرد كون المحل الذي يريد الزوج نقل زوجته اليه هو محل العقد عليها جبرها على الانتقال اليه بحيث لو امتنعت من ذلك تعد ناشزة بل محل العقد وغيره سواء في الحكم وانما المدار في وجوب جبرها وعدمه على كون ما يريد انتقالها اليه بعيدا مسافة القصر أو قريباً دون ذلك بعد أن لم تكن ناشزة وقد افدنا الحكم سابقا عن ذلك في جوابنا الاول المسطر في باب النفقة بتاريخه محرم من هذه الفتاوى والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر في ٢٣ جاسنة ١٢٨٧ مضمونها تو جد نفوذ جزئية في صندوق

١٢٨٧

١٦

مطلب للزوجة اخذ
كفيل بالنفقة مع غيبة
الزوج

ربيع الاول

١٢٨٧

١٢

١٢٨٧

١٣

الایتام بأسماء قصر أرباحها المستخرجة بطريق الدور الشرعی لا تنكفي قوتهم الضروري
ولیس لهم ايراد من الخارج فهل يسوغ صرف شيء من تقودهم الاصلية التي آلت اليهم
بطريق الوراثة الشرعية من مورثيهم حيث تحقق عدم كفاية الارباح المذكورة
ويكون الصرف لام القاصر اذا كان في حضانتها ولا ينفق تصديق الوصي على ذلك
حاضرا كان أو غائبا فالمقصود افادة الحكم الشرعی في هذه المسئلة (اجاب) لام القاصر
الذي هو في حضانتها ان تهالب وصيه الشرعی بكفايته من النفقة من ماله الموجود سواء
كان رجحا أو رأس مال فلو لم يكن الربح كافيا فلها أخذ ما يكفي من رأس المال وللوصي
قبض ذلك المقدار من هو في جهته ودفعه لام الصغير أو امر من بيده المال بدفعه اليها فان
لم يكن الوصي موجودا يفرض القاضي ذلك في مال الصغير أو امر من بيده المال بدفعه
اليها من مال الضرر عنه حيث كان من بيده المال مترا بالمال وبالصغير والله تعالى أعلم
(سئل) بافادة من بيت مال مصر في ٣ رجب سنة ٨٧ مضمونها ماورد جواب الحكم الشرعی
من فضيلتكم بان لام القاصر الذي هو في حضانتها مطالبة الوصي الشرعی بكفاية القاصر
من النفقة ولو لم يكن الربح كافيا لها أخذ ما يكفي من رأس المال وللوصي قبضه ودفعه لها
أو امر من بيده المال بالصرف اليها ان كان حاضرا وان كان غائبا يفرض القاضي ذلك
من مال الصغير الى آخر ما ذكر وسبق قيده قبل هذا في هذه الفتاوى بتاريخ غايه جادی
الاولی سنة ٨٧ والمحال انه صار استحضار الوصي وسئل من ذلك فاجاب بعدم التسليم في
الصرف لام القاصر من المال وذكر في اجابته اما ان تسلم القاصر الذي هو في حضانتها اليه
ويجری الصرف عليه تبرعاً منه واما ان ترضى بأرباح ماله البالغ قدرها خمسة وعشرين قرشا
صاغاً في كل شهر فهل يجبر الوصي على الصرف من رأس المال شرعا اذا كانت الارباح
لا تنكفي ولا يعتبر رضاه وقبوله أم كيف ولذا اقتضي ترقيمه لفضيلتكم لترد افادة الحكم
الشرعی لاجل اعتماده والاجراء بموجبه مع تقدير ما يجب صرفه لام القاصر اذا كان في
حضانتها باعتبار اليوم الواحد (اجاب) ذكر في رد المحتار من الحضانة انه لو كان الاب
حيئا وطلبت الام النفقة من مال الولد وأراد الاب تربيته عنده بمال نفسه لا يسقط حق
الام مع ان الاب أشفق من الاجنبية نعم لو كان للاب أم أو أخت عنده تحضن الولد بمجانا
ولا يرضى من هو أحق منها الاب بالاجرة فاما أن تربيته عنده بالاب وهذه تقع كثير انتهى
فيؤخذ من هذه العبارة ان الولد المذكور يبقى عند أمه وتفرض نفقته في ماله بالمعروف
بلا زيادة على كفايته وهذا غير معين شرعا بل بحسب حاله وقدر ماله ولا يسقط حضانة
الام بطلب وصيه أخذه من أمه وتربيته بمجانا من مال نفسه لافرق بين كون الوصي
أجنبيا من الصغير أو عاصبا كالم إذا الاب مقدم على غيره من العصبات ومع ذلك لا يسقط
حق الام للاب بذلك فغيره من العصبة بالاولى بناء على ما سبق نقله عن رد المحتار والله
تعالى أعلم (سئل) بافاده وارده من وكيل محافظة مصر في ٤ جاسنة ٨٨ مضمونها

رجب

١٢٨٧

فيما تقدم عرض لهذا الطرف من المرأة عديلة بأن زوجها المدعو حسنا حسينا أفندي
 تعين كاتباً بدرسة قوله وتو جهه وتر كهاى وأولادهما منه بدون ترتيب نفقة لمصر وفهم
 ولما تحرر لديوان الاوقاف بالزم على ما عرض من المرأة المذكورة وردت افادة الاوقاف
 المؤرخة ٢٤ واسنة ٨٨ بناء على ما اجيب به من الافندي المذكور الذي بتفهميه
 للمرأة المذكورة بواسطة أخيها اعطيت منها اجابة تلتبس فيها احالة المادة على حضر تكم
 لينظر فيما يقتضيه المحكم الشرعى وبناء عليه اقضى بحريره لحضر تكم تؤمل ورود
 الافادة بما يقتضيه المحكم الشرعى في ذلك (اجاب) يجب على الزوج المذكور الاتفاق
 على زوجته وولديه القاصرين منها الذين في حضانتها حيث لم تكن ناشرة ولا تجبر على
 السفر من مصر التي هي بلدتها ومحل العقد عليها الى جهة قوله لبعدها عما ذكره
 مسافة القصر ولا تعد بالامتناع عن ذلك ناشرة ولما حكم الشرعى بقرير النفقة عليه لها
 ولولديها مع غيبته بشروطه على المقتضى به والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من
 المالية بتاريخ جمادى الاولى سنة ١٢٨٨ مضمونها في شهر شوال سنة ٨٦ تقدم لديوان
 المالية عرض من امرأة تدعى مبروكة بأن زوجها المسمى يوسف الشظري بنى المستخدم
 بوابور غرة ١٥ بجهة الخراطوم توجه لتلك الجهة في سنة ٧٩ وتر كها بدون ان يرب
 لها معاشا والتست مخاطبة السودان بأنه اما ان يرب لها جانب معاش من استحقاقه واما
 أن يرسل لها ورقة طلاقها ليعيها على معاشها ولما تحرر للعكس كمدارية عن استجواب
 زوجها المذكور عن ذلك وردت افادتها بناء على ما اجابه من ان استحقاقه والحال هذه
 انما هو يكفي مصاريف نفسه الضرورية وقوانه يريد توجهها للطرفه وان كان القصد
 طلاقها فيؤخذ منها جواب يبراهته ويرسل له وعند ما يجري ما هو مطلوب وبتفهم
 المذكورة ذلك رغبت طلاقها منه وحررت عليها وثيقة باختم أشخاص بأنها ابرأت ذمة
 زوجها المذكور من مؤخر صدقاتها وغيره وأرسلت للحكمه دارية فالان وردت افادتها في
 ١٩ ربيع الاول سنة ٨٨ بأن المذكور طعن في تلك الوثيقة بأوجه نظرت
 بالشرعية وأعطى له حق بموجب افادة قاضى السودان من تلاوة الافادة المرقومة هنا
 وجدت تتضمن انه لا يسوغ شرعاً وقوع طلاق المذكورة الا بحضور الوكيل الشرعى
 عنها ومعه اعلام شرعى وشهود الطريق أو توكيل من تختاره بالسودان على ما ذكر
 بموجب اعلام من محكمة مصر ومعه الشهود أيضاً وحيث انه بحضور المذكورة
 وتفهميهما ما توضح اجابت بأن توجه الوكيل والشهود يلزم له مصروف جسيم مع كونها
 ليست تملك قوتها الضرورى فضلاً عن استعراقها في الديون وانها ترغب اما ترتيب
 النفقة الكافية لتعيشها من قبل زوجها واما خلاصها لزم تحريره لحضر تكم وارسل
 الاوراق المتعلقة بهذه المادة تؤمل الاطلاع عليها والتكرم بافادة المحكم الشرعى في ذلك
 (اجاب) قد صار الاطلاع على هذه الافادة المشتملة على ما تضمنته أوراق هذه المادة

وطالب الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي فيها والجواب عنه ان الذي ينبغي الا ان هو ان
يتحرم من المالبة لمحكمة مصر بتقرر بنفقة شرعية للزوجة المذكورة على زوجها
الغائب المذكور بطلبها حسبما تقتضيه اصول الشريعة الغراء وتبين للمحكمة مقدار
مرتبات الزوج المذكور لتجربى ملاحظة حال الزوجين عند تقرير النفقة وترسل تلك
الافادة ومعهما الزوجة المذكورة للمحكمة لاجراء المقتضى وبانتهاء التقرير وورود الافادة
من المحكمة عن مقدار ما يقرر لها من النفقة على الزوج المذكور بصير حيز مقدار النفقة
المقررة في المستقبل من استحقاق الزوج ويصرف لها ما دامت مستحقة لذلك الا ان يرسل
له ازوجها مقدار المستحق لها ويستمر ذلك الى ان يطلقها وتتقاضى عدتها منه او يموت
أحدهما او يصدر منها ابراء شرعي لزوجها عن النفقة في ضمن الطلاق أو الخلع ولا تجبر
على ذلك ولا على السفر الى بلاد السودان ومع ذلك لو ابرأت زوجها عن مهرها المستحق
لها او ديون ثابتة لها عليه ابراء مطلقا غير معلق على الطلاق أو الخلع يصح ابراء الزوج
لو طلقها بعد ذلك طلاقا ثابتا غير معلق على ذلك يقع الطلاق ولو حرر كل من الزوجين سندا
بما يصدر من قبله مذكروا شهد كل منهما على نفسه بذلك يصح ويحل للزوجة دينانة
بعد انقضاء عدتها التزوج بغيره كما ان الزوج تبرأ ذمته من ذلك في الواقع اما لو حصل
التباحث في شيء من ذلك يتوقف ثبوته على شهادة الشهود بوجهها الشرعي واما سقوط
نفقة العدة فلا يحصل الا اذا جعلت عوضا في الخلع أو الطلاق وذلك بعد اقامة وكيل من
قبلها على الوجه الذي يرغبه الزوج واقامة وكيل مفوض من قبله بالطلاق على الوجه
الذي يتفقان عليه وحضور الوكيل المذكور باعلام وشهود من طرف الزوج المذكور
الى محل الزوجة واجراء الصيغة المقتضاة بينهما وهذا امر زائد على ما يقتضى اجراؤه الا ان
من تقدير النفقة لها على الوجه المتقدم ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته طلقة رجعية مسبوقه بمثلها في مجلس واحد وهي حامل منه ولما ولد ان منه
لم يبلغا سن الحضانة وتطلب منه نفقة لها ولاولادها ومسكنها ولهم فهل تجاب لذلك
ويؤمر الزوج بذلك كله بالامر اللائق بحال الزوجين فيما ذكر واذا طلب ان يسكنها
هي واولادها في بيت فيه اجاؤها واهله الذين يؤذونها بالقول والفعل من غير رضاها
لا تجبر على ذلك ويؤمر باسكانها في بيت خال عن أهلها لائق بحالهما حيث راجعها بعد
الطقتين المذكورتين وهي في عدته الى الآن ولم تضع الحمل (اجاب) على الزوج
المذكور نفقة الزوجة المذكورة بقدر حالهما ونفقة اولاده منها المذكورين واسكانهم
في مسكن شرعي خال عن أهلها وأهلها واذا تحقق الايداء من أهلها في المسكن لا يكفي
اسكانها في دار فيها من ذكر ولو في بيت منفرد منها له غلق ورافق والا كفى والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلب من زوجته ان يسكنها معه في مكان خال عن أهلها وأهلها
وله دار مشتملة على مكان أسفل له غلق ومنافع على حدته ساكنة فيه أسسه واخوانه

ومكان

ومكان علوى له غلق ومنافع على حدته أيضا ويريد ان يسكن فيه مع زوجته والحال ان
 اهل الزوج يؤذونها بالقول وبالفعل وتسمع صوتهم من اسفل المسكن ويضارون بها ولا
 ترضى بالسكنى فيه فهل لا يجاب لذلك ولا تجبر على السكنى معه فيه أو تؤثر بالسكنى معه
 والحال هذه (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن شرعى خال عن أهله سوى طفله
 الذى لا يفهم الجماع وأهلها ومسكن من دار له غلق وموافق على حدته يكفيها اذ لم يكن
 فى الدار من أقارب الزوج من يؤذيها فاذا تحقق الايذاء من الاقارب على الوجه المذكور
 فى السؤال يكون لها طلب مسكن غيره والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طابت
 منه زوجته ان يسكن بها فى مسكن شرعى لا يحصل لها منه وحشة ويكون بين قوم
 صالحين وتأمن فيه على نفسها وأهلها وخال عن أهله وأهلها ورفعته الى المحاكم الشرعى
 وأم بذلك حكم طلبها فرضى وامتل ثم بعد أيام رجع الى المحاكم الشرعى وقال
 لا أسكن بها الا فى بيتى الذى فيه أهله أحمأوها والحال ان بيتهم لم يكن فيه غير أهله أحمأها
 واذا حصل منه أو منهم اضرار لم لا تجتمع بشهد عليهم بذلك والمسكن الذى هيأه لها فى
 بيتهم المذكور لم يكن فيه كنيف ولا مطبخ وغير تام المرافق فهل لا تجبر على السكنى
 فيه والحال هذه يؤمر الزوج باسكانها معه فى محل شرعى تام المرافق وخال عن أهلها
 وتجاب لما طلبت منه (اجاب) على الزوج اسكان زوجته مسكنا شرعيا خاليا عن أهله
 وأهلها وبيت منفرد من دار له غلق وموافق على حدتها كفاها المحصول المقصود اذالم
 يتحقق شرعا وجود من يؤذيها من أقارب الزوج أو الضرائر واذالم يكن للمسكن الذى
 أعده الزوج المذكور كنيف ومطبخ على حدته لا يكفيها ولها ان تطالبه بغيره والا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنها ثلاث سنين
 فخصنتها أمها وصارت فى حضانتها حتى صار سنها عشر سنين ولم تطلب المرأة المذكورة
 من مطلقها المذكور نفقة ولم يقرر لها ولا البنت شي ولم يتراضيا على شي تلك المدة ثم
 الآن أرادت المرأة المذكورة أخذ نفقة بنتها المذكورة لمدة الماضية المذكورة فهل
 لا يجاب لذلك شرعا والحال هذه ولا يلزم المطلق المذكور لها شي من ذلك وله أخذ البنت
 المذكورة من أمها حيث بلغت السن المذكور جبراعليها (اجاب) ليس للام
 المذكورة مطالبة مطلقة بانفقة ابنتها منه عن تلك المدة حيث لم تكن مقررة من قبل
 القاضى ولا حصل عليها التراضى فتسقط المطالبة بها والحال هذه وللأب ضم ابنته اليه
 حيث بلغ سنها عشر سنين والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة قرر لها القاضى نفقة معلومة على
 زوجها دفع اليها منها مبلغا عن شهر وستة أيام فاقامت فى محل طاعته تلك المدة ثم خرجت
 عن طاعته وطلبها فامتنعت وأشهد عليها ثم رفع أمرها الى ذلك القاضى فحكم باسقاط
 نفقتها مادامت ناشرة واستمرت على ذلك مدة شهرين ثم أرادت جبر زوجها على أداء
 النفقة المذكورة ورفعت الامر الى القاضى فقرر خطابا للمحكى تضمن تحصيل نفقة

١٢٨٨

٢٨

١٢٨٩

محرم
١٨

جمادى الاولى

١٢٨٩

٢٢

سنة

رجب

١٢٨٩

٢

١٢٨٩

٢٦

ذى القعدة

١٢٨٩

١٩

صفر

١٢٩٠

٠

الشهرين المذكورين من الزوج فهل والحال هذه تسقط نفقتها بخروجها عن طاعته
وليس لاحد جبره على اعطائها نفقة الشهرين المذكورين حيث الحال ماذكر (اجاب)
اذا تحقق نشوز الزوجة وهو خروجها عن طاعة زوجها ومسكنه الشرعي بعد ابقاء محل
صداقها بدون اذنه تسقط نفقتها المفروضة ولا تستحق النفقة مادامت كذلك فلا يؤمر
الزوج باعطائها نفقة تلك المدة اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته وأعطاهام مؤخر صداقها ولم يفرض لها شيئا على يد قاض ولم يراضيا على شيء
حتى مضت مدة تزيد على ستة أشهر فهل اذا طالبت به بنفقة المدة الماضية لا تجاب لذلك
ولا يجبر الرجل المذكور على دفع شيء لها أم كيف الحال (اجاب) نعم لا نصير النفقة ديناً
على الزوج المطلق بدون فرضها بالتراضي أو قضاء القاضي فتسقط بمضي مثل تلك المدة
ويؤمر بالاتفاق عليها في المستقبل الى انتهاء عدتها وتفرض عليه بقدر حالها حيث
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر وهي من أهالي مصر وأقام
معها فيها مدة ثم فرض على نفسه نفقة لها في كل شهر قدر ما معلوما من الدراهم واشهد على
نفسه بذلك بينة شرعية ثم سافر الى بلدة تزيد على مسافة القصر وأراد ان يطلبها الى البلدة
المذكورة لتقيم فيها فهل لا يجاب لذلك ولا تجبر على السفر الى البلدة المذكورة حيث
كانت فوق مسافة القصر ويجب على الزوج المذكور النفقة الشرعية لها وهي مقيمة
في مصر المذكورة التي تزوجها فيها ويجبر على دفع ما قدره لها على نفسه من الدواهم
في المدة الماضية وما الحكم (اجاب) لا تجبر الزوجة المذكورة على السفر من مصرها
التي تزوجت فيه الى زوجها مسافة السفر على ما عليه العمل وتجب لها النفقة على زوجها
مع الامتناع عن السفر المذكور اذا لم تكن ناشزة ويؤمر بدفع ما قدره لها على نفسه من
النفقة في المدة الماضية اذا لم يوجد ما يسقطها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته
من آخر قبض محل المهر بتمامه وأقامت بمنزل زوجها حتى ولدت ثم خرجت بغير اذنه
وامتنعت من الإقامة معه متعللة بأنه فقير لا يقدر على الاتفاق عليها ويريد أبوها التفريق
بينهما بسبب فقره فهل لا يفرق بينهما شرعاً وتفرض لها النفقة بحسب حاله وحالها وتجب
على الإقامة معه في مسكن خال عن أهله وأهلها ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة وليس لأبويها
الدخول عليها في كل يوم وللزوج منعها عن القراء عند الزيارة أفيدوا الجواب
(اجاب) لا تفرق عندنا بين الزوجين بالعجز عن النفقة على فرض تحققه وتفرض لها
بحسب حالها وعليه اسكانها في مسكن لا تق شرعي خال عن أهلها ما يؤمر بطاعته ولزوم
مسكنه المذكور اذا كان قائماً بحقوقها الشرعية وليس له منع أبويها من الدخول عليها
في كل جمعة بدون استقرار كما يكون لها زيارتها في كل جمعة مرة وفي لزوم المؤنسة
والاتفاق على خادمها تفصيل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة مدخول
بها ومدفوع لها مقدم صداقها وهوقائم بحقوقها الشرعية وكان ساكناً معها في مسكنه

ربيع الاول سنة

مع زوجة أخرى فطلبته لدى القاضي فقرر عليه لها نفقة وأمره أن يسكنها في مسكن شرعي خال عن ضررها وأهلها فامتثل لذلك وهيا لها مسكن شرعي خاليا عن أهلها وأهلها وزوجته ولا ثقبها وطلبها إلى الانتقال إلى ذلك المسكن فامتنعت بدون وجه شرعي وتريدان يطلقها ويساعدها على ذلك زوج أمها فهل تجبر على الانتقال معه إلى مسكنه الشرعي ولزوم طاعته والحال ماذا كرولا يجبر على الطلاق أفيد والجواب (اجاب) نعم تجبر الزوجة المذكورة على طاعة زوجها المذكور ولزوم مسكنه الشرعي ولا تفر على النشور لانه موصية ولا يجبر على طلاقها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقير عاجز عن الكسب بسبب فقد بصره ولا مال له أصلا ولا صنعة له أيضا الآن بسبب فقد بصره ولا رجل المذكور أب موسر غني من أغنياء المسلمين فهل إذا أثبت أن الأب المذكور موسر وغني يجب أن يتفق على ولده المذكور حيث أنه فقير عاجز عن الكسب كليا (اجاب) تجب النفقة لولده الكبير العاجز عن الكسب كأنني مطلقا ومن أي من به مرض فزمن والمراد ههنا من به ما يمنعه عن الكسب كهي وشل ولو قدر على اكتساب مالا يتكفيه فعلى أبيه تكميل الكفاية كما في الدرر والمختار من النفقة وهذا متفق عليه إذا كان الأب موسرا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت لها مال امتنع أبوها من الانفاق عليها من ماله لأجل ذلك فهل لا يجبر الأب على أن يتفق عليها من ماله والحال هذه (اجاب) لا يجبر الأب على الانفاق على ابنته من ماله إذا كان لها مال تنفق على نفسها منه أو شرط الجواب النفقة على الغير فقر المنفق عليه سوى الزوجة فلو غنيا كانت النفقة في ماله والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بالنفقة مدة طويلة تزبد على إحدى عشرة سنة ولم يكن بينهما تراض على شيء تنفقه ولم يقض قاض عليه شيء كذلك والآن يطلبه وكيلها بنفقة المدة الماضية المذكورة فهل لا يجاب لذلك وإذا أوقع الزوج طلاقها في زمن ماض وهو غائب على يد بيعة شرعية ولم تعلم به حتى مضت مدة طويلة وثبت بالبيعة وقت الطلاق تكون عدتها من وقت إيقاع الطلاق ولا يلزمه نفقة ما زاد على العدة (اجاب) لا تجب نفقة الزوجة لمدة طويلة ماضية بدون قضاء أو تراض عليها بل تسقط وإذا ثبت في وجهها أو وكيلها بالخصوص صدور طلاقها من زوجها في زمن ماض بالبيعة الشرعية بتاريخ معلوم بل يطلقها على يد الشهود يحكم بقوعه من وقت الطلاق ولو لم تعلم به وتعتبر العدة من حين الطلاق حيث كان مشهرا ولا تستحق نفقة ما زاد على العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وساكن معها في مسكن شرعي وقائم بحقوقها الشرعية ولها والدة وأخوة يريدون أن يكتسوا عندها في مسكن زوجها المذكور وعلى وجه القرار لئلا يولوا بها بدون الزوج فهل حيث الحال ماذا كريس لهما أن يمشوا عند الزوجة المذكورة بلارضا الزوج ويكون لهم زيارتها بلامكث (اجاب) نعم ليس لوالدة الزوجة والأخوة المذكورين الإقامة عند الزوجة في

١٢٩٠ ٢

ربيع الثاني

١٢٩٠ ٢٨

شعبان

١٢٩٠ ١٨

١٢٩٠ ١٨

ذي القعدة

١٢٩٠ ١٨

ربيع الاول

سنة

مسكن زوجه ابداون رضاه وله منهم من القراء عند هاتي مسكنه ولا مهاز يارتها في كل جمعة مرة ولا اخوتها في كل سنة مرة على المختار يدون قرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة غنية لها مال وعقار اعترافا عنه فنصب زوجها المذكور قيما شرعيا مدة وتحصل لها مبلغ دراهم عنده ثم عزل الزوج المذكور بحجة شرعية ونصب عليها اخلافه من طرف الشرع وبمحاسبة الزوج المعزول ظهر طرفه مبلغ دراهم معلومة فادعى الزوج المذكور انه لا يلزمه نفقة زوجته المذكورة لكونها غنية ومعنوية وانه يتفق عليها من مال نفسها الذي طرفه الى حين سداده مع ان زوجته المذكورة لم تمنع نفسها منه ولم تخرج عن طاعته وللآن ساكنة ومقيمة في منزله فهل والحال ماذكر لايجاب لذلك ويلزم بنفقة زوجته مادامت في عصمة وطاعته ولا يلزمها نفقتها من مالها ويجبر على دفعه للتولي عليها شرعا (اجاب) نفقة الزوجة واجبة على زوجها ولو صغير الا يقدر على الوطء او فقير امسيلة كانت او كافرة كبيرة او صغيرة تطيق الوطء او تشتهى للوطء فيما دون الفرج فقيرة او غنية مدخولا بها أولا او كانت رتقاء او قرناء او معنوية او مجنونة او كبيرة لا توطأ بحكم كبيرها اذا لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق كما صرحوا به واذا كان قبل الزوج مال لزوجه المعنوية يؤمر بادائه الى وليها الشرعي حيث لا مانع وليس له انفاقه عليها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فغضبت عندها لها ثم طلبته عند القاضي فقرر لها في نظير النفقة قدرا معلوما من الدراهم كل يوم وفي نظير الكسوة قدرا معلوما من الدراهم كل شهر وامر باخلاء منزل شرعي لها فالتمز بذلك وأخلى لها منزلا شرعيا وأرسل لها رجلين لاحضارها في ذلك المنزل فامتنعت فاشهد عليها انها لم تحضر في ذلك المنزل وتكون تحت طاعته لان نفقة لها فلم تمتثل واستمرت ناشرة نحو شهرين الى الآن ثم الآن تطالبه بما قد رلها في نظير النفقة والكسوة فهل والحال ماذكر لا يلزمه ذلك لامتناعها من محمل طاعته بغير حق حيث دفع لها بمحل الصداق أم كيف الحال (اجاب) لان نفقة للزوجة المذكورة على زوجها والحال ماذكر مادامت ناشرة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر مؤرخة ٢٩ ربيع الآخر سنة ٩٢ مضمونها ابنا على ما صدرت به مكتوبة سعادة كاتب ديوان الخديوي في شأن نفقة عثمان سنوات ومصاريف جهازه وثمان كسوة فاطمة كريمة الحاج عثمان اغا لتاجر الذي تركها بالاستانة المحررة للضبطية ووردت افادتها في ٢٤ الجاري ومعه اجابة معطاة من الحاج عثمان المذكور موضح فيها ان كريمة لم يرتب لها نفقة ولا مصروف من طرفه ولا من طرف القاضي وانها بلغت من السن نحو ثلاث عشرة سنة وشرعيا لا يكون له ولزوما بمصر وفيها مادامت خارجة عن حيازته وانه فيما سبق حضرت كريمة المذكورة للمحروسة والدتها فرغب اخذها عنده لاجل تجهيزه او زواجها من طرفه فارضيت والدتها واخذتها وسافرت بها الى الاستانة

١٢٩٢

ربيع الثاني

١٢٩٢

١٢

يدون

جادی الاولی سنة

١٢٩٢

١

بدون علمه وورغب التحریر لجهة الاقتضاء بتفهيم والدتها بما ذكر وبناء عليه اقتضى
تحريره لمحضركم ثوئل افادة بما يقتضيه الحكم الشرعی فی ذلك (اجاب) علم ما بافاذة المحافظة
والجواب عن هذه المادة ان الاب لا يلزمه نفقة لمدة السنين الماضية حيث لم تكن
مفروضة بالتراضي ولا بقضاء القاضي ولا مستدانة باذن شرعی اذ النفقة فی مثل ذلك
تسقط بمضي الزمان لانها مقدرة بالحاجة وقد انتهت بمضيها وان كان الاب المذکور يجب
عليه شرعا الاتفاق على بنته المذکورة اذا كانت فقيرة بحسب اللائق بحاله والكسوة
من جملة النفقة ولا يلزم لها شرعا عابجهما زائد عن ذلك من ماله واذا انتهت مدة حضانتها
يملو غ سنها تسع سنين فلا يهابل عليه ضمها اليه جبرا على امها لمفظها فالام والحال هذه
تؤمر بتسليمها الى ابيها والاب واجب عليه الاتفاق عليها فی المستقبل فيؤمر به سواء كانت
عنده او عند غيره الا انه متى مضت مدة شهر فأكثر بلا اتفاق ولو اكات من مسئلة
الناس تسقط نفقة ما مضى اذ لم تكن مقدرة مستدانة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فی
رجل موسر له ابن كبير عاجز عن الكسب ولا مال له وصار الاب المذکور ينفق عليه مدة
من السنين ثم الآن امتنع من الاتفاق عليه فهل والحال هذه يلزم الاب المذکور
بالاتفاق على الولد المذکور واذا امتنع من ذلك يجبره المحاكم الشرعی عليها ام كيف
(اجاب) تجب نفقة الابن الكبير الفقير العاجز عن الكسب بعمى أو زمانة كشمل على
ابيه الموسر فاذا امتنع من الاتفاق عليه والحال هذه أجبر عليه والله تعالى اعلم (سئل)
فی ام أمصرية تزوجت برجل عقة سد عليها ودخل بها فی مصرها واقامت معه مدة فی
المصر المذکور ثم سافر بهابرضا لجهة بعيدة فوق مسافة القصر واقامت معه فيها مدة
ثم رجعت الى مصرها باذنه ورضاه واقامت فيها مدة ثم اراد ان ينقلها ثانيا الى البلدة
البعيدة التي فوق مسافة القصر فامتنعت من ذلك فهل لا تجبره على السفر معه الى تلك
البلدة ولا تعدنا شرعا بامتناعها عن السفر معه وتستحق النفقة حيث كانت فی طاعته
(اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها فوق مسافة القصر وبامتناعها من السفر
المذکور لا تعدنا شرعا وعليه اسكانها فی مصرها والاتفاق عليها حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) فی رجل متزوج بامأة بنكاح صحيح نافذ شرعا مقيمة معه من مدة سنين
فخرجت الآن من بيته ومسكنه الشرعی ومحل طاعته بغير حق وطلبها الرجوع الى بيته
فامتنعت وطلبت منه الطلاق فامتنع من طلاقها فهل والحال هذه لا يجبر الزوج
المذکور على طلاق زوجته المذکورة وتؤمر بالرجوع الى بيته ومسكنه الشرعی مادام
قائما بلوازمها الشرعية وقد أوفاهما المشروط بتحليله وما المحكم (اجاب) نعم لا يجبر الزوج
المذکور على طلاق زوجته بل تؤمر بالرجوع الى مسكنه الشرعی وطاعته والحال ما ذكر
اذا النشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق معصية والله تعالى اعلم (سئل)
فی عقارات موقوف على اشخاص معلومين ومن جملتهم قاصر فی حضانة اخيه وعلى الوقف

رجب

١٢٩٢

١٦

رمضان

١٢٩٢

٧

ربيع الاول

١٢٩٢

٢٧

ربيع الثاني سنة

المذكور قيم فطلب الاخ المذكور من القسم المذكور الاتفاق على القاصر المذكور
بقدر حاجته الضرورية من استحقاقه المتجمد تحت يده من ربيع الوقف المذكور فهل
حيث كان القيم المذكور مقر باستحقاق القاصر فيما تحت يده وهو من جنس الثقة
ولا مال له سواء ولم يكن له أب ولا جد ولا وصي والاخ المذكور أمين موضع لوضع الغلة
تحت يده برفع الامر للقاضي لاجل ان يقدر للقاصر المذكور ما يكفيه من ذلك الاستحقاق
ويؤثر القيم بدفعه الى الاخ المذكور لينفق عليه بالمعروف حيث لا مال للقاصر سوى
ما ذكره وما المحكم (اجاب) نعم لا نرى اليتم المذكور رفع الامر الى القاضي ليقدر له نفقة
بالمعروف في استحقاقه المذكور الذي في يد الناظر المقربه ويأمر القاضي الناظر بدفع
ذلك الى الاخ المذكور لينفقه على اخيه اذا كان الاخ امينا موضع الوضع الغلة في يده
والحال ما ذكر في السؤال ويستفاد ذلك من الهندية من الفصل الرابع في الوقف على فقراء
قربائه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر في ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٣ مضمونها
وردت افادة المالية مطلوبو بابها الاستفتاء من حضر تكم عما يقتضيه الحكم الشرعي فيما
هو واقع بين محمد افندي مرضى المستخدم بمديرية التاكاو زوجته بمصر وولده القاصر
المقيم معها بكيفية ما يعلم محضر تكم من المطالعة وبناء عليه اقتضى تحرير محضر تكم
لورود الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) قد فهم مضمون افادة
المحافظة بناء على افادة المالية وباقي الاوراق والافادة عن هذه المادة ان الذي يتبع
اجراؤه فيها هو الزام الزوج المذكور بنفقة العدة لزوجته المطلقة منه مطلقا واحدة حسب
المحرر بورقة الطلاق المرفوقة مع هذه الاوراق الى حين انقضائها شرعا بثلاث حيض ان
كانت من اهل الحيض وهي كنفقة الزوجية ونفقة ولده منها القاصر الذي في حضانتها
مادام كذلك فاذا انقضت عدتها يلزم بنفقة الولد المذكور مادام قاصرا فغير او اجرة
حضانتها مادام في حضانتها وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من للمالية
في ١٥ محرم سنة ١٢٩٤ بافادة واردة منها مضمونها فهم من شرح حضر تكم ان محمدا
افندي مرضى الملازم المستخدم بالسودان ملزوم بنفقة العدة لزوجته المطلقة الى حين
انقضائها بثلاث حيض فاذا انقضت عدتها يلزم بنفقة ولده منها مادام قاصرا لو حيث ان
ماهية الملازم المذكور بالسودان مقدارها شهر يار بمائة وعشرون قرشا وكن
المرتب منها ما تبقى قرش شهر بالادارة معاش زوجته وولده القاصر فبناء عليه اقتضى
تحرير محضر تكم للافادة عن مقدار ما يلزم صرفه لنفقة الزوجية والولد القاصر في مدة
الثلاثة شهور وما يلزم بقدره شهر بالنفقة الولد القاصر بعد انقضاء الثلاثة شهور
لاجراء اللازم (اجاب) للذي تضمنته الافادة المصادرة من هذا الطرف لمحافظة مصر
في ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٩٤ المقيمة في باب النفقة من هذا التفتاوى بهذا التاريخ هو
ملزومية الزوج بنفقة العدة لزوجته المطلقة واحدة حسب المحرر بورقة الطلاق

١٢٩٣

١٢

ذى الحجة

١٢٩٣

٢١

محرم

١٦

١٢٩٤

المرفوقة

ربيع الاول

سنة

المرفوعة مع الاوراق الى حين انقضائها شرعا بثلاث خيض ان كانت من اهل الحيض
وهي كنفقة الزوجية وملزوميته أيضا بنفقة ولده منها القاصر الذي في حضانتها مادام
كذلك فاذا انقضت عدتها يلزم بنفقة الولد المذكور أي دون الزوجة مادام قاصرا فقيرا
وأجرة حضانتها مادام في حضانتها وهذا حيث لا مانع ونفقة الزوجة أو المعتدة ليست
مقدرة في الشرع بشئ مخصوص وانما هي واجبة بقدر الكفاية بحسب حال الزوجين
يسارا واعسارا وتقدر بتراضي الزوجين أو بفرض القاضي وإذا كان للزوج مال عندها
من جنس النفقة فلها أن تأخذ منه بقدر الكفاية وحيث كان الزوج المذكور قدر
لنفقة زوجته المذكورة ونفقة ولده منها فيما سبق ما تقي قرش في كل شهر وكان متراضين
على ذلك فلا مانع من إبقاء ذلك على حاله لنفقة العدة من الطلاق الرجعي الى حين
انقضائها ونفقة الولد اذ نفقة العدة كنفقة الزوجية كما تقدم ذكره حيث لم يوجد
ما يوجب التوقيص أو الزيادة فاذا انقضت العدة يقدر شئ لنفقة الولد خاصة ولاجرة
حضانتها بحسب اجر المثل مادام في حضانتها فيتراضيان على ذلك أو يقدره القاضي ولا
ينظر لمضي ثلاثة أشهر في حق انقضاء العدة ان كانت بالحيض اذ لا يعلم انقضاؤها بذلك
الامن الزوجة سواء كانت في شهرين أو في ثلاثة أو في أكثر والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل تزوج امرأة من ذوى البيوت بشعر اسكندرية وعقد عليها في الثغر المرقوم ودخل
بها بعد أن أوفاهام بمحمل المهر وبعد الزفاف يريد اخراجها الى قرية بجوار كفر الدوار
لم يكن بينها وبين اسكندرية مسافة قصر الا انها ليس فيها مسكن لاثق بها مع كونه غير
مأمون عليها ويريد أن يضارها بالنقل للقرية المذكورة فامتنعت من التوجه معه
لأن تلك القرية نظرا لذلك فهل اذا كان غير مأمون عليها وكانت من ذوى بيوت أهل
اسكندرية ولم يكن في القرية المذكورة مسكن لاثق بها وكان قصده من النقل اضرارها
وايذاءها وامتنعت من ذلك لا يعدا امتناعها المذكور نشوزا منها وتستحق النفقة لها
ولا ولادها القصر والمحال ما ذكر حيث كانت مسافة نفسها اليه في مسكن يليق بها
(اجاب) نعم لا يعدا امتناعها من الانتقال الى القرية المذكورة ليسكنها في مسكن غير
لاثق بها والمحال ما ذكر بالسؤال نشوزا مسقطا لنفقة ابل تجب نفقتها عليه حيث سلمت
نفسها اليه ليسكنها مسكنا شرعيا كانه تجب عليه نفقة أولاده القصر منها اذا كانوا
فخراء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرا بالغة ودفع لها ما تعرف بهجيلة من
المهر ودخل بها ثم بعد ذلك نقلها الى بلدة فوق مسافة القصر ومكثت معه سنة فأكثر ثم
بعد ذلك رجعت الى بلدتها محل العقد والدخول مع زوجها المذكور وامتنعت من
السفر الى بلدته المذكورة فهل والمحال هذه لا تعدا امتناعها من السفر الى بلدته المذكورة
ناشرة وللمحكم الشرعي ان يقرر لها نفقة بقدر حالها وما يجبر الزوج المذكور على ان يتفق
عليها (اجاب) الذي عليه العمل انه لا تجبر الزوجة على الانتقال مع زوجها من بلد

ذى القعدة

١٢٩٤

١١

١٢٩٤

١٠

العقد مسافة السفر فنافوقها فاذا امتنعت من ذلك لاتعد ناشرة وتستحق عليه النفقة
ويقررها عليه المحاكم الشرعية بقدر حاله ما حيث توفرت شروط التقرير ولم يوجد مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في قصر ثلاثة فقراء مزوجين لا يبيهم الفقير المعسر جدا من امرأة
مطلقة من أبيهم فقيرة وله جد ابواب موسر جدا من ارباب الايراد من الاملاك وابنه
ابو الاولاد في عائلة أبيه ياكل ويشرب من مال أبيه ويستخدمه في أشغاله وجد الاولاد ابو
أمهم كان ينفق عليهم من ماهيته حتى مات ولا عسار ابي الاولاد الآن عن الانفاق عليهم
هل يامر القاضي المجد اباء الاب الموسر جدا المذكور بالانفاق عليهم ويرجع بما ينفقه على
ولده عند يساره حيث كانت الام ايضا معسرة (اجاب) يؤمر المجد ابوا الاب حال عسار
الاب والام والصغار وعدم كسب لهم ينفق عليهم منه بالانفاق عليهم بقدر كفايتهم
حيث كان موسرا كما هو مذكور وفي رجوعه بالنفقة على أبيهم المعسر عند يساره
اختلاف والمتون والشروح على الرجوع في هذه الحالة اذا أبسر اذ لا يشارك الاب في
نفقة اولاده الصغار الفقراء احد ولو معسرا وصحح مقابله ايضا بحصول المعسر كالميت فلو
كانت الام موسرة فهي أولى بالامر بالانفاق عليهم من المجد لترجع به على الاب المعسر
هذا اذا لم يكن الاب المعسر زنا عاجزا عن الكسب فلو كان كذلك مع عسار الام ويسار
المجد فالنفقة واجبة على المجد بالارجوع له على أحد اتفاقا لوجوب نفقة أبيهم عليه في هذه
الحالة فكذا اولاده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجتان اسكنهما في دار
واحدة لكل واحدة منهما منزل على حدة بموافقة وغلقة واسكن أمه مع إحدى زوجتيه
فحصل اضرار للزوجة الثانية من ضررها وأم زوجها بسبب سكناها معها في الدار
المذكورة وان كان لكل منزل على حدة فهل اذا تحقق الاضرار والايذاء من الضرر
وأم الزوج بواسطة القرب والملاصقة في السكن يكون للزوجة المذكورة مطالبة زوجها
بمسكن لائق بها في دار أخرى ليس فيها ضررها وأم زوجها (اجاب) نعم اذا تحقق الاضرار
لاحدى الزوجتين من ضررها الاخرى وأم زوجها بسبب سكناها معها في دار واحدة
وان انفرد كل بمسكن من الدار المذكورة على حدة يكون للزوجة المذكورة مطالبة
زوجها بمسكن شرعي في دار أخرى لائق بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج
بامرأة تبصر المحروسة ورزقت منه بابتنتين ثم توجه لجهة السودان ورتب لها على نفسه نفقة
مائة قرش صاغا شهر يادبوان المجاهدة من ماهيته لاقامته في تلك الجهة من متدبر
والآن يريد توجهها مع بنتيها لتلك الجهة والحال انها مصرية ولم يكن لها رغبة في التوجه
فهل لا تجبر على التوجه لتلك الجهة واذا لم تجبر فهل له ان يقطع المرتب وتتكف الناس
او يجبر على استمرار النفقة المربوطة لها (اجاب) لا تجبر الزوجة المذكورة على السفر من
وطنها محل العقد الى زوجها بجهة السودان على ما عليه العمل ولا تعد بامتناعها عن ذلك
ناشرة فنستحق النفقة المقررة عليه والحال هذه حيث لا مانع وليس له ان يقطع نفقتها التي

١٢٩٥

٢٨

ج ادى الثانية

١٢٩٥

٢٤

شعبان

١٢٩٥

١١

رتبها على نفسه لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تذب بالغة طاعة في السن مأمونة على نفسها وهي فقيرة وبها داء الصرع ياتئها في أغلب الأوقات طلقها زوجها وانقضت عدتها منه ولها أم وأب فأخذتها أمها عندها وأبوها قادر على نفقتها والمرأة المذكورة تطلب نفقتها من أبيها مع أقامتها في بيت أمها تنظر المراجعة الأم لها في حالة الصرع ووفور شفقتها فهل يكون لها ذلك إذا كانت بالأوصاف المذكورة وهي مأمونة على نفسها ويجبر الأب على الاتفاق عليها وهي في دار أمها ولا يجبرها على السكنى في دار فيها ضرة أمها مع وجود ما هي فيه من مرض الصرع المذكور (اجاب) نعم يكون لها ذلك ويجبر الأب على الاتفاق عليها والمحال ما ذكر ولها السكنى في بيت أمها أو حيث أحببت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج امرأة من اولاد الامراء اسكنها في دار فيها اقاربه ووالدته ومنافع هذه الدار مشتركة بين الجميع فحصل للزوجة المذكورة ضرر من اقارب الزوج ووالدته لمحصل الايذاء منهم لها فهل لا تجبر هذه المرأة على السكنى مع أجانها المذكورين في تلك الدار والمحال هذه ويجب على زوجها ان يسكنها في مسكن شرعى لائق بها خال عن اهله واهلها (اجاب) نعم لا تجبر هذه المرأة على السكنى مع أجانها في تلك الدار والمحال ما ذكر بالسؤال وعلى زوجها اسكانها في مسكن شرعى خال عن اهله وأهلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأته في بلدتها فقلها الى بلده ومساقة ما بين البلدين ساعة ثم غضبت الزوجة المذكورة على زوجها المذكور وخرجت عن طاعته بغير وجه شرعى وقد انضمت هي وأمها الى رجل ذي شوكة يريد أن يجبر الزوج على طلاق امرأته المذكورة او على ان يقيم معها في بلدتها فهل إذا كان الزوج قائما بحقوق امرأته الشرعية لا يجبر على طلاقها ولا يجبر على ان يقيم معها في محل أقامتها وإذا خرجت عن طاعته بغير وجه شرعى تكون ناشرة فلا تستحق عليه النفقة (اجاب) لا يجبر الزوج على ما ذكر في السؤال والمحال هذه وإذا خرجت الزوجة من مسكن زوجها الشرعى وطاعته بغير وجه شرعى تكون ناشرة فلا تستحق عليه النفقة الى ان تعود والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها ولد صغير فقير لم ينفق عليه لانه معسر وان كان غير عاجز عن التكسب الا انه لم يتيسر له كسب بل يأكل ويشرب ويكتسى من قبل ابيه وأم الولد الصغير معسرة ايضا ولا يولي الولد المذكور أب موسر ظاهر اليسار فهل يلزم المجد المذكور بالاتفاق على ابن ابنه في هذه الحالة ليكون ديناً على ابنه الكبير الذي ليس زمنه عاجز عن التكسب فيرجع به عليه اذا اليسر وإذا امتنع المجد أبو الأب من الاتفاق على ابن ابنه المذكور في هذه الحالة يجبر عليه (اجاب) إذا كان أبو الصغير معسرا ولا زمانه به تمنعه عن الكسب فلا تسقط عنه بمجرد اعساره نفقة ولده الفقير المذكور بل يتكسب وينفق عليه بقدر الكفاية فان أبي مع قدرته على الاكتساب يجبر على ذلك فان لم يفعل اكتسابه بحاجة الولد أو لم يتكسب لعدم تيسر الكسب يؤمر المجد أبو الأب الموسر بالاتفاق عليه نيابة عن ابيه المعسر

المذكور ليكون ديناً يرجع به عليه إذا أيسر حيث كانت الام معسرة ايضا والا أمرت به
وتقدم في ذلك على المجد وغيره ومن يؤمر بذلك من الاقارب يجبر عليه ان أوى مع سره
ولله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل في مصر المحروسة واقام معها فيها بمسكنه
الشرعي ورزقت منه بنت وابن وقد دفع لها مجمل صداقها وكان قائما بحقوقها الشرعية
فخرجت من مسكنه الشرعي بابنها وسافرت بدون اذن زوجها حال غيبته وتركت ابنتها
في منزل زوجها فهل تعد بذلك ناشرة ولا تستحق النفقة مادامت كذلك وتؤمر بالعود الى
منزل زوجها والاقامة فيه مع ولديها المذكورين واذا طالبت زوجها بنفقة المدة الماضية
التي لم تكن مقررة عليه لا تجاب لذلك لاسيما مع نشوزها في تلك المدة (اجاب) نعم تعد
بذلك المدة فربما يكون اذن زوجها ناشرة فلا نفقة لها مادامت كذلك وتؤمر بالعود الى مسكنه
الشرعي والاقامة فيه حيث أوفاهما مجمل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية والنفقة
لا تصير ديناً بدون القضاء بها أو التراضي عليها فاذا لم تكن مقررة ومضت مدة شهر فاكثر
تسقط وان لم يحصل نشوز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سافر من بلده الى بلدة أخرى
فوق مسافة القصر وترك زوجته في منزله الذي فيه أهله ولم يقر لها نفقة لامن قبله ولا من
قبل القاضي فخرجت من منزله الى منزل أهلها واقامت فيه مدة سنين بالاتقرير لنفقتها
تلك المدة فهل تسقط نفقتها المدة الماضية حيث لم تقرر واذ رجع الزوج الى بلده وأعد لها
مسكناً شرعياً لا ثقاباً خالياً عن أهله وأهلها وطلب انتقالها اليه وكان موفياً لها صداقها
وقائماً بحقوقها الشرعية وامتنعت من الانتقال معه الى مسكنه الشرعي المذكور وطلبت
تقرير النفقة عليه مع نشوزها المذكور ولا تجاب لذلك مادامت كذلك (اجاب) النفقة
لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا فاذا لم تقرر ومضى شهر فاكثر تسقط فليس للزوجة طلبها
لما مضى على هذا الوجه واذا نشرت الزوجة بامتناعها عن مسكنه الشرعي للاتفاق بها
المحلى عن أهله وأهلها لا تستحق النفقة عليه مادامت كذلك ولا تقر على النشوز والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في مصر ودخل عليها فيها ثم نقلها الى جهة أخرى ثم
رجعت الى مصر محل العقد والدخول ثم رضى زوجها باقامتها في منزل أبيها وأذن لها بالصرف
على نفسها وعلى ولديها منه القاصرين لترجع عليه بما تنفق فلهل اذا انفقت عليها وعلى
ولديها نفقة المثل ومطالبة بذلك يؤمر بدفعه اليها بعد ثبوت اتفاق ما ذكر على هذا الوجه
بالوجه الشرعي واذا امتنع من الاتفاق عليها وعلى ابنيها الذين في حضانتها في المستقبل
يكون لها أن تطلب من الحاكم الشرعي أن يقرر عليه النفقة الشرعية لهم بشروطه واذا
أراد حينئذ نقلها من بلد اقامتها المذكور الى بلدة أخرى دون مسافة القصر وثبت
بالوجه الشرعي انه غير مأمون عليها لا يجاب لذلك واذا كان لها بنتان أخريان في سن
الحضانة ليس له ابعادهما عن أمهما وتكون احق بحضانة أولادها الاربعه مادامت
مدة حضانتهم حيث كانت أهلاً للحضانة لم يقم بهما مانع ويؤمر بالاتفاق على الجميع

١٢٩٨

١٢٩٩

صفر
٣٠

(اجاب)

(اجاب) حيث أنفقت الزوجة على نفسها وابنها بما له ليرجع عليه بما تنفقه يكون لها الرجوع عليه بما أنفقت حسب أمره بعد ثبوت ذلك شرعا حيث لا مانع وإذا امتنع من الاتفاق على زوجته وابنيه المذكورين في المستقبل ولم تسكن ناشرة قرر عليه الحاكم النفقة الشرعية لهم بطولها بشروطه وقال السيد الطحطاوى وينبغي ان يقيد نقلها فيما دون مدة السفر بكونه مأمرا عليها وعليه فاذا ثبت انه غير مأمور عليها ليس له نقلها من بلدتها الى غيرها وهي أحق بمحضنة أولادها الاربعة قبل الفرقة وبعدها مادامت مدة المحضنة حيث لا مانع ويؤمر بالاتفاق على الجميع حيث لا مال لا ولادة والله تعالى اعلم (سئل) في زوجة ناشرة خرجت من منزل زوجها وامتنعت من العود اليه هل تجبر على العود الى منزل زوجها المذكور لكونها عاصية لله تعالى بخروجها عن طاعته الواجبة عليها والقاضى لا يجوز له أن يقرها على المعصية أم لا تجبر وإذا كانت تجبر فما كيفية الجبر لاسيما اذا كانت مخدرة (اجاب) تؤمر الزوجة بملازمة مسكن زوجها الشرعى الخالى عن اهله واهلها الاثني بهما اذا أوفاهما بمحل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية حيث لا مانع فاذا خرجت في هذه الحالة منه بغير اذنه كانت ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك ولا يقرها القاضي على النشوز لانه معصية بل تؤمر بالعود اليه ازالة للمعصية وتعزير بما يليق بها اذ كل معصية ليس فيها حد مقدرف فيها التعزير بحسب ما يراه الحاكم كما صرحوا به وفي الخيرية من النفقة في امرأة أبت ان تتحول مع زوجها من نابلس الى لذهل تسكون ناشرة فتسقط نفقتها لاسما وقد دخل بها بلتوما يلزمها اذا فعلت ذلك اجاب نعم تكون ناشرة بامتناعها عن التحول معه فتسقط نفقتها به ويلزمها التعزير لارتكابها المعصية ولو قضى القاضي بها لا يجوز فقد نصوا جميعا بأن من القضاء الباطل القضاء بنفقة الناشرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدين سليم الجسم والحواس قادر على التكسب يريد الولد المذكور ان يطالب والده المذكور بفرض نفقة له فهل لا يجبر الاب على فرض نفقة لابنه الموصوف بالمصفات المذكورة (اجاب) لا تجب نفقة الولد المذكور البالغ العاقل القادر على التكسب الذي لم يقدم به ما يمنعه من التكسب ككونه من اشرف الناس أو من طلبة العلم الراشدين أو به زمانة على أبيه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل بالغ عاقل ومكثت معه مدة ثم طرأ عليه بعد هاجنون مطبق وهو فقير لا مائدة له يمكنها ان تتناول منها ما يكفيها القوت نفسها ولا مال له وليس له ولي ولم يقيم عليه قيم شرعى من قبل القاضي وتريد تقرر بنفقة عليه لها بالوجه الشرعى فما السبيل الموصول الى ذلك وهل للقاضي تقرر بالنفقة بناء على طلبها بعد تحقق الزوجية لديه وفقهه أم كيف الحال (اجاب) نفقة الزوجة الغير الناشرة التي لا مانع من قبلها واجبة على زوجها كبيرا كان أو صغيرا عاقلا كان أو مجنونا غنيا كان أو فقيرا الا هاجزا الاحتباس فاذا جن الزوج المذكور ولاولى له ولاقيم

شوال

١٢٩٩

٢٣

ذى القعدة

١٣٠٠

١٠

١٣٠١

٢٠

عليه فلزوجه المذكورة ان ترفع الامر الى القاضي الذي يملك نصب الاوصياء لاقامة وصي عليه وبعد تحقق الزوجية بحضور الوصي ومخاصمته ووجود شروط تقرير النفقة التي منها عدم النشوز وعدم مائدة للزوج يقرر القاضي لها نفقة على هذا الزوج بحضور وصيه لترجع بها في مال زوجها ان وجد له مال في المستقبل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقيم بمدينة السويس اتفق مع حكيمة البلد المذكورة ان يتزوجها وتوجهاهما الى مصر لاجل العقد عليها فيها حتى لا يدري بذلك أحد من سكان السويس وبعد اجراء العقد الشرعي بمصر حضرت معه برضاها الى السويس ودخل عليها في منزله المسكن الشرعي فيها وتوطنت واقامت معه مدة طويلة فيها ثم تركت منزله وخرجت مسافرة الى مصر بدون علم زوجها ولا اذنه فخاها الزوج ودعاها للتوجه معه الى محل اقامتهما فامتنعت من التوجه متعلقة بانها لا تجبر على التوجه لداعي ان العقد كان بمصر فهل والحال هذه تعد الزوجة المذكورة ناشزة ولا نفقة لها حتى تعود الى منزل زوجها ومحل اقامتهما معه بالسويس حيث كان مأمونا عليها وقد اوفاهما بمحل صداقتها وهو قائم بحقوقها الشرعية وكيف الحال (اجاب) حيث اوفى الرجل زوجته بمحل صداقتها واسكنها في بندر السويس محل اقامتهما برضاها مسكن شرعيا وكان قائما بحقوقها الشرعية لا يكون لها الخروج من مسكنه الشرعي ولا السفر الى مصر بدون اذنه بغير حق واذا فعلت ذلك تكون ناشزة لان نفقة لها ما دامت كذلك وتؤثر بالعود الى مسكنه المذكور فعلا للنشوز لانه معصية فلا تقر عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد بالغ عاقل سليم البنية ولولده المذكور زوجة من زوق منها ولد وبنت قاصر بن وهو قادر على التكسب بنفقه ونفقة عياله ومن وقت تزوجه بها وهو يتفق عليها وعلى اولاده والآن نشزت زوجته منه وخرجت عن طاعته وهي في بيت ابيها وارادت ان تطلب من والديها نفقة ولدي ابنه المذكور بن والحال ان والديها معسر الا انه قادر على التكسب مثل ولده فهل والحال هذه يجبر والديها على نفقة ولدي ابنه مع قدرة ابيهما على التكسب وعسرة المجد أفيد والجواب (اجاب) حيث تساوى كل من الاب والمجد ابني الاب في الفقر وكون كل منهما كسوبا لا يؤثر المجد بالاتفاق على ولدي ابنه المذكور بن بل يؤثر بذلك الاب والحال هذه فتقرر عليه نفقتهم ما حيث لا مال لهما ولا كسب والله تعالى اعلم (سئل) بشرح من محافظة مصر مؤرخ ٢٩ ص سنة ١٣٠٢ بناء على ما ورد اليها من مديرية الشرقية بتاريخ ٢٢ الشهر المذكور يطلب الاطلاع على اجابة الشيخ محمد حسنين من ناحية كفور نجم في شأن ما هو مقرر عليه لبنت ابنه المرحوم مصطفى أفندي محمد هـ حفيظة القاصرة المرزوقة لولده المذكور من زوجته زوجه المقيمة بالمنصورة نظير نفقتها في كل شهر من ابتداء ١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ يشترط واحد والتمه بآداء ذلك الى أمها المذكورة لتسولي الاتفاق على ابنتها

١٣ ٢

٢١

١٣٠٢

٢٢

سنة ربيع الاول

المذكورة ما دامت في حضانتها وتحرق اعلام شرعي بذلك مسجل بعمرة ٦٩ وسلم للام
المذكورة كما علم من افادة حضرة نائب محكمة الدقهلية المؤرخة ٩ شعبان سنة ١٣٠١ عمرة
٨؛ الصادرة منها الى مديرية الدقهلية ضمن الاوراق المرفوقة مع هذا المسطرة افادة الشيخ
محمد المذكور باحدى هذه الاوراق المتضمنة انه مع سبق القول منه عن اعطاء والدته
البنيت أشياء قيمتها مبلغ ٣٥٣ قرشاً عقب تقرير ذلك مقدماً من أصل النفقة خلاف
أشياء أخرى توازي مطلوبها وأز يدما كان يؤخذ قولها عن استيلائها ما ذكر من عدمه
ولهذا اوسبق قيام والدته البنيت من المنصورة محل مركزها الاصل وتوجهها للجهة السويس
والمحروسة وعدم علمه الآن بمحل اقامتها وهل تزوجت أمها أو باقية بدون زواج وهل
البنيت المقر لها النفقة موجودة على قيد الحياة أو توفيت وأنه يطلب معرفة محل
وجودهما الآن وأخذ قول والدته البنيت عن وصولها الاشياء المذكورة حتى ان وجدت
بأني بالاثبات ومع كل فانه لا يكون ملازم بما تقره بالنظر لقيامها من المنصورة محل مركزها
الاصلي وتوجهها للجهات المذكورة وضياع ثمرة مشاهدته أحوالها وعلى حسب النص
الشرعي الا في ذكره في كلامه لانه ما قبل هذه النفقة الا بالنظر لاقامتها بالمنصورة أو
بجهة الملاحظة أحوالها ثم ذكر ضرورة سؤال وجواب من الفتاوى الخيرية بعمرة ٦١ وهو
في يتم رضيع سنة دون سنة وآخر سنة دون خمس سنين وآخر سنة دون سبع سنين فرض
القاضي لمحضنة أمهم لم سبع قطع مصرية كل يوم وهو غبن فاحش هل يصح ذلك أم لا
أجاب أما الغبن الفاحش في مال الايتام فلا قائل به إلا ويسترد منها الزائد بلا كلام
وأما استحقاقها الاجرة ففيه خلاف قيل لا تستحق فقد سئل قاضي القضاة فخر الدين إسماعيل
عن المبتوتة هل لها جرة المحضنة بعد فطام الولد قال لا وموضوعه اذا كان هناك أب
والوجه فيه انها حق لها والشخص لا يستحق اجرة على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم
الاب نعم لها اذا كانت محتاجة ان تأكل من مال اولادها بالمعروف لا على وجه أنه اجرة
حضانتها وقيل تستحق على الاب ولا أب هنا والمحضنة واجبة عليها لقد رتها عليها ولا
تستحق الاجرة على أداء الواجب عليها وهذا يحجر بهذه المسئلة والناس عنه غافلون وقد
كُتبت على حاشية نستحي جواهر الفتاوى على قوله فيها سئل قاضي القضاة الخ ما يعلم منه
ان المتوفى عنها زوجها لا اجرة لمحضنتها من باب أولى لكن اذا كانت محتاجة وللولد مال
لهان تأكل منه بالمعروف وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ اه وطلب احالة رؤية هذه
المسئلة على حضرة مفتي المديرية قبل اجراء هذا التحري لينضح الزامه من عدمه ولما
سئل حضرة المفتي المذكور أجاب بأنه لم يقف على الحكم الشرعي الصريح في هذه المسئلة
والقصود الاستفتاء عنها من حضرة مولانا الاستاذ مفتي أفندي الديار المصرية وشيخ
الجماع الازهر وكل ما يرد من سيادته يجري العمل بمقتضاه ویرام اعطاء الافادة عن الحكم
الشرعي في ذلك (اجاب) حيث علم من اوراق هذه القضية ان الشيخ محمد احسين جد

الصغيرة المذكورة لا يبيها التزم بتقرر بر نفقة لابنة ابنه كل شهر جنيها ينتوي يسلمه لامها
المذكورة لتتولى الانفاق عليها فانه يلزمه اداء تلك النفقة المقررة لما مضى ولا تسقط
بمضي الزمان على ما عليه العمل الآن ولا بانتقال امها بها من محل وطنها الاصلى الذى
هو المنصورة الى السويس تارة والى مصر اخرى وان كان ليس لها الانتقال بابنتها
المذكورة من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت الا اذا كانت ما انتقلت اليها وطنها وقد
نكحها فيها الا ان هذا الانتقال لا يسقط النفقة الواجبة حيث كانت البنت اليتممة
فقيرة فان نفقتها حينئذ على جد ها الى الاب اذا كانت امها فقيرة ايضا والمجد موسر الملو
كانت امها موسرة ايضا فنفتها عليها الا انما الثلث على الام والثلثان على المجد فاذا صح
تقرر بر النفقة المذكورة على المجد يؤمر حينئذ بتسليم نفقة المدة الماضية الى الام
المذكورة بعد خصم ما يتحقق ايضا له اليها نظير ذلك حيث كانت البنت موجودة بصفة
الفقر وما استند اليه المجد المذكور من عبارة الفتاوى الخيرية لا يفيد شيئا في هذا
الموضوع اذ موضوعها في اجرة الحضانة لا في النفقة على ان الذى عليه العمل وصرح
به كثير من علماء المذهب وجوب اجرة الحضانة ايضا للام على من تلزمه نفقة الصغيرة
ان لم يكن لها مال والا ففى مال الحضونة حيث لا مانع والله تعالى اعلم



* (تم الجزء الاول و يليه الجزء الثانى اوله كتاب العتق وما يتبعه) *



